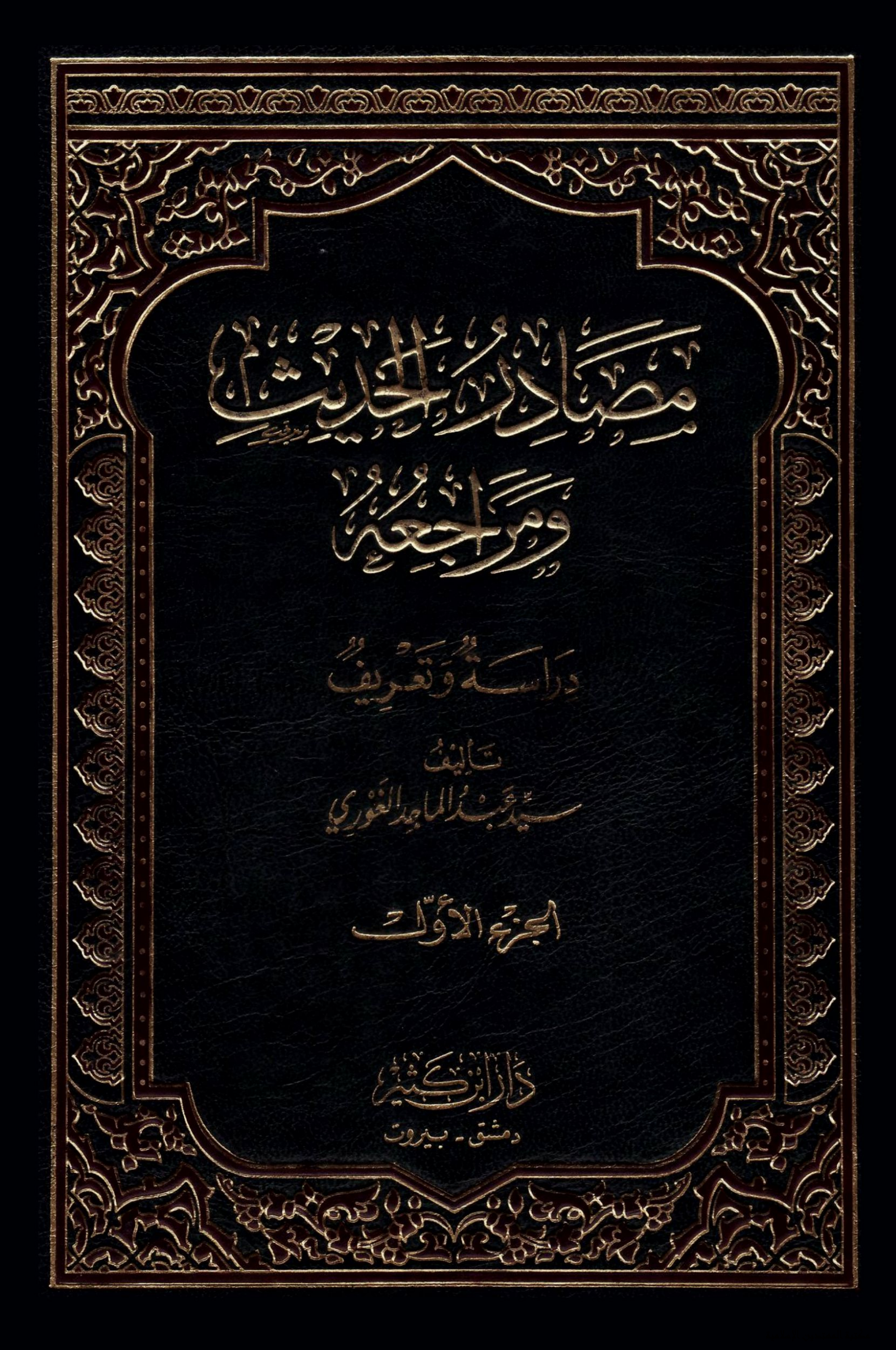
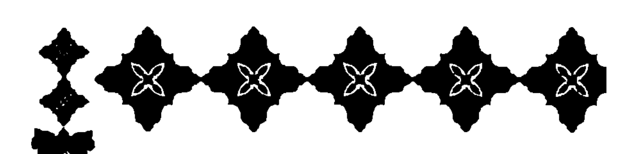

مصادر الحديث
ومراجعه
دراسة وتعريف
تأليف
سيد عبد الماجد الغوري
الجزء الأول
دار ابن كثير
دمشق - بيروت

مصادر الحديث ومراجعه

الجزء الأول





الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشـق - سوريا - ص.ب : 311
حلبـوني - جادة ابن سـينا - بناء الجـابي
صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2458541
بـيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
بـرج أبي حيـدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة
تلفاكس : 817857 01 - جوال : 204459 03
www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com

الموضوع: علوم الحديث
العنوان: مصادر الحديث و مراجعه 2\1
التأليف: سيد عبد الماجد الغوري

الورق: أبيض
ألوان الطباعة: لون واحد
عدد الصفحات: 1488
القياس: 17×24
التجليد: فني
الوزن: 1650 غ

التنفيذ الطباعي :
مطبعة الريان - بيروت
التجليد :
مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت



ISBN: 978-9953-520-56-8



مصادر الحديث ومراجعه

دراسة وتعريف

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الأول

قسم الرواية



دمشق - بيروت

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدّمة الكتاب

إنَّ الحَمْدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أَنْفُسِنا ومن سَيِّئات أعمالنا، من يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثاتُها، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلين والآخرين، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل، وخُلُقِه العظيم، وعلى آلِه الخِيَرَة، وصحابتِه البَرَرَة، ومَن نَبِعَهم بإحسانٍ، ودَعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فإنَّ المكتبة الإسلاميَّة تَضُمُّ تراثاً ضخماً، وقد لا يُشبهها في هذه الضخامة والاتِّساع أيُّ مكتبةٍ أخرى على امتدادها عبر الزمان والمكان لأيِّ أمَّةٍ من الأمم الغابرة والحاضرة، فهي بحرٌ محيطٌ لا ساحلَ له، تزخر بالعديد من

الكنوز، والدُّرر، والنوادر، و النفائس من علوم الدِّين وغيره، وهي تشكِّل ثروةً هائلةً، وتراثاً مجيداً للأمَّة الإسلاميَّة الَّتي سادت الأرضَ بخافقيها قروناً طويلةً ومديدةً، ونشرت الإيمانَ، والعلمَ، والمعرفةَ، وأخرجت الأممَ من ظلمات الجهل إلى نور العلم، ومهَّدت لها الطُّرُقَ إلى التوسُّع فيه، والتزوُّد منه. فما قام به علماؤنا في مجالات البحث، والتحقيق، والتصنيف، والتأليف، والدِّراسة، ومحاولة بعثِ هـٰذا التراثِ العظيم ونشره على اتّساعٍ أمرٌ لا مثيلَ له، وقد اهتمُّوا ـ جزاهم الله خيراً ـ بالمكتبة الإسلاميَّة، وبالمصادر وتصنيفها، وإقامة المكتبات وتنظيمها بحيث يَسْهُلُ على الباحثين الوصول إلى بغيتهم بسهولةٍ ويسرٍ.

وكانت فكرة تأليف كتابٍ يعرِّف بجميع مصادر الحديث ومراجعه تراودني منذ انخراطي في سِلك التأليف والتحقيق، وذلك لمَّا شعرت بحاجة طلبة العلم، والباحثين إلى كتابٍ مثله، ثمَّ استطعتُ بفضل الله تعالىٰ أن أقوم بالتأليف فيه في أوقاتٍ متقطعةٍ دون تفرُّغٍ له.

وقد قسمتُ هـٰذا الكتاب إلى قسمين: الأوَّل في تعريف مصادر الرِّواية، والثاني في تعريف مصادر الدِّراية، وحاولتُ قدر المُستطاع أن أعرِّف فيه ما تحتويه المكتبةُ الحديثيةُ من المخطوطات، والمطبوعات.

وكان بودِّي أن أكتب لهـٰذا الكتاب دراسةً مفصَّلةً حول حركة التأليف في الحديث وعلومه مستعرضاً جهودَ العلماء المتقدِّمين، والمتأخِّرين من القرن الأوَّل الهجري إلى القرن الحالي، ولكن لم يتيسَّر لي ذلك بسبب تزاحم الأشغال، وتتابع الرَّحلات، والتنقلات، لكنِّي أعد بذلك إن شاء الله في الطبعة القادمة.

أرجو أن يكون هـٰذا العملُ سادّاً لفراغٍ كبيرٍ في المكتبة الحديثية الَّتي لم تَخْلُ ـ حسب علمي الضعيف ـ عملاً مستقلاً كهـٰذا، ولله وحده الفضلُ والمِنَّة، وله وحده الحمدُ والشكر. و أعتذر إلى القراء عمَّا وقع في هـٰذا الكتاب من

أخطاءٍ وملاحظات، وعُذري في ذلك بشريَّتي الضَّعيفة، والمتصفِّحُ للكتاب أَبْصَرُ بمواقع الخلل فيه من مُنشئه.

وأخيراً... لا يَسَعُني إلاَّ أن أُوجِّه جزيلَ شُكري للعالم الجليل، الفقيه الداعية: الشيخ يعقوب إسماعيل المنشئ القاسمي (رئيس مجلس التحقيقات الشرعية في بريطانية)، وللعالم المفيد، الأستاذ الفاضل: الشيخ سليمان سُهَيل الزَّبِيْبيّ (أستاذ الفقه في كليتي الشريعة وأصول الدين، في فرع الأزهر بدمشق)، على تشجيعهما الدائم إيَّايَ على الاستمرار في الأعمال العلمية، والذي أدينُ لهما بالفضل عليَّ دائماً، لولا تشجيعهما على ذلك لمَا كان يصل الكثيرُ من أعمالي العلمية مرحلةَ الإكمال والإنجاز، فجزاهما الله عن ذلك خير الجزاء.

أسأل الله تبارك وتعالىٰ أن يتقبَّل هٰذا العملَ خالصاً لوجهه، وخدمةً لحديث نبيِّه ﷺ، ويرزقني نعمةَ الإخلاص وحُسْنَ الختام، إنَّه سميعٌ مجيب، وهو علىٰ كل شيءٍ قدير.

دمشق ٤/ رمضان المبارك ١٤٢٨ هـ
١٥/ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧ م

كَتَبَه
المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ
سيِّد عبد الماجد الغَوْري

samghouri@gmail.com



كلمةٌ في التفريق بين «المصادر» و«المراجع»

قبل أن أبدأ بتعريف مصادر الحديث، ومراجعه؛ أرى لزاماً عليَّ أن أقوم بتعريف كلٍّ من «المصادر» و«المراجع»؛ ليكون القارئ على بَيِّنَةٍ من الفرق بينهما:

١ ـ فـ: «المصدرُ» هو كلُّ كتابٍ أساسيٍّ، أو معلوماتٍ تُعْتَبر بمثابة الأساس بالنسبة للدَّارس، وهي تمثِّل المرتكز الذي يبني عليه دراسته، بحيث يُصبح هو أصلاً لا يُمكن لأيِّ باحثٍ بعده الاستغناء عنه. ومن أمثلة المصادر: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، و«تاريخ الطَّبَري»، و«تفسير الطَّبَري»، و«سيرة ابن هشام» وغير ذلك.

٢ ـ و: «المرجعُ» هو كتابٌ يتَّصل بمادة الدراسة اتصالاً كلياً، أو جزئياً من خلال معالجةٍ كليةٍ، أو جزئيةٍ لقضيةٍ من قضايا البحث الذي يعالجه الدارسُ.

أو هو كلُّ كتابٍ يستقي من غيره، فيتناول موضوعاً، أو جانباً من موضوعٍ، فيبحث في دقائق مسائله، ومقاصده. ومن أمثلة «المراجع»: «رياض الصالحين» للإمام النَّووي، و«سيرة ابن سيد الناس»، و«البداية والنهاية» لابن كثير، وغير ذلك[1].

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ٤ ـ ٥، و«مصادر الدراسات الإسلامية» ص: ٧.





القسم الأوّل

مصـــادر كتب الرّواية

١ ـ مصادر الأحاديث الصحاح.

٢ ـ الجوامع.

٣ ـ السُّنن.

٤ ـ مصادر الآثار.

٥ ـ الموطّآت.

٦ ـ المصنَّفات.

٧ ـ المسانيد.

٨ ـ المُسْتَخْرَجات.

٩ ـ المُسْتَدْرَكات.

١٠ ـ المَعاجِم الحديثيّة.

١١ ـ معاجم الشيوخ والمَشْيَخات.

١٢ ـ الصُّحف الحديثية.

١٣ ـ الأجزاء الحديثية.



١٤ ـ الأجزاء المختصّة بموضوعٍ واحدٍ .

١٥ ـ الفوائد الحديثية .

١٦ ـ النُّسَخ الحديثية .

١٧ ـ العوالي .

١٨ ـ الأمالي والمجالس .

١٩ ـ مصادر الأحاديث القدسية .

٢٠ ـ مصادر الأحاديث المشتهرة .

٢١ ـ مصادر أحاديث المسلسل .

٢٢ ـ مصادر الأحاديث المرسلة .

٢٣ ـ مصادر الأحاديث الموقوفة .

٢٤ ـ مصادر الأحاديث المُدْرَجة .

٢٥ ـ مصادر الأحاديث الضعيفة .

٢٦ ـ مصادر الأحاديث الموضوعة .

٢٧ ـ مصادر التفسير بالمأثور .

٢٨ ـ مصادر أحاديث الدَّلائل .

٢٩ ـ مصادر أحاديث الشمائل .

٣٠ ـ مصادر الأحاديث في السيرة النبوية .

٣١ ـ مصادر أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة .

٣٢ ـ مصادر أحاديث الترغيب والترهيب .

٣٣ ـ مصادر أحاديث الزهد والورع ومكارم الأخلاق والآداب .


٣٤ ـ مصادر أحاديث الفضائل في القرآن الكريم .

٣٦ ـ مصادر أحاديث الحِكَم والأمثال .

٣٧ ـ مصادر أحاديث الطِّبّ .

٣٨ ـ مصادر التأليف حول حديث واحد .

٣٩ ـ مصادر التأليف حول موضوعٍ واحدٍ .

٤٠ ـ مجاميع الحديث .

٤١ ـ مصادر أطراف الحديث .

٤٢ ـ مصادر أحاديث الزوائد .

٤٣ ـ مصادر تخريج الحديث .

٤٤ ـ مصادر فهارس الحديث .



١ـ مصادر الأحاديث الصِّحَاح

هي الكتبُ التي التزم فيها أصحابُها ـ حسب شُروطهم، واستقرائهم ـ ذِكْرَ الأحاديث الصحيحة، ولا يَلْزَم من كَوْنِهم التزموا ذلك أن يكونوا قد وفوا بشروط الصِّحَّة المعتبرة عند جُمهور المحدِّثين، إلاّ أن التزامهم بذلك سببٌ لتسمية كُتبهم بـ: «الصِّحَاح»، ولكن لم يستقم هـٰذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيخين البخاري، ومسلم، وأمَّا سِوَاهُما؛ فقد وقع في تصانيفهم الحَسَنُ، والضعيفُ، ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ صحيح البخاري: واسمه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وهو أول ما صُنِّف في الحديث الصحيح، صَنَّفه علىٰ أبواب الفقه، وافتنّ البخاري في الصناعة الحديثية، وفي الترجمة للأبواب، كما أحسن الاستنباطات الكثيرة، والفوائد الجليلة، وغير ذلك مما يَدُلُّ علىٰ غزارة علمه، وعُمْقِ فهمه، هـٰذا إلىٰ جانب تحرِّيه في الرجال والأسانيد، وبهـٰذا احتلّ «صحيحُ البخاري» المكانَ الأول بعد القرآن الكريم، فعكف الناس علىٰ دراسته، وحفظه، كما اشتغل كثيرٌ من الأئمة في شرحه، وبيان ما تضمَّنه من علومٍ، وفوائدَ، فكان كتابُ البخاري محلَّ حفظ، وعناية، ودراسة، وتقدير الأمة الإسلامية علىٰ مَرِّ الزَّمان.

وقد انتقى البخاريُّ صحيحَه من ستمئة ألف حديث، ولا شكَّ: أنَّ معظم هذه الأحاديث كانت مدوَّنةً في كتب المسانيد، والمصنَّفات الحديثية الأخرى التي دَوَّنها علماءُ القرن الثاني الهجري، وسَمِعَها البخاريُّ عن شيوخه بأسانيدهم إلى مصنِّفيها، لذلك يعبِّر عن كيفية التحمُّل بألفاظ السَّماع.

ومكث البخاريُّ في تصنيفه ست عشرة سنةً، واقتصر فيه على الحديث

الصحيح، وهو أوَّلُ من أفرد الصحيحَ، لكنه لم يستوعب الصحيحَ، فقد صَرَّح بأنَّ ما تركه من الحديث الصحيح أكثر مما أثبت؛ لئلا يطول الكتابُ. ولا يدخل ما فيه من التعاليق، والمتابعات، والشواهد ضِمن الصحيح. وقد استقرأه العلماء؛ ليتبيَّنوا شرط البخاري في تخريج أحاديثه، فوجدوه يشترط إلى جانب عدالة رجال سلسلة إسناده إلى الصحابي، واتصال إسناده أن يكون الراوي اللاَّحق في الطبقة الأولى من الرُّواة عن شيخه، فلو أنَّ الرواة عن الإمام ابن شهاب الزُّهري يقسمون من حيث الحفظ، والإتقان، وطُول صحبتهم له إلى خمس طبقات، فإنَّ البخاري يُخرج لمن هم في الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري، فهم شرطُه، وقد يُخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعابٍ، ومعظمُ حديث الطبقة الثانية يُخرجه تعليقاً، وربما أخرج اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا ينطبق على المُكثرين من الرُّواة، أما غيرُهم؛ فقد اعتمد في تخريج أحاديثهم على الثقة، والعدالة، وقِلّة الخطأ[1].

* شروط البخاري في صحيحه:

للبخاريّ في صحيحه ثلاثةُ شروطٍ، هي: شرطٌ عامٌّ قد نصَّ عليه، وهو شرط الصحّة. وهٰذا الشرط لم يتفرد به وحده، ولكن شاركه فيه آخرون كالإمام مسلم، وغيره. وشرطان آخران انفرد بهما عن غيره من الأئمة، هما شرطٌ في الرجال، وشرطٌ في اتّصال السند المُعَنْعَن. ونبيِّن هٰذه الشروطَ الثلاثة فيما يلي:

١ ـ شرط الصحّة العامّ:

ومعنى هٰذا الشرط أن تتوفَّر في كلّ حديثٍ يُخرجه البخاريُّ في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتّصال فيما بينهم، وخُلوّ الحديث من الشُّذوذ، والعِلَل.

هٰذا الشرطُ ـ فضلاً عن معرفته بالاستقراء ـ قد عُرف بنصّ البخاري عليه، قال: «ما أدخلتُ في كتاب الجامع إلاَّ ما صحّ»[2].

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ٣١٨ ـ ٣١٩.

(٢) علوم الحديث: ص: ٢٢.

بل عُرف هـٰذا الشرطُ أيضاً من تسمية الكتاب، حيث سَمَّاه هو: «الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه»[1]. .

٢ ـ شرط البخاريّ في الرجال:

إنَّ هـٰذا الشرط هو أهَمُّ الأسباب التي جعلت «صحيح البخاريّ» مقدَّماً على غيره مِن كتب الحديث، وأوّلُ مَن بيَّنه مِن العلماء أحسنَ بيان ـ هو الإمام الحازمي ـ يقول ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «شروط الأئمة الخمسة»: إنّ الرواة المُكثِرين مِن الحديث، كالزهريّ، ونافع، والأعمش، وقتادة وغيرهم لهم رواةٌ يروون عنهم. وهؤلاء الرواة الذين يروون عن المُكثِرين يتفاوتون فيما بينهم من حيث الضَّبطُ والإتقانُ مِن جهةٍ، ومن حيث ملازمتهم للراوي المُكثر مِن جهةٍ ثانية.

وبالتَّالي فبعضُ الرواة يَصْلُح لأن يُخْرَجَ لهم في الأصول، وبعضُهم لا يصلح أن يُخْرَجَ لهم إلاَّ في الشواهد، والمتابعات. وهـٰذا بابٌ فيه غموضٌ.

وقَسَّم الحازميُّ[2] الرواةَ عن المُكثرين إلى خمس طبقاتٍ.

وجعل في الطبقة الأولىٰ مَن جَمع بين الحفظ، والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثر.

وفي الطبقة الثانية مَنْ كان حافظاً مُتقِناً، ولكنّه لم يلازم الراويَ المُكثِرَ إلاّ مدّةً يسيرةً.

وفي الطبقة الثالثة مَن طالت ملازمتهم للراوي المُكثِر؛ غير أنَّهم لم يسلموا مِن غوائل الجرح، فَهُمْ بين الردّ، والقبول.

وفي الطبقة الرابعة مَن لم تَطُلْ ملازمتُهم للراوي المُكثِر، ولم يسلموا مِن غوائل الجرح.

وفي الطبقة الخامسة من كانوا من الضعفاء، والمجاهيل.

إذا عُرف هـٰذا نقول: إنَّ شرط البخاري في الرجال هو أن يُخرِجَ مِن حديث

---

(١) علوم الحديث: ص: ٢٢.

(٢) انظر معنى هـٰذا الكلام الآتي في: «شروط الأئمة الخمسة»، ص: ١٥١ ـ ١٥٣.

أهل الطبقة الأولىٰ في الأصول، وقد يُخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية في المتابعات، والشواهد.

قال الحازمي[1]: «فَمَنْ كان في الطبقة الأولى فهو الغايةُ في الصحّة، وهو غايةُ مَقصد البخاري».

وقال الحافظ ابن حجر: «فأمّا الطبقة الأولىٰ؛ فَهُمْ شرط البخاري، وقد يُخرج مِن حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده مِن غير استيعاب»[2].

٣ ـ شرط البخاري في اتّصال السند المُعَنْعَن:

للبخاريّ شرطٌ في اتّصال السَّند المُعَنْعَن، وهو أيضاً أحدُ الأسباب التي جَعلتْ صحيحَه مقدَّماً على غيره. نُوضِّحه فيما يأتي:

إنّ جمهور أهل الحديث على أنَّ السند المعنعن مِن قبيل المتّصل بشرطين:

الأوّل: اتِّصالُ الراوي بمن روى عنه بالعنعنة.

الثاني: أن يكونَ الذي روى بالعنعنة غير مدلِّسٍ.

واتّفقوا على هٰذا من حيثُ الجملة، لكنّهم اختلفوا مِن حيث التفصيل. اختلفوا فيما يَثبت به الاتِّصالُ بمن روى عنه: هل يثبت الاتِّصالُ بالنصّ على اجتماعهما فحسب، أو يثبت الاتِّصالُ بالمعاصرة، وإمكانية الاجتماع مع انتفاء الموانع؟ أو يثبت بغير ذلك؟

إنَّ شرط البخاري في اتّصال السند المعنعن هو ثبوتُ اتِّصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط[3].

قال الحافظ ابن حجر: «إنَّ مسلماً كان مذهبُه ـ على ما صَرَّح به في مقدّمة صحيحه، وبالَغَ في الردّ على مَن خالفه ـ أنّ الإسناد المعنعن له حكمُ الاتّصال إذا تعاصر المُعنعِن، ومَن عَنْعَنَ عنه؛ وإن لم يثبت اجتماعهما، إلاَّ إنْ كان المُعَنْعِنُ مدلِّساً.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة: ص: ١٥١.

(٢) هدي الساري: ص: ٩.

(٣) مناهج المحدثين العامة والخاصة: ص: ٩٤ ـ ٩٥.

والبخاريُّ لا يحمل ذلك على الاتّصال حتّى يَثبت اجتماعُهما، ولو مرّةً. وقد أظهر البخاريّ هـٰذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه، وأكثر منه، حتّى إنّه ربّما خَرَّج الحديثَ الذي لا تعلُّقَ له بالباب جملةً إلّا ليبيِّنَ سماعَ راوٍ مِن شيخه ـ حيث يكون هناك طعنٌ، أو شكٌّ في السماع ـ، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً. . . وهـٰذا ممّا ترجَّح به كتابُه؛ لأنّا وإنْ سلّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكم بالاتّصال، فلا يخفى: أنّ شرط البخاريّ أوضَحُ في الاتّصال، والله أعلم»[1].

* معلَّقات البخاري:

وأمّا معلَّقاتُ «صحيح البخاري» فأحسنُ مَن تكلَّم فيها هو الحافظُ ابن حجر، قال رحمه الله تعالى: «الأحاديث المرفوعة التي لم يُوصِل البخاريُّ إسنادَها في صحيحه: منها ما يُوجَد في موضعٍ آخر من كتابه، ومنها ما لا يوجد إلّا معلَّقاً.

فأمّا الأوّل: فالسَّبَبُ في تعليقه: أنَّ البخاريّ مِن عادته في صحيحه أن لا يُكرِّر شيئاً إلّا لفائدةٍ. فإذا كان المتنُ يشتمل على أحكامٍ كرَّره في الأبواب بحسبها، أوقطَّعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها مِن الجملة الأخرىٰ. ومع ذلك فلا يكرِّر الإسناد، بل يغاير بين رجاله، إمّا شيوخه، أو شيوخ شيوخه، ونحو ذلك.

فإذا ضاقَ مَخرَجُ الحديث، ولم يكن له إلّا إسنادٌ واحدٌ، واشتمل على أحكامٍ، واحتاج إلى تكريرها؛ فإنّه والحالةُ هـٰذه إمّا أن يختصر المتنَ، أو يختصر الإسنادَ. وهـٰذا أحدُ الأسباب في تعليقه الحديثَ الذي وصله في موضع آخر.

وأمّا الثاني: وهو ما لا يُوجَد فيه إلّا معلَّقاً فهو على صورتين: إمّا بصيغة الجزم، وإمّا بصيغة التمريض.

فأمّا الأوّل: (أي: المعلَّق بصيغة الحزم) فهو صحيحٌ إلى مَن علَّقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز مِن رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه.

والسبب في تعليقه له: إمّا لكونه لم يَحصَلْ له مسموعاً، وإنّما أخذه على طريق المذاكرة، أو الإجازة، أو كان قد خرَّج ما يقوم مقامَه، فاستغنى بذلك عن إيراد هـٰذا المعلَّقِ مستوفي السياق، أو لمعنًى غير ذلك.

---

(١) هدي الساري: ص: ١٢.

وبعضُه يتقاعد عن شرطه؛ وإنْ صَحَّحه غيرُه، أوحَسَّنه، وبعضُه يكون ضعيفاً مِن جهة الانقطاع خاصةً.

وأمّا الثاني: وهو المُعَلَّقُ بصيغة التمريض ممّا لم يُورده في موضعٍ آخر. فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلاَّ مواضعَ يسيرةٍ، قد أوردها بهذه الصيغة؛ لكونه ذكرها بالمعنى...

نعم فيه ما هو صحيحٌ وإنْ تقاعد عن شرطه، إمَّا لكونه لم يُخرج لرجاله، أو لوجود علَّةٍ فيه عنده. ومنه ما هو حَسَنٌ. ومنه ما هو ضعيفٌ، وهو على قسمين: أحدهما ما ينجبر بأمرٍ آخر. وثانيهما ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة فإنّه يبيِّن ضعفَه، ويصرِّح به حيث يورده في كتابه»[1].

حُكم المعلَّقات عند البخاري:

يتلخَّص من كلام الحافظ ابنِ حجر حكمُ معلَّقات البخاري في الآتي:

١ ـ منها معلَّقاتٌ بصيغة الجزم صحيحةٌ على شرطه.

٢ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة الجزم صحيحةٌ، ولكنّها ليست على شرطه.

٣ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة الجزم، ضعيفةٌ بسبب الانقطاع.

٤ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة تمريضٍ، وهي صحيحةٌ ليست على شرط البخاري.

٥ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة تمريضٍ، وهي حَسَنةٌ.

٦ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة تمريضٍ، وهي ضعيفةٌ[2].

وقد ذكر ابن حجر أمثلةً لكلِّ هـٰذه الأقسام مِن المعلَّقات، ثمّ قال: «فقد لاحَ بهذه الأمثلة، واتَّضح: أنَّ الذي يتقاعد عن شرط البخاريّ مِن التعليق الجازم جملةٌ كثيرةٌ. وأنَّ الذي علَّقه بصيغة التمريض متى أورده في معرض الاحتجاج، والاستشهاد؛ فهو صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو ضعيفٌ منجبر. وإنْ أورده في معرض

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)

(٢) انظر: «مناهج المحدِّثين العامة والخاصة» ص: ١٢٦ ـ ١٢٧.

الردّ؛ فهو ضعيفٌ عنده. وقد بيَّنا: أنَّه يُبيِّن كونه ضعيفاً. والله الموفق. وجميع ما ذكرناه يتعلَّق بالأحاديث المرفوعة»[1].

* ترتيب الصحيح:

وقد رَتَّب البخاريُّ أحاديثَ صحيحه على الموضوعات، والأبواب، واعتنى بالفوائد الفقهية، والنُّكات الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرةً فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، مِمّا ييسِّر للفقهاء وطُلاَّبهم الرجوعَ إليها، والاستنباطَ منها[2]، وهي توضح سعةَ علم البخاري بفقه الحديث.

* تكرارُ الحديث عند البخاري:

قال الحافظ ابن حجر: «قال الحافظ أبو الفضل محمَّد بن طاهر المَقْدِسي: اعْلَمْ: أنَّ البخاريَّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كان يذكر الحديثَ في كتابه في مواضع، ويَستدِلُّ به في كلِّ بابٍ بإسنادٍ آخر، ويَستخرج منه بحُسن استنباطه، وغزارة فقهه معنى يقتضيه البابُ الذي أخرجه فيه. وقلَّما يُورد حديثاً في موضعين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ، وإنَّما يُورده مِن طريقٍ أخرى لمعانٍ نذكرها ـ والله أعلم بمراده منها ـ:

١ ـ فمنها: أنَّه يُخرج الحديثَ عن صحابيٍّ، ثمَّ يُورِدهُ عن صحابيٍّ آخر، والمقصودُ منه أنْ يُخرِج الحديثَ عن حدِّ الغرابة. وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية، والثالثة، وهَلُمَّ جرّاً إلى مشايخه، فيعتقد مَنْ يرى ذلك مِن غير أهل الصَّنعة: أنَّه تكرارٌ، وليس كذلك، لاشتماله على فائدة زائدة.

٢ ـ ومنها: أنَّه صَحَّح أحاديثَ على هٰذه القاعدة، يَشتمل كلُّ حديثٍ منها على معانٍ متغايرةٍ، فيُورده في كلِّ بابٍ من طريق غير الطريق الأولىٰ.

٣ ـ ومنها: أحاديثُ يَرويها بعضُ الرُّواة تامَّةً، ويرويها بعضُهم مختصرةً، فيُوردها كما جاءت ليُزيل الشبهةَ عن ناقليها.

٤ ـ ومنها: أنَّ الرُّواة ربَّما اختلفتْ عباراتهم، فحَدَّث راوٍ بحديثٍ فيه كلمةٌ

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٣٢٦ ـ ٣٤٢).

(٢) انظر: «هدي الساري»: ص: ٦.

تحتمل معنى، وحَدَّث به آخرُ فعبَّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارةٍ أخرى، تحتمل معنى آخر، فيُورده بطُرقه؛ إذا صَحَّتْ على شرطه، ويُفرِد لكلٍّ لفظةٍ باباً مفرداً.

٥ ـ ومنها: أحاديثُ تعارَضَ فيها الوصلُ، والإرسالُ، ورَجَح عنده الوصل، فاعتمده، وأورد الإرسالَ منبِّهاً على أنَّه لا تأثيرَ له عنده في الوصل.

٦ ـ ومنها: أحاديثُ تعارَضَ فيها الوقفُ، والرفعُ. والحُكْمُ فيها كذلك.

٧ ـ ومنها: أحاديثُ زادَ فيها بعضُ الرُّواة رجلاً في الإسناد، ونَقَصَه بعضُهم، فيُوردها على الوجهين، حيث يَصِحُّ عنده: أنَّ الراوي سمعه مِن شيخٍ حَدَّثه به عن آخر. ثمَّ لقي الآخرَ، فحدَّثه به، فكان يَرويه على الوجهين.

٨ ـ ومنها: أنَّه ربَّما أورد حديثاً عَنْعَنَهُ راويه، فيُورده مِن طريقٍ أخرى مصرِّحاً فيها بالسَّماع، على ما عُرف مِن طريقته في اشتراط ثبوت اللِّقاء في المُعَنْعَن.

فهذا جميعه فيما يتعلَّق بإعادة المتن الواحد في موضعٍ آخر، أو أكثر.

٩ ـ وأمَّا تقطيعُه للحديث في الأبواب تارةً، واقتصارُه منه على بعضه أخرى؛ فذلك؛ لأنه إنْ كان المتنُ قصيراً، أو مرتبطاً بعضُه ببعض، وقد اشتمل على حُكمَين فصاعداً؛ فإنَّه يُعيده بحسب ذلك، مراعياً مع ذلك عدم إخلائه مِن فائدةٍ حديثيةٍ، وهي إيرادُه له عن شيخٍ سِوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، كما تقدَّم تفصيلُه، فنستفيد بذلك تكثير الطُرق لذلك الحديث.

١٠ ـ وربَّما ضاقَ عليه، فخرج الحديثُ حيث لا يكون له إلاّ طريقٌ واحدةٌ، فيتصرَّف حينئذٍ فيه، فيُورده في موضعٍ موصولاً، وفي موضعٍ معلَّقاً.

١١ ـ ويُورده تارةً تامَّاً، وتارةً مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

وقد حكىٰ بعضُ شُرَّاح البخاري: أنَّه (أي: البخاري) قال: لكنِّي لا أُريد أن أُدخل فيه (أي: الصحيحَ) مُعاداً.

وهو يقتضي (والكلام لابن حجر): أنَّه لا يتعمَّد أن يُخرج في كتابه حديثاً مُعاداً بجميع إسنادِه، ومتنِه. وإنْ كان قد وقع له مِن ذلك شيءٌ؛ فعن غير قصد، وهو قليلٌ جدًّا.

وإذا تقرَّر ذلك؛ اتَّضح: أنَّه لا يُعيد إلاَّ لفائدةٍ، حتَّىٰ لو لم تظهر لإعادته فائدةٌ

مِن جهة الإسناد، ولا مِن جهة المتن؛ لكان ذلك لإعادتِه لأجل مُغايرة الحكم الذي تَشتمل عليه الترجمةُ الثانيةُ موجباً؛ لئلاّ يُعَدَّ مكرَّراً بلا فائدةٍ.

كيف وهو لا يُخليه مع ذلك مِن فائدةٍ إسناديةٍ، وهي إخراجُه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي، أو غير ذلك على ما سبق تفصيله. وهٰذا بَيِّنٌ لمن استقرأ كتابَه، وأنصف مِن نفسه، والله الموفِّق لا إلٰه غيره»[1].

جميعُ ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث الموصلة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثاً، ومن المتون المعلَّقة المرفوعة التي لم يصلها في موضعٍ آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً، وجميعُ أحاديثه بالمكرَّر سِوى المعلَّقات، والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً، وجملةُ ما في الكتاب من التعاليق (٩٠٨٢) حديثاً، وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤). فجميعُ ما في الكتاب على هذا المكرَّر (٩٠٨٢) حديثاً، وهذا الرقم لا يشتمل على ما في الكتاب من الموقوفات على الصَّحابة والمقطوعات عن التابعين فمَن بعدهم[2]، وقد بيَّن الحافظُ ابن حجر: أنَّ الإمام البخاري ترك كتابَه مسوَّدةً حين وفاته دون تبييضٍ، لذلك تَصرَّف الناقلون لكتابه في تقديم بعض التراجم على بعض أحياناً، فلم يقع في ترتيبِ أصحاب المناقب ـ مثلاً ـ مراعاة الأفضلية، ولا السابقية، ولا الأسنية، وهذه جهات التقديم في الترتيب، فلما لم يُراع واحدٌ منها؛ دَلَّ على أنه كتب كلَّ ترجمةٍ على حِدَةٍ، فضَمَّ بعضُ النَّقَلة بعضها إلى بعضٍ حسبما اتفق[3].

* من مصطلحات «صحيح البخاري»:

قَالَ بَعْضُ النَّاسِ:

قال الإمام البخاري هٰذه العبارةَ في مواضع معدودةٍ من صحيحه، بلغت نحو (٢٥) موضعاً عَقِبَ ذكر ترجَمة الباب: «وقال بعضُ الناس»، وذلك ردّاً علىٰ مَن رأى غير رأيه في تلك المسائل، أو الأبواب. واشتهر من غير تحقُّقٍ: أنَّ البخاريَّ

---

(١) هدي الساري: ص: ١٥.

(٢) انظر: هدي الساري: ص: ٦٤٨، ٤٧٠، ٤٧٨، وانظر: «أعلام المحدثين» للدكتور أبي شهبة، ص: ٥٣ حاشية: (٣).

(٣) فتح الباري: ٧: ٩٣.

يعني بجميع ذلك القولِ: الإمامَ أبا حنيفة، رحمه الله تعالى. وهـٰذا غيرُ مطَّردٍ كما نبَّه إليه غيرُ واحدٍ من العلماء.

قال محدِّثُ العصر الإمامُ محمَّد أنور شاه الكَشْمِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في: «فيض الباري على صحيح البخاري»[1] في كتاب الزكاة في (بابٌ في الرِّكازِ... وقال بعضُ الناس..): «أعلَمْ: أنَّ هـٰذا أوَّلُ موضعٍ استَعمل المصنِّفُ ـ البخاريُّ ـ فيه هـٰذا اللفظَ. ولم يُرِدْ به أبا حنيفة في جميع المواضع كما زُعِمَ، وإنْ كان المرادُ هاهنا هو الإمامُ الهُمَام، بل المرادُ في بعضها عيسى بنُ أبان، وفي بعضٍ آخَرَ: الشافعيُّ نفسُه، وفي آخر: محمَّدُ ـ بنُ الحسن ـ.

ثم هـٰذا اللفظُ: (وقال بعضُ الناس...) لا يستعمله المصنِّفُ للردِّ دائماً، بل رأيتُه قد يقولُ: (بَعضُ الناس...) ثم يختارُه وقد يتردَّدُ فيه».

* رُواة الصحيح:

وقد تحمَّل تلاميذُ البخاري صحيحَه عنه، وأبرزهم:

١ ـ محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْري (المتوفى سنة ٣٢٠هـ).

٢ ـ وإبراهيم بن معقل النَّسَفي (المتوفى سنة ٢٩٥هـ).

٣ ـ وحَمَّاد بن شاكر (المتوفى سنة٣١١هـ).

٤ ـ وأبو طلحة منصور البزدوي (المتوفى سنة ٣٢٩هـ).

٥ ـ والحسين بن إسماعيل المَحَامِلي (المتوفى سنة ٣٣٠هـ).

وقد اشتهرت روايةُ الفربري خاصّةً، حيثُ تحمَّلها اثنا عشر عالماً مما أكسبها انتشاراً في الآفاق[2][3].

---

(١) ٣/ ٥٤.

(٢) راجع: «إفادة التصحيح برواة الجامع الصحيح» لابن رشيد، و«البحر الذي زخر» للسيوطي.

(٣) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة»: ص: ٣١٨ ـ ٣٢٠.

٢ ـ صحيح مسلم: واسمُه: «المُسْنَد المختصَر من السُّنن بنقل العَدل عن رسول الله ﷺ»[١]: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

صَنَّف الإمامُ مسلم صحيحَه على أبواب الفقه، وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة، وتحرَّىٰ في الرجال، والمتون، وجمع طرق الحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ من كتابه، مما يسهِّل الرجوع إليها، واستنباط الأحكام منها. وهو جامعٌ لأقسام الحديث، لكن أحاديث التفسير فيه قليلةٌ؛ لأنه لا يعوِّل على الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ـ ومعظمُ التفسير منقولٌ عنهم ـ بل شرطه الأحاديث المرفوعة، ولم يقع فيه من التعليقات سِوى اثنا عشر حديثاً.

ووَضَّح: أنه وَضَع فيه ما أجمعوا عليه، وليس كلُّ الأحاديث الصحيحة عنده، «وعنى بذلك ما وجد عنده فيه شرائط الصحة المُجْمَع عليها، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعض الأحاديث عند بعضهم»[٢]. واستغرق تصنيفُه خمس عشرة سنة[٣]، ويسوق الأحاديثَ برمتها من غير تقطيعٍ، لكونه لم يقصد لما تصدَّى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوِّبها به عليه، ويقطِّع الحديث بسببها[٤].

* تكرار الحديث عند مسلم:

بَيَّن الإمامُ مسلم منهجَه في تكرار الحديث، فقال في مقدمة صحيحه: «إنّا نعمد إلى جملة ما أُسند مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ فنُقسِّمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقاتٍ من الناس، على غير تكرارٍ، إلاَّ أن يأتي موضعٌ لا يُستغنى فيه عن ترداد حديثٍ فيه زيادة معنى، أو إسنادٌ يقع إلى جنب إسناد لعلَّةٍ تكون هناك؛ لأنَّ المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقامَ حديثٍ تامٍّ. فلا بُدَّ مِن إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا مِن الزيادة، أو أن يُفَصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث

---

(١) ابن الصلاح: «صيانة صحيح مسلم من الغلط» ص: ٧٥، والسخاوي: «غنية المحتاج» ص: ٤٤.

(٢) الذهبي: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٨٩).

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم» ص: ١٠١، «غنية المحتاج»: ص: ٥١ ـ ٥٢.

(٤) انظر: «علوم الحديث»: ص: ١٧ حاشية: (١).

على اختصاره إذا أمكن. ولكِنْ تفصيلُه ربَّما عَسُرَ من جملته، فإعادتُه بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم.

فأمَّا ما وجدنا بُدّاً من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولّىٰ فعلَه إنْ شاء الله تعالىٰ».

ويبلغ عددُ حديثه (٤٠٠٠) حديث سِوى المكرَّر[١]، وقد قيل إنه - يعني بالمكَّرر - اثنا عشر ألف حديث[٢]، ولكن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَقَّم أحاديثه دون المكرَّر منها، فبلغت (٣٠٣٣) حديث. وبلغت عنده بالمكرَّر (٥٧٧٧) حديث عدا المتابعات، والشواهد التي تبلغ (١٦١٨) حديث، فيكون مجموعُ أحاديثه بالمكرَّر في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٣٨٨) حديث[٣]، وهو قريبٌ من عدد أحاديث «صحيح البخاري» بالمكرَّر، فقد بلغت (٧٣٩٣) حديث على ما حَرَّره الحافظُ ابن حجر[٤]. وأمَّا حسب إحصاء فنسنك؛ فتبلغ أحاديث «صحيح مسلم» بالمكرَّر (٥٧٨٨) حديث[٥].

وقد خَرَّج مسلمٌ أحاديثَ صحيحه عن مئتي شيخ وعشرين شيخاً[٦]، وقد خَرَّج فيه عن رجال الطبقة الأولى، وهم الحُفّاظ المُتقِنون، والطبقة الثانية، وهم المستورون المتوسِّطون في الحفظ، والإتقان، ولم يخرج فيه لأحدٍ ممَّن اتفق العلماء - أو أكثرهم - على تضعيفه، وتركه. وقد بَيَّن منهجَه في مقدمة كتابه، لكن العلماء اختلفوا في فهم المراد من تصريحه بأنه يخرِّج أحاديثَ الحُفَّاظ المتقنين،

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦)، «غنية المحتاج» ص: ٤٣.

(٢) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه لمحمد عبد الرحمن الأحمد المحمد: ٨٨ - ٨٩ (أطروحة مكتوبة على الآلة مقدمة إلى الجامعة الزيتونية بتونس، عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

(٣) هدي الساري: ص: ٥٦٥.

(٤) مفتاح كنوز السنة: هـ - و.

(٥) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ٣٢١ - ٣٢٨.

(٦) تهذيب الكمال: (٣: ١٣٢٤ - ١٣٢٥)، و: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٨ - ٢٦١)، وقال السخاوي: «غنية المحتاج» (ص: ٣٤): «أنهم مائتا شيخ وسبعة عشر شيخاً».

وما رواه المستورون، والمتوسِّطون في الحفظ، والإتقان، ويُهمِل ما رواه المُتَّهَمون عند بعض أهل الحديث، أو الأكثر منهم[(١)].

* شروط الإمام مسلم:

١ ـ شرط الصحّة العامّ:

قال ابن الصَّلاح: «شرطُ مسلمٍ في صحيحه أن يكون الحديثُ متَّصِلَ الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة من أوّله إلى منتهاه، سالماً مِن الشُّذوذ، ومِن العِلّة. وهـٰذا هو حدُّ الحديث الصحيح في نفس الأمر»[(٢)].

ونصَّ مسلمٌ على شرط الصحّة العامّ هـٰذا في صحيحه، وفيما نُقل عنه أيضاً، قال: «ليس كلّ شيء عندي صحيحٌ وضعتُه ههنا. إنّما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»[(٣)].

وقال النَّووي: «بَلَغنا عن مَكِّيِّ بن عَبْدَان ـ أحد حفّاظ نيسابور ـ: أنّه قال: سمعتُ مسلماً يقول: عرضتُ كتابي هـٰذا على أبي زُرْعَة الرَّازي، فكلُّ ما أشار: أنَّ له عِلَّةً تركتُه، وكلّ ما قال: إنَّه صحيحٌ، وليس له عِلَّةٌ خرَّجتُه. وذكر غيرُه ما رواه الحافظُ أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم ـ رحمه الله ـ قال: صنَّفتُ هـٰذا المسندَ الصحيح مِن ثلاثمئة ألف حديث مسموعة»[(٤)].

فهذه نُقولٌ عن مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ صريحةٌ في وصف كتابه بالصحّة.

٢ ـ شرطُ مسلمٍ في الرجال:

صرَّح الحازميُّ: أنَّ شرط مسلم في الرجال هو أهلُ الطبقة الثانية من الطبقات الخمس، التي ذكرها للرواة عن المُكثِرين، ومَثَّل بالرواة عن الزهريّ.

قال الحازميّ: «والطبقةُ الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أنَّ الأولى

---

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: ص: ٧٢، وعنه النووي في «مقدمة شرحه لصحيح مسلم» (١/ ١٥).

(٢) الصحيح: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ح (٦٣/ ٤٠٤)، ١/ ٣٠٤.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: (١/ ١٥).

(٤) شروط الأئمّة الخمسة: ص: ١٥١.

جَمعتْ بين الحفظ، والإتقان، وبين طول الملازمة للزهريّ، حتّى كان فيهم مَن يُزامِله في السفر، ويُلازِمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تُلازم الزهريَّ إلاَّ مدَّةً يسيرةً، فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرطُ مسلم»[1].

هـٰذا؛ وقد سَبَقَ الإمامُ مسلمٌ الحازميَّ في تقسيمه للرواة، فقَسَّمهم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: هم الحُفّاظ المُتقِنون.

والثانية: هم المتوسِّطون في الحفظ والإتقان.

والثالثة: هم الضعفاء المتروكون.

وبيَّن مسلمٌ: أنّه يروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات، والشواهد. أمّا أهل الثالثة؛ فلا يعرّج عليهم.

وقال: «إنّا نعمد إلى جملة ما أُسند مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس...

فأمّا القسم الأوّل؛ فإنّا نتوخَّى أن نقدِّم الأخبارَ التي هي أسلم مِن العيوب مِن غيرها، وأنقىٰ مِن أن يكون ناقلوها أهلَ استقامةٍ في الحديث، وإتقانٍ لما نقلوا.

فإذا نحن تقصّينا أخبارَ هـٰذا الصِّنف من الناس؛ أَتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعضُ مَن ليس بالموصوف بالحفظ، والإتقان كالصِّنف المقدَّم قبلهم، على أنَّهم وإنْ كانوا فيما وصفنا دونَهم، فإنَّ اسمَ السِتْر، والصدق، وتعاطي العلم يَشملهم، كعطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُلَيم، وأضرابهم.

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نُؤلِّف ما سألتَ عنه مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ.

فأمّا ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث مُتَّهمون، أو عند الأكثر منهم؛ فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم.. وكذلك مَنِ الغالب على حديثه المُنكَرُ، أو الغلطُ؛ أمسكنا أيضاً عن حديثهم»[2].

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٤ ـ ٧).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم»: ص: ٢٩ ـ ٣٠.

٣ ـ شرط مسلم في اتّصال السند المُعَنْعَن:

إنَّ شرط مسلمٍ في اتّصال السند المُعَنْعَن هو: معاصرةُ الراوي لمن روى عنه بالعنعنة مع إمكانيّة لقائهما، وانتفاء موانع اللِّقاء.

قال مسلم: «إنَّ القولَ الشَّائع المتَّفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً، وحديثاً: أنَّ كلَّ رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثاً، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه، والسماع منه؛ لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ، وإنْ لم يأتِ في خبرٍ قطّ: أنّهما اجتمعا، ولا تشافها بكلامٍ؛ فالرواية ثابتةٌ، والحجّة بها لازمةٌ، إلاّ أن يكون هناك دلالةٌ بيِّنةٌ أنَّ هـٰذا الراوي لم يَلْقَ مَن روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً. فأمَّا والأمرُ مُبهمٌ على الإمكان الذي فسَّرنا؛ فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بيَّنَّا»[١].

وتوجيهُ مذهبِ مسلمٍ هو: أنّ المسألة في الثقة غير المدلِّس، ومثله إذا قال: عن فلانٍ، ينبغي أن يكون سمعه منه، وإلاّ كان مدلِّساً، والمسألة في غير المدلّس[٢].

قال الحافظ ابن حجر: مبيِّناً رُجحان شرط البخاري على شرط مسلمٍ في اتّصال السند المعنعن: «وهـٰذا ممّا ترجَّح به كتابه [أي: البخاري]، لأنّا وإن سلَّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكم بالاتّصال؛ فلا يخفىٰ: أنَّ شرط البخاري أوضح في الاتّصال، والله أعلم»[٣].

* معلّقات مسلم:

أمّا معلَّقات الإمام مسلمٍ في صحيحه؛ فعددُها سبعة عشر حديثاً لا غير. منها ستة عشر حديثاً رواها موصولةً أيضاً. وواحدٌ عَلَّقه، ولم يَصِلْه في موضعٍ آخر.

قال السيوطيّ: «في مسلمٍ: في موضعٍ واحد في التيمّم. وفيه أيضاً موضعان في الحدود، والبيوع، رواهما بالتعليق عن اللَّيث بعد روايتهما بالاتّصال. وفيه بعد

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٥٢

(٢) هدي الساري: ص: ١٢، وانظر: «مناهج المحدِّثين العامة والخاصة»: ص: ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) تدريب الراوي: (١/ ١١٧).

ذلك أربعة عشر موضعاً، كلّ حديث منها رواه متّصلاً، ثمّ عَقَّبه بقوله: ورواه فلانٌ»[1].

قال النَّووي: «فأطلق[2]: أنَّ في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً.

وهٰذا يُوهِم خللاً في ذلك، وليس ذلك كذلك. ليس شيءٌ من هٰذا والحمد لله مخرجاً لما وُجِدَ فيه من حيّز الصحيح، بل هي موصولةٌ مِن جهاتٍ صحيحةٍ، لا سِيّما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلُها، فاكتفىٰ بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث. كما أنّه روى عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواية الثقات»[3].

وبالتَّالي فالحديث الوحيد الذي ورد في «صحيح مسلم» معلَّقاً غير موصولٍ، هو ما جاء في كتاب الحيض بلفظ: «قال مسلمٌ: وروى اللَّيْثُ بن سعد عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هُرْمُز، عن عُمَير مولى ابن عبّاس: أنَّه سمعه يقول: أقبلتُ أنا وعبد الرحمن بن يَسَار مولى ميمونة زوجِ النبي ﷺ حتّى دَخَلْنا على أبي الجَهْم بن الحارث بن الصِّمّة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أَقْبَلَ رسول الله ﷺ مِن نحو بئر جمل، فلقيه رجلٌ، فسلَّمَ عليه، فلم يردَّ رسول الله ﷺ حتّى أَقْبَلَ على الجدار، فمسح وجهه، ويديه. ثم رَدَّ عليه السَّلاَمَ».

* مميزات «صحيح مسلم»:

ويمتاز «صحيحُ مسلمٍ» على «صحيح البخاري» بعدم تقطيعه الحديثَ، وتكراره الإسنادَ كما يفعل البخاريُّ ـ ابتغاءَ بيان ما فيها من استدلالاتٍ فقهيةٍ ـ بل يجمع مسلمٌ المتونَ كلَّها بطُرقها العديدة في موضعٍ واحدٍ مما يُعين الطالبَ على الإحاطة بالحديث، وطرقه[4]، ويسوق المتونَ بتمامها وكمالها من غير اختصارٍ، ولا تقطيعٍ، وإن وقع له ذلك؛ فإنه يَنُصُّ على أنه مختصرٌ، ويرتِّب الأحاديث على

---

(1) أي: المازُرِيُّ صاحب المُعْلِم بفوائد مسلم.
(2) صحيح مسلم بشرح النووي: (1/ 18).
(3) انظر: «الحديث والمحدثون»: ص: 393، و«أعلام المحدثين»: ص: 180.
(4) انظر: «غنية المحتاج»: ص: 49.

طريقةٍ حسنةٍ، فيذكر المُجْمَلَ، ثم المبيِّن له، والمُشْكِلَ، ثم الموضِّحَ له، والمنسوخَ، ثم الناسخَ له، فيسهل بذلك على طالب العلم النظرُ في وجوهه(١).

وقد اقتصر مسلمٌ على ذكر الأحاديث المُسْنَدة المرفوعة دون أقوال الصحابة والتابعين، ولم يُكثِر من التعاليق، فسائرها اثنتا عشرة من المتابعات(٢). وأعلى ما عند مسلم الرباعيات، وأدناه التساعيات، وقد فرَّق مسلمٌ بين: «حَدَّثنا» و «أخبرنا»، وهو لا يرى الروايةَ بالمعنى ـ بخلاف البخاري فإنه كان لا يفرِّق بين: «حدَّثنا» و «أخبرنا» ويُجيز الروايةَ بالمعنى مطلقاً، ويقطِّع الحديثَ من غير تنصيصٍ على اختصاره ـ. وقد رَتَّب مسلمٌ الأحاديثَ على الكتب ـ وهي أربعة وخمسون كتاباً ـ وقَسم أحاديثَ الكتب إلى وحداتٍ موضوعيةٍ تصلح أن يُعَنْوَن لها بالأبواب، وتُوضَع لها التراجمُ المناسبةُ، حيث إنَّ الإمام مسلماً لم يُترجِم لها ـ أي: لم يضع أولها عناوين دالة على محتواها(٣) ـ مثل صنيع البخاري. لذلك اجتهد شُرّاحُه في وضع تراجم الأبواب وأمثلهم عبارة الحافظ النَّووي، وزاد عليه العلاَّمة شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدي(٤).

ومنهجُ مسلم في عرض أسانيده متنوِّعٌ، فمرّةً يسوق الحديثَ من طُرقٍ عديدةٍ، فيفرد كلَّ سندٍ مع متنه، ويكون ذلك لزيادةٍ في المتون على بعضها، أو لاختلاف سياقها عند الرواة. وأخرى يجمع الأسانيدَ إما بالعطف بين الشيوخ، أو بتحويل الأسانيد برمزٍ (ح) وإما بهما معاً، ويسوق المتنَ بعدها، وثالثةً: يذكر الأسانيدَ الأخرى لذلك المتن. وهذا المنهجُ في التنسيق ساعد على اختصار الكتاب، وكشف عن نكاتٍ بديعةٍ في الإسناد خاصَّةً، وأنه يوضِّح اختلاف الرواة في الأسانيد، والمتون زيادةً، ونقصاً، وتصحيحاً، ووَهْماً مع بيان اختلافهم في سياق المتون ببعض الألفاظ، أو التقديم والتأخير، أو الزيادة والنقص.

---

(١) غنية المحتاج: ص: ٤٩.

(٢) انظر: «الباعث الحثيث» ص: ٣٣، والنووي: «صحيح مسلم بشرحه» (١/١٨)، «أعلام المحدثين» ص: ١٨١.

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم»: ص: ١٠١، و«شرح صحيح مسلم» (١/٢١)، و«فتح الملهم» (١/١٠٠).

(٤) انظر: «صيانة صحيح مسلم» ص: ١٠٤، و«غنية المحتاج»: ص: ٤٤ ـ ٤٦.

ومن الواضح: أنَّ ترتيب أحاديث الباب الواحد (المسألة الواحدة) لم يلتزم فيه مسلمٌ تقديمَ أحاديث أهل الطبقة الأولى أوَّلاً ثم سوق المتابعات، والشواه؛د إن وُجدت، بل يُعرف ذلك من درجة توثيق الرواة في الأسانيد. فتتميَّز أحاديث أهل الطبقة الأولى ـ وهي الصحيح ـ لذاته، وأحاديث الطبقة الثانية التي هي أخَفُّ ضبطاً؛ لكنها صحيحة لغيرها[1]؛ إذ شرطُ مسلمٍ الصحةُ في كل ما خرَّج في كتابه، كما قال: «لم أخرج في كتابي هذا إلا ما أجمعوا عليه». «عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرْعة، فما قال: إنَّ له عِلَّةً؛ تركتُه، وما قال: لا عِلَّة فيه؛ فهذا الذي أخرجتُه. وبالطبع فإن العلة المقصودة هنا هي العلة القادحة».

* رواة «صحيح مسلم»:

وقد روى «صحيحَ مسلم» عنه عددٌ من تلاميذه، هم:

١ ـ أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان (المتوفى سنة ٣٠٨هـ).

٢ ـ وأبو محمد أحمد بن علي القلانسي.

٣ ـ ومَكِّيُّ بن عبدان.

٤ ـ وأبو حامد أحمد بن محمد الشَّرقي[2].

طُبع «صحيح مسلم» أكثر من مرَّةٍ، ومن أحسن الطبعات له: طبعةُ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة والتي طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلَّدات، في عام ١٣٧٥ هـ، خَصَّص الخامس منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله، والرجوع إليه.

٣ ـ صحيح ابن خُزَيْمَة: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة النَّيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

لم يشتمل صحيحا البخاري، ومسلم على جميع الأحاديث الصحيحة التي وقعت لهما، بل تركا الكثيرَ منها خارج كتابيهما لأسباب، أحدها: الحرص على تسجيل ما تَمَّ الإجماعُ على صحته، فالإمام البخاري يقول: «لم أُخرج في هذا

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ٣٢٦ ـ ٣٢٨.

(٢) شرح صحيح مسلم: (١/ ٢١)، و«فتح الملهم»: (١/ ١٠٠).

الكتاب إلا صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح كثير»[1]. والإمام مسلم يقول: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه هنا (أي في كتابه الصحيح)، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه».

إنَّ بقاء عدد كبير من الأحاديث الصحيحة خارجَ «الصحيحين» حَرَّكَ هِمَّةَ مجموعةٍ من علماء الحديث إلى جمعها، والتصنيف فيها، وكان من أول هؤلاء الأئمة الحفاظ الإمامُ ابنُ خُزَيْمَةَ في صحيحه، وسارَ على نهجه بعد ذلك تلميذُه ابن حِبّان في كتابه «التقاسيم والأنواع»، ثم جاء تلميذُه الحاكم النيسابوري، فألَّف كتابَه «المستدرك على الصحيحين»، وشَرطُ هؤلاء هو رواية الصحيح المجرَّد من الحديث. ويقول العلاَّمة أحمد شاكر عن هذه الكتب الثلاثة: «صحيح ابن خزيمة، والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حِبّان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم، هذه الكتب الثلاثة هي أهَمُّ الكتب التي أُلِّفَتْ في الصحيح المجرَّد بعد الصحيحين للبخاري، ومسلم»[2].

أمَّا «صحيح ابن خزيمة» فهو من أهمِّ الكتب الموثوقة في رواية الصحيح بعد البخاري، ومسلم، وقد سَمَّاه ـ كما يروي الحافظُ ابنُ حجر: «المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل من غير قطعٍ في السند، ولا جرحٍ في النَّقَلَة».

ويقول عنه تلميذُه ابن حِبّان: «ما رأيتُ على وجه الأرض من يحسن صناعةَ السُّنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها؛ حتى كأن السُّنَن بين عينه إلا محمد بن إسحاق»، وكان رحمه الله غايةً في الدِّقَّة، والتروِّي. ويقول عنه السيوطي: «حتى إنه يتوقَّف في التصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول: (إنْ صَحَّ الخبر) أو (إنْ ثَبَت هذا)»[3].

وابنُ خزيمة على عُلوّ قدره في الدقة، وعلى ارتفاع قيمة كتابه في الصحة لم يخل من شيءٍ من النقد، فقد قال فيه الحافظ ابن كثير: «قد التزم ابنُ خزيمة، وابن حبان الصِّحَّةَ، وهما خيرٌ من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد، ومتوناً، وعلى كلّ

---

(١) انظر: «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»: (١/ ٥).

(٢) انظر: مقدمة «صحيح ابن خزيمة» ص: ١٩.

(٣) تدريب الراوي: (١/ ٤٥).

حالٍ، فلا بُدَّ من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديثٍ محكومٍ منه بصحته؛ وهو لا يرتقي عن رُتبة الحسن»[1].

شرطه في كتابه:

اشترط ابن خُزَيْمَة في هذا الكتاب ألا يُخرج إلا الحديثَ الصحيحَ، وقد نصَّ على ذلك في عنوان كتابه؛ حيث قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ بنقل العَدْل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطعٍ في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى»[2].

منهجه في الصحيح:

رَتَّبه على الكتب، والأبواب، فبدأه بكتاب الوضوء، ثم كتاب الصلاة . . . وهكذا.

ثم يُورد تحت كلِّ كتابٍ مجموعةً من الأبواب، يقول: «باب كذا». . . وتارةً يقول: «أبواب كذا. . . ».

ويُورد الأحاديثَ مسندةً منه إلى رسول الله ﷺ، وإذا كان للحديث أكثر من طريقٍ يذكرها.

يُعقِّب على الحديث ـ غالباً ـ بالكلام على سنده، ومتنه، ويعتني بضبط الألفاظ، ومخالفة كل راوٍ للآخر في لفظه، وغالباً ما يبدأ كلامه بقوله: «قال أبو بكر. . . . ».

كثيراً ما يذكر الراجحَ عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المحدِّثين كالبخاري، وأبي داود، وغيرهما.

مكانة صحيح ابن خزيمة من كتب السُّنَّة:

قال ابن الصَّلاح: «ثم إنَّ الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين يتلقَّاها طالبُها مما اشتمل عليه أحدُ المصنَّفات المعتمدة ويكفي كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة. . . . »[3].

---

(١) فتح المغيث: (١/ ٦٥).

(٢) انظر: «صحيح ابن خزيمة»: (١/ ٣).

(٣) علوم الحديث: ص: ١٧.

وقال السُّيوطي: «صحيحُ ابن خزيمة أعلى مرتبةً من صحيح ابن حِبّان لشدة تحرِّيه، حيث إنه يتوقَّف في التصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول مثلاً: باب كراهة كذا إن صَحَّ الخبرُ، أو إن ثَبَت كذا. . .»[1].

وقال الذهبيُّ: «وقد كان هذا الإمامُ جِهْبِذاً بصيراً بالرجال. . .»، ثم ذكر عنه أنه قال: (لستُ أحتجُّ بشهر بن حَوْشَب، ولا بحريز بن عثمان، ولا بعبد الله بن عمرو، ولا بِبَقِيَّة، ولا بمقاتل بن حَيَّان. .)، ثم سَمَّى خلقاً من الرواة الذين حصل في الاحتجاج بروايتهم خلافٌ بين الأئمة مما يَدُلُّ على شِدَّة تحرِّي ابن خزيمة، وتوقيه في الرواية في صحيحه، رحمه الله»[2].

عناية العلماء بصحيح ابن خُزَيْمَة:

اعتنى العلماء بصحيح ابن خزيمة روايةً، وإسماعاً، ونسخاً، وممن اعتنى به من المتأخِّرين:

١ ـ الحافظُ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ).

حيث اختصر «تهذيبَ الكمال» للمِزِّي مع التذييل عليه برجال ستة كتبٍ هي: «المسند» للإمام أحمد، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حِبَّان»، و«المستدرك» للحاكم، و«السُّنَن» للدَّارقطني، و«السُّنَن الكبرىٰ» للبيهقي، وسَمَّاه: «إكمال تهذيب الكمال».

٢ ـ والحافظُ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

حيث صَنَّف كتابَ «إتحاف المَهَرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العَشَرة»، وهي: «الموطأ» للإمام مالك، و«مسند الشَّافعي»، و«مسند الإمام أحمد»، وسُنَن الدَّارمي»، و«صحيح ابن خُزَيْمَة»، و«المنتقى» لابن الجارُوْد، و«صحيح ابن حِبّان»، و«المستخرج» لأبي عَوَانة، و«المستدرك» للحاكم، و«شرح معاني الآثار» للطَّحاوي، و«السُّنَن» للدَّارقطني.

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٠٩).
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٣٧٣).

قال الحافظ: «وإنما زاد العدد واحداً؛ لأن (صحيح ابن خزيمة) لم يوجد منه سوى قدر رُبعه»[(١)].

وقد طُبع هٰذا الكتاب من أوله إلىٰ أوائل كتاب الحج، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٩١ هـ.

٤ ـ **صحيح ابن حِبَّان: أو «المُسْنَد الصَّحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها»**: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن معاذ التَّميمي الدَّارِمي البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

اشتهر هٰذا الكتابُ باسم «صحيح ابن حِبّان» لاشتراطه فيه الصحيح، وشرح ذلك بضرورة توفُّر خمسة أمورٍ في كلّ شيخٍ من الرواة، ولا بُدَّ من توفُّرِها جميعها، وفقدان أحدها مدعاة لإهمال الحديث. وهٰذه الشروط هي:

ـ العدالة في الدين بالستر الجميل.

ـ الصِّدق في الحديث بالشهرة فيه.

ـ العقل بما يحدِّث في الحديث.

ـ العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.

ـ تعرّي خبره عن التدليس.

والأئمة يُجمعون على صحة حديثٍ لمجرَّد روايته في «صحيح ابن حبان»، كما يروي ابنُ الصَّلاح.

أمَّا منهجه في تصنيف الكتاب؛ فقد لجأ فيه إلى تقسيم السُّنن إلى أبوابٍ، وتقسيم الباب إلى أنواعٍ، واشتمال النوع على أحاديث، وغرضُه من ذلك تيسيرُ حفظِ السُّنن لدى الناس؛ لأن هذه الطريقة تسهل ذلك، وقد أعجب العلماء بقدرة الرجل على الترتيب المنطقي المُدَعَّم بعلم الأصول، وعلم الكلام، ولكن هذا اللَّون من التصنيف المنطقي يستفيد منه من وَعَاة كُلَّه، أما القارئ العادي الذي يريد أن

---

(١) انظر: مقدمة «صحيح ابن خزيمة» لمحققه: (١/ ٢٢ ـ ٢٣).

يستفيد منه؛ فإنه لا يحصل على الفائدة المتوخَّاة بسهولة، لذلك عمد عددٌ من العلماء إلى تقريبه إلى الناس بإعادة تصنيفه على الأبواب الفقهية شأنَ سائرِ كتب السُّنن، ومن هؤلاء العلماء الحافظ مغلطاي بن قليج (المتوفى سنة ٧٦١ هـ)، والحافظ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن زريق (المتوفى عام ٨٠٣ هـ)، ومنهم ابن بلبان الأمير علاء الدين الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ) الذي سَمَّاه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وأشارَ في مقدمة الكتاب إلى عمله فيه، فقال: «.. إنَّ صحيح ابن حبان لم يُنسَج له على منوالٍ، ولكنه لبديع صنعه، ومنيع وضعه قد عزَّ جانبه، فكثر مجانبه، وتعسَّر اقتناصُ شوارده، فتعذَّر الاقتباسُ من فوائده، وموارده.. فرأيتُ أن أتسبَّب لتقريبه، وأتقرَّب إلى الله تعالى بتهذيبه، وترتيبه، وأسهِّله على طلابه بوضع كل حديثٍ في بابه الذي هو أولى به، ليؤمَّه من هجره، ويقدّمه من أهمله، وأخَّره».

أمَّا طريقته في تصنيفه الجديد للكتاب؛ فقد اعتمد فيها على إعادة ترتيب «صحيح ابن حبان» من (التقاسيم والأنواع) إلى الكتب والأبواب ـ على طريقة كتب السُّنن ـ وهو ترتيبٌ ييسِّر تناولَ الكتاب للباحثين، وطلاب المعرفة، مع حفظه لأصول الكتاب، وحرصِه على مراعاة الأمور التالية في ترتيبه للكتاب:

ـ أثبت عناوين الأحاديث التي كَتَبها ابنُ حِبّان بنَصِّها كاملةً.

ـ كلّ حديثٍ أورده الأميرُ وضع بإزائه رقم النوع الذي رواه فيه ابن حبان، وبذلك يعرف موضع كلِّ حديث في الكتاب الأصل «التقاسيم والأنواع».

ـ أثبت ما جاء به ابن حبان من تعليقاتٍ رائعةٍ في مواضعَ شتّى من الكتاب، ووضعها إثر الأحاديث مصدرةً بقوله: «قال أبو حاتم».

طُبع من «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» المجلد الأول بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر بدار المعارف في القاهرة عام ١٣٧٢ هـ. وطُبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق الأستاذ عبد الرحمـٰن محمد عثمان بالمكتبة السَّلفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٩٠ هـ. وطُبع كاملاً بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٢ هـ. وطُبع بتحقيق الشيخ كمال الحوت بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٧ هـ.

٥ ـ صحيح ابن السَّكَن: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣هـ).

قال الكتّاني: «ويُسَمَّىٰ بـ: «الصحيح المنتقىٰ» وبـ: «السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ» لكنه كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحْتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنَهُ ما صَحَّ عنده من السُّنَن المأثورة. قال: «وما ذكرتُه في كتابي هـٰذا مُجْمَلاً؛ فهو ممّا أجمعوا علىٰ صحّته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحدٌ من الأئمة الذين سمَّيتُهم؛ فقد بيّنتُ حُجَّته في قبول ما ذكره، ونَسَبْتُه إلىٰ اختياره دون غيره، وما ذكرتُه مما ينفرد به أَحَدٌ من أهل النقل للحديث؛ فقد بيّنْتُ علتُه، ودَلَلْتُ علىٰ انفراده دون غيره»[1].

٦ ـ صحيح ابن عَوَانَة: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسْفِراييني الشافعي (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

وصحيحُه مخرَّجٌ على «صحيح مسلم»، وله فيه زياداتٌ عديدةٌ[2].

٧ ـ صحيح الإسماعيلي: للحافظ أبي بكر، أحمد بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجاني الشّافعيّ (المتوفى سنة ٣٧١ هـ)[3].

٨ ـ صحيح الحاكم النيسابوري «المعروف بـ «المُسْتَدْرَك»»: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ، بن نُعَيم، الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ)[4].

٩ ـ المنتقىٰ لابن الجارُوْد (أي: «المنتقىٰ المختار من السُّنن المُسْنَدَة عن رسول الله ﷺفي الأحكام»): للحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي ابن الجارود النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

قال الكَتّاني: «وهو كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» في مجلَّدٍ لطيفٍ،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٢) انظر: تعريفه في «المستخرجات».

(٣) انظر: تعريفه في «المستخرجات».

(٤) انظر: تعريفه في «المستدركات».

وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ، فَلَمْ يَنْفَرِدْ عن الشيخين مِنها إلاّ بِيَسِيرٍ. وله شرح يُسَمَّىٰ بـ: «المُرتَقَىٰ في شرح المُنتَقَىٰ» لأبي عمرو الأندلسي»[1].

طبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم يماني، بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة عام ١٣٨٣ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله عمر البارودي بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

١٠ ـ **المنتقىٰ**: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرْطُبي المالكي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

قال الكَتَّاني: «وهو علىٰ نحو كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود، وكان قد فاته السَّماعُ منه، ووجده قد ماتَ، فألَّفه علىٰ أبوابٍ بأحاديث خرَّجها عن شيوخه، قال أبو محمد ابن حَزْم: وهو خيرٌ انتقاءً منه»[2].

١١ ـ **الأحاديث المُختارة ممّا ليس في الصحيحين أو أحدهما**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمـٰن السَّعْدي الدمشقي الصالحي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مِمّن أفرد الصحيحَ في هذا الكتاب، وهو المستخرجُ من الأحاديث المختارة مِمّا لم يُخرجه البخاري ومسلمٌ في صحيحيهما.

وهو كتابٌ جليلٌ يُعتبر تكملةً لعمل البخاري، ومسلم في إفراد الصحيح من الحديث بالتأليف، ومؤلِّفه إمامٌ كبيرٌ في معرفة الحديث وعِلَله، وقد حصل على الأصول النفيسة، والأجزاء الكثيرة، مِمّا هَيّأ له أسبابَ انتقاء الصحيح منها، ولم يذكر في مختارته أحاديثَ البخاري، ومسلم، وقد ذكر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، والزَّركشي: أنَّ تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم صاحب «المستدرك». وقال الحافظ الذهبي عن درجة أحاديث المختارة: «هي الأحاديث التي تصلح أن يُحْتَجَّ بها سِوى ما في الصحيحين».

فأسانيدُه إذاً تدور بين الصحة، والحسن، وما يذكره من الضعيف؛ فإنه من

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

قبيل المتابعات، والشواهد، وقد اقتضب الضياء في بيان منهجه وشرطه في مقدمة كتابه، فقال: «فهذه أحاديث اخترتُها مما ليس في البخاري، ومسلم، إلا أنني ربما ذكرتُ ما أورده البخاري معلّقاً، وربما ذكرنا أحاديثَ بأسانيد جِيَادٍ لها عِلّةٌ، فنذكر بيانَ عِلّتها حتى يُعرف ذلك».

والحَقُّ: أنَّ جهده النقدي جديدٌ، ورائعٌ، فإنَّه لم يعتمد على «صحيح ابن خزيمة» و «صحيح ابن حِبّان» و «مستدرك الحاكم» في أصول كتابه، وإنما استفاد منها أحياناً في التخريج، كما أنه قليلُ الاستفادة من كتب السنن الأربعة و «موطأ مالك»، بل انتقى من كتب المسانيد التي تَضُمّ الأحاديثَ الصحيحةَ، والحَسَنةَ، والضعيفةَ، والموضوعةَ، وخاصّةً «مسند أبي يعلى الموصلي» و «مسند أحمد» و «مسند الهيثم ابن كليب» و «معجم الطبراني الكبير».

وطريقتُه هي أن يرتِّب الأحاديثَ على المسانيد، وليس على الأبواب الفقهية مقدّماً أحاديث العشرة المبشّرين بالجنة، ثم يرتِّب أسماء الصحابة على حروف المعجم. ويذكر طُرُقَ الحديث الصحيحة من عِدّة مصادر، ثم يذكر تخريجَه في بقية الكتب الحديثية، ثم يتكلَّم عن عِلَله مستفيداً بصورةٍ واسعةٍ من كتاب «العِلَل» للإمام الدَّارقطني[(١)].

ويقدِّر محقِّقُ الكتاب: أنَّ عدد أحاديث كتاب «المختارة» يبلغ في أصله الكامل قريباً من (٨٠٠٠) حديث[(٢)]، وهو قدرٌ كبيرٌ يسلم منه الكثيرُ مما يُضاف إلى دائرة الأحاديث التي تصلح للاحتجاج بها.

وقد طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن عبد الله دهيش بمكتبة النهضة في مكة المكرّمة عام ١٤١٤ ـ ١٤١٦ هـ. وحقَّقه مجموعةٌ من طلاّب جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض بالسعودية كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨ هـ.

١٢ ـ صحيح ابن الشَّرقي: للحافظ أبي حامد، أحمدبن محمد بن الحسن النَّيسابوري الشافعي من تلاميذ مسلم (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ).

---

(١) انظر: «بحوث تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

ذكره الحافظُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، والتاج السُّبكي في «طبقات الشافعية» وعبارته: «صَنَّف الصحيح، وحجّ مرات». قال الكَتَّاني: «وهو غير مشهور، وربّما يكون مخرَّجاً علىٰ صحيح مسلم»[1].

١٣ ـ الإلزامات: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطني البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

قال الكتاني: «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وجده علىٰ شرطهما من الأحاديث؛ وليس بمذكور في كتابَيْهما، وألْزَمَهما ذكره، وهو مرتَّبٌ علىٰ المسانيد، في مجلَّدٍ لطيفٍ»[2].

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمـٰن مُقْبِل بن هادي الوادعي بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٤.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.



٢ـ الجوامع

هي الكتبُ التي تُرَتَّبُ أحاديثُها على الأبواب الفقهية، وتُوجَدُ فيها جميعُ أقسام الحديث، من: أحاديث العقائد، والأحكام، والرِّقاق، وآداب الأكل والشُّرْب، والسَّفر، والقِيَام، والقعود، والتفسير، والتاريخ، والسِّير، والفِتَن، والمناقب، ولا تختلف كتبُ الجوامع عن عامة كتب السُّنَن إلا أنَّ السُّنَن تخلو ـ غالباً ـ من أبواب العقائد، والفِتَنِ، والمَنَاقِب، وفيما يلي نذكر أسماءَ بعضِ الجوامع:

١ ـ جامع سفيان بن سعيد بن مسروق (الثَّوْري) الكُوْفِي (المتوفى سنة ١٦٠هـ).

وهو قد يكون من المصنَّفات؛ بدليلٍ: أنَّ الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» تحت هـٰذا الفصل: «في ذكر عِدَّةٍ من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار». ومن قبله ذكر ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٦) تحت هـٰذا الباب: «ذكر المصنَّفات المتضمّنة للسُّنَن». أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين.

وهو في عداد المفقود.

٢ ـ جامع أبي محمد (سفيان بن عُيَيْنَة) الكُوْفِي، ثم المَكِّي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ جامع مَعْمَر بن راشد الأَزْدِي البَصْرِي (المتوفى سنة ١٥٣ هـ).

٤ ـ جامع البُخاري، المعروف بـ: «صحيح البخاري» واسمه: «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعفي البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)[1].

---

(١) انظر: تعريفه في «الصحاح».

٥ ـ جامع مسلم، «المعروف بـ: «صحيح مسلم»: للإمام أبي الحسين، مسلم ابن الحجّاج القُشيري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)[١].

إلا أنَّ التفسير ليس فيه، فلا يُسَمَّى عند بعضهم «الجامع».

٦ ـ جامع الترمذي: المعروف بـ: «سنن الترمذي»: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة التِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ). وهو ما يُسمَّى بِـ: «سُنَن الترمذي»، أيضاً، أُطْلِقَ عليه الاسمان، وهو أَحَقُّ بكونه جامعاً.

وهو أهَمُّ مصادر «الحديث الحسن» عُنِي به الترمذيُّ فيه وأشادَ به، قال ابنُ الصَّلاح: «كتاب بن عيسى الترمذي رحمه الله أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوَّه باسمه وأَكْثَرَ مِنْ ذكرِهِ في جامعه»[٢].

وكذلك يمتاز هٰذا الكتابُ من بين كتب الجوامع، أو السُّنَن بكثرة فوائده العلمية، وأصنافها، وفي ذلك قال ابنُ رُشَيْد:

ـ إنَّ كتاب الترمذيِّ تضمن الحديث مصنفاً على الأبواب، وهو علمٌ برأسه.

ـ والفقه، وهو علمٌ ثانٍ.

ـ وعِلَلُ الحديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب. وهو علمٌ ثالثٌ.

ـ والأسماء، والكُنَى. وهو علمٌ رابعٌ.

ـ والتعديل، والتجريحُ. وهو علمٌ خامسٌ.

ـ ومن أَدْرَكَ النبي ﷺ ومن لم يُدْرِكْهُ ممَّنْ أسندَ عنه في كتابه. وهو علمٌ سادسٌ.

ـ وتعديدُ من روىٰ ذلك. وهو علمٌ سابعٌ[٣].

* * *

---

(١) انظر: تعريفه في «الصحاح».

(٢) علوم الحديث: ص: ٣٥ ـ ٣٦.

(٣) انظر: «تحفة الأحوذي»: ص: ١٧٥ ـ ١٧٦.

٣ ـ السُّنَن

يُراد بها في اصطلاح المحدِّثين تلك الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصَّلاة، والزَّكاة إلى العِتق... وتَخلو ـ غالباً ـ من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب. ولا يُذْكَر في كُتب السُّنَن شيءٌ من الموقوفات والمَراسِيل، فإنها لا تُسَمَّى (سُنَّةً) عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها؛ فهو للاستشهاد به لا غير.

وظهرت كُتبُ السُّنَن بعد «الموطّآت»، ومدارُ جمعِ الأحاديث فيها على العمل ـ أي عمل العلماء ـ ولو بعضهم بالحديث، وإنْ كان ضعيفاً، لكنها لا تَذكُر شيئاً إلاّ الحديثَ النبويَّ بسنده، لذلك كانت مرتبتُها بصورةٍ إجماليةٍ أعلى من «المسانيد» و «المصنّفات»[(١)].

والكتبُ باسم (السُّنَن) كثيرةٌ جدّاً، نكتفي منها بتعريف ما يلي:

١ ـ **سُنَن ابن جُرَيْج**: لأبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز، ابن جُرَيْج الرُّومي المَكِّي (المتوفى سنة ١٥١ هـ).

٢ ـ **سُنَن سعيد بن منصور**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن منصور المَرْوَزي الخُراساني (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

وهي من مَظَانّ «المُعْضَل» و«المنقطع» و«المُرْسَل».

يذكر المصنِّفُ في هذا الكتاب ـ سوى الأحاديث النبوية ـ كثيراً من آثار الصحابة. وإن تحقيق ما هو جديدٌ عنده، ولم يذكر في كتب أخرى أمرٌ يحتاج إلى بحثٍ خاصٍّ، ولكن يمكن لكل قارىء ـ ولو بنظرةٍ عابرةٍ ـ أن يجد في كتاب النكاح

---

(١) انظر: مقدمة «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام» للدكتور عتر، ص: ١٥.

والطَّلاق مثلاً قضايا الحياة اليومية في عصر سيدنا عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ قضايا وقعت حقيقةً، وليست مفروضةً كما هو الحالُ في كتب الفقه، وهٰذه القضايا، والحوادث مصدرٌ مُهِمٌّ لتاريخ الحياة اليومية والاجتماعية في عصر الصحابة، وفيه معلومَاتٌ مُهِمَّةٌ غير موجودة في مصادر الحديث الأخرى، وكذلك في كتاب الجهاد نجد صدى العلائق الدولية، خاصةً مع الفُرس، والرُّوم البيزنطينيين، وفيها حوداث لا نجدها في كتب التاريخ المتداولة.

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الجزء الأول، والثاني ـ وهو قطعةٌ من الفرائض، والنكاح، والطلاق، والجهاد ـ في الدار السلفية في الهند عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤١٠) صفحة، وأُعيد طبعُه في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع جزءٌ آخر من الكتاب بتحقيق الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في دار الصيمعي بالرياض، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في أربع مجلَّدات.

٣ ـ سُنَن أبي جعفر: للإمام محمد بن الصباح الدَّوْلابي البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

٤ ـ سنَن الإمام الشافعي: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، رواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَني الدَّارِمي، ثم رواية أبي جعفر الطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ سُنن الدَّارِمي: للإمام أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفَضْل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

وقد اشتهرت هذه السُّنَنُ عند المحدِّثين بالمُسْنَد على اختلاف الاصطلاح؛ لأنها ليست على ترتيب المسند، ذلك أنَّ الكتاب مُقَسَّمٌ إلى كتبٍ، وإلى أبوابٍ فقهية، ويَشْتَمِلُ كلُّ بابٍ على الأحاديث المتصلة به، ويمتاز بقلَّة الرجال الضعفاء، وليس فيه أحاديثُ مُنْكَرةٌ، ولا شاذَّةٌ، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسَلَةٌ، وموقوفةٌ.

وكثيرون من رجال الحديث يعتبرون «سُنَنَ الدَّارِمي» أحْسَنَ صحةً من «سُنن ابن ماجَه»؛ لأنَّ مؤلِّفه أقْدَمُ زماناً، ورجال رُواتِهِ أَقَلُّ ضَعْفاً، وكما قال الحافظُ ابن

حجر: «ليس دونَ السُّنَن في الرُّتبَة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسةِ؛ لكان أمْثَلَ من ابن ماجَهْ، فإنَّه أمْثَلُ منه بكثير»[1].

طُبع لأول مرة في كانْبُوْر بالهند، عام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م في الهند (٤٦٧) صفحة، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان في مطبعة الاعتدال بالقاهرة، عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور مصطفىٰ البُغا في دار القلم بدمشق، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور محمود أحمد عبد المحسن في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٦ ـ سنن الترمذي أو «الجامع الصحيح»: للإمام الحافظ أبي عيسىٰ، محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

صَنَّفَهُ علىٰ أبواب الفقه، وهو مِن أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً وصناعةً حديثيةً، فقد أخرج الترمذي في كتابه: الصحيحَ، والحسنَ، والضعيفَ، والغريبَ، والمُعَلَّل، وكشف عن عِلَّته، كما ذكر المُنْكَرَ، وبيَّن وجهَ النكارة فيه، وتكلَّم في فقه الأحاديث، ومذاهب السَّلف وفي الرواة، وغير ذلك مما له صلةٌ بالحديث وبعلومه.

وقد جمع فيه الترمذي طريقةَ شيخِه البخاري من حيثُ عنايته بالفقه، واستنباط الأحكام، وطريقةَ مسلم بوضع الحديث في موضعه مهما تعدَّدت رواياته وأسانيده؛ إذ يحرص على جمع الروايات الإسنادية في صعيدٍ واحدٍ. ولكن الترمذي تفرَّدَ عن البخاري، ومسلم بوضع مصطلحاتٍ عليه، والتعريج على مسائلَ فقهيةٍ لم يشاركاه فيها، يُضاف إلى ذلك أنه كان يتكلَّم على الأحاديث التي خَرَّجها حديثاً، مع الإشارة عقب كلّ حديثٍ إلى درجته من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، وإلى طرقه المختلفة، وإلى رجاله جرحاً، وتعديلاً، مع التنبيه إلى ما في الأسانيد من عِلَلٍ.

يغلب على أحاديث هذا الكتاب طابعُ الصِّحّة، وفيه شيءٌ من الحسن، وبعض الضعيف، وموضوعات أحاديثه لم تقتصر على أحاديث الأحكام فحسب، بل اشتملت أيضاً على الأحاديث المتصلة بالآداب، والمواعظ، والمناقب، والتفسير، وتبلغ أحاديث الأحكام إلى مجموع أحاديث الكتاب ما هو في حدود النصف.

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٧٣).

وراعى الترمذي في ترتيب أحاديث الأحكام أن يجيء بها مرتبةً على أبواب الفقه، ولهذا سُمّي كتابه بالسُّنن. وكان في روايته لكل حديثٍ من حديث الأحكام يُورِد الحديث، وما يناسبه من أحاديث أخرى، ثم يبسط آراءَ الفقهاء في المسألة الفقهية التي يتناولها الحديثُ، ويُشير إلى عملهم بهذا الحديث.

* شرط الترمذي في جامعه:

نصَّ الترمذيُّ على شُروطه في كتاب العِلل آخر جامعه. ويُمكِن تلخيصُ هٰذه الشروط بالشرطين الآتيين:

١ ـ ابتناء جامع الترمذي على عمل العلماء بالحديث:

قال الترمذي في أوّل كتاب العلل آخر جامعه: «جميعُ ما في هٰذا الكتاب من الحديث معمولٌ به، وقد أخذ به بعضُ أهل العلم؛ ما خلا حديثين: حديث ابن عباس: (أنّ النبيَّ ﷺ جمع بين الظهر، والعصر بالمدينة، والمغرب، والعشاء من غير خوفٍ، ولا مطر)[١].

وحديثُ النبي ﷺ أنه قال: «إذا شرب الخمرَ؛ فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة؛ فاقتلوه». قد بيّنّا علةَ الحديثين جميعاً في هذا الكتاب».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «إنّما بيَّن ما قد يُستدلّ به للنسخ، لا أنه بين ضعف إسنادهما»[٢].

وليس معنى هذا: أنَّ الترمذي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ استقصى جميعَ الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم أن يذكر كلَّ حديث معمول به؛ لأنه بنى كتابه على الاختصار كما قال: «وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار؛ لما رجونا فيه من المنفعة». ولكنه لم يذكر حديثاً إلاَّ معمولاً به، خلا ما استثناه، وخلا أحاديث معلولة ذكرها من أجل أن يبيِّن علتها، ويكشف موجبات ردِّها، أو أحاديث شديدة الضعف أخرجها للضدية، أو لأنها تُتمِّم فهم الصحيح، أو تتقوَّى بالصحيح، أو تتقوَّى بتوارث العمل، وفقها، أوبقرائن أخرى، أو لأنها أقوى من اجتهاد الرجال

---

(١) ٥/ ٧٣٦.

(٢) شرح علل الترمذي: (١/ ٨).

بنظره، لأنَّ احتمال الخطأ في اجتهاد الرجال قد يكون أكبر منه في الحديث الضعيف، والله أعلم[1].

٢ ـ شرط الترمذي في الرِّجال:

لا يحتجُّ الترمذيّ بأحاديث الراوي شديد الضَّعف. وإذا أورد له حديثاً؛ فإنَّه يُبيِّنه بحسب اجتهاده.

قال الترمذيُّ: «فكلُّ من رُوي عنه حديثٌ ممن يُتَّهم، أو يُضَعَّف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يُعرَف ذلك الحديث إلاَّ من حديثه؛ فلا يُحتج به»[2].

وبالرجوع إلى تقسيم الحازميّ للرُّواة عن المُكثِرين نجده يقول: «والطبقة الرابعة قومٌ شاركوا أهلَ الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفرَّدوا بقلة ممارستهم لحديث الزهريّ؛ لأنهم لم يصاحبوا الزهريَّ كثيراً. وهو من شرط أبي عيسى الترمذي.

وفي الحقيقة شرطُ الترمذي أبلغُ (أي: أعلى) من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً، أو مَطْلَعُه من حديث أهل الطبقة الرابعة؛ فإنه يُبيِّن ضعَفه، وينبِّه عليه، فيصير الحديثُ عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صحَّ عند الجماعة.

وعلى الجملة: فكتابه مشتملٌ على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطَه دون شرط أبي داود»[3].

قلت: ليس شرطُ الترمذي دون شرط أبي داود، فكلاهما أخرج من أحاديث أهل الطبقة الرابعة اعتباراً. قال ابن رجب الحنبلي: «والغرائبُ التي خَرَّجها فيها بعضُ المناكير ـ ولا سِيَّما في كتاب الفضائل ـ ولكنّهُ يُبيِّن ذلك غالباً، ولا يسكت عنه. ولا أعلمه خرج عن مُتَّهَمٍ بالكذب مُتَّفَقٍ على اتِّهامه حديثاً بإسنادٍ منفردٍ، إلاَّ أنه قد يُخرِّج حديثاً مرويًاً من طُرُقٍ، أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طُرقه مُتَّهَمٌ. . . نعم قد يخرِّج عن سيِّء الحفظ، وعمَّن غلب على حديثه الوَهْمُ، ويُبيِّن ذلك غالباً،

---

(١) انظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة»: ص: ١٠٩.
(٢) شرح علل الترمذي: (٥/ ٧٤٢).
(٣) شروط الأئمة الخمسة: ص: ١٥١.

ولا يسكت عنه. وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره»[1].

قال الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله وأمتع له ـ: «تساوى الكتابان من حيث التخريج عن الرجال، وبقي امتياز الترمذي بما ذكره الحازمي من أبلغيّة شرطه، وتقدُّمه على أبي داود، لأنَّه ينبِّه على هؤلاء الضعفاء، ولا يسكت عنهم»[2].

* ترتيب «جامع الترمذي»:

رَتَّب الترمذي هذا الكتابَ على أساس الأبواب مستخدماً عنوان «أبواب» في الأحاديث المتعلِّقة بقضايا متعدِّدةٍ تشتمل على عِدّة تفرُّعاتٍ، ومستخدماً عنوان «باب» في الأحاديث المتعلّقة بقضيةٍ مُعيَّنةٍ، ومثال ذلك قوله: «أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ»، و «باب ما جاء: أنَّ مفتاح الصلاة الطهور»[3].

* اِصْطِلاحَاتُ التِّرمِذِيِّ في الحُكْمِ عَلَى الأحَادِيْثِ:

من المعروف: أنَّ علماء الحديث قد حدَّوا حدوداً لمصطلحاتهم، تعارفوا عليها، وتواطؤوا على استعمالها؛ وقد تكلَّم الإمام الترمذي في خاتمة كتابه (الجامع) في كتاب (العلل) عن تعريفه للحديث الحسن، والحديث الغريب.

غير أنَّ وجودَ مصطلحاتٍ مركَّبةٍ أَكثَرَ الترمذيُّ من استعمالها؛ مثل قوله: «حَسَنٌ صحيحٌ»، و«حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»، و«حسنٌ غريبٌ» اختلفت فيها أقوالُ العلماء اختلافاً بيِّناً، أوجب ذلك البحث، والتمحيص، واستقراءَ ذلك من كتاب الترمذي لمعرفة مراده.

١ ـ الحديث الحسن:

هو الحديثُ الذي اتَّصل سندُه بنقل عدلٍ خفَّ ضبطُه، ولم يكن شاذّاً، ولا مُعَلَّلاً. هذا هو التعريفُ عند أهل الحديث للحديث الحسن لذاته، فهو كالصحيح

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/ ٣٩٧).

(٢) الإمام الترمذي الموازنة بين جامعة والصحيحين: ص: ٦٠ ـ ٦١.

(٣) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

لكن بفارقٍ واحدٍ؛ وهو أنّه خفَّ ضبطُه، أي: استوفى شرطَ الضبط المقبول في الحدِّ ا الأدنى[١].

وأمّا تعريفُ الترمذيِّ لـ: (الحَسن) في كتابه (الجامع) فله اصطلاحٌ خاصٌّ به عرَّف به في آخر كتابه (الجامع) في كتاب (العلل) حيث يقول: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ حَسَنٌ؛ فإنّما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا: كُلُّ حديثٍ يُروَى لا يكون في إسناده مُتَّهَمٌ بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّاً، ويُرْوَى من غير وجهٍ نحو ذلك؛ فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ»[٢].

وقد شرح الحافظُ ابن رجب الحنبلي مُرادَ الترمذيِّ بذلك، فقال هذا: «فعلى هذا الحديث الذي ـ يرويه الثقةُ العَدْلُ، ومن كَثُرَ غلطهُ، ومَن يغلب على حديثه الوَهْمُ، إذا لم يكن أحدٌ منهم مُتَّهَماً، كلُّه حَسَنٌ؛ بشرطٍ أن لا يكون شاذّاً مُخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرطِ أن يكون معناه قد رُوي من وجوهٍ متعدِّدةٍ»[٣].

وإذا كان المحدِّثون قد جعلوا قسيماً آخر للحديث الحسن، هو (الحديث الحسن لغيره)، وهو (الحديث الضعيف)، الذي تعدَّدت طُرُقُه، وكثرتْ بما يجبر وَهْنه وضعفه، فإنّ الترمذيَّ ـ رحمه الله ـ هو ما يُطلق عليه (حسن)، فالترمذيُّ إذاً يُوافِقُ المحدِّثين في تسمية الحسن، لكن يخالفُهم في التمييز بين نوعَيْه، فإذا أطلق كلمةَ (حسن) من غير صفة، أو قرينة أُخرى، فمرادُه (الحسن لغيره)[٤].

وأما قولُ الترمذي: «حسن غريب» فقد استعمله الترمذيُّ في «الحسن لذاته»، كما قاله البُقاعي[٥].

وظاهرٌ من تعريف الترمذي للحديث الحسن، وتقييده له: أنّه اصطلاحٌ خاصٌّ به في (جامعه) غير ما اصطلحَ عليه علماءُ مصطلح الحديث في تعريفه من شروط، وهي: اتِّصالُ السند، وعدمُ الشُّذوذ، وعدمُ الإعلال، وخفةُ الضبط.

---

(١) انظر: تعليق الدكتور نور الدين عتر على «نزهة النظر»، ص: ٦٥.

(٢) انظر: «شرح علل الترمذي»: (١/ ٣٤٠).

(٣) شرح علل الترمذي: (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٤) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: ص: ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٥) انظر: «الإمام الترمذي»: ص: ١٧١.

ومن ذلك نستنتج: أنَّ قول بعض المشتغلين بالحديث: «أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ، وهو كما قال»، يَدُلُّ على عدم اطِّلاعه على مقصود الإمام الترمذي من هذا المصطلح. أو يقول: «بل هو ضعيفٌ» دلالة على عدم إقراره للترمذي على تحسينه، ولم يدر: أنَّ قول الترمذي ذلك ينصرف إلى تحسينه بطرقه؛ فقد قال الترمذيّ في تعريفه: «ويُروى مِن غير وجهٍ»؛ والله أعلم.

وإتماماً للفائدة نذكر هنا خلاصة النتائج التي توصَّل إليها الأستاذُ عبد الرحمن بن صالح محيي الدين في رسالته (الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي وانفردَ بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة)[١]:

ـ ظَهَر له: أنَّ حُكم أبي عيسى على الحديث الحسن: أنَّه هو الضعيفُ الذي يتقوَّىٰ بغيره، ويكون حسناً لغيره، وذلك في الكثير الغالب، وقد يُوَجد فيما يُطلق عليه الحسن لذاته، والصحيح لغيره، وقلّ فيه الضعيفُ الذي لا يوجد له معضدٌ، ولم يجد فيه موضوعاً.

ـ ظهر له: أنَّ قولَ الحافظ الذهبي: «إنَّ غالبَ حِسَان أبي عيسى ضعافٌ» ليس على إطلاقه. إلا إذا أراد بالضعيف المجبر المتقوَّىٰ بغيره، فذلك محتملٌ، لكن لا يَحْسُنُ إطلاقه دون تقييدٍ؛ لأنَّه يُوهِمُ المراد الضعيف المردود، وليس كذلك؛ فإنَّ غالبها حسانٌ من نوع الحسن لغيره، وشرطُ أبي عيسى الذي شرطه قد وفَّى به.

ـ توصَّل من خلال هذا البحث إلى أن الأحاديث التي حَسَّنها أبو عيسى، وانفرد بإخراجها؛ وهي ضعيفةٌ، ولم يجد لها مُعَضِّداً بلغ عددُها حسب استقرائه أربعة أحاديث.

ـ توصَّل إلى أنَّ الأحاديث التي حَسَّنها أبو عيسى، وهي صحاحٌ لذاتها، أو لغيرها، بلغ عددُها خمسة أحاديث.

ـ ما عدا ذلك فبقيتها حِسَانٌ؛ كما بيّنها في موضعه من الرسالة.

---

(١) رسالة ماجستير أعدَّها بإشراف الدكتور محمود أحمد ميرة، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠١ هـ، ونشرتها دار الفضيلة بالرياض عام ١٤١٩ هـ.

٢ ـ الحديث الغريب:

الغريب لغةً، هو المنفرد، أو البعيدُ عن أقاربه.

وعند المحدِّثين: هو الحديثُ تفرَّد به راويه، سواء تفرّد به عن إمامٍ يجمع حديثه، أو عن راوٍ غير إمامٍ[١].

وقال الحافظُ ابن حجر في تعريفه: «هو ما يتفرَّد بروايته شخصٌ واحدٌ في أيِّ موضعٍ وقع التفرُّدُ به في السند»[٢].

وعرَّفه الترمذيُّ في كتاب (العلل) في آخر كتابه (الجامع) فقال: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: (حديث غريب) فإنَّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ. رُبَّ حديثٍ يكون غريباً لا يُروى إلا من وجهٍ واحدٍ»[٣].

قال الحافظُ ابن رجب شارحاً مرادَ الترمذي: «فعلى ما ذكره الترمذيُّ: كلُّ ما كان في إسناده مُتَّهَمٌ فليس بحَسَنٍ، وما عداه فهو حَسَنٌ بشرطِ أن لا يكون شاذاً. والظاهرُ: أنه أراد بالشَّاذ ما قاله الشافعيُّ، وهو: أن يروي الثقات عن النبيِّ ﷺ خلافه، وبشرط أن يُروى نحوهُ من غير وجهٍ، يعني: أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوهٍ أخر عن النبيّ ﷺ بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا: الحديث الذي يرويه الثقةُ العَدْلُ، ومن كَثُر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوَهْمُ، إذا لم يكن أحدٌ منهم متهماً كلّه حسنٌ بشرطِ أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرطِ أن يكون معناه قد رُوي من وجوهٍ متعددةٍ»[٤].

الاصطلاحات المركَّبة عند الترمذي:

وذلك كقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، «حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ»، «صحيحٌ حَسَنٌ غريبٌ»؛ ففي ذلك كلامٌ يطول ذكره بسبب خلاف العلماء المستفيض في ذلك؛ وذكرهم لأقوال ردَّها بعضهم، لذلك فإنها تحتاج إلى دراسةٍ موسَّعةٍ

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٦.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص: ٥٠.

(٣) جامع الترمذيّ: (٩/ ٤٥٧)، وانظر: «شرح علل الترمذي»: لابن رجب: (١/ ٣٤٠).

(٤) شرح علل الترمذيّ: (١/ ٣٤٠).

متخصِّصةٍ، وذلك بعد أن يكون بين أيدينا نسخةٌ مضبوطةٌ ومقابَلَةٌ على نسخٍ أصليةٍ، تُبيِّن لنا الوصفَ الصحيح الذي وَضَعه الترمذيُّ لكل حديثٍ، دون تحريفٍ أو سقطٍ، كما هو حاصلٌ في الطبعات جميعها.

ويحسن أن أُشير هنا إلىٰ أنَّ علماءَ الحديث جميعاً ممن ألّف في علم المصطلح أشاروا إلى هذا الموضوع، وأدلوا بدلوهم، وذلك من عصر ابن الصَّلاح حتىٰ الآن؛ غير أنَّ استقراء أحكام الترمذي على الأحاديث ـ بعد تهيئة نسخة متقنة له، ودراسة الأسانيد، والمتون ـ أحسب: أنها ستعطينا نتيجةً جيدةً، تُرشدنا إلى طريق الهدى في هذا الموضوع[1].

٣ ـ قَالَ أَصْحَابُنَا.

يَكْثُر استعمالُ هذا اللفظِ عند الترمذي في جامعه، ويُراد به الفقهاء المجتهدون من أهل الحديث كمالك بن أنسٍ، ومحمَّد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوَيْهِ، وغيرهم.

٤ ـ قَالَ أَهْلُ الكُوْفَة.

أكثر الترمذيُّ استعمالَ هذه العبارة في «جامعه» في بيان المذاهب، ويذكره في مقابل الأئمَّة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد في كثير من الأحيان، فيقول: «قال أهل الكوفة» أو: «قال بعض أهل الكوفة» ونحوُ ذلك من العبارات، فظَنَّ بعضُهم: أنَّ مراده بـ: «أهل الكوفة»: الإمام أبو حنيفة، وأنه أغفل ذكر اسمه تعصُّباً عليه!!

ولكنَّ هذا القول غيرُ صحيحٍ، فإنَّ تأمُّلَ استعمالِ الترمذي هذا اللفظ يَدُلُّ على أنه لم يَخُصَّ أبا حنيفة، بل أراد مَنْ كان فيها من الفقهاء كوكيعٍ، والسُّفْيَانَيْن، كقوله

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي»: (١/ ٣٤٢ ـ ٣٨٨) و«توضيح الأفكار» للصنعانيّ: (١/ ٢٣٦ ـ ٢٤٦)، والذي أسهب في توضيح أقوال العلماء وشرحها؛ و«الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» للعتر، ص: ١٧٠، وما بعده؛ وتعليقات الدكتور أحمد معبد الكريم على «النفح الشذيّ في شرح جامع الترمذي» (١/ ٢٩٦) وما بعدها؛ و«تراث الترمذي العلميّ» للعمري، ص: ١٩، و«الإمام الترمذي»...، للأستاذ إياد الطباع: ص: ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

في باب ما جاء: أنَّه يبدأ بمؤخَّر الرأس: «وقد ذهب بعضُ أهل الكوفة إلى هذا الحديث، منهم وكيع بن الجَرَّاح»[1].

وهذا يدُلُّ على أنه يريد بقوله: «أهل الكوفة» أعَمَّ من الحنفية، وإلا ما جاز قوله بعد: «منهم وكيعُ بن الجرَّاح»، وذلك تعبيرٌ دارجٌ في كتب الحديث بالذات حتى عند الحنفية، فالعَيْنِيُّ في كتابه: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» يُكثِر من استعمال هذا اللفظ مريداً به ما أراد الترمذيُّ، أعني: من كان بالكوفة من الأئمة.

ولا نستطيع أن نجزم بأنَّ تَرْكَ الترمذيِّ ذِكْرَ الإمام الأعظم في صدد بيانه للمذاهب كان للتعصُّب، فلعلَّه لم يَبْلُغْه مذهبُه بطريقٍ يطمئنُّ إليه[2].

* **تكرار الحديث عند الترمذي:**

يقول الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «[الترمذيّ] تجنَّب التكرارَ الذي نجده في كتب الحديث. فلم يتكررَّ عنده إلاّ القليل من الحديث، في القليل من المواضع، حتى لا يَعرف الناظرُ فيه ذلك إلاَّ بعد التأمُّل والبحث.. ولم يُكرِّر الترمذيُّ الحديثَ في مواضع كثيرة ـ كما صنع البخاري ـ. وأكثر ما يكرِّره أبو عيسى أن يرويَه في ثلاثة مواضع، ومن النادر أن يتكرَّر في أربعة مواضع. كما أنَّه لم يلتزم ويُراعِ ما وجدناه عند البخاريّ من الفوائد في متن الحديث، أو إسناده، فقد تكررَّت عنده أحاديث بالمتن، والإسناد نفسه.

وهكذا نجد الترمذيَّ مُقِلاًّ مِن تكرار الحديث، وأنَّه في تكراره قد يراعي المغايرةَ بفائدةٍ جديدةٍ في متن الحديث، أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك»[3].

طُبع هذا الكتاب أولاً بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ولكنه لم يُكمله، وتابَعَ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي عملَه، ووَصَل إلى الجزء الثالث، فلم يُتمّ. وطُبع بتحقيق وتعليق الأستاذ عزت عبيد الدعاس، في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م في عشر مجلَّدات. ثم صَدَرت له طبعاتٌ كثيرةٌ، ولكنها تخلو من التحقيق الدقيق كما يستحقّ هذا الكتابُ.

---

(١) انظر: أبواب الطهارة، برقم: (٣٣).

(٢) انظر: «الإمام الترمذي والموازنة...» ص: ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه...: ص: ٩٦ ـ ٩٨.

٧ ـ سنن أبي داود: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشْعَث بن إسحاق السِّجِسْتاني الأزدي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وهو من أَنفع كُتب الحديثِ لمن يُعنى بأحاديث الأحكام في الحلال، والحرام، حتى قال الإمام الغزالي بكفايته للمجتهد في الأحاديث[1].

وقد صنَّفه أبو داود، وانتقاه من خمسمئة ألف حديثٍ، عُنِي فيه بأحاديث الأحكام وجَمْعِها عنايةً كبيرةً، ولَخَّص طريقتَه فيه بقوله: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ؛ فقد بَيَّنْتُه، وفيه ما لا يَصِحُّ سنده، وما لم أَذْكُرْ فيه شيئاً؛ فهو صالحٌ، وبعضُها أَصَحُّ من بعضٍ»[2].

وقد فَسَّر (الصَّالح) بأنه قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً. وعُرف عن أبي داود: أنه اطرح أحاديث المجروحين، والضعفاء. وحين يروي حديثاً ضعيفاً ينبِّه إلى ذلك.

وكان أبو داود في آخر الأحاديث يتكلَّم على الرواة، ويُثبت ملاحظاتٍ تتصل بالأصول التي يبني عليها المحدِّثون كثيراً من أحكامهم في النقد، والتعليل، وكان لحديثه في الرواة ولهذه الملاحظات المتصلة بالأصول أثرٌ واضحٌ في إرساء، وتدعيم علم الجرح والتعديل، وعلوم الحديث.

كان أبو داود يتحرَّى الدِّقَّةَ في شروطه في الرجال مما جعل كتابَه من الكتب الموثوقة، وقد سارَ في بعضها على شروط البخاري، ومسلم، فوردت في كتابه أحاديثُ صحيحةٌ أُخرجت في الصحيحين، كما وردت فيه أحاديثُ صحيحةٌ على شرطهما، وإن لم تُخرَّج فيهما.

ينقسم كتابُ أبي داود إلى خمسة وثلاثين كتاباً، فُرعت إلى أبواب (عدا ثلاثة منها لم يبوِّب فيها أبواباً)، ويبلغ عددُ الأبواب (١٨٧١) باباً. والكتابُ يشتمل على ما يزيد على خمسة آلاف حديث.

---

(١) انظر: «المستصفى من أصول الفقه»: (٢/ ٣٥١).

(٢) انظر: «رسالة الإمام أبي داود السِّجستاني إلى أهل مكَّة في وصف سننه».

* شروط أبي داود في سننه:

نَصَّ أبو داود[1] على الشُّروط التي التزمها في كتابه السُّنن. ويمكن بيان هذه الشروط فيما يلي:

١ ـ جمعه لأصحّ ما عَرَفَ مِن أحاديث الأحكام غالباً:

قال أبو داود[2]: «فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديثَ التي في كتاب السُّنَن، أهي أصَحُّ ما عَرَفْتُ في الباب؟ .. فاعلموا: أنّه كذلك كلُّه إلاَّ أن يكون قد رُوي مِن وجهين صحيحين، فأحدهما أَقْدَمُ إسناداً، والآخرُ صاحبه أَقْوَمُ في الحفظ، ربّما كتبتُ ذلك، ولا أرىٰ في كتابي من هذا عشرة أحاديث.

وإنَّ من الأحاديث في كتاب السُّنن ما ليس بمتّصلٍ، وهو مُرْسَلٌ، ومُدَلَّسٌ، وهو ـ إذا لم توجد الصحاح[3] ـ عند عامّة أهل الحديث على معنى أنّه متصلٌ، وهو مثل الحسن عن جابرٍ، والحسن عن أبي هريرة، والحَكَم عن مِقْسَم عن ابن عباس، وليس بمتصل.

وأمّا ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليلٌ.

وما رُوي عن النبي ﷺ من المراسيل منها ما لا يصحُّ، ومنها ما هو مسندٌ عند غيري، وهو متّصلٌ صحيحٌ.

ولم أُصنِّف في كتاب السنن إلاَّ الأحكامَ، ولم أُصنِّف كتب الزهد، وفضائل الأعمال، وغيرها».

اقتصر أبو داود عل ذكر أصحِّ ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام. وهذا غالبٌ ليس مطّرداً، فإنّه كان يختار أحياناً الحديثَ الأقلَّ صحّةً ، فيُورده في الباب مع وجود ما هو أصحّ منه، وذلك لأجل أن يعلو بالإسناد لا غير.

---

(١) في «رسالته إلى أهل مكّة في وصف سننه».

(٢) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه (مع ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث) ص: ٣٠ ـ ٥٤.

(٣) أي: الصحاح المخالفة. فجعل عدم المخالفة دليلاً على ضبط الحديث وثبوته، فعمل به وقدّمه على الاجتهاد، وهو مثل مذهب الإمام أحمد، والنسائي رحمهما الله تعالى.

ولا يعني إخراجه لأصَحِّ ما عَرَف في الباب أن تكون هذه الأحاديثُ كلُّها صحيحةً متّصلة الإسناد، فهناك ما ليس صحيحاً، وهناك ما هو غير متّصل الإسناد[1].

٢ ـ شرط أبي داود في الرجال:

شرطُ أبي داود في الرجال هو أن يُخرج عمّن لم يُجْمِع النقّادُ على تركه. قال أبو داود[2]: «وليس في كتاب السُّنن الذي صَنَّفتُه عن رجلٍ متروكِ الحديث شيءٌ، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ بيَّنتُ: أنه منكرٌ، وليس على نحوه في الباب غيره».

وقوله: «متروكٌ» ينبغي أن يُقَيَّدَ بالذي أجمع النقّادُ على تركه، وإلاَّ ففي كتابه من قيل فيه: إنَّه متروكٌ، مثل ابن البَيْلَماني، وابن أبي فَرْوَة، وأبي جَنَاب الكَلْبِيِّ، وغيرهم.

قال الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر المَقْدِسي: «حكى أبو عبد الله بن مَنْدَه أنّ شرط أبي داود، والنَّسائيّ إخراجُ أحاديث أقوامٍ لم يُجْمَعْ على تركهم»[3].

والظاهرُ: أنّ المراد ليس مجرَّد عدم الإجماع على تركهم، بل إنهم مختلفٌ في تركهم، وترجَّح عند أبي داود، والنسائي: أنّهم لا يستحقون التركَ، والله أعلم.

وإذا رجعنا إلى تقسيم الحازمي للرواة عن المُكثرين ـ حيث قَسَّمهم إلى خمس طبقات ـ نجده يقول: «والطبقة الثالثة جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرَّدّ، والقَبول، وهو شرطُ أبي داود، والنسائي»[4].

وهذا في الأصول، أمّا في المتابعات، والشواهد؛ فإنه يخرِّج من أحاديث أهل الطبقة الرابعة، بل الخامسة أيضاً.

---

(١) انظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة» ص: ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه (مع ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث) ص: ٣٣.
(٣) شروط الأئمّة الستّة: ص: ٨٩.
(٤) شروط الأئمّة الخمسة: ص: ١٥١.

قال الحازمي: «والطبقة الخامسة نفرٌ من الضعفاء، والمجهولين، لا يجوز لمن يُخرِّج الحديثَ على الأبواب أن يُخرِّج حديثهم إلاَّ على سبيل الاعتبار، والاستشهاد، وهم عند أبي داود فمن دونه، فأمّا عند الشيخين؛ فلا»[1].

٣ ـ اشتراطه تخريج الأحاديث المشاهير:

قصد أبو داود استيعابَ الأحاديث التي عمل بها الفقهاء، واشتهرت بينهم، وقال: «وأمّا هذه المسائلُ ـ مسائل الثوري، ومالك، والشافعيّ ـ فهذه الأحاديثُ أصولُها.

والأحاديث التي وضعتُها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، هي عند كلِّ مَن كتب شيئاً من الحديث، إلاَّ أنَّ تمييزها لا يقدر عليه كلُّ الناس، والفخرُ: أنها مشاهير، فإنَّه لا يُحتجّ بحديثٍ غريبٍ، ولو كان مِن رواية مالكٍ، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم»[2].

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ موضِّحاً معنى المشاهير هنا: «لا يريد بالمشاهير هنا (المشهور) المصطلح عليه بين المحدِّثين، أو الأصوليين، بل المراد ـ والله أعلم ـ الأحاديث المشتهرة عند المحدِّثين الدائرة بين الأئمة الفقهاء، وأصحاب الفتيا، والمعمول بها عند جميعهم، أو بعضهم؛ وإن كانت في نفسها أخبار آحاد»[3].

فالمراد: متداولةٌ مألوفةٌ ليس فيها غريبٌ مستنكرٌ؛ إذ لا يريد بالغرابةِ التفرُّدَ، بقرينة قوله: «ولو كان من رواية مالكٍ، ويحيىٰ بن سعيد»، فإنَّ هؤلاء أئمة يحتمل منهم التفرُّد، لا النكارة، والمخالفة لجمهرة الثقات، مثل عدم قبولهم من مالك قوله: «عن عمرو بن عثمان»؛ إذ الثقات قالوا: «عن عمر بن عثمان». والله أعلم[4].

---

(١) شروط الأئمّة الخمسة: ص: ١٤٣ ـ ١٥٤.

(٢) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه: ص: ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) انظر: «مناهج المحدِّثين العامة والخاصة»: ص: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤) ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث: حاشية (٢): ص: ٤٧.

٤ ـ بيان الوهن الشديد فيما يخرجه أبو داود وصلاحية ما سكت عليه:

قال أبو داود[١]: «ولا أعرف أحداً جَمَعَ على الاستقصاء غيري. . . وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ؛ فقد بيّنتُه، ومنه ما لا يَصِحُّ سنده. وما لم أذكر فيه شيئاً؛ فهو صالحٌ، وبعضها أصحّ من بعضٍ.

وهو كتابٌ لا يَرِدُ عليك سنّةٌ عن النبي ﷺ بإسنادٍ صالحٍ؛ إلّا وهي فيه».

كلامُ أبي داود هذا نصٌّ في أنه يُبيِّنُ الوهنَ الشديدَ في الأحاديث التي يُخرِّجها. ويؤخذ منه بمفهوم المخالفة: أنّ ما فيه وهنٌ غير شديد لا يبيِّنه. بل صرح، فقال: وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ.

ولكن تبيَّن بالاستقراء: أنَّ هناك مواضع فيها وهنٌ غيرُ شديدٍ، كالانقطاع، بيَّنَها، وأنّ هناك مواضعَ فيها وهنٌ شديدٌ لم يبيِّنْها. وبالتالي فكلام أبي داود أغلبيٌّ.

وأسبابُ سكوت أبي داود عن الوهن الشديد، وعدم بيانه ذَكَر منها الحافظ ابن حجر[٢] الآتي:

ـ سكوته تارةً يكون اكتفاءً بما تقدَّم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه.

ـ وتارةً يكون لذهولٍ منه.

ـ وتارةً يكون لشِدّة وضوح ضعفِ ذلك الراوي، واتّفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحُوَيْرِث، ويحيى بن العلاء، وغيرهما.

ـ وتارةً يكون من اختلاف الرواة عنه [أي: اختلاف نُسَخ السنن]، وهو الأكثر، فإنَّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعةٍ من الرواة، والأسانيد ما ليس في رواية اللُّؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر.

ـ وقد يتكلَّمُ على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن، ويَسكت عنه فيها.

أمّا صلاحيةُ ما سكت عليه التي نصَّ عليها بقوله: «وما لم أذكرْ فيه شيئاً؛ فهو

---

(١) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه: ص: ٣٥ ـ ٤٥.

(٢) في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).

صالحٌ، وبعضُها أصحّ من بعض»، فما معناها؟ هل هي صلاحيةٌ للاحتجاج؟ أو صلاحيةٌ للاعتبار؟

قال ابن الصَّلاح[1]: «فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نصَّ على صحته أحدٌ ممن يميِّز بين الصحيح، والحسن؛ عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود. وقد يكون في ذلك ما ليس بحسنٍ عند غيره، ولا مندرجٍ فيما حقَّقنا ضبط الحسن به».

وقال ابن حجر[2]: «ومن هنا يظهر ضعفُ طريقة مَن يحتجّ بكلّ ما سكت عليه أبو داود، فإنّه يُخرِّج أحاديثَ جماعةٍ من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها. . . فلا ينبغي للناقد أن يقلِّده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعهَ في الاحتجاج بهم. بل طريقُهُ أن ينظر: هل لذلك الحديثِ متابعٌ فيَعتضد به؟ أوهو غريب فيتوقّف فيه؟

فالصواب عدم الاعتماد على مجرَّد سكوته لما وصفنا [مِن] أنّه يحتجّ بالأحاديث الضعيفة، ويقدّمها على القياس؛ إن ثبت ذلك عنه.

وهذا جميعُه إن حملنا قولَه: «وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالحٌ» على أنَّ مرادَه: أنّه صالحٌ للحجّة، وهو الظاهر.

وإن حملناه على ما هو أعمّ من ذلك، وهو الصلاحية للحجّة، أو للاستشهاد، أو المتابعة، فلا يلزم منه أنَّه يَحتجّ بالضعيف، ويحتاج إلى تأمُّل تلك المواضع التي يسكت عليها؛ وهي ضعيفةٌ: هل فيها أفرادٌ أم لا؟ إن وُجد فيها أفرادٌ؛ تعيَّنَ الحملُ على الأوّل (أي: الصلاحية للحجَّة)، وإلاَّ؛ حُمل على الثاني (أي: الصلاحية للاستشهاد، أو المتابعة). وعلى كلّ تقديرٍ فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقاً».

وقوله: «وبعضها أصحّ من بعض» لا يقتضي: أنَّ المسكوت عنه صحيحٌ كلُّه. وهو من قبيل قولهم: «أصحّ ما في الباب»، وقد يُراد منه أقلّها ضعفاً، لا أنَّه صحيحٌ مطلقاً[3].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٣.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/٤٣٨ ـ ٤٤٤).

(٣) مناهج المحدِّثين العامة والخاصة: ص: ٦٠٢ ـ ٦٠٨ بتصرُّفٍ.

* تكرار الحديث عند أبي داود:

ذكر أبو داود منهجَه في تكراره للحديث، فقال: «وإذا أَعَدْتُ الحديثَ في الباب من وجهين أو ثلاثة؛ فإنَّما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربَّما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث»[1].

هذا هو السببُ الذي لأجله كان أبو داود يُعيد الحديثَ، وهو اشتمالُ الروايات على معانٍ زائدة.

وفي الواقع كان أبو داود يسوق الروايةَ الثانيةَ بتمامها؛ إذا اشتملتْ على حكمٍ مختلفٍ عن حكم الرواية الأولى.

أمَّا إذا كان الاختلافُ في لفظةٍ؛ فإنَّه يذكر من الرواية الثانية هذه اللفظةَ فقط بَعد ذكر إسنادها[2].

طُبع «سنن أبي داود» عدة طبعات، منها طبعةُ المطبعة الكستلية بمصر بعناية الشيخ نصر الهوريني عام ١٢٨٠هـ، وطبعة المطبعة التازية بمصر، وطبعة المطبع المجتبائي بدلهي بالهند عام ١٣٢٢ هـ بالمطبعة الأنصارية، وبذيلها شرحٌ للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي باسم «عون المعبود على سنن أبي داود»، والطبعة الأولى للمكتبة التجارية بمصر عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م، في أربعة مجلدات، بتحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، ثم الطبعة الثانية للمكتبة نفسها وللمحقّق نفسه عام ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م في أربعة مجلَّدات. ثم طبعه مصطفى البابي الحلبي مع تعليقات للشيخ أحمد سعد علي عام ١٩٥٢ م في جزئين. ثم طبعة دار الحديث بحمص. كما صدرت له طبعةٌ بتحقيق الشيخ محمد عوامة عن دار القبلة بجُدَّة، ومؤسسة الريان ببيروت، والمكتبة المكية بمكة المكرمة عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م في خمس مجلدات.

---

(١) رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه: ص: ٣١ ـ ٣٢.

(٢) انظر: «مناهج المحدّثين العامة والخاصة» ص: ١٤٢ ـ ١٤٣.

٨ ـ **سُنَن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه الرِّبْعي القَزْويني (المتوفى سنة ٢٧٣ أو ٢٧٥ هـ).

اشتمل هذا الكتاب على مقدِّمةٍ، ضَمَّتْ عدداً من الأحاديث المتعلِّقة بعلم الحديث، واشتمل أيضاً على كتاب الأدب، وكتاب الفِتَن، وكتاب الزهد، وهذه ـ في الحقيقة ـ موضوعات الجوامع، وليس من السُّنَن، ويبدو: أنَّ ابن ماجه أطلق عليه اسمَ «السُّنَن» على اعتبار: أنَّ هذا هو الغالب عليه، فإنَّ نسبة الموضوعات الأخرى قليلةٌ جداً، وعلى أيِّ حالٍ، فإن العلماء قد اصطلحوا على تسميته بـ: «سنن ابن ماجه»، بما يشبه الإجماع على ذلك.

يُمكن تحديدُ موضوع هذا الكتاب من خلال أمرين: الأول: تسمية الكتاب بـ: «السُّنَن» فكأنه أراد أن يشتمل كتابه على الأحاديث المتعلِّقة بالأحكام الشرعية؛ وذلك؛ ليسهل الاستدلالُ بها، ولتكون بين يدي الباحث، والفقيه، ومن هنا كانت عنايته كبيرةً جدّاً بالأحاديث الزائدة على ما في الكتب الأصول الأخرى، فإنَّ زوائد ابن ماجه فاقت زوائدَ أيِّ كتاب آخر من الكتب الستة على سائرها. وقد صَنَّف في هذه الزوائد عددٌ من العلماء[1].

الثاني: واقع الكتاب من حيث التبويب، حيث كان على أبواب الفقه، وبحسب رؤوس مسائل الفقه، والأحكام، ومن حيث اعتناؤه باختلاف الألفاظ، والتنبيه إلى الفوائد الفقهية، وقد أثنى العلماء على هذا الجانب عند ابن ماجه، قال ابن كثير: «إنه قويُّ التبويب في الفقه»[2]، وقال الشيخ جمال الدين القاسمي: «ولعمري: أن كتاب ابن ماجه من نَظَر فيه؛ علم منزلة الرجل من حُسن الترتيب،

---

(١) منهم: ابن حجر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ) في كتابٍ سَمَّاه: «زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة». وكذلك كتاب: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» لأحمد بن أبي بكر البُوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ)، وكتاب «ما تَمَسُّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه» للحافظ ابن المُلَقِّن الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، حيث شَرَح زوائدَه على الخمسة في ثماني مجلَّداتٍ.

(٢) البداية والنهاية: (٥٦/١١).

وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار»[1]. وقال ابن حجر: «جامعٌ جيّدٌ كثيرُ الأبواب، والغرائب»[2]. وقال ابن الأثير: «وكتابه كتابٌ مفيدٌ قويٌّ النفع في الفقه»[3].

وبهذا يتبيَّن لنا: أنَّ كتاب ابن ماجه كتابٌ مُهِمٌّ من حيث اهتمامه بالفقه، فإن هذا الجانب هو الغالب عليه، أكثر من اهتمامه بالصناعة الإسنادية، وتحرِّي الصحة في الأحاديث، وقبولها في الاحتجاج.

*** ترتيب الكتاب، وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:**

لقد رَتَّب ابن ماجه ـ كما ذكرنا ـ سُنَنَه على أبواب الفقه، ولكنه جعل لكتابه مقدّمةً، وضع فيها: كتابَ العلم، والاعتصام، والفضائل، والإيمان؛ وكأنه بهذا يعدُّ هذه الموضوعات خارج موضوع السُّنن الذي هو موضوعُ كتابه.

وقد كان عددُ كتب السُّنن سبعة وثلاثين كتابا[4]، أولها كتاب السنة، وأخرها كتاب الزهد، أما عددَ الأبواب؛ فقد بلغت (١٥١٥) باباً[5]. وأما الأحاديث فقد بَلَغ عددها (٤٣٤١) أربعة آلاف وثلاثمئة وواحداً وأربعين حديثاً[6].

*** مكانته بين كتب الحديث:**

المشهور بين الناس: أنَّ «سُنن ابن ماجه» هو سادسُ الكتب الستة المعروفة، ولكن هذا ليس موضوعُ إجماعٍ، بل إنَّ بعض العلماء قدَّموا غيره عليه.

قال النَّابُلسِيّ: «... وقد أُختلف في السادس، فعند المشارقة هو: كتاب

---

(١) الفصل المبين على عقد الجوهر الثمين: للقاسمي ص: ٢١٤.

(٢) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٦٨).

(٣) انظر: «كتاب ما تمس إليه الحاجة» للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، ص: ٢١٤.

(٤) كما ذكر محمد فؤاد عبد الباقي في فهارس الكتاب، وأما الذهبي فقد عدها اثنان وثلاثون كتاباً، انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٨)، ويبدو أنه لم يعد الكتب التي تضمنتها المقدمة.

(٥) أيضاً بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، أما صاحب الحطة فقال: إن عددها (١٥٠٠) ويبدو: أن هذا على وجه التقريب، انظر: «الحطة» ص: ٢٢١.

(٦) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، أما الذهبي فقال: عددها أربعة آلاف، انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦).

السنن لأبي عبد الله محمد بن ماجه القَزْوِيني، وعند المغاربة: كتابُ الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي»[١].

وأول من أضاف «سنن ابن ماجه» إلى الكتب الستة هو: الحافظُ محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧) في كتابه «شروط الأئمة الستة»، ثم في كتابه: «أطراف الكتب الستة».

ومن العلماء من جعل «سُنَن الدارمي»، هو سادسُ هذه الكتب بدلاً من ابن ماجه.

قال الصَّنْعاني: «ينبغي أن يجعل (مسندَ الدارمي) سادساً للخمسة بدلاً من ابن ماجه، فإنه قليلُ الرجال الضعفاء، نادرُ الحديث المُنْكَرة، والشَّاذة، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسَلةٌ، وموقوفةٌ، فهو مع ذلك أولى من سنن ابن ماجه»[٢].

وكذلك كان رأي ابن حجر؛ حيث قال ـ وهو يتحدَّث عن كتاب الدارمي ـ: «. . . ليس دُون السنن في الرُّتبة، بل لو ضُمَّ إلى خمسة؛ لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثيرٍ»[٣].

وقد أورد الدكتور محمد عويضة تحقيقاً حول هذا الموضوع، فقال: «. . . ألا إنَّ الشهرة في الصحة للموطأ أكثر من شهرة ابن ماجه. . . فقد وَصَفه جماعةٌ بالصحة، وجعلوه خامسَ الأصول الستة. . . ثم قال: فمسند الدارمي من حيث مكانته، وصِحَّةُ أحاديثه، وقُوَّةُ رجاله، وتقدُّمُ صاحبِه، وكثرةُ فوائده أولى من سُنن ابن ماجه لأن يكون سادساً، وأمثل منه ـ كما قال ابن حجر ـ وإن إضافة أبي الفضل المقدسيِ سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة، ليس إلاّ لغرضٍ تصنيفيٍّ بحتٍ، لا علاقةَ له بمرتبة الكتاب، ومكانته الحديثية»[٤].

وخلاصةُ الأمر فإن الواضح: أنَّ (الموطأ) ثم (سنن الدارمي) هما أفضَلُ مكانةً

---

(١) ذخائر المواريث: (١/ ٣).

(٢) توضيح الأفكار: ص: ٢٢٢.

(٣) انظر: «ما تمس به الحاجة»: للنعماني: ص: ١٣٥.

(٤) انظر: تفصيل ذلك في كتاب: «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث» للدكتور محمد عويضة، رسالة دكتوراه: ص: ٨٠٦ ـ ٨١٩.

من «سنن ابن ماجه» من حيث صنعة الإسناد، وصحةِ الأحاديث، ومرتبةِ الرجال، ولكن «سنن ابن ماجه» قد تفوقهما من حيث الموضوعاتِ، والتبويبِ، وكثرة الزوائد على الكتب الخمسة. ومن هنا يقول السندي: «إنَّ غالب المتأخِّرين على أنّ ابن ماجه سادس الستة».

* **حُكم أحاديث «سنن ابن ماجه»:**

تَعرَّض كثيرٌ من العلماء لـ: «سنن ابن ماجه»، وانتقدوا عدداً من أحاديثه، ومن ذلك قولُ الذهبي: «وأمَّا الأحاديث التي لا تقوم بها الحُجَّةُ؛ فكثيرةٌ، لعلَّها نحو الألف . . .، ثم قال: وإنما غض من رتبة سننه ما فيها من المناكير، وقليل من الموضوعات»[١].

وقال ابن حجر: «بلَغَني: أنَّ المِزّي كان يقول: مهما انفرد ـ يعني: ابن ماجه ـ بخبرٍ؛ فهو فيه ضعفٌ، ثم قال ابن حجر: «وليس ذلك على إطلاقه باستقرائي، وبالجملة ففيه أحاديثُ كثيرةٌ مُنْكَرةٌ»)[٢].

وذكر السيوطيُّ نحو هذا، فقال: «كتابُ ابن ماجه تفرَّد فيه بإخراج أحاديثه نحو هذا، فقال: «كتابُ ابن ماجه تفرَّد فيه بإخراج أحاديث عن رجالٍ مُتَّهَمِين بالكذب، وسرقة الأحاديث»[٣].

وقد انتقى ابنُ الجوزي عدداً من أحاديث ابن ماجه، وأورد في كتابه «الموضوعات»، أربعةَ وثلاثين حديثاً، وتتبَّع الشيخُ ناصر الدين الألباني ابنَ الجوزي، فوافقه في بعضها، وأثبت: أنَّ عدداً أخر من الأحاديث السنن، وكانت النتيجة كالتالي:

ـ الأحاديث الصحيحة (٣٥٠٣) حديثاً.

ـ الأحاديث الضعيفة والمُنكَرة (٩٠٩) أحاديث.

ـ الأحاديث الموضوعة (٣٩) حديثاً.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧٨).
(٢) انظر: ما تمس إليه الحاجة: ص: ١٤٢ ـ ١٧٦.
(٣) المرجع السابق.

ودراسةُ الشيخ ناصر ـ وإن كان قد لا يوافقه عليها جميعها بعضُ العلماء المعاصرين ـ ألا أنها يمكن أن تعطي مؤشراً تقريبياً لهذا الأمر، والله أعلم.

* شروط ابن ماجه في سننه:

يبدو: أنَّ ابن ماجه لم يكن له شروطٌ بيِّنةٌ، كما هو الشَّأنُ عند أصحاب أكثر كتب الحديث، حتى إنَّ المقدسي في كتابه المعروف «شروط الأئمة الستة» لم يذكر شيئاً عن شروط ابن ماجه، بل إنَّ ابن المُلَقِّن قد صَرَّح بهذا، فقال: «وأما سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني؛ فلا أعلم له شروطاً»[1].

ويقول الشيخ عبد الرشيد النُّعماني: «إن السُّنَن ـ لا سِيّما ابن ماجه ـ إذا جمع ذلك؛ لم يشترط من جمعه الصحة، ولا الحسن خاصةً»[2].

ويبدو: أنه كان يهدف إلى جمع الحديث الذي يمكن أن يصلح للاحتجاج حتى ولو كان ذلك بتعدُّد الطُّرق. يفهم هذا من كلامه حينما عرض سننه على الحافظ أبي زُرْعَة الرَّازي؛ حيث قال: «عرضتُ هذه السُّنَنَ على أبي زرعة الرازي، فنظر فيها، وقال: أَظُنُّه إنْ وقع في أيدي الناس تعطلَّت هذه الجوامعُ، أو أكثرها، إلى أن قال: لعلَّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعفٌ، أو نحو ذلك»[3].

وهكذا فإنَّ ابن ماجه كان يَهُمُّه أن يُخرِج الحديثَ المقبولَ، بل إنه ربما يتساهل في إخراج بعض الأحاديث الضعيفة، والواهية؛ لوُرود ما يؤيِّد معناها من طريقٍ آخر. وهو بهذا أوسع شرطاً من الأئمة الخمسة، ومن هنا كان آخر الكتب الستة من حيث المرتَبة، بل إنَّ كثيراً من العلماء قد انتقد عليه أحاديثَ واهيةً، وموضوعةً أخرجها في كتابه.

* مناهجه في الصناعة الحديثية:

من الواضح: أنَّ ابن ماجه تأثَّر كثيراً بالأئمة الذين سَبَقوه، فكان في كثيرٍ من

---

(١) انظر: «كتاب الفصل المبين»، للشيخ جمال الدين القاسمي ص: ٢١٤، نقلاً عن «كتاب البدر المنير».

(٢) ما تمس إليه الحاجة: ص: ١٧٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧٨).

مناهجه في هذا المجال يقلِّد بعضَ أصحاب الكتب الستة، وقد كان أحياناً يُخرج عن ذلك وفق منهجٍ دقيقٍ يلتزمه في كتابه، ومن أهمِّ مناهجه:

١ ـ منهجه في ترتيب الأحاديث:

فقد كان ابنُ ماجه يرتِّب الأحاديث في الباب الواحد ـ إن تعدَّدت ـ يرتِّبها بحسب صِحَّتِها، أو قُوَّتِها، فإن وَجَد في الباب حديثاً صحيحاً؛ صَدَّر به ذلك الباب، ثم يتبعه بأحاديث أخرى قد تكون أقلَّ منه رتبةً.

وقد لا يجد الصحيحَ، فيبدأ بالحسن، أو بالضعيف؛ حيث لا يجد الحديثَ الحسن.

مثال ذلك، ما رواه في كتاب الجنائز، بابُ فيمن أُصيب بسقط[1]، فقد أخرج في هذا الباب ثلاثةَ أحاديث، كلُّها قد ضَعَّفها العلماء.

ثم أنَّ ابن ماجه إذا أراد أن يكرِّر الحديثَ؛ فإنه لا يكرِّره إلاَّ في نفس الباب، وهو بهذا على منهج الإمام مسلم في التكرار في صحيحه.

٢ ـ منهجه في الاختصار:

ويظهر ذلك من خلال المسالك التالية:

التحويل: وذلك بهدف الاختصار، فقد كان ابنُ ماجه يلجأ إلى هذا المنهج في كثيرٍ من الأحاديث، وهو بهذا على نهج الأئمة: البخاري، ومسلم، والترمذي.

ولكنه يختلف عنهم في التزامه بذكر كلمة (قالا)، قبل نقطة الالتقاء، وهذه الكلمة تُفيد القارئ مزيداً من التأكيد، والتنبيه إلى التقاء هذه الطُّرق.

مثال ذلك: ما رواه في باب الحيوان بالحيوان متفاضلاً يداً بيد؛ قال: حَدَّثنا نصرُ بن علي الجَهْضَمِيّ، ثنا الحسن بن عُرْوَة ح/ وحَدَّثنا أبو عمر حفص بن عمر، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، قالا: حَدَّثنا حَمَّادُ بن سَلَمة، عن ثابتٍ عن أنسٍ: أنَّ النبي ﷺ اشترى صفية بسبعة أرؤس[2].

---

(١) انظر: «سنن ابن ماجه»: (١/ ٥١٣).

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٦٢)، حديث رقم: (٢٢٧٢). وصفية هي بنت حُيي أم المؤمنين.

- العطف بين الشيوخ: وهو بهذا على نهجِ الإمام مسلم في صحيحه، والترمذيِّ في جامعه، فقد كان ابنُ ماجه إذا أراد أنْ يروي الحديثَ عن اثنين من شيوخه، فأكثر، تابع أحدهما الآخر متابعةً تامةً؛ كان يقرن بينهما في سياقٍ واحدٍ بهدف الاختصار.

مثال ذلك ما رواه في باب البيعان بالخِيار ما لم يتفرَّقا؛ قال: حَدَّثنا أحمدُ بن عَبْدَةَ، وأحمد بن المِقْدَام؛ قالا: ثنا حَمَّادُ بن زيد عن جميل بن مُرَّة، عن أبي الوضيء، عن أبي بَرْزَة الأسلمي؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرَّقا»[1].

ومن الجديرِ ذكرُه: أنَّ ثمة فرقاً بينه، وبين مسلم، والترمذي، فإنهما كانا يراعيان اختلافَ الألفاظ، كأن يقول الترمذي: «حَدَّثنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظ لفلانٍ،» ويقول مسلمٌ: «حَدَّثنا فلانٌ وفلانٌ»، «وألفاظهم متقاربةٌ، أمَّا ابن ماجه فلم يكن يهتم بهذا.

- الإشارة إلى المتن: وذلك بأن يسوق الحديثَ سنداً، ومتناً، ثم يأتي بإسنادٍ آخر للحديث نفسه، ويقول عقب ذكر الإسناد كلمةَ: (نحوه). ومن الواضح: أنَّ الهدف هنا هو الاختصارُ أيضاً.

مثال ذلك: ما رواه في باب ما جاء فيمن باعَ نخلاً مؤبراً، أو عبداً له مالٌ؛ قال: حَدَّثنا هشامُ بن عَمَّار، ثنا مالكُ بن أنسٍ، قال: حَدَّثَني نافعٌ عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ قال: «من اشترى نخلاً قد أُبِّرت؛ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

حَدَّثنا محمدُ بن رمح، أنبأنا اللَّيْثُ بن سعد عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه[2].

٣ - منهجه في التعليق على بعض أحاديث الكتاب، والتعقيب عليهما: كان ابن ماجه أحياناً بعد ما يسوق الحديثَ يذكر عقبه تعليقاً من كلامه، أو من كلام بعض العلماء، ينقد فيه الحديث سلباً، أو إيجاباً.

---

(١) السنن: (٢/ ١٢)، رقم: (٢٢٠٠).

(٢) السنن: (٢/ ٧٤٥)، رقم: (٢٢١٠).

مثال ذلك: ما ذكره عقب روايته حديث: رد المُطَلِّق ثلاثاً في مجلسٍ واحدٍ، حيث قال: سمعتُ أبا الحسن علي بن محمد يقول: ما أشرف هذا الحديث[1]، إشارة إلى صحته.

وهذه التعليقاتُ على قِلَّتها، وقصرِها إلاّ أنها غايةٌ في الفائدة، والأهمية، وبخاصةٍ: أنها صدرت من مصنِّف الكتاب.

٤ ـ الأحاديث غير المتصلة عند ابن ماجه:

من المظاهر البارزة في «سنن ابن ماجه» كثرةُ الأحاديث غير المتصلة في سُنَنه، حيث يروي أحاديثَ مُرْسَلَةً، أو معلَّقةً، أو منقطعةً، أو في رواتها بعضُ المدلِّسين[2].

ولا يخفى: أنَّ هذه الظاهرة تنزل من مكانة الكتاب، وتقلِّل من أهميته في مجال الاحتجاج، ولكن المتأمِّل يجد أنَّ معظم هذا النَّوع من الأحاديث كان يسوقها في معرض المتابعات، والشواهد؛ وذلك لأن فيها بعضَ الفوائد الإسنادية، أو الفقهية الزائدة على ما في الأحاديث المتصلة، فكأنه يرويها تتميماً للفائدة، وليس على أساس أنها هي الأحاديث المعتمدة في الباب.

فهي من هذه الناحية أشبه بمعلَّقات البخاري، التي يرويها لفوائد كثيرة، مع أنها لا تدخل في أصل موضوع الكتاب. والله أعلم.

*** مناهجه في الفقه ومتون الحديث:**

ذكرنا فيما سَبَق: أنَّ هدف ابن ماجه الأول هو جَمْعُ الأحاديث المُحْتَجِّ بها، ومن هنا كان اهتمامُه بالفقه اهتماماً واضحاً، لفت أنظارَ العلماء، ولقي عندهم استحساناً وقبولاً، ومن ذلك:

قال عنه ابنُ حجر: «جامعٌ جيّدٌ كثيرُ الأبواب والغرائب»[3].

---

(١) الحديث رقم: (٢٠٥١)، وانظر أمثلة أخرى: حديث رقم: (١١٨٩)، و(٣٣١٢).

(٢) انظر: أمثلة على ذلك: الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤١٣٣ ـ ٤٢٢٢ ـ فيه إرسال) (٤٢٠٠ ـ ٤٢٥٣ ـ فيها تدليس) (٤٢٢٠ ـ ٤٢٧٧ فيها انقطاع).

(٣) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٦٨).

وقال فيه ابنُ الأثير: «كتابٌ مفيدٌ قويُّ النفع في الفقه»[1].

وقال ابنُ كثير: «إنه قويُّ التبويب في الفقه»[2].

وقال القاسميُّ: «ولعمري: إن كتاب ابن ماجه من نَظَر فيه؛ علم منزلةَ الرجل من حُسن الترتيب، وغزارة الأبواب»[3].

وهكذا فإننا نلاحظ هذا الكتابَ في مجال الفقه، وبخاصة التبويب، والتراجم، ويمكن ملاحظة ذلك عنده من خلال ما يلي:

أ ـ التراجم: ومن الملاحظ: أن ابن ماجه قد سار على نهج البخاري، والترمذي، وأبي داود في التراجم، مع اختلافٍ جوهريٍّ في نوعها، ومن أهمِّ هذه الفوارق:

ـ أنَّ ابن ماجه لم يُورد في سننه التراجمَ المُرْسَلةَ كما هو شأنُ البخاري، والترمذي.

ـ معظم تراجم ابن ماجه تراجمُ ظاهرةٌ، وغالباً ما تحمل رؤوسَ مسائل الفقه، وموضوعاته.

ـ لم يصل ابن ماجه في تراجم الظاهرة إلى مستوى تراجم البخاري من الناحية الفنية، وبخاصة في تعدُّد المسالك، وتفنُّن البخاري بها؛ حيث كان قمةً في الإبداع.

ـ امتازت تراجمُ ابن ماجه بالدقة، والإيجاز، والوضوح، فقد كان يُكثر من قوله: (باب النهي عن كذا) أو (باب ما جاء في كذا).

وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ تراجم «سنن ابن ماجه» غزيرةُ الفائدة، كثيرة النفع ـ كما قال عنها العلماء ـ فقد يجد الباحث فيها من الفوائد الفقهية ما لا يجده عند غيره.

ب ـ ذكر تعليقات بعض العلماء:

فقد كان ابن ماجه يُورد ـ أحياناً ـ تعليقاً لبعض العلماء على الحديث، يبيِّن من خلاله حكماً شرعياً، أو رأياً علمياً في مسألة الباب، أو تفسيراً لكلمة غريبة، أو غير

---

(١) ما تمس إليه الحاجة: ص: ٢١٤.

(٢) البداية والنهاية: (١١/ ٥٦).

(٣) الفضل المبين: ص: ٢١٤.

ذلك، ولا يخفى ما في هذا الأمر من الفوائد الفقهية، والفوائد العلمية.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه في كتاب البيوع، قال: حَدَّثنا محمدُ بن رمح، أنبأنا اللَّيْثُ بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن نافع عن ابن عمر: أنه قال: حَدَّثني زيدُ بن ثابتٍ: أنَّ رسول الله ﷺ أَرْخَصَ في بيع العَرِيّة بخرصها تمراً) قال يحيى: العريّة أن يشتري الرجلُ ثمرَ النخلات بطعام أهله رطباً بخرصها تمراً[1].

وخلاصة القول: إنَّ «سنن ابن ماجه» قد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث، ورتَّبها ضمن أبواب (١٥١٥) باباً. وحسبنا أن نعرف: أن عدد زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة بلغت (٧٤٧) حديثاً مقبولاً، فإن هذه الأحاديث ـ ولا شكَّ ـ قد حوت عدداً من المسائل الفقهية الغزيرة التي يجد فيها الباحث والفقيه بغيته، ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نكرِّر شهادة ابن حجر؛ حيث قال: «جامع جيد كثير الأبواب والغرائب»[2][3].

طُبع «سنن ابن ماجه» عِدَّة طبعات، ومن أجود طبعاته المحقَّقة طبعة دار إحياء الكتب العربية، بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م، وقد جعل له عِدّةَ فهارس تسهل منه الاستفادة والرجوع إليه.

٩ ـ سنن النَّسائي: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

وهي تُسَمَّى «المجتبى». وكتابُ «المجتبى» هذا يسير على طريقةٍ دقيقةٍ تَجْمَع بين الفقه، وفَنِّ الإسناد، فقد رتَّب الإمامُ النَّسائيُّ الأحاديثَ على الأبواب، ووضَع لها عناوين تَبلُغ أحياناً منزلةً بعيدةً من الدِّقَّةِ، وجمع أسانيدَ الحديث الواحد في موطنٍ واحدٍ، وبذلك سلك النَّسائيُّ أغْمضَ مسالك المحدِّثين، وأجلَّها في كتابه هذا، وهو معروفٌ بشدَّة تحرِّيه في الحديث، والرجال.

وهو مِن أوثق كتب الحديث، ويَعُدّه علماء الحديث أقلّ كتب السنن حديثاً

---

(١) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٦٢)، رقم: (٢٢٦٩).

(٢) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٤٨).

(٣) من «دراسات في مناهج المحدِّثين»: ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٨، بتصرف وزيادة.

ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه في ذلك «سنن أبي داود» و «سنن الترمذي»، وهو يجمع بين طريقتي مسلم، والبخاري، فيهتمّ في أن يرد الحديثُ في موقعٍ واحدٍ إلا حين الضرورة التي تقتضي ذلك، كما يحرص في الوقت ذاته على استنباط قضايا فقهيةٍ من الأحاديث مع بيان عِلَلها.

وكان النَّسائيُّ قد صَنَّف هذا المسندَ موسَّعاً، وقدَّمه إلى أمير مدينة الرَّمْلَة، فسأله الأميرُ: هل كلُّه صحيحٌ؟ فأجابه بأنَّ فيه الصحيحَ، والحَسَنَ، فطلب منه تمييزهَا، فتخيَّر منه مختصراً هو المشهور بين الناس والمُسَمَّى «المجتبى» أو «السُّنن الصغرى» تمييزاً عن الكتاب الموسَّع الذي سُمِّي: «السُّنن الكبرى».

* شروط النسائي في سننه:

نُقل عن النسائي، وعن أئمةٍ آخرين عباراتٌ يمكن أن يُستفاد منها شرطُه في سُنَنَه «المجتبى». وبيان ذلك فيما يلي:

١ ـ هل الصحّة شرطٌ للنَّسائي في أحاديث السنن؟

وَصَفَ بعضُ الأئمّة «سنن النَّسائي» بالصحيح، وهذه أسماءُ بعض هؤلاء.

قال السَّخاوي: «ثم إنّه (أي: ابن مَنْدَه) لم ينفرد بتسميته (أي: سنن النسائي) صحيحاً، فقد سمَّاه كذلك الدارقُطنيُّ... وكذا سَمَّاه صحيحاً جماعةٌ كأبي عليّ النَّيسابوري، وابن السَّكن، وأبي أحمد بن عَدِيّ، وأبي بكر الخطيب، وأبي طاهر السِّلَفي، وكذا الذهبي»[١].

بل ونُقل عن النَّسائي نفسه وصفهُ بالصحيح قال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي: «قال النسائي: كتاب السنن (أي: الكبرىٰ) كلّه صحيحٌ، وبعضه معلولٌ ـ إلاَّ أنّه لم يبيِّنْ علّته ـ والمنتخب المسمّى بالمجتبى صحيحٌ كلّه»[٢].

وقال ابن الأثير: «سأل بعضُ الأمراء أبا عبد الرحمن عن كتابه السنن (أي الكبرى): أَكلُّه صحيحٌ. فقال: لا. قال: فاكتبْ لنا الصحيحَ منه مجرَّداً. فصنع

---

(١) بغية الراغب المتمنّي في ختم النسائي رواية ابن السنّي، ص: ٣٧.

(٢) انظر: «زهر الربى على المجتبى» للسُّيوطي: (١/ ٥).

المجتبئ مِن السنن، ترك كلَّ حديثٍ أورده في السنن (أي: الكبرى) مما تُكلِّم في إسناده بالتعليل»[1].

والحَقُّ: أنَّ واقع الكتاب لا يُساعِد على هذه التسمية إلاَّ من باب التغليب، ومن باب إدراج الحسن في الصحيح أيضاً. ففي السنن أحاديث معلولةٌ أبان النسائيُّ عن علّتها بما يفهمه أهلُ المَعْرِفة، أخرجها النسائيّ للضديّة لا للاحتجاج.

ولئن لم يكن الكتابُ كلّه صحيحاً؛ فهو قريبٌ إلى الصحة؛ لأنّ النسائي كان يُفضِّل إخراجَ الحديث بالإسناد النظيف؛ وإنْ كان نازلاً، ولو كان الحديثُ عنده بإسنادٍ أعلى[2].

قال ابن المُلَقِّن: «قال أبو الحسن المُعافِري: إذا التُفت إلى ما يُخرجه أهل الحديث؛ فما أخرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيرُه»[3]. يقصد غير صاحبي الصحيحين.

٢ ـ شرطُ النَّسائي في الرجال:

كان النسائي يُفضِّل إخراجَ الحديث بإسنادٍ نظيفٍ؛ وإن كان نازلاً، أخرج ابنُ طاهر المَقْدِسي بسنده إلى النَّسائي؛ قال: «لمّا عزمتُ عل جمع كتاب السنن؛ استخرتُ الله تعالى في الرواية عن شيوخٍ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوقعت الخِيَرَةُ على تركهم، فتركتُ جملةً من الحديث كنت أعلو فيه عنهم»[4].

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر: «مَن يَصبرُ على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النَّسائي؟! كان عنده حديثُ ابن لَهيعة ترجمةً ترجمةً، فما حَدَّث بها، وكان لا يرى أن يحدِّث بحديث ابن لَهيعة»[5].

وابن لَهِيعة هذا الذي ترك النسائيُّ إخراجَ حديثه في سننه قد أخرج له مسلمٌ

---

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ: (١/ ١٩٧).

(٢) مناهج المحدِّثين العامة والخاصة: ص: ١١٢.

(٣) البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: (١/ ٤٢٢).

(٤) شروط الأئمة الستّة: ص: ١٠٤.

(٥) شروط الأئمة الستّة: ص: ١٠٥.

بعضَ شيء مقرونٍ في صحيحه، فهل يعني هذا: أنَّ شرط النسائي أشدُّ من شرط مسلم؟

قال أبو الفضل ابن طاهر المقدسي: «سألتُ الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزَّنجاني بمكَّة عن حال رجلٍ من الرواة، فوثَّقه، فقلت: إنَّ أبا عبد الرحمن النَّسائي ضَعَّفه، فقال: يا بُنيّ إنَّ لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أَشَدُّ من شرط البخاري، ومسلم»[1].

قال الذهبيُّ تعليقاً على قول الزنجاني: «قلت: صَدَقَ، فإنّه ليَّنَ جماعةً مِن رجال صحيحي البخاري، ومسلم»[2].

قلت: لئن ليَّنَ جماعةً من رجال الصحيحين أخرجا لهما في المتابعات، فإنَّ هذا لا يعني: أنَّ شرطه أشدُّ من شرط مسلمٍ، فضلاً عن شرط البخاري.

قال الحافظ ابن كثير: «إنَّ له شرطاً في الرجال أشدَّ من شرط مسلم غير مُسَلَّم، فإنّ فيه رجالاً مجهولين إمَّا عيناً، أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة، ومعلَّلة، ومنكرة»[3].

والناظرُ في تقسيم الحازمي للرواة عن المُكثرين يجد: أنَّ شرط النسائي في الرجال هو كشرط أبي داود. قال الحازمي: «والطبقة الثالثة جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثل أهل الطبقة الأولى؛ غير أنَّهم لم يَسْلموا من غوائل الجرح، فهم بين الردّ، والقبول، وهو شرطُ أبي داود، والنسائي»[4].

ونُقل عن محمد بن سعد الباوَرْدي: أنَّ شرطَ النسائي هو التخريجُ لكلّ مَن لم يُجْمَع على تركه، وهذا بمعنى قولُ الحازميّ: «فهم بين الرَّدّ والقبول، وهو الموافقُ لواقع «سنن النَّسائي».

وبيَّن السَّخاويُّ معنى: «التخريج لكل من لم يُجمع على تركه» تبعاً لشيخه ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ.

---

(١) شروط الأئمة الستّة: ص: ١٠٤.
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٣١).
(٣) اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث): ص: ٢٩.
(٤) شروط الأئمة الخمسة: ص: ١٥١.

قال السَّخاوي: «وما حكاه أبو عبد الله بن مَنْدَه مما سمعه من محمد بن سعد الباوردي في كون شرط النَّسائي التخريج لكل من لم يُجمَعْ على تركه ـ حتىٰ يُخرِّج للمجهول حالاً، وعيناً ـ للاختلاف فيهم، وهو مذهبٌ متَّسعٌ إن حُمل على ظاهره، لاقتضائه التخريج لجلّ الضعفاء، وليس الواقعُ كذلك. بل الحَقُّ إرادته إجماعاً خاصًّاً، وذلك: أنَّ كلّ طبقةٍ من المتكلِّمين في الجرح والتعديل لا تخلو من متشدِّدٍ، ومتوسِّطٍ، فمتى اتَّفق الفريقان على ترك واحدٍ، تجنَّبه النسائيُّ، بخلاف ما إذا ضعَّفه المتشدِّدُ، ووثَّقه الآخرُ.

ومن ثَمّ خَرَّج لعبد الله بن عثمان بن خُثَيم، وقال: إنّ يحيىٰ بن سعد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي لم يتركاه. وقال عليّ بن المديني: إنّه مُنكَرُ الحديث»[(١)].

وفي الجملة فكتابُ النسائيّ أقلّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتابُ أبي داود، وكتاب الترمذي[(٢)]. والله تعالى أعلم.

وهكذا نرىٰ: أنّ الحازمي قَدَّم شرط صاحب الكتاب الذي تكون نسبة الرواة المتروكين فيه أقلّ، بينما قَدَّم ابن حجر شرط صاحب الكتاب الذي تكون نسبة الأحاديث الضعيفة فيه أقلّ، والمسألةُ تحتاج إلى استقراء تامّ. والله أعلم[(٣)].

* **تكرار الحديث عند النسائي:**

قال السَّخاوي: «فإنَّه بفنونه زاحَمَ إمامَ الصنعة أبا عبد الله البخاريّ، وفي تدقيق الاستنباط، والتبويب لما يَستنبِطه بدون إسقاطٍ، بحيث يُكرِّر لذلك المتون، ويصوِّر كونه القصد الأعظم مِن الفنون.

ومنه قصَّة عائشة ـ رضي الله عنها ـ في تتبُّعها سِرَّ النبيّ ﷺ لمَّا خرج من عندها ليلاً إلى البقيع. ذكرها[(٤)] في [باب] الأمر بالاستغفار للمؤمنين من [كتاب] الجنائز.

---

(١) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني، ص: ٤٠.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٨٤).
(٣) انظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة» ص: ١١١ ـ ١١٥.
(٤) بغية الراغب المتمنِّي في ختم النسائي: رواية ابن السنِّي: ص: ٢٤ ـ ٢٧.

وأعاده في [باب] الغيرة من النكاح[1] بسندها، ومتنها سواء، ولكن بزيادةٍ في نسب شيخه فقط، وباختصارٍ يسيرٍ من آخر المتن، مع زيادة طريقين للحديث، شيخ ابن جُرَيْج غير شيخه في المذكور فيهما.

حتَّى إنَّه ربَّما تتجاوز بغير مَيْنِ الترجمةُ بكلٍّ مِن الحُكْمين، ولا يكون فارقاً بين تكرير الحديث إلاَّ الباب، ولذا لا يأتي به إلاَّ من الطريق السابق، ولو لم يكن إلاَّ في شيخه فقط قصداً لمزيد الفائدة في الانتخاب. ومن أمثلة ذلك: أنَّه والى في [كتاب]الضحايا بين ترجمةٍ (أي: بابٍ) للعوراء و[ترجمةٍ] للعرجاء، ثم [ترجمةٍ] للعجفاء، وذكر في كلٍّ ترجمةٍ طريقاً لحديثٍ واحدٍ، فاستُفيد على الأحكام طرقٌ ثلاثة له.

وقد يقع له تكريرُ الباب مع حديثه سواءً.. وقد يكون بين الترجمتين في الجملة تفاوتٌ يسيرٌ، ولا يأتي في حديثهما بزيادةٍ حسبما إليه يُشير، كترجمته في [كتاب] الطهارة بماء البحر، وفي [كتاب] المياه بالوضوء بماء البحر، وحديثهما واحدٌ سنداً، ومتناً.

وربَّما يزيد في أحد الموضعين مكمِّلاً تعيينَ ما أهمله مِن رواة السند.

وقد يُورد في كلٍّ منهما للحديث الواحد طريقاً؛ ليزداد الناظرُ له في المتن تحقيقاً، ومنه عَقدُه [في الطهارة] للوضوء بالثَّلج، وللوضوء بماء الثلج ترجمتين[2]، وذكر في كلٍّ منهما طريقاً لحديثٍ واحدٍ، ثمَّ إنَّه في: المياه عقد ترجمةً واحدةً للوضوء بماء الثلج والبَرَد، وذكر فيها الحديث من الطريقين معاً.

وقد يكرِّر الباب خاصَّةً دون متنه، وهذا أسهل ممَّا سبق بين أهل فنِّه».

طُبع «سنن النسائي» عدة طبعات منها. طبعةُ لَكْنو في الهند عام ١٨٦٩م، وطبعة دلهي عام ١٢٥٦هـ، وطبعة بولاق عام ١٢٧٦هـ، وطبعة مصر عام ١٣١٢هـ، وقد جعل كتاب السُّنن متناً، وتحته «زهر الربا»، وبهامشه «تعليق السِّندي»، ومنها طبعةُ المكتبة التجارية الكبرى بمصر عام ١٩٣٢م في أربعة

---

(١) السنن: (٤/ ٩١ ـ ٩٢).
(٢) كتاب الطهارة: (١/ ٥٠ ـ ٥١).

مجلَّدات، وطبعة لاهور في باكستان عام ١٣٧٦هـ بتحقيق الشيخ محمد عطاء الله الفوجياني، وطبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م ومعه «زهر الربا» في ثمانية مجلدات، وهناك طبعةُ لـ «زهر الربا» للسُّيوطي ولحاشية السِّنْدي في المطبعة المصرية بالقاهرة، عام ١٩٣٠م في مجلَّدين، والتي طُبعت بعدُ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٧ م، في ست مجلدات.

١٠ ـ السُّنَن الكبرى: للنَّسائي أيضاً.

صنَّفَ الإمام النَّسائي هذا الكتابَ، ورتَّبه على طريقة الكتب والأبواب، ولقد حباه الله عقليةً فذةً في استنباط الأحكام، فقد أبان تصنيفُه عن أنه فقيهٌ بالحديث من الدرجة الأولى. فَجَمَع في كتابه بين الفقه، والحديث، فتجد: أنه يُورد الحديثَ في أكثر من موضعٍ؛ لأنه قد استنبط منه أكثر من حكمٍ، وإن كان يقتصر في كثيرٍ من الأحيان على موضع الشاهد من الحديث، فمثلاً:

ـ حديثُ سعد بن هشام، عن عائشة، قال: قلتُ: يا أُمَّ المؤمنين، أنبئيني عن وترِ نبيِّ الله ﷺ . . . الحديث، تجد: أنه أورده ست عشرة مرةً مطوَّلاً، ومختصراً كالآتي:

في كتاب الصَّلاة في باب قيام الليل، وباب أقلَّ ما تجزئ به الصلاة. وباب كيف الوتر بثلاث، وباب كيف الوتر بسبع، وباب من نامَ عَن صلاته، أو منعه وجعٌ، وفي كتاب الصيام في اختلاف الناقلين لخبر عائشة، وفي باب صيام النبي ﷺ.

ـ وحديثُ عطاء، عن جابرٍ: أنَّ النبي ﷺ نهى عن المُخابَرة، والمُزابَنةِ، والمُحاقَلةِ، وأن يُباع التمرُ حتى يبدوَ صلاحُه. . . الحديث، تجد: أنه أورده إحدى عشرة مرّةً: في كتاب المزارعة عدة مواضع، وفي كتاب البيوع باب بيع الثمر قبل أن يبدوَ صلاحُه، وباب بيع الزرع بالطعام، وباب النهي عن بيع الثنيا حتى تُعلَمَ.

ـ وحديثُ عمرو بن ميمون عن عمر: أن النبيَّ ﷺ يتعوَّذ: من الجبن والبخل. . . الحديث، تجد: أنه أورده ثمان مرات: في كتاب الاستعاذة باب الاستعاذة من شر فتنة الصدر، وباب الاستعاذة من فتنة الدنيا، وباب الاستعاذة من سوء العمر، وفي كتاب عمل اليوم والليلة: باب الاستعاذة في دُبُر الصَّلوات.

ثم إنه تميز بكثرة التفريعات في الباب الواحد، انظر مثلاً كتاب المناسك في باب رمي الجمار، فقد فرَّعه كالآتي:

التقاط الحصى.

من أين يلتقط الحصى.

قدر حصى الرَّمي.

الركوب إلى الجمار، واستظلال المحرم.

رمي الجمرة راكباً.

وقتُ رمي جمرة العقبة يوم النحر.

النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس.

الرخصة في ذلك للنساء.

الرمي بعد المساء.

رمي الرِّعاء.

المكان الذي ترمي منه جمرة العقبة.

عدد الحصى التي ترمى بها الجمار.

التكبير مع كل حصاة.

قطع المحرم التلبية إذا رمى جمرة العقبة.

الدعاء بعد رمي الجمار.

ما يحلّ للمحرم بعد رمي الجمار.

وكذلك أيضاً تجد: أنه وَضَع في كتابه عدداً غير قليل من عناوين الكتب لم يضعها مَن سبقه في هذا الفَنّ، وانظر على سبيل المثال لا الحصر:

كتاب المحاربة (يعني: تحريم الدم).

كتاب الخيل.

كتاب إحياء الموات.

كتاب الضوالّ.

كتاب الأحباس (يعني: الوقف لله تعالى).

كتاب النُّعوت.

كتاب عشرة النساء.

كتاب الملائكة.

كتاب المواعظ.

ناهيك عن كتاب «عمل اليوم والليلة»، هذا وإن كان ـ رحمه الله تعالى ـ قد أغفل بعض الأسماء المشهورة للكتب إلا أنه وضع مضمونها تحت عناوين أخرى، فمثلاً كتاب الحدود، والديات، تجد: أنَّ مضمونه في كتاب القسامة، وكتاب الرَّجم، وكتاب السَّرقة. وأما كتاب الأدب؛ فتجد: أنَّ مضمونه في كتاب «عمل اليوم والليلة»، وكتاب عشرة النساء، وغيره، وأما كتاب الذكر والدعاء؛ فتجد مضمونه في كتاب الاستعاذة، وكتاب «عمل اليوم والليلة». وهكذا.

وبسبب هذه النزعة الفقهية عنده تجد: أنه أورد في كتابه عدداً لا بأسَ به من الآثار، والمراسيل، غير أنه نادراً ما يذكر حديثاً معلَّقاً.

ثم إنه في أغلب الأحيان كان يسرد للحديث الواحد عِدَّةَ طُرُقٍ، ويبيِّن الخلافات في الأسانيد، والمتون، ويُرجِّح أفضلَها معتمداً في ذلك على درجة الحفظ عند الرواة، وكذلك كان أحياناً يسرد في الباب الواحد الأحاديثَ المتعارضةَ، ويُرجِّح بينها. وهذه بعض العناوين التي ذكرها كمثال لذلك.

ذكر في كتاب الطهارة: «باب الأمر بالوضوء من مَسِّ الرجُلِ ذَكَره».

ثم قال بعده: «الرخصة في ترك الوضوء من مَسِّ الذَّكَر».

وقال أيضاً: «الأمر بالوضوء مما مَسَّتِ النارُ».

ثم قال بعده: «نسخ ذلك».

وقال أيضاً: «النهي عن الاغتسال بفضل الجُنُب».

ثم قال: «الرخصة في ذلك». وهكذا.

ثم يُورِد في كلِّ بابٍ الأحاديثَ الدَّالَّةَ عليه، ثم يُرجِّح أفضلَها، وفي أثناء ذلك تكلَّم على كثير من الرجال، سواء كان ذلك بجرح، أو تعديل.

*** منزلة هذا الكتاب بين كتب السنة:**

قد حَصَل إجماعُ الأمةِ على تقديم الكتب الستة، و«موطأ» الإمام مالك على ما سواها من كتب، ثم أجمعت الأمةُ على تقديم «صحيح البخاري» من بين هذه الكتب، ثم «صحيح مسلم»، ثم تباينت التقديرات بعد ذلك، وإن كان بعضُ العلماء قد جعلوا كتابَ النَّسائي يتلو «الصحيحين» من حيث درجة الصحة، والقَبول.

قال أبو يعلى الخليلي: «حافظٌ متقنٌ، أقام بمصر، وعُمِّر، ورَضِيَه الحُفَّاظُ، وكتابُه يُضاف إلى كتاب البخاري، ومسلم، وأبي داود»[1]، وقال الحافظ الذهبي: «لم يكن في رأس الثلاثمئة أحفظ من النَّسائي، وهو أحذَقُ بالحديث، وعَلَله، ورجالِه من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زُرْعَة»[2].

ونقل ابن خير الإشبيلي في «الفهرست»[3] بسنده عن ابن الأحمر ـ راوي «السنن» عن المصنف ـ قال: سمعت عبد الرحيم المَكِّي ـ وكان شيخاً من مشايخ مكة ـ يقول: مصنفُ النسائي أشرف المصنَّفات كلها، وما وُضِع في الإسلام مثله.

وقال الحافظُ ابن حجر في «النُّكت على كتاب ابن الصلاح»[4]: قد أُطلق اسم الصحة على كتاب النسائي: أبو علي النَّيسابوري، وأبو أحمد بن عَدِيّ، وأبو الحسن الدَّارقُطني، وأبو عبد الله الحاكم، وابن مَنْدَه، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي ابن السَّكَن، وأبو بكر الخطيب، وغيرُهم. كذا قال، وفي هذه المقولة نظرٌ، حتى وإن أرادوا «المجتبى»؛ لأنه ـ رحمه الله ـ تكلَّم على كثير من

---

(١) الإرشاد: الورقة: ٥٨.
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٣٣).
(٣) ص: ١١٧.
(٤) ١/ ٤٨١.

الأحاديث في كتابه، فغالباً كان لا يسكت عن الحديث الضعيف، فكان يتكلَّم عليه، ويبيِّن ما فيه، لا يمنعه من ذلك اعتقادٌ، أوهوىً، وقد ذكر العلماء من تشدُّده في الرجال؛ حتى إنه تجنَّب الروايةَ عن ابن لَهِيعةَ، بل إنَّه تجنَّب في بعض الأحيان الروايةَ عن بعض رجال الشيخين، انظر مثلاً (إسماعيل بن أبي أويس)، فقد روى له الشيخان، وأصحابُ السنن، ولم يُخرِّج له النسائي، وانظر أيضاً (أحمد بن صالح المصري) من رجال البخاري، لم يُخرِّج له، وانظر أيضاً (سُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني) من رجال مسلم، لم يُخرِّج له. وغيرهم.

وقد قال الحافظ الذهبي(١): «قال الحافظ ابن طاهر المقدسي: سألتُ سعد بن علي الزنجاني عن رجلٍ، فوثَّقه، فقلت: قد ضعَّفه النسائي، فقال: يا بُني! إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشدَّ من شرط البخاري، ومسلم، قال الذهبي: صَدَق، فإنه ليَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاري، ومسلم».

* رواة السُّنَن عن المصنِّف:

الرواة عن المصنِّف، وتلامذته أكثر من أن يحصروا، فقد عُمِّر النَّسائيُ رحمه الله، وبارك الله في عمره حتى أصبح وحيدَ عصره، وكانت الرحلة إليه من جميع الأقطار بسبب إمامته، وبصره ومعرفته بعلم الحديث، وعِلَلِه، ثم عُلُوِّ إسناده؛ لأنه روى عن طبقة قُتَيْبَة، وأقرانه، ولم يكن أحدٌ من أقرانه على رأس الثلاثمئة أدرك هذه الطبقةَ، ولذلك كَثُر الرواةُ عنه، وقد سَمَّى الحافظُ ابن حجر في «التهذيب» عشرة من رواة السنن عنه، وسمَّى ابنُ خير في «الفهرست» أكثر من ذلك، وبيَّن: أنَّ بعضهم يروي بعضَ الكتب من «السنن» لم يروها غيره. وقال التقي الفاسي في «العقد الثمين»(٢)، بعد أن ذكر رواة «سننه»: «وبين رواياتهم اختلاف في الكيف والقَدْر، وأكبرها رواية ابن الأحمر».

وإليك أشهرَ من رواها عنه مُرتَّبين حسب تاريخ وفاة كلٍّ منهم:

١ ـ محمد بن القاسم بن سيَّار، أبو عبد الله القُرطبي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٣١).
(٢) (٣/ ٤٥).

روىٰ عنه «السنن»: عبد الله بن محمد بن علي أبو محمد الباجي، وعباس بن أصبغ أبو بكر الحجازي[1].

٢ ـ عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النَّسائي، أبو موسى (المتوفىٰ سنة ٣٤٤ هـ) روى «السنن» عنه عبدُ الله بن محمد بن أسد الجُهَني، وأيوب بن الحسين، قاضي الثغر، والخصيب بن عبد الله[2].

٣ ـ عليُّ بن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة أبو الحسن الطَّحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ)[3].

٤ ـ حمزة بن محمد بن علي بن محمد بن العباس، أبو القاسم الكناني المصري (المتوفىٰ سنة ٣٥٧ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» محمدُ بن أحمد بن يحيىٰ بن مفرج أبو عبد الله القاضي، وعبد الله بن محمد بن أسد أبو محمد الجُهَني، وعلي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي الفقيه، وأبو محمد الأصيلي، وأحمد بن محمد بن يوسف أبو القاسم التاجر، ومحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو الفرج الصَّدَفي المصري[4].

٥ ـ محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، أبو بكر الأُموي، القُرطبي القرشي، المعروف بابن الأحمر (المتوفىٰ سنة ٣٥٨ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» يونسُ بن عبد الله بن مغيث أبو الوليد القاضي، وسعيد ابن محمد أبو عثمان القَلَّاش، ومحمد بن مروان بن زهر أبو بكر الإيادي، وعبد الله بن ربيع بن بنوس أبو محمد[5].

٦ ـ الحسن بن الخضر أبو علي الأسُيوطي (المتوفىٰ سنة ٣٦١ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ»: علُي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي، وعبد الرحمن

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال»: (١/ ٣٧)، و«فهرست»: ابن خير ص: ١١١.

(٢) «الفهرست»: ص: ١١٢.

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧).

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٢.

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٠.

بن محمد بن علي أبو القاسم الأدفوي[1].

٧ ـ محمد بن عبد الكريم بن زكريا بن حَيَّوْيَهُ، أبو الحسن النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» عليُّ بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي الفقيه، وعلي ابن منير أبو الحسن الخَلَّال، وعلي بن ربيعة أبو الحسن البَزَّار[2].

٨ ـ الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» أحمدُ بن عبد الواحد بن الفضل، أبو البَرَكات الفَرَّاء، والحسن بن محمد أبو القاسم الأنباري.

٩ ـ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن المهندس، أبو بكر المصري (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» محمد بن عبد الله بن عابد، أبو عبد الله المُعافِري[3].

١٠ ـ أحمد بن عبد الله بن الحسن بن علي العَدَوي، المعروف بأبي هريرة بن أبي العصام.

روى عنه «السُّنَنَ» عبد الله بن محمد بن أسد الجُهَني[4].

١١ ـ أحمد بن محمد بن عثمان بن عبد الوهَّاب بن عَرَفة بن أبي التَّمَّام.

روى عنه «السنن» أبو محمد الأصيلي، وخلف بن القاسم أبو القاسم الحافظ[5].

١٢ ـ الحسن بن بدر بن أبي هلال أبو علي.

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٢.
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٥.
(٣) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٥.
(٤) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٤.
(٥) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٣.

روى عنه «السنن» علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن القابسي[1].

١٣ ـ الحسين بن جعفر بن محمد، أبو أحمد الزَّيات.

روى عنه «السنن»: خلف بن قاسم بن سهل الدَّبَّاغ الحافظ[2].

١٤ ـ عبد الله بن الحسن أبو محمد المصري[3].

١٥ ـ محمد بن الفضل بن العباس، أبو الطَّيب[4].

١٦ ـ علي بن الحسن الجُرجاني أبو الحسن[5].

١٧ ـ مسعود بن علي بن مَرْوان بن الفضل أبو القاسم البَجَّاني[6].

١٨ ـ أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم أبو بكر الدَّيْنَوَرِيّ المعروف بابن السُّنِّي (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» في رواة «السنن» للنسائي[7].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت.

١١ ـ سُنَن الكَشِّي: للإمام أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَشِّي (المتوفى ٢٩٢ هـ).

١٢ ـ سُنَنُ أبي بكر الأَثْرَم: للإمام أحمد بن محمد بن هانىء المعروف بالأَثْرَم صاحب الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

وهي تَدُلُّ على إمامته، وسَعَةِ حفظه.

---

(١) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٢.
(٢) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٤.
(٣) انظر: «تحفة الأشراف»: (١١١٣١).
(٤) انظر: «تحفة الأشراف»: (٥٣١٨).
(٥) انظر: «تاريخ جرجان»: ص: ٣١٧.
(٦) انظر: «توضيح المشتبه»: (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).
(٧) انظر: مقدمة التحقيق لـ: «السنن الكبرى» ص: ٣٢ ـ ٤٢. طبعة مؤسسة الرسالة.

١٣ ـ **سُنَنُ الخَلاَّل**: للإمام أبي علي الحسن بن علي الخَلاَّل (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

١٤ ـ **سُنَن أبي قُرَّة**: للإمام موسى بن طارق اليَمَاني الزَّبِيْدِي، المعروف بأبي قُرَّة، روى عنه أحمد، وغيرُه.

١٥ ـ **سُنَن سَهْل بن أبي سهل**: للإمام أبي عَمْرو سهل بن أبي سهل الرازي (المتوفَّى في حدود ٢٤٠ هـ).

١٦ ـ **سُنَن أبي الحسين**: للإمام أحمد بن عبيد أبي الحسن، وقد أكثر البَيْهَقيُّ من التخريج عنها.

١٧ ـ **سُنَن أبي بكر**: للإمام أبي بكر محمد بن يحيى الشافعي الهَمداني.

١٨ ـ **سُنَن ابن لال**: للإمام أبي بكر أحمد بن علي، المعروف بابن لال (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

١٩ ـ **سنن الدَّارقُطْنِي**: للإمام أبي الحسن، عليّ بن عُمَر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْني البَغْدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

أَلَّف الدَّارقطنيُّ هذا الكتابَ، ليتعقَّب فيه الأحاديثَ التي ذُكِرَتْ في (السُّنن)، وفيها مآخِذُ، ومغامزُ، وقد عَمِل بها بعضُ الفقهاء، أو خَفِيَتْ عِلَلُها على بعض المحدِّثين، فكَشف الإمامُ الدَّارَقُطْني ما فيها بمهارتِه الفائقة في هذا الفَنِّ الدقيق العَوِيص.

فهو لم يؤلِّف هذا الكتابَ على غرار تأليف أبي داود، والنَّسَائي، وابن ماجَه، وأمثالِهم، الذين يُورِدُون في كلِّ باب من «السُّنَن» أصَحَّ ما ثبت عندهم، وإنما أَلَّفَه على غِرار كتابه الفذِّ العجيب: «العِلَلِ» لكنه جَمع في «السُّنَن» أحاديثَ الباب المعلولةَ في صعيدٍ واحدٍ، مع إبانةِ عِلَلِها، ومطاعنِها؛ ليقف عليها مَنْ جَهِلها، أو مَنْ لم يَرها عِلَّةً مانعةً من العمل بالحديث، فيقتنعَ بها، أو ينتفعَ بها عند الموازنة والترجيح بين الحديثين الورادين في الباب، المتعارضين، أو الزائدِ أحدِهما على الآخر زيادةً ذاتَ شأنٍ في استنباط الحكم منها، فيُقدِّمَ الراجحَ على المرجوح، والسليمَ على المجروح.

فخرج الكتابُ بهذا الصنيع عن أن يكونَ أو يُذكَرَ من كتب (السُّنَن) بالمعنى الاصطلاحي، فهي مؤلَّفةٌ ـ في نظر مؤلِّفيها ـ لبيان ما عليه العمل، وكتابُهُ مؤلَّفٌ لبيان مافي السُّنن من المغامز، والعِلَل، فتباينَتْ بُنْيَةُ كتابه عن بُنْيَتِها مباينةً شديدةً، واختلفت الغايةُ من تأليفه عن الغاية من تأليفها، فحَقُّهُ أن يكون عنوانُه واسمُهُ: (السُّنَن المعلولة) تغليباً لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزءٍ يسيرٍ منه[1].

ولهذا الكتاب شرحٌ صَنَّفه شمسُ الحق أبو الطيب محمد بن أحمد العظيم آبادي، وسَمَّاه «التعليق المغني على الدارقطني» وقد طُبع الكتابُ مع الشرح في الهند، كما طُبع الكتاب بتصحيح، وتنسيق عبد الله هاشم يماني في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م في أربعة مجلَّدات، وبهامشه كتاب «التعليق المغنى على الدارقطني» للعظيم آبادي . .

٢٠ ـ سُنَن أبي بكر النجار: للإمام أحمد بن سليمان النَّجَّار (المتوفى سنة ٣٤٨هـ)، وكتابه في السُّنَن كبيرٌ.

٢١ ـ سُنَن أبي إسحاق: للإمام إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي الأَزْدِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

٢٢ ـ سُنَنُ أبي محمد: للإمام أبي محمد يوسف بن يعقوب بن حَمَّاد بن زيد البَصْري (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٢٣ ـ سُنَنُ أبي القاسم: للإمام أبي القاسم هِبَة الله بن الحسن الرَّازي الشافعي، الشهير باللاَّلْكَائي (المتوفى سنة ٤١٨ هـ).

٢٤ ـ السنن الكبرى: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين البَيْهقِي الخُسْرُوجردي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

يقول البيهقيُّ في مقدمة هذا الكتاب: «وأنا على رسم أهل الحديث أُحِبُّ إيراد ما أحتاج إليه من المسانيد والحكايات بأسانيدها»[2]. فهو لا يخرج في هذا الكتاب

---

(١) انظر: «السُّنَة النبويَّة وبيان مدلولها الشرعي» للشيخ أبو غُدَّة، ص: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) مقدمة شعب الإيمان، نقلاً عن د. الدعيس في مقدمته لـ: «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي»: ص: ٨١.

حديثاً، أو أثراً، أو حكاية، أو شعراً إلا بالإسناد، وبشرطٍ أن يكون هذا الإسنادُ قد تلقَّاه بصفةٍ شرعيةٍ وفق طُرق التحمُّل المعروفة[1].

وله منهجٌ واسعٌ في استعمال الأسانيد في كتابه، فإنه قد يجمع الأسانيدَ المتعدِّدةَ في قالب إسنادٍ واحدٍ، أو يختار طريقاً واحداً منها، أويستعملِ نظامَ التحويلة «ح» من إسنادٍ إلى آخر لاتفاق المخرج. وله في ذلك أساليب متشعّبةٌ.

أما بالنسبة للمتون؛ فقد قام منهجُه فيها على كشف اختلافات ألفاظها، وبيان غريبها، والتنبيه على عِلَلها، واضطرابها، وتصحيفاتها، كما أنه كان يعرض في كثيرٍ من الأحيان إلى بيان معانيها، وما يستنبط منها من أحكامٍ، وما اشتملت عليه من لطائف، وإشاراتٍ.

وقد نَظَّم البيهقيُّ كتابه على أساس موضوعات المتون، حسب الأبواب الفقهية، وجعله في ثلاث وحداتٍ تنظيميةٍ تكبر إحداهما الأخرى. فإنَّه قَسَّم «السنن الكبرى» إلى «كتب» كلِّية، مثل: كتاب الطَّهارة، كتاب الصَّلاة، ثم قَسَّم الكتب إلى وحدات أصغر، وهي «الأبواب» والأبواب وحدة جامعة للعديد من الأبواب الفرعية، فيقول مثلاً: «جماع أبواب الحديث» و«جماع أبواب ما يوجب الغسل».. إلخ، ثم يورد تحت كلِّ فصلٍ من هذه الفصول عدداً كبيراً من الأبواب، وهذه الأبواب الصغيرة بدورها تشتملُ على جملةٍ من الأحاديث تكثر، وتقلُّ حسب طبيعة موضوعها، وبهذا يكون الخبرُ، أو الأثرُ هو أصغرُ عنصرٍ في الشكل التنظيمي عنده.

وقد جعل البيهقيُّ تراجمَ هذه الأبواب مأخوذة من الأحاديث، ولو من أدنى مناسبةٍ لها، كما هو صنيعُ الإمام البخاري في جامعه الصحيح، كما تحرَّى المناسبةَ بين الكتب، والأبواب حتى صار كتابه كهيئة السلسلة المتصلة الحلقات.

لقد حرص البيهقيُّ أن يجعل كتابه جامعاً لأحاديث الأحكام من أخبار، أو آثار بجميع درجاتها مع التمييز بينها، فإنه يذكر الصحيحَ؛ ليعمل به، ويذكر الضعيفَ؛ ليحذر منه، فنراه يقول مثلاً: «وهذا الحديثُ بهذا المعنى يُروى بأسادين ضعيفين

---

(١) انظر: «السنن الكبرى»: (٦/ ١٨١).

أحدهما مُرْسَلٌ، والآخر موصولٌ»[1]. أو يقول مثلاً: «وقد رُوي فيه حديثان ضعيفان لا يُحْتَجُّ بأمثالهما» ثم يسوقهما[2]. أو يقول: «ورُوي فيه حديثان ضعيفان خرَّجتُهما في الخلاف»[3].

وهو في كثيرٍ من الأحيان يُقيم التنبيهَ مقام السَّرد والتفصيل، فيكتفي بإخراج نماذج من الباب، ثم يُحيل على الباب بطريق الإشارة، أو الاختصار، فيقول مثلاً بعد أن أخرج في الباب عدداً كبيراً من النصوص: «وفي هذا أخبارٌ كثيرةٌ، وفيما ذكرنا كفاية»[4]، و«في هذا أخبارٌ كثيرةٌ، وفي أسانيدها ضعفٌ، وفيما ذكرنا غنيةٌ»[5].

وهو من خلال اختصار هذا التوسُّعِ، والاستيعابِ يُحاول تقويمَ هذه الأحاديث، فيقول مثلاً: «وقد رُوي هذا الحديثُ من أوجهٍ أخر غير قويةٍ، والاعتماد على الحديث الأول»[6].

وفي باب النفاس ساق نصوصاً عديدةً، ثم قال: «وقد رُوي فيها أحاديثُ مرفوعةٌ، كلها سوى ما ذكرناه ضعيفةٌ»[7] وهو حكم لا يصدر إلاَّ من واثقٍ محيطٍ.

وقد يُشير إلى شيءٍ من هذه الأحاديث المختصرة كما فعل ذلك في باب «تغيير الاسم القبيح، وتحويل الاسم إلى ما هو أحسن منه» فقد أخرج فيه سِتَّةَ نصوصٍ، ثم قال: «وفي هذا الباب أخبارٌ كثيرةٌ، فإنه [أي: النبي ﷺ] غَيَّر اسم العَاص بن الأسود بمُطِيع، وأَصْرَم بزُرعَة، وشِهَاب بهِشَام، وحَزْب بسِلْم، والمُضْطَجِع بالمُنْبَعِث، وغير ذلك مما يطول بنقله الكتاب»[8].

---

(١) السنن الكبرى: (٣/ ١٢٨)، وانظر: (٦/ ٣٠٩ ـ ٣٢٧).
(٢) السنن الكبرى: (٢/ ٢٢٢).
(٣) السنن الكبرى: (٢/ ٩٦).
(٤) السنن الكبرى: (٣/ ٣٧٦)، وانظر: (٣/ ٣٨٥).
(٥) السنن الكبرى: (٧/ ٧٨)، وانظر: (٧/ ٨٥).
(٦) السنن الكبرى: (٦/ ٢٦٥).
(٧) السنن الكبرى: (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).
(٨) السنن الكبرى: (٩/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

وقد يُكرِّر البيهقيُّ الحديثَ لفائدةٍ فقهيةٍ تعرض له في الباب[1]، أو لُعُلوٍّ في الإسناد[2]. فإن منهجه قائمٌ أساساً على الاستدلال، فلا يُخرج النصَّ في الباب إلّا لمقصدٍ استدلاليٍّ يهدف من ورائه إلى هدفٍ ما، من ذلك: أنه أخرج حديثَ جوع أبي هريرة، وتحمله في طلب الحديث في قصةٍ طويلةٍ؛ ثم قال البيهقي: «والموضع المقصود من هذا الخبر في هذا الباب، قوله: (وأهل الصفة أضياف الإسلام، لا يأوون إلى أهل، ولا مال)»[3][4].

تُوجَد على هذا الكتاب حاشيةٌ للشيخ علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفىٰ المارديني الحنفي المعروف بابن التُّرْكُماني (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ) سَمَّاها «الجوهر النقي في الردّ علىٰ البيهقي» في سِفْرٍ كبيرٍ، أكثرها اعتراضاتٌ عليه، ومناقشاتٌ له، ومباحثاتٌ معه»[5]. وقد وُجدت في هذه الحاشية كثيرٌ من الأخطاء العلمية الفاحشة، من توثيق الرواة المجرَّحين، وتجريح الموثَّقين، وتَطْويعٌ للأدلّة لنُصرة مذهبه، أفسد فيها الكتاب، وأَذْهَبَ رَوْنَقَه وبهاءه، وصفاءه، وبهجته، ودلّت علىٰ جهله، وتعصّبه، وتحامِله.

طُبع هذا الكتابُ مع الحاشية في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٤م.

٢٥ ـ السُّنن الصغرىٰ: للبَيْهَقِي أيضاً.

وهو ليس ملخَّصاً من كتابه «السنن الكبرى» كما هو معروفٌ، أوله: «الحمد لله ربّ العالمين، شكر النعم ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، إقراراً بربوبيته، والصلاة على رسوله محمد وعلى آله.

أمّا بعد: فإن الله تبارك سهل على تصنيف كتاب مختصر في بيان ما يجب على

---

(١) السنن الكبرى: (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، وانظر: (٢/ ١٠٥) وقارن بها (٢/ ١٠٧).
(٢) السنن الكبرى: (٢/ ٤٩١) وقارن بها (٢/ ٦).
(٣) السنن الكبرى: (٧/ ٨٤).
(٤) انظر: «الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث...» للدكتور عبد الرحمن خلف، ص: ١٥١ ـ ١٥٥.
(٥) الرسالة المستطرفة: ص: ٣٣.

العامل البالغ اعتقاده، والاعتراف به في الأصول ينوي بذكر أطراف أدلته من كتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ، ومن إجماع السَّلَف ودلائل... ثم إني استخرتُ الله تعالى في إرادفه بتصنيف كتابٍ يشتمل على بيان ما يجب أن يكون مذهبه بعدما صحَّ إسناده في العبادات، والمعاملات، والمناكحات، والحدود، والسير...» الخ.

فقد وهم بروكلمان[1] في جعل هذا الكتاب و«معرفة السنن والآثار» كتاباً واحداً، وليس الأمر كما ظنَّ؛ إذ إنَّ كتاب «معرفة السنن والآثار» يبدأ من قوله بعد البسملة، والحمدلة والصلاة، والسلام على النبي ﷺ بكلام يختلف كل الاختلاف عما ذكرناه.

وهذا الكتاب مازال مخطوطاً.

* * *

---

(1) انظر «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٣٠).



٤ ـ مصادر الآثار

لـ: «الآثار»: معنيان: عامٌّ عند سائر العلماء، وخاصٌّ بعلماء الحديث.

أما المعنىٰ العامُ لعلم «الآثار»، فهو: علمٌ يُبحَث فيه عن أقوال العلماء الراسخين من الأصحاب والتابعين، والسَّلَفِ الصالحين، وأفعالهم وسيرهم في أمر الدنيا والدين. ومبادئه: أمور مسموعة من الثقات. والغرض منه: معرفة الأمور المذكورة؛ ليقتدى بهم، ويُنال ما نالوه من العلم، والعمل الصحيحين[1].

والمعنىٰ الخاص: وهو عند المحدِّثين، واختلفت عباراتهم في تعريفه، ومن أجمعها عبارةُ الحافظ ابن حجر: في «النُّخبة»: هو أن ينتهي السندُ إلى الصحابي من قوله، أو فعله، أو تقريره، أو إلى التابعي كذلك، فالأول: الموقوف، والثاني: المقطوع، ويقال لهما: الأثر[2].

ويرى بعضُ المحدِّثين: أنَّ (الأثر) أعَمُّ من ذلك كله، فيجعلون منه: الحديث المرفوع المضاف إلى النبي ﷺ أيضاً. قال النَّووي: «هذا هو المذهبُ المختارُ الذي قاله المحدِّثون، وغيرهم، واصطلح عليه السَّلَفُ، وجماهيرُ الخَلَف..»[3]. وقال التَّهَانوي: «.. والبعضُ يُطلِقه على الحديث المرفوع ـ أيضاً ـ كما يقال: جاء في الأدعية المأثورة كذا...»[4].

---

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة»: لطاش كبري زاده (٢/ ٥٥٢) و«أبجد العلوم»، لصديق حسن خان (٢/ ٢٣ ـ ٢٤) و«كشف الظنون» (١/ ٨) علماً أنهم جميعاً قد خصوه هنا في المواعظ! وهذا تحجير لواسع، بل هو أشمل وأعم من ذلك بكثير.

(٢) انظر: «نخبة الفكر مع شرحها»: نزهة النظر، كلاهما لابن حجر: ص: ٥٥ ـ ٦٩ بمعناه.

(٣) حاشية لقط الدرر على شرح نخبة الفكر، لابن السمين: ص: ١٢١.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون: (١/ ٨٧).

قلت: ولا مشاحةَ في الاصطلاح؛ إذا عُرف مقصودُ كلٍّ فريقٍ به، ولا رَيْبَ أنَّ بينهما عموماً، وخصوصاً. فالأثرُ في التعريف الأول (تعريف ابن حجر) أَخَصُّ، وفي الثاني (تعريف النَّووي) أعمُّ. ويَصِحُّ أن يقال في هذين الاصطلاحين: الحديث والأثر ـ على التعريف الثاني ـ أنهما من الألفاظ التي إذا اجتمعت؛ افترقت، وإذا افترقت؛ اجتمعت. وأما على التعريف الأول فلا ينطبق هذا، وهو أَدَقُّ. والأمر واسعٌ[1].

المؤلَّفات في الآثار:

كما قام الأئمة بجمع مرويات الصحابة عن النبيِّ ﷺ في دواوين حافلةٍ؛ فقد قاموا كذلك بجمع ما رُوي عن الصحابة، وأتباعهم، وأتباع أتباعهم، من علماء الصدر الأول للأمة، الذين شهد لهم النبيُّ ﷺ بالأفضلية، والخيرية على سائر القرون.

وقد دوَّنوا كتباً كثيرة في ذلك، أكثرها في «أمس الذاهب» لا يُعرَف لها أثرٌ، أو خبرٌ اليومَ، ولكن حفظه الله لنا ـ بحفظ دينه ـ ما فيه كفاية، وقد كانت هذه المصنَّفات في أول الأمر لم تستقرَّ على نهج واحد؛ فكانوا ربما أَدْمَجوها مع المرفوعات، وربما أفردوها، وربما وصلوها، وربما قطعوها، وربما رتَّبوها على الأبواب، وربما على المسانيد..! وبعضها ربما أُطلق عليه: «المصنَّف» أو «الآثار» أو «الاختلاف» أو «السنن» أو غير ذلك.

وأذكر هنا أهمَّ هذه المؤلَّفات؛ مبتدءاً بالأقدم، فالأقدم، مع التعريف المُوجَز بكل واحدٍ منها. وهذه المؤلَّفات يحسن تقسيمها إلى أربع مجموعات: المصنَّفات، والتفاسير المُسْنَدة، وكتب الاختلاف، والكتب الأخرى. وتحت كلِّ مجموعةٍ عددٌ من هذه المؤلَّفات، هذا تفصيلها.

أولاً ـ المصنَّفات:

١ ـ **المصنَّف**: لمحمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (المتوفىٰ سنة ١٤٨ هـ):

---

(١) انظر: دراسة «المصنف لابن شيبة»: ص: ١٣٧ ـ ١٣٩.

نَسَبه إليه ابنُ سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٧٩)، وعنه ابن حجر في «التهذيب» (٨/ ٢٢٩)، ولكنها عبارة ليست قطعية في أنه كتاب بهذا المصطلح، بل لعله يريد أي كتاب، والله أعلم[١].

٢ ـ المصنف: لحمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ).

ولعلَّه «السنن» الذي ذكره ابن النديم له[٢]. وممن ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «السير» عن ابن حزم[٣]، وعَدَّه ابنُ خير، وابن حجر، والرّوداني في مروياتهم، وذكروا أسانيدهم إلى مؤلِّفه[٤]، وذكره الكتَّاني[٥]، وتبعه محمود الطحان[٦]. ولم أقف عليه مطبوعاً، أو مخطوطاً! وقد نقل منه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» كثيراً[٧].

٣ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس (المتوفى سنة ١٧٩ هـ):

وهو كتاب مشهور، بل إنه أقدم كتابٍ حديثيٍّ وصل إلينا. وحاله أقرَبُ إلى «المصنَّفات» من «السنن» أو غيرها؛ فقد حوى جَمّاً غفيراً من الآثار السَّلَفية المبثوثة في أكثر أبوابه، وغالبها عن أهل المدينة صحابة، وتابعين. وأكثرها مما وصله بسنده العالي.

سيأتي تعريفه المفصَّل في تعريف «الموطآت».

٤ ـ المصنَّف: لإسماعيل بن عيَّاش الحمصي (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

نَسَبه إليه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٩٨)، والعُقَيْلِيُّ في

---

(١) جزم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» (١/ ٣٠٥) أنه يُسَمّى: «المصنف».

(٢) انظر: «الفهرست»: ص: ٣١٧.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣).

(٤) انظر: «فهرست ابن خير»: ١٣٤.

(٥) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٤٠.

(٦) انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»: ص: ١٣٥.

(٧) انظر: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: (٣٧٨).

«الضعفاء الكبير» (١/ ٩٠)، والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٣/ ١٧٥)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٤). ولا أعلم عنه شيئاً!

٥ ـ المصنَّف: لهُشيم بن بَشير الواسطي (المتوفى سنة ١٨٣ هـ).

ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية» (١/ ١٤٨)، ولم أقف عليه عند غيره، وظاهر سياق كلامه: أنه مصنَّفٌ في الآثار: كـ: «مصنف» حماد بن سلمة و«مصنف» وكيع. والله أعلم.

٦ ـ المصنَّف: لوكيع بن الجَرَّاح الرُّؤاسي (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

وهو كـ: «مصنَّف حماد بن سلمة» تماماً؛ فقد ذكره الذهبي ـ أيضاً ـ عن ابن حزم، وعَدَّه ابن خير، وابن حجر، والروداني في مروياتهم، وذكره الكتاني.

٧ ـ المصنَّف: لسفيان بن عُيَيْنَةَ الهلالي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

ذكره ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٤) وقال: «في ثمانية عشر جزءاً، رواية محمد بن أبي عمر العدني عنه». ولم أقف عليه عند غيره!

٨ ـ المصنَّف: لعبد الرزاق بن هَمّام الصنعاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

وهو من أجمع المصنَّفات، وأفضلها.

وقد جمع فيه مؤلِّفه علماً عظيماً، وفيه أسانيد عوال صحاح كثيرة جداً، ويكثر فيه عن الحجازيِّين. وفي تقسيمه بعض غرابة، وهو أصغر من «مصنف ابن أبي شيبة». وتأتي المقارنة بينهما.

وسيأتي تعريفه في «المصنَّفات».

٨ ـ المصنَّف: لمحمد بن يوسف الفِرْيَابي (المتوفى سنة ٢١٢ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «السير» (١٨/ ٢٠٣) عن ابن حزم. ولم يذكره في ترجمته! ونقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٧٨). ولم أقف له على ذكر عند غيرهما!

٩ ـ السنن: لسعيد بن منصور الخُراساني (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

وسَمَّاه ابنُ حزم: «المصنَّف»[1]، وكذلك ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٣٥)، ولم أرَ من غاير بينهما، والأقرَبُ لحاله أن يُسَمَّىٰ «المصنَّف». وما أقرب منهجه من منهج ابن أبي شيبة، ما أكثر الآثار التي اشتركا في روايتها عن شيخ واحد، فهما متعاصران، وإن كان سعيد أقدم.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

١٠ ـ **المصنَّف**: لأبي الربيع سليمان بن داود الزُّهراني البصري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠)، ولم أقف عليه عند غيره. والله أعلم.

١١ ـ **المصنَّف**: لأبي بكر ابن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

وسيأتي تعريفه في «المصنَّفات».

١٢ ـ **المصنَّف**: لبَقِيّ بن مَخْلد القرطبي (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وهو من أعظم المصنَّفات، إن لم يكن أعظمها كلها، كما قال ابن حزم. قال: «أربى فيه على مصنَّفات عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور»[2].

ولم أقف عليه.

١٣ ـ **المصنَّف**: لأبي جعفر الطحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ).

لم أقف على من عزاه إليه إلا ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبي[3] ـ ولم أجده في ترجمته، فلعلَّ أبا محمد يعني به أحد كتبه الأخرى المليئة بالآثار. كـ: «شرح معاني الآثار» أو غيره.

---

(١) انظر: جذوة المقتبس، للحميدي: ١٦٧ ـ ١٦٨، وبغية الملتمس، للضبي: ٢٤٦، والصلة، لابن بشكوال: ١١٧، والسير: ١٣/ ٢٩١.

(٢) بغية الملتمس: ص: ٢٤٦.

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٢).

١٤ ـ **المصنَّف**: لابن أيمن، محمد بن عبد الملك القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٣٠ هـ).

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٧٣)، ولم أقف له على ذكر عند غيره إلا ما ذكره ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٢٤): أنَّ ابن أيمن هذا ـ وأثنىٰ عليه في الفقه والحديث، وعلى كتابه ـ وقاسم بن أصبغ ـ الآتي بعده ـ رحلا جميعاً من الأندلس إلى العراق، فوجدا أبا داود صاحب السنن قد توفي قبل وصولهما بيسير، فلما فاتهما رواية سننه؛ عمل كل واحد منهما مصنفاً على كتاب أبي داود، وتراجم أبوابه، ورويا أحاديثه عن شيوخهما (تخريجاً). قال ابن خير: «وهما مصنفان جليلان».

١٥ ـ **المصنَّف**: لقاسم بن أصبغ القرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبيُّ[(١)] ـ بهذا الاسم له، وغايَرَ بينه و«المنتقى»[(٢)] كلاهما له. وقال الذهبي في ترجمته: «المنتقىٰ في الآثار»[(٣)]. والله أعلم. وقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»[(٤)] وسَمَّاه: «المصنف» ولم ينقل عن «المنتقى» شيئاً[(٥)]؛ فلعله هو، والله أعلم.

١٦ ـ **المصنَّف**: للوليد بن مسلم (لم أعثر على سنة وفاته).

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١٢/ ٩٠)، ولم أقف على من ذكره سواه، بل إن الرجل لم يتبيَّن لي، ولكني أظنه أقدم من الآتي. والله أعلم.

١٧ ـ **المصنَّف**: لسليمان بن الخراساني الأندلسي (المتوفى سنة ٥٠١ هـ).

ذكره صاحب «تراث المغاربة في الحديث النبوي» (ص: ٢٦٥). ولا أعلم عنه شيئاً.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٣).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٢).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٤٧٣).

(٤) الفتح: (١/ ١٥)(٧/ ١٩٠، ٣١١)(٩/ ٤١٠)(١٠/ ٣١٦، ٦٠٥).

(٥) انظر: «معجم المصنفات الواردة في الفتح»: ص: ٤١٤ ـ ٤١٥.

هذا ما وقفتُ عليه مما أُلّف في الآثار وسُمّي مصنَّفاً، أو كان حقُّه أن يُسَمَّىٰ كذلك، وأنبّه إلى أن كتاب «المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) ـ كما ذكره الذهبي، أو «الغريب المصنَّف»، كما هو الصحيح في اسمه ـ ليس من هذا القبيل، إنما هو من كتب اللغة، وقد رأيتُه مطبوعاً، فتحققت من ذلك، كما أنبّه إلى أن كتاب «الجامع» لسفيان الثوري (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ) قد يكون من المصنَّفات؛ بدليلٍ أن الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» (ص:٣٨) تحت هذا الفصل: «في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار .. إلخ»، ومن قبله ابن خير[1] تحت هذا الباب: «ذكر المصنفات المتضمنة للسنن» أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين. ولا أعلم عنه شئياً.

١٨ ـ المصنَّف: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد، المعروف بابن السَّكن (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ).

فإنه في الأحاديث المرفوعة، جمع فيه ما في الصحيحين، وسنن أبي داود، والنسائي. قال الكتَّاني: «لكنه كتاب محذوف الأسانيد!»[2]، قلت: هو المعروف بـ: «صحيح ابن السكن».

ثالثاً ـ التفاسير المسندة:

أُلّف في هذا العلم كتبٌ كثيرةٌ جداً، وجُلّها مفقودٌ، أو مخطوطٌ، وهذه الكتب مليئةٌ بالآثار عن الصحابة، والتابعين، وتابعيهم؛ إذ كل ذلك قوام التفسير بالمأثور ـ بعد ما ورد عن النبي ﷺ ـ ولا يخفى أنَّ بعض مصنَّفات السنة ـ كالصحاح، والجامع، والسنن... ضمّت كتباً للتفسير، كالبخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم، وسعيد بن منصور، وغيرهم. وأتحدَّث الآن عن أهمِّ ما طُبع من هذه التفاسير المسندة المفردة، ثم أعرِّج على بعض المخطوط، والمفقود منها على سبيل الإشارة.

---

(١) فهرست ابن خير: ص: ١٢٥.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

١ ـ «تفسير سفيان الثوري» (المتوفى سنة ١٦١ هـ):

يقع في مجلَّدٍ صغير، والمطبوع فيه إلى سورة الطور، وفيه بعض الآثار المسندة (عددها ٩١١ أثراً مسنداً).

سيأتي تعريفه في «مصادر التأثير بالمأثور».

٢ ـ «تفسير عبد الرزاق الصنعاني» (المتوفى سنة ٢١١ هـ):

سيأتي تعريفه في «مصادر التفسير بالمأثور».

٣ ـ التفسير: لأبي جعفر محمد بن جَرير الطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ):

وهو حافلٌ ـ جداً ـ بالآثار، والأحاديث المرفوعة، والفوائد الكثيرة في القراءات، والإعراب، واللغة، وغير ذلك[١].

٤ ـ التفسير: لابن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ):

وهو حافلٌ بالآثار كذلك إلا أنه لم يُطبَع منه إلا جزء يسير جداً: قطعتان من أول «البقرة» وأول «آل عمران» في مجلدين، بتحقيق: أحمد الزهراني، وحكمت ياسين في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٨ هـ. ثم طبع كاملاً في ١٠ مجلدات مع نقص في أثنائه في دار نزار الباز بمكة، عام ١٤١٧ هـ، واستكملوا نقصه من تفسير ابن كثير و«الدر المنثور» وغيرهما ولو بدون إسناد.

والموجود من هذا التفسير كاملاً: من أول القرآن إلى نهاية سورة الرعد، ومن سورة (لمؤمنون) إلى نهاية سورة (العنكبوت).

وثمة كتب أخرى في هذا الباب لازالت مخطوطةً، أو مفقودةً، ومنها على سبيل المثال:

٥ ـ «تفسير الفريابي»[٢] (المتوفى سنة ٢١٢ هـ)[٣].

٦ ـ «التفسير» لابن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

---

(١) أفاد السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨) أنه نَظَر فيه، ونقل عنه.

(٢) وقد عزا إليه هذا التفسير صراحة حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٥٦).

(٣) انظر الكلام عنه في مقدمة «الأوسط» لابن المنذر: (١/ ٢٠ ـ ٢٢).

٧ ـ «تفسير عبد بن حُميد» (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

٨ ـ «تفسير بقي بن مخلد» (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

٩ ـ «تفسير ابن المنذر»[١] (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

١٠ ـ «تفسير أبي الشيخ الأصبهاني»[٢] (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

١١ ـ «تفسير ابن مردويه»[٣] (المتوفى سنة ٤١٠ هـ).

هذا فضلاً عن كتب المتقدمين من العلماء؛ قَلّما لا يكون لأحدهم مؤلَّفٌ في التفسير ـ ولو جزءاً ـ كأحمد[٤]، والبخاري، وطبقتهما، ومن قبلهم، ومن بعدهم[٥].

١٢ ـ «التفسير الكبير» المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

يقال فيه: إنه جَمَعَ فيه أقاويلَ السَّلَف في كلّ آيةٍ بإسنادها مع توجيهها... إلخ، فقد قال ابن عبد الهادي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ): «في أكثر من ثلاثين مجلَّداً، وقد بَيَّض أصحابُه بعض ذلك، وكثير منه لم يكتبوه بعد»[٦]، ثم بين فضل الشيخ في علم التفسير، وذكر سؤال ابن رشيق له أن يكتب تفسيراً كاملاً في القرآن وهو في السجن، فكتب له «تفسير الآيات المشكلة»[٧]، وأُرسل إليه شيء منه وهو في السجن، ومات وعند الحكام نحو أربع عشرة رزمة منه. قلت: كثر الكلام في هذا التفسير بين طلبة العلم في عصرنا، ولم أسمع شيئاً يصح أن يُركن إليه. والعلم عند الله.

١٣ ـ «ترجمان القرآن» للحافظ جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)،

---

(١) أفاد السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨) أنه نظر فيه، ونقل منه.

(٢) أفاد السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨) أنه نظر فيه، ونقل منه.

(٣) أنكره الذهبي في «السير» (١١/ ٣٢٨) (١٣/ ٥٢٢) وذكر أدلته على ذلك.

(٤) وانظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٦٣ ـ ١١٣)، و«الإتقان» (٤/ ٢١١ ـ ٢١٢).

(٥) العقود الدرية: ص: ٤٢.

(٦) طُبع بتحقيق عبد العزيز الخليفة في مجلدين (دار الرشد بالرياض ـ عام ١٤١٧ هـ).

(٧) انظر: «العقود الدرية»: ص: ٤٢ ـ ٤٤.

الذي هو أصل كتابه العظيم «الدر المنثور»، والذي ذكر فيه أسانيد الأحاديث، والآثار التي ساقها في كتابه «الدر» كاملة، فلم يصل إلينا عنه خبرٌ صحيحٌ، فهو لا يزال في حكم المفقود.

ثالثاً: كتب الاختلاف:

المقصود بهذه المجموعةِ؛ الكُتب الفقهية التي تسوق الأقوالَ، والأدلَّةَ بالأسانيد، وهي طريقةُ المتقدِّمين، وفقهاء المحدِّثين، أذكر فيما يلي بعضَها:

١ ـ كتاب الآثار: للإمام أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم القاضي (المتوفى سنة ١٨٢ هـ).

قال الإمام يحيىٰ بن مَعِين: «ليس في أصحاب الرَّأي أكثر حديثاً، ولا أثبت منه».

٢ ـ كتاب الآثار: للإمام محمد بن الحسن الشَّيْبَاني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ).

وهو نظيرُ كتابه «الموطأ»، يروي فيه عن الإمام أبي حنيفة أحاديثَ مرفوعةً، وموقوفةً، ومُرسَلَةً، ويُكثِر جدّاً عن إبراهيم النَّخَعي (المتوفىٰ سنة ٩٦ هـ) شيخ الطريقة العراقية، ويروي فيه قليلاً عن نحو عشرين شيخاً سِوىٰ أبي حنيفة. وقد أَلَّف الحافظُ ابن حجر: «الإيثار بمعرفة رواة كتاب الآثار» في رجاله، كما أَلَّف فيهم العلاَّمةُ قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفيُّ أيضاً.

٣ ـ كتاب الأُمّ: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

وهو من أَهَمِّ، وأجمع كتب الشافعيِّ، وقد رَواهُ عنه ـ وهو مذهبه الجديد في أبواب الفقه ـ أربعةٌ من تلاميذه، وهم: المُزَني، والبُويطي، والربيع الجيزي، والربيع بن سليمان المرادي راوي «الأم» وغيرها عن الشافعي. والفتوى على ما في الجديد دون القديم، فقد رَجَع الشافعيُّ عنه، وقال: «لا أجعل في حلٍّ من رواه عني» إلا في مسائل يسيرةٍ نحو السبع عشرة، يفتي فيها بالقديم إلا إذا اعتضد القديم بحديثٍ صحيحٍ لا معارضَ له، فإن اعتضد بدليلٍ؛ فهو مذهبُ الشافعي، فقد صَحَّ: أنه قال: «إذا صَحَّ الحديثُ؛ فهو مَذْهبي، واضربوا بقولي عُرْض الحائط».

ويحتوي الكتاب «الأم» على عشرة كتب:

ـ كتب الفقه على ترتيبها المعهود من أول الطَّهارة، فالصَّلاة، فالزَّكاة، فالصِّيام، فالحَجّ، فالبيوع . . . وهكذا.

ـ كتاب اختلاف العِراقيِّين، وهو كتابُ اختلاف أبي حنيفة، وابن أبي ليلىٰ.

ـ كتاب اختلاف عليٍّ، وعبد الله بن مسعود.

ـ كتاب اختلاف مالكٍ، والشافعي.

ـ كتاب جِمَاعُ العِلْم.

ـ كتاب بيان فرائض الله.

ـ كتاب صفة نَهْي رسول الله ﷺ.

ـ كتاب إبطال الاستحسان.

ـ كتاب الرَّدِّ على محمَّد بن الحسن الشيباني.

ـ كتاب سير الأوزاعيِّ.

وأوَّلُ موضوعٍ في «الكتاب الأم» هو الفقه الإسلامي بجميع فروعه، حيث يحتوي على أبوابِ الطَّهارة، ويدخل معها كتاب الحيض، فأبواب الصلاة التي يدخل معها: صلاة الجمعة، والعيدين، والخوف، والصَّلاة في السفر، والاستسقاء، والكسوف، والجنائز، فكتاب الزَّكاة، فالصيام، فالحَجّ، فالبيوع، بما يحتوي من البيع، والرهن، والتفليس، والديون، والصُّلح، والحوالة، والكفالة، والشركة، والوكالة، والهبة، والعارية، والغصب، والشفعة، والكراء، والمزارعة، وإحياء الموات، والعطايا، والصدقات، واللُّقطة، والفرائض، والوصايا، والأنفال، والصَّدقات، والنكاح، والطَّلاق، والخُلع، والنفقات، والدماء، والقصاص، والديات، والقسامة، والحدود، والسِّير، والجهاد، والجزية، والصيد، والذبائح، والضحايا، والعقيقة، والسبق والرمي، والأيمان، وأدب القاضي، والأقضية، والشهادات، والدعوى، والبينات، والعتق، والتدبير، والمكاتب.

والشافعيُّ في هذا الكتاب محدِّثٌ يُكثِر من الاستدلالات بالحديث، وهو قيَّاس يكثر من استعمال القياس، فيقول: «وبهذا نأخذ، وهو قول الأكثر من أهل الحجاز،

والأكثر من أهل الآثار بالبلدان»، ويقول: «وقلنا في الكلب بما أمر به رسول الله ﷺ وكان الخنزير إن لم يكن في شر من حاله لم يكن في خير منها، فقلنا به قياساً عليه». إلى كثير من أمثال ذلك. وقد نحى الإمام الشافعي في «الأم» منحى جديداً متأثراً بمدرسة الحجاز، ومدرسة العراق.

ومن أظْهَرِ مزايا الإمام الشافعي في هذا الكتاب على أثر ما رأى من صُوَرٍ مختلفة للتشريع، وتباينٍ بين نمط الحجازيينَ، والعراقيينَ اتَّخَذَ موقفاً ضابِطاً وَسَطاً، وسارَ على مِنْوالِهِ، وحَدَّدَ موقفَهُ بِقَواعِدَ، حتى كانَ المُحَدِّثُونَ أميلَ إليه؛ لأنَّهُ تَوَسَّعَ في استعمال الحديث، والاستدلال به أكثر مما فعل مالكٌ، وأبو حنيفة، وحدَّ من الرَّأي، والقياس، وضيَّق سلطتهما.

طُبع هذا الكتاب بتصحيح الشيخ محمد زهري النَّجَّار في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة في سبع مجلَّدات. ثم طُبع في دار الشعب بمصر، عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م. ثم طُبع في دار المعرفة ببيروت بإشراف محمد زهري النَّجَّار عام ١٩٧٣ م في أربع مجلَّدات. وصدرت له طبعةٌ أخيرة بتحقيق الدكتور أحمد بدر حَسُّون في دار قتيبة بدمشق عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في عشرة مجلَّدات.

٤ ـ السنن في الفقه على مذهب الإمام أحمد: لأبي بكر، أحمد بن محمد بن محمد هاني الطائي الأثرم (المتوفى سنة ٢٦١ هـ):

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (برقم: ٤٤) تحت فصل: (في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار). ورَتَّب الأثرمُ في هذا الكتابِ المسائلَ التي رواها عن الإمام أحمد، وبوَّبها أبواباً.

٥ ـ المبسوط: لابن المنذر، أبي بكر محمد بن إبراهيم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

٦ ـ السنن والإجماع والاختلاف: لابن منذر أيضاً.

٧ ـ الأوسط: لابن منذر أيضاً.

٨ ـ الإشراف: لابن منذر أيضاً.

٩ ـ الإقناع: لابن منذر أيضاً.

١٠ ـ **الاختلاف**: لابن منذر أيضاً.

١١ ـ **الاقتصاد في الإجماع والخلاف**: لابن منذر أيضاً.

١٢ ـ **الإجماع**: لابن منذر أيضاً.

هذه الكتب كلُّها لابن المنذر، والظاهرُ: أنَّ بعضها اختصارٌ لبعض، وأظن: أن بعضها تكرر باسم آخر، كـ: «المبسوط» فلعله «السنن والإجماع والاختلاف»، وأما «الأوسط»؛ فالأقرب: أنه اختصار لـ: «المبسوط». و«الإشراف» اختصارٌ له. و«الإقناع» اختصارٌ له. والله أعلم.

ومنهجه في هذه الكتب جميعاً يتلخَّص بما يأتي:

ـ يُبوِّب لمسائل الفقه بدقة متناهية.

ـ إن كان في «الإجماع» ذكر المسائل الإجماعية، أو التي لم يبلغه فيها خلاف.

ـ إن كان في «الإقناع» زادَ على ذلك بذكر حديثٍ مُسْنَدٍ، وذكر القولَ الراجح لديه في المسألة، ونادراً ما يشير إلى الخلاف.

ـ إن كان في «الإشراف» زاد في ذكر الخلاف، ويحذف الأدلة، ولكنه لا يُسند شيئاً من ذلك غالباً.

ـ إن كان في «الأوسط» ذكر الأقوالَ، والأدلَّةَ، وأسند أقوال الصحابة، والأحاديث المرفوعة، ويعلق الباقي، ويرجِّح بينها.

١٣ ـ **شرح معاني الآثار**: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد الطَّحَاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)..

نال الطحاويُّ بهذا الكتابُ شهرةً واسعةً، حتى إنَّ بعض المُترجِمين يُفرِدونه بالذكر عند التعريف به، فيقولون: (الطحاوي صاحبُ شرح الآثار) وقد عَدَّه حافظُ المغرب ابن حزم تلو الصحيحين مع «سنن أبي داود» و «النسائي» وفَضَّله البعض على كتب السُّنن الأخرى ببعض ما امتاز به عن بقية الكتب.

قال الإمام بدر الدين العيني: «وأمَّا تصانيفه؛ فتصانيف حسنةٌ كثيرةُ الفوائد لا سِيَّما كتاب معاني الآثار، فإنَّ الناظر فيه المنصف إذا تأمَّله؛ يجده راجحاً على كثيرٍ

من كتب الحديث المشهورة المقبولة، ويظهر له رجحانُه بالتأمُّل في كلامه، وترتيبه. أما رجحانه على سنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه ونحوها؛ فظاهرٌ لا يَشُكّ فيه عاقلٌ، ولا يرتاب فيه إلا جاهلٌ، وذلك لزيادة ما فيه من بيان وجوه الاستنباطات، وإظهار وجوه المعارضات، وتمييز النواسخ من المنسوخات، ونحو ذلك، فهذه هي الأصلُ، وعليها العمدة في معرفة الحديث، والكتب المذكورة غير مشحونة بها كما ينبغي...

وأمّا سنن الدَّارَقُطْنِي، والدَّارِمي، والبَيْهَقِي، ونحوها؛ فلا تقارب خطوه، ولا تداني حقوه، ولا هي مما تجري معه في الميدان، ولا مِمّا تعادل معه في كفتي الميزان»[1].

ذكر الشيخ زاهد الكوثري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ منهجَ هذا الكتاب في عرض المسائل بقوله: «من مُصَنَّفات الطحاوي الممتعة: كتاب معاني الآثار، في المحاكمة بين أدلة المسائل الخلافية، يسوق بسنده الأخبار التي يتمسَّك بها أهلُ الخلاف في تلك المسائل، ويخرج من بحوثه بعد نقدها إسناداً، أو متناً، وروايةً، ونظراً بما يقتنع به الباحث المنصف المتبرِّىء من التقليد الأعمى، وليس لهذا الكتاب نظيرٌ في التفقه، وتعليم طُرُق التفقه، وتنمية مَلَكَة الفقه»[2].

كما امتاز هذا الكتابُ بمميزاتٍ لم تتوفَّر في أكثر الكتب الحديثية، منها:

ـ اشتماله على الكثير من الأحاديث، وآثار الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من أئمة الحديث، والفقه، التي لم تَرِدْ في كتب الأحاديث الأخرى.

ـ أنه يروي الحديثَ فيه بأسانيدَ كثيرةٍ، وطُرُقٍ مختلفةٍ، وتُوجَد في بعض طُرُقِها زياداتٌ قد لا تُوجَد في كتب الآخرين.

ـ وفي بعض الأحيان تكون الرواية بإسنادٍ ضعيفٍ، أو يرد بطريق التدليس وعدم التصريح بالسَّماع، أو بطريقٍ مُرسَلٍ، أو منقطعٍ، أو موقوفٍ، في حينٍ نجد

---

(١) مباني الأخبار شرح معاني الآثار: ق: ٢.
(٢) الحاوي: ص: ٢٢.

تلك الأحاديث لدى الطحاوي، بسندٍ قويٍّ، وبالتصريح بالسماع، وبالسند المتصل، أو المرفوع.

ـ أنه يذكر في ترجَمة البابِ المسألَة الفقهيةَ، ثم ينطلق برواية الأحاديث، والآثار باعتبارها أدلة للمسألة[1].

ـ نقدُه الحديثَ من حيث المعنى بعد نقده من جهة السند، ثم ترجيحه أحياناً للناحية المعنوية مع صحة السند في نظر المحدِّثين، وذلك تطبيقاً لقاعدة شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندةً، أو مُرْسلةً: (أن لا تشذّ عن الأصول المجتمعة عندهم) والطحاوي كثير المراعاة لهذه القاعدة في كتابه: «معاني الآثار».

ولقد اهتمَّ العلماء بهذا الكتاب اهتماماً بالغاً، واعتنوا به عنايةً خاصةً، حيث قاموا بشرحه، والكلام على رجاله (في مؤلَّفات خاصة) وتلخيصه، وتخريج أحاديثه، والعناية بتدريسه.

فمن شُرَّاحه:

ـ الحافظ أبو محمد علي بن زكريا الأنصاري المنبجي (المتوفى سنة ٦٨٦هـ).

ـ والحافظُ أبو محمد عبد القادر بن محمد القرشي (المتوفى سنة ٧٧٥هـ) وسمَّاه: «الحاوي في تخريج أحاديث معاني الآثار للطحاوي». وهذا مخطوطٌ بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٩٥) حديث.

ـ والحافظُ محمود بن محمد البدر العيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ) ألَّف شرحين ضخمين فخمين: «نخب الأفكار في شرح معاني الآثار» وتعرَّض فيه لتراجم رجال الكتاب في صلب هذا الشرح. وهذا مخطوطٌ بدار الكتب المصرية في ثمانية مجلدات بخط المؤلِّف برقم (٥٢٦) حديث.

والثاني: «مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» وهو أيضاً مخطوط بدار الكتب المصرية بخط المؤلف في ستة مجلدات برقم (٤٩٢) حديث. وهو خلو من الكلام

---

(١) أبو جعفر الطحاوي: الإمام المحدث الفقيه: للدكتور عبد الله نذير أحمد: ص: ٣٢٩.

في الرجال، حيث أفردهم بتأليفٍ سمَّاه: «مغاني الأخيار في أسامي رجال معاني الآثار» في مجلَّدين (سراي مدينة برقم ٤٧٧، ٤٨٥).

ومِمَّن لخَّص «معاني الآثار»:

ـ حافظُ المغرب أبو عمر بن عبد البر القرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، كما يكثر النقل عنه في كتابه (التمهيد).

ـ والحافظ عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ). وغيرهم...

١٤ ـ تهذيب الآثار: للإمام أبي جعفر، محمد بن جريرالطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

وعنوانه كما ذكره الطَّبَرِيُّ: «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»، وسَمَّاه القِفْطي «شرح الآثار» وقال: «لم يُتِمّه، وهو كتابٌ أَعْيَا العلماء إتمامه»[1].

وصَنَّف الطبريُّ هذا الكتابَ بعد أن بلغ الغايةَ في التحصيل، والإنتاج، وتقدَّم في العمر، وجمع فيه خلاصة علمه، وتجاربه، وخبرته في الحديث وعلومه، لكن وافَتْه المنيّةُ قبل إتمامه.

قال العلامة محمد شاكر في مقدمته لهذا الكتاب: «وكتاب تهذيب الآثار من أجلِّ كتب أبي جعفر، نهج فيه نهجاً فريداً، لم يُسْبَق إليه، ولا يشبهه شيءٌ من الكتب التي أُلِّفت بعده، ولولا أنه ماتَ قبل إتمامه؛ لكان عمدة عند علماء الحديث، وأئمة الفقه، ومع ذلك فقد أثنىٰ عليه العلماء، ونقلوا منه نقولاً كثيرة، وأكثرهم نقلاً عنه في كتبه الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في «فتح الباري» و«تهذيب التهذيب» وغيرهما من كتبه، ثم ابن التُّركماني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ) في «الجَوْهر النَّقي في الرَّدِّ على البيهقي»[2].

---

(١) إنباء الرواة: (٣/ ٩٠).

(٢) تهذيب الآثار: ص: ٧.

وَصنَّف الطبريُّ «تهذيب الآثار» على ترتيب المسانيد، فبدأ بمسند العشرة المبشَّرين بالجنة، وهم:

١ ـ أبو بكر الصِّديق.

٢ ـ عمر بن الخَطَّاب.

٣ ـ عثمان بن عَفَّان.

٥ ـ طَلْحة بن عبيد الله.

٦ ـ الزُّبير بن العوام.

٧ ـ سعد بن أبي وقّاص.

٨ ـ سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

٩ ـ عبد الرحمن بن عَوْف.

١٠ ـ أبو عُبَيْدة بن الجرَّاح.

ثم تبع ذلك بمسند أهل البيت، ثم مسند الموالي، ثم مسند بين هاشم، وهم:

١ ـ مسند العبَّاس بن عبد المُطَّلِب.

٢ ـ مسند الفَضْل بن العبَّاس.

٣ ـ مسند تَمَّام بن العبَّاس.

٤ ـ مسند عُبَيْد الله بن عبَّاس.

٥ ـ مسند عبد الله بن عبَّاس.

والراجحُ: أنَّ مسند ابن عباس آخرهم، كما هو عند الإمام أحمد، ولأن الإمام أحمد أتْبع مسند عبد الله بن عباس بمسند عبد الله بن مسعود، ولذلك قال أبو بكر بن كامل كما: «إنه راضٍ نفسه في عمل «مسند عبد الله بن مسعود» ليتمم ما بدأه الطبري، ثم عجز، وأقر بعجزه»[1].

---

(١) تهذيب الآثار: ص: ٩ ـ ١٠.

أَلَّف الطَّبري هذا الكتابَ على ما أداه إليه اجتهاده في الحديث، ورتَّبه ترتيباً خاصاً بحسب الأسانيد، وأنه تناول كلَّ حديثٍ بتدقيق السند، وما في المتن من الفقه، ويذكر غريب الألفاظ، وغريب المعاني، وما يُستنبَط من الحديث من الأحكام الشرعية، وما يثور حوله من اختلاف الفقهاء، مع إيراد حججهم وأدلّتهم، وأنه ـ بحسب منهجه العام ـ يناقش الأدلة، والآراء، والاجتهاد، ويصل إلى بيان القول الراجح، والصواب في ذلك؛ ليُبيِّن مذهبه في المسألة، وحجّته فيما ذهب إليه بناءً على أصوله التي قرّرها في كتابه «الرسالة» التي صَنَّفها غالباً لبيان أصول مذهبه في الاجتهاد، محاكاةً لرسالة الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في أصول الفقه[١]. وهذا ما يصرِّح به الطبري نفسه، في كتابه هذا: «تهذيب الآثار»[٢].

وذكر الطبري في «مسند أبي بكر» وهو أوّل الكتاب، مقدمةً ذكر فيها شروطه، ومنهجه في تأليف هذا الكتاب، وأنه حصره بالأحاديث الصحيحة، ولكنه ذكر أخباراً غير صحيحة حكايةً عمّن احتج بها في توهين خبرٍ. أو تأييدِ مقالةٍ، أو بيانِ علةٍ، وليس ليكون استشهاداً به على الدين، أو اعتماداً عليه، ثم يجمع بين الآثار المختلفة[٣].

وعلى الرغم من عدم إتمام الطبري لكتابه العظيم «تهذيب الآثار» وأنه صَنَّف مسانيد العشرة، ومسانيد أهل البيت، ومسانيد الموالي، ثم مسانيد بني هاشم، ووصل إلى مسند عبد الله بن عباس، رضي الله عنهم، وأنه بلغ القمة في هذا الكتاب، على الرغم من كل ذلك فقد ضاع معظم الكتاب مع ما ضاعَ من تراث المسلمين، وذخائرهم أيام النكبات، والحروب، والعدوان، والضياع، ولم يُعثر حتى الآن إلا على أجزاء منه، وبقية محدودة من مسند علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، ومسند عمر ابن الخطاب، رضي الله عنه، وبقية من مسند عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما.

وعثر الأستاذ الدكتور ناصر بن سعد الرشيد على جزأين مخطوطين من الكتاب، وقام بتحقيقهما ونشرهما، وطُبع الجزءان في مطابع الصفا بجدّة. ثم قام

---

(١) تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب: ص: ١٠.
(٢) تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب: ص: ٣٤.
(٣) تهذيب الآثار: مسند علي بن أبي طالب ص: ١١ ـ ١٣.

العلامة المحقق، والأستاذ المؤرخ، والأديب المدقق محمود محمد شاكر بتحقيق الأجزاء المتبقّية من مخطوطات «تهذيب الآثار» في أربع مجلدات، طُبعت في مطبعة بمصر سنة ١٩٨٢ م، وقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بنشر هذه المجلدات الأربعة، بما فيها من تحقيق، وتدقيق، وعلم غزير في الحواشي، وفهارس فريدة في الأخير.

١٥ ـ كتاب الشريعة: للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ الشافعي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

هو من أنفس الكتب في ميدانه، فقد طَرَق فيه المؤلِّفُ أبواباً هامَّةً جداً مصدرة بلزوم الجماعة، وعدم الفرقة، والحَثّ على التمسك بكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، ووَسَّطه بالرَّدّ على المبتدعة، وإثبات الصفات لله عزَّ وجلَّ، وخَتَمه بشفاعة رسول الله ﷺ، مع ذكره لما وَرَدَ في الحوض، والميزان... إلخ، وقد شحنه بمئات الأحاديث، وقد بلغ تعدادُها مع الآثار الموقوفة، والمقطوعة (١٠٦٠) والمرفوع يُساوي ثلثي هذا الرقم تقريباً.

وربما قال قائلٌ: إن فيه أحاديثَ ضعيفةً، والجواب: نعم هناك أحاديث ضعيفة؛ لكنها لم تفرد ببابٍ معيَّنٍ بل كل باب من الأبواب التي ذكرها المصنف فيه الصحيحُ، والحَسَنُ، والضعيفُ، وبهذا يتبيَّن: أنَّ ما يذكره من الضعيف إنما هو للاستئناس به بكثرة الطُّرق لمتنٍ مُعَيَّنٍ، أو لزيادةٍ في ذلك المتن ليست في المتن الصحيح الإسناد.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ ، وله طبعاتٌ أخرى.

١٦ ـ معرفة السُّنَن والآثار: لأبي سليمان حَمْد بن محمَّد البُسْتي الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٧ ـ المعرفة: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

وهو في شرح أدلة الشافعي، ويتوسَّع فيه؛ حتى يذكر الآثار المسندة، لكنه ـ في الغالب ـ لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً! بخلاف ما فيه من الفقه.

وقد طُبعت له طبعتان: بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي عام ١٤١٢ هـ في اثني عشر مجلّداً، وبتحقيق الأستاذ سيد كسروي حسن ببيروت عام ١٤١٢ هـ في سبع مجلَّدات.

١٨ ـ الخلافيات: للبيهقي أيضاً:

وهو في شرح المسائل المختلف فيها بين الشافعية، والحنفية، ويتوسَّع في سرد أدلة كل فريق؛ خاصة مذهبه الشافعي، فيورد الآثار كذلك بأسانيدها، ولكنه لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً، بخلاف ما فيه من الفقه أيضاً.

وقد طُبع منه أخيراً ثلاثة مجلدات بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الصميعي بالرياض. كما طُبع مختصره كاملاً لابن فرح، ولكنه محذوف الأسانيد.

رابعاً ـ الكتب الأخرى:

وهي كلُّ الكتب التي تحتوي على الآثار بكثرة، ولا تندرج تحت ما سبق ذكره من الأقسام. وهي كثيرة، أختار منها ـ بدون ترتيب زمني ـ ما يأتي:

١ ـ السُّنَن: للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (المتوفى سنة ٣٥٨ هـ).

حيث إنه كتاب في الأحاديث المُعَلّلة؛ فإن بعضها قد يكون الصحيح وقْفه، فيورد الأمرين.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

٢ ـ السُّنَن الكبرى: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

جمع فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة كذلك، وإن كانت الآثار أقلّ، بل إنه قد يعلقها.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

٣ ـ السنن: للحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

ويُسَمى «المسند» ـ أيضاً ـ وهو مرتَّبٌ على الأبواب. وفيه من الآثار ما لا يستهان به.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

٤ ـ **المستدرك**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وهو في الأحاديث المرفوعة، ولكنه يُورد بعض الآثار عرضاً.

سيأتي تعريفه في «المستدركات».

٥ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ):

وحَقُّه أن يُسَمّى: «المسند» لأنه مرتَّبٌ على أسماء الصحابة، لا على شيوخ الطَّبَراني إلا أن يقال: إنه يقصد «المعجم» على اصطلاح المتقدِّمين من المحدِّثين، كأبي نُعَيم في «معجم الصحابة» وابن قانع، ونحوهما، ونهجهم معروفٌ. وقد كان يورد أحاديث كل صحابي بأسانيده، وربما أورد شيئاً للمروي عنه من قوله.

سيأتي تعريفه في «معاجم الشيوخ»

٦ ـ **الحلية**: للحافظ أبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

هذا الكتاب في أخبار الصالحين من زُهَّاد هذه الأمة، وبدأ بالصحابة، ثم التابعين، ثم من بعدهم، وهلم جرّاً. ويُورد ضِمن أخبار المترجم له شيئاً من مسند حديثه، ومسند أقواله.

وطُبع قديماً في مصر بمطبعة السعادة في عشر مجلَّدات.

٧ ـ **شرح السُّنَّة**: لمحيي السُّنَّة أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوِي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

يشتمل الكتابُ على مختاراتٍ من الحديث من مرويات أهل العدالة والضبط من رواة الحديث، يشرحها المؤلِّفُ شرحاً يقدِّم فوائد شتّى من حَلِّ مشكلاتٍ، وتفسيرِ غريبٍ، وبيانِ حُكمٍ، وما إلى ذلك مما يتصل بسببٍ بفقه الحديث.

يقوم منهجُ الكتاب على الالتزام بالأمور التالية:

ـ يرتِّب المؤلِّفُ كتابه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنَّفات من علماء الحديث، فيجمع الأحاديث المتعلِّقة بموضوعٍ واحدٍ في مكانٍ واحدٍ.

ـ يقسم كتابه إلى كتبٍ داخليةٍ مُعَنْوَنَةٍ يشتمل كلٌّ منها على أبوابٍ مُعَنْوَنَةٍ، فيبدؤها بكتاب الإيمان، فكتاب العلم، فكتاب الطهارة. . وهكذا، ويدخل في كل كتابٍ مجموعةَ أبواب تتصل بعناوينَ فرعيّةٍ من موضوع الكتاب، فكتاب الإيمان مثلاً يشتمل على (٢٤) باباً، أوّلها باب: (بيان أعمال الإسلام وثواب إقامتها). . وثانيها: (باب أن الأعمال من الإيمان). . وثالثها: (باب حلاوة الإيمان). . وهكذا.

ـ في كل كتاب، وأحياناً في بعض الأبواب، يفتتح الكتابَ بآياتٍ تُناسِب موضوعَه، ويذيِّلها بما أُثر عن الصحابة، والتابعين من تفسيرٍ، وتوضيح لمعانيها، ويسوق بعد ذلك الأحاديثَ المتعلّقَةَ بذلك الباب مستفادةً من كتب السُّنَة المعتمدة.

ـ يهتم برواية السَّند إلى الرسول الله ﷺ، مع تخريجه له. كقوله: «متفق عليه» أو «رواه البخاري» أو «رواه مسلم». . وهكذا.

ـ يحرص على الرواية الصحيحة من الأحاديث دائماً، ولكنه قد يسوق أحياناً أحاديثَ ضِعَافاً لا في سياق المتن، بل في سياق الشرح.

ـ يُشير إلى ما يستفاد من الفقه من الأحاديث الواردة في ذلك الباب.

ـ يورد اجتهادات الصحابة، والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين في أمهات المسائل؛ سواء المتفق عليها، أو المختلف فيها، مع إيراد أدلتهم إجمالاً، أو تفصيلاً حسب ما يقتضيه سياقُ العرض.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٠ هـ في ستة عشر مجلَّداً، وله طبعات أخرىٰ.

هذه أهمُّ الكتب التي أَظُنُّ أنها مَظِنَّة لتخريج الآثار منها، ولا ريب: أنه يوجد في غيرها بعض الآثار، كـ: «المُدَوَّنة» للإمام مالك، و«الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن الشيباني، و«التمهيد» و«الاستذكار» كلاهما لابن عبد البر. و«تغليق التعليق» لابن حجر، وكتب أبي عبيد القاسم بن سلاّم، وكتب ابن أبي الدنيا، وكتب الخطيب البغدادي، وسائر الأجزاء المنثورة، وغيرها.

* * *

٥ـ المُــوَطّـــآت

في اللغة: (الموطآت) جمعُ: موطأ، و(المُوطّأ)، معناه: المسَهَّل المُهَيَّأ، قال في «القاموس المحيط»: «وَطَأه»: هَيَّأه، ودَمَّثَه، وسَهَّلَه، كوَطَّأه.

وفي اصطلاح المحدِّثين: يُراد بها الكُتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، وهي تشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وآراء بعض العلماء، ومذهبي الإمام والمؤلِّف، وبعض فروعٍ على الحديث. فهو كـ «المُصَنَّف» تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ.

وكذلك لا تختلف «الموطَّآتُ» اصطلاحاً عن كُتب «السُّنَن» إلاَّ أنَّ «السُّنَن» يُلْتَزَمُ فيها ذِكْرُ «المرفوعِ» وما يأتي فيها من «الموقوف» و«المقطوع» فبالتبع لسبب التسمية:

والسَّببُ في تسمية هذا النوع من المؤلَّفات الحديثية بـ: «الموطَّأ»أنَّ مؤلِّفه وَطَّأه للناس، أي: سَهَّلَه وهَيَّأَه لهم.

وقيل: إنَّ السَّبب في تسمية الإمام مالكٍ كتابه بـ «الموطَّآ» ما رُوِيَ عنه أنه قال: عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأني عليه، (أي: وافقني عليه) فسَمَّيْتُه «الموَّطأ».

* كلمة عن موطآت أخرى:

فقد صَنَّف إبراهيمُ بن محمد بن أبي يحيى (المتوفى سنة ١٨٤) موطّأه الكبير وكان قدرياً معتزلياً، تتلمذ عليه الشافعيُّ في حداثته.

وعمل عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة المَاجِشُون (المتوفى سنة ١٦٤) على معنى الموطأ بغير حديث، فنظر فيه مالكٌ فقال: «ما أحسن ما عمل، ولو كنتُ أنا الذي عملتُ لبدأت بالآثار، ثم سددتُ ذلك بالكلام». وكان عبد العزيز فقيهاً

وَرِعاً متابعاً لمذهب أهل الحرمين، مفرِّعاً على أصولهم، وقال أحمد بن كامل: لعبد العزيز كتبٌ مصنَّفةٌ في الأحكام[1]. قال الذهبي: «موطؤه أضعاف موطأ مالك، وأحاديثه كثيرة»[2].

وعمل عبدُ الله بن وهب الفِهْري (المتوفى سنة ١٩٧) موطأه الصغير، قال ابن حِبّان: «جمع ابن وهب وصَنَّف، وهو حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وكان من العُبّاد ومن أجلّة الناس وثقاتهم، وحديثُ الحجاز ومصر يدور على رواية ابن وهب وجمعه»[3].

وعمل إسماعيلُ بن عبد الرحمن بن ذُؤَيْب (من الطبقة الثالثة) موطأ، قال ابن سعد: «كان ثقةً وله أحاديث»، ووَثَّقه أبو زُرْعَة والدَّارقطني، وذكره ابنُ حِبّان في «الثقات»[4].

قال السّيوطي: «ثم إنَّ مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصَنَّفه فعمل من كان بالمدينة يومئذٍ من العلماء (الموطآت)، فقيل لمالكٍ: شغلت نفسَك بعلم هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناسُ، وعملوا أمثاله، فقال: «إيتوني ما عملوا»، فأُتي بذلك فنظر فيه ثم نبذه وقال: «لتعلَمُنّ أنه لا يرتفع من هذا إلاَّ ما أريد به وجه الله»، قال: فكأنما أُلقيت تلك الكتبُ في الآبار وما سمع لشيء منها بعد ذلك بذكر»[5].

* من أشهر الموطّآت:

١ ـ **موطأ الإمام مالك**: لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى سنة ١٧٩ هـ).

أَلَّفَه الإمام مالك على الأبواب. وقد توخَّىٰ فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه على الحديث النبوي المرفوع إلى الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوالَ الصحابة والتابعين، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث، من مئة ألف

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٤٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٩٧).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٠٠).

(٣) التهذيب (٦/ ٧١)، وكشف الظنون (٢/ ١٩٠٧).

(٤) التهذيب (١/ ٣١٢)، والتقريب (١/ ١٧) وغيرهما، ولم أقع على تاريخ وفاته.

(٥) التزيين: ص: ٤٤، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٠).

حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه وينقِّحه حتىٰ أصبح علىٰ ما هو عليه الآن، وفيه خمسمئة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبيِّ ﷺ، وثلاثة آلاف أثرٍ عن الصحابة وأقوال التابعين، وبلاغات مالك وأقواله، علىٰ ما ذكره أبو عمرو الدَّاني[1]، وقد استغرق في تصنيفه وتنقيحه وتحريره زمناً طويلاً، فقد عرض عمر بن عبد الواحد ـ صاحب الأوزاعي ـ الموطأ علىٰ مالك في أربعين يوماً، فقال: «كتابٌ أَلَّفتُه في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً!؟ ماأقلَّ ما تفقهون».

طريقةُ الإمام في «الموطأ»: أنّه يذكر عنوانَ الباب ثم يذكر بعضَ الأحاديث مسندة إلىٰ النبي ﷺ، ثم يذكر ما بلغه عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين، وكثيراً ما يذكر فِقْهَه في الموضوع بعد ذلك. كما ذكر هذا في (كتاب الطهارة) (في المستحاضة)، وفي (كتاب الجمعة) (باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب) وهذا بيِّنٌ واضحٌ في أكثر كتابه.

وقد اختلف العلماءُ في منزلة «الموطأ» فبعضُهم قَدَّمه علىٰ الصحيحين، ومنهم من جَعَله في مرتبتهما، ومنهم من قال المرفوع المتَّصل الصحيح كأحاديث الصحيحين، وما سِوىٰ المرفوع المتصل يُعْتَبر فيه ما يُعْتَبر بغيره من الحديث. ورأىٰ آخرون: أنَّ «الموطأ» يأتي في منزلة بعد «صحيح مسلم». وقد يكون هذا القول هو الأرجح والصواب.

ومع كل هذا فإن «الموطأ» من أقدم ما وصلنا من مؤلَّفات الحديث في النِّصف الأول من القرن الثاني، بعد أن وقفنا علىٰ مجموع الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي يؤكِّد قِدَمَ التصنيف في الحديث النبوي وأنه يعود إلىٰ أواخر القرن الهجري الأول ومطلع القرن الثاني.

«والموطأ» من أجمع الكتب في عصره حتىٰ قال الإمام الشافعي: «ما ظهر علىٰ الأرض كتابٌ بعد كتاب الله أَصَحُّ من كتاب مالك». وهذا قبل أن يظهر «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٤.

* خصوصيات الموطأ:

أذكر هنا بعضَ أهمّ خصوصيات «الموطأ» فيما يلي:

١ ـ اصطفاء حديثه:

يفترض ـ نظرياً ـ: أنَّ مالكاً كان في أول عهده بالرواية يتابع الرجال ويلاحق الرواة من غير تخيُّرٍ ولا انتقاءٍ، ولعلَّ مما يؤيِّد هذا الافتراضَ حداثةُ عهده بالتحمُّل والأخذ، وعدم نموّ قدرة النقد والتمييز في سنِّه المبكِّرة، ويحلو للبعض أن يوسِّعوا هذا الفترة الزمنية العلمية حتى تشمل كثرة من الروايات والشيوخ، ولكن يبدو: أنَّ هذا الافتراض مردودٌ بالواقع العلمي وذلك بتلمذة مالك على أعلام الفقه والرأي والقراءة والرواية من أول عهده الدراسي، فهو التلميذ لرَبيعة الرأي، وابن هُرمز، ونافع المقرىء، والزهري...

ومن المؤكَّد: أنَّ هؤلاء وغيرهم رَبَّوا في نفس مالكٍ دافعَ انتقاء الشيوخ وتخيُّر الرواة ضِمن منهجٍ واضحٍ في الدراية والرواية، فقد نقل السيوطيُّ عن الدّولقي قوله: أخذ مالك عن تسعمئة شيخ، ثلاثمئة من التابعين، وستمئة من تابعيهم، ممن اختاره وارتضاه لدينه وفهمه وقيامه بحقِّ الرواية وشروطها وسكنت النفس إليه، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يَعرفون الرواية[١].

وشيوخُ مالكٍ في الموطأ لا يتجاوزون المئةَ إلاَّ قليلاً على جميع الروايات والنّسخ، بما فيهم رجال البلاغ والحديث عن الثقة، والحديث عن الرجل المجهول، وهؤلاء الشيوخ من التابعين وتابعيهم، ومعنى هذا: أنَّ مالكاً ترك الروايةَ عن ثمانمئة شيخ قد رَوى لهم أو لبعضهم في غير الموطأ[٢].

يُذكَر فيه: أنَّ مالكاً روى مئة ألف حديث كان يحفظها أو يكتب بعضها جمع منها في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنَّة، ويخبرها

---

(١) مقدمة تنوير الحوالك للسيوطي (طبعة الحلبي).

(٢) معروف أن لمالك جزءاً من الحديث غير الموطأ، ذكر الذهبي في الجزء الثامن من سيره بعض حديثه. وجَمَعه الدارقطني.

بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمئة. وأخبار أخرى تختلف في مرويّات مالكٍ عامةً، ومرويات الموطأ خاصةً[1].

وربما نَهَج مالكٌ في اصطفاء حديث الموطأ من رواياته الكثيرة إلى:

١ ـ جمع الرواية عن معظم شيوخ الحجاز.

٢ ـ اختيار الثقات منهم والأصح من روايتهم.

٣ ـ تحمّل رواية غير الحجازيين وإن كانت قليلةً.

٤ ـ انتقاء الأَصَحّ من هذه الروايات جميعها لموطئه.

٥ ـ تخليص الموطأ فيما بعد من أحاديث ليس العمل عليها، عاماً بعد عام.

٢ ـ الإقلال من الرواية:

وكان لاصطفاء حديث «الموطأ» نتيجةٌ طبيعيةٌ هي قلّة الحديث فيه، وليس الإقلال في الرواية مظهراً لعدم الاهتمام بها والعزُوف عنها، أو عدم استيعابها، وإنما هو النقد الدقيق والانتقاء الشديد والتحرّي الواضح الذي كان منهجَ الإمام مالك في الأخذ والتحمُّل.

فقد كان مالكٌ يعرف أقدار الشيوخ في الرواية كما يدرك قدراتهم على الفهم والأداء، قال مطرِّفٌ: قال لي مالك: عطّاف بن خالد يحدِّث؟ قلت: نعم، فاسترجع. وفي رواية أخرى (لابن وهب): نظر مالكٌ إلى العطَّاف بن خالد فقال: بلغني أنكم تأخذون من هذا، فقلت: بلى، فقال: ما كنا نأخذ الحديث إلاَّ من الفقهاء.

وطول الأجل لم يكن وحده داعياً للأخذ عن المعمَّرين الذين قد يوهم طول أجلهم بالاتصال بالصحابة مباشرةً والأخذ عنهم، فقد قال مالكٌ فيما يرويه عنه ابن وهب: «أدركتُ بهذا البلد من قد بلغ مئة سنة، وخمساً ومئة، فما يؤخذ عنهم، ويُهاب على من يؤخذ عنهم».

وأحياناً ينتقي حكماً أو مسألةً واحدةً فيأخذها ويترك ما عاداها، قال ابنُ وهب

---

(١) التنوير: ص: ٥.

وأشهب: قال مالك: «دخلتُ على عائشة بنت سعد، فاستضعفتُها، فلم آخذ منها إلاَّ قولها: كان لأبي مركنٌ يتوضَّأ هو وجميع أهله منه».

وعُرف مالكٌ بين نَقَدة الحديث بمذهبه الانتقائي، فقد قال جعفر الفِرْيابي: «كان مذهبُ مالكٍ التقصّي عمَّن يُحمل عنه العلم ويسمع منه».

وقال شعبة بن الحَجَّاج: كان مالكٌ أحدَ المميِّزين، ولقد سمعته يقول: «ليس كلُّ الناس يُكتب عنهم، وإن كان لهم فضلٌ في أنفسهم، إنما هي أخبار رسول الله ﷺ فلا تُؤخذ إلاَّ من أهلها».

ولهذا المنهج أثره في الإقلال من الرواية تلقّياً وكتابةً: فقد قال مَعْنُ بن عيسى: كنتُ أسأل مالكاً عن الحديث وأكرِّر عليه أسماءَ الرجال، فأقول: لِمَ تركتَ فلاناً وكتبتَ عن فلان، فيقول لي: «لو كتبتُ عن كل من سمعتُ لكان هذا البيت ملآن كتباً، يا معن اختر لدينك، ولا تكتب في ورقك إلاَّ من تَحْتَجُّ به، ولا يحتج به عليك».

ومن تحرّيه في الأخذ: مشاهداته المتكرّرة ولقاءاته المتعدّدة بمن لم يكن له بهم معرفةٌ حقيقيةٌ حتى يستوثق لنفسه من صحة الرواية، قال مالكٌ فيما يرويه عنه ابن وهب: «رأيت أيوب السِّختياني بمكة حَجَّتين فما كتبتُ عنه، ورأيته في الثالثة قاعداً في فناء زمزم، فكان إذا ذُكر النبي ﷺ عنده بكى حتى أرحمه، فلما رأيتُ ذلك كتبت عنه».

ومن تحرّيه في رفض الرواية مخالفة الشيخ هيئةً أو سنَّةً من سنن الرسول الله ﷺ. قال عتيق بن يعقوب الزُّبيري، سمعتُ مالكاً يقول: «أتيتُ عبد الله ابن محمد بن عقيل أسأله عن حديث الرُّبيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء في وضوء رسول الله ﷺ، فلمَّا أن بلغ إلى مسح رأسه ومسح أذنيه تركته، وخرجت لم أسمع منه»[1].

وواضحٌ أنَّ من كان منهجُه ذلك التحرّي والانتقاء أن يحرص على الإقلال من الرواية وبخاصة في الموطأ الذي اقترن فيه أمران: شدَّة التحري الذي مرَّ الحديث عنه، وتخليصه من الحديث عاماً بعد عام.

---

(١) الأخبار السابقة وغيرها من «إسعاف المبطأ»: (١ ـ ٤).

ولا أدلّ على ذلك من كثرة مسائله الفقهية وفتاواه حَسْب أدلته الشرعية التي أخذت حيِّزاً كبيراً من مصنَّفه بحيث عدَّه طائفةٌ من العلماء بأنه مصنَّفٌ في الفقه وليس مصنَّفاً في الحديث.

٣ ـ مدنيَّة الموطأ:

وهذه ظاهرة طبيعية بالنسبة إلى الإمام مالك، فلم يُعرَف عنه أنه رَحَل لطلب الحديث كما لم تُعرَف له رحلةٌ خارج المدينة إلاَّ إلى مكَّة لحَجٍّ أو عمرةٍ، وإغراءات الخلفاء العباسيين بالشخوص إلى بغداد لم تُجْدِ معه شيئاً، والمدينة ـ ملتقى العلم والعلماء، و مجمع الحديث والمحدِّثين، ومجالس الفقه والفقهاء ـ كانت مقصداً هامّاً لكثير من رحَّالة الفقه والحديث من علماء المسلمين، لا ليحملوا حديثَ الحجازيّين فحسب ولكن ليأخذوا عن العلماء الوافدين إليها في مواسم العبادة والزيارة أيضاً، وبقي الإمامُ مالكٌ محافظاً على تراث النبُوَّة وإرث الصحابة الذي بلغ أقصاه في المدينة يأخذ العلمَ كابراً عن كابر بسلسلةٍ قريبةٍ من المعين الأول عن رسول الله ﷺ وصحبه الكرام.

ويحاول بعضُهم أن يَدُسّ في مدنيَّة الموطأ عند مالكٍ كما يحاول أن يُثْني على أولئك الرَّحَّالين الذين كانوا يتقصَّوْن حديثَ الرسول من أقطار المسلمين شرقها وغربها، وفي مقدِّمتها مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، ولكن هذه المحاولة تبدو صحيحةً إن كانت المدينةُ بمعزلٍ علميٍّ وحديثيٍّ عن سائر مدن الإسلام، أو لم تكن محجَّةَ العلماء والمسلمين كل سنة بل وفي السنة الواحدة أكثر من موسم ولقاء؟ إن المدينة أعظم أهداف هؤلاء الرحّالين الميامين.

ومعروف لقاء مالك بعلماء المشرق من العراقيّين والخراسانيّين، ولقائه بمحدِّثي الشام ومصر، وتبادلهم معه الرواية والمسائل وهم على كلّ حالٍ أكثر أخذاً وتحمُّلاً.

ولكن هذا لا ينفي أن يأخذ مالكٌ الروايةَ عن ثقاتهم، والإقلال منها بنهجٍ مالكيٍّ يستوي فيه المدنيّون وغيرهم.

٤ ـ قرب إسناده:

وهي خصوصيةٌ لا يشاركه فيها مصنَّفٌ آخر معروفٌ وموجودٌ في الحديث،

ولقد نَوَّه بها المحدِّثون وذكروا أن الموطأ هو الكتاب الذي ربطت فيه حلقاتُ العلم النبوي ممتنةً متواليةً منذ أن تُلُقِّيت عن النبي ﷺ، إلى أن اجتمعت عند مالكٍ رضي الله عنه. . . فجاء مالكُ بن أنس وأخذ العلمَ عن هؤلاء الشيوخ منقباً لهم، ومختبراً لعدالتهم وضبطهم، فجمع ما وعاه عنهم فكان ما بثَّه خلاصة ما تلقّاه منهم[1].

ولكي نتحقَّق من هذه الخصوصية يكفي أن نذكر أن أولَ كتب الصحاح من حديث الرسول عليه الصلاة والسلام للإمام البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦) الذي كان بينه وبين الإمام مالك قُرابة قرنٍ يستوعب عدداً من طبقات الشيوخ والمحدِّثين.

فقد حصر الحافظُ ابن حجر شيوخَ البخاري إلى الصحابة في خمس طبقات.

فالطبقة الأولى من حدَّثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري، حَدَّثه عن حميد، ومثل مكّي بن إبراهيم حدَّثه عن يزيد بن أبي عبيد. . .

والطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم ابن أبي إياس، وأبي مُسْهِر، وسعيد بن أبي مريم. . .

والطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلقَ من التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعد. . .

والطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذُّهْلي وأبي حاتم الرازي. . .

والطبقة الخامسة: قومٌ في عداد طلبته في السِّن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي وعبد الله أبي العاص الخوارزمي[2].

ويأتي بعده الإمامُ مسلم فهو يشارك البخاريَّ في الطبقة الثالثة التي هي الوسطى في الأخذ عنهم، ثم يأتي بعده أحمدُ بن حنبل وغيره من أصحاب السنن.

وقد يروي بعضُ هؤلاء بالإسناد العالي رواياتٍ لا تدخل ضِمن الرواية المعتادة، كما أنَّ مالكاً قد يُكثِر من الوسائط بَدْءاً من تابع التابعي إلى الصحابي وإلى الرسول الله ﷺ.

---

(١) مقدمة موطأ ابن زياد: ص: ٥٣.

(٢) في المقدمة (ص: ٤٧٩) مختصراً.

مثلاً خذ هذه الأسانيد: مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن أبي قتادة بن رِبْعي[1].

أو هذا الإسناد: مالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني[2].

أو هذا الإسناد: مالكٌ عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن أمه، عن عائشة[3].

وكثيرة تلك الأسانيد: مالكٌ عن نافع، عن ابن عمر.

أو مالكٌ، عن أبي الزِّنَاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

أو مالكٌ عن زيد بن أسلم، عن عمر بن الخطاب.

أو مالكٌ عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن جبل.

أو مالكٌ عن أبي الزُّبَير المكي، عن جابر بن عبد الله.

أو مالك عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك.

أو مالكٌ عن عمرو مولى المطلب، عن أنس.

وهذه على كثرتها تقرِّب الصلةَ العلميةَ من المعين الأول وبخاصةٍ حين تكون الواسطةُ وحيدةً من مثل نافع، أو زيد بن أسلم، أو يحيى بن سعيد وفي مستواه، فهي توثِّق الروايةَ من جهتين: جهة القرب، وجهة الضبط والإتقان.

وأعلى الأسانيد التي عُرفت لدى المحدِّثين وأكثرها شهرةً وصحة ما اعتمده في الموطأ وهي كما يلي[4]:

---

(١) الموطأ: ٢/ ٤٥٤.
(٢) الموطأ: ٢/٤٩٦.
(٣) الموطأ: ٢/٤٩٨.
(٤) مقدمة ابن عاشور: ص: ٣٧ ـ ٣٩.

١ ـ عن ابن عمر :

ـ مالكٌ، عن نافع، عن ابن عمر، عن الرسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

ـ مالكٌ، عن عبد الله بن جبر بن عتيك، عن ابن عمر.

٢ ـ عن أنس بن مالك :

ـ مالكٌ ،عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن حميد الطَّويل، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن عمرو مولى المُطَّلَب، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن محمد بن أبي بكر الثَّقفي، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن شَرِيك بن عبد الله بن أبي نِمر، عن أنس.

٣ ـ عن سَهْل بن سعد :

ـ مالكٌ، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد، عن رسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد.

٤ ـ عن جابر بن عبد الله :

ـ مالكٌ، عن أبي الزُّبَير المَكّي، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن وَهْب بن كَيْسان، عن جابر.

ـ مالكٌ، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر.

٥ ـ عن أبي شُرَيْح الكَعْبِيِّ :

ـ مالكٌ، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي شُرَيْحٍ، عن رسول الله ﷺ.

٦ ـ عن أبي سعيد الخُدْري :

ـ مالكٌ، عن نافعٍ، عن أبي سعيد الخُدْري، عن رسول الله ﷺ.

٧ ـ عن عمر بن أبي سَلَمة ربيب رسول الله ﷺ:

ـ مالكٌ، عن وَهْب بن كيسان، عن عمر بن أبي سلمة (حديثٌ واحدٌ).

٥ ـ الإكثار من البلاغات:

البلاغات هي الأحاديث التي يحذف فيها مالكٌ الإسنادَ ويقدِّم لها بقوله: «بلغني» وتبلغ (٦١) بلاغاً حِسْب إحصاء ابن عبد البَرّ، و(٢٤٠) بلاغاً حِسْب الإحصاء على نسخة ابن بِشْكَوال، وربما جمع بعضُ النسّاخ هنا نحواً من بلاغات أربعة نسخ من الموطأ. وعلى كلّ حالٍ فإنها تقارب ثُمن أحاديث الموطأ المسندة في أقلّ تقديرٍ، ولذا فإنَّ بلاغاته تأخذ حيزاً لا بأسَ به من الموطأ.

ولم تُعْرَف هذه الطريقةُ وبهذه الكثرة في التحديث قبل مالك وبعده: أما قبله فإنَّ المحدِّثين كانوا يقلّون من البلاغ ولم يبلغ بالواحد منهم أن صَنَّفها في كتابٍ، خذ لذلك مثلاً أنَّ عمر بن عبد العزيز كان يقول: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ قال: «للفرس سَهْمان وللرجل سَهْم»[1] ويسنده ابن عبد البر من حديث عبيد الله بن عمر، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ورُوي من حديث زيد وحديث ابن عباس، عن النبي.

وكذلك فإنَّ المحدِّثين بعد مالكٍ لم يُعرَف عنهم مثلُ هذا الاتجاه، وفي كتب السنَّة الصحاح والمسانيد ما يؤكِّد على اعتمادهم على الإسناد، غير أنَّ الإمام البخاري في تعليقاته قد عَمَد إلى ما يشبه البلاغَ، وذلك ما صَرَّح به المحدِّثون، وبيَّن الحافظ ابنُ حجر في مقدِّمة الفتح[2] المراد من التعليق، فقال: ماحُذف من مبتدأ إسناده واحدٌ فأكثر ولو إلى آخر الإسناد، وتارةً يجزم به كـ (قال) وتارةً لا يجزم به كـ (يُذكر)، ويلاحظ أنَّ هناك فروقاً بين بلاغات مالكٍ وتعليقات البخاري، وأن المتتبِّع لبلاغات مالك يُدرِك أنَّ معظمها ترتفع إلى الرسول ﷺ مباشرةً من غير واسطةٍ، وأنها تُشعِر بثقة مالكٍ بمروياته، كما تنبّه إلى أنها طريقة تعليمية لتخفيف الإسناد حيناً، ولمتابعة الحكم الموجود في البلاغ حيناً آخر.

---

(١) التجريد: ص: ٢٤٦.

(٢) ص: ٧١.

وقد وَصَل ابنُ عبد البَرّ بلاغاته من طُرُقٍ أخرى خارجة عن «الموطأ» ومن كتب الصحاح[1].

* مصطلحات الإمام مالك في «الموطأ»:

١ ـ الأمرُ المجتمع عليه عندنا:

يقول الإمامُ مالكٌ مبيِّناً مرادَه من هذا الاصطلاح: «وما كان فيه الأمر المجتمع عليه فهوما اجتمع عليه قولُ أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه»[2].

ويقول الدكتور أحمد نُور سيف: «ويستعمل هذا المصطلَحَ حين يعلم أنَّ أهل المدينة مُجْمِعون على ذلك، أو حين لا يعلم لأهل المدينة قولاً يخالف ذلك[3]».

فهو يُشير بذلك إلى إجماع أهل المدينة في حُكم مسألةٍ ما، أو حين لا يرىٰ لهم رأياً يخالفه، ولا يعني ذلك إجماعَ المجتهدين في المدينة وغيرها.

ولهذا الاصطلاح ألفاظٌ أخرى مرادفةٌ منها:

ـ الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا. . وتلك السُّنَّةُ التي لا اختلافَ فيها عندنا.

ـ الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا، والذي أدركتُ عليه أهلَ العلم.

ـ الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا، والذي لا اختلافَ فيه، والذي أدركتُ عليه أهلَ العلم ببلدنا.

ـ وذلك الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا.

ـ وهو الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا.

ـ وعلى ذلك السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا.

ـ السُّنَّةُ التي لا شكَّ فيها ولا اختلافَ.

---

(١) انظر: «الموطآت»: للأستاذ نذير حمدان.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب: لأحمد بن يحيى الونشريسي، (١/ ٣٦٠)، و«إحكام الفصول في أحكام الأصول» لأبي الوليد الباجي، ص: ٤١٨.

(٣) عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين: ص: ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨.

ـ ذلك من سُنَّة المسلمين التي لا اختلافَ فيها[1].

أمثلة من استعمالات الإمام مالك لتلك الاصطلاحات:

١ ـ «يحيى عن مالكٍ: أنه سمع غيرَ واحدٍ من علمائهم يقول: لم يكن في عيد الفطر ولا في الأضحى نداءٌ ولا إقامةٌ منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم. قال مالكٌ: وتلك السُّنّة التي لا اختلافَ فيها عندنا»[2].

٢ ـ قال مالكٌ: السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا: أنَّ الزَّكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً كما تجب في مئتي درهم[3].

قال مالكٌ: «الأمرُ الذي لا اختلافَ فيه عندنا في الدَّين: أنَّ صاحبه لا يزكِّيه حتى يقبضه»[4].

٤ ـ عن مالكٍ عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حنان: أنه قال: أخبرني رجلٌ من أَشْجَعٍ: أنَّ محمد بن مَسْلَمَة الأنصاري كان يأتيهم مصدقاً فيقول لربِّ المال: أخرج إليَّ صدقةَ مالِكَ فلا يقود إليه شاةً فيها وفاءً من حقِّه إلا قَبِلها. قال مالكٌ: السُّنَّةُ عندنا والذي أدركتُ عليه أهل العلم ببلدنا: أنه لا يضيق على المسلمين في زكاتهم، وأن يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم»[5].

٥ ـ وقال: «فيما جاء في اللِّعان: أنَّ المتلاعنين لا يتناكحان أبداً، وإن أكذب نفسه جلد الحدّ، وألحق به الولد، ولم ترجع إليه أبداً. وعلى هذا السُّنَّة عندنا التي لا شكَّ فيها ولا اختلافَ»[6].

٢ ـ المراد بقوله الأمر عندنا:

يقول الإمامُ مالكٌ موضِّحاً قصدَه من استعمال هذا اللفظ: «وما قلت: (الأمر

---

(١) المرجع السابق.
(٢) الموطأ: رقم الحديث: (٤٢٥).
(٣) الموطأ: رقم الحديث: (٥٨٣).
(٤) الموطأ: رقم الحديث: (٥٩٥).
(٥) الموطأ: رقم الحديث: (٦٣).
(٦) الموطأ: رقم الحديث: (١١٧٩).

عندنا)؛ فهو ما عمل الناسُ به عندنا، وجرت به الأحكامُ، وعرفه الجاهلُ والعالمُ، وكذلك ما قلتُ فيه: ببلدنا»[1].

وهذا يعني الرأي الفقهي المعمول به، والذي جرت عليه الأحكامُ، وربما تكون هناك آراءٌ أخرى لكنها لا يُعمل بها، فإذا قال: «الأمر عندنا»؛ فهذا يَدُلُّ على الرأي الفقهي الذي اختاره الإمامُ مالكٌ من بين عِدَّةِ آراءٍ للصحابة والتابعين، وأيضاً لا يَدُلُّ قولُه السَّابق على إجماع أهل المدينة؛ لأنه أن تجري الأحكامُ برأيٍ فقهيٍّ، وأن يعرف هذا الأمرُ الجاهلُ والعالمُ؛ لا يعني عدم وجود رأيٍ آخر مخالف ولا يَدُلُّ على الإجماع.

يقول الدكتور أحمد محمد نور سيف: «الموضوعات التي وردت كلُّها تحت هذا المصطلح ـ الأمر عندنا ـ تُشير إلى أنه لا يعني إجماعاً لأهل المدينة، أو عملاً لهم، إنما يُعبِّر به عن رأيه الذي يستحسنه من مسائل الخلاف من أقوال الصحابة والتابعين»[2].

ويأتي هذا الاصطلاحُ على لسان مالكٍ بعدة ألفاظ منها:

ـ كذا الأمرُ عندنا.

ـ وهو الأمرُ عندنا.

ـ وذلك الذي عليه الأمرُ عندنا[3].

ومن أمثلة استعمالاته لهذا الاصطلاح:

١ ـ ما جاء في ترك البسملة في الصَّلاة: «عن حُمَيْد الطَّويل عن أنس بن مالكٍ قال: قمتُ وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلُّهم لم يكن يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ إذا افتتحوا الصَّلاَةَ. قال مالكٌ: وعلى ذلك الأمر عندنا»[4].

٢ ـ ما جاء في الرجل يُورِّث الأرضَ نفراً من ولده، ثم يولد لأحد النفر، ثم

---

(١) ترتيب المدارك: للقاضي عياض (٢/ ٧٤).

(٢) عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ١٧٣.

(٣) عمل أهل المدينة: ص: ٣٥٨.

(٤) المدونة: للإمام مالك: (١/ ٦٧).

يهلك الأب، فيبيع أحدُ وَلَدِ الميت حقّه في تلك الأرض، فإن أخا البائع أحَقُّ بشفعته من عمومته شركاء أبيه. قال مالك: «وهذا الأمر عندنا»[١].

ومما جاء في بيع الذهب بالفِضَّة تبراً وعيناً قال: «فإن كان قيمة ذلك الثُّلُثَين وقيمة ما فيه من الوَرق الثلث فذلك جائزٌ ولا بأسَ به إذا كان ذلك يداً بيد. ولم يزل ذلك من أمر الناس عندنا»[٢].

٣ ـ المراد بقوله: عليه أدركتُ الناسَ:

يستعمل الإمامُ مالكٌ هذا الاصطلاحَ عندما لا يكون في المسألة إجماعٌ كُلّيٌّ لأهل المدينة، إنما هو رأيُ الأغلبية، وهناك قِلَّةٌ مخالفةٌ، ولها رأيٌ آخر، فهو يَقِلُّ في رتبته عن رتبة الإجماع الكُلّيِّ الذي لا يعلم له مخالف[٣].

ومن أمثلته:

١ ـ قال مالكٌ: «لا يقرأ في الصَّلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في المكتوبة لا سِرّاً في نفسه، ولا جَهْراً. قال: وهي السُّنَّةُ، وعليها أدركتُ النَّاسَ»[٤].

٢ ـ قال: حَدَّثني عن مالكٍ: أنه سمع أهلَ العلم يقولون: من أَهَلَّ بحَجٍّ مفرد ثم بدا له أن يُهِلَّ بعمرةٍ فليس له ذلك. قال مالكٌ: «وذلك الذي أدركتُ عليه أهل العلم ببلدنا»[٥].

٣ ـ حَدَّثني عن مالكٍ عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أنَّ عليَّ بن أبي طالب كان يُلَبِّي بالحجِّ حتى إذا زاغت الشمسُ من يوم عَرَفة قطع التلبيةَ. قال مالكٌ: «وذلك الأمرُ الذي لم يزل عليه أهلُ العلم ببلدنا»[٦].

ولهذا الاصطلاحِ مرادفاتٌ كثيرةٌ نذكر بعضها:

---

(١) الموطأ: رقم الحديث: (١٣٩٨).
(٢) الموطأ: رقم الحديث: (١٣٠٧).
(٣) عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ٢٩٦.
(٤) المدونة: للإمام مالك: (١/ ٦٤).
(٥) الموطأ: رقم الحديث: (٧٤١).
(٦) الموطأ: رقم الحديث: (٧٤٦).

ـ وهو الأمرُ الذي لم يزل عليه الناسُ عندنا .

ـ وعلى هذا رأيتُ الناس .

ـ وهذا أمرٌ قد مَضَى، وجازَ عليه الناسُ .

ـ إن من أمر الجائز بينهم .

ـ ما أدركتُ الناس إلا على هذا .

ـ الذي أدركتُ عليه الناس، وأهل العلم ببلدنا .

ـ وهو الأمرُ الذي لم يزل عليه أهلُ العلم ببلدنا .

ـ وعلى هذا أدركتُ من أرضىٰ من أهل العلم .

٢ ـ المراد بقوله: ليس عليه العمل:

يستعمل الإمامُ مالكٌ هذا الاصطلاحَ لنفي العمل عن المسألة أو الحديث الذي ذكره، رغم أنَّ هناك من الصحابة والتابعين يرون العملَ به؛ إلا أنَّ جُمهورهم لا يرى ذلك .

مثال: التحريم بخمس رضعات: وردت أحاديثُ عِدَة تُثبت: أنه يحرم من الرّضاع بخمس رضعاتٍ، ومنها حديثُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «روى مالكٌ عن عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبيِّ ﷺ: أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعاتٍ معلومات يحرمن ـ ثم نسخن بخمس معلوماتٍ ـ فتُوُفّي رسول الله ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن»[(١)] .

إلا أنَّ جُمهور الصحابة والتَّابعين لم يعملوا به، ولهذا قال مالكٌ: بعد حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «ليس على هذا العمل»[(٢)] .

ولهذا الاصطلاح مرادفاتٌ عِدَّةٌ نذكر منها:

---

(١) الموطأ كتاب الرضاع، جامع ما جاء في الرضاعة (١/ ٤١٣) واللفظ له، رواه مسلم، كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، برقم: (١٤٥٢) .

(٢) عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ٢٢٧ .

ـ ليس لهذا حَدٌّ معروفٌ.

ـ ليس ذلك بمعمولٍ به ببلدنا.

ـ ويُضيف رأيه أحياناً، فيقول:

ـ ليس عليه العملُ، ولا أرى أن يعمل به.

ـ ليس عليه العملُ، وأَحَبُّ إلينا كذا.

ليس العملُ عندي[1] . . .

ومن استعمالات مالكٍ لتلك الاصطلاحات:

١ ـ قال مالكٌ: «ليس العملُ عندي أن يقرأ الرجلُ في الركعة الآخرة من المغرب بعد أُمّ القرآن بهذه الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾» [آل عمران: ٨][2].

٢ ـ قال مالكٌ: «ليس العملُ على قول عمر حين ترك القراءةَ؛ فقالوا: إنك لم تقرأ، فقال: كيف كان الركوعُ والسجودُ؟ فقال: حَسَنٌ، قال: فلا بأسَ إذاً»[3].

٣ ـ وفي القِراءة على المَيِّت قال مالكٌ: «ليس ذلك بمعمولٍ به، إنما هو الدعاء. أدركتُ أهل بلادنا على ذلك»[4].

٤ ـ وفيما جاء في الدعاء للمَيِّت أثناء الصَّلاة عليه قال بعد أن ساق الدعاءَ، «هذا أحسن ما سمعت في الدعاء على الجِنازة، وليس فيه حَدٌّ معلومٌ»[5].

٥ ـ وفي الصَّلاة على الجنازة إذا صَلَّوا عليها، ثم جاء قومٌ بعدما صَلّوا عليها قال: لا تُعاد الصَّلاَةُ، ولا يُصَلِّي عليها بعد ذلك أحدٌ جاء بعد. قال: فقلنا له:

---

(١) عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ٣٥٩.
(٢) المدونة: للإمام مالك: (١/ ٦٥).
(٣) المدونة للإمام مالك: (١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).
(٤) المدونة للإمام مالك: (١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).
(٥) المدونة للإمام مالك: (١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).

فالحديثُ الذي جاءَ أنَّ النبي ﷺ صَلَّى عليها وهي في قبرها قال: «قد جاء هذ الحديثُ، وليس عليه العمل»[1].

٦ ـ وفيما جاءَ في بيع الخيار، حَدَّث يحيى عن مالكٍ عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كلُّ واحدٍ منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرَّقا إلا بيع الخيار».

قال مالكٌ: «وليس لهذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه»[2][3].

* رُواة الموطأ (الموطآت):

لقد روى «الموطأ» عن الإمام مالك عددٌ كبيرٌ من العلماء من مختلف البلاد، أذكر فيما يلي أسماء هؤلاء الرُّواة بدءاً من المدينة:

(أ) من أهل المدينة:

١ ـ مَعْن بن عيسى القَزّاز.

٢ ـ عبد الله بن مَسْلَمة بن قَعنب المدني ثم البصري، سمع من الإمام نِصفَ الموطأ، وقرأ هو عليه النصف الآخر.

٣ ـ أبو مُصعب بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري.

٤ ـ بَكّار بن عبد الله الزُّبيري.

٥ ـ مُصْعَب بن عبد الله الزُّبيري.

٦ ـ عَتيق بن يعقوب.

٧ ـ مُطَرِّف بن عبد الله.

٨ ـ إسماعيل بن أبي أُوَيس عبد الله.

---

(١) المدونة للإمام مالك: (١/ ١٨٢).

(٢) رواه مالك، كتاب البيوع، بيع الخيار، الموطأ (٢/ ٤٦).

(٣) انظر: «مصطلحات المذاهب الفقهية» لمريم محمد صالح الطفيري، (ص: ١٩١ ـ ١٩٨)، و«عمل أهل المدينة بين مصطلحات الإمام مالك وآراء الأصوليين» للدكتور محمد نور سيف، (ص: ٢٥٦ ـ ٣٥٩)، و«موسوعة علوم الحديث وفنونه»: للمؤلِّف.

٩ ـ عبد الحميد بن أبي أُويس عبد الله.

١٠ ـ أيّوب بن صالح (سكن الرَّملة).

١١ ـ سعيد بن داود.

١٢ ـ مُحْرِز المدني (قال عياض: وأظنه ابن هارون الهديري).

١٣ ـ يحيى بن الإمام مالك (ذكره ابن شعبان وغيره).

١٤ ـ فاطمة بنت الإمام.

١٥ ـ إسحاق بن إبراهيم الحَنِيني.

١٦ ـ عبد الله بن نافع.

١٧ ـ سعد بن عبد الحميدي الأنصاري.

(ب) ومن أهل مَكَّة:

١ ـ يحيى بن قزعة.

٢ ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي، حفظ الموطأ بمكَّة وهو ابنُ عشر في تسع ليالٍ ثم رحل إلى مالك فأخذ عنه.

(ج) ومن أهل مصر:

١ ـ عبد الله بن وَهْب.

٢ ـ عبد الرحمن بن القاسم.

٣ ـ عبد الله بن عبد الحكم.

٤ ـ يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وقد نَسب إلى جَدّه في «الدِّيباج» أنه سمع من مالك «الموطأ» سبع عشرة مرةً.

٥ ـ سعيد بن كثير بن عفان الأنصاري، ويُنسب إلى جَدِّه.

٦ ـ عبد الرحيم بن خالد.

٧ ـ حبيب بن أبي حبيب إبراهيم، وقيل: مرزوق، كاتبُ مالكٍ.

٨ ـ أشهب.

٩ ـ عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، وأصله دمشقيٌّ.

١٠ ـ ذو النُّون المصري.

(د) ومن أهل العراق وغيرهم:

١ ـ عبد الرحمن بن مَهدي البصري.

٢ ـ سُويد بن سعيد ين سهل الهَرَوي.

٣ ـ قُتيبة بن سعيد بن جميل البَلْخي.

٤ ـ يحيى بن نَجِيح التَّميم الحَنْظَلي النَّيسابوري.

٥ ـ إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع البغدادي.

٦ ـ محمد بن الحَسن الشَّيباني، صاحب أبي حنيفة.

٧ ـ سليمان بن برد بن نَجِيح التّجيبي.

٨ ـ أبو حُذَافة أحمد بن إسماعيل السَّهْمي البغدادي، وسماعُه للموطأ صحيحٌ، وخلط في غيره.

٩ ـ محمد بن شَرُوْس الصَّنعاني.

١٠ ـ أبو قُرَّة السكسكي (موسى بن طارق).

١١ ـ أحمد بن منصور الحَرّاني.

١٢ ـ محمد بن المبارك الصُّوْري.

١٣ ـ بَرْبَر المغني. بغدادي.

١٤ ـ إسحاق بن موسى المَوْصلي. مولى بني مخزوم.

١٥ ـ يحيى بن سعيد القَطّان.

١٦ ـ رَوْح بن عُبَادة.

١٧ ـ جُويرية بن أسماء.

١٨ ـ أبو الوليد الطَّيالِسيّ. هشام بن عبد الله.

١٩ ـ أبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن الكوفي.

٢٠ ـ الوليد بن السَّائب القرشي.

٢١ ـ محمد بن صَدَقة الفدكي.

٢٢ ـ الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي.

٢٣ ـ محمد بن النعمان بن شِبل الباهِلي.

٢٤ ـ عبيد الله بن محمد العَيشي.

٢٥ ـ محمد بن معاوية الحَضْرمي.

٢٦ ـ محمد بن بشير المُعَافري الناجي.

٢٧ ـ يحيى بن مضر القَيْسي.

(هـ) ومن أهل المغرب من الأندلس:

١ ـ زياد بن عبد الرحمن الملقَّب: شَبطون، سمع «الموطأ» من مالكٍ.

٢ ـ يحيى بن يحيى اللَّيثي.

٣و٤ـ حفص، وحَسَّان ابنا عبد السلام.

٥ ـ الغازي بن قيس.

٦ ـ قرعوس بن العباس.

٧ ـ سعيد بن عبد الحكم.

٨ ـ سعيد بن أبي هند.

٩ ـ سعيد بن عبدوس.

١٠ ـ عباس بن صالح.

١١ ـ عبد الرحمن بن عبد الله.

١٢ ـ عبد الرحمن بن هِند.

١٣ ـ شَبطون بن عبد الله الأنصاري الطليطليان.

(و) ومن القيروان:

١ ـ أسد بن الفُرات.

٢ ـ خلَف بن جرير بن فُضَالة.

(ز) ومن تونس:

١ ـ علي بن زياد.

٢ ـ عيسى بن شجرة.

(ح) ومن أهل الشام:

١ ـ عبد الأعلى بن مُسْهر الغَسَّاني.

٢ ـ عبد بن حِبّان (الدمشقيان).

٣ ـ عتبة بن حَمّاد الدمشقي (إمام الجامع).

٤ ـ مروان بن محمد.

٥ ـ عمر بن عبد الواحد السلمي (دمشقيان أيضاً).

٦ ـ يحيى بن صالح الوُحَاظي الحمصي.

٧ ـ خالد بن نِزار الأيلي.

قال القاضي عياض: «فهؤلاء الذين حقَّقنا أنهم رووا الموطأ عنه، ونَصَّ على ذلك أصحاب الأثر، والمتكلِّمون في الرجال، وقد ذكروا أيضاً: أن محمد بن عبد الله الأنصاري أخذ الموطأ كتابةً».

كما في رواية أبي يوسف عن رجلٍ عنه، وأنّ الرشيد وبنيه: الأمين والمأمون والمؤتمن أخذوا عنه «الموطأ»، وسمعه المهدي والهادي ورروياه عنه، وأنه كتبه للمهدي[1].

---

(١) التنوير: ص: ٥٢.

وإذا كان ثمة من تعقيبٍ على ما ذُكر من رواة الموطأ فإن ظاهرة الذيوع والانتشار قد واتت هذا الكتاب ونقله علماء الإسلام على سعة الخلافة الإسلامية ولم يحظ كتاب مثله في زمانه من الشهرة والانتفاع.

ولكن الظاهرة الأكثر وضوحاً هي كثرة رواة الموطأ من العراقيِّين ومن كان في إقليمهم وجوارهم، وهي ظاهرةٌ توضِّح اعتمادَ العراقيين على السنَّة وتداولها فيما بينهم والرجوع إليها مثل ما اشتهر عنهم الرأي والقياس، كما توضِّح انتشار المذهب المالكي فيها بطريق تدريس الموطأ وعلى يد العلماء العراقيين أنفسهم حينذاك[1].

* روايات الموطأ:

لـ: «الموطأ» رواياتٌ كثيرةٌ، من أشهرها:

روايةُ الإمام يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيثي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وهي التي اعتمدها الأئمةُ الحُفَّاظُ، والمنتشرة في المغرب والبلاد العربية. قال الكتَّاني: «وعن مؤلِّفها فيها رواياتٌ كثيرةٌ، أشهرها وأحسنها: روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير اللَّيثي الأندلسي، وإذا أطلق في هذه الأعصار موطأ مالك فإنّما ينصرف لها»[2]. طُبعت مِراراً، ومِن أحسن طبعاتها الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ونشرتها دارُ إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٩٥ م، في مجلّدين.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن فَرْقَد الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ)، ومنهجُه في الموطأ كما يلي:

١ ـ أن يذكر ترجَمة الباب ويذكر مُتَّصلاً به روايته عن الإمام مالك موقوفةً كانت أو مرفوعةً.

٢ ـ لا يذكر في صدر العنوان إلاَّ لفظ (الكتاب) أو (الباب)، وقد يذكر لفظَ الأبواب، وليس فيه لفظ (الفصل) إلاّ في موضعٍ اختلفت فيه النسخ، ولعله من أرباب النسخ.

---

(١) انظر: «الموطآت»: للأستاذ نذير حمدان.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣.

٣ ـ أن يذكر بعد الحديث أو الأحاديث اجتهادَه مخالفاً أو موافقاً لمالكٍ أو غيره من علماء الحجاز والعراق، معبِّراً عن ذلك بقوله: «وبه نأخذ» و«عليه الفتوى» و«به يُفتى» و«عليه الاعتماد» و«عليه عول الأمة» و«هو الصحيح» و«هو الظاهر» و«هو الأشهر»، ونحو ذلك. ولكثرة ما ذكره من غير روايات مالكٍ وما اجتهد فيه: اشتهر بموطأ محمد.

٤ ـ لم يذكر مذهبَ أبي يوسف في موطئه، بل ولا في «كتاب الآثار» له، وليس معنى ذلك مخالفةُ أبي يوسف له أو موافقته في المسألة، وإن كانت عادته في كتابه «الجامع الصغير» أنه يريد موافقتَه له عند عدم ذكره.

٥ ـ يريد بقوله «لا بأس» الجواز، وبقوله «ينبغي كذا وكذا» المعنى الأعمّ الشامل للواجب والسنَّة المؤكَّدة، كما يريد «بالأثر» الأعم من المرفوع والموقوف على الصحابة ومن بعدهم.

٦ ـ فيه بعضُ أحاديثُ ضعيفةٌ، وبعضها ينجبر بكثرة الطُرق، وبعضها شديدُ الضعف، لكنّه غيرُ مضرٍّ لورُود مثل ذلك في صحاح الطُرق[1].

ويمكن القول: إن «موطأ محمد» مصنَّفٌ حديث الحجازيِّين ورأي وأثر العراقيين، وهو إلى كونه في الفقه المقارن بين المذهب المالكي والحنفي، فهو يُعنى برواية محمد بن الحسن عن شيخه أبي حنيفة هكذا رَفْعاً أو وقفاً، والتي تُعَدّ قسماً من «مسند أبي حنيفة» الذي ينفرد به صاحبُه محمد بن الحسن.

كما أنَّ «موطأ محمد» يطلع على اجتهاداته في المذهب أصولاً وفروعاً ومخالفته شيخه وصاحبه أبا يوسف. وحبَّذا لو عزلت منه الأحاديث الشديدة الضعف وجرّد من الموضوعات إن وُجدت، وعضدت آثاره المرسلة والموقوفة. وبعد هذا وذاك فلعلَّ عرض كل مسألةٍ فقهيةٍ على حديث مالكٍ وأثره، وعلى قول علماء المدينة يؤكِّد على التزامه بسنيّة المذهب الحنفي (المحمدي) الذي التمس

---

(١) مقتبسة من مقدمة موطأ محمد، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ومن مقدمة اللكنوي في «التعليق الممجد». وانظر مثالاً على تبرئته من الحديث الموضوع رقم (٢٤١) من موطأ محمد. تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

لمسائله حديث المدينة وفقهها ويبعد عنه شبهة إيغاله بالرأي كما كان خصومه يتّهمونه به.

ومِمّا يُلاحَظ خلوُّ «موطأ محمد» من كثيرٍ مسائل مالكٍ التي لم يقدم لها بالسنَّة والآثار، فلا يذكر فيه أبواباً كاملةً مثل: باب ما يكره من الدوابّ، والإجارة والقراض، وهما من أصول أبواب البيوع، إلى جانب اختلاف تسميات الكتب والأبواب وتأخّر بعضها وتقديم الأخرى، وبخاصةٍ في الكتب التي بعد الحجِّ، فإنَّ عدد أحاديثه وآثاره وأسانيده عن شيوخه ورواته من التابعين والصحابة تختلف عن «موطأ يحيى الليثي» السابق المشهور.

ويكفي للدلالة على اختلاف الموطأين أنه: بالإضافة إلى ما سبق فإن «موطأ محمد» اقتطع منه كتاب العقول، وكتاب القدر، وكتاب العين، وكتاب الشّعر، وغيرها إذا استثنينا منه بعضَ الآثار المبثوثة في أبواب أخرى.

وأحصى الإمام اللَّكْنَوي أحاديثَ «موطأ محمد» ورواته من الصحابة من طريق مالكٍ وغير مالكٍ حسب كُتبه وأبوابه، فقال: وقد اجتهدتُ في جمعها وسهرت في عدِّها...

وبعد أن يقسم الموطأ إلى مجموعات ويحصي كلَّ مجموعة على حدة يقول: فجميعُ ما في هذا الكتاب من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندةً كانت أو غير مسندة (١٢٨٠) منها: عن مالكٍ (١٠٠٥) وبغير طريقه (١٧٥) ومنها: عن أبي حنيفة (١٣)، ومن طريق أبي يوسف (٤)، والباقي عن غيرهما. ثم يقول: وليعلم: أني أدخلتُ في هذا التعداد كل ما في هذا الكتاب من الأخبار والآثار سواء كانت مسندةً أو غيرَ مسندةٍ (بلاغيةٍ). وكثيراً ما تجد فيه آثاراً متعدِّدةً عن رجلٍ واحدٍ، أو عن رجال من الصحابة وغيرهم بسندٍ واحدٍ، وتجد أيضاً كثيراً من المرفوع، والآثار بسندٍ واحدٍ، فذكرت في هذا التعداد كلّ واحدٍ على حدة[1].

وإذاً فمِن اختلاف «الموطأ» هذا عن غيره زيادة (١٧٥) حديثاً مرفوعاً وأثراً

(١) التعليق الممجد: ص: ٣٥.

لصحابيٍّ أو تابعيٍّ، وهي بغَضِّ النَّظر عن درجة صحتها وحسنها برهانٌ آخر على اعتماد فقه العراق على السنَّة والآثار مع ملاحظة أن (١٣) منها مرويٌّ عن طريق الإمام أبي حنيفة.

ومما انفردت به نسخة «موطأ محمد» هذه حديثَ مالكٍ: أخبرنا أبو الرِّجال محمد بن عبد الرحمن، عن أُمّه: عمرة بنت عبد الرحمن: أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت أعتقت جاريةً لها عن دُبُر منها، وأن عائشة بعد ذلك اشتكت ما شاء الله أن تشتكي، ثم إنه دخل عليها رجلٌ سنديٌّ، فقال لها: أنت مطبوبةٌ، قالت له عائشة: ويلك، ومن طَبَّني؟ قال: امرأةٌ من نعتها كذا وكذا، فوصفها[١].

ومما انفردت به أيضاً نسخةُ محمدٍ الحديثَ المشهورَ الذي أخرجه مالكٌ؛ قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، قال: سمعتُ علقمة بن وَقَّاص يقول: سمعتُ عمر بن الخطَّاب يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرىءٍ ما نَوَى، فمن كانت هجرتُه إلى الله ورسوله؛ فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرتُه إلى دنيا يُصيبها، أو امرأةٍ يتزوَّجها؛ فهجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه»[٢].

يقول اللَّكْنَوي: هذا الحديثُ ليس في رواية غير محمد من الموطآت، وظَنَّ ابنُ حجر في «فتح الباري» وفي «التلخيص الحبير» أنَّ الشيخين أخرجاه عن مالكٍ، وليس في (الموطأ)، وقد نَبَّه السيوطيُّ على خطئه في «التنوير»، والحديث مشهورٌ، رواه أكثرُ من مئتي رجلٍ، كما ذكره الحافظُ في (النخبة)[٣]. وتلك المفردات تدفعنا إلى التعرف على اختلاف هذا الموطأ عن غيره في الإسناد. فعلى الرغم مما قيل عن إسنادات «موطأ محمد» فإنَّ فيه أحاديثَ موصولةَ الانقطاع في رواية يحيى، ومنها: مالك، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب قضى في الضَّبُع

---

(١) موطأ محمد: رقم (٨٤٣)، ص: ٢٩٩، باب بيع المدبّر. تعليق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، والمدبر: العبد يُعلق عتقه بموت سيده، والمطبوبة: المسحورة.

(٢) موطأ محمد: رقم (٩٨٣)، ص: ٣٤١.

(٣) التعليق الممجد: ص: ٤٠١.

بكبشٍ، وفي الغزال بعَنْزٍ، وفي الأرنب بعَنَاقٍ، وفي اليربوع بجَفْرةٍ[1].

والحديث منقطعٌ في رواية يحيى لعدم الواسطة بين أبي الزبير محمد بن مسلم ابن تَدْرُس الأسدي المكي وبين عمر، فهو يروي عن جابر، وابن عمر، وابن عبَّاس، وابن الزُّبير، ولا يروي عن عمر[2].

ويُحصي المعلّق في الموطأ (٢٦٩) حديثاً نبوياً و (٣٦٦) أثراً، أو قولاً لصحابيٍّ وتابعيٍّ. وهذا الإحصاء لايعبِّر بدقّة عن عدد حديث الموطأ أو آثاره كما أورده اللكنويُّ سابقاً. فقد أسقط أحاديث، وآثاراً كثيرةً منها الأوامر، والنواهي، والأقضية، والأفعال.

وعلى كلّ حالٍ فإن مما يوسع الاختلاف بين «موطأ محمد» و«موطأ يحيى» من ناحية الحديث والآثار نَصّاً وإسناداً بطريق الإمام مالك وحده[3].

طبعت هذه الرواية في لوديانا عام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م، وفي لَكْهَنو عام ١٢٩٨ هـ ـ ١٨٨٠ م، وفي قازان عام ١٣٢٧ هـ، وطُبعت بتحقيق الشيخ عبد الوهَّاب عبد اللطيف في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م في (٢٢٨) صفحة. وطُبعت بدار القلم في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٣٩٤) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي مُصْعَب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن حارث الزُّهْري المدني قاضي المدينة (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

قال العلائي: «روىٰ الموطأ عن الإمام مالكٍ جماعةٌ كثيرةٌ وبين رواياتهم اختلافٌ من تقديمٍ وتأخيرٍ، وزيادةٍ ونقصٍ، ومِن أكبرها وأكثرها زياداتُ «موطأ أبي مُصْعَب» أحمد بن أبي بكر الزهري، نحو مئة حديث، وهو آخر من روىٰ عن مالك. قال الدَّارقطني: أبو مصعب ثقةٌ في الموطأ، وقَدَّمه علىٰ يحيىٰ بن بُكَير». طُبعت

---

(١) الموطأ السابق: رقم (٥٠٣)، ص: ١٦٩ ـ باب جزاء الصيد.

(٢) انظر: سند الحديث في رواية يحيى (١/ ٤١٤) باب فدية ما أصيب من الطير والوحش، كتاب الحج. وانظر الإسعاف ص: ٢٦، ورفعه البيهقي وابن عدي. والعَنَاق: أنثى المعز. واليربوع: دويّبة تشبه الفأر. والجفرة: أنثى الضأن أو المعز.

(٣) انظر: «الموطآت» للأستاذ نذير حمدان، ص: ٩٦ ـ ٩٩.

بتحقيق الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، ومحمود محمد خليل، في مُؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدين.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي زكريا يحيىٰ بن عبد الله بن بُكَيْر المصري (المتوفىٰ سنة ٢٣١ هـ).

قال الضَّبِّي: «قال بقي بن مَخْلَد: سمع يحيىٰ بن بكير (الموطّأ) سبع عشرة مَرَّةً من مالكٍ»[1]. طُبعت في الجزائر عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م، في مجلَّدين.

ـ ومنها: رواية الإمام أبي محمد سُوَيْد بن سعيد بن سهل الحَدَثاني الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

طُبعت بتحقيق الأستاذ آيت سعيد الحسين من الرّباط بالمغرب عام ١٤٠٩ هـ. وطُبعت بتحقيق الأستاذ عبد المجيد التركي.

ـ ومنها: روايةُ الإمام سعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصْرِي (المتوفىٰ سنة ٢٢٦ هـ)[2] وهي مفقودةٌ.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي يحيىٰ مَعْن بن عيسىٰ المَدَني (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ)[3].

ـ ومنها: روايةُ الإمام عليِّ بن زياد التُّونسي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ).

طُبعت بتحقيق الشيخ محمد الشَّاذلي النَّيفر بالدار التونسية في تونس، عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م في (٢٩٤) صفحة، وأُعيد طبعه في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٢٩٠) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام عبد الرحمن بن القاسم (المتوفىٰ سنة ١٩١ هـ)، تلخيصُ عليِّ بن محمد القابسي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

قال الكتَّاني: «ولأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المَعَافِري القَرَوي

---

(١) بغية الملتمس: ص: ٦٥.

(٢) ذكرها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣٧٨).

(٣) ذكرها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣٨٥).

القابِسي، نسبة إلىٰ (قابِس) مدينة بإفريقية ـ تونس ـ بالقرب من (المهدية) المالكي الضرير المتوفىٰ بالقيروان سنة ثلاث وأربعمئة، كتاب «المُلَخَّص» ـ بكسر الخاء ـ ذكره عياض في «فهرسته» جَمَع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك في «الموطأ» رواية عبد الرحمن بن القاسم المصري. قال أبو عمرو الدَّاني: وهو خمسمئة حديث وعشرون حديثاً. وقال غيره: هو علىٰ صِغَر حجمه جيّد في بابه»[1].

طُبعت بتحقيق الشيخ محمد علوي المالكي في دار الشُّروق بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥٩١) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبيّ (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)، قال الكتَّاني: «وأكبرها رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي»[2].

طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الحفيظ منصور بالدَّار التُّونسية للنشر، عام ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م في (٣٧٣) صفحة، وطُبعت ثانيةً في شركة الشروق بالكويت عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي حُذَافة أحمد بن إسماعيل السَّهْمي (المتوفى سنة ٢٥٩هـ).

قال بقي بن مخلد: «وهو آخر من روىٰ عنه «الموطأ» من أصحابه»[3].

٢ ـ موطّأ ابن أبي ذِئْب: للإمام أبي الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن المُغِيرة بن الحارث، (المتوفىٰ سنة ١٥٨ هـ).

قال الكتَّاني: «وقد صَنَّف ابن أبي ذئب في المدينة «موطّأً» أكبر من «موطأ مالك» حتىٰ قيل لمالك: ما الفائدةُ من تصنيفك؟ ما كان لله بَقِيَ»[4].

٣ ـ موطأ إبراهيم بن أبي يحيىٰ: للإمام أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ سَمْعَان الأسلمي (المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٤.
(٢) المرجع السابق: ص: ١٤.
(٣) انظر: «بغية الملتمس» ص: ٩١.
(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ٩.

قال ابن المبارك: «كان مجاهراً بالقَدَر، وكان صاحبَ تدليسٍ». وكان الشافعي يَحْتَجُّ بحديثه ويقول: «حَدَّثني من لا أتّهم». قال الذهبي: «وصَنَّف (الموطأ) وهو كبيرٌ، أضعاف (موطأ الإمام مالك)»[1].

٤ ـ **المُوَطّأ الصغير**: للإمام عبد الله بن وَهْب المصري (المتوفى سنة ١٩٧ هـ):

وله موطآن: أحدهما كبيرٌ، والآخر صغيرٌ. قال أحمد بن صالح الحافظ: «حَدَّث ابن وَهْب بمئة ألف حديث». وقال الذهبي: «موطّأ ابن وَهْب كبيرٌ»[2]. طُبع «الموطأ الصغير» له بتحقيق الأستاذ أحمد بن محمد الأمين الشَّنقيطي، كرسالةِ ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٥ ـ **موطأ إسماعيل القاضي**: للإمام أبي اسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكي، (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

قال الخطيب البغدادي: «كان عالماً مُتْقِناً فقيهاً، شرح المذهبَ المالكيَّ واحتجَّ له وصَنَّف. ثم صَنَّف (الموطأ) وألَّف كتاباً في الردّ على محمد بن الحسن الشَّيباني، يكون نحو مئتي جزء ولم يكمل»[3].

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٥٠).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٩/ ٢٢٥).

(٣) تاريخ بغداد: (٦/ ٢٨٤).

٦ـ المُصَنَّفات

لغةً: (المصنَّفات) جمعُ: (المصنَّف)، وهو اسمُ مفعولٍ من (الصِّنف)، وهو: النَّوْعُ والضَّرْبُ[١].

واصطلاحاً: يُراد بـ: «المصنَّفات»: الكُتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، وتَشتمِل أحاديثُها على (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع)، أي: فيها الأحاديثُ النبويةُ، وأقوالُ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً.

الفرق بين «المُصَنَّفات» و «السُّنَن»:

«المصنَّفات» تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين أنَّ «السُّنن» لا تشتمِل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا يُسمَّى في اصطلاحهم «سُنناً».

وما عدا هذا الفارِق فإنَّ «المصنَّفات» و «السُّنن» مُتشابِهان كلَّ التشابه.

أشهر المصنَّفات:

١ ـ **المصنَّف**: لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (المتوفى سنة ١٤٨ هـ).

نَسَبه إليه ابنُ سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٧٩)، وعنه ابن حجر في «التهذيب» (٨/ ٢٢٩) ولكنها عبارة ليست قطعية في أنه كتاب بهذا المصطلح، بل لعله يريد أي كتاب، والله أعلم[٢].

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) جزم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» (١/ ٣٠٥) أنه يُسَمَّى: «المصنف».

٢ ـ **المصنَّف**: لحمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ):

ولعلَّه «السنن» الذي ذكره ابن النديم له[١]. وممن ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «السير» عن ابن حزمٍ[٢]، وعَدَّه ابنُ خير وابن حجر والرّوداني في مروياتهم، وذكروا أسانيدهم إلى مؤلِّفه[٣]، وذكره الكتَّاني[٤]، وتبعه الدكتور محمود الطحان[٥]. ولم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً! وقد نقل منه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» كثيراً[٦].

٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ):

وحاله أقرَبُ إلى «المصنَّفات» من «السنن» أو غيرها؛ فقد حوىٰ جماً غفيراً من الآثار السَّلَفية المبثوثة في أكثر أبوابه، وقد سبق تعريفه في «الموطآت».

٤ ـ **المصنَّف**: لإسماعيل بن عيَّاش الحمصي (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ):

نَسَبه إليه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٩٨)، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاء الكبير» (١/ ٩٠)، والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٣/ ١٧٥)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٤)، ولا أعلم عنه شيئاً!

٥ ـ **المصنَّف**: لهُشيم بن بَشير الواسِطي (المتوفى سنة ١٨٣ هـ):

ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية» (١/ ١٤٨)، ولم أقف عليه. وظاهر سياق كلامه: أنه مصنَّفٌ في الآثار: كـ: «مصنف» حماد بن سلمة و«مصنف» وكيع. والله أعلم.

٦ ـ **المصنَّف**: لوكيع بن الجَرَّاح الرُّؤاسي (المتوفىٰ سنة ١٩٧ هـ):

وهو كـ: مصنَّف حماد بن سلمة تماماً؛ فقد ذكره الذهبي ـ أيضاً ـ عن

---

(١) انظر: «الفهرست»: ص: ٣١٧.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣).

(٣) انظر: «فهرست ابن خير»: ١٣٤.

(٤) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٤٠.

(٥) انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»: ص: ١٣٥.

(٦) انظر: «الفتح» (١/ ٤٤٦، ٩/ ٤٢١، ١٠/ ٣، ١٢/ ٨١، ٢٣١، ٢٣٢)؛ نقلاً عن «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» لمشهور حسن سلمان: ص: ٣٧٨.

ابن حزم، وعَدَّه ابن خير وابن حجر والرُّوداني في مروياتهم، وذكره الكتَّاني كذلك. وذكره ابن النديم ـ أيضاً ـ باسم: «السنن».

٧ ـ المصنَّف: لسفيان بن عُيَيْنَة الهلالي (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ):

ذكره ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٤) وقال: «في ثمانية عشر جزءاً، رواية محمد ابن أبي عمر العَدَني عنه». ولم أقف عليه عند غيره!

٨ ـ مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق: للإمام أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحِمْيَري الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

رَتَّب فيه الأحاديثَ علىٰ الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطَّهارة، ثم كتاب الحيض، فكتاب الصَّلاة، وفيه: كتاب الجمعة، وكتاب صلاة العيدين، وكتاب فضائل القرآن، ثم ذكر الكتبَ التالية: الجنائز، الزكاة، الصيام، العقيقة، الاعتكاف، المناسك، المغازي، أهل الكتاب، النكاح، الطلاق، البيوع، الشهادات، المكاتب، الأيمان والنذور، الولاء، الوصايا، المواهب، الصدقة، المدبر، الأشربة، العقول، اللقطة، الفرائض، أهل الكتابين، ثم خَتَمه بكتاب الجامع.

أدخل في هٰذه الكتب عشراتٍ من الأبواب التي تكشف عن مضامين الموضوع. فلمَّا ذكر علىٰ سبيل المثال كتاب الصِّيام أدرج فيه هٰذه الأبواب: باب متىٰ يؤمر الصَّبي بالصِّيام، باب الصيام، باب فضل ما بين رمضان وشعبان، باب أصبح الناس صياماً وقد رُئي الهلال، باب كم يجوز من الشهود علىٰ رؤية الهلال، باب القول عند رؤية الهلال، باب المسافر يقدم في النهار والحائض تطهر في بعضه، باب النصراني يُسلم في بعض شهر رمضان، باب الطعام والشراب من الشَّكّ. . . الخ.

ويظهر من هٰذا: أنَّ الإمام عبد الرزاق رَتَّب كتابه ترتيباً حسناً، وكان بذلك قدوةً لكثير ممن جاء بعده كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم.

ذكر آراءَ وفتاوىٰ كثيرٍ من مشايخه، وبذلك حفظ لنا أقوالَهم من الضَّياع، ومن مشايخه الذين ذكر آراءَهم: سفيان بن سعيد الثَّوري، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، ومَعْمَر بن راشد.

كما حفظ لنا هـٰذا الكتابُ الكثيرَ من أقوال الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: الخلفاء الراشدون، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وغيرهم، رضي الله عنهم.

ومن التابعين: ابراهيم النَّخَعي، والحسن البصري، والحَكَم بن عتيبة، وسعيد بن المُسَيَّب، وطاوس بن كيسان، وعبيدة السَّلماني، وعُرْوة بن الزُّبَير، وعطاء بن أبي رَبَاح، وعِكْرِمة مولىٰ ابن عبَّاس، وعلي بن الحسين زين العابدين، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وقتادة بن دَعَامة، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن سِيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وميمون بن مِهْران، وغيرهم.

روىٰ عدداً من الأحاديث الزائدة علىٰ الكتب الستة ولكنه لم يتقيَّد بالصحة، وإنما روىٰ أيضاً الضعيفَ، كالمرَاسيل، وروىٰ كذلك عن المُبْهَمين والمجاهيل، كما أنه روىٰ عن بعض الضعفاء والمتروكين، مثل: ابراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجُعْفِي، وجويبر بن سعيد، وعبد الله بن زياد بن سمعان، وعبد الكريم بن أبي المخارق، ولَيْث بن أبي سليم، ومحمد بن السَّائب الكلبي، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم، وقام بشرح بعض الألفاظ الغريبة.

طُبع هذا المصنَّفُ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي في أحد عشر مجلّداً، ومعه كتاب «الجامع» للإمام مَعْمَر بن راشد، رواية الإمام عبد الرَّزَّاق، ويقع الجامعُ في المجلّد الحادي عشر وبعض من المجلّد العاشر، وقام المكتب الاسلامي في بيروت بطبعه.

٩ ـ المصنَّف: لمحمد بن يوسف الفِرْيَابي (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ):

ذكره الذهبيُّ في «السير» (١٠/ ١١٤ ـ ١١٨) عن ابن حزم. ولم يذكره في ترجمته! ونقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٧٥). ولم أقف له عليه.

١٠ ـ السنن: لسعيد بن منصور الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٢٢٧ هـ):

وسَمَّاه ابنُ حزم: «المصنَّف»، وكذلك ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٣٥)، ولم أرَ من غاير بينهما، والأقرَبُ لحاله أن يُسَمَّى «المصنَّف». وما أقرب منهجه من منهج ابن أبي شيبة، وما أكثر الآثار التي اشتركا في روايتها عن شيخ واحد. فهما متعاصران، وإن كان سعيد أقدم.

وقد سبق تعريفه في «السُّنن».

١١ ـ المصنَّف: لأبي الرَّبيع، سليمان بن داود الزَّهراني البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠)، ولم أقف عليه.

١٢ ـ مُصَنَّف ابن أبي شَيْبَة: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

لا يُوجد هناك فرقٌ كبيرٌ بين «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» و«مصنَّف ابن أبي شيبة» من حيث الترتيب، ومن حيث المادة أيضاً، فقد رتَّب ابنُ أبي شيبة المصنَّفَ على الكتب الفقهية، ووضع لها أبواباً تكشف مضامينَ الأحاديث والآثار التي رواها، وقد تابع في ذلك عبدَ الرزاق، إلاّ أن «مصنَّف عبد الرزاق» أكثر ترتيباً وأقل أبواباً، فقد نجد في «مصنَّف ابن أبي شيبة» بعض الكتب التي تفتقر إلى الترتيب ككتاب الفتن والأمراء والزهد، كما أننا نجد بعض الأبواب في غير مظنتها. ومن الأمور التي تابع فيها «مصنف عبد الرزاق»: أنه ذكر آراء وفتاوى كثيرٍ من الصحابة والتابعين، وشيئاً من حياتهم وأخبارهم.

كما أنه لم يتقيَّد بالصحيح، وإنما روى أيضاً الحسنَ والضعيفَ والمُنْكَرَ والمتروكَ، شأنُه في ذلك كشأن عبد الرَّزَّاق في مصنَّفه.

وتُوجَد فيه أيضاً بعضُ الأحاديث الزائدة على الكتب الستة.

وممّا يُلاحَظ على «مصنَّف ابن أبي شيبة»: أنه لم يتدخَّل في شرحٍ أو تعليقٍ كما فعل عبد الرزَّاق في مواضع من مصنَّفه.

طُبع من المصنَّف خمسة أجزاء بتحقيق الشيخ عبد الخالق الأفغاني في مطبعة العلوم الشرقية بحيدر آباد، (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، وهي طبعة غير جيدة، فليس فيها ترقيمٌ ولا مراجعةٌ ولا تصحيحٌ ولا تخريجٌ، ثم قامت الدار السَّلفية بالهند، بتصوير هذه الطبعة وإكمال ما تبقى من المصنَّف بتحقيق الأستاذ عامر العُمَري والشيخ مختار أحمد النَّدْوي، فجاء في ستة عشر مجلَّداً.

ثم طُبع بتحقيق الشيخ كمال يوسف الحوت، في دار التاج ببيروت، عام

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م في سبع مجلَّدات، وطُبع بإشراف الأستاذ سعيد اللّحام، في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م في ثماني مجلَّدات، وصدرت له طبعةٌ أخيرة بتحقيق الأستاذ حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد إبراهيم اللحيدان، في الرياض عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، كما صدرت له طبعةٌ أنيقةٌ بتحقيق الشيخ محمد عوامة في مؤسسة علوم القرآن بجدة عام ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ في ثلاث وعشرين مجلَّداً.

١٣ - **المصنَّف**: لبَقِيّ بن مَخْلد القرطبي (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ):

وهو من أعظم هذه المصنَّفات، إن لم يكن أعظمها كلها، كما قال ابن حزم؛ قال: «أربىٰ فيه على مصنَّفات عبد الرزاق وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور»[1].

١٤ - **المصنَّف**: لأبي جعفر الطحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ):

ولم أقف على من عزاه إليه إلا ابن حزم - كما نقل عنه الذهبي[2] - ولم أجده في ترجمته، فلعلَّ أبا محمد يعني به أحد كتبه الأخرى المليئة بالآثار. كـ: «شرح معاني الآثار» أو غيره.

١٥ - **المصنَّف**: لابن أيمن، محمد بن عبد الملك القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٣٠ هـ):

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٧٣)، ولم أقف له على ذكر عند غيره إلا ما ذكره ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٢٤) أنَّ ابن أيمن هذا - وأثنى عليه في الفقه والحديث، وعلى كتابه - وقاسم بن أصبغ - كالآتي بعده - رحلا جميعاً من الأندلس إلى العراق، فوجدا أبا داود صاحب السنن قد توفي قبل وصولهما بيسير، فلما فاتهما رواية سننه؛ عمل كلُّ واحدٍ منهما مصنَّفاً على كتاب أبي داود وتراجم أبوابه، ورويا أحاديثه عن شيوخهما (تخريجاً). قال ابن خير: «وهما مصنَّفان جليلان».

١٦ - **المصنف**: لقاسم بن أصبغ القرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ):

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٩١).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٢٠٢).

ذكره ابن حزم - كما نقل عنه الذهبيُّ - بهذا الاسم له، وغايَرَ بينه وبين «المنتقى»[1] كلاهما له. وقال الذهبي في ترجمته: «المنتقى في الآثار»[2]. والله أعلم. وقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»[3] وسَمَّاه: «المصنَّف» ولم ينقل عن «المنتقى» شيئاً[4]؛ فلعله هو، والله أعلم.

١٧ - المصنَّف: للوليد بن مسلم(؟):

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح»[5]، ولم أقف على من ذكره سواه.

١٨ - المصنَّف: لسليمان بن الخراساني الأندلسي (المتوفى سنة ٥٠١هـ):

ذكره صاحب «تراث المغاربة في الحديث النبوي» (ص: ٢٦٥)، ولا أعلم عنه شيئاً.

كما أنبه إلى أنَّ كتاب «الجامع» لسفيان الثوري (المتوفى سنة ١٦١ هـ) قد يكون من المصنَّفات؛ بدليلِ أنَّ الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» (ص: ٣٨) تحت هذا الفصل: «في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار.. إلخ»، ومن قبله ابن خير في فهرست (ص: ١٣٦) تحت هذا الباب: «ذكر المصنفات المتضمنة للسنن» أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين. ولا أعلم عنه شيئاً.

١٩ - المصنَّف: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد، المعروف بابن السَّكَن (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

فإنه في الأحاديث المرفوعة، جمع فيه ما في الصحيحين وسنن أبي داود والنسائي، قال الكتَّاني: لكنه كتاب محذوف الأسانيد[6]. قلت: هو المعروف بـ: «صحيح ابن السكن».

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٣).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٢).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٤٧٣).

(٤) الفتح: (١/ ١٥) (٧/ ١٩٠، ٣١١) (٩/ ٤١٠) (١٠/ ٣١٦، ٦٠٥).

(٥) انظر: معجم المصنفات الواردة في الفتح: ص: ٤١٤ - ٤١٥.

(٦) فهرست ابن خير: ص: ١٢٥.



٧ ـ المَسَــــانيد

في اللغة: «المسانيدُ»: جمعُ «مُسْنَدٍ»، والمُسْنَدُ: اسمُ مفعول مِن «أَسْنَدَ» بمعنى: «أضاف» أو (نَسَبَ) والمُسْنَدُ من الحديث: ما أُسْنِدَ إلى قائله[١].

وفي اصطلاح المحدِّثين: هي الكتبُ التي ليست مُرَتَّبةً على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعها جعلُ حديث كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان، أو حَسَناً، أو ضَعيفاً مُرَتَّبين على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشَّرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر فيها على أحاديث صحابيٍّ واحدٍ كَمُسْنَدِ أبي بكر الصِّدِّيق، أو أحاديث جماعةٍ منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفةٍ مخصوصةٍ جَمَعها وصفٌ واحدٌ، كَمُسْنَد المُقِلِّين، ومُسْنَدِ الصحابة الذين نزلوا مصر وغير ذلك، ورَتَّبَ بعضُ المحدِّثين المسانيدَ على الأبواب الفقهية كـ «مُسْنَد بقِيِّ بن مَخْلَد الأندَلُسِيّ» (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

وقد يُطْلَق اسمُ «المُسْنَد» على كتابٍ مُرتَّبٍ على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم؛ لكَوْن أَحاديثه مُسْنَدَةً مرفوعةً، كـ «صحيح البخاري»، فإنه يُسَمَّى: «الجامع المُسْنَد الصحيح» وهو مُرتَّبٌ على الكتب فالأبواب. و«مُسْنَد السَّرَاج» (المتوفى سنة ٣١٣ هـ) كذلك على الأبواب.

والمُرَتَّبُ على الحروف مثل: «مُسْنَد الفِرْدوس» للدَّيْلَمي (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ).

والمرتَّب على الكلمات غيرُ متقيِّدٍ بترتيب حروف المعجم، مثل: «مُسْنَد الشهاب» للقُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

---

(١) القاموس المحيط.

وأمَّا: «مُسْنَد بَقِي بن مَخْلَد» فهو: مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ؛ لأنه رَتَّبَهُ على مَسانيد الصحابة ورَتَّبهم على مراتب الصحابة في الرواية، فبدأ بأصحاب الأُلوف، حتى وصل إلى الوُحدان ثم جَعَلها على الأبواب الفقهية. قال في وصفه ابنُ حَزْم: «روى فيه عن ألف وثلاثمئة صحابيٍّ ونيِّفٍ، ورتَّبَهُ على أبواب الفقه، فهو مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ ليس لأحدٍ مثله»[1].

* أول من صَنَّفَ «مُسْنَداً»:

على أقوال حسب تاريخ وفياتهم:

فقيل: أوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً»:

أبو داود الطَّيالسي، سليمان بن داود البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ).

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنداً» بمصر: أسدُ بن موسى الأُمَوِي (المتوفى سنة ٢١٢ هـ) وكان معروفاً باسم: «أسد السُّنَّة».

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً» بالكُوفة: عبيدُ الله بن موسى العَبْسِي (المتوفى سنة ٢١٣ هـ).

وقيل بالكُوفة أيضاً: يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

وأوَّلُ من صَنَّفَ «مُسْنَداً» بالبَصْرة: مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَد (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

وقيل أوَّلُ من صَنَّفَ «مسنَداً» بمصر: نُعَيْمُ بن حَمَّاد (المتوفى محبوساً بسجن سامَرَّاء سنة ٢٢٨ هـ).

وكاد أن يُسَلَّمَ بالأولية للطَّيالسي؛ لأنه أقدمهم وفاةً، لكن يُعَكِّرُ عليه: أن الجامع له غيره من حفَّاظ خُرَاسان جمع فيه ما رواه: يونسُ بن حبيب، عنه خاصةً[2].

وإذا وُزِّعَت «الأَولية» على البُلدان؛ سُلِّمَ للجميع بها والله أعلم.

تنبيه:

هٰذه خلاصةُ كلامهم في ذِكْرِ أوَّل من صَنَّف مُسْنَداً، لكن ذكر الذهبيُّ في

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٧٥.

(٢) انظر: «فتح المغيث» (١/ ١٠٣، ٣/ ٣٢٢)، و«الرسالة المستطرفة» ص: ٦١.

ترجَمة (أبي عمرو بن حَمْدان) قولَ أبي عبد الله الحاكم: «سمعتُ أبا عمرو يَعُدُّ ما عنده من المسانيد المسموعة، فقال: مُسْنَدُ ابن المبارك، ومُسْنَدُ الحسن بن سفيان. . .»[1]، وابن المبارك تُوفِّي سنة ١٨١ هـ قبل الطَّيالسي ومن ذكر بعد، وقد طُبع لابن المبارك كتابٌ باسم: «مسند الإمام عبد الله بن المبارك» فإن كان هو المراد، فيصلح أيضاً على أن يذكر في أمثلة إطلاق المُسْنَد على الكتب المرتَّبة على أبواب الفقه.

ومن المسانيد المتقدِّمة تاريخياً: «مسند عبد الله بن وَهْب» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) نقل منه ابنُ حجر في «فتح الباري» (٩/ ٣٥٣)، وفي «المنتخب من مخطوطات الظاهرية» (ص: ١٣٠)، ذكر الجزء الثامن منه.

ومنها: «مسند وكيع بن الجَرَّاح» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ)، ذكره السَّمْعاني في: «التحبير» (٢/ ١٨١)، ضِمْنَ مسموعات أَبي الفضل البخاري، ورواه بإسناده إلى وكيعٍ، والله أعلم.

* الترتيب العام للمسانيد الشاملة:

يكون على حروف الهجاء لأسماء الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ كما فعله غيرُ واحدٍ، منهم: الطَّبراني في: «المعجم الكبير».

ومنهم من رتَّب مسنده على «القبائل».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «السابقة في الإسلام».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «الشَّرافة في النَّسب».

وقد رتَّب الإمامُ أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في «مُسْنَدِه» على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مبتدأً بمسند العَشَرة المُبَشَّرة، ثم مسند أهل البيت النَّبوي، ثم على كثرة الرواية، ثم الصَّحابة على البلدان، ثم السبق في نصرة الدين، فذكر مسندَ الأنصار، ثم مسندَ النساء، ومسندَ القبائل[2].

* أكبر «مسند» في الإسلام:

أكبر مُسْنِدٍ في الإسلام قيل هو «مُسْنَد المَاسَرْجِسِيّ»: لأبي علي الحسين بن

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٣٥٨).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٢٢، وعنه: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٧٤.

محمد بن مَاسَرْجِسْ «المَاسَرْجِسيّ» (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ) ـ نسبةً إلى جَدِّه المذكور، كان نصرانياً فأسلم على يد عبد الله بن المبارك.

قال الكَتَّاني: «مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ مهذَّبٌ في ألف وثلاثمئة جزءٍ... وقيل: إنه لم يُصَنَّفْ في الإسلام أكبر منه»[(١)].

وقيل بل أكبرُ مُسْنَدٍ في الإسلام: «مسند أبي يوسف يعقوب السَّدُوْسِي» تلميذ الإمام أحمد، وابن المَدِيني، وابن مَعِين، لكنه لم يُكْمِله، كما في: «الموازنة بين مُسْنَدي أحمد وبقي» للهاشمي.

* المَسانيدُ المشتهرةُ اشتهرت بشيوخها دون جامعيها، منها:

١ ـ مُسْنَدُ الطَّيالِسِي: ومضى الكلامُ عليه قريباً. وسيأتي التفصيل عنه.

٢ ـ مُسْنَدُ الشَّافعي: هو ليس من تصنيفه، وإنما التقطه ابنُ مطر النَّيسابوري، من مسموع الأَصَمِّ من «الأمّ» وسمعه عليه[(٢)].

٣ ـ العِلَل: لأبي الحسن عليّ بن عمر الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

وهو المُرَتَّبَ على: «المسانيد» فإنه ليس من جَمْعِه، وإنما هو من جمع تلميذه الحافظ أبي بكر البَرْقَاني (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ)[(٣)].

* تعريف أشهر المسانيد:

١ ـ مسانيد الإمام أبي حنيفة النعمان (المتوفى سنة ١٥٠ هـ):

لم يَصِحَّ عن الإمام أبي حنيفة تصنيفٌ في المُسْنَدِ، ولكن جَمَع رواياتِه بعضُ أتباعِهِ، وسَمَّوها مسانيدَ «الإمام أبي حنيفة»، وقد أوصَلَ الإمامُ أبو الصبر أيوب الخَلْوَتي مسانيد الإمام أبي حنيفة إلى (١٧) مسنداً.

وجَمَع بين خمسة عشر منها أبو المُؤَيَّدِ محمد بن محمود بن محمد بن الحسن الخطيب الخَوَارِزْمِي (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ) وسَمَّاه «جامعَ المسانيد» ورتَّبه على أبواب الفقه فهو باسم (السُّنن) أولى.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٧٣.

(٢) تدريب الراوي: (١/ ١٠٢).

(٣) فتح المغيث: للسخاوي: (٣/ ٣٦٢).

كذلك خَرَّج أحاديثَ الإمام وجَمَعها أبو محمد بن يعقوب بن الحارث الكَلَاباذِي الحارثي المعروف بعبد الله الأستاذ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

وجَمع أحاديثَ الإمام أيضاً الحافظُ أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خَسْرو (المتوفى سنة ٥٢٣ هـ)، وهذا الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر في كتابه: «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة».

٢ ـ **مسند أبي داود الطَّيَالِسِي**: للإمام أبي داود، سليمان بن داود الطَّيالسي القرشي مولىٰ آل الزُّبير البصري الحافظ الثِّقة، (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

قيل: بأنه أول مسندٍ صُنّف باعتبار تقدم وفاته، ورُدّ بأن هٰذا صحيحٌ لو كان هو الجامعُ له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعضُ الحُفاظ الخراسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصةً عن أبي داود. ومما يَدُلُّ علىٰ أنه ما رواه ليس من جمعه: أنَّ لأبي داود أحاديثَ كثيرةً مرويةً في كتب الحديث، وهي غير موجودة في مسنده المذكور.

وقال السَّخاوي: «هٰذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديثٍ، ثم قال: تولّىٰ جَمْعَه بعضُ حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه»[1].

وتبرز قيمةُ هذا الكتاب وأهميته ـ كمصدر من مصادر السنة النبوية، وأصل من أصولها ـ بمعرفة مكانة مؤلّفه، واعتماد الأئمة على الكتاب، وخدمتهم له، وقد امتاز كتابُ الطيالسي بتخريج مسانيد كثيرة، تفرَّد بصحابةٍ ليسوا عند الإمام أحمد، ثم إنَّ المكرَّر في أحاديثه قليلٌ جدًّا.

أمّا اعتماد الأئمة عليه، فيظهر من خلال روايتهم لأحاديثه في كتبهم، كما فعل البيهقيُّ، وابن عديٍّ، وأبو نُعَيم، والطَّحاوي، والطَّبَراني، وغيرهم، وأَظُنُّ: أنَّ البيهقِيَّ قد استوعب المسندَ أو أكثره في كتبه.

واستفادة أهل العلم من الكتاب ظاهرة، سواء في كتب الحديث، أو التفسير، أو الشروح، أو التراجم.

---

(١) فتح المغيث: (١/١٠٣).

رَتَّبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البَنَّا الشهير بالسَّاعاتي في كتاب سَمَّاه: «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود»، ذكر في مقدمته: أنه رَتَّبه كما فعل في ترتيب «مسند الإمام أحمد» المُسَمّى بـ: «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني»، وجعله سبعة أقسام؛ مبتدئاً بقسم التوحيد وأصول الدين، ثم الترغيب، ثم الترهيب، ثم التاريخ، ثم علامات السَّاعة، والفِتَن والقيامة، وأحوال الآخرة، وكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام يشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته عدة أبواب، وفي تراجم الأبواب ما يدل على مغزى أحاديث الباب.

وهو يذكر الأحاديث بأسانيدها، وعَلَّق عليها تعليقات يسيرةً.

وقد طُبع هٰذا المسندُ في مجلَّدٍ واحدٍ بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ) بالهند، عام ١٣٢١هـ ـ ١٩٠٣م، ثم طُبع مصوّراً في بيروت في دار الكتاب اللبناني، ودار المعرفة. وقام أحدُ الباحثين بترتيب أحاديثه على حروف المعجم، وطُبع مع هٰذه الطبعة المصورة.

٣ ـ مسند الشافعي: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

هو مُسْتَخْرَجٌ من الكتب الموجودة في كتاب «الأُمّ»، استخرجه أحدُ النَّيسابوريين من مسموعات أبي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سِنَان بن عبد الملك الأموي ولاء، الملقَّب بالأَصَمّ (المتوفى سنة ٣٤٦ هـ)، وذلك بروايته عن الرَّبيع بن سليمان المرادي (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ)، راوية كتب الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، وخاصةً «الأمّ».

قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩): «الأحاديث المذكورة فيه ـ أي: في المسند ـ منها ما يستدل به لمذهبه، ومنها ما يُورده مستدلاً لغيره ويُوَهِّيه، ثم إنَّ الشافعي لم يعمل هذا المسند، وإنما التقطه بعضُ النيسابوريين من «الأم»، وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصم التي كان انفرد بروايتها عن الربيع، وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع في هذا المسند».

وقد أشار البيهقي في «معرفة السنن والآثار» إلى أنَّ من جامعي هذا المسند

أبو عمرو بن مطر، وهو شيخ الحاكم، وأنه خُرِّجَ من المبسوط[١]، وربما كان المبسوط هو الأم، لأن البيهقي لم يذكر الأم في كتبه، وإنما ذكر المبسوط[٢].

جاء هذا الكتاب غيرَ مرَّتبٍ ترتيباً دقيقاً، وجاءت بعض أحاديثه، في غير مناسباتها؛ ذلك لأن الشافعي قد ذكره استطراداً في باب ما من أبواب كتاب «الأم».

وحشد الجامعُ للمسند كلَّ أحاديث الكتاب الواحد متوالية كما هي في الكتاب الأم، ويلحظ ذلك من إشارات في الهامش إلى مواضع هذه الأحاديث من «الأم» عند كل حديثٍ.

وافتقد الكتاب بذلك الترتيب الدقيق، كما افتقد التبويب الدقيق المُبين.

وهذا ما حدا ببعض المصنِّفين أن يرتِّب الكتاب، ويجمع شَتَات أحاديثه بهذا الترتيب ويضع تراجم لهذه الأبواب.

ومسند الشافعي له أهمية كبرى؛ ذلك أنه:

أولاً: جامعٌ لأحاديث الإمام الشافعي، وناهيك به إمامةً وحفظاً وإتقاناً وثقةً، ويكفي في الدلالة على ذلك ـ ولسنا في حاجة إلى هذه الدلالة ـ يكفي أنه أُطلق عليه بحق: «ناصر السنَّة».

ثانياً: أنه حفظ لنا كثيراً من الروايات التي ضاعت أصولها، أو التي لم تَرَ أصولُها النور حتى الآن، وأكبر مَثَلٍ لهذا: حديث سفيان بن عُيَيْنَة الذي اعتمد عليه كثيراً، مع روايات مالكٍ في التدليل على الأحكام التي ساقها في «الأُمّ» فليست مصنَّفاتُ ابن عيينة موجودةً بين أيدينا الآن، وذلك على الرغم من أنه من أوائل المصنِّفين في الحجاز.

ويمكنك أن تُدرك أهميةَ ذلك من قول الشافعي في نهايات هذا المسند: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز».

وقُلْ مثل ذلك في حديث إبراهيم بن أبي يحيى، فأكبر الظَّنِّ: أن مصنفاته ضاعت، لإهمال المُحَدِّثين لها، تبعاً لرأيهم غير الحميد في إبراهيم بن أبي يحيى،

---

(١) المعرفة: (٨/٦).

(٢) انظر: «برنامج التجيبي» ص: ١١٩.

فقد حكموا عليه بالترك، ومن ثم أسهموا في ضياع أحاديثه، ويقال: إن موطأه كان أكبر من موطأ مالكٍ.

ولكن الإمام الشافعي كان كثيرَ الثقة فيه، ويعبِّر عن ثقته فيه بأنه كان يُصَدِّرُ روايته بقوله: «أخبرني من لا أتهم»، وقال فيه: «لأن يخر من السماء خير له من أن يكذب».

وقد اختبر المحقِّقُ رواياته في أول تحقيقه للمسند فوجد جُلَّهَا ـ إن لم يكن كلها يتَابَع عليها إبراهيم، ويرتقي بعضها إلى درجة الصحيح لغيره، وبعضها إلى درجة الحسن لغيره، أما في نظر الشافعي فلا نحتاج إلى كلمة: «لغيره»، إلى جوار: «صحيح» أو «حسن».

ثالثاً: أنه إذا كان ما فيه للإمام الشافعي، فهو بهذا أَقْدَمُ ما قُدِّمَ من أحاديث الأحكام التي يمكننا أن نثق بها، وبالتالي ما يستنبط منها من أحكام[1].

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المُطَّلِب في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في ثلاث مجلَّدات.

٤ ـ مسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ: للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحَنْظَلي المَرْوَزي المعروف بابن رَاهُوْيَهْ (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ).

وقد فقد أكثره، ولا يُوجَد من مخطوطته سِوىٰ المجلَّد الرابع بدار الكتب المصرية، وطُبع في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الغفور البَلُوشي بمكتبة الإيمان بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

ومن مميزات هـٰذا المسند: أنه خَرَّج فيه أحسنَ ما وَرَد عن ذلك الصحابيِّ، ولكن قد يضطر إلىٰ تخريج بعض الأحاديث بأسانيدَ ضعيفةٍ عندما لا يجد الأمثلَ، بل إنه في بعض الأحيان قد يخرج عن بعض المتهمين.

٥ ـ مسند خليفة بن خيَّاط: لأبي عمرو، خليفة بن خيَّاط، المعروف بـ: «شباب» العُصْفُري (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ).

جَمَع أحاديثَ الكتاب الأستاذُ الدكتور أكرم ضياء العمري من عِدَّة مؤلَّفات ابن خيَّاط، يحتوي الكتابُ على (١٠١) حديثاً، غالبُه مرفوعٌ.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٦ ـ مسند أحمد: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها على الإطلاق يَضُمّ هذا المسندُ ما يقرب الأربعين ألف حديثٍ، منها عشرة آلاف حديث مكرَّرة، وقد انتقاها من (٧٥٠،٠٠٠) حديث[١] ـ يعني بتعدُّد الطُّرق واعتبار كل طريقٍ حديثاً ـ يرويها عن (٢٨٣) شيخاً من شيوخه[٢]. وأما في النسخة المطبوعة بمصر عام ١٣١٣هـ فبلغت أحاديثه (٢٨١٤١) حديث بالمكرَّر، وزيادات عبد الله عن أبيه التي رواها وِجَادةً[٣]. ولعبد الله زياداتٌ رواها عن عوالي شيوخه[٤]، وقد بلغ عددُهم (١٧٣) شيخاً[٥]، وقد وَصَل إلينا المسندُ من رواية أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشَّيباني البغدادي (المتوفى سنة ٥٢٥ هـ) عن أبي علي الحسن ابن علي ـ ابن المُذهب ـ (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ) عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ) عن عبد الله بن الإمام أحمد عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل[٦].

وقد توخَّى الإمامُ أحمد في هذا المسندِ ترتيبَ الصحابة حسب اعتباراتٍ عِدَّةٍ، منها الأفضلية والسَّابقة في الإسلام، والشَّرافة النَّسبية، وكثرة الرواية، إذ بدأه بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم مسانيد بقية العشرة المبشَّرين بالجنة، ثم مسند أهل البيت، ثم مسانيد المُكثرين من الرواية كالعبادلة الأربعة: ابن عبّاس، وابن مسعود،

---

(١) خصائص المسند: ص: ٢١، طبع في مقدمة المسند ط. أحمد محمد شاكر، وفيه أكثر من سبعمائة ألف حديث، وابن الجوزي: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ص: ٣١.
(٢) المصعد الأحمد: ص: ٣٤، ولكن ابن الجوزي بلغ بهم (٢٩٢) شيخاً، أما جملة شيوخه في المسند وغيره فقد بلغ بهم ابن الجوزي (٤١٤) شيخ وامرأة واحدة (مناقب أحمد: ٤٠٦).
(٣) معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند: ص: ١٠.
(٤) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٢٤).
(٥) المصعد الأحمد: ص: ٣٤.
(٦) المسند: مقدمة المحققين من طبعة مؤسسة الرسالة (١/ ٩٢ ـ ٩٥).

وابن عمر، وابن عمرو. ثـ مسند البصريّين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء»[1].
وكان قد كتبه في أوراق مُفْرَدةٍ، وفرَّقه في أجزاءَ منفردةٍ على نحو ماتكون المسوَّدة[2]، ورواه لولده عبد الله نسخاً وأجزاءً، وكان يأمره: أن ضَعْ هذا في مسند فلانٍ، وهذا في مسندِ فلانٍ»[3]. وأسمعه لولديه عبد الله وصالح وابن عمِّه حنبل بن إسحق منذ سنة ٢٢٧ هـ، وكان يعاود النظرَ فيه ويأمر عبدَ الله بالضرب على ما فيه عِلّةٌ، وداوم على تنقيحه حتى وفاته[4].

أما عن درجة أحاديث المسند فهو يحتوي أحاديثَ صحيحةً كثيرةً وبعضها زيادة على ما في الكتب الستة، كما أنَّ فيه الحديث الحسن والضعيف والمنكر، وبعضَ الأحاديث الموضوعة أيضاً لكنها نادرةٌ، ومعظمها وقعت من زيادة ابنه عبد الله أو زيادة أبي بكر القَطِيعي (راوية عبد الله) على المسند[5]، كما وقع بعضُها ـ وهو أندر ـ؛ لأن الإمام أحمد جَمَع عدداً كبيراً من الأحاديث المشهورة، وكان ينقِّحها ويأمر بالضرب على بعضها[6] وقد عاجلته المنيةُ قبل إتمام تنقيح المسند[7]، لذلك وقع فيه بضعة عشر حديثاً، حَكَم النقادُ عليها بالوضع[8]، لكن الحافظ ابن حجر أجاب عنها[9]، وهو يرى أنَّ ما لا أصلَ له من أحاديث «مسند أحمد» لا يزيد على ثلاثة أو أربعة أحاديث. وقد ذكر ابنُ حجر أنَّ أحاديثه غالبها جِيادٌ، والضِّعَافُ منها إنما يُورِدها للمتابعات، والقليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي فيها بعده بقيةٌ[10]. ولا يقلِّل ذلك من مكانة «مسند أحمد» بين مدوَّنات الحديث الجامعة المُهِمّة. وقال محقِّقوه: «ولا يَغُضُّ من

---

(١) مسند أحمد: المقدمة: ص: ٥١.
(٢) المصعد الأحمد: ص: ٣٠.
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٢٢).
(٤) خصائص المسند: ص: ٢٤.
(٥) منهاج السنة: ص: ٣٧، وهي ثلاث روايات.
(٦) خصائص المسند: ص: ٢٧.
(٧) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد: ص: ٣١.
(٨) مفتاح السنة: ص: ٣٥.
(٩) وذلك في كتابه «القول المسدّد في الذب عن مسند أحمد».
(١٠) تعجيل المنفعة برجال الأربعة: ص: ٦.

قيمة المسند كثرة الأحاديث الضعيفة فيه، فإنَّ عدداً غيرَ قليلٍ منها صالحٌ للترقِّي إلى الحسن لغيره، والصحيح لغيره، وذلك بما وُجِدَ له من متابعاتٍ وشواهدَ، كما يظهر ذلك من تخريجنا للأحاديث وبيان درجاتها، وما تبقَّى منها فهو من الضعيف الذي خَفَّ ضعفُه ما عدا الأحاديث القليلة التي انتُقِدت عليه، فإنَّه ـ رحمه الله ـ كان يرى الأخذَ بها والعملَ بمضمونها، وتقديمها على القياس»[1].

قال الإمامُ أحمد لابنه عبد الله: «قصدتُ في المسند الحديثَ المشهورَ وتركتُ الناس تحت ستر الله، ولو أردتُ أن أقصد ما صَحَّ عندي لم أروِ هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني! تعرف طريقتي في الحديث، لستُ أخالف ما فيه ضعيفٌ إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفعه»[2].

وقال ابن القيِّم ـ يوضِّح مذهبَ أحمد ـ: «إذا لم يكن في المسألة حديثٌ صحيحٌ، وكان فيها حديثٌ ضعيفٌ، وليس في الباب شيءٌ يَرُدّه عمل به، فإن عارضه ما هو أقوى منه تَركه للمُعارض القويّ، وإذا كان في المسألة حديثٌ ضعيفٌ وقياسٌ؛ قَدَّم الحديثَ الضعيفَ على القياس».

وبسبب عدم تنقيح الإمام أحمد للمسند، فإنَّ مسانيد بعض الصحابة تتكرر فيه، كما أنَّ نُسَخ المسند تختلف عن بعضها بالزيادة والنقصان في المسانيد والأحاديث، ويُلاحَظ ذلك عند مقارنة المسند المطبوع بأطراف «المسند المعتلي» الذي عمله الحافظُ ابن حجر لترتيب أطراف «مسند أحمد»، كما يُلاحَظ الاختلافُ عند المقارنة مع أسانيد «مسند أحمد» التي ساقها ابنُ حجر في كتابه «إتحاف المَهَرة بأطراف المسانيد العَشَرة»، وكذلك عند مقارنة «مسند أحمد» بالذي عمله الحافظُ ابن عساكر.

ولم يَقُمْ عبدُ الله بن الإمام ولا القَطِيعي بتحرير ترتيبه، فوَصَل إلينا على هذه الصورة التي هي أقرَبُ ما تكون إلى المسوَّدة، ومن ثمَّ وقع فيه خَلَلٌ في جملة مواضع منه لا تَمَسُّ جوهرَ الكتاب، من مثل إدراج عددٍ من المكثرين في غير مسانيدهم، وتكرار الحديث الواحد بإسناده ومتنه لغير فائدةٍ في إعادته، وتفريقِ

---

(١) المسند، المقدمة (١/ ٧٥).

(٢) خصائص المسند: ص: ٢٤.

أحاديث الصحابيّ الواحد في أكثر من موضعٍ من المسند، والخلطِ بين أحاديث الشاميِّين والمدنيِّين، وعدم التمييز بين روايات الكوفيِّين والبصريِّين، وتداخلِ بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء، واختلاطِ مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان»[1].

وكان الحافظُ الذهبيُّ (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) قد تمنَّى ترتيبَه بطريقةٍ معيَّنةٍ قال: «لعلَّ الله يقيِّض لهذا الديوان العظيم من يرتِّبه ويهذِّبه، ويحذف ما كُرِّر فيه، ويُصلِح ما تَصَحَّف، ويوضِّح حالَ كثيرٍ من رجاله، ويُنبِّه على مُرْسَله، ويُوهِّن ما ينبغي من مناكيره، ويُرتِّب الصحابةَ على المعجم، وكذلك أصحابَهم على المعجم، يرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإن رتَّبه على الأبواب فحسنٌ جميلٌ، ولولا أني قد عجزتُ عن ذلك لضعفِ البصر، وعدمِ النِّيَّة، وقُرْبِ الرحيل؛ لعملتُ على ذلك»[2][3].

* رواةُ المسند:

على الرَّغم من شهرة المسند واعتناء الأمة به فإنه لم يُرْوَ إلا من طريق عبد الله ابن أحمد، وتفسير ذلك يرجع إلى أنَّ الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، ولهذا لم يسمعه غيرُ أهل بيته، كما قال حنبل بن إسحاق ـ ابن عمّ الإمام أحمد ـ: «جَمَعَنا الإمامُ أحمد: أنا، وصالح، وعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه غيرُنا»[4].

وقد وَصَل المسند إلينا بطريق:

١ ـ عبدُ الله أبي عبد الرحمن بن الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٩٠ هـ).

٢ ـ وأبي بكر أحمد بن جعفر بن حَمْدان بن مالك القَطِيعي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ).

---

(١) المسند، المقدمة (١/ ٥٩)، ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند»: ص: ٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٢٥).

(٣) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة»: ص: ٣١٢ ـ ٣١٦.

(٤) المصعد الأحمد: ص: ٢١.

٣ ـ وأبي محمد الحسن بن على بن الحسن البغدادي الجوهري المُقَنعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

* عناية العلماء بمسند الإمام أحمد:

لقد اعتنى العلماء به شرحاً وترتيباً وتحقيقاً، ومن أشهر هذه الجهود:

١ ـ ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثَهم أحمدُ بن حنبل في المسند: للحافظ أبي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

٢ ـ ترتيب المسند: للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصَّامت (المتوفى سنة ٧٨٩ هـ).

رَتَّب فيه الصحابةَ على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم من التابعين ومن بعدهم.

٣ ـ جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن: للحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

أخذ ابنُ كثير كتابَ «المحب الصامت»، وضَمَّ إليه الكتبَ الستةَ و «مسندَ البزَّار» و «مسند أبي يعلى الموصلي» و «معجم الطبراني الكبير»، ورَتَّبها جميعاً في هذا الكتابِ على نفس ترتيب المحب للمسند.

٤ ـ إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

رَتَّبه على الأطراف، ثم ضَمَّه أيضاً مع الكتب العشرة في كتابه: «إتحاف السَّادة المَهَرَة الخِيَرَة بأطراف الكتب العَشَرة».

٥ ـ الإكمال في ذِكر من له روايةٌ في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال للمزي»: للحافظ شمس الدين الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ).

ترجم فيه لرجال «مسند أحمد».

٦ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ ابن حجر.

ترجم فيه لرجال «مسند أحمد»، معتمداً على كتاب الحسيني وغيره.

٧ ـ الفتح الربَّاني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: للشيخ أحمد ابن عبد الرحمن البَنَّا السَّاعاتي (المتوفى سنة ١٣٧٣ هـ).

رَتَّبه على الكتب والأبواب، فسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادةَ من المسند، ثم عاد وشرحَه وخرَّج أحاديثَه في كتابٍ سَمَّاه: «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» طبعه في حاشية «الفتح الرباني».

اعتنى بتحقيق «مسند أحمد» أوّلاً الشيخُ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٨ هـ)، وشرح غريبَه، وخرَّج أحاديثَه، وحَكَم عليها صحةً وضعفاً، ثم صَنَع له فهارسَ علميةً تكشف عن مضامين المتون والأسانيد. وقد توفي قبل أن يكمله؛ إذ بلغ الربَع تقريباً.

ثم قامَ الشيخُ شعيب الأرناؤوط وغيرُه بتحقيق المسند على نسخ كثيرة، وبتحقيق علميٍّ مميَّزٍ، وقد صدر منه ثلاثين مجلَّداً تقريباً، في مؤسسة الرسالة، ببيروت.

٧ ـ مسند البَّزار: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار (المتوفىٰ سنة ٢٩٢ هـ).

له مسندان: مسندٌ صغيرٌ، وهو مفقودٌ، ومسندٌ كبيرٌ، وهو المسند المُعَلَّل، ويُسَمّىٰ: «البحر الزَّخَّار»، يبين فيه أحياناً الصحيحَ وغيره، ويُشير كثيراً إلىٰ التفرُّد وبيان الغريب، وقد وَصَل إلينا ناقصاً.

طُبع بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمـٰن زين الله في مؤسَّسة علوم القرآن ببيروت عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

وقام الإمام أبو الحسن علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ) بإفراد زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتابٍ سَمَّاه: «كشف الأستار عن زوائد البَزّار» وقد طُبع في أربع مجلَّدات، كما قام أيضاً الحافظُ ابن حجر العسقلاني بإفراد زوائد البزار علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد، وطُبع في مجلَّدتين.

٨ ـ مسند الرُّوياني: للإمام أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفىٰ سنة ٣٠٧).

ومسنده قال عنه الحافظُ ابن حجر: «إنه ليس دون السنن في الرتبة، وقد وَصَل إلينا هـٰذا المسند ناقصاً».

طُبع في ثلاث مجلدات بتحقيق الأستاذ أيمن علي في القاهرة.

٩ ـ مسند ابن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ): لقاضي عَدَن أبي عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر الدَّرَاوَرْدِي (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» (٢/ ١٨٩).

١٠ ـ مسند ابن مَنِيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ): للحافظ الثقة أبي جعفر، أحمد ابن منيع بن عبد الرحمن البصري (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ).

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠٧).

١١ ـ مسند سعد بن أبي وَقَّاص (المتوفى سنة ٥٥هـ): تخريجُ أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ).

جَمَعَ فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المرويةَ من طريق سعد بن أبي وقّاص ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، وخَرَّج فيه الأحاديثَ المسندةَ من طريق الصحابة والتابعين عن سعد بن أبي وقَّاص. احتوى هذا المسندُ على (١٣٤) حديثاً، غالبها مرفوعةٌ، أو هي في حُكم المرفوع، لم يلتزم المصنِّفُ الصحةَ في مروياته كما بيَّن ذلك المحقّق في حواشي الكتاب.

طُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر ببيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢ ـ مسند عبد بن حميد: لأبي محمد، عبد بن حُمَيد بن نصر الكَشِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

طُبع منه «المنتخب من مسند عبد بن حُمَيْد» بتحقيق مصطفى بن العدوي، بدار الأرقم في الكويت، ودار ابن حجر في مكّة المكرمة، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣ ـ مسند يعقوب بن شَيْبَة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدُوْسِي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ).

طُبع منه الجزء العاشر المشتمل على «مسند عمر بن الخطاب» بتحقيق كمال يوسف الحوت، بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٤ ـ مسند عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب (المتوفى سنة ٧٣ هـ): تخريج أبي أمية، محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسِي (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد راتب عرموش، بدار النفائس في بيروت، عام ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

١٥ ـ مسند الحُمَيدِي: لعبد الله بن الزُّبَيْر بن عيسى (المتوفى سنة ٢٩١ هـ).

وهو ليس بالكبير، ويتألَّف من أحد عشر جزءاً حديثياً وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة.

ويشتمل على (١٣٠٠) حديثٍ حسب الترقيم في النسخة المطبوعة، والكتاب مرتَّبٌ على مسانيد الصحابة، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء، وإنما سَلَكَ المؤلِّفُ مسلكاً آخر، فبدأ بمسند أبي بكر الصِّدّيق، ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي، ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله، والظاهر أنه لم يذكره؛ لأنه لم يَرْوِ له من طريقه حديثاً. وأما بقية الأسماء فلم أهتد إلى طريقته في ترتيبهم، والظاهر أنه لاحظ أصحابَ السابقة إلى الإسلام، ثم أحاديثَ أمهّات المؤمنين ثم باقي الصحابيات، ثم أحاديث رجال الأنصار. ثم باقي مسانيد الصحابة، ولم أستظهر لها ترتيباً خاصاً.

وعددُ أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو (١٨٠) صحابياً، لم يَرْوِ من طريق عددٍ كبيرٍ منهم إلا حديثاً واحداً.

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في المجلس العلمي بكراتشي عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م. وقد عُني الشيخُ بتحقيقه والتعليق عليه عنايةً جيدةً، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة. وقد رَقَّم الأحاديث وهو عملٌ جيدٌ. ورَتَّب أحاديثه على الأبواب بذكر طرفَ الحديث والإشارة إلى رقمه في المسند، وهو عملٌ يشكر عليه. وحبَّذا لو رَتَّب أسماء الصحابة على حروف الهجاء؛ لسهل على المراجعين فيه ووَفَّر عليهم جهداً كبيراً[1].

١٦ ـ مسند أبي بكر الصِّدّيق (المتوفى سنة ١٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن علي ابن سعيد المَرْوَزِي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

---

(١) انظر: «دراسات في مناهج المحدِّثين» ص: ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

خَرَّج فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المُسْنَدَةَ من طريق الصحابة والتابعين عن أبي بكر الصِّدّيق، رضي الله عنه. وأفرد أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ أو تابعيٍّ على حِدَة، ثم أدرجها تحت عنوان يذكر فيه اسمَ الصحابيِّ أو التابعيِّ الذي رواها عن أبي بكر، وقد ابتدأ برواية الأحاديث التي رواها الصحابةُ عن أبي بكر، رضي الله عنه، ثم مارواه التابعون.

قَصَدَ المصنِّفُ من تصنيف هذا المسندِ استيعابَ ما أمكن الوقوفُ عليه من الأحاديث المروية من طريق أبي بكر، فمن أجل ذلك لم يتحرَّ الصِّحَّةَ في مروياته كما بيَّن محقِّق الكتاب في حواشيه.

وجملةُ ما في هذا المسند من الأحاديث ـ مع المكرَّر ـ (١٤٠) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، في (٢٣٠) صفحة.

١٧ ـ مسند البَزَّار، ويُسَمّى «البحر الزخار»: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله، بمؤسسة علوم القرآن في بيروت عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٨ ـ مسند أبي يَعْلَى المَوْصِلِي: لأحمد بن علي بن المُثَنَّى أبي يعلى الموصلي التميمي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

أخرج الذهبي في «تذكرة الحُفّاظ» (٢/ ٧٠٧) عن السمعاني؛ قال: «سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ) يقول: قرأتُ المسانيد كـ: «مسند العَدَنِي» (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ) و«مسند ابن مَنِيع» (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وهي كالأنهار، و«مسند أبي يَعْلَى» كالبحر يكون مجتمعَ الأنهار».

أمّا رواةُ هذا المسند عن أبي يعلى فهم:

ـ أبو عمرو بن أحمد بن حَمْدان بن علي بن سِنَان الحِيَري (المتوفى سنة ٣٧٦ هـ).

ـ أبو سعيد، محمد بن عبد الله بن محمد الكنجروذي (المتوفى سنة ٤٥٣ هـ).

ـ زاهر بن طاهر أبو القاسم الشَّحامي (المتوفى سنة ٥٣٣ هـ).

ـ أبو القاسم تميم بن أبي سعيد الجُرجاني (المتوفى سنة ٥٣١ هـ).

حَقَّقه مجموعةٌ من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض كرسائل جامعية، منهم: فالحُ بن محمد الصغير، وعبد الله بن حمود التُّويجري، ومسفر بن سعيد دماس عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين سليم أسد الدَّارَاني بدار المأمون في دمشق عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، في دار القِبْلَة بجُدَّة في السعودية بالاشتراك مع مؤسَّسة علوم القرآن في دمشق عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

وقد جمع زوائده على الكتب الستة الحافظُ علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ) في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» وهو مطبوعٌ.

١٩ ـ مسند الشّاشي: لأبي سعيد الهيثم بن كُليب الشَّاشي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ).

وقد وصل إلينا بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمـٰن زين الله، طُبع في مكتبة العلوم والحِكم بالمدينة المنوَّرة.

٢٠ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ): تخريج أبي بكر، محمد بن محمد الباغَنْدِي (المتوفى سنة ٣١٢ هـ).

قام الباغنديُّ في هذا المسند بمحاولة جمع الأحاديث التي تُروى من طريق عمر بن عبد العزيز، كما هو منهجُ المحدِّثين في تصنيف المسانيد.

وقد نهج الباغنديُّ في هذا المسند:

ـ أن يذكر فيه مسانيدَ عمر بن عبد العزيز، متجنِّباً مراسيلَه، إلا نادراً كالحديث رقم (٤٢)، وإن كان فيه الإرسال ـ بمعنى الانقطاع ـ بين عمرَ وبعضٍ من يروي عنه، كالحديث الأول: يرويه عمر عن عقبة بن عامر، ولم يسمع عمر من عقبة.

ـ والأصل في عمل الباغندي في هذا المسند: أن يذكر من الأحاديث ما وَرَد من طريق عمر بن عبد العزيز، وقد كان كذلك، إلا أنه قد يذكر أحياناً إسناداً آخر للحديث من غير طرق عمر، وذلك لفائدة من: علو إسناد، ونحو ذلك.

ـ وقد ذكر رحمه الله ما كان من رواية عمر، وما ذُكر بحضرة عمر أو طَلَب هو سماعَه وتحمُّلَه، والقسم الأول هو الأكثر الأغلب.

ـ والتزم وضعَ عنوانٍ لأحاديث عمر عن كل شيخ له، مثل: «عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر» و«عمر بن عبد العزيز عن يوسف بن عبد الله» وهكذا، إلا عنوان «عمر بن عبد العزيز عن نوفل بن مُساحِث» عند رقم (٤٩) فزيادة من المحقّق.

وأدخل المخرج قسماً من أحاديث عمر عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ الزهري مع أحاديثه عن سعيد بن المسيب عند رقم (٢٤) إلى (٣٠)، مع أنه أفرد روايته عن ابن قارظ في عنوان خاص عند الرقم (٨٤).

وقد بَلَغ عددُ شيوخ عمر بن عبد العزيز في هذا المسند ثلاثة وثلاثين شيخاً، ثماني منهم من الصحابة، والخمسة والعشرون الباقون من التابعين، وقد قدَّم رواياته عن الصحابة فذكرها أولاً من الرقم (١ ـ ١٩) إلا الحديث الحادي عشر فهو من روايته عن التابعي الجليل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهم.

وغالبُ ما في هذا المسند أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، والقليل منهم موقوفٌ على بعض الصحابة، وهي الآثار الآتية برقم: (٤٩، ٥٠، ٦١، ٦٨، ٧٧، ٧٨، ٩٣).

ـ وفي المسند ثلاثة أسانيد من زيادة الإمام الحافظ أبي الحسين محمد بن المظفَّر البَزَّاز البغدادي، تلميذ الإمام الباغندي، وراوية هذا المسند عنه زادها لينبِّه على علوِّ إسناده فيها، وهي عادة مألوفة في كتب السنة، وهي الأسانيد برقم ٩، ١٢، ٥٢.

وقد أتىٰ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في هذا المسند الصغير ـ على طَرَافة موضوعه وأوّليّته في بابه ـ بفوائد نادرة، منها في متونه: كتلك الأحاديث التي تتبعَّها المحقِّقُ كثيراً في مظانها فلم أقف عليها، كالحديث الخامس، ومنها في أسانيده: كالفائدة الآتية عند رقم (٣ و٥١)، فإنه لم يجدها في مكان آخر، أما الفوائد التي يعزّ وجودها في مشهور كتب السنة، وتوجد في غيرها على نُدرة، وهي في هذا المسند أيضاً: فكثيرة[1].

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوّامة بمكتبة دار الدعوة في حلب عام ١٣٩٧ هـ.

---

(١) ٢/٧٠٧.

٢١ ـ مسند عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٨ هـ): تخريج ابن أبي داود: أبي بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الغفور البَلُوشي، بمكتبة دار الأقصى في الكويت، عام ١٤٠٥ هـ.

٢٢ ـ مسند أبي عوانة الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

٢٣ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (المتوفى سنة ٢٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن سلمان النَّجَّاد البغدادي (المتوفى سنة ٣٤٨ هـ).

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» (١/ ١٣٤).

٢٤ ـ مسند الشاميين: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطَّبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفي، بمؤسسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٥ ـ مسند إبراهيم بن أدهم (المتوفى سنة ١٦١ هـ): تخريج أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن مَندَه الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيّد إبراهيم، في مكتبة القرآن، بالقاهرة، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٦ ـ مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ وأقواله على أبواب العلم: للحافظ أبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

بدأ بأحكام الطهارة، فالصَّلاة.... إلى آخر العبادات، وشمل أبواب التفسير، والملاحم والمعجزات، والفضائل وغيرها.

* * *

٨ ـ المُسْـــتَخرَجَات

في اللغة: (المُسْتَخْرَجات): جمعُ «مُسْتَخْرَجٍ»، وهو مشتقٌّ من (الاستخراج) بمعنى: الاستنباط، وخَرَّجه في الأدب فتخرَّج، وهو خِرِّيجٌ.

وأمَّا في اصطلاح المحدِّثين فهو: أن يَعْمِدَ المُحدِّثُ إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ المُسْنَدَةِ كـ «صحيح البُخاري»، فيَرْوي أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدِهِ الخاصَّةِ بحيثُ يَلْتَقي مع البُخاري في كلِّ حديثٍ في شيخه، أو من فَوْقَهُ، ولا يتجاوَزُ الشيخَ الأقربَ إلى البُخاري حتَّى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخ، ويجب أن يَسْتَخْرِجَ الحديثَ من طريقِ الصَّحابيِّ نفسِه الَّذي أخرَجَ البُخَاريُّ عنه الحديثَ. هذه صِفَةُ ما يُسَمَّى بـ «المُسْتَخْرَجِ».

* فوائدُ المُسْتَخْرَجَات:

وللمستخرجات فوائدُ كثيرةٌ، نَبَّه عليها كثيرٌ من المتأخِّرين، أوْصَلها ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ في «افتتاح القاري لصحيح البخاري» إلى عَشَرَةٍ، هي:

أوَّلاً: زيادةُ ألفاظٍ، كتَتِمَّةِ محذوفٍ، أو زيادةِ شرحٍ في حديثٍ، ونحو ذلك، ورُبَّما دلَّت على زيادةِ حُكمٍ.

ثانياً: عُلُوُّ الإسنادِ؛ وذلك أنَّ المُستخرِجَ مع تأخُّرِ وفاتِه أو زمانِه عن وفاة البُخاري مثلاً، إلاَّ أنه يروي الحديث الَّذي رواه البُخاريُّ بعددٍ من الرِّجال يتساوى مع عَدَدِ رجال إسنادِ البُخاريِّ، فيكونُ المُستخرِجُ كأنَّهُ عاشَ مع البُخاريِّ في زَمَنٍ واحدٍ.

ثالثاً: قُوَّةُ الحديثِ بكثرةِ الطُّرُقِ؛ للتَّرجيحِ عند المعارضةِ؛ وذلك لدَفْعِ الغَرابَةِ عنه كذلك.

رابعاً: وَصْلُ تعليقٍ عَلَّقَه الشيخان أو أحدُهما.

خامساً: بيانُ من تابعَ من الرُّواةِ الرَّاويَ من رجال «الصَّحيحَيْنِ» على حديثه.

سادساً: معرفةُ اتِّفاقِهما أو اختلافهما في الحَرف أو الحرفين فصاعداً.

سابعاً: بيانُ الزيادة التي على لفظ «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدِهما من حديثٍ من وَقَعت، وهل انفرَد بها أم لا؟

ثامناً: ذِكْرُ قصَّةٍ في الحديثِ لم تَقَعْ للبخاريِّ في «صحيحهِ» مثلاً، ووقَعت في المُستخرَجِ.

تاسعاً: رَفْعُ إشكالٍ وَقَعَ في لفظٍ من «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدهما.

عاشراً: مَنْ فاتَه سَماعُ «الصَّحيحين» أو أحدِهما قد يَصل إلى ذلك بأحاديثِه وتراجِمِه بسَماعِ أحدِ الكتُبِ المستَخْرَجةِ على الكتاب الَّذي فاتَه سَماعُه. انتهىٰ ما ذكره ابنُ ناصر الدين.

وهٰذه الفائدةُ الأخيرةُ حين كان التَّلقِّي للكُتُبِ بالسَّماع، لا يُحتاجُ إليها اليومَ في تلقي «الصَّحيحيْن» خُصوصاً: أنَّ انتشارهما في النَّاسِ أكْثَرُ من انتشارِ المستخرَجَات عليهما.

* أشهر المستخرجات:

(أ) المستخرجات على «صحيح البخاري»:

١ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجُرجاني (المتوفىٰ سنة ٣٧١ هـ):

يُسَمّيه الحافظُ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٣): «صحيح الإسماعيلي» للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجَاني الشافعي. قال الذهبي فيه: «ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأن المتأخِّرين علىٰ إياسٍ مِن أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة».

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

٢ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: للحافظ أبي أحمد، محمد بن أبي حامد

أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْريف بن الجَهْم الغِطريفي (المتوفىٰ سنة ٣٧٧ هـ).

٣ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصَيم، الضَّبِّي العُصْمِي الهَرَوي، المعروف بـ«ابن أبي ذُهْل» (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

٤ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: للحافظ ابن مَرْدُوْيَهْ أبي بكر، أحمد بن موسىٰ بن مَرْدُوْيَه الأصبهاني (المتوفىٰ سنة٤١٦ هـ).

٥ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: للحافظ أبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حِلْيَة الأولياء»، رواه ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بإسناده إليه.

(ب) المستخرجات على «صحيح مسلم»:

٦ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: للحافظ أبي الفضل البَزَّار، أحمد بن سَلَمَة النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، رفيق مسلم في الرحلة إلىٰ بلخ والبصرة. قال الذهبي: «له مستخرج كهيئة صحيح مسلم»، وقال الشيخ أبو القاسم النصر آباذي: «رأيتُ أبا علي الثقفي في النوم فقال لي: عليك بصحيح أحمد بن سلمة».

٧ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: للحافظ أبي بكر، محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، شارَكَ الإمامَ مسلم في كثير من شيوخه.

٨ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: للحافظ أبي جعفر الحِيري، أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سِنَان النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٩ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: ، ويُسمّىٰ بـ«صحيح أبي عوانة» و«مُسند أبي عوانة» و«المسند المستخرج علىٰ صحيح مسلم»، للحافظ يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم بن يزيد الإسفرائيني النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١٦ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بعنوان

«صحيح أبي عوانة» وقال: «وهو مستخرجٌ على صحيح مسلم، لكن زاد فيه طُرُقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون».

طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بدائرة المعارف العثمانية عام ١٣٦٢ هـ. وطُبع القسمُ المفقود منه بتحقيق الأستاذ أيمن عارف الدمشقي في مكتبة السُّنة بالقاهرة عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٠ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي عمران الجُوَيني، موسى بن محمد بن عباس النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

١١ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي محمد الطُّوسي، أحمد بن محمد بن إبراهيم البلاذُريُّ الواعظ (المتوفى سنة ٣٣٩ هـ).

قال الذهبي: «خرّج صحيحاً على وضع كتاب مسلم».

١٢ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرطبي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ) ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

١٣ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي الوليد القَزْوِيني، حسّان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرشِي الأموي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٤ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي النَّضر الطُّوسِي، محمد بن يوسف الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٥ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي سعيد الحِيري، أحمد بن أبي بكر محمد ابن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَّيسابوري (المستشهد بطرسوس سنة ٣٥٣ هـ).

١٦ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي حامد، أحمد بن شارك الهَرَوي الشَّاركي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ).

١٧ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشَّيْباني الجَوْزَقي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٨ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي نُعَيم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ):

ذكره ابن حجر في «المعجم المؤسس» (ص: ٤٤)، وقال: «قرأته كلَّه، وهو في اثنين وثلاثين جزءاً في خمسة أسفار»، وتقدّم له «المستخرج على صحيح البخاري» وسيأتي له: «المستخرج على الصحيحين».

حقّقهُ الأستاذ مُقْبِل بن مريشيد الرُّفَيْعِي، كرسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

(ج) المستخرجات على الصَّحيحين:

١٩ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأَخْرَم الشَّيباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

٢٠ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الماسَرْجِسي (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

٢١ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الشِّيرازي، محدِّث الأهواز (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٢٢ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي بكر البَرْقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخَوارِزْمِي الشافعي، (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ).

٢٣ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن محمد ابن إبراهيم، ابن مَنْجُوْيَهْ الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

٢٤ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي نُعَيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٧)، وتقدَّم له «المستخرج على صحيح البخاري» و«المستخرج على صحيح مسلم».

٢٥ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي ذَرٍّ، عبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

٢٦ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي محمد الخَلَّال، الحسن بن

أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

٢٧ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي مسعود المُلِيحي، سليمان بن إبراهيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٨٦ هـ).

(د) المستخرجات على «سنن أبي داود»:

٢٨ ـ المستخرج على سنن أبي داود: للحافظ ابن فرج أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج القُرْطُبي، مُسنِد الأندلس (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٧).

٢٩ ـ المستخرج على سنن أبي داود: للحافظ قاسم بن أصبغ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره ابن حجر العسقلاني في «المعجم المؤسّس» (ص: ٤٥) ورواه بسنده.

٣٠ ـ المستخرج على سنن أبي داود: للحافظ أبي بكر ابن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

وتقدَّم له «المستخرج على الصحيحين».

(أ) المستخرجات على «سنن الترمذي»:

٣١ ـ مستخرج أبي علي الطُوسي على سُنَن التِّرمذي: للحافظ حسن بن علي بن نصر الخراساني (المتوفى سنة ٣١٢ هـ) شيخ أبي حاتم الرازي.

قال الكَتَّاني: «وقد شارك الترمذيَّ في كثير من شيوخه»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ أنيس بن أحمد طاهر الأندونيسي بمكتبة الغرباء في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٣٢ ـ المستخرج على سنن الترمذي: للحافظ أبي بكر ابن مَنْجُوْيَهْ (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٣١.

وتقدم له المستخرج على الصحيحين»، ذكره الكتاني في «الرسالة المتسطرفة» (ص: ٢٧).

(هـ) المستخرجات على كتب أخرى:

٣٣ - مستخرج أبي نُعَيْم الأصبهاني: (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) على «التوحيد» لابن خُزَيْمَة[١].

٣٤ - المنتقى: للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

قال الكتاني: «هو كالمستخرج على (صحيح ابن خزيمة) في مجلَّدٍ لطيفٍ، وأحاديثُه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسيرٍ»[٢]. طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله هاشم اليماني في مطبع الفجالة الجديدة بالقاهرة عام ١٣٨٣ هـ - ١٩٨٨ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله عمر البارودي في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٥ - المستدرك على الصحيحين: للحافظ أبي ذَرّ الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

قال الكتَّاني «وهو كالمستخرج على سنن الدَّارقطني». [٣]

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٣١.
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.
(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.



٩ ـ المُسْتَدْرَكَاتُ

في اللغة: (المُسْتَدْرَكات): جمعُ: «مُسْتَدْرَكٍ»، وهو اسمُ مفعولٍ من «الاستدراك»، يقال: استدْرَكَ الشيءَ بالشيءِ، حاوَلَ إدراكَه به، وأدْرَكَ الشيءُ بَلَغَ وَقْتَه، وانتَهى، وفَنِي[١].

وهي في اصطلاح المحدِّثين: كلُّ كتابٍ جَمَع فيه مُؤلِّفُه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخَرَ ممَّا فاتَته على شرطه، مثل «المُسْتَدْرَك» للإمامِ أبي عبد الله الحاكم النَّيسابُوري[٢].

ومن أشهر المستدركات:

١ ـ المُسْتَدْرَك: للإمام أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوَيْهْ، ابن نُعَيم بن البَيِّع، الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وقد رَتَّبه على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيب الذي اتَّبعه الإمامُ البخاري ومسلمٌ ـ رحمهما الله تعالى ـ في صحيحيهما.

وقد ذكر الحاكمُ في هـٰذا «المستدرك» ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

١ ـ الأحاديثُ الصحيحةُ التي على شرط الشَّيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرِّجاها.

٢ ـ والأحاديثُ الصحيحةُ عنده وإنْ لم يكن على شرطهما، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها «صحيحةُ الإسناد».

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢١ ـ ٢٢ و«تدريب الراوي» (١/ ١٠٥).

٣ ـ وذكر أحاديثَ لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها. وقد كان الحاكمُ ـ رحمه الله ـ مُتساهِلاً في الحكم على الأحاديث بالصِّحة، فلذا انتقده العلماءُ والحفَّاظ في كثيرٍ من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الحافظ الذهبيُّ، فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقُّبٍ.

وقد اختلف أهلُ العلم في مقصود الحاكم بعبارة: «على شرط الشيخين، أو أحدهما»، فذهب بعضُهم إلى أنّ العبارة تعني أنّ سلسلة رجال الإسناد من الصحابي إلى طبقة شيوخ البخاري ومسلم هم ممن أخرج لهم في الصحيحين أو أحدهما، وإلى هذا المعنى ذهب الحافظُ الذهبّي الذي لخَّص «المستدركَ» وتبنَّى بعضَ أحكام الحاكم على الأحاديث في الأغلب، وخالفه أحياناً أخرى، فكشف عن تناقض أحكامه على الرواة ما بين «المستدرك» و «تأريخ نيسابور»، وهو يرى: أنَّ «المستدرك» يحتوي على أحاديث كثيرةٍ على شرط البخاري ومسلم أو شرط أحدهما، وأنَّ هذه الأحاديث الصحيحة تبلغ ثلثَ الكتاب، أو أقل. وكثيرٌ من الأحاديث التي صَحَّحها على شرطهما أو شرط أحدهما حسب الظاهر لها عِلَلٌ خفيةٌ مؤثِّرةٌ في الباطن، وثمة أحاديث أخرى أسانيدها صالحةٌ أو حسنةٌ أو جيدةٌ، وهذا النوع يبلغ نحوَ رُبُع الكتاب، وباقي الكتاب مناكيرُ وعجائبُ، وفي غضون ذلك نحو المئة حديث باطلة. وبسبب هذا التساهل في التصحيح قال الذهبي: «ليته لم يصنِّف المستدرك، فإنه غَضَّ من فضائله بسوء تصرفه»[١]. وقد انتقد أحاديثَه عددٌ من الأئمة النقاد، منهم: ابن عبد الهادي، والذهبي، وابن المُلَقِّن، والعراقي، وسِبط ابن العجمي، وابن حجر، والسيوطي.

واعتذر الحافظُ ابن حجر عن الإمام الحاكم بقوله: «إنَّما وَقَع للحاكم التَّساهُلُ؛ لأنَّه سَوَّد لينقِّحه، فأعجلته المَنِيَّةُ، وقد وَجَدْتُ قريبَ نصفِ الجزء الثاني ـ من تجزئة ستة من المستدرك ـ: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم».

قال: «ما عدا ذلك من الكتاب لا يُؤخَذ منه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده».

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/ ١٠٤٥).

هـٰذا؛ وقد ذَهَب ابنُ الصلاح ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ ما حكم الحاكمُ بصحته ولم نجد أحداً غيره تَعَقَّبه أو صَحَّحه؛ فهو من قبيل الحديث الحَسَن يُحْتَجُ به ويُعْمَل به إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ تُوجِب ضَعْفَه[1].

ملاحظةٌ مُهِمَّةٌ:

يَجْدُرُ بالمُلاحَظَةِ: أنَّ الحافظَ الذَّهبيَّ اخْتَصَر «المستدرَك» وتعقَّبَ الحاكمَ في مواضِعَ كثيرةٍ كما ذكرنا آنفاً، ولكنه أهْمَلَ مواضِعَ أخرى، ونُشِرَ «مختصر الذَّهبيِّ» في هامش «المستدركِ» وحين يقول الحاكمُ مثلاً: «حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ الشَّيخين ولم يُخرجاهُ» يختصِرُ ذلك الذَّهبيُّ بقوله مثلاً: «على شرطهما»، فهـٰذا من الذَّهبيِّ ليس موافَقَةً، ولا مُخالَفَةً، وإنَّما هو سُكوتٌ، فلا يصلح أن يُضافَ إليه القولُ بالموافقةِ، فيُقالَ في الحديثِ: «صَحَّحَه الحاكمُ ووافَقَهُ الذَّهبيُّ»، إنَّما الصَّوابُ: «صحَّحهُ الحاكُم وسَكَتَ عنه الذَّهبيُّ»، ولم يُبيِّنِ الذَّهبيُّ أنَّ سُكوتَهُ دالٌّ على الموافَقَة فيُنْتَبه إلىٰ ذلك.

طُبع هذا المستدرك في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٣٤ هـ ـ ١٩١٥ م. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد القادر عطاء في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

اعتنىٰ علماء الحديث بمستدرك الحاكم، وأولوه الرعاية التي يستحقّها، وإليك بعضَ تلك الجهود:

١ ـ لخَّصه الحافظ أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨) في كتابه: «تلخيص المستدرك» وأتىٰ بالمتون وحذف الاسانيد، وعلَّق عليها، وتعقَّبه في كثيرٍ من أحكامه علىٰ الأحاديث، وقد أشارَ إلىٰ تأليفه هـٰذا في أثناء ترجَمته للحاكم في السِّير، فقال: «وبكل حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُه، ويعوز عملاً وتحريراً»[2].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ص: ٢٢.

وقد طُبع هٰذا التلخيص في حاشية المستدرك.

٢ ـ ترجَم لرجاله الحافظُ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤) ضِمن كتابه: «إكمال تهذيب الكمال» للمِزِّي. وما يزال هٰذا الكتابُ مخطوطاً.

٣ ـ مختصر استدراك الذهبيّ على الحاكم: للإمام ابن الملقن وطُبع هٰذا المختصر في سبع مجلدات.

٤ ـ النُّكت اللطاف على أحاديث الضعاف: لابن المُلَقِّن، اقتصر فيه على الأحاديث التي حَكَم عليهما الذهبيُّ بضعفها، وقد تعقَّبه في مواضعَ يسيرةٍ، والكتابُ ما زال مخطوطاً لم يُطبَع.

٥ ـ المستخرج على المستدرك: وهي أمالي للحافظ زين الدين العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦). وهي تخريج لبعض أحاديث المستدرك، على طريقة الأمالي.

وقد طُبع هٰذا الكتاب.

٦ ـ رَتَّب أحاديثه الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢) على الأطراف، وذلك في كتابه: «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

٧ ـ فهارس المستدرك: قام بها الأستاذُ محمد السعيد بَسْيوني زَغْلول.

وهي تشتمل على أربعة فهارس، هي: الفهرس الهجائي للأحاديث، وفهرس للأعلام الصحابة والتابعين، وفهرس الرجال الذين تكلم فيهم الإمام الذهبي في التلخيص جرحاً وتعديلاً، وفهرس للألفاظ المعجمية[١].

٢ ـ المستدرك على الصحيحين: للحافظ أبي ذرٍّ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الهَرَوي الأنصاري (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

قال الكتاني: «وهو كالمستخرج على كتاب الدَّارقطني في مجلَّد لطيفٍ أيضاً»[٢].

---

(١) انظر: «دراسات في مناهج المحدثين» ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.

٣ ـ **الإلزامات: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْني البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).**

جَمَع الدَّارَقُطْنيُّ في هذا الكتابِ أحاديثَ يرى أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدِهما ولم يُخرجاها، وقد بلغت سبعين حديثاً.

وقد ذكر مقدّمةً موجزةً لكتابه، فقال: «ذكرتُ ما حَضَرني ذكرُه مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدُهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهاً به ولم يخرجاه، أو من حديثٍ نظيرٍ له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما»[1].

وقد وَصَف الإمامُ النَّووي في «شرح صحيح مسلم»[2]: «هذا الكتابَ وذكر أنَّ إلزام الشيخين بذلك ليس بلازمٍ؛ لأنهما لم يقصدا استيعابَ الحديث الصحيح، فقال: «ألزم الحافظُ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلماً ـ رضي الله عنهما ـ إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أنَّ أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحهما بها، وذكر الدارقطنيُّ وغيره أنَّ جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ رووا عن رسول الله ﷺ، ورُويت أحاديثهم شيئاً، فيلزمهما إخراجهما على مذهبهما، وذكر البيهقيُّ أنهما اتَّفقا على أحاديث من صحيفة هَمَّام ابن منبّه، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحدٌ، وصَنَّف الدارقطني وأبو ذرٍّ الهَرَوي في هذا النوع الذي ألزمهما».

ثم قال الإمامُ النَّووي: «وهذا الإلزام ليس بلازمٍ في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعابَ الصحيح، بل صَحَّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جَمْعَ جُمَلٍ من الصحيح، كما يقصد المصَنفُ في الفقه جمعَ جملةٍ من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله».

وفيما يلي أمثلة من هذا الكتاب:

قال الدَّارقطني: «أخرج البخاريَّ من حديث قَيس بن أبي حازم، عن مِرْدَاس

---

(١) الالزامات: ص: ٧٤.

(٢) (١/ ٤٥).

الأسلمي: (يذهب الصالحون..) عن يحيى بن حَمَّاد، عن أبي عَوَانة، عن بيانٍ، عن قيس بن أبي حازم، عن مِرْدَاس، عن النَّبيِّ ﷺ.

وأخرجه عن إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل (بن أبي خالد)، عن قيسٍ، عن مرداس موقوفاً.

وأخرج مسلمٌ حديثَ قيسٍ، عن عديّ بن عميرة: (من استعملناه على عمل...) من حديث وكيعٍ، وابن نمير، و (محمد) بن بشر، وأبي أُسَامة، وفضل ابن موسى، عن إسماعيل، عن قيس، عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ.

وقال مسلمُ بن الحجَّاج في كتاب الوُحْدان: عديُّ بن عميرة، والصّنابح بن الأعسر، ودُكَيْن بن سعيد المُزَني، ومِرْدَاس بن مالك الأسلمي، وأبو شهم وأبو حازم ـ لم يرو عنهم غيرُ قيس بن أبي حازم».

ثم قال الدارقطني: «فيلزم على مذهبهما جميعاً إخراجُ حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبي حازم والد قيس؛ إذ كانت أحاديثهُم مشهورةً محفوظةً، رواها جماعةٌ من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس...».

ثم ذكر أحاديثَ رجالٍ من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وقال: «... رووا عن النبي ﷺ، رُويت أحاديثهم من وجوهٍ لا مطعنَ في ناقليها ولم يُخرجا من أحاديثهم شيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما.

على الرغم من أنَّ صاحبي الصحيحين لم يستوعبا الصحيحَ، ولم يدعيا ذلك، كما تَدُلُّ عليه النصوصُ التي وردت عنهما، ومنها قولُ البخاري: «ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صَحَّ، وتركتُ من الصحيح حتى لا يطول». وقولُ مسلم: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه هاهنا، إنما وضعتُ ما أجمعوا عليه[1]» ـ على الرغم من ذلك، فإن العمل الذي قام به الإمامُ الدارقطني، ومن جاء من بعده في الاستدراك على الصحيحين، عملٌ علميٌّ مُهِمٌّ، يحتاج إليه طالبُ العلم، ويعزز من مكانة الصحيحين.

---

(١) انظر: «هدي الساري» ص: ٧.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

٤ ـ كتاب المختارة: ويُسَمّى أيضاً: «الأحاديث المختارة مِمّا لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما»: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي الدمشقي الصَّالحي، المعروف بـ: «الضياء المَقْدِسِي» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

اشترط المصنِّفُ في هذا الكتابِ ألا يخرج إلاّ الحديثَ المقبولَ الصالحَ للاحتجاج في الأحكام الشرعية، وهذه الأحاديث لا تكون مخرَّجةً في أحد الصحيحين، وقد أشارَ إلى ذلك في مقدِّمته للكتاب، فقال: «فهذه أحاديث اخترتُها مِمّا ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرتُ ما أورده البخاري معلقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيدَ جِيَادٍ، لها عِلّةٌ، فنذكر بيانَ عِلَّتها حتى يُعرف ذلك . انتهى»[1].

وقد وفى المصنِّفُ بشرطه، فإنَّ أسانيده في الكتاب دارت بين الصحيح والحسن، وهي الغالبة، وجاء فيها بعضُ الأسانيد الضعيفة التي ساقها متابعةً أو استشهاداً، ولا يُوجَد فيه أسانيد متروكة أو موضوعة[2]، ولأجل ذلك فقد أثنى العلماء على المختارة، وذكروا بأنها من مظانِّ الحديث الصحيح، وأنها أجوَدُ من «المستدرك» للحاكم، فقال الإمامُ السَّخاوي في «فتح المغيث»: «وكذا من مظانِّ الصحيح: (المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما) للضياء المقدسي الحافظ، وهي أحسَنُ من المستدرك، لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب لم يُكمِل تصنيفها»[3].

أمَّا منهجُه في هذا الكتاب فإنه رَتَّبه على طريقة المسانيد، ورَتَّب الصحابةَ على حروف المعجم، إلا أنه بدأ كتابه بأحاديث العشرة المبشّرين بالجنَّة، ثم رتَّب الرواة عن الصحابة على حروف المعجم أيضاً، حسب أسمائهم وأسماء آبائهم.

---

(١) مقدمة المختارة: (١/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٢) من كلام مقدمة الكتاب: (١/ ٢١).

(٣) فتح المغيث: (١/ ٤٣).

وروى الأحاديث بإسناده المتصل إلى أحد المصنِّفين للمسانيد وغيرها، ومن هذه المصنَّفات: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومس
ند أحمد بن مَنِيع، ومسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، ومسند أبي داود الطَّيالسي، ومسند علي ابن الجَعْد، ومسند الهيثم بن كُلَيب الشَّاشي، ومسند محمد بن هارون الرُّوْياني، ومسند الحارث بن أبي أسامة، ومعجم الطَّبرَاني الكبير، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم النَّبيل، وغيرها.

ويحرص فيه على الإتيان بمتابعات الحديث، ويحاول أن يأتي بهذه المتابعات من مصادرَ مختلفةٍ، فيروي سنداً من «مسند أحمد» ـ مثلاً ـ ثم يتبعه آخر من «مسند الهيثم»، وربما ذكر سنداً ثالثاً، ورابعاً، وربما أكثر، للحديث الواحد، ومن مصادر متعدّدة إذا كانت موافقةً لشرطه.

ويذكر بعد أن يسوق الحديثَ بسنده، مَن أخرج هذا الحديثَ من أصحاب كتب السنة الأخرى، ويحرص في الغالب على العَزو إلى السُّنَن الأربعة.

ويبحث بعد أن ينتهي من مرحلة التخريج إن كان للحديث علةٌ خفيةٌ، وعمدته في ذلك الإمام الدارقطني في كتاب: «العِلَل الواردة في الحديث»، فقد نقل منه تعليلاته لهذا الحديث، وفي أغلب الأحيان يُوافِقه، وفي بعضها يُخالِفه، ويُثبِت رأيَه في التعليل[١].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي في المكتبة السَّلفية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، ومعه كتاب «التتبُّع» للدَّارقطني أيضاً. وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الملك بن عبد الله دهيش في مكتبة النهضة بمكة المكرمة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في عشر مجلَّدات. وحَقَّقه مجموعةٌ من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧ م ـ ١٩٨٨ م، وله طبعات أخرى.

* * *

(١) انظر: مقدمة المحقق.

١٠- المعاجم الحديثية

«المعاجم»: جمعُ «معجم» وهو مصدرٌ ميميٌّ من «أعجم» الكلامَ، أو الكتابَ إذا أزال عجمتَه، وإبهامَه بالنقط والشكل. وهي مفرد: «معاجم، ومعجمات»[(١)].

و«المعاجمُ» في اصطلاح المحدِّثين: الكتب التي تُذكَر فيها الأحاديثُ على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالبُ أن يكون على حروف المعجم - الهجاء -[(٢)].

وقد وُضِعَتْ لفظةُ «معجم» في الأصل لكتب اللغة المرتبة حسب حروف المعجم - الهجاء -، مثل: «تهذيب اللغة» و«القاموس» و«مختار الصحاح» وغيرها من كتب اللغة. ثم استعيرت لفظة «المعجم» لأنواع شتى من المصنَّفات، منها:

١ - الكتب التي تستعمل للكشف عن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بمعرفة لفظةٍ منها، مثل: «المعحم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (المتوفى سنة ١٣٨٨ هـ)، - و«المعحم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لـ: لفيفٍ من المستشرقين. أو بمعرفة أوَّل الحديث مثل: «الجامع الكبير» للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، أو بمعرفة موضوع الحديث، مثل «مفتاح كنوز السُّنّة» للمستشرق أ. ي. فنسك.

٢- الكتب التي تَضُمُّ الأحاديثَ، وتُرَتَّب على أسماء الصحابة، كمعاجم الطَّبراني.

٣ - الكتب التي تَضُمُّ أسماء البلدان، مثل: «معجم ما استُعْجِم من أسماء

---

(١) تاج العروس.

(٢) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ١٣٥.

البلاد والمواضع» لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ)، و«معجم البلدان».

٤ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ الأدباء، مثل «معجم الأدباء» لياقوت بن عبد الله الحموي (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ).

٥ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ المصنِّفين، مثل: «معجم المؤلِّفين» للأستاذ عمر رضا كحالة (المتوفى سنة ١٤٠٨ هـ).

٦ ـ ومنها معاجم الشيوخ، وهي التي تَهُمّنا هنا.

* طريقة ترتيب المعاجم:

١ ـ تُرتَّب فيها الأحاديثُ على أسماء شيوخ المؤلِّف، كما أنّها لا تقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط.

٢ ـ تجمع أسماءَ شيوخ المؤلِّف، مع ذِكر أنسابهم وألقابهم، مع الإشارة إلى أخبارهم ورحلاتهم، والإشارة أحياناً إلى منزلتهم من حيث التوثيق والتضعيف.

* فوائد المعاجم:

إنَّ معاجم الشيوخ ساهمت في بناء المكتبة الحديثية، ولاسِيّما فيما يتعلَّق بعلم الرجال، كما أنّها تُعَدّ من المصادر المُهِمّة لكثيرٍ من رواة الأحاديث، فإنّ الذين دَوّنوها تحدَّثوا فيها عن شيوخهم المباشرين أو عن شيوخ شيوخهم، وذكروا أسماءَهم وأنسابَهم وشيئاً من أخبارهم، كما أنها لم تَخْلُ من فوائد تتعلَّق بالتوثيق والتضعيف، وبعلم الجرح والتعديل، إضافةً إلى رواية بعض الأحاديث التي رَوَوْها، وخاصّةً تلك الأحاديث التي تفرَّدوا بها، ولم تُرْوَ إلا من طريقهم.

* أَهَمُّ المعاجم:

أَلَّف كثيرٌ من العلماء في هذا النوع من التأليف، وفي هذا يقول الصَّفدي: «أمّا كتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدِّثين، ومَشْيَخات الحُفّاظ والرُّواة؛ فإنها شيءٌ لا يحصره حَدٌّ، ولا يقصره عَدٌّ، ولا يستقصيه ضبطٌ، ولا يستدنيه ربطٌ؛ لأنها كاثرت الأمواج أفواجاً.

وسنذكر فيما يلي بعضَ المعاجم التي وصلتنا، مع ذكر تعريفها بالإيجاز:

١ ـ معجم شيوخ أبي يعلىٰ المَوْصِلِي: للحافظ أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنَّىٰ التميمي الموصلي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

ارتحل أبو يعلى في حداثته، ولقي الكبار، فسمع أحمدَ بن منيع، وخليفةَ بن خَيَّاط، وأبا خَيْثَمَة زهير بن حرب وخلقاً كثيرين ذكرهم في «معجمه». قال عنه الدَّارقطني: «ثقةٌ مأمونٌ»، حَدَّث عنه النَّسائي، وابنُ حِبّان، والطَّبراني. قال أبو حاتم البُسْتِي: «بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثَةُ أنفُس»[1]. ذكر في معجمه (٢٧٤) شيخاً من مشايخه الذين روى عنهم مباشرةً، ورَتَّبهم على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه (محمد) تبرّكاً باسم النبي ﷺ، ثم باب الألف، ثم الباء إلى بقية حروف الهجاء.

وهو يذكر اسمَ الشيخ، واسمَ أبيه، وجَدِّه، وما اشتهر به من كنيةٍ أو لقبٍ أو نسبةٍ، ثم يروي لكلّ شيخ حديثاً أو حديثين، وتناول خمسةً من شيوخه بالجرح والتعديل، ضَعَّف ثلاثةً ووَثَّق اثنين.

طُبع هذا المعجم بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين أسد الدَّاراني، وعبده علي كوشك بدار المأمون في دمشق عام ١٤١٠ هـ.

٢ ـ معجم ابن الأعرابي: لأبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري (المتوفى سنة ٣٤١ هـ).

رحل أبو سعيد إلىٰ الأقاليم، وجمع وصَنَّف، وجَمَع المشايخ، وحَمَل «السنن» عن أبي داود، وله فيه «زيادات» وصحب الجُنَيدَ، وسمع من الزَّعْفَراني، والمُخَرَّمِي، والدُّوري، وخَلْقٍ كثيرٍ خرَّج عنهم في معجمه.

ذكر فيه (٣٣٦) شيخاً مرتّبين على حروف المعجم، وبدأ بالمحمّدين، ثم حرف الألف، ثم الباء إلى آخر الحروف. وذكر اسَم شيخه واسمَ أبيه وجَدّه وكنيته، وقد يذكر مكانَ سماعه من شيخه، كما أنه قد يذكر أحياناً تاريخَ سماعه منه، ثم أورد لكلّ شيخٍ روايةً أو أكثر من مروياته.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٧٤).

طُبع منه جزآن بتحقيق الشهيد أحمد مير البُلُوشِي، بمكتبة الكوثر في الرياض، عام ١٤١٢ هـ. ثم ظهرت له طبعةٌ كاملةٌ مؤخّراً.

٣ ـ المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني اللَّخْمي الشامي، (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

كان أول سماعه سنة ٣٧٣ هـ وعمره ١٣ سنةً. وارتحل به أبوه، وحَرِصَ عليه، فإنه كان صاحبَ حديث، وبقي في الرحلة ١٦ عاماً، وكتب عن كثيرين، وهم قريبٌ من أَلْفَيْ رجل. وجَمَع وصَنَّف وبَرَع، وعُمِّر طويلاً، وازدحم عليه المحدِّثون، ورحلوا إليه من كل الأقطار[١].

وله ثلاثة معاجم: كبير، وأوسط، وصغير، و«المعجم الكبير» من كتب الحديث الجليلة، وهو ذو طابعين فهو كتابُ تراجم من جهةٍ وهو من كتب المسانيد من جهةٍ ثانيةٍ، فقد ترجم فيه الطبرانيُّ لعددٍ من الصحابة ممّن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء، وتراجمه لهؤلاء الرواة وجيزةٌ يتحدَّث في كلّ ترجَمةٍ منها عن اسم الصحابي ونسبهِ وصفاتهِ وسِنّه ومشاهده، ثم يعقب ذلك بذكر ما أسند الرجل عن رسول الله ﷺ فيذكر ما رواه من الأحاديث بعضَها أحياناً وجميعها أحياناً. كما يُترجِم لفئةٍ لم تَرْوِ شيئاً من الأحاديث ويذكر أنهم حضروا بعضَ المشاهد. كما يذكر أسماءَ فئةٍ منهم فقط دون أن يذكر لهم شيئاً من الأحاديث أو المشاهد. وأحاديث المعجم قسمان: قسمٌ أحاديثه مرويةٌ في الكتب الستة، وقسمٌ أحاديثه غيرُ مرويةٍ في الكتب الستة، فهي زائدةٌ عليها، وقد تتبَّع الحافظُ الهيثمي زوائدَ «المعجم الكبير» والزوائد الموجودة في غيره من كتب الحديث، وصَنَّف فيها كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

رَتَّب الطبراني تراجم الرواة ترتيباً معجمياً ألفبائياً، ولكنه قَدَّم العَشَرة المبشّرين قبل الترتيب المعجمي لفضلهم.

قال الكَتَّاني: «رَتَّب الكبير على أسماء الصحابة على حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة، فإنّه أفرده في مصنَّفٍ. يُقال: إنه أورد فيه ستّين ألف حديثٍ في

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ١١٩).

اثني عشر مجلَّداً، وقال فيه ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أُطْلِقَ في كلامهم: «المعجم» فهو المراد، وإذا أُريد غيره قُيِّد»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي بوزارة الأوقاف العراقية ضِمن سلسلة «إحياء التراث الإسلامي»، عام ١٣٩٨ هـ، وينقص الأجزاء (١٣ ـ ١٦) و(٢١). وطُبع فيها ثانية عام ١٤٠٤ هـ بمطبعة الزهراء الحديثة.

٤ ـ **المعجم الأوسط**: للطَّبراني أيضاً.

قال الكتَّاني: «ألَّفه في أسماء شيوخه، وهم قريبٌ من ألفي رجل، حتىٰ إنه روىٰ عمَّن عاشَ بعده، لسَعَة روايته وكثرة شيوخه، وأكْثَرَ مِن غرائب حديثهم»[2]، وقال الذهبي: «فهو نظيرُ كتاب «الأفراد» للدَّارقطني، بيَّن فيه فَضيلَتَه وسَعَةَ روايتهِ، ويُقال: إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ، وهو في سِتّ مجلَّداتٍ كبارٍ، وكان يقول فيه: هٰذا الكتاب رُوْحي. فإنه تعب فيه. وفيه كلُّ نفيسٍ وعزيزٍ ومنكرٍ»[3]، وعددُ الأحاديث في مطبوعته (٩٤٨٥) حديثاً، وهي ناقصةٌ.

طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطحّان بمكتبة العارف في الرياض عام ١٤٠٥ ـ ١٤١٥ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ طارق عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني بدار الحرمين في القاهرة عام ١٤١٥ هـ.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً.

روىٰ فيه عن ألف شيخ، عن كل واحد حديثاً أو حديثين، فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً، وأكْثَرَ فيه من الغرائب.

طُبع بدلهي في الهند عام ١٣١١ هـ. وطُبع بتصحيح الأستاذ عبد الرحمٰن محمد عثمان بالمكتبة السَّلَفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٨ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد سليم سمارة بدار إحياء التراث العربي في بيروت عام ١٤١١ هـ.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: للإمام أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

(٣) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩١٢).

افتتحه بمقدمةٍ، بيَّن فيها هدفَه من تأليفه ومنهجه فيه، فقال: «إني استخرتُ الله عزَّ وجلَّ في حصر أسامي شيوخي الذين سمعتُ منهم، وكتبتُ عنهم، وقرأتُ عليهم الحديثَ، وتخريجها على حروف المعجم ليسهل على الطالب تناوله، وليرجع إليه في اسمٍ إنْ التبس أو أشكل، والاقتصار منهم لكل واحدٍ على حديثٍ واحدٍ يُسْتَغربُ، أو يُستفاد، أو يُستحسَن، أو حكاية، فيُضاف إلى ما أردتُه من ذلك جمع أحاديث تكون فوائدَ في نفسها، وأبيِّن حال من ذممتُ طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه، أو اتهامه به، أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به، والذهاب عنه. وافتتحتُ ذلك بـ: (أحمد) ليكون مفتتحه باسم النبيِّ ﷺ تيمّناً به، وليصلح لي به الابتداء بالألف من الحروف المعجمة».

وبدأ الإسماعيليُّ هذا المعجمَ بمن اسمه (أحمد) من شيوخه، ثم من اسمه: (محمد)، ثم (إبراهيم) إلى آخر الحروف، وبلغ عدد شيوخه (٤٠٧) شيخاً، روى عن كلّ شيخٍ حديثاً أو حكايةً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد زياد منصور بمكتبة العلوم والحِكَم في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

٧ ـ **معجم ابن المُقرئ**: لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني، المعروف بابن المقرئ (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

قال الذهبي: «سمع ابن المقرئُ الحديثَ في نحو خمسين مدينةً. وقال ابن المقرئ: طُفْتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّات، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِس عشر مرّات، وحججتُ أربع حَجّات، وأقمتُ بمكَّة خمسة وعشرين شهراً»[١].

حقَّقه الأستاذ محمد بن صالح الفلاَّح كرسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **معجم شيوخ ابن جُميع**: لأبي الحسين، محمد بن أحمد بن محمد بن جُمَيْع الغسّاني الصَّيْداوي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٠١).

بدأ ابن جُميع معجَمه بمقدمةٍ قال فيها: «هذا ما اشتمل عليه ذكرُ شيوخي الذين لقيتُهم في سائر الآفاق، بمكَّة، والعراق، وفارس، وأرض اصطخر، والثغور، وديار بَكْر، والشَّام، ومصر، مرتَّبٌ ذلك على حروف المعجم، وابتدأنا بمن اسمه: (محمد) تبرّكاً بالنبي ﷺ وعلى آله، ثم نتبعه باب الألف، ونُخرج عن كلّ واحدٍ منهم حديثاً، أو حكاية مستحسنة».

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السلام التَّدْمُري بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ، ومعه: «مختصر ابن سَنَد»

* * *



١١ ـ مَعَاجِمُ الشُّيوخِ والمَشْيَخَات

لقد سبق تعريف «المعاجم» لغةً واصطلاحاً، في تعريف «المعاجم الحديثية» فارجع إليه.

مترادفات لفظة «معجم»:

تتقارَبُ هذه اللفظةُ أحياناً مع مدلول خمسة ألفاظٍ أخرىٰ، وهي اللفظة الأولىٰ: «الفهرست»، وتَدُلُّ على ثلاثة معانٍ:

١ ـ ما يُوضَع في أول الكتاب، أو آخره، يحدِّد مواضعَ أبوابٍ وفصولٍ، ومباحثِ الكتاب، ليسهل تناوُلها.

٢ ـ كتابٌ يَضُمُّ أسماءَ الكتب والأجزاء والفوائد التي تملَّك حقَّ روايتها صاحب الفهرست، مثل: «فهرست ابن عطية» «فهرس الفهارس والأثبات» للكتَّاني.

٣ ـ كتابٌ يتضمَّن أسماءَ المشايخ المستفاد منهم، مثل: «الغُنية» فهرست شيوخ القاضي عياض، و «المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر.

اللفظة الثانية: «البرنامج» وتدلُّ على معنيَيْن، وهما المعنيان الثاني والثالث من معاني «الفهرست»، ومن أمثلتها: «برنامج ابن جابر الوادي آشي».

اللَّفظة الثالثة: «المَشْيَخَة». من باب تسمية الشَّيء بمحتواه.

وتشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلِّفُ، وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإن لم يَلْقَهم. مثل: «مشيخة البخاري»، و «مشيخة النَّعَّال».

اللفظة الرابعة: «الثَّبت»، اسمٌ للكتاب الذي يشمل على أسماء المشايخ والأعلام، مثل: «ثَبتِ الجوهري»، و «ثبت ابن العنابي» الجزائري.

اللَّفظة الخامسة: «السَّند»، اسمٌ للكتاب الحاوي للشيوخ والكتب المتصلة السند. مثل: «سند زكريا الأنصاري»، و «سند البُجَيْرِمي».

ويقول الكتَّاني في معنى المعاجم والمَشْيَخات: «والمشيخات في معنى المعاجم، إلا أنَّ المعاجم يُرَتَّب فيها المشايخُ على حروف المعجم بأسمائهم بخلاف المشيخات. قاله ابن حجر»[1].

وفي تعريف الفهرست والبرنامج يقول: «الفهرسة في الاصطلاح: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخُ شيوخَه وأسانيدَه وما يتعلَّق بذلك...

الفهرسة تُرادِف البرنامجَ، وكلمة البرنامج يستعملها كثيراً أهلُ الأندلس بمعنى: الفهرسة»[2].

ومما تجدر الإشارةُ إليه هنا: أنَّ «الثَّبت»، و «السَّنَد» يختصان ـ غالباً بالإجازات، ولهذا لم يبلغ حجمُهما حجمَ الفهارس، والبرامج، والمعاجم والمشيخات، وإن كان هدفُ الجميع واحداً.

أمّا «المعاجم» التي نحن في صدد تعريفها هنا؛ فيُراد بها تلك الكُتبُ التي يجمع فيها المؤلِّفُ الأحاديثَ التي سمعها علىٰ شيوخه مُرَتَّبةً بحسب شيوخه، يكتفي بذكر اسم الشيخ دون أن يُترجِم له، ويُرتِّبهم علىٰ حروف المعجم، ومثاله: «المعجم الأوسط» للطَّبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ)، ثم تطوَّر التأليفُ في معاجم الشيوخ بعد القرن الخامس، فصار المؤلِّفُ يجمع مرويَّاته من الكتب علىٰ كل شيخٍ بعد أن يُترجِم له، ومثاله: «المجمع المؤسِّس» للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). وبذلك تكتسب «معاجم الشيوخ» أهميةً بالغةً في كونها من مصادر الحديث، ومصادر لترجَمة الشيوخ، ولتوثيق روايات الكتب بأسانيدها، وإثبات سماع الشيوخ بعضهم علىٰ بعضٍ أو عدمه.

وتبلغ معاجمُ الشيوخِ الآلاف، فما من عالمٍ إلاّ وله معجمٌ، أو كُتِب له علىٰ يد أحد تلاميذه، يقول الصَّفَدي (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ): «أمَّا كتبُ المحدِّثين، في معرفة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مثل (الاستيعاب) لابن عبد البَرّ، و(أُسد الغابة) لابن الأثير، وغيرهما، وكتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدِّثين،

---

(١) فهرس الفهارس: (١/ ٣٨).
(٢) فهرس الفهارس: (٢/ ٤١).

ومشيخات الحُفَّاظ والرواة. فإنها شيءٌ لا يحصره حدٌّ، ولا يقصره عدٌّ، ولا يستقصيه ضبطٌ، ولا يستدنيه ربطٌ؛ لأنها كاثرت الأمواجَ أفواجاً، وكابرت الأدراجَ اندرجاً»[1].

أمَّا السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ) فقد قال بخصوص معاجم الشيوخ، والمشيخات: «ولستُ أستبعد زيادتهم على الألف».

لذلك لا يتناسب حصرهم هنا، فإني أكتفي هنا بذكر أشهر معاجم الشيوخ:

١ ـ **معجم أبي يَعْلَىٰ الموصلي**: أحمد بن علي المُثَنَّىٰ (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، رُوي فيه عن (٣٣٥) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، أقلّها واحدٌ، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وقَدَّم مَنْ اسمه «**محمد**» تبرُّكاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحقِّ الأثري، بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٣١٩) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين أسد الدَّاراني، وعبده كوشك، في دار المأمون بدمشق، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٢ ـ **معجم ابن الأعرابي**: أبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري، نزيل مكة، الصُّوفي، شيخ الحرم (المتوفى سنة ٣٤١ هـ).

روىٰ فيه عن (٣٣٦) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، باعتبار الحرف الأول فقط، وقَدَّم مَنْ اسمه «**محمد**» تبركاً.

طُبع منه جزآن بتحقيق الأستاذ أحمد مير البَلُّوشي في مكتبة الكوثر، بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، ثم ظهرت له طبعة مؤخَّراً.

٣ ـ **المعجم علىٰ المدن**: لابن حِبّان أبي حاتم، محمد بن حِبّان بن أحمد التَّميمي البُسْتي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

جمع فيه شيوخَه علىٰ ترتيب المُدُن التي دخلها، وما روىٰ عن كلٍّ واحدٍ من الأحاديث، في عشرة أجزاء.[2].

---

(١) الوافي بالوفيات: (١/ ٥٥).

(٢) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٩٥).

٤ ـ **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني الشامي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

رتَّب فيه شيوخَه علىٰ حروف المعجم، وروىٰ فيه عنهم غرائبَهم ومفرداتِهم ووحدانهم. وقد بلغت أحاديثُ «المعجم الأوسط» اثني عشر ألف حديث، وقال الحافظُ الذهبيُّ عنه: «يذكر في هذا الكتاب عن كلّ شيخٍ ماله من الغرائب والعجائب، فهو نظيرُ كتاب «الأفراد» للدَّارقطني، وكان الطَّبرانيُّ يقول: «هذا الكتاب روحي، وفيه كل عزيز ونفيس ومنكر»[١]. وقد يسوق من طريق الشيخ الواحد خمسين حديثاً أحياناً، ويقتصر على بضعة أحاديث أحياناً أخرى. ويعتبر الكشف عن تفرُّد الرواة ببعض الأحاديث من أهمِّ مزايا الكتاب. وأمَّا درجةُ أحاديث الكتاب ففيه الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ والواهيُ والموضوعُ، وبعضها في «المعجم الكبير»، ومنها ما ليس في «المعجم الكبير».

طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطَّحَّان بمكتبة المعارف في الرياض عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ طارق بن عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني بدار الحرمين في القاهرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في عشر مجلَّدات.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً.

روىٰ فيه عن ألف شيخٍ. عن كلّ واحدٍ حديثاً أو حديثين فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً وأكثر فيه من الغرائب.

طُبع عِدَّةَ طبعاتٍ أقدمها بدلهي في الهند عام ١٣١١ هـ ـ ١٨٩٣ م. وطُبع بتصحيح الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد سليم سمارة في دار إحياء التراث العربي ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ).

---

(١) انظر مقدمته.

جمعه لنفسه، وأخرج فيه عن (٤١٠) شيوخ، عن كل واحدٍ حديثاً يُسْتَغْرَب أو يُسْتَفَاد أو يُسْتَحْسَن أو حِكايةً مع نقدها. وقد ذَكَر في مقدّمته: «أمّا بعد! فإني استخرتُ الله عزَّ وجلَّ في حصر أسامي شيوخي الذين سمعتُ منهم، وكتبتُ عنهم، وقرأتُ عليهم الحديث، وتخريجها على حروف المعجم؛ ليسهل على الطالب تناوله، وليُرجع إليه في اسم إنْ التبس أو أشكل. والاقتصار منهم لكلّ واحدٍ على حديثٍ واحدٍ يُستغرَب أو يُستفاد أو يُستحسَن، أو حكايةً، فينضاف إلى ما أردتُه من ذلك جمْع أحاديث تكون فوائدُ في نفسها، وأُبيِّن حالَ من ذممتُ طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه، أو اتِّهامه به، أو خُروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه، فمن كان عندي ظاهر الأمر منهم لم أخرِّجه فيما صنّفتُ من حديثي، وأن أثبِّتَ أسامي مَن كتبتُ عنه في صغري إملاءً بخطّي في سنة ثلاث وثمانين ومئتين وأنا يومئذ ابن ست سنين، وضبطتُه ضبط مثلي من حيثُ يُدرِكه المتأمِّلُ له من خطّي ذلك، على أني لم أخرِّج من هذه الكتابة شيئاً فيما صنّفتُ من السنين وأحاديث الشيوخ». ثم ساق التراجم على ترتيب المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد زياد منصور بمكتبة العلوم والحِكَم في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، في مجلَّدين.

٧ ـ **معجم ابن المُقْرِي**: أبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

يقول: «طفتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّاتٍ، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرَّاتٍ، وحججتُ أربع حجّات، وأقمتُ بمكّة خمسة وعشرين شهراً»[(١)].

جَمَع فيه ابنُ المقري في أسماء المحدِّثين الذين سمع منهم بالحجاز، ومكَّة، والمدينة، ومصر، والشَّام، والعراق وغير ذلك. وأخرج عن كلّ شيخٍ حديثاً أو أكثر، ورَتَّبهم على حروف المعجم. وبدأ بالمحمّدين، ويذكر اسمَ الشيخ ونسبه ونسبته ومكانَ ـ أو أماكن ـ لقائه بهم، ثم يسوق من طريقه حديثاً.

حقَّقه محمد بن صالح الفلاح، كرسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٠٠).

٨ ـ معجم الشيوخ: لابن جُميْع الغساني، أبي الحسين أحمد بن محمد، (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

أخرج فيه عن (٣٨٧) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه «محمد» تبرُّكاً، وروىٰ عن كل شيخ حديثاً أو حكايةً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السلام التَّدْمُري بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥٥٠) صفحة، ومعه: «المنتقىٰ» لابن سَنَد (المتوفى سنة ٧٩٢ هـ).

٩ ـ معجم شيوخ الحاكم النَّيسابوري: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) صاحب «المستدرك علىٰ الصحيحين».

قال ابن خلِّكان: «سمع الحديثَ من جماعةٍ لا يُحصَوْن كثرةً، فإنّ معجم شيوخه يقرب من ألفَيْ رجلٍ»[١]، وهو مخطوطٌ.

١٠ ـ معجم أبي نُعَيْم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

وله معجمان: واحدٌ عمله لنفسه، وآخرُ جَمَعَهُ جمال الدين أبو بكر، حمد بن يوسف بن موسىٰ بن مَسْدِي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ)، وهو مخطوطٌ[٢].

١١ ـ المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصَّدفي: الحسين بن محمد بن فِيَّرَة، المعروف بابن سُكَّرة الأندلسي (المتوفى سنة ٥١٤ هـ).

جمعه له أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن الأبّار (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ).

طُبع قديماً بتحقيق فرنسيسكوس كوديرا بمجريط عام ١٣٠٣ هـ ـ ١٨٨٥ م في (٣٦٨) صفحة.

١٢ ـ معجم أسامي مشايخ أبي علي الحدَّاد الأصفهاني: الحسن بن أحمد بن الحسن (المتوفى سنة ٥١٥ هـ).

---

(١) وفيات الأعيان: (٤/ ٢٨٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٣٣).

وقد جَمَع فيه أسماءَ الشيوخ الذين سمع منهم بأصبهان وغيرها، وأخرج عن كلّ شيخٍ حديثاً أو أكثر، ورَتَّبهم على حروف المعجم، وهو مخطوطٌ.

١٣ ـ المعجم الكبير: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن محمد الدَّقّاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

طُبع بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٨ هـ، ومعه: «مشيخة أبي الطاهر بن أبي الصقر» (المتوفى سنة ٤٧٦ هـ)، و«مجلس من إملاء الدقّاق».

١٤ ـ مشيخة أبي عبد الله الرَّازي: محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن الحطَّاب المصري (المتوفى سنة ٥٢٥ هـ).

طُبعت بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني بدار الهجرة في الرياض عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٤٠٦) صفحة.

١٥ ـ فهرس ابن عطية: أبي محمد، عبد الحقّ بن أبي بكر غالب الغَرْناطي (المتوفى سنة ٥٤١ هـ).

بدأ بذكر أسماء شيوخه الذين اتَّصل بهم وأخذ عنهم والذين أجازوه، ولم يُراع في ذكرهم أيَّ ترتيبٍ، وجملة الشيوخ الذين ترجم لهم ثلاثون شيخاً، وطريقتُه في الترجمة لشيوخه أن يعطي عنهم صورةً واضحةً لحياتهم العلمية كاتصالهم بالشيوخ وطلبهم للإجازة والكتب التي درسوها، أو يذكرَ بعضَ الوقائع التي وقعت لهم مع بعض العلماء، وقد يتطرَّق أحياناً إلى حياتهم الشخصية والاجتماعية، ويذكر سنةَ ولادتهم ووفاتهم، ثم يبدأ في سرد الكتب التي رواها عنهم سماعاً أو قراءةً أو مناولةً أو إجازةً، ويذكر أحياناً المكانَ والزمانَ، ويذكر سلسلةَ السند لبعض الكتب المروية إلى مؤلِّفيها.

طُبع بدار الكتب المصرية عام ١٣٧٥ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي في دار الغرب الإسلامي بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (١٩٠) صفحة.

١٦ ـ الغُنْيَة: فهرسة شيوخ القاضي عِياض أبي الفضل، عياض بن موسىٰ اليَحْصبي الأندلسي المالكي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

افتتح فهرستَه بمقدِّمةٍ مختصرةٍ بيَّن فيها الدافع إلى تأليفها، ثم شرع في ذكر أسماء شيوخه مبتدئاً بمن اسمه (محمد)، وبعد انتهائه من تراجم شيوخه المحمدين انتقل إلى ما تبقَّى من شيوخه الباقين، مرتِّباً أسماءَهم على الحروف الهجائية، وعددُ الشيوخ الذين ذكرهم ثمانية وتسعون شيخاً، وطريقته في الترجمة أنه يذكر اسمَ الشيخ ونسبَه ولقبَه، وشيئاً من أخباره ومناقبه، ثم يصرِّح بأسماء الكتب والنصوص التي رواها عنهم سماعاً أو قراءةً أو مناولةً أو إجازةً، ثم يختم الترجمةَ بحديثٍ أو أثرٍ أو فائدةٍ حديثيةٍ أو لُغويةٍ أو غير ذلك مروية عن الشيخ صاحب الترجَمة.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد الكريم، بالدار العربية للكتاب، في تونس عام ١٣٩٨ هـ. وطُبع بتحقيق ماهر زهير جَرَّار بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٢ هـ.

١٧ ـ التحبير في المعجم الكبير: لأبي سَعْد، عبد الكريم بن محمد بن أبي المُظفّر السَّمْعاني منصور (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

ذكر فيه أسماء (١١٩٣) شيخاً حسب المطبوعة، علىٰ حروف المعجم، يُفَصِّل في ترجمة الشيخ: فيذكر اسمَه ونسبَه وشيوخَه ومسموعَه، وما قرأ علىٰ كل واحدٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذة منيرة ناجي سالم بمطبعة الإرشاد في بغداد عام ١٣٩٥هـ.

١٨ ـ معجم شيوخ ابن عساكر: الحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

رَتَّب في معجمه أسماء شيوخه علىٰ حروف المعجم، وعددهم (١٣٠٠) بالسَّماع، و(٤٦) أنشدوه، و(٢٩٠) بالإجازة، وأفرد النساء في «معجم النسوان».

طُبع بتحقيق الأستاذ طلال بن سعود الدَعْجَاني من مكة المكَرّمَة، وحقّقته الأستاذة وفاء تقي الدين من دمشق.

وحقَّقه أيضاً عبد الله بن عبد الرحمٰن الشريف كرسالة للماجستير، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٩ ـ مشيخة شَهْدَة مُسْنِدة العراق، فخر النساء: شَهْدَة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الدِّينورية ثم البغدادية الإبرية (المتوفاة سنة ٥٧٤ هـ).

خَرَّجها لها أبو محمد، عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجَنَابذي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٦١١ هـ). ذكر فيها (٢٨) من مشايخها.

طُبعت بتحقيق الشيخ رفعت فوزي عبد المطلب، في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (١٧٨) صحفة.

٢٠ ـ فهرس ابن خير الإشبيلي: أبي بكر، محمد بن خير بن عمر الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٥ هـ).

ذكر فيها الكتبَ التي قرأها علىٰ شيوخه بأسانيدهم ومجموعها نحو (١٤٠٠) كتاب، رَتَّبها حسب الموضوعات، فبدأ بعلوم القرآن، فالحديث... ثم عَقَد فصلاً في آخر الكتاب فيه أسماء شيوخه الذين روىٰ عنهم العلم، أو أجازوه مُطلقاً لفظاً أو خطاً، ورَتَّبهم علىٰ المدن. قال ابن الأبّار في «تكملة الصلة» (٢/ ٥٢٣): «وهو مِنَ المشهورين بسعة الرواية والتبحُّر في علومها، وعددُ من سمع منهم، أو كتب له نيِّفٌ ومئة رجلٍ، قد احتوىٰ علىٰ أسمائهم برنامَجُه الضَّخم، وهو في غاية الإفادة، لا يُعْلَم لأحدٍ من طبقته مثله».

طُبع بعناية المستشرق الإسباني فرنسيسكوس كوديرا (Franciscus Codeera) وتلميذه ج. ريبيرا ترّاغو (J.Riberatarrago) في مطبعة قومش بسَرَقُسْطة، في الأندلس، عام ١٣١١ هـ ـ ١٨٩٣ م في (٥٨٢) صفحة، وصوَّرته دارُ الآفاق الجديدة في بيروت.

٢١ ـ معجم السفر: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني نزيل الإسكندرية (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

جمعه تلاميذ السِّلَفي من جُزازه وتعاليقه، وفيه شيوخُه الذين لَقِيَهم في الرحلة، وعددهم (٧٩٤) كما في المطبوعة، ولعلَّها ناقصةٌ؛ لأن المشهور عند المحدِّثين: أنهم ألفان.

طُبع بتحقيق الأستاذة بهيجة الحسيني في بغداد عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ شَير محمد خان، بمجمع البحوث الإسلامية في إسلام آباد بباكستان عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٦٨٤) صفحة.

وله «المشيخة البغدادية» حقَّقها الأستاذ نزار عبد اللطيف الحديثي، ومحمد جاسم حمادي، في بغداد عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٢ ـ مشيخة ابن الجَوْزي: الحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي بن محمَّد البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وعددُ شيوخه فيه (٩٨). بدأ بالرجال، وختم بالنساء، وهُنَّ ثلاث، ومنهجه فيه: أنه جَعَل رقماً مسلسلاً لشيوخه الذين روى عنهم، ويبتدئ بذكر اسمِ ونسبِ الشيخ الذي روى عنه الحديثَ، بقراءة شيخه، أو بقراءته هو بنفسه، وأحياناً يضبط تاريخَ سماع شيخه، كما يضبط في الغالب تاريخَ روايته هو باليوم والشهر والسنة، وأحياناً يقتصر على ذكر الشهر بدون بيانٍ لليوم، ويذكر السنةَ، ثم يسوق الحديثَ بالاسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ، ثم يذكر إخراجَ الشيخين البخاري ومسلم للحديث، أو انفراد أحدهما بإخراجه، ويبيِّن كيفية وقوع الحديث له عالياً.

ومن فوائد هذه المشيخة: أنها ذكرتْ تراجمَ بعض العلماء في القرن السادس الهجري، من أهل بغداد وبعض الوافدين عليها، إضافةً إلى روايتها للأحاديث العالية التي تتصل أسانيدها بالصحيحين أو أحدهما.

طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد محفوظ بالشركة التونسية عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (٢٨٥) صفحة، وطبعت بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٣٠٤) صفحة.

٢٣ ـ مشيخة النَعَّال البغدادي: أبي الحسن، محمد بن أنجب بن أبي عبد الله المعروف بابن الأنجب (المتوفى سنة ٦٥٩ هـ).

خَرَّجها له الحافظ رشيد الدين أبي بكر، محمد ابن الزَّكي عبد العظيم المنذري (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). ترجم فيها لـ(٥٢) شيخاً من شيوخه، رَتَّبهم حسب وفياتهم.

طُبعت بتحقيق الأستاذ ناجي معروف، والدكتور بَشَّار عوّاد معروف بالمجمع العراقي في بغداد عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م في (٢٠٤) صفحة.

٢٤ ـ برنامج شيوخ الرُّعَيْنِي: أبي الحسن، علي بن محمد بن علي الإشبيلي، المعروف بابن الفخار (المتوفى سنة ٦٦٦ هـ).

سَمَّىٰ برنامجه: «الإيراد لنبذة المُستفاد من الرواية والإسناد بلقاء حَمَلَة العلم في البلاد علىٰ طريق الاختصار والاقتصاد».

طُبع بالمطبعة الهاشمية في دمشق، عام ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

٢٥ - **مشيخة ابن البخاري: أو «المشيخة الفخرية»**: لمسند عصره فخر الدين أبي الحسن، علي بن أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسي الصالحي (المتوفى سنة ٦٩٠ هـ).

هي تخريج أبي العباس، أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري (المتوفى سنة ٦٩٦ هـ). خَرَّج له فيها عن (٧١) شيخاً، منهم (٧) نسوة.

نشرها وقَدَّم لها الشيخُ محمد ناصر العَجَمي بالتصوير عن مخطوطة وزارة الأوقاف الكويتية علىٰ نفقة الصندوق الوقفي للثقافة والفكر بالكويت، عام ١٤١٧ هـ. وحقَّقها الأستاذ عوض الحازمي كرسالة دكتوراة من جامعة أم القرىٰ بمكّة المكَّرمة عام ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م في خمس مجلَّدات.

٢٦ - **برنامج التجيبي**: علم الدين، القاسم بن يوسف بن محمد البَلَنْسِي السِّبْتي (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ).

انتقاه من رحلته المُسَمَّاه: «مستفاد الرحلة والاغتراب»، فقد ذَكَر في فاتحته: أنه اقتدى بفئةٍ من المحدِّثين؛ حيثُ إنَّ كل واحدٍ منهم أو جُلّهم ألَّف برنامجاً جَمَع فيه ما من مروياته افترق، وبين فيه ماله في دواوين العلم من الطرق، فاقتدى بآثارهم، وجمع برنامجاً يَضُمّ ما قرأه وسمعه، ثم ذكر أسماءَ الكتب التي رواها مع إثبات الأسانيد المختلفة لروايته، فبدأ بذكر الكتب المتعلِّقة بكتاب الله العزيز، ثم ذكر كتبَ الحديث المختلفة، ثم ذكر كتبَ الفقه، ثم ختم البرنامج بكتب اللغة والأدب.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الحفيظ منصور بالدار العربية للكتاب في تونس عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م في (٣٩٦) صفحة.

٢٧ - **مَشْيَخَة قاضي القُضاة البدر ابن جماعة**: أبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكِناني الحَمَوي الشافعي (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ).

هي تخريجُ علم الدين، القاسم بن محمد البِرْزالي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

خرَّج فيه عن (٧٤) شيخاً. وقد رَتَّب المشيخةَ على حروف المعجم، فذكر اسمَ الشيخ ونسبَه، وكنيتَه ولقبَه، وذكر مكانَ وزمانَ وولادِة ووفاة الشيوخ، وأضاف إلى ذلك المكانةَ العلميةَ لشيوخه، مع بيان رحلاتهم، وذكر عدداً من شيوخهم وتلاميذهم، كما أضاف أيضاً بعض ملامح شيوخه الشخصية، كقوله مثلاً في ترجَمة شيخه: (عبد الوهَّاب بن الحسن بن محمد): «شيخ جليل فاضل، حَسَنُ السّمت، جميلُ السِّيرة، محمودُ الطريقة، اشتغل بالعلم، ولازم طريقةَ العلماء وأهلَ الدين. . . » الخ. ثم يورد لشيخه بعضَ مروياته متصلة الإسناد إلى رسول الله ﷺ، ثم يُشير إلى من أخرج هذه الروايةَ من أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

طُبعت بتحقيق الأستاذ مُوفَّق بن عبد الله بن عبد القادر بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدين.

٢٨ ـ جزء في أصحاب ابن عساكر الذين رووا لشيوخ الذهبي: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره الذهبيُّ في ترجمة الحافظ ابن عساكر فقال: «وقد روى لشيوخي نحوٌ من أربعين نفساً من أصحاب الحافظ، أفردتُ لهم جزءاً»[١].

٢٩ ـ مشيخة التَّلِّي: للذهبي أيضاً.

ذكرها الذهبي، وتلميذه الحسيني، قال الذهبي: «محمد بن أحمد بن تمام بن حسان، الشيخ العالم، المقرىء الصالح، القدوة الزاهد، بركة الوقت، أبو عبد الله، التَّلِّيّ الصالحي الخياط الحنبلي. . . انتقيتُ له مشيخةً فسمعها خلقٌ. توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبعمئة، ودُفن بقاسيون»[٢].

وقال الحسيني: «استوعب الذهبي شيوخَه في جزء»[٣].

٣٠ ـ مشيخة الجَعْبَري: للذهبي أيضاً.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ٥٥٧).

(٢) معجم الشيوخ: ص: ٤٥٧ـ٤٥٨.

(٣) ذيل العبر: (٤/ ١٢٢).

الجَعبري: هو صالح بن تامر بن حامد، تاج الدين أبو محمد، الإمام القاضي، العالم الفَرَضِيّ، الجعبري الشافعي، (المتوفى سنة ٧٠٦ هـ).

قال الذهبي في ترجمته: «خرَّجتُ له مشيخةً، وكان فقيهاً إماماً، خيِّراً متواضعاً، زكيَّ النفس، صحيح النِّحلة، كيِّس الجملة»[١].

٣١ ـ مشيخة ابن الزَّرَّاد الحريري: للذهبي أيضاً.

ذكرها الذهبي في غير موضعٍ في ترجَمة شيخه ابن الزراد، فقال: «محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن أبي المعالي، المسنِد العالم الرُّحَلةُ، شمسُ الدين أبو عبد الله، ابن الزراد الحريري الصالحي الحنبلي... وخرَّجتُ له جزءاً ضخماً عن مئة شيخ، رواه مرّاتٍ، وروى كتباً كباراً تفرَّد بها... مات في شوال سنة ست وعشرين وسبعمئة»[٢].

وقال في «المعجم المختص» (ص: ٢٢٤): «خَرَّجْتُ له عن مئة شيخ».

وقال في «ذيل العبر»: «خرجت له مشيخةً».

وذكرها الصَّفدي، وابن العماد نقلاً عن الذهبي، وذكر الوادي آشي: أنها «في جزأين كبيرين».

٣٢ ـ مشيخة ابن سعد: للذهبي أيضاً.

هو مُسنِد الوقت سعد الدين يحيى بن محمد بن سعد المَقْدِسي ثم الصالحي المتوفى سنة (٧٢١ هـ) بالصالحية. ذكر ابنُ حجر، والكتَّاني: أن الذهبي خرَّج له مشيخة.

٣٣ ـ المشيخة الصغرى لسُنْقُر الزَّيتي: للذهبي أيضاً.

هو علاء الدين سُنْقُر بن عبد الله الحلبي القضائي الزيني (المتوفى سنة ٧٠٦ هـ)، أحدُ شيوخ الذهبي الذين أكثر عنهم.

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٢٤٣.

(٢) معجم الشيوخ: ص: ٤٨٠.

قال الذهبي: «كان طويلَ الروح، فيه سكونٌ، وحياءٌ، ومروءةٌ، وكانوا يثنون عليه، وخَرَّجْتُ له مشيخةً».

وذكرها الحافظ في «الإنباء»، وذكر الكتَّاني: أنها «المشيخة الصغرى».

٣٤ ـ مشيخة عز الدين المقدسي: للذهبي.

قال الذهبي في «معجم شيوخه»: «أحمد بن العماد عبد الحميد بن عبد الهادي ابن يوسف بن محمد بن قُدَامة بن مِقْدَام، شيخنا عز الدين أبو العباس المقدسي الصالحي الحنبلي... وخرَّجتُ له مشيخةً في ثلاثة أجزاء عدم بعضها أيام قازان». توفي سنة (٧٠٠ هـ).

وذكرها في «تاريخ الإسلام» وصرح بأنَّ الذي عدم منها جزآن كما ذكرها سبطُ ابن حجر.

٣٥ ـ مشيخة علاء الدين القُوْنَوِي: للذهبي أيضاً.

هو عليُّ بن محمود بن حميد القُونَوِي الحنفي، العلامة البارع (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

ذكرها الذهبيُّ في ترجَمته من «المعجم المختص» (ص: ١٧٦) فقال: «وخَرَّجْتُ له مشيخةً».

٣٦ ـ مشيخة ابن القواس: للذهبي أيضاً.

ابن القواس أحد أكابر شيوخ الذهبي الذين أكثر عنهم قراءةً وسماعاً، وهو: عمر بن عبد المنعم، أبو حفص بن القواس (المتوفى سنة ٦٩٨ هـ).

قال الذهبي في ترجمته: «خرَّجتُ له مشيخةً». وذكرها في «معجم شيوخه» (ص: ٤٠٢)، وأفاد في «تاريخ الإسلام»: أنها «مشيخة صغيرة».

وذكرها ابن العماد (في «شذرات الذهب» (٥/ ٤٤٢)) نقلاً عن «العبر».

٣٧ ـ مشيخة الكحّال: للذهبي أيضاً.

وخرّج مشيخة لزين الدين أيوب بن نعمة بن محمد النابلسي ثم الدمشقي، المعروف بالكحال (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ). ذكرها ابن حجر[1].

---

(١) الدرر الكامنة: (١/ ٤٣٥٥).

٣٨ ـ مشيخة محمد بن يوسف الإربلي : للذهبي أيضاً.

قال الذهبي في ترجمته من «ذيل العبر»: «أبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الإربلي ثم الدمشقي، كبير الذهبيين، ويكنى أبا الفضل أيضاً. . . خَرَّجْتُ له مشيخة»[١]. توفي سنة (٧٠٤ هـ).

وذكرها ابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ١١) نقلاً عن «ذيل العبر».

٣٩ ـ مشيخة المطعِّم: للذهبي أيضاً.

هو مُسِندُ الوقت: شرف الدين عيسى بن عبد الرحمن بن معالي، أبو محمد الصالحي السِّمْسَار في العقار، ومطعِّم الأشجار. (المتوفى سنة ٧١٩ هـ).

خرَّج الذهبي له «مشيخةً»، كما ذكر الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٦٣٤).

٤٠ ـ منتخب من «مشيخة القاضي ابن الخُوَيِّي» للإسعردي: للذهبي أيضاً.

قال الذهبي في ترجَمة الإمام الحافظ تقي الدين عبيد بن محمد بن عباس الإسعردي (المتوفى سنة ٦٩٢ هـ): «كتب الكثير، وبرع في التخريج، وأسماء الرجال، والعالي، والموافقة، وانتخب لجماعة. طالعتُ من عمله «مشيخة القاضي ابن الخويي»، وانتخبتُ من ذلك أشياء مفيدة»[٢].

٤١ ـ المنتقى من «مشيخة ابن عبد الدائم المقدسي» لجمال الدين الظاهري: للذهبي أيضاً.

ذكره الوادي آشي، فقال: «مشيخة زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد الدائم ابن نعمة المقدسي، التي خرَّجها له جمالُ الدين أبو العباس أحمدُ بن عبد الله الظاهري. سمعتُ منها قطعةً على الشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن غانم، كان انتقاها الشيخُ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي. . .»[٣].

٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ المعاجم الثلاثة: للذهبي أيضاً.

---

(١) ذيل العبر: (٤/ ١٠).

(٢) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤٧٧).

(٣) برنامج الوادي آشي: ص: ٣٢٢.

أكثر الذين ترجموا للذهبي ذكروا له ثلاثَةَ معاجم، هي: «معجم الشيوخ الكبير» و «المعجم الصغير» (اللطيف)، و «المعجم المختص بالمحدثين».

قال الحافظُ ابن حجر: «المعجم الكبير للذهبي تخريجه لنفسه، والمعجم اللطيف له، والمعجم المختص بالمحدثين للذهبي». وذكر مثل ذلك في «الدُّرر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).

وذكر السَّخاوي كثيراً من المعاجم والمشيخات، وذكر معاجمَ الذهبي فيها، فقال: «والذهبي في ثلاثة: كبيرٌ، ولطيفٌ، ومختصٌّ»[١]. وذكر «الكبير والمختص» في موضعين آخرين[٢].

وقال السيوطي مثل ذلك: «وله معجمٌ كبيرٌ، وصغيرٌ، ومختصٌّ بالمحدِّثين»[٣].

وكذلك ذكرها الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٤١٧).

وثمة فريق ثانٍ من العلماء ذكروا للذهبي ثلاثة معاجم، لكنهم ذكروا «الأوسط» من بينها:

قال ابن تغري بردي: «وكتاب معجم شيوخه الكبير، والمعجم والأوسط، والمعجم المختص»[٤].

وقال سبطُ ابن حجر: «وكتاب معجم شيوخه الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير»[٥].

وفريقٌ ثالثٌ من العلماء الذين ذكروا للذهبي أربعة معاجم، وهم:

حاجي خليفة حيث ذكر: «المختص بمحدِّثي العصر، ومختصر معجم الشيوخ الذي اشتمل على ألف شيخ، والمعجم الكبير، والصغير»[٦].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٩.
(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١٠٢ ـ ١١٣.
(٣) طبقات الحفاظ: ص: ٥٢٢.
(٤) المنهل الصافي: مجلد: ٣، ورقة: (٧٠/ بـ).
(٥) رونق الألفاظ: ٢ ورقة: (٣٦/ أ).
(٦) كشف الظنون: (٢/ ١٦٢٢٥).

وتابعه البغداديُّ، فذكر: «المختص في محدِّثي العصر، مختصر معجم الشيوخ، المعجم الصغير المُسَمَّى باللطيف، المعجم الكبير»[1].

وذكر ابنُ العماد: «معجم شيوخه الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم المختص»[2].

والذي يترجَّح: أنَّ ذكر «المعجم الأوسط» عند ابن تغري بردي، وسبط ابن حجر، وابن العماد، وذكر «مختصر معجم الشيوخ» عند حاجي خليفة والبغدادي ـ هو وَهْمٌ لحق بهم جميعاً، سببه: أنَّ «معجم الشيوخ الكبير» صدر منه عن المؤلف نسختان: الأولى سنة (٧٢٧ هـ) وعددُ التراجم فيها (١٢٧٨) ترجمة، والثانية سنة (٧٤٥ هـ) وعددُ تراجمها (١٠٤٢) ترجمة. وهذه الأخيرة تمثِّل النسخةَ المعتمدةَ عند المؤلف بعد أن أشار بحذف أصحاب الفخر بن البخاري، فأسقط من النسخة الأولى (٢٣٦) ترجمة. والإصدار الأخير من «معجم الشيوخ» هو ما يعبِّر عنه هؤلاء باسم: «المعجم الأوسط» أو «مختصر معجم الشيوخ».

ويؤيِّد هذا القولَ ما ذكره حاجي خليفة مِن أنَّ «مختصر شيوخ الذهبي اشتمل على ألف شيخٍ»، وهذا على سبيل جبر الكسر، فالنسخة الأخيرة للمعجم فيها (١٠٤٢) ترجمة، وهي الإصدار الأخير للمعجم الكبير، وليست مختصراً له على التحقيق.

لذا فلا داعيَ لأن نتأول: أنَّ «الأوسط» عند ابن تغري بردي هو: «المعجم الصغير»، وعند السبط هو «المختص»، ففي ذلك تحميلٌ لكلامهما ما لا يحتمله، وكون «الصغير» و «المختص» مشهورَيْن لا يبرِّر ذلك التأويل؛ لأنهما لم يقصدا استيعابَ مصنَّفات الذهبي، ولا اشترطا ذلك، وإلا فماذا نقول فيمن ذكر للذهبي «المعجم الكبير» فقط، وفيهم كبار تلامذته: الحسيني، والصفدي؟!

وبهذا يَتَّضح لنا: أنَّ للذهبي ثلاثة معاجم، هي: معجم الشيوخ الكبير، والمعجم الصغير أو (اللطيف)، والمعجم المختص بالمحدِّثين.

---

(١) هدية العارفين: (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٢) شذرات الذهب: (٦/ ١٥٦).

ويؤيِّد رأيَنا ما بسطناه قبل قليل، وما ذكره التاج السُّبكي ـ تلميذ الذهبي وخِرِّيجه ـ وابن حجر وهو المُعجَب بالذهبي، والمهتمّ بتصانيفه قراءةً وتذييلاً واستدراكاً، وكذلك ما نَصَّ عليه السخاوي والسُّيوطي والشَّوكاني والكتاني.

المعجم الكبير:

يُوَجد من هذا المعجم نسختان: إحداهما بدار الكتب المصرية، والثانية بـ: «إستنبول» في مكتبة أحمد الثالث.

١ ـ النسخة التركية تقع في مجلَّدين، نُقلت من نسخة المؤلِّف التي أنهاها في صفر سنة (٧٢٧ هـ) وعددُ التراجم فيها يبلغ (١٢٧٨) ترجمةً.

٢ ـ النسخة الثانية «المصرية» كُتبت في سنة (٧٤٥ هـ)، حيثُ قال ناسخها في آخرها: «تَمَّ الكتاب بحمد الله وعونه في ضاحي الأحد ثامن جمادى الآخرة سنة خمس وأربعين وسبعمئة...»[١].

وعلى الرغم من تأخّر كتابة هذه النسخة عن تاريخ كتابة الأصل الذي نُقلت عنه النسخة التركية، فإنها تعتبر أهَمَّ وأعلى قيمةً. نظراً إلى أنَّ المؤلِّف أدخل على هذا الأصل الثاني من «معجمه الكبير» تغييراتٍ هامةً، فهي تمثِّل «آخر نشرة للمعجم من المؤلف». وقد قُرئت عليه في مجالس متعدّدة آخرها يوم السبت (٢٤) رمضان من سنة (٧٤٥ هـ)، أي التراجم في هذه النسخة لا تُفسَّر إلا بما ذكره عبد الله الزرندي فيما كتبه في نهاية الكتاب حيث قال: «قرأتُ جميع هذا المعجم على مؤلِّفه... الذهبي أبقاه الله تعالى في مجالس آخرها يوم السبت رابع وعشرين شهر رمضان المعظم سنة خمس وأربعين وسبعمئة. وقُوبل بأصل المخرِّج (يعني: الذهبي)، وأشار بإسقاط جماعةٍ من المكتوبين على حواشي الأصل من أصحاب ابن البخاري، فلم يكتبوا هنا... وكتب عبد الله بن أحمد بن يوسف الزرندي، مصليّاً على محمد وآله ومسلِّماً»[٢].

وهكذا فإنَّ الذهبي عندما وضع معجمه سنة (٧٢٧ هـ) ضمَّنه تراجم أصحاب

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٦٨٩.

(٢) معجم الشيوخ: ص: ٦٨٩.

الفخر بن البخاري، ثم بدا له أن ينقِّح كتابه وينشره نشرةً ثانيةً، فأسقط (٢٣٦) ترجمة، فأصبح عددُ تراجم النسخة الأخيرة (١٠٤٢) ترجمةً.

وهذا يفسِّر لنا قولُ كثيرين ممن ترجموا للذهبي؛ حيث أشاروا إلى أنَّ معجم شيوخه يَضُمّ (١٣٠٠) شيخاً، وبعضهم يقول (١٠٠٠) شيخ، فالفريق الأول عَنَى النسخةَ الأولى التي صدرت سنة (٧٢٧ هـ)، بينما عنى الفريقُ الثاني النسخةَ الأخيرة التي قُرئت على المؤلِّف سنة (٧٤٥ هـ). والله أعلم.

هذا؛ وقد بقي الذهبيُّ على صلةٍ مستمرّةٍ بهذا المعجم يحذف ويزيد، ويعدِّل ويدقِّق، ويصوِّب ويحقِّق، حتى سنة (٧٤٥ هـ)، كما يَدُلُّ عليه كلامنا السابق، وتَدُلُّ عليه بعض الإشارات والإضافات في أثناء بعض التراجم، نحو قوله في ترجمة شيخه ورفيقه ومعلِّمه علم الدين البِرْزالي: «... فالله يُلهمه رشده، ويَمُدّ في عمره، سمعت منه في سنة أربع وتسعين وستمئة، توفي بخليص في ثالث ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وسبعمئة»[1]. فقوله: «ويمدّ في عمره»، ثم قوله: «توفي بخليص...»؛ يَدُلُّ على أنه أضاف العبارة الأخيرة فيما بعد، بعدما توفي شيخه.

وقد اشتمل معجمَ الذهبي على أشياخه بالسماع والإجازة مخلوطين، إلا أنه لم يستوعبهم كما أشار في خطبته[2]. رَتَّبه الذهبيُّ على حروف المعجم، وابتدأ بـ: «الأحمدين» في حرف الألف، وبـ: «عبد الله» في حرف العين، لكنه لم يبدأ بـ: «المحمدين» في حرف الميم.

وعناصر الترجمة تتناول ـ على الأغلب ـ اسم المترجَم له، ونسبه، ونسبته، ووظيفته، وعمله، وعلمه، والعلوم التي جوَّدها، وذِكْرَ بعض أشياخه، وتاريخ ولادته ووفاته، والحُكم على سيرته وعدالته. ويسوق ـ غالباً ـ حديثاً أو روايةً عنه بسنده، وقد يُورد بعضَ الكتب والأجزاء التي سمعها منه أو قرأها عليه.

طُبع هذا المعجمُ بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة في دار الصِّدّيق بالطائف (السعودية) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدين: الأول يقع في (٤٤٢)

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٤٣٦.

(٢) معجم الشيوخ: ص: ١٣.

صفحة، والثاني في (٤٢٩) صفحة. وصنع للكتاب فهارسُ علميةَ نافعةَ. كما طُبع بتحقيق الدكتورة روحية عبد الرحمن السيوفي في مجلَّدٍ كبيرٍ، يقع في (٧٣٤) صفحة.

المعجم الصغير (اللطيف):

ذكره بعضهم باسم «المعجم الصغير»، وسَمَّاه آخرون «اللطيف» للطافة حجمه، فقد ذكر الكتاني: أنه «في كُرَّاسَين، افتتحه بالرواية عن ابن النعمة المَقْدِسي بسماعه عليه سنة ٦٩٤ هـ. وكلما أورد حديثاً عَقَّبه بحكمه ورُتبته»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ جاسم سليمان الدوسري في الكويت عام ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

المعجم المختصّ بالمحدِّثين:

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: «وقد كنتُ أَلَّفْتُ معجماً لي يختصُّ بمن طلب هذا الشأن من شيوخي ورفاقي، فاستوعبتُ مَنْ له أدنى عملٍ، وبيَّنتُ أحوالهم»[2].

وهذا الكتابُ ليس معجماً لشيوخ الذهبي، بل هو ـ كما يقول مؤلِّفُه ـ: «معجمٌ مختصٌ بذكر مَن جالستُه من المحدِّثين، أو أجاز لي مروياته من طلبة الحديث»[3]. فهو موضوعٌ لترجمة طلبة العلم والحديث النبوي في عصر الذهبي، حيثُ ذكر فيه حتى صغار الطلبة آنذاك.

يحتوي هذا المعجمُ على مقدِّمةٍ صغيرةٍ، و (٣٩٤) ترجمة، وخاتمة في ثلاثة أسطر قال فيها: «آخر المعجم المختص. قال مؤلفه: خرَّجته في سنة (٧٣١ هـ)، وأنا معتذرٌ مستغفرٌ من الثناء والذمِّ، عارفٌ بالتقصير، غفر الله لِلْكلّ بمنِّه، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً»[4].

---

(١) فهرس الفهارس: (٢/ ٦١٦).
(٢) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٥٠٠).
(٣) المعجم المختص: ص: ٥.
(٤) المعجم المختص: ص: ٣١٠.

فهو قد فرغ من تأليفه سنة (٧٣١ هـ)، لكنه ـ وهذه عادة طيبة منه ـ كان يعود إليه، ويعمل فيه النظرَ، ويزيد في بعض التراجم مما له أهميةٌ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في ترجمة (محمد بن علي بن أيبك السَّروجي): «وُلد سنة أربع عشرة وسبعِ مئة، وطلب الحديث بعد الثلاثين ـ أي: وسبعمئة ـ. . . ولئن لازم العلمَ والطاعةَ ليسودَنَّ. سمع منه المِزِّي والبِرْزالي. توفي غريباً بحلب عن ثلاثين سنة ـ وتأسَّف المحدِّثون على حفظه وذكائه ـ في ثامن ربيع الأول سنة أربع وأربعين؛ أي: وسبعمئة». وتأريخ هذه الوفاة كان بعد فراغه من تأليف «هذا المعجم» بثلاث عشرة سنة على الأقلِّ»[1].

رَتَّبه مؤلِّفُه على حروف المعجم، فابتدأ بالأسماء، ثم أتبعها الكُنى بعد ذلك، وعمل فيه الإحالات الكثيرة، فترجم ـ مثلاً ـ البرزالي في حرف الباء، وقال في حرف القاف: «القاسم بن محمد: هو البِرْزالي الحافظ، مَرَّ في الباء»[2]. وبعكس ذلك عندما ترجم ابنَ كثير: فترجمه في حرف الهمزة، وقال في حرف الكاف: «ابن كثير: إسماعيل بن عمر، مَرَّ»[3].

وقد اختلفت الترجماتُ طولاً، وقِصَراً، بحسب أهمية المترجَم ومكانته في علم الحديث واشتهاره آنذاك، فبعضُها جاء وافياً، ومنها ما جاء في بضعةِ أسطرٍ. وعناصر الترجمة تشبه مثيلتها في «معجم الشيوخ الكبير».

والمعجم المختص احتلَّ مكانةً مرموقةً عند العلماء المَعْنيِّين بالتراجم، فاعْتُبر مصدراً هامّاً في ذلك، بل ربما انفرد ببعض التراجم دون غيره من الكتب في هذا المجال. ولا أدلّ على أهميته من كثرة الناقلين عنه، فنقل عنه الحسينيُّ في «ذيل التذكرة»، والسُّبكي في «الطبقات الكبرى»، وابنُ رافع في «الوفيات»، وابنُ رجب في «ذيل طبقات الحنابلة»، وابنُ قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»، وابنُ حجر في «الدُّرَر الكامنة» فأكثر عنه حتى نقل زيادة على (٩٢) ترجمةً، وفي «إنباه الغمر»،

---

(١) المعجم المختص: ص: ٢٤٤.
(٢) المعجم المختص: ص: ٧٧ ـ ١٩٤.
(٣) المعجم المختص: ص: ٧٤ ـ ١٩٨.

وابنُ فهد في «لحظ الألحاظ»، والسيوطيُّ في «ذيل التذكرة»، وابنُ العماد في «الشذرات» كثيراً. وغيرُ هؤلاء.

وقد قرأه على مؤلِّفه جملةٌ من العلماء.

طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة في مكتبة الصّدّيق بالطائف (السعودية) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٦٠) صفحة.

ولابن قاضي شبهة (المتوفى سنة ٨٥١ هـ) منتقى منه، اسمه: «منتقى المعجم المختص».

٤٥ ـ معجم شيوخ ابن البالسي: للذهبي أيضاً.

هو العالم المسنِد الثقة محمد بن علي بن محمد، عماد الدين أبو المعالي ابن البالسي الدمشقي الشروطي (المتوفى سنة ٧١١ هـ).

قال الذهبي في ترجمته: «وجمعتُ له معجماً نفيساً، سمعه منه جماعة»[١]. وقال في موضع آخر: «خرَّجتُ له معجماً كبيراً»[٢].

وذكره ابنُ حجر، وسبطه، وابن العماد نقلاً عن «ذيل العبر»[٣].

٤٦ ـ معجم شيوخ ابن حبيب: للذهبي أيضاً.

ذكره الذهبي في ترجمة شيخه هذا، فقال: «عمر بن حسن بن عمر بن حبيب، المحدِّث العالم الأجلّ، زين الدين، أبو حفص الدمشقي، أحد الرِّفاق. . . . وقد خرَّجتُ له معجماً كبيراً مليحاً فيه عن أزيد من خمسمئة شيخ. بلغنا موته بمَرَاغة سنة ست وعشرين وسبعمئة».

وقال في ترجمته من «المعجم المختص»: «خَرَّجْتُ له معجماً عن أزيد من خمسمئة شيخ بالسماع. . . وعاونني على معجمه وتفضَّل».

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٥٤٠.

(٢) ذيل العبر: (٤/ ٢٩).

(٣) الدرر الكامنة: (٤/ ٨٣).

وقال في ترجمته من «التذكرة»: «خرَّجتُ له معجماً عن أزيد من خمسمئة نفس»[1].

وذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٥٧).

٤٧ ـ معجم شيوخ علاء الدين ابن العَطَّار: للذهبي أيضاً.

هو عليُّ بن إبراهيم بن داود، علاءُ الدين أبو الحسن بن العَطَّار الدمشقي الشافعي، أخو الذهبي لأمه من الرضاعة.

قال الذهبي: «خرَّجْتُ له معجماً في مجلَّدٍ». ذكر ذلك في عِدّة مواضع من كتبه[2].

٤٨ ـ المعجم العلي للقاضي الحنبلي: للذهبي أيضاً.

خَرَّج الذهبيُّ معجماً لشيخه قاضي القضاة تقي الدين أبي الفضل سليمان بن حمزة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى سنة ٧١٥ هـ).

ذكره ابن حجر، وقال: إنه في جزءين[3].

٤٩ ـ المنتقى من معجم ابن مُسْدي: للذهبي أيضاً.

هو الحافظ العلامة أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى الأندلسي الغرناطي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ). قال الذهبي في ترجمته: «... وعملَ معجماً في ثلاث مجلَّدات كبار، رأيتُه، وطالعتُه، وعلَّقتُ منه كراريس»[4].

٥٠ ـ المنتقى من معجم الحافظ المنذري: للذهبي أيضاً.

المنذري: هو الإمام الحافظ الثَّبْت شيخ الإسلام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القويّ المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

قال الكتَّاني في ترجمته: «وعمل معجَمه في مجلَّدين، واختصر صحيح مسلم

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٣٩٩.
(٢) معجم الشيوخ: ص: ٣٥٢.
(٣) المجمع المؤسس: الورقة: ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٤) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤٤٩).

وسنن أبي داود، وله كتاب الترغيب والترهيب. . . معجمه انتقى الحافظ الذهبي منه جزءاً»[1].

٥١ ـ المنتقى من معجم يوسف بن خليل الدمشقي: للذهبي أيضاً.

هو الإمام الحافظ الرحَّال يوسف بن خليل بن قراجا الدمشقي الأدمي (المتوفى سنة ٦٤٨ هـ)، جمع لنفسه معجماً عن نحو خمسمئة شيخ.

قال الذهبي: «ومشيخته نحو الخمسمئة، سمعتها من أصحابه»[2]. وقال في موضع آخر: «وشيوخه نحو خمسمئة نفس في ثلاثة أجزاء، سمعتُها من صاحبه أحمد بن محمد الحافظ»[3].

انتقى الذهبي من هذا المعجم جزءاً سمعه الحافظُ ابن حجر على حفيد الذهبي محمد بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ)، وعلى سبط الذهبي عبد القادر بن محمد (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ) أيضاً. وقال ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» ذاكراً مسموعاته: «وجزءاً فيه منتقى من معجم يوسف بن خليل انتقاء الذهبي. . .».

٥٢ ـ برنامج الوادي آشي: للمحدِّث أبي عبد الله، محمد بن جابر بن محمد القَيْسِي التونسي المالكي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

خَرَّجه لنفسه، وذكر فيه تراجم (٢٧٨) شيخاً، وجعله في جزأين: (الأول) لشيوخه، دون ترتيب أسمائهم، و(الثاني) لمرويّاته من الكتب وعددها (٢٣٥) كتاباً، على المواضع، بدأ بالقرآن وعلومه، ثم الحديث. . .

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد محفوظ بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٥٧٤) صفحة. وطُبع بتحقيق محمد الحبيب الهيلة بمركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرىٰ في مكة المكرمة عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في (٦٠٤) صفحة.

٥٣ ـ معجم شيوخ التاج السُّبْكي: أبي نصر، عبد الوهَّاب بن علي بن

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٣٥٢.
(٢) سير أعلام النبلاء: (٢٣/ ١٥٢).
(٣) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤١٠).

عبد الكافي الشافعي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ). خَرَّجه له: محمد بن يحيىٰ بن محمد بن سَعْد المَقدِسي (المتوفى سنة ٧٥٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ الحسن بن محمد بن علي أيت بلعيد في المغرب عام ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٤ - مشيخة زين الدين بن حُسَين المَرَاغِي: قاضي طَيْبَة أبي بكر بن الحسين بن عمر العثماني الأموي المراغي المصري (المتوفى سنة ٨١٦ هـ).

تخريج الجمال أبي البركات، محمد بن موسىٰ بن علي المرَّاكشي المَكّي (المتوفى سنة ٨٢٣ هـ).

طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد صالح بن عبد العزيز المراد بمركز البحث العلمي في جامعة أم القُرىٰ بمكة المكرّمة عام ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٥ - تلخيص ثَبَت البرهان الحلبي: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

لَخَّصه في رحلته إلى حلب سنة (٨٣٦ هـ).

٥٦ - جزءٌ من المشيخة الفخرية: لابن حجر أيضاً.

التقط الحافظُ هذا الجزءَ، وفيه أزيد من ثمانين حديثاً من العوالي، فيها سِتّة أحاديث موافقات وباقيها أبدال. وقرأه على الإمام العلامة الفيروزآبادي في ربيع الأول سنة (٨٠٠ هـ) بـ: «زبيد».

٥٧ - فهرس ابن البُلْقَيِني: لابن حجر أيضاً.

ابن البلقيني هو: عبد الرحمن بن عمر البلقيني، استجاز له الحافظُ أبو العباس بن حجّي من جماعةٍ كابن أميلة، وابن كثير، والصلاح ابن أبي عمر، أخرج له عنهم ابن حجر «فهرساً بالكتب المشهورة»، فكان يحدِّث بها[١].

٥٨ - فهرسة مستعجل وعلالة متحمل[٢]: لابن حجر أيضاً.

---

(١) فهرس الفهارس: (٢/ ٧٣١ - ٧٣٢).

(٢) فهرس الفهارس: (٢/ ٩٣٠).

٥٩ ـ **المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس**: لابن حجر أيضاً.

اعتنى فيه بجمع أسامي شيوخه، وتدوين أخبارهم، وقد أشار الحافظُ في مقدمة معجمه إلى محتواه والغاية منه، وأبانَ عن منهجه في تنظيمه وتبويبه؛ فقال: «. . . أمَّا بعد: فإنَّ كثيراً مِن سَلَف المحدِّثين اعتنوا بجمع أسامي شيوخهم وتدوين أخبارهم، فتغايرت مقاصُدهم في الترتيب، فرأيتُ أن أحذو حَذْوَهم، وأسير تِلْوَهم؛ لأتذكَّر عهدهم، وأجدِّد لهم الرحمة بعدهم، فجمعتُ أسامي شيوخي على المعجم مرتَّباً، وقسمتُهم على قسمين مهذَّباً:

فالأول: مَن حملتُ عنه على طريق الرواية.

والثاني: مَن أخذتُ عنه شيئاً في المذاكرة من الأقران ونحوهم.

وقد قسمتُهم من حيث العوالي إلى خمس مراتب». وهذه المراتب هي:

الأولى: مَن حَدَّثه عن مثل أبي الحسن الواني والقاسم ابن عساكر وأبي العباس ابن الشحنة، ونحوهم. وعلامتهم: (ط)، إشارةً إلى أنهم الطبقة الأولى.

الثانية: مَن حَدَّثه عن أصحاب «السِّلَفِي» وأصحاب «شهدة» بالسَّماع، وبإجازة واحدةٍ خاصَّةٍ، وعلامتهم: (طب).

الثالثة: من حدَّثه عن أصحاب ابن عبد الدايم، والنجيب، وابن عَلَّاق، ونحوهم، وعلامتهم: (طس)، إشارةً إلى أنهم الطبقة الوسطى.

الرابعة: من حدَّثه عن أصحاب الفخر ابن البخاري، وابن القواس، والأبرقوهي، ونحوهم، ممن كان يمكنه الأخذُ عنهم ولو بالإجازة، وقد حصلتُ له عن أكثرهم، لكن بطريق العموم. وعلامتهم (طص)، إشارةً إلى أنهم الطبقة الصغرى.

الخامسة: مَن أشار إليه ممن أخذ عنه في المذاكرة شيئاً ما لغرض، أو نوعاً من العلم، أم إنشاداً أو فائدةً، أو من ليس عنده إلا الإجازة، أو الشيء اليسير بالسماع من أهل الطبقة الخامسة؛ من غير استيعابٍ لهم.

وهم جُلّ أهل القسم الثاني الذي أفرده في هذا الكتاب، وترك العلامة لهم. ولم يدخل في القسم الأول أحداً ممن أجازه عامّاً.

وأشار إلى أنه ذكر في ترجَمة كلٍّ منهم جميع مسموعه عليه، وإن لم يستوعبه في بعضهم. وهذا يُشير إلى أنه قد جمع في «معجمه» تراجمَ مَن أخذ عنهم سواء كانوا من أشياخه أو رفاقه وأقرانهم ونحوهم، مسنداً مسموعه عنهم إليهم.

وإن زادَ فضلاً في «معرفة الشيوخ الذين أجازوا عموماً، وفي إجازاتهم بعض خصوصٍ، كقيد البلد ونحوها؛ لتستفاد ترجماتهم»، مُشيراً إلى أنه ليس من أصل موضوع الكتاب، وإنما هو زائدٌ عليه، لعدم اعتداده بالرواية والإجازة العامة.

ومع ترتيبه على حروف الهجاء فإنه يسوق أولاً تراجم الرجال، وبعد أن يفرغ منهم في ذاك الحرف يتبعهم بتراجم النساء. كما أنه قَدَّم في حرف الميم مَن اسمُه واسم أبيه وجدّه (محمد) تبرُّكاً، وفي ذلك يقول: «ذكر من اسمه محمد، وكذا أبوه وجدّه؛ تبرُّكاً بالاسم الشريف»[1].

وقد ابتدأ الحافظُ تأليفَ معجمه «بعدن» سنة (٨٠٦ هـ)، وفرغ منه سنة (٨٢٩ هـ)، ولكنه كان يعود إليه منقِّحاً ومعدِّلاً، ومضيفاً، في أحايين كثيرة؛ حيث أرَّخ فيه وفيات البعض بسنوات متأخرة عن (٨٢٩ هـ)، فمثلاً: أرَّخ وفاة الكلوتاتي بسنة (٨٣٥ هـ)، وسِبْط ابن العَجَمي وغيره بسنة (٨٤١ هـ)، وابن خطيب الناصرية بسنة (٨٤٣ هـ) وغير ذلك.

طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور يوسف المرعشلي في دار المعرفة ببيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في مجلَّدين.

٦٠ ـ المشيخة الباسمة للقبّاني وفاطمة: لابن حجر أيضاً.

خرَّج فيها أسماءَ شيوخ زين الدين عبد الرحمن بن عمر القبّاني، ثم المَقْدِسي الحنبلي (المتوفى سنة ٨٣٨ هـ)، بالسماع والإجازة، وتراجمهم، وما سمع منهم من المرويات. وأضاف إلى ذلك بيان مرويات الشيوخ الذين أجازوا للمسندة المعمَّرة فاطمة بنت صلاح الدين خليل بن أحمد بن محمد بن أبي الفتح الكناني المَقْدِسي العسقلاني (المتوفاة سنة ٨٣٣ هـ)؛ لأنها شاركت القبانيَّ المذكور في الكثير منهم.

---

(١) انظر: «ابن حجر العسقلاني مؤرخاً: للدكتور محمد كمال الدين عز الدين»: ص: ٢٩٩ ـ ٣٠٢.

ورَتَّب الأسماء على حروف المعجم، ثم ذيَّل بفصل في الإشارة إلى المرويات التي تُستفاد من التراجم التي أوردها. فرغ منها سنة (٨٣٧ هـ)، وتقع هذه المشيخةُ في (٣٠) ورقة. وجملة ما في هذه المشيخة (١٦٦) شيخاً.

طُبعت المشيخة الباسمة، بتحقيق الدكتور محمد مطيع الحافظ في دار الفرفور بدمشق.

٦١ ـ مشيخة البرهان الحلبي: لابن حجر أيضاً.

البرهان الحلبي هو: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل (المتوفى سنة ٨٤١ هـ)، الشيخ الإمام الحافظ، شيخ الحديث بالبلاد الحلبية بلا مدافع. رَحَل وطَوَّف وأخذ عن الأعيان. مشايخه في الحديث نحو المئتين، ومن روى عنه شيئاً من الشعر دون الحديث بضع وثلاثون، وفي العلوم غير الحديث نحو الثلاثين. وقد جَمَع الكلَّ الحافظُ ابن حجر في هذه المشيخة في مجلَّدَةٍ[١].

وابن حجر من كبار من أخذ عن البرهان، وقد امتحنه الحافظُ مرّةً، فأدخل عليه شيخاً في حديثٍ مسلسلٍ؛ رامَ بذلك اختباره، فتنبَّه البرهان لذلك، وقال لبعض خواصه: «إنَّ هذا الرجل ـ يعني ابن حجر ـ لم يلقني إلاَّ وقد صرت نصف رجل»[٢]!!

٦٢ ـ مشيخة ابن الكويك الذين أجازوا له: لابن حجر أيضاً.

ابن الكُوَيْك هو: محمد بن محمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن محمود، المعروف «بابن الكويك» الربعي التكريتي (المتوفى سنة ٨٢١ هـ)، وأجاز له المِزِّي والبِرْزالي والذهبي وبنت الكمال في آخرِين، وهو آخرُ من حدَّث عنهم بالإجازة في الدنيا.

تفرَّد بآخر عمره بالرواية عن أكثر مشايخه، فتكاثر عليه الطَّلَبةُ، ولازموه. ولازمه ابنُ حجر، وقرأ عليه كثيراً من المرويات بالإجازة والسَّماع، وخرَّج له «مشيخةً» بالإجازة وعوالي السماع.

---

(١) البدر الطالع: (١/ ٢٨).

(٢) البدر الطالع: (١/ ٣٠).

٦٣ ـ **مشيخة ابن أبي المجد الذين تفرَّد بهم**: لابن حجر أيضاً.

وهو في الجزء ضخم.

وابن أبي المجد هو: علي بن محمد بن محمد بن أبي المجد الدمشقي، (المتوفى سنة ٨٠٠ هـ). قال ابن حجر: «سمع من ابن تيمية، والقاسم بن عساكر، وإسحاق الآمدي، وعلي بن مظَفر الوادعي، ووزيرة، والحجّار، ومحمد بن مشرف، في آخرين تفرَّد بالسماع منهم، وخرَّجتُ له عنهم مشيخة»[١].

٦٤ ـ **المعجم الكبير للشَّامي**: لابن حجر أيضاً.

والشامي هو: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التَّنُوْخي، الشَّامي، برهان الدين، أحد كبار شيوخ ابن حجر.

خَرَّج الحافظُ لشيخه التنوخي هذا «معجم شيوخه»، ففرح به، وصار يتذكَّر مشايخه وعهده القديم؛ فانبسط في التحديث بعد أن كان متعسِّراً فيه.

والمعجمُ يقع في أربعة وعشرين جزءاً حديثية، في مجلَّدٍ ضخمٍ، عن أكثر من (٥٠٠) شيخ بالسماع والإجازة.

٦٥ ـ **المعجم للحرة مريم**: لابن حجر أيضاً.

هي مريم بنت أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأَذْرَعي (المتوفاة سنة ٨٠٥ هـ). قال ابن حجر: «سمعتُ الكثيَر من علي بن عمر الواني، وأبي أيوب الدبوسي، والحافظ قطب الدين الحلبي، وناصر الدين ابن سمعون، وغيرهم. وأجاز لها التقيُّ بن الصائغ، وغيره من المُسنِدين بمصر والحجاز، وغيره من الأئمة بدمشق. خرَّجتُ لها معجماً في مجلَّدة، وقرأتُ عليها الكثيرَ من مسموعاتها، وأشياء كثيرة بالإجازة»[٢].

والمعجم المذكور مؤلَّفٌ من ثلاثة عشر جزءاً في (٨٠٠) ورقة.

٦٦ ـ **المعجم المفهرس**: لابن حجر أيضاً.

---

(١) شذرات الذهب: (٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٢) انظر: «شذرات الذهب» (٧/ ٥٤).

هو نفسُ: «المقاصد العليات في فهرست المرويات» كما هو أيضاً نفس: «تجريد أسانيد الكتب المشهور والأجزاء المنثورة».

هو فهرسٌ لمرويات الحافظ، ذكر فيه أسانيدَه في الكتب والأجزاء والمسانيد، كما ذكر شيوخَه في أثناء ذلك. وسَمَّاه: «المقاصد العليات في فهرست المرويات»، يعني بالقراءة أو السماع أو الإجازة أو المشافهة، أو الكتابة. قال السَّخاوي: «ووجدتُ بخطِّه أيضاً تسميته «بالمقاصد العلية في فهرست الكتب والأجزاء المروية».

انتفع الناس به، وهو مرتَّبٌ على ستة أبواب:

الأول: في الكتب المبوَّبة.

الثاني: في المسانيد.

الثالث: في فنون علم الحديث.

الرابع: في المشيخات والمعاجم.

الخامس: في الأجزاء المنثورة مرتَّبٌ على حروف المعجم بأشهر أسمائها.

السادس: في الكتب التي لا أسانيدَ فيها غالباً، من كتب التفسير والقراءات والفقه وعلوم الحديث والتواريخ والأدبيات.

قال الحافظ في خطبته: «الحمد لله الذي نزَّل أحسن الحديث، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمد المصطفى على كل قديمٍ وحديثٍ، وعلى آله وصحبه الذين ساروا في نصرة دينه السَّير الحثيث. أما بعد: فقد تكرَّر سؤالُ بعض الإخوان في تجريد أسانيدي للكتب المشهورة والأجزاء المنثورة؛ فجمعتُ ذلك من مواضعَ متفرّقةٍ، وبوَّبته أبواباً، فبدأت من الكتب المبوَّبة بالمطوَّلات منها ثم بالمختصرات، وبالجوامع منها ثم بالمفرّقات. ثم تلوتُ بالمسانيد كذلك، ثم بفوائد الشيوخ، ورتَّبتُها على حروف المعجم، ثم بالمعاجم والمشيخات، ثم بالأربعينات، ثم بالتواريخ وما في معناها... إلخ. وآخره: فضائل الإسكندرية لأبي علي بن الصباغ أخبرنا أبو العباس أحمد بن الحسن...»[1].

---

(١) تغليق التعليق: (١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

وهو كتابٌ عظيمُ النفع، جليلُ القدر.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود شكور الميادني في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٩ هـ في مجلَّدٍ ضخمٍ.

٦٧ ـ **برنامج المُجاري**: أبي عبد الله، محمد بن علي المجاري الأندلسي (المتوفى سنة ٨٦٢ هـ).

رَتَّب فيه شيوخه، وعددُهم (٣٤) حسب بلدانهم، وترجَم لهم، وذكر مروياته عنهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد أبو الأجْفَان، بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٠٦) صفحة.

٦٨ ـ **معجم الشيوخ**: للنجم ابن فهد أبي القاسم، محمد المدعو عمر بن محمد القُرشي الهاشمي المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة خدابَخْش في بَتْنَة بالهند.

٦٩ ـ **فهرست الرصّاع، أو فهرست شيوخ الأنصاري**: القاضي المُفتي أبي عبد الله قاسم التِّلِمساني ثم التُّونسي المالكي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

رَتَّب فيه شيوخه حسب لقيّه بهم، وتلقّيه عنهم، وهو منهجٌ لم يُسْبَق إليه.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد العنابي بالمكتبة العتيقة في تونس عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م في (٢٦٢) صفحة.

٧٠ ـ **المنجم في المعجم**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ترجم فيه لـ(١٥١) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم باجس بدار ابن حزم في الرياض عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٣٠٠) صفحة.

٧١ ـ **الفلك المشحون في أحوال محمد بن طُولون**: الشمس محمد بن علي بن أحمد الصالحي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

وهي ترجَمةٌ ذاتيةٌ، ذكر في الفصل الأولَ منها شيوخَه، ثم سرد مؤلَّفاته.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد خير رمضان بدار ابن حزم في بيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٢٢٦) صفحة.

٧٢ ـ فهرسة المنجور: أحمد بن علي بن عبد الرحمـٰن المِكْنَاسي الفاسي (المتوفى سنة ٩٩٥ هـ).

وهي الفهرسة الكبرىٰ.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حَجِّي بمطبعة دار الغرب الإسلامي في الرّباط عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م في (٩٦) صفحة.

٧٣ ـ رياض أهل الجنَّة في آثار أهل السُنَّة: لعبد الباقي الحنبلي التقي، عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر، المشهور بابن بَدْر، وبابن فقيه فُصَّة البَعْلي ثم الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٧١ هـ)، وهو ثبته.

قال عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٤٥٠): «وَثَبَتُه هـٰذا مِن ألطف ما كتبه أهل الشام في القرن ١١ هـ، وأجْمَع وأفْيَد، وهو في مجلَّدٍ وسطٍ، لخَّصه من ثبت نجم الدين الغزّي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، بدار البشائر الإسلامية في بيروت.

٧٤ ـ صلة الخَلَف بموصول السَّلف: لشمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني الفاسي المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ).

وهو من الفهارس الكبيرة الجامعة.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حجّي بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٥٨٨) صفحة، وهي طبعةٌ مليئةٌ بالتصحيف، والأخطاء الطباعية.

٧٥ ـ الأمم لإيقاظ الهِمَم: للبرهان الكوراني أبي العِرفان، إبراهيم بن حسن المدني الشَّهْرَزُوْرِي الكردي الشافعي (المتوفى سنة ١١٠١ هـ).

وهو من الفهارس المفيدة.

طُبع بدائرة المعارف العثمانية في حيدر آبار (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م في (١٣٤) صفحة، ومعه «حاشية» لأبي الخير العَطَّار المَكّي (المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ).

٧٦ - **فهرسة ابن الحاج الفاسي**: سيدي أحمد بن العَرَبي (المتوفى سنة ١١٠٩ هـ).

جَمعها تلميذه محمد بن عبد السَّلام بَنَّاني (المتوفى سنة ١١٦٣ هـ).

حقَّقها الأستاذ حالي الحسان، كرسالة دبلوم من دار الحديث الحسنية بالمغرب عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٧٧ - **مشيخة أبي المواهب الحنبلي**: تقي الدين محمد بن عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي ثم الدِّمشقي (المتوفى سنة ١١٢٦ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد مطيع حافظ في دار الفكر بدمشق عام ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م في (١٦٣) صفحة.

٧٨ - **بغية الطَّالبين لبيان المشايخ المحقّقين المدقّقين، أو ثبت النَّخلي**: لشهاب الدين، أبي محمد، أحمد بن محمد المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٠ هـ).

قال المُرادِي في «سلك الدرر» (١/ ١٧١): «وألَّف ثبتاً جامعاً لأسماء شيوخه، أوله: قد سنح للخاطر العاطل، الذي هو عن الصواب مائلٌ... أن أذكر المشهوربن المحقّقين من مشايخي المعنيين... فرغ من تأليفه سنة ١١١٤ هـ، وعليه مدارُ الإسناد في القرن ١٢».

طُبع في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) في الهند عام ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م في (٨٤) صفحة.

٧٩ - **الإمداد بمعرفة عُلُوّ الإسناد**: لعبد الله بن سالم البصري المكي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٤ هـ).

وهو ثَبَتُه الجامع لمرويّاته من الكتب وأسانيد شيوخه، جمعه ولدُه سالم (المتوفى سنة ١١٦٠ هـ) أوّله: «فيقول سالم بن عبد الله بن سالم:... ولما كان الإسناد من الدين... وقد بذل السَّلف الصالح في ذلك الهمم... حتىٰ تميَّزت

الأحاديث الصحيحة من الضعيفة... وكان سيّدي ووالدي عبد الله بن سالم قد انتهىٰ إليه في هـٰذا الزمن علوّ الإسناد، وكانت أسانيده مفرّقة غيرَ مجتمعةٍ، ويُخشىٰ أن تكون مع طول الزمان منقطعة، أردتُ جمع شمالها).

طُبع في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند عام ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م.

٨٠ - الإرشاد إلىٰ مهمّات علم الإسناد: للإمام شاه وليّ الله أحمد بن عبد الرحيم العُمري الدِّهْلَوي الهندي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ).

وهو ثبتٌ نفيسٌ في نحو كرّاسةٍ، قال في أوّله: «حداني علىٰ تأليفه احتياجُ أهل العصر إلىٰ مثله، فإنّ هـٰذا العلم صار في مثل عصرنا نَسْياً مَنْسِياً، وكاد أهل العصر بجهلهم بفضله يَتَّخِذُونَه سُخْرِيّاً...».

طُبع في لاهُوْر (باكستان) عام ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٨١ - ثَبَت سَفَر: للعلاّمة محمد سعيد بن محمد أمين سَفَر المدني (المتوفى سنة ١١٩٤ هـ).

وهو منظومةٌ شعريةٌ علىٰ قافية النُّون في (١٤٤) بيتاً، ذكر فيها (٢٥) شيخاً.

طُبعت بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الملك عاشور، في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، عام ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٨٢ - نزهة رياض الإجازة المُستطابة بذكر مناقب مشايخ أهل الرواية والإصابة: لعبد الخالق بن علي بن الزين المِزْجاجي الزَّبيدي ثم الهندي (المتوفى سنة ١٢٠١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الكريم الخطيب، وعبد الله ابن محمد اليَمَني، بدار الفكر في بيروت، عام ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م في (٤٦٢) صفحة.

٨٣ - قطف الثَّمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر: لصالح الفُلاَّني (المتوفى سنة ١٢١٨ هـ).

وهو ثبته الصغير، مهمٌّ جداً لأسانيد وكُتُب أهل المشرق والمغرب.

طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام

١٣٢٨ هـ، وطُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، بدار الشرُوق في جُدَّة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٣٤٥) صفحة.

٨٤ ـ عقود اللَّآلي في الأسانيد العوالي المتْصلة بشيخ الشيوخ على الإطلاق ومُحَقِّق زمنه بالاتْفاق: للشيخ محمد شاكر مقدَّم سعد العمري (المتوفى سنة ١٢٢٢ هـ): العقّاد الدمشقي.

أخرجه له تلميذه محمد أمين بن عمر بن عابدين الدمشقي (المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ). وهو ثَبَتٌ نفيسٌ جامع.

طُبع بمطبعة المعارف بدمشق، عام ١٣٠٢ هـ ـ ١٨٨٤ م، في (٢٤٨) صفحة.

٨٥ ـ سَدُّ الأرب من علوم الإسناد والأدب: للأمير الكبير أبي عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكي المغربي ثم المصري الأزهري (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ).

وهو ثبته، وعليه مَدارُ رواية المصريين ومعظم الحجازيِّين والمَغَاربة بعده، جامعٌ للمصنَّفات الحديثية والكتب، رَتَّبها على الفنون والمسلسلات والطُّرق.

طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة عام ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م في (٤٦) صفحة، وطُبع بمطبعة حجازي، في القاهرة ومعه: «نهاية المطلب في التعليق على سدّ الأدب» للشيخ محمد ياسين الفاداني المكِّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

٨٦ ـ النَّفَس اليَماني والروح الروحاني في إجازة القُضاة الثَّلاثة بني الشَّوكاني: للوجيه الأهدل عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى الزَّبيدي اليمني الشافعي (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

وهو مِن أنفس ما أُلِّفَ، وأرفع ما صُنِّفَ: اتّساع رواية، وعلوّ إسناد.

طُبع بعناية مركز الدراسات والأبحاث اليمنية في صنعاء عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في (٢٧٨) صفحة.

٨٧ ـ إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر: للإمام محمد بن علي بن محمد الشَّوْكاني اليمني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

وهو ثَبَتُه، جمع فيه مروياتِهِ عن شيوخه، أتَمّه عام ١٢١٤ هـ.

طُبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، في الهند، عام ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م.

٨٨ - **حصر الشَّارد من أسانيد محمد عابد**: لمحدِّث الحجاز محمد بن أحمد بن أحمد بن علي السِّندي الأنصاري المدني (المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ).

جمع فيه أسانيدَه للكتب، والمسلسلات قال عنه علي بن ظاهر الوتري المدني (المتوفى سنة ١٣٢٢ هـ): «هٰذا الفهرس لا يُوجَد - على ما نعلم - أوسع منه وأصح».

طُبع حديثاً في مكتبة الرشد بالرياض، في مجلَّدين.

٨٩ - **ثَبَتُ الوجيه الكُزْبَري**: عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الرحمٰن الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ) وهو صغيرٌ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني المكّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. وطُبع حديثاً بتحقيق الأخ الفاضل الأستاذ عمر بن موفَّق النُّشُوقاتي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، وهو يحتوي على الأثبات التالية:

- ثَبَتُ العلاَّمة علي بن أحمد بن علي الشهير بابن كُزْبَر (المتوفىٰ سنة ١١٦٥ هـ).

- ثبتُ العلامة الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن زين الدين الكُزْبَري الكبير (المتوفىٰ سنة ١١٨٥ هـ).

- ثبتُ ابنة العّلامة محدِّث الشَّام محمد بن عبد الرحمن بن محمد الكزبري (المتوفىٰ سنة ١٢٢١ هـ).

- ثبت ابنه العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الكزبري (الصغير (المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ).

ألحق به المحقِّق ما وَقَف عليه من إجازات بني الكزبري لتلاميذهم.

يحتوي مجموع هذه الأثبات على (٧٣٢) صفحة.

٩٠ ـ اليانع الجَني في أسانيد الشيخ عبد الغني: لابن أبي سعيد عبد الحق الدِّهْلَوي المَدَني النَّقْشَبَندي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ).

طُبع في جزءٍ صغيرٍ بالهند.

٩١ ـ عقد اليواقيت الجوهرية وسِمْط العين الذهبية بذكر طرق السادة العلوية: لعيدروس الحبشي، ابن عمر بن عيدروس الحسيني العلوي الحضرمي الشافعي (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ).

هو مِن أكبر الأثبات.

طُبع في مصر، عام ١٣٠٧ هـ وبهامشه: «ذخيرة المعاد في ذكر السادة بني الصيّاد». وللمؤلِّف: «عقود اللآل في أسانيد الرجال». طبع في مصر عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م في (٤٠٠) صفحة.

٩٢ ـ إعلام الأئمَّة الأعلام وأساتيذها بما لنا من المرويات وأسانيدها: لجعفر بن إدريس الكتَّاني (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ).

جمعه ابنه أبو زيد، عبد الرحمـٰن (المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ).

طُبع بفاس زمن المؤلِّف في (٥١) صفحة.

٩٣ ـ حسن الوفا لإخوان الصِّفا: لفالح الظاهري (المتوفى سنة ١٣٢٨ هـ). وهو الثَّبَت الصغير له.

طُبع بمطبعة شركة المكارم بالإسكندرية عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م في (٦٩) صفحة.

٩٤ ـ انتخاب العوالي والشيوخ الأخيار من فهارس ثبت شيخنا إبراهيم العطّار (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ).

انتخاب ولده محيي الدين (المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ). طُبع في دمشق في (٢٦) صفحة.

٩٥ ـ فتح القَوِيّ في أسانيد السيد الحبشي العَلَويّ (المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ): جمعه تلميذه عبد الله بن محمد غازي الهندي ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٣٦٥ هـ).

طُبع على نفقة ولد حفيده الشيخ محمد بن أبي بكر بن حسين الحبشي عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م، في (٢٥٤) صفحة، وتوزّعه المكتبة المكيّة.

٩٦ ـ عقود الأسانيد: حمد أمين بن محمد خليل السَّفَرْجلاني الدّمشقي (المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ).

وهو ثبتٌ منظومٌ في الأسانيد على هيئة سؤالٍ وجوابٍ.

طُبع بالشام عام ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠١ م.

٩٧ ـ كفاية المستفيد لِما علا من الأسانيد: لمحمد محفوظ بن عبد الله التَّرْمُسِي، المكّي الشافعي (المتوفى سنة ١٣٣٨ هـ).

طُبع بمصر عام ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤ م. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٩٨ ـ الدُّرّ المنضود في أسانيد شيخ الهند محمود: الحسن بن ذي الفِقار الدِّيُوْبَنْدِي الحنفي (المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ).

جمعه تلميذه الشيخ المفتي محمد شفيع الدِّيُوْبَنْدي (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ).

طُبع مع كتاب «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار» لأبي تراب رشد السِّنْدي، في دلهي (الهند) عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م.

٩٩ ـ العقود اللُّؤلؤية في الأسانيد العلوية: لأبي بكر ابن شهاب العيدروس (المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ).

وهو ثبتٌ مشجَّرٌ مجدولٌ عجيبٌ في أسلوبه، غريبٌ في بابه، ألَّفه في الآستانة عام ١٣٠٣ هـ.

وطُبع بإشارة الأمير فضل بن علي بن سهل مولى الدويلة (المتوفى سنة ١٣١٨ هـ).

١٠٠ ـ ثبت الأثبات الشَّهيرة: لأبي بكر خُوقِير مفتي الحنابلة في مكة، أبي بكر بن محمد عارف الكتبي (المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد الله آل الرشيد في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

١٠١ ـ هادي المريد إلى طُرُق الأسانيد: للشيخ يوسف النَّبهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

وهو ثَبَتُهُ، لَخَّصه من ثَبَتَيْ ابن عابدين، والكُزْبَري، وختمه بترجمته، وبعض الفوائد.

طُبع ببيروت عام ١٣١٧ هـ ـ ١٨٩٩ م.

١٠٢ ـ نور النِّبراس في التعريف بأسانيد ومرويات الجدّ السيد عباس: العلاّمة السيّد عباس بن عبد العزيز الإدريسي الحسني المالكي المكي (المتوفى سنة١٣٥٣ هـ).

جمعه حفيدُه الشيخ محمد بن علوي بن عباس.

طُبع بدار القلم العربي في حلب عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٣٣٢) صفحة.

١٠٣ ـ الإسعاد بالإسناد: لمحمد عبد الباقي الأنصاري اللَّكْنَوي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٤ هـ).

طُبع بتصحيح محمد الدفتردار بمطبعة القدسي في القاهرة عام ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م في (٦٣) صفحة، وله: «نشر الغوالي من الأسانيد العوالي». طُبع مع «الدليل المشير» لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ).

١٠٤ ـ المسلك الجلي في أسانيد محمد علي: محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المغربي، ثم المَكي (المتوفى سنة ١٣٦٧ هـ).

جمعه تلميذه الشيخ محمد ياسين الفاداني المَكّي (المتوفى سنة١٤١٠ هـ).

١٠٥ ـ إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان:

اختصره شيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) من كتابه الكبير: «مطمح الوجدان من أسانيد حمدان».

طُبع منه الجزء الأول فقط بمطبعة حجازي في القاهرة عام ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م

في (٢٧٢) صفحة. طُبع بدار البصائر في دمشق عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٦ ـ **الأنوار الجلية في الأثبات الحلبية**: للشيخ راغب الطَّبَّاخ الحلبي (المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ).

اختصر فيه ثلاثة كتب هي: «كفاية الراوي والسامع» ليوسف الحسيني الحلبي (المتوفى سنة ١١٥٣ هـ)، و«إنالة الطالبين» لعبد الكريم الشراباتي الحلبي (المتوفى سنة ١١٧٨ هـ) و«منار الإسعاد في طرق الإسناد» لعبد الرحمـٰن بن عبد الله الحلبي (المتوفى سنة ١١٩٢ هـ)، وذَيَّلهُ ببعض إجازات شيوخه وتراجمهم.

طُبع علىٰ نفقة المؤلّف، بالمطبعة العلمية في حلب عام ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م، في (٤٤٨) صفحة.

١٠٧ ـ **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيزُ**: للشيخ محمد زاهد الكوثري (المتوفى سنة ١٣٧١ هـ).

ذكر فيه شيوخه وكثيراً من الكتب والأثبات.

طُبع بمطبعة الأنوار في القاهرة عام ١٣٦٠ هـ في (٤٧) صفحة، وطُبع بتحقيق تلميذه الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ) بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٦٤) صفحة.

١٠٨ ـ **الدليل المشير إلىٰ فلك أسانيد البشير ﷺ**: لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ).

وهو ثبتٌ كبيرٌ.

طُبع بعناية ولده الشيخ محمد، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٦٣١) صفحة، وتوزِّعه المكتبة المكيّة.

١٠٩ ـ **الدُّرّ الفريد الجامع لمتفرّقات الأسانيد**: للواسعي عبد الواسع بن يحيىٰ بن محمد الصَّنعاني اليمني (المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ).

طُبع بمطبعة حجازي في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م في (٣٠٨) صفحة.

١١٠ ـ **نظم أجود الأسانيد المسلسلة**: لزُبَارَة محمد بن محمد بن يحيىٰ الصَّنعاني الحسني (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع في مطبعة وزارة المعارف بصنعاء عام ١٣٦٣ هـ ـ ١٩٤٤ م في (٤٣٢) صفحة، ومعه: «ذيل نظم أجود المسلسلات».

١١١ ـ المعجم الوجيز للمستجيز: للشيخ أحمد بن محمد الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

وهو ثبته الصغير ذكر فيه (١٠٠) شيخ.

وهو مطبوعٌ.

١١٢ ـ إتحاف ذوي العناية ببعض مالي من المشيخة والرواية: لمحمد العربي العَزُّوزي (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ).

جعله كمقدّمة لثبته الكبير: «جامع الأثبات والمشيخات والأسانيد».

طُبع بمطبعة الإنصاف في بيروت عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م في (١٢٦) صفحة.

١١٣ ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمَشْيَخات والمسلسلات: لمحمد عبد الحي الكتَّاني (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ).

وهو معجمه الكبير، كتبه إجازةً لمحمد حبيب الله الشِّنقيطي (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ)، يشتمل هذا الكتابُ على تراجم المؤلفين في السُّنّة من أواسط القرن التاسع إلى عصر المؤلِّف، وهو كذيلٍ على «طبقات الحفّاظ» لابن ناصر والسيوطي، فقلَّما تجد عالماً في الإسلام اشتغل بالحديث و علومه اشتغالاً مفيداً ارتفع به ذكرُه إلاَّ وتجد ترجمته في هذا الكتاب مبسوطةً، وكذلك فيه من التراجم ما لم يجتمع قبل في ديوانٍ واحدٍ، كما يُوجَد فيه تراجم علماء كلِّ إقليمٍ من الأقاليم الإسلامية، ووفياتهم وولاداتهم وآثارهم.

بدأه بذكر (١٨٠) من أسماء شيوخه موزَّعين على المُدُن، ثم ضَمَّنه أسماء (١٣٠٠) كتاب، وتراجم (٥٠٠) من الحُفَّاظ، على حروف المعجم ـ على الطريقة المغربية. يذكر في كل حرف الحفاظ، ثم الكتب، ثم ينتقل لحرف آخر. وذكر: أنه أراد أن يذيِّل به على «التبيان لبديعة البيان» وهي قصيدةٌ لابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) بأسماء حفّاظ الحديث، إضافةً إلى «طبقات الحفاظ»

للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) لكنه خرج عن شرطه، فترجم لمن فيهما، ولمن هو من غير الحفّاظ، ولم يستوعب. ومع ذلك فالكتاب يَدُلُّ علىٰ سَعَة اطِّلاعه ومعرفته بفنّ الأسانيد، واتصاله بالمشايخ المسندين في زمانه في كل بلدٍ، وقد تتبَّع العلماء أوهامَه، فجمع أحمد رافع الطهطاوي «إرشاد المستفيد»، وذكر ابن سودة كتابين في الردّ عليه أحدهما «مدفع المهارس للفتك بفهرس الفهارس» والآخر: «لقط الممارس علىٰ فهرس الفهارس» أطالا النفسَ وَبيّنا ما فيه من أخطاء، وتدليس، وتناقض.

طُبع قديماً بفاس عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدين مع فهارس علمية.

١١٤ ـ معجم الشيوخ، أو: رياض الجنّة في شيوخ السُنَّة، أو المُدهش المُطرِب بأخبار مَن لَقِيتُ أو كاتبني بالمشرق أو المغرب: لمحمد عبد الحفيظ ابن محمد الطاهر الفاسي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ).

روىٰ فيه عن (١١٤) شيخاً، افتتحهم بذكر والده، ثم سائر (المحمَّدين) تبرُّكاً ثم ذكر الباقين علىٰ حروف المعجم عند المغاربة.

طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣٢ م في جزأين. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الله الرشيد، بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٥ ـ الإرشاد بذكر بعض ما لي من الإجازة والإسناد: للشيخ حسن المَشَّاط المَكِّي (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ).

طُبع بمطبعة المدني في القاهرة عام ١٣٨٦ هـ، وطُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الله الرشيد في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

١١٦ ـ سَلْ النصال للنّضال بالأشياخ وأهل الكمال: لعبد السلام بن سَودَة (المتوفى سنة ١٤٠٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حَجِّي، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في (٢٧٢) صفحة.

١١٧ ـ معجم المعاجم والمَشْيَخات والفهارس والبرامج والأثبات: للدكتور يوسف المرعشلي:

وهو يَضُمّ (٣٢٢٥) كتاباً، وتراجم (١٨٠) شيخاً، جمع فيه صاحِبُه كل ما كتب في معاجم الشيوخ على تقدُّم وفيات أصحابها في الزمن حسب القرون.

طُبع في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م في أربعة مجلَّدات، ومعه: «الأنوار العلية بالأسانيد المرعشلية».

١١٨ ـ إمداد الفتَّاح بأسانيد الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة(المتوفى سنة ١٤١٧ هـ): جمعه تلميذه الشيخ محمد بن عبد الله آل الرّشيد.

طُبع في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م في (٦٨٨) صفحة.

١١٩ ـ نفحات الهند واليمن بأسانيد الشيخ أبي الحسن: وهو ثَبَتُ الإمام أبي الحسن علي الحسني النَّدْوي (المتوفى سنة ١٤٢١ هـ). جمع تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي.

طُبع في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م في (١٠٧) صفحة.

١٢٠ ـ كفاية الراوي في أسانيد العلاّمة يوسف القرضاوي: جمع الأستاذ محمد أكرم النَّدوي.

طُبع في دار القلم بدمشق.

١٢١ ـ بغية المتابع لأسانيد العلاّمة الشريف محمد الرَّابع: جمع تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدوي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (١١١) صفحة.

١٢٢ ـ العقد اللُّجيني في أسانيد الشيخ سلمان الحسيني: (وهو ثَبَتُ العالم الداعية: الشيخ سلمان بن طاهر الحسيني النَّدْوي)، جمع تلميذه: الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت.

١٢٣ - التحرير الفريد لعوالي الأسانيد: ثبتُ العلامة الشيخ محمد صالح الفَرْفُوْر: جمع الأستاذ عمر بن موفَّق النُّشُوقاتي.

طُبع بدار الفرفور في دمشق عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م في (١٦٤) صفحة.

* * *

١٢ـ الصُّحُف الحديثيَّـــة

في اللغة: (الصُّحُفُ): جمعُ (الصَّحيفة)، وهي: ما يُكتب فيه من ورقٍ ونحوه، ويُطْلَق على المكتوب فيها.

وفي اصطلاح المحدِّثين: وهي الأوراق التي كتب فيها بعضُ الصحابة الأحاديث.

ومن أشهر الصُّحف:

١ ـ **صحيفة حُمَيْد الطَّويل** (المتوفى سنة ١٤٢ هـ) عن أَنَس (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي باشا، بـ: «إسطنبول»، ضمن مجموع، برقم (٥٣٩)[١].

٢ ـ **صحيفة خِرَاش بن عبد الله الطحَّان عن أنس بن مالك** (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي باشا، بـ: «إسطنبول»، ضمن مجموع، برقم (٥٣٩) ق (١٢٨/ب ـ ١٣٢/أ) مؤرخة ٥٩٩ هـ[٢].

٣ ـ **صحيفة عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني** (المتوفى سنة ٢١١ هـ) عن الزهري (المتوفى سنة ١٢٤ هـ) وسعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي باشا بـ: «إسطنبول»، ضمن المجموع، رقم (٥٣٩)، ق (١١٩/ب ـ ١٢٢/أ) مؤرَّخة في (٥٩٩ هـ)[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٤٠٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٤٧).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٤٧).

٤ صحيفة ابن عُبَيد: (جُوَيْرِية بن أسماء بن عُبيد الضُّبَعِي، المتوفى سنة ١٧٣ هـ). وهي مخطوطة مكتبة شهيد علي باشا، ضمن المجموع، رقم (٥٣٩)، ق (١١٩/ ب ـ ١٢٢/ أ)(١).

٥ ـ **الصحيفة الصادقة**: لعبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٥ هـ).

وهي من أشهر الصُّحُف المعروفة في عهد رسول الله ﷺ، والتي كَتَبها عبدُ الله ابن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ من رسولُ الله ﷺ بإذنه. قال: كنتُ أكتُبُ كلَّ شيءٍ سمعتُه من رسول الله ﷺ أريد حفظَه، فنهتنى قريشٌ، فقالوا كيف تكتب كلَّ شيءٍ سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسول الله بَشَرٌ يتكلَّم في الرِّضا والغَضبِ، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكْتُبْ، فو الذي نفسي بيده ما خَرَج مني إلا حقٌّ»(٢).

ويؤيِّده ما قال أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «ما كان أحدٌ أعلم بحديث رسول الله ﷺ منِّي إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويَعِيْه بقلبه، وكنتُ أعيه بقلبي، ولا أكتب بيدي، واستأذن رسولَ الله ﷺ في الكتاب عنه، فأذن له»(٣).

وأخرج ابن سعد عن مجاهدٍ؛ قال: «رأيتُ عند عبد الله بن عمرو صحيفةً فسألتُ عنها، فقال هذه الصادقةُ، فيها ما سمعتُ عن رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ»(٤).

وقد صَرَّح عبد الله بن عمرو كتابةَ هذه الصحيفة بنفسِه، وكان يعظِّم أمرَ هذه الصحيفة، فإنه كان يقول: «ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة، والوَهْطَة،

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٤٧).

(٢) مسند أحمد: (٢/ ١٦٢).

(٣) مسند أحمد: (٢/ ٤٠٢).

(٤) تقييد العلم: ص: ٨٤.

فأمَّا الصادقة فصحيفةٌ كتبتُها عن رسول الله ﷺ، وأمَّا الوهطةُ فأرضٌ تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها»[1].

ولهذه الصحيفة أهميةٌ علميةٌ عظيمةٌ وقيمةٌ تاريخيةٌ كبرى؛ لأنها تُثبت كتابةَ الحديثِ النبويِّ بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه، وقد اشتملت على ألف حديثٍ ـ كما يقول ابن الأثير ـ وإذا لم تصل إلينا هذه الصحيفةُ كما كَتَبها عبدُ الله بن عمرو بخطِّه فقد وصل إلينا محتواها؛ لأنها محفوظةٌ في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

وفي الحقيقة: إنَّ هذه الصحيفة كانت نتيجةً محتومةً لفتوى النبيِّ ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ وإرشاده الحكيم له، وإنه من المُمكِن أن يكون رسول الله ﷺ خَصَّ بهذا عبد الله بن عمرو بن العاص؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدِّمة ويكتب بالسِّريانية والعربية، وكان كاتباً مجيداً لا يُخشى عليه الغَلَطُ، ويُخيَّل إلينا أنه لابُدَّ أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم، وتلك الصحيفة الصادقة، هي ثمرةُ هذه الفتوى.

وأكبر الظَنِّ: أنَّ عمرو بن شُعَيْب ـ وهو حفيد عبد الله بن عمرو ـ إنما كان يروي فيما بعد من هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها، وجديرٌ بالذكر: أنَّه متى قيل «صحيفة عمرو بن شعيب» فهي في الحقيقة «الصحيفة الصادقة» لعبد الله بن عمرو بن العاص رواها عنه حفيدُه ابن شعيب[2].

وقد أُتيحَ للتابعيِّ الجليل مجاهد بن جبر أن رأى هذه الصحيفةَ عند صاحبها عبد الله بن عمرو رضي الله عنه[3]، وكان لشِدَّة حِرْصِه على هذه الصحيفة لا يكاد يسمح لأعزِّ الناسِ عليه بتناولها، ورؤية مجاهد لها لم تكن إلا عرضاً، فإنه قال: «هذه الصادقةُ، هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ، إذا سلمت لي وكتاب الله تبارك وتعالى والوهط فما أبالي ما كانتْ عليه الدنيا»[4].

---

(١) جامع بيان العلم: (١/ ٧٣).
(٢) علوم الحديث ومصطلحه: ص: ٢٢ ـ ٢٨ ـ ٢٩.
(٣) التراتيب الإدارية: (٢/ ٢٤٦).
(٤) سير أعلام النبلاء: (٣/ ٨٩).

٦ ـ **الصحيفة الصحيحة**: لهمَّام بن مُنَبِّه بن كامل بن شيخ اليَمَاني الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ١٣١ هـ):

وهي في الحقيقةِ صحيفةُ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ لهَمَّام، وهَمَّامُ بن مُنَبِّه كان أحدَ أعلام التابعين، فلقي أبا هريرة وكتب عنه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ وجَمَعه في صحيفةٍ أو صُحُفٍ أطلق عليها اسم «الصحيفة الصحيحة»، وقد نَقَلها الإمامُ أحمد بتمامها في مسنده، كما نقل الإمامُ البخاريُّ عدداً كثيراً من أحاديثها في أبوابٍ كثيرةٍ، ولهذه الصحيفةِ أهميةٌ كبرى في تاريخ كتابة الحديث وتدوينه؛ لأنها حُجَّةٌ قاطعةٌ ودليلٌ ساطعٌ على أن الحديث كان قد كُتِبَ في عصرٍ مبكِّرٍ، وتصحيح الخطأ الشائع بأنَّ الحديث لم يُدَوَّنْ إلا في القرن الهجري الثاني، ووصلت إلينا هذه الصحيفةُ كاملةً سالمةً كما كَتَبها ودَوَّنها هَمَّامُ عن أبي هريرة.

وعَثَر على هذه الصحيفةِ الباحثُ المحقِّق الدكتور محمد حميد الله الحَيْدَرْآبادي (المتوفى سنة ١٤٢٣ هـ) رحمه الله تعالى في مخطوطتَيْن متماثلتَين في دمشق وبرلين، ومما زادنا ثقةً بما جاء بها: أنها برُمَّتِها ماثلةٌ في مسند الإمام أحمد، رحمه الله.

طُبعت هذه الصحيفةُ بتحقيق الدكتور محمد حميد الله الحَيْدَرْآبادي في مجلة «المجمع العلمي العربي» بدمشق (المجلد: ٢٨، سنة ١٣٧٣ هـ، ص: ٩٦ ـ ١١١)، ثم طبعها مفردةً في مؤسسة الرسالة ببيروت، ونشرها المركز الثقافي الإسلامي بباريس عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في (٧٤) صفحة. وحقَّقَها أيضاً الدكتور رفعت فوزي المُطَّلِب، وطُبعت في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٧٥٩). كما طُبعت بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد، في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٧١) صفحة.

٧ ـ **صحيفة جابر بن عبد الله، رضي الله عنه**: (المتوفى سنة ٧٨ هـ)

كان جابرُ بن عبد الله فقيهاً، مفتي المدينة في زمانه، حَمَل عن النبي ﷺ علماً كثيراً نافعاً، وله منسكٌ صغيرٌ أخرجه الإمام مسلمٌ في صحيحه مطوّلاً في كتاب الحجِّ، وقد أكثر الناسُ الكلامَ على ما فيه من الفقه، وألَّف فيه ابنُ المنذر جزءاً كبيراً ذكر فيه مئة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو استقصى لزاد على هذا العدد قريباً منه[١].

---

(١) شرح مسلم للنووي: (٨/ ١٧٠).

وكتب جابرُ بن عبد الله صحيفةً له فيها جزءٌ من الأحاديث، ومن المُحْتَمل أن تكون هذه الصحيفةُ غير «المنسك الصغير» الذي أورده مسلمٌ في كتاب الحَجِّ من صحيحه[1].

وكان كثيرٌ من التابعين يذهبون إلى جابر بن عبد الله ويكتبون عنه الحديث، كما قَدِمَ اللَّيْثُ إلى مكة وجاء إلى أبي الزُّبير فأعطاه أبو الزبير كتابَيْن من كُتب جابر، رضي الله عنه، كما يحدِّث سعيدُ ابن مريم عن اللَّيْث أنه قال «قَدِمْتُ مكَّة فجئتُ أبا الزُّبَيْر فدفع إليَّ كتابين، فانقلبتُ بهما، ثم قلتُ في نفسي: لو عاودتُه فسألتُه، هل سمع هذا كلَّه من جابرٍ؟ فرجعتُ وسألتُه، فقال ما سمعتُ منه ما حدَّثتُ عنه، فقلتُ له: إعْلِمْ لي على ما سمعتَ، فأَعْلَم لي هذا الذي عندي»[2].

وكانت لجابرٍ حلقةٌ في المسجد النبوي يُملي فيها على طلاّبه الحديثَ، فكتب منهم كثيرٌ من كبار التابعين، أمثالُ وهب بن مُنَبِّه، فهو يروى أحاديثَ جابرٍ من إملائه[3]، وكان من جملة تلاميذه أعلام من التابعين أمثال: محمد بن علي، وأبي جعفر الباقر، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وإنهم كانوا يُجالِسون جابراً ويسألون عنه عن سنن رسول الله ﷺ وعن صلاته، فيكتبون عنه، ويتعلَّمون[4]، وقد كَتَب عن جابر ابن عبد الله أبو الزبير مسلم بن تُدْرَس كثيراً.

على كلِّ حالٍ فصحيفةُ جابر كانت مشهورةً بين التابعين، وكثر تلاميذه، وسمعوا منه، وكتبوا عنه هذه الصحيفةَ.

٤ ـ صُحُفُ عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٦٨ هـ):

ذكر العلماءُ: أنَّ حبر الأمة عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ كان يمتلك ألواحاً يكتب فيها، وكان يردِّد عبارة سالفيه: «قيِّدوا العلم بالكتاب، من يشتري مني علماً بدرهم»، وكان يزور أبا رافع ـ رضي الله عنه ـ فيقول: ما صنع رسولُ الله ﷺ

---

(١) السنة قبل التدوين: ص: ٣٥٢.
(٢) سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٨٢).
(٣) تهذيب التهذيب: (١١/ ١٧٤).
(٤) تهذيب التهذيب: (٩/ ٣٩٠).

يوم كذا وكذا؟ وكان مع ابن عباس ألواحاً يكتب فيها، كما روى هذا عبيد الله بن أبي رافع، وسلمى زوجة أبي رافع.

وكان قد اعتاد ابنُ عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن يحمل هذه الألواحَ معه يكتب فيها أو يسخر مولاه كُرَيْب بن أبي سلم (المتوفى سنة٩٨هـ) بالكتابة فيها، وكان قد انفرد بهذه الوسيلة للكتابة، وهذا يَدُلُّ على شِدّة الاهتمام بها، والتفكير بوسائلها.

وكانت قد وصلت إلينا مروياته التي بلغت ألفاً وستمئة حديثٍ وهي مكتوبةٌ مع أحاديث صحابة آخرين عنده على ألواح وصحفٍ وكتبٍ مما جعل الحجم كبيراً؛ إذ بلغت هذه المخطوطاتُ على اختلاف تصنيفها حملَ بعير ونصف حمل بعير. ولما ذهب بصره آخر حياته؛ صار بعضُ التابعين يقرؤون له من هذه المخطوطات، ولمَّا توفي ـ رضي الله عنه ـ كان ولدُه علي بن عبد الله إذا أراد شيئاً من الحديث يكتب إلى كُرَيْب مولى أبيه: «أن ابعث لي بصحيفة كذا وكذا، فينسخها، فيبعث إليه بإحداهما»[1].

٥ ـ صحيفة عمرو بن حَزْم رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١ هـ):

كُرِّم الصحابيُّ الجليل عمرو بن حزم ـ رضي الله عنه ـ بصحيفةٍ مشهورةٍ عن رجال الحديث والفقه، وسُمِّيت الصحيفة كتاباً، فيبدو أنها سُمِّيت كذلك؛ لكونها تنقل كالرسالة والعهد إلى أهل نَجْران.

وكان قد استعمله النبيُّ ﷺ على نَجْران باليمن، وكتب له كتاباً ـ أي رسالة ـ فيه أحكام الطهارة والصلاة والغنيمة والصدقة والجراح والميراث والدِّيات وغيرها مما يقوي سببَ تسميتها بالكتاب لاشتمالها على أحاديث كثيرة، فكأنها صحفٌ محيطةٌ. وكان التابعي عطاء بن أبي رَباح (المتوفى سنة١١٤هـ) قد قرأ هذا الكتاب في وقتٍ متأخِّرٍ.

ويبدو: أنه تشرَّف بكتابٍ آخر، ولكن الدَّارسين يرون تماثلاً بين الوثيقتين، ولهذا التماثل أصدر عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة١٠١هـ) بلاغاً يقضي بأنَّ المعاملات لا ينبغي أن تُعالَج إلا في ضوء صحيفة عمرو، ولشِدَّة إعجابه بها طلب من محمد بن عبد الرحمن أن ينسخ نسخةً له.

---

(١) الطبقات الكبرى: لابن سعد: (٥/ ٢٢٤).

وقد حَظِيَ كتابُه هذا بقبول وتوقير عند أئمة الفقه الأربعة: أبي حنيفة (المتوفى سنة١٥٩هـ)، والشافعي (المتوفى سنة٢٠٤هـ)، ومالك بن أنس (المتوفى سنة١٧٩هـ)، وأحمد بن حنبل (المتوفى سنة٢٤١هـ)، وكان ينقل وينسخ باستمرار من جيلٍ إلى جيلٍ.

وقد روى ابنه هذا الكتاب، ثم طُبع في شكل ملحق لكتاب «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين»، لابن طولون الدِّمشقي (المتوفى سنة٩٥٣هـ).

صُحُفٌ أخرى:

٦ ـ صُحُفُ أنس بن مالك (المتوفى سنة ٩٣ هـ) رضي الله عنه.

وكان أنسُ بن مالك ـ رضي الله عنه ـ كاتباً منذ العاشرة من عمره، فلاشكَّ أنه كان من المدوِّنين أيام البعثة الشريفة، وكان يقوم بالكتابة والنسخ بيده، وأحياناً يطلب من أبنائه: موسى، ونضر، وعبد الله؛ إذ كان معلِّماً لأبنائه الكثيرين مع تلاميذه.

وثمة صحيفةٌ له، أو صحفٌ دوَّنها في العهد النبوي، هذا ما يؤكِّده أحدُ تلاميذه. يقول هُبَيْرَة بن عبد الرحمن، أحد التابعين: «كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ ألقى إلينا سِجِلاًّ، فقال: هذه أحاديث كتبتُها عن رسول الله ﷺ»[(١)].

٧ ـ صُحُفُ سَعْد بن عُبَادة (المتوفى سنة ١٥ هـ) رضي الله عنه.

كان سَعْدُ بن عُبَادة الأنصاري رضي الله عنه متقناً للكتابة من قبل الإسلام، فقد حرص على تسجيل الحديث النبوي فيما أَسماه العلماء بالكتاب، والمقدَّر: أنه مجموعةُ صحفٍ تضبط بخيط أو صحف منفردة، وقد احتفظت عائلتُه بهذه الصحف؛ إذ روى منها ولدُه، وصرَّح بعضُ العلماء بأنه يمتلك كتباً أخرى[(٢)].

٨ ـ صحيفة سَمُرَة بن جُنْدُبٍ (المتوفى سنة ٦٠ هـ) رضي الله عنه.

وقد جمع سَمُرَةُ بن جُنْدُب ـ رضي الله عنه ـ مجموعةً من الأحاديث النبوية في كتابٍ أسماه: نسخةً، وعُرف بالصحيفة.

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٤٠)، و«ميزان الاعتدال» (٥/ ٣٧).

(٢) مسند الإمام أحمد: (٥/ ٢٢٨).

ولا يبعد أن تكون مجموعة من الصحائف سُمِّيَتْ كتاباً ورسالةً، وقد تسلَّم هذه الصحائفَ ولدُه سليمان بن جندب، والحسن البصري، ورويا منها شفاهاً، وإملاءً[1].

٩ ـ صحيفة عبد الله بن مسعود (المتوفى سنة٣٢ هـ) رضي الله عنه.

وللصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ كتابٌ احتفظ به ابنُه سليمان، وأقسم: أنه بخط والده.

١٠ ـ صحيفة معاذ بن جبل (المتوفى سنة ١٧ هـ) رضي الله عنه.

ولمعاذ بن جبلٍ ـ رضي الله عنه ـ كتابٌ. يشتمل على أحاديث، كان قد حمله معه إلى اليمن لما عيَّنه النبيُّ ﷺ والياً فيها[2].

وقال مسلم بن طلحة: «كان عندنا كتاب معاذ ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ: أنه إنما أخذ الصدقة من الحِنْطة والشعير والزبيب والتمر»[3].

١١ ـ صحيفة أبي سلمة نُبَيّط بن شريط الأشجعي الكوفي، رضي الله عنه (لم أعثر على سنة وفاته).

وهي محفوظةٌ في دار الكتب الظاهرية، وتقع في ثلاث عشرة ورقة.

١٢ ـ صحيفة عبد الله بن أبي أَوْفى، رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٨٠هـ).

وكان قد ذكرها الإمامُ البخاري[4].

١٣ ـ صحيفةُ أبي موسى الأشعري (المتوفى سنة ٤٢ هـ) رضي الله عنه.

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي بتركيا.

وجاء في مسند الإمام أحمد: أنهم وجدوا في كتب عبد الله بن أبي أوفى كتابَ

(١) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢٠٧).

(٢) حلية الأولياء: (١/ ٢٤٠).

(٣) مسند الإمام أحمد: (٥/ ٢٢٨).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٤/ ١٦٤)، و«الكفاية» ص: ٣٣٦.

سَعْدِ بن عُبَادة: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد»[1].

١٤ ـ صُحُف أبي اليسر كعب بن عمرو بن عباد السُّلمي، رضي الله عنه (المتوفى سنة٥٥هـ).

وله صحفٌ، وذكر العلماء: أنه كان يمتلك وعاءً ممتلئاً بالأحاديث.

١٥ ـ صحيفة أبي رافع إبراهيم (المتوفى سنة ٤٠ هـ)

الذي كان يزوره عبدُ الله ابن عباس، رضي الله عنهم.

وله كتابٌ فيه استفتاح الصلاة، وقال بعد دفعه الكتاب: كان رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة؛ كبر، فقال: «وَجَّهْتُ وجهي للذي فَطَر السمواتِ والأرضَ حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين»[2].

١٦ ـ صحيفة محمد بن مَسْلَمة (المتوفى سنة ٤٣ هـ) رضي الله عنه.

كانت له صحيفةٌ وَضَعها في غِمْدِ سيفه، وفيها: (بسم الله الرحمن الرحيم سمعت النبي ﷺ يقول: «إن لربكم في بقية دهركم نفحات، فتعرضوا لها، لعلَّ دعوة أن توافق رحمة، يسعد بها صاحبها سعادةً لا يُضَرُّ بعدها أبداً»[3].

١٧ ـ صحيفة عليّ بن أبي طالب (المتوفى سنة ٤٠ هـ) رضي الله عنه.

طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور فوزي عبد المطلب، في دار السلام بالقاهرة، عام ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ م في (١١٦) صفحة.

* * *

---

(١) انظر: «الإصابة» (٢/ ٣٥٩).

(٢) الكفاية: ص: ٣٣٠.

(٣) انظر: «السنة قبل التدوين» ص: ٣٤٢.



١٣ـ الأجزاء الحديثية

في اللغة: (الأجزاء) جمعُ: (جزء)، معناه: النصيبُ، والقطعةُ من الشيء.

أمَّا في اصطلاح المحدِّثين: فهو الكتابُ الذي يَضُمُّ أحاديثَ مرويةً عن رجلٍ واحدٍ، سواء كان ذلك الرجلُ في طبقة الصحابة أو مَن بعدهم، أو أحاديث متعلِّقةٍ بموضوعٍ واحدٍ.

فوائدها:

أنَّ مِن أَهَمِّ فوائد الأجزاء الحديثية: أنَّها تحوي على بعض النُّصوص التي قد لا نجدها في الكتب الكبيرة، وهي تَدُلُّ على مدى العناية بحديث رسول الله ﷺ، وكذلك بأقوال الصحابة والتابعين وأخبارهم مما يكشف الحياةَ العامَّة لجيل السَّلَف.

منهجها:

من خلال استعراضنا لبعض الأجزاء يمكن أن نُبَيِّن المنهجَ الذي يُتَّبَعُ في تأليف هذا النوع من التأليف عند المحدِّثين، وإليك بيان ذلك:

ـ الجزء الحديثي يتضمَّن موضوعاً محدَّداً في الغالب، ويحتوي على أوراقٍ قليلةٍ قد لا تزيد على ثلاثين ورقةً.

ـ تكون النصوصُ فيه مرويَةً بالإسناد من صاحب الجزء إلى صاحب النَّص، ويحتوي الجُزء على الأحاديث المرفوعة، وعلى آثار الصحابة والتابعين، وقد تُذكَر فيه بعضُ القصص والحكايات التي تتصل بالموضوع الذي تضمَّنه الجزءُ.

ـ الجزء الحديثي لا يشترط الصحة في المرويات[١].

---

(١) دراسات في مناهج المحدِّثين: ضحص: ٢٦.

وإليك تعريف أشهر الأجزاء:

١ ـ **مسند سعد بن أبي وقَّاص**: لأبي عبد الله، أحمد بن إبراهيم بن كثير الورقي البغدادي (المتوفى سنة ٢٤٦).

جمع فيه الأحاديثَ التي تُرْوَى من طريق سعد بن أبي وَقَّاص ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، ورَتَّبها على أسماء الرواة عن سعد من الصحابة والتابعين، وقد احتوى على (١٣٤) حديثاً، غالبها أحاديثُ مرفوعةٌ، أو هي في حكم المرفوع، كما روى أربعةَ آثار عن سعد وغيره، ولم يلتزم الصحةَ في مروياته، بل روى الأحاديث المقبولة ـ وهي الأكثر ـ وكذلك الأحاديث الضعيفة، والمُنكَرة.

ومن الإضافات التي تميَّز بها هذا الجزءُ: أنه روى أحاديث لا تُوجَد في الكتب السِّتة، وكذلك في مسند الإمام أحمد، ومنها أيضاً: أنه روى طُرُقاً لأحاديث لم تُرْوَ في هذه الكتب، وهي فائدةٌ مهمةٌ للمشتغلين في جمع طُرُق الحديث وأسانيده، فمِن ذلك: أنه روى بإسناده إلى سعد: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «على كل خَلَّةٍ يطبع المؤمن، إلا الخيانة والكذب». فإنَّ هذا الحديث لم يُرْوَ في الكتب الستة ولا في «مسند أحمد».

وروى أيضاً بإسناده إلى مصعب بن سعد، عن سعد: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن دعا بدعاء يونس؛ أُستجيب له». وهذا الحديث لم يُرْوَ بهذا الإسناد في الكتب المذكورة.

طُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في مجلَّدةٍ.

٢ ـ **مسند بلال بن رَبَاح**: للحافظ أبي علي، الحسن بن محمد الصَّبَّاح البغدادي الزَّعفراني (المتوفى سنة ٢٦٠)، وهو شيخُ الإمام البخاري وأصحاب السُّنن الأربعة وغيرهم.

يحتوي هذا الجزءُ على أربعة عشر حديثاً مرويةً لسيدنا بلال مؤذِّن رسول الله ﷺ، وهي مرويةٌ بالإسناد من المصنِّف إلى بلال عن النبي ﷺ وفيه أيضاً بعض الأحاديث التي لم تُرْوَ في الكتب الستة، ومسند أحمد، ومنها حديثٌ رواه بإسناده إلى الحارث بن معاوية وسهيل بن جندل عن بلال، عن النبي ﷺ؛ قال:

«امسحوا على الخُفَّين والموق». وهو حديثٌ تفرَّد بروايته بهذا الطريق صاحبُ هذا الجزء، ورواه من طريقه الطَّبَرانيُّ في المعجم الكبير.

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد في دار الصحابة بالقاهرة عام ١٩٨٩ م.

٣ ـ فضائلُ رمضان: للحافظ أبي بكر، عبد الله بن محمد، المعروف بابن أبي الدنيا البغدادي (المتوفى سنة ٢٨١).

ذكر فيه (٦٣) حديثاً وأثراً يتعلَّق بفضل شهر رمضان، وفضل صيامه وقيامه، ومن مزايا هذا الجزء: أنه ذكر آثاراً كثيرةً عن السَّلفَ تتحدَّث عن عبادتهم وسلوكهم، قد لا تجد هذه النصوصَ إلا في كتب ابن أبي الدنيا.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد اللهبن حمد المنصور في دار السلف بالرياض عام ١٩٩٥ م.

٤ ـ مسند إبراهيم بن أدهم: للحافظ المحدِّث محمد بن إسحاق بن يحيى، المعروف بابن مَنْدَه (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

احتوى هذا الجزءُ على الأحاديث التي رواها الإمامُ القدوة إبراهيم بن أدهم البَلْخي الزاهد (المتوفى سنة ١٦٢)، مع ذكر بعض أخباره وحكاياته، وقد رواها الإمامُ ابن مَنْدَه بإسناده المتصل إلى إبراهيم بن أدهم، ومجموع النصوص الواردة في الجزء (٥١) نَصّاً.

وقد روى إبراهيمُ بعضَ الآثار عن الصحابة والتابعين، ومنها: أنه روى عن عبد الله بن مسعود: أنه قال: «لا يزال الناسُ بخيرٍ ما أتاهم العلمُ من علمائهم وكبرائهم، فإذا أتاهم العلمُ من صغارهم، وسفهائهم؛ فقد هلكوا».

ومِن ذلك: أنه روى عن سعيد ين المُسَيَّب: أنه قال: «من هم بصلاةٍ أو حَجٍّ أو عمرةٍ أو شيءٍ من الخير فحال دونه حائلٍ بلغه الله ما أهمه».

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم في مكتبة القرآن بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٦٤) صفحة.

٥ ـ جزء ما رواه أبو الزُّبير عن غير جابر: جمعه أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن عبد الله البدر بمكتبة الرشد في الرياض عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في (٢٥٦) صفحة.

٦ ـ جزء ابن جُرَيْج: عبد الملك بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٥٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله بن إبراهيم الرشيد بمكتبة الكوثر في الرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٧١) صفحة.

٧ ـ جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم (المتوفى سنة ١٦٩ هـ): لأبي بكر، محمد بن إبراهيم المقرىء (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ أبي الفضل الجويني بدار الصحابة في طنطا عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٨ ـ جزء فيه حديث سفيان بن عُيَيْنَة (المتوفى سنة ١٩٨ هـ): رواية زكريا المروزي عنه.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الرحمن الصويان بمكتبة دار المنار في الخرج(السعودية) عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٣٦) صفحة.

٩ ـ جزء الأنصاري: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن المُثَنَّى البصري (المتوفى سنة ٢١٥ هـ).

قال الذهبي: «وكان أسند أهل زمانه، وله «جزء» مشهور من العوالي... ومافي شيوخ البخاري أحد أكبر منه، ولا أعلى رواية»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ مسعد عبد الحميد محمدالسعدني بمكتبة أضواء السلف في الرياض عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٧٨) صفحة، ومعه «فوائد ابن ماسي»

١٠ ـ جزء الحسن بن عرفة العبيدي (المتوفى سنة ٢٥٧ هـ): رواية أبي علي، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفَرِيْوائي بمكتبة دار الأقصى في الكويت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٠١) صفحة.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٩/ ٥٣٧).

١١ ـ جزء محمد بن عاصم الثَّقفي الأصبهاني (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مفيد خالد عيد بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، ويليه: «**جزء أحمد بن عصام**».

١٢ ـ جزء أحمد بن عصام بن عبد المجيد الأصبهاني (المتوفى سنة ٢٧٢ هـ).

طُبع مع الكتاب السابق.

١٣ ـ جزء فيه حديث الحافظ ابن ديزيل (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري بمكتبة الغرباء في المكتبة المنورة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٩١) صفحة.

١٤ ـ جزء البيتوتة: وهو من عوالي حديث أبي العباس محمد بن إسحاق السراج (المتوفى سنة ٣١٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الأشبال الزهيري في دار الرَّيَّان بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٢٤) صفحة.

١٥ ـ جزء البطاقة: لأبي القاسم، حمزة بن محمد بن علي الكناني المِصري (المتوفى سنة ٣٥٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرَّزّاق عبد المحسن العَبَّار في مكتبة دار السَّلام بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٨٠) صفحة.

* * *



١٤ـ الأجزاء المختصَّة بموضوعٍ واحدٍ

هي الأجزاء التي يجمع فيها أصحابُها الأحاديثَ في موضوعٍ معيَّنٍ، أو يجمعون طُرُقَ حديثٍ واحدٍ لبيان أسانيده وألفاظه وإمكانية الاحتجاج به، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلباً جزئياً يصنِّفون فيه مبسوطاً، ومن أهمِّها:

١ ـ **فضل مكَّة**، للإمام حسن البصري (المتوفى سنة ١١٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ سامي مكي العاني.

٢ ـ **زهد الثمانية من التابعين**: لعلقمة بن مَرْثَد (المتوفى سنة ١٢٠ هـ): رواية ابن أبي حاتم.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمـٰن عبد الجبار الفريوائي بمكتبة الدار في المدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٩٣) صفحة.

٣ ـ **الزهد والرقائق**: لعبد الله بن المبارك (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

طُبع بتحقيق المحدِّث الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ) بمجلس إحياء المعارف في الهند عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م، في (٨١٩) صفحة. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت بدون تاريخ. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد فريدن بدار المعراج الدولية في الرياض عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، في مجلَّدتين.

٤ ـ **الزهد**: لوكيع بن الجراح (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمـٰن عبد الجبار الفريوائي. بمكتبة الدار في المدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في ثلاث مجلَّدات.

٥ ـ **الزهد**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

طُبع بمطبعة أم القرىٰ في مكة المكرَّمة، عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨ م في (٤٠٠) صفحة. وُطبع بتحقيق محمد جلال شرف، بدار النهضة في بيروت عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في مجلَّدتين. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م. وطُبع بتحقيق الأستاذ بسيوني زغلول بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في (٤٨٠) صفحة.

٦ ـ **الزهد**: لهَنَّاد بن السّري الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٤٣ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمـٰن عبد الجبار الفريوائي بدار الخلفاء في الكويت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع بتحقيق الدكتور محمد أبي اللَّيث الخيرآبادي بدار إحياء التراث الإسلامي في قطر عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في ثلاث مجلَّدات.

٧ ـ **جزء القراءة خلف الإمام**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

موضوعُ هذا الجزء يتعلَّق بأمرين: أحدهما: صحة الصَّلاة للمنفرد والمؤتمِّ. والآخر: الرَّدّ علىٰ أهل الرَّأي الذين خالفوا فيه. وقد استوعب البخاريُّ هٰذين الأمرين بالأسانيد، والكلام المتين في بيان المتون، فجاء جزؤه هذا ـ على وَجازته ـ مفيداً في معرفة الرجال والعِلَل، والرَّدّ على أهل الرَّأي.

طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م بعنوان: «خير الكلام في القراءة خلف الإمام». وطُبع في القاهرة عام ١٣٢٠ هـ ـ ١٩٠٢ م في (٧٩) صفحة. وطُبع بدار الزيني للطباعة في القاهرة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ بسيوني زغلول بدار الحديث في القاهرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٣٤) صفحة.

٨ ـ **جزء رفع اليدين في الصلاة**: للإمام البخاري أيضاً.

خصَّصه البخاري للرّدّ على مَن أنكر رفعَ الأيدي في الصَّلاة عند الركوع والرفع منه، وهم أهلُ الرَّأي، ومِن هذين الأمرين تأتي أهميةُ هذا الجزء في بيان سُنَّةٍ متواترةٍ في الصَّلاة، والرّد على من خالفهما.

طُبع في كلكتة بالهند عام ١٢٥٦ هـ ـ ١٨٤٠ م، وفي دلهي عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد الشريف بدار الأرقم في الكويت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٧٩) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ أبو محمد بديع الراشدي السِّندي، بإدارة العلوم الأثرية في باكستان عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٢١٣) صفحة. وطُبع بمؤسسة الكتب الثقافية، في بيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٢١٦) صفحة.

٩ ـ الأدب المفرد: للإمام البخاري أيضاً.

ولما للأخلاق من مكانةٍ في نظام الإسلام؛ فقد أفردها علماؤُنا من السَّلَف الصالح بالتأليف، ويأتي في مقدمة ما كُتب في هذا الموضوع كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، ولو قلنا: إنه أول كتابٍ أُلّف في هذا الباب؛ لم نبعد عن الصواب.

وعلى الرغم من مكانة «الكتاب» ومكانة «المؤلّف» فإنه لم يَلْقَ العنايةَ التي تليق به إلا في وقتٍ متأخّرٍ جداً.

اعتمد المؤلِّفُ طريقةَ عرض الكتاب من خلال أبوابٍ، يشتمل الواحد منها تارةً على حديثٍ واحدٍ، وتارةً يَضُمُّ أحاديثَ كثيرةً.

وترجمات هذه الأبوابِ هي المعالم التي تحدِّد الموضوعات التي أراد المؤلِّفُ إدراجها في مصنَّفه. وقد بلغ تعداد هذه الأبواب (٦٤٤) حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي، رحمه الله تعالى. ولم يذهب المؤلِّفُ إلى تقسيم الكتاب إلى كتبٍ تندرج تحتها هذه الأبوابُ، كما فعل في جامعه الصحيح.

عُرف البخاري لدى الأمة على تعاقب القرون من خلال كتابه «الجامع الصحيح» الذي يُعَدُّ الكتاب الأول في قائمة كتب السنة المطهَّرة صحةً وضبطاً، وذلك باتفاق علماء الأمة على ذلك. ولكنه في كتابه «الأدب المفرد» لم يلتزم بشروطه في كتابه الصحيح، فأدخل فيه الأحاديثَ الحَسنَة، بل والضعيفة. وهذا ذهابٌ منه إلى قبول الضعيف في غير الأحكام كالآداب والزهد. ما لم يعارض الضعيفَ ما هو أقوى منه.

عُرف البخاري ـ في صحيحه ـ بتكراره للأحاديث، وبتقطيعه للحديث بحيث

يروي قسماً في بابٍ ويروي قسماً في بابٍ آخر. وقد عقد الحافظُ ابن حجر في مقدمته لـ: «فتح الباري» فصلاً ـ هو الفصل الثالث ـ ليبيِّن الأغراضَ والفوائدَ من هذه الطريقة التي انتهجها البخاري في صحيحه. وقد جاءت الطريقةُ نفسها في «الأدب المفرد»، وكثر فيه التكرار، وقلَّ فيه التقطيع.

والتكرار في «الأدب المفرد» يرجع إلى أمرين:

الأول: هو حرص المؤلِّفِ ـ بعض الأحيان ـ على إيراد الحديث أو الأثر من أكثر من طريقٍ، من حيث السند.

الثاني: أنَّ المؤلِّف يضع في كتابه هذا منهجَ الأدب الإسلامي، وقد لخصه بتراجمه التي جاءت عناوين لأبوابه، وهو يُورِدِ الأحاديثَ دليلاً على ما ذهب إليه في تراجمه.

أو لِنَقُل: إنه يستنتج من الحديث الحُكْمَ الذي يراه، ثم يضعه عنواناً، فيكون تسليط الضوء على الحديث أو الأحاديث من خلال ذلك العنوان الذي هو ترجمة الباب.

وإذا كان في الحديث أكثر من حكم فإنه يكرِّره تبعاً لذلك، وأضرب مثلاً على ذلك: أورد المؤلِّفُ حديثَ «كُلُّكم راعٍ وكُلُّكم مسؤولٌ عن رعيته» تحت هذه التراجم: باب الرجل راعٍ في أهله. باب المرأة راعيةٌ. باب العبد راعٍ.

فإيراده في المرة الأولى ليكون دليلاً على رعاية الرجل، وفي المرة الثانية ليكون دليلاً على رعاية المرأة، وفي الثالثة ليكون دليلاً على رعاية الخادم. وبهذا المعنى، فليس هناك تكرارٌ، فإيراده في المرة الثانية لغرضٍ آخر غير ما أورده له في المرة الأولى.

تَمَّ تقسيمُ هـٰذا الكتاب تبعاً لموضوعاته الرئيسة إلى عشرة مقاصد:

المقصد الأول: في البر والصلة: ويتناول ما أمر به الإسلامُ من واجب البِرِّ وإحسان الصِّلَة. تجاه من يحيطون بالإنسان، الأقرب فالأقرب، ابتداءً من الوالدين والأولاد، ومروراً بالعلاقة الزوجية، وصلة الأرحام، وانتهاءً بالوصية بالجوار والخَدَم، وجاء ذلك في ستة فصول.

المقصد الثاني: آداب المواصلة ووسائلها: وإذا كان الإسلام قد أمر بالتواصل والمودَّة فقد وضع الوسائل لذلك، وقد ذكر المؤلِّفُ خمساً منها، هي: الزيارة، والضيافة، وعيادة المرضى، وتقديم الهدايا، والمراسلة، وقد ذُكرت كلاً منها في فصلٍ.

المقصد الثالث: آداب اللِّقاء والمحادثة: إنَّ المواصلة تقتضي السَّعْيَ إلى اللِّقاء والمؤانسة، وقد نظم الإسلامُ ذلك وجعل له من الآداب ما يكمل أهداف اللقاء من المودَّة والحُبّ، ونستطيع إجمالَ ما ذكره المؤلِّفُ في هذا الصدد في خمس مجموعاتٍ هي: آداب السلام، وأداب الاستئذان، وآداب اللِّقاء، وأدب المجلس، وحُسن المعاشرة، والمجالس وهيئات الجلوس.

وهكذا جمع هذا المقصد كل ما يرتبط بهذا الموضوع، وجاء مكملاً للمقصدين قبله.

المقصد الرابع: في الحُبّ والبُغض: وفيه بيانُ عوامل الألفة والحُبّ، وفيه بيانُ الجانب المقابل، وهو: الهجر والفرقة أوالشَّحَناء وآثارها وإثمها، وذلك ليبتعد المرءُ المسلمُ عنها، ويبقى في الدائرة الأولى، وهي دائرة حُبِّ الآخرين كما أمر الإسلام.

وبهذه المقاصد الأربعة تستكمل القضايا الاجتماعية، وما ينبغي للمرء المسلم أن يتعلَّمه بصدده.

المقصد الخامس: في إصلاح الأموال والعناية بالمساكن: والعناية بهٰذين الجانبين من الضرورة بمكانٍ، فالمساكن هي أماكنُ السَّكَن النفسي، والمال هو الوسيلة التي تحفظ للإنسان كرامته، وتساعده على البرِّ والصِّلة، والقيام بأعمال الإحسان. وقد جاء هذا المقصدُ في ثلاثة فصول. وأما واسطة العقد؛ فكانت في المقصد التالي:

المقصد السادس: في الدعاء والصلاة: على النبي ﷺ: وهوالمكانُ الذي اختاره المصنِّفُ لمعظم ما جاء في هذا الموضوع. الذي يهدف إلى تحقيق العبودية لله تعالى والوصولِ إلى صفاء النفس وتزكيتها. ومن جميل المصادفات: أنه جاء تمهيداً للمقصد التالي.

المقصد السابع: في الأخلاق والآداب: حيثُ جاء الحديث عن أخلاق النفس وسجاياها في فصل، وكان الفصل الثاني للأخلاق الفاضلة والآداب الحسنة، وجاء الفصل الأخير للحديث عن سَيِّئِ الأخلاق وهو ما ينبغي الابتعادُ عنه.

المقصد الثامن: في الشعر والبلاغة والألفاظ: وهو متمِّمٌ للمقصد قبله، حيث يرسم أدب اللِّسان، ويُبَيِّن ما يسمح باستعماله من الألفاظ، وما ينبغي الابتعادُ عنه.

المقصد التاسع: في المِزاح والغناء واللَّهو: وهو ذو صلةٍ وثيقةٍ بما قبله، والمراد بيان ما يسمح به الشرعُ عن ذلك، وما ينهى عنه.

المقصد العاشر: في فصول متنوِّعة: تتناول موضوعات متمِّمة، تتناول النظافةَ وسُنَنَ الفطرة: وهو موضوع الفصل الأول، وأما الفصل الثاني: فهو فيما جاء بشأن الغيم والمطر، والثالث: للفأل والطيرة.

وبهذا تَتِمُّ معالم الكتاب(١).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في المطابع السلفية بالقاهرة عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م في (٣٥١) صفحة، وقد وضع لها الأستاذُ رمزي دمشقية فهرساً لأحاديثها، والذي طُبع بآخر الكتاب بدار البشائر الإسلامية في بيروت، عام١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٥٣٢) صفحة. وطُبع بتحقيق ودراسة الأستاذ صالح أحمد الشَّامي في دار القلم بدمشق عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (٦٢٠) صفحة. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد إلياس بارَهْ بَنْكوي في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (١٠١١) صفحة، وقد قام المحقق بشرح أحاديثه ناقلاً جميعَ النصوص برُمتّها من «فضل الله الصمد في شرح الأدب المفرد» للشيخ فضل الله الجيلاني الرحماني (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ)، دون أن يعزوها إلى هذا الكتاب!!

١٠ ـ الشمائل المحمدية: للإمام أبي عيسى، محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وهو كتابٌ لطيفٌ، يشتمل على أوصاف النبيِّ ﷺ، وبيان أحواله، وعاداتِه، وخصائصِه، ضَمَّ في ثناياه نحو أربعمئة حديث، ضِمْنَ خمس وخمسين باباً، وهي:

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق، طبعة دار القلم بدمشق.

خَلْقُ رسول الله ﷺ: خاتم النبوّة، شعر رسول الله ﷺ. ترجُّله، شَيْبُهُ، خضابه، كحله، لباسه، خُفّه، نَعْله، خاتمه، التختم باليمين، سيفه، درعه، مِغْفره، عمامته، إزاره، مشيته، تقنّعه، جِلسته، تكأته، اتكاؤه، عيشه، أكله، صفة خبزه، إدامه، الوضوء قبل الطعام، ما يُقال قبل وبعد الطعام، قَدَحُه، فاكهته، شرابه، شربه، تعطّره، كلامه، ضحكه، مزاحه، كلامه في الشعر، كلامه في السَّمر، حديث أُمّ زَرْعٍ، نومه، عبادته، صلاة الضحى، صلاة التطوّع في البيت، صومه، قراءته، بكاؤه، فراشه، تواضعه، خُلُقه، حياؤه، حجامته، أسماؤه، سِنُّه، وفاته، ميراثه، رؤيته ﷺ.

طُبع بتحقيق الأستاذ عزت عبيد الدعاس بمؤسسة الزعبي، ودار الحديث في حمص عام ١٢٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م. وطُبع أخيراً بتحقيق الأستاذ علي عبده كوشك في دار اليمامة بدمشق عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في (٢٩٤) صفحة، وهي من أحسن طبعاته.

١١ ـ **الإخوان**: لابن أبي الدنيا: أبي بكر عبد الله بن محمد القرشي (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الرحمـٰن طوالبة بدار الاعتصام في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٠١) صفحة.

١٢ ـ **فضل الصلاة على النبي ﷺ**: لإسماعيل بن إسحاق الجهضمي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩ م، في (٩٢) صفحة.

١٣ ـ **الزهد**: لابن أبي عاصم: أبي بكر، أحمد بن عمرو الضَّحّاك الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٨٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد العلي عبد الحميد بالدار السلفية في الهند عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (١٥٠) صفحة. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١١٩) صفحة.

١٤ ـ **الصلاة على النبي ﷺ**: لابن أبي عاصم أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي بدار المأمون في دمشق عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٨٠) صفحة.

١٥ ـ قيام رمضان: لمحمد بن نصر المَرْوَزِي (المتوفىٰ سنة ٢٩٤ هـ).

طُبع في لاهور، عام ١٣٢٠ هـ ـ ١٩٠٢ م.

١٦ ـ صفة المنافق: : لأبي بكر، جعفر بن محمد بن الحسين الفِرْيابي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي في القاهرة عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م. وطُبع ثانيةً بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ بدر البدر بدار الخلفاء في الكويت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر عطا، بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٩٧) صفحة. وطُبع بتحقيق أبو عبد الرحمٰن المصري الأثري بدار الصحابة في مصر عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٥٥) صفحة، بعنوان: «صفة النفاق وذمّ المنافقين». وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد الحدَّاد بدار العاصمة في الرياض عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

١٧ ـ فضيلة الشكر لله علىٰ نِعَمِه وما يجب من الشكر للمنعم عليه: لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد مطيع الحافظ بدمشق عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (١٠٢) صفحة.

١٨ ـ جزء فيه قول النبي ﷺ: «نَضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فأدَّاها»: لأبي عمرو، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المدني (المتوفىٰ سنة ٣٣٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ بدر البدر بدار ابن حزم في بيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٨٠) صفحة.

١٩ ـ جزء في طرق حديث «من كذب علي متعمداً»: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخمي الطبراني (المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد، وهشام السقا بدار عمار في الأردن عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢٠ ـ **أخلاق حَمَلَة القرآن**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ (المتوفى سنة ٢٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود النقراشي السيد علي بمكتبة النهضة في القصيم عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٢٨١) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز عبد الفتاح القاري، بمكتبة الدار في المدينة المنورة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٨٧) صفحة. وطُبع بتحقيق عبد الله القاضي بدار الكتب العلمية في بيروت.

٢١ ـ **القناعة**: لأبي بكر، أحمد بن محمد بن إسحاق لابن السني (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيْع بمكتبة الرشد في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (١٠٦) صفحة.

٢٢ ـ **أخلاق النبيِّ ﷺ وآدابه**: لأبي الشيخ أبي محمد، عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ أبي الفضل عبد الله الصديق الغُماري في القاهرة عام ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد محمد مرسي بمكتبة النهضة المصرية في القاهرة، عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (٢٨٨) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ السيد الجميلي بدار الكتاب العربي في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٢٤٢) صفحة.

٢٣ ـ **صفة الجنة**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي رضا عبد الله بدار المأمون في دمشق عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في ثلاث مجلَّدات.

٢٤ ـ **جزء من كتاب رياضة الأبدان**: لأبي نعيم أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود بن محمد الحَدّاد بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٠٩٩ م في (٧٥) صفحة.

٢٥ ـ **جزء فيه طرق حديث: «إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً**: لأبي نعيم أيضاً.

طُبع بتحقيق مشهور بن حسن سلمان بمكتبة الغرباء في المدينة المنورة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٨٩) صفحة.

٢٦ ـ **القضاء والقدر**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٧ هـ).

حقَّقه الطالب أحمد بن صالح الصنعاني كرسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٢٧ ـ **الزهد الكبير**: للبيهقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الدكتور تقي الدين النَّدْوي بدار القلم في الكويت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤٣٠) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٤٣٩) صفحة.

٢٨ ـ **ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللَّهفان**: للإمام المحدِّث أبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النَّرسي الكوفي (المتوفى سنة ٥١ هـ).

جمع المؤلِّفُ في هذا الجزء أحاديثَ فضائل اصطناع المعروف وفعل الخير، وأنّ المسلم ينبغي أن تكون نفسُه خيّرةً يُفيض خيرها على من حولها. وقد سلك المؤلِّفُ مسلكَ المحدِّثين في إيراد النصوص المتعلِّقة بالباب بأسانيدها، وبلغت هذه النصوصُ (٥٥) نَصّاً، تشمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وفيه بعضُ الأحاديث التي لا تُوجَد في الكتب الكبيرة، ومنها، حديثُ أبي أُمَامَة، عن النبي ﷺ أنه قال: «صنائع المعروف تقي مصارعَ السُّوء، وصدقة السِّرِّ تُطفىء غضبَ الربِّ، وصلةُ الرَّحِمِ تزيد في العُمُر». فإنَّ هذا الحديث لا يُوجَد إلا في «معجم الطبراني الكبير»، وإسناده حسنٌ بالمتابعة.

طُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٩٩٣ م.

٢٩ ـ **ذكر النار ـ أجارنا الله منها ـ**: للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ثم الدمشقي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

ذكر فيه (١١٤) حديثاً تتعلَّق بالنار، وبدأ الجزءَ بالأحاديث المتعلِّقة بالحساب، ثم روى أحاديث الصُّور والصِّراط، ثم ذكر الأحاديثَ التي جاءت في

حال أهل النار وبيان صفاتهم وأكلهم وشربهم وعذابهم، وقد روى جميعَ هذه الأحاديث بإسناده المتصل إلى رسول الله ﷺ، ومن مزاياه: أنه روى بعض الأحاديث التي لا تُوجَد في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد وغيرها، وإنما تُوجَد في بعض المعاجم والأجزاء، ومنها: حديثُ يعلى ابن مُنْيَةَ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «تقول النارُ يوم القيامة للمؤمن: «يامؤمن! جُز عني فقد أطفأ نورك لهبي». وهذا الحديثُ رواه الطبراني في: «المعجم الكبير» وأبو نعيم في: «حلية الأولياء» وأبو سعد الماليني في جزء الأربعين[1].

ومنها: حديثُ ابن أُمِّ مكتوم قال: خَرَج النبيُّ ﷺ ذات غداةٍ فقال: «سُجِّرت النار لأهل النار، وجاءت الفِتَنُ كقطع اللَّيل المظلم، لو تعلمون ما أعلم؛ لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً». وهذا الحديثُ لم يخرجه سوى ابن أبي شيبة في «المصنَّف» والطبراني في «المعجم الكبير»[2].

طُبع بتحقيق الأستاذ أديب محمد الغزاوي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٩٩٤ م.

٣٠ ـ حِجَّة الوداع وعمرات النبي ﷺ: للشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى الكَانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

يمتاز هذا الكتابُ بالاستيعاب الشامل لكلِّ ما يتصل بهذه الرحلة المباركة والرُّكن العظيم من قريبٍ أو بعيدٍ، من بيان المناسك، ونقل المذاهب، واختلاف الأئمّة وآراء الشُّرّاح ومباحث المحدِّثين والفقهاء، وتحديدِ المنازل، وتعيينِ أسمائها ومواضعها في ضوء العلم الحديث، والتغيراتِ التي طرأت عليها، واقتباسِ أحسن ما كُتب في هذا الموضوع في القديم والحديث، واستعراضِ النقول المفيدة عن كُتب المتقدِّمين حتى يحار القارئ، ويملكه العجب من الاستقصاء.

يقع الكتابُ في جُزأين، تناول المؤلِّفُ في الجزء الأول حِجَّتَه ﷺ، والجزء الثاني جعله في عمراته ﷺ وعددِها وتحديدِها وتفاصِيلها، وما اشتملت عليه من

---

(١) انظر: «ذكر النار» للمقدسي، ص: ١١٠.

(٢) انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣٦) و«مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٢٩).

أحكامٍ فقهيةٍ وبحوثٍ تاريخيةٍ وفوائدَ علميةٍ وتحقيقاتٍ حديثيةٍ.

وقد لَخَّص فيه المؤلِّفُ رحلةَ حِجِّه ﷺ بكل دِقَّةٍ، وجعلها متناً لهذا الكتاب، ثم شَرَحَ هذا المتنَ.

طُبع في مطبعة ندوة العلماء بلكنؤ عام ١٣٩٠ هـ في (٣٠٧) صفحة، وله طبعات أخرى.

* * *

١٥ـ الفوائد الحديثيّة

هي أجزاءٌ يُدَوَّن فيها ما يُلقيه الشيخُ على التلاميذ. وغالبُ كتب الفوائد لا تتقيَّدُ بنظامٍ في التصنيف من حيث الموضوع، ومن تقديم وتأخيرٍ، ويعود تصنيفُ هذاالنوع من الكتب إلى عصر المتقدِّمين. يقول الإمام الترمذي: «كان لمحمَّد بن إسماعيل (البخاري) كتاباً يسجِّل فيه الفوائدَ»[١].

وغالبُ كتبِ الفوائد تكون من تخريج أحد أئمَّة الحديث، فيختار من حديث الشيخ إمَّا من العوالي، أو الصِّحَاح، أو الحِسَان، أو الغرائب، أو المُستَخْرَجات، أو الأفراد، أو الشيوخ الثِّقات، أو شيوخ في بلدٍ مُعَيَّنٍ، وغيرها من الموضوعات التي تَهُمُّ المحدِّثين[٢].

ومن أشهر الفوائد الحديثية فيما يلي:

١ ـ فوائد عليٍّ بن الجَعْد: لأبي الحسن، علي بن الجَعْد الهاشمي البغدادي الجوهري (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ).

وهو جمعُ أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي (المتوفى سنة ٣١٧ هـ). وتعرف أيضاً بـ: «الجَعْدِيات».

طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد المهدي عبد الهادي بمكتبة الفلاح في الكويت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبعت بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر بمؤسَّسة نادر في بيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ٩٩٩٠ م في (٦٨٨) صفحة.

---

(١) جامع الترمذي: (٥/ ٦٠٣).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٩٤.

٢ ـ **فوائد خَيْثَمَة بن سليمان القُرَشي الإطرابلسي** (المتوفى سنة ٣٤٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السَّلام تَدْمُرِي بدار الكتاب العربي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٢٦٧) صفحة.

٣ ـ **فوائد أبي علي محمد بن الحسن الصَّوَّاف** (المتوفى سنة ٣٥٩ هـ).

وهي انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، ورواية أبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع بتحقيق وتخريج الشيخ أبي عبد الله محمود بن محمد الحَدَّاد، بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٩٦) صفحة.

٤ ـ **فوائد ابن ماسي**: لأبي محمد، عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البغدادي (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مسعد عبد الحميد السَّعْدَني بمكتبة أضواء السَّلَف في الرياض عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٧٨) صفحة، مع «جزء الأنصاري».

٥ ـ **فوائد تَمَّام**: لأبي القاسم تَمَّام بن محمد الرَّازي (المتوفى سنة ٤١٤ هـ).

حقَّقه الأستاذ عبدُ الغني أحمد جبر مزهر التَّميمي، بإشراف الدكتور إسماعيل الدفتار، بجامعة أمِّ القرىٰ في مكَّة المكرَّمة، كرسالة دكتوراه عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وطُبع بتحقيق الشيخ أبي سليمان جاسم الفهيد الدوسري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٩٩٠ م، في مجلَّدين، بعنوان: «الرَّوض البَسَّام بترتيب، وتخريج فوائد تَمَّام». وطُبع بتحقيق الأستاذ حَمْدي عبد الحميد السَّلفي، بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدتين.

٦ ـ **فوائد العِراقِيِّين**: لأبي سعيد، محمد بن علي بن عمرو النَّقَّاش الحنبلي الأصبهاني (المتوفى سنة ٤١٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (١٤٤) صفحة.

* * *

١٦ ـ النُّسَخ الحديثية

«النُّسَخُ» واحدُها: (النُّسخَه)، وهي مرادفةٌ للصحيفة، كان غالبُ اعتماد المحدِّثين في رواية الحديث على النُّسَخِ والصُّحُفِ الصحيحةِ مع اعتمادهم على حفظِهم وإتقانِهم، فكانت من النُّسَخ المشهورة: «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» و «صحيفة جابر بن عبد الله»، وغيرِهما.

ومن أنواع الأوعية التي كانت تُدَوَّن فيها السُّنَنُ: أديم، أوراق البَرِدِّي، جِلد، دَفتَر، الدَّرْج، دِيْوان، رِقٌّ، سِجِلٌّ، الطَّلْحِيَةُ، طُوْمَارٌ، العَصْفُور، قِرْطَاس، قَوْهِيَّة، كاغَدٌ، كُرَّاسٌ، لَوْحٌ، مَجَلَّةٌ، مَلْزَمَةٌ.

وكانوا يحفظون هذه النُّسَخَ والصُّحُفَ في الأوعية، منها: بَطْن السَّيف، وبيت القَرَاطِيس، التَّابوت، التلبس، الجِرَاب، جِلْد، الجَيْب، حَوال، الحَب، الحصير، حُبَا، الحقيبة، حِقَّة، الحُزْمة، الخُرْج، الخريطة، ذيل السِّقْط، رَبَعة، رُزْمة، السُّنَّارة، الصُرَّة، الصَّنْدوق، الصُّفْن، الضُّمَامة، الطَّبق، العدل، الغِمْد، غِمْد السَّيف، غِمْد الجِراب، القُفَّة، قِراب السَّيف، القِمَطْر، القَوْسَرة، الكُمّ، الكِيس، الكُوَّة، المِخْلاة، النَّمط وغيرها[1].

وقد استغلَّ الضعفاءُ والمتروكون النُّسخَ فوضَعوا نُسَخاً مختلفةً، وزعموا: أنهم ورثوها روايةً عن الشيوخ؛ إلا أنَّ المحدِّثين كشفوا عن زَيْفهم وضلالِهم، وبيَّنوا النُّسَخَ الموضوعَة، فكان منها:

نسخ إبراهيم بن هَدْبَة، وهو دَجَّالٌ من الدَّجاجلة. ونعيم بن سالم بن قنبر. ودينار أبي مكيس. وسَمْعان بن مهدي. وغير هؤلاء، كان لهم نُسَخٌ عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، وهي كلُّها موضوعةٌ.

---

(١) انظر: «معرفة النسخ والصحف الحديثية» للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ص: ٢٨ ـ ٣٥.

ونسخةٌ يرويها بَقِيَّةُ بن الوليد، عن مُبَشِّر بن عبيد، عن حَجَّاج بن أَرْطَاه، عن الشيوخ، ومُبَشِّرٌ هذا رماه أحمدٌ بالوَضْع، وقال البخاري: «روى عنه بَقِيَّةٌ، مُنْكَرُ الحديث».

ونسخةٌ رواها إبراهيمُ بن عمرو بن بكر السكسكي، عن أبيه، عن عبد العزيز ابن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما. وإبراهيم مُتَّهَمٌ بالوَضْع، وأبوه متروكٌ[1].

وقال أبو حاتم: «روى عبدُ العزيز عن نافعٍ، عن ابن عمر نسخةً موضوعةً»[2].

ونسخةٌ رواها أبو سعيد أَبَان بن جعفر البَصْري، أوردها كلَّها من حديث أبي حنيفة، وهي نحو ثلاثمئة حديث، ما حَدَّث أبو حنيفة منها بحديث[3].

أذكر فيما يلي أشهرَ النُّسَخ:

١ ـ نسخة إبراهيم بن سَعْد الزُّهْرِي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ): (وهو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، ابن الصحابي عبد الرَّحمـٰن بن عوف الزُّهري المَدَني، أحد العشرة المُبَشَّرين بالجَنَّة).

وهي مخطوطةٌ في دار الكتب المصرية ضِمن مجموع برقم ١٥٥٨، ق (٣٧٣ ـ ٣٩٢) من القرن ٨ هـ[4].

٢ ـ نسخة عبد الرحمـٰن بن مهدي (المتوفي سنة ١٩٨ هـ): رواية عبد الرحمـٰن بن محمد بن منصور الحارثي (المتوفى سنة ٢٧١ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (١/ ٢٧٦).

٣ ـ نسخة أبي مُسْهِر عبد الأعلىٰ بن مُسْهِر الغَسَّاني الدّمشقي(المتوفىٰ سنة ٢١٨ هـ): روىٰ عنه البخاري.

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٥٠٢).

(٢) انظر: «المجروحين»: (٢/ ١٣٦).

(٣) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (١/ ٥٠٢).

(٤) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ١٧٧).

ونسخته طُبعت بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمـٰن بن عقيل الظاهري في مجلَّة «عالم الكتب».

٤ ـ **نسخة أبي عاصم**: شيخ الإسلام الضَّحَّاك بن مخلد النَّبيل الشَّيباني البَصْري (المتوفى سنة ٢١٢ هـ).

وهي رواية أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكَجِّي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (١/ ٢٨٠).

٥ ـ **نسخة حديث إبراهيم بن أبي ثابت (المتوفى سنة ٣٣٨ هـ)**: للقاضي أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي ثابت السَّامري العَبْسي العراقي العَطَّار (المتوفى سنة ٣٣٨ هـ).

وهي مخطوطة في الظاهرية بدمشق ضِمن المجموع ٨/٨٩ في ٢٤ ق (١٢١ ـ ١٤٤) في جزأين بعنوان: «حديث ابن أبي ثابت»[(١)].

* * *

---

(١) انظر: «فهرس مجامع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٤٦٢.



١٧ـ العوالي

المرادُ بها: كُتب الأسانيد العالية لبعض المحدِّثين، ومن أشهرها:

١ ـ عوالي اللَّيث بن سعد الفهمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ). تخريج قاسم بن قُطْلُوبُغا (المتوفىٰ سنة ٨٧٩ هـ). رواية حسن بن الطُّولوني.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الكريم الموصلي النعيم بمكتبة دار الوفاء في جُدَّة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٠٩) صفحة.

٢ ـ عوالي سفيان بن عُيَيْنة (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ): تخريج أبي عبد الله، محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٥٣).

٣ ـ عوالي سعيد بن منصور (المتوفىٰ سنة ٢٢٧ هـ).

قال الحافظ الذهبي: «أملىٰ نحواً من عشرة آلاف حديث من حفظِه»[١]، مخطوطٌ في الظاهرية بدمشق ضِمن المجموع ٨٣/ ٢[٢].

٤ ـ الأحاديث العوالي من جزء ابن عَرَفَة العَبْدي (المتوفى سنة ٢٥٧ هـ): انتقاء الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عبد الجَبار الفَرِيْوَائي بدار الكتب السَّلَفية في القاهرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٤٩) صفحة.

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٢/ ٤١٦).

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ١٩٦).

٥ ـ عوالي الحارث بن أبي أُسَامة (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ): رواية أبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهُلَيِّل بمطابع التقنية في الرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في (٧٠) صفحة.

٦ ـ الفوائد العوالي المؤرَّخة من الصِّحَاح والغَرائب: لأبي القاسم، علي بن الحسن التَّنُّوْخِي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) تخريج أبي عبد الله محمد بن علي الصُّوري (المتوفى سنة ٤٩٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السَّلام التَّدْمُرِي بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٢٢٨) صفحة.

* * *

١٨ـ الأمالي والمجالس

(الأمالي) جمعُ: «إملاءٍ». هو نوعٌ من أنواع طُرُق تدريس الحديث النبوي في العصور الأولى.

والإملاءُ وظيفةٌ من وظائف العلماء قديماً خصوصاً الحفَّاظ من أهل الحديث. وطريقتهم في ذلك: أن يَكتب المُسْتَمْلي في أوَّل لقائه: هذا مجلسٌ أمْلاَه شيخُنا فلانٌ بجامعِ كذا، يومِ كذا، ويَذْكُر التاريخَ، ثم يُوْرِد من الفوائد المتعلِّقة بها بإسنادٍ أو بدونه ما يختاره ويتيسَّر له.

وقد جُمِعَتْ أمالي عددٍ كبيرٍ من المحدِّثين في كتبٍ ومصنَّفاتٍ حديثيةٍ، سُمِّيتْ باسم «الأمالي» فمنها:

١ ـ **أمالي المُحَامِلي**: للحسين بن إسماعيل المحاملي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ). رواية ابن البَيِّع.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم القيسي بدار ابن القيِّم، والمكتبة الإسلامية في عمان عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٥٧٦) صفحة، وهي تُعْرَف بـ: «الأجزاء المُحَامِليات».

٢ ـ **مجلس من أمالي أبي القاسم ابن البُسْري**: علي بن أحمد بن محمد البُنْدَار (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ).

يُوجَد منها المجلس الرابع والعشرين في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع ١٢٠/ ١٥، في ٥ ق (١٤٧ ـ ١٥١)[١].

٣ ـ **أمالي أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه** (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

---

(١) انظر: «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٦٤٣.

وهي مخطوطةٌ في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع ٣٥/ ٣، القسم الثالث، ق (٢٤/ أ ـ ٥٢/ ب). وضمن المجموع ٤١/ ٤، ق (٤٩/ أ ـ ٥٣/ أ). وضمن المجموع ٥٦/ ٩، ق (٧٧/ أ ـ ١٨٠/ أ)[(١)].

٤ ـ **أمالي أبي بكر ابن مَرْدُوَيْه**: أحمد بن موسىٰ (المتوفىٰ سنة ٤١٠ هـ).

وهي مخطوطةٌ في الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع ١٠٨/ ٨، في ١٣ ق (١٨١ ـ ١٩٣)[(٢)].

٥ ـ **أمالي أبي جعفر ابن المُسْلِمَة**: محمد بن أحمد بن محمد بن عمر (المتوفىٰ سنة ٤٦٥ هـ).

ويُوجَد جزء من أماليه في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع ١١٨/ ٤، في ٣ ق (١٠/ ب ـ ١١/ ب) و(٢١/ ب ـ ٢٢)[(٣)].

٦ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي»، (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٧ ـ **الأمالي**: لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلاَمي، (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

٨ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن، المعروف بـ: «ابن عَسَاكر»، (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

٩ ـ **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**: لعبد الكريم بن محمد القَزْويني الرافعي (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ).

وهي ثلاثون مجلساً أملى فيها ثلاثين حديثاً بأسانيدها وتكلَّم عليها وشَرَحها.

١٠ ـ **الأمالي**: لابن بشران أبي القاسم عبد الملك بن محمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

* * *

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ٤٤٠).

(٢) انظر: «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٥٨١.

(٣) انظر: «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية»: ص: ٦٣٢.

١٩ ـ مصادر الأحاديث القدسية

«الحديث القُدْسي» هو ما نُقِلَ إلينا عن النبيِّ ﷺ مع إسناده إيَّاه إلى ربِّه عزَّ وجلَّ. سُمِّيَ بذلِكَ لإضافتِهِ إلَى الذَّاتِ القُدْسِيَّةِ، أي: المُنَزَّهَةِ عَمَّا لا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وهو يُسَمَّى أيضاً بـ «الحديث الإلهي» و «الحديث الربَّاني».

و «الحديث القدسي» من كلامِ الله، أي: إنَّ لَفْظَهُ ومعناهُ مُنْزَلٌ من عندِ اللهِ تعالى.

وإليك تعريفَ أشهر الكتب المصنَّفة في هذا الموضوع:

١ ـ المواعظ في الأحاديث القدسية: لحُجَّة الإسلام أبي حامد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الحميد صالح حميدان بالدار المصرية اللبنانية في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢ ـ الأربعون الإلٰهية: لأبي الحسن، علي بن المفضَّل بن علي بن مفرج اللَّخمي الإسكندري ثم المقدسي (المتوفى سنة ٦١١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨١).

وهو مخطوط في الأزهرية ١/ ٣٩٣ برقم ٩٧ مجاميع ١٩٦٢ ضِمن مجموع ق (١ ـ ٢٨)[١].

٣ ـ مشكاة الأنوار فيما رُوِيَ عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار: للشيخ محيي الدين أبي عبد الله، محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطَّائي الأندلسي المرسي، ثم المكِّي، ثم الدمشقي، المعروف بابن العربي (المتوفى سنة ٦٣٨ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٨٩).

قال الكتَّاني: «ضمنهُ الأحاديث القدسية المروية عن الله تعالىٰ بأسانيده، فجاءت مئة حديث وحديثاً واحداً إلـٰهية»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي برك مخيون في مطابع الصدق الخيرية بالقاهرة عام ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.

٤ ـ **الأحاديث القُدْسِية**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّوَوي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عاشور بمكتبة الاعتصام في القاهرة، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بدار بوسلامة في تونس عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وطُبع بمكتبة القرآن، في الدَّوحة، بإدارة إحياء التراث الإسلامي عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٥ ـ **المقاصد السَّنِيَّة في الأحاديث الإلـٰهية**: لأبي القاسم، علي بن بلبان الفارس (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ)، صاحبُ ترتيب «صحيح ابن حِبان» علىٰ الأبواب والفصول.

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتو، ومحمد عيد الخطراوي بمكتبة دار التراث في المدينة المنوَّرة، ومؤسَّسة علوم القرآن في دمشق عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وحقَّقه الأستاذ محمدُ عبد الصَّمد حسين كرسالة ماجستير، بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، عام١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٦ ـ **الأربعون الإلـٰهية من رواية خير البرية**: لصلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كِيْكَلْدي بن عبد الله العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٧ ـ **أربعون حديثاً قُدسية علىٰ طريقة التصوُّف**: لجمال الدين، محمد بن محمد بن فخر الدين الأقسرائي (المتوفىٰ سنة ٧٧٦ هـ).

وهو مخطوط[3].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٠٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٣٤).

٨ ـ **الأحاديث القدسية**: لعبد الرحمـٰن بن علي ابن الدَّيْبَع الشَّيْباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف صِدِّيق، بمكتبة ابن تيمية، في الكويت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٩ ـ **الأحاديث القدسية والكلمات الإنسية**: لعليِّ بن سلطان محمد الهَرَوي، المعروف بمُلاَّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠١٤ هـ).

طُبع عام ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٨ م.

١٠ ـ **الإتحافات السَّنِيَّة بالأحاديث القدسية**: لزين الدين عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ).

قال الكتَّاني: «ذكر فيه ما وقف عليه من الأحاديث القدسية المروية عن خير البرية، مرتَّباً له علىٰ حروف المعجم في مجلَّد لطيف، لكن بغير إسناد»[1] وعِدَّة أحاديثه (٢٧٢) حديثاً مرتَّباً على الحروف.

طُبع بمكتبة ومطبعة محمد علي صُبَيح في القاهرة، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، وعليه: «النفحات السلفية شرح الأحاديث القدسية» لمحمَّد منير الدِّمشقي الأزهري. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد عفيف الزّعْبي، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذين: عبد القادر أرناؤوط، وطالب عواد في دار ابن كثير بدمشق ـ بيروت عام (١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م). مذيلاً بـ: «النفحات السَّلفية بشرح الأحاديث القدسية»: تأليف محمد منير الدمشقي الأزهري.

١١ ـ **الإتحافات السَّنِيَّة في الأحاديث القدسية**: لمحمد بن محمود بن صالح ابن حسن المَدني (المتوفىٰ سنة ١٢٠٠ هـ).

ضَمَّنه (٨٦٤) حديثاً، رَتَّبها على ثلاثة أبوابٍ، أولها ما كان مبدوءاً بلفظ «يقول»، والأخير ما لم يكن مبدوءاً بواحدٍ منها.

وهذا الكتابُ مرتَّبٌ على الحروف مع مراعاة الحرف الثاني، ولكن أحاديث

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

هذا الكتاب لم تُؤخَذ من مصادرها الأصلية، وإنما أخذ صاحُبها أكثرها من كتاب «جمع الجوامع» للحافظ السُّيوطي ومن غيره.

وهذان الكتابان (للمناوي والمدني) لم يُقْصَد بها الجمعُ والاستيعابُ، ففاتهما من الأحاديث القدسية الكثيرُ، فضلاً عن كون أحاديثهما غير محقَّقةٍ، لا يتميَّز فيها المقبولُ من المردود، والصحيحُ من الضعيف، ولا أثبت أسانيدَها فيتتبَّعها الباحثُ المحقّق بالتمحيص والنقد. ولا حدَّدت مواضعَ وجودها في مظانها التي نُقلت عنها، فيسهل العثور عليها في مصادرها الأصلية، كما أنَّ ترتيبها على غير النظام الموضوعي قد قلَّل الاستفادة منها؛ لأنها فرَّقت بين أحاديث الموضوع الواحد فجعلتهافي مواضع متفرّقة من الكتاب.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود أمين النَّواوي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م. وطُبع في مكتبة الكليات الأزهرية، بالقاهرة، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

١٢ ـ الأحاديث القدسية: إعداد مجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة القرآن والسنة، يشتمل هذا الكتابُ على الأحاديث القدسية، الموجودة في هذه الكتب «الموطأ»، و«صحيح البخاري»، و«وصحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، «سنن النَّسائي»، و«سنن ابن ماجَهْ».

والطريقةُ في جمع هذه الأحاديث، أنه إذا كان فيها حديثٌ مكرَّرٌ، اكتفت اللجنةُ بذكره مرّةً واحدةً، إذا لم تختلف فيه الرواياتُ، وكانت مرويةً عن صحابيٍّ واحد، فإذا اختلفت الرِّوايات، ولو من كتابٍ واحدٍ بالزيادة أو بالنقص، أو بإبدال عبارةٍ بأخرى، أو كان الصحابيُّ غيرَ الأول فلا بُدَّ من ذكر الرواية الأخرى: كلها أو بالتنبيه على ما فيها من الزيادة أو النقص، وشرحُ أحاديث هذا الكتاب مأخوذٌ من أمهات الشروحات الحديثية.

وقُسمت الأحاديثُ إلى مجموعات، كل مجموعة تُشير إلى أحاديث تتصل بها، وتدخل تحتها، وذُكر في أول كُلِّ حديثٍ رقمُه.

وقد اشتمل الكتابُ على نحو أربعمئة حديث، باعتبار عَدِّ المكرَّر منها الذي اختلفت روايته، أو تغيَّر فيه الصحابي الذي رواه عن النبي ﷺ.

وابتدأ الكتابُ بمقدمة في بيان معنى الحديث القدسي، والفرق بينه وبين القرآن الكريم، وبينه وبين الحديث النبوي، تتميماً للفائدة.

وكذلك ألحقت في آخر الكتاب نبذةٌ قصيرةٌ في التعريف بالأئمة أصحاب الكتب التي جمعت منها هذه الأحاديث.

طُبع في القاهرة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

١٣ ـ معجم الأحاديث القدسية: لأبي الحسن القاري.

طُبع بدار الإيمان في القاهرة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٤ ـ من الأحاديث القدسية: للأستاذ ياسين رُشْدِي (معاصر).

طُبع بشركة خزندار في السعودية عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٥ ـ صحيح الأحاديث القدسية: للأستاذ أبي عبد الرحمـٰن الضَّبابطي (معاصر).

جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ القدسيةَ يقيِّد أوابدها، ويستقصي شواردَها، فشمَّر عن ساعد الجدِّ، ونقب عنها في المصنَّفات الحديثة المطبوعة كبيرها وصغيرها حتى اجتمع له منها شيءٌ كثيرٌ، فقام على ترتيبها وتبويبها حسب موضوعها ومن داخل الموضوع حسب رُواتها من الصحابة، ثم نَهَض على تحقيق أسانيدها وفحص متونها، وشرح غريبها، والتعليق على كثيرٍ من معانيها، ثم ذَيَّل الكتابَ بفهارس علمية لأطرافه ورُواته وموضوعاته.

طُبع بالدار المصرية اللُّبنانية في القاهرة عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

١٦ ـ جامع الأحاديث القدسية: للأستاذ أبي عبد الرحمن الضَّبابطي.

وهو كتابٌ جامعٌ، فقد تصدَّى فيه المؤلِّفُ لجمع واستيعاب الأحاديث القدسية من جملة دواوين السُّنَّة، وكُتبها المطبوعة كالصحيحين (البخاري ومسلم)، وكتب السنة الأربعة (الترمذي، وأبي داود، والنَّسائي، وابن ماجه)، وكـ: «الموطأ»، و«مسند الطَّيالسي»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«مسند أبي يعلى»، و«سنن أبي عاصم»، و«سنن الدَّارقطني»، و«سنن البيهقي»، و«مستدرك الحاكم»، وصحيح ابن خُزيمة»، و«صحيح ابن حبّان»، و«معاجم الطَّبراني الثلاثة»، و«مصنَّف عبد الرزاق»، وشرح السنة» للبغوي، وعشرات الكتب الأخرى.

وبلغت عِدَّةُ أحاديث هذا الكتاب (١١٥٠) حديثاً، والكتابُ مرتَّبٌ ترتيباً موضوعياً على الكتب والأبواب. كما هو ينقسم إلى عدة أجزاء، كلُّ جزءٍ منها ينقسم إلى عِدة كتب، كلُّ كتابٍ منها ينقسم إلى عِدَّة أبوابٍ، وأحاديثُ كلّ بابٍ مرتَّبةٌ حسب رواتها من الصحابة، فالجزء الأول ـ مثلاً ـ ينقسم إلى كتاب التوحيد والإيمان، ثم كتاب الصلاة، ثم كتاب الإنفاق والصدقة. ثم كتاب الصوم. . . إلخ.

وكتابُ الصلاة ـ مثلاً ـ ينقسم إلى باب ما وَرَدَ في فضيلة الطُّهور، ثم باب ما وَرَد في الأذان، ثم باب ما وَرَد في قصة فرض الصلاة وهكذا، وكلُّ بابٍ من هذه الأبواب رُتِّبَتْ أحاديثه حسب رواتها من الصحابة.

وبهذا الترتيب أصبح هذا الكتابُ قريبَ التناول سهلَ المجتنى للعامة و الخاصَّة.

وقد خرَّج المؤلِّفُ أحاديثَ الكتاب وبَيَّن مواضِع وجودها في مصادرها، وألحق بآخر الكتاب فهارس متنّوعة مع فهارس أطراف الحديث.

يتضمَّن الكتابُ شرحَ الكلمات والمعاني الغريبة شرحاً يفي بالغرض دُون إطالةٍ أو إملالٍ، كما تضمَّن تعليقاتٍ نفيسة منقولةً عن أئمة أهل العلم، وبعضها من المؤلِّف.

طُبع هذا الكتابُ في دار الريان للتراث بالقاهرة، في أربع مجلَّدات.

١٧ ـ **الأحاديث القدسية الصحيحة وشروحها**: جمع وترتيب الدكتور محمد محمد تامر، والأستاذ عبد العزيز مصطفى.

وهو كتاب في الأحاديث القدسية الصحيحة مع شروحها، راعى فيه جامعُها أن تكون الأحاديثُ المودعة فيه صحيحةً، وإن كان في بعضها اختلافٌ يسيرٌ في صحتها، وقد حرص على نقل شرحها من كتب شُرّاح الحديث، وأولها: «فتح الباري»، ثم «شرح النَّووي على مسلم»، ثم «عون المعبود»، ثم «تحفة الأحوذي»، و«حاشية السِّنْدِي على النَّسائي» و«ابن ماجه».

قد بدأ هذه الأحاديثَ بما رواه البخاري، ثم مسلمٌ، ثم أبو داود، ثم التِّرمذي، ثم النَّسائي، ثم ابنُ ماجه، على حسب ترتيبها في كتبهم.

طُبع في دار التقوى بالقاهرة، في (٤٢٨) صفحة.

١٨ ـ الأحاديث القدسية: للشيخ محمد متولّي الشَّعْرَاوي (المتوفى سنة ١٤١٩ هـ).

وهو ليس من تأليف الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ إنما هو مجموعةٌ من خواطره، التقطها الأستاذ عادل أبو المعاطي من دروسه، وهو يحتوي على (٥٠) حديثاً قدسياً، مع الشرح الوافي لكلٍّ منها.

طُبع في دار الروضة بالقاهرة عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م في مجلَّدتين.

١٩ ـ موسوعة الأحاديث القدسية الصحيحة: للأستاذ يوسف الحاج أحمد.

تمَّ اختيار الأحاديث القدسية في هذا الكتاب بعنايةٍ فائقةٍ، وقد رُوعيت الدِّقَّة الشَّديدة في اختيار الأحاديث، بحيثُ جعلها المؤلفُ على قسمين اثنين:

القسم الأول: يحتوي على الأحاديث القدسية الصحيحة والحَسَنة فقط، وذلك باعتماد على الكتب الصحيحة التي تحدَّثتْ في هذا الجانب من العِلم، والتي حُكِمَ عليها بالقبول والصحَّة من قِبَل المتخصِّصين في علم الحديث.

ومعايير تصحيح الحديث هو وُروده في أحد الصحيحين (البخاري ومسلم) أو نصّ أحد علماء الحديث على تصحيحه إذا ما وَرَد في غير الصحيحين.

ثمَّ تمَّ انتقاء شرح الأحاديث بعنايةٍ بالغةٍ، بحيثُ يُتيح للقارئ الاطِّلاعَ على شرحٍ مبسَّطٍ للأحاديث القُدسيَّة، فتَمَّ الاعتمادُ في الشَّرح على شرحِ كبار الأئمة والعلماء والفقهاء، كشرح الإمام النَّووي والحافظ ابن حجر والقَسْطَلاني وغيرهم من كبار الأئمة المعتبرين، مع مراعاة الدِّقة في أسلوب الشرح والبُعدِ عن مواضع الخلافات بين العلماء بحيثُ يكون الأسلوب سهلاً ومُبَسَّطاً، يَسْهُل على الجميع فهمُه في سهولةٍ ويُسْرٍ.

كما رُوعي الاختصارُ في بعض أجزاء الشرح، التي تتضمَّن بعضَ التطويل الزائد عن الحاجة، أو التي تنطوي على ألفاظٍ وعباراتٍ صعبةٍ ومُستغرَبَةٍ، أو التي تشمل مواضيعَ خلافيةً بين العلماء، فقد تَمَّ الابتعادُ عن مواضع الخلاف بين العلماء أثناء الشَّرح، وتَمَّ اختيارُ أصحِّ الأقوال والأخذ بالقول المعتمد والبُعد عن القول الضعيف، وتَمَّتْ مراعاةُ السهولة في أسلوب الشرح حتى يكون في متناول غير

المتخصصين؛ لأنَّ غالب المُهْتَمِّين بهذه الأحاديث هم من عوام النَّاس، هذا وقد أُشير بالنص إلى الاختصار عند إجراء بعض التصرف في النقل عن بعض العلماء، أما ما لم يشر إليه بالاختصار فمعناه: أنه منقولٌ بنصه.

القسم الثاني: اشتمل على أحاديثَ ضعيفةٍ وموضوعةٍ. . حَكَم عليها العلماءُ بالضَّعْف أو النَّكارة، وقد بَيَّن ذلك المؤلفُ فأورد شروحهم وأدلَّتهم على ضعفها.

ثمَّ جَعَل المؤلف لكلِّ قسمٍ فهرساً ذَكَر فيه أطرافَ الأحاديث الخاصَّة به، كي يسهل الرجوع إليها أثناء مطالعتها أو مراجعتها أو الانتفاع بها. . هذا بالإضافة إلى فهرس للموضوعات التي تندرج تحتها الأحاديث، فكلُّ حديثٍ يندرج تحت عنوانه الخاصِّ به، فمثلاً أحاديث الصلاة تندرج تحت كتاب الصلاة، وأحاديث الصيّام تندرجُ تحتَ كتاب الصيام وهكذا[1].

طُبع في مكتبة ابن حجر بدمشق عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م، في (٦١٥) صفحة.

٢٠ ـ **كتاب الجامع في الأحاديث القدسية**: للأستاذ عبد السَّلام بن محمد بن عمر علوش.

ميَّز المؤلِّفُ في هذا الكتابِ جميعَ ما وَقَف عليه من الأحاديث القدسية إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان خالصاً من كلام الله تبارك وتعالى يحكيه عنه نبينا محمد ﷺ، سواء في إسنادٍ موصولٍ أو مُرْسَلٍ. فما كان من هذا النوع الذي ليس مع الكلام القدسي غيره، فإنه رَتَّبه على المسانيد. ثم رتَّب المسانيدَ على حروف المعجم. ثم ذكر أصحابَ «الكنى» بعد ذوي الأسماء. ثم ذكر مسانيدَ النساء. ثم ذواتَ «الكنى» من النساء، ثم ذكر المراسيل على ذات النحو.

فإذا اشتمل مسندُ الواحد من هؤلاء على أحاديث كثيرة، كمسند أنس مثلاً، أو أبي هريرة، فإنه يرجع فيرتِّب أحاديثَ «مسنده» على المتون، بحسب أول الحديث، وذلك على حروف المعجم أيضاً.

وأما القسم الثاني: فقد اشتمل على كل حديثٍ دخل فيه كلامٌ قدسيٌّ، سواء في أوله أو وسطه أو آخره كثر أو قلَّ، ولو كان كلمة واحدة.

---

(١) انظر مقدمة المؤلف.

شرط أن يكون مبلغاً عنه من حديث النبي ﷺ، ورَتَّبَ هذا القسمَ من الأحاديث على أنواع:

النوع الأول: في كلام الرَّبّ عزَّ وجلَّ المتكرّر بالأوقات والأيام، كحديث أنس مثلاً: قال رسول الله ﷺ، إنَّ الله تعالى يقول كل يوم: «أنا ربُّكم العزيز...» الحديث.

النوع الثاني: في كلام الرَّبّ عز وجل الذي جاء ضمن أحاديث الحوض والشفاعة، وفضائله ﷺ.

النوع الثالث: في كلام الرَّبّ عز وجل مع الجنة، أو أهلها.

النوع الرابع: في كلام الرَّبّ عز وجل مع ملائكته المكرَّمين.

النوع الخامس: في كلام الرَّبّ عز وجل مع إبليس، لعنه الله.

النوع السادس: في كلام الرَّبّ عز وجل عند أعمال مخصوصة، كحديث: «إذا أخذ المؤذِّن في الأذان... قال الرَّبُّ: صدق عبدي...» الحديث.

النوع السابع: في كلام الرَّبّ عز وجل الذي يقوله يوم القيامة.

النوع الثامن: في كلام الرَّبّ عز وجل مع الأنبياء.

وقد رَجَع المؤلِّفُ فرتَّبهم كلَّ نبيٍّ على حدته، من لدن آدم، إلى عيسى عليهم الصلاة والسلام.

النوع التاسع: في كلام الرَّبّ عز وجل في أحاديث لا يحصرها نوع من الأنواع المتقدمة، ويجمعها فن من الفنون المتبعة في تقاسيم المحدِّثين.

فرُبَّ حديثٍ يكون فيه كلامٌ للرَّبّ عز وجل مع ملائكته يوم القيامة، فهذا يصلح للنوعين الرابع والسابع.

والغالب في مثل هذا أنه لا يكرِّره، فإذا لم يقف القارىء عليه في أحد الموضعين، فيعلم أنه في الآخر. أو ربما ناسبه موضع ثالث.

وقد جمع المؤلِّفُ مادةَ الكتاب من جميع الكتب المصنَّفة في هذا التي وَقَف عليها، وما أفرده بعض أهل العلم من فصول كتبهم، ومما يمكن الوقوفُ عليه عن طريق الفهارس، أو تستحضره الحافظة.

ولا يوجد حديثٌ في الكتب المصنَّفة في الأحاديث القدسية لم يدخل في هذا الكتاب.

طُبع هذا الكتاب في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م في (٩٤٤) صفحة.

* * *

٢٠ ـ مصادر الأحاديث المشتهرة

المرادُ بها تلك الأحاديث التي تَدُور على أَلْسِنَة النَّاس، ويتناقلونها بينهم من الأقوال منسوبةً إلى النبيِّ ﷺ، وقد يكون بعضُ هذه الأحاديث صحيحاً أو حَسَناً، ولكنَّ الكثير منها ضعيفٌ، أو موضوعٌ، أو لا أَصْلَ له.

هنا لا بُدَّ أن نعلم: أنَّ «الشهرة» في هذه الأحاديث ليستْ هيِ الشهرة الاصطلاحية التي معناها: أنْ يُرْوَى الحديثُ من ثلاث طُرُقٍ أو أكثرَ، وإنَّما المرادُ بها الشهرةُ اللُّغَوية، أي: انتشارُ هذه الأحاديث على ألسنة الناس، ومعرفتها لدى عامَّتِهم.

وبما أنَّ انتشار مثلِ هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين يُفسِد عليهم دِينَهم؛ لاعتقادهم: أنَّها مرويةٌ عن نبيِّهم، وبالتَّالي عملُهم بمقتضاها، وزعمُهم: أنَّه لا يَصْلُح سِوَاها، لذا قام كثيرٌ من العلماء المتخصِّصين بالحديث في أعصارٍ متعاقبةٍ بتصنيف كتبٍ جمعوا فيها الأحاديثَ المشتهرةَ على الألسنة في تلك العصور، وبينُّوا صحيحَها من سقيمها. وبيَّنوا مَن رواها وخَرَّجها من أصحاب المصنَّفات إنْ كان لها أصلٌ؛ وذلك تحذيراً للناس من العمل بها، أو التأدُّب بأدبها إنْ كانت مكذوبةً، أو لا أصلَ لها.

نعرِّف فيما يلي بأهمِّ الكتب التي أُلِّفت فيها:

١ ـ اللَّآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة، المعروف بـ: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»: لأبي عبد الله، بدر الدين محمد بن بَهَادُرْ بن عبد الله الزَّرْكَشي (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد القادر عَطَا بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢ ـ **المقاصد الحَسَنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: للحافظ أبي الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمـٰن السَّخاوي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم، كما رتَّبه على الأبواب، وهو كتابٌ جيِّدٌ مفيدٌ، يذكر الحديثَ في حرفه، ويذكر درجتَه من الصِّحة أو الضَّعف، كما يذكر حقيقتَه إذا كان موضوعاً أو لا أصلَ له، ويذكر أقوالَ العلماء فيه وبعضَ الكتب التي خَرَّجتْه.

وقد رَتَّب السخاويُّ أحاديثَ هذا الكتاب على نسق حروف المعجم، فسهل على المُراجِع فيه الكشفَ بسرعة عن الحديث الذي يريده، وبعد ذكره للحديث يذكر من خَرَّجه إنْ كان له أصلٌ، وبيَّن مرتبته والكلام عليه وما قاله العلماء فيه بشكلٍ يشفي الغليلَ. وإنْ لم يكن للحديث أصلٌ ـ «أيّ: سند» ـ وليس في كتابٍ من كتب الحديث؛ بيَّن ذلك وقال: «لا أصلَ له» وإن توَّقف، وخشي أن يكون له أصلٌ؛ قال: «لا أعرفه».

والكتاب قَيِّمٌ في بابه نفيسٌ في موضوعه، لذا كان ولايزال وسيبقى عمدة العلماء في كشف اللِّثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ذكره الكتَّاني، وقال: «واختصرها تلميذُه أبي عبد الله، عبد الرحمـٰن بن الدَّيْبَع الشَّيباني، وهو المُسَمَّىٰ بـ: «تمييز الطيِّب من الخبيث في ما يدور على الألسنة من الحديث»، ولبعضهم وهو المُسَمَّىٰ بـ: «الدُّرة اللاَّمعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة»، ولأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرقاني (المتوفى سنة ١١٢٢ هـ) عليها مختصران: كبيرٌ، وصغيرٌ وهو متداولٌ، و«الوسائل السَّنِيَّة من المقاصد السَّخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية» لأبي الحسين، علي بن محمد بن محمد المَنوفي المصري المالكي (المتوفى سنة ٩٣٧ هـ) من تلاميذ السيوطي»[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الله محمد الصِّدِّيق الغُمَاري، بمكتبة المُثَنَّىٰ في بغداد، عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بمكتبة الخانجي في القاهرة عام ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ م.

٣ ـ الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

قال الكتَّاني: «لخصه من «التذكرة» للزَّرْكَشي وزاد عليه»[١].

طُبع بمطبع مصطفى الحلبي في القاهرة عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م. وطُبع بتحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصَّبَّاغ، بعمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، وأعاد طبعَه بالمكتب الإسلامي، في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٤ ـ الغمَّاز على اللمَّاز: لنور الدين، أبي الحسن، علي بن عبد الله السَّمهودي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إسحاق إبراهيم السَّلفي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد القادر عَطَا في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٥ ـ الوسائل السَّنِيَّة من المقاصد السَّخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي المصري المالكي (المتوفى سنة ٩٣٩ هـ).

ذكره السيوطي في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٦ ـ تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: لوجيه الدين أبي عبد الله، عبد الرحمن بن علي ابن الدَّيبع الشَّيباني (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ).

قال الكتاني: «وهو مختصر من «المقاصد الحسنة» لشيخه السَّخاوي»[٢]، والمقصودُ باختصاره: أنه ذَكَر في كلّ حديثٍ مَن أخرجه، ومرتبةَ الحديث،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٢.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩١.

ولم يعرِّج على تفاصيل الكلام عن رجاله، أو بيان سبب ضعفه، أو تركه، أمَّا الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً، بل زاد عليها أحاديثَ يسيرةً، مَيَّزها بقوله في أولها: «قلتُ» وفي آخرها «والله أعلم»: وأبقى ترتيبَه على ترتيب الأصل، وغايتُه من هذا الاختصارِ تقريبُه للطلاب؛ لأن الهِمَم صارت تميل إلى الاختصار، وهو موفَّقٌ في اختصاره. والكتاب جيّدٌ مفيدٌ يعطي زبدةً ما في الأصل، لكن المتخصِّصَ في هذا الفنِّ لا يستغني عن الأصل؛ إذ فيه من الفوائد والنُّكات العلمية والتنبيهات ما لا يُوجَد في هذا المختصر.

طُبع قديماً في المطبعة الشرفية في القاهرة عام ١٣٢٤ هـ ـ ١٩٠٦ م. وطُبع بمكتبة محمد علي صبيح في القاهرة عام ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م. وطُبع فيها عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م. وطُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٧ ـ الشَّذرة في الأحاديث المشتهرة: لابن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الصَّالحي الدمشقي الحنفي (المتوفىٰ سنة ٩٥٣ هـ).

طُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٨ ـ البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير: لأبي المواهب، عبد الوهاب بن أحمد بن علي المصري الشَّعْراني الشافعي الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٩٧٣ هـ).

قال الكتاني: «نحو من ألفين وثلاثمئة حديث مرتبة علىٰ حروف المعجم، انتخبها من جوامع السيوطي مع «المقاصد الحسنة» و«الغماز علىٰ اللماز» لجلال الدين السَّمْهُودي»[1].

طُبع قديماً بمصر عام ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م.

٩ ـ تسهيل السَّبيل إلىٰ كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس: عز الدين محمد بن أحمد القادري الخليلي الشافعي (المتوفىٰ سنة ١٠٥٧ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٢.

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٢).

١٠ ـ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزُّرقاني المصري المالكي (المتوفى سنة ١١٢٢ هـ).

قال الكتاني: «له على «المقاصد الحسنة» مختصران: كبير، وصغير، وهو متداول»[(١)].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصَّباغ في مكتبة التربية-العربي لدول الخليج عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. ثم طبعه في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١١ ـ كشف الخفا ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد الجراحي العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٦٢ هـ).

هو كتابٌ جامعٌ أفاد من كتب سابقيه، رَتَّبه على حروف الهجاء، جمع فيه (٣٢٨١) حديثاً، فذكر مخرجيها، ومن تكلَّم فيها، ودرجتَها من الصحة أو الضعف، وبيَّن الموضوع منها، وقد بني كتابَه على اختصار كتاب (المقاصد الحسنة) للسَّخاوي، وضَمَّ إليه مما في كتاب (اللآلئ المنشورة في الأحاديث المشهورة) للزركشي وكتاب (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث) لابن الدَّيبع الشَّيباني، وكتاب (الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للإمام السُّيوطي، فجاء الكتابُ جامعاً وافياً مفيداً، وخَتَمه بخاتمةٍ جيدةٍ في بيان بعض الكتب ومنزلتها، وبعض الأماكن المنسوبة لبعض الصحابة ومَن بعدهم، وبيَّن زيفَها وأصل القول فيها، كما أشار إلى بعض الأحاديث الموضوعة، وإلى بعض أبواب الفقه، وما فيها من الصحيح، والضعيف، والموضوع.

طُبع الكتاب في مجلدتين كبيرتين بتعليق الشيخ أحمد القَلاَّش في مؤسسة الرسالة ببيروت، وختم بفهرسٍ مرتَّبٍ على الأبواب إلى جانب فهرس الحروف.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩١.

وطُبع بمكتبة القدس عام ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

١٢ ـ النوافح العَطِرة في الأحاديث المشتهرة: لمحمد بن أحمد بن جار الله اليمني الصَّعْدي (المتوفى سنة ١١٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر عطا في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٣ ـ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: لأبي عبد الله، محمد بن درويش الحُوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

هذا كتابٌ مختصرٌ مفيدٌ، جَرَّد فيه مؤلِّفه أحاديثَ عبد الرحمن بن الدَّيبع التي اختصرها من كتاب «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، وزاد عليه زياداتٍ، ثم قام ولدُه عبدُ الرحمن بعد وفاة والده، فضَمَّ الزيادات إلى الأصل، ورَتَّبها كلَّها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة، وسَمَّاه بهذا الاسم، والكتاب على صِغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث، ويتكلَّم عليها بشكلٍ مختصرٍ جداً. وهو مفيدٌ لا سِيّما لعامة الناس الذين يريدون النتيجةَ من أقرب طريقٍ.

طُبع في بيروت عام ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠١ م. وأُعيد طبعه في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م، وظهرت له طبعات كثيرة.

* * *

٢١ـ مصادر أحاديث المُسَلْسَل

(المُسَلْسَلُ) هو تَتابُعُ رجالِ إسناده على صفةٍ، أو حالةٍ للرُّواة تَارةً، وللرِّواية تارةً أخرى[١].

والتسلسل يُفيد اتصالَ حلقات الإسناد مع ما اقترن بها من صفةٍ خاصَّةٍ أو حالةٍ خاصَّةٍ، وذلك يقوِّي معنى الاتصال في الحديث، لذلك قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»[٢]، «فإنَّه نوعٌ من السَّماع الظاهر الذي لا غُبارَ عليه».

وقال ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث»[٣]: «وخيرُها ما كان فيه دلالةٌ على اتصال السَّماع، وعدم التدليس، ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضَّبْطِ من الرواة».

عُني المتأخِّرون بالتَّصنيف في هٰذا المِضْمار، وقد تركوا لنا عدداً لا بأسَ به من المصنَّفات فيه، منها:

١ ـ **المسلسلات**: لابن شاذان: أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن الحسن، البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٣ هـ).

وهو أول من ألف في المسلسل فيما نعلم، ثم تلاه أبو نُعَيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) ذكره ابن حجر العسقلاني (المتوفى نسة ٨٥٢ هـ) في «المعجم المفهرس» (٣٧/ أ).

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٢٤٨.

(٢) ص: ٢٩.

(٣) ص: ٢٤.

٢ ـ **المسلسلات**: لأبي نُعَيم الأصبهاني: الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ).

٣ ـ **المسلسلات**: للمستغفري أبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَّسَفي (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٤ ـ **مسلسل العيدين**: للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيد بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٦ هـ ومعه: «مسلسل العيدين» لعبد العزيز الكتّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

٥ ـ **مسلسل العيدين**: للكَتَّاني، عبد العزيز بن أحمد الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ).

طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيّد بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٦ هـ ومعه الكتاب السابق.

٦ ـ **المسلسل الأوَّل**: لأبي القاسم السَّمَرْقَنْدِي، أبي القاسم، إسماعيل بن أحمد بن عمر، الدمشقي المولد، ثم البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٣٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٧ ـ **مسلسلات الدِّيباجي**: أبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن يحيىٰ العثماني (المتوفىٰ سنة ٥٧٢ هـ) محدّث الإسكندرية.

وهو مخطوطٌ.

٨ ـ **المسلسل بالأوّلية**: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني ثم الإسكندري (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٣٨).

٩ ـ **حديث العيدين المسلسل**: للسِّلَفي أيضاً.

وهو حديثُ التخيير بسماع خطبة العيد. مخطوطٌ.

١٠ ـ **نزهة الحفَّاظ**: لأبي موسىٰ المَديني، الحافظ محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد الأصبهاني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

وهو في المسلسلات بالرُّواة، كالمسلسل بالمحمَّدين، والمسلسل بالأحمدين... قال ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ): «يشتمل علىٰ رواة اتَّفقوا في الاسم والأب والجدِّ، ونحو ذلك، مع تخريج أحاديث من طرقهم».

طُبع بتحقيق عبد الراضي محمد عبد المحسن بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١١ ـ **مسلسلات ابن الجَوْزي**: أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٢ ـ **مسلسل العيدين**: لشستان، أبي سعد، ثابت بن مشرف بن أبي سعد الخباز الناقد البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦١٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٣ ـ **مسلسل العيدين**: لابن قُدَامة المَقْدِسي: الحافظ الموفَّق أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الجَمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٤ ـ **مسلسلات الكَلَاعي**: الحافظ أبي الربيع، سليمان بن موسىٰ بن سالم

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٣٩).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٩).

الحِمْيَري البلنسي (المتوفىٰ سنة ٦٣٤ هـ)، قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٤): «في جزء كبير».

وهو مخطوطٌ[(١)].

١٥ ـ **مسلسلات** تاج الدين ابن حمُّويَه، عبد الله بن عمر بن علي الجُوَيني السَّرَخْسي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٢)].

١٦ ـ **الجواهر المفصَّلة في الأحاديث المسلسلة**، لابن الطَّيْلَسان، أبي القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري الأوسي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٦٤٢ هـ).

قال محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣١٥ و ٣/ ٦٥٩): «رَتَّبها علىٰ الأبواب كالسُّنَن، وهي في مجلَّدَةٍ وسطٍ، بخطٍّ أندلسيٍّ عتيقٍ».

١٧ ـ **مسلسلات** ابن مَسْدِي، جمال الدين أبي بكر، محمد بن يوسف بن موسىٰ الغَرْناطي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٦٦٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٣)].

١٨ ـ **العَذب السّلسل في الحديث المسلسل**: للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ١٧١) وهو يختص بالمسلسل بالأوّليّة.

١٩ ـ **المسلسل بالأولية**: للتَّقي السُّبكي، الحافظ أبي الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٥٦ هـ).

عالِم مصر. خَرَّجه لنفسه. ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/ ب).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٩ ـ ١٤٤٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

٢٠ ـ مسلسلات الكازروني، عفيف الدين، سعيد بن محمد بن مسعود (المتوفى سنة ٧٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٢١ ـ مسلسلات العَلائي: الحافظ صلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله الدمشقي ثم المقدسي الشافعي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٢٢ ـ المسلسل بالأولية: لأبي زُرْعَةَ العِراقي، القاضي ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٢٣ ـ مسلسلات: لنَّجم الدين بن فهد، محمد ـ المدعو عمر ـ ابن تقي الدين أبي الفضل محمد بن محمدبن فهد الهاشمي العَلَوي المكّي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٤).

٢٤ ـ الجواهر المُكَلَّلة في الأخبار المسلسلة: للسَّخاوي، الشمس أبي الخير، محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

وهي مئة حديث استفتحها بمن سبقه لجمع المسلسلات، مع انفراده بما اجتمع فيها، ذكر فيها: أنَّ الذين صَنَّفوا في المسلسلات نحو خمسين، وعَدَّدهم[3].

وهو مخطوطٌ (انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٦٧١). ووهَم الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٣) حيث نسبها خطأً للفقيه أبي الحسن علم الدين، علي بن محمد بن عبد الصَّمد السَّخاوي المفسِّر اللُّغوَي النَّحوي الشافعي نزيل دمشق (المتوفى سنة ٦٤٣)، ثم عادَ فنسب في الصفحة التالية مسلسلات للشمس

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٣) انظر: «الضوء اللامع»: (٨/ ١٦).

السخاوي، والصواب: أنَّ الكتاب واحدٌ، وأنه للشمس السَّخاوي كما بَيَّن في كتابه: «الضوء اللامع».

٢٥ ـ **مسلسلات ابن أبي شريف**: كمال الدين أبي المعالي، محمد ابن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي المَقْدِسي ثم المصري الشافعي الشهير بابن عَوْجان، سِبْط شهاب الدين أحمد العمري (المتوفىٰ سنة ٩٠٦ هـ).

ومسلسلاته مخطوطةٌ[١].

٢٦ ـ **المسلسلات الكبرىٰ**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر بن محمد المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهي خمسة وثمانون حديثاً، قال السيوطي: «جمعت كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها؛ وجمع الناسُ في ذلك شيئاً» ذكرها ضِمن مؤلفاته في «حسن المحاضر» (١/ ٣٣٩) ثم انتقىٰ منها «جياد المسلسلات».

٢٧ ـ **جياد المسلسلات**: للسُّيوطي أيضاً.

قال في أوّله: «هـٰذا جزءٌ انتقيتُه من «المسلسلات الكبرىٰ» تخريجي، اقتصرتُ فيه علىٰ أجْوَدِها متناً وأعلاها سَنَداً». ذكرها في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٩).

وهي مخطوطةٌ[٢].

٢٨ ـ **الفوائد الجليلة في مسلسلات محمد بن عقيلة**: للمحدِّث الصوفي جمال الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن سعيد (المتوفىٰ سنة ١١٥٠ هـ) المشتهر والده (بعقيلة) المَكّي.

أوله بعد الديباجة: «الحمد لله الذي أنزل من فيوض رحمته وبحار فيضه سُيول الحِكَم الإلـٰهية...» ذَكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠) ـ.

وهو مخطوطٌ[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (١/ ٢٧٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٢/ ١٢٠٩ و٥/ ١٤٤٠).

٢٩ ـ عقد الجواهر في سلاسل الأكابر: لابن عقيلة أيضاً.

جمع فيه أسانيد الطُرق الصوفية، أوَّله: «الحمد لله المحمود قبل ظهور المظاهر... وبعد، فيقول الفقير.. هـٰذه سلاسل مشايخي...» وقد بلغ فيه مجموع الطُرُق (١٨) طريقة. ذكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠)[1].

٣٠ ـ عيون الموارد السلسلة من عيون الأسانيد المسلسلة: لابن الطيِّب الشَّرقي الإمام المُحدِّث المسند اللُغوي العالِم الشمس أبي عبد الله، محمد بن الطيّب بن محمد بن محمد الصيلمي الفاسي ثم المدني المَالِكي، الشهير بابن الطيّب (المتوفىٰ سنة ١١٧٠ هـ).

قال محمد بن جعفر الكتَّاني «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) «وهي أزيد من ثلاثمئة حديث مسلسل». وذكره المرادي في «سلك الدرر» (٤/ ٩١)، بعنوان: «الموارد السلسلة» وذكر عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦٧): «أنه وقف علىٰ نسخة منه في المدينة المنوَّرة، في مجلَّدةٍ».

٣١ ـ مسلسلات السيّد علي السَّقَّاط: السيد نور الدين، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن العَرَبي الفاسي، ثم المصري المالكي الشاذلي (المتوفىٰ سنة ١١٨٣ هـ).

جَرَّدها محمد العقاد المالكي.

وهو مخطوطٌ[2].

٣٢ ـ الإسعاف بالحديث المسلسل بالإشراف: للمرتضىٰ الزَّبيدي، أبي الفيض، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني الواسطي المصري (المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ).

ويعني به حديث: «لا إلـٰه إلا الله حصني». ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٢/ ١٠٨٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

٣٣ ـ التعليقة الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة: للزَّبيدي أيضاً.

وهو ثَبتٌ كالمستخرج على مسلسلات ابن عقيلة (المتوفى سنة ١١٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣٤ ـ التفريد في الحديث المسلسل بيوم العيد: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٢٩٤).

٣٥ ـ التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٥٣٩).

٣٦ ـ تخريج الحديث المسلسل بالأولية: للزَّبيدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ.

٣٧ ـ السِّمط المُكَلَّل بالجوهر الثمين من الأربعين المسلسلة بالمحمَّدين: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

٣٨ ـ الهدية المرتضيَّة في المسلسل الأوَّليَّة: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١١١٠).

٣٩ ـ العروس المجلية في طرق حديث الأوليّة: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٧٥).

٤٠ ـ عقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدين: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٦٤ و ٨٧١).

٤١ ـ المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية: للمرتضى الزَّبيدي أيضاً.

ذكره محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) وذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٨٦).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

٤٢ ـ مسلسل يوم عاشوراء: للأمير الصغير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السّنباوي المصري المالكي (المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٤٣ ـ الفضل المبين في المسلسل من حديث النبيّ الأمين ﷺ: للإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ).

٤٤ ـ مسلسلات الحَلَبي محمد سعيد بن السيد حسن الشامي الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٤٥ ـ المسلسلات العشرة في الأحاديث النبوية: للسَّنُّوسي الشريف الأستاذ الأكبر، شيخ الطريقة محمد بن علي الخَطّابي الحسيني الإدريسي (ت ١٢٧٦ هـ).

ذكر فيه عشرة أحاديث بسنده إلى رسول الله ﷺ.

طُبع بمطبعة حجازي في القاهرة ١٣٥٧ هـ.

٤٦ ـ مسلسلات البَاجُوري شيخ الجامع الأزهر إبراهيم بن محمد بن أحمد الأزهري الشافعي المصري (المتوفى سنة ١٢٧٧ هـ).

وهي المسلسلات المذكورة في «فهرس الأمير الكبير» (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ) المسمّى «سيّد الإرب» جَرَّدها منه على حدة.

وهي مخطوطةٌ[٣].

٤٧ ـ إكمال المِنَّة باتصال سند المصافحة المُدخِلَة للجنة: للشَّنْقِيطي محمد حبيب الله بن ما يَأْبَى الجكنِي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ).

طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة عام ١٣٤٥ هـ.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٩).

٤٨ ـ **الخلاصة النافعة العلمية المؤيَّدة بحديث الرحمة المسلسل بالأوليّة**: للشَّنْقِيطي أيضاً: طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام ١٣٣٨ هـ ويليه: «النصائح الدينية» للمولِّف نفسه.

٤٩ ـ **المناهل السَّلِسَلة في الأحاديث المسلسلة**: للأيّوبي محمد عبد الباقي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٤ هـ).

طُبع بمكتبة القدسي في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ.

٥٠ ـ **ذيل نظم أجود المسلسلات**: لزبارة محمد بن محمد بن يحيىٰ اليَمَني (المتوفىٰ سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع بمطبعة وزارة المعارف، في صنعاء عام ١٣٦٣ هـ. ومعه «نظم أجود المسلسلات» لابن يحيىٰ.

٥١ ـ **الآيات البيّنات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات**: للفاسي عبد الحفيظ بن محمد الطاهر المالكي (المتوفىٰ سنة ١٣٨٣ هـ).

طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط عام ١٣٥٢ هـ.

٥٢ ـ **العُجالة في الأحاديث المسلسلة**: للفاداني الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسىٰ الأندونيسي ثم المَكّي (المتوفىٰ سنة ١٤١٠ هـ).

طُبع بدار البصائر في دمشق عام ١٤٠٥ هـ.

هٰذا؛ وتُوجَد المسلسلات في كثيرٍ من المَشْيَخات، وفهارس الشيوخ، والبرامج، ومن أهمِّها: «حصر الشارد في أسانيد محمد عابد السِّندي» (المتوفىٰ سنة ١٢٥٧ هـ).

* * *

٢٢ ـ مصادر الأحاديث المُرْسَلَة
(كُتب المَراسِيل)

أي: الكتب التي تشتمل على الأحاديث المُرسَلة، و«المُرْسَل»: هو الحديث الذي رَفَعه التابعيُّ إلى النّبي ﷺ. وقولُنا: «التابعي» يشمل الكبيرَ والصَّغيرَ من التابعين.

ومن أشهر وأهمّ كتب المراسيل ما يلي:

١ ـ **المراسيل**: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

ضَمَّ هذا الكتابُ بين دفَّتيه (٥٤٤) مرسلٍ، مرتَّبةً على الأبواب، وغالبُها ممّا صَحَّ إسنادُه إلى مُرْسِله، وأغلَبُ الظَّنِّ أن المصنِّف أدرج فيه معظمَ المراسيل التي انتهتْ إليه، ولم يَفُتْه منها إلا اليسيرُ.

طُبع بتحقيق الشيخ علي السّني المغربي الطَّرابُلُسي في مصر عام ١٣١٠ هـ. ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٤١٦) صفحة.

٢ ـ **كتاب المراسيل**: للإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الحنظلي الرّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

بدأ المصنِّفُ هذا الكتاب بمقدّمةٍ في حُكم الإرسال. ثم وَضَع عنواناً «باب: شرح المراسيل المروية عن النبي ﷺ وعن أصحابه، والتابعين، ومَن بعدهم». وبدأ بذكر التراجم من الألف إلى الياء، فبلغ عددُ التراجم (٤٩٢) ترجمةً، لمختلف رواة الحديث، كباره وصغاره، حُفّاظه وضعفائه، ثقاته وكذّابيه، بيّن فيه ما سمع أولئك

الرُّواة مما لم يسمعوه، وما رَوَوْهُ من كُتب غيرهم مِن غير أن يسمعوها، وما تساهلوا فيه مِن ذكر الإسناد وغير ذلك. . .

بَلَغ عددُ نصوص هذا الكتاب نحو الألف، أسندها إلى أصحابها، اعتمد فيها على أقوال كبار الحُفّاظ والنَّاقدين كشعبة، والقطّان، وابن المَدِيني، وابن مَعِين، وأحمد، ثم أبيه، وأبي زُرْعَة.

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ شكر الله بن نعمة الله قَوْجَاني، في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (٢٩٢) صفحة.

٣ ـ التفصيل لمبهم المراسيل: للحافظ أبي بكر بن أحمد بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

جعله مختصاً بالإرسال الخفي.

٤ ـ جامع التحصيل لأحكام المراسيل: للحافظ أبي سعيد صلاح الدين العَلاَئي الكيكلدي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ).

وهو مِن أجمع وأحسن ما كُتب في أحكام المراسيل والحديث المدلَّس أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي في وزارة الأوقاف ببغداد عام ١٣٩٨ هـ في (٤٢٢) صفحة.

٥ ـ كتاب المراسيل وما يجري مجراها: للحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج المِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

وهو في آخر «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، جمع فيه مراسيلَ أبي داود ومراسيلَ الكتب السِّتة على طريق الاستقصاء.

انظر: «مصادر أحاديث الأطراف».

٦ ـ الحديثُ المُرْسَل: وحجيته وأثره في الفقه الإسلامي: للدكتور محمد حسن هيتو.

ذكر فيه أحد عشر مثالاً من الأحاديث المُرْسَله، وبيَّن اختلاف الفقهاء فيها.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٧ ـ الحسن البصري وحديثه المُرْسَل: للدكتور عمر عبد العزيز الجغبير.

ذكر فيه مرسلات الحسن في الكتب الستة، وأقوالَ العلماء في مرسلات الحسن.

طُبع في دار البشير بعمان (الأردن)، عام ١٤١١ هـ في (٤٤٣) صفحة.

* * *



٢٣ـ مصادر الأحاديث الموقوفة

وهي الكتب التي تشمل الأحاديثَ التي رُويت عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قولاً لهم، أو فعلاً، أو تقريراً، سواء أكان السندُ متصلاً، أو غير متصلٍ.

ومما عثرتُ على الكتب المختصة بها:

١ ـ **الوقوف على الموقوف**: للحافظ أبي حفص، عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

طُبع بتحقيق السيدة أمّ عبد الله بنت محروس العسلي في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٧ هـ في (١٧٦) صفحة.

* * *



٢٤ ـ مصادر الأحاديث المُدْرَجة

وهي الكتب التي تشمل الأحاديثَ التي غُيِّر سياقها، أو أُدْخِل في متنها ما ليس منه بلا فصلٍ.

الكتب المختصة بها فيما يلي:

١ ـ **الفصل للفصل المُدْرَج في النقل**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

حقَّقه كرسالة للدكتوراه الأستاذ محمد بن مطر الزهراني بإشراف الدكتور محمد أكرم ضياء العمري في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٦ هـ، في (٩٨٩) ورقة.

٢ ـ **المدرج إلى المدرج**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامرَّائي في الدار السلفية بالكويت عام ١٤٠٠ هـ في (٥٢) صفحة.

٣ ـ **تسهيل المُدْرَج إلى المدرج**: للشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٣ هـ في (٨٤) صفحة.

* * *



٢٥ـ مصادر الأحاديث الضعيفة

«الضعيف» هو الحديث الذي فقد شرطاً مِنْ شُروطِ «الحديث المقبول»، وشروط «الحديث المقبول» سِتَّةٌ، وهي: العَدالةُ، والضَّبطُ (ولو لم يكن تامّاً)، والاتصالُ، وفَقْدُ العِلَّةِ القادحةِ، وفقدُ الشُّذد، والعاضِدُ عند الاحتياج إليه[1].

ويتفاوَتُ ضَعْفُه بحسب شِدَّةِ ضَعْفِ رُوَاتِهِ وخِفَّتِه كما يتفاوَتُ «الصحيح»، فمنه «الضعيفُ» ومنه «الضعيفُ جداً»، ومنه «الواهي» ومنه «المُنْكَرُ» وشَرُّ أنواعِه «الموضوع»[2].

أذكر فيما يلي أهمَّ الكُتب التي أُفردت بالتصنيف في الأحاديث الضعاف:

١ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

طُبع بتحقيق إرشاد الحقّ الأثري بإدارة العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بوزارة المعارف في الرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م في مجلَّدتين. ولخَّصه الحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨).

٢ـ **رسالةٌ لطيفةٌ في أحاديث متفرّقة ضعيفة**: لابن عبد الهادي الشمس محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٨٦.

(٢) علوم الحديث: ص: ٩٨.

طُبع بتحقيق محمد عيد العبّاسي بدار الثقافة للجميع في دمشق عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٨٨) صفحة.

٣ ـ **الأحاديث الضعيفة والباطلة**: لابن تيمية أبي العباس أحمد بن عبد الحليم (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد بدار الصحابة للتراث في طنطا عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠ م في (٤٢) صفحة.

٤ ـ **المنار المُنيف في الصحيح والضعيف**: لابن قَيِّم الجوزية أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

طُبع في مطبعة السُّنة المحمّدية بالقاهرة عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م في (٢٢٤) صفحة.

٥ ـ **تلخيص العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

حقَّقه الأستاذ محفوظُ الرحمٰن زين الله، كرسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م.

٦ ـ **حسن الأثر فيما فيه ضعفٌ واختلافٌ من حديثٍ أو أثرٍ**: لأبي عبد الله، محمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٥٥٣) صفحة.

* * *

٢٦ـ مصادر الحديث الموضوع

عَرَّفه علماءُ الحديث بأنَّ (الموضوع) هو الحديثُ الذي لم يَصْدُرْ عن النبي ﷺ قَوْلاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أوعَمْداً، جهلاً، أو كيداً. وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمْدِ دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الموضوع خاصٌ بما تُعُمِّد بوَضْعه، أمَّا مالم يُتعمَّد في وضعه، ونسب إلىٰ النبي ﷺ خطأً؛ فقد سَمَّوه: «الباطل».

وإذا أطلق المحدِّثون (الموضوعَ) لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ، ونُسِبَ إلىٰ النبي ﷺ، والمنسوب إلىٰ غيره كذباً يقولون فيه: «هـٰذا موضوعٌ علىٰ فلان» كما قال الإمام ابن الجَوْزِيّ وغيره: إنَّ ما رُوِيَ عن عائشةـ رضي الله عنهاـ أنها قالت: وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ ـ وفي روايةٍ: ما فُقِدَ جَسَدُ محمَّدٍ ـ ليلةَ المعراج، موضوعٌ علىٰ عائشة، ومن ثَمَّ تَرَىٰ أكثرَهم لا يُعرِّفون (الموضوعَ) إلا بالمكذوبِ علىٰ رسول الله ﷺ فحَسْب.[1]

وكثيراً ما يكون اللفظُ المزعومُ لـ«الحديث الموضوع» من كلام الحُكماء أو المثال أو من آثار الصحابة ينسبه الواضعُ إلىٰ النبي ﷺ، وقد يكون من نَسْجِ خياله وإنشائه. والحديثُ الموضوعُ هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة وأشدُّها خطراً، وضرراً علىٰ الدِّين وأهله.

لقد ألَّف العلماءُ الجهابِذَةُ، والمحدِّثون النُّقَّادُ أوَّلاً كُتباً خاصَّةً في تراجم الضعفاء، والمجروحين، وترجموا فيها للوضَّاعين، والكذَّابين، وذكروا أحوالهم، وكشفوا اللِّثام عنهم، ونبَّهوا فيها على تلك الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم، كذلك ألَّفوا كُتباً في الأحاديث المشتهرة التي كَشَفتْ زيفَ كثير من الأحاديث التي

---

(١) انظر: «ظفر الأماني» ص: ٤٢٨ ـ ٤١٩.

اشتهرت على ألسنة الناس، وهي موضوعةٌ، فإلى جانب ذلك كلِّه ألَّفوا كُتباً جمعوا فيها الأحاديث الموضوعة، وخصَّصوا بها تلك الكُتب؛ ليعرفها الناسُ ويحذروها، نذكر هنا من تلك الكُتب الأهمَّ والأشهرَ مع ذكر ميزاتها حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفت فيه، فمنها:

١ ـ نسخةُ نُبَيط بن شَرِيط الأَشْجَعي في الأحاديث الموضوعة: لنُبَيط بن شَرِيط بن أنس الأشْجَعي.

هو صحابيٌّ، روىٰ عنه: ابنه سلمة، ونعيم بن أبي هند، وأبو مالك الأشجعي، وبقي بعد النبي ﷺ زماناً.

والكتاب عبارةٌ عن نسخةٍ تفرَّد بروايتها أحمدُ بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيط بن شَرِيط، وهو كذَّابٌ مشهورٌ.

وبلغ عددُ أحاديث النسخة (٦٦) حديثاً، وفي النسخة من المتون ماهو صحيحٌ عند البخاري ومسلم أو أصحاب السُّنن، ولكن الحُكم علىٰ النسخة بالوضع باعتبار السند.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد في دار الصحابة للتراث بطنطا (مصر) عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٦٦) صفحة.

٢ ـ الأربعون الودعانية الموضوعة: لأبي نصر محمد بن علي بن عبيد الله بن أحمد بن صالح بن سليمان ابن ودعان الموصلي (المتوفىٰ سنة ٤٩٤ هـ).

قال أبو طاهر السِّلَفي: «قرأتُ عليه الأربعين جَمْعُه، ثم تبيَّن لي حين تصفَّحت كتابه تخليط عظيم يَدُلُّ علىٰ كذبه، وتركيبه الأسانيد علىٰ المتون».

وقال ابن ناصر: «وكتابه في الأربعين سرقه من زيد بن رفاعة، وزيد وضعه أيضاً، وكان كذَّاباً، ألَّفَ بين كلمات قد قالها النبيُّ ﷺ، وبين كلمات من كلام لقمان، والحكماء، وغيرهم، وطوَّل الأحاديث»[1].

وقال ابنُ حجر: «وقد سُئل المِزِّيُّ عنها؟ فأجاب بما ملخصه: لا يَصِحّ منها

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ١٦٧).

على هٰذا النسق بهذه الأسانيد شيء، وإنما يَصِحُ ألفاظ يسيرةٍ بأسانيد معروفةٍ يحتاج في تتبُّعها إلىٰ فراغٍ، وهي مع ذلك مسروقةٌ سرقها ابنُ ودعان من زيد بن رفاعة . . . وكان جاهلاً بالحدِيث، وسرقهامنه ابن ودعان، فَركَّب لها أسانيدَ، فتارةً يروي عن رجلٍ عن شيخ ابن رُفاعة، وتارةً يدخل اثنين، وعامتهم مجهولون، ومنهم من يُشَكُّ بوُجوده. والحاصلُ: أنها فضيحة مفتعلة، وكذبة مؤتفكة»[1].

طُبع بتقديم وتحقيق وتعليق الأستاذ علي حسن عبد الحميد في المكتب الإسلامي، ودار عمار ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٦٤) صفحة.

٣ ـ «تذكرة الحُفَّاظ» «أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان»: لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد، أبي الفضل، ابن القَيْسَراني المَقْدِسي الأَثَري الظَّاهري (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

والكتابُ عبارةٌ عن ترتيب لأحاديث «المجروحين» لابن حِبّان، رَتَّبه المؤلِّفُ علىٰ حروف المعجم ذاكراً أقوالَ ابن حبان في بيان عِلّة الإسناد، وربما أضاف هو كلاماً من عنده، فهو لا يخرج عن كتاب ابن حبان.

وقد أشار إليه الحافظُ العراقيُّ في رَدِّه علىٰ الصَّغاني الذي طُبع في آخر «مسند الشهاب» (١/ ٣٥٤) فقال: «وصنف قبله ـ يعني قبل ابن الجوزي ـ في مطلق الضَّعيف أبو الفضل محمد بن طاهر المَقْدِسي كتاباً سَمَّاه «تذكرة الحُفَّاظ»، وكتاباً آخر سَمَّاه «ذخيرة الحُفَّاظ»، جمع في الأول الأحاديثَ التي أوردها أبو حاتم بن حبان البستي في «تاريخ الضعفاء»، وجَمَع في الثاني الأحاديثَ التي أوردها أبو أحمد بن عدي في «الكامل»، وكلاهما مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم في ألفاظ الحديث».

وابن حِبّان وكذا ابن طاهر لا يتكلَّمون علىٰ المتون بل علىٰ الأسانيد، فبعض هٰذه المتون صحيحة أو حسنة.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السَّلَفي في دار الصميعي بالرياض ـ السعودية عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٤٢) صفحة.

---

(١) لسان الميزان: (٥/ ٣٠٦).

٤ ـ ذخيرة الحفّاظ المخرَّج علىٰ الحروف والألفاظ «ترتيب أحاديث الكامل في تراجم الضعفاء وعِلَل الحديث»: لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد، أبي الفضل، ابن القَيْسَراني، المقدسي، الظاهري (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

لهٰذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة؛ لكونه من أوائل المؤلَّفات في الموضوعات، وأصله ـ أعني: كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال وعلل الحديث» ـ للحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ من أهَمِّ ما أُلِّف في بابه، وهو من المراجع المهمة في هٰذا الفَنّ، وقد بنىٰ عليه كلٌّ من ألَّف في الضِّعاف والموضوعات، والعِلَل، والغرائب، والأفراد، كما فعله الجُوزقاني في «الأباطيل والمناكير»، ثم ابنُ الجوزي في «العِلَل» و«الموضوعات». وكان عملُ الحافظ ابن القَيْسَراني تجريدَ أحاديثه واختصارَ أسانيده، وترتيبه علىٰ حروف المعجم.

منهجه فيه: تجريدُ مادة هٰذا الكتاب من تراجم الرواة الموجودة في «الكامل» ترجمةً ترجمةً، فهو يذكر أولَ الحديثِ، أو بعضَه، ويحذف أسانيدَ ابن عدي إلىٰ الراوي المُترجَم له، ثم يذكر السندَ من الراوي المتكلَّم فيه الذي أورد ابنُ عدي أحاديثه؛ فيقول: «رواه فلانٌ وفلانٌ» إلىٰ أن يذكر اسمَ الصحابيِّ، ولا يقول: «عن النبيِّ ﷺ» إلا نادراً؛ فعلم من صنيعه: أنه يقصد فيه الاختصارَ، والأصلُ: أنه مرفوعٌ، وأحياناً يقول: «قولُه»، أو: «موقوفاً» لبيان أنَّ الحديث ليس بمرفوعٍ، وقد يجمع طُرُقَ الحديث تحت هٰذا الطَّرف في الغالب، وأحياناً يُشير إلىٰ أنَّ الحديث قد تقدَّم في بعض الأبواب، أو سيأتي؛ لأنه يأخذ طرف الحديث حسب وُروده في الترجَمة.

ويتكلَّم المؤلِّفُ علىٰ كل سندٍ وحديثٍ في الغالب مستفيداً من كلام ابن عديٍّ، أومستقلاًّ في الحُكم عليه من عنده، ويُشير في الأحاديث التي أوردها ابنُ عدي في تراجم الثِّقات: أنه أورده في ترجَمة حَمَّاد مثلاً وهو ثقةٌ، أو يقول: «كأنه أورده لتفرُّدِه».

وأشار ابنُ طاهر في كثيرٍ من الأحاديث: أنها صحيحةُ المتن، وإن كان الإسنادُ المتكلَّمُ عليه موضوعاً أو ضعيفاً.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجَبَّار الفريوائي في دار السلف

بالرياض ودار الدعوة (الهند) عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في خمس مجلَّدات.

٥ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: لأبي عبد الله، الحسين بن إبراهيم بن الحسن بن جعفر الجُوْزَقاني الهمذاني (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

لهٰذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة لكونه أولَ كتابٍ مُسنَدٍ في هٰذا الباب، كما أنه فريدٌ في منهجه، وقد استفادَ منه كلُّ من أَلَّف بعده في فنِّ الموضوعات، فقد بنىٰ عليه ابنُ الجوزي كتابه «الموضوعات»، وأفاد كثيراً منه في «العِلَل المتناهية»، كما استفاد السيوطيُّ، وابنُ عَرَّاق منه، ولما كان كتابُ ابن الجوزي أصلاً لما بعده من الكتب المؤلَّفة في الموضوعات؛ فإنَّ كتاب «الأباطيل» بالتالي أصلٌ لسائر ما أُلِّف في الموضوعات.

أمَّا سببُ تأليف الكتاب؛ فقد ذكره المؤلِّفُ في مقدِّمته حيثُ قال: «فقد سألني بعضُ إخواني من المحدِّثين ممن أوجب الله تعالىٰ عليَّ حقَّه ـ أكرمه الله بمراداته ـ أن أجمع له كتاباً في الأحاديث المعلولة، والأباطيل، والأكاذيب، والمناكير، وما جاء بخلافها من الصِّحَاح والمشاهير، فأجبتُه إلىٰ ذلك، واستعنتُ بالله...».

أمَّا منهجه في كتابه؛ فإنَّه قد أبدع في تصنيف هٰذا الكتاب، فأجاد وأفاد، محرزاً مع ذلك الجِدَّة والطرافة، وقد قدَّم المؤلِّفُ للكتاب مقدِّمةً جيدةً بَيَّن فيها منهجَه وشرحَه، فذكر: أنه يجمع في هٰذا الكتاب الأحاديثَ الضعيفةَ والموضوعةَ من الأباطيل والمناكير، ويبيِّن عِلَلَها، ثم يسرد في مقابلها الصحاحَ والمشاهيرَ تأكيداً لبُطلانها. ثم سرد ـ في المقدمة ـ عِدَّةَ أحاديث وآثار في تصويب منهجه في كتابه، ثم بدأ بكتاب الإيمان إلىٰ آخر فضائل القرآن، يذكر الأحاديث الضعيفة الموضوعة والمُنكَرة أولاً، ثم يردّها ويبيِّن عِلَلَها في ضوء أقوال النقّاد، ثم يُعَنْوِنُ: «وفي خلاف ذلك». ويذكر تحت هٰذا العنوان ما يُقابِلها من أحاديث وآثار مؤكِّداً بها بُطلان هذه الأحاديث.

وذكر المؤلِّف بعد المقدمة (١٧) كتاباً حسب المواضيع الفقهية، وتحت كُلّ كتابٍ عدة أبواب، وهي تختلف قلة وكثرة من كتاب إلىٰ آخر، ومجموعها (١٤٠) باباً.

ويحتوي الكتابُ علىٰ (٧٧١) نَصّاً بأسانيده، وهذه النصوصُ موزَّعةٌ علىٰ النحو التالي:

(٢٤٥) نَصّاً صَرَّح المؤلِّفُ: أنه مخرَّجٌ في «الصحيحين» أو أحدهما.

(١٠٠) نصَّاً من الصِّحاح والحِسَان أو مما سكت عليه.

(٢٧٠) نَصّاً من الموضوعات والمناكير والضعاف.

(١٥٦) نَصّاً من الآثار وفيها الصحيحُ والضعيفُ والمُنْكَرُ والموضوعُ.

ـ قال ابن حجر العسقلاني ناقداً له: «. . . ويذكر الحديثَ الواهي ويبيِّن علته، ثم يقول: «بابٌ في خلاف ذلك» فيذكر حديثاً صحيحاً ظاهره يعارض الذي قبله، وعليه في كثيرٍ منه مناقشاتٌ، والله أعلم بالصواب»[1].

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عبد الجبَّار الفريوائي في إدارة البحوث الإسلامية الدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس (الهند)، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في مجلَّدتين.

٦ ـ **الموضوعات**: للإمام جمال الدين، أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد، المعروف بابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

يُعَدُّ هٰذا الكتابُ المرجعَ الأوفىٰ في جملة مراجع الأحاديث الموضوعة، وسببُ تأليفه كما قال ابن الجوزي في المقدِّمة: «فإنَّ بعض طلاب الحديث ألحّ عليَّ أن أجمع له الأحاديث الموضوعة، وأعرّفه من أي طريق تعلم أنها موضوعة».

وقدَّم ابنُ الجوزي لكتابه بأبواب سبقها مقدمة ذكر فيها أقسام الحديث صحة وضعفاً، وأصناف الوضّاعين وبعض أخبارهم، والرد علىٰ من قال: بأن هٰذا من الغيبة. والأبواب هي:

١ ـ **الباب الأول**: في ذم الكذب.

---

(١) لسان الميزان: (٢/ ٢٦٩).

٢ ـ الباب الثاني: في حديث «من كذب علي. . .» وذكر طرقه، وعدد من رواه من الصحابة، والكلام في معناه وتأويله.

٣ ـ الباب الثالث: في الأمر بانتقاد الرجال والتحذير من الرواية عن الكذابين.

٤ ـ الباب الرابع: في ذكر الكتب التي يشتمل عليها هـٰذا الكتاب.

وقال عن ترتيبه: «فأنا أرتِّب هـٰذا الكتاب كتباً يشتمل كل كتاب علىٰ أبواب فأذكره علىٰ ترتيب الكتب المصنفة في الفقه؛ ليسهل الطلب علىٰ طالب الحديث، وأذكر كل حديث بإسناده، وأبيِّن علته، والمتّهم به».

أما مصادر ابن الجوزي في كتابه؛ فكما قاله ابن عرّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٤): «وموارد ابن الجوزي التي يسند الأحاديث من طريقها غالباً: الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وللعقيلي، وللأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، والأفراد للدارقطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين، والحلية، وتاريخ أصبهان، وغيرهما من مصنفات أبي نعيم، وتاريخ نيسابور، وغيره من مصنفات الحاكم، والأباطيل للجوزقاني».

واهتَّم العلماء بكتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، ونقدوه لتساهله في الحكم علىٰ الأحاديث بالوضع، وقد انتقد الحافظُ ابن حجر موضوعات ابن الجوزي وذكر في كتابه «القول المسدّد في الذب عن مسند أحمد» (٢٤) حديثاً، لم تكن من الموضوعات مما ذكر في «المسند»، وذيَّل السيوطي علىٰ «القول المسدد» واستدرك (١٤) حديثاً أيضاً ذكرها ابن الجوزي وهي في «المسند»، وجمع السيوطي ما في «القول المسدد» وما ذّيله عليه، وزاد عليهما أحاديث وجمعها في «القول الحسن في الذب عن السنن»، وبلغ ما فيه من الأحاديث نيفاً وعشرين ومئة حديث ليست موضوعةً، منها: أربعة في «سنن أبي داود»، وثلاثة وعشرون في «جامع الترمذي»، وحديثٌ في «سنن النسائي»، وستة عشر في «سنن ابن ماجه»، وحديثٌ في «صحيح مسلم»، وحديثٌ في «صحيح البخاري» من رواية حماد بن شاكر، وباقيها في «خلق الأفعال» للبخاري، وتعاليق الصحيح، و«سنن الدارمي»، و«صحيح ابن حبان»، و«مستدرك الحاكم»، وتصانيف البيهقي[١].

---

(١) انظر: «تدريب الراوي»: (١/ ٢٧٨).

واختصره السُّيوطي وزاد على موارده في كتابه: «اللآلي المصنوعة» وأفرد ما تعقَّب به ابن الجوزي في «التعقبات»، ويبلغ ما تعقَّبه ثلاثمئة حديث ونيفاً، كما ذكره في آخره(١).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، في ثلاث مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

٧ ـ كتاب القصاص والمذكرين: لابن الجوزي أيضاً.

يُعتبر هذا الكتابُ من أكثر الكُتب التي ألَّفها ابنُ الجوزي أصالةً؛ لأنه يتحدَّث عن موضوعٍ يعاينه ويَحْياه، وهو من أكبر القصاص، وكان يرىٰ طائفةً من الجهلة والدجَّالين، يقومون بالعمل نفسه، فيشوِّهون، ويُسيؤون إليه، فكان هذا الكتابُ تحقيقاً لهذه المسألة وتحريراً لها، ودفاعاً عن القصص السليم، وهجوماً على الدَّجالين، ونُصْحاً للدعاة بالتزام بعض القواعد الأساسية في الدعوة إلىٰ الله؛ ولأن مادة الكتاب متوفِّرةٌ عنده صرف جهده كله لتنظيم هذه المادة، وكان اعتمادُه علىٰ مصدرين: الرواية عن مشايخه، وعن الكتب، وربما اجتمعا، فهو يروي الكتب عن مشايخه.

وفي الكتاب مجموعةٌ من أقوال القصّاص، تُعَدّ بحق من جوامع الكلم، وروائع البيان.

وقد كتب في الباب الثاني عشر ـ وهو آخر أبواب الكتاب ـ بحثاً قيّماً في كيفية الدعوة إلىٰ الله، وكل ما يتصل بإخلاص القصد لله، والترفّع عن الدنيا، وما إلىٰ ذلك.. وذكر أموراً دقيقةً يغفل عنها كثيرٌ من الناس؛ من ذلك: ضرورةُ اعتزالِ الواعظ الناس، وألا يكثر مخالطتهم وممازحتهم حتىٰ لا تزول هيبته من نفوسهم، ومن ذلك أن يقنع بالوسط من اللِّباس، وأن يكون قدوةً للناس، فلا يأمرهم بشيء مما يخالفهم إليه، ومن ذلك بيانه لكيفية الوعظ المفضلة لديه، وطريقة الإلقاء والإشارة في أثناء الخطبة، وتوضيحه لما ينبغي أن يكون عليه أسلوبُ الخطبة، وقد

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، محقق «تنزيه الشريعة» لابن عرّاق، ص: (م، ن).

ذكر في هٰذا الكتاب عدداً كبيراً من الوُعّاظ والقُصّاص، وأورد شذراتٍ من أقوالهم.

ومن الأمور المُهِمّة في الدعوة إلىٰ الله ـ التي قررَّها المؤلِّفُ ـ كفاية الداعية، فقد عقد فصلاً في المذمومين من القصاص، وذكر: أنَّ جمهورهم يطلبون الدنيا، ويحتالون بالقصص والوعظ[1].

وقد قَسَّم المؤلِّفُ الكتابَ إلىٰ اثني عشر باباً.

وجاء ضِمن الكتاب رواياتٌ قليلةٌ من الموضوعات المكذوبة.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤٢٠) صفحة.

٨ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي أيضاً.

جَمَع فيه ابنُ الجوزي الأحاديثَ علىٰ الكتب والأبواب، واهتمَّ بجمع طُرق كلِّ بابٍ، وتكلَّم علىٰ كل طريقٍ مسترشداً في ذلك بأقوال جهابذة هٰذا الفَنِّ، فأتىٰ كتابُه جامعاً بأقوالِ من تقدَّمه، ومع ذلك ذكر المؤلِّفُ آراءه في بعض المواضع.

يقول المؤلف في مقدمته: «لما كانت الأحاديثُ تنقسم إلىٰ صحيحٍ لا يُشَكُّ فيه، وحسنٍ لا بأسَ به، وموضوعٍ مقطوعٍ بكذبه؛ متزلزلٍ قويّ التزلزل، فأمّا الصحيحُ والحسنُ؛ فقد عُرفا، وأمّا الموضوع؛ فإني رأيتُه كثيراً... وجمعتُ الموضوعات المستبشعة في كتابٍ سميته (الموضوعات من الأحاديث المرفوعات). وقد جمعتُ في هٰذا الكتاب ـ يعني: العِلَل ـ الأحاديث الشديدة التزلزل الكثيرة العِلَل، ورتَّبتُه كتباً علىٰ نحو ترتيب كتب الفقه؛ ليسهل المأخذ منه علىٰ الطالب، والله الموفق».

أمَّا مصادرُ ابن الجوزي في هذا الكتاب؛ فقد ذكرها ابن عرّاق صاحب «تنزيه الشريعة» (١/ ٤) فقال: «وموارد ابن الجوزي التي يسند الأحاديث من طريقها غالباً: الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وللعُقيلي، وللأزدي، وتفسير

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

ابن مَرْدُوْيَهْ، ومعاجم الطَّبَراني، والأفراد للدَّارَقُطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين، والحلية، وتاريخ أصبهان، وغيرهما من مصنَّفات أبي نُعيم، وتاريخ نيسابور، وغيره من مصنَّفات الحاكم، والأباطيل للجُوزقاني».

وانتقد الحافظُ السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٥٦) تكرار ابن الجوزي فقال: «ثم إنَّ من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه: (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) كثيراً مما أورده في «الموضوعات».

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحقّ الأثري في إدارة العلوم الأثرية بفيصل أباد (الباكستان) عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في مجلَّدتين.

٩ ـ **الأحاديث الموضوعة في الأحكام المشروعة**: لزين الدين، عمر بن بدر بن سعد الوراني الموصلي الحنفي، ضياء الدين (المتوفىٰ سنة ٦٢٢ هـ).

وهو عبارةٌ عن رسالةٍ صغيرةٍ أراد المصنِّفُ أن يجمع فيها للفقهاء كتباً في الموضوعات، بقدر ما تمسّ حاجتُهم إليه، وقد عمد إلىٰ حذف الأسانيد ليسهِّل كتابة الحديث وحفظه ودراسته، فهو لم يقصد الاستيعابَ وإنما التنبيه والتذكير.

اعتمد الموصليُّ في هذه الرسالة اعتماداً كلياً علىٰ ابن الجوزي في «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية»، وتابعه في أحكامه.

والكتاب مرتَّبٌ علىٰ الأبواب الفقهية.

طُبع بتحقيق وتعليق الأستاذ ربيع بن محمد السَّعودي في مكتبة الطرفيْن بالطائف عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (١٣٩) صفحة.

١٠ ـ **الوقوف على الموقوف**: لأبي حفص، عُمر بن بدر بن سعيد الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

هو كتابٌ لطيفٌ وطريفٌ، جمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ الموضوعةَ؛ وهي في الأصل موقوفةٌ علىٰ صحابيٍّ أو تابعيٍّ، وقد تكون صحيحةً علىٰ من وقفت عليه ولكن رفعها إلىٰ رسول الله ﷺ لا يَصِحُّ، فاقتضىٰ التنبيه، وبيان الموقوف من المرفوع. وقد اعتمد الموصليُّ في كتابه علىٰ «تذكرة الحُفّاظ» لمحمد بن طاهر المقدسي، و«الموضوعات» و«العِلَل» لابن الجوزي اعتماداً تامّاً، ولا يخرج عن

قولهما إلاّ في النادر اليسير، ويظهر من كتبه قلة بضاعته في هٰذا الفَنّ، ولذلك انتقده العلماء، فانظر الكلام الآتي ضِمن كتابه «المغني».

وقد رتَّبه ـ رحمه الله ـ علىٰ الأبواب، وضمَّنه (١٥١) حديثاً.

طُبع بتحقيق السيدة أمِّ عبد الله بنت محروس العسلي في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٧٦) صفحة.

١١ ـ المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لا يصح شيء في هٰذا الباب: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي أيضاً.

وهو مرتَّبٌ علىٰ الأبواب؛ ليسهل علىٰ الطالب معرفة الخطأ من الصواب، وما لا يَصِحّ في الباب من الحديث الشريف، وهو من أوائل الكتب المصنَّفة التي جمعت قولهم: «لا يَصِحّ شيء في الباب»، وقد ذكر الموصلي سبب اختصاره وترتيبه علىٰ الأبواب، فقال: «إنما فعلتُ ذلك لوجوه:

إحداها: مبالغة في إيصال العلم إلىٰ المتعلِّمين.

ثانيها: أنَّ في الناس من لا يتفرّغُ للعلم ودراسته، كالأمراء، والوزراء، والقضاة، وأرباب الحِرَف.

ثالثها: أنَّ الإنسان إذا وجد حلاوة القليل؛ دعاهُ ذلك إلىٰ الكثير».

وقد أخذ الموصليُّ مادة كتابه من كتابين لابن الجوزي، هما: «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية» دُون أن يشير إلىٰ ذلك ـ إلاّ قليلاً ـ وإنما ينسبه لنفسه، ولذلك نجده يتابع ابن الجوزي فيما أخطأه، ويقلِّده من غير معرفة.

وبلغ عددُ الأبواب في الكتاب مئة بابٍ وباب.

ولأهل العلم علىٰ كتاب «المغني» انتقاداتٌ، وهي:

ـ قال ابنُ حجر في «القول المسدَّد» منتقداً شيخَه العراقي في اعتماده علىٰ الحُكم علىٰ حديث «من احتكر طعاماً» بالوضع علىٰ «المغني» لابن بدر: «لا اعتداد بذلك، فإنه لم يكن من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فلخَّصه، ولم يزد مِنْ قِبَلِهِ شيئاً».

ـ قال السَّخاوي: «وعليه مؤاخذاتٌ كثيرةٌ، وإن كان له في كل بابٍ من أبوابه سلف من الأئمة خصوصاً المتقدمين».

ـ وقال السُّيوطي: «أَلَّف عمر بن بدر الموصلي ـ وليس من الحُفّاظ ـ كتاباً في قولهم: لم يَصِحَّ شيء في هٰذا الباب، وعليه كثيرٌ مما ذكره انتقادٌ».

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٥٥٩) صفحة.

١٢ ـ **موضوعات الصغاني**: للإمام العلامة رضيّ الدين أبي الفضائل، الحسن بن محمد بن الحسن، القرشي العَدَوي العمري الصَّغاني الأصل (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ).

هذا المصنَّفُ علىٰ صِغره؛ إذْ يحتوي علىٰ (١٤٥) حديثاً فقط، إلا أنه لقِدمه استفاد منه من صَنَّف في هٰذا الفَنِّ من الموضوعات، مثل الفَتَّني الهندي صاحب «تذكرة الموضوعات»، وكذا الشوكانيُّ في «الفوائد المجموعة»، وكذا أشار إليه غيرُ واحدٍ.

واستفاد المؤلِّفُ في كتابه هٰذا من ابن حِبّان، وابن الجوزي، وتأثَّر كثيراً بأسلوب ابن الجوزي حتىٰ نُسِبَ للتشدّد في ذكر الموضوعات مثله، وتساهله في ذكر بعض أحاديث صحيحةٍ علىٰ أنها موضوعةٌ.

ولذلك قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٥١) ـ عند سرد من ألّف في الموضوعات ـ: «ورسالتان لرضيِّ الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد الصغاني... وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجةَ الوضع، فعُدَّ لذلك من المتشدِّدين كابن الجوزي».

الرسالة الأُخرىٰ المشار إليها هي: «الدّر الملتقط».

طُبع بتحقيق الأستاذ نجم عبد الرحمٰن خلف في دار المأمون للتراث بدمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٩٨) صفحة.

١٣ ـ **الدر الملتقط في تبيين الغلط**: للصغاني أيضاً.

قصد المؤلِّفُ بهٰذه الرسالة بيان الموضوعات التي وقعت في كتاب «الشهاب»

للقُضَاعي، وفي ذيله «النُّجَم من كلام سيد العرب والعجم» للأقليشي. ثم نَبَّه علىٰ أشهر ما يدور علىٰ الألسنة من الموضوعات، ونبَّه كذلك علىٰ كتبٍ موضوعةٍ، كلُّ ذلك بإيجازٍ ودون تفصيلٍ.

وتعقّب الحافظُ العراقي ثلاثةَ عشر حديثاً أوردها الصغانيُّ في رسالته هٰذه، نشرها الأستاذُ حمدي السلفي محقق «مسند الشهاب» في آخر «المجلد الثاني» من صفحة (٣٥١ ـ ٣٦٨). وقال الحافظ العراقي: «وصَنَّف بعد ابن الجوزي الإمامُ العلامة رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني اللُّغوي كراساً لطيفاً في الموضوعات، ذكر فيه أحاديث من «الشهاب» للقضاعي، وأحاديث من «النُّجَم» للأقليشي، ذكر: أنها موضوعةٌ، وأحاديث من غيرها... وقد رأيتُ بعض من ينتحل الحديث ينسب إلىٰ كتابه أحاديث ذكر أنها موضوعة، فأردّ كلامه بأن هٰذا ليس بموضوع، ولم أكن نظرتُ كتابه، فرأيت أن أبيِّن ما ذكر فيه أنه موضوع وليس بموضوع، مع بيان ارتفاع درجته عن ذلك، لينزلِ منزلته من الصحة أو الحسن أو الضعف اليسير، والله ولي التوفيق ـ إلىٰ أن قال: ـ فأما ما هو ضعيف شديد الضعف؛ فلا أتعرَّض للاعتراض به».

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٦٨) صفحة.

١٤ ـ **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**: لجمال الجزائري أبي محمد عبد الله بن يحيىٰ بن أبي بكر بن يوسف بن حيون الغَسَّاني الجزائري (المتوفىٰ سنة ٦٨٢ هـ).

اقتصر المصنِّفُ فيه علىٰ ما في سُنن الإمام الدارقطني من أحاديثَ معلولةٍ، وحافَظَ في كتابه علىٰ الترتيب والتبويب كما في الأصل عند الدارقطني، ومن النادر أن يخالف الغَسَّانيُّ الإمامَ الدارقطني في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، أو يزيد علىٰ الأصل. فالكتابُ أقرب إلىٰ التجريد منه إلىٰ التخريج، ومما يعزز هٰذا الوصف: أن المصنِّف الغسَّاني لم يضع له مقدمةً، ويبدو: أن الغسَّاني كان قد صَنَعه لنفسه موقظةً وتذكرةً. وقد بلغت عدة أحاديث الكتاب (٧٤٩) حديثاً مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية كما هي في سنن الدارقطني.

طُبع بتحقيق الأستاذ أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم في دار عالم الكتب بالرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في (٣٨٠) صفحة.

١٥ ـ **أحاديث القصاص**: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن مجد الدين عبد السَّلام ابن تيمية الحَرَّاني (المتوفىٰ سنة ٧٢٦ هـ).

تُعَدُّ هٰذه الرسالة أوّلَ رسالةٍ أُلِّفت في الأحاديث المشتهرة الشائعة بين الناس بسبب القصّاص، ومعظمها باطلٌ مكذوبٌ، وقد اعتمد عليها السيوطيُّ، والسَّخاويُّ، وغيرهما ممن ألّف في الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة.

والرسالةُ عبارةٌ عن إجاباتٍ عن الأسئلة طُرحت علىٰ المؤلِّف، ويبدو: أنها من جمعِ بعضِ تلامذته، وغالباً ما يكون السائلُ إنساناً عادياً ممن يحضر مجالسَ القصّاص. ولذا كانت الأجوبةُ تتصف بالإيجاز وعدم الإفاضة في التعليل، وقد يتصف الجوابُ بالعُنف أحياناً والحِدّة، وتعمّد ابنُ تيمية علىٰ نقد المتن في التضعيف؛ إذا عُورض الحديث الواهي بحديثٍ صحيحٍ.

وأسلوبُه مرسلٌ لا أثرَ فيه للتكلّف والتنميق، فهو أقرب إلىٰ المجالس والدروس، وقد شرح معنىٰ بعض الأحاديث الموضوعة أحياناً التي يتبادر منها معنىٰ فاسدٌ، ثم يحكم بوضعها، وقد يُورد الحديثَ الموضوعَ، ويقرِّر: أنَّ معناه يصح وإن كان لم يثبت عن النبي ﷺ[1].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (١٥٢) صفحة.

١٦ ـ **رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة**: للإمام شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي الجمّاعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ).

اعتمد فيه المؤلِّفُ كثيراً علىٰ شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، وهٰذا ظاهرٌ في بداية الرسالة؛ إذ نقل عنه من كتابه: «منهاج السنة». ثم قال: «قلتُ: ويشبه ما ذكره

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

شيخُنا من هـٰذه الأحاديث ما يذكره بعضُ الفقهاء، أو الأصوليين، أو المحدِّثين محتجاً به، أو غير محتج به مما ليس له إسنادٌ أو له إسنادٌ ولا يَحْتَجّ بمثله النقاد من أهل العلم». ثم ساق الأحاديث.

والملاحظُ: أنَّ المؤلِّف لم يرتِّب هـٰذه الأحاديثَ علىٰ نسقٍ معيَّنٍ، فليست هي علىٰ حروف المعجم ولا حسب المواضيع الفقهية، وإنّما حسبما يتيسَّر له، لكنه يجمع أحياناً أحاديث موضوع في باب، مثل: الكلام علىٰ أحاديث اختتان إبراهيم عليه السلام بالقدّوم[1]، وكذلك الكلام علىٰ أحاديث ولادة النبي ﷺ مختوناً مسروراً[2].

وقد ضمّن كتابه بعض الفوائد مثل: حكم الحديث المُرسَل[3].

ويظهر في آخر الرسالة اعتماده في نقد الأحاديث علىٰ ما ذكره بعض العلماء، أمثال: الخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن العديم، والمِزِّي، والغَسَّاني، وابن عبد البر[4].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عيد عباسي في دار الثقافة للجميع بدمشق وبيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٨٨) صفحة.

١٧ ـ ترتيب الموضوعات: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين الذَّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

لما كان كتابُ «الموضوعات» لابن الجوزي من أهمِّ الكتب التي بحثت في الوضع والموضوعات؛ تَصَدَّىٰ له العلماءُ بالنقد والاختصار، وكان ممن تصدَّىٰ لاختصاره الإمامُ الذهبي ـ رحمه الله ـ، فقام باختصارِ الأسانيد والمتون مبقياً عِلَّةَ الحديث، ومن اتُّهم به، وكذا قام بتعقّبه في بعض الأحاديث كما ورد في رقم (٥٢٠ و٥٢٤/ ٤).

---

(١) ص: ٦٣ ـ ٦٨.
(٢) ص: ٦٨ ـ ٧٤.
(٣) ص: ٦١ ـ ٦٢.
(٤) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

ونقل ابنُ عرّاق صاحب «تنزيه الشريعة» من الذهبي في كتابه هـٰذا وسَمَّاه «تلخيص الموضوعات للذهبي».

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال بن بسيوني زغلول في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٣٨٣) صفحة.

١٨ ـ أحاديث مختارة من موضوعات الجوزقاني وابن الجوزي: للحافظ الذهبي أيضاً.

هـٰذا كتابٌ انتقى فيه الذهبيُّ ـ رحمه الله ـ أحاديثَ موضوعةً من أصلين قديمين جامعين في هـٰذا الباب:

الأول: كتاب «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني.

الثاني: كتاب «الموضوعات» للحافظ ابن الجوزي.

منهجهُ في التلخيص:

ـ حَذَفَ أسماء الأبواب والكتب الموجودة في «الأباطيل» أو «موضوعات» ابن الجوزي، ثم اختار بعضَ الأحاديث.

ـ اختصر المتونَ الطويلةَ، وأحياناً المتونَ القصيرةَ، كما وضعها غالباً قبل ذكر الإسناد، وأحياناً يذكر الإسنادَ ثم المتنَ، ولا يهتم بذكر المتن بدِقَّةٍ، بل يذكره أحياناً بالمعنى، وأحياناً يُشير إليه. وإذا كان للحديث عِدَّة طُرقٍ وفي المتن اختلافٌ يسيرٌ؛ يذكر المتنَ أولاً ثم يسرد طُرُقَه.

أمَّا طريقتُه في تلخيص الإسناد، فهي: أنه يحذف أول السند، ويبتدىء بذكر صاحب الكتاب الذي روىٰ الحديثَ من طريقه، أو عن المشهورين من الرواةد، أو عن الرواة الذين هم عِلَّةُ الحديث، مع ذكر بعض كلمات الجرح بعد ذكر الراوي المعلول، وأحياناً يذكر في آخر الحديث: أنَّ فيه فلاناً، وهو كذا وكذا. وأحياناً يحذف السندَ كلَّه ويقول: «وسنده مظلمٌ»، أو: «فيه ظلماتٌ». كما يحذف السند ويذكر المُتَّهَم أو الضعيفَ، وأحياناً يقول: «حديثٌ وضعه فلانٌ».

كما يلخِّص الذهبيُّ أقوالَ أهل العلم في الراوي، والمروي في أثناء سرد الإسناد، ويذكر كلام الأئمة أحياناً بعد ذكر المتن والسند.

ويحكم المؤلِّفُ على الحديث باختصارٍ، ولا يلتزم بأحكام الجُوزقاني وابن الجوزي على الأحاديث.

وأحياناً يُشير إلى أنّ الحديث أخرجه فلانٌ[1].

و«الأحاديث المختارة» هٰذا من الكتب التي راجعها ابنُ عرّاق صاحب «تنزيه الشريعة» حال عمله في كتابه، كما ذكر (ص: ٥) من المجلد الأول.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي في مكتبة الدار بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في (١٦٧) صفحة.

١٩ ـ مختصر الأباطيل والموضوعات: للذهبي أيضاً.

اعتمد فيه المؤلِّفُ على كتابين جامعين:

الأول: كتاب «الأباطيل والمناكير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني.

الثاني: كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي.

ولا يَصِحُّ أن يُسَمَّى «مختصراً»، فما هو إلا أحاديثُ مختارةٌ من هٰذين الكتابين. وهو نفسُ كتاب «أحاديث مختارة من موضوعات الجُوزقاني وابن الجوزي» الذي سبق الحديثُ عنهما، وتكلمنا هناك عن طريقته في الاختيار وحذف الأسانيد أو اختصارها، وكذا اختصار المتون، فانظره.

وهٰذا الكتابُ فيه مقارنة بـ: «المختارة» الآنف الذكر، واعتمدنا كل واحدٍ على حِدَة لاختلافهما بعض الشيء، ولوجود فوائد في التعليق عليهما.

طُبع بدراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد حسن الغُماري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٣٩) صفحة.

٢٠ ـ الموضوعات في «المصابيح» للبغوي، وأجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عليها: لعُمر بن علي بن عمر، أبي حفص القزويني، سراج الدين (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

هي عبارةٌ عن ثمانية عشر حديثاً استخرجها المؤلِّفُ من كتاب «المصابيح» للإمام البَغَوي، وحَكَم عليها بالوضع.

وسُئل ـ فيما بعد ـ عنها الحافظُ ابن حجر العسقلاني، فأجاب عليها، وتعقَّب فيها المؤلِّفُ، فذكر: أنَّ بعضها صحيحٌ، وبعضها حَسَنٌ، وبعضها ضعيفٌ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ضمن المجلَّد الثالث من «مشكاة المصابيح» في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢١ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف: للإمام الحافظ شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بـ: «ابن القَيِّم الجُوزية» (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

ألّف ابنُ القيم هذا الكتابَ إجابةً لسائلٍ سأله: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابطٍ من غير أن يُنْظَرَ في سنده؟ فكان هذا الكتابُ ثمرةَ قلقه وتوتُّره، فجادت قريحتُه بهذا الكتاب الفَذّ النّفيس، وألّفه وقد أضاف في هٰذا الكتاب إلىٰ جواب هٰذا السؤال جوابَيْن لسُؤالَيْن آخرين سُئلهما.

أحدهما: وهو الذي افتتح به الكتاب، سُئل فيه عن أربعة مسائل: الصَّلاة بالسِّواك، وحديث السيدة جُوَيْرِيَة: «لقد قلت بعدك أربع كلمات..»، وتوجيه ما جاء في الحديث: «صيام ثلاثةِ أيام من كلِّ شهرٍ يقوم مقامَ صيام الشهر»، وحال حديث: «من دخل السوقَ، فقال: لاإلٰه إلا الله..».

والسُّؤال الثاني ـ وهو الذي ختم به الكتابَ ـ سُئل فيه عن الحديث القائل: «لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم»، كيف يأتلف مع أحاديث خروج المهدي؟ ما وجُه الجمع بينهما؟ وهل في المهدي حديثٌ أم لا؟

وهٰذا الكتابُ اللطيف الحجم، الغزير العلم، اختصر فيه ابنُ القيم كتابَ الإمام أبي الفرج ابن الجوزي المُسَمَّىٰ «الموضوعات»، وأحسن الاختصارَ وأجاده، واستوفىٰ في هٰذه الصفحات المعدودة أركان ذلك الكتاب، وقد استخلص من الأبواب التي ساقها ابنُ الجوزي بأحاديثها ضوابط وكليات وأمارات تَدُلُّ علىٰ الحديث الموضوع في ذلك الباب.

ولم يذكر ـ رحمه الله ـ اختصاره لكتاب «الموضوعات» تصريحاً أو تلْويحاً، ولكن المقابلة بين الكتابين تثبت ذلك بأيسر النَّظر للعارف بهـٰذا الشَّأن، وقد سَمَّىٰ في بعض فصول هـٰذا الكتاب ابنَ الجوزي، وجاء اختصارُه من أحسن المختصرات لكتاب «الموضوعات».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٢٤) صفحة.

٢٢ ـ الأحاديث التي لا أصل لها في كتاب «الإحياء»: لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، المعروف بتاج الدين السُّبكي (المتوفىٰ سنة ٧٧١ هـ).

هو عبارةٌ عن فصلٍ جمع فيه المصنِّفُ الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً، والتي وقعت في كتاب: «إحياء علوم الدين» للغَزالي، أودعه كتابه الكبير «طبقات الشافعية الكبرىٰ» عند ترجَمة الغزالي صاحب «الإحياء».

وهـٰذا الفصلُ مرَّتبٌ حسب الأبواب المذكورة في «الإحياء»، لا يزيد المصنِّف عند ذكر الحديث عن قوله: «حديث»، ومن النادر أن يذكر اسمَ الصحابيِّ أو المصدر.

واستدرك عليه، وتعقَّبه كلٌّ من العِراقي في «تخريجه للإحياء»، والزَّبيدي في «إتحاف السَّادة المتقين».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود محمد الطناحي، وعبد الفَتَّاح محمد الحلو في دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة في (١٠٢) صفحة.

٢٣ ـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة: أو «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة»: لمحمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين، أبي عبد الله الزَّرْكَشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ).

يُعتبر هـٰذا الكتابُ من أوائل الكتب المصنَّفة في الأحاديث المشتهرة، وقد بيَّن المؤلِّفُ قصدَه من تأليف الكتاب في مقدِّمته، فقال: «.. وقد رأيتُ ما هو أهمّ من ذلك، وهو تبيينُ الأحاديث المشتهرة علىٰ ألسنة العوام، وكثيرٌ من الفقهاء الذين لا معرفةَ لهم بالحديث، وهي: إما أن يكون لها أصلٌ يتعذَّر الوقوفُ عليه لغرابة

موضعه، ولذكره في غير مظانِّه، وربما نفاه بعضُ أهل الحديث لعَدَمِ اطِّلاعه عليه، والنافي له كمن نفىٰ أصلاً من الدين، وضلَّ عن طريقه المبين، وإما لا أصلَ له البتة، فالناقلُ لها يدخل تحت قوله ﷺ: «من يقل عني ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النَّار».

وقد أجاد الزركشيُّ في هذا الكتاب، مجتهداً ومستنداً علىٰ أقوال الأئمة السابقين له، وأصبح الكتابُ أصلاً يُرجَع إليه، وقد تناول العلماءُ بعد وفاة الزركشي هـٰذا الكتابَ، فمنهم من اختصره، ومنهم من أضافَ إليه، ومنهم من أعادَ ترتيبَه، ومنهم من نقل عنه، ومنهم من عَلَّق عليه، واختصره السيوطيُّ وأضاف إليه، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم بدلاً من الأبواب وسَمَّاه: «الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة».

ونقل منه كلُّ من صَنَّف في الأحاديث المشتهرة.

وقد حذر المؤلِّفُ من الرواية عن غير ثبتٍ، وخطورة الكذب علىٰ رسول الله ﷺ ونقل الأحاديث النبوية الدالة علىٰ ذلك، وذكرَ أقوال الصحابة في النكير علىٰ من صنع ذلك، وسرد الآثارَ عن التابعين في بيان خطورة هـٰذه المسألة.

رَتَّب الزركشيُّ كتابه علىٰ تسعة أبواب:

الأول: فيما اشتهر علىٰ ألسنتهم من أحاديث الأحكام.

الثاني: في أحاديث الحكم والآداب.

الثالث: في الزُّهد.

الرابع: في الطِّبِّ والمنافع.

الخامس: في أبواب الفضائل.

السادس: في الأدعية والأذكار.

السابع: في القصص والأخبار.

الثامن: في الفِتَن.

التاسع: في أمورٍ منثورةٍ.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عبد القادر عطا في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٢٩٣) صفحة.

٢٤ ـ خاتمة سفر السعادة: لمحمد بن يعقوب بن محمد، أبو طاهر، مجد الدين الشِّيرازي الفيروزآبادي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ).

وهو كتابٌ عظيمٌ في محتوياته، استهلَّ المؤلِّفُ بحثَه في وَصْفَ حال سيدنا رسول الله ﷺ قبل البعثة، ثمَّ تعرَّض لأبواب فقه الرسول الكريم في الطَّهارة والصَّلاة والجُمعة والجماعات والصَّوم والزَّكاة والحَجِّ، ثمَّ تعرَّض لكافة أحواله الشريفة وآدابه في شتَّىٰ مجالاتِ الحياةِ العامَّةِ والخاصَّةِ، كالأكل والشُّرب واللِّبسِ والسَّفرِ وعيادةِ المريض وغيرها، ثم ختم بحثَه في الجهاد وآدابه.

ثمَّ أردف الكتابَ بخاتمةٍ ذكر فيها فيضاً مما لا يَصِحُّ نسبته للرسول الله ﷺ، فقال: «خاتمة الكتاب في الإشارة إلىٰ أبوابٍ رُوي فيها أحاديثُ، وليس منها شيءٌ صحيحٌ، ولم يثبت شيءٌ منها عند جَهَابِذَةِ علماء الحديث، وإن كانت هٰذه الحروفُ في غاية الاختصار، لكنها تشتمل علىٰ علومٍ تدخل في حدِّ الإكثار».

وهٰذه الخاتمةُ فقط من صفحة (٢٥٨ ـ ٢٦٧) من كتاب «سفر السعادة»، صفحاتٌ قليلةُ العدد عظيمةُ الفوائد، واعتمد عليها كثيرٌ ممن جاء بعده وتكلَّم في الحديث الموضوع والضعيف.

طُبع بإشراف الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري في المكتبة العصرية بصيدا ـ بيروت عام ١٤٠٥ هـ، في (٢٧٠) صفحة.

٢٥ ـ تبيين العجب بما ورد في شهر رجب: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العَسْقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في هٰذا الكتاب جَمْعاً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيما اشتهر من فضل رجب، وأحسن إذ أفردها في بحثٍ مُفْرَدٍ. وهو يذكر الحديثَ من مصدره، ثم يتبعه ببيان علته.

واعتمد علىٰ بعض من جاء قبله، مثل: ابن الجوزي في كتابيه: «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية»، والذَّهبي في «الميزان»، والبَيْهَقي في «فضائل الأوقات»، وأبو الفضل ابن ناصر في «أماليه».

طُبع بتحقيق الأستاذ طارق بن عوض الله الدارعمي في مؤسَّسة قرطبة بالقاهرة في (٩٢) صفحة.

٢٦ ـ **المقاصد الحَسَنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: للحافظ أبي الخير، وأبي عبد الله، محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

يعتبر هذا الكتابُ من أهمِّ الكتب المصنَّفة في الأحاديث المشتهرة، وهو كتابٌ جامعٌ، فيه من الصِّناعة الحديثية ماليس في غيره، والنُّكات العلمية ما خلا منه غيرُه مع التحرير والإتقان، قال ابنُ العِمَاد الحنبلي: «وهو أجمع من كتاب السُّيوطي المُسَمَّىٰ: (الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة)، وفي كلٍّ منهما ما ليس في الآخر، ولذا أصبح محطَّ أنظار العلماء، فتناولوه بالدرس والاختصار، فاختصره أبو الحسن علي بن محمد المنوفي المالكي (المتوفىٰ سنة ٩٣٩ هـ) ـ وهومن تلاميذ السُّيوطي ـ في كتابه المُسَمَّىٰ «الوسائل السنية من المقاصد السَّخاوية».

وقد رَتَّبه السَّخاويُّ علىٰ حروف المعجم، ثم جعل له ترتيباً حسب المواضيع في آخر الكتاب. وأشار في مقدِّمته إلىٰ أنه مسبوقٌ من قبل بعض الأئمة ـ كالزَّركشي في «التذكرة» وابن تيميَّة في «أحاديث القصاص»ـ.

وذكر في المقدِّمة أيضاً: «أنه إنما كتب هٰذا الكتابَ استجابةً لرغبة بعض الأئمة الأنجاب... وكان أعظمُ باعثٍ له علىٰ جمع هٰذا الكتاب كثرة التنازع لنقل ما لا يُعلَم في ديوانٍ مما لا يَسْلَم عن كذبٍ وبُهتانٍ، ونسبتهم إيَّاه إلىٰ الرسول، مع عدم خبرتهم بالمنقول».

وقد أطال السَّخاوي في القول والبيان والتخريج، حتىٰ قال ابنُ الدَّيْبَع: «وقفت علىٰ كتاب (المقاصد الحسنة) فرأيتُه كتاباً حسناً، اشتمل علىٰ جُمَلٍ من النَّفائس والمُهِمات والفوائد والتَّتِمّات، لكنه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أطاله، وبالغ في تطويله، بما يضعف مطالعته، فضلاً عن تحصيله».

وقد بَلَغ عددُ الأحاديث الواردة فيه (١٣٥٦) حديثاً، وقد نال هٰذا الكتابُ القبولَ والإعجابَ، حتىٰ أصبح مرجعاً لكل من أتىٰ بعده، فأقبل العلماء عليه دراسةً وتلخيصاً واختصاراً.

ومن هؤلاء تليمذه ابن الدَّيْبَع (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ)، فقد لَخَّصه في كتابٍ سَمَّاه: «تمييزُ الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث»، حذف فيه التطويلَ الذي أخذه علىٰ السخاوي، وزاد زياداتٍ مَيَّزها بقوله في أولها: «قلتُ»، وبقوله في آخرها: «والله أعلم».

ولابن الوزير كتاب: «تحرير المقاصد الحسنة في تخريج الأحاديث الدائرة علىٰ الألسنة»[1]، واختصر كتاب «المقاصد» محمدُ بن عبد الباقي الزرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ)، ويُعَدُّ إسماعيلُ بن محمد العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٦٢ هـ) من الذين لَخَّصوا كتابَ «المقاصد»، فقد ذكر في مقدِّمة كتابه: «كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس»: «وإنَّ من أعظم ما صُنِّف في هٰذا الغرض، وأجمع ما مُيِّز فيه السالم من العِلَّة والمرض، الكتاب المُسَمَّىٰ: «المقاصد الحسنة» المنسوب للإمام السَّخاوي، لكنه مشتملٌ علىٰ طولٍ، بسَوْق الأسانيد التي ليس لها كبيرُ فائدةٍ إلا للعالم الحاوي، ومن ثم لخصته في هٰذا الكتاب»[2].

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله محمد الصِّديق الغُماري، وتقديم الشيخ عبد الوهَّاب عبد اللطيف في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في (٥١٠) صفحة.

٢٧ ـ اللَّآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

تعقَّب فيه السيوطيُّ علىٰ ابن الجوزي صاحب «الموضوعات»، ورَتَّبه بترتيبه حسب المواضيع، وزاد عليه.

وعن سبب تأليفه؛ قال السيوطيُّ: «فإنَّ من مُهِمّات الدينِ التنبيهُ علىٰ ما وُضع من الحديث واختلق علىٰ سيد المرسلين ﷺ وصحابته أجمعين. وقد جَمَع في ذلك الحافظُ أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً، فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحطّ

---

(١) وهو مخطوطٌ.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

إلى رُتبة الوضع، بل ومن الحسن ومن الصحيح، كما نبَّه على ذلك الأئمةُ الحُفَّاظُ، ومنهم ابنُ الصلاح. . ، وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقاده واختصاره، لينتفع به مرتاده، إلى أن استخرتُ الله تعالى وانشرح صدري لذلك».

ومنهجُ المؤلف فيه: أنه يُورد الحديث من الكتاب الذي أورده ابنُ الجوزي منه، كتاريخ الخطيب، والحاكم، والكامل لابن عَدِيٍّ، والضُّعفاء للعُقَيْلِي، ولابن حِبّان، وللأَزْدِي، وأفراد الدَّارقُطْنِيّ، والحلية لأبي نُعَيم، وغيرهم، بأسانيدهم حاذفاً إسناد أبي الفرج ابن الجوزي إليهم. ثم يُعْقِب ذلك بكلام ابن الجوزي، ثم إن كان متعقّباً نبَّه السيوطيُّ عليه بقوله في أوله: «قلتُ»، وفي آخره «والله أعلم».

ثمَّ إنه زاد على موارد ابن الجوزي في «موضوعاته» موارد أخرى؛ وهي: «تاريخ ابن عساكر»، وتاريخ ابن النجار»، و«مسند الفِرْدَوس» للدَّيْلَمي، و«تصانيف أبي الشَّيخ». قاله ابن عرّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٤)؛ وهو الكتاب الذي تعقَّب فيه «اللآلىء المصنوعة».

طبعته دارُ المعرفة للطباعة والنشر ببيروت عام ١٤٠١ هـ-١٩٨١م في مجلَّدتين.

٢٨ - ذيل اللآلىء المصنوعة: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

لما فرغ السيوطيُّ من اختصار كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي وتحريرِ أحاديثه وما تعقَّب عليه؛ أردفه بهذا «الذيل»، مورداً فيه جُملةً من الموضوعات التي لم يُلِمّ ابنُ الجوزي بها وبذكرها.

وترتيبُ الأحاديث في هذا الكتاب حسب ترتيب ابن الجوزي في «موضوعاته»؛ أي: حسب المواضيع الفقهية.

ومنهجه فيه: أنه يذكر مصدرَ الحديث، ثم يسوقه بإسناد مصدره المذكور، ثم يذكر العِلَّةَ إن أوردها صاحبُ المصدر، وبعد ذلك يعقِّب ويزيد في ذلك إن دعت الحاجةُ، ويتبيَّن لنا: أنه استفاد كثيراً من أقوال مَن سَبَقه في هذا الفَنِّ، مثل: الحافظ الذَّهبي وابن حجر العسقلاني، وغيرهما.

طُبع في المطبع العلوي لمحمد علي بخش خان اللَّكْنَوِي في الهند عام ١٣٠٣ هـ في (٢٠٤) صفحة.

٢٩ ـ تحذير الخواص من أكاذيب القصاص: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

ألَّف السُّيوطِيُّ هٰذا الكتابَ، بسبب حادثةٍ وقعت له مع دجَّالٍ لم يُسَمَّ اسمَه، ويبدو من مقدمة الكتاب أنَّ هـذا الدّجال كان ذا نفوذٍ بين العامة، وأنه استطاع أن يحرِّك العامةَ ضِدَّ السيوطي الذي وقف الموقف الحَقّ.

وقد قَسَّم المؤلِّفُ الكتابَ إلىٰ عشرة فصول؛ أورد في الفصل الأول: الأحاديث الواردة في تعظيم الكذب علىٰ رسول الله ﷺ والتغليظ في الوعيد عليه، وقد جمع في هـٰذا الفصل طُرُقَ الحديث المتواتر: «من كَذَب عليَّ مُتَعمِّداً، فليتبَوأ مقعدَه من النَّار»، ثم أورد أقوالَ العلماء فيمَن يكذب علىٰ النبي ﷺ.

وخَصَّ الفصلَ الثاني: ببيان تحريم رواية الحديث المكذوب.

وفي الفصل الثالث: أورد رواياتٍ عديدةً تُنبىء: أن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يتوقَّوْن الإكثارَ من الرواية خوفاً من الدخول في الوعيد.

أمَّا الفصل الرابع فقد ذكر: أنه لا يجوز لأحدٍ أن يروي حديثاً ما لم يكن مجازاً من أهل الاختصاص.

وقد تكلَّم في الفصل الخامس علىٰ عُقوبة مَن أقدم علىٰ رواية الأحاديث الباطلة.

وفي الفصل السادس: ذكر ثلاثةَ أخبار نقلها عن العُقَيْلِيّ تتضمَّن مناماتٍ رأىٰ أصحابها النبي ﷺ في المنام، ينكر ما رُوي من الأباطيل.

وتكلَّم في الفصل السابع: عن إنكار العلماء المتقدِّمين علىٰ القصاص الذين يروون الأباطيل.

وأوضح في الفصل الثامن: أنَّ الأحاديثَ الموضوعةَ كثيرةٌ، ولا يميِّزها إلا الناقدُ من أهل الاختصاص.

ولخَّص في الفصل التاسع: كتابَ الحافظ العِراقي: «الباعث علىٰ الخلاص».

وختم كتابَه بفصلٍ جامعٍ نافعٍ استدرك فيه ما فات الحافظَ العِراقيَّ، وأتىٰ

بزياداتٍ مُهِمّةٍ جيّدةٍ. وفي النهاية ذكر: أنه اطَّلع علىٰ كتاب «القصّاص والمذكّرين» فلخصَّ منه فوائد.

وقد وقع ضمن الكتاب قليلٌ من روايات الأحاديث المكذوبة علىٰ ألسنة بعض القصاص[1].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (٢٧٢) صفحة.

٣٠ ـ الدُّرَر المُنْتثرة في الأحاديث المشتهرة: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

وهو مُلخَّص من مصنَّف بدر الدين الزَّرْكَشِيّ المعروف بـ«التذكرة في الأحاديث المشتهرة». قال السُّيوطي في المقدمة: «فإنَّ من المُهِمّ بيانُ حال الأحاديث التي اشتهرت علىٰ ألسنة العامة، ومن ضاهاهم من الفقهاء الذين لا عِلْمَ لهم بالحديث، وبيان ما له أصلٌ من ذلك من غيره، وقد ألَّف الشيخُ بدر الدين الزَّرْكَشِي في ذلك كتاباً لطيفاً، غير أنه محتاجٌ إلىٰ تنقيحٍ وزيادةٍ، وتمْكيثٍ وإفادةٍ، فلخّصتُه هنا مع زيادة الجمّ الغفير، ونبَّهتُ علىٰ ما فيه اعتراضٌ من كلامه وتنقيرٌ، ومَيَّزْت ما زدته بقولي: «قلتُ» في أوله، وبـ«انتهىٰ» بآخره، ورتّبتُه علىٰ حروف المعجم؛ ليكون أسهل في الكشف».

طُبع بتحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميس في دار العربية. توزيع المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٠٣) صفحة.

٣١ ـ التعقُّبات علىٰ الموضوعات: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

ألَّف السيوطيُّ هٰذا الكتاب متتبّعاً الأحاديثَ التي حَكَم عليها ابنُ الجوزي بالوَضْع، وهي ليست كذلك علىٰ ما يريده السيوطيُّ، واتَّبع به السيوطيُّ ترتيبَ ابن الجوزي في «موضوعاته» نفسِه، فهو يذكر الحديثَ، أو طرفَه، ثم يتبعه بالعِلَّة التي من أجلها ذكره ابنُ الجوزي، ثم يتعقَّبه السيوطيُّ بقوله: «قلتُ».

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: «وأمَّا موضوعاتُ ابن الجوزي؛ فلم أقف علىٰ من اعتنىٰ بشأنها، فاختصرتُها معلِّقاً أسانيدها، وتعقَّبتُ منها كثيراً علىٰ وجه الاختصار

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

علىٰ نحوما صنع الذهبيُّ في «المستدرك»، ثم جمعتُ كتاباً حافلاً في الأحاديث المتعقّبة خاصّةً، بسطتُ فيه الكلامَ علىٰ كلِّ حديثٍ مع ذكر طُرُقِها وشواهدها، وما وقفتُ عليه من كلام الحُفَّاظِ عليها، وما عثرتُ أنا عليه ضِمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك، غير أنَّ الهِمَم عن الاعتناء بتحصيله قواصرُ، وأهلُ هٰذا الفَنّ كانوا في الصدر الأول قليلاً، فما ظَنُّكَ بهم في هٰذا العصر الدَّابر، فأردتُ أن ألخِّص الكتابَ المذكورَ في تأليفٍ وجيزٍ أَقتصرُ منه علىٰ إيراد الحديث على طريقة الأطراف، وأعقِّبه بذكر مَن أَعَلَّه، ثم أردفه بردِّه إما بتوثيقه أو ذكر متابعه أو شاهده، وأنبِّه علىٰ من خرَّجه من الأئمة المعتبرين في شيءٍ من كُتبهم الجليلة، وها هو ذا واسمه: (التعقبات علىٰ الموضوعات).

أمَّا عددُ الأحاديث التي تعقَّب فيه السيوطيُّ ابنَ الجوزي فبلغت (٣٠٠) حديث علىٰ التفصيل التالي ـ كما ذكره السيوطيُّ في آخر كتابه ـ: في «صحيح مسلم»: حديث واحد، وفي «صحيح البخاري»: (٣٨) حديثاً، وفي «سنن أبي داود»: (٩) أحاديث، وفي «جامع الترمذي»: (٣٠) حديثاً، وفي «سنن النسائي»: (١٠) أحاديث، وفي «سنن ابن ماجه»: (٣٠) حديثاً، وفي «مستدرك الحاكم»: (٦٠) حديثاً، علىٰ تداخل في العدة، فجميعُ ما في الكُتب الستة والمسند والمستدرك: (١٣٠) حديثاً. وفيه من مؤلَّفات البيهقي «السنن»، و«الشعب»، و«البعث»، و«الدلائل» وغيرها، ومن «صحيح ابن خُزَيْمَة»، و«التوحيد» له، و«صحيح ابن حِبّان»، و«مسند الدارمي»، و«تاريخ البخاري»، و«خلق أفعال العباد» له، و«جزء القراءة» له، و«سُنن الدَّارقطني»، جملةٌ وافرةٌ.

طُبع في مطبعة العلوي لمحمد علي بخش خان اللَّكْنَوي في الهند عام ١٣٠٣ هـ في (٦٠) صفحة.

٣٢ ـ الغَمَّاز علىٰ اللَّمَّاز في الأحاديث المشهورة: لنور الدين أبي الحسن السَّمْهُوْدي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

جرىٰ المؤلِّف في ترتيب أحاديث هٰذا الكتاب علىٰ حروف المعجم، حيث يذكر الحديثَ، وأحياناً يذكر جزءاً منه، ويختمه بالحُكم عليه، وأحياناً يذكر الحديثَ الصحيحَ بعد ذكره للحديث الموضوع أو الضعيف ليُظْهِر سماجةَ الحديث الموضوع مقابل الصحيح، ويبني المؤلِّفُ حُكمَه غالباً علىٰ لفظ الحديث المذكور

في الكتاب، كما أنه يذكر أحياناً اسمَ الراوي الضعيف أو الكذَّاب في سند الحديث، وهو نادرٌ جدّاً.

أمَّا المصادر التي استقىٰ منها المؤلِّفُ واعتمد عليها في هٰذا الكتاب فهي: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي؛ وهو من أهمِّ مراجعه، ومختصره «تمييز الطيِّب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، و«الموضوعات» لابن الجوزي، وكتب السُّيوطي: «اللآلىء المصنوعة» و«التعقبات» وغيرهما، و«اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» للزَّرْكَشي، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، وكذا اعتمد علىٰ «أحاديث القصّاص» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد بيَّن المؤلِّفُ قصدَه وسبب تأليفه للكتاب في مقدِّمته حيث قال: «لما رأيتُ من لا يخاف من كلِّ جافٍ من الأجلاف، يخلط الأحاديث الصحيحة بالواهية، ولم يلق لوعيده بجعل الباطل صحيحاً أُذناً واعيةً، فاستخرتُ الله تعالىٰ في تجريد الضعيف والموضوع والذي لا أصلَ له عند الأئمة الحُفَّاظ، ليكفَّ عنه مَن هو في دركٍ، لا سِيّما أكثر ما بأيدي جَهَلَةِ الوُعَّاظ، ورتّبتُه علىٰ معجم الحروف ليسهل الكشف عنه في ذلك عند الوقوف...».

ومجموع أحاديث الكتاب بلغت (٣٥٨) حديثاً.

طُبع بتحقيق وتخريج الأستاذ محمد إسحاق محمد إبراهيم السَّلَفي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في (١٧٥) صفحة.

٣٣ ـ تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث: لعبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن عمر بن علي بن يوسف بن أحمد بن عمر الشَّيْبَاني الزَّبِيْدي الشَّافعي، المعروف بابن الدَّيْبَع (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

وهو مختصرٌ لكتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث الدائرة علىٰ الألسنة» للسَّخاوي، وهو شيخُ ابن الدَّيْبَع.

وقد بيَّن المصنِّفُ الغايةَ من اختصاره، وهي طولُ الكتاب، وتقاصُرِ الهِمَم في زمانه عن مطالعته وتحصيله، وميل الناس إلىٰ المختصرات، مما حمل المؤلِّفَ إلىٰ تجريد هٰذا المختصر بإفراد فوائده، وتقييد أوابده، محاولاً تجنُّبِ الإطالة، التي

تبعث على الضَّجر والإملال، وهو يتابع السَّخاويَّ في جميع ما ذكره من التصحيح والتضعيف.

رَتَّب ابنُ الدَّيْبَع هٰذا الكتابَ على حروف المعجم، تبعاً لأصل الكتاب، وله في هٰذا الكتاب زياداتٌ يسيرةٌ، ميَّزها عن كلام شيخه السَّخاوي بقوله في أولها: «قلتُ»، وفي آخرها: «واللهُ أعلم».

طَبعته دارُ الكتاب العربي ببيروت بدون ذكر تاريخ الطبعة في (٢٠٦) صفحة.

٣٤ ـ الشَّذرة في الأحاديث المشتهرة: لأبي عبد الله، محمد بن علي بن محمد، الشَّهير بابن طُولون الدِّمشقي الصَّالحي الحنفي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

ذكر المصنِّفُ في مقدمة هٰذا الكتاب: أنه اختصر في كتابه ثلاثةَ كُتبٍ، هي: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزَّركشي، و«الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسُّيوطي، و«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث والآثار» للسَّخاوي، وقد ذكر المصنِّفُ بعضَ الأحاديث والآثار من غير هٰذه الكتب.

وقام المؤلِّفُ بترتيب الأحاديث والآثار على حسب حروف المعجم، وبدأ كلَّ حديثٍ أو أثرٍ بلفظ: «حديث»، وبعد ذكر الحديث أو الأثر يبدأُ ببيانِه إن كان حديثاً أو كلاماً لبعض الصحابة أو التابعين أو غيرهم، فإن كان حديثاً؛ ذكر مخرِّجيه، وإن كان ضعيفاً؛ يذكر شواهدَه، سواء زادته ضعفاً، أو قُوَّةً.

وقد عَمَدَ المصنِّفُ إلى اختصاره الإسنادَ، فلا يذكر سِوى الصحابيِّ، ويبدأ تعليقاتِه بقوله: «قلتُ».

وختم المصنِّفُ كتابَه بذكر بعض الأمور المشتهرة التي لا أصلَ لها، وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١١٦٦) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال بن بسيوني زغلول في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في مجلَّدتين.

٣٥ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن، سعد الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمٰن بن عَرَّاق، الكِنَاني الدِّمشقي (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ).

وهو مِن أجمع الكتب التي بحثت في الأحاديث والآثار الموضوعة، لخَّص فيه مؤلِّفُه ما في «الموضوعات» لابن الجوزي، وما زاد عليها السُّيوطي في «اللآلىء المصنوعة»، وذيله له، و«النُّكَت البديعات» فيما تعقَّبه السُّيوطيُّ علىٰ موضوعات ابن الجوزي، وما استدركه المؤلِّفُ علىٰ السُّيوطي، ورتَّبه كترتيب ابن الجوزي والسُّيوطي.

وجعل كتابَه علىٰ ثلاثة فصولٍ:

الفصل الأول: فيما حَكَم ابنُ الجوزي بوَضْعه، ولم يُخالَف فيه.

الفصل الثاني: فيما حَكَمَ بوضعه، وتُعُقِّبَ فيه.

الفصل الثالث: فيما زادهُ السُّيوطي علىٰ ابن الجوزي.

وذكر في الفصلين الأخيرين عِلَّةَ الحديث التي لم يذكرها السُّيوطيُّ في «اللآلىء» أو«الذَّيل»، وذكر فيهما كثيراً من الآثار الموقوفة، يذكر مُخَرِّجَها والعِلَّةَ في وضعها.

فكان هٰذا الكتابُ خلاصةَ الكتب في هٰذا الباب، مع الاستيعاب والتحرير والتيسير بعدم ذكر السند[1].

قال المؤلِّفُ في «مقدمته»: «وهٰذا كتابٌ لخَّصتُ فيه هٰذه المؤلَّفات، بحيث لم يَبْقَ لمحصِّله إلىٰ ما سِواه التفاتٌ».

وقال أيضاً: «وراجعتُ حال جمعي لهٰذا التلخيص: موضوعات ابن الجوزي، والعِلَل المتناهية له، وتلخيصها للحافظ الذَّهبي، وتلخيص موضوعات الجُوزقاني، والميزان للذَّهبي أيضاً، ولسان الميزان، وتخريج الرَّافعي، وتخريج الكَشَّاف، والمطالب العالية، وتسديد القوس، وزهر الفردوس ـ الستة للحافظ ابن حجر ـ وتخريج الإحياء للحافظ العِراقي، والأمالي له، وتلخيص الموضوعات للعلامة جلال الدين إبراهيم بن عثمان بن إدريس بن درباس. فرُبَّما أزيد من هٰذه الكتب وغيرها ما يحتاج إليه، وأُميِّز ما أزيده غالباً بقولي في أوله:

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

«قلتُ»، وفي آخره: «والله أعلم»، وقدَّمتُ قبل الخوض في المقصود فصولاً نافعةً في معرفة مقدار هٰذا الفن لطالبيه».

وهي ثلاثة فصول مهمة:

١ ـ فصل في حقيقة الموضوع وأماراته وحكمه.

٢ ـ فصل في أصناف الوَضَّاعين.

٣ ـ فصل في سرد أسماء الوضَّاعين والكذَّابين وغيرهم.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصِّديق الغُماري في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في مجلَّدتين.

٣٦ ـ تذكرة الموضوعات: لمحمد طاهر بن علي الصِّدّيقي الهندي الفَتَّني (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

وهو مختصرٌ يجمع أقوالَ العلماء النقّاد، والمحدِّثين السرّاد، في وضع الحديث أو ضعفه. كذا قال مؤلِّفُه في مقدِّمته، وقال: «ومما بعثني إليه أنه اشتهر في البلدان (موضوعات الصَّغَاني) وغيره، وظَنِّي: أنَّ إمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه، ولعمري: إنه قد أفرط في الحُكم بالوضع حتىٰ تعقَّبه العلماء!».

أمَّا المصادرُ التي اعتمد عليها المؤلِّفُ في كتابه، فهي كما ذكر في المقدمة: مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي من كتاب «المغني عن حمل الأسفار» للعِراقي، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، وكتاب «اللآلىء المصنوعة» للسُّيوطي، والذيل له، و«الوجيز» له كذلك، و«موضوعات الصَّغاني»، و«موضوعات المصابيح» التي جمعها سراج الدين القَزْوِيني، ومؤلَّفٌ لعلي بن إبراهيم العَطَّار، وغير ذلك.

ثم قال المؤلف: «فأجمع أقوالَ العلماء في كلِّ حديثٍ كي يتَّضح لك الحَقُّ».

ذكر المؤلِّفُ في مقدمته العلمية مباحثَ قيمةً:

الأول: في اصطلاح الحديث وشروط روايته.

الثاني: في أقسام الوضَّاعين.

الثالث: في كتب أحاديثها موضوعة، وفي الكذَّابين.

ثم بدأ في الكتاب الذي رتَّبه حسب المواضيع الفقهية والجامعة.

وطُبع في ذيله «قانون الموضوعات والضعفاء» للمؤلف المذكور، ذكر فيه أسماءَ الوضَّاعين والكذَّابين والضعفاء.

يقع الكتابُ في (٣٤٠) صفحة، وهٰذه النسخةُ قديمةُ الطبع، وليست محقَّقَةً، ولا يُوجَد علىٰ غلافها اسمُ ناشرٍ أوطابعٍ، لعلَّها مطبوعةٌ في الهند.

٣٧ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة وهو «الموضوعات الكبرىٰ»:
لنور الدين علي بن محمد بن سلطان الهَرَوي المَكِّي، المعروف بالملاّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠٤١ هـ).

يُعْتَبر هٰذا الكتابُ من أهمِّ كتب الموضوعات؛ لأن مؤلفه استفاد من جهود العلماء الذين تقدَّموه، ولأنه عُني به بما يَشيع من هٰذه الأحاديث الموضوعة وما يدور علىٰ الألسنة، ولأنه بحث فيه بتوسُّعٍ في نقد متن الحديث.

وقد بيَّن خِطَّتَه في الكتاب في المقدِّمة؛ حيث قال: «ولما رأيتُ جماعةً من الحُفَّاظ للسُّنَة جمعوا الأحاديثَ المشتهرةَ علىٰ الألسنة، وبيَّنوا الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ، وميَّزوا الموقوفَ والمرفوعَ والموضوعَ بالمقاصد الحسنة؛ سنح بالبال الفاتر، اختصار تلك الدفاتر، بالاقتصار علىٰ ما قيل فيه: (إنه لا أصلَ له) أو (موضوعٌ بأصله) ليكون سبباً للضبط علىٰ أحسن مصنوع في فصله، فإن الأحاديث الثابتة لا تُحَدُّ ولا تُحْصَىٰ، ولا يمكن أنَّ جميعها يُسْتَقْصىٰ، ثم ما اختلفوا في أنه موضوعٌ تركتُ ذكره للحذر من الخطر، لاحتمال أن يكون موضوعاً من طريقٍ، وصحيحاً من وجهٍ آخر. ثم قال: وهاأنذا أذكر الأحاديثَ علىٰ ترتيب حروف الهجاء من الأفعال والحروف والأسماء».

ويتَّضح من هٰذا النصِّ: أنه قصد اختصارَ كتب الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة. وأنه أراد قَصْرَ كتابه علىٰ الموضوع مما اشتهر علىٰ الألسنة واقتصر أيضاً علىٰ ما قِيل فيه: إنه «لا أصلَ له» أو«موضوعٌ»، ثم ترتيب الأحاديث علىٰ حروف الهجاء.

وقد التزم المؤلِّفُ بالهدفين الأولَيْن، وأخلَّ بالآخرَيْن، وهو يعتمد في كتابه كثيراً علىٰ «اللّآلىء المصنوعة» و«الدُّرر المنتثرة» للسُّيوطي. مصرِّحاً بالعزو تارةً، وساكتاً عنه أخرىٰ. ويعود إلىٰ «تخريج الإحياء» للحافظ العِراقي، و«الذَّيل» للسُّيوطي.

وقد بدأ الكتابَ بتخريج حديث «من كَذَب عليّ متعمداً..» وجمع طرقَه التي بلغت (١٠٢) طريقاً، وذكر فصولاً في خطر القصَّاص والوضَّاعين، اختصرها من كتاب: «تحذير الخواص» للسُّيوطي، والذي بدوره تابع ابن الجوزي، وهٰذا هو القسم الأول.

أما القسم الثاني: فأحاديث موضوعاتٌ مرتَّبةٌ علىٰ حروف المعجم، وقد اعتمد في هٰذا القسم علىٰ: «الدُّرر» للسيوطي، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، و«تمييز الطيِّب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، و«المغني عن حمل الأسفار» للحافظ العِراقي، وأفاد من «الموضوعات» لابن الجوزي، و«مختصره» للذَّهبي، و«اللآلىء المصنوعة» و«ذيله» للسُّيوطي، وقد جاوزت أحاديثُ هٰذا القسم (٦٠٠) حديث.

ويلاحظ: أنَّ هناك خللاً في ترتيب بعض الأحاديث. ويلاحظ أيضاً: أنَّ نصيب المتن في مناقشة المؤلِّف للأحاديث أوفر من نصيب السند.

أمَّا القسم الثالث: فهو فصولٌ قيمةٌ في التنبيه علىٰ أمورٍ اشتهرت وليست صحيحةً، وفي الضوابط التي يمكن بها معرفة الحديث الموضوع من غيره أن ينظر في سنده، وقد أخذها من خاتمة كتاب: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، وكتاب: «المنار» لابن القيِّم[1].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصبّاغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٥٩٠) صفحة.

٣٨ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: وهو «الموضوعات الصغرىٰ»: للمُلاّ علي القاري أيضاً.

ذكر غيرُ واحدٍ ممن ترجموا للشيخ علي القاري: أنَّ له كتابين في

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

الموضوعات، وبعضُهم مَيَّز بينهما بأنَّ أحدهما يُعرَف بـ«الموضوعات الصغرىٰ»، والآخرُ بـ«الموضوعات الكبرىٰ» وهو المشهورُ المتداولُ بين أيدي العلماء، وهو المُسَّمىٰ: «الأسرار المرفوعة» ـ وقد مرّ معنا ـ مع أن المؤلِّف القاري لم يذكر اسمَ كتابه لا في «الكبرىٰ» ولا في «الصُّغرىٰ»، ولذلك يقع الخلطُ بينهما كثيراً، فاضطرب كلامُ اللَّكْنَوي، والعَجْلُوني في العَزْوِ وغيره.

وقد أوضح المصنِّفُ خِطَّتَه في مقدِّمته، فقال: «لما رأيت جماعةً من الحفاظ جمعوا الأحاديثَ المشتهرة علىٰ الألسنة، وبيَّنوا الصحيحَ والحسَن والضعيفَ والموضوعَ علىٰ الطريقة الحسنة؛ سنح بالبال الفاتر اختصار تلك الدفاتر، بالاقتصار علىٰ ما قيل فيه: إنه (لا أصلَ له)، أو: (موضوعٌ) ليكون سبباً لضبطها علىٰ أحسن مصنوعٍ، فإنَّ الأحاديث الثابتة ليس لها حدٌّ بل ولا عدٌّ، ثم ما اختلفوا في أنه موضوعٌ أو غيره تركتُ ذكره، لاحتمال أن يكون الحديث موضوعاً من طريقٍ، صحيحاً من آخر...».

وينطبق القولُ ـ هنا ـ علىٰ ما قلناه علىٰ كتابه: «الأسرار المرفوعة»، والكتاب مختصر لـ«الأسرار المرفوعة»، ولا زيادة فيه علىٰ ما في «الكبرىٰ»، وإنما عمد المصنِّفُ إلىٰ تجريد «الأسرار المرفوعة» من القسم الأول والثالث، واكتفىٰ بالثاني مختصراً إيَّاه. وقد بلغ عددُ الأحاديث في «الكبرىٰ» (٦٢٥) حديثاً، بينما في «الصغرىٰ» (٤٧٨) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م في (٣٤٤) صفحة.

٣٩ ـ الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة: لمرعي بن يوسف بن أحمد الكرمي المَقْدِسي الحنبلي، ولقبه زين الدين (المتوفىٰ سنة ١٠٣٣ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في مقدمة الكتاب: أنه جمع فوائدَ في بيان الأحاديث الموضوعة مقلِّداً فيها أئمةَ هـٰذا الفَنّ، وذكر منهم: الإمام أحمد، وابن مَعِين، والنَّووي، وابن حجر، والسُّيوطي، ثم ذكر شيخَ الإسلام ابن تيمية مادحاً له ومُترجماً.

ثم ذكر مقدِّمته في الحُكم علىٰ الحديث بالوضعِ، وهي نقولٌ عن الحافظ العَلاَئي، والزَّرْكَشي، والسُّيوطي، وختم هـٰذه المقدمةَ بتنبيهٍ يتضمَّن أقوالَ العلماء في كتب التفسير والفِتَن والمَغَازي.

ويلاحظ: أنَّ المؤلِّفَ عندما يسوق بعضَ الأخبار التاريخية المكذوبة يُطيل في إيراد النقول التي تتضمَّن مناقشةً جيّدةً للخبر، وهذه ميزةٌ جيدةٌ لهٰذا الكتاب.

ورغم صغرِ هٰذه الرسالة التي تضم (٢٠٥) أحاديث فقط، فإنّ المؤلِّفَ لم يرتِّبه لا علىٰ حروف المعجم، ولا علىٰ أبواب الفقه والمواضيع!! وليس له ترتيبٌ معيَّنٌ، وربما يلتزم ترتيب من ينقل عنه من كتب كـ«أحاديث القصاص» لشيخ الإسلام، انظر الأحاديث من (١٢٣ ـ ١٥١) من الرسالة، وكذلك «الدرر المنتثرة» للسيوطي، فإنه التزم ترتيبه من حديث (١٠٠ ـ ١٠٨).

يقع الكتابُ في (١٠٠) صفحة، نُشر بتحقيق الأستاذ محمد لطفي الصَّباغ ضمن مجلة «أضواء الشريعة» التي تصدرها كليةُ الشريعة بالرياض، العدد السادس، جمادىٰ الثانية (١٣٩٥ هـ).

٤٠ ـ إتقان ما يَحْسُن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن: لمحمد بن بدر الدين محمد بن رضا الدين محمد بن محمد بن شهاب الدين أحمد، نجم الدين العامري القرشي الغزّي (المتوفىٰ سنة ١٠٦١ هـ).

يُعتبر هٰذا الكتابُ من أهمِّ الكتب التي صُنِّفَتْ في الأحاديث المشتهرة، وذلك: أنه ضَمَّ في طيّاته عملَ السابقين له في هٰذا الفن، ثم إنه أضاف إليه إضافاتٍ جيدةً، وقد جمع المؤلِّفُ في كتابه بين كتاب «اللآلىء المنثورة» المعروف بـ«التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزَّرْكشي، وكتاب «الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسُّيوطي، وكتاب «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة» للسَّخاوي، وأضاف لهٰذه المصنَّفات ما اشتهر علىٰ الألسنة ولم تضمّها المصنَّفات المشار إليها.

وقد أشار لهٰذه المصنَّفات برموزٍ أمام كل حديث، فالثلاثة: (ث)، وللسَّخاويِّ، والسُّيوطيِّ: (طو)، والسَّخاوي منفرداً: (و)، والسُّيوطي: (ط)، أمَّا زياداتُه عليهم فرمز لها بـ: (ز).

وقد اهتمَّ بهٰذا الكتاب جماعةٌ من الأئمة، بين مختصرٍ ومهذّبٍ وزائد عليه، منهم: العَجْلُوني (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ) في كتابه «كشف الخفاء»، وممن اعتنىٰ به أيضاً حفيدُه أحمد بن عبد الكريم العامري الغزّي، فقد اختصره واكتفىٰ بما ليس

بحديث وسَمَّاه «الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث». وممن استفاد من كتاب «الإتقان» إبراهيمُ بن سليمان بن محمد الجنيني (المتوفىٰ سنة ١١٠٨ هـ) الذي قام بإفراد زيادات الغزّي علىٰ الكتب الثلاثة السابقة، وسَمَّىٰ كتابه بـ: «زيادات علىٰ المقاصد الحسنة والدرر المُنَتثِرة».

وقد بَلَغ عددُ الأحاديث (٢٤١٤) حديثاً مرتَّبةً علىٰ حروف المعجم.

طُبع بعناية الأستاذ خليل بن محمد العربي في الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٧٣٥) صفحة.

٤١ ـ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علون الزرقاني، المصري، الأزهري، المالكي (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١): «له ـ أي: للزَّرقاني ـ عليها ـ أي: علىٰ «المقاصد» ـ مختصران: كبيرٌ، وصغيرٌ، وهو المتداول»، وقد ذكروا في ترجَمة المؤلِّف: أنه لما اختصر «المقاصدَ الحسنة» أشار عليه والدُه باختصار هـٰذا المختصر، ففعل، وقد انتشر المختصرُ، وعَمَّ نفعُه.

وقال في مقدمته: «أما بعد: فإن العبد الفقير.. قد اختصر فيما مضىٰ كتاب (المقاصد) للحافظ السَّخاوي، فجاء بعَوْن الله حسناً لطيفاً، مفيداً منيفاً، ثم بدا لي اختصار ذلك المختصر..».

وعرض الزرقانيُّ الأحاديثَ الواردَة في «المقاصد»، وحكم علىٰ كلِّ واحدٍ منها بكلمةٍ واحدةٍ، لا يجاوز ذلك إلاّ نادراً، وهـٰذا الحُكْمُ مستفادٌ من كلام السَّخاوي، وكثيراً ما يكون بلفظه، قال في المقدمة: «وحيثُ قلتُ عليه: (باطلٌ)، أو: (لا أصلَ له)، أو: (لا أعرفه)، أو نحو ذلك، فذلك حكاية لفظ السَّخاوي».

وقد زاد علىٰ أحاديث «المقاصد»، واقتصر علىٰ روايةٍ واحدةٍ للحديث، وحذف الاستطرادات والنقول الكثيرة، والأشعار الموجودة في «المقاصد».

بلغ عددُ الأحاديث الواردة في هـٰذا المختصر (١٢٤١) حديثاً مرتَّبةً علىٰ حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٢٥٦) صفحة.

٤٢ ـ الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث: لأحمد بن عبد الكريم بن سعودي بن نجم الدين بن بدر الدين بن رضي الدين الغَزّي العامري الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٤٣ هـ).

وهو انتقاءٌ واختصارٌ من كتاب «إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن» لنجم الدين الغزي العامري (جدّ المؤلف) قال في مقدمته: «فلما كان الكتابُ المُسَمَّىٰ: (إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن) لجدّنا شيخ الإسلام نجم الدين الغزي العامري ـ سقىٰ الله ثراه صبيب الرحمة والرضوان ـ كتاباً كمل في بابه، وفاقَ علىٰ أترابه، يحتوي علىٰ بيان ما دارَ من الأحاديث علىٰ الألسن، وما صَحَّ فيها وما يحسن، وعلىٰ بيان ما لم يرد عن سيد البشر، لكنه وَرَد في الأثر، وما هو كذبٌ وموضوعٌ، ومختلقٌ ومصنوعٌ، أحببت أن أنتقي من القسمين الأخيرين، أعني: ما وَرَد في الأثر، وما هو كذبٌ عليه ﷺ ومَيْنٌ».

أمَّا ترتيبُه فكان كأصله حسب حروف المعجم، وقد وافَقَ كذلك الأصل في مصطلحه من أنه إذا وَرَد الحديثُ مُرْسَلاً أو موقوفاً؛ صَرَّح بإرساله أو وقفه، أو متصلاً مرفوعاً؛ اكتفىٰ بذكر صحابيِّه.

طُبع في دار الراية بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (١١٢) صفحة.

٤٣ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الغني، الشهير بالجَرَّاحي (نسبة إلىٰ أبي عبيدة بن الجرَّاح) العجلوني الدمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

وهو مِن أوسع الكتب وأجمعها للأحاديث المشتهرة. وقد استفاد المؤلِّفُ ممن سَبَقه من العلماء وأضافَ من عنده أحاديثَ كثيرةً، قال في المقدِّمة: «إنّ الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة قد كثرت فيها التصانيفُ، وقلَّما يخلو تصنيفٌ منها من فائدةٍ لا تُوجَد في غيره من التآليف، فأردتُ أن ألخِّص مما وقفتُ عليه منها مجموعاً تَقَرُّ به أعين المنصفين؛ ليكون مرجعاً لي ولمن يرغب في تحصيل المُهِمَّات من المستفيدين».

ومن مصادره ـ كما ذكر في مقدمته ـ: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي. قال العجلوني: «لكنه مشتملٌ علىٰ طُولٍ بسوق الأسانيد التي ليس لها كبيرُ فائدةٍ إلا للعالم الحاوي، ومن ثم لخصته في هـٰذا الكتاب مقتصراً علىٰ مخرِّج الحديث وصحابيه روماً للاختصار»، وضَمَّ إليه «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» للحافظ ابن حجر، وأخذ عن كتاب «تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع وهو مختصرٌ للمقاصد الحسنة، وأخذ عن «الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسُّيوطي، وأخذ عن الغِزّي في كتابه «إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن»، ومن مصادره «الموضوعات الكبرىٰ» و«الموضوعات الصغرىٰ» للمُلاَّ علي القاري، وأخذ كذلك عن الصَّغاني.

لم يقتصر المؤلِّفُ في كتابه علىٰ الأحاديث المشهورة، كما بَيَّن في مقدمته؛ إذ يقول: «. . . وربما تعرَّضتُ لحديثٍ ليس من المشهورات لمناسبةٍ أو غيرها من المقاصد الصحيحات».

وقام بترتيبه علىٰ حروف المعجم كأصله، قال: «ليكون أسهل في المراجعة لنقله». فهـٰذا الكتابُ ضَمَّ بين طرفيه زهاء (٣٠٢٠٠) حديث.

ووَضَع العجلونيُّ خاتمةً للكتاب أبطل فيها نسبةَ بعض مصنَّفاتٍ اشتهرت بنسبتها لأناس كذباً، وانتهىٰ إلىٰ ذكر ضوابط جامعة في الموضوعات.

طُبِع في دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام ١٣٥١ هـ، في مجلَّدتين، وله طبعاتٌ أخرى.

٤٤ ـ التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة: لشمس الدين، أبي عبد الله، ومحمد بن حسن، المعروف بـ«ابن همّات» الدمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٧٥ هـ).

تعقّب فيه المؤلِّفُ علىٰ «خاتمة سفر السعدة» للفيروزآبادي.

يتناول هـٰذا الكتابُ الكلامَ عن الأبواب والأحاديث التي ذكرها الفيروزآبادي، فعارضه المؤلِّفُ في كثيرٍ منها، ووافقه في بعضها، وسكت عن بعضها.

وطريقتُه أن يذكر كلامَ الفيروزآبادي ثم يتعقَّبه بقوله: «قلتُ».

وهو قد استفادَ ممن سَبَقه في هذاالفنِّ، وذكر فيه زياداتٍ وأحاديث ليست في «خاتمة سفر السعادة» مما جعله كتاباً مفيداً.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد البزرة في دار المأمون للتراث بدمشق عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٢٣٧) صفحة.

٤٥ ـ الكشف الإلٰهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي: لمحمد بن محمد بن محمد الحسيني الطَّرابلسي السَّنْدَرُوْسي (المتوفى سنة ١١٧٧ هـ).

يحوي هٰذا الكتابُ أكثر من (١١٦٠) حديثاً دارت بين الحديث الشديد الضعف والموضوع والواهي، وقد رَتَّبه المؤلِّفُ على حروف المعجم، غير أنَّ هٰذا الترتيب لم يستقم على الوجه الدقيق، وكثيراً ما التزم بالحرف الأول من الكلمة، ولم يلتزم ببقية حروف الكلمة، وقد جعل المؤلِّفُ كلَّ حرفٍ من الحروف الهجائية باباً مستقلاً، وقَسَّم كلَّ بابٍ إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الأحاديث شديدة الضَّعْفِ.

والثاني: في الواهية.

والثالث: في الموضوعة.

إلّا أنه لم يقتصر على ذلك، بل نقده في أكثر من مَوْضعٍ، بل وذهب في بعض الأحيان إلى تصحيح أو تحسين ما قال بعضُ العلماء بوضعه، وقد يُورد بعضَ الأحاديث ويترك الحُكْمَ عليها، ولا أدري سهْواً في النسخ أو تركاً منه لعدم التحقّق من الحكم عليه.

والمؤلِّفُ شغوفٌ بالسَّجع، وهي من سِمات عصره، وقد استقى أصولَ كتابه من عدة كتب، أهمها: «تخريج العراقي على إحياء علوم الدين»، و«الموضوعات» و«العِلَل المتناهية» لابن الجوزي، و«المهذَّب» للنَّووي، و«ميزان الاعتدال» للذَّهبي، و«المنار المنيف» لابن القيِّم، و«لسان الميزان» لابن حجر، و«دلائل الخيرات» للجزولي (المتوفى سنة ٨٧٠ هـ)، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، و«المجموع الصغير» للسَّخاوي أيضاً، و«الآلىء المصنوعة» للسُّيوطي، و«تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاق، و«فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمُنَاوي.

فالمؤلِّفُ استفاد ممن سَبَقه، وأضاف إلى الموضوعات أحاديثَ لم تُوجَد في

كتب الموضوعات، استقاها من شَتَات كتب الأحاديث والتراجم، واهتَّم بذكر الأحاديث الشائعة التي هي إلىٰ الحِكَم والأمثال والأحكام الفقهية أقرب منها إلىٰ الحديث النبوي.

وقدَّم المؤلِّفُ مقدمةً في تعريف: شديد الضعف، و الموضوع، والواهي.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد محمود أحمد بكّارتين في مكتبة الطالب الجامعي بمكَّة المكرمة، ودار العليان بـ: «بريدة»، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م في مجلَّدتين.

٤٦ ـ النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة: لمحمد بن أحمد بن جار الله الصَّعَدي ثم الصَّنْعَاني اليَمَني، المعروف بـ«مشحم الكبير» (المتوفىٰ سنة ١١٨١ هـ).

جَمَع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ المشتهرةَ بين الناس اعتماداً منه علىٰ من سَبَقه، قال في مقدِّمته: «فهـٰذا مختصرٌ لطيفُ الحجم، بارعُ العبارة، بديعُ النَّظم، جمع نُبَذاً من حديث المصطفىٰ سنيّة، وجُمَلاً من أحاديثه المروية، شيَّد الله بناها، وأدام إشراق سناها، أمطتُ فيها اللِّثام عن الدائر منها علىٰ ألسنة الأنام، قصدتُ بجمعه إقامةَ ميزان العدل، واقتفاء آثار أهل الفضل... جمعتُ فيه ما في (الدرر المنتثرة) للجلال السُّيوطي، وما في (المقاصد المختصرة) للحافظ الزَّرْقَاني، وما في (تمييز الطيب من الخبيث) للحافظ الدَّيْبَع رحمهم الله، وزدتُ كثيراً مما أغفلوه».

أمَّا منهجُه في الكتاب فيقول عنه: «وبالغتُ في الاختصار، فأذكر لفظَ الحديث، وأقول عَقِبَه: صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو ضعيفٌ، أو نحو ذلك»، وأوضح عَقِبَه مَن أخرجه من أئمة السَّند، عمّن رواه من الصحابة والتابعين».

واعتمد في التصحيح والتحسين والتضعيف غالباً علىٰ ما حقَّقه المُنَاوي في «شرح الجامع الصغير» كما ذكر في مقدِّمته. ثم قال: «وحيثُ أقول: «باطلٌ»، أو: «لا أصل لَه»؛ فهو حكايةٌ لفظ الزرقاني والجلال والديبع...».

والكتاب مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وعدد أحاديثه (٢٧١٧) حديثاً.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر أحمد عطا في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٥٤٦) صفحة.

٤٧ ـ **النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البريَّة**: لمحمد بن محمد بن أحمد السنباوي المالكي الأزهري، الشهير بالأمير الكبير (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ).

قال المؤلِّفُ في مقدمته: «هٰذه رسالةٌ لطيفةٌ، صغيرةٌ خفيفةٌ، قد جمعتُ فيها الأحاديثَ المكذوبةَ على النبي ﷺ الباطلةَ التي لا أصلَ لها، الجارية على ألسنة العوام، على قدر ما تيسَّر لي جمعُه».

ثم قال: «وتركتُ أسانيدها لكونها لا أصلَ لها، وقليلٌ ما أبيِّن قائلَه تبعاً للأصل المأخوذ منه».

والأحاديث ذكرها مرتَّبةً على حروف المعجم، وهي (٤٥٣) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٩٠) صفحة.

٤٨ ـ **الموضوعات في الإحياء، أو الاعتبار في حمل الأسفار**: لمحمد أمين بن علي بن محمد سعيد السُّوَيْدي العِراقي، أبي الفوز (المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ).

يقول المؤلِّفُ عنه في مقدّمته: «لما كانت الأحاديثُ الواقعةُ في كتاب (إحياء علوم الدين) للغَزالي الإمام، قد تكلَّم فيها العلماءُ الأعلامُ؛ لأن منها ما هو موضوعٌ ظاهرٌ وضعُه، ومنها ما هو مشهورٌ على الألسنة، لكنه لا يُوجَد له إسنادٌ، تعرَّض لها الشيخُ الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العِراقي، فصنَّف كتاباً سَمَّاه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) جمع فيه أحاديثَ (الإحياء)، وتكلَّم عليها، وبيَّنها بيانَ شفاء، فأحببتُ أن ألخِّص من كتابه الأحاديث التي ذكر أنها لا إسنادَ لها فقط».

فالكتابُ اعتمد كلياً على مصدره للعِراقي في تخريجه للإحياء، والكتاب لم تُرتَّبْ أحاديثُه وإنما سارَ المؤلف حسب وُرودها في تخريجات العراقي للإحياء.

وطُبع بذيله «الإخبار بما فات من أحاديث الاعتبار» استدركها محقِّقُ الكتاب.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، في مكتبة لينة للنشر والتوزيع بدمنهور عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٨٠) صفحة.

٤٩ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوْكَاني ثم الصَّنْعَاني (المتوفىٰ سنة ١٢٥٠ هـ).

وهو مصنَّفٌ جامعٌ اعتمد فيه مؤلِّفه علىٰ مَن سَبَقه في هٰذا المجال، وجعل كتبهم موارد لكتابه هٰذا، وهي: «المجروحين» لابن حِبّان، و«الضعفاء» للعُقَيْلِيِّ، وكذا للأزدي، وأفراد الدَّارَقُطْنِي، و«تاريخ» الخطيب، والحاكم، و«كامل» ابن عَدِيّ، و«ميزان» الذَّهبي، و«الموضوعات» لابن الجوزي، والصَّغاني، و«الأباطيل» للجُوزقاني، وكتاب القَزْوَيني، ومختصر المجد صاحب القاموس، و«المقاصد» للسَّخاوي، و«تمييز الطيب من الخبيث» للدَّيْبَع، و«الذيل علىٰ الموضوعات» للسُّيوطي، وكتاب «الوجيز» له، و«اللآلىء المصنوعة» له أيضاً، و«تخريج الإحياء» للعِراقي، و«التذكرة» لابن طاهر الفَتَّني. ذكر ذلك كلَّه المؤلِّفُ في مقدمته.

ثم قال: «فمَن كان عنده هٰذا الكتابُ؛ فقد كان عنده جميعُ مصنَّفات المصنِّفين في الموضوعات، مع زياداتٍ وقفتُ عليها في كتب الجرح والتعديل، وتراجم رجال الرواية، وتخريجات المخرِّجين، وتصنيفات المحقِّقين».

وقد يذكر المصنِّفُ ما لا يَصِحُّ إطلاقُ اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه: أنه ضعيفٌ بمرّةٍ، وقد يكون ضعيفاً ضَعْفاً خفيفاً، وقد يكون أعلىٰ من ذلك، والحاملُ له علىٰ ذكر ما كان هكذا هو ما قاله[1]: «التنبيهُ علىٰ أنه قد عَدّ ذلك بعض المصنِّفين موضوعاً كابن الجوزي، فإنه تساهَلَ في موضوعاته حتىٰ ذكر فيها ماهو صحيحٌ، فضلاً عن الحسن، وفضلاً عن الضعيف».

وقد أشار المؤلِّفُ إلىٰ تعقُّبات السُّيوطي علىٰ ابن الجوزي، واختصرها اختصاراً لا يخلّ بالمراد، وقال: «ودفعتُ ما يستحق الدفع منها، وأهملتُ ما لايتعلَّق به فائدةٌ».

وبيَّن المصنِّفُ الحُكْمَ علىٰ الرواية إن كانت رفعاً أو وقفاً، ثم يذكر من رَوَىٰ ذلك الموضوعَ من المصنِّفين، قال: «فإن لم أجده إلا في كتب المصنِّفين في المتون الموضوعة؛ اقتصرتُ علىٰ عزوه إلىٰ من أورده في مصنَّفه».

---

(١) في صفحة: (٢٤).

أمّا ترتيبُ الكتاب، فقال عنه المصنِّفُ في المقدمة: «وقد قدّمتُ الأحاديثَ الموضوعةَ في مسائل الفقه، وقد ذكرتُ في أخريات مناقب الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة ومن بعدهم أبحاثاً مفيدةً، في ذكر النسخ الموضوعة، ومن هو مشهورٌ بالوضع، والأسباب الحاملة على الوَضْع، وكذلك ذكرت في آخر باب فضائل القرآن الكتب الموضوعة في التفسير».

وذكر باباً في الموضوعات في الأمكنة والأزمنة[1]. وقال المحقِّق الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلِّمي اليَماني في مقدمته: «وزاد في باب فضائل البلدان: أحاديث يُوردها بعض متأخِّري اليمن، فبيَّن: أنه لا أصل لها».

طُبع بتحقيق العلامة الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّمي اليَماني، في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٤٧٢) صفحة.

٥٠ ـ أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: للشيخ أبي عبد الله محمد بن السيد درويش الحُوت (المتوفىٰ سنة ١٢٧٦ هـ).

عَمَدَ المؤلِّفُ إلىٰ كتاب «تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، فجرَّد منه كتابه، وحذف ما لا يراه مُهِمّاً، محاولاً أن يتلافىٰ عيوب كتاب «التمييز» وهو مختصر «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، فكان يُعطي أحكاماً صريحةً في عدد من الأحاديث التي سكت عنها ابنُ الدَّيْبَع، وزاد في آخر الكتاب ذيلاً ذكر فيه عدة أحاديث ليست في الأصل، ولكنه لم يرتِّبها علىٰ حروف المعجم، فقام ولدُه عبد الرحمٰن بترتيب جميع الأحاديث علىٰ حروف الهجاء، تسهيلاً لتحصيلها، وألحق تلك الفوائد بآخر الكتاب.

وذكر المصنِّفُ سببَ تأليفه للكتاب وهو انتشارُ الأحاديث الضعيفة وشيوعها بين أهل العِلم، والخوضُ في السُّنّة المطهَّرة من غير تثبُّتٍ، واشتباه الصحيح بالسَّقيم مع بيان خطورة الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، وبيَّن سبب اختياره كتاب الدَّيْبَع بقوله في المقدمة: «رأيتُ فيما اشتهر علىٰ الألسنة من الحديث كتاب خاتمة الحُفّاظ ابن حجر العسقلاني، فإذا هو صعب المأخذ، لما فيه من كثرة طرق

(١) ص: ٣٧١.

الحديث، ورأيتُ ما ألَّفه تلميذهُ السَّخاوي مختصراً له، ورأيت ما جرَّده الإمامُ عبد الرحمٰن اليمني الشهير بابن الدَّيْبَع، رأيتُ أنه ذكر كثيراً من الأحاديث وعزاها لرواتها، ولم يبيِّن كثيراً منها: أهي من الحسن، أم من الضعيف؟ فجرَّدتُ ذلك المختصر، وبيَّنتُ تلك الأحاديث التي أهمل ترتيبها علىٰ حسب ماتيسَّر».

وقد اعتمد المؤلِّفُ علىٰ شروح «الجامع الصغير» للمُنَاوي، وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١٧٨٤) حديثاً، ووضع في آخر الكتاب أبواباً في أسباب الوضع وعلاماته، وفي أحاديث جامعة، وفوائد لامعة، وفي أمور اشتهرت بين الأنام، وتناقلها الخاص، والعام.

طُبع بتحقيق الشيخ خليل الميس في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٣٩٢) صفحة.

٥١ ـ حسن الأثر فيما فيه ضعفٌ واختلافٌ من حديث وخبر وأثر: لمحمدبن السيد درويش الحوت.

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: «هـٰذه أخبارٌ مأخوذةٌ من كتاب الإمام سيدي أبي حفص عمر بن علي الأندلسي المرسي الشهير والده بأبي الحسن النحوي، الذي خرَّج فيه أحاديثَ الإمام الرافعي التي أوردها في «الشرح الكبير» علىٰ الوجيز للإمام الغزالي».

وجاء ترتيبُ الأحاديث حسب المواضيع الفقهية.

طُبع في دار المعرفة ببيروت دون ذكر الطبعة، أو تاريخ النشر في (٥٥٥) صفحة.

٥٢ ـ الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: للشيخ أبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

صنَّفه اللكنويُّ بسبب مكالمة ومباحثة جرت بينه وبين بعض أحبَّته، عن صلاة يوم عاشوراء وكميتها وكيفيتها، ومايترتَّب من ثوابها. فأجاب: بأنه لم يرد في رواية معتبرة صلاة معينة كمّاً وكيفاً في هـٰذا اليوم وغيره من أيام السنة، وكل ما ذكروه فيه مصنوع وموضوع.

وقد ذكر في مقدمة الكتاب أسبابَ الوضع، وأقسام الوضَّاعين، ثم تكلَّم في

حرمة رواية الحديث الموضوع، وخرَّج حديثَ «من كذب عليّ متعمّداً. .» وجمع طُرُقَه، واستخرج أحكامه، وهٰذا المطلبُ أخذه بالكامل من كتاب «الموضوعات الكبرىٰ» لعلي القاري؛ كما نبَّه هو علىٰ ذلك.

ومن مصادره في الكتاب: «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية» لابن الجوزي، و«اللآلىء المصنوعة» و«ذيله» للسُّيوطي، و«تخريج أحاديث الإحياء» للعِراقي، و«الموضوعات الكبرىٰ» للقاري، و«الأباطيل والمناكير» للجُوزقاني، و«تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاق، و«تبيين العجب» لابن حجر، وغيرهم.

يحتوي الكتابُ في مادته الأصلية علىٰ الأحاديث الموضوعة في الصلوات المخصوصة، كصلوات أيام الأسبوع والشهور، ثم ختمت الرسالة بخاتمة اشتملت علىٰ ذكر كثيرٍ من الصلوات الموجودة في كتب العلماء وما قيل فيها، ثم ذكر المؤلِّفُ تذييلاً ذكر فيه بعض الأحاديث الشبيهة بالموضوعة مع أنها ليست بموضوعةٍ بل حسنةٍ أو صحيحةٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في مكتبة الشرق الجديد ببغداد عام ١٩٨٩ م في (١٥٢) صفحة.

٥٣ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له بأصله موضوع: لشمس الدين، محمد بن خليل بن إبراهيم بن محمد بن علي المِشِّيْشي الطَّرابلسي الشَّامي، المعروف بالقاوقجي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٥ هـ).

نهج المؤلِّفُ في كتابه نهجَ الذين سبقوه في إيراد الأحاديث الموضوعة مع إعطاء الحُكم عليها باختصار تسهيلاً للقارىء.

وقد رَتَّب أحاديثَه علىٰ حروف المعجم؛ بالنسبة للحرف الأول فقط، أما الثاني والثالث. . فقد أخلَّ بها، ولم يتعمَّد ترتيبها.

واعتمد المؤلِّفُ علىٰ كلِّ من سَبَقه في هٰذا الفنِّ كما هو واضحٌ في كتابه، وبيَّن في مقدِّمة الكتاب خطرَ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وضررَه الشديد علىٰ الأمة، فقال: «ولما رأيتُ هٰذا الأمر العظيم الشديد، واستحقاق هٰذا الوعيد، ووقفتُ علىٰ كتب جماعةٍ من الحُفَّاظ، جمعوا فيها ما دار علىٰ الألسنة من الأحاديث والألفاظ، وبيَّنوا الصحيح، والحسن، والمرفوع، وميَّزوا بالمقاصد الحسنة

الضعيف والموقوف والشاذ والموضوع؛ وضعتُ هـٰذا اللؤلؤَ المرصوعَ، مختصراً فيه علىٰ ما قيل: (لا أصلَ له)، أو: (بأصله موضوعٌ)، ورتَّبتُه علىٰ حروف المعجم تسهيلاً وسبباً للضبط علىٰ أحسن مصنوع».

طُبع بتحقيق الأستاذ فواز أحمد زمرلي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٢٧١) صفحة.

٥٤ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة علىٰ سيد المرسلين: لمحمد بن البشير بن محمد حسن ظافر المدني الأزهري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة ١٣٢٩ هـ).

حَدَّد المصنِّفُ خُطَّةَ الكتاب في المقدمة حيث يقول: «عزمتُ علىٰ جمع الأحاديث الموضوعة المشتهرة، وهو ما رآه من تعلُّقِ الناس بالأحاديث الموضوعة والإسرائيليات والخُرافات.. وجهلهم بعلوم الحديث، وإهمالهم للأحاديث الصحيحة الثابتة» ثم أتبع هـٰذه المقدمةَ بمقتطفاتٍ اختارها من أربعة مقالات كان قد نشرها في الصُّحُفِ، تناول فيها خطرَ الوضَّاعين، وأسبابَ الوضع في الحديث، وإنكار ما وَرَد في فضائل شهري رجب وشعبان من أحاديث باطلة وعبادات مخترعة، ثم تساءل بحرقةٍ وألمٍ: «لم لا نعتني بالحديث؟!». وقارن بين اهتمام السَّلَف الصالح من علماء هـٰذه الأُمة بعلوم الحديث، وبين واقع المسلمين من حوله حيث يخيِّم الجهلُ، وتروج الخرافةُ، وتكثر البِدَعُ.

ولا يقتصر الكتابُ علىٰ إيراد الأحاديث الموضوعة؛ ليحذَّرَ منها الخطباء والكتّاب الجهلة من الزهّاد والوعّاظ فحسب، وإنما يتقدَّم ذلك فصول عديدة تدور حول الأحاديث الموضوعة، كتعريف الحديث الموضوع، وأسباب الوضع، وبيان خطر القصَّاصين، والعلامات التي يعرف بها الحديث الموضوع... والتعريف بالكتب والرسائل المؤلَّفة في الأحاديث المشتهرة، والموضوعة، والكتب المشحونة بها[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مستو، في دار ابن كثير بدمشق وبيروت، ومكتبة دار التراث بالمدينة المنورة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٩٠) صفحة.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٥٥ ـ **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**: للشيخ أبي الفيض، أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري الحسني.

يُعَدُّ هذا الكتاب استدراكاً على كتاب «الجامع الصغير» للسُّيوطي، الذي ادَّعى فيه مؤلِّفُه بأنه صانه عما تفرَّد به وضَّاعٌ، أو كذَّابٌ. فجاء هذا الكتابُ يُبيِّن: أن السيوطي لم يلتزم هذا الشرطَ الذي وضعه لكتابه، «فقد أورد فيه أحاديث تفرَّد بها الكذَّابون، وأخرى ظاهرة الوضع وإن لم يتفرّدوا بها؛ لأنها من رواية الكذَّابين أمثالهم الذين يسرقون الأحاديث ويركِّبون لها أسانيد أخرى، بقصد ترويج ذلك الحديث الموضوع لغرض الإغراب أو الاحتجاج أو غير ذلك من الأغراض، بل من الأحاديث التي ذكرها فيه ما جزم هو نفسه بوضعه، إما بإقراره حُكم ابن الجوزي بوضعه؛ وذلك في «اللآلىء المصنوعة»، وإما باستدراكه هو إياه على ابن الجوزي؛ وذلك في «ذيل اللآلىء»»[1].

ووقع السيوطيُّ في هذا الخلط لثلاثة أسباب ـ كما ذكر المؤلف ـ:

ـ إما السَّهو النِّسيان، قال: «وهو الغالبُ على الظَّنِّ به».

ـ وإما لتغيُّرِ رأيه ونظرِه.

ـ ومنها أحاديث لم يَظُنَّ هو أنها موضوعةٌ؛ لأنه متساهلٌ في ذلك غاية التساهل.

ثم قال: «لم أستقصِ فيه كلَّ الاستقصاء، بل اقتصرتُ على ما هو ظاهرُ الوضع واضحُ البطلان، بحيث يكون الموضوعُ في الكتاب قدر ما ذكرته، ولكن لما كان فيه بعضُ احتمالٍ جعلته من قسم الواهي، وإن كان ذلك عندنا غير صوابٍ، ولا مقبولٍ، وشرح ذلك بيان دليله يطول ويحتاج إلى تأسيس وتأصيل، ومراجعة واسعة لكتب الرجال وأحوال الضعفاء والمتروكين، ونحن كَتَبْنا هذا على استعجالٍ، وفي حالةِ غربةٍ واعتقالٍ، وبُعْدٍ عن الوطن والآل، ليس معنا كتبٌ نستعين بهاولا موادٌ نعتمد عليها».

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

أمَّا ترتيبُ الأحاديث؛ فهي علىٰ الحروف تبعاً لأصله «الجامع الصغير»، وأبقىٰ المؤلِّفُ رموزَ السُّيوطي عقب هٰذه الأحاديث، ثم يعلِّق أقوالَه في الاستدراك بقوله: «قلتُ».

طُبع في دار الرائد العربي ببيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (١٣٩) صفحة.

٥٦ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفىٰ سنة ١٤٢٠ هـ).

أصلُ الكتاب عبارةٌ عن سلسلة مقالاتٍ متتابعةٍ، كانت تُنشر في مجلّة «التمدن الإسلامي» الدمشقية لاقت نجاحاً كبيراً ومستمراً وإقبالاً شديداً، يقول المؤلِّفُ في مقدمته: «وقد تبيَّن لكثيرٍ من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع أهميةَ تلك المقالات وفائدتها الكبرىٰ للناس... لهٰذا رأيتُ أولئك الفضلاء يشجِّعونني علىٰ الاستمرار في النشر، ولا أدلّ علىٰ ذلك من إقبال الكثيرين منهم، ومن غيرهم من الطلاب علىٰ الاشتراك في مجلة التمدُّن الإسلامي».

وقد دفع ذلك المؤلِّفُ إلىٰ نشر تلك الأحاديث في كتابٍ مُفْرَدٍ؛ ليعمَّ النفعُ بها، فرأىٰ نشرها وطباعتها في أجزاء متسلسلة، يحوي كلُّ جزءٍ منها مئة حديث، وكلما تمَّ مئة أخرىٰ منها في المجلة طبعها في جزء آخر، وجعل كل خمسة أجزاء منها في مجلَّدٍ واحدٍ.

أمَّا المنهج المتبع في «السلسلة» فهو الاجتهاد والتجديد، ولذلك نجد المؤلِّفَ يقول في مقدِّمته: «إنني لا أُقلِّد أحداً فيما أُصدِره من الأحكام علىٰ تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعدَ العلميةَ التي وضعها أهلُ الحديث، وجروا عليها في إصدار أحكامهم علىٰ الأحاديث من صحةٍ أو ضَعْفٍ... راجياً أنْ يكون في الناشئة من يجدد العملَ بهٰذه القواعد التي هي مِن أدقِّ ما عرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانية».

وقد نُشر المجلَّد الأول من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لأول مرة في دمشق في عام ١٣٧٩ هـ.

ولم يتقيَّد المؤلِّفُ في إيراد الأحاديث بترتيبٍ خاصٍّ وإنما يُورده حسبما اتَّفق،

وإذا ذكر حديثاً أطال النفسَ فيه فيذكر مَنْ خرَّجه. ويتكلَّم في رجاله ويعقِّب ـ أحياناً ـ علىٰ الآثار السيئة المترتِّبة عليه، ويحذر منها، سواء كانت في باب الاعتقاد أو العمل، ويأتي أحياناً بالبديل الصحيح إذا كان معنىٰ الحديث صحيحاً. وبالجملة يُعتبر الكتاب موسوعةً شاملةً في بابه[1].

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في خمس مجلَّدات.

٥٧ ـ ضعيف «الأدب المفرد» للإمام البخاري: للشيخ الألباني أيضاً.

وهو تحقيقٌ يجمع الأحاديثَ الضعيفةَ من كتاب الإمام البخاري «الأدب المفرد». وكان المؤلِّفُ قد أخرج قسيمه الآخر «صحيح الأدب المفرد» وهي عادة جرىٰ عليها المؤلِّفُ في كتب أخرىٰ كأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وقد لاقىٰ هـٰذا التقسيمَ قبولاً من جهة، ونفوراً من جهة أخرىٰ، كما صَرَّح المؤلِّفُ في مقدمة «ضعيف الأدب المفرد» فهو يقول: «.. بعض الفضلاء لا يرون مثل هـٰذا التقسيم ويقولون: الأولىٰ ترك الأصل كما هو دون تقسيمه إلىٰ (صحيح) و(ضعيف) مع العناية ببيان مراتب أحاديثه». وقد اعترف المؤلِّفُ بوجاهة هـٰذه الطريقة وفائدتها بقوله: «وإنَّ مما لا شكَّ فيه أنَّ هـٰذه وجهة نظر لها قيمتها؛ لأن فيها الجمع بين المحافظة علىٰ الكتاب كما وضعه مؤلِّفُه، وبين فائدة تمييز صحيحه من سقيمه». إلا أنه رجَّح طريقته في التقسيم، وعلَّل ذلك بقوله: «... إنه ليس كلُّ واحدٍ منهم (العامة والخاصة) مستعداً طبعاً أو تطبّعاً أن يُعنىٰ بحفظ التمييز المذكور في كتابٍ واحدٍ».

أمَّا المنهجَ المتّبعُ في الكتاب فقد ذكره المؤلِّفُ في مقدمته[2] في عدة نقاط وهي:

أولاً: البحث عن الشواهد التي تقوِّي الحديثَ إذا كان ضعيفَ السند عند البخاري إذا توفَّر ذلك، وعدم الاكتفاء بطريق المصنف فقط.

ثانياً: ذكر علة الحديث بأوجز عبارةٍ، وإذا كان مخرَّجاً في كتب المؤلِّف الأخرىٰ أحال عليها.

---

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٢) ص: ٧١.

ثالثاً: إذا كانت العِلَّةُ في تابعيِّ الحديث لجهالة أو ضعف أو تدليس بدأ بالإسناد من عنده.

رابعاً: إذا جاء الحديثُ عن صحابيٍّ آخر وهو صحيحٌ نبَّهَ علىٰ ذلك.

خامساً: إذا كان الصحابيُّ غير منسوبٍ في الأصل إلىٰ أبيه، أو كُنِّي ولم يُسَمَّ؛ نسبه وسَمَّاه، وجعل ذلك بين معكوفتين.

سادساً: احتفظ بتخريج الأستاذ فؤاد عبد الباقي مع تعقُّبه إذا دعت الضرورةُ.

سابعاً: قد يُورد الحديثَ الصحيحَ في هٰذا الكتاب لزيادةٍ شاذةٍ أو لفظةٍ مُنْكَرةٍ.

حافظ المؤلِّفُ علىٰ تقسيم الكتاب حسب الأصل فأبقاه مرتباً علىٰ الأبواب، وبلغ عددُ المرويات الضعيفة (٢١٧) حديثاً وأثراً[١].

طُبع في دار الصدِّيق بالجبيل(السعودية) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في (١٦٨) صفحة.

٥٨ ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير): للشيخ الألباني أيضاً.

يُعَدُّ كتاب «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» للحافظ السُّيوطي، من أجمع كتب الحديث مادةً وأغزرها فائدةً، وأقربها تناوُلاً، وأسهلها ترتيباً، فلا غرابةَ أن سارت به الركبانُ، وتداولته أيدي العلماء والطلاب في كل زمانٍ ومكانٍ، علىٰ اختلاف درجاتهم وتبايُنِ مشاربهم، وتباعُدِ اختصاصاتهم. فلا يكاد يستغني عنه المحدِّثُ فضلاً عن الفقيه والخطيب، بله الأديب، إلا أن المؤلِّف (الألباني) لاحظ بعد الدراسة والتحقيق: أنَّ الكتاب فيه نقصٌ من ثلاثة وجوه:

ـ فات المصنِّفَ أحاديثُ كثيرةٌ بعضها في الكتب الستة.

ـ لم تُرتَّب الأحاديثُ فيه ترتيباً دقيقاً حسب حروف المعجم.

ـ وقع في الكتاب ألوفٌ من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وفيها مئات من الموضوعة والباطلة.

---

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

أما الأمر الأول: فقد قام السيوطيُّ نفسُه باستدراك ما فاته، فوضع ذيلاً على الكتاب سَمَّاه «الزيادة على الجامع الصغير». ولكنه لم يضمّه إلى الكتاب، حتى جاء الشيخُ يوسف النَّبهَاني، فقام بالأمر الثاني؛ إذ قام بضَمِّ «الزيادة» إلى «الجامع» ومزج أحدهما بالآخر، ورتَّبهما ترتيباً لا بأسَ به، وسَمَّاه: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير».

أمَّا الأمرُ الآخر ـ وهو أهمُّ الأمور كلها ـ، فلم يقم به أحدٌ سوى العلامة المُناوي في كتابه: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» ولكنه ـ وكما يقول المؤلِّفُ الألبانيُّ ـ لم يستوعب بالنقد جميع أحاديثه، وكذا علي بن أحمد باصرين في كتابه «إتحاف الناقد البصير بخصوص الجامع الصغير» وهو مقتصرٌ على أحاديث الجامع دون الزيادة كـ: «الفيض»، وقد بيَّن المؤلِّفُ الألباني: أن مؤلف «الإتحاف» حاطبُ ليلٍ، لا درايةَ عنده في علم الحديث.

لهذه الأسباب بدأ هو بخدمة الكتاب والحكم عليه بالصحة والضعف؛ ليعمَّ النفع بالكتاب، وتتم الفائدة.

ومنهجه في الكتاب عموماً بقسميه موجزٌ يكتفي ببيان مرتبة الحديث من الصحة والضعف، جعلها خمسَ مراتب هي: صحيح، حسن، ضعيف، ضعيف جداً موضوع.

وذَيَّل المرتبةَ بذكر المصدر الذي حَقَّق فيه الكلامَ على الحديث ونقل منه المرتبة، وقد يكون من الكتب التي أطال المؤلِّفُ فيه النَّفَسَ في التخريج مثل: «السلسلتين» و«إرواء الغليل» و«تخريج أحاديث الحلال والحرام» ونحوها من كتبه، وقد يكون تعليقاً أو نحوه مما لم يتسع المجالُ ـ له ـ لإطالة التخريج فيه، مثل «تخريج مشكاة المصابيح» و«تخريج العقيدة الطحاوية» و«تخريج الكلم الطيب» وغيرها، وقد يميل إلى أكثر من مصدر في الحديث الواحد، واستدرك ما فات السيوطي في التخريج والعزو، فقد يعزو الحديث لغير الصحيحين، وهو فيهما.

وبلغ عددُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الطبعة الثانية (٦٤٥٢) حديثاً، والكتاب كأصله مرّتبُ على حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٩٤٢) صفحة.

٥٩ ـ ضعيف سنن ابن ماجه: للألباني أيضاً.

رغب مكتب العربي لدول الخليج بالرياض من الشيخ الألباني بأن يخرج الكتاب مقتصراً الحكم على الحديث فيه بكلمة واحدة، فبيَّن المؤلِّف درجته التي حكم بها عليه، وبالإشارة إلى المصدر الذي حقَّق فيه القولَ على الحديث من مؤلَّفاته الأخرى ما لم يكن الحديث مما خرَّجاه في «الصحيحين» أو أحدهما، فيكتفي عندئذٍ بالإحالة إليهما، إلا فيما تكلَّم فيه العلماء من أحاديثهما فيبيِّن الحكم عليه وأسبابه باختصار».

وقد التزم المؤلِّفُ بهذه الرغبة لكنه نبَّه إلى فوائد ينبغي للقارئ مراعاتها، وهي:

أولاً: بعض الأحاديث المصحَّحة أو المضعَّفة، لم يُشِرْ فيها المؤلِّفُ إلى المصدر المشار إليه آنفاً، لعدم وقوفه على الحديث فيه، فاقتصر على ذكر مرتبته بحسب أسانيد «ابن ماجه»، وبعض الأحاديث لم يذكر مرتبتَها خشيةَ وجود شواهد تقوِّيها أو غيرها من الأسباب كضيق الوقت.

ثانياً: صَحَّح بعضَ الأحاديث الضعيفة عند «ابن ماجه» لوجود شواهد تقوّيها.

ثالثاً: اعتمد في أحكامه على مؤلَّفاته المطبوعة أو بعض المخطوطة، وقد ذكرها مرتبة على الحروف في مقدمة الكتاب.

بلغ عدد أحاديث الكتاب (٩٤٨) حديثاً، مرتّبةً على الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٥٦) صفحة.

٦٠ ـ ضعيف سنن أبي داود: للشيخ الألباني أيضاً.

سلك فيه المؤلِّفُ ما سلكه في «سنن ابن ماجه» و«سنن الترمذي» و«سنن النسائي».

وقد بيَّن منهَجَه في مقدمة «ضعيف ابن ماجه» حسب الاتفاق مع مكتب التربية،

فهو يبيِّن مرتبةَ الحديث صحةً وضعفاً بأوجز لفظٍ، مع الإشارة إلىٰ كتبه التي خرَّج فيها الحديثَ.

ويختلف الأمرُ قليلاً في «سنن أبي داود» فقط، وذلك أنه اقتصر فيه ـ إلىٰ الحديث رقم (٢٩٥٧) ـ علىٰ ذكر مرتبة الحديث فحسب، دُون الإشارة إلىٰ كتبه المخرَّج فيها؛ وذلك لأن أحاديث «أبي داود» إلىٰ الرقم المشار إليه قريباً مخرَّجةٌ تخريجاً علمياً دقيقاً وافياً في مشروع المؤلِّف القديم ألا وهو «صحيح أبي داود» و«ضعيف أبي داود»، وقد اقتصر المؤلِّف في عمله علىٰ التصحيح والتضعيف، ولذلك فقد نبَّه إلىٰ أنه غير مسؤول عن الأخطاء العلمية إن وجدت في الكتاب خلا التصحيح والتضعيف.

ومنهجه في ذلك الإحالة إلىٰ كتبه المطوَّلة، فإذا كان الحديث غير موجودٍ في تلك الكتب؛ حَكَم عليه بحسب إسناده كما تقتضي الصناعةُ الحديثيةُ.

ومن الجدير بالذكر: أن المؤلِّف لم يقم بالتعليق علىٰ الكتاب ولا باختصار السَّند كما نَبَّه مراراً في المقدمة، وإنما اقتصر عملُه على التصحيح والتضعيف كما هو منهجُه في بقية كُتبه، وبلغ عددُ أحاديث الكتاب (١١٢٧) حديثاً مرَّتبةً علىٰ الأبواب الفقهية حسب أصله[1].

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (٦٧٢) صفحة.

٦١ ـ ضعيف سنن الترمذي: للشيخ الألباني أيضاً.

بيَّن المؤلِّفُ منهجه في التعامل مع «السنن الأربعة» في مقدمته لكتاب «ضعيف سنن ابن ماجه» والذي يتلخَّص بالحُكم علىٰ الأحاديث بالصحة والضَّعف بعبارةٍ مُوْجَزةٍ، والاكتفاء بالإحالة علىٰ كتب المطوَّلة في التخريج، وإذا كان الحديثُ لا يُوجَد في مؤلَّفاته؛ اكتفىٰ بالحُكم علىٰ سند الحديث عند مخرِّجه وهو الترمذي هنا.

وقد نبَّه المؤلِّفُ في المقدِّمة بأنه لم يقم باختصار السند ولا التعليق علىٰ

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

الكتاب وإنما هو من عمل غيره؛ فعمله ينحصر في التصحيح والتضعيف فقط.

وبلغ عددُ الأحاديث في الكتاب (٨٣٢) حديثاً، مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في (٧٠٦) صفحة.

٦٢ ـ ضعيف سنن النسائي: للشيخ الألباني أيضاً.

لم يضع المؤلِّفُ مقدمةً لهٰذا الكتاب مكتفياً بما بيَّنه في بقية الكتب، فقد سارَ علىٰ نهجها كما هو ظاهرٌ.

ومنهجُ المؤلِّفُ في الكتاب يتلخَّص في الحُكم علىٰ الأحاديث بالصِّحَّة والضَّعْف بعبارةٍ وجيزةٍ، ثم يُحيل الأخرىٰ إلى كتبه؛ التي أطال فيها النَّفَسَ، أو إلىٰ الصحيحين إن كان فيهما، وإذا لم يتيسَّر ذلك؛ اكتفىٰ بالحُكم علىٰ الحديث معتمداً علىٰ السند عند النسائي.

قد نَبَّه المؤلِّفُ في كتبه الأخرىٰ أنه لم يقم باختصار السند ولا التعليق علىٰ الكتاب، وبرّأ عهدته من ذلك.

بلغ عددُ الأحاديث في الكتاب (٤٤٧) حديثاً، مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م في (٣٢١) صفحة.

٦٣ ـ الجامع المصنَّف مما في الميزان من حديث الراوي المضعَّف: للشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري.

جمع فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المذكورةَ في تراجم الرجال من كتاب «ميزان الاعتدال في تراجم الرجال» للحافظ الذَّهبي، ورتَّبه علىٰ الكتب والأبواب علىٰ نمط أهل الحديث في الجوامع والمصنَّفات ليسهل الوقوفُ عليها والكشف عنها والرجوع إليها.

قَدَّم المؤلِّفُ للكتاب بمقدمةٍ تبيِّن أهميةَ علم الحديث وشرفه وعلوِّ مرتبته، ثم

ذكر فصولاً في معنىٰ «الضعيف» المذكور في الكتاب، وهو «ضعيفٌ مُطْلَقٌ» و«ضعيفٌ نسبيٌّ» أي: بالنسة إلىٰ تلك الطريق أو ذلك اللفظ. والمطلق: هو الذي ينفرد به الضعيفُ المجروحُ برواية المناكير والغرائب والتفرُّد عن الثقات بما لا يشبه حديثهم.

يذكر الذهبيُّ أحياناً سنداً للحديث إن كان فيه فائدة، عمد المصنِّفُ إلىٰ حذفه والاقتصار علىٰ ذكر الراوي المتكلَّم في الحديث من أجله، وأشار عند ذكر الراوي إلىٰ من أخرج له من أصحاب الكتب الستة. وقد يعقِّب أحياناً ويستدرك علىٰ كلام الذهبي أو غيره ويُشير إلىٰ ذلك بتصديره بقوله: «أقولُ» تمييزاً عن غيره.

ويظهر: أنَّ هٰذا الكتاب ليس بمكتملٍ فقد طُبع علىٰ غلافه: «الجزء الأول».

طُبع في مؤسسة التغليف والطباعة والنشر بطنجة (المغرب) عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٤١١) صفحة.

٦٤ ـ **التهاني في التعقُّب علىٰ موضوعات الصغاني**: لعبد العزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري.

وهو تعقُّبٌ ونقدٌ لـ: «موضوعات الصَّغاني»، يقول المؤلِّفُ عن كتابه في «المقدمة»: «فقد كنتُ وضعتُ علىٰ (موضوعات الصغاني) تعقُّباً سمّيتُه «بلوغ الأماني في موضوعات الصغاني» وهو أول كتابٍ جمعتُه في علم الحديث بعد الفراغ من التحصيل والقراءة علىٰ الشيوخ بالقاهرة، وكان ذلك سنة اثنتين وستين وثلاثمئة وألف هجرية، بينّتُ فيه ما وقع في هٰذه الموضوعات من أوهامٍ وأغلاطٍ وأخطاءٍ في الحُكم علىٰ الأحاديث التي أوردها الصَّغَانيُّ في موضوعاته، وما أصابَ في الحكم عليه بالوَضْع، وأطلتُ الكلامَ في ذلك بذكر الأسانيد والكلام علىٰ الطُّرق ورجالها مع الاستطرادات المفيدة التي تتعلّق عليه بذلك، وقد استحسن الكتابَ كلُّ من وقف عليه وقرأه من أهل العلم، وأثنوا عليه الثناء العاطر. والحمد لله علىٰ فضله.

وقد ظهر لي أن ألخِّص مقاصده في جزءٍ أقتصر فيه علىٰ ما يكون فيه تذكرة للمنتهي، وتبصرة للمبتدي؛ ليسهل الأخذ منه ويعمَّ الانتفاعُ به للطالب وغيره.

علىٰ أنني ربما ذكرتُ في هٰذا التلخيص ما لم أذكره في الأصل من الفوائد

المتعلِّقة بالمتن والإسناد، فلهٰذا كان أصلاً قائماً بنفسه، لا يُستغنىٰ عنه ولو مع وُجود أصله.

وقد ذكرتُ في الأصل مقدمة فيها فوائد تتعلَّق بالكتب المؤلَّفة في الموضوعات، وما يتبع ذلك مما له ارتباطٌ بالموضوع. . . ولتمام النفع ذكرت هٰذه المقدمة برُمَّتها وزدتُ فيها زيادات مهمة نافعة».

طُبع في دار الإمام النَّووي بعمان (الأردن) عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٦٩) صفحة.

٦٥ ـ **الوضع في الحديث**: للدكتور عمر بن حسن عثمان فَلَّاته.

وهو عبارةٌ عن رسالةٍ علميةٍ مقدمة للحصول علىٰ درجة العالمية «الدكتوارة» من قسم الحديث ـ كلية أصول الدين ـ جامعة الأزهر.

وغايةُ المؤلِّفِ وهدفه من هٰذه الدراسة كما أوضح في مقدمته مسائل ثلاث:

ـ إبرازُ الموضوع ـ الوضع في الحديث ـ بصورةٍ متكاملةٍ، وإطلاع القارىء علىٰ جوانبه المتعدِّدة، وذلك بلَمِّ شعثه المبثوث، وجمع متفرقاته من شتَّىٰ المؤلَّفات والبحوث.

ـ الوصول إلىٰ الحقائق الثابتة، والوقوف علىٰ النظريات المستنبطة، وكشف جوانب قوّتها أو ضعفها.

ـ الإشادة بجهود الأئمة وإظهار عنايتهم الفائقة بحديث رسول الله ﷺ.

أمّا المنهجُ المتبع في الرسالة؛ فهو التتبّعُ والاستقراءُ، فقد حاول المؤلِّفُ جمع كلّ من رُمي بالكذب، وتدوين ما قيل فيهم، لمعرفة مراد المحدِّثين والوقوف علىٰ قصدهم، وقد اعتمد في ذلك علىٰ كتابَي: «ميزان الاعتدال» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر.

وجاء الكتاب في ترتيب محتواه في مقدِّمة وأربعة أبواب وخاتمة. اشتملت المقدمة علىٰ ثلاثة مباحث:

الأول: أفرد لبيان منهج البحث.

والثاني والثالث: عبارة عن مدخل للرسالة، عرض فيه معنىٰ السنّة والحديث

والأثر والخبر، وتقسيم الحديث إلىٰ مقبول ومردود.

أما الباب الأول: فاشتمل علىٰ ثلاثة فصول:

الأول: تعريف الوضع.

والثاني: في وقوع الوضع وبدايته ونشأته وأسبابه.

والثالث: يَضُمُّ مباحث كثيرة منها ما قيل في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وحُكمه والعمل بالحديث الموضوع.

ويختص الباب الثاني: في معرفة الموضوعات، وقد اشتمل علىٰ ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويبحث في كيفية معرفة الوضع في السند والمتن.

والفصل الثاني: في النسخ الموضوعة.

والثالث: في الأحاديث التي حكم عليها ابنُ الجوزي بالوضع وقد جاءت في كتابٍ أو أكثر من الكتب الستة.

وهٰذا الباب يتضمَّن دراسة عن هٰذه الأحاديث.

الباب الثالث: في معرفة الوضَّاعين ويشتمل علىٰ ثلاثة فصول:

الأول: في الرواة المتفق عليهم بالوضع.

الثاني: في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع.

والثالث: في الرواة الذين رُموا بالكذب ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة.

وخصَّ الباحثُ البابَ الرابع: لبيان جهود العلماء في مقاومة الوضع، ويشتمل علىٰ فصلين:

الأول: في الجهود الوقائية.

والثاني: في الجهود العلاجية.

وختم البحث بخاتمةٍ أورد فيها الباحثُ أهمَّ النتائج التي توصَّل إليها.

طُبع الكتاب في مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م، في ثلاث مجلَّدات.

٦٦ ـ الوضع في الحديث: تعريفُه ـ أسبابه ـ طريقة التخلُّص منه ـ كتبه: لسيد عبد الماجد الغوري.

يقول المؤلِّف في مقدمته: «لا يزال للأحاديث الموضوعة وجودٌ ظاهرٌ، واستعمالٌ شائعٌ في بعض مَوَاعِظ الوُعَّاظ، وخُطَبِ الخطباء، وإرشادات الدُّعاة، وكتب المؤلِّفين الذين لم يتلقَّوا العلوم الشَّرعية من رأس ينبوعها، أو كانت بضاعتُهم في الحديث مزجاةً، واطلاعُهم على علوم الشريعة سطحياً، فازداد الطِّيْنُ بِلَّةً منذ بدأ يظهر هؤلاء المتعالمون ـ أو المتحذلقون ـ على قَنَواتِ التِّلفاز، ويكتبون في المجلَّات أو الصُّحُف مستدلِّين في أحاديثهم أو في مقالاتهم بالأحاديث الموضوعة، والواهية، فهان على النَّاس قَبولُ كُلِّ ما يسمعون منهم، أو يقرؤون لهم من تلك الأحاديث الموضوعة، فاستعمالهم لها في أحاديثهم، ونصائحهم دون حِيْطَةٍ وحذرٍ تكأةٌ وطمأنينةٌ في ذلك على هؤلاء المتعالمين والمتحذلقين، وبذلك هم يحسبون أنهم يُحْسِنون صُنْعاً!!

فهذا بلاءٌ عظيمٌ، وشَرٌّ مستطيرٌ يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين، ويشوِّه حقيقته عند كثيرٍ من المسلمين الموالين للإسلام، أو البعيدين عنه، فيتخذون من هذه الموضوعات زُوْراً إلى سيِّدنا رسول الله ﷺ، وتُكْأَةً لهم للنَّيْل من الدِّين الحقِّ، ووسيلةً للغَمْز مِنْ مقام الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وسبيلاً للهُزْء بالإسلام الحنيف والدَّسِّ فيه.

فلذلك اخترتُ هذا الموضوعَ لإعداد البحث الَّذي طُلِبَ مني في دراسة وتعريف نوعٍ من أنواع علوم الحديث، مِنْ قِبَلِ قسم الحديث النَّبويِّ الشَّريف للدراسات العليا في فرع الأزهر بدمشق، وذلك لمَّا رأيتُ ـ في حدود علمي الضعيف ـ المكتبةَ الحديثيةَ خاليةً من كتابٍ يعرِّف مباحثَ الوَضْع، ويُبَيِّن أسبابَه، ويُظْهِر خطورتَه، ويُؤَصِّل له، ويذكر اصطلاحاتِه العامَّة وعباراته الخاصَّة للمحدِّثين النُّقَّاد في معرفتها، ويُبَيِّن حُكْمَهُ، ويحدِّد الضَّوابِطَ لمعرفة الوَضْع، والوَضَّاعين، ويعرِّفُ مصادرَ كتب الوَضْع، وخصائصَ كلِّ واحدٍ منها، فدفعني ذلك إلى سدِّ هذا

الفراغِ، وقمتُ بإعداد هذا البحث المتواضع مستمدّاً ومستفيداً ومقتبساً من كتب الموضوعات وعلوم الحديث».

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (١٠٠) صفحة.

٦٧ ـ المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح: للأستاذ عبد المتعال محمد الجبري.

بيّن المؤلِّفُ في مقدِّمته الباعثَ علىٰ تأليفه، وهو: تحذيرُ الأمة من رواية الموضوع، وما لا أصلَ له مما يجري علىٰ ألسنة الوُعَّاظ، الذين لا درايةَ لهم بالسنَّة، أو أنهم لا يعبؤون إلاّ بما يُرضي الناسَ، فهي رسالة ـ كما ذكر المؤلِّفُ ـ لصنفٍ خاصٍّ من الدُّعاة للإسلام، وهم الذين يَهْتَمّون بالسُّنّة؛ ولأن في عدم التحرِّي في إيراد الحديث المشهور، وعدم بيان درجته ما يفتح أمام خصوم الإسلام، من المتزيّين بزيّ أهله فرصة لإضاعة الوقت، وبهـٰذا يخدمون طواغيت الأرض ـ حسب قول المؤلِّف.

وقد اجتهد المؤلِّفُ في تقديم ما رآه يجري علىٰ الألسنة كثيراً في هـٰذا الوقت، وذكر الحديث الصحيح في الباب، وبنفس المعنىٰ ذاكراً شواهد من القرآن الكريم، ومعتمداً في البديل الصحيح علىٰ البخاري، ومسلم في الغالب.

وقد رتَّبه علىٰ الأبواب، ولا يذكر المؤلِّفُ مستنده في التضعيف غالباً، ولا ينقل عن أئمة الفَنّ المتقدّمين إلاّ نادراً.

طُبع الكتابُ في مكتبة وهبة بعابدين (مصر) عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٢٢٤) صفحة.

٦٨ ـ لحظ الألحاظ في الاستدراك والزيادة علىٰ ذخيرة الحُفّاظ المخرّج علىٰ الحروف والألفاظ: للدكتور عبد الرحمـٰن بن عبد الجبَّار الفريوائي.

بعد أن قام المؤلِّفُ بتحقيق كتاب «ذخيرة الحفاظ ـ المخرَّج علىٰ الحروف والألفاظ» الذي جرَّده الحافظُ ابنُ القَيْسَراني المَقْدِسي من «الكامل» لابن عَدِيٍّ، وبعد أن أتمَّ مراجعةَ كلِّ حديثٍ من هـٰذا الكتاب في «الكامل» بقيت أحاديثُ كثيرةٌ أغفلها المؤلِّفُ لسبب أو لآخر، رأىٰ محقِّق الكتاب (الفريوائي): أنَّ من المفيد إلحاقها في

آخر كتاب «الذخيرة» استدراكاً علىٰ المؤلف (المقدسي) لاستيعاب أحاديث «الكامل» إتماماً للفائدة، وتيسيراً علىٰ الباحث، وقد سلك في تجريد الأحاديث طريقةَ مؤلِّف «الذخيرة» المقدسي ـ رحمه الله ـ نفسها مرتِّباً له علىٰ حروف المعجم.

وقد بلغ عدد الأحاديث المستدركة (٨٣٦) حديثاً.

طُبع في دار الدعوة بالهند، ودار السَّلَف بالرياض عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٢٨٦) صفحة ضِمن المجلَّد الخامس من «ذخيرة الحُفَّاظ» للمقدسي من صفحة (٢٨١٥ ـ ٣١٠١).

٦٩ ـ **فضائل إفريقية في الآثار والأحاديث الموضوعة**: لمحمد العروسي المطوي التونسي.

يكشف هٰذا الكتابُ زَيْفَ وضَعْفَ بعضِ الأحادث والآثار والأخبار التي تحدَّثت عن إفريقية وفضائلها.

يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليفه هٰذا الكتاب في مقدمته: «كانت الآثارُ والأحاديثُ التي كنتُ أسمعها ـ منذ عهد الشباب ـ عن إفريقية أو بعض معالمها مما شغل بالي، وكنتُ أتمنَّىٰ لو تُتاح فرصةٌ بحثها ونقدها، والتعرُّض لأسباب وَضْعِها. وما زلتُ أذكر أن من أول ما لفت انتباهي هو ما وُضع حول تأسيس عقبة بن نافع لمدينة القيروان، وكيف أنه خاطب الوحوشَ والهوامَ، فخرجت هاربةً ولم يَبْقَ لها أثرٌ في المنطقة التي بنيت فيها القيروان...».

وقدَّم المؤلف مقدمةً ضافيةً حول السُّنَّة بين الصحة والوضع، والكلام عن أحاديث الأحكام وأحاديث الفضائل، ثم ذكر في آخر كتابه السندَ الإفريقيَّ عن الآثار والموضوعات متكلِّماً عن أبي العرب التميمي (محمد بن أحمد بن تميم)، وعبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم، وفرات بن محمد العبدي.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (١٢٨) صفحة.

٧٠ ـ **أحاديث معلة ظاهرها الصحة**: للدكتور أبي عبد الرحمٰن مقبل بن هادي الوادعي.

جمع المؤلِّفُ أحاديثَ معلَّةً أثناء تأليفه كتابه: «الصحيح المسند مما ليس في

الصحيحين»، مع أنَّ ظاهرها الصحة، وهـٰذه الفوائد منقولةٌ من كتب أهل العِلم والفَنّ كما ذكر في مقدِّمة الكتاب.

وقد ذكر المؤلِّفُ في المقدمة معنىٰ العِلَّة، ومتىٰ يُسَمَّىٰ الحديثُ معلولاً، وقد بلغ عددُ الأحاديث المعلّة في الكتاب (٤١٢) حديثاً، مرتَّبةً علىٰ المسانيد حسب حروف المعجم. ونادراً ما يتدخَّل المؤلِّفُ في نقد الأحاديث، وجُلّ عمله الجمع والترتيب.

طُبع في مكتبة ابن عباس بالمنصورة (مصر) الطبعة الثانية، وبدون ذكر تاريخ النشر في (٢٧٠) صفحة.

٧١ ـ التحديث بما قيل: لا يَصِحُّ فيه حديثٌ: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

جمع فيه مؤلِّفُه الفاضل ما كُتب في هـٰذا النوع من أنواع علوم الحديث الشريف، وموضوعه: الأحاديث المروية من وجهٍ أو وجوهٍ ولا يَصِحُّ منها شيءٌ، وكان أول من أفرد هـٰذا النوعَ بالتأليف ـ كما بيَّن المؤلِّفُ في مقدمته ـ محمد بن بدر الموصلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٢ هـ) في كتابه «المغني عن الحفظ والكتاب في قولهم لا يَصِحُّ شيءٌ في هـٰذا الباب»، ثم تلاه ابنُ القَيِّم في «المنار المنيف»، ثم لَخَّص ابنُ المُلَقِّن كتابَ الموصلي، ثم الفيروزآباديُّ في كتابه «سفر السعادة»، وتعقَّب علىٰ هـٰذه الكتب، وخرج عليها ابن هِمّات الدمشقي في «التنكيت والإفادة»، وحسامُ الدين القدسي في «انتقاد المغني»، وأبو إسحق الحُوَيْني في «فصل الخطاب» و«جُنّة المرتاب».

وقد ذكر المؤلفُ في مقدمته فائدةَ هـٰذا العلم وأهميته، فذكر أنَّ جميع ما في هـٰذه الكتب «المغني» و«المنار» و«ختمة سفر السعادة»، نحو ثلاثين باباً ومئة باب، منها أبواب ذكرت؛ لأنه كثر الوضع فيها وإلا فقد صَحَّ فيها أحاديثُ كثيرةٌ، مثل: فضائل القرآن؛ ومنها أبوابٌ لا يَصِحُّ فيها النّفي، وإنما هو أغْلبيٌّ.

وقد سلك المؤلِّفُ جادةَ الاستقراء، التي سلكها الأكابر، فالتقط من بُطون الأسفار ـ نظائر وأخوات يتيمات هنا وهناك، وقد قيَّدها فجمع ما يفوق الأصلَ، ومزج بينها، فجاء كتابُه مستوعباً لِمَا كتبه ممن تقدَّمه، وقد رَتَّبه وجعل مسائلَه علىٰ كتب وأبواب الفقه، وعُني برؤوس المسائل ليسهل الكشف عنها، وقد عزا كلَّ قولٍ

إلىٰ قائله، وبيَّن المصدر مباشرةً أو حوالةً، وإذا كان ثَمَّة واردٌ على الباب ذكره تحت عنوان «الإيراد» أو «يَرِدُ عليه»، وإذا وقف علىٰ تسمية مُؤلَّف مفرد في أيٍّ مسألةٍ منها أشار إليه، ومدار كتابه بالجملة علىٰ الأبواب التي رُويت فيها رواياتٌ لا تثبت عن النبي ﷺ[1].

طُبع في دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (٢١٩) صفحة.

٧٢ ـ تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة: للأستاذ محمد عمرو عبد اللطيف.

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: «.. فإنَّ تصانيف أهل العلم في الأحاديث الضعيفة أو الواهيات أو الموضوعة.. كثيرةٌ ومتعدِّدةُ المناهج، فمنها المطوَّلُ والمُختصَرُ، ومنها ما يتعرَّض صاحبه لأصل حديثٍ لم يثبت، ويردّه إلىٰ قائله الذي ثبت عنه هٰذا الكلام موقوفاً عليه. أو آخر جعل جُلّ همّه أن يضعف نسبة الحديث المرفوع إلىٰ النبي ﷺ دُون اهتمامٍ برده إلىٰ أصله، بل منها من ينسب صاحبه الحديث إلىٰ صحابيٍّ أو تابعيٍّ دون بيان مدىٰ ثُبوته عنه، وهو لا يثبت، أو يكون ثابتاً عن الصحابي أوتابعيٍّ آخر. ولم يقع لي تصنيفٌ يلتزم بالغرض المتقدّم ذكره سِوىٰ كتاب واحد، وهو «الوقوف علىٰ الموقوف» للإمام أبي حفص عمر بن بدر الموصلي رحمه الله. لكنه لم يستوعب فيه كلَّ الأحاديث غير الثابتة التي لها أصلٌ موقوفٌ، ولا جُلّها؛ إذ غاية ما فيه واحد وخمسون ومئة (١٥١) حديث فقط. مع ذلك فقد سلك فيه مسلكَ الاختصار الشديد؛ إذ لم يُطل ببيان الحديث الأصلي ولا أصله تخريجاً وجرحاً وتعديلاً..».

هٰذا الذي ذكره المؤلِّفُ هو الذي دفعه لتأليف كتابه هٰذا، وقال عن الأحاديث التي أودعها فيه: «.. انتخبتها من كتبٍ شَتّىٰ، وتحققَّتُ من صحة غالبها عن أحد الصحابة أو التابعين وتابعيهم، وقد يَصِحُّ بعضها عن غير واحدٍ منهم.. أمَّا بيانُ

---

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

حُجِّيَّتها ومدىٰ صلاحيتها للاحتجاج أو الاستشهاد، فكثيراً ما أتجاوز . . وقد أنشط لذلك أحياناً».

أمَّا عن شرطه في الكتاب؛ فقال: «وجعلتُ شرطي في هٰذا الكتاب أن يَصِحّ السندُ إلىٰ القائل الحقيقي للحديث غير الصحيح . . وقد أتجاوز عن هٰذا الشرط في بعض المواطن لاعتباراتٍ معيَّنةٍ، كأن يحتمل وجودُ متابعٍ أو شاهدٍ للسند الذي أوردت الموقوف من طريقه، أو لجزم بعض أهل العلم بأنه الأشبه. . ».

وهٰذا القسم الأول من الكتاب، وضمّ (٥٠) حديثاً فقط.

ورُتِّبت حسب حروف المعجم.

ومنهجه فيه: أنَّه يذكر المتنَ، ثم يَحْكُم عليه، ثم من رواه، وعمَّن. وبعد ذلك يستطرد في ذكر عِلَله.

طُبع في مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بمصر عام ١٤٠٩ هـ في (١٦٧) صفحة.

٧٣ ـ تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع: للأستاذ محمد عمرو عبد اللطيف.

يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليف هٰذا الكتاب في مقدِّمته: «فإني أثناء البحث عن مادةٍ جديدةٍ للأقسام التالية من كتابي (تبييض الصحيفة)، والتقليب في (حلية الأولياء) للحافظ أبي نُعَيم، رحمه الله، وفي كتبٍ أخرىٰ كنتُ أجد رواياتٍ موقوفةً لكثيرٍ من الأحاديث التي أعلم عدم صِحَّتِها عن النبيِّ ﷺ، فأسرُّ بذلك، وأُقيِّد مواضعها عندي، ولكن عند مراجعة أسانيد بعضها يتبيَّن لي عدمُ ثبوت وقفها أيضاً، فتفسد عليَّ، فأغتمّ! ويشاء الرحمٰن الرحيم تعالىٰ أن ينجيني من الغَمّ، ويهديني إلىٰ التفكير في عملٍ آخر يكون صِنواً لـ«التبييض»، مع افتراقه عنه في التعريف بالأحاديث التي لا صِحَّةَ لها، لا عن نبيِّنا ﷺ، ولا عمن رُويت عنه موقوفةً عليه من الصحابة والتابعين فمن بعدهم».

ثم نبَّه المؤلف فقال: «أمَّا بشأن هٰذا الكتاب؛ فينبغي التنبيهُ علىٰ أنني قد أسّستُه علىٰ تضعيف الألفاظ لا المعاني . . لدفع صحة صدور الألفاظ الواردة فيه

عن النبيِّ ﷺ أو أحدٍ من السَّلَف. نعم، قد أتطرَّق إلىٰ بعض هـٰذه الأمور؛ إن اقتضىٰ المقام ذلك في بعض الأحيان».

والكتابُ يَضُّم (٢٥) حديثاً فقط. رَتَّبها المؤلِّفُ حسب ترتيب المعجم. ومنهجه فيه: أنه يذكر المتنَ، ثم حُكمه علىٰ الإسناد، ثم يذكر من خرَّجه وعمّن، وبعد ذلك يذكر عِلَلَه.

طُبع في مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بمصر عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م في (١٣٦) صفحة.

٧٤ ـ الأحاديث القدسية الضعيفة والموضوعة: للأستاذ أبي عبد الله أحمد بن أحمد العِيْسَوي.

جمع فيه مؤلِّفُه أحاديثَ قدسيةً ضعيفةَ وموضوعةً، وليس له في ترتيبها نسقٌ معيَّنٌ حسب الحروف أو المواضيع، ولكن حسبما تيسَّر له، ويخرجه مؤلِّفُه تباعاً كل مئة حديث في جزء.

ومنهجه فيه أن يذكر المتنَ، ثم يَحْكُم عليه مبيِّناً درجةَ ضَعْفِه، ثم بعد ذلك يخرِّجه من مصادره، ثم يلحقه ببيان علل الحديث.

طُبع في دار الصحابة للتراث بطنطا (مصر) عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٦٤) صفحة.

٧٥ ـ جُنَّةُ المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب: للأستاذ أبي إسحاق الحُوَيني الأثري.

نَقَد فيه المؤلِّفُ كتابَ «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لا يَصِحّ شيء في هـٰذا الباب» لابن بدر الموصلي، فأجادَ فيه، وأفادَ.

قال في مقدمته: «وقد تعقّبتُ المصنّفَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وانتقدته نقداً علمياً صرفاً في أكثر من ثُلث الكتاب، أما باقي الكتاب فقد علَّقت عليه بما يزيده وضوحاً، ولم ألتزم الإطالةَ في كل بابٍ، بل حسبما تيسَّر، فمرّةً أُطيل النفسَ، إن كان الأمرُ يقتضي ذلك، وأخرىٰ لا ألتزم الإطالةَ، وغالباً ما أحيل إلىٰ المرجع الذي استقىٰ منه مصنِّفُ الكتاب مادته. . .».

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٥٥٩) صفحة.

٧٦ ـ **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**: للأستاذ أبي إسحاق الحُوَيني الأثري أيضاً.

جمع فيه مؤلِّفُه بعضَ الأحاديث الضعيفة والباطلة، وليس له أيُّ ترتيبٍ معيَّنٍ حسب الحروف أو المواضيع، ولكن حسبما تيسَّر له، ويخرج تباعاً كل مئة حديثٍ في جزء.

ومنهجه فيه: أنه يذكر المتنَ، ثم يحكم على درجة ضَعْفِه، ثم بعد ذلك يخرِّجه من مصادره، ثم يلحقه ببيان عِلَل الحديث وسببِ بُطلانه.

واشترط مؤلِّفُه ألا يذكر فيه شيئاً من الأحاديث التي سَبَقه بها الشيخُ محمد ناصر الدين الألباني في «السلسلة الضعيفة».

طُبع في دار الصحابة للتراث بطنطا(مصر) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١١٥) صفحة.

٧٧ ـ **الإخبار بما فاتَ من أحاديث الاعتبار**: للأستاذ علي رضا بن عبدالله بن علي رضا.

جاءَ هٰذا الكتابُ استدراكاً على كتاب محمد أمين السُّوَيْدي «الموضوعات في الإحياء، أو: الاعتبار في حمل الأسفار» الذي هو استخلاصٌ من تخريج الحافظ العِراقي للإحياء.

ولكن السُّويدي فاته بعضُ أحاديث مما حَدا بمحقِّق كتابه أن يقول في مقدمة «الموضوعات في الإحياء»:

«وقد كنتُ أنهيتُ تحقيقَ هٰذا الكتاب وتجهيزه للطباعة، ثم بدا لي ـ والحمد لله ـ أن أقلِّب صفحاتِ الجزء الأول من كتاب «الإحياء» عساني أجد حديثاً أو اثنين غفل عنهما جامعُ هٰذا الكتاب فلم يذكرهما في كتابه، وحينئذ وقعت الواقعةُ! عثرتُ على الحديث الأول ص(٣٠) ثم تابعتُ البحث فوجدتُ الثاني ص(٨٧)، ثم الثالثَ ص(١١٦) وهكذا... حتى اكتمل لي في المجلَّدات الأربع للإحياء

ما يقارب الأربعين حديثاً! وكم كانت دهشتي من إغفال السُّويدي لهٰذا العدد غير القليل من الأحاديث في كتابه، فما كان مني إلا أن عملت مستدركاً جمعت فيه الأحاديث التي لم يذكرها السويديُّ من تخريجات الحافظ العراقي، وألحقتُ بكل حديثٍ كلامَ السُّبكي عليه من (طبقات الشافعية) الذي أفرد فيه فصلاً جمع فيه ما وقع في كتاب «الإحياء» من الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً».

طُبع في مكتبة لينة بدمنهور (مصر) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٧) صفحات، من ص(١١٨ ـ ١٢٤) ضمن كتاب «الموضوعات في الإحياء» للسُّويدي.

٧٨ ـ سلسلة الأحاديث التي لا أصلَ لها، وأثرُها السيّىء في العقيدة والفقه والسُّلوك: للأستاذ أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي.

جمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ التي ليس لها إسنادٌ يُنقَل به أو يُعرَف، وموارده كتب من سبقه في هٰذا الفَنّ، ولم يلتزم مؤلِّفُه فيه ترتيباً معيَّناً حسب الحروف أو المواضيع، بل كيفما تيسَّر له.

نشر المؤلف جزأه الأول الذي ضَمَّ (٥٠) حديثاً فقط.

طُبع في دار الصميعي بالرياض عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في (١٤٣) صفحة.

٧٩ ـ نصيحة الدَّاعية في اجتناب الأحاديث الضعيفة والواهية: إعداد مجموعة من طلبة العلم (غير المذكورة أسماءَهم).

وهو عبارة عن رسالةٍ صغيرة الحجم، اعتمد فيها واضعوها على «تخريج الإحياء» للعِراقي، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني، و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، و«المنار المنيف» لابن القَيِّم، و«رياض الصالحين» للنَّووي، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي.

وقد بيَّنوا في المقدمة أهميةَ السُّنَّة النبوية، وخطورةَ رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة على الأمة.

قام هؤلاء المؤلِّفون بترتيب الأحاديث على الأبواب، وفي آخر الرسالة ذكروا لمحةً عن مصطلح الحديث، وخصوصاً مسألةَ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال وأقوالَ العلماء فيها، وقد رجَّحوا عدمَ جواز العمل بالحديث الضعيف مُطْلَقاً، لا في الفضائل، ولا في الأحكام.

طُبع في الكويت في (٤٣) صفحة، لايوجد اسمٌ للناشر، ولا تاريخ الطبع.

٨٠ ـ موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: للأستاذ علي حسن علي الحلبي، والدكتور إبراهيم طه القيسي، والدكتور حمد محمد مراد.

لقد تَمَّ العمل بهذه الموسوعة إلى ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: وَتَضمُّ الكتب والمصنَّفات والمؤلَّفات في الأحاديث الضعيفة، والموضوعة والمشتهرة، وكتب الانتقادات والتعقُّبات.

المرحلة الثانية: وتضمُّ كتب العِلَلُ، وكتب الضعفاء، والتخاريج، والتواريخ، والشروحات، الحديثية.

المرحلة الثالثة: وتَضُمُّ الكتب الفقهية، وكتب التفاسير، وغيرها من العلوم.

أمَّا منهج العمل؛ فهو كما يلي:

أولاً: قاموا بتقسيم نصوص المرحلة الأولى إلى قسمين:

القسم الأول: الأحاديث القولية، التي تبدأ بما يُنْسَب لرسول الله ﷺ قولاً، والأحاديث الفعلية، وهي كلُّ حديثٍ لا يبدأ بقول الرسول ﷺ المنسوب إليه، أوليس في أثنائه قولٌ بيِّن الدلالة للرسول الله ﷺ:

مثال: «سألتُ رسولَ الله ﷺ. . . فقال. . .».

فبدايته: «سألتُ»، وهو من قول الراوي.

مثال آخر: «جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ. . .».

فبدايته «جاء»، وهو من قول الراوي.

القسم الثاني: الآثار والأخبار الحِكم، هي المنسوبة لمن هو دُون رسول الله ﷺ من صحابة وتابعين فمن دونهم، وقد جعلوها في آخر الكتاب بترتيبٍ هجائيٍّ مستقلٍّ.

ثانياً: رتَّبوا النصوصَ حسب الحروف الهجائية؛ اعتماداً على الحاسب الآلي، وفي ترتيبهم بعضُ الملاحظات:

ـ حرف الألف بدؤوا بالهمزة الممدَّودة.

مثل: «آخر»، «آتي». . .

ـ لم يفرِّقوا همزتَي القطع والوصل، وبين الهمزة فوق وتحت، ووحَّدوه كلّه على أنه (ألف) ـ وذلك لضرورة الفهرسة ـ.

ـ جعلوا (المحلى بأل التعريف) من كلِّ حرفٍ في آخر الحرف الذي يخصه.

مثل: «القرآن. . .»، في آخر حرف القاف.

ـ أما إن جاءَت بداية الكلمة الثانية من النص (محلاة بأل التعريف)، فاعتُمدت على أنها: (ألف)، ثم (لام)، ثم الحرف الثالث.

ـ اعتبروه ـ لضرورة الفهرسة ـ التاء المربوطة هاءً.

ثالثاً: قاموا بدمج النصوص المتشابهة، واعتمدو النصَّ الأكملَ ـ وإليه نسبوا مصدره، أو مصادره ـ، وإن كان هناك بعض الفروق اليسيرة غير المؤثِّرة على المعنى.

أما إن وُجد اختلافٌ في بعض المعاني أو الألفاظ التي تعطي مدلولاً آخر؛ جعلوه نصاً آخر.

رابعاً: اختصروا أسماءَ كتب المصادر في الموسوعة عند الإحالة إليها في التخريج، وجعلوها في بداية كلِّ مجلَّدٍ، تسهيلاً للرجوع إليها، وتيسيراً لمعرفة مدلولاتها، ورتبوا المصادر حسب الحروف.

خامساً: إذا اختلف الحرف الأول للحديث المتشابه؛ تَرَكوه على حاله في الموضعين حسب حروف الهجاء، إلاّ إذا كان هذا الاختلاف يسيراً لا يَبْعُدُ به الباحث عن موقعه.

سادساً: جعلوا في آخر عملهم فهرساً فقهياً علمياً لأطراف النصوص ـ مرفوعةً وموقوفةً ـ مرتَّبةً حسب المواضيع والأبواب، وكلّ بابٍ من المواضيع حسب حروف المعجم مع الإحالة إلى رقمه في «الموسوعة»، ويرمزون للآثار الواردة برمز (ث) تمييزاً.

سابعاً: ليُعلم بأن بعض هذه الأحاديث ثابتة صحيحة؛ بعضها في «البخاري» أو «مسلم»، أو أحدهما، أو غيرهما.

ووجود المتون الصحيحة في هذه الموسوعة هذه باعتبار الإسناد لا المتن، وباعتبار أحكام المصنِّفين في كتبهم ومؤلَّفاتهم؛ لا باعتبار ترجيحهم لوجه الصواب مِن اختلافاتهم.

ثامناً: الإحالة ضمن التخريج إما إلى الرقم؛ إذا كان الكتاب مرقّماً، وإما إلى الصفحة؛ إذا كان خُلْواً من الترقيم.

تاسعاً: عملُهم جمعٌ وترتيبٌ، والعمدة فيه على أصحاب مصادر الموسوعة ومُصنّفيها، والتحقُّق من ثبوت الحديث أو عدمه ليس من عملهم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م في خمسة عشر مجلَّداً.

* * *



٢٧ ـ مصادر التفسير بالمأثور

تعريف التفسير بالمأثور:

للتفسير بالمأثور اسمان: (التفسير بالمأثور)، و(التفسير النقلي)، ويُذكَر (التفسير بالمأثور) في مقابل التفسير بالرَّأي، ويُذكر (التفسير النقلي) في مقابل التفسير الفعلي.

والمأثور اسم مفعول بمعنى المنقول. مِن: «أَثَرَ، يَأْثِرُ، أَثْراً: أي: تَبعَ أَثَرَه. وأَثَرَ الحديثَ: نَقَلَهَ ورواه عن غيره.

والأثر: الخبرُ المرويُّ، والسُّنَّة الباقية.

والمأثور: الحديثُ المروي، وماورث الخلفُ عن السَّلف»[1].

فالمأثور: يقومُ على الرواية والنقل. ويُطْلَقُ على ما ورثهُ الخَلَفُ عن السَّلَف من علمٍ وحديثٍ ورواياتٍ وغير ذلك، وغالبُ إطلاقِه على الحديثِ والروايات[2].

وقد عَرَّفه الدكتور محمد حسين الذَّهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «يَشْمَلُ التفسيرُ بالمأثور: ما جاءَ في القرآن نفسه من البيانِ والتفصيلِ لبعضِ آياتِه، وما نُقِلِ عن رسول الله ﷺ، وما نُقل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله من نصوص كتابه»[3].

أمّا مصادرُ التفسير بالمأثور فهي:

١ ـ ما صَحَّ من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ:

ونذكر هنا بأهمية اعتماد ما صَحَّ من الأحاديث المرفوعة، وعدم جواز إيراد

---

(١) المعجم الوسيط: ص: ٦٠٥.

(٢) تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين: للدكتور عبد الفتاح خالدي: ص: ١٩٩.

(٣) التفسير والمفسرون: للدكتور محمد حسين الذهبي: (١/ ٦٥٢).

أحاديث موضوعة أو ضعيفة وتفسيرِ القرآن بها، وأهمية تخريج الحديث والحكم عليه، والعودة في هـٰذا إلىٰ أصحاب الشأن.

٢ ـ ما صحَّ عن الصحابة من أقوال مأثورة في التفسير:

والعودة لتفاسير الصحابة مطلوبةٌ من المفسِّر؛ لأنهم أعلم الناس بمعاني كتاب الله، فتفاسيرُهم تأتي في المرتبة الثانية بعد تفسير رسول الله ﷺ.

قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ متحدِّثاً بنعمة الله عليه في فهم القرآن: «سلوني، فوالذي لا إلٰه غيره مانزلت آيةٌ من كتاب الله تعالىٰ إلاَّ وأنا أعلم فيمَ نزلت، وأين نزلت! ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلمُ بكتاب الله مني تناله المطايا؛ لأتيتُه».

٣ ـ ما صحَّ من أقوال التابعين:

لأنَّ التابعينَ هم تلاميذُ الصحابة، وهو أفهمُ الناس بالقرآن بعد الصحابة[١].

ومن أعلم التابعين بالتفسير تلاميذ ابن عباس، وتلاميذ ابن مسعود، وتلاميذ أبي بن كعب، رضي الله عنهم.

ومن أشهر هؤلاء: مجاهد، وسعيد بن جبير، وقتادة.

٤ ـ القراءاتُ الشاذّة:

نرىٰ: أنَّ القراءات الشاذّةَ من مصادرِ التفسير بالمأثور؛ لأنها قراءاتٌ مأثورة منسوبة لقراء من التابعين، أو أتباع التابعين، فهي تندرج ضمن مفهوم التفسير بالمأثور.

٥ ـ القراءات التفسيرية:

القراءات التفسيرية من مصادر التفسير بالمأثور. وتُسَمَّىٰ القراءاتُ التفسيرية عند بعض العلماء: «المدرج».

والقراءاتُ التفسيرية هي ما يُضيفه بعضُ الصحابة من بعض الكلمات، تفسيراً منهم لبعض الآيات، وهم يعلمون: أنها كلمات منهم، وأنها ليست من القرآن.

---

(١) تهذيب تفسير الطبري: (١/ ٤٢).

والفرق بين القراءات التفسيرية المدرجة وبين القراءات الشاذة: أن القراءات الشاذة ـ التي تحدَّثنا عنها في النقطة السابقة ـ هي نطقٌ من بعض القراء لبعض كلمات القرآن ، بينما القراءات التفسيرية هي كلماتٌ مدرجةٌ ضمن الآيات، يضعها الصحابة بين كلمات الآيات تفسيراً منهم لها، ويقيناً منهم: أنها ليست قرآناً.

وهٰذه القراءات التفسيرية تُدْرَج ضمن تفسير الصحابة، وتأخذ سماتِ (تفسير الصحابي) الذي تحدثنا عنه قبل قليل، باعتباره أحد مصادر التفسير بالمأثور(١).

وهٰذه القراءات التفسيرية لا تُؤخَذ إلاَّ إذا صَحَّتْ، وتتضمَّن هٰذه القراءات بعضَ الأحكام الفقهية.

بيان الرسول الله ﷺ للآية وتفسيره لها مقدَّمٌ علىٰ أيِّ بيان وتفسير:

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية: ومما ينبغي أن يعلم: أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عُرف تفسيرها، وما أُريد بها من جهة النبي ﷺ لم يُحْتَج في ذلك إلىٰ الاستدلال بأقوال أهل اللغة، ولا غيرهم!.

وهٰذا معناه أن بيان وتفسير رسول الله ﷺ للآية أو الكلمة القرآنية هو الأصل؛ لأنه أعلم الناس بمعاني القرآن، ولا داعيَ بعد ذلك إلىٰ الرجوع إلىٰ الشواهد الشعرية وغيرها، فبيان رسول الله ﷺ لها كافٍ شافٍ(٢).

قولُ الصحابي في التفسير مقدَّمٌ علىٰ قول مَنْ بعده:

وتفسير الصحابة للقرآن له صُوَرٌ:

أ ـ فقد يفسِّرون القرآن بالقرآن.

ب ـ وقد يفسِّرون القرآن بحديث يصرِّحون بنسبته إلىٰ رسول الله ﷺ.

جـ ـ وقد يفسِّرون القرآن بما له حكمُ الرفع إلىٰ الرسول الله ﷺ دون التصريح بذلك.

د ـ وقد يفسِّرون القرآن بسنة النبي ﷺ الفعلية.

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢٠٦.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص: ٢١٠ ـ ٢١١.

هـ ـ وقد يفسِّرون القرآن بقواعد اللغة العربية.

و ـ وقد يفسِّر الصحابي الآية بفهمه واجتهاده.

ز ـ وقد يصرِّح بأخذ التفسير من صحابيٍّ آخر.

ح ـ وقد يفسِّر الصحابيُّ الآيةَ مما علم من الأحوال والملابسات والوقائع والأحداث زمن نزول الوحي.

والقاعدة الأساسية في تفاسير الصحابة هي: قول الصحابي في تفسير الآية مقدَّمٌ على أقوال من جاؤوا بعده.

والسببُ في تقديمهم على من بعدهم: أنهم أعلم الناس بمعاني القرآن، وأدرى الناس بمعاني اللغة، وقد صحبوا رسول الله ﷺ، وعَرفوا أحوالَه، وشهدوا تنزيل القرآن، وتربَّوا علي يد رسول الله ﷺ.

قولُ التابعي في التفسير مقدَّمٌ على قول مَن بعده:

بعد تفسير القرآن بأقوال الصحابة، يُنْتَقَل لتفسير القرآن بأقوال التابعين.

ومصادر التابعين في التفسير هي:

أ ـ تفسيرهم القرآن بالقرآن.

ب ـ ثم تفسيرهم القرآن بالسنة.

جـ ـ ثم تفسيرهم القرآن بأقوال الصحابة.

د ـ ثم تفسيرهم القرآن باللغة.

هـ ـ ثم تفسيرهم القرآن بالفهم والاجتهاد.

و ـ وقد يأخذ التابعيُّ التفيسرَ عن تابعي آخر.

ز ـ وقد يفسِّر التابعيُّ القرآنَ بما عرفه من الوقائع والعادات والأحوال التي كان عليها الناسُ وقت نزول الوحي.

والقاعدة الأساسية في تفاسير التابعين هي: قولُ التابعيِّ في التفسير مُقدَّمٌ على أقوال الذين جاؤوا بعده.

والسببُ في تقديم أقوال التابعين في التفسير علىٰ مَن بعدهم: أنهم أعلَمُ الناس بالقرآن بعد الصحابة، وقد أخذوا التفسيرَ عن الصحابة، وهم من أهل القرون الخيِّرة المشهود لها بالخير والفضل، وهم أعلَمُ الناس بلغة العرب بعد الصحابة[1].

لا يُؤخَذ التفسير بالمأثور إلا بعد ثبوته وتخريجه:

ليست كلُّ الأقوال المأثورة في التفسير صحيحةً، سواء كانت أحاديثَ مرفوعةً، أو أقوالاً للصحابة، أو التابعين، فقد دخل الأقوالَ المأثورةَ آفةُ الوضع والاختلاف، ووُجدت في كتب التفسير بالمأثور أقوالٌ كثيرة موضوعة أو ضعيفة.

لذلك لا يُوخَذ التفسير بالمأثور إلا بعد تخريج تلك الأقوال المأثورة، ومعرفة الصحيح الثابت منها، عند ذلك نعتمد ذلك الصحيح الثابت، وَنَرُدُّ ما لم يثبت من الموضوع أو الضعيف.

ومما يساعد علىٰ تخريج الأقوال المأثورة في التفسير العودةُ إلىٰ كتب التفسير بالمأثور المتقدمة، التي كان أصحابُها يوردون أسانيدَ تلك الروايات، مثل: تفسير السُّدِّي الكبير، وعبد الرزاق الصنعاني، ومثل تفسير ابن أبي حاتم، وابن جرير الطبري.

كذلك يمكن تخريج تلك الروايات المأثورة من كتب السُّنن والمسانيد المسندة، كـ: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومصنَّف عبد الرزاق، مصنَّف ابن أبي شيبة، ومسند أبي يعلىٰ الموصلي، والسنن الكبرىٰ للبيهقي.

وقد أُخرجت بعضُ تلك الروايات في كتب خاصة مخرجة، منها:

١ ـ تفسير ابن عباس المُسَمَّى: صحيفةُ عليٍّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، تحقيق وتخريج الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال.

٢ ـ مرويات أمّ المؤمنين عائشة في التفسير، إعداد الدكتور سعود الفنيسان.

---

(١) انظر: «قواعد التفسير» للسبت: (١/ ١٨٨ ـ ١٩٩).

٣ ـ مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير، تخريج الدكتور حكمت بشير ياسين.

واشتراطُ تخريج الأقوال والروايات المأثورة، واعتمادُ ما صَحَّ وثبت منها من أجلِ استبعاد غير الصحيح، ومن أجلِ الإبقاء على المنزلة العظيمة للتفسير بالمأثور، ومن أجلِ حُسن فهم القرآن وتفسيره[1].

أولاً: أشهر التفاسير بالمأثور:

١ ـ تفسير ابن عباس: (المُسَمَّىٰ: «صحيفة عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في تفسير القرآن»): جمع وإعداد الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال.

منهجُ ابن عباس في التفسير هو منهجُ الصحابة، أي: تفسيرُ القرآن بالقرآن، ثم تفسيره بحديث رسول الله ﷺ، ثم تفسيره باللغة العربية والشعر، ثم تقديم استنباطاته واستدلالاته.

نموذج تفسيره ـ رضي الله عنه ـ القرآنَ بالقرآن:

قال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، هم: المؤمنون، وَسَّع الله عليهم أمر دينهم، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وقال: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

فهو قد فَسَّرَ «ٱلوُسْعَ» بٱليُسرِ وٱلاستطاعةِ وعدمِ ٱلحرجِ، وٱعتبرَ ٱلآيةَ رحمةً من ٱلله بٱلمسلمين، حيث وَسَّعَ عليهم أمرَ دينهم، وجعلَ أحكامَهُ وتشريعاته واسعةً ميسَّرةً ضِمن وُسْعِ المسلمين وطاقتهم.

واستشهدَ على هذا بثلاثِ آياتٍ من القرآن، من سور: البقرة، والحجِّ، والتغابن. من باب تفسير القرآن بالقرآن.

نموذج تفسيره ـ رضي الله عنه ـ القرآنَ بالسُّنَّة النبوية:

لما فَسَّرَ قولهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.

لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْ﴾ [المائدة: ١٤].

قال: هم اليهود. زَنَتْ منهم امرأةٌ، وكان اللهُ قد حكمَ في التوراةِ في الزِّنا بالرجم، فنَفسوا أن يرجموها [أي: رَقُّوا لها وضَنُّوا على الرجم والموت]. وقالوا: انطلقوا إلى محمدٍ فعسىٰ أن يكونَ عندهُ رخصةٌ، فاقبلوها!.

فقالوا: يا أبا القاسم: إنَّ امرأةً منَّا زنَتْ، فما تقولُ فيها؟.

فقال لهم النبيُّ ﷺ: كيفَ حكمَ اللهُ في التوراةِ في الزاني؟.

فقالوا: دَعْنا من التوراة، ولكن ما عندكَ في ذلك؟.

فقال: ائتوني بأعلَمِكُمْ بالتوراة التي أُنزلت على موسىٰ! فقال لهم: بالذي نجاكم من آل فرعون، بالذي فلقَ لكم البحرَ فأنجاكم وأغرقَ آل فرعون، إلاَّ أخبرتموني ما حكمُ اللهِ في التوراةِ في الزاني!.

قالوا: حُكْمه الرجمُ! فأمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بالمرأةِ فرُجِمَتْ[1]!.

الحادثةُ التي أوردها ابنُ عباس تفسِّرُ قولَه تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْ﴾.

فاليهودُ حرَّفوا الكَلِمَ عن مواضعه عندما رفضوا رجمَ اليهودية الزانية، وهو حكمُ الله الذي في توراتهم، وهم جاؤوا للنبي ﷺ بمزاجية، فإنْ حَكَمَ في المرأة بالتعزير؛ قبلوا حكمه، وإن حكَمَ فيها بالرجمِ؛ رفضوا حكمهُ!.

نموذجُ تفسيره ـ رضي الله عنه ـ القرآنَ بالقرآن باللغة بإيراد شواهد الشعر:

قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١].

قال ابن عباس: «سامدون»: لاهون مُغَنُّون.

وعن تفسيرِ ابن عباس غريبَ القرآن بشواهدِ الشعر العربي، قال السيوطي: «قال ابن عباس: الشعرُ ديوانُ العرب، فإذا خفيَ علينا الحرفُ من القرآن ـ الذي أنزل اللهُ بلغةِ العربِ ـ رجعنا إلى ديوانها، فالتمسْنا معرفةَ ذلكَ منه.

---

(١) تفسير ابن عباس: ص: ١٧٨.

وقال عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة: كان ابنُ عباس إذا سُئِلَ عن القرآن يُنْشِدُ الشعر! قال أبو عبيد: يعني يستشهدُ بالشعرِ على التفسير»[1].

طُرق الرواية عن ابن عباس:

رُويت عن ابن عباس أقوالٌ كثيرة في التفسير، وهذه الأقوالُ نُقِلَتْ بِعِدَّة طُرُقٍ، وليستْ كلُّ الطرق صحيحة، فمنها الصحيحُ، ومنها الضعيفُ، ورجال تلك الطُرق منهم من هو ثقةٌ، ومنهم من هو ضعيفٌ مطعونٌ فيه.

واستعرضَ محقِّقُ كتاب (تفسير ابن عباس برواية علي بن أبي طلحة) الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال تلك الطرق العديدة.

ونسجِّل هنا أهمَّ وأشهرَ الطُرق الصحيحة، وهي:

الأولى: طريقُ معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: هي أَشْهَرُ وأَصحُّ الطُّرقِ عن ابن عباس، وبها وَصَلَنا معظمُ تفسيرِ ابن عباس، وهي طريقٌ صحيحةٌ معتمدةٌ من قبل علماء الحديث.

قالَ عنها الإمامُ أحمد بن حنبل: «إنَّ بمصر صحيفةً في التفسير، رواها عليُّ بن أبي طلحةَ، لو رَحَلَ فيها رجلٌ إلى مصرَ قاصداً؛ ما كان كثيراً».

وقد اعتمدَ الإمامُ البخاريُّ على هذه الطريق في صحيحهِ، فيما يعلِّقهُ عن ابن عباس. ونقل الطبريُّ وابنُ أبي حاتم كثيراً من أقوالِ ابن عباس في التفسير بهذه الطريقة.

ومن المعلوم: أنَّ عليَّ بن أبي طلحةَ الهاشمي لم يَتَلَقَّ التفسيرَ عن ابن عباس مباشرةً، فهذه الطريق فيها إرسال، لسقوطِ اسم الرجل الذي بين ابن عباس وابن أبي طلحةَ، ولذلكَ طَعَنَ فيها بعضُهم.

لكنَّ عليَّ بن أبي طلحةَ تلقَّى التفسيرَ عن تلاميذ ابن عباس المشهورين الثقات، وهم: مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جُبير، وهؤلاء متفقٌ على كونهم عُدُولاً، فطالما أنَّ الواسطةَ بين ابن أبي طلحةَ وابن عباس معروفٌ، ومُجْمَعٌ على توثيقهِ؛ فلا يضرُّ عدمُ ذكره، وإرسالُ الروايةِ بحذف اسمه!

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

فطريقُ علي بن أبي طلحة متصلة: معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن مجاهد ـ أو سعيد بن جُبير، أو عكرمة ـ عن ابن عباس.

الثانية: طريق قيس بن مسلم الكوفي، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبَّاس.

وهذه طريقٌ صحيحةٌ على شرط الشيخين، وكثيراً ما خَرَّج منها الحاكمُ والفِريابي وابن جرير.

الثالثة: طريقُ الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: وهذه الطريقُ من السلاسلِ الذهبيةِ الصحيحة. وقد أخرجَ ابنُ جرير الطبري منها في تفسيره.

الرابعة: طريقُ محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد ـ مولىٰ آل زيد بن ثابت ـ عن عكرمة ـ أو سعيد بن جبير ـ عن ابن عباس.

وهي طريقٌ جيدةٌ، وإسنادُها حسنٌ، أخرجَ منها ابنُ جرير، وابن أبي حاتم كثيراً، كما أخرج منها الطبرانيُّ في معجمهِ الكبير.

الخامسة: طريقُ السُّدِّي، عن أبي صالح، عن ابن عباس. والسُّدِّيُّ، عن أبي مالك، عن ابن عباس.

وهي طريقٌ جيدةٌ، أوردَ ابنُ جرير كثيراً منها.

والسُّدِّيُّ هو: أبو محمد، إسماعيل بن عبد الرحمن، السدي الكبير، وهو تابعيٌّ ثقة.

وأبو صالح هو: باذان ـ أو باذام ـ مولىٰ أُمِّ هانئ بنت أبي طالب، وهو تابعيٌّ ثقة.

وأبو مالك هو: غزوان الغفاري الكوفي، وهو تابعيٌّ ثقة.

أمَّا الطُّرق الضعيفة غيرُ المرضية عن ابن عباس؛ فمنها:

الأولىٰ: طريقُ بكرِ بن سهل الدِّمياطي عن عبد الغني بن سعيد، عن موسىٰ ابن محمد، عن عبد الملك بن جريج، عن ابن عباس.

الثانية: طريقُ عبد الملك بن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس.

الثالثة: طريقُ عطية بن سعد العوفي عن ابن عباس.

الرابعة: طريقُ الضَّحَّاكِ بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس.

الخامسة: طريقُ مقاتل بن سليمان الأزدي عن ابن عباس.

وأوهىٰ وأضعفُ الطرق عن ابن عباس هي:

طريقُ محمد بن السَّائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

فإذا انضمَّ إلى ذلك روايةُ محمد بن مروان السدّي الصغير، فهي سلسلة الكذب. إذاً سلسلة الكذب هي: محمدُ بن مروان السُّدِّيّ الصغير، عن محمد بن السَّائب الكلبي، عن أبي صالح باذان، عن ابن عباس.

وأبو صالح باذان مولىٰ أُمِّ هانئ ثقةٌ، والضعفُ ليس منه، بل من الكلبي.

ومحمدُ بن السائب الكلبي ليس ثقةً، واتُّهمه جماعةٌ بالوضع والكذب، ولما مرضَ يوماً قال لأصحابه: كلُّ شيءٍ حدَّثتكم به عن أبي صالح فهو كذبٌ.

ومع ضعفِ الكلبي، فقد روىٰ عنه تفسيرَه المنسوبَ إلى ابن عباس مثلُه أو أشدُّ منهُ ضعفاً، وهو: محمدُ بن مروان السُّدِّيّ، وهو كذَّابٌ وضَّاعٌ. وروىٰ عن محمد ابن مروان التفسيرَ مثلُهُ وأشدُّ منهُ ضعفاً، وهو: صالح بن محمد الترمذي.

فهؤلاء الثلاثة كذَّابون، وضَّاعون، متروكون: صالح بن محمد الترمذي، ومحمد ابن مروان السُّدِّيّ الصغير، ومحمد بن السَّائب الكلبي.

وهذه أصحُّ خمسِ طرقٍ عن ابن عباس، أَصَحُّها الطريقُ الأولىٰ، وبعدها أضعفُ ستِّ طرق، أوهاها وأضعفها الطريق الأخيرة[1].

كتابان في التفسير لابن عباس:

طُبِعَ كتابان في التفسيرِ منسوبان لابن عباس، أحدُهما مردودٌ، والآخرُ صحيح مقبول، وفيما يلي تعريفُ كلٍّ منهما:

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٨١ ـ ٨٢)، و«تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

الأول: تنوير المِقْبَاس من تفسير ابن عباس: جمعُ أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ) صاحبُ «القاموس المحيط».

ورتَّبَ الفيروزآبادي هذا التفسيرَ على ترتيبِ المصحف، من سورة الفاتحة حتىٰ سورة الناس، وقد طُبِع هذا التفسيرُ عدة مرات، وانطلىٰ الأمرُ على الناسِ، وظنُّوهُ تفسيرَ ابن عباس حقيقةً.

وهو باطلٌ مردودٌ مفترىً مختلَقٌ، لا تصحُّ نسبتهُ إلى ابن عباس، وابنُ عباس لم يَقُلْهُ، فلا يُؤْخَذُ ما فيه.

وسببُ ردِّ هذا التفسير: أنَّ جامعَه الفيروزآبادي جَمَعهُ عن طريق (سلسلة الكذب) التي أشرنا لها من قبل.

فهذا التفسيرُ من طريق: محمد بن مروان السُّدّي الصغير، عن محمد بن السَّائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

الثاني: تفسيرُ ابن عباس المُسَمَّىٰ: صحيفة علي بن أبي طلحة عن أبي عباس في التفسير:

هذا تفسيرٌ صحيحٌ عنِ ابن عباس، رُويَ ونُقِلَ بواسطةِ أصحِّ الطُّرق عن ابن عباس، وهي طريق: معاويةُ بن صالح، عن عليِّ بن أبي طلحة، عن مجاهد، عن ابن عباس.

وصحيفةُ عليِّ بن أبي طلحة أثنى عليها العلماءُ السابقون، المحدِّثون والمفسِّرون وغيرهم.

قال الإمام أحمدُ بن حنبل: «بمصرَ صحيفةٌ في التفسير، رواها عليُّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، ولو رَحَلَ رجلٌ فيها إلى مصر قاصداً؛ ما كانَ كثيراً».

وقد نقل صحيفةَ عليِّ بن أبي طلحةَ المفسِّرون بالمأثور، من أمثال: ابن جرير الطَّبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، والسيوطي، وغيرهم.

وقد فُقِدَتْ هذه الصحيفة منذ فترة، ولا تزالُ حتىٰ الآن في عدادِ المفقودات.

وأخيراً قام الباحث الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال، بجمعِ رواياتِ وطُرقِ وأسانيدِ هذه الصحيفةِ من مختلفِ كتبِ التفسير بالمأثور وكُتبِ الحديث، ونسَّقَ

بينها، وخرَّجَها وحكمَ عليها، ورتَّبها على ترتيبِ سورِ القرآن، وأخرجها في مجلَّدٍ بعنوان: «تفسير ابن عباس، المُسَمَّىٰ صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن».

وبذلَ الباحثُ في جمع هذه الصحيفة جهداً واضحاً، وخرَّجَ رواياتِها وطُرُقَها تخريجاً جيداً، بحيث يطمئنُّ القارئ إلى أنَّ ما بينَ يديهِ هو تفسير ابن عباس، أو معظم تفسير ابن عباس! وجمعَ مروياتِ علي بن أبي طلحةَ من اثنين وثلاثينَ كتاباً، من كتب التفسير والحديث والتاريخ والعقيدة وغيرها، وكانَ مجموعُ الروايات ألفاً وأربعمئة وستين رواية[1].

وننصحُ بقراءةِ هذا الكتاب والاستفادة منه، فهو أصحُّ ما وصلنا من تفسير ابن عباس مجموعاً في صحيفة!.

طُبع هذا التفسير في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٢ ـ تفسير مجاهد بن جبر المخزومي (المتوفى سنة ١٠٤ هـ): جمع وإعداد: الأستاذ عبد الرحمن الطاهر السُّوْرَتي.

لازم مجاهدٌ شيخَهُ ابن عباس، وكانَ أعلم أصحابه في التفسير.

قال مجاهد: «قرأتُ القرآن على ابن عباس، عَرَضْتُهُ عليهِ ثلاثَ عرضات، أُوقِفهُ عند كلِّ آيةٍ، أسألهُ فيمَ نزلتَ؟ وكيفَ كانت؟

وقالَ ابنُ أبي مُلَيْكَة: «رأيتُ مجاهداً يسألُ ابنَ عباس عن تفسير القرآن، ومعهُ ألواحهُ، وابنُ عباسٍ يقول له: اكتب. حتى سألَهُ عن التفسيرِ كلِّهِ».

وقال مجاهد: «قال لي عبد الله بن عمر: وَدَدْتُ: أنَّ ابني سالماً، وغلامي نافعاً يحفظانِ حفظَكَ».

وقال سفيان الثوري: «إذا جاءَكَ التفسيرُ عن مجاهدٍ؛ فحَسْبُكَ به!»[2].

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) انظر: هذه الأقوال في مقدمة الأستاذ السورتي لتفسير مجاهد.

وقد أخرجَ لمجاهد أصحابُ الكتب الستة، وأجمعت الأمةُ على إمامةِ مجاهد والاحتجاج به.

وهو كتابٌ قيمٌ جيد، جمعَ فيه الباحثُ خلاصةَ أقوالِ هذا الإمامِ التابعيِّ الكبير.

طُبع هذا التفسير في قطر عام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م في مجلَّدةٍ.

٣ - تفسير قتادة: أبي الخطَّاب، قتادة بن دَعَامة بن قتادة السَّدُوسِي الشَّيْباني (المتوفى سنة ١١٧ هـ).

اشتهر قتادةُ بالتفسير، وحازَ لقبَ (المُفَسِّر). وكانَ يقال عنهُ: «قتادة مُفَسِّرُ القرآن».

ووَهَبَ قتادةُ نفسَهُ للعلمِ والدرسِ والتعليمِ، وكانَ زاهداً في الدُّنيا، لا يزاحمُ عليها، ولا يأتي أبوابَ السلاطين، سعيداً بالحياةِ مع القرآن، مقبلاً على الله.

وقال عن علمه بالتفسير: «ما في القرآن آيةٌ إلَّا وقد سمعتُ فيها شيئاً».

وقد جمعَ قتادةُ كتاباً في تفسيرِ القرآن بالمأثور، ولكنَّهُ فُقِدَ من جملةِ ما فُقِدَ من كتب التراث. وأخرجَ له الإمام الطبريُّ في تفسيرِهِ أكثرَ من ثلاثةِ آلافِ رواية في التفسير. كما أخرجَ له المفسِّرونَ الآخرون مثل: ابن أبي حاتم، وابن المنذر، والسُّيوطي، وإنْ كانَ معظمُ تفسيرهِ موجوداً في تفسيرِ الطبري.

واللَّذان رَوَيا تفسيرهُ تلميذاهُ: سعيدُ بن أبي عَرُوْبَة العَدَوي، ومَعْمَرُ بن راشد الأزدي.

وروى التفسيرَ عن معمرِ بن راشد تلميذُه عبدُ الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنعاني، الذي كانَ لهُ كتابٌ في التفسير بالمأثور[١].

وذهبَ بعضُ الباحثين إلى أنَّ تفسيرَ عبد الرَّزاقِ الصنعاني[٢] ما هو إلَّا تفسير قتادة برواية عبد الرزاق.

---

(١) انظر: «قتادة: دراسة للمفسِّر والتفسير» للأستاذ عبد الله بدر، ص: ١٥ - ٥٥.

(٢) الذي طُبع أخيراً بتحقيق الدكتور مصطفى مسلم.

قال الدكتور عدنان زرزور: «تحَقَّقنا من تفسيرِ عبد الرزاق الذي رجعنا إلى مخطوطتهِ مراراً، ثم نسخنا قسماً كبيراً منه في دارِ الكتب المصرية، وكانَ الأجدرُ بهِ أنْ يُنْسَبَ إلى صاحبهِ، لا إلى (راويهِ)! فتفسيرُ عبد الرزاق هو في الواقعِ تفسيرُ قتادةَ بروايةِ عبد الرزاق: عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة!!»[1].

وقد أعدَّ الأستاذ عبدُ الله أبو السعود بدر رسالةَ ماجستير في جامعة القاهرة بعنوان: (قتادة ومنهجه في التفسير)، ونشرَها في القاهرة وهي دراسةٌ جيدةٌ.

لكنَّ تفسيرَ قتادة لم يُجمَع كما جُمِعَ تفسير مجاهد، والحسن البصري.

٤ ـ **تفسير السُّدّي الكبير**: أبو محمد إسماعيلُ بنُ عبد الرحمن بن أبي كريمة، الملقَّبُ بالسُّدِّيِّ الكبير (المتوفى سنة ١٢٨ هـ).

للإمامِ السّدّي تفسيرٌ للقرآن، منه ما أَخَذَهُ عن شيخهِ ابن عباس، ومنهُ ما أخذهُ عن صحابة آخرين أو تابعين، ومنه ما كان باجتهادهِ، وكان تفسيرُهُ من المصادرِ الإسلاميةِ الأساسية في تفسير الإمام الطبري، حيث اعتمدَ معظمَ رواياتِ السُّدِّي، ولعلَّ رواية الطبري عن السدي أكثرُ الروايات الواردةِ في تفسيره.

وقال الإمام السيوطي عن تفسيره: «إنَّ أمثل التفاسير تفسيرُ السدي الكبير».

وقامَ بجمعِ مروياتِ الإمام السدي في التفسير من كتب التفسير بالمأثور الدكتور محمد عطا يوسف، وأعدَّ حولها دراسةً جيدةً قيِّمة عن حياة السدي ومنهجه في التفسير، وأصدرها بعنوان: (تفسير السدي الكبير)، طبعته دار الوفاء بمصر عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في مجلدةٍ.

٥ ـ **تفسير الحسن البصري (المتوفى سنة ١١٠ هـ)**: جمع الدكتور محمد عبد الرحيم.

كان الحسنُ البصريُّ من أعلمِ التابعين في التفسير، وكانَ أحسنَ التابعين كلاماً في التفسير كما قال ابنُ جُزَي الغرناطي.

وطبيعةُ تفسيرهِ هي طبيعةُ تفاسير علماء التابعين في الغالب، كمجاهد،

---

(١) انظر: مقدمة في «أصول التفسير» لابن تيمية، ص: (٨٠) حاشية.

والسُّدِّي، وقتادة، وسعيد بن جبير، وزيد بن أسلم وغيرهم، ومنهجهُ في التفسير هو منهجُ المفسرين التابعين؛ لأنهم جميعاً أتباعُ مدرسةِ التفسير بالمأثور وهي أحسنُ مدارسِ التفسير؛ ولأنَّ تفاسيرَ التابعين هي أصحُّ وأجودُ التفاسير بعد تفاسيرِ الصحابةِ.

وقد كتبَ الحسنُ البصريُّ تفسيراً للقرآن، لكنهُ لم يصل إلينا، لكنَّ علماءَ التفسير بالمأثور سجَّلوا معظمَ أقوالهِ في التفسير، مثل: ابن جرير الطَّبَري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن مردويه، والسُّيوطي.

وقد جمعَ مروياتِ الحسن البصري في التفسير ووثَّقَها، وأعدَّ دراسةً لها الدكتور محمد عبد الرحيم، وهي دراسةٌ جيدةٌ قيّمةٌ جديرةٌ بالاستفادة منها.

طُبع هذا التفسير في دار الحديث بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدتين بعنوان: «تفسير الحسن البصري».

٦ ـ تفسير سفيان بن عيينة: أبو محمد سفيانُ بن عُيَيْنَة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المَكِّي (المتوفي سنة ١٩٨ هـ).

وهو من رواةِ الكتب الستة، وكان من أقرانِ سفيان الثوري، ويقال لهما: السفيانان. وشيوخهُ هم علماءُ التابعين وأتباعهم.

وكان ابنُ عيينة من أعلم أهل عصرهِ بالتفسير، قال عنه عبدُ الله بن وهب المصري: «لا أعلمُ أحداً أعلمَ بالتفسير من ابن عيينة».

وقال نعيم بن حماد: «كانَ ابن عيينة من أعلمِ الناسِ بالقرآن، وما رأيتُ أحداً أجمعَ لمتفرقٍ منه».

وقد جَمَعَ تفسيرَه الأستاذُ أحمد صالح محايري.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٧ ـ تفسير عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني: الإمام أبو بكر عبدُ الرزاق بن همام ابن نافع الصنعاني الحِمْيَري (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

وهو تفسيرٌ بالمأثور، أورد فيه الإمامُ الأقوالَ المأثورة عن الصحابة والتابعين، وقد تلقَّى التفسير عن شيخهِ معمر بن راشد.

وذهب بعضُ الباحثين إلى أنَّ عبد الرزاق بن همام كان مجرَّدَ راوٍ لتفسير قتادة ابن دعامة السَّدُوْسِي! وقد سبقَ أن تحدَّثنا عن هذا قبل قليلٍ أثناء التعريف بتفسير قتادة.

وذهب باحثون آخرون إلى أنَّ عبد الرزاق أخذ التفسيرَ عن شيخهِ معمر ـ الذي أخذه بدوره عن شيخهِ قتادة ـ وأضافَ إليهِ أقوالاً أخرىٰ عن أعلامٍ من التابعين وأتباع التابعين.

وقد استفاد من تفسير عبد الرزاق الصنعاني علماءُ التفسير بالمأثور، وأوردوا كثيراً من آرائه ومروياته في التفسير، منهم: ابنُ جرير الطَّبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن مردويه، والسيوطي.

وقد طُبع «تفسيرُ عبد الرزاق» بتحقيق الدكتور مصطفىٰ مسلم محمد، في مكتبةِ الرشد بالرياض عام ١٤١٠ ـ ١٩٨٩ م.

٨ ـ **تفسير الإمام أحمد بن حنبل**: الإمام أبو عبد الله أحمدُ بن محمد بن حنبل ابن هلال الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

أورد الإمام ابن حنبل كثيراً من المرويات المأثورات في التفسير في كتابه الجامع (المسند) الذي رتَّبهُ على أسماء الصحابة.

وألَّف الإمام كتاباً حافلاً مسنداً في التفسير بالمأثور، غير المسند، و أوردَ فيهِ مئةً وعشرينَ ألف رواية!

وقد ذكر هذاالتفسيرَ كثيرٌ من السابقين منهم: ابنُ النديم في «الفهرست»، وابن تيمية، والداوودي، والعليمي، وغيرهم.

ونقل ابنُ حنبل في تفسيرهِ عن علماء التفسير بالمأثور الذين سبقوه كمجاهد، وقتادة، وسعيد بن جبير، والسفيانين ـ سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري ـ ووكيع، وشعبة، وغيرهم.

قال الإمام الشافعي عن أحمد بن حنبل: «أحمد إمامٌ في ثماني خصال: إمامٌ في الحديث، إمامٌ في الفقه، إمامٌ في اللغة، إمامٌ في القرآن، إمامٌ في الفقر، إمامٌ في الزهد، إمامٌ في الورع، إمامٌ في السنَّة!!».

وقال أبو الحسين بن المنادي: «صنَّفَ أحمد في القرآن: التفسير، و هو مئة وعشرون ألفَ رواية، والناسخ والمنسوخ، والمقدَّم والمؤخَّر في كتاب الله، وجواب القرآن»[1].

وقد جمع الدكتور حكمت بشير ياسين، وآخرون مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير بالمأثور من كتابه (المسند) وغيره، حقَّقوها، وخرَّجوها، طبعته مكتبة المؤيَّد بالرياض عام١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م بعنوان: «مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير» في أربع مجلدات.

٩ ـ تفسير سفيان بن سعيد الثوري: أبو عبد الله سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ الكوفي (المتوفي سنة ١٦١ هـ).

كانَ لسفيان الثوري تأثيرٌ كبيرٌ في التفسير، والحديث، والفقه، ومنهجهُ في التفسير هو منهج أتباع التابعين، الذي لا يخرج في إطار العام عن منهج الصحابة والتابعين.

لقد انتهى التفسير إلى سفيان الثوري، واطَّلع على معظم الأقوال والروايات المأثورة في التفسير عن الصحابة والتابعين، واستوعبها ووَعاها، فكان عالماً بالقرآن ومعانيه وتفسيرِهِ وأحكامِهِ.

وكان الثوريُّ يقول لتلاميذه: «سَلُوني عن المناسك والقرآن، فإني بهما عالمٌ، وكانَ يأخذ المصحف ويشرع في التفسير، فلا يكادُ يمرُّ بآيةٍ إلا فسَّرها»[2].

وألَّفَ الثوريُّ كتاباً حافلاً في التفسير، رواه عنه تلميذهُ المقرَّب عندهُ: أبو حذيفةَ النَّهْدي ـ موسىٰ بن مسعود النهدي البصري ـ الذي أقام الثوري عنده في البصرة، لما كانَ مختفياً، وقد تزوَّجَ أمه، ولم تنجب منه[3].

ولم يَروِ أبو حذيفةَ النَّهدي كلَّ أقوال شيخهِ الثوري في التفسير، وإنما روى

---

(١) انظر: «مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير» للدكتور حكمت بشير ياسين.
(٢) انظر: «سفيان الثوري وأثره في التفسير» للأستاذ هاشم المشهداني: ص: ٢٢٠.
(٣) المرجع السابق: ص: ٨٩ ـ ٩٠.

جزءاً منها، وروىٰ باقيَ أقوالهِ، ورواياتهِ تلاميذُه الآخرون، وكانت تلك المرويات ألوفاً.

ومرويات سفيان الثوري التفسيرية مرويةٌ في كتب التفسير بالمأثور، كتفاسير: ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن مردويه، والسيوطي، وغيرهم.

وتناقل العلماءُ تفسيرَ سفيان الثوري الذي رواهُ عنه النهدي، وكانت إحدى نسخه موجودة في مكتبة (رامبو) في الهند، فحقَّقها وأخرجها مدير المكتبة الأستاذ امتياز علي عَرْشِي، ونشرها في الهند عام ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م. ثم أعيد نشرها في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

١٠ ـ الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

عرَّف السيوطي نفسُهُ هذا التفسير، وبيَّنَ لنا الحاملَ له على تأليفهِ، وذلكَ بمجموع ما ذكره في كتاب «الإِتقان» له، وما ذكرهُ في مقدِّمةِ «الدر المنثور» نفسه، فقال في آخر «الإِتقان» (٢/ ١٨٣): «وقد جمعتُ كتاباً مسنداً فيهِ تفاسير النبي ﷺ، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بينَ مرفوعٍ وموقوفٍ، وقد تمَّ وللهِ الحمد في أربعِ مجلداتٍ، وسَمَّيتُهُ (ترجمان القرآن)».

وقال في مقدمة «الدر المنثور»: «وبعد، فلمَّا أَلَّفْتُ كتابَ (ترجمان القرآن) ـ وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ ـ وتمَّ بحمد الله في مجلَّداتٍ، فكانَ ما أوردتُه فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرَّجةِ منها وارداتٍ[1]، رأيتُ قصور أكثر الهِمَم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإِسناد وتطويله، فلخصتُ منهُ هذا المختصر، مقتصراً فيهِ على متنِ الأثر، مصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتابٍ معتبرٍ، وسمَّيتُهُ بـ: (الدُّرُّ المنثور، في التفسير المأثور)».

ومن هاتين العبارتين يتبيَّنُ لنا: أنَّ السيوطي اختصرَ كتابهُ «الدر المنثور» من كتابه ترجمان القرآن، وحذف الأسانيد مخافةَ المَلَل، مع عَزْوِه كلَّ رواية إلى الكتاب الذي أخذها منه.

---

(١) أي: طُرقاً كثيرةً.

ويقول السُّيوطي في آخر «الإتقان» (٣/ ١٩٠): «وقد شرعتُ في تفسيرٍ جامعٍ لجميع ما يحتاجُ إليهِ من التفاسير المنقولة، والأقوال المعقولة، والاستنباطات والإشارات، والأعاريب واللُّغَاتِ، ونُكَتِ البلاغة ومحاسنِ البدائع وغيرِ ذلكَ، بحيثُ لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً، وسمَّيتهُ بـ: (مجمعِ البحرين ومطلع البدرين)، وهو الذي جعلتُ هذا الكتاب ـ يعني: «الإتقان» ـ مقدمةً له».

ومن هذه العبارة يتبيَّنُ لنا: أنَّ كتاب «مجمع البحرين، ومطلع البدرين» يُشبه في منهجهِ وطريقتهِ ـ إلى حدٍّ كبيرٍ ـ تفسير ابن جرير الطَّبري، ولكن لا ندري إذا كانَ السيوطيُّ قد أتمَّ هذا التفسيرَ أم لا، ويظهر لنا: أنهُ لا صِلةَ بينهُ وبين كتاب: «الدُّرِ المنثور»؛ لأنهُ لا يتعرَّضُ فيهِ مطلقاً لما ذكرهُ في منهجهِ في «مجمع البحرين ومطلع البدرين» فلا استنباطَ ولا إعرابَ، ولا نُكات بلاغية، ولا محسنات بديعية، ولا شيءَ مما ذكر: أنه سيعرضُ له في «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وكلُّ ما فيهِ هو سَردُ الروايات عن السَّلَف في التفسير بدُون أن يعقِّبَ عليها، فلا يعدِّلُ ولا يجرح، ولا يضعِّف، ولا يصحِّح، فهو كتابٌ جامعٌ فقط لما يروى عن السَّلَف في التفسير، أخذه السيوطيُّ من البخاري، ومسلم، والنَّسائي، والترمذي، وأحمد، وأبي داود، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، وابن أبي الدُّنيا، وغيرهم ممن تقدَّمهُ، ودوَّن التفسير.

والسيوطيُّ رجلٌ مغرمٌ بالجمعِ وكثرةِ الرواية، وهو ـ مع جلالة قدرِهِ، ومعرفته بالحديث وعِلَلهِ ـ لم يتحرَّ الصحةَ فيما جَمَع في هذا التفسير، وإنما خلط فيهِ بين الصحيح والعليل، فالكتابُ يحتاجُ إلى تصفيةٍ حتى يتميَّزَ لنا غثُّه من سمينه، بين أهل العلم[1].

طُبع هذا الكتاب، في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في ثماني مجلَّدات.

ثانياً: أشهر التفاسير بالمنهج الأثري النظري:

التفسير الأثري النظري هو التفسيرُ الذي يجمعُ بين جانبين:

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون: (١/ ١٦٨).

الأول: جانبُ التفسير بالمأثور، القائم على الرواية والنقل، وإيراد الأقوال المأثورة فقط، دون نظرٍ أو تحليلٍ أو تأويلٍ.

الثاني: جانب التفسير بالرأي، القائم على النظر، والاجتهاد، والتحليل، والتأويل دون ذكر المأثور.

هناكَ تفاسيرٌ اكتفت بإيراد الأقوال المأثورة، المتمثِّلة في الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، ولا يكادُ المفسِّرُ يذكرُ شيئاً من التوجيه والتحليل وإن ذكر كانَ ذلكَ قليلاً، لا يكادُ يُذكر أمام (الكمِّ الكبير) من الروايات المأثورة التي ملأت تفسيره.

وهذا ملحوظٌ في التفاسير التي طُبعت، والتي جُمعت فيها أقوالُ واختياراتُ مفسِّرين من الصحابة، أو التابعين، كتفسير ابن عبَّاس، وتفسير مجاهد، وتفسير قتادة، وتفسير السُّدي، وتفسير الحسن البصري، وتفسير عبد الرزاق، وتفسير أحمد ابن حنبل، وتفسير سفيان الثوري.

ويبدو هذا في تفسير السيوطي: (الدرُّ المنثور) الذي تحدَّثنا عنهُ قبل قليل.

هذه التفاسير تُصنَّف ضِمن التفسير بالمأثور، ولهذا أوردناها ضمن الفصل السابق الذي خصَّصناه للتفسير بالمأثور.

وهناكَ تفاسيرٌ اكتفت بالرَّأي والنظر والتحليل والتوجيه، والاستنباط، وتوسَّعت في الموضوعات العقلية أو الفقهية أو النحوية أو البلاغية، ولا تكادُ ترىٰ في هذه التفاسير العقلية شيئاً من المأثور، وإذا كانَ فيهِ شيءٌ منهُ؛ كان قليلاً لا يكادُ يذكر.

يبدو هذا في التفاسير العقلية كتفسير الزَّمَخْشَري، وتفسير الرَّازي، وتفسير البَيْضَاوي، وتفسير النَّسَفِي، وتفسير أبي السَّعود، وتفسير القمي النَّيسابوري.

والتفسيرُ الأثريُّ النظريُّ هو الذي يجمعُ بين المنهجين السابقين، وينسِّق بينهما، ويرفضُ غُلُوَّ كلِّ فريقٍ بمنهجهِ، وإهمالَ المنهج الآخر، فلا صاحب المأثور يفسِّر بالرأي، ولا صاحب الرأي يفسِّر بالمأثور!

أصحابُ هذا المنهج ينسِّقون بين المأثور والرأي، فترىٰ في تفاسيرهم أقوالاً

مأثورة، من أحاديث وأقوال صحابة وتابعين، وترىٰ فيها نظراً واجتهاداً وتحليلاً وتأويلاً.

وهم في هذا التنسيق يكونون قد جمعوا بين الحُسْنَيَيْنِ، فأخذوا حسنةَ التفسير بالمأثور، الذي هو ضروريٌّ لفهم القرآن، وأخذوا حسنةَ التفسير بالرأي والنظر، الذي لا بُدَّ مِنهُ لتفسير القرآن أيضاً[1].

أذكر فيما يلي أشهرَ التفاسير التي جمعت بين الأثر، والنظر:

١ ـ تفسير يحيى بن سلام البصري المتوفى سنة (٢٠٠ هـ).

ذهب كثير من العلماء إلى أنَّ (يحيى بن سلام البصري) هو أوَّلُ من فسَّرَ القرآنَ كاملاً على أساس (المنهج الأثري النظري)، وأنهُ ألَّفَ تفسيرهُ قبلَ أن يؤلِّفَ الطَّبَريُّ تفسيرَهُ بحوالي قرنٍ، وأنَّ التفاسير التي كانت قبل يحيىٰ بن سلام كانت تفاسير بالمأثور فقط.

قال محمد الفاضل بن عاشور في كتابه «التفسير ورجاله»: «نعني بهذا تفسيراً جليلاً من صميمِ آثار القرن الثاني، وهو أقدم التفاسير الموجودة اليوم على الإطلاق، أُلِّفَ بالقيروان، ورُوِيَ فيها، وبقيت نسخته الوحيدةُ بين تونس والقيروان، وهو الذي يعتبر مؤسِّسَ طريقة التفسير النقدي، أو الأثري النظري، التي سارَ عليها بعدهُ ابن جرير الطبري، واشتهر بها.

وتفسير ابن سلام مبنيٌّ على إيراد الأخبار مسندة، ثم تعقُّبها بالنقد والاختيار، فبعد أن يُورد الأخبار المروية مفتتحاً إسنادها بقوله: (حدَّثنا) يأتي بحُكمه الاختياري بقوله: (قال يحيى)، ويجعل مبنى اختياره على المعنى اللُّغوي والتخريج الإعرابي، ويتدرَّج من اختيار المعنى إلى اختيار القراءة التي تتماشىٰ وإيَّاه. . . .

وقد نصَّ ابنُ الجَزَري على أنَّ هذا الكتاب سُمع من مؤلِّفهِ بإفريقية، وشهد بأنه كتابٌ ليس لأحدٍ من المتقدِّمين مثله، وكذلكَ نُقل عن إمام القراءات أبي عمرو الدَّاني: أنهُ قال: «ليس لأحدٍ من المتقدمين مثل تفسير ابن سلام».

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

وذلكَ ينطقُ بسبقهِ إلى طريقة، وابتكاره منهجاً، وقد تلقىٰ هذا التفسير عن مؤلِّفهِ فقيهٌ أفريقيٌّ هو أبو داود العطار»[1].

ونُسَخُ هذا التفسير المخطوطة موجودة في تونس، وقد جمعتْها ودرستْها الباحثةُ التونسيةُ في التفسير الدكتورة هند شلبي، وحقَّقتْ تفسيرَ ابن سلام كاملاً، لكنه لم يُطْبَع حتىٰ الآن.

ولتفسير يحيى بن سلام البصري ثلاث مختصراتٌ:

الأول: اختصره أبو المطِّرف عبد الرحمن بن مروان الأنصاري القُرطبي (المتوفي سنة ٤١٣ هـ).

واختصارُه مفقودٌ.

الثاني: اختصرهُ ابنُ أبي زِمَنين: أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن عيسى المري الإلبيري (المتوفىٰ سنة ٣٩٩ هـ) وهذا التفسير المختصر مخطوطٌ في تونس[2].

الثالث: اختصره هودُ بن مُحَكِّم الهواري، قاضي الإباضية في قبيلة (هوارة) البربرية في الجزائر (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ).

وقد حقَّقَ هذا التفسيرَ المختصرَ الباحثُ الجزائري الأستاذ بالحاج بن سعيد شريفي، وطبعته له دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في أربعة أجزاء.

عقد بالحاج شريفي مقارنة بين تفسير هود بن محكِّم الهواري، وتفسير يحيى ابن سلام البصري، وخرج من تلكَ المقارنة بقوله: «واليوم: وبعد أكثر من عشر سنوات من التحقيق والمقارنة والاستقراء، أستطيع أن أقول بدون تردُّدٍ: إن الشيخ هوداً الهواري اعتمدَ اعتماداً كثيراً ـ إن لم أقل اعتماداً كلياً ـ على تفسير ابن سلام البصري، ولو جاز لي أن أضعَ للكتاب عنواناً غير الذي وجدتُه في المخطوطات لكانَ العنوان هكذا: (تفسير الشيخ هود الهواري، مختصر تفسير ابن سلام البصري) لأن تفسير ابن سلام أصلٌ لتفسير الشيخ هود الهواري»[3].

---

(١) التفسير ورجاله: لمحمد الفاضل بن عاشور، ص: ٤٢ ـ ٤٤.

(٢) مقدمة بالحاج شريفي لتفسير هود الهواري: (١/ ٣٠ ـ ٣١).

(٣) المصدر السابق: ص: ٢٤.

وقد نُشرت ستة أجزاء من تفسير يحيى بن سلام البصري في الجزائر، بتحقيق كلٍّ من: حمود حمود، والبشير المخينيني، ورشيد الغزي، ولم يُنشر التفسيرُ كلُّه، ونشربالحاج شريفي تفسير هود الهواري كاملاً في الجزائر.

٢ ـ تفسير بَقِيّ بن مَخْلَد القرطبيُّ (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

وهو مفقودٌ، لا يُوجَدُ له نسخٌ في مكتبات المخطوطات، وسبب تعريفنا به هنا: أنه من أهم الكتب التي جمعت بين الأثر والنظر في التفسير.

ذكره الإمام ابن تيمية أثناء حديثهِ عن التفاسير المأثورة، وكان مجرَّدَ ذكر، قال: «من التفاسير التي ذكر فيها أقوال الصحابة والتابعين في التفسير: تفسير عبد الرَّزاق، وتفسير وكيع بن الجَرَّاح، وتفسير عبد بن حميد، وتفسير عبد الرحمن بن إبراهيم ـ دُحَيْم ـ وتفسير الإمام أحمد بن حنبل، وتفسير إسحاق ابن رَاهُوْيَهْ، وتفسير بَقِيِّ بن مَخْلَد، وتفسير أبي بكر بن المنذر، وتفسير سفيان ابن عُيَيْنَة، وتفسير سُنَيد ـ الحسن بن داود المِصِّيصى ـ وتفسير ابن جرير، و تفسير ابن حاتم، وتفسير أبي سعيد الأشَجّ، وتفسير ابن ماجه، وتفسير ابن مَرْدُوَيْه»[١].

واعتبر الدكتور عدنان زرزور بَقِيَّ بن مخلد مثل الإمام الطبري في ترسيخ منهج التفسير الأثري النظري الجامع بين النظر والاستدلال، وبين المأثور والرواية: «ولهذا يُعتبر تفسير الطَّبري أول خطوة هامة، أو أبرز خطٍّ في السلم البياني الذي يمكن رسمه لتاريخ التفسير، لا يُضارِعهُ في ذلكَ سوىٰ تفسير (بَقِيِّ بن مخلد الأندلسي) كما ذهب إلى ذلكَ ابنُ بِشْكُوال، وقطع به ابن حزم رحمه الله، وسواء أكان هذا أم ذاك، فهما يمثِّلانِ هذه المرحلة على كل حالٍ..»[٢].

٣ ـ جامع البيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الطَّبَرِي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

يُعتبرهذا التفسيرُ من أقوم التفاسير وأشهرها، كما يُعتَبَر المرجعَ الأولَ عند المفسِّرين الذين عُنوا بالتفسير النقلي، وإن كان في الوقت نفسه يُعتَبر مرجعاً غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلي، نظراً لِمَا فيهِ من الاستنباط، وتوجيهِ

(١) مقدمة في أصول التفسير: لابن تيمية: ص: ٧٩ ـ ٨٠.
(٢) مدخل إلى تفسير القرآن: لزرزور، ص: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

الأقوال، وترجيح بعضها على بعضٍ، ترجيحاً يعتمدُ على النظر العقلي، والبحث الحُرِّ الدقيق.

وقد كانَ هذا الكتابُ من عهد قريب يكاد يُعتبر مفقوداً لا وجودَ لهُ، ثم قدَّرَ اللهُ له الظهور، والتداول، فكانت مفاجأةً سارةً للأوساط العلمية في الشَّرق والغرب أنْ وُجدت في حيازة أمير (حائل) الأمير حمود ابن الأمير عبد الرَّشيد من أمراء نجد نسخةٌ مخطوطةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، طُبع عليها الكتاب من زمنٍ قريبٍ، فأصبحت في أيدينا دائرةُ معارف غنية في التفسير المأثور[١].

ولو أننا تتبعنا ما قاله العلماءُ في تفسير ابن جرير، لوجدنا: أنَّ الباحثين قد أجمعوا الحُكمَ على عظيم قيمته، واتفقوا على أنه مرجعٌ لا غِنَى عنهُ لطالب التفسير، فقد قال السيوطي: «وكتابه ـ يعني: تفسير محمد بن جرير ـ أجَلُّ التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرَّضُ لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعضٍ، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوق بذلكَ على تفاسير الأقدمين»[٢]. وقال النَّووي: «أجمعت الأمةُ على أنه لم يُصَنَّفْ مثل تفسير الطَّبري»[٣]. وقال أبو حامد الإسفراييني: «لو سافر رجلٌ إلى الصِّين حتى يحصل على كتاب تفسير محمد بن جرير؛ لم يكن ذلكَ كثيراً»[٤]. وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصَحُّهَا تفسيرُ ابن جرير الطَّبَري، فإنهُ يذكر مقالاتِ السَّلَف بالأسانيد الثابتة، وليسَ فيهِ بدعةٌ، ولا ينقل عن المُتَّهَمين كمقاتل بن بكير[٥] والكلبي»[٦].

ويظهر مما بأيدينا من المراجع، أنَّ هذا التفسير كان أوسع مما هو عليهِ اليوم، ثم اختصره مؤلِّفُه إلى هذا القدر الذي هو عليهِ الآن، كما أنَّ كتابه في التاريخ ظفر بمثل هذا البسط والاختصار، فابنُ السُّبكي يذكر في طبقاته الكبرى (٢/ ١٣٧): «أنَّ

(١) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن: ص: ٨٦.
(٢) الإتقان في علوم القرآن: (٢/ ١٩٠).
(٣) المرجع السابق.
(٤) معجم الأدباء: (١٨/ ٤٢).
(٥) هكذا بالأصل؛ ولعلَّه ابن سليمان، وهو مقاتلُ بن سليمان بن بشير؛ وهو مُتَّهَمٌ بالكذب.
(٦) فتاوى ابن تيمية: (٢/ ١٩٢).

أبا جعفر قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا ربما تفنى الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة، ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحواً مما ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك، فقال إنا لله، ماتت الهِمَمُ، فاختصره في نحو ما اختصر التفسير».

هذا؛ ونستطيعُ أن نقول إنَّ تفسير ابن جرير هو التفسير الذي لهُ الأولية بين كتب التفسير، أولية زمنية، وأولية من ناحية الفنِّ والصِّناعة.

أمَّا أوليتهُ الزمنية؛ فلأنهُ أقدم كتاب في التفسير وصل إلينا، وما سبقهُ من المحاولات التفسيرية ذهبت بمُرور الزَّمن، ولم يصل إلينا شيءٌ منها، اللهم إلا ما وصلَ إلينا منها في ثنايا ذلكَ الكتاب الخالد الذي نحن بصدده.

وأمَّا أوليتهُ من ناحية الفنِّ والصناعة؛ فذلكَ أمرٌ يرجعُ إلى ما يمتازُ به الكتاب من الطريقة البديعة التي سلكها فيه مؤلِّفهُ حتى أخرجهُ للناس كتاباً له قيمتهُ ومكانته.

تتجلَّىٰ طريقة ابن جرير في هذا التفسير بكلِّ وضوحٍ إذا نحنُ قرأنا فيهِ وقطعنا في القراءة شوطاً بعيداً، فأولُ ما نشاهدهُ: أنهُ إذا أرادَ أن يفسِّرَ الآية من القرآن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا» ثم يفسِّرُ الآية ويستشهد على ما قالهُ بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير المأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر، فإنه يعرضُ لكلِّ ما قيل فيها، ويستشهدُ على كلِّ قولٍ بما يرويهِ في ذلكَ عن الصحابة أو التابعين.

ثم هو لا يقتصر على مجرَّدِ الرواية، بل نجدهُ يتعرَّضُ لتوجيه الأقوال، ويرجِّح بعضها على بعضٍ، كما نجدهُ يتعرَّضُ لناحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك، كما أنه يستنبط الأحكام التي يمكن أن تُؤخذ من الآية، مع توجيه الأدلة وترجيحِ ما يختار.

ثم هو يخاصم بقوَّةٍ أصحابَ الرأي المتسقلين في التفكير، ولا يزالُ يشدِّدُ في ضرورةِ الرجوعِ إلى العلم الراجع إلى الصحابة أو التابعين، والمنقول عنهم نقلاً صحيحاً مستفيضاً، ويرىٰ: أنَّ ذلكَ وحده علامة التفسير الصحيح، فمثلاً عندما تكلَّمَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ نجده يذكر

ما وَرَدِ في تفسيرها عن السَّلف مع توجيهه للأقوالِ وتعرُّضهِ للقراءات بقدر ما يحتاج إليهِ تفسيرُ الآية، ثم يعرج بعد ذلكَ على من يفسِّرُ القرآن برأيه، وبدونِ اعتمادٍ منه على شيءٍ إلا على مجرَّدِ اللغة فيفند قوله، ويبطل رأيه، فيقولُ ما نَصُّه: «وكان بعضُ من لا علمَ لهُ بأقوالِ السَّلف من أهل التأويل، ممن يفسِّرُ القرآن برأيهِ على مذهب كلام العرب، يوجِّه معنىٰ قوله: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ إلى وفيه ينجون من الجدب والقحط بالغيث، ويزعم أنه من العصر، والعصر التي بمعنىٰ المناجاة، من قول أبي زيد الطَّائي:

صادياً يستغيثُ غير مغاثٍ ... ولقد كانَ عصرة المنجود

أي: المقهور.

ومن قول لبيد:

فبات وأسرىٰ القومُ آخر ليلهم ... وما كانَ وقافاً بغيرِ معصر

وذلكَ تأويلٌ يكفي من الشهادةِ على خطئهِ خلافه قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين»[1].

وكثيراً ما يقفُ ابنُ جرير مثلَ هذا الموقف حيالَ ما يروي عن مجاهد أو الضَّحَّاك، أو غيرهما ممن يروون عن ابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ.

فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٦] يقول ما نصه: «حدَّثني المُثَنَّى، قال: حدَّثنا أبو حذيفة، قال: حدَّثنا شِبْلٌ، عن ابن أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٦]، قال: مُسخت قلوبهم ولم يمسخوا قردةً، وإنما هو مثلٌ ضربهُ اللهُ لهم، كمثل الحمار يحملُ أسفاراً» انتهى. ثم يعقِّبُ ابن جرير بعد ذلكَ على قول مجاهد فيقول ما نَصُّهُ: «هذا القول الذي قاله مجاهد قول لظاهر ما دَلَّ عليهِ كتابُ اللهِ مخالفٌ...» إلخ[2].

ومثلاً عند تفسيرهِ لقولهِ تعالى أيضاً: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ

---

(١) تفسير ابن جرير: (١٢/١٣٨).
(٢) تفسير ابن جرير: (١/٢٥٢ ـ ٢٥٣).

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، نجدهُ يروي عن الضَّحَّاكِ في معنى هذه الآية: أنَّ مَنْ طَلَّقَ لغير العِدَّةِ فقد اعتدى، وظَلَمَ نفسَه، ومن يتعدَّ حدودَ الله فأولئكَ هم الظالمون، ثم يقول: «وهذا الذي ذكر عن الضحاك لا معنىٰ لهُ في هذا الموضع؛ لأنه لم يجرِ للطَّلاق في العِدَّةِ ذكرٌ فيقالُ تلكَ حدود الله، وإنما جرىٰ ذكرُ العدد الذي يكونُ للمطلق فيه الرجعة، والذي لا يكون لهُ فيهِ الرجعةُ، دون ذكر البيان عن الطلاق للعدة»[1].

وهكذا نجدُ ابن جرير في غير موضع من تفسيره، ينبري للرّدِّ على مثل هذه الآراء التي لا تستند على شيءٍ إلا على مجرَّدِ الرأي أو محض اللغة.

ثم إن ابن جرير وإن التزم في تفسيرهِ ذكر الروايات بأسانيدها، إلا أنهُ في الأعمِّ الأغلب لا يتعقَّب الأسانيد بتصحيحٍ ولا تضعيفٍ؛ لأنهُ كان يرىٰ ـ كما هو مقرَّرٌ في أصول الحديث ـ أنَّ مَنْ أسندَ لكَ فقد حملكَ البحث عن رجال السَّند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح؛ فهو بعملهِ هذا قد خرجَ من العُهدة، ومع ذلكَ فابنُ جرير يقف في السَّند أحياناً موقفَ النَّاقدِ البصيرِ، فيعدِّلُ من يعدِّل من رجال الإِسناد، ويجرح من يجرح منهم، ويَرُدُّ الروايةَ التي لا يثقُ بصحتها ويصرِّحُ برأيهِ فيها بما يُناسِبها، مثلاً نجدهُ عند تفسيرهِ لقولهِ تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾، يقول: ما نصّه: «رُوي عن عِكْرِمَةَ في ذلكَ ـ يعني في ضَمِّ سين سَدَّاً وفتحها ـ ما حدَّثنا بهِ أحمد بن يوسف. قال: حدَّثنا القاسم، قال: حدَّثنا حجَّاجٌ، عن هارون، عن أيوب، عن عكرمة، قال: ما كانَ من صنعة بني آدم فهو السَّدُّ يعني بفتح السِّين، وما كانَ من صنع الله فهو السُّدُّ، ثم يعقِّب على هذا السند فيقول: وأما ما ذكر عن عكرمة في ذلك، فإن الذي نقل ذلكَ عن أيوب هارون، وفي نقلهِ نظرٌ، ولا نعرف ذلكَ عن أيوب من رواية ثقات أصحابه»[2].

كذلكَ نجد ابنَ جرير في تفسيرهِ يقدِّر إجماعَ الأمة، ويعطيهِ سلطاناً كبيراً في اختيار ما يذهب إليهِ من التفسير، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ يقول ما نَصُّه: «فإن قال قائلٌ: فأيُّ النكاحين عنى اللهُ بقوله:

---

(١) تفسير ابن جرير: (٢/ ٢٨٩).

(٢) تفسير ابن جرير: (١٦/ ١٣).

﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ النكاح الذي هو جماعٌ؟ أم النكاح الذي هو عقدُ تزويجٍ؟ قيل: كلاهما؛ وذلكَ: أنَّ المرأة إذا نكحت زوجاً نكاحَ تزويجٍ، ثم لم يطأها في ذلكَ النكاح ناكحها ولم يجامعها حتى يطلقها لم تَحِلَّ للأول، وكذلكَ إن وَطئها واطىءٌ بغير نكاحٍ لم تحلَّ له من بعد حتى تنكحَ زوجاً غيره، نكاحاً صحيحاً، ثم يُجامِعها فيه، ثم يُطلِّقها. فإن قال: فإنَّ ذكر الجماع غيرُ موجودٍ في كتاب الله تعالى ذكره، فما الدلالةُ على أن معناه ما قلت؟ قيل: الدلالةُ على ذلكَ إجماع الأمةِ جميعاً على أن ذلكَ معناه»[1].

ثم إننا نجد ابن جرير يأتي في تفسيره بأخبارٍ مأخوذةٍ من القَصَص الإسرائيلي، يرويها بإسنادِهِ إلى كَعْب الأحبار، و وَهْبِ بنِ مُنَبِّه، وابن جُرَيج، والسُّدّي، وغيرهم. ونراهُ ينقل عن محمد بن إسحاق، كثيراً مما رواهُ عن مَسْلَمة الأنصارى. ومن الأسانيد التي تسترعي النظرَ هذا الإسنادُ: حدَّثني ابنُ حميد، قال: حدَّثنا سلمةُ عن ابن إسحاق، عن أبي عِتاب رجلٌ من تَغْلِب كان نصرانياً عمراً من دهرهِ ثم أسلمَ بعد فقرأَ القرآن وفقه في الدين، وكان فيما ذكر، أنه كان نصرانياً أربعينَ سنة ثم عمر في الإسلام أربعين سنة.

يذكر ابنُ جرير هذا الإسناد، ويروي لهذا الرجل النصراني الأصل خبراً عن آخر أنبياء بني إسرائيل، عند تفسيرهِ لقوله تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـۥٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا﴾[2].

كما نراه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ. . .﴾ الآية، يسوق هذا الإسنادَ: «حدَّثنا ابنُ حميد قال: حَدَّثنا سلمةُ قال: حدَّثنا محمدُ بن إسحاق قال: حَدَّثني بعضُ من يسوق أحاديثَ الأعاجم من أهل الكتاب ممن قد أسلم مما توارثوا من علم ذي القرنين: أنَّ ذا القرنين كان رجلاً من أهل مصر، اسمُه مرزبا بن مردبة اليوناني من ولد يونن بن يافث بن نوح»[3].

---

(١) تفسير ابن جرير: (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٢) تفسير ابن جرير: (١٥/ ٣٣ ـ ٣٤).

(٣) تفسير ابن جرير: (١٦/ ١٤).

وهكذا يُكثِرُ ابنُ جرير من رواية الإسرائيليات، ولعلَّ هذا راجعٌ إلى ما تأثَّرَ به من الروايات التاريخية التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة[1].

مختصرات تفسير الطَّبري:

وقد اختُصِرَ «تفسيرُ الطبري» عدة مختصرات:

ـ اختصرَهُ من السَّابقين: أبو يحيى محمد بن صُمادح التُّجيبي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٤ هـ) وهو مجرَّدُ تفسيرٍ لغريب القرآن مأخوذٍ من تفسيري الطبري. وقد طَبَعَتْ هذا المختصرَ دارُ الشروق على هامش المصحف، وأسمتهُ (مصحفَ الشروق المفسر الميسَّر).

ـ وأصدرَ الشيخُ محمد علي الصابوني، والدكتور صالح رضا «مختصر تفسير الطبري» في مجلَّدينِ اثنين، وهو تلخيصٌ موجَزٌ جداً، لم يذكر فيه من علومِ الطبري في تفسيرهِ إلا ما ندر[2].

ـ واختصرَ تفسيرَ الطبري الدكتورُ بشَّار عوَّاد معروف، وعصام فارس، اكتفيا فيه بذكر ترجيحات الإمام الطبري في تفسيره، ولم يُسجِّلا شيئاً من مباحثهِ العلمية المختلفة العديدة في تفسيره.

وهذَّبه الدكتور الصلاح عبد الفتاح الخالدي، حيثُ أصدر عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م كتاب «تفسر الطبري: تقريب وتهذيب» في سبع مجلداتٍ كبيرة، سَجَّل فيهِ خلاصةَ التفسير، واستبعدَ منه ما لا فائدةَ فيهِ، وما لا داعيَ له، وما لم يصح.

٤ ـ **بحر العلوم:** لأبي اللَّيث، نصر بن محمد بن إبراهيم السَّمَرْقَنْدِي الفقيه الحنفي، المعروف بإمام الهدى (المتوفى سنة ٣٧٣ هـ).

قَدَّم لهُ المؤلِّفُ ببابٍ في الحَثِّ على طلب التفسير وبيان فضله، واستشهدَ على ذلكَ، بروايات عن السَّلَف، ورواها بإسنادهِ إليهم، ثم بيَّنَ: أنه لا يجوزُ لأحدٍ أن يفسِّرَ القرآنَ برأيهِ من ذات نفسه، ما لم يتعلَّم أو يعرف وجوهَ اللغة وأحوالَ

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون»: (٢/ ١٣٧ ـ ١٤٣) باختصارٍ وتصرُّفٍ.

(٢) انظر: «الإمام الطبري» للدكتور محمد الزحيلي: ص: ١١٤ ـ ١١٥.

التنزيل، واستدلَّ على حُرمة التفسير بمجرَّد الرأي بأقوالٍ رواها عن السَّلف بإسنادهِ إليهم أيضاً، ثم بيَّنَ: أنَّ الرجلَ إذا لم يعلم وجوهَ اللغة، وأحوالَ التنزيلِ؛ فليتعلَّم التفسيرَ ويتكلَّفَ حفظَه، ولا بأسَ على سبيلِ الحكاية، وبعد أن فرغ في المقدِّمة شرع في التفسير.

وهو يُفسِّرُ فيه القرآنَ بالمأثور عن السَّلف، فيسوقُ الروايات عن الصحابة والتابعين و من بعدهم في التفسير، ولكنه لا يذكر إسنادَهُ إلى من يروي عنهم، ويندر سياقه للإسنادِ في بعضِ الروايات إذا ذكر الأقوال والروايات المختلفة، لا يعقِّبُ عليها ولا يرجِّح كما يفعل ابنُ جرير الطَّبري ـ مثلاً ـ اللهم إلا في حالات نادرة أيضاً، وهو يعرض للقراءات ولكن بقدرٍ، كما أنه يحتكم إلى اللغة أحياناً ويشرح القرآنَ بالقرآن إنْ وُجد من الآيات القرآنية ما يوضِّحُ معنىٰ آيةٍ أُخرى، كما أنهُ يروي من القصَص الإسرائيلي، ولكن على قلَّةٍ وبدُونِ تعقيبٍ منه على ما يرويه، وكثيراً ما يقولُ: «قال بعضُهم كذا»، و«قال بعضُهم كذا»، ولا يُعيِّن هذا البعضَ. وهو يروي أحياناً عن الضعفاء فيخرج من رواية الكَلْبي، ومن رواية أسباطٍ عن السُّدِّي، ومن رواية غيرهما ممن تُكُلِّمَ فيه، ويوجِّه بعضَ إشكالات ترد على ظاهر النظم ثم يجيب عنها، كما يعرض لموهم الاختلاف والتناقض في القرآن ويُزيل هذا الإيهامَ.

وبالجملة: فالكتابُ قيِّمٌ في ذاتهِ، جَمَع فيهِ صاحبُه بين التفسير بالرواية والتفسير بالدِّراية؛ إلا أنَّهُ غلبَ الجانبُ النقليُّ فيهِ على الجانب العقلي، ولهذا يجدر بأن يُعدَّ في ضمن كتب التفسير بالمأثور[(١)].

وهو مخطوطٌ في ثلاث مجلَّدات كبار في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وتُوجَد منه نسختان مخطوطتان في مكتبة الأزهر، واحدةٌ في مجلَّدتين، والأخرىٰ في ثلاث مجلَّدات.

٥ ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثَّعْلَبي النَّيسابوري المقرئ (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ).

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون»: (٢/ ١٥٠).

أوضحَ مؤلِّفُ هذا التفسير في مقدمتهِ عن منهجهِ وطريقتهِ التي سلكها فيه، وظهر له أنَّ المصنفين في تفسير القرآن فرقٌ على طُرُق مُختلفةٍ:

فرقةُ أهل البِدَع والأهواء. وعدَّ منهم: الجبائي، والرُّمَّاني.

وفرقةُ مَنْ ألَّفوا فأحسنوا، إلا أنهم خلطوا أباطيلَ المبتدعين بأقاويل السَّلَفِ الصالحين. وعد منهم: أبا بكر القَفَّال.

وفرقةٌ اقتصرَ أصحابها على الرواية والنقل دُونَ الدِّرايةِ والنَقد. وعدَّ منهم: أبا يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي.

وفرقةٌ حذفت الإسنادَ الذي هو الرُّكنُ والعمادُ، ونقلت من الصُّحف والدفاتر، وحرَّرت على هوىٰ الخواطر، و ذكرت الغثَّ والسَّمِينَ؛ والواهي والمتينَ. وقال: وليسوا في عِدادِ العلماء، فَصُنْتُ الكتاب عن ذكرهم.

وفرقةٌ حازوا قصبَ السَّبق، في جودة التصنيفِ والحذق. غير أنهم طَوَّلوا في كتبهم بالمعادات؛ وكثرةِ الطُّرق والروايات. وعدَّ منهم: ابنَ جرير الطَّبَري.

وفرقةٌ جرَّدت التفسيرَ دُونَ الأحكام؛ وبيان الحلال والحرام، والحَلِّ عن الغوامض والمشكلات، والرَّدِّ على أهلِ الزَّيغِ والشُّبهات، كمشايخ السَّلَفِ الماضين، مثل: مجاهدٍ، والسُّدِّي، والكَلبي.

ثمَ بيَّنَ أنه لم يعثر في كتبٍ من تقدَّمه على كتابٍ جامعٍ مهذَّبٍ يُعتمَدُ. ثم ذكر ما كانَ من رغبةِ الناسِ إليهِ في إخراجِ كتابٍ في تفسير القرآن، وإجابتهِ لمطلوبهم رعايةً منه لحقوقهم، وتقرُّباً به إلى الله ثم قال: «فاستخرتُ اللهَ تعالى في تصنيفِ كتابٍ، شاملٍ مهذَّبٍ، ملخَّصٍ مفهومٍ، منظومٍ، مستخرجٍ من زُهاء مئة كتاب مجموعاتٍ مسموعاتٍ، سِوَىٰ ما التقطته من التعليقات والأجزاء المتفرِّقات، وتلقفته عن أقوامٍ من المشايخ الأثبات، وهم قريبٌ من ثلاثمئة شيخ، ونسقته بأبلغ ما قدرت عليه من الإيجاز والترتيب».

ثم قال: «وخرجتُ فيه الكلام على أربعة عشر نحواً، البسائط والمقدِّمات، والعدد والتنزلات، والقصص والنزولات، والوجوه والقراءات، والعِلَل والاحتجاجات، والعربية واللُّغات، والإعراب والمُوازنات، والتفسيرَ والتأويلات، والمعاني والجهات، والغوامض والمشكلات، والأحكام والفقهيات، والحكم

والإشارات، والفضائل والكرامات، والأخبار والمتعلِّقات، أدرجتها في أثناء الكتاب بحذف الأبواب، وسمَّيتُه: (كتاب الكشف والبيان عن تفسير القرآن)».

ثم ذكر في أول الكتاب أسانيدَه إلى من يروي عنهم التفسيرَ من علماء السَّلَف، واكتفىٰ بذلكَ عن ذكرها أثناء الكتاب، كما ذكر أسانيدَهُ إلى مصنَّفات أهل عصره ـ وهي كثيرةٌ ـ وكتب الغريب والمشكل والقراءات، ثم ذكر باباً في فضل القرآن وأهله، وباباً في معنىٰ التفسير والتأويل، ثم شرع في التفسير.

هو يفسِّر في هذا التفسير القرآنَ بما جاء عن السَّلف، مع اختصاره للأسانيد اكتفاءً بذكرها في مقدِّمة الكتاب، و يعرض للمسائل النحوية ويخوض فيها بتوسُّعٍ ظاهرٍ. كما أنه يعرضُ لشرح الكلمات اللُّغوية وأصولها وتصاريفها، ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي.

كما أنه يتوسعُ في الكلام عن الأحكام الفقهية عندما يتناولُ آيةً من آيات الأحكام، فتراهُ يذكرُ الأقوال والخلافات والأدلة ويعرضُ للمسألةِ من جميعِ نواحيها، إلى درجةِ أنه يخرجُ عما يُراد من الآية.

وهكذا يتطرَّقُ الكتابُ إلى نواحٍ علميَّةٍ متعدِّدَةٍ، في إكثارٍ وتطويلٍ يكادُ يخرج بهِ عن دائرة التفسير بالمأثور.

ثم إنَّ هناكَ ناحية أخرىٰ يمتاز بها هذا التفسيرُ هي التَّوسُّعُ إلى حدٍّ كبيرٍ في ذكر الإسرائيليات بدُون أن يتعقَّبَ شيئاً من ذلكَ، أو ينبِّهُ على ما فيهِ رغمَ استبعادهِ وغرابته.

ثم إنَّ الثعلبي لم يتحرَّ الصحةَ في كلِّ ما يَنقُل من تفاسير السَّلَف، بل يكثر من الرواية عن السُّدّي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

كذلكَ نجدهُ قد وقعَ فيما وَقَعَ فيهِ كثيرٌ من المفسِّرينَ من الاغتِرار بالأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن سورةً سورةً، فروىٰ في نهايةِ كلِّ سورة حديثاً في فضلها منسوباً إلى أُبَيٍّ بن كعب، كما اغْتَرَّ بكثيرٍ من الأحاديث الموضوعةِ على ألسنةِ الشيعةِ، فسَوَّدَ بها كتابَه دونَ أن يُشيرَ إلى وضعها واختلاقها، وفي هذا ما يَدُلُّ على أنَّ الثعلبي لم يكن له باعٌ في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها[1].

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون»: (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

هذا؛ وإنَّ الثعلبي قد جرَّ على نفسهِ وعلى تفسيره بسبب هذه الكثرة من الإسرائيليات وعدمِ الدِّقَّةِ في اختيار الأحاديث اللَّوم المرير، والنقد اللاذع من بعض العلماء الذين لاحظوا هذا العيبَ على تفسيره، فقال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير: «والثعلبي هو نفسه كان فيه خيرٌ ودينٌ، وكان حاطبَ ليل»[1] ينقل ما وجدَ في كتب التفسير من صحيحٍ وضعيفٍ وموضوعٍ.

توجد مخطوطة هذا التفسير في مكتبة الأزهر بالقاهرة، لكنها غير كاملةٍ.

٦ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**: للإمام العلامة أبي الحسن علي بن أحمد ابن محمد بن علي بن مَتُّوَيْهِ، الواحدي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٤٦٨ هـ).

أَلَّفَ الإمامُ الواحدي ثلاثة تفاسير، هي:

الأول: البسيط في تفسير القرآن الكريم، وهو أكبر تفاسيره، وأقدمها تفسيراً. وما زال هذا التفسير مخطوطاً لم يُطبع حتى الآن.

الثاني: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، وهو تفسيرٌ متوسِّطٌ، لا هو بالطويل ولا بالمختصر، وقد ظهرت طبعته الأولى حديثاً عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م عن دار الكتب العلمية ببيروت، وحقَّقهُ كلٌّ من: الأستاذ عادل أحمد عبد الموجود، والأستاذ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس، وقدَّمه الدكتور عبد الحي الفرماوي.

الثالث: الوجيز في تفسير القرآن العزيز: وهو تفسيرٌ وجيزٌ مختصرٌ، ومنتشرٌ بين الناس، ونحن في صدد تعريفه هنا.

ومصادرُ الواحدي في هذا التفسير (أي: «الوسيط») هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوالُ الصحابة والتابعين وتابعيهم في التفسير، وكتب أهل المعاني واللغة، وكتب القراءات.

وجمع الواحدي في الوسيط بين المأثور والرأي، والمنقول والمعقول، وكتب تفسيره على أساس المنهج الأثري النظري.

---

(١) ص: ١٩.

وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩) عند الكلام عن الواحدي المفسِّر: «ولم يكن لهُ ولا لشيخهِ الثعلبي كبيرُ بضاعةٍ في الحديث، بل في تفسيرهما ـ وخصوصاً الثعلبي ـ أحاديثُ موضوعةٌ، وقصصٌ باطلةٌ».

٧ ـ معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفَرَّاء البَغَوي، والملقَّب بمُحيي السُّنَّة وركن الدين (المتوفى ٥١٠ هـ).

وهو كتابٌ متوسِّطٌ، نَقَلَ فيهِ عن مفسِّري الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ووصفه في التفسير «الخازن» في مقدِّمةِ تفسيرهِ بأنه: «من أجل المصنَّفاتِ في علم التفسير وأعلاها، وأنبلها وأسناها، جامعٌ للصحيح من الأقاويل، عارٍ عن الشُّبَه والتصحيف والتبديل، مُحَلًّى بالأحاديث النبوية، مُطَرَّزٌ بالأحكام الشرعية، موشى بالقِصَصِ الغريبة، وأخبارِ الماضين العجيبة، مُرَصَّعٌ بأحسنِ الإشاراتِ، مُخَرَّجٌ بأوضحِ العبارات، مفرَّغٌ في قالب الجمال بأفصحِ مقالٍ».

وقال شيخ الإسلام ابنَ تيمية في مقدمته في أصول التفسير: «والبَغَوِيُّ تفسيرهُ مختصرٌ من الثعلبي، لكنهُ صانَ تفسيرَهُ عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة».

وقال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩): «وقد يُوجَدُ فيه ـ يعني معالم التنزيل ـ من المعاني والحكايات ما يحكم بضعفه أو وضعه».

يتعرَّض البغوي لتفسير الآية بلفظٍ سهلٍ مُوجزٍ، وينقل ما جاء عن السَّلف في تفسيرها، وذلكَ بدُونِ أن يذكر السَند، يكتفي في ذلكَ بأن يقول مثلاً: قال ابنُ عبَّاسٍ كذا وكذا، وقال مجاهدٌ كذا وكذا، وقال عطاءٌ كذا وكذا، والسِّرُّ في هذا هو أنه ذكر في مقدمة تفسيرهِ إسنادَهُ إلى كلٍّ من يروي عنهم، بَيَّنَ أنَّ له طرقاً سِواها تركها اختصاراً. ثم إنه إذا روىٰ عمن ذكر أسانيده إليهم بإسنادٍ آخر غير الذي ذكرهُ في مقدِّمة تفسيرهِ فإنه يذكرهُ عند الرواية، كما يذكر إسنادَهُ إذا روىٰ عن غير من ذكر أسانيده إليهم من الصحابة فيما يسنده إلى الرسولِ ﷺ، ويعرض عن المَنَاكِير وما لا تعلُّقَ له بالتفسير، وقد أوضحَ هذا في مقدمة كتابه، فقال: «وما ذكرتُ من أحاديث رسولِ الله ﷺ في أثناء الكتاب على وفاقِ آيةٍ أو بيانِ حُكمٍ فإنَّ الكتاب يطلبُ بيانهُ من السُّنَّةِ، وعليها مدارُ الشَّرعِ، وأمورُ الدين ـ فهي من الكتب المسموعة للحُفَّاظ وأئمةِ الحديث، وأعرضتُ عن ذكر المناكير وما لا يليقُ بحالِ التفسير».

وهو يروي أحياناً عن الكلبي وغيره من الضُّعفاء، كما أنه يتعرَّض للقراءات، ولكن بدونِ إسرافٍ منه في ذلك، كما أنه يتحاشىٰ ما وَلِعَ به كثيرٌ من المفسِّرين من مباحث الإعراب، ونُكَتِ البلاغة، والاستطرادِ إلى علومٍ أُخرىٰ، لا صلةَ لها بعلم التفسير، وإن كانَ في بعضِ الأحيان يتطرَّقُ إلى الصناعة النحوية لِضرورة الكشفِ عن المعنىٰ، ولكنهُ مُقِلٌّ لا يكثر. ويذكر أحياناً بعضَ الإسرائيليات ولا يعقب عليها ويُورِد بعضَ إشكالاتٍ على ظاهر النظم ثم يجيب عنها، كما ينقلِ الخلافَ عن السَّلَف في التفسير ويذكر الروايات عنهم في ذلك، ولا يرجِّح روايةً على روايةٍ، ولا يضعِّف روايةً، ويصحِّح أخرى.

وعلى العموم فالكتاب في جملته أحسن، وأسلم من كثير من كتب التفسير بالمأثور، وهو مطبوعٌ متداولٌ بين أهل العلم.

٨ ـ المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد، عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ).

لهذا التفسير قيمةٌ عاليةٌ بين كتب التفسير وعندَ جميعِ المفسِّرينَ، وذلكَ راجعٌ إلى أنَّ مؤلِّفهُ أضفىٰ عليهِ من روحهِ العلمية الفيَّاضةِ، ما أكسبه دِقَّةَ، ورواجاً، وقَبولاً. وقد لخَّصه مؤلِّفُه من كتب التفاسير كلِّها ـ أي: تفاسير المنقول ـ وتحرَّى ما هو أقربُ إلى الصحة منها، ووضع ذلكَ في كتابٍ متداولٍ بين أهل المغرب والأندلس حسن المنحى.

وهو يذكر فيه الآيةَ ثم يفسِّرها بعبارةٍ عذبةٍ سهلةٍ، ويُورد من التفسير بالمأثور ويختارُ منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطَّبَري كثيراً، ويُناقِشُ المنقولَ عنه أحياناً، كما يُناقشُ ما ينقلهُ عن غير ابن جرير، وَيَرُدُّ عليه.

ونجدُ شيخ الإسلام ابن تيمية يعقد مقارنة بين الكتابين ـ كتاب ابن عطية، وكتاب الزمخشري ـ في فتاواه فيقول: «وتفسيرُ ابن عطية خيرٌ من تفسير الزَّمخشري، وأَصَحُّ نقلاً وبحثاً، وأبعَدُ عَنِ البِدَع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خيرٌ منه بكثيرٍ، بل لعلَّهُ أرجَحُ هذه التفاسير»[1].

---

(١) فتاوى ابن تيمية: (٢/ ١٩٤).

٩ ـ **زاد المسير في علم التفسير**: لجمال الدين أبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري البغدادي، المعروف بابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

أَلَّفَ ابن الجوزي هذا التفسيرَ على قواعد المنهج الأثري النظري في التفسير، وجمع فيه بينَ المأثور والرأي، وبين المنقول والمعقول.

ومما جاءَ في مقدمةِ ابن الجوزي لتفسيرهِ قوله: «لما كانَ القرآنُ العزيزُ أشرفَ العلوم، كان الفهمُ لمعانيه أوفىٰ الفهوم؛ لأن شرف العلمِ بشرف المعلوم، وإني نظرتُ في جملةٍ من كتبِ التفسير، فوجدتها بين كبيرٍ قد يئس الحافظُ منهُ، وصغيرٍ لا يُستفادُ كلُّ المقصود منهُ، والمتوسِّطُ منها قليلُ الفوائد، عديمُ الترتيبِ، وربما أُهمِلَ فيهِ المشكلُ، وشُرح غير الغريب، فأتيتُكَ بهذا المختصر اليسير، منطوياً على العلمِ الغزير، وسَمَّيْتُه باسم: (زاد المسير في علم التفسير). وقد بالغتُ في اختصار لفظهِ، فاجتهد وفَّقكَ اللهُ في حفظه، واللهُ المُعِينُ على تحقيقهِ، فما زالَ جائداً بتوفيقهِ».

وبعدَ ذلكَ أشارَ في المقدمةِ إلى: فضل علم التفسير، والفرق بين التفسير والتأويل، ومدة نزول القرآن، وأول ما نزل من القرآن، وآخر ما نزل منه.

ثم قال بعد ذلك: «لما رأيتُ جمهورَ كتب المفسِّرين لا يكادُ الكتاب منها يفي بالمقصود كشفهُ، حتى يُنظر للآية الواحدة في كتب، فرُبَّ تفسير أُخِلَّ فيهِ بعلم الناسخ والمنسوخ أو ببعضه، فإن وُجد فيهِ؛ لم توجد أسباب النزول أو أكثرها، فإن وُجدت؛ لم يوجد بيان المَكِّيّ من المدنيِّ، وإن وُجِدَ ذلك؛ لم تُوجَد الإشارة إلى حكم الآية، فإن وُجد؛ لم يُوجَد جوابُ إشكالٍ يقع في الآية، إلى ذلك من الفنون المطلوبة.

فقد أَدرجتُ في هذا الكتاب من هذه الفنون المذكورةِ مما لا يُستغنى عنه في التفسير، وأرجو وقوع الغَنَاء بهذا الكتاب عن أكثر ما يجانسه!

وقد حذرتُ من إعادةِ تفسير كلمةٍ متقدمةٍ إلا على وجهِ الإشارة، ولم أغادر من الأقوالِ التي أُحطتُ بها إلا ما تبعد صحته، مع الاختصار البالغ، فإذا رأيتَ في الآيات ما لم يذكر تفسيرها، فهو لا يخلو من أمرين: إما أن يكون تفسيرُها قد سَبَقَ، وإما أن يكون معناها ظاهراً لا يحتاجُ إلى تفسيرٍ!

وقد انتقىٰ كتابنا هذا أنقىٰ التفاسير، فأخذ منها الأصح والأحسن والأصون، ونظَمَهُ في غاية الاختصار».

طُبع هذا التفسير بإشراف الأستاذ زهير الشاويش، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

١٠ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: للإمام المفسِّر أبي عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٦٧١ هـ).

أراد القرطبيُّ أن يكونَ هذا التفسيرُ جامعاً لأحكام القرآن الفقهية والتشريعية، فظهرت فيه سماتُ ومزايا التفاسير الفقهية، ولهذا عدَّه كثيرٌ من الدارسين ضِمنَ التفاسير الفقهية أيضاً.

ولكن تفسيره ليس خاصاً بالأحكام الفقهية ـ على توفُّرها وافيةً فيه ـ وإنما فيه مباحث لغوية وتفسيرية وأثرية غزيرة، ففيه كثيرٌ من الأقوال المأثورة المتمثِّلة في الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، وفيه كثيرٌ من مباحث القراءات وتوجيهها، والمسائل اللُّغوية، والشواهد الشعرية، وترجيحاته واستنباطاته واستدلالاته.

وقد أَلَّفه القرطبي على منهج (التفسير الأثري النظري) فجاء مُمَثِّلاً لهذا المنهج![1]

وهو من كتبِ التفسير بالمأثور وبالرأي في آنٍ واحدٍ. فهو يعتمدُ على الحديث الشريف وعلى أقوال السَّلَفِ، ومن تبعهم من الخَلَف، وينقل عنهم ويعزو الأقوالَ إلى قائليها والأحاديث إلى رواتها ومصنِّفيها، ثم يعتمد على العقل فيُحسِن الاستنباطَ. ويعتمدُ على الأدلة، ويستقرئ القراءات والإعراب ويراعي الناسخَ والمنسوخ، وفي آيات الأحكام يفيضُ في ذكر مسائل الخلاف مع أدلة كل قولٍ، دُونَ أن يتعصَّب لمذهبه المالكي، فهو يمشي مع الدليل حتىٰ يصل إلى الرأي الصواب أياً كان قائله، يحتكم في كل ذلكَ إلى اللغة، ويستشهد بالشعر ويُسقط

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين»: ص: ٣٣١ ـ ٣٣٢.

القصص والأخبار إلا في النادر القليل، ويَرُدُّ على الفِرَقِ الأخرى كالمعتزلة والقدرية والروافض وغلاةِ المتصوِّفةِ والفلاسفة. وهو يفسِّرُ الآيات آيةً آيةً فيبيِّنُ أسباب نزول كل آية ويشرحها، ويجلِّي ما فيها من غريبٍ وإن كانت من آيات الأحكام؛ ذكر الحُكمَ مع الدليل ومع بيانه وجوه الاختلاف وأدلتها، وإن لم تكن تتضمَّن حكماً؛ ذكر ما فيها من التفسير والتأويل. وهو يقتبس من التفاسير السابقة له كالطبري، وابن عطية، وابن العربي، والجصَّاص، ويشير إلى ذلك.

طُبع في القاهرة عام ١٩٥٠ في أربعة مجلَّدات. وطُبع في دار الكتب المصرية بالقاهرة بين أعوام ١٣٥٣ هـ و١٣٦٩ هـ (١٩٣٥ و١٩٥٠) في عشرين مجلَّدةً. ثم صدرت له الطبعة الثانية عن دار الكتب المصرية عام ١٣٨٠ هـ في عشرين مجلدةً أيضاً. وطبعته دار مطابع الشعب بالقاهرة عام ١٩٦١ م.

١١ ـ **لباب التأويل في معاني التنزيل**: لعلاء الدين علي بن محمد إبراهيم، المعروف بالخازن (المتوفى سنة ٧٤١ هـ).

اختصر الخازنُ هذا التفسير من تفسير البغوي، وأضافَ إليهِ ما نقلهُ ولخَّصه من التفاسير المتقدِّمة عليه، فليس له فيهِ على حدِّ قولهِ إلا النقل والانتخاب وحذف الأسانيد وتجنيب التطويل.

يُكثر الخازنُ من الرواية بالمأثور، ويهتم بتقرير الأحكام، ويُورد أدلتها، ويعتني بعرض القضايا الفقهية من وجهة نظر المذاهب الأربعة عنايةً تدفعهُ إلى الحديث عن فُروعٍ فقهيةٍ لا صلَةَ لها بالتفسير، كما يعتني كثيراً بالمواعظ، فيكثر من ذكر أحاديث الترغيب والترهيب.

وهو مولعٌ بسرد الأخبار التاريخية. وقد أفاضَ في ذكر غزوات الرسول ﷺ، وولعهِ بسرد الأخبار ساقه إلى الإكثار من الإسرائيليات إكثاراً أقحمَ معه كثيراً من القصَص الإسرائيلي الذي لا يثبت أمام معايير العلم والعقل[1].

طُبع في بولاق عام ١٢٩٨ هـ، وبهامشه: «تفسير النَّسفي» في أربع مجلَّدات، وفي المطبعة الأزهرية عام ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٣ م، وفي القاهرة عام ١٣١٧ هـ، وفي مكتبة مصطفى البابي الحلبي وبهامشه تفسير البغوي في أربع مجلَّدات وللمكتبة

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع»: ص: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

ذاتها طبعة ثانية للتفسير بين أعوام ١٩٥٥ و١٩٥٧ م، وبهامشه تفسير البغوي في ثلاثة مجلَّدات، وطبعته المكتبة التجارية الكبرىٰ عام ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م في أربع مجلدات، وطبعته مطبعة الاستقامة عام ١٣٨١ هـ.

١٢ ـ **تفيسر القرآن العظيم**: للإمام الحافظ عماد الدين، أبي الفداء، إسماعيلُ ابن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

هذا التفسيرُ يُصنَّفُ ضمنَ (مدرسة التفسير الأثري النظري)؛ لأنَّ الإمامَ ابنَ كثيرٍ صاغَ تفسيرَهُ وفقَ قواعِدِ منهجِ التفسير الأثري النظري.

أَلَّفَ ابنُ كثير هذا التفسيرَ وفقَ قواعدِ منهجِ التفسيرِ الأثري النظري، كما فعلَ ابنُ جرير. فكان قريباً من المنهج الجامعي الذي قرَّرَهُ ابنُ جرير، وكان تفسيرُهُ قريباً من تفسيرِ ابن جرير، اقتربَ منه ولكنهُ لم يدركهُ ولم يصلْ إليهِ!!.

أمَّا منهج ابن كثير في هذا التفسيرفيقول عنه الشيخ أحمد شاكر في مقدمة (عمدة التفسير): «وقد حرصَ الحافظُ ابن كثير على أنْ يفسِّرَ القرآنَ بالقرآن أولاً ما وجدَ إلى ذلكَ سبيلاً، ثم بالسُّنَّةِ الصحيحة، التي هي بيانٌ لكتابِ اللهِ. ثم يذكرُ كثيراً من أقوالِ السَّلَفِ في تفسير الآي. وإنه ليذكُرُ الأحاديث ـ في أكثر المواضع ـ بأسانيدِها من دواوين السُّنَّة ومصادرِها، وكثيراً ما يذكُرُ تعليلَ الضعيف منها، ولكنهُ يحرصُ أشدَّ الحرصِ على أن يذكرَ الأحاديثَ الصِّحَاح؛ وإن ذكرَ معها الضِّعافَ.

فكتابهُ ـ بجانبِ أنه تفسيرٌ للقرآن ـ مُعَلِّمٌ مرشدٌ لطالب الحديث، يعرفُ بهِ كيفَ ينقدُ الأسانيدَ والمتون، وكيفَ يَميزُ الصحيح من غيره، فهو كتابٌ ـ في هذا المعنى ـ تعليميٌّ عظيمٌ، ونفعهُ جليلٌ كثيرٌ»[1].

وهو يفسِّرُ القرآنَ بالحديث، والأحاديثُ المرفوعةُ للنبي ﷺ فيهِ كثيرةٌ، ومعظمها مذكورةٌ بأسانيدها، ويذكرُ مَنْ أخرجَ الحديثَ من كتبِ السُّنَة. ويذكُرُ حديثاً أو حديثين أو ثلاثةً في تفسيرِ الآيةِ، وأحياناً يذكرُ أكثرَ من ذلك، وأحياناً أحاديثهُ في تفسيرِ الآية الواحدةِ تزيدُ على عشرةِ أحاديث.

كذلكَ هو يفسِّرُ القرآنَ بالسيرةِ النبويةِ وحياةِ الصحابة، ويذكرُ أسبابَ النزول،

---

(١) عمدة التفسير: (١/ ٥ ـ ٦).

ويسجلُ رواياتِ الصحابةِ في تصويرِ جَوِّ نزولِ الآيات، ويوردُ الروايات في ذلكَ من كتبِ السنن والصحاح، ومن كتبِ السيرةِ والتاريخ.

إنَّ تفسيرَ ابن كثير مستودعٌ للسُّنةِ القوليةِ المتمثلةِ في الأحاديث المرفوعةِ للرسولِ ﷺ، ومستودَعٌ للسنةِ الفعليةِ المتمثِّلة في السيرة النبوية، وما أوردهُ ابن كثير من هذا لم يُورِدْهُ مفسِّرٌ آخر ـ باستثناء إمام المفسرين الطبري ـ[1].

مختصرات تفسير القرآن العظيم:

ونظراً لأهمية (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير فقد اختصرهُ علماءُ في القديم والحديث.

اختصرهُ من السَّابقينَ: محمد بن علي البعلي (المتوفى سنة ٧٩٣ هـ)، وعفيف الدين بن سعيد الدين الكازروني (المتوفى سنة ٩٤٠ هـ).

وأُخْتُصِرَ تفسيرُ ابن كثير عدةَ اختصاراتٍ في هذا العصر، هي:

ـ عمدةُ التفسير عن الحافظ ابن كثير: للشيخ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ).

شرعَ الشيخُ باختصار تفسير ابن كثير عام ١٩٥٦ م. وسمَّى اختصارهُ (عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير) وأصدرَ الجزءَ الأولَ عن دار المعارف بمصر عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م.

وكتبَ الشيخُ مقدمةً ذكر فيها الدافعَ الذي دفعهُ لاختصارِ تفسير ابن كثير، ومنهجه في ذلكَ الاختصار. وأوردَ كلماتٍ لابن كثير تبينُ الموقفَ الصحيح من الإسرائيليات، وترجمَ فيها ترجمةً قيمةً مجملةً للإمام ابن كثير. وجاءتْ مقدمةُ أحمد شاكر في سبعٍ وثلاثين صفحة.

وأصدرَ الشيخُ خمسةَ أجزاءٍ من مختصررِه خلال سنتين: ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ م حيث توفيَ ـ رحمه الله ـ سنة ١٩٥٨ م. ووصلَ في اختصاره إلى نهايةِ تفسير الآية الثامنة من سورة الأنفال. أي: اختصرَ حوالي ثلث تفسير ابن كثير فقط.

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين» ص: ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

فاختصارُه ـ رحمه الله تعالى ـ لتفسيرِ ابن كثير لم يتمَّ بسبب وفاتهِ رحمه الله، واختصارُهُ جيِّدٌ وطيِّبٌ.

ـ مختصرُ تفسيرِ ابنِ كثير: الشيخ محمد كَريِّم راجح، شيخ القراء بدمشق.

اختصر فيهِ تفسيرَ ابن كثير كلَّه في جزأين اثنين وطبع عدة طبعات في دمشق، وبيروت.

ـ مختصر تفسير ابن كثير: للشيخ محمد علي الصابوني.

اختصرَه في ثلاثة أجزاء، وطُبع هذا المختصر عدة طبعات، وانتشرَ هذا المختصر بين الناس انتشاراً كبيراً.

ـ تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير: للشيخ محمد نسيب الرفاعي:

اختصرَه فيهِ في أربع مجلَّدات كبيرة.

ـ تفسيرُ ابن كثير تهذيب وترتيب: للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي.

اختصره فيهِ، وهذَّبَهُ، ورتَّبه.

١٣ ـ الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى سنة ٨٧٦ هـ).

نستطيع أن نأخذ فكرةً عامَّةً واضحةً عن هذا التفسير من كلام مؤلِّفهِ نفسهِ الذي ذكرهُ في مقدمتهِ وخاتمته، يقول: «فإني قد جمعتُ لنفسي ولكَ في هذا المختصر ما أرجو أن يُقِرَّ اللهُ به عينيَّ وعينكَ في الدَّارين، فقد ضمنته بحمد الله المُهِمَّ مما اشتملَ عليهِ تفسيرُ ابنِ عطية، وزدتهُ فوائدَ جَمَّةً من غيرهِ من كتب الأئمة، وثقات أعلام هذه الأمة، حسبما رأيتُه أو رويتُه عن الأثبات، وذلكَ قريبٌ من مئة تأليفٍ. وما فيها تأليفٌ إلا وهو لإمام مشهورٍ بالدين ومعدودٍ في المحقِّقين، وكلُّ من نقلتُ عنه من المفسِّرين شيئاً فمن تأليفه نقلت، وعلى لفظ صاحبه عوَّلتُ، ولم أنقل شيئاً من ذلكَ بالمعنى خوف الوقوع في الزَّلل، وإنما هي عباراتٌ وألفاظٌ لمن أعزوها إليه، وما انفردت بنقله عن الطبري، فمن اختصار الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد اللَّخْمي النحوي لتفسير الطبري نقلت؛ لأنه اعتنى بتهذيبه».

ثم أبانَ المؤلِّفُ عن رموز الكتاب، فقال: «وكلُّ ما في آخره: (انتهى) فليس هو من كلام ابن عطية، بل ذلكَ مما انفردت بنقله من غيره، ومن أشكل عليه لفظُ في هذا المختصر فليراجع الأمهات المنقول عنها فليصلحه منها، ولا يصلحه برأيه وبديهة عقله فيقع في الزَّلل من حيثُ لا يشعر، وجعلت علامةَ (التَّاء) لنفسي بدلاً من (قلت)، ومن شاء كتبها (قلتُ). وأمَّا (العين) فلابن عطية، وما نقلتهُ من الإعراب عن غير ابن عطية فمن الصفاقصي مختصر أبي حيان غالباً. وجعلتُ الصاد علامة عليه، وربما نقلت عن غيره معزواً لمن عنه نقلت. وكل ما نقلتهُ عن أبي حيان ـ وإنما نقلي له بواسطة الصفاقصي ـ أقول: قال الصفاقصي. وجعلت علامة ما زدته على أبي حيان (م)، وما يتفق لي إن أمكن فعلامته (قلت). وبالجملة فحيث أُطلق، فالكلم لأبي حيَّانٌ. ثم قال: «وما نقلته من الأحاديث الصِّحَاح والحِسَان عن غير البخاري ومسلم وأبي داود والتِّرمذي في باب الأذكار والدعوات، فأكثرهُ من النَّووي وسلاح المؤمن. وفي الترغيب والترهيب وأصول الآخرة، فمعظمه من «التذكرة» للقُرطبي، والعاقبة لعبد الحقِّ، وربما زدت زيادةً كثيرةً من مصابيح البغوي وغيره، كما ستقف إن شاء الله تعالى على ذلكَ معزواً لمحاله، وبالجملة: فكتابي هذا محشوٌّ بنفائس الحِكَم، وجواهر السُّنَن الصحيحة، والحِسَان المأثورة عن سيدنا محمد ﷺ، وسمَّيتُهُ بـ: (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)».

وفي خاتمة التفسير يقول: «وقد أودعتهُ بحمد اللهِ جزيلاً من الدُّررِ، وقد استوعبتُ بحمد اللهِ مُهِمَّات ابن عطية، وأسقطتُ كثيراً من التكرار وما كان من الشواذ في غاية الوهي، وزدتُ من غيرهِ جواهر ونفائس لا يُستغنى عنها مميزةً معزوةً لمحالها، منقولةً بألفاظها، وتوخَّيتُ في جميع ذلكَ الصدقَ والصوابَ».

هذا هو وصف المؤلِّف لكتابه وبيانهُ له، ومنهُ يتضح جلياً: أنَّ الكتاب عبارةٌ عن مختصر لتفسير ابن عطية، مع زيادة نقول نقلها الثعالبي عمن سبقهُ من المفسِّرين، ومن أجل هذا نستطيع أن نقول: إن الثعالبي في تفسيرهِ هذا ليس له بعد الجمع والترتيب إلا عملٌ قليلٌ، وأثرٌ فكريٌّ ضئيل[1].

---

(١) انظر: «التفسير والمفسِّرون»: (١/ ١٦٣).

وفي آخر الكتاب معجمٌ مختصرٌ في شرح ما وقعَ فيهِ من الألفاظ الغريبة، ألحقهُ به مؤلِّفهُ، وزاد فيه كلماتٍ أخرىٰ وردت في غيره يحتاجُ إلى معرفتها، وحلها مما جاء في «الموطأ» وصحيحي البخاري ومسلم وغيرهما من الكتب الستة.

وهو يذكر في هذا التفسير الروايات المأثورة في التفسير بدُون أن يذكر سندَهُ إلى من يروي عنه، وقد يذكر بعضَ الروايات الإسرائيلية، ولكنه يتعقَّبُ ما يذكره بما يفيد عدم صحته، أو على الأقلِّ بما يفيد عدمَ القطع بصحتهِ.

وجملة القول فإن الكتاب مفيدٌ، جامعٌ لخلاصاتِ كتبٍ مفيدةٍ، وليسَ فيه ما في غيره من الحشو المُخلِّ، والاستطراد المُمِلِّ.

وهو مطبوعٌ في الجزائر في أربع مجلّدات

١٤ ـ فتح القدير: الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير: للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني ثمَّ الصَّنْعاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

يقول الشوكاني عن منهجه في تفسيره: «... إنَّ غالب المفسِّرين تفرَّقوا فريقين، وسلكوا طريقين:

الفريق الأول: اقتصروا في تفاسيرهم على مجرَّدِ الرواية، وقنعوا برفع هذه الراية.

والفريق الآخر: جرَّدوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرواية رأساً، وإن جاؤوا بها؛ لم يُصحِّحوا لها أساساً.

وكِلا الفريقين قد أصابَ، وأطال وأطاب، وإن رفع عمادَ بيتِ تصنيفه على بعض الأطناب، وترك منها ما لا يتمُّ بدونهِ كمالُ الانتصاب.

فإن ما كانَ من التفسير ثابتاً عن رسول الله ﷺ، كان المصير إليهِ متعيِّناً، وتقديمه متحتِّماً، غير أنَّ الذي صحَّ عنه من ذلكَ إنما هو تفسيرُ آياتٍ قليلةٍ بالنسبةِ إلى جميعِ القرآن، ولا يختلفُ في مثل ذلك من أئمة هذا الشأن اثنان.

وأمَّا ما كان منها ثابتاً عن الصحابة ـ رضي اللهُ عنهم ـ: فإن كانَ من الألفاظ التي قد نقلها الشرعُ إلى معنى مغاير للمعنى اللُّغوي بوجهٍ من الوجوه، فهو مقدَّمٌ

على غيره، وإن كانَ من الألفاظ التي لم ينقلها الشرعُ فهو كواحدٍ من أهل اللغة الموثوق بعربيتهم، فإذا خالف المشهورِ المستفيض؛ لم تقم الحجة علينا بتفسيره الذي قاله على مقتضىٰ لغة العرب، فبالأَولىٰ تفاسير مَنْ بعدَهم من التابعين وتابعيهم وسائر الأئمة.

وأيضاً كثيراً ما يقتصر الصحابيُّ ومَنْ بعدَهُ من السَّلَف على وجهٍ واحدٍ مِما يقتضيه النظمُ القرآني باعتبار المعنى اللُّغوي، ومعلومٌ: أنَّ ذلكَ لا يستلزم إهمالَ سائر المعاني، التي تُفيدها اللغة العربية، ولا إهمال ما يُستفاد من العلوم التي تُتَبَيَّن بها دقائق اللغة العربية وأسرارها، كعلم المعاني والبيان، فإنَّ التفسير بذلكَ هو تفسيرٌ باللغة، لا تفسيرٌ بمحضِ الرأي المنهيِّ عنه.

وقد أخرج سعيدُ بن منصور في سننهِ وابنُ المنذر والبيهقيُّ في كتاب الرؤية عن سفيان الثوري؛ قال: ليسَ في تفسير القرآن اختلافٌ، وإنما هو كلامٌ جامعٌ، يُرادُ منه هذا، وهذا.

وأخرجَ ابنُ سعد في «الطبقات» وأبو نُعَيم في «الحلية» عن أبي قلابة؛ قال: قال أبو الدَّرداء: لا تَفقه كل الفقهِ حتى ترى للقرآن وجوهاً.

وأخرجَ ابنُ سعد: أنَّ علياً قال لابن عباس: اذهب إليهم ـ يعني: الخوارج ـ ولا تخاصمهم بالقرآن فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة!

فقال لهُ ابن عباس: أنا أعلم بكتاب الله منهم!

فقال عليٌّ: صدقت، ولكن القرآن حمَّالٌ ذو وجوه.

وأيضاً لا يتيسَّرُ في كل تركيبٍ من التراكيب القرآنية تفسيرٌ ثابتٌ عن السَّلَف، بل قد يخلو عن ذلكَ كثيرٌ من القرآن.

ولا اعتبار بما لم يصح، كالتفسير المنقول بإسناد ضعيف، ولا بتفسير مَن ليس بثقة منهم؛ وإن صحَّ إسناده إليه.

وبهذا نعرف: أنه لا بُدَّ من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحدٍ من الفريقين.

وهذا هو القصد الذي وطَّنتُ نفسي عليهِ، والمسلكُ الذي عزمتُ على سلوكهِ

إن شاء الله، مع تعرُّضي للترجيح بين التفاسير المتعارضة ما أمكن واتَّضح لي وجهه، وأخذي من بيان المعنى العربي والإعرابي والبياني بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول الله ﷺ، أو الصحابة، أو التابعين، أو تابعيهم، أو الأئمة المعتبرين.

وقد أذكر ما في إسناده ضَعْفٌ، إما لوجودٍ في المقام ما يقوِّيهِ، أو لموافقته للمعنى العربي. وقد أذكر الحديثَ معزوّاً إلى روايةٍ من غير بيان حال الإسناد؛ لأني أجده في الأصول التي نقلت عنها كذلك، كما يقع في تفسير ابن جرير والقُرطبي وابن كثير والسُّيوطي وغيرهم، ويبعدُ كل البعدِ أن يعلموا في الحديث ضعفاً ولا يُبيِّنوهُ، ولا أن يقال فيما أطلقوه: إنهم قد علموا ثبوته! فإن من الجائز أن ينقلوه من دون كشفٍ عن حال الإسناد، بل هذا هو الذي يغلب به الظنُّ؛ لأنهم لو كشفوا عنه فثبتت عندهم صحتهُ لم يتركوا بيان ذلك، كما يقعُ منهم كثيراً التصريح بالصحة أو الحُسْن، فمن وجد الأصول التي يروون عنها، ويعزون ما فيها تفاسيرهم إليها؛ فينظر في أسانيدها موفَّقاً إن شاء الله.

واعلم: أنَّ تفسير السيوطي المسمَّى (الدر المنثور) قد اشتملَ على غالب ما في تفاسير السَّلَف من التفاسير المرفوعة إلى النبي ﷺ، وتفاسير الصحابة ومَنْ بعدَهم، وما فاته إلا القليل النادر.

وقد اشتملَ هذا التفسيرُ[1] على جميع ما تدعو إليهِ الحاجةُ منه مما يتعلَّق بالتفسير، مع اختصارٍ لما تكرَّرَ لفظاً واتَّحد معنى، بقولي: (ومثله أو نحوه)، وضممتُ إلى ذلكَ فوائدَ لم يشتمل عليها، وجدتها في غيره من تفاسير علماء الرواية، أو من الفوائد التي لاحت لي، من تحسينٍ أو تضعيفٍ، أو تعقُّبٍ أو جمعٍ أو ترجيحٍ.

فهذا التفسير: وإن كَبُرَ حجمُه، فقد كثُرَ علمُه، وتوفَّرَ من التحقيق قسمه، وأصابَ غرض الحقِّ سهمُهُ، واشتملَ على ما في كتب التفسير من بدائع الفوائد، مع زوائد فوائد، وقواعد شوارد.

فإن أحببت أن تعتبر صحة هذا، فهذه كتب التفسير على ظهر البسيطة، انظر

---

(١) أي: تفسير الشوكاني.

تفاسير المعتمدين على الرواية، ثم ارجع إلى تفاسير المعتمدين على الدراية، ثم انظر في هذا التفسير بعد النظرين، فعند ذلكَ يُسفر الصبح لذي عينين، ويتبيَّنُ لكَ أن هذا الكتاب هو لبُّ اللباب، وعجبُ العجاب، وذخيرةُ الطلاب، ونهاية مأرب الألباب.

وقد سمَّيتهُ: (فتح القدير: الجامع بين فني الروايةِ والدراية من علم التفسير)، مستمداً من الله سبحانه بلوغ الغاية، والوصول بعد هذه البداية إلى النهاية، راجياً منه جلَّ جلالهُ أن يُدِيمَ به الانتفاع، ويجعلهُ من الذخائر التي ليس لها انقطاع».

ولهذا التفسير طبعاتٌ كثيرةٌ، ومن أحسنها طبعةُ دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب بدمشق، والتي صدرت عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، في سِتّ مجلدات.

* * *

٢٨ ـ مصادر أحاديث الدّلائل

(الدَّلائل) جمعُ (دِلَاَلَةٍ)، ودُلالةً، ودِلالةٍ، ودليلٍ. ودليلةٍ، هي: المحَجَّة البيضاء.

وهي الكتب الَّتي ألَّفها أصحابها بقصد جمع المُعجَزات التي ظهرت على يدي النبي ﷺ مما يَدُلُّ على نُبُوَّته، سُمِّيت معجزاتٌ؛ لأنَّ الخلق قد عجزوا عن الإتيان بمثلها. وهي على ضربين:

ضربٌ هو من نوع قُدرة البشر، فعجزوا عنه، فتعجيزهم عنه فعل الله دَلَّ على صِدق نَبِيِّه، كصرفهم عن تمنِّي الموت، وأمثاله.

وضربٌ هو خارج عن قدرتهم، فلم يقدروا على الإتيان بمثله كإحياء الموتى، وقلب العصا حيَّةً، وإخراج ناقةٍ من صخرة، وكلام شجرة، ونبع الماء من الأصابع. وانشقاقِ القمر، مما لا يمكن أن يفعله أحدٌ إلا الله، فيكون ذلك على يد النبيِّ ﷺ من فعل الله تعالى، وتحديه به من يكذبه أن يأتي بمثله تعجيز له[١].

ومعجزات نبيِّنا ﷺ غير القرآن الكريم كثيرةٌ جداً، وقد ذكر النَّووي في مقدمة «شرح مسلم» أنهاتزيد على ألف ومئتين، وقال البيهقي في «المدخل»: بلغت ألفاً[٢]. وهي وإن لم يبلغ واحدٌ منها معيناً القطع، لكن مجموعها يفيد العلم قطعاً.

وقد جعلها القاضي عياض نوعين:

الأول: نوعٌ مشتهرٌ منتشرٌ، رواه العددُ، وشاعَ به الخبر عند المحدِّثين والرُّواة ونَقَلَة السِّيَر والأخبار، كنبع الماء من بين أصابعه، وتكثيرِ الطعام وهو كثيرٌ جداً،

---

(١) انظر: «الشفا»: (١/ ٢٥٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٨٣).

وغالبُ ذلك كان يحصل في محافل المسلمين، ومجمع العساكر، ولم يؤثر عن الصحابة مخالفة الراوي فيما حكاه، ولا إنكار عما ذكر عنهم أنهم رأوه، فسُكوت الساكت كنطق الناطق؛ إذ هم المنزَّهون عن السكوت على باطل، والمداهنة في كذب، وليس هناك رغبةٌ، ولا رهبةٌ تمنعهم.

والثاني: نوعٌ اختصَّ به الواحدُ، والاثنان، ورواه العددُ الكبيرُ، ولم يشتهر اشتهارَ غيره، لكنه إذا جمع إلى مثله اتَّفقا في المعنى، واجتمعا على الإتيان بالمعجز[1].

ومجموع ذلك يُفيد القطعَ بأنه ﷺ أوتي من خوارق العادات شيءٌ كثيرٌ.

وقد ضَمَّت كتبُ الحديث من الصِّحاح والسُّنَن والمسانيد والمعاجم كثيراً من أحاديث الدلائل النبوية إلى جانب العدد الضخم من المؤلَّفات الخاصة في هذا الموضوع، ومنها:

١ ـ **الحُجَّة في إثبات نبوة النبي ﷺ**: لبشر بن المعتمر (المتوفى سنة ٢١٠ هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست» وغيره.

٢ ـ **الدين والدولة في إثبات نبوة النبي ﷺ**: لعليِّ بن ربن الطَّبَري (المتوفى سنة ٢٤٧ هـ).

وهو على طريقة المتكلِّمين والفلاسفة لا يذكر الأسانيد، ويناقش الأديان شائعة عند الخاص والعام، ولعدم تخصُّصه في علم الحديث فاستغنى بذلك عن الأسانيد، والكتاب مطبوعٌ.

٣ ـ **أمارات النبوة**: لإبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني (المتوفى سنة ٢٥٩ هـ).

ومنه مختارات في المكتبة الظاهرية بدمشق.

---

(١) انظر: «الشفا» (١/ ٢٥٥)، و«الإرشاد في قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» لإمام الحرمين ص: ٣٥٣.

٤ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ أبي زُرْعَة عبد الله بن عبد الكريم الرازي (المتوفى سنة ٢٦٣ هـ).

قال الحافظ ابن كثير: وهو كتابٌ جليلٌ[١].

٥ ـ **وأعلام النبوة**: لداود بن علي الأصبهاني (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست».

٦ ـ **أعلام النبوة**: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وهو مرَّتبٌ على الأبواب كالسُّنن كما يبدو ذلك من قول الحافظ ابن حجر فيه[٢].

٧ ـ **دلائل النبوة**: أو «أعلام النبوة»، كما يسميه القاضي عياض.

٨ ـ **معجزات النبي ﷺ**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

ذكرهما غير واحد في مؤلَّفاته، وسَمَّى الأول أبو البركات الأنباري: «دلائل النبوة» من الكتب المنزلة على الأنبياء عليهم السلام[٣]. واقتبس منه نصوصاً عديدةً الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب «الوفا بأحوال المصطفى»[٤].

٩ ـ **أعلام النبوة**: لسليمان الفَرَّاء بن حفص بن أبي العصفور (المتوفى سنة ٢٦٩ هـ).

ذكره الخشني في «علماء إفريقية» (ص: ٢٨٦).

١٠ ـ **أعلام النبوة**: للحافظ أبي حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (٤/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦)، و«فتح الباري» (٣/ ٩).

(٣) انظر: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» ص: ٢١٠.

(٤) انظر: «الوفاء» (١/ ٦١ ـ ٧٢، ١٠٤) وغيرها.

قال الزركلي: «هو في مكتبة محسن الهمذاني في ناربورة بالهند»[1].

١١ ـ **دلائل النبوة مع غرائب الأحاديث**: لإبراهيم بن هيثم البلدي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

١٢ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ ابن أبي الدُّنيا (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

ذكره له السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

وذُكر في مصنَّفاته مؤلَّفٌ آخرٌ أسموه: «أعلام النبوة». ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٠١).

ولهذا الحافظ المكثر من التصنيف كتابٌ آخر في الموضوع هو: «هواتف الجان». ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٤٧).

١٣ ـ **دلائل النبوة**: للإمام الحافظ إبراهيم بن إسحاق الحَرْبي (المتوفىٰ سنة ٢٨٥ هـ).

ذكره له أبو يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٨٦)، كما ذكره غيرُ واحدٍ.

١٤ ـ **دلائل النبوة**: لأحمد بن عمرو، المعروف بـ: «ابن عاصم» (المتوفى سنة ٢٨٧ هـ).

اقتبس منه الحافظُ ابن تيمية في أكثر من موضع في كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول». (انظر: ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤).

١٥ ـ **الدلائل**: لعليِّ بن الحسن بن فضال الكوفي الشِّيعي (المتوفى نحو ٢٩٠).

ذكر له في «هدية العارفين».

١٦ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ جعفر بن محمد الفِرْيَابي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

وهو في المكتبة الظاهرية بدمشق.

---

(١) «الأعلام»: (٦/ ٢٧).

١٧ ـ **الدلائل**: لقاسم بن ثابت السرقسطي (المتوفى سنة ٣٠٢ هـ).

ذكره له غير واحد، منهم الحافظ ابن سيد الناس في سيرته «عيون الأثر» (١/ ٢٦٥). وقد ذكر غير واحد من العلماء: أنَّ «الدلائل» لقاسم السرقسطي هو في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من «غريب الحديث». وقد أثنى عليه غير واحد، وتوفي قبل أن يتمه، فأتمه أبوه أبو القاسم ثابت بن حَزْم، وهو حافظ كبير توفي بسرقسطة سنة ٣١٤ هـ ولا زال هذا الكتابُ أو بعضه محفوظاً وموجوداً في الخزانات ومنها الخزانة العامة بالرباط.

١٨ ـ **المعجزات**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن عبد الرحمن القصري (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ).

كتبه بخطِّه ما لم يكتبه أحدٌ من أهل عصره، وكان حافظاً لكتبه عارفاً بها، قال ابن الأجدابي: كان ثقة صالحاً حسن الحديث والتصنيف.

قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٥/ ١٣٩): «ومن تأليفه كتابه في المعجزات، وكان يقول: لو سبقني أحد لدفن كتبه؛ لأمرتهم أن يدفنوني مع المعجزات حتى ألقى بها رسول الله ﷺ».

وكان يقول: ربما انتبهتُ من النَّوم فأرى نوراً من السماء ينزل على «كتاب المعجزات».

قال المالكي في «رياض النفوس» (٢/ ١٩٨) ـ وهو أسبق من القاضي عياض ـ: وهذا الكتاب الذي فيه المعجزاتُ كتابٌ عجيبٌ يشتمل على نيف وستين جزءاً سَمَّاه: «كتاب تجديد الإيمان وشرائع الإسلام»، وقفتُ على جميعه، وقرأته مراراً بصقلية، وأفريقية.

وقال محقِّقا كتاب «رياض النفوس»: من هذا الكتاب عدة أجزاء مكتوبة على الرّق محفوظة بالمكتبة العتيقة بجامع القيروان، الملحق الآن بدار الكتب الوطنية بتونس، وعليها سماعات تعود إلى عصر المؤلِّف.

١٩ ـ **دلائل النبوة**: لإبراهيم بن حَمَّاد بن إسحاق ابن أخي إسماعيل القاضي المالكي، (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ).

ذكره في «الفهرست» (ص: ٢٥٢)، و«الديباج المذهب» (ص: ٨٥).

٢٠ ـ **هواتف الجِنَّان وعجيب ما يحكي عن الكهان مما يبشر بالنبي محمد ﷺ ويَدُلُّ عليه بواضح البرهان**: للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

وهو مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق. وقد اقتبس منه غير واحد.

وقد طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح في دار البشائر بدمشق.

٢١ ـ **دلائل النبوة**: لإمام أهل السنة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ).

وقد ذكر له كتابه هذا الإمام أبو بكر بن فُورك، وقال: «كتابٌ مفردٌ، كما ذكر ذلك الحافظ أبو بكر بن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص: ١٣٦).

٢٢ ـ **إثبات الرسالة**: لعليٍّ بن عبد العزيز بن محمد الدُّوْلَابي البغدادي (المتوفى في حدود ٣٣٥ هـ).

وكان على مذهب ابن جرير الطبري. ذكر ذلك في «هدية العارفين» من عمود ٦٧٨ وذكر له: «أفعال النبي ﷺ».

٢٣ ـ **دلائل النبوة**: للإمام محمد بن علي بن إسماعيل القَفَّال الشَّاشي (المتوفى سنة ٣٣٦ هـ).

ذكره النَّووي في «الأسماء واللغات» في ترجمته (٢/ ٢٨٢).

٢٤ ـ **ما في القرآن من دلائل النبوة**: لبكر بن محمد بن العلاء القُشيري المالكي أبو الفضل (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

ذكره له القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٥/ ٢٧٠)، والزركلي في «الأعلام» (٢/ ٦٩).

٢٥ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ محمد بن أحمد العَسَّال (المتوفى سنة ٣٤٩ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

٢٦ ـ دلائل النبوة: لأبي بكر محمد بن الحسن النَّقّاش (المتوفى سنة ٣٥١ هـ).

ذكره له الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٠٨) والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

٢٧ ـ دلائل النبوة: للحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

قال الحافظ الذهبي في «التذكرة» (٣/ ٩١٣): هو في مجلَّدةٍ.

٢٨ ـ دلائل النبوة: للحافظ أبي الشيخ ابن حيَّان (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»، واقتبس منه ابن تيمية في كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤).

٢٩ ـ دلائل النبوة: للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٣٠ ـ دلائل النبوة: لأبي محمد عبد الله بن محمد الفقيه.

٣١ ـ دلائل النبوة: للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»، والسيوطي في «الخصائص الكبرى» (١/ ١٠٤).

٣٢ ـ أعلام النبوة ودلائل الرسالة: لأبي المُطَرِّف عبد الرحمن بن فُطَيْس بن أصبغ القرطبي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

وهو في عشرة أسفار، كما ذكر ذلك ابن بُشْكُوَال في «الصلة» (١/ ٣١٢).

٣٣ ـ دلائل النبوة: (لعلَّه هو المُسَمَّى: «شرف المصطفى»): لأبي سعد الخركوشي النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٧ هـ).

وهو كتابٌ مشهورٌ، ذكره له غيرُ واحد، منهم ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نسب للأشعري» (ص: ٢٣٤)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٣/ ١٨٤).

٣٤ ـ **معجزات النبي ﷺ**: لعبد الله بن محمد بن أبي عَلَّان قاضي الأهواز (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

جمع في كتابهِ ألف معجزة من معجزات النبيّ ﷺ، ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ٧).

٣٥ ـ **الدلائل**: لمحمد بن أحمد بن سليمان الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

ذكره خير الأشبيلي في «فهرسته» (ص: ٢٨٦).

٣٦ ـ **الدلائل**: لمحمد بن أحمد بن سليمان الهَرَوي.

ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٥٥٧).

٣٧ ـ **أعلام النبوة**: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البَرّ القُرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

وقد ذكره هو بنفسه في صدر كتابه: «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص: ٦).

٣٨ ـ **الإعلام بمعجزات النبي ﷺ**: لعبد الله بن يحيى بن علي، أبو محمد الشقراطسي التوزري (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

ذكره ابن حجر في «فهرسته» (ص: ٤١٩)، و«شجرة النور الزكية» (ص: ١١٧).

٣٩ ـ **أعلام النبوة**: لأبي عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري القرطبي (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ).

٤٠ ـ **دلائل النبوة**: لأبي العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري الدلائي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ).

ذكره له غير واحد، ومنهم الذهبي في «سير النبلاء» (١٨/ ٥٦٨)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٣/ ٣٥٧).

٤١ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ قِوَام السُنّة إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني أبي القاسم (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

وهو في مجلَّدٍ، كما يقول الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٨٠). ويُوجَد

بالمكتبة السعيدية بحيدرآباد بالهند. وقد حُقِّق قسم منه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد طُبع عام ١٤٠٩ هـ بدار طيبة بالرياض[1].

٤٢ ـ دلائل النبوَّة: لأبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

قَسَّم أبو نُعَيم هذا الكتابَ إلى خمس وثلاثين فصلاً. تحدَّث في جملةٍ منها على ما يَدُلُّ على نبوّته قبل البعثة من بشارات الجِنّ والكهان والكتب السماوية وحادثة الفيل وغير ذلك، كما تكلَّم في جملةٍ من هذه الفصول عن صفاته، وما خَصَّه الله به، ومعجزاته، وتكلَّم في فصولٍ أخرى عن موقفه مع الكافرين، والهجرة، وعقد فصلاً خاصّاً قارن فيه بين ما آتاه الله للأنبياء السَّابقين من الفضائل والإكرام، وما آتاه اللهُ لمحمّدٍ ﷺ.

أمَّا سببُ تقسيم الكتاب إلى فصول، فقد قال أبو نعيم: «وجعلنا ذلك فصولاً ليسهل على المتحفِّظ أنواعه وأقسامه، فيكون أجمع لفهمه، وأقرب من ذِهْنه، وأبعد من تحمُّل الكلفةِ في طلبه».

وحَلَّل أبو نعيم في مقدِّمة كتابه الرائعة تحليلاً دقيقاً رائعاً، وتكلَّم عن النبوة وخصائص الأنبياء، وأفاضَ القول في الفضائل الأربعة والآفات الأربعة. أما الفضائل الأربعة فهي:

(١) الفضيلة النوعية: وهي اختيارُ الله تعالى للرسالة أكمل القوم خُلقاً وخَلقاً وتفكيراً.

(٢) الفضيلة الإكرامية: وهي ما يزود الله بها رسوله مما يقوي قلبه ويزيد إيمانه.

(٣) الإمداد بالهداية.

(٤) التثقيف عند الزّلّة.

أمَّا الآفات الأربعة:

(١) الكفر بالله.

---

(١) من «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» للدكتور فاروق حمادة، ص: ٦٨ ـ ٧٥، بتصرف يسير.

(٢) التقوُّل على الله .

(٣) الفِسق .

(٤) الجهل بأحكام الله .

والنبي : السعيد بالمواهب الأربعة عن الآفات الأربعة .

والعاقل : السليم من الآفات الأربعة ، ليس بسعيد بالمواهب الأربعة .

ويشرح أبو نعيم ذلك كله بأسلوبٍ قويٍّ ، وعرضٍ ساحرٍ أخَّاذٍ ، وفكرٍ ناضجٍ عميقٍ .

يتبع أبو نعيم في هذا الكتاب أسلوبَ المحدِّثين في التصنيف . فهو يأتي بالحديث ـ وهو ما أُثر عن النبي من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ ـ أو الخبر ـ كخبر حادثة الفيل ، وأخبار الكهان ببعثته الشريفة ـ بإسناده دُون أن ينبِّه على صحة هذا السند أو ضعفه تاركاً ذلك إلى القارىء ، وقد يكون في بعض هذه الأسانيد مَن اتُّهِمَ بالكذب أو الوضع ، كما أنها قد تكون صحيحةً كلَّ الصحة .

كما أنه يأتي بالأحاديث بإسناده الخاصّ ، لاينقل ذلك عن أحدٍ من المحدِّثين الذين سبقوه ، ولا يقلِّدهم ، ولكنه قد يلتقي معهم في بعض الطُّرق وقد ينفرد هو بطريق لا تُوجَد عند غيره من المحدِّثين .

ويحاول أن يجمع طُرُقَ الحديث ورواياته ، فيسوق الحديثَ من عشرة طرقٍ أو أكثر أو أقلّ ، حسبما يصله منها . وأبو نعيم مغرمٌ بجمع هذه الطرق والروايات إلى درجة قلَّ أن تجدها عند غيره ، بل إن الكتاب قد صُنِّفَ لهذه الغاية .

طُبع بتحقيق الأستاذين : عبد البر عباس ، ومحمد رواس قلعجي ، نشره محمد تلاليني في حلب عام ١٣٩٠ ـ ١٩٧٠ م في مجلَّدتين .

٤٣ ـ **دلائل النبوة** : للحافظ الكبير أحمد بن الحسين البَيْهَقِي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) .

وفيه يقول الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢١٦) : «عليك به فإنّه كله هدًى ونورٌ وشفاءٌ لما في الصدور» ، ويقول الحافظ السخاوي : «وهو أحفظها» (كذا) ولعلها : أفضلها . وهما ينقلان الأحاديث بالإسناد ، وفيهما كذلك الحديث

الصحيح والحسن والضعيف، ولكن المنهج يعري ذلك. وقد شرط البيهقي على نفسه في مقدِّمة كتابه أن يردفَ كلَّ حديثٍ بما يستحقه من البيان صحة أو ضعفاً كعادته في كتبه، فقال:

«ويعلم أنَّ كلَّ حديث أوردتُه فيه قد أردفتُه بما يشيرُ إلى صحته، أو تركتُه مُبْهَماً وهو مقبولٌ في مثل ما أخرجتُه، وما عسى أوردتُه بإسنادٍ فيه ضعفٌ أشرتُ إلى ضعفه، وجعلتُ الاعتمادَ على غيره.

وقد صَنَّف جماعةٌ من المتأخِّرين في المعجزات وغيرها كتباً، وأوردوا فيها أخباراً كثيرةً، من غير تمييزٍ منهم صحيحها من سقيمها، ولا مشهورها من غريبها، ولا مرويها من موضوعها، حتى أنزلها من حسنت نيته في قبول الأخبار منزلةً واحدةً في القبول، وأنزلها من ساءت عقيدته في قبولها منزلة واحدة في الردّ.

وعادتي في كتبي المصنَّفة في الأصول والفروع الاقتصارُ من الأخبار على ما يَصِحَّ منها دون ما لا يَصِحُّ؛ أو التمييز بين ما يَصِحُّ وما لا يَصِحُّ، ليكون الناظرُ فيها من أهل السنة على بصيرةٍ مما يقع الاعتمادُ عليه، ولا يجد من زاغَ قلبه من أهل البِدَع عن قبول الأخبار مغمزاً فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار.

ومن أنعم النظرَ في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الآخبار وما يرد؛ علم: أنهم لم يألوا جهداً في ذلك، حتى كان الابنُ يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يُوجِب ردّ خبره، والأبُ في ولده، والأخُ في أخيه، لا تأخذه في الله لومةُ لائمٍ، ولا تمنعه في ذلك شجنَةُ رحمٍ ولا صلةُ مالٍ، والحكايات عنهم في ذلك كثيرةٌ، وهي في كتبي المصنَّفة في ذاك مكتوبةٌ».

وهو مطبوعٌ.

٤٤ ـ **تثبيت دلائل النبوة:** لقاضي القضاة عبد الجبَّار بن أحمد الهمذاني (المتوفى سنة ٤١٥ هـ).

وهو محذوفُ الأسانيد، وقد أجاد فيه وأبدع، وأفاد، وقد قال فيه العلامة محمد زاهد الكوثري ـ رحمه الله ـ: «لم نرَ ما يقارب كتاب (تثبيت دلائل النبوة) للقاضي عبد الجبار في قوة الحجاج وحسن الصياغة في دفع شكوك المتشكِّكين،

وهو كما قال، رحمه الله؛ إلا أن فيه بعض النصوص الضعيفة والواهية يسوقها في خضم ما يسوق من نصوص للاستشهاد».

٤٥ ـ أعلام النبوة: لأقضَى القضاة الماوردي الشافعي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ).

وهو كتابٌ لطيفٌ، ومجرَّدٌ من الإسناد، لكنه كتابٌ رائقٌ متسلسلٌ جديرٌ بالناشئة العناية به، وقراءته.

٤٦ ـ الخصائص الكبرى: للحافظ أبي الفضل جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

جمع فيه طائفةً كبيرة من الدلائل، والشمائل.

* * *

٢٩ ـ مصادر أحاديث الشمائل

وهي الكتبُ التي قصد أصحابُها التركيز على ذكر الصِّفات الخَلْقِيَّة، والخُلُقِيَّة للنبي، صلوات الله وسلامه عليه، وعاداته وفضائله وسلوكه القويم في الليل والنهار.

و(الشمائل): الخصال الحميدة، والطبائع الحسنة، جَمْعُ: شَمِيْلَةٍ، كالشمائم، جمع: شميمة، والكرائم جمع: كريمةٍ. وقيل: جمع: شِمَال، وهو: الخُلُقُ، والطَّبْعُ، والسَّجِيَّةُ.

ومن أشهر الكتب فيها:

١ ـ **الشَّمائل المحمَّدية**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

هذا الكتابُ ـ على إيجازه وصِغر حجمه ـ يُعطي القارئ لوحةً ناصعةً، وصورةً صادقةً وواضحةً عن شخصية الحبيب محمد ﷺ، ليكون الأسوةَ، والقدوةَ، والمَثَلَ.

إنه وصفٌ جميلٌ، في غاية الإحكام لذات المصطفى ﷺ خَلْقاً وخُلُقاً «بحيثُ إنَّ مطالع هذا الكتاب كأنه يُطالِعُ طَلْعَةَ ذلك الجَنَابِ، ويرى محاسِنَهُ الشريفةَ في كل بابٍ».

لقد ضَمَّ هذا الكتابُ بين دَفَّتيه ما ينوف على (٤٠٠) حديثٍ، وُزِّعت على (٥٦) باباً، لكل بابٍ عنوانٌ تَمَّ اختياره بدِقَّةٍ، وأخرج تحته حديثاً، أو أكثر يخدم الغرضَ من الترجمة.

استهلَّ المصنِّفُ كتابَه برواية جُمْلَةٍ من الأحاديث التي تصف جمال طَلْعَتِهِ ﷺ،

وبَديعَ خِلْقَتِهِ، وكمالَ صُورته. فهو كما نَعَتَتْهُ الصحابيةُ الوَصَّافَةُ أُمُّ مَعْبَدٍ الخُزاعيَّةُ: «أجملُ الناسِ من بعيدٍ، وأحلاهُ، وأحسَنُهُ مِنْ قريب».

ثم أعقب ذلك الترمذيُّ بِطَاقةٍ من الروايات التي تتعلَّق بالمظهر العام، كَوَصْفِ خِضابه ﷺ، وكُحْلِهِ، ولباسه، ونَعْلِهِ، وخاتمه، وسيفه، وعمامته، وغير ذلك. ثم انتقل إلى وصف الأمور التي تتصل بالحياة اليومية: كَعَيْشِهِ ﷺ، وطعامه، وشرابه، وما كان من هذا القبيل. ثم عرَّج على النواحي الاجتماعية في حياته ﷺ فوصَفَ تَعطُّرَهُ، وكلامَه، وضِحْكَه، ومِزاحَه، وحسنَ عشرته لأزواجه أمهات المؤمنين، وما إلى ذلك.

ثم روى مجموعةً من الأحاديث التي تتعلَّق بنومه ﷺ وعبادته، وقراءته، وبكائه، وفِراشه، وتواضعه، وخُلُقِهِ، وحيائِهِ، وحِجَامَتِهِ. ثم ساقَ برواياتٍ تبيِّن لنا على التتالي: أسماءَهُ ﷺ وعُمُرَهُ، ووفاتَهُ، وميراثَهُ، ورؤيَتَهُ في المنام، وخُتِمَ الكتابُ بحديثٍ مقطوعٍ عن التابعيِّ الجليل محمد بن سِيرين، فيه تنبيهُ الناس وتحذيرُهم من التحديث عن الكذَّابين، والاحتياط في الرواية عن الضعفاء؛ ذلك أنَّ هذا العلم دينٌ، خذوه عن الذين استقاموا، ولا تأخذوه عن الذين مالوا.

للترمذي شَرَفُ السَّبق في جمع شمائله ﷺ في مُصَنَّفٍ مُفْرَدٍ، وكانت مبثوثةً في تضاعيف الصحاح، وحنايا السُّنَن، وبطون المسانيد، وما إلى ذلك من المصنَّفات الحديثية.

وقد تقبَّلَ العلماءُ: كتابه «الشمائل»، وأثنوا عليه، وامتدحوه؛ لِمَا فيه من الاختصار، والاستيعاب، وحُسن التبويب، والترتيب.

طُبع هذا الكتاب مرَّات كثيرة، ومن أحسن طبعاته طبعةُ دار اليمامة بدمشق، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ علي عبده كوشك عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في (٢٩٤) صفحة.

٢ ـ **أخلاق النبيِّ ﷺ وآدابه**: للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

وقد ضَمَّ هذا الكتابُ أحاديث نادرة لا تُوجَد في غيره، ومثله «شمائل الترمذي» وهذان الكتابان من أغزر الكتب مادةً أمام الباحث في السيرة النبوية.

وكتب أبي الشيخ بصفة عامة فيها الصحيح، والضعيف، والواهي.

٣ ـ «**الشمائل**» أو «**شمائل النبي**»: للإمام الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

وقد ذكره له غيرُ واحدٍ، ومنهم الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٥٦٤).

٤ ـ **الهدي النبوي**: للمستغفري أيضاً.

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

٥ ـ **الهدي النبوي**: للحافظ أبي نُعيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

٦ ـ **الأنوار في شمائل النبي المختارة**: لأبي محمد الحسين بن مسعود البَغَوي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

وقد رَتَّب هذا الكتابَ على واحدٍ ومئة باب، وهو كتاب مسند.

وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ إبراهيم اليعقوبي في مجلَّدتين، وهو كتاب جَيِّدٌ.

٧ ـ **الشمائل**: لأبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن الضَّحَّاك الفزاري (المتوفى سنة ٥٥٢ هـ).

ذكر له بعض مصنفاته، وترجم ابن فرحون في «الديباج المذهب» (٢/ ١١٦) عدداً من مصنفاته.

٨ ـ **صفة النبي ﷺ**: لأبي البختري وهب بن كثير القرشي (المتوفى سنة ٢٠٠ هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست»، وقد تكلَّم في هذا الرجل علماء الحديث، واقتبس منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧/ ١٢).

٩ ـ **أخلاق النبي ﷺ**: للحافظ محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البَرْقي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٨).

١٠ ـ **مزاح النبي ﷺ**: للزبير بن بكَّار (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

وهو من مرويات الوادآشي كما هو مبيَّنٌ في برنامجه (ص: ٢٦٨) وذكره له ابن النديم في «الفهرست».

١١ ـ صفة النبي ﷺ: للإمام علي بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره له في «إيضاح المكنون» (٢/ ٣٠٩).

ولهذا الإمام الناقد كتاب «صلح النبي ﷺ» ذكره له في «إيضاح المكنون» ٢/ ٣١٠.

١٢ ـ صفة النبي ﷺ: لابن أبي الدنيا: عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي مولاهم البغدادي المؤدِّب (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

صاحب التصانيف السائرة، وهي كثيرة جداً، قال الذهبي: «وفيها مخبآت وعجائب». وذكر طائفة من تصانيفه ومنها: «صفة النبي ﷺ»[1].

١٣ ـ صفة أخلاق النبيِّ ﷺ: لداود بن علي الظاهري (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ).

وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٠٤).

١٤ ـ صفة النبي ﷺ والأخلاق النبوية: كلاهما لإسماعيل القاضي المالكي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

صاحب التصانيف الكثيرة، وقد ذكره له الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص: ٩١).

١٥ ـ معيشة النبي ﷺ: للإمام أبي داود السِّجِسْتاني، صاحب «السنن» المشهورة (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وقد ذكر له هذا الكتاب، واقتبس منه نَصّاً الحافظ أبو زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) في كتابه: «المستفاد من مهمات المتن والإسناد» (٣/ ١٤٤٨).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٩٩).

١٦ ـ **الشمائل**: لأبي بكر بن المُقرئ محمد بن إبراهيم بن علي (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

وقد ذكر له هذا الكتاب الكتانيُّ في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٥).

١٧ ـ **أخلاق النبي ﷺ**: لأبي الحسين أحمد بن فارس اللُّغوي (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

١٨ ـ **صفة النبي ﷺ وصفة أخلاقه**: رواية أبي علي محمد بن هارون الأنصاري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبةظاهرية دمشق في إحدى وأربعين ورقة.

* * *



٣٠ـ مصادر الأحاديث في السيرة النبوية

وهي كتب تشمل الأحاديثَ في سيرة النبي ﷺ في مختلف جوانب حياته، ومن الكتب المختصة بها ما يلي:

١ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض، أبي الفضل، عياض بن موسى بن عياض اليَحْصُبي السَّبْتي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

يمتاز هذا الكتابُ عن كلِّ ما كُتب في دراسة السيرة النبوية بميزات أفردته وحده في هذا الميدان، وأبرزت عظيم قدره عند المحبين والعلماء والمحقِّقين. . .

ولعلنا ندرك هذه الميزات إدراكاً واضحاً حين نقرأ الفِقَر التي كتبها المؤلِّفُ في مقدمته مُبيِّناً فيها الأسباب التي دعته لتأليف هذا الكتاب:

قال رحمه الله «في خطابه لصاحب الرسالة الذي طلب منه تأليف الكتاب: فإنك كَرَّرْتَ عليَّ السؤالَ في مجموع يتضمَّن التعريف بقدر المصطفى عليه الصلاة والسلام، وما يجب له من توقير وإكرامٍ، وما حكم من لم يوفِّ واجبَ عظيم ذلك القدر، أو قصَّر في حَقِّ منصبه الجليل قلامة ظفر، وأن أجمع لكَ ما لأسلافنا، وأئمتنا في ذلك من مقالٍ، وأبينه بتنزيل صُوَرٍ وأمثالٍ».

فنجد: أنَّ السائل ـ جزاه الله خيراً ـ طلب من المؤلف رحمه الله أربعة أمور:

ـ التعريف بقدر المصطفى ﷺ.

ـ ما يجب له ﷺ من توقيرٍ واحترامٍ.

ـ حكم من لم يوفِّ واجب عظيم ذلك القدر، أو قصَّر في ذلك.

ـ جمع أقوال السَّلَف والأئمة في هذه الأمور.

وقد ذكر المؤلِّفُ: أنَّ هذه الأمور التي طالبه صاحبُ الرسالة بشرحها شديدةٌ

خطيرةٌ لما تحتاجه من (تقرير أصول، وتحرير فصول، والكشف عن غوامض ودقائق من علم الحقائق مما يجب للنبي ﷺ، ويُضاف إليه، أو يمتنع أو يجوز عليه، ومعرفة النبي والرسول والرسالة والنبوة والمحبة والخِلَّة، وخصائص هذه الدرجة العليا . .)

ومن هذه اللَّمحات الخاطفة التي ظهرت في سؤال السائل وفي بيان المؤلِّف نلمح الاتجاه العلمي الدقيق الذي يَمُتُّ بصلة قوية إلى علم الأصول . . .

ومن خلال فصول الكتاب الجميلة عرضاً وترتيباً وفكرة نشاهد بوضوحٍ هذه اللمحات وقد أخذت اتِّجاهاً منطقياً في عرض الفكرة وما يتعلَّق بها من آراء وأقوالٍ، ثم في مناقشة هذه الأقوال والآراء مناقشةً هادئةً تظهر عليها روحُ القاضي الهادئة وأفكاره المنظمة، وعندما نصل إلى نهاية الفصل نشعر بوضوحٍ أكثر ظهوراً: أننا في محكمةٍ عادلةٍ يهيمن عليها فكرٌ واعٍ حصيفٌ، وقلبٌ مُدرِكٌ حسَّاسٌ.

وإنَّ الإنسان لا يملك نفسَه أمام روعة الإعجاب التي تتملَّك نفسه وهو يتابع تلك المناقشات الرائعة لأقوال السَّلَف والأئمة التي يعرضها المؤلِّفُ، ويتابعها باخلاصٍ علميٍّ شديدٍ . . . ثم بعد ذلك وهو يتناولها ـ في تواضعٍ عجيبٍ ـ بالنقد الشريف . . .

وفي هذا النقد يرى القارىء عقلَ المؤلِّف في صفائه وعُمقه ودقته[1].

قال الكتَّاني: «وفيه أحاديثُ ضعيفةٌ، وأخرىٰ قيل فيها: إنها موضوعةٌ، تَبع فيها «شفاء الصُدور» للخطيب أبي الربيع، سليمان بن سبع السبتي. ولم ينصف الذهبي في قوله: «إنه محشوٌ بالأحاديث الموضوعة والتأويلات الواهية الدَّالة علىٰ قلة نقده، مما لا يحتاج قدر النبوة له» .انتهىٰ. فإنه تحاملٌ منه لا ينبغي، كما قاله غيرُ واحد، بل هو كتابٌ عظيمُ النفع، وكثير الفائدة، لم يؤلَّف مثله في الإسلام، وقد جُرِّبتْ قراءته لشفاء الأمراض المزمنة، وتفريج الكروب، ودفع الخطوب، شكر الله سعي مؤلِّفه وجازاه عليه بأتم جزاء وأعظمه آمين. وقد أفرد بعضهم الأحاديث المُسْنَدة فيه، وهي ستون حديثاً في جزء»[2].

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٧.

طُبع «الشفا» طبعاتٍ كثيرةً، أحسنها الطبعة الشامية بتحقيق الأستاذ محمد أمين قره علي، وأسامة الرفاعي، وآخرين، والتي صدرت عن مكتبة الفارابي، ومؤسَّسة علوم القرآن بدمشق عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

قد حقَّق الكتاب وخرَّج أحاديثه الأستاذ عبده علي كوشك، ونشر بدمشق من مكتبة الغزالي، وهذه الطبعةُ هي أجود طبعاته حتى الآن، كما قام بتهذيبه وتجريده من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وما انبنى عليها الشيخُ صالح الشامي في كتابه «المهذب من الشفا» وهو من منشورات دار القلم بدمشق.

٢ ـ **السيرة النبوية**: لمعين الدين أبي حفص، عمر بن محمد بن خضر المَلَّائي الإِربِلي ثم الموصلي (المتوفىٰ سنة ٥٧٠ هـ).

وهو قد عُرف بالملائي لكونه كان يملأ الماء من بئر في جامع الموصل احتساباً، وكان إماماً عظيماً ناسكاً زاهداً في زمن السلطان نور الدين الشهيد، وكان السلطان المذكور يشهر قوله، ويقبل شفاعته لجلالته[(١)].

٣ ـ **الروضُ الأُنف في شرح «السيرة النبوية» لابن هشام**: لأبي القاسم، عبد الله ابن عبد الرحمٰن بن أحمد السُّهَيلي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

قال الكتاني «في شرح غريب ألفاظ السيرة وإعراب غامضها، وكشف مُسْتَغْلِقِها: ذكر: أنه استخرجه من مئة وعشرين مصنَّفاً، فأجاد فيه وأفاد، واختصره بدر الدين محمد بن أبي بكر ابن عِزّ الدين ابن جَمَاعة الكناني الحموي (المتوفى سنة ٨١٩ هـ) وسَمَّاه «نور الروض»، وعليه حاشية لشرف الدين يحيىٰ بن محمد بن محمد المُنَاوي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ)، جرَّدها سِبطُه زين العابدين عبد الرؤوف المُناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)[(٢)].

طُبع «الروض» بالمطبع الجمالية في القاهرة عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩٢٤ م.

٤ ـ **الوفا بأحوال فضائل المصطفىٰ**: لأبي الفرج، علي بن عبد الرحمٰن بن الجَوْزي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٨.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٧.

قال الكتَّاني: «زادت أبوابه على خمسمائة، في مجلدتين»[1].

طُبع باعتناء المستشرق الألماني «كارل بروكلمان» في ليبسك عام ١٣١٣ هـ ـ ١٨٩٥ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد في دار الكتب الحديثة بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

٥ ـ شرف المصطفى: لابن الجوزي أيضاً:

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٧).

٦ ـ الدُّرة المُضية في السيرة النبوية: لتقي الدين، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

طُبع بعنوان: «سيرة النبي ﷺ وأصحابه العشرة» بتحقيق الأستاذ هديان الضناوي بمؤسسة الجنان في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

وقد شرحه القطب الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ) في **«المورد العذب الهني»**.

٧ ـ نهاية السُّول في خصائص الرسول: أو «خصائص أعضاء رسول الله ﷺ» أو «الخصائص»: لابن دِحْيَة الكلبي (المتوفى سنة ٦٣٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٨ ـ التنوير في مولد السراج المنير: لابن دحية أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٩ ـ الاكتفاء في مغازي المصطفى والثلاثة الخلفا: لأبي الربيع، سُليمان بن موسى الكَلاَعي البَلَنْسِي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ).

طُبع جزء منه بتحقيق المستشرق «ماسيه»، في كلية الآداب بالجزائر عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد بمكتبة الخانجي في القاهرة عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ خورشيد أحمد فاروق بالهند عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

---

(١) الرسالة المتسطرفة: ص: ١٠٦.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: السيرة: ص: ٢٨٢ ـ ٩٧٧.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢٢٤).

١٠ ـ السيرة النبوية: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وهو مستخرجة من كتاب «تهذيب الأسماء واللغات له».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرؤوف علي، وبسَّام عبد الوهاب الجابي، في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١١ ـ خُلاصة سير سيد البشر: لأبي العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطَّبَري المَكِّي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٩٤ هـ).

قال الكتَّاني: «يروي فيها أحاديث بأسانيده»[١] وقال: «جمعه من اثني عشر مؤلفاً»، وهو مخطوطٌ.

١٢ ـ البُرْدَة أو الكواكب الدُّرِّيَّة في مدح خير البَرِيَّة: لشرف الدين أبي عبد الله، محمد بن سعيد بن حماد البُوصيري (المتوفى سنة ٦٩٦ هـ).

وهي قصيدةٌ مشهورةٌ في (١٦٢) بيتاً، مطلعها:

أَمِنْ تَذَكُّرِ جِيرانٍ بِذِي سَلَمِ　　مَزَجْتَ دَمْعاً جَرَىٰ مِن مُقْلَةٍ بِدَمِ

قيل: إنه نظمها في مُدَّة مَرَضٍ اعتراه، فأتاه النبيُّ ﷺ وغطاه بِبُرْدَتِهِ الشريفة، فشفي، ولذلك سَمَّىٰ بديعيَّته بـ: «البُرْدَة».

طُبِعَت طبعاتٍ كثيرةً، أقدمُها في كلكته بالهند، عام ١٢٤١ هـ/ ١٨٢٥ م.

وله قصائد أخرىٰ منها: «ذُخْرُ المَعَادِ» التي مطلعها:

إلىٰ مَتَىٰ أنتَ بِاللَّذَّات مَشْغُولُ　　وَأنتَ عَنْ كلِّ ما قَدَّمْتَ مَسْؤولُ

و«قصيدة لامية» مطلعها:

جاء المَسيحُ مِنَ الإلٰه رسولا

و«أم القرىٰ في مدح خير الورىٰ» وهي المعروفة بـ: «القصيدة الهَمْزِية في المدائح النبوية»، مطلعها:

كَيْفَ تَرْقَىٰ رُقِيَّكَ الأنبياءُ　　يا سَماءً ما طَاوَلَتْها سَمَاءُ

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٨.

وكذلك له قصيدةٌ، اشتهرت بـ: «القصيدة المُضَرِيَّة».

١٣ ـ **السِّيرة النبوية**: لظهير الدين، علي بن محمد بن محمود الكازَرُوني (المتوفى سنة ٦٩٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٤ ـ **سَيِّد الخَلْق**: لابن المُرَحِّل: أبي الحَكم، مالك بن عبد الرحمٰن بن فرج المالقي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٩٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٥ ـ **مختصر في سيرة سيد البشر**: لشرف الدين، أبي محمد، عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدِّمْياطي (المتوفىٰ سنة ٧٠٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٦ ـ **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**: لابن سيد الناس، فتح الدين أبي الفتح، محمد بن محمد بن محمد اليَعْمُري الأندلسي ثم المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ).

ولقد لقيت هذه السيرةُ القبولَ عند علماء المسلمين قراءةً وبحثاً، ونقلاً عنها، ولعلَّها أولُ سيرةٍ حاولت الجمعَ بين المتفرّقات لاستخلاص سيرة متكاملة الجوانب صحيحة في رأي مؤلِّفيها، يقول في مقدمتها: «فلَّما وقفتُ على ما جمعه الناسُ قديماً وحديثاً من المجاميع في سِيَر النبي ﷺ ومغازيه وأيامه، إلى غير ذلك مما يتصل به؛ لم أرَ إلا مُطِيلاً مُمِلاً، أو مقصراً بأكثر الآداب مُخِلاً، والمُطيلُ إما معتنٍ بالأنساب والأشعار والآداب، أو آخر يأخذ كل مأخذ من جمع الطُّرق والروايات، ويصرف إلى ذلك ما تصل إليه القدرة من العنايات، والمقصرُ لا يعدو المنهجَ الواحدَ، ومع ذلك فلا بُدَّ أن يترك كثيراً مما فيه من الفوائد، وإن كانوا ـ رحمهم الله ـ هم القدوة في ذلك، ومما جمعوه يستمد من أراد ما هنالك، فليس لي من هذا

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٤٤).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٨٤٧ ـ ٨٤٨).

المجموع إلا حُسن الاختيار من كلامهم، والتبرُّكُ بالدخول في نظامهم، غير أنَّ التصنيف يكون في عشرة أنواع كما ذكر بعض العلماء، فأحدها جمع المتفرقات، وهو ما نحن فيه، فإني أرجو: أن الناظر في كتابي هذا لا يجد ما ضمنتُه إيّاه في مكانٍ ولا مكانين، ولا ثلاثة ولا أكثر من ذلك إلا بزيادةٍ كثيرةٍ تتعب القاصدَ، وتتعذّر بها على أكثر الناس المقاصد...».

أما عن منهجه، فقد كان يحذو حَذْوَ ابن إسحاق في سيرته، ويدخل في سياقه ما يراه في الموضوع من كتب الصِّحَاح أو من غيرها، ويبرز الأقوال في المسألة، وينسبها إلى أصحابها، ثم يرجح غالباً بينها أو يختار واحداً منها، وينقل أحياناً بإسناده هو، وأحياناً بأسانيد الأئمة المصنفين الذين استقى منهم، ولكنّه لم يحكم على هذه الأسانيد بما تستحقه.

وبعد أن يصوِّر الواقعةَ أو الغزوة يكرّ ثانيةً ليفسِّر ما جاء فيها من ألفاظٍ غريبةٍ أو اسمٍ مُبْهَمٍ أو كلمةٍ تستحّق الضبطَ.

وقد عرض لغالب أحداث السِّيرة، وختم كتابَه بنبذةٍ من أخلاقه وشمائله صلوات الله وسلامه عليه.

ومن مزايا هذا الكتاب: أنه حفظ لنا نصوصاً نادرةً من كتبٍ فُقدت، ففيه فوائد جمّه، ولطائف مهمة، وهو جديرٌ بالقراءة جداً، وعمدةٌ في هذا الباب للمتخصصين وغير المتخصصين من أبناء المسلمين، ولمن أراد الاطلاع على سيرة النبي ﷺ من غيرهم[(١)].

طُبع «عيون الأثر» بمكتبة القدسي، في القاهرة عام ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م. وطبع أيضاً بمكتبة دار التراث بالمدينة المنورة ودار ابن كثير بدمشق عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في أربع مجلدات.

وقد شرحه ابن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ) في «اقتباس الاقتباس»، وعلّق عليه سِبطُ ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) بكتابه: «نور النبراس».

---

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» ص: ١٥٦.

١٧ ـ **نور العيون في تلخيص سيرة الأمين المأمون**: لابن سيد الناس أيضاً.

قال الكتَّاني: «وهي السيرة الصغرىٰ مختصرة من الكبرىٰ المُسَمَّاة بـ: «عيون الأثر» وعلىٰ الصغرىٰ تعليقة لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) وهي المُسَمَّاة: «نور النبراس في شرح سيرة ابن سيد الناس»[١].

وهو مخطوطٌ[٢].

١٨ ـ **بُشْرَىٰ اللَّبيب بذكرىٰ الحبيب**: لابن سَيد الناس أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٣].

١٩ ـ **المورد العذب الهني في الكلام علىٰ السيرة**: للحافظ عبد الغني، لأبي محمد، عبد الكريم بن عبد النور بن منير، قطب الدين الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ) المصري، المعروف بابن أخت الشيخ نصر.

شرح فيه كتاب «الدُرَّة المُضِيَّة في السيرة النبوية» لعبد الغني الجَمَّاعيلي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٤].

٢٠ ـ **اقتباس الاقتباس لحلِّ مشكل سيرة ابن سيد الناس**: لأبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ).

طُبع في مطبعة القدسي، بالقاهرة، عام ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م.

٢١ ـ **السيرة السَّرية في شمائل خير البرية**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

وهو جزءٌ من كتابه الكبير «تاريخ الإسلام».

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٧.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩٨٠).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤).
(٤) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩١٣).

وقد بدأ الكتاب بذكر نسبِ محمد رسول الله ﷺ، ثم بمولده المبارك، ثم بأسمائه وكنيته، ثم بذكر ما وَرَد في قصة سطيح، وخمود النِّيران ليلة المولد وانشقاق الإيوان.. ثم تابع ذلك حتى وصل إلى الهجرة النبوية، ودخوله ﷺ المدينة، ثم قال: فصل معجزاته سوى ما مضى في غضون المغازي، قال المحقِّق عند ذلك:

هنا في حاشية الأصل: من شاء أن يفرد الترجمة النبوية فليكتب إذا وصل إلى هنا جميع ما تقدم من كتابنا «تاريخ الإسلام» في السفر الأول بلا بد فليفعل، فإن ذلك حسنٌ، ثم يكتب بعد ذلك فصل في معجزاته إلى آخر الترجمة النبوية. انظر ص: ٢٣٧.

وبعد فصل المعجزات ذَكَر: باب من إخباره بالكوائن بعده، وباب جامع من دلائل النبوة، وباب ذكر صفة النبي ﷺ، وخاتم النبوة، وحديث أمِّ مَعْبَد، وباب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وباب هيبته ﷺ وجلاله، وحُبِّه وشجاعته، وقُوّته وفصاحته، وزُهده وشمائله، وأفعاله صلوات الله وسلامه عليه، وملابسه وخواتمه وسلاحه، وما سُحر وسُمَّ به، وخصائصه، إلى أن وَصَل إلى الوفاة النبوية، وغسله وتكفينه، وصفة قبره وتركته، وزوجاته وسراريه، رضي الله عنهن.

ولو أكمل هذا الكتابَ بإضافة المغازي ـ كما أشار المؤلِّفُ ـ لكان نافعاً جِدّاً، ومفيداً للعلماء والمتخصِّصين وعامة المثقّفين؛ لأنه يختار أمثل النصوص المباشرة وأقواها في كل موضوع، وينقد هذه النصوص، ويبيِّن صحيحها، وضعيفها، ومرسلها، وواهيها.. ولهذا كثرت في هذا الكتاب مصطلحاتُ النقد، فتراه يقول: إسنادٌ صحيحٌ، متفقٌ عليه، إسنادٌ قويٌ، حديثٌ حسنٌ، وهذا أَصَحُّ، وهذا مُجْمَعٌ عليه، وهذا جيّدُ الإسناد، وهذا مُنْكَرٌ غريبٌ، وهذا حديثٌ ساقطٌ، وهذا مُرْسَلٌ، وهذا منقطعٌ؛ لكن معناه صحيحٌ، وضعيفٌ فيه فلانٌ... إلى غير ذلك من مصطلحات النقد التي تبين قيمةَ النصوص، وأحكام هذا الناقد الخبير أساس من أُسُس التصحيح والتضعيف والانتقاء، وتيسير للباحثين والدارسين، والنصوص التي لم ينقدها قليلة جداً، وهذه عادته في كل مصنفاته[1].

---

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»: ص: ١٦١ ـ ١٦٢.

وقد طُبع هذا الجزءُ مستقلاّ عن الكتاب بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي، وطبع مصوَّراً عنه في دار الكُتب العلمية ببيروت عام ١٤٠ هـ ـ ١٩٨١ م. وطُبع بتحقيق الدكتور بشَّار عواد معروف في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٢٢ ـ زاد المعاد في هَدْي خير العباد: لابن قيم الجَوْزِيَّة، أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر بن أيوب، الزُرعي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

يحتوي هذا الكتابُ على مواضيع مختلفة من السِّيرة، والسنة، والفقه، وعلم الكلام، والتزكية، والإحسان، وأعتقد: أنه ليس هناك كتابٌ جامع أُلِّف للعمل والإصلاح بعد كتاب «إحياء العلوم» للإمام الغزالي إلا هذا الكتاب؛ بل وقد يفوقه من ناحية التحقيق، والإستناد، والتطبيق بين الكتاب والسنة.

لقد شَرح الحافظُ ابنُ القيِّم في أول هذا الكتاب موضوعَ البعثة المحمدية، ومراتبَ الوحي، وقد استوعب في بيانِ مراتب الوحي، وأنواع الوحي استيعاباً لا يُوجد له نظيرٌ في كتب السيرة العامة.

ثم ذكَرَ تلك المدارج التي مرَّت بها الدعوةُ الإسلاميةُ، كما تناول الأسماءَ المباركة، ومعانيها، ودقائقها ببحثٍ لطيفٍ، ولم يَترُك في هذا البحث مسائل ونكتاً من النحو والفقه، وما يتعلَّق بالذوق والوجدان؛ إلا وقد ذكرها كلَّها.

وبهذه المناسبة جمع كُلَّ ما يتصل بالسيرة، وشخصية النبي ﷺ من التفاصيل، حتى تكوَّنتْ ذخيرةٌ قَيِّمةٌ للأخلاقِ، والشمائل، والعادات النبوية.

ثم إنَّه تَناول عباداتِ النبي ﷺ وهيئةَ صلواته، وسُنَنها، وعاداته بتفصيلٍ دقيقٍ يُعتبر عصارة دِراسته للحديث والعلوم الدينية، وهو يتجلَّى في ذلك بلون المحدِّث، وأسلوب المُحقِّق، وقد تضمن هذا البحث كلاماً دقيقاً لأصول الحديث، والفقه، ومعلوماتٍ مهمَّةً بفَنِّ الرجال.

إنَّ أبوابَ الكتاب التي تَشمل بيان العبادات، والأركان الأربعة ليست مجَّردَ كتابٍ للأحكام، والخلافيات الفقهية، بل إنها تتضمَّن نُكتاً عِلميةً لطيفةً، ومعاني غزيرةً للذوق والوُجدان، تَبعثُ الإيمان من جديد.

واهتمَّ المؤلِّف ببيان حِكمة العبادات، والأركان، والأحكام، وأسرارها، وفوائِدها قبل أن يتحدَّث عنها، وقد تصدَّى بعرضٍ تاريخيٍّ للتشريع وحِكمته في هذه العبادات والأركان وفوائدها بأسلوبٍ شيِّق جذاب.

أمَّا الجُزء المُهِمُّ لهذا الكتاب الذي يَشهدُ على عُلُوِّ كعب المؤلِّف، وسعة اطلاعه، واستحضاره للعلم هو باب الحج، فإنَّني لم أطلع في أيِّ كتاب على مثل هذه الذخيرة العلمية، والتحقيق الجامع، والبحث الدقيق على الحجِّ، ومناسكه، وحَجَّةِ النبي ﷺ وأحكامِها، تناول المؤلِّفُ بيانَ حجة النبي ﷺ بغاية من التفصيل من خروجه من المدينة إلى عودته إليها، وهو مُلخَّصٌ لذخائر مختلفةٍ للحديث، ومجموعةٌ للروايات الصحيحة، والجزئيات الكثيرة.

وقد جاء المؤلِّف في ثنايا الكتاب بمباحث كلاميةٍ وعقائديةٍ تشهدُ بعُلوِّ مكانته، وسَعة نظره وتحقيقه، وحاول التعبير الصحيح عن روح الشريعة، مُتَّبعاً في ذلك ذوقَه، وذوق شيخه الإمام ابن تيمية.

وممَّا يَجدُر بالدراسة والاستفادة في هذا الموضوع هو ما بحث فيه عن حقيقة التوكُّل، والتوسُّل بالأسباب في تحقيقٍ دقيقٍ.

وقبل أن يَبدأ الكلام عن الغزوات بحثَ عن حقيقة الجهاد، ومراتبه في غاية من التحقيق والمعرفة، وذكر بدء دعوة الإسلام، وأحوالَ مكَّةَ آنذاك، والهجرةَ إلى المدينة، وفَرضيَّة الجهاد والغنيمة، والصُّلح والأمان، والجزية والمعاملة مع أهل الكتاب، وَأحكام المنافقين بتفصيل كبير.

ثم تعرَّضَ بذكر مغازي النبي ﷺ، وبعوثه، ومهماته بترتيب، وبما أنَّ له اطِّلاعاً واسعاً على الحديث والسيرة معاً، وهو نَقَّادٌ، ومُحدِّثٌ أكثر من مؤرِّخٍ، يتميَّز هذا الجزء من كتابه بالنسبة إلى كتب السيرة الأخرى، وأَنَّ قوله فَصل في الأمور الخلافية، وهو عندما يتحدَّث عن الوقائع والأحداث يأتي بتفسير الآيات، ولطائِفها، وأسرارها في أسلوبه الخاص به.

ومِن دَأْبِه في بيان الغزوات: أنَّه يتناول كل ما يتعلَّق بها من الأحكام، فَمثلاً بعد ذكر غزوة خيبر عَقد فصلاً مستقلاً «فيما كان في غزوة خيبر من الأحكام الفقهية» وبعد غزوة الفتح: «فصل في إشارة إلى ما في هذه الغزوة من الفقه واللطائف»،

وكذلك بعد غزوة حنين، وأوطاس «فَصْل في إشارة إلى ما تضمَّنت هذه الغزوة من المسائل الفقهية والنُّكت الحكيمة»، وما إلى ذلك مما يَشحنُه بمواد قيمة، ومعلوماتٍ مهمَّة.

وهو في هذه الغزواتِ والوقائع ليس مُقلِّداً أو ناقلاً للمتقدِّمين من أهل السِّير والمغازي، فإنه عارضهم في بعض المناسبات في أمورٍ اشتهرت بين الناس، وقدَّم فيها تحقيقاً خاصاً بدراسته الشخصية، وفهمِه العميق، فمثلاً يُعرف بوجه عام، وتذكر كُتب السير والتاريخ أنَّ نِسوة الأنصار وبناتِهم أنشدن هذه الأبيات:

طلَعَ البَدْرُ علينا مِن ثَنِيَّات الوَدَاعْ
وَجَبَ الشُّكْرُ علينا ما دَعا لله داعْ
أَيُّها المَبْعُوثُ فِينا جِئْتَ بالأَمْرِ المُطَاعْ

عندما كان النبيُّ ﷺ يدخلُ المدينةَ مهاجراً من مكة، ولكنه يُعارضُ هذا الرأي، ويَرى: أنَّ هذه الأبيات إنما أُنشدت لدى عودته ﷺ من غزوة تبوك التي هي في جهة الشام، كما يقولُ: «وبعضُ الرُّواة يَهِمُ في هذه، ويقول: إنما كان ذلك عند مقدَمِه المدينةَ من مكة، وهو وَهمٌ ظاهرٌ، فإنَّ ثنيات الوداع إنما هي من ناحية الشام لا يراها القادم من مكة إلى المدينة، ولا يمر بها إلاّ إذا توجَّه إلى الشام».

وبعد ذِكر غَزوة تبوك أيضاً تصدَّى لذِكر أحكامها، وفوائدها بتفصيل يتضمَّن فوائد مهمة، ومعلومات فقهية، واستنباطات لطيفة، وأحكام اجتماعية ومدنية.

ولمَّا فرَغ من بيان الغزوات والبُعوث بدأ ببيان قُدوم وفود العرب في تفصيل، وذَكر وفد النبي ﷺ ومكاتيبه التي وجَّهها إلى ملوك العالم وأمراءِ القبائل.

وأمَّا الجُزء الثاني من الكِتاب فمُعظمُه يختصُّ بالطِّبِّ النَّبوي، ذكر فيه أسرار الطِّب النبوي، وحِكمَه، وتوجيهاته الطبية، واجتمع في هذا البحث الأحكامُ الطبيّة مع الأحكام الفقهية، والمباحث الحديثية، وقد بَذل جُهداً في جمع تلك الأدوية، والأغذية، والمفردات في مكانٍ واحدٍ بترتيب حروف الهجاء؛ التي يتَّصل بها حديثٌ صحيحٌ، أو ضعيفٌ، أو موضوعٌ، وأخذ يتكلَّم عليها من الناحية الطِّبية، وبيَّن خواصّها.

ولمَّا فرغ من بيان ذلك التفتَ إلى أحكام النبي ﷺ في القضايا، واستطاع أن

يجمع ذخيرة غاليةً واسعة لأبواب الفقه المختلفة، وكأنه ألَّف كتاباً للفقه يُبنىٰ علىٰ الأحاديث، والأحكام، والأقضية.

وإنَّ هذا الكتاب يتضمن عدا هذه الفصول والأبواب تحقيقاتٍ ولطائفَ تفسيريةً، ونحويةً، وتاريخيةً، وكلاميةً قيِّمةً تتفرَّق في ثنايا الكتاب[1].

طُبع في كانبُور بالهند عام ١٢٩٨ هـ ـ ١٨٨٠ م، وله طبعات أخرىٰ كثيرة، أفضلها الطبعة التي صدرت بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط عن مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في خمس مجلَّدات.

٢٣ ـ السيرة السَّرية في مناقب خير البَرِيَّة: لعلاء الدين، أبي عبد الله مُغْلَطَايْ ابن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٢٤ ـ الإشارة إلىٰ سيرة المصطفىٰ وتاريخ من بعده من الخلفا: لِمُغْلَطَايْ أيضاً.

وقد بناه المؤلِّفُ على الاختصار والإيجاز، وقد بيَّن خطته في مقدمته، فقال: «.. فقد ندب أفضلُ العجم اليوم والعرب، سيدنا قاضي القضاة جلال الدين ـ نفع الله ببركته المسلمين ـ إلى تلخيص سيرة المصطفى وآثار من بعده من الخلفا، كثيرة الفوائد، عارية من الشواهد، منتخبة بغير إكثار، حاوية لمقاصد الكتب الكبار، يلجأ إليها المسلمون، ولا يستغني عنها العالمون، فقدمت الاستخارةَ، ولخصتُ معظم هذه الإشارة من كتابي المسمى بـ: «الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم»، إلا المآثر من غيرها لها ذاكراً مقدّماً المشهور في كل بابٍ، ليستغنى بذلك عن تكرره في الكتاب».

وقد بدأ بأسمائه الشريفة، ثم بذكر مولده ﷺ.

وقد وَفَّى مُغْلَطَايْ بشرطه، فلَخَّص تلخيصاً مركزاً جيداً الأقوال الواردة في الموضوع، ويصدر بما يراه الأقوى، ويفرد إلى المصادر أحياناً بعبارةٍ دقيقةٍ وافيةٍ

---

(١) انظر: «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» للندوي: (٢/ ٧٢٥ ـ ٧٣٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٤٢).

بالغرض، وهو في هذا التلخيص والجمع، وبيان المصادر مفيدٌ جداً لأهل العلم تبصرة وتذكرة.

وقد ختم كتابه في السيرة بعد الوفاة النبوية بخدامه ومواليه ودوابه وآلاته، وكتَّابه، والزوجات اللاَّتي لم يدخل بهن، وأخلاقه، وفضائله، ومعجزاته، وخصائصه، وله في هذا الكتاب استطراداتٌ مركّزةٌ مفيدةٌ.

ولما في هذا الكتاب من التلخيص المركز، وما ضَمّه من معلومات بعبارةٍ موجزةٍ أثر هذا الكتاب فيمن جاء بعده، وانتفع الناس به، حتى قال الحافظ تقي الدين الفاسي المَكّي (المتوفى سنة ٨٣٢ هـ)، وقد اختصر هذا الكتاب، وأدرجه في مقدمة كتابه «العقد الثمين»: وإنما عوّلت على كتابه دون غيره من الكتب المصنّفة في هذا المعنى على كثرتها؛ لأن كتابه أكثرها فوائد، وفيه من الفوائد النفيسة ما لا يوجد في كثير من الكتب المبسوطة في هذا المعنى[١].

طُبع قديماً في مصر بدون تاريخ. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد نظام الدين الفتيح بدار القلم في دمشق، والدار الشامية في بيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٢٥ ـ **الزهر الباسم في سِيرة المصطفىٰ أبي القاسم**: لمُغْلَطَاي أيضاً.

وهو مختصر «**الروض الأنف**» للسُّهَيْلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

وهو مخطوط[٢].

٢٦ ـ **عيون التواريخ**: لمحمد بن شاكر بن أحمد الكُتبي الحلبي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ).

طُبع منه قسم السيرة النبوية وخلافة الصديق بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي في مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٢٧ ـ **السيرة النبوية (الكبرىٰ)**: لابن جَمَاعة، عز الدين، عبد العزيز بن محمد إبراهيم الكِناني الحَمَوي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٨).

---

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»: ص: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٣).

٢٨ ـ مختصر في السيرة النبوية (المختصر الصغير في سيرة البشير النذير): لابن جماعة أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٢٩ ـ السيرة النبوية: لابن كثير، عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر الدمشقي الشافعي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

وهو صاحبُ «التفسير الشهير»، والتاريخ المعروف بـ: «البداية والنهاية»، وقد ضمَّن هذا التاريخُ كغيره من المؤرِّخين سيرةَ النبي ﷺ، ويبدو أنه أفرد «السيرةَ النبويةَ» بكتابٍ مستقلٍّ، وما أودعه في «البداية والنهاية» من قسم السيرة كتابٌ عظيمٌ جداً ظهرت فيه آفاق ابن كثير العلمية ـ المؤرِّخ المحدِّث العلامة ـ وفي كتابه هذا نهج منهجاً سليماً قوياً بالنسبة لعصره؛ إذ كان يسوق الأحداثَ من عديد من المصادر، وميزته أنه يسوق أسانيد أصحاب هذه المصادر ـ وبعضها غير متيسِّر الآن ـ مما يتيح لنا قدرةَ المقارنة والترجيح والحُكم على الأسانيد.

ولو أنه حكم على تلك الأسانيد، وهو المحدِّث الحافظ؛ لأسدى لنا فائدةً عظيمةً، وقد فعل ذلك في بعض الأحايين. انظر مثلاً: ما كتبه حول الإسراء والمعراج.

ونراه يعتمد في مقدِّمة مصادره كتب الحديث المشهورة، وعلى رأسها: «المسند» و«الكتب الستة»، و«سيرة ابن إسحاق» والواقدي.

وقد يسوق فيما يسوق الواهيات، والضعاف.

وكتابه هذا من أنفع الكتب في السيرة لغير المتخصِّصين، وهو مدخلٌ ضروريٌّ للمتخصِّصين كذلك، وقد أفرده الدكتور مصطفى عبد الواحد عن كتاب التاريخ، فزاد الأمر تيسيراً، ولو أنه نُقد نقداً كاملاً وبيّنت قيمة نصوصه؛ لكان هو وسابقه أنفع كتابين في السيرة من كتب الأئمة السابقين[٢].

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٨٤٨).

(٢) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» ص: ١٥٨.

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد، بمطبع عيسى البابي الحلبي، في القاهرة، عام ١٣٨٤ ـ ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ م، وهو مستخرجٌ من «البداية والنهاية».

٣٠ ـ دلائل النبوة: لابن كثير أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٣١ ـ الفصول في اختصار سيرة الرسول: لابن كثير أيضاً.

طُبع في مطبعة العلوم، عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِستُو، ومحمد العيد الخطراوي بدار القلم في دمشق عام ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

٣٢ ـ الرَّصْف لما روي عن النبي ﷺ من الفضل والوصف: لابن العاقولي، غياث الدين أبي المَكارِم، محمد بن محمد بن عبد الله الواسطي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٧٩٧ هـ).

طُبع بمكتبة الأمل في الكويت عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م، وبمكتبة الفارابي في دمشق عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م.

٣٣ ـ غاية السُّول في خصائص الرسول: لابن المُلَقِّن، سراج الدين أبي حفص، عمر بن علي الأنصاري المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

حقَّقه عبد الله بحر الدين عبد الله، كرسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٣٤ ـ الدُّرَر السَّنِيَّة في نظم السِّيرة الزكية، أو «ألفية السيرة»: للحافظ زين الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

طُبعت في الرباط، ولها شروحٌ كثيرةٌ، من أشهرها: «الفتوحات السبحانية» لعبد الرؤوف المُناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)، وشرح علي بن أحمد الأجهوري (المتوفى سنة ١٠٦٦ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٣١٤).

٣٥ ـ سِفْرالسَّعَادة في ذكر حال رسول الله ﷺ قبل الوحي وبعده: لمجد الدين أبي الطاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

طُبع في القاهرة عام ١٣١٧ هـ ـ ١٨٩٩ م، وبالمطبعة المنيرية في القاهرة عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥م، وبالمطبعة الجمالية في القاهرة عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥ م.

٣٦ ـ ذات الشِّفا في سيرة النبي ﷺ والخلفا: لابن الجَزَري شمس الدين أبي الخير، محمد بن محمد (المتوفى سنة ٨٣٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٣٧ ـ السيرة النبوية: لابن عُروة أبي الحسن، علي بن الحسين بن عروة، المعروف بابن زكنون الحنبلي المشرقي (المتوفى سنة ٨٣٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٣٨ ـ توثيق عُرَىٰ الإيمان في تفضيل حبيب الرحمـٰن: لابن البارزي، أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم (المتوفى سنة ٨٣٧ هـ).

قال الكتاني: «لخصه من «الشفا» في مجلد»[3] وهو مخطوطٌ[4].

٣٩ ـ نور النِّبْرَاس في شرح سيرة ابن سيد الناس: لسِبْط ابن العَجَمي، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

وهي حاشيةٌ علىٰ «عيون الأثر» لابن سيد الناس (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ).

وهو مخطوط[5].

٤٠ ـ إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع: للمؤرِّخ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (المتوفى سنة ٨٤٥ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات الظاهرية» التاريخ: ص: ٢٠.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٠٢.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢٢٥).

(٥) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩٨٣).

وقد أراد المصنِّفُ أن يلخِّص في هذا الكتاب السيرةَ النبويةَ من عددٍ من المصادر، وبدأ بالنَّسب الشريف والمولد، وتابع ذكره للأحداث ـ دون عناوين أو فصول ـ حتى ختم المجلَّدَ الأوّلَ المطبوع بالوفاة النبوية.

والكتاب عري عن الأسانيد، ولم يحفل بالمصادر إلا قليلاً؛ إذ أشار في بعض الروايات إلى مصادرها، وحاول التوفيق بين بعض الروايات المتعارضة.

لقد ذكر السيرة النبوية كقصةٍ متتابعةٍ دون فصلٍ، بأسلوبٍ قويٍّ منتقى، ركَّز فيه على التاريخ بالأيام والشهور والأعوام في تتابع السيرة النبوية، وذكر الأشخاص والأماكن. بتفاصيل دقيقةٍ، مع إيراده لنصوصٍ نادرةٍ وغريبةٍ، ولعلَّها من مصادر لم تصلنا، كل هذا جعل هذا الكتاب محلَّ اهتمام العلماء، واقتباسهم، وعنايتهم[1].

وقد طُبع الجزء الأول منه بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر، بلجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر، بتقديم مصحِّح الكتاب، وكلمة للدكتور طه حسين، ثم أُعيد طبعه بإدارة الشؤون الدينية بقطر، وقد حُذفت من هذه الطبعة كلمة المصحِّح، وكلمة طه حسين.

٤٤ ـ **القول المختصر من سيرة سَيِّد البَشَر**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٤٢ ـ **منظوم الدرر**: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٤٣ ـ **المولد النبوي (نثراً)**: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[4].

---

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»: ص: ١٦٥.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢١٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢١٣).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٨٧ ـ ٨٨٨).

٤٤ ـ **شرح الهُمَزِيَّة للبوصيري**: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٤٥ ـ **الأنوار بخصائص النبي المختار**: لابن حجر أيصاً.

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٢).

٤٦ ـ **سيرة رسول الله ﷺ**: لزين الدين، أبي العدل، قاسم بن قُطْلُوبُغا السودوني الشيخوني الجَمّالي (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٤٧ ـ **بهجة المحافل وبغية الأماثل في الشِّيَم والأخلاق والشمائل في سيرة سيد الأواخر والأوائل**: لعماد الدين، يحيىٰ بن أبي بكر بن محمد العامري الحرضي اليمني (المتوفى سنة ٨٩٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ جمال الدين الأشخر اليمني، في المطبعة الجمالية بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٢ م.

٤٨ ـ **اللَّفظ المكرم بخصائص النبي المحترم**: لقطب الدين محمد بن محمد ابن عبد الله بن خيضر الخيضري المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمود أحمد عبد المحسن، في المدينة المنوَّرة.

٤٩ ـ **ذروة الوفا بما يجب لحضرة المصطفىٰ ﷺ**: لنور الدين أبي الحسن، علي بن عبد الله بن أحمد الحسني المدني السَّمْهُودِي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو مخطوطٌ بعنوان «وفا الوفا بتاريخ المصطفىٰ» بمجلس الشورىٰ الإسلامي في طهران.[٣] وبعنوان «ذروة الوفا. . .» في أسعد أفندي في إسطنبول[٤].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩١٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٥٢١).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٣٣).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ١٠٠٦).

٥٠ ـ كفاية الطالب اللَّبيب في خصائص الحبيب، أو «الخصائص الكبرىٰ»: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

قال الكتاني: «ذكر فيه: أنه تتبَّع هـٰذه الخصائص عشرين سنة إلىٰ أن زادت علىٰ الألف، وهو في مجلَّدتين، ثم لخَّصه وسَمّاه: «أنموذج اللَّبيب في خصائص الحبيب» كما اختصره أيضاً سيدي عبد الوهاب الشعراني، وعلىٰ «الأنموذج» شرحان لعبد الرؤوف المُناوِي، أحدهما: «فتح الرؤوف المجيب» وهو صغير، والثاني: «توضيح فتح الرؤوف المجيب» وهو كبيرٌ في مجلدةٍ»[1].

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٣١٩ ـ ١٣٢١ هـ ـ ١٩٠١ ـ ١٩٠٣ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد خليل هراس بدار الكتب الحديثة في القاهرة عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٥١ ـ أنموذج اللَّبيب في خصائص الحبيب أو «الخصائص الصُّغرىٰ»: للسيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق السيد عباس أحمد صقر الحُسَيني، في دار المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٥٢ ـ زهر الخمائل علىٰ الشمائل: للسيوطي أيضاً.

وهو شرحٌ علىٰ «الشمائل» للتِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عاشور بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٥٣ ـ المواهب اللدنية بالمِنَح المحمدية: لشهاب الدين أبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أحمد الخطيب القَسْطَلَّاني (المتوفىٰ سنة ٩٢٣ هـ).

طُبع في مطبعة مصطفىٰ شاهين في القاهرة ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م. وطُبع في

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٣١).

المطبعة الشرعية في القاهرة عام ١٣٢٥ هـ ـ ١٩٠٧ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ صالح أحمد الشامي بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٥٤ ـ سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خيرة العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في البدء والمعاد: لشمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن يوسف بن علي الصالحي (المتوفى سنة ٩٤٢ هـ).

قال الكتاني: «وهي من أحسن كتب المتأخرين في السيرة النبوية وأبسطها، انتخبها من أكثر من ثلاثمئة كتاب، وتحرَّىٰ فيها الصوابَ، وأتىٰ فيها من الفوائد بالعجب العجاب، وقد زادت أبوابه علىٰ سبعمئة، وختم كلَّ بابٍ بإيضاح ما أشكل فيه، مع بيان غرائب الألفاظ، وضبط المشكل»[1].

لقد جمع المصنِّفُ في هذا الكتاب جمعاً عزيزاً أمثاله، وفسَّر كثيراً من النصوص تفسيراً يصعب على كثير من الناس مناله.

إن هذا الكتاب خزانةُ علمٍ عظيمة ضَمَّت كثيراً من الكتب والنصوص، ولكنه في هذا الجمع والحشد لم يسلم من الواهيات، والضعاف شديدة الضعف، وينقل أحياناً نصوصاً من مصادر نقلت هي عن غير عمدة ولا حجة، وهذا فيه غير قليل، ومحل اقتباسه يعفيه عند العلماء، لكنه لا يكفيه عند عامة المثقفين.

رتَّبها تلميذُه محمد بن محمد بن أحمد الفيشي المالكي من مسوَّدة المؤلف وغيرها، علىٰ حذو مؤلِّفها، وأول ذلك من أثناء السَّرايا.

طُبع بتحقيق لجنة من العلماء في لجنة إحياء التراث الإسلامي في القاهرة عام ١٣٩٢ ـ ١٤١١ هـ ـ ١٩٧٢ ـ ١٩٩١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عادل عبد الموجود، وعادل نويهض وغيرهما في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٥٥ ـ تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس: للقاضي حسين بن محمد بن الحسن الدِّيَار بَكري المالكي (المتوفى سنة ٩٦٦ هـ).

وهو كتابٌ مشهورٌ.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٩.

طُبع في المطبعة الوهبية بمصر عام ١٢٨٣ هـ ـ ١٨٦٦ م، وفي مطبعة عبد الرزاق، بمصر عام ١٣٠٢ هـ ـ ١٨٨٤ م.

٥٦ ـ **الابتهاج في الكلام علىٰ الإسراء والمعراج**: لنجم الدين الغَيطي، أبي المواهب، محمد بن أحمد بن علي السكندري ثم المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩٨١ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٥٧ ـ **إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون: أو «السيرة الحلبية»**: لنور الدين، أبي الفرح، علي بن إبراهيم الحلبي القاهري الشافعي.

اختصرها من سيرة الشمس الشامي (المتوفى سنة ٩٤٢ هـ) المُسَمَّاة: «سُبُل الهُدَىٰ والرشاد» وزاد أشياء لطيفة الموقع.

طُبعت في مطبعة محمد شاهين في القاهرة عام ١٢٨٠ هـ ـ ١٨٦٣ م، وفي بولاق عام ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م، وبهامشها: «السيرة النبوية والآثار المحمدية» للسيد أحمد زيني دَحْلَان. وطُبع في مطبعة محمد مصطفىٰ بمصر عام ١٣٠٨ هـ ـ ١٨٩٠ م، وفي مطبعة البابي الحلبي في القاهرة عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م، وفي المكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٥٨ ـ **موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ**: إعداد مجموعةٍ من المتخصِّصين بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد، و الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن ملوح.

اشتملت خطة إعداد هذه الموسوعة وأصول البناء على الخطوات التالية:

أولاً: مقدِّمةٌ عامّةٌ في الأخلاق: تعريفها ـ أنواعها ـ أهميتها في الحياة الإنسانية.

ثانياً: العنايةُ بإبراز علاقات الإنسان بربه وبنفسه وبغيره.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/٦).

ثالثاً: إبرازُ الجوانب الأخلاقية في حياة الرسول الله ﷺ وقد استدعى ذلك الحديث بإختصار عن:

أ ـ نبذة مختصرة في السيرة النبوية.

ب ـ إفرادِ مبحثٍ خاصٍ في فضل الصَّلاة والسَّلام على رسول الله ﷺ.

رابعاً: إيرادُ الصفات المحمودة من الأخلاق وضِدّها من الصفات المذمومة ومحاولة الاستيعاب قدر الطاقة لأصول الألفاظ والمعاني حسبما اقتضتها طبيعةُ البحث وتوافرت فيه المعلومات، وهذا العنصر هو المقصود الأعظم من هذه الموسوعة.

وقد سُلك في كتابة الصفات وصياغتها الخطوات التالية:

ـ رُوعي في الصفات المحمودة والمذمومة ترتيبها على حروف المعجم.

ـ استوعبت الموسوعةُ في كلِّ صفة من صفاتها: التعريف اللُّغوي والاصطلاحي والاستدلال بالنَّصّ القرآني، والحديث النبوي، والآثار سواء ما وَرَد من ذلك باللفظ أو بالمعنى، وما وَرَد من أقوال المفسِّرين ومأثور الحكم شعراً ونثراً مما يتعلَّق بالصفة وملخص لفوائد الصفات المحمودة ومضار المذمومة منها.

ـ رُوعي الاختصار والتركيز في التعريف اللغوي واشتقاقات الكلمة واستعمالاتها.

ـ رُوعي عند التعريف لكلِّ صفةٍ ذكر مرادفات هذه الصفة في الهامش وما اشتملت عليه من مباحث.

ـ ذُكِرَتْ في بعض الصفات بعد التعريف اللغوي نقولٌ مهمَّةٌ تزيد من تعريفها وتوضح المراد منها وتبيِّن أقسامها وصلتها بغيرها من المواد.

ـ وُضِعَتْ عناوين جانبية لبعض النقول.

ـ نظراً لأن العمل موسوعيٌّ ومقصوده تقريب المادة للقارئ والباحث، فقد حرص معدُّوا الموسوعة على إيراد النقول كاملةً بنصِّها من مصادرها ولم يتصرَّفوا فيها إلا بقدر ما يحفظ الانسجام وترابط المعنى.

ـ استوعب مُعِدّو الموسوعةِ جميعَ الآيات القرآنية التي وَرَدَتْ بلفظ الصفة موضوع البحث، ثم اكتفوا بإثبات الآيات التي تغطي جوانب الصفة، وتتناسب مع حجمها.

ـ عُزِيَتِ الأحاديث إلى مصادرها من دواوين السنّة المشهورة، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فأمره ظاهرٌ ويكتفىٰ به عن العزو إلى غيرهما ما لم يكن اللفظُ المستشهدُ به عند غيرهما، وما كان في غير الصحيحين أو أحدهما، فقد اعتمد مُعِدّو الموسوعة تصحيحات ذوي الشَّأن والاختصاص من أهل الصنعة الحديثية، علماً بأنه إذا نقل عن بعض أئمة أهل الصنعة؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة الجزم بصحة الحديث.

ـ صُنِّفت الآياتُ القرآنية وفقاً للمعنى العام الذي تندرج فيه وذلك بالاعتماد على كتب الوجوه والنظائر من ناحيةٍ، وكتب التفسير من ناحيةٍ أخرى، وقد رُوعي في كلٍّ مجموعةٍ على حِدَةٍ تسلسل الآيات كما وَرَدَتْ في المصحف الشريف.

ـ رُتِّبَت الأحاديثُ وفقاً للمنهج العلمي الذي يراعي الأحاديث الواردة باللفظ أولاً ثم الأحاديث الواردة بالمعنى ثانياً، وأخيراً الأحاديث الواردة في المثل التطبيقي.

ـ ذُكر الحديث الطويل بتمامه عند أول وروده ثم يكتفى بإيراد الشاهد في المواطن الأخرى مع الإحالة إلى الموضع الأول.

ـ الصفة إذا تكاثرت فيها النصوصُ وتشعَّبت فيها المعاني مما لا يُقَبل علميّاً ولا منهجيّاً ـ استيعاب كل ما ورد فيها فإن الموسوعة اكتفت بإيراد حديث في كل فرع أو شعبة (كالطهارة) مثلاً، فإنَّ من موضوعاتها وتفريعاتها «الاستنجاء ـ الوضوء ـ الحيض» مما استوعبته كتب الأحكام.

ـ يلاحظ في الاستدلال في النصوص اللفظية على الصفة أن تكون دالة على المراد مدحاً أو ذمّاً.

ـ أُوْرِدَتْ في كلّ صفةٍ النصوصَ التي تفيد الترغيبَ والترهيبَ والثوابَ والعقابَ، والتي تظهر الفضائل، وتنهى عن الرذائل.

ـ بعد ذكر الأحاديث التي وردت باللفظ والمعنى في الصفات المحمودة فقط عقب معدُّوا الموسوعة ذلك ببعض الأمثلة التطبيقية من حياة رسول الله ﷺ ـ إن وجدت ـ.

ـ بُيِّن في الهوامش ما وَرَد في الحديث أو الأثر من الغريب.

ـ رُوعي ترتيب الآثار حسب وفيات من نُسبت إليهم.

طُبعت هذه الموسوعة في دار الوسيلة بجُدَّة، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (١٢) مجلَّدةً.

* * *



٣١ ـ مصادر أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة

١ ـ **التَّذكار في أفضل الأذكار**: للقاضي المحدِّث، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرِّج القُرْطُبِي (المتوفى سنة ٣٨٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عيون في دار البيان بدمشق، ومكتبة المؤيد في الطائف عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٣٥٣) صفحة.

٢ ـ **فضل التهليل وثوابه الجزيل**: لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغدادي (المتوفى سنة ٤٧١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيْع في العاصمة بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٩٨) صفحة.

٣ ـ **النصيحة في الأدعية الصحيحة**: للحافظ تقي الدين أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجَمَّاعيلي المَقْدِسي الدمشقي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ رضوان محمد رضوان، في مصر عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٦ م، وصوَّرته دار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٤ ـ **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، أو: «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار»**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وهو من أجلّ مؤلَّفاته وأعظمها نفعاً، لايستغني متديِّنٌ عن مثله، ولا يستغني طالبُ الآخرة عن مثله، فقصد ـ رحمه الله تعالى ـ بتأليفه تسهيل عمل اليوم والليلة من الأذكار على الرَّاغبين؛ لأن الذين سبقوه إلى ذلك كانت مؤلَّفاتهم مطوَّلةً

بالأسانيد والتكرار، فضعفت عنها هِمَمُ الطَّالبين، فجمع لهم هذا الكتابَ تسهيلاً للرَّاغبين، وتقريباً للمعتنين.

ولمّا كان هذا هو الغرضُ من تأليفه؛ حذف منه الأسانيدَ إلا نادراً لما ذكر من الاختصار، ولكونه موضوعاً للمتعبِّدين وليسوا إلى معرفة الأسانيد متطلِّعين بل يكرهونه؛ وإن قصر، إلاّ الأقلّين؛ لأنّ المقصود به معرفة الأذكار والعمل بها وإيضاح مظانِّها للمسترشدين. وذكر ـ رحمه الله تعالى ـ بدلاً من الأسانيد ما هو أهمُّ منها مِمَّا يحتاج إلى معرفته جميعُ الناس إلاّ النادر؛ وهو بيانُ صحيح الأحاديث وحسنها وضعيفها ومنكرها، فإنّ هذا الجانب أهمُّ ما يجب الاعتناء به. ولم يقتصر على ذلك، بل ضَمَّ إليه جُمَلاً من النَّفائس من علم الحديث ودقائق الفقه ومهمَّات القواعد ورياضات النّفوس والآداب التي تتأكّد معرفتُهَا على السَّالكين.

أمّا منهجه فيه فقد بيّنه بقوله: «أذكر في أوّل الكتاب فصولاً مهمةً يحتاج إليها صاحبُ هذا الكتاب وغيره من المعتنين، وإذا كان من الصَّحابة من ليس مشهوراً عند من لا يعتني بالعلم نبّهتُ عليه، فقلتُ: رُوينا عن فلانٍ الصَّحابي لئلا يُشَكَّ في صحبته»، قال: «وأقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث التي في الكتب المشهورة التي هي أصول الإسلام، وهي خمسة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، وقد أروي يسيراً من الكتب المشهورة غيرها، وأمّا الأجزاء أو المسانيد فلستُ أنقل منها شيئاً إلا في نادر المواطن، ولا أذكر من الأصول المشهورة أيضاً من الضَّعيف إلاّ النَّادر مع بيان ضعفه، وإنّما أذكر فيه الصَّحيحَ غالباً». قال: «فلهذا أرجو أن يكون هذا الكتابُ أصلاً معتمداً»، ثم قال: «ثم لا أذكر في الباب من الأحاديث إلاّ ما كانت دلالته ظاهرةً في المسألة»، وقد وَفَّى رحمه الله تعالى بجميع ما التزمه.

هذا، وقد اشتمل الكتابُ على سبعة عشر كتاباً، وأربع وأربعين وثلاثمئة بابٍ، وثمانية عشر ومئتي فصلٍ تقريباً.

وذيَّله بنفائس مهمَّة، منها: باب عقده لتعقب من سبقه في ألفاظ كرهوها من غير مستند لهم في ذلك، أو كان استنادهم إلى أدلّة واهية، فبيَّن فيها وجهَ الصَّواب، وكشف عن حقائقها النِّقابَ، ذلك لئلاَّ يَغترَّ بها من وقف عليها اعتماداً على قائليها؛

لأنَّ منهم من يركن إلى قوله لإمامته وصلاحه، إلاَّ أنَّ الخطأ لا يسلم منه بشرٌ؛ إلاَّ من اصطفاهم الله برسالاته.

ومن تلك النَّفائس: أن ذيَّله بفصلٍ ضمَّنه الأحاديث التي عليها مدارُ الإسلام، رأى أن يتمِّم به محاسنَ الكتاب. قال: «وقد اختلف العلماء فيها اختلافاً منتشراً، وقد اجتمع من تداخلِ أقوالهم مع ما ضممتُه إليها ثلاثون حديثاً» فذكرها مبيِّناً من أخرجها موضِّحاً درجتها من حيثُ الصحّة والحسن، وغالب هذه الأحاديث، هي من الأربعين حديثاً التي جمعها في أربعينيته المشهورة بـ: «الأربعين النَّووية».

طُبع هذا الكتاب في مطبعة الحلبي بالقاهرة عام ١٣٤٨ هـ ـ ١٩٣٠ م في (١٩٢) صفحة، ثم صدرت له طبعاتٌ كثيرةٌ، ومن أحسنها طبعة دار ابن كثير بدمشق.

لقد اعتنى أهلُ العلم بهذا الكتاب عنايةً فائقةً، وذلك لما احتلَّ من المكانة العالية في قلوبهم، التي عَبَّر عنها ابن عِلَّان بقوله: «إنه كتابٌ عظيم المقدار، سامي الفخار، ذكر مؤلِّفه بذلاً للنَّصيحة لا من باب الافتخار، أنّه لا يستغني عنه طالبو الآخرة الأخيار، وقال غيره من العلماء الذين عليهم المدار: بع الدَّارَ واشترِ الأذكارَ، وقال غيره من السادة الأخيار: ليس يذكر من لم يقرأ الأذكار»[١].

فكانت عنايةُ الناس بخدمته متفرِّقةً.

فالحافظُ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) خَرَّج أحاديثه لكنّه لم يقدَّر له التَّمام، حيث توفي قبل إتمامه، غير أنَّه كان قد أتى على ثُلثي الكتاب تقريباً.

ثم أراد تليمذه الحافظ عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ) أن يُتمِّم عمل شيخه، فأملى عدّة مجالس ثم تُوفِّي، قال ابن علان: ومجموع الأمالي في نحو ثلاث مجلَّدات[٢].

ولمّا كان الكتاب يحتوي على كثير من الأحكام والآداب ونحوها ممّا ليس هو من غرض الكتاب، فقد اعتنى كثيرٌ من العلماء بتمييز الأذكار عن غيرها، فلخَّصه

---

(١) الفتوحات الربانية: (١/ ٤).

(٢) الفتوحات الربانية: (١/ ٤).

الحافظُ جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) بكتابٍ سَمّاه «أذكار الأذكار» ثم شرح هذا الملخَّص[١].

وكان قد اختصره قبله شهابُ الدين أحمد بن حسين الرَّملي (المتوفى سنة ٨٤٤ هـ)[٢].

واختصره كذلك العلامةُ محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله الحِمْيَري الحضرمي الشيهر بـ: «بحرف» (المتوفى سنة ٩٣٠ هـ)، وسمَّاه «الأسرار النَّبوية في اختصار الأذكارالنووية»[٣].

غير أنَّ جانب الشرح لم يحظ به إلاّ العلاَّمة محمد بن علاّن (المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ)، والذي شرحه باسم: «الفتوحات الربانية على الأذكار النَّووية».

وعمل عليه الحافظ السيوطي نكتاً سَمَّاها: «تحفة الأبرار بنكت الأذكار»[٤].

وعمل عليه نكتاً أيضاً شمسُ الدين محمد بن طولون الدمشقي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ) سمَّاه: «إتحاف الأخيار في نكت الأذكار»[٥].

٥ ـ **الكَلِمُ الطيِّب من أذكار النبي ﷺ**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تقي الدين، أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

طُبع في مطبعة التضامن الأخوي بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣١ م، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

وله شروح أهمها: «الوابل الصيب من الكلم الطيب» لابن قيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

٦ ـ **الوابل الصَّيِّب من الكلم الطيب**: لابن قيِّم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر الزُّرَعي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

---

(١) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

(٢) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

(٣) معجم المؤلفين: (١١/ ٨٩).

(٤) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

(٥) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

طُبع بمكتبة الإرشاد في جُدَّة عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

٧ ـ **جلاء الأفهام في فضل الصَّلاة والسَّلام علىٰ خير الأنام**: لابن القيم أيضاً.

طُبع بالمطبعة المُنيرية في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

٨ ـ **وظائف الذِّكر الموظَّفة في اليوم والليلة**: للحافظ زين الدين، أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن أحمد بن رَجَب الحنبلي السَلاَّمي البغدادي (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

طُبع بدار طيبة في الرياض عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، وله طبعات أخرىٰ.

٩ ـ **عدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين**: للمقرىء شمس الدين، أبي الخير، محمد بن محمد بن محمد الدمشقي، المعروف بابن الجَزَري (المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ).

طُبع علىٰ الحجر في القاهرة عام ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م. وطُبع بشرح الأستاذ حسنين محمد خلوف بمطبع لجنة البيان العربي في القاهرة، وله طبعات أخرىٰ.

وله شروحٌ أهمُّها: «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين» للشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

١٠ ـ **القول البديع في الصَّلاة علىٰ الحبيب الشفيع**: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمـٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

طُبع في المكتبة العلمية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

١١ ـ **تحفة الأبرار بنُكَت «الأذكار للنَّووي»**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ علىٰ «الأذكار» للنَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتُو، بمكتبة دار التراث في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٢ ـ سهام الإصابة في الدعوات المتسجابة: للسيوطي أيضاً.

طُبع بالمكتبة السَّلَفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.

١٣ ـ الحزب الأعظم والورد الأفخم لانتسابه واستناده إلىٰ الرسول الأكرم: للمُلاَّ علي القاري علي بن سلطان الهَرَوي (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

طُبع في الآستانة عام ١٢٦٣ هـ ـ ١٨٤٦ م.

١٤ ـ الفتوحات الرَّبَّانية علىٰ الأذكار النَّوَاوِيَّة: لمحمد بن عِلان الصِّدِّيقي الشافعي (المتفوفى سنة ١٠٥٧ هـ).

وهي شرح «الأذكار» للإمام النَّووي.

طُبع بجمعية النشر والتأليف الأزهرية في القاهرة عام ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م.

١٥ ـ تحفة الذَّاكرين «بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المُرْسَلين لابن الجزري»: لمحمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

طُبع بمطبعة مصطفىٰ الحلبي في القاهرة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، وله طبعات أخرىٰ.

١٦ ـ شرح الحصن الحصين: للإمام أبي الحسنات، محمد عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

اهْتَمَّ المؤلِّفُ في شَرْحِ هذا الكتابِ بالجوانب الآتية:

أولاً: شَرْح الألفاظ وبيان معانيها من الناحيتين اللُّغوية والشرعية.

ثانياً: جَمع نسخَ الكتاب والمقارنة بينها.

ثالثاً: عزو الأحاديث إلى مصادرها إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

رابعاً: إزالة بعض الإشكالات المتعلِّقة بألفاظ الحديث.

خامساً: نقل كلام من سبقه من العلماء مِن شراح الكتاب وغيرهم.

طُبع هذا الشرحُ أَوَّلاً على الحجر بلكنؤ عام ١٢٧٨ هـ، ثم أُعِيْدَتْ طِبَاعَتُه عام ١٣٠٦ هـ.

١٧ ـ نُزُل الأبرار بالعِلم المأثور عن الأدعية والأذكار: للشيخ صِدِّيق حسن خان القَنُّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ).

هذا الكتابُ مجموعةٌ من الأدعية والأذكار، والسُّنَن والأحكام الشرعية مقتبسةٌ من الكتاب والسنة الصحيحة، جمعها المؤلِّفُ للذين يواظبون في عباداتهم، وغدواتهم، وروحاتهم الدعاء، ويذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم، وقد رأى الناسَ يقرؤون محض الأدعية غير المأثورة، أو الموضوعة، أو المشوبة بالبدع، فتأسَّى المشايخ على صاحب «الحزب الأعظم»، والإمام النَّووي صاحب «الأذكار»، و«الحصن الحصين»، وغيره، يقول في مقدِّمة الكتاب:

«وكذلك وجدت أنا طوائف من هذه الأمة تعلَّقوا ببعض القصائد المفتعلة المعزوة إلى بعض الأولياء، والنُّبلاء، والأدعية الموضوعة والأذكار المختلفة من بعض الصلحاء والعلماء، وهم مهاجرون لدعوات حوتها آياتُ الكتاب العزيز، وأذكار وردت بها السُّنَّةُ المطهَّرةُ طهارة الذهب والإبريز، فجمعتُ في هذا التأليف ما تلفت إليه القدرة من الذكر الصحيح، والدعاء المرفوع، وصنته عن إيرادات الروايات المكذوبة، والخبر المرفوع. وأمَّا الإمام النووي: فقد قال في أول الأذكار: أقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث التي في الكتب المشهورة، التي هي أصول الإسلام، وهي خمسة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وقد أروي يسيراً من الكتب المشهورة وغيرها، وأمَّا الأجزاء والمسانيد؛ فلستُ أنقل منها شيئاً إلا في النادر من المواطن، ولا أذكر من الأصول المشهورة أيضاً من الضعيف إلا النادر مع بيان ضعفه، وإنما أذكر فيه الصحيح غالباً، فلذا أرجو أن يكون هذا الكتابُ أصلاً معتمداً، ثم لا أذكر في الباب من الأحاديث إلا ما كانت دلالته ظاهرة في المسالة. انتهى. قلتُ: وإذا ضممتُ إلى هذا الكتاب المستطاب هذه الفوائدَ المشار إليها، فقد فزتُ باللباب وابن طاب، وسَمَّيتُه: «نُزُل الأبرار بالعلم المأثور عن الأدعية والأذكار» راجياً دعاء الخير ممن هو يدعو للداعي، فإنَّ الدالَّ على الخير كفاعله والساعي».

طُبع في الجوائب بقسطنطينة عام ١٣٠١ هـ في (٤٠٤) صفحة. وطُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م. وستصدر له طبعة محقَّقة بعناية الأخ الفاضل الأستاذ يحيئ بن نور الدين عِتر عن دار ابن حزم ببيروت.

١٨ ـ **هداية المستبصرين بشرح عدة الحصن الحصين**: ليحيىٰ بن محمد بن عبد الله اليَمَني الأرياني (المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ)، شرح فيه «عدةَ الحصن الحصين» لابن الجَزَري.

طُبع في مطبعة العلم بدمشق عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

١٩ ـ **رياض الجنة في أذكار الكتاب والسُّنَّة**: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبْهَاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

طُبع في مطبعة الحلبي بالقاهرة عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م.

٢٠ ـ **المأثورات**: للإمام حسن البَنَّا (المتوفىٰ سنة ١٣٦٨ هـ): طُبع في دار الشهاب بالقاهرة عام ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

* * *

٣٢ ـ مصادر أحاديث الترغيب والترهيب

المرادُ بها تلك الكتبُ التي أُلِّفَتْ على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمرٍ من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمرٍ من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببرِّ الوالدين، والترهيب من عُقوقهما.

وقد صُنِّف في هذا النوعِ عددٌ من المصنَّفات، منها مصنَّفاتٌ صنَّفها مؤلِّفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتبٌ مجرَّدةٌ من الأسانيد، ومنتقاةٌ من مصنَّفاتٍ أخرى، مثل:

١ ـ **الترغيب والترهيب**: لأبي حفص، عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

صنَّفه المؤلِّفُ استقلالاً مع ذكر الأسانيد.

٢ ـ **الترغيب والترهيب**: لأبي القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني المعروف بـ: «قوام الدين» (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

قال الكتَّاني: «وفيه أحاديث موضوعة»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد السعيد بسيوني زغلول، ومحمود إبراهيم زايد، بمؤسَّسة الخدمات الطباعية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أيمن بن صالح شعبان بدار الحديث في القاهرة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٣ ـ **الترغيب في الدعاء والحَث عليه**: لعبد الغني المَقْدِسي تقي الدين أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجَمَّاعيلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

وهو مخطوطٌ في الظاهرية بدمشق، برقم [حديث ١٧٤] ضمن مجموع، ق (٧٩ ـ ١٠٣). قبل ٦٠٠ هـ بخط المؤلِّف[٢].

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٥).

٤ ـ الترغيب والترهيب: للإمام الحافظ زكي الدين، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الدمشقي ثم المصري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

وهو من أجمع ما صُنِّف في أحاديث الترغيب والترهيب، ومنهج المنذري في هذا الكتاب أنه: يذكر أولاً الباعثَ له على التصنيف في هذا الموضوع، ويختارُ له طريقةَ الأمَالي؛ فيقول: «فلَّما وفَّقني الله سبحانه وتعالى لإملاء كتاب مختصر أبي داود، وإملاء كتاب الخلافيات ومذاهب السَّلَف، وذلك من فضل الله علينا وسعة علمه؛ سألني بعضُ الطلبة أولو الهمم العالية ممن اتَّصَفَ بالزُّهد في الدنيا، والإقبال على الله عَزَّ وجَلَّ بالعلم والعمل، أن أُمْلِي كتاباً جامعاً في الترغيب والترهيب. . .».

فَسَلك المنذريُّ في إملاء أحاديث الترغيب والترهيب الأسلوبَ نفسه الذي اتَّبعه في مختصر أبي داود، واتَّبعه بعدُ في مختصر «صحيح مسلم»؛ وهو حذف الأسانيد، وعدم الاستقصاء والاستطراد في ذكر العِلَل؛ مُعلِّلاً ذلك بسببين:

الأول: الاختصار والبعد عن التطويل.

والثاني: الاكتفاء بعزو الحديث إلى مَن رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة. ومراعاة منه لما داخل الهِمَم من قصورٍ، وما غلب على البواعث من فتورٍ.

وقسَّم هذا الكتابَ إلى كتب وأبواب وفصول، متبعاً طريقةَ الفقهاء في تقسيماتهم، ولكنه لم يهمل طريقةَ المحدِّثين، بل اختار عناوينَ أبوابٍ وكتبٍ لا تجدها إلا في تصانيف أهل الحديث، فهو بدأ بعرض أحاديث الإخلاص، ثم الطهارة، فالصلاة. . وجعل كتاباً للأدب، وكتاباً في صفة الجنة والنار. .

واعتنى بتمييز الصحيح من الضعيف، فقال: «ثم أُشير إلى صحة إسناده وحُسنه أو ضعفه.». وبيَّن اصطلاحَه والمُوجَز بقوله: «فإذا كان إسنادُ الحديث صحيحاً أو حسناً، أو ما قاربهما، صَدَّرتُه بلفظة (عَنْ). . أو كان إسناده ضعيفاً. . . صدرته بلفظ (رُوِيَ). . ».

والحافظ المنذري حافظٌ ومتضلِّعٌ في علم الحديث، وهو حُجَّةٌ في أحكامه،

ولكنه مع ذلك كله أخذت عليه في هذا الجانب الحديثي الهام عدة ملاحظات، أهمها[1]:

١ ـ الغُموض والإجمال في اصطلاحه الخاص للتمييز بين الصحيح والضعيف.

٢ ـ تصديره لنوعٍ من الحديث الصعيف بـ: (عن).

٣ ـ تقليده للمتساهلين في التصحيح، كابن حِبّان والحاكم.

٤ ـ عدم التميز بين أنواعٍ من الضعيف، واكتفاؤه بتصديرها كلها بـ: «رُوِيَ»، وكان الأولى به ـ رحمه الله ـ تعالى أن يقتصر على الأحاديث الصحيحة والحَسَنة، وبخاصة عندما حذف الأسانيد، وأصبحت التبعةُ عليه في العمل بما تضمَّنته جميع أحاديث كتابه، والتي لم تخلُ بالتأكيد من بعض أنواع الحديث الصعيف كالمُنكَر والصعيف جداً، وهذه لا يجوز العملَ بها، ولا تجوز روايتها إلا بعد بيان حالها.

وأمّا في موضوع عَزْوِ الأحاديث إلى رواتها ومصادرها؛ فيقول: «فأذكرُ الحديثَ ثم أعزوه إلى من رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة التي يأتي ذكرها، وقد أعزوه إلى بعضها دون بعض طلباً للاختصار، لا سِيّما إن كان في الصحيحين أو في أحدهما..»[2].

وقد وقعت له في هذا أوهامٌ كثيرةٌ، تتبَّعه فيها الحافظ إبراهيم الناجي (المتوفى سنة ٩٠٠ هـ) في كتابه: «عُجالة الإملاء المتيسِّرة من التذنيب، على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب».

وعقدَ المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ تعالى باباً للرواة المختلَف فيهم جرحاً وتعديلاً؛ كما وَعَد في المقدمة بقوله: «وأفردتُ لهؤلاء المختلفِ فيهم باباً في آخر الكتاب، أذكُرهم فيه مرتّباً على حروف المعجم، وأذكرُ ما قيل في كلٍّ منهم من جرحٍ وتعديلٍ على سبيل الاختصار..» وظهرتْ من خلال هذا الباب شخصية المنذري مؤرِّخاً،

---

(١) مقدمة «عجالة الإعلام» للناجي، ومقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» للشيخ الألباني، ص: ٥ ـ ٦٧.

(٢) انظر: مقدمة المنذري للترغيب.

متبحِّراً في علم الرجال، وله فيه منهجٌ وأسلوبٌ كشفَ عنه في كتابه «التكملة لوفيات النَّقَلة».

وأماأسلوبُ الحافظ المنذري في كتاب «الترغيب والترهيب»؛ فيظهر لنا من خلال المقدمة والتعليقات في نهاية كثيرٍ من الأحاديث؛ كشرحٍ للغريب، أو استنباطِ بعض الأحكامِ الفقهية، أو الحُكم على الحديث من خلال الكلام على بعض رواتِه جرحاً وتعديلاً، كلُّ ذلك يُبرز أسلوبَ عالمٍ متمكِّنٍ، يكشف عما يُريد بعباراتٍ رصينةٍ، ولغةٍ فصيحةٍ، وألفاظٍ مُتَّسِقةٍ ومنتقاةٍ، تَدُلُّ على ثقافةٍ لُغَويةٍ وأدبيةٍ رفيعةٍ[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق مصطفىٰ محمد عمارة، في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م في خمس مجلَّداتٍ. وطُبع بتحقيق الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد. وقد صدرت له طبعة أخيرة بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتو، ويوسف علي بديوي وآخرين عن دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، في أربع مجلَّدات.

٥ ـ **ترغيب أهل الإسلام في سكنىٰ الشام:** لعز الدين بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمِي (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد شكور بن محمود الحاجي إمرير، بمكتبة المنار بالزَّرقاء، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٦ ـ **رياض الصالحين:** للحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النَّووي الشافعي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

قال النَّووي في مقدمته: «رأيتُ أن أجمع مختصراً من الأحاديث الصحيحة مشتملاً علىٰ ما يكون طريقاً لصاحبه إلىٰ الآخرة، ومحصِّلاً لآدابه الباطنة والظاهرة، جامعاً للترغيب والترهيب، وسائر أنواع آداب السالكين، من أحاديث الزهد ورياضات النفوس وتهذيب الأخلاق وطهارات القلوب وعلاجها، وصيانة الجوارح وإزالة اعوجاجها، وغير ذلك من مقاصد العارفين، وألتزم فيه ألا أذكر إلا حديثاً صحيحاً من الواضحات، مضافاً إلىٰ الكتب الصحيحة المشهورات. . . وأُصدِّر

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق، طبعة دار ابن كثير دمشق.

الأبواب من القرآن العزيز بآيات كريمات، وأُوَشِّح ما يحتاج إلى ضبط أو شرح معنى خفي بنفائس من التنبيهات».

وقد وفَّى الإمامُ النَّووي بما جاء في مقدّمته، فأحسن الاختيارَ والجمعَ والعرضَ والبيانَ، فكان كتابُه في مجلَّدٍ ضخمٍ قَيِّمٍ، تداوله العلماءُ وأهل العلم، والخاصة والعامة وانتشر في أنحاء العالم الإسلامي.

طُبع هذا الكتابُ عدة مرات، ومن أحسن طبعاته ما عَلَّق عليها الشيخُ علوي المالكي، وما كان بتعليق رضوان محمد رضوان. وطُبع بتحقيق شعيب الأرنؤوط في مؤسَّسة الرسالة ببيروت، كما طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الألباني في المكتب الإسلامي ببيروت.

٧ ـ **المَتْجَر الرابح في ثواب العمل الصالح**: لشرف الدين أبي محمد، عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن دهيش، ومحمد رضوان، في مطابع النهضة الحديثية في مكة المُكَّرمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله حجَّاج، بمكتبة التراث الإسلامي في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد حسام بيضون، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٨ ـ **تهذيب الترغيب والترهيب**: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

اختصر فيه كتابَ المنذري في قدر رُبع الأصل، وانتقى منه ما هو أقوى إسناداً وأصحّ متناً، واقتصر على العدد القليل من الأحاديث الكثيرة العدد المتحدة المعاني، واكتفى في الكلام على الرواة بذكر كلمةٍ أو كلمتين؛ فجاء كتابه هذا لطيفاً منقَّحاً، ويسهل على الطالبين حفظه ودراسته، ويخفُّ حمله في الأسفار.

ومما يُؤخَذ على اختصار الحافظ ابن حجر للكتاب جملة أُمور:

ـ أنه بالَغَ في الاختصار بحيث بَلَغ عددُ أحاديث الكتاب كله (٨٥٥) من مجموع (٥٤٧٢) حسب ترقيم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله

تعالى: أي: أنه اختصره من حيث عدد الأحاديث إلى أقلّ من السُّدُس، وأما من حيث عدد الصفحات فقد اختصره في جزءٍ واحدٍ بلغ (٢٢٥) صفحة، على حينٍ يقع الأصل ـ حسب طبعة الشيخ محيي الدين ـ في ستة أجزاء، يزيد كلّ منها على ثلاثمئة صفحة.

ـ أنه لم يكمل الكتاب انتقاءً واختصاراً، فقد انتهى بكتاب الحُدود، فلم يذكر فيه كتابَ البِرّ والصِّلة، ولا كتابَ الأدب، ولا كتابَ التوبة والزهد، ولا كتابَ الجنائز وما يتقدّمها، ولا كتابَ البعث وأهوال يوم القيامة وصفة الجنة والنار.

ـ أنه أبقى على بعض الأحاديث التي فيها مقالٌ وكلامٌ في ثبوتها، ولا أدري لم أبقى عليها، مع أنه علَّق عليها بما يُفيد عدمَ ثبوتها عنده، مثال ذلك: الحديث رقم (٨٥٠) الذي رواه الحاكمُ عن طريق أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: بينا رسولُ الله ﷺ جالسٌ، إذ رأيناه ضَحِكَ حتى بدت ثناياه، فقال له عمر: ما أَضْحَكَكَ يا رسولَ الله؟ قال: «رجلان من أُمتي جثيا بين يدي ربّ العِزّة... الحديث» فقد ذكر الحافظُ الحديثَ بطوله، وعزاه إلى الحاكم، ونقل تصحيحَه له، وعلَّق عليه بقوله: «كذا قال».

ـ أنه لم يكتب مقدمةً للكتاب، يشرح فيها هدفَه من اختصاره ومنهجه فيه، حتى نعلم منها لماذا حَذَف ما حَذَف، ولماذا أبقى ما أبقى؟ هل المقصود تقليلُ حجم الكتاب، وانتقاءُ أصلح ما في الأصل ولو كان هذا الأصلح ضعيفاً، بناءً على أنَّ الضعيف يعمل به في مجال الترغيب والترهيب؟ كأن هذا هو الظاهر من عمله.

وهل نقله التحسين والتصحيح لحديث ما، كما كان في الأصل، وسكوته عليه يعني موافقته على ذلك؟ هذا هو المتبادرُ، ما دام لم يعقب عليه.

هذا مع أنَّ كثيراً مما نَقَله من تحسين الترمذي، أو تحسينه وتصحيحه (حسنٌ صحيحٌ) أو تصحيح الحاكم، أو ابن حِبّان، أو غيرهم، فيه نظرٌ ظاهرٌ؛ والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، ولعلَّه هو نفسه قد بيَّن ذلك في كتبه الأخرى، مثل: «تلخيص الحبير»، و «تخريج الهداية»، و «تخريج الأذكار»، و «تخريج الكشَّاف»، و «فتح الباري» وغيرها.

والعجيب أنه يحذف أحياناً تعقيباتِ المنذري، مع أهميتها في بيان درجة

الحديث، كما في الحديث (رقم ٢٠) من المختصر. فقد ذكره المنذريُّ عن عمرو ابن عوفٍ مرفوعاً. «إني أخافُ على أُمتي من ثلاث...» الحديث، وقال: رواه البَزّار والطَّبراني من طريق كثير بن عبد الله، وهو واهٍ، وقد حَسَّنها الترمذيُّ في مواضع، وصَحَّحها في مواضع، فأنكر عليه، واحْتَجَّ بها ابنُ خُزَيْمَة في «صحيحه».

حذف ابنُ حجر ذلك كلَّه، واكتفى بأن ذكر في أول الحديث: عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه، وذكر الحديث[1].

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في مكتبة الغزالي بدمشق عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٣٦٨) صفحة.

٧ ـ عُجَالة الإملاء المتيسّرة في التذنيب على ما وقع للحافظ المُنذِري من الوَهْم وغيره في كتاب الترغيب والترهيب: لبرهان الدين، إبراهيم بن محمد الناجي، المشهور بالحافظ (المتوفى سنة ٩٠٠ هـ).

حقَّقه محمد عبد الله القناص، وإبراهيم حمَّاد الريسي، كرسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٨ ـ الترغيب والترهيب: لأبي محمد، عبد الوهَّاب بن أحمد بن علي الشَّعراني (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٩ ـ الترغيب والتذهيب باختصار «الترغيب والترهيب» للمنذري: لأبي الحسن، علي بن سليمان البُوْجَمْعَوي الدِّمْناتي المالكي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[3].

١٠ ـ المنتقي من الترغيب والترهيب: للعلامة الدكتور يوسف القرضاوي.

وهو من أحسن مختصرات «الترغيب والترهيب» للمنذري. يجد القارىء لهذا

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ القرضاوي لـ: «المنتقى من الترغيب والترهيب»، ص: ٧٧ ـ ٧٨.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٨).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٨).

«المنتقى» من أحاديث الترغيب والترهيب مجموعةً طيبةً من روائع التوجيه، وحقائق المعرفة، وجوامع الكَلِم، وجواهر الحِكَم، وشوامخ الأدب، تكلَّم بها رسولُ الله ﷺ.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م في مجلَّدتين.

* * *

٣٣ ـ مصادر أحاديث الزهد والورع ومكارم الأخلاق والآداب

١ ـ الزُّهد الكبير: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور تقي الدين النَّدْوِي بلجنة التراث والتاريخ في «أبو ظبي»، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. وأعاد طبعَه بدار القلم في الكويت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤٣٠) ص. وطُبع بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢ ـ الزُّهد الصغير: للبيهقي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥١).

٣ ـ الآداب: للبيهقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر أحمد عَطَا بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد القُدُّوس بن محمد نذير بمكتبة الرياض الحديثة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله السعيد المندوه بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

وقد اختصره شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٦ هـ) في: «الأدب في تبليغ الأرب».

٤ ـ إحياء علوم الدين: لحُجَّة الإسلام، أبي حامد، محمد بن محمد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

لقد رأى الغزاليُّ ـ بعد ما أكرمه الله بالسعادة الروحية، والمعرفة الحقيقية، وانكشفتْ له حقيقة العلم ـ حقيقةَ ما فيه أهلُ الدنيا، من العُكوف على اللَّذَّات،

وعبادةِ الشهوات، والتكالُب على الحياة، وحقيقةَ ما فيه أهل العلم ورجالُ الدين من طلبِ الجاه والرياسة، ونيل الحظْوةِ عند أهل الحكم والسياسة، والجدلِ الفارغ، والنِّقاش الحادّ، والاكتفاء بمسائل الفروع والأحكام، والانصراف عن علم الآخرة، وتهذيب النفس، وحقيقة ما فيه المتدَيِّنون للإصلاح والدعوة من الكلام المُزَخْرَف، واللَّفظ المُسجَّع، والقِصَص المُلْهِية.

ورأى عمومَ الفساد، وغفلة الناس، وسُكوت العلماء، وفُقدان النذير؛ فانبعثَ في نفسه داعيةٌ قويةٌ لتأليف هذا الكتاب الذي يَكشِف عن الناس الغطاءَ، ويبيِّن لك طبقةً من طبقات الأمة، وما فيه هذه الطبقةُ من أوهامٍ وأحلامٍ، ويكونُ دعوةً صارخةً سافرةً إلى الاستعداد للموت، والتأهب للآخرة، والأخذ بلُباب الدين وحقيقته، والتحلي بالأخلاق الفاضلة(١).

ذكر الغزالي في مقدِّمة الإحياء: أنه ألَّف كتابَه (... طمعاً في نيل ما تعبّده الله تعالىٰ به من تزكية النفس وإصلاح القلب، وتداركاً لبعض ما فرط من إضاعة العمر يأساً من تمام التلافي والجبر، وانحيازاً عن غمار من قال فيهم صاحبُ الشرع ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ: «أشَدُّ النَّاس عذاباً يوم القيامة عالمٌ لم ينفعه الله سبحانه بعلمه...» والآخرة مقبلةٌ، والدينا مدبرةٌ، والأجلِ قريبٌ، والسفر بعيدٌ، والزاد طفيفٌ، والخطر عظيمٌ، والطريق سَدٌّ، وما سِوَىٰ الخُلَّص لوجه الله من العلم والعمل عند الناقد البصير رَدٌّ، وسلوك طرق الآخرة مع كثرة الغوائل من غير دليلٍ ولا رفيقٍ مُتعِبٌ ومُكِدٌّ. فأدلة الطريق هم العلماء الذي هم وَرَثةُ الأنبياء، وقد شغر منهم الزمانُ، ولم يبق إلا المترسِّمون؛ وقد استحوذ علىٰ أكثرهم الشيطان، وأغواهم الطغيان، ... ولقد خَيّلوا إلىٰ الخلق أن لا علمَ إلا فتوىٰ تستعين به القضاة علىٰ فصل الخصام، عند تهاوش الطغام، أو جدل يتذرَّع به طالبٌ... أو سجعٌ مزخرفٌ يتوسَّل به الواعظ إلىٰ استدراج العوام... فأما علم طريق الآخرة وما درج عليه السَّلف الصالح، مما سمَّاه الله سبحانه في كتابه فقهاً وحكمةً، وعلماً... فقد أصبح من بين الخلق مطوياً. ولما كان هـٰذا ثلماً في الدين ملماً، وخطباً مدلهماً؛ رأيتُ الاشتغال بتحرير هـٰذا الكتاب مُهِمًّا، إحياءً لعلوم الدين، وكشفاً عن مناهج

---

(١) انظر: «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» للندوي: (١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٧).

الأئمة المتقدِّمين، وإيضاحاً لمناحي العلوم النافعة عند النبيِّين، والسَّلف الصالحين. وقد أسَّسَه على أربع أرباع، وهي:

- ربع العبادات.
- وربع العادات.
- وربع الملهكات.
- وربع المنجيات.

وعلى ما تُعِقِّب على الغزالي في هذا الكتاب من إيراد أحاديثَ ضعيفةٍ، بل موضوعةٍ في كثيرٍ من الأحيان[1]، وأشياء من كلام الصوفية الممعِنة في الغُلُوّ، وهَضْم النفس وترك المباحات، وقد لا تتفق مع أصول الدين، ومع ما وَرَد فيه من موراد كلام الفلاسفة... إلى غير ذلك من مآخذ تعقَّبها الحافظُ ابن الجوزي[2]، وشيخُ الإسلام ابن تيمية[3]، مع اعترافهما بفضل الكتاب؛ فإنَّ كتاب الإحياء في مقدمة الكتب الإسلامية؛ التي انتفع بها خلائقٌ لا تُحْصَى في كلِّ عصرٍ وجيلٍ، وأثَّرت في النفوس تأثيراً لا يُعرف إلا عن كتبٍ معدودةٍ، ولا يزال الكتاب الذي يَكثُر قراؤه والمُعجَبون به، والمتأثِّرون به في أكثر البلاد، ولا يزال ثروةً زاخرةً في الدين، ومصدراً قوياً من مصادر الإصلاح والتربية.

٥ ـ **المُقْلِق**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي البغدادي، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

قال ابن الأثير: في ترجَمة (أحمد بن محمد الغزالي): «وقد ذمَّه أبو الفرج ابن الجوزي بأشياء كثيرة، منها روايته في وعظه أحاديث غير صحيحة، والعجب: أنه يقدح فيه بهـٰذا، وتصانيفه هو، ووعظه مَحْشُوٌّ به، مملوءٌ به»[4].

---

(١) قام الحافظُ زين الدين العراقي صاحب «الألفية» بتخريج أحاديث الإحياء وتعريف درجتها سمّاه «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» طُبع مع الإحياء بمطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٢) انظر: «المنتظم» لابن الجوزي (٩/ ١٦٩ ـ ١٧٠) طبع دائرة المعارف حيدر آباد.

(٣) انظر: «فتاوى ابن تيمية» (٢/ ١٩٤).

(٤) انظر: الكامل في التاريخ»: (١٠/ ٢٢٨).

٦ ـ الزهر الفائح في وصف من تَنَزَّه عن الذنوب والقبائح: لابن الجوزي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٧ ـ كفاية المُتَعَبِّد وتُحفة المُتَزَهِّد: للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم، بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٨ ـ حَقُّ الجار: للحافظ شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ هشام بن إسماعيل السَّقا، بدار عالم الكتب في الرياض، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٩ ـ الكبائر وتبيين المحارم: للذهبي أيضاً.

ذكر فيه بضعاً وسبعين كبيرةً.

طُبع بمكتبة محمد سعيد فدا بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١٠ ـ مدارج السَّالكين بين ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾: للحافظ ابن القيِّم الجوزيَّة، أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر الزُّرَعي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا، بمطابع المنار في القاهرة عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٢ م. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفِقِي في القاهرة عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م، وله طبعاتٌ أُخرىٰ.

١١ ـ الزَّواجر عن اقتراف الكبائر: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٧٧).

طُبع بدار الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٣ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١٢ ـ بذل الماعون بفضل الطاعون: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه أشياءَ كثيرةً من الأحاديث والأحكام والآداب المتعلِّقة بذلك، وشرح غريبها، ورتَّبه على خمسة أبواب. اختصره السيوطي بكتابه: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» حذف فيه الأسانيدَ وما وقع استطراداً. ولخَّصه أيضاً شرفُ الدين يحيى بن محمد المُنَاوي. ويقع كتاب ابن حجر في مجلَّدٍ لطيفٍ.

١٣ ـ الخصال الواردة بحسن الاتصال[1]: لابن حجر أيضاً.

١٤ ـ الدرر في نفقة قليلة[2]: لابن حجر أيضاً.

١٥ ـ ذكر الباقيات الصالحات «جزءٌ في عمل اليوم والليلة»: لابن حجر أيضاً.

هو جزء فيه عشرون حديثاً صحيحاً أو حسناً فيما يقوله المكلَّف في يوم وليلة.

١٦ ـ ردع المجرم في الذبِّ عن عرض المسلم: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه أربعين حديثاً في تعظيم حرمة المسلم والزجر عن سبِّه، وتعمُّد ظلمه، وقال في خطبته: «أما بعد: حمداً لله الذي عظم قدر مَنْ آمن به وأسلم، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّه الذي شرع لأمته سُنَنَ الدين، وبيَّن لهم سننَ المهتدين، وعلَّم، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين كانوا يتلقون أمره بالقبول، وسلَّم.

فهذه أبعون حديثاً منتقاةٌ من كتب الصِّحاح والسُّنن في تعظيم المسلم، والزجر عن سَبِّه، وسُوء الظَّن به، وتعمُّد ظلمِه في سلمه وحربه، كتبتهُا عظةً لمن بسط لسانه ويده في المسلمين، مع قِلَّة علمه واعوجاجه، وتعرَّض لسخط ربِّه، واغترَّ بحلمه واستدراجه، انتهاكاً لأعراضهم، واستنكاراً مما يصير إليه من جواهرهم وأعراضهم، عسى الله أن يرزقه التوبة والإنابة، فيقتدي بالسَّلَف الصالح من الصحابة، وأتباع الصحابة، والله يضلُّ من يشاء، ويهدي من يشاء».

---

(١) انظر: «هدية العارفين»: (١/ ١٢٩).

(٢) انظر: «كشف الظنون» ص: ٧٥١. و«هدية العارفين» (١/ ١٢٩).

١٧ ـ **الشمس المنيرة في معرفة الكبيرة وتمييزها من الصغيرة**: لابن حجر أيضاً.

وقد أشار الحافظُ إلى هذا الكتاب عند شرح حديث البخاري في «السبع الموبقات»، حيث ذكر ما جاء في كتب السنَّة من التصريحُ بأنه من الكبائر، ثم قال: «... فهذا جميعُ ماوقفتُ عليه مما وَرَدَ التصريح بأنه من الكبائر أو من أكبر الكبائر، صحيحاً وضعيفاً، مرفوعاً وموقوفاً، وقد تتبعتُه غايةَ التتبُّعِ، وفي بعضه ما وَرَد خاصاً، ويدخل في عموم غيره، كالتسبُّبِ في لعن الوالدين وهو داخل في العقوق...»[1]. ثم عَدَّد تلك الخصال، وبيَّن فسادَ قول من قال بأنَّ الكبيرة ما وجب فيها الحَدُّ، وذكر الآراءَ في «ضابط الكبيرة» وأماراتها[2]، ثم قال: «ومن أحسن التعاريف قولُ القرطبي في «المفهم»: كلُّ ذنبٍ أطلق عليه بنصٍّ كتابٍ أو سنَّةٍ أو إجماعٍ: أنه كبيرةٌ، أو عظيمٌ، أو أُخبر فيه بشِدّة العقاب، أو عُلِّق عليه الحَدُّ، أو شُدِّد النكيرُ عليه؛ فهو كبيرةٌ».

ثم أشار الحافظُ إلى كتابه في «الكبائر» وموضوعه، ومنهجه فيه، فقال: «وعلى هذا فينبغي تتبُّعَ ما وَرَد فيه الوعيدُ أو اللعنُ أو الفسقُ من القرآن، أو الأحاديث الصحيحة والحسنة، ويُضَمُّ إلى ما وَرَد فيه التنصيصُ في القرآن، والأحاديث الصِّحَاح، والحِسَان على أنه كبيرةٌ، فمهما بلغ مجموع ذلك عُرف منه تحرير عدِّها، وقد شرعتُ في جمع ذلك، وأسأل الله الإعانة على تحريره بمنِّه وكرمه»[3].

١٨ ـ **المجموع العام في آداب الشراب والطعام ودخول الحمام**: لابن حجر أيضاً.

١٩ ـ **معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال**: لابن حجر أيضاً.

ذكر فيه الخصالَ التي توصل صاحبها إلى أن يكون ممن يُظِلّهم الله في ظلِّه يومَ

---

(١) فتح الباري: (١٢/ ١٨٣).
(٢) فتح الباري: (١٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤).
(٣) فتح الباري: (١٢/ ١٨٤).

لا ظلَّ إلاَّ ظلّه، وما جاء في ذلك من أحاديث بأسانيدَ جيادٍ وضِعَافٍ. وذكر خلاصةَ ذلك في «الفتح» وقال: «وقد أوردت الجميعَ في «الأمالي»، وقد أفردته في جزء سمَّيته: «معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال»[1].

٢٠ ـ **حُسن السَّمت في الصَّمت**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ نجم عبد الرحمـٰن خلف بدار المأمون في دمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢١ ـ **الأدب في تبليغ الأرب**: لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٩٢٦ هـ).

وهو مختصرٌ من كتاب «الآداب» للبيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسين البَوَّاب بدار الفرقان في عمَّان بالأردن عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٢٢ ـ **الجواهر في عُقوبة أهل الكبائر**: للشيخ زين الدين بن علي المعبري المَلْيَباري (المتوفى سنة ٩٢٨ هـ).

طُبع بمكتبة عباس أحمد الباز بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٢٣ ـ **الزَّواجر عن اقتراف الكبائر**: لابن حجر الهيتمي، شهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن محمد بن علي السَّعْدِي الأنصاري المكي الشافعي (المتوفى سنة ٩٧٤ هـ).

طُبع بالمطابع الأميرية في القاهرة عام ١٢٨٤ هـ ـ ١٨٦٥ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢٤ ـ **تطهير العيبة من دنس الغيبة**: للهيتمي أيضاً:

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم: بمكتبة القرآن، في القاهرة، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

---

(١) فتح الباري: (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

٢٥ ـ **الزَّواجر عن اقتراف الكبائر**: لعبد الرحمـٰن بن عبد الكريم الشافعي (المتوفى ٩٨٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٢٦ ـ **تهذيب الأخلاق**: للشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني (المتوفىٰ سنة ١٣٤١ هـ).

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، خفيفُ الحمل، سَهْلُ الأسلوب، اقتصرَ فيهِ مؤلِّفه على المواضع الهامَّةِ العلمية، واستخرج من كنوز الكتاب والسُّنَّة، ودواوين الحديث ما تشتدُّ إليهِ الحاجةُ، ويسهلُ العملُ به، ويعمُّ نفعهُ، ويكون أساساً ونبراساً للطالب الشابِّ، ومُرْشِداً له في الحياة، وحاثّاً لهُ على الطاعات، والخيرات، مُحذِّراً من رذائل الأخلاق وذمائم الصفات، مُهيِّئاً لنفسه وثقافته لُورود هذا المشرع الصافي والنهل من العُبَابِ الزَّاخِر، ومُقدِمةً للكتب التي سيَدْرُسها بَعْدُ في هذا الموضوع.

وقد تجلَّىٰ فيه حُسْنُ اختيار المؤلِّفِ، وسلامةُ ذوقهِ، ورحابةُ صدرهِ في الترجيحِ والاختيار، وبُعْدُه عن التعصُّب، ومعرفتهُ لروحِ عصره، ومداركِ الطالبين في المعاهد الدينية.

طُبع بعناية نجله العلاَّمة أبي الحسن علي الحسني النَّدْوِي بالمكتبة العصرية في صيدا بلبنان عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، وطُبعَ بتحقيق المؤلِّف في دار الفارابي بدمشق عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م، في (١٨٨) صفحة.

٢٧ ـ **الدروس الواعظية في الآداب النبوية**: لأبي الخير قاسم الشَمَّاعي الرِّفاعي البَعَلْبَكِي اللُّبْنَاني (المتوفى سنة ١٤٠٧ هـ).

طُبع بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

* * *

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٧٧).

٣٤ـ مصادر أحاديث فضائل القرآن الكريم

هي الكتب التي تجمع بين دفّتيها الأحاديثَ المتعلّقةَ بفضائل القرآن الكريم، وقد اعتنىٰ الأئمة من علماء المسلمين بهذا الموضوع، فأكثروا فيه من الجمع والتصنيف، فلذلكَ ترىٰ أصحابَ الصِّحاح والسُّنن والجوامع، يضمّون هذا الفصل باسم «كتاب فضائل القرآن» أو «باب فضائل القرآن» إلى مؤلَّفٍ كبيرٍ، كما فعل البخاريُّ ومسلم[1] في صحيحيهما، والترمذيُّ في جامعة، والدَّارميُّ في سننهِ، وساقَ أبو داود أحاديث عدة تتعلَّق به داخل كتاب الصلاة، وذكر النَّسائيُّ في سُننه الصُّغرىٰ «المجتبى» بعضَ الأحاديث المتعلِّقة به في باب «جامع ما جاء في القرآن» مع أنه أفرد كتاباً في هذا الباب كما يأتي. وأما ابنُ ماجه فقد فرَّقَها في أبواب.

أمَّا أوّلُ مَنْ شَرَعَ التصنيفَ في ذلكَ مستقلاً هو الإمامُ الشافعيُّ، ووضع عبدُ الرزّاق الصَّنْعاني كتاباً فيه، وهو أسَنُّ من الشافعي بأربعة وعشرين عاماً، إلا أنه يحتمل أنه صَنَّفَهُ بعد الشافعي، فقد عاشَ بعدهُ سبع سنوات[2].

وها أنا أذكرُ فيما يلي المؤلَّفاتِ المطبوعةَ والمخطوطةَ في فضائل القرآن على ترتيب وَفيات مُصنِّفيها الأول فالأول.

١ ـ منافع القرآن: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧)، و«الرسالة المستطرفة» ص: ٥٨.

(٢) انظر: «الآثار البيّنات في فضائل الآيات»: ص: ٢١.

٢ ـ **فضائل القرآن**: للإمام عبد الرزاق بن همَّام الصَّنعاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٨٣).

٣ ـ **فضائل القرآن**: لأبي عُبَيد، قاسم بن سَلام الهَرَوِي (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ).

وهو من أنفس وأحسن الكُتب في فضائل القرآن، يَضُمُّ هذا الكتابُ نحو واحد وسبعين باباً في قضايا تتعلَّق بالقرآن الكريم، وإذا أنعمنا النظر فيها فإننا نستطيع أن نقسمها إلى خمسة أقسام رئيسة:

القسم الأول: يتناول قضايا تتعلَّق بفضائل القرآن الكريم، ومعالمه، والاستماع إليه، واتباعِهِ والعمل به، وتعظيم أهله وإكرامهم وتقديمهم، والسعي في طلب علومه، وقراءته، وجمعهِ وإثباته في كتاب واحد وإعرابه، ولغاته، والمراء فيه، ونزوله بمكَّةَ والمدينة، وتأويله وتفسيره، والاستقراء به، والاستئكال به، وغير ذلك.

القسم الثاني: يتحدَّثُ في فضائل سُوَر القرآن وآياته، كالفاتحة، والسبع الطُّوال، والبقرة، وخواتيمها، وآية الكرسي، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، وبراءة، وهود، والإسراء، والكهف، ومريم، وطه، والحجِّ، والنور، والسجدة، ويس، والواقعة، والملك، والزلزلة، والعاديات، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتين.

القسم الثالث: يتصل اتصالاً مباشراً بحامل القرآن، وقارئه من إكرام القرآن وتعظيمهِ وتنزيهه، واتباعه والعمل به.

القسم الرابع: يعالج أموراً تتصل بالمصاحف، كبيعها وشرائها، ونقطها، وتفسيرها، وتزيينها، وتعظيمها، وتوضيح خطِّها، ومسِّ المشركِ والمسلم غير الطاهر لها، وغير ذلك.

القسم الخامس: يبحث في أشياء تتعلَّق بقراءات القرآن، وحروفه،

وما اختلفَ فيه منها، وما خالفَ خطَّ القرآن العثمانيِّ، وما رُفِعَ منه بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف وغيرها.

والذي يلفت النظر في هذا الكتاب أنَّ أكثرهُ أحاديث، أو آثار رواها أبو عبيد بسندهِ عن أصحابها، وأحياناً قليلةً يعقِّبُ على النصِّ كأن يشرحَ كلمةً غامضةً، أو يبيِّنَ اسم عَلَمٍ ورد مبهماً، أو يصوِّبُ كلمةً رواها الراوي بالرفع، وهي بالكسر، وربَّما روىٰ الحديث قائلاً: «بإسناد لا أحفظهُ».

وقد يُعلِّقُ على الحديث بذكر رأيهِ قائلاً: «الأمر عندنا على الكراهة»، «وهذا عندنا هو المعمول به»، و«ذلكَ أثبت عندي لأنهُ....».

وقد يحتجُّ بالحديث المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنهُ أولىٰ بالاتباع من هذا كله....

وربما تحدَّث عن الخلاف في الإسناد بين العلماء، وربما صرَّحَ بأن فلاناً لم يُسند هذا الحديثَ، وأسنده غيره.... وقد يعلِّق على المحدِّثين: هكذا يقول المحدِّثون بالنون وإعرابُها «لا ينصروا» والمحدِّثون يحدِّثونهُ بالإجراء إلا أنه في العربية على ترك الإجراء...

وقد تحدَّثَ أبو عُبيد حديثاً رائعاً عن قضية هامة جدّاً، يُثيرها الملاحدةُ قديماً، والمستشرقون حديثاً، حولَ الخلاف بين المصحف الإمام، وبينَ مصاحف الأمصار، وبعض القراءات القرآنية، وبعض الحروف التي اختلفت مع المصحف الإمام. والتي حذا فيها حذو أبي عُبيد أغلبُ المفسِّرين الذين جاؤوا بعدهُ وخاصة القرطبي، وأبي حيَّان في تفسيريهما[1].

طُبع بتحقيق وتعليق الشيخ وهبي سليمان غاوجي في دار الكتب العلمية ببيروت. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد بن عبد الواحد الخياطي في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. وطُبع بتحقيق الأستاذ مروان العطية ورفاقه في دار ابن كثير بدمشق ـ بيروت عام ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م، في (٤٧٨) صفحة. وطُبع بتحقيق محمد نجاتي جوهَري، والدكتور محمد مصطفى.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق.

٤ ـ كتاب جمع أحاديث القرآن وأنبائه، وتأليفِهِ وإفادة حروفه وفضائل تلاوته: لأبي عبيد أيضاً.

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١٨)، لعله هو نفس الكتاب السابق ذكرهُ؛ لأنه يتضمن الموضوعات نفسها.

٥ ـ فضائل القرآن: لإسماعيل بن عمرو البَجَلي الكوفي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ)

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٨٤) في ترجمته لـ: أبي نهشل.

٦ ـ فضائل القرآن: لخلف بن هشام: ابن ثعلب بن طالب بن غراب أبي محمد البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٩ هـ).

ذكره الداوودي في «طبقات المفسرين» (١/ ١٦٤).

٧ ـ ثواب القرآن: لأبي بكر بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٢٦).

٨ ـ فضائل القرآن: لأحمد بن المعذل بن غيلان (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ).

ذكرهُ ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

٩ ـ فضائل القرآن: لهشام بن عمار أبي الوليد السلمي (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

١٠ ـ فضائل القرآن: لأبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدُّوري (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

١١ ـ فضائل القرآن: لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة الأزدي النسائي، المعروف بحميد بن زنجويه (المتوفى سنة ٢٥١ هـ).

ذكرهُ السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٧).

١٢ ـ **فضائل القرآن**: لأبي الفضل عباس بن الفرج البصري الرياشي (المتوفى سنة ٢٥٧ هـ).

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١٨).

١٣ ـ **فضائل القرآن**: لابن مزين يحيى بن زكريا بن إبراهيم بن مزين (المتوفى سنة ٢٦٠ هـ).

ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته (ص: ٧٠).

١٤ ـ **فضائل القرآن**: لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٠٣).

١٥ ـ **فضائل القرآن**: لابن فضال، علي بن الحسن بن علي بن فضال (المتوفى سنة ٢٩٠ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

١٦ ـ **فضائل القرآن**: لابن الضريس محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس أبي عبد الله البجلي الرازي (المتوفى سنة ٢٩٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

وهو كتابٌ مشهورٌ مطبوعٌ واسمه الكامل: «فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة».

طُبع بتحقيق الأستاذ غزوة بدير في دار الفكر بدمشق، وبتحقيق الأستاذ سفر الغامدي، في دار حافظ بجُدَّة.

١٧ ـ **فضائل القرآن**: لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن المستفاض الفريابي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

وطُبعَ باسمه الكامل: «كتاب فضائل القرآن وما جاء فيهِ من الفضل وفي كم

يُقرأ، والسُّنةُ في ذلك» بتحقيق وتخريج ودراسة الأستاذ يوسف عثمان فضل الله جبريل في مكتبة الرشد بالرياض.

١٨ ـ **فضائل القرآن**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النَّسَائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

١٩ ـ **ثواب القرآن**: لعلي بن سعيد العسكري (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ).

ذكرهُ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٦٨).

٢٠ ـ **فضائل القرآن**: لابن أبي داود السجستاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٣٢٤)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

٢١ ـ **فضائل القرآن**: لداود بن موسى الأُوْدَني (المتوفى سنة ٣٢٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٢٢ ـ **فضائل القرآن**: لابن صخر، أبي الحسن محمد بن علي الأزدي (المتوفى سنة ٣٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٢٣ ـ **فضائل القرآن**: لابن الحداد، محمد بن أحمد بن محمد، أبي بكر الكناني (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

ذكره ابن النديم (ص: ٥٥).

٢٤ ـ **ثواب القرآن**: لأبي بكر عبد السلام بن أحمد بن سهيل البصري (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ).

وهذا الكتاب موجودٌ في بغداد مكتبة الأوقاف (٣٨٨٦/ ٣). ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤٥).

٢٥ ـ **فضائل القرآن**: لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

ذكره السيوطي في «الإتقان» (٢/ ٣٦٢).

٢٦ ـ **منافع القرآن**: للحكيم أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد المقدسي (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (٢/ ٤٩).

٢٧ ـ **فضائل القرآن**: لأبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر المستغفري النسفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

٢٨ ـ **فضائل القرآن**: لأبي ذر عبد الرحمن بن أحمَد الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

٢٩ ـ **كتاب فضائل القرآن وخصائص تلاوته وحملته**: لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

طُبع بتحقيق وتخريج الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٣٠ ـ **فضائل القرآن**: للإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٤٦٨ هـ).

٣١ ـ **فضائل القرآن**: لأبي العطاء عبد الأعلى بن أبي عمر المليحي (المتوفى سنة (٤٨٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٢٧٧).

٣٢ ـ **جواهر القرآن**: لأبي حامد، محمد بن محمد بن أحمد الطُّوسي الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٦١٥)، وهو مطبوعٌ متداول.

٣٣ ـ **الذهب الإبريز في خواص كتاب الله العزيز**: للغزالي أيضاً.

ذكرهُ حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٢٨).

٣٤ ـ **شفاء الظمآن في فضل القرآن**: لأبي العباس أحمد بن محمد بن عيسى التجيبي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٥٠).

٣٥ ـ **الدر النظيم في خواص القرآن الكريم**: لابن الخشاب، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن سهيل الخزرجي اليمني (المتوفي سنة ٥٦٧ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧٣٦).

وهو موجودٌ في مكتبة خدابخش خان في بتنه باسم: «الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم» برقم (٢٨٩). وفي مكتبة الأسكوريال باسم «الدر النظيم في فضائل القرآن الكريم (١٣٩٢).

٣٦ ـ **الدر النظيم في منافع آيات القرآن العظيم**: لمحمد بن خلف أبي بكر الوادي آشي ـ.

ذكرهُ محقق «فضائل القرآن» للنسائي، وقال: واختصر كتابهُ أبو بكر محمد بن عبيد الله بن منظور (انظر صفحة: ٢٠ ـ ٢١).

٣٧ ـ **التنبيه على الأسرار المودعة في بعض سور القرآن الكريم**: لأبي عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين، المعروف بفخر الدين الرازي) (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ).

وهو مخطوطٌ في المكتبة الأزهرية.

٣٨ ـ **لحظات الأنوار ونفحات الأزهار في فضائل القرآن العظيم**: لأبي عبد الله، أبي القاسم محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الغافقي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ).

قسَّمهُ المؤلِّفُ إلى أبواب، وجَمَعَ في كلِّ بابٍ ما يُناسِبهُ من الروايات المرفوعة، والموقوفة، وذلكَ من الكتب التي ذكرها في المقدِّمة وهو يقدِّمها دون أسانيد، مكتفياً بالصاحب أو التابع، ويذكرُ قبل الروايةِ رمزَ الكتاب الذي أخذها منه، وهو يجمعُ بين روايات الحديث، أو الأثر ما أمكنهُ ذلكَ من سبيلٍ.

وقد يكرِّرُ الحديثَ الواحدِ، ومن المصدر نفسهُ تحتَ أبواب عديدة؛ لأنه يناسب كلَّ بابٍ منها.

ومن عادتهِ أن يبدأ بأصحِّ الأحاديث والآثار في الباب، ثم يعقِّبُ ذلكَ بالأحاديث التي تليها في الدرجة.

والكتابُ بإيراده للروايات المتعدِّدة للحديث الواحد أو الأثر الواحد يُتيح للمستفيد منه أن يقارن بين الروايات التي يقوِّي بعضها بعضاً، سواءَ أكانت ضعيفةً أو فيها ما هو أقوىٰ من ذلكَ من صحيحٍ أو حسنٍ.

والكتابُ فيه كَمٌّ لا بأسَ به من الصِّحَاح، والحِسَان من الروايات، ولعلنا لا نُبالِغُ إذا قُلنا: إنهُ جَمَعَ في كتابهِ جُلَّ هذين النوعين من الأحاديث، والآثار، ولم يفته إلَّا القليلُ أو النادر، ومع هذا ففيهِ الضعيفُ، وما قال فيهِ النقادُ: إنه موضوعٌ، وأمَّا الضعيفُ فأمرهُ ليس بالخطير؛ لأن الكتاب كلَّهُ في الفضائل، وهي يتسامح فيها؛ ويقبل الضعيف منها ما لا يُتسامح في غيرها من أحاديث الأحكام.

أما الموضوع فهو المشكلُ في هذا الكتاب، وأغلبهُ ذلكَ الحديث الذي ذكر النقاد: أنه موضوعٌ، وهو الحديث المنسوب إلى أُبَيٍّ ـ رضي الله عنه ـ في فضائل القرآن سورةً سورةً، وقد فرَّقهُ المصنِّفُ على سُور القرآن كلها وربما لا يجد في فضائل قراءة بعض السور إلَّا هو، فيضعهُ هو فقط تحت الترجمة.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م في ثلاث مجلدات.

٣٩ ـ **فضائل القرآن**: لأبي الفضائل بدر الدين أحمد بن محمد الرازي (المتوفىٰ سنة ٦٣١ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٩٧) «وهدية العارفين» (١/ ٩٢).

٤٠ ـ **فضائل القرآن**: للضياء المقدسي، أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكرهُ حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٤١ ـ منازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم (وهو في الأصل جزء من كتابه العظيم المسمى: «جمال القراء وكمال الإقراء»): لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الحمداني السخاوي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مروان عطية، ومحسن خرابه، في دار المأمون للتراث بدمشق عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٤٢ ـ فضائل القرآن العظيم: لأبي فراس عبد الله بن شبل بن جميل الهيتي (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ).

ذكره ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٢/ ٢٢٤).

٤٣ ـ الوجيز من فضائل الكتاب العزيز: لأبي عبيد الله محمد بن أحمد بن محمد أبي بكر فرح القُرطبي المفسِّر المعروف (المتوفى سنة ٦٧١ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور علاء الدين علي رضا، في دار الحديث بالقاهرة.

٤٤ ـ البرق اللامع والغيث الهامع في فضائل القرآن العظيم والفرقان الحكيم: لأبي بكر محمد بن أحمد بن محمد الغَسَّاني (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ).

ذكره الحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٣٩).

٤٥ ـ فضائل القرآن: لابن عبد الهادي، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

ذكره في «موسوعة فضائل سور وآيات القرآن».

٤٦ ـ البرهان والدليل في خواص سور التنزيل وما في قراءتها في النوم من بديع التأويل: لابن منظور، أبي بكر محمد بن عبد الله الأندلسي (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧٢٧).

٤٧ ـ المنتخب في فضائل القرآن: لعبد الواحد بن محمد الغافقي (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٦٣٥).

وهو موجود بالمكتبة الأزهرية باسم «فضائل القرآن» تحت رقم (٣٤٦) مغاربة.

٤٨ ـ الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم والآيات والذكر الحكيم: لعفيف الدين أبي السعادات اليافعي اليمني (المتوفي سنة ٧٦٨ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥).

وقد طُبع باسم «الدر النظيم في خواص القرآن العظيم» بتحقيق وتصحيح الشيخ علي محمد الضباع. وذكر أنه جمع في هذا الكتاب بين كتاب: «البرق اللامع والغيث الهامع» تأليف الإمام الفقيه القاضي أبي بكر الغساني، وبين كتاب «خواص من القرآن وفواتح السور» للإمام أبي حامد حجة الإسلام الغزالي.

٤٩ ـ الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله سبحانه وتعالى وتلاوة كتاب العزيز: لليافعي أيضاً.

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥).

٥٠ ـ فضائل القرآن: لابن كثير أبي الفداء، عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي (المتوفي سنة ٧٧٤ هـ).

وهو مطبوعٌ شائعٌ.

٥١ ـ فضائل القرآن: لشمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير العُمري الدِّمشقي، المعروف بابن الجَزَري (المتوفى سنة ٨٣٢ هـ).

لم أعثر عليه.

٥٢ ـ البروق اليمانية في الأسرار القرآنية (كتاب خواص القرآن وبيان أسراره وكيفية الوصول إليها): لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الفاسي التلمساني المالكي، يُعرف بحفيد ابن مرزوق، وقد يُختصر بابن مرزوق (المتوفى سنة ٨٤٣ هـ).

ذكره الأدنروي في «طبقات المفسرين» (ص: ٤٤٢).

٥٣ ـ الإتقان في فضائل القرآن: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو مطبوعٌ باسمِ (فضائل القرآن) لابن حجر العسقلاني، شرح السيد الجميلي. طُبع في دار ومكتبة الهلال ببيروت عام ١٩٨٦ م.

٥٤ ـ **اللوامع والأسرار في منافع القرآن والأخبار**: لعيسى بن سلمة بن عيسى البكري (كان حيّاً في عام ٨٦٠ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة خاصة بالمدينة، ومخطوط في مكتبة ندوة العلماء بالهند.

٥٥ ـ **الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة**: لأبي عبد الله الحسين بن علي بن طلحة السَّملالي الرجراجي ثم الشوشاوي (المتوفى سنة ٨٩٩ هـ).

وهو موجودٌ في مكتبة برلين، ألمانيا.

٥٦ ـ **فضائل القرآن**: لجمال الدين، ابن المَبْرَد أبي المحاسن، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي (المتوفى سنة ٩٠٩ هـ).

٥٧ ـ **خمائل الزهر في فضائل السور**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ذكره هو في «تدريب الراوي» (١/ ٢٩٠).

٥٨ ـ **فضائل القرآن وبركاته**: للسيوطي أيضاً.

طُبع في مكتبة القرآن بالقاهرة عام ١٩٨٩ م.

٥٩ ـ **مفتاح النجاة في خواص السور والآيات**: لمحمد عثمان بن علي النقاص المعروف باللامعي (المتوفى سنة ٩٣٨ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٧٧١).

٦٠ ـ **سفر الأدعية المأثورة وخواص الآيات المسطورة**: لعبد الفتاح بن المفتي محمود اللارندي الحنفي (المتوفى سنة ٩٤٦ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» وكحالة في «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٨١).

٦١ ـ **الأربعين في فضائل القرآن**: لابن طولون، أبي عبد الله، شمس الدين الدمشقي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٦٢ ـ **جمع الأربعين في فضائل القرآن المبين**: لعلي بن سلطان محمد الهروي، المعروف بمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

طُبعَ بتحقيق وتخريج الأستاذ محمد شكور المياديني في مكتبة المنار بالأردن ـ الزرقا عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، باسم: «فيض المعين على جمع الأربعين في فضل القرآن المبين». وله أيضاً: «العلامات البينات في فضائل الآيات».

٦٣ ـ **فتح الرحمن على بعض خواص بعض الآيات من القرآن**: لأبي التقي، عبد القادر التغلبي (المتوفى سنة ١١٣٥ هـ).

وهو موجودٌ في دار الكتب الظاهرية رقم (١١٣).

٦٤ ـ **تحرير المراد بالحرف الموعود بالإثابة عليه من القرآن**: لأحمد بن مبارك بن محمد بن علي بن مبارك أبي العباس السجلماسي اللمطي (المتوفى سنة ١١٥٥ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة الحرم النبوي الشريف.

٦٥ ـ **جنة النعيم من فضائل القرآن الكريم**: لمحمد هاشم السِّنْدي بن عبد الغفور (المتوفي سنة ١١٧٤ هـ).

ذكره الشيخ عبد الحي الحسني في «الإعلام لمن في تاريخ الهند من الأعلام» (٢/ ٨٤٢).

وهو موجود في مكتبة خدابخش في بتنة، ومكتبة رضا في رامفور (الهند).

٦٦ ـ **الدرر الثمينة في فضائل الآيات والسور العظيمة**: لمحمد بن عبد الكريم الشهير بالسمان القادري الصوفي (المتوفي سنة ١١٨٩ هـ).

لم أعثر عليه.

٧٦ ـ **كتاب فضائل القرآن**: للشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي (المتوفَّى سنة ١٢٠٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، في مكتبة التوبة بالرياض عام ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٨ - **فوائد خواص القرآن الكريم**: لعبد الله بن علي بن عبد الرحمن الدمليجي الأزبكي، المعروف بسويدان (المتوفى سنة ١٢٣٤ هـ).

وهو مخطوطٌ في الجامعةِ النظامية في حيدر آباد.

٦٩ - **فصل الخطاب في فضل الكتاب**: للعلامة المحدث الأمير السيد أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري القَنُّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ).

وهو باللغة الأردية، قد طُبعَ قديماً ثم أعادت طبعَه المكتبةُ السلفية بلاهور بتحقيق الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني.

٧٠ - **فضائل القرآن**: للشيخ المحدِّث ظفر أحمد العثماني التَّهَانوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ) صاحبُ «إعلاء السنن».

وهو بالأردية مطبوعٌ.

٧١ - **فضائل القرآن**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا بن يحيىٰ الكَانْدَهلوي (المتوفى ١٤٠٢ هـ).

أَلَّفهُ بالأردية، ثم ترجمَ بلغات عدة، ونقلهُ إلى العربية الشيخ محمد واضح رشيد الحسني الندوي.

٧٢ - **فضائل القرآن وصلته بالسُّنَّة المطهرة**: للأستاذ محمد موسىٰ نصر.

طُبع في المكتبة الإسلامية بعمان (الأردن).

٧٣ - **فضائل القرآن الكريم**: للأستاذ عبد الله بن جاد الله.

طُبع في مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان بالرياض عام ١٤٠٣ هـ.

٧٤ - **فضائل القرآن الكريم**: للسيد الجميلي.

طُبعَ في دار ومكتبة الهلال ببيروت عام ١٩٨٦ م.

٧٥ ـ **فضل القرآن**: لصلاح دعبس.

طُبع في المختار الإسلامي بالقاهرة عام ١٩٨٨ م.

٧٦ ـ **فضائل القرآن**: للأستاذ عاتق غيث البلادي.

طُبع دار النفائس ببيروت عام ١٩٩٠ م.

٧٧ ـ **فضائل القرآن وحملته وبيان الأحرف السبعة والقراءة بها**: لأبي الخير صلاح ومحمد بن إبراهيم.

طُبعَ في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٧٨ ـ **فضائل القرآن**: لسعيد عبد المجيد.

طُبعَ في دار الحديث بالقاهرة.

٧٩ ـ **موسوعة فضائل سور وآيات القرآن**: للشيخ محمد بن رزق بن طرهوني.

قسم الكتاب إلى أجزاء للصحيح، والضعيف، في أحاديث فضائل القرآن.

طُبع في دار ابن القيم للنشر والتوزيع بالدمام (السعودية).

٨٠ ـ **الآثار البيِّنَات في فضائل الآيات**: للأستاذ فيصل أحمد النَّدوي.

وهو من أنفس وأشمل الكتب في الموضوع، أما منهجُ المؤلِّفِ فيه؛ فهو:

ـ يذكر متنَ الحديث في فضل الآية بلفظ أحد الصحيحين، أو أحدِ السُّنن الأربعة، أو مسند أحمد، إلا إذا كانَ هناكَ زيادةٌ مهمةٌ فذكرَ لفظ الحديث لصاحب الزيادة، وبيَّنَهُ في التخريج.

ـ خرَّجَ الحديثَ من جميعِ المصادر التي وَقَفَ عليه المؤلِّفُ فيها، وجَمَّع الطُّرُقَ له، وذلكَ تحت عنوان «تخريج الحديث» ثم اختصرَ بكلمة «التخريج» وذكر فيه الزيادةَ واختلافَ الألفاظ.

ـ والتزم غالباً في التخريج بذكر أسماء المخرِّجين، على حسب وفياتهم الأول، فالأول لقلة الوسائط، وأصحاب الصحاح الستة على الترتيب المعروف: البخاري فمسلم فأبو داود فالترمذي فالنسائي فابن ماجه. وإذا كان الحديثُ يُروى

من غير وجه جَمَعَ أحياناً طرق مخرَجٍ واحدٍ أولاً ـ سواء من كتاب واحدٍ أو أكثر ـ ثم أتبعه بمُخرج آخر كذلك، وأحياناً ذكَر طريقاً واحداً مع ذكر جميع مَنْ أخرجه من هذا الطريق. ثم ذكر طرقاً أُخرىٰ كذلكَ.

وإذا وَقفَ على بعض الكتب أَخْرَجَته، ولم يعرف سنده؛ ذكر ذلكَ الآخر مع ذكر من نقل ذلك.

ـ حقَّق رجالَ الحديث والكشف عن حالهم، جرحاً أو تعديلاً راوياً راوياً من أول الإسناد إلى آخرهِ، وإذا كانَ لهُ طرقٌ فبيانُ رجال كل طريق على حدة في الغالب، وذلكَ تحتَ عنوان «دراسة إسناده».

ـ بيَّنَ أن درجةَ الحديث بعنوان «درجته»، فحكم على الحديث في ضوء الكلام السابق بما يليقُ به من الصحة، والحسن، والضعف، والوضع، ثم ذكرَ ما وقف عليهِ من كلام المحقِّقين عليه.

ـ نَبَّهَ على التصحيفات ولأخطاء المطبعية التي وقعت في المصادر والمراجع التي اعتمدها.

ـ وقام شرح غريب الحديث إذا كانت الحاجة ماسة إليه، وكذلكَ إذا كانت فيه عبارة تقتضي الشرح؛ شَرحها وذلكَ قليل.

ـ وإذا كانَ الحديثُ مما رواه الشيخان أو أحدهما؛ اكتفىٰ بتخريجه ولم يعرج على رجاله؛ لأن الحديث كونه في أحد الصحيحين يكفي لصحته.

وإذا كانَ الحديث يحتوي على فضل لأكثر من آية، ذكره في موضعِ أول آية جاء فيها فضلها، ولم يكرِّره[1].

طُبع هذا الكتاب في دار الفيحاء بدمشق عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٤٦٤) صفحة.

كتب في أحاديث فضائل بعض السُّوَر والآيات:

وأما الكتب التي أُلِّفت في فضائل بعض السُّور والآيات على التعيين؛ فبيانها على ترتيب القرآن ليسهل على الدارس أو الباحث وهو ما يلي:

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

١ ـ رسالة في خواص: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: لأبي العباس أحمد علي البوني.

ولها نسخة في مكتبة البحرين.

٢ ـ خواص: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: للشيخ المفتي محمد شفيع العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفي سنة ١٣٩٦ هـ).

وهو مطبوعٌ.

٣ ـ رسالة في فضل البسملة والفاتحة وسورة يَس: لم يُعرَف اسم المؤلِّف. وهي موجودة في مكتبة أبي العباس المرسي بالإسكندرية. عدد الأوراق (٤) وعدد الأسطر (٢٣).

٤ ـ جزء من فضائل سورة الفاتحة: لمؤلِّفٍ مجهولٍ.

وهو موجود في دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٥ ـ فضائل البسملة: للحسين بن محمد.

وهو مصوَّرٌ على ميكرو فيلم بمكتبة الجامعة الإسلامية.

٦ ـ أربعون حديثاً تتعلق بآية ا لكرسي: ليوسف بن عبد الله بن سعيد الحسيني الأرميوني المصري الشافعي (المتوفي سنة ٩٥٨ هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام» (٩/ ٣١٨).

٧ ـ فضل قراءة آية الكرسي والذكر والدعاء أدبار الصلاة: لشرف الدين، أبي محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدِّمياطي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

وهو مصوَّرٌ على ميكرو فيلم بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٨ ـ التبيان في فضل وشرح أعظم آية من القرآن «آية الكرسي»: بقلم ناظم سلطان المسباح.

طُبع في مكتبة الإمام الذهبي بالكويت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٩ ـ **فضائل سورة يٓس**: لأبي سعيد عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني الخراساني المروزي (المتوفي سنة ٥٦٢ هـ).

ذكره السبكي في «طبقات الشافعية» (٧/ ١٨٤)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٦٢).

١٠ ـ **ثواب سورة القدر**: لأبي عبد الله محمد بن حسان الرازي الزيدي.

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (١/ ٣٤٨).

١١ ـ **فضائل سورة القدر، والإخلاص**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ومنه نسخةٌ موجودة في مكتبة مظاهر علوم بسهارنفور (الهند).

١٢ ـ **فضائل الإخلاص**: لأحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصوفي الأحوال (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

١٣ ـ **فضائل الإخلاص**: لأبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

وهو مصور بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٤ ـ **أربعون حديثاً يتعلق بسورة الإخلاص**: ليوسف بن عبد الله الحسيني الأرميوني (المتوفى ٩٥٨ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (١/ ٥٥)، والزركليُّ في «الأعلام» (٩/ ٣١٨).

* * *

٣٥ـ مصادر أحاديث الفضائل والمناقب

١ ـ فضائل الرَّمي في سبيل الله: لأبي يعقوب، إسحاق ابن إبراهيم القرَّاب (المتوفى سنة ٤٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سَلْمَان بمكتبة المنار في الزَّرقا عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٨٩) صفحة.

٢ ـ فضل العلم: لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٦).

٣ ـ فضائل الصحابة: لأبي نُعيم أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٦).

٤ ـ فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم: لأبي نُعيم أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٥ ـ فضيلة العادلين من الولاة ومن أنعم النظر في حال العمال والبُغاة: لأبي نُعيم أيضاً.

وهو مخطوطٌ[2].

٦ ـ فضائل الشام ودمشق: لأبي الحسن، علي بن محمد بن صافي الرَّبَعي، المعروف بابن أبي الهول (المتوفى ٤٤٤ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد بالمجمع العلمي في دمشق عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥٠ م. وطُبع في المكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ في (٢٤) صفحة.

٧ ـ **فضائل بيت المَقْدِس**: لأبي المعالي ابن مُرَجّي، مشرف ابن مُرَجّي بن إبراهيم المَقْدِسي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ).

وصلنا منتخب منه لمجهول بعنوان: «المنتخب في فضائل بيت المقدس وزيارة قبر الخليل عليه السلام».

٨ ـ **فضائل أبي بكر الصِّدِّيق**: لابن العشاري: أبي طالب، محمد بن علي بن الفتح البغدادي (المتوفى سنة ٤٥١ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٩ ـ **فضائل الأوقات**: لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عدنان عبد الرحمـٰن القيسي بمكتبة دار المنارة في جدة ومكة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م. وحقَّقه الأستاذ سلطان بن عبد المحسن الخميس، كرسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

١٠ ـ **فضل العلم**: لابن عبد البَر أبي عمر، يوسف بن عبد الله النَمَرِي القُرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٩).

١١ ـ **فضل التهليل وثوابه الجزيل**: لابن البناء، أبي علي، الحسن بن أحمد ابن عبد الله البغدادي (المتوفى سنة ٤٧١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٩٨) صفحة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٣).

١٢ ـ فضل لا إلٰه إلا الله: لأبي حامد، محمد بن محمد محمد الغزالي الطُّوسي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ) صاحب «إحياء علوم الدين».

وهو مخطوطٌ[١].

١٣ ـ منهج الصَّواب في فضل الرسول ﷺ والأصحاب: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليَحْصَبِي السَّبْتِي المغربي المالكي (المتوفى سنة ٥٤٤).

وهو مخطوط[٢].

١٤ ـ فضيلة ذكر الله: لابن عساكر، ثقة الدين أبي القاسم، علي بن الحسين ابن هبة الله الدِّمشقي (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٥ ـ فضل يوم عرفة: لابن عساكر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٤].

١٦ ـ فضل شهر رمضان: لابن عساكر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٥].

١٧ ـ فضل رجب: لابن عساكر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٦].

١٨ ـ فضائل المدينة: لابن عساكر أيضاً.

١٩ ـ فضائل مكة: لابن عساكر أيضاً.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٢٥).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).
(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٥) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٦) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧).

٢٠ ـ **جامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى**: لابن عساكر أيضاً.

ذكر الثلاثة الكتانيُّ في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٦٠).

٢١ ـ **مناقب عمر بن الخطاب**: لابن الجوزي، أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٧١) (٢/ ١٨٤٤).

٢٢ ـ **فضائل القُدس**: لابن الجوزي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ جبرائيل سليمان جَبُّور، بدار الآفاق الجديدة ببيروت، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في (١٦٧) صفحة.

٢٣ ـ **فضائل المدينة المنوَّرة**: لابن الجوزي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٢٤ ـ **منهاج أهل الإصابة في مَحَبَّة الصحابة**: لابن الجوزي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩).

٢٥ ـ **فضائل رمضان**: لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي الجماعيلي المَقْدِسي (المتوفى ٦٠٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٢٦ ـ **فضائل عمر بن الخَطَّاب**: لعبد الغني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٣].

٢٧ ـ **فضائل الجهاد**: لعبد الغني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٤].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥ ـ ١١٩٦).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

٢٨ ـ فضائل المدينة: لابن عساكر، أبي محمد، قاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٨).

٢٩ ـ فضائل يوم عرفة ويوم الجمعة وشهر رجب وشعبان: لابن أبي الصَّيف: أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن علي اليَمَني (المتوفى سنة ٦٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٣٠ ـ فضل الجهاد والمجاهدين: لشمس الدين أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسي البخاري (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مبارك سيف الهاجري بالدَّار السَّلَفية في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٢١٤) صفحة.

٣١ ـ فضل الحديث وأهله: لمحمد بن عبد الواحد بن أحمد السَّعدي المعروف بـ: «الضِّياء المَقْدِسي» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٣٢ ـ فضائل بيت المَقْدِس: للضياء المَقْدِسي أيضاً.

طُبع بتحقيق، الأستاذ محمد مُطيع الحافظ بدار الفكر في دمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٣٦) صفحة.

٣٣ ـ فضائل الأعمال: للضياء المَقْدِسي أيضاً.

وفيه أحاديث محذوفة الأسانيد.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي رحمي بمطابع المدني في مصر عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر، بمركز الخدمات والأبحاث الثقافية، في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٩١) صفحة. وطُبع بدار الكتب

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٤٣) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ غَسَّان عيسىٰ محمد هرماس بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٨١٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٢٢٤) صفحة.

٣٤ ـ الدُّرَّة الثمينة في فضائل المدينة: لابن النجَّار، مُحِبِّ الدين، أبي عبدالله، محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

طُبع بتصحيح لجنة من العلماء بمطابع عيسىٰ البابي الحلبي في القاهرة عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م في (١٨٩) صفحة.

٣٥ ـ نزهة الوَرَىٰ في ذِكْر أم القرىٰ: لابن النجَّار البغدادي.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩).

٣٦ ـ روضة الأولياء في مسجد إيلياء (القدس): لابن النجار أيضاً: ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩).

٣٧ ـ فضل الحديث وطُرُقه: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣٨ ـ فضل القيام لأهل العلم والحديث والزُّهاد والعُباد والصُّلحاء والقُرَّاء: للنَّووي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

٣٩ ـ فضل الخيل: لأبي محمد، عبد المؤمن بن خلف بن خضر الدِّمْيَاطي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).

٤٠ ـ **فضائل الأعمال**: لأبي البَرَكات، عبد الله بن أحمد النَّسَفِي (المتوفى ٧١٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٤).

٤١ ـ **فضل أهل البيت وحقوقهم**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تقي الدين، أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

طُبع بتحقيق أبي تراب الظاهري بدار القبلة في جُدة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٦١) صفحة.

٤٢ ـ **فضائل الأعمال**: لابن تيمية أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٤٣ ـ **فضل حَمَلَة القرآن**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج، يوسف بن عبد الرحمٰن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٤٤ ـ **فضائل الشَّام**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيد، بدار الصحابة في طَنْطَا بمصر عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٩) صفحة.

٤٥ ـ **فضائل النَّبي ﷺ**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد المؤمن اللَّبان الإسعردي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[3].

٤٦ ـ **فضائل الصَّحابة**: لابن جماعة: أبي إسحاق، إبراهيم بن عبد الرحمٰن ابن إبراهيم المَقْدِسي الكِنَاني الشافعي (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[4].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٣).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥).

٤٧ ـ فضل الخيل وما فيها من الخير والنبل: للقاضي ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٤٨ ـ فضائل رجب: لابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٥).

٤٩ ـ فضائل الإسكندرية: لابن الصَّبَّاغ نور الدين، علي بن محمد بن الصبَّاغ المالكي (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٥٠ ـ فضل العلم وفضل حَمَلَتِه: عفيف الدين أبي المعالي، علي بن عبد المحسن البغدادي الشامي (المتوفى سنة ٨٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

٥١ ـ فضائل بيت المَقْدِس: لعزِّ الدين، حمزة بن أحمد الشريف الحسيني (المتوفى سنة ٨٧٤ هـ) الدمشقي الشافعي.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٥).

٥٢ ـ الروض المغرس في فضل بيت المَقْدِس: لأبي النصر، للتاج الحسني (المتوفى سنة ٨٧٥ هـ) عبد الوهاب الدمشقي الشافعي.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٩٢٠).

٥٣ ـ إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى: لابن أبي شريف الكمال أبي المعالي، محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي المقدسي (المتوفى سنة ٩٠٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «مختصر أوله: الحمد لله الذي جلبت نعماؤه... إلخ

---

(١) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان. (٢/ ٩٤٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).

للشيخ المحقق كمال الدين. . . ألفه في مجاورته بالقدس سنة ٨٧٥ ورتبه على سبعة عشر باباً، معتمداً في نقله على «الروض المغروس» لثقة مؤلفه، فصار عمدة ما فيه»[١].

٥٤ ـ فضل لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله: لابن المِبْرَد، جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي الدمشقي (المتوفى سنة ٩٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٥٥ ـ فضيلة إنظار المُعْسِر: لابن المِبْرَد أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٣].

٥٦ ـ فضل الجلد عند فقد الولد: لجلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق عبد القادر أحمد عبد القادر بمكتبة السُّندس في الكويت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (١٠٢) صفحة.

٥٧ ـ الفضل المبين في الصبر عند فقد البنات والبنين: لشمس الدين أبي عبد الله، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحي الدمشقي (المتوف سنة ٩٤٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[٤].

٥٨ ـ فضائل المدينة المنوَّرة: للشمس الشامي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتُو، بمكتبة درا التراث في المدينة المنوَّرة، ودار الكلم الطيِّب بدمشق، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (١٦٠) صفحة.

---

(١) كشف الظنون: (١/ ٥).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٢/ ١١٩٩ ـ ١٢٠٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).

٥٩ ـ فضائل ليلة النِّصف من شعبان: لشمس الدين المكارم، محمد بن عبد الرحمـٰن البكري (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

وطُبع بالإسكندرية عام ١٢٨٦ هـ ـ ١٨٦٩ م.

٦٠ ـ الفضائل المنثورة: للبكري أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٦١ ـ الفضائل الواردات لِمَن صبر على البَنَات: للبكري أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

٦٢ ـ فضائل ليلة النصف من شعبان: لنجم الدين المواهب، محمد بن أحمد ابن علي الغنيمي الأنصاري الخَزْرَجي المصري العَيْطِي (المتوفى سنة ٩٨١ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

٦٣ ـ فضائل ليلة النِّصف من شعبان: لسالم بن محمد عز الدين بن محمد ناصر الدين المصري السَّنْهُوري (المتوفى سنة ١٠١٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٤].

٦٤ ـ فضائل رمضان: لأبي الإرشاد، علي بن محمد بن عبد الرحمـٰن المالكي الأَجْهُوري (المتوفى سنة ١٠٦٦ هـ).

طُبع في مطبعة شاهين بالقاهرة عام ١٢٧٧هـ ـ ١٨٦٠م و١٢١٩هـ ـ ١٨٨٠م.

٦٥ ـ فضائل عاشوراء: للأجهوري أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٥].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧ ـ ١١٩٨).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٦).
(٤) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: (٢/ ٣٩٣).
(٥) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥).

٦٦ ـ **فضائل ليلة النِّصف من شعبان**: لعلي بن خضر بن أحمد العمروسي (المتوفى سنة ١١٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٦٧ ـ **فضائل عاشوراء**: للأمير الصغير محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنابوي المالكي المصري (المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

* * *

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥).



٣٦ ـ مصادر أحاديث الحِكَم والأمثال

إنَّ الأمثال في كلِّ أمةٍ خلاصة لتجاربها، ومحصول خبراتها، وهي المرآة التي تنعكس على صفحتها عادات الأمة وتقاليدها وأفكارها، وسائر مظاهر حياتها في كلِّ شأنٍ من شؤونها. ولهذا كانت دراستها ـ ولا تزالُ ـ من أجدى الدراسات الأدبية وأكثرها نفعاً.

وإذا كانت أمثالُ الناسِ وعامتهم بهذه المثابة، فلا غرابةَ في أن تكون أمثالُ الرسول ﷺ أكثر أهمية، وأرفعَ منزلة، وأعلىٰ شأناً، وأوجزَ لفظاً، وأدق فكراً، وأبلغَ حكمةً، وأنصعَ بياناً، وأكرمَ معنىً.

فلذلك اهتمَّ العلماء منذ القديم بإفراد التأليف في هذا الموضوع، وألَّفوا فيه كُتباً قيمةً، نذكر فيما يلي أهمَّ ما وصَلَ إلينا منها:

١ ـ جامع الترمذي: للإمام أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

خصَّصَ الترمذيُّ كتاباً للأمثال في جامعهِ، تحتَ عنوان: (أبواب الأمثال عن رسول الله ﷺ، وهي سبعة أبواب اشتملت على أربعة عشرَ حديثاً. ولم أرَ أحداً من أهل الحديثِ صنَّفَ فأفرد لها باباً غيرَ الترمذيّ.

٢ ـ الأمثال من الكتاب والسُّنَّة: لأبي عبدالله، محمد بن علي الحكيم التِّرمذي (المتوفى سنة ٣٢٠ هـ).

والكتاب في ثلاثة أقسام: الأول لأمثال القرآن، والثاني للحديث، والخبر، الثالث لأمثال الحكماء، ولم يكن نصيبُ الأمثال من الكتاب والسُّنَّة أكثر من خُمس الكتاب، مما يرجِّح: أنَّ الكتاب لم يختصَّ بأمثال الكتاب والسُّنَّة.

وقد تضمَّنَ الكتابُ اثنين وثلاثينَ مثلاً من الأحاديث، والآثار موقوفة على

بعض الصحابة والتابعين. وقد حذفَ المؤلِّفُ الأسانيدَ، ويغفلُ أحياناً ذكر الصحابي راوي الحديث، كما لم يعنَ ببيان درجة الحديث.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي في دار نهضة مصر بالقاهرة عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م في (٢٨٧) صفحة.

٣ ـ أمثال الحديث: لأبي محمد، الحسن بن عبد الرحمٰن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

يكاد يكونُ هٰذا الكتابُ أولَ كتابٍ أُفرد لأمثال الحديث، وقد تضمَّنَ ما يزيد على مئة وعشرين مثلاً من أمثال الحديث مُوَزَّعةً على سبعة كتبٍ صغيرة، شملت أمثالَ التمثيل خمسة منها، والكتابان الأخيران في أنواع مختلفة من التمثيل مقسمةً على ثلاثة عشر باباً.

أمَّا منهجُه فيه، فقد جاء بالأحاديث مسندة، ولم يعقِّب عليها ببيان درجتها، غير أنه تولَّىٰ شرحَها، وأسهبَ فيهِ. وأكثرَ من الاستشهادات بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية المشابهة لتلكَ الأمثال، والأبيات الشعرية، فهو كتابٌ قيم في بابهِ، لا يغني عنه غيره.

طُبع بتحقيق السيدة أمة الكريم القرشية في مطبعة الحيدري في باكستان عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م، وله طبعات آخرىٰ في (٢٦٧) صفحة.

٤ ـ الأمثال في الحديث النبوي: لأبي محمد، عبد الله بن محمد بن حَيَّان، المعروف بـ: «أبي الشَّيخ الأصفهاني» (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

هو يشتمل على الأمثال التي أُسندت عن النبي ﷺ، وألحق المؤلِّفُ في آخر الكتاب أمثالاً لبعض الحكماء، وبخاصَّةِ الأمثال إلى قسمين: الأول: ما هو مثلٌ بالمعنى المعروف(أي: القول السَّائر المشتهر على الألسنة)، وبدأَ كتابَهُ به، وذكَرَ حوالي (١٢٣) مثلاً، ثم ثَنَّاهُ بالقسم الثاني الذي هو من نوع التمثيل، وكان هدفُ المؤلِّفِ جمعُ هذه الحِكَم والأمثال النبوية فقط. فلم يتعرَّض لها بالشرحِ والتأويل بخلاف الرَّامَهُرْمُزِيِّ الذي تكلَّمَ بإسهابٍ عن كلِّ حديثٍ فيهِ تمثيلٌ.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد في الدار السَّلَفية ببومباي (الهند) عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٧٩) صفحة.

٥ ـ كتاب أمثال الحديث: لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله بن سعيد البغدادي العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ).

وهو مفقودٌ غير أنَّ النُّقول والعزو إليهِ في كتب الحديث كثيرٌ.

وقد يتبيَّنُ من خلال النقول: أنَّ منهجهُ إفراد الأحاديث بأسانيدها ورواياتها المختلفة، مع الشرح والبيان، ولكنه لا يبيِّنُ درجتها.

٦ ـ أمثال الحديث في البيان والتبيين: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

يبدو: أنَّ العسكري وغيره، ممن ضمنوا كتبهم أمثال الرسول ﷺ السائرة كانوا قد تأثَّروا بالجاحظ. فقد جاءَ في كتابه «البيان والتبيين» قوله: «وسنذكرُ من كلام رسول الله ﷺ ما لم يسبقه إليهِ عربيٌّ، ولا شاركه أعجميٌّ، ولم يُعَدُّ لأحدٍ، ولا ادَّعاهُ أحدٌ مما صار مستعملاً، ومثلاً سائراً».

وبرهن على صيرورتها أمثالاً، فقال: فمِن ذلكَ قوله: «يا خيلَ الله اركبي»، وقولهُ: «ماتَ حتف أنفِه»، وقوله: «لا تنتطح فيه عنزان»، وقوله: «الآنَ حَمِيَ الوطيسُ» ولما قال عديُّ بن حاتم في قتل عثمان ـ رضي اللهُ عنه ـ: «لا تحبق فيه عناق»، قال له أبو سفيان بعد أن فقئت عينه، وقتل ابنهُ: يا أبا طريف، هل حبقت في قتل عثمان عناق؟ قال: أي والله، والتيس الأكبر. فلم يصر كلامه مثلاً، وصارَ كلامُ رسولِ الله ﷺ مثلاً.

وأوردَ طائفةً غير قليلةٍ من مثل هذه.

فإذا كانَ الإمامُ الترمذي ـ رحمه الله ـ قد فتحَ باباً ـ كما قال ابن العربي ـ لكونه أوردَ ما أوردَه من أمثال التمثيل، التي وجد فيها لفظ المثل صريحاً ظاهراً فإنَّ الجاحظَ قد فتحَ البابَ لهذا النوع من الأمثال، التي كلفتهُ الاستدلال لها والبرهنةَ على مثليتها.

والحقُّ: أنَّ أكثرَ ما تضمَّنهُ كتابه كان قد وَرَد في كتاب العسكري، والرَّامهرمزي، والبيان والتبيين، ومنها ما دخلَ في كتاب الأمثال بعامة.

٧ ـ الشِّهاب في الحِكَم والآداب: لأبي عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر القُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

قال في مقدِّمته: «الحمد لله القادر الفرد الحكيم... جمعتُ في كتابي هٰذا مما سمعتُه من حديث رسول الله ﷺ ألفَ كلمةٍ من الحكمة والوصايا والآداب والمواعظ والأمثال، وجعلتُها مسرودةً يتلو بعضُها بعضاً، محذوفةَ الأسانيد، مبوَّبةً أبواباً علىٰ حسب تقارُب الألفاظ، ثم زدتُ مئتي كلمةً، وختمتُ الكتاب كتاباً يُرجَع في معرفتها إليه».

طَبَعه يحيىٰ البحراني في طهران عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٨ ـ **الحكم والأحكام من كلام سيد المرسلين**: لعبد الواحد بن محمد الآمدي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٩ ـ **حِكَمٌ مأثورة**: لمحيي الدين أبي بكر، محمد بن علي بن محمد الطَّائي المعروف بـ: «ابن عربي» (المتوفى سنة ٦٣٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٠ ـ **كتاب الأخبار**: لمحمد بن إبراهيم الخازني.

وقد وضع فيه ستمئة وخمسين خبراً ومثلاً مرتَّبةً على حروف المعجم، محذوفةَ الأسانيد، وأكثرها ليس من الأحاديث النبوية.

وهو مخطوطٌ.

١١ ـ **أمثال الحديث مع تقدمة في علوم الحديث**: للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد.

وهو يشتمل على قسمين: التقدمة في علوم الحديث، وقد جاءت في تسع وسبعين صفحة. أمَّا القسم الثاني المتعلِّق بالأمثال؛ فقد مَهَّدَ لهُ بالحديث عن معنىٰ المثل، وأنواعهِ، وضربه، وأهميته في الكلام، ومن أَلَّفَ فيهِ، وأمثال الحديث، ومنهجهِ في عرضها. وملخَّصُ هذا المنهج أنه بدأ بإيرادِ الأمثال القياسية معلقاً عليها

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٧٤٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: (٢/ ٧٤١).

بشيء من الشرح مع تبويبها في خمسة موضوعات، ثم أورد نماذجَ للمثل الموجَز السَّائر، ثم خَرَّجَ الأحاديثَ التي سَرَدها الميدانيُّ في آخر كتاب «مجمع الأمثال» مكتفياً بمصدرين أو ثلاثة.

طُبع في مكتبة الصديق بالطائف (السعودية) عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٤٢٢) صفحة.

١٢ ـ الأمثال في الحديث النبوي الشريف: للدكتور محمد جابر فيَّاض الغلواني.

أصلُ هذا الكتاب أطروحةٌ تقدَّمَ بها المؤلِّفُ لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابِها.

وقد بذلَ فيهِ قصارىٰ جهدِهِ، وقسمه إلى قسمين كبيرين: اشتملَ أولهما على دراسةٍ نظريةٍ وتطبيقيةٍ معمَّقةٍ ووافيةٍ حول كلِّ ما يتصل بالمثل، وتضمَّنَ الثاني سرد الأمثال الحديثية مع تخريجها.

أمَّا بالنسبة لتخريج الأحاديث فقد بذَلَ فيه المؤلِّف جهداً كبيراً بحسب علمه، وقد يعزو الحديثَ أحياناً إلى خمسةِ عشرَ مرجعاً، ولكنهُ لا يفرِّقُ بين المصادر الأساسية لتخريج الحديث وغيرها، وقد يعزو إلى مرجع لا يصح عزو الحديث إليهِ وقد يكون الحديث موجوداً في بعض أمهات السنة، ومع ذلكَ يعزوهُ إلى كتب اللغة وغريب الحديث وكتب الأحاديث المشتهرة ونحوها، بل قد يُوجَد الحديثُ في الصحيحين أو أحدهما ويفعل به ما تقدم.

أمَّا الحُكم على الحديث فلم يكن يهتمُّ بهِ إلا نادراً بالنقل عن بعضِ المصادر التي تُشيرُ إلى ذلك.

وقد اشتملَ الكتابُ على (١٣٦٨) حديثاً.

منها: (٣٤٢) في الصَّحيحينِ أو أحدهما.

و(١٣١) حديث صحيح خارج الصحيحين.

و(٣١٧) حديث حسن.

و(٢٥٩) حديث ضعيف ضعفاً قابلاً للانجبار.

و(٤٧) حديثاً ضعيفاً جداً.

و(٨) أحاديث موضوعة.

و(٢٥) حديثاً لم يقع الحكم عليها لعدمِ الوقوف على أسانيدها.

وبلغَ عدد الأحاديث المكرَّرة (١٤٩) حديثاً. وهٰكذا يتبيَّنُ لنا: أنَّ معظم أحاديث الكتاب مما يحتج به من بين صحيح، وحسن، وهٰذا يُعطي الثقةَ في مادة الكتاب، ويقوِّي إمكانيةَ الاستفادة منه.

طُبع في المعهد العالي للفكر الإسلامي بأمريكا عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٥٨٠) صفحة.

١٣ ـ **الأمثال في الحديث النبوي الشريف: جمع وتخريج ودراسة في اللغة العربية وآدابها**: للأستاذ محمد جابر فياض، قدَّمه لنيل الدكتوراة في جامعة عين شمس عام ١٣٩٨ هـ.

١٤ ـ **الأمثال في السنة النبوية وأثرها في الدعوة إلى الله**: للأستاذ فوزي عبد العظيم رسلان.

إشراف الأستاذ عبد القادر محمد عزيز عام ١٤٠٣ هـ في (٤٣١) ورقة. وهو رسالة ماجستير.

١٥ ـ **الأمثال والشواهد في الحديث الشريف**: للأستاذ يحيى بن عبد الله المعلِّمي.

طُبع في دار المعلِّمي بالرياض عام ١٤١٤ هـ في (٣٧٥) صفحة.

١٦ ـ **روائع البيان في الأمثال النبوية**: للأستاذ محمود السيد حسن.

طُبع في المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية عام ١٤٠٨ هـ في (١٥١) صفحة.

١٧ ـ **الصحيح المسند في الأمثال والحكم**: للأستاذ عكاشة عبد المنان الطيبي.

طُبع في مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة في (١١٤) صفحة.

* * *

٣٧ ـ مصادر أحاديث الطِّب

المراد بها تلك الكتب التي تشتمل على الأحاديث التي وردت في الطِّبِّ من نواحيه المختلفة. فمن مصادره:

١ ـ **الرسالة الذهبية في طِبِّ النبيِّ ﷺ**: لعليّ بن موسى الرِّضا (المتوفى سنة ٢٠٢ هـ).

بَعَث بها إلى الخليفة المأمون الرشيد في حفظ المزاج وتدبيره، وهي مخطوطةٌ في مكتبة رضا برامبور (الهند) رقم (١٢١٤).

٢ ـ **الطِّبّ النبوي**: لعبد الملك بن حبيب (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٩٥).

٣ ـ **الطِّبّ النبوي**: لأحمد بن محمد بن السُّنّي الدِّيْنَوَرِيّ (المتوفى سنة ٣٦٤هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٩٥).

٤ ـ **طِبّ النبيِّ ﷺ**: لأبي القاسم، الحسن بن محمد النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ).

وهو مخطوطٌ في بغداد أوقاف (١٠/ ٣٧٩٩)سيرة.

٥ ـ **الطِّب النبوي**: لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع في مطبعة المنار في القاهرة عام ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٥ م.

٦ ـ **طب النبي ﷺ**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَّسفِي المستغفري (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٧ ـ **رسالة في الطِّبِّ النبوي**: لأبي محمد، علي بن أحمد المعروف بـ: «ابن حَزْم» الظاهري الأندلسي (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٤ ـ ٢١٢).

٨ ـ **الأربعين الطِّبية المستخرجة من سنن ابن ماجه وشرحها**: لموفَّق الدين أبي محمد، عبد اللطيف البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ **الطِّب من الكتاب والسُّنَّة**: لعبد اللطيف البغدادي أيضاً.

رتَّبَ البغدادي هذا الكتاب على ثلاثة فنون:

الأول: قواعد الطِّب في علمه وعمله.

والثاني: في الأدوية والأغذية.

والثالث: في علاج الأمراض.

ثم أخذ في البحث في كلٍّ من هذه الفنون:

الفن الأول: وهو يشمل فصلين:

الأول: في قواعد الجزء العلمي (النظري) ويشمل: الأمور الطبيعية، وأحوال بدن الإنسان، والعلم بالأسباب، والعلم بالعلامات.

الثاني: في قواعد الجزء العملي: ويشمل: حفظَ الصحة، ومداواةَ المرضِ.

ففي حفظ الصحةِ تحدَّث عن: الطعام والشراب، وتدبير الحركة والسكون البدنيين، وتدبير الاستفراغ، والحمام، والجماع، والفصد، والحجامة، وتدبير الفصول، والأعراض النفسانية، ومراعاة العادة.

وفي معالجة المرض تحدَّث عن استعمال الأدوية والمعالجات.

الفن الثاني: ويشمل أحكامَ الأغذية والأدوية، ويشمل: الأدويةَ المفردةَ، وأحكامَ الأدوية، وقد رتَّبهُ على حروف المعجم، وكثيرٌ من هذه الأدوية والأغذية غير واردة في الأحاديث النبوية، والأدوية المركَّبة تشمل: قوانين الأدوية، والأدوية المركبة باختصار.

الفن الثالث: في علاج الأمراض مختصراً، وهو يشمل:

التداوي أفضل أم تركه؟، وفي إحضار الأطباء، والحمية، والحثّ على تعلُّم الطب، واجتناب من لا يحسن الطبَّ، وكراهية أن يُسَمَّى طبيباً، وأجرة الطبيب، ومعرفة المرض بالجس، والفراسة، ودخولها في العلاج، وإباحة مداواة النساء للرجال غير ذوات المحارم، والرجال للنساء، وترك إكراه المريض على الطعام والشراب، وتشهية المريض وإطعامه ما يشتهي، وإطعام المزورات للمرضى، وعصب رأس المريض، وحلق الرأس من الأذىٰ، وغسل أطراف المريض.

ثم عقد البغداديُّ في كراهة وُرود المريض على الصحيح، وآخر في النهي عن التداوي بالنجاسات. ثم تكلَّمَ على مداواة بعض الأمراض، مثل: مداواة الحمى بالماء البارد ـ الصداع ـ الرُّعَاف ـ السعال ـ وجع الفؤاد والقولنج ـ مداواة المغص والزحير ـ ذات الجنب ـ الاستسقاء ـ البول في الفراش ـ البواسير ـ وجع المفاصل ـ عرق النسا ـ علاج الكسر والجبر ـ عضة الكلب ـ علاج الملسوع ـ طرد الهوام.

ثم عقد فصولاً لأمراض وبائية هي: الطاعون، والوباء، ثم عقدَ فصلاً في الغَيْل، ثم تكلَّمَ في فصولٍ على المعالجات الروحية، فتكلَّم على العين، والرقية منها، والرقية من الحمة، والنملة، والعقرب، وعسر الولادة، والتمائم، والنشرة.

كما تحدَّثَ عن فوائد الصلاة باعتبارها من الأدوية النبوية الروحية. وعقد فصلاً جامعاً في فضل الأمراض، وعيادة المرضى، وغير ذلكَ، وأخيراً عقد فصلاً عن التشريح، وتخلُّق الإنسان[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ يوسف علي بديوي، بدار ابن كثير في دمشق، عام ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٠ م بعنوان: «الطِّب النَّبوي».

١٠ ـ **الطِّب النَّبوي**: للضياء محمد بن عبد الواحد المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد، بدار الصحابة للتراث في طنطا بمصر عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

---

(١) من مقدمة تحقيق الكتاب باختصارٍ وتصرُّفٍ (طبعة دار ابن كثير ـ دمشق).

١١ ـ **الطِّب النبوي**: لداود بن أبي الفرج الحَنْبَلي (لم أعثر على سنة وفاته).

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم [٥٣٤٢]، ضمن مجموع، ق: (٦١ ـ ٩٧)، مؤرَّخ ١١٥٩ هـ.

وطُبع بتحقيق محمد عبد الرحمـٰن المرعشلي، بدار النفائس، في بيروت، عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

١٢ ـ **الشفا في الطِّب المسند عن السيد المصطفى**: لأحمد بن يوسف التيفاشي (المتوفى سنة ٦٥١ هـ).

ذكره في «هداية العارفين» (٥/ ٥٥٨).

١٣ ـ **الطِّب النبوي**: لشمس الدين البَعْلي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة استنبول برقم (١١١٨).

١٤ ـ **الطب النبوي**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

وهو مخطوطٌ في الظاهرية، برقم (٤٥٩٠).

١٥ ـ **الطِّب النبوي**: لمحمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، المعروف بـ: ابن الأكفاني (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

وهو مخطوطٌ. تيمورية طب ٢.

١٦ ـ **الطِّب النَّبوي**: لابن قيم الجوزية، شمس الدين، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

ذكر فيه أسرارَ الطِّبّ النبوي، وحِكَمَه، وتوجيهاته الطِّبيّة، واجتمع فيه الأحكامُ الطبِّيّة مع الأحكام الفقهية، والمباحث الحديثية، وقد بَذل جُهداً في جمع تلك الأدوية، والأغذية، والمُفْرَدات في مكانٍ واحدٍ بترتيب حروف الهجاء؛ التي يتَّصل بها حديثٌ صحيحٌ، أو ضعيفٌ، أو موضوعٌ، وأخذ عليها من الناحية الطِّبية، وبيَّن خواصّها. ويُمكن تقديرُ مدى دراسته الواسعة للحياة، وأمراض القَلب، واطِّلاعه

الواسع على نفسيَّة الإنسان بما قد ذكره في باب الأمراض والمعالجات من مَرض العشق، والحُبِّ وعلاجِه، وحقيقة المحبة وأسبابها الطبعية، وأقسامها ودرجاته، ثم علاجها والتدبير لها.

طُبع مفرداً مرَّتين الطبعة الأولىٰ عام ١٣٤٦ هـ بحلب، والطبعة الثانية في مطبعة دار إحياء الكتب المصرية عام ١٣٧٧ هـ، بتحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق.

وهذا الذي طُبع مفرداً قد أودعه ابنُ القَيِّم في كتابه «زاد المعاد» فإنه قال فيه: «وقد أتينا على جُمَلٍ من هديه ﷺ في المغازي والسِّيَر والبعوث والسَّرايا والرسائل والكتب التي كتب بها إلى الملوك ونوابهم، ونحن نتبع ذلك بذكر فصول نافعة في هديه في الطِّب...».

فهذا نَصٌّ يُفيد: أنَّ «الطب النبوي» داخلٌ في كتابه: «زاد المعاد» ويقوي هذا: أنَّ كتابه «الطب النبوي» لم يذكره أحدٌ من مشاهير مترجميه. فهل كان ألَّفها قبله استقلالاً ثم ألحقها بكتابه «زاد المعاد» أو جَرَّدها هو أو أحد المشتغلين بكتبه من كتابه «زاد المعاد». كلُّ ذلك محتملٌ، ولا سبيلَ إلى الجزم بشيءٍ من ذلك، فتبقى المسألة احتمالية.

وقد وقفتُ على نسخةٍ خطيةٍ لـ: «الطب النبوي» مفردةً نُسخت سنة ٧٨٨ هـ[(١)]، أي بعد وفاة ابن القيم بنحو سبعة وثلاثين عاماً، وهذا يُفيد قدم وجوده كتاباً مفرداً باسم «الطب النبوي»[(٢)].

طبع بالمطابع العلمية في حلب عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨ م، وطُبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، وله طبعاتٌ كثيرة.

١٧ ـ شفاء الأنام في طِبِّ أهل الإسلام: ليوسف بن محمد السُّرَّمَرِّي العبادي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٧٦ هـ).

ذكره في «هدية العارفين» (٥/ ٥٥٨).

---

(١) وهي من مخطوطات مكتبة الحرم المَكّي، رقم: (٢ طب)، ولم يُذكر فيها اسمُ الناسخ.

(٢) انظر: «ابن قيم الجوزية: حياته وآثاره»: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، (طبع دار العاصمة بالرياض): ص: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

١٨ ـ الطِّب النبوي: لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن عمر (المتوفى سنة ٨٩٥ هـ).

وهو تفسير ما تضمنته كلمات خير البرية من غامض أسرار الصناعة الطبية.

وهو مخطوطٌ في مكتبة الفاتيكان برقم [١٦/٥٢٨] ضمن مجموع، ق (٧٠/ ب ـ ٧٦/ ب) من القرن ١١ هـ.

١٩ ـ السَّبر القوي في الطِّبّ النبوي: للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

ذكره في «هدية العارفين» (٢/ ٢٢٠).

٢٠ ـ المنهج السَّوِي والمنهل العذب الروي النبوي: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

حقَّقه الأستاذ حسن محمد مقبولي الأهدل كرسالة ماجستير، من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. وطُبع بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، ومكتبة الجيل الجديد في صنعاء عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢١ ـ المختار في اختصار الطِّب النبوي: لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ).

ذكره في «هدية العارفين» (٢/ ٢٨٥).

٢٢ ـ الطِّب النبوي والعلم الحديث: محمود ناظم النسيمي (معاصر).

طُبع في مؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٢٣ ـ قبساتٌ من الطب النبوي والأدلة العلمية الحديثة: للدكتور حسان شمسي الباشا.

طُبع بمكتبة السَّواري في جُدة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

* * *

٣٨ـ مصادر ومراجع التأليف

حول حديث واحد

لقد كثرت الكتب التي تدور حول حديث واحد، مثل حديث الذُّبابة: «إذا وَقَع الذُّبَابُ في إناءِ أحَدِكم؛ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّه، فإنه يَحْمِل في أحَدِ جَناحَيه داءً، وفي الآخرِ الدَّوَاءَ»؛ وذلك لبيان صِحَّة هذا الحديث، أو بُطلانه بعد جمع طرقه، وبيان الحُكْمِ المُرَتَّب عليه صِحَّة هذا الحديث، أو بطلانه، ومن هذه الكتب فيما يلي:

١ ـ الاستعاذةُ والبسملة ممَّن صحَّح حديث البسملة: للشيخ أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٥ هـ، في (٢٠) صفحة.

٢ ـ الإصابة في صحة حديث الذُّبابة يبحث في صحة الحديث من النواحي الفقهية والطبية والحديثية: للدكتور خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبع في دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ في (٢٨٠) صفحة.

٣ ـ اغتنام الأجر من حديث الإسفار بالفجر: للأستاذ أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٥ هـ في (١٥) صفحة.

٤ ـ إقامة البُرهان على ضَعْف حديث «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان» (وفيه الردُّ على الشيخ ناصر الدين الألباني): تأليف أبي لؤي خالد بن أحمد المؤذِّن؛ راجعه وقدَّم له الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

طُبع في مطابع الفرزدق بالرياض عام ١٤١١ هـ في (٩٧١) صفحة.

٥ ـ الأقاويل المفصَّلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة: للشيخ محمد بن جعفر الكَتّاني.

طُبع في المطبعة العلمية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٢٩ هـ في (٨٤) صفحة.

٦ ـ إيضاح الدَّلالة في تخريج وتحقيق حديث «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة»: لمحمد بن عبد الوهَّاب الوصابي.

طُبع في مكتبة الضياء بجُدَّة عام ١٤٠٩ هـ.

٧ ـ البرهان علىٰ تحسين حديث سلمان، رضي الله عنه: للشيخ محمد بن عمر بن عبد الرحمٰن العقيل أبو عبد الظاهري. د.م: د.ن، ١٤١٣ هـ، في (٥٥) صفحة.

٨ ـ تبيين البله ممن أنكر وُجود حديث: «ومن لغا فلا جمعة له»: للشيخ أحمد بن محمد بن الصِّديق الغُماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٣ هـ في (٣٢) صفحة.

٩ ـ تصحيح حديث أبي خصيفة في التراويح: لإسماعيل بن محمد الأنصاري.

طُبع في مطابع القصيم بالرياض عام ١٣٨٤ هـ في (٣٠) صفحة.

١٠ ـ تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعةً والرّدّ علىٰ الألباني في تضعيفه: لإسماعيل بن محمد الأنصاري.

طُبع في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في(١٥٩) صفحة. ومعه: «إباحة الذهب المحلق للنساء» والرَّدُّ علىٰ الألباني في تحريمه.

١١ ـ زواج الأقارب بين العلم و الدين، وحديث «غَرّبوا فإنّ العِرْقَ دسّاس»... حديث مشتهر لم يصح: لعلي أحمد السالوس.

طُبع في دار السلام بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٦٤) صفحة.

١٢ ـ فتح الملك العلي بصحة حديث «باب مدينة العلم علي»: للشيخ أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري.

طُبع في المطبعة الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٥٤ هـ في (١٠٢) صفحة.

١٣ ـ التحقيق الجليّ لحديث «لا نكاح إلا بوليّ»: لمفلح بن سليمان بن فلاح الرّشيدي.

طُبع في مؤسسة قرطبة بالقاهرة عام ١٤٠٢ هـ في (٢٣٧) صفحة.

١٤ ـ فتح الغفور في شرح حديث: «لا تزال أُمّتي بخير ما عجّلوا الفطورَ، وأخّروا السحورَ»: لمحمد موسىٰ نصر، طُبع في دار السلفية بالكويت عام ١٤٠٨ هـ في (٥٠) صفحة.

* * *



٣٩ـ مصادر ومراجع التأليف
حول موضوع واحد

لقد جمع بعضُ العلماء الأحاديث المتعلِّقة بموضوعٍ واحدٍ في كتابٍ؛ لإثبات حُكْمِهِ صِحَّةً، أو ضعفاً، أو بُطلاناً، ومن هذه الكتب ما يلي:

١ ـ **أحاديث ذَمّ الغناء في الميزان**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيع.

طُبع في مكتبة دار الأقصىٰ بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (١٦٥) صفحة.

٢ ـ **التنقيح لِمَا جاء في صلاة التسابيح**: للشيخ جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٧ هـ في (١١١) صفحة.

٣ ـ **الرّسول ﷺ يعلِّم الناس مناسكهم في حجة الوداع**: للشيخ علي حسب الله.

طُبع في دار المثقف العربي بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ.

٤ ـ **صحيح صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلىٰ التسليم كأنك تنظر إليها**: للأستاذ حسن بن علي السقاف القرشي الهاشمي الحسيني.

طُبع في دار الإمام النَّووي بعمان عام ١٤١٣ هـ في (٣٠٣) صفحة.

٥ ـ **في الصَّلاة وأحكامها**: للأستاذ علي الشربجي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٣٩٩ هـ في (١١٢) صفحة.

٦ ـ **في الطَّهارة وأحكامها**: للأستاذ علي الشربجي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٣٩٩ هـ في (١٢٠) صفحة.

٧ ـ **قاموس الحجِّ والعُمرة من حَجّة النبي ﷺ وعمراته**: للأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت عام ١٣٩٩ هـ.

٨ ـ **قبساتٌ من هدي الرسول الأعظم ﷺ: سلسلة أحاديث مختارة من صحاح السنة مرتبة ومشروحة**: للأستاذ علي الشربجي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٣٩٨ ـ ١٣٩٩ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٩ ـ **مع الرسول ﷺ في رمضان**: للشيخ عطية محمد سالم؛ تصحيح أحمد العطار.

طُبع في دار المدني بجُدّة عام ١٤٠٥ هـ، ومكتبة دار التراث ١٤٠٧ هـ في (١١٢) صفحة.

١٠ ـ **من هَدي السُّنَّة في العبادات**: للدكتور أحمد عمر هاشم.

طُبع في دار المنارة بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ.

١١ ـ **الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح**: للشيخ محمد علي الصابوني.

طُبع في دار الكتب الإسلامية بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ.

١٢ ـ **هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة**: للدكتور نور الدين عِتْر.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٣٩١ هـ، (سلسلة الدراسات الحديثية) في (٥٩) صفحة.

١٣ ـ **هكذا حَجَّ رسولُ الله ﷺ**: للأستاذ محمد عبده يماني.

طُبع في الشركة السعودية للتوزيع بجدّة، عام ١٤١٤ هـ.

١٤ ـ **اللِّباس والزِّينة: ما يحرم منها، وما يحلّ**: للشيخ أسعد محمد سعيد الصَّاغَرْجي.

طُبع في دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، وفي مؤسسة علوم القرآن بدمشق، عام ١٤١٣ هـ في (٧٥) صفحة.

١٥ ـ اللِّباس والزِّينة من السُّنّة المطهَّرة: للأستاذ محمد عبد الحكيم القاضي.

طُبع بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (٧٩٩) صفحة.

١٦ ـ المختار من أحاديث المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام: في التنظيم الاقتصادي، والمالي، والاجتماعي: للأستاذ محمد بن عبد الله الشيباني.

طُبع في دار عالم الكتب بالرياض عام ١٤١١ هـ في (٢١٦) صفحة.

١٧ ـ مدىٰ الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤون الطبية والعلاجية: للدكتور محمد سليمان الأشقر.

طُبع في دار النفائس بعمان عام ١٤١٣ هـ.

١٨ ـ مرويات اللَّعن في السُّنّة: للأستاذ باسم فيصل الجوابرة.

طُبع في مكتبة المعلا بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (٢٥٦) صفحة.

١٩ ـ مرويات نكاح المُتعة (جمعاً وتحقيقاً): لمحمد عبد الرحمٰن شميلة الأهدل.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٨ هـ.

٢٠ ـ من فقه السُّنّة: دراسة فقهية لبعض الأحاديث في البيوع: لحمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد.

طُبع في مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٥ هـ في (١٤٩) صفحة.

٢١ ـ منهاج السُّنّة في الحدود، وأثره في إصلاح المجتمع: رسالة جامعية: لعبد المنعم عطية عبد القوي سكران؛ إشراف محمد شوقي خضر. عام ١٣٩٩ هـ.

٢٢ ـ منهج السنة في الزَّواج: لمحمد الأحمدي أبو النور.

طُبع في دار السلام بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ، طُبع في دار روضة الصغير بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٤٨٠) صفحة.

٢٣ ـ المُوجَز في أحاديث الأحكام: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

طُبع في جامعة دمشق عام ١٣٩٥ هـ، دراسات علمية لمختارات من الأحاديث

في النكاح. الفرقة بين الزوجين، وما يلحق بها، الجنايات. الحدود، الجهاد، الأطعمة، الصيد، الذبائح. طُبع في جامعة دمشق عام ١٣٩٥هـ في (٦٠٠) صفحة.

٢٤ ـ **منهج السُّنّة في العلاقات بين الحاكم والمحكوم**: للأستاذ يحيىٰ إسماعيل أحمد.

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة عام ١٤٠٦ هـ.

٢٥ ـ **منهج وتطبيقه**: رُدود من السُّنّة على التطرُّف: للأستاذ محمد أحمد همام.

طُبع في دار القلم بالكويت عام ١٤١٠ هـ.

٢٦ ـ **النِّسائيات من الأحاديث النبوية الشريفة**: مبوَّبةٌ مشروحةٌ شرحاً مُوجَزاً مع تراجم الصحابة: تحقيق وشرح الشيخ محمد صالح فَرْفُوْر.

طُبع في دار الإمام أبي حنيفة بدمشق، وفي الشركة المتحدة للتوزيع بيروت عام ١٣٩٨ هـ.

٢٧ ـ **الوصية النبوية للأمة الإسلامية**: أعدَّها، وشرحها، وخرَّجها الدكتور فاروق حمادة.

طُبع في دار الثقافة بالدار البيضاء عام ١٤٠٤ هـ.

٢٨ ـ **أبرز الأحاديث فيما وَرَد في الصلاة**: للأستاذ عبد الله المبارك المندي القحطاني.

طُبع في شركة المدينة للطباعة بجُدّة عام ١٣٩٧ هـ.

٢٩ ـ **أحاديث الصِّيام كما روتها كتبُ الصِّحاح وأمّهات المسانيد والمعاجم للسنة الشريفة**: إعداد الحسيني عبد المجيد هاشم.

طُبع في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ.

٣٠ ـ **أحكام الحَجِّ والعُمرة من حجة النبي ﷺ وعمراته**: للأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار.

طبعه المؤلف بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٧ هـ، وطُبع في مطابع شركة دار العلم بجُدَّة عام ١٤١١ هـ.

٣١ ـ بين السُّنَّة والاجتهاد في بدء الشهور العربية وتحديد أوقات الصلاة والصوم في البلاد القطبية: للأستاذ عبد المنعم النمر.

طُبع في الكتاب المصري بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ.

٣٢ ـ ثلاثون حديثاً شريفاً من رسول الله ﷺ إلىٰ الصَّائمين في شهر رمضان: للأستاذ محمد إسماعيل الشلبي.

طُبع في مكتبة السلام ومطبعتها بالإسكندرية عام ١٣٦٧ هـ.

٣٣ ـ الثمر الجني في صفة صلاة النبيِّ ﷺ: للأستاذ مجدي محمد الشهاوي.

طُبع في دار الطلائع بمصر عام ١٤١٢ هـ.

٣٤ ـ الحَجُّ: أهميته وأسراره في ضوء السُّنَّة النبوية: للأستاذ مصطفىٰ محمد السيد أبو عمارة؛ إشراف موسىٰ شاهين لاشين عام ١٣٩٩ هـ (رسالة ماجستير).

٣٥ ـ حُجَّة النبي ﷺ وأحكام الحَجّ: للأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار.

طبعته وزارة الحج والأوقاف بالرياض عام ١٣٩٦ هـ.

٣٦ ـ دراسةُ آيات وأحاديث مواقيت الصَّلاة: للأستاذ يحيىٰ بن سعيد القحطاني؛ إشراف الشيخ عبد الوهَّاب بن عبد الوهّاب فايد. جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة عام ١٤٠٧ هـ.

٣٧ ـ دراسةُ ما وَرَدَ من السُّنَة في شأن الصلاة، وبيان أثرها في تربية الفرد والجماعة: محمد محمد أحمد الشريف، إشراف مصطفىٰ أمين التازي عام ١٣٩٥ هـ (دكتوراه).

٣٨ ـ الهدي النبوي في الرقائق: تأليف للدكتور شرف القضاة.

طُبع في دار الفرقان بعمان عام ١٤٠٨ هـ.

٣٩ ـ الواعظ الأمين بكلام سيِّد الأنبياء والمُرسَلين: للأستاذ حسن السنمودي المصري.

طُبع في مكتبة القاهرة بالقاهرة عام ١٣٥٢ هـ.

٤٠ ـ الآيات والأحاديث الواردة في الذَّبائح والصيد: للأستاذ محمد الخضر

الناجي ضيف الله، إشراف محمد محمد أبو شهبة، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عام ١٤٠٣ هـ.

٤١ ـ إباحة التحلي بالذَّهب المحلَّق للنِّساء والرّدّ علىٰ الألباني في تحريمه: للأستاذ إسماعيل بن محمد الأنصاري.

طبعه المؤلف ـ بيروت، عام ١٣٩٤ هـ. (سلسلة التعقبات الأنصارية علىٰ التعسفات الألبانية).

٤٢ ـ أحاديث أحكام المواريث: جمعاً ودراسة، وتحقيقاً، للأستاذ عبد الرحمٰن أحمد عبده، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

٤٣ ـ الأحاديث في حَدّ القذف من كُتب السنن الثلاث: أبي داود، والترمذي، وابن ماجه. تخريجها، وبيان أحكامها، تحقيق الأستاذ خالد عبد الرزّاق العاني.

طُبع في مكتبة المنار الإسلامية بالكويت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٤ ـ أحكام رسول الله ﷺ في قضايا: القتل، الرَّجم، السَّرقة، الجهاد، الزَّواج، الطَّلاق، البُيوع، الوصايا: عرض وتلخيص الأستاذ عبد المنعم خلف الله.

طُبع في كنوز للإنتاج الإعلامي بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ، وطُبع في الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة عام ١٤١٣ هـ.

٤٥ ـ أدلة تحريم مصافحة المرأة الأجنبية: للأستاذ محمد بن أحمد بن إسماعيل.

طُبع في دار الأرقم بالكويت عام ١٤٠٤ هـ.

٤٦ ـ الأسرة في السُّنّة: للأستاذ فوزي بن دارس؛ إشراف الدكتور محمد مبارك السيد. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض كلية أصول الدين عام ١٤٠٥ هـ.

٤٧ ـ الزَّواج وآداب الزَّفاف في ضوء السُّنَّة النبوية المشرَّفة: للأستاذ أنور علي عاشور.

طُبع في مكتبة الإعتصام بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ ومكتبة القرآن بالقاهرة.

٤٨ ـ **كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر**: بقلم الشيخ أحمد محمد شاكر.

طُبع في مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ حول الحديث: «ثم إنْ شرب الرابعة فاقتلوه».

٤٩ ـ **آداب المسجد في القرآن الكريم والسُّنّة النبوية الشريفة**: للأستاذ منصور الحياري.

طُبع في مطبعة العمال التعاونية بعمان عام ١٣٩٩ هـ.

٥٠ ـ **الأحاديث المختارة في الأخلاق والآداب المُسَمّىٰ، الغرائب والوجدان**: للشيخ أبي الفضل عبد الله بن محمد الصِّدّيق الغُمَاري.

طُبع في مكتبة القاهرة بالقاهرة عام ١٣٩٠ هـ.

٥١ ـ **المهدي وأشراط الساعة**: للشيخ محمد علي الصَّابوني.

طُبع في مكتبة الغزالي بدمشق، ومناهل العرفان ببيروت عام ١٤٠١ هـ.

٥٢ ـ **نصيحة النُّبُوَّة في النجاة من الفِتَن**: للأستاذ محمد عبد الرحمٰن عوض.

طُبع في دار الكتاب العربي بالقاهرة.

٥٣ ـ **مع النبي ﷺ في رمضان**: للأستاذ سامح كريم.

طُبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ.

٥٤ ـ **الطِّبّ النبوي والطِّب القديم**: للأستاذ محمد بشير حَقّي.

طُبع في النادي الأدبي بأبها عام ١٤٠٤ هـ.

٥٥ ـ **الطِّبّ النبويّ والعِلم الحديث**: للأستاذ محمود ناظم النسيمي.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٣ هـ.

٥٦ ـ **قبساتٌ من الطِّبّ النبوي والأدلة العلمية الحديثة**: للدكتور حسان شمسي باشا، تقديم الشيخ علي الطنطاوي.

طُبع في مكتبة السَّوادي بجُدّة عام ١٤١٢ هـ.

٥٧ ـ مختصر من كتاب الطِّبّ النبوي: للأستاذ عبد الله بن مسفر بن عبد الله البشر.

طُبع في دار المختار بالرياض عام ١٣٩٢ هـ، وهو اختصارٌ لكتاب «الطب النبوي» لابن القيم الجوزية.

٥٨ ـ المنهج السَّوِيّ والمنهل الروي في الطِّبّ النبوي: للحافظ أبي جلال الدين السيوطي، تحقيق وتخريج حسن محمد مقبولي الأهدل.

طُبع في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، وفي مكتبة الجيل الجديد بصنعاء، عام ١٤٠٦ هـ.

٥٩ ـ هل هناك طِبٌّ نبويٌّ: للأستاذ محمد علي البار.

طُبع في الدار السعودية للنشر بجُدَّة عام ١٤٠٩ هـ.

٦٠ ـ الآيات القرآنية التي نصّ رسول الله ﷺ علىٰ تفسيرها: للأستاذ عواد بن بلال بن معيط الذويرعي العوضي؛ إشراف الشيخ أبو بكر جابر الجزائري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٢ هـ.

٦١ ـ ابتداء الخلق في ضوء الحديث النبوي: دراسة تحليلية وفق أصول التحديث: رواية ودراية، ورد الشبهات، ودحض المفتريات: تأليف الأستاذ سعد المرصفي.

طُبع في ذات السلاسل للطباعة والنشر بالكويت عام ١٤٠٩ هـ.

٦٢ ـ اختيارات الإمام البخاري في التفسير التي لم يعزها إلىٰ أحد في صحيحه: عرضٌ وتحليل: إعداد الأستاذ عايد بن عبد الله العيد الحربي، إشراف الأستاذ عبد العزيز ابن محمد بن عثمان، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، قسم الدراسات العليا، شعبة التفسير عام ١٤١٠ هـ.

٦٣ ـ تفسير ابن عبَّاس ومروياته في التفسير من كتب السُّنّة: للأستاذ عبد العزيز بن عبد الله الحميدي، جامعة أم القرىٰ بمكَّة المكرَّمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي عام ١٤٠٤ هـ.

٦٤ ـ **تكبير الختم بين القُرّاء والمحدِّثين**: للأستاذ إبراهيم الأخضر القيم.

طُبع في دار المجتمع بجُدَّة عام ١٤٠٠ هـ.

٦٥ ـ **التيسير في أحاديث التفسير**: للأستاذ محمد المكّي الناصري.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٦٦ ـ **الحديث النبوي والتاريخ**: أحمد جمال العمري.

طُبع في دار المعارف بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ.

٦٧ ـ **الصحيح المُسْنَد من أسباب النُّزول**: للدكتور مقبل بن هادي الوادعي.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٠ هـ.

٦٨ ـ **مقدِّمةٌ في تفسير الرسول الله ﷺ للقرآن الكريم**: للأستاذ محمد العفيفي.

طُبع في ذات السَّلاسل بالكويت عام ١٤٠٦ هـ.

٦٩ ـ **الأدعية المختارة من هدي المصطفى وأذكاره**: للأستاذ محمد ابن حمد بن راشد.

طبعه المؤلِّف بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٤ هـ.

٧٠ ـ **أحاديث الهجرة**: جمع وتحقيق ودراسة الأستاذ سليمان بن علي السَّعود.

طُبع في مركز الدراسات الإسلامية ببرمنجهام عام ١٤١١ هـ.

٧١ ـ أساس البناء من صحيح السُّنَّة مع خبر السَّماء: **فقه الجهاد، ومتعلقاته**: للأستاذ رجائي محمد المصري المَكّي.

توزيع مكتبة التوعية الإسلامية بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ.

٧٢ ـ **الجهاد في سبيل الله في القرآن، والحديث**: للأستاذ محمد عزّة دروزة.

طُبع في دار اليقظة العربي بدمشق عام ١٣٩٥ هـ.

٧٣ ـ **مرويات غزوة بَدْر**: للأستاذ أحمد محمد العليمي باوزير.

طُبع في مكتبة طيبة بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٠ هـ.

٧٤ ـ مرويات غزوة بني المصطلق، وهي غزوة المريسيع: للأستاذ إبراهيم بن إبراهيم قريبي.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٤ هـ.

٧٥ ـ مرويات غزوة الحديبية: للأستاذ حافظ بن أحمد بن عبد الله الحكمي.

طبعه المجلس العلمي بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٦ هـ.

٧٦ ـ مرويات غزوة حُنين وحصار الطَّائف: للأستاذ إبراهيم بن إبراهيم قريبي.

طبعه مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

٧٧ ـ مرويات غزوة الخندق: للأستاذ إبراهيم بن محمد عمير؛ إشراف عبد المحسن العباد. الجامعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا، شعبة السنة بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٢ هـ.

٧٨ ـ مرويات غزوة خَيْبَر: للأستاذ عوض أحمد سلطان الشهري، إشراف السيد محمد الحكيم، الجامعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا، شعبة الحديث بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٩ م ـ ١٤٠٠ هـ.

٧٩ ـ إبراز الوَهْم المكنون من كلام ابن خلدون، أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي: للأستاذ أحمد بن محمد بن الصديق.

طبعته مطبعة الترقي بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ، في (١٦٠) صفحة.

٨٠ ـ إتحاف الجماعة بما جاء في الفِتَن والمَلاَحِم وأشراط السَّاعة: للأستاذ حمود بن عبد الله التُّوَيْجري.

طبعه المؤلف بالرياض، عام ١٩٩٤ م ـ ١٣٩٦ هـ، في مجلَّدين.

٨١ ـ أحاديث أشراط السَّاعة الصُّغرىٰ: للأستاذ صالح بن محمد الدخيل الله، أشرف عليها الشيخ ربيع بن هادي بن عمير المدخلي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، كلية الحديث الشريف، عام ١٤١١ هـ، في (٦٣٧) صفحة.

٨٢ ـ أحاديث سيد المرسلين عن حوادث القرن العشربن: للأستاذ عبد العزيز عَزّ الدين السَّيروان.

طُبع في دار الآفاق الجديدة ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ، في (٩٨) صفحة.

٨٣ ـ **الأحاديث الواردة بشأن الدَّجَّال في مسند الإمام أحمد والصَّحيحين والسُّنن الأربع: جمعاً وتخريجاً**: إعداد أحمد بن عيسىٰ بن أحمد هادي، إشراف السيد محمد الحكيم، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنوَّرة، قسم الدراسات العليا، شعبة الحديث عام ١٤٠١ هـ في (٣١٧) ورقة.

٨٤ ـ **الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل**: للأستاذ عبد العليم عبد العظيم، إشراف الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، جامعة أم القرىٰ مكة المكرمة عام ١٣٩٧ هـ.

٨٥ ـ **الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكَر المهدي المنظر**: للأستاذ حمود بن عبد الله بن حمود التُّوَيْجري.

طُبع في مكتبة دار العليان الحديثة ببُريدة عام ١٤٠٦ هـ في (٤٢٣) صفحة.

٨٦ ـ **أخبار الدَّجَّال وابن صياد**: للأستاذ مصطفىٰ العَدَوي.

طُبع في دار السُّنّة بالخبر (السعودية) عام ١٤١٣ هـ في (٧٢) صفحة.

٨٧ ـ **الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة**: للشيخ محمد الزَّمْزَمي بن محمد بن الصِّدّيق الغُمَاري.

طُبع في المطبعة المهدية بتطوان عام ١٤٥٥ هـ في (٣٣) صفحة.

٨٨ ـ **الإمام المهدي عند أهل السُّنّة**: للأستاذ مهدي الفقيه إيماني.

طُبع في مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي بأصفهان عام ١٤٠٢ هـ.

وهو يتضمَّن رسائل مفردة، وفصولاً، وأبحاثاً من مؤلَّفات أئمة الحديث، وأعلام التاريخ، ورجالات العلم من أهل السُّنّة خلال اثني عشر قرناً.

٨٩ ـ **البراهين والأدلة الكافية في القناعة برفع المسيح، وأنَّ نزوله من أشراط الساعة**: للأستاذ سليمان بن عبد الرحمٰن حمدان.

طُبع في مطبعة الإمام بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ في (٣٥) صفحة.

٩٠ ـ **التصريح بما تواتر في نزول المسيح**: للمحدِّث أنور شاه الكشميري، رَتَّبه

المفتي الشيخ شفيع؛ حقَّقه، وراجع نصوصَه، وعلَّق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، وفي دار القرآن الكريم ببيروت عام ١٤٠١ هـ في (٣٧٣) صفحة.

٩١ ـ **ثلاثة ينتظرهم العالم: (عيسىٰ ابن مريم، المسيح الدجال، المهدي المنتظر)**: للأستاذ عبد اللطيف عاشور.

طُبع في مكتبة الساعي بالرياض، وفي مكتبة القرآن بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (١٤٣) صفحة.

٩٢ ـ **جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدَّجَّال**: للأستاذ عبد الرزَّاق عيد الرعود راجعه الشيخ وهبي غاوجي الألباني.

طبعته شركة الأصدقاء للطباعة عام ١٤٠٥ هـ في (١٥٧) صفحة.

٩٣ ـ **الخبر الصحيح فيما ورد عن السيد المسيح**: للأستاذ عبد الله الحسيني.

طُبع في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في (٧٧) صفحة.

٩٤ ـ **دراسة المرويات الواردة بشأن الدَّجَّال في الكتب السِّتَّة ومسند أحمد وتحقيقها**: للأستاذ أحمد بن عيسىٰ أحمد هادي عمر. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠١ هـ (ماجستير).

٩٥ ـ **الرَّدّ علىٰ من كذب الأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي**: للأستاذ عبد المحسن بن حمد العباد.

طبعته مطبعة الرشيد بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٢ هـ في (٢٢٢) صفحة، يليه «عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر».

٩٦ ـ **الرسالة في الفِتَن والملاحم وأشراط الساعة**: للأستاذ أبي عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك.

طُبع في مكتبة الحرمين للعلوم النافعة بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ في (٢٠٠) صفحة.

٩٧ ـ **الصحيح المُسْنَد من أحاديث الفِتَن والمَلاحِم وأشراط السَّاعة**: للأستاذ مصطفىٰ العدوي.

طُبع في دار الهجرة بالرياض. عام ١٤١٢ هـ، في (٥٨٧) صفحة.

٩٨ ـ عقيدة الإسلام في رفع سيِّدنا عيسىٰ ونُزوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في آخر الزَّمان، وبعض أشراط السَّاعة العِظَام: نصوصٌ ودراسةٌ: للأستاذ محمد ضياء الدين الكُردي.

طُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

٩٩ ـ علامات قيام السَّاعة الصُّغرىٰ والكبرىٰ: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبهاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ).

طُبع بعناية بسام عبد الوهَّاب الجابي، نيقوسيا: الجفان والجابي للطباعة والنشر عام ١٤١٠ هـ في (١٥٢) صفحة.

١٠٠ ـ اللَّقطات في بعض ما ظهر للسَّاعة من علامات. الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة: للأستاذ أبي بكر جابر الجزائري.

طُبع في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في (٨٨) صفحة.

١٠١ ـ مخارج أخبار آخر الزَّمان وأشراط السَّاعة وما سيجري فيه من الفِتنَ والحروب: للأستاذ عبد الله بن سليمان بن عبد الله بن محمد المشعلي.

طبعته مطبعة المنار بالقصيم عام ١٤١١ هـ في (٣٤) صفحة، ونُشر أيضاً بعنوان: «مختصر الأخبار المشاعة..».

١٠٢ ـ مخارج من الفِتَن: للأستاذ مصطفىٰ العدوي.

طُبع في دار السُّنّة بالخبر (السعودية) عام ١٤١٢ هـ في (٩٤) صفحة.

١٠٣ ـ المسيح الدَّجَّال: للأستاذ عبد العزيز بن سلمان الهبدان.

طبعه المؤلف بالرياض عام ١٤١٠ هـ.

١٠٤ ـ المهدي المنتظر: للأستاذ إبراهيم المشوخي.

طُبع في مكتبة المنار الزرقاء (الأردن) عام ١٤٠٦ هـ.

* * *



٤٠ ـ مجاميع الحديث

ظهرت فكرةُ جَمْعِ أحاديث أكثر من كتابٍ في تصنيفٍ واحدٍ منذ القرن الرابع الهجري، واتَّخذت مناَهج شَتَّىٰ، فمنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ الأبواب كـ: «مجمع الزوائد» للهَيْثَمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم كـ: «الجامع الصغير» للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ومنها ما هو جامعٌ بين المنهجين كـ: «جامع الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) و«كنز العمال» للمُتَّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ أسماء الصحابة علىٰ ترتيب المعجم، يجمع أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة، ويفرِّع تحت اسم الصحابي أسماء الرواة عنه من التابعين علىٰ حروف المعجم أيضاً، ويذكر مرويّاتِهم كـ: «تحفة الأشراف» للمِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) وغيرها.

ويغلب على الظَّنِّ: أنَّ أوَّلَ من قام بذلك هو: محمد بن عبد الله الجوزقي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

ثم تبعهُ آخرون منهم:

٢ ـ أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدِّمشقي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ).

٣ ـ وأبو بكر، أحمد بن محمد البَرقاني (المتوفى سنة٤٢٥ هـ).

٤ ـ وأبو عبد الله، محمد بن أبي نصر الحُمَيدي (المتوفى سنة٤٨٨ هـ).

٥ ـ وأبو نُعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الحدَّاد الأصبهاني (المتوفى سنة ٥١٧ هـ).

٦ ـ وعبد الحقِّ بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي الخَرَّاط (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

٧ ـ وأبو حفص، عمر بن سعيد الكردي الموصلي (المتوفى سنة٦٢٢ هـ).

٨ ـ والحسن بن محمد الصَّاغاني (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ)، وغيرهم. . . .

ومما لا شكَّ فيهِ: أنَّ كل جامعٍ كان لهُ هدفٌ يسعىٰ إلى تحقيقهِ، من اختصارٍ، أو مقارنةٍ، أو تبويبٍ. ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد النَّيسابوري الجوزقي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

وهو مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦٥٠).

٢ ـ الجمع بين الصحيحين: لأبي محمد، إسماعيل بن إبراهيم بن محمد السَّرَخْسِي ثم الهروي (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٨٠) وقال «وله كتاب: «الجمع بين الصحيحين» بأسانيده».

٣ ـ الجمع بين الصحيحين: لأبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحُمَيْدي الأزدي الأندلسي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٨٨ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ مِنْ أشهر هذه الجوامع، وقد حذف مصنِّفُهُ الأسانيدَ، واكتفىٰ بذكر الصحابيِّ، ورَتَّبهُ على طريقة المسانيد، وقد بيَّنَ طريقتهُ في مقدمته بقوله: «وجمعنا حديثَ كلِّ صاحبٍ مذكورٍ فيهما على حِدة. . ورَتَّبناهم على خمس مراتب، فبدأنا بمسند العشرة.

ولم نخلَّ بكلمة فما فوقها تقتضي حُكماً، أو تفيدُ فائدةً، ونسبناها إلى مَنْ رَواها. . وأوردنا المتنَ بلفظ أحدهما. . ».

والواقعُ: أنَّ الحميدي لم يكن مبتكراً في عملهِ هذا، وإنما اقتفىٰ أثرَ أبي بكر أحمد بن محمد البَرْقاني، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي ـ كما

قال ابن الأثير ـ فإنهم جمعوا بينَ كتابي البخاري ومسلم، ورَتَّبوا كتبَهم على المسانيد دون الأبواب[1].

ولم يقتصر الحميديُّ على نصِّ الصحيحين، بل تَمَّمَ بعضَ الأحاديث بروايات من غيرهما. قال ابنُ الصَّلاح في مقدمته: «غير أنَّ الجمعَ بين الصحيحين للحميدي الأندلسي منها يشتملُ على زيادةِ تتمَّاتٍ لبعضِ الأحاديث ـ من تتمة لمحذوف، أو زيادةِ شرح ـ فربما نقل من لا يميّز بعضَ ما يجدهُ فيه عن الصحيحين أو أحدهما، وهو مخطىءٌ لكونه من تلكَ الزيادات التي لا وجودَ لها في واحدٍ من الصحيحين»[2].

وقد أثنىٰ ابنُ الأثير على هذا الجمع، بل واعتمدهُ أساساً في النقل منه عندما أَلَّفَ كتابه «جامع الأصول» فقال: «واعتمدتُ في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعهُ الإمام أبو عبد الله الحُميدي في كتابه، فإنه أحسن في ذكر طُرُقهِ، واستقصىٰ في إيراد رواياته، وإليهِ المنتهىٰ في جمع هذين الكتابين»[3].

وإنما فعل ابنُ الأثير ذلكَ ليوفِّرَ على نفسهِ: الوقت، وعناء مشقة الجمع، وما يستلزمه من جهدٍ وتعبٍ، وإلاَّ فقد كانَ الأولىٰ بهِ أن يرجعَ في ذلكَ إلى الأصل.

وطريقةُ الحميدي هذه تقرِّبُ الحديثَ لطالبهِ بعضَ التقريب، ولكنَّها تتطلَّبُ ممن أرادَ مراجعةَ حديثٍ ما: أن يعرف راويه من الصحابة، وأن يقرأَ الأحاديثَ التي رواها ذلكَ الصحابيُّ؛ حتى يجد بغيتَه، وهذه القضيةُ ليست سهلةً، كما أنها ليست في متناول كلِّ طلاب العلم.

وهو مخطوطٌ، تُوجد نسخة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقم (٩٠٥٥ . ف).

٤ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لمحيي السُّنَّة، أبي محمد، الحسين مسعود بن محمد بن الفَرَّاء الشافعي البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٥١٦ هـ).

---

(١) جامع الأصول: (١/ ٤٨).

(٢) علوم الحديث: ص: ١١ و ١٢٩.

(٣) جامع الأصول: (١/ ٥٥).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٤٠) وهو مخطوطٌ[1].

٥ ـ **شرح السُّنَّة**: للبَغَوي أيضاً: .

رتَّبه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنَّفات من المحدِّثين، فجمع المؤلِّفُ الأحاديثَ المتعلِّقةَ بكل موضوعٍ في مكانٍ واحدٍ، وأطلق لفظةَ (كتاب) على العنوان العام الجامع لأحاديث متعدِّدةٍ ولأبوابٍ كثيرةٍ من جنسٍ واحدٍ، كالإيمان، والصلاة، والبيوع، وأطلق لفظةَ (باب) على الأحاديث التي تَدُلُّ على مسألةٍ خاصّةٍ بعينها. . . درج على أن يفتتح كلَّ باب ـ وأحياناً بعض الأبواب ـ بآياتٍ تُناسِب موضوعَه، مذيِّلةً بما أُثر عن الصحابة والتابعين من تفسيرٍ لها، وتوضيحٍ لمعانيها، ثم يسوق الأحاديثَ المتعلِّقةَ بالباب الذي ترجم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقَّاها بالسند المتصل إلى مؤلِّفيها. . . وغرض المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ من كتابه هذا هو جمع ما تناثَرَ من الحديث المحتج به في الصِّحاح، والمسانيد، والسُّنن، والمعاجم، والأجزاء في جليل العلم ودقيقة؛ ليكون مرجعاً وافياً وشاملاً لكلّ ما يحتاج إليه المسلم في أمور دينه ودنياه.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٠ هـ في ستة عشر مجلَّدةً.

٦ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لابن الحَدَّاد أبي نعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٥١٧ هـ).

وهو مخطوط[2].

٧ ـ **تجريد الصِّحاح السِّتَّة**: لِرَزِين السَّرقُسْطِي الأندلسِي المالكي (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «والجمع بين الأصول الستة، أي: الصحاح الثلاثة التي هي: البخاري، ومسلم، والموطّأ، والسنن الثلاثة وهي: سنن أبي داود والترمذي والنسائي».

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١٠/ ٦٥٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٥٠).

وهو مخطوطٌ[1].

وقد هذَّبه، وأكمله ابنُ الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) بعنوان «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، ويأتي.

٨ ـ **الاختصار والتجريد للصَّحيحين من التكرار والأسانيد**: لعبد الحق الإشبيلي أبي محمد، عبد الحق بن عبد الرحمـٰن بن عبد الله، المعروف بابن الخَرَّاط (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

اختصره من كتاب الحُمَيْدي السَّابق، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٩٩): «وعمل الجمع بين الصحيحين بلا إسنادٍ علىٰ ترتيب مسلم، وأتقنه، وجوّده». وهو مخطوطٌ[2].

٩ ـ **الجمع بين الكتب السِّتَّة**: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

نسبه له ابن الأَبّار في «التكملة» (٣/ ٣٨).

١٠ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي عبد الله، محمد بن حسين بن أحمد الأنصاري المَرِيّ (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو كتابٌ حسنٌ، أخذه عنه الناس».

١١ ـ **جامع المسانيد بألخص الأسانيد**: لأبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي ابن الجَوْزي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

جمع فيه بين الصحيحين، والترمذي، ومسند أحمد، رَتَّبه علىٰ المسانيد، في سبع مجلَّداتٍ، ورتَّبه الشيخ أبو العباس، أحمد بن عبد الله الطَّبراني ثم المَكّي.

يذكر ابن الجوزي في مقدِّمة كتابه هذا: أنَّ بعضَ الفقهاء شكىٰ إليهِ ما يُلاقيهِ من الحيرةِ فيما يعتمدُ عليه من كتب الأحاديث، فألَّفَ لهم هذا الكتاب. يقول رحمه الله تعالى:

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٥٢).

«أما بعد: فإنَّ جماعةً من أصحابنا الفقهاء أحَبُّوا الاطِّلاعَ على حديث رسول الله ﷺ، ورأوا الأحاديثَ متكرّرةً في الكتب، وألفاظها تزيد وتنقص، فقال لي بعضهم: قد أدركتني الحيرةُ فيما اعتمدُ عليه من الكتب، فإن اعتمدت على «موطأ مالك» فقد فاتني كثيرٌ من الأحاديث، فإن عولتُ على «مسند الإمام أحمد» رأيتُ الحديث الواحدَ يتكرَّرُ فيه مراراً، تارةً باللفظِ والإسنادِ وتارةً بتغيير رجلٍ بالإسنادِ فحسب. . . إلى أن قال:

فإن اعتمدْتُ على «صحيح البخاري» فما يفي بكل الأحاديث، وكذلكَ «صحيح مسلم»، ثم قد ذكر هذا ما لم يذكر هذا، ثم إنَّ البخاري يقطع الحديثَ على الأبواب، ويأتي من كل بابٍ بكلماتٍ منهُ يحتجُّ بها، ويُعيده في مواضع كثيرة. . وفي «صحيح مسلم» تكرارٌ وفي كتاب «الترمذي» إقصارٌ؛ لأنهُ يذكر في الباب حديثاً واحداً، وحديثين، وكذلكَ كتب السنن، فالجمعُ بين الكلِّ مصعبٌ، وإن تركت الكل؛ فكيفَ يحسن بفقيهٍ لا يعرف حديث رسول الله ﷺ، وكيفَ أعتمد على حديثٍ أفتي به، ولا أدري مَنْ رواهُ، ولا أعلمُ صحتهُ من سقمهِ؟!

فلما رأيتُ صدقَ طلبهِ؛ سكَّنتُ انزعاجه، وضمنت حاجته، وقلتُ له: سأختصرُ لكَ الطريقَ، وأسألُ اللهَ التوفيق».

وقد اعتمدَ ابن الجوزي في تأليف كتابه هذا على أربعة كتبٍ، وغالباً ما اعتمد عليها في كُتبَه الأخرىٰ وهي: «مسند أحمد» و«الصحيحان» و«سنن الترمذي» تاركاً ما سواها من الكتب المعتبرة من السُّنن، والمَسانيد، والمتفق عليها بين جمهور العلماء، زاعماً: أنَّ هذه الأربعة حاويةٌ لغالبِ الحديث، وأنَّ لها العلو في الإسناد. يقول في المقدمة:

«فأنا أنقل لكَ هذه الكتب الأربعة: مسند أحمد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، والترمذي؛ لأنها الأصول، وهي تحوي جمهورَ حديث رسول الله ﷺ، ولها العلوُّ في الإسناد، وآتي بالحديث بأتمِّ ألفاظهِ، وأجودها في أيها كان، وأحذف مكرَّرها، إلا أن يكون في التكرار زيادة حُكمٍ، فأكرِّره لذلكَ الحكم، فأما باقي هذه الكتب الأربعة من كلام الصحابة، والتابعين؛ فذاكَ بابٌ يطولُ، وليس بغرضنا، وإنما غرضُنا المسند على أنني قد تجوزت بذكر بعضه».

ومن هذا البيان من المؤلّف يتضح لنا منهجُه في كتابهِ هذا، وزيادة على ذلكَ، فقد رتَّبهُ على مسانيد الصحابة كمسند أحمد إلا أنهُ يمتاز عن مسند أحمد بترتيب المسانيد على حروف المعجم، وإحصاء أحاديث كل مسند بالعدد المتسلسل مشيراً إلى ما اتفق عليهِ الشيخان، أو رواه أحدهما، ومبيّناً الكلمة الغريبة، أو المعنى المشكل، يقول في المقدمة: «وقد رأيتُ أن أذكر هذا الكتاب على المسانيد، وأذكر المسانيد على حروف المعجم؛ ليكون أسهلَ للطالب؛ إذ لو ذكرناها على فضائل الصحابة، أو على البلاد التي نزلوها، أو قلنا مسند الأنصار، لم يعرف ذلكَ إلا علماءُ النقل، دون الطالب المبتدئ، وإذا ذكرنا اسماً من حروف الألف؛ ذكرنا مسند كل موافق في ذلكَ الاسم. وقد رتَّبنا في كل حرفٍ تراجمَ الأسماء، مثل أن يقدم مسند أبي بن كعب، على مسند أبي بن مالكٍ؛ لأن الكاف مقدمةٌ على الميم. وكذلكَ نفعل في تراجم الآباء؛ كل ذلكَ ليسهل على الطالب، فإذا أنهينا المتفقين في الأسماء ذكرنا المفاريد من الأسماء، فإذا انقضت الحروف ـ ذكرنا من يُعرَف بكنيته، أو بابنهِ أو بقريبٍ له، ثم نذكر حديث من لا نعرف أصلاً له إلا أنه صحابيٌّ، ثم نذكر مسانيد النساء على هذا النحو، والله المنعم بالتوفيق».

وقد بذلَ المؤلِّفُ جهداً عظيماً حيثُ جمعَ الأحاديثَ المتفرِّقةَ من الكتب الأربعة في موضعٍ واحدٍ، وحذفَ المكرَّرَ منها. وحذف آثارَ الصحابة، والتابعين، والتزمَ هذا الكتابُ ألا يذكر إلا الأحاديث الصحيحة، فقد خرَّج من المسند، وسنن الترمذي الأحاديث الواهية، والموضوعة.

وهو مخطوطٌ[1].

١٢ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول: لابن الأثير، مجد الدين أبي السَّعادات، المبارك بن محمد بن محمد الشَّيباني (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ الكتبَ الأصول في الحديث النبوي، وهي: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النَّسائي، وسنن التِّرمذي، ولم يضمّ إليها سننَ ابن ماجه.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦١٣ ـ ٦١٤).

وجرَّد الأحاديثَ من الأسانيد، واكتفىٰ بذكر الصحابي راوي الحديث، وصنَّف هٰذه الأحاديث علىٰ أبواب الفقه تقريباً، وصنَّف هٰذه الأبواب علىٰ حروف المعجم، وجعل تحت كلِّ حرفٍ عِدَّة كتبٍ، ففي حرف الهمزة عشرة كتب، أوَّلُها: الإيمان والإسلام، وآخرها: كتاب الأمل والأجل، وقَسَّم الكتب إلىٰ أبوابٍ، والأبوابَ إلىٰ فصولٍ، ففي كتاب الإيمان والإسلام ـ مثلاً ـ ثلاثة أبوابٍ، الباب الأول في تعريفهما حقيقةً ومجازاً، وفيه فصلان. . . وهٰكذا حتىٰ يسهل علىٰ المطالع البحثُ. وذكر في كلِّ فصلٍ الأحاديثَ التي تنطوي تحته من حيث وحدة الموضوع، ورَمَزَ إلىٰ مخرجيها، وقد يذكر أحياناً أقوال بعض الصحابة والتابعين، وبعد أن تنتهي كتبُ كلِّ حرفٍ يشرح غريبَ ألفاظه علىٰ ترتيب الكتب التي في كلِّ حرفٍ، مراعياً سياق الأحاديث التي في كل باب، وكان آخر حروف هٰذا السِّفر الضخم حرف الياء، وفيه كتاب اليمين، وبعد ذلك كله ألحق بكتابه كتاباً سَمَّاه اللواحق جمع فيه الأحاديث المتفرقة في مواضيع مختلفة.

وجعل في خاتمة الكتاب فهرساً يستدلّ به علىٰ أحاديث مجهولة المواضع، تسهل علىٰ القارىء معرفة موضعها من كتابه، سَمَّاه: «تتمّة جامع الأصول».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، في مكتبة الحلبوني في مطبعة الملاح بدمشق عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في ١١ مجلَّدةً، وتصوره دار الفكر في بيروت، وله فهرسٌ في جزأين.

وقد هَذَّب «جامعَ الأصول» وجرَّده مما زاد علىٰ الأصول من شرح الغريب والإعراب، ومما جاء فيه من التكرار في نحو حجمه قاضيُ القضاة شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البارزي قاضي حماة (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ) في كتابه: «تجريد الأصول في أحاديث الرسول» ونَسَّق بعض أبوابه، وضَمَّ بعض الأبواب إلىٰ كتبها حتىٰ لا تتوزَّع أحكام في عدة كتب. وقد اطَّلع الشيخ عبد الرحمٰن بن علي المعروف بابن الدَّيْبَع الشيباني الشافعي (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ) علىٰ الجامع وعلىٰ التجريد، وأعجب بكل منها، فخدم الكتابَ خدمةً طيبةً حيث حافظ علىٰ ترتيبه، وزاد بأن ذكر بعد كلِّ حديثٍ أسماء مخرِّجيه بدلاً من الرموز ليؤمن بذلك الغلط والاشتباه، كما ألحق بالحديث شرح بعض ألفاظه، وسَمَّىٰ مختصره هٰذا: «تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ».

طُبع الكتاب في أربعة أجزاء كبيرة في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر عام ١٣٥٢ هـ.

١٣ ـ الجمع بين الصحيحين مع حذف السَّند والمكرَّر من البيِّن: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صالح أحمد الشامي في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥، في مجلَّدتين.

١٤ ـ أنوار اللُّمْعَة في الجمع بين الصِّحاح السَّبعة: لابن الصلاح تقي الدين أبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمـٰن بن موسىٰ الشَّهْرَزُوْري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٣٤ هـ).

يضمُّ الصحيحين للبخاري، ومسلم، والسنن الخمسة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدَّارمي.

وهو مخطوطٌ[1].

١٥ ـ أنوار المصباح في الجمع بين الكُتب السّتة الصحاح: لأبي عبد الله، محمد بن علي التّجيبي الغرناطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٥).

١٦ ـ مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية: لرضي الدين أبي الفضل، الحسين بن محمد بن الحسن الصَّاغاني العَدَوي العُمَري (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو يجمع بين الصحيحين، وقد شرحه غيرُ واحدٍ»، فسلكَ الصَّاغاني في ترتيب جامعه ترتيباً غريباً؛ إذ جعلهُ على أبوابٍ وفصول النحو، فجعلهُ في اثني عشر باباً، يندرجُ تحتَ كلٍّ منها فصولٌ من فصول النحو. فالباب الأول، يندرج تحته فصلان: الأول: فيما جاء ابتداؤه بمن الموصولة أو الشرطية، والثاني: فيما جاء ابتداؤه بمن

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٢).

الاستفهامية.. وهذا الترتيب يفيد المشتغلين بعلم النحو.. وقد قصره على الأحاديث القولية.

طُبع في الآستانة، عام ١٣١١ هـ، ومعه: «مبارق الأزهار» لابن ملك (المتوفى سنة ٨٨١ هـ)، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

١٧ ـ أنوار اللُّمعة في الجمع بين الصحاح السبعة: لأبي سعد، محمود بن كمال الصَّاوي (المتوفى سنة ٦٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٨ ـ جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة: لأبي المؤيّد، محمد بن محمود بن محمد الخُوَارِزْميّ (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «جمع فيه المسانيدَ الخمسةَ عشر المنسوبة لأبي حنيفة من تخاريج الأئمة من أصحابه الأربعة فمن بعدهم، وشرحه الحافظُ أبو العدل، زيد الدين قاسم بن قُطلُبُغا».

طُبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٣٢ هـ، وطُبع وفي المكتبة الإسلامية بباكستان، عام ١٣٩٦ هـ.

١٩ ـ تجريد «جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير: لقاضي حماة الشرف أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي الجُهَنِيّ الحَمَوي الشافعي (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ).

اختصر به «جامع الأصول» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ). وهو مخطوطٌ بعنوان «تجريد الأصول في أحاديث الرسول»[٢]، وقد اختصره علي بن محمد الفاسي، في «مختصر تجريد الأصول».

٢٠ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج، يوسف ابن الزكي عبد الرحمـٰن المِزِّي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

جمع فيه الكتبَ الستّة على أسماء الصحابة على حروف المعجم، يجمع تحت اسم كلِّ صحابيٍّ أحاديثَه كلَّها الموجودَة في الكتب الستة، وإن كانت أحاديثُه كثيرةً وَزَّعها على الرواة عن هـٰذا الصحابي من التابعين على حروف المعجم، ويذكر من الحديث طرفه الأول فقط، ولا يذكر الأحاديثَ كاملةً، ولذلك سُمِّي هـٰذا النوع من الكتب بـ: «الأطراف»، جمع فيه (١٩٩٥٩) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الصَّمد شرف الدين، في الدار القيّمة ببومباي بالهند، عام ١٣٨٤ هـ، ومعه: «النكت الظِراف على الأطراف» لابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، و«الإشراف على الجمع بين النكت وتحفة الأشراف» لمحمد بن فهد المَكّي القرشي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ) وبآخره: «الكشَّاف عن أبواب أصول تحفة الأشراف» لعبد الصَّمد شرف الدين.

٢١ ـ جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن: للحافظ عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥ هـ): «جمع فيه بين الأصول الستّة، ومسانيد: أحمد، والبزَّار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير، وربما زاد عليه من غيرها، وهو المسند الكبير، رتَّبه على حروف المعجم يذكر كلَّ صحابيٍّ له روايةٌ، ثم يُورِد في ترجمتَه جميع ما وقع له في هـٰذه الكتب، وما تيسّر من غيرها».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن دهيش، في مكتبة ومطبعة النهضة بمكة المكرمة عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٥ هـ.

٢٢ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين أبي الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

جمع فيه زوائدَ كتب ستة على الكتب الستة، كان قد أفردها وهي: مسند أحمد، والبزَّار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير، والأوسط، والصغير، الثلاثة للطَّبراني، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١ ـ ١٧٢): «ثم جمع الزوائد الستة في كتاب واحد محذوف الأسانيد، مع الكلام عليها بالصّحة والحُسْن

والضَعْف، وما في بعض رُواتِها من الجرح والتعديل... وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يُوجَد مثلُه، ولا صُنِّف نظيره في هٰذا الباب. وللسيوطي: «بغية الرائد في الذيل علىٰ مجمع الزوائد» ولكنه لم يتمّ».

طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٠٨ هـ، وطُبع في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٥١ هـ.

٢٣ ـ جامع الأحاديث: للهيثمي أيضاً.

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «وللحافظ نور الدين الهيثمي كتابٌ جمع أحاديث (الغَيْلاَنيات) و(الخِلَعيات) و(فوائد تمام) و(أفراد الدَّارقطني) مع ترتيبها علىٰ الأبواب في مجلَّدتين، وقفتُ عليه بخطِّ الحافظ السَّخاوي في مجلَّدةٍ واحدةٍ، نقله من خطِّ جامعه، ذكر في آخره أنه كتبه سريعاً جداً في ثلاثة عشر يوماً».

٢٤ ـ تسهيل طريق الوصول إلىٰ الأحاديث الزائدة علىٰ جامع الأصول: لمجد الدين أبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشِّيرازي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولمجد الدين زوائد علىٰ «جامع الأصول» لابن الأثير في أربع مجلَّدات، صَنَّفه للناصر ولد الأشراف صاحب اليمن».

٢٥ ـ إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة: لأحمد بن أبي بكر البوصيري المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

أفرد فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطَّيالسي، والحُمَيْدِي، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وابن أبي عمرو، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وابن أبي شَيْبَة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي، أي: ما زاد من أحاديثها علىٰ الكتب الستة، وهو مُرَتَّبٌ علىٰ مئة كتاب.

حقَّقه مجموعةٌ من طلاب الجامعة الإسلامية كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ هـ، وطُبع بعد ذلك طبعةً كاملةً.

٢٦ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

جَمَع فيه زوائدَ ثماني مسانيد على الكتب الستة، وهي: مسند محمد بن يحيىٰ ابن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ) وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيْدي (المتوفى سنة ٢٩١ هـ) ومُسَدَّدِ بن مسرهد (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ) وأبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) وأحمد بن مَنيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ) وعَبْد بن حَمِيد (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) والحارث بن محمد بن أبي أسامة (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ). قال السَّخاوي: «وفيه أيضاً الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها مصنّفة ـ أعني: شيخنا ابن حجر ـ تامّة، كإسحاق بن راهويه (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ) والحسن سفيان (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ) ومحمد بن هشام السدوسي (المتوفى سنة ٢٥١ هـ) ومحمد بن هارون الرُّوْياني (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ) والهيثم بن كُلَيب (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ) وغيرها».

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ) بوزارة الحج الكويتية، إدارة الشؤون الدينية، عام ١٣٩٠ ـ ١٣٩٣ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م، في أربع مجلَّدات. وصوَّرته دار المعرفة في بيروت.

٢٧ ـ **إتحاف السَّادة المَهَرة بأطراف الكتب الحديثية العَشَرة**: لابن حجر أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ كتب حديثية عشرة هي مظنّة الحديث الصحيح تلي الكتبَ الستة المشهورة، وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، ومسند أبي عَوَانة الإسْفِرَائيني، والمستدرك للحاكم، وسُنَن الدَّارمي، وسنن الدَّارقطني، وصحيح ابن حِبّان، وصحيح ابن خُزَيْمَة.

طُبع بتحقيق مجموعة من العلماء، في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في ٢٠ مجلَّدةً.

٢٨ ـ **بغية الرائد في الذَّيل على مجمع الزوائد**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولكنه لم يُتِمّ».

٢٩ ـ **الجامع الصغير**: للسُّيوطي أيضاً.

هو مِن أجمع ما صُنِّف في معاجم الحديث، رَتَّبه السيوطيُّ علىٰ حروف الهجاء مراعياً في هـٰذا أول الحديث فما بعده، وجمع فيه الأحاديث من ثلاثين كتاباً، حتىٰ بلغ عددُ ما فيه عشرة آلاف حديث، وأشار إلىٰ درجة كلّ حديثٍ، ورمز إلىٰ المخرجين. وكان السيوطيُّ قد ألَّف كتاباً كبيراً في الحديث النبوي مرتّباً علىٰ حروف المعجم سَمَّاه: «جمع الجوامع» أو: «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامع الصغير»، ثم جعل لـ: «الجامع الصغير» ذيلاً سَمَّاه: «زيادة الجامع» وقد ضمَّ الشيخُ يوسف النَّبهَاني هـٰذه الزيادةَ إلىٰ «الجامع الصغير» وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّىٰ المجموع: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير».

طُبع الكتاب في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م في ثلاث مجلَّدات.

وتصدَّىٰ لشرحه أكثر من عالم، ومن أشهر شروحه: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للشيخ زين الدين محمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ) شرح فيه الجامعَ شرحاً وافياً، واستدرك علىٰ السيوطي في بعض الأحاديث، وذكر فوائدَ جليلةً.

طُبع الكتاب في سِتّ مجلَّدات كبيرة عام ١٣٥٦ هـ، في المطبعة التجارية بمصر، وعدَّة ما فيه من الأحاديث (١٠٠٣١) عشرة آلاف حديث وواحد وثلاثين حديثاً.

٣٠ ـ **الجامع الكبير**: للسُّيوطي أيضاً.

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٢): «وهو المُسَّمىٰ بـ: (جمع الجوامع)، قصد فيه جَمْعَ الأحاديث النبوية بأسَرِها والمشاهدة تمنع ذلك علىٰ أنه تُوفِّي قبل إكماله، وهي مرتَّبةٌ علىٰ الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الأفعال فإنه مرتَّبٌ علىٰ المسانيد ذاكراً عَقِبَ كلِّ حديثٍ من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه، وقد رَتَّب الجوامعَ الثلاثة للسيوطي علىٰ الأبواب الفقهية الشيخُ علاء الدين علي، الشهير (بالمتقي) ابن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الهندي، ثم المدني القادري الشاذلي الجِشْتِيّ، المتوفىٰ بمكة سنة خمس وسبعين وتسعمئة. في كتابه: «كنز العمال».

ولخاتمة المعتنين بالحديث بالديار المغربية (أبي العلاء) مولانا إدريس بن محمد بن أدريس العراقي الحسيني الفاسي، المتوفىٰ بها سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة وألف كتابٌ عَرَّفَ فيه بأئمة الحديث المُخرَّج لهم في «الجامع الكبير» سَمَّاه: «فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير»، وله أيضاً كتابٌ آخر في الكلام علىٰ أحاديثه بالصحة والحسن وغيرهما، وسَمَّاه: «الدرر اللوامع في الكلام علىٰ أحاديث جمع الجوامع»، لكنه لم يُكمل؛ و«درر البحار في الأحاديث القصار» للسيوطي أيضاً، انتهى من كلام الكتاني.

٣١ ـ **تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول**: لابن الدَّيْبَع، وجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمـٰن بن علي بن محمد الشَّيْباني، الزَّبيدي اليَمَني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٤): «اختصر فيه (جامعَ الأصول) لابن الأثير الجَزَري، وهو أحسن مختصراته».

طُبع في كَلْكَتَّه بالهند عام ١٣٠١ هـ، وطُبع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، في دار المعرفة ببيروت عام ١٣٩٧ هـ.

٣٢ ـ **تجريد جامع الأصول من أحاديث الرسول**: للشيخ محمد طاهر الفَتَّني الهندي الصدّيقي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥).

٣٣ ـ **كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلاء الدين علي المتّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ «الجامعَ الصغير» و«زياداته»، ورتَّبه علىٰ أبواب الفقه، وسمَّىٰ هـٰذا المؤلَّف: «منهج العمال في سنن الأقوال» ثم بَوَّب ما بقي من قسم الأقوال من «الجامع الكبير» علىٰ أبواب الفقه، وسمَّاه: «الإكمال لمنهج العمال» ثم مزج بين هـٰذين المؤلَّفين وميَّز بين أحاديث الإكمال؛ لأن أحاديثه أصح وأخصر وأبعد من التكرار، وسَمَّىٰ الكتاب: «غاية العمال في سنن الأقوال». ثم بَوَّب قسمَ الأفعال علىٰ أبواب الفقه وجمع بين أحاديث الأقوال والأفعال وسَمَّىٰ مجموع ذلك: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، قال المؤلِّفُ: فمن ظفر بهـٰذا التأليف فقد

ظفر بـ: «جمع الجوامع» مبوّباً مع أحاديث كثيرة ليست في «جمع الجوامع»؛ لأن المؤلف ـ رحمه الله ـ زاد في الجامع الصغير، وذيّله أحاديث لم تكن في «جمع الجوامع».

طُبع في الهند، سنة ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م في أربعة عشر جزءاً كبيراً، وطُبع طبعة محقَّقة بالمكتبة العربية الإسلامية في حلب عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م، وطُبع «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي المتقي الهندي على حواشي «مسند الامام أحمد»، وطُبع «كنز العمال» أخيراً في ١٦ جزءاً بمؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣٤ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**: لمحمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المُنَاوي الحَدَّادي القاهري الشافعي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٤): «فيه عشرة آلاف حديث، في عشر كراريس، في كلّ كرّاسةٍ ألف، وفي كلّ ورقةٍ مئة، وفي كلّ وجهٍ خمسون، وفي كلّ سطرٍ حديثان... رَتَّبه على حروف المعجم، لكن من غير ذكرٍ للصحابي المروي عنه، وهو مشحونٌ بالأحاديث الضعيفة، والموضوعة، وفي رموزه بعضُ تحريفٍ، يَغلب على الظنّ: أنّه من النُسَّاخ».

طُبع بهامش «الجامع الصغير» للسُّيوطي في مرسيليا عام ١٢٦٨ هـ ـ ١٨٥١ م. وطُبع مستقلاً بدار الطباعة العامرة (بولاق)، عام ١٢٨٦ هـ ـ ١٨٦٩، في (٢١١) صفحة. وطُبع باعتناء محمد محمود الزناري، بدار الجيل في بيروت، عام ١٧٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٢٠٠) صفحة.

٣٥ ـ **الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور**: للمُناوِي أيضاً.

نَبّه فيه على ما فاتَ الإمامَ السيوطيَّ من الأحاديث في الجامع الكبير.

طُبع بالمركز العربي للبحث والنشر في القاهرة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٥ م في ثلاث مجلَّدات.

٣٦ ـ **جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**: لمحمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ).

جمع فيه بين «جامع الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) و«مجمع الزوائد» للهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ)، فهو يَضُمُّ (١٤) كتاباً من كتب السنّة هي: الصحيحان للبخاري، ومسلم، والسنن الأربعة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والموطأ لمالك، ومسانيد: أحمد، وأبي يعلىٰ، والدَّارمي، والبزَّار، ومعاجم الطَّبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير.

طُبع لأوَّل مرةٍ بالمطبعة الخيرية بمِيْرَته في الهند عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م في مجلَّدتين، وله طبعاتٌ أخرى.

٣٧ ـ ذخائر المواريث في الدلالة علىٰ مواضع الأحاديث: لعبد الغني النَّابُلُسِيّ (المتوفى سنة ١١٤٣ هـ).

اختصر فيه «تحفة الأشراف» للمِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) وحذف منه «سننَ ابن ماجه» واستبدله بـ: «موطأ مالك».

طُبع بجمعية النشر والتأليف الأزهرية في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٤ م، وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وقد وضع له الحسينيُ عبد المجيد هاشم، ومحمد رأفت سعيد: «الترتيب الفقهي لكتاب ذخائر المواريث» وطُبع بدار الشعب في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٩٦) صفحة.

٣٨ ـ المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز: لعبد الله الميرغني (المتوفى سنة ١٢٠٧ هـ):

استدرك فيه على السُّيوطي أحاديثَ لم يذكرها في جامِعَيْه، وفيه (١١٣٠) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ سمير طه المجذوب بعالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٣٩ ـ راموز الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الطَّرابزوني الكَمُشْخَانوي التركي (المتوفى سنة ١٣١١ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم مع الرمز للمخرّجين، كما فعل السيوطي.

طُبع بمطبعة قشلة همايون في الآستانة، عام ١٢٧٥ هـ ـ ١٨٥٨ م في (٥٦٨)

صفحة. وطُبِع مع «شرح راموز الأحاديث المُتَّسِم بلوامع العقول» للمؤلف بمكتب الصنايع في الآستانة عام ١٢٩٤ هـ ـ ١٨٧٧ م.

٤٠ ـ **الفتح الكبير في ضَمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير**: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبْهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

كان السيوطي قد أَلَّف كتاباً كبيراً يجمع الحديثَ النبوي مرتَّباً على حروف المعجم سَمَّاه «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامعَ الصغير» ثم جعل لـ: «الجامع الصغير» ذَيْلاً سَمَّاه: «زيادة الجامع». وقد ضَمَّ الشيخ يوسف النَّبهاني هذه الزيادةَ إلى الجامع الصغير، وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّى المجموع: «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير».

طُبِع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ، وطُبِع بمطبعة مصطفىٰ الحلبي في القاهرة عام ١٣٥٠ هـ، وبالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٨٩ هـ، ويُصوَّر بدار الكتاب العربي في بيروت.

٤١ ـ **الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين**: للشيخ عبد الله الغُماري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ).

وهو عبارة عن «الجامع الصغير» للسيوطي مجرَّداً من الحديث الموضوع، وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، وقد أضاف إليه بعضَ الأحاديث الصحيحة التي فات السيوطيَّ ذكرُها.

طُبِع بعالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في مجلَّدةٍ.

٤٢ ـ **التاج الجامع للأصول**: للشيخ منصور بن علي ناصف (من علماء الأزهر المعاصرين).

جمع في هذا الكتاب الأصولَ الخمسةَ: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والنَّسائي، والترمذي، وحذف الأسانيدَ، وجعل أحاديثَ الكتاب في أربعة أقسام: القسم الأول: في الإيمان والعلم والعبادات، والقسم الثاني: في المعاملات والأحكام والعادات، والقسم الثالث: في الفضائل والتفسير والجهاد، والقسم الرابع: في الأخلاق والسَّمعيات، ورَتَّب العبادات والمعاملات على أبواب الفقه.

طُبع الكتاب عدة طبعات في خمس مجلدات، كانت الثالثة منها عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م في دار إحياء الكتاب العربي ببيروت، كما طبع معه شرحه: (غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول) بقلم المؤلف، وهو جيد فيه فوائد جليلة.

٤٣ ـ **المسند الجامع**: للمؤلِّفين: أبو المعاطي النوري، ومحمد النوري، وآخرين.

جمع هذا الكتابُ عدداً من كتب الحديث بلغت واحداً وعشرين كتاباً تقريباً، رُتِّب على مسانيد الصحابة ترتيباً هجائياً، ورُتِّبت الأحاديثُ في مسند كل صحابيٍّ على الموضوعات، وعزا المصنِّفون الأحاديثَ إلى مصادرها الأصلية، والمسند في ثلاثة أبواب: الباب الأول: مسانيد الصحابة، والثاني: مسانيد من اشتهر بالكُنى منهم، ثم الأبناء، والمجهولون، والباب الثالث: مسند النِّساء، ولا بُدَّ من الرجوع إلى مقدمة المسند الجامع؛ ليقف الباحث على مزيد من المعرفة، وبلغ مجموع المسانيد (١٢٣٧) مسنداً، والأحاديث (١٧٨٠٢) حديثاً.

طُبع المسند في اثنين وعشرين جزءاً مع الفهارس العلمية، دار الجيل ببيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٤٤ ـ **جامع مسانيد النساء وذكرهنَّ وأحوالهنَّ**: للسيد إبراهيم محمد الجمل.

ضَمَّ هذا الكتابُ ما روته النّساءُ، وقد جعل هذا المؤلِّفُ الكتابَ في جزأين: الأول: ما روته النساء في صحيحي البخاري، ومسلم، والجزء الثاني: فيما رواه أصحابُ السُّنن عن النساء. قدَّم الجزء الأول بتراجم مُوجَزةٍ لأمهات المؤمنين، ثم للصحابيات الراويات في الصحيحين، ثم سرد الأحاديث على الموضوعات، وقد حذف الأسانيد اختصاراً، واكتفى بذكر الصحابية راويته، ومن أخرجه وبيَّن غريبه، وقد يعلِّق على الحديث إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وكذلك فعل في الجزء الثاني فترجم تراجم موجزة لراويات الحديث في هذه الكتب، ثم سرد الأحاديثَ على المنهج ذاته.

طُبع الكتابُ في الدارالمصرية اللبناينة بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٣ م في جزأين.

٤٥ ـ **المسند الجامع لأحاديث الكتب السِّتَّة ومؤلَّفات أصحابها الأخرىٰ، وموطَّأ مالك ومسانيد: الحميدي، وأحمد بن حنبل**: للدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف (معاصر) وآخرين.

طُبع بمطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٦ ـ **الجامع بين الصَّحيحين للإمام البخاري ومسلم**: جمع وترتيب الأستاذ صالح أحمد الشَّامي.

لما كانت الغايةُ هي تقريب أحاديث الصحيحين، فقد بذلَ المؤلِّفُ وسعَه في اختيار السبل المؤدية إلى ذلك، فكان منها:

ـ حذف الأسانيد؛ إذ الغاية منها معرفة صحة الحديث أو ضعفه، ونحن أمام كتابين اتفق على صحتهما، فالغرض الذي يذكر السند لأجله متحقِّقٌ.

وقد اكتفى بذكر اسم الصحابي راوي الحديث عن النبي ﷺ إن كان المروي خبراً، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان المروي أثراً. وقد ذكر غيرهما إن كانت الحاجة تقتضي ذلك، ويتوقف فهم المعنى عليه.

ـ وضع الحديث في مكان واحد: وذلك للتخلص من التكرار المؤدي إلى التطويل. فعندما يشتمل الحديثُ على أكثر من موضوعٍ فإنه ذكره في الموضع الذي سِيق الحديث من أجله، أحال عليه في الأماكن الأخرى، وبهذه الإحالات يحلّ جانبٌ كبيرٌ من مشكلة التكرار.

ـ اختيار نص الحديث: ترجع الأحاديث التي بين أيدينا إلى ثلاث فئات، فهي: إما أن تكون مما انفرد به البخاري. وإما أن تكون مما انفرد به مسلمٌ. وإما أن تكون مما اتَّفقا عليه.

أما ما انفرد به البخاري: فإن كان الحديثُ مما ذكر عنده مرةً واحدةً، فلا خيارَ عندها، فإنه أثبت ذلك النصَّ، وكذلك ما ذكر أكثر من مرة ولكن بلفظ واحد، وإن كان لديه أكثر من رواية وبألفاظٍ مختلفةٍ فإنه اختار الراويةَ الأعمَّ والأشملَ، واكتفى بها إن كان نَصُّها يستوعب نصوصَ بقية الروايات، وإن لم تكن كذلك؛ وضعها،

وأشار إلى الفروق والزيادات في الروايات الأخرى، وإن كان الخلاف كبيراً بينها؛ ذكرها جميعاً.

والغاية من هذا: وضعُ نصّ الحديث كاملاً ـ بجميع رواياته ـ بين يدي القارىء الكريم.

وكذلك فعل بما انفرد به مسلم، وأما ما اتفقا عليه ـ وهو ما مارواه كل منهما، متفقين على تخريجه عن صحابي واحد ـ فكانت طريقته أن يضع أمامه روايات البخاري للحديث، وكذلك روايات مسلم له، ثم اختار النصَّ الذي اتفقا عليه.

فإن كان هذا النصُّ هو الأعمُّ والأشملُ؛ اكتفى به، وإلاَّ؛ أشار إلى الزيادات والفروق في الروايات الأخرى في كل منهما.

وحيث كان الحديث متفقاً عليه، فإنه أثبت لفظ البخاري، فإن كان في لفظ مسلم أو سياقه زيادة فائدة، فإنه أثبته أيضاً أو أشار إلى ذلك حسب مقتضى الحال.

ـ أما الأحاديث المعلقة فستذكر في حاشية الأبواب المناسبة لها.

وستكون تحت رقم الحديث الأول في الباب. أو تحت عنوان الباب نفسه إن كانت ثمة ما يستدعي ذلك.

وما جاء متعلقاً بتفسير السُّور، فسيكون ما يتعلق بكل سورة تحت عنوانها في الحاشية إن كان تفسيراً لكلمات. وأما إن كان تفسيراً لآيات فسوف يكون بعد ذكر الآية بحسب رقمها من السورة في الحاشية، وتعطى رقم الحديث الذي قبلها مع ذكر كلمة «مكرَّر» بعد الرقم.

ـ تراجم الأبواب: تَمَّ اختيار تراجم الأبواب من البخاري حيث أمكن ذلك، وإلاَّ فمما وضعه الإمام النووي من تراجم لمسلم. وحيث لم يجد المؤلِّفُ فيهما ما يلبي الحاجة، فإنه يضع الترجمة المناسبة للحديث أو الأحاديث محل البحث.

ـ الحاشية: ليس من مهمة هذا الكتاب شرح الأحاديث، ولكن إتماماً للفائدة، كان لا بد من ذكر شرح بعض الكلمات، أو بعض الأحكام، بقدر ما تدعو الضرورة له، ويكون مرجع المؤلِّف في ذلك: فتح الباري، وشرح النووي لمسلم، وحاشية فؤاد عبد الباقي على متن مسلم، وما كان من غيرهما فإنه يذكر مرجعه، وما كان تعليقاته فإنه أشار إليها بكلمة [الجامع] في نهاية التعليق.

وسيحمل شرح كل حديث رقمه المتسلسل، ولذا فلن تذكر أرقام الأحاديث التي لا شرح لها.

حرصاً من المؤلِّفُ على تزويد القارىء الكريم بكل الفوائد الممكنة، فقد سلك ما استطاع من السبل لوضع يده على مكان الحديث في مرجعه، وذلك بالاستفادة من الملاحظات التالية:

١ ـ جعل للأحاديث رقماً متسلسلاً، حتى تسهل الإحالة على رقم الحديث عندما تتعدد موضوعاته، أو عندما يجد فائدة ما، في الإشارة إليه، ولم يقصد بهذا الترقيم الإحصاء.

٢ ـ جرت كتب الحديث على استعمال:

الحرف (ق) للدلالة على الحديث المتفق عليه بين البخاري ومسلم.

فأبقى المؤلِّفُ هذه الرموز على هذا الاستعمال[1]. والحرف (خ) للدلالة على أن الحديث مما رواه البخاري. والحرف (م) للدلالة على أن الحديث مما رواه مسلم.

طُبع الكتاب في دار القلم بدمشق عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في ثلاث مجلَّدات.

٤٧ ـ موسوعة الحديث النبوي: للأستاذ عبد الملك بكر عبد الله القاضي (معاصر):

أصدر منها قسم أحاديث الزكاة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في ٣٠٣ ق. وقسم أحاديث الصيام، تَمَّ بإشراف دار البحوث العلمية في الكويت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م: الموسوعة الشاملة، في مجلَّدتين (١١٠٤) صفحة. والموسوعة المصنّفة في (٥١٤) صفحة. وقسم أحاديث الحج والعمرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في، مجلَّدتين (١٣٩٠) صفحة، طُبع في دار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

---

(١) انظر مقدمة المؤلف.

٤٨ ـ موسوعة الحديث النبوي الشريف: لشركة العريس في بيروت.

وهي أقراصٌ مُدْمَجَة (C.D) يمكن تشغيلُها على الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تحتوي على أحاديث (١٦٠٠) كتاب، يمكن للباحث العثورُ على طلبه منها بسرعةٍ وسهولةٍ، وهي لم تأخذ الشكل النهائيَّ بعد، وما زال واضعوها يطوِّرون فيها سنوياً، ويزيدون عدد مصادرها.

هذا ولم يصدر حتى الآن كتابٌ يمكن القولُ إنه يجمع الأحاديثَ النبويةَ كلَّها على الإطلاق، وإنما ظهرت محاولات تتفاوت في حجمها واستيعابها، وأكبر كتابٍ جامع لها هو «كنز العمال» فقد اشتمل على (٤٦٦٢٤) حديثاً. ويليه «الجامع الأزهر» للمُنَاوي ويشتمل على (٣٠٠٠٠) حديث، ويليه «مسند الإمام أحمد» ويشتمل على (٢٨٦٤٧)حديثاً ويليه «تحفة الأشراف» للمزي، يشتمل على (١٩٥٩٥)، ويليه «الفتح الكبير بضَمّ الزيادة إلى الجامع الصغير» للشيخ يوسف النَّبهاني، ويشتمل على (١٤٤٧١) حديثاً، ويليه «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» للرُّوْداني، ويشتمل على (١٠١٢١) حديثاً ثم «الجامع الصغير» للسيوطي، ويشتمل على (١٠٠٣١) حديثاً.

ولا نشكّ: أنَّ عدد الأحاديث أكبر من هذا بكثيرٍ، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «أحفظ ألفَ ألفِ حديث» يعني مليوناً، وقال الإمام أبو زُرعة الرازي: «أحفظ ستمائة ألف حديث» وما مِن شكٍّ: أنَّ هذا بالمكرَّرات، وتعدّد الأسانيد للحديث الواحد، ويقدِّر الباحثون: أنَّ عدد الأحاديث الصحيحة، والحسنة التي يُحتج بها، بدون تكرار، زُهاء خمسة عشر ألف حديث، وهي ما نحن بحاجةٍ اليوم إلى جمعه في كتابٍ واحدٍ[1].

* * *

(١) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ١٨٢ ـ ١٨٣، و«مصادر الدراسات الإسلامية» ص: ٢٣٥ ـ ٢٥٠.



٤١ ـ مصادر أطراف الحديث

وهي كتبٌ يقتصر مؤلِّفوها على ذِكْر طَرَفِ الحديث الدَّالّ عليه، ثم ذِكْرِ أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضُهم يَذْكُر الإسنادَ كاملاً، وبعضُهم يقتصر على جزءٍ من الإسناد.

يعني: أن يذكر أهلُ الأطراف حديثَ الصحابيِّ مفرداً ـ كأهل المسانيد ـ إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفاً يعرف به، مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيُّد بكتب مخصوصة.

أمَّا أهل المسانيد فيذكرون الحديثَ كاملاً ويستقصون جميعَ حديثِ ذلك الصحابيِّ سواء رواه من يُحْتَجّ به أم لا. فقصدهم حصرُ ما رُوي عنه من غير نظرٍ إلى التبويب الفقهي.

فهم يذكرون في أطراف الكتب الستة ـ مثلاً ـ طُرُقَ الشيخين وأهل السُّنَن الأربع، وما اشتركوا فيه من الطُّرق، وما اختصَّ به كلُّ واحدٍ منهم، وإذا اشترك أهل الكتب الستة في رواية حديث، أو بعضهم؛ أو انفرد به بعضهم، ذَكَرَ أهلُ الأطراف أين ذَكَرَ كل واحدٍ منهم ذلك الحديث في كتابه، وإن ذكروه مفرّقاً في موضعين أو أكثر؛ ذَكَرَ أهل الأطراف كلّ واحد من الموضعين.

وليس قصدُهم ذِكرَ تمام متون الحديث وسردها، وإنما يذكرون الراويَ أولاً وطرفاً من الحديث إلى أن يتميَّز عن غيره من الأحاديث، ثم يقولون: رواه فلانٌ بسند كذا، وفلانٌ بسند كذا، إلى أن يفرغ من ذكر من رواه من أهل الكتب الستّة أو غيرها.

نشأة فن الأطراف وتطوّره:

ذكر أبو خَيْثَمة (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) في «كتاب العلم»[1] له: «ثنا جَرِيرٌ،

---

(١) ص: ١٤١ ـ ١٤٦.

عن منصور، عن إبراهيم ـ هو النَّخَعي (المتوفى سنة ٩٦ هـ) قال: لا بأسَ بكتابة الأطراف».

وذكر ابنُ أبي خيثمة (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) في «تاريخه»: حَدَّثنا مُسَدَّدٌ، ثنا حَمَّادُ بن زيد، عن ابن عَوْن، عن محمد بن سيرين (المتوفى سنة ١١٠) قال: كنتُ أَلْقَى عبيدة ـ هو ابن عمرو السليماني (المتوفى قبل ٧٠ وقيل بعدها) ـ بالأطراف.

وقال الحافظ الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ) في كتاب «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٥٨):

«حَدَّثنا أبو يوسف، حَدَّثني محمدٌ، ثنا يزيد؛ قال: كنتُ آتي شعبة من قبل أن يخرج إبراهيم فأجيء وهو نائمٌ والذبابُ على وجهه فأقيمه، فيحدِّثني من غير أن يكون عندي أطرافٌ، يحدّثني من عنده، فلمّا كان بعد ذلك صرنا اثنين: أنا، وابن عُلَيَّة، ثم صرنا ثلاثة: أنا، وابن عُلَيَّة، وأبو عوانة، ثم صرنا أربعة بعد ذلك: عبيد الله بن الحسن. فكنا أربعة حتى أخذنا ما عنده».

وقال أيضاً (٢/ ٢٥٨): «حَدَّثنا أحمد، ثنا قريش، عن ابن عَوْن، قال: جعل حَمَّاد يسأل إبراهيم، فقال: ما هذا؟ قال: أصلحك الله إنما هي أطرافٌ».

ترتيب الأطراف:

رَتَّب أئمةُ هذا الفَنّ كتب الأطراف على الأسانيد دون المتون على طريقة الترتيب الهجائي، فيذكرون أسماءَ الصَّحَابة مرَّتبةً، ومع كلِّ صحابيٍّ يذكرون الرواةَ عنه، من التابعين وأتباعهم مرتَّبةً أيضاً هجائياً، بحيثُ يسهل على من حفظ سندَ حديثٍ الاهتداءُ إلى موضعه، ومن ثمَّ معرفة من أخرجه من أصحاب الكتب التي التزم بها مؤلفو الأطراف.

وقد يتكرَّر المتنُ الواحد تبعاً لتعدد أسانيده، وهذا أمرٌ لا مندوحةَ عنه؛ لأن غاية كتب الأطراف جمعُ الأسانيد والطرقِ، فجاء تكرارُ المتن تبعاً. وتظهر فائدة الأطراف عندما ينصّ المؤلِّفُ على لفظ بعض الرواة في متن الحديث، أو زيادة بعضهم، أو نقص آخرين، أو نسبة راو، أو كنيته، وهذه فائدةٌ جمَّةٌ لِمَا يتعلَّق بها من

الأحكام الحديثية، أو الاجتهادية، أو يقول: رواه مختصراً، وفلان مطوّلاً، وهكذا...[1].

فوائدها:

للكتب الأطراف فوائدُ متعدِّدةٌ، أشهرها ما يلي:

١ ـ تسهيلُ معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضعٍ واحدٍ.

٢ ـ معرفة مَن أخْرَجَ الحديثَ من أصحابِ المَصادر والأصول، والبابِ الذي أَخرجوه فيه، فهي نوعٌ من الفهارس متعدِّد الفوائد (انظر: «مناهج المحدِّثين العامة» ص: ٩٥).

٣ ـ معرفة عدد أحاديث كلِّ صحابيٍّ في الكتب التي عُمِلَ عليها كتابُ الأطراف.

تنبيه:

ينبغي أن يعلَم: أنَّ كتب الأطراف لا تُعطي مَتْنَ الحديث كاملاً، وكما أنها لا تُعطي لفظَ الحديث ذاتَه في الكتب التي يَشْمَلُها كتابُ الأطراف، وإنما تُعطي المَعْنَى الموجودَ في تلك الكتب، وعلى المراجع الذي يريد مَتْنَ الحديث كاملاً، باللفظ نفسِه أن يرجع إلى المصادر التي أشارتْ إليها كتبُ الأطراف، فهي بمثابة دليلٍ على مكانِ وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تُعطي الحديثَ كاملاً، ولا تُحْوِج الباحثَ أو الطالبَ للرجوع إلى مَصْدَرٍ آخر.

أشهر كتب الأطراف:

وكتب الأطراف كثيرةٌ، أذكرُ هنا ما هو الأشهر منها:

(أ) أطراف الصَّحِيحَين:

١ ـ أطراف الصحيحين: للحافظ أبي علي، خلف بن محمد بن علي بن حَمْدُون الواسِطي (المتوفى بعد ٤٠٠ هـ).

قال الحافظ الذهبي: «جَوَّد تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونَبَّه، وهو أَقَلُّ

---

(١) انظر مقدمة تحقيق: «إتحاف المهرة...» للحافظ ابن حجر: (١/ ٢٦ ـ ٢٧).

أوهاماً من (أطراف أبي مسعود الدمشقي)[1].

وأطرافه تقع في أربع مجلَّدات، وهي مخطوطةٌ[2].

٢ ـ أطرافُ الصحيحين: لأبي مسعود، إبراهيم بن محمَّد الدِّمَشْقِي (المتوفَّى سنة ٤٠١ هـ).

قال الذهبي: «مصنِّفُ كتاب «أطراف الصحيحين» واحدٌ مِمَّن بَرَز في هذا الشأن»[3].

وقال الخطيب: «وكان له عنايةٌ بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطراف الكتابين»[4].

وهي مخطوطةٌ في دار الكتب الظاهرية الجزء الرابع من أطرافه، [حديث: ٣٧٣].

٣ ـ أطراف الصحيحين لأبي نُعيم: عبيد الله بن الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الأصبهاني الحدّاد (المتوفى سنة ٥١٧ هـ).

قال الذهبي: «جمع (أطراف الصحيحين) وانتشرت عنه، واستحسنها الفضلاء وانتقى عليه الشيوخ»[5].

٤ ـ «أطراف الصحيحين»: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١١٦).

(ب) أطراف صحيح البخاري:

١ ـ أطراف البخاري: للعلامة أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ).

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/ ١٠٦٨).
(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ٤٥٢).
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٢٧).
(٤) تاريخ بغداد: (٦/ ١٧٢).
(٥) سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٤٨٧).

وهو مخطوطٌ في مكتبة الشيخ محمد أفندي نصيف بجدة.

(ج) أطراف السُّنَن الأربعة:

١ ـ الإشرافُ على معرفة الأطراف: (أي أطراف السُّنَن الأربعة): للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن المشهور بـ «ابن عَسَاكر» (المتوفَّى سنة ٥٧١ هـ).

ذَكَر فيه: أنه جمع أطراف «سنن» أبي داود، و«جامع الترمذي»، و«سنن النَّسائي» وأسانيدها، ورتَّبها على حروف المعجم، ثم اطّلع على «أطراف الستة» للمقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧)، وقد أضاف إليها «سنن ابن ماجه»، فاختبر، وسبر إلى أن ظهر له فيه أماراتُ النقص، فأضاف إلى كتابه أطراف «سنن ابن ماجه» خشية من نقصه عنه، وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها.

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية [٣٣] حديث.

(د) أطراف الكتب الخمسة:

١ ـ اللَّوامع في الجمع بين الصحاح الجوامع: لأبي العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرْقي ـ بفتح الطاء وسكون الراء ـ الأزدي الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٢١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٨).

(هـ) أطراف الكتب الستة:

١ ـ أطراف الكتب الستَّة: لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الظاهري، المعروف بـ: «ابن القيسراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

قال ابن عساكر: «جمع ابنُ طاهر أطرافَ الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأخطأ في مواضع خطأً فاحشاً»[1].

وقال أيضاً في «الإشراف»: «وهو ـ أي: أطراف ابن طاهر ـ أطراف الستة أيضاً، جمع فيه أطراف السنن، وأضاف إليها أطراف الصحيحين وابن ماجه،

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: ١٩/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

فزهدت فيما كنت جمعته، ثم إني سبرته، واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص، وألْفَيْتُه مشتملاً على أوهام كثيرة، وترتيبه مختلٌّ، راعى الحروف تارةً، وطرحها أخرى»[(١)].

٢ ـ أطراف الستة: لأبي بكر قطب الدين القسطلاني (المتوفى سنة ٦٨٦ هـ).

وقد ذكر كتابه «أطراف الستة» الحافظ ابن حجر في مقدمة: «إتحاف المهرة» (١/ ١٥٨).

٣ ـ تحفةُ الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفَّى سنة ٧٤٢ هـ).

جَمَع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، وبعضَ ملحقاتها، وهذه الملحقات هي:

مقدِّمة «صحيح مسلم» و «المَراسِيل» لأبي داود السِّجِسْتاني، و«العِلَل الصغير» للترمذي، و«الشمائل» للترمذي، و«عمل اليوم والليلة» للنَّسَائي.

ورَمَز لكلٍّ من هذه الكتب، وكلِّ كتابٍ من الكتب الستة برَمْزٍ خاصٍّ، أوْضَحه في مقدِّمة كتابه، ويرتِّب الكتاب تراجمَ الصحابة بحسب ترتيب الألف باء.

ويُعْتَبر «تحفة الأشراف» من أدقِّ المؤلَّفات في هذا الفنِّ وأجلِّها، ويتناول أطرافَ الكتب السِّتّة، وقد رَتَّبها المؤلِّفُ على مسانيد الصحابة، ثم رتَّب الرُّواةَ من التابعين وأتباعهم مقتفياً طريقةَ ابن عساكر في «الإشراف على معرفة الأطراف» وقد قسم المِزِّيُّ جميعَ أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها ـ وعددها (١٩,٥٩٥) حديث ـ إلى (١٣٩٥) مسنداً، منها (٩٩٥) مسنداً منسوباً إلى الصحابة رجالاً ونساءً، مرتَّباً أسماءَهم على حروف المعجم، والباقي من المراسيل وعددُها (٤٠٠) مسند، منسوبةٌ إلى أئمة التابعين ومَن بعدهم على نسق حروف المعجم. وبالنسبة للمُكثِرين من الصحابة فإنَّ المِزّي رَتَّب الرواةَ منهم على حروف المعجم، وكذلك فعل مع المُكثِرين من التابعين، فإنه رَتَّب الرُّواةَ منهم على حروف المعجم. وقام المِزِّيُّ بوضع رموزٍ لأسماء مؤلِّفي الكتب الستة وغيرها من مؤلَّفاتهم ليعرِّف بالمصادر التي خرجت الحديثَ، وجعل الأحاديثَ التي رواها الجماعةُ تتقدَّم

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي: ١/ ٧٤ ـ ٧٥.

ما رواه الخمسةُ، وما رواه الخمسةُ يسبق ما رواه الأربعة، وهكذا. ويبيِّن اختلافَ الروايات أحياناً، وأحياناً يذكر الحديثَ بالمعنى دُون اللفظ، ويجمع الأسانيدَ المشتركة عادةً.

مختصراتُ هذا الكتاب:

- وقد اختصر هذا الكتابَ الحافظُ الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) في مجلَّدتين.

- والحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي (المتوفى سنة ٧٦٥)[١] أيضاً.

قال ابن فهد (المتوفى سنة ٨٧١ هـ) في ترجمة «الحسيني»[٢]: ورَتَّب الأطراف على الألفاظ.

- واختصره أيضاً المحدّثُ أبو عبد الله محمد بن علي بن جعفر القاهري الحسيني الشافعي (المتوفى سنة ٨٧٦ هـ) المعروف بـ: «ابن قمر»، وسَمَّاه: «ألطاف الأشراف بزهر الأطراف»[٣].

تعقبات الكتاب وأوهامه:

- «النكت الظراف على الأطراف» للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهي نكتٌ مفيدةٌ وتعليقاتٌ ضروريةٌ على كتاب «تحفة الأشراف» جمعها عند مطالعته له في أوقات مختلفة.

- ولوليِّ الدين أبي زُرْعَة العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) مؤلَّفٌ تتبَّع فيه الحافظ المزي في «تحفته» سماه «الإطراف بأوهام الأطراف للمِزِّي».

- وللحافظ علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) مؤلَّفٌ جمع فيه أوهام المزي في أطرافه.

---

(١) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي»: (١/ ٧٤).

(٢) «ذيل التذكرة»: ص: ٣٦٥.

(٣) انظر: «الضوء اللامع»: (٨/ ١٧٦).

وأما «تحفة الأشراف» فقد طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ، في عشر مجلدات كبيرة.

٦ ـ الإشراف على الأطراف: للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي التكروري ـ الأصل ـ المصري الشافعي، المعروف بابن الملقّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٩).

٧ ـ الإشراف على الجمع بين النُّكَت الظراف وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: لتقي الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن نجم الدين بن فهد الهاشمي المكي الشافعي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ).

وكتابه «الإشراف» يقع في ثلاث مجلَّدات. وهو مخطوطٌ في مكتبة فيض الله، [٢٨٢].

٨ ـ إطراف الأشراف بالإشراف على الأطراف: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

٩ ـ لَمُّ الأطراف وضمّ الأتراف: للسيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٣٠) و(٢/ ١٥٦٠).

(و) أطراف كتب أخرى:

١ ـ أطراف الموطّأ: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قال الذهبي: «وعمل الخطيب أطراف الموطّأ»[1].

٢ ـ أطراف الموطأ: لأحمد بن طاهر بن علي الأنصاري (المتوفى سنة ٥٣٢ هـ).

قال في «تكملة الصلة» (١/ ٤٤): «كان عالماً بالمسائل محدِّثاً ضابطاً، حسن التقييد ومعتنياً بلقاء الرجال، ورعاً فاضلاً، وله تصنيفٌ على «الموطأ» سمَّاه كتاب

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٨٦).

«الإماء» ضاهى به كتاب «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي، وعرض على شيخه أبي علي الصدفي، فاستحسنه وأمره ببسطه، فزاد فيه».

٤ ـ **إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو في أطراف مسند الإمام أحمد، ويَضُمُّ (١٢٧٨٧) حديثاً باعتبار الأطراف، ولكن كلُّ طرفٍ تُوجَد تحته أسانيدُ متعدِّدةٌ. وتابع ابنُ حجر في ترتيبه الحافظَ المِزِّيَّ في «تحفة الأشراف» من حيثُ ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم، ثم مَن عُرِفَ بالكنية، ثم المُبْهَم، ثم النِّساء كذلك. وإن لم يكن دقيقاً في الترتيب، فإذا كان الصحابيُّ مكثراً رَتَّب الرواةَ عنه على حروف المعجم، وإذا كان بعضُ الرواة مكثراً رَتَّب الرواةَ عنه على الحروف أيضاً، أو رَتَّب أحاديثَه على الألفاظ. كذلك وضَعَ رموزاً على الأحاديث تُبَيِّن مَن شارك الإمامَ أحمد في تخريج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة، وابنِ خُزَيْمَة في صحيحه، وأبي عَوَانة في صحيحه، وابنِ حِبّان في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والبيهقيّ في سننه، والدَّارمي في جامعه، ولكنه اقتصر على ثمانية وثلاثين مسنداً في الترميز، ولم يكمل الترميزَ في بقية المسانيد. ولم يكتفِ ابنُ حجر بذكر طرف الحديث وأسانيده بل تعقَّب ذلك بذكر العِلَل الإسنادية، والمتابعات والشواهد التي تقوِّي الحديثَ، وبيان المنقطع والحُكم بالرفع أو الإرسال، وغلط بعض الرُّواة ووُقوع التحريف، وبيان المُبْهَم في الإسناد وتمييز المتشابه.

٥ ـ **إتحافُ المَهَرة بأطراف العَشَرة**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ كتب الحديث العشرة، وهي:

* الموطَّأ.

* مُسْنَدُ أحمد.

* صحيح ابن خُزَيْمَة.

* صحيح ابن حِبَّان.

* مُسْتَخْرَج أبي عَوَانة.

* سُنَن الدَّارقُطْنِي.

* مسند الشافعي.

* مسند الدَّارمي.

* مُنْتَقى ابن الجارُود.

* مُسْتَدْرَك الحاكم.

* شرح معاني الآثار للطَّحاوي.

وإمَّا زادَ العددَ واحداً؛ لأن «صحيح ابن خُزَيْمَة» لم يُوجَد منه سوى قدر رُبعه.

فهذه هي أصولُ هذا الكتاب، وأضاف إليها فوائدَ وأحاديثَ من مصادر أخرىٰ هي: «الأدب المفرد» للبخاري، و«روضة العقلاء» لابن حِبّان، و«تهذيب الآثار» للطَّبَري، و«فضل العلم وأهله» لابن عبد البَرّ، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد، و«مسند البَزّار»، و«مسند أبي يعلىٰ»، و«مسندالحارث بن أبي أسامة»، و«كتاب التوكُّل» لابن خزيمة، و«شعب الإيمان» للبيهقي وغيرها، وينقل منها أحياناً استقلالاً ولو لم يذكر الحديثَ في المصادر العشرة، وقد صَرَّح في المقدِّمة بأنه جَمَع الأطرافَ علىٰ طريقة المِزّي وترتيبه، فإن كان حديثُ التابعيِّ كثيراً رَتَّبه علىٰ أسماء الرواة عنه غالباً، وكذا الصحابي المتوسِّط، لكنه لم يلتزم بما صرح به في كثيرٍ من المسانيد والرُّواة، مثل عدم ترتيبه أحاديث حَمَّاد بن سَلَمة عن ثابتٍ عن أنسٍ، وقد بلغت (١٤٨) حديثاً، فلعلَّه لم يتمكَّن من تنقيحه لكثرة مصنَّفاته.

ومن مزايا هذا الكتاب: أنه يخرج أطرافَ مرويات أبي يعلىٰ الموصلي في مسند أبي بن كعب، وهو ساقطٌ من النسختين الخطيتين اللَّتين وصلتا إلينا من «مسند أبي يعلىٰ» وبالتالي من المطبوع منه. ثم إنه مَيَّز كثيراً من مرويات عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده علىٰ مرويات أبيه، مما نُسب في «مسند أحمد» المطبوع إلىٰ أبيه، مع أنَّ الشيوخ المذكورين أول السند هم من شُيوخ عبد الله، وقد مَيَّز الحافظُ ذلك في «أطراف المسند المعتلي».

وقد امتلك الحافظُ حقَّ رواية الكتب التي أخرج أطرافَها بالسماع إلا اليسير منها، وهو يحدِّد ماليس له سماعٌ به من الأحاديث والأجزاء، بل إذا سمع الأحاديثَ

من غير النسخ الأصول كأن يسمع الحديث الذي في النسخة الأصل من نسخةٍ فيها مختاراتٌ حديثيةٌ فإنه يميِّز ذلك حرصاً على أمانة العلم.

طُبع بتحقيق الدكتور زُهير بن ناصر الناصر، في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، في خمس عشرة مجلَّدةً.

٥ ـ أطرافُ المسانيد العَشَرة: لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد البُوصِيْري (المتوفَّى سنة ٨٤٠ هـ).

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ عشرة مسانيد، وهي:

* مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ.
* مسند مُسَدَّد بن مَسْرَهَد.
* مسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ.
* مسند أحمد بن مَنِيْع.
* مسند الحارث بن محمد بن أبي أُسَامة.
* مسند أبي بكر الحُمَيْدي.
* مسند محمد بن يحيى العَدَني.
* مسند أبي بكر بن أبي شَيْبَة.
* مسند عبد بن حميد.
* مسند أبي يَعْلَى المَوْصَلي.

٦ ـ الإنارة في أطراف المختارة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قال عنه السخاوي: «في مجلَّدٍ ضخمٍ علَّقه في غاية العجلة في رحلته إلى دمشق بها، سنة اثنتين وثمانمئة، والأصل لم يكمله المصنِّف، وُجِد منه إلى آخر مسند ابن عمر في خمسة أسفار كبار، وهذا الكتاب من جملة ما غرق من الكتب التي كانت صحبته في الرحلة اليمنية ـ أي كان ذلك في سنة ٨٠٦ هـ»[١].

---

(١) الجواهر والدرر: ٥٤ ب.

٧ ـ الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو مرَتَّبٌ على الأبواب في مجلد، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (١٥٤ ب).

٨ ـ الإجزاء بأطراف الأجزاء: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو أطراف على المسانيد في خمس رزم، ويقع في مجلَّدتين، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (١٥٤ ب).

٩ ـ أطراف مسند الفردوس: لابن حجر أيضاً.

كذا ذكره محمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٠)، وسمّاه عبد الحي الكتاني الكبير في: «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٣) بـ: «تسديد القوس في أطراف مسند الفردوس».

١٠ ـ أطراف صحيح ابن حبان: للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «(أطراف صحيح ابن حبان) بلغ فيه إلى أول النوع الستين من القسم الثالث».

١١ ـ ذخائرُ المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: للشيخ عبد الغني النَّابُلْسِي (المتوفَّى سنة ١١٤٣ هـ).

جمع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، والموطأ على طريقة ترتيب «تحفة الأشراف» وكأنَّه مختصرٌ منه، لكنَّه امتازَ بالتفنُّن في التصنيف، حيث لحظ التنوُّعَ في تراجم أسماء الصحابة، فقسَّم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبوابٍ.

* * *

٤٢ ـ مصادر الزّوَائد

«الزائد» عند المحدِّثين: حديثٌ زاد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ، فمجموعُ الأحاديث المشتركة قد انضمَّ إليه أحاديث أخر لم يُورِدها صاحبُ الكتاب المعيَّن، فسمَّيناها (زوائد)، والحديثُ إذا تفرَّد أحدُهم فيه بزيادةٍ يدخل في مُسَمَّىٰ الزائد، فانضمامُ الزيادة إلىٰ أصل الحديث، انضمامُ شيءٍ آخر إلىٰ ما عليه الحديث في نفسه. يقول أبو البقاء: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يتم به الشيء، ويكمل به في عين الكمال»[1].

وعرَّف بعضُ الباحثين كتبَ الزوائد، وكان من تعريفاتهم مايلي:

قال الدكتور محمود الطَّحَّان: «هي المصنَّفات التي يجمع مؤلِّفها الأحاديثَ الزائدةَ في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرىٰ»[2].

ويقول أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «هي مصنَّفاتٌ تجمع الأحاديثَ الزائدةَ في بعض كتب الحديث علىٰ أحاديث كتب أخرىٰ دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين»[3].

أشهر كتب الزَّوائد:

١ ـ المستدرك على الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَهْ الضَّبّي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وهو مشهورٌ جداً، ومتداولٌ، قال الحاكمُ في مطلعه[4]: «أنا أستعين الله على

---

(١) الكليات: (٢/ ٤٠٧).
(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ١٠٤.
(٣) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٠٦.
(٤) «المستدرك»: (١/ ٣).

إخراج أحاديث رُواتها ثقات قد احتجَّ بمثلها الشيخان ـرضي الله عنهماـ أو أحدهما».

ثم قال: «عند كافة فقهاء الإسلام أنَّ الزيادة في الأسانيد، والمتون مقبولةٌ، والله المعين على ما قصدتُه...».

فقد جمع الحاكمُ في كتابه هذا، سائرَ الأحاديث المروية التي بلغته، وليست هي عند البخاري، ومسلم، أو أحدهما، وزاد شرطاً آخر لم يشترطه أحدٌ ممن صُنِّف من بعد في الزوائد، وهو أن يكون الحديثُ على شرط الشيخين من الصحة.

طُبع هذا الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) في الهند عام ١٣٣٤ هـ ـ ١٩١٥ م في أربع مجلَّدات، ثم طُبع بتحقيق الشيخ مصطفى عبد القادر عطا في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م في أربع مجلَّدات.

٢ ـ زوائد ابن حبان على الصحيحين: للحافظ مُغْلَطَاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو يقع في مجلَّدةٍ واحدةٍ، على ما وَصَفه الحافظُ تقي الدين بن فهد المَكّي في «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص: ١٣٩).

وممن نَسَب هذا الكتاب له، السيوطيُّ في «حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» ونَقَله عنه صاحبُ «هدية العارفين» (٦/ ٤٦٨).

ولم أقف عليه، فالظاهر: أنه دَرَس من جملة ما دَرَس من المصنَّفات الكثيرة، لكن يغني عنه الكتاب الذي صَنَّفه من بعده الحافظُ الهيثمي التي أوردها في كتابه نحواً من ألفين وستمئة وسبعة وأربعين حديثاً.

وموضوع الكتابين واحدٌ، وهو: إخراجُ كلِّ حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، وليس هو عند البخاري، أو مسلم.

٣ ـ جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن: للحافظ أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

قال الحافظ ابن كثير في مقدِّمة الجامع، وهو يحكي عنه: «جمعتُه أيضاً من كتب الإسلام المعتمدة في الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ، ومن ذلك: الكتبُ الستة: (البخاري، ومسلم، والترمذي، والنَّسائي، وأبي داود، وابن ماجه) ومن

ذلك «مسند الإمام أحمد» و«مسند أبي بكر البَزَّار» و«مسند الحافظ أبي يعلى» و«المعجم الكبير» للطَّبَراني، رحمهم الله.

فهذه عشرةٌ كاملةٌ، أذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشرة، وربما زدتُ عليها من غيرها، وقلَّ ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه في الدين، وهذه الكتب العشرة تشتمل على أربعٍ من مئة ألف حديث بالمكرَّرة.

وشرطي فيه أن أُترجم كلَّ صحابيٍّ له روايةٌ عن رسول الله ﷺ، مرتّباً على حروف المعجم، وأُورد له جميعَ ما وقع له في الكتب، وما تيسَّر لي من غيرها»[1].

وقد قام بتحقيق قسمٍ من هذا الكتاب الأستاذُ صالح أحمد الوكيل، وقدَّمه إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة كرسالة للدكتوراه عام ١٤٠٥ هـ.

٤ ـ غاية المقصد في زوائد المسند: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

جَمَع فيه «زوائدَ مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة، مرتّباً على الأبواب ملتزماً بذكر أسانيدها.

وقد جاء في مقدِّمة هذا الكتاب: «ذكرتُ فيه ما انفرد به الإمامُ أحمد ـ رضي الله عنه ـ من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم، وفيه زيادةٌ عنده، فربما فَصَلْتُ الزيادة بأن تكون في أول الحديث وهو طويلٌ، فأذكرها ثم أقول: فذكره، وربما كانت في آخره، وهو طويلٌ جداً، فأذكر أولَ الحديثِ ثم أقول: إلى أن قال كذا وكذا، وربما ذكرتُ الحديث ونَبَّهتُ عليها، وربما سكتُّ لوضوحها عندي».

والكتاب مخطوطٌ. ذكر ذلك الدكتور الأحدب، وقال: ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي، وقفتُ على مصوّرتها في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وهي برقم (١٨٣٩)، وعدد أوراق هذه النسخة (٣٦٠) ورقة، وقد حُقِّق في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، في أربع رسائل للدكتوراة[2].

---

(١) نقلاً عن «علم زوائد الحديث»: للدكتور خلدون أحدب ص: ٥٠ طبع دار القلم بدمشق.

(٢) انظر: «علم زوائد الحديث» ص: ٥٠.

وذكر محقق «زوائد مختصر البزار»: أن له ثلاث مخطوطات بالمحمودية بالمدينة المنورة، وبجامعة القرويين بفاس، وبدار الكتب، وأن بعض الأخوة يقومون على تحقيقه[1].

٥ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار: للهيثمي أيضاً.**

جَمَع فيه الهيثميُّ زوائدَ مسند البزَّار المُسَمَّى «البحر الزخار» على الكتب الستة، ورَتَّب الكتابَ على الأبواب، وساق الأحاديثَ بأسانيدها وقد بلغت عدةُ أحاديثه ثلاثة آلاف وستمئة وثمانية وتسعين حديثاً.

قال الهيثميُّ في مقدمته: «فقد رأيتُ مسند الإمام أبي بكر البزَّار المُسَمَى بـ: «البحر الزخّار» قد حوى جملةً من الفوائد الغزار، يصعب التوصُّلُ إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردتُ أن أتتبَّع فيه ما زاد على الكتب الستة: من حديثٍ بتمامه وحديثٍ شاركهم فيه، أو بعضهم وفيه زيادة ـ يعني عند البزار ـ مميّزاً بقولي: قلت: «رواه فلانٌ خلا كذا»، أو: «لم أره بهذا اللفظ»، أو: «لم أره بتمامه، اختصره فلان»، أو نحو هذا.

وربما ذكر الحديث بطُرق فيكتفي بذكر سند الحديث الثاني، ثم يقول: فذكره، وذكر نحوه، وما أشبه ذلك، فأقول بعد ذكر السند: قال: فذكره، أو قال: فذكر نحوه.

وإذا تكلَّم على الحديث بجرح رواةٍ، أو تعديلٍ بحيث طَوَّل: اختصرتُ كلامه من غير إخلال بمعنى، وربما ذكرته بتمامه إذا كان مختصراً.

وقد ذكر فيه ـ يعني في البحر الزخَّار ـ جرحاً وتعديلاً مستقلاًّ لا يتعلَّق بحديثٍ بعده، وروى فيه أحاديثَ بسنده، فرويت الأحكام والكلام عليها؛ إن كان تكلَّم عليها، وتركتُ ما عداه».

وقد رَتَّب الكتابَ على أبواب الفقه، وبدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب الزهد، وذكر إسنادَه إلى البزَّار في مقدِّمة الكتاب، واعتمد روايته على طريقين إحداهما أعلى من الأخرى بدرجتين.

---

(١) انظر: «زوائد مختصر البزار» (١/ ١٢).

وقد أورد الأحاديثَ بأسانيد البزَّار إلى منتهاها مع كلِّ حديثٍ.

طُبع الكتاب في أربعة أجزاء في مؤسَّسة الرسالة عام ١٣٩٩ هـ، بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي.

٦ ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند أبي يعلى الموصلي» على الكتب الستة.

يقول في مقدمة الكتاب: «فقد نظرتُ في مسند الإمام أبي يعلى: أحمد بن علي بن المُثَنَّى الموصلي، رضي الله عنه، فرأيتُ فيه فوائدَ غزيرةً لا يفطن لها كثيرٌ من الناس.

فعزمتُ على جمعها على أبواب الفقه؛ لكي يسهل الكشف عنها لنفسي، ولمن أراد ذلك، وَسَمَّيتُه: «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»[1]، وأسأل الله أن ينفع به، إنه قريب مجيب.

فذكرتُ فيه ما تفرَّد به عن أهل الكتب الستة من حديثٍ بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه، أو بعضهم، وفيه زيادة. وأُنبّه على الزيادة بقولي: «أخرجه فلانٌ خلا قوله: كذا»، أو: «لم أره بتمامه عند أحد منهم». ونحو هذا من الفوائد.

وربما ذكر الإمام أبو يعلى بعد الحديث أحياناً، ثم يقول: فذكره أو ذكر نحوه، فإذا ذكرت ذلك أقول: قال: فذكره. وما كان من ذلك ليس فيه «قال»، فهو من تصرّفي، وما كان من ذلك رواه البخاري تعليقاً، والنسائي في الكبير ذكرته، وما كان في النَّسائي الصغير المسمَّى بالمجتبى لم أذكره».

ثم ذكر الهيثمي كيف وقع له الكتاب، وعلى من سمعه.

ثم قال: «وما كان فيه من حديث في أوله (كـ) فهو من المسند الكبير لأبي يعلى أيضاً، وما نظرت منه سوى مسند العشرة.

وقد رَتّبته على كتب أذكرها. . .» ثم ساقها رحمه الله[2].

---

(١) وبعض المراجع تذكره باسم: «المقصد الأعلى بزوائد أبي يعلى».

(٢) المقصد العلي: (١/ ٢٩).

فقد تبيّن من مساق كلامه: أن لأبي يعلى ـ رحمه الله مسندين ـ أخرج زوائد الصغير منهما، ومن الكبير مسانيد العشرة فحسب.

ولذلك فإنَّ الحافظ ابن حجر بعد، قال في مقدمة «المطالب»: «إلا أنني تتبعتُ ما فاته ـ يعني للهيثمي ـ من مسند أبي يعلى، لكونه اقتصر في كتابه على الرواية المختصرة».

فهو لم يُسَمِّه «المسندَ الكبير»، وأطلق «الرواية المختصرة» على نسخة شيخه الهيثمي.

وقد رجعتُ لكتب التراجم والرجال، فوجدت ما يشفي العليل، ويروي الغليل، وذلك فيما ذكر الحافظ الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» فإنه قال[1]:

«قال أبو سعد السَّمعاني: سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الحافظ يقول: قرأت المسانيد، كمسند العدني، ومسند أحمد بن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار.

قال الذهبي معقباً: «صدق، ولا سِيّما مسنده الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المُقرىء عنه، فإنه كبيرٌ جداً، بخلاف المسند الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حَمْدَان عنه، فإنه مختصرٌ».

وبه عرف: أنَّ الهيثمي اعتمد النسخة المختصرة في إخراج الزوائد، كما قَرَّر ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة «المطالب».

لكن بالرجوع إلى الأحاديث التي ذكر الحافظ ابن حجر في «المطالب»، ونسبها لأبي يعلى؛ نجد كثيراً منها قد ذكر في «المقصد» و«المجمع».

طُبع الجزء الأول من هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نايف الدعيس في مؤسسة تهامة (السعودية) عام ١٤٠٢ هـ، ثم طُبع كاملاً بتحقيق الأستاذ سيدكسروي حسن في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٣ هـ.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٨٠).

٧ ـ البدر المنير في زوائد المعجم الكبير: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «المعجم الكبير» للإمام الطَّبَراني، على الكتب الستة، ويقع في ثلاث مجلَّدات، كما ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٠ ـ ١٧٢).

ولم يتيسَّر لي الوقوف على هذا الكتاب.

٨ ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ المعجمين، «الأوسط» و«الصغير» للإمام الطَّبَراني، على الكتب الستة، مرتَّباً على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

وقد جرى على طريقته فيه بمثل الذي جرى عليه في الكتب المتقدّمة الأخرى. وقال في مقدمته: «فما كان من حديث على أوله (ق) فهو في «المعجم الصغير» و«الأوسط» بإسناده سواء، ومتنه بنحوه، أو مثله. وما كان على أوّله (ص) فهو مما انفرد به «الصغير». وما كان من «الصغير»، وله أسانيد في «الأوسط» بدأتُ بإسناد «الصغير»، وذكرت طرقه من «الأوسط».

٩ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهَيْثَمي أيضاً.

وهو موسوعةٌ حديثيةٌ قَلَّ نظيرُها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جَمَع فيها الإمامُ الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدِّمة، بعد حذف أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً، وردّاً، مرتَّباً له على الأبواب.

وقد قال في «مقدِّمته»: «وما تكلَّمتُ عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيفٍ وكان من حديث صحابيٍّ واحدٍ، ثم ذكرتُ له مَتْناً بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديثِ الأول إلاَّ أن يكون المَتْنُ الثاني أصحَّ من الأول.

وإذا روى الحديثَ الإمامُ أحمد وغيرُه؛ فالكلام على رجاله إلاَّ أن يكون إسنادُ غيره أصحَّ، وإذا كان للحديث سندٌ واحدٌ صحيحٌ اكتفيتُ به من غير نظرٍ إلى بقية الأسانيد؛ وإنْ كانت ضعيفةً، ومن كان من مشايخ الطَّبَراني في «الميزان» نَبَّهْتُ على ضعفه، ومن لم يكن في «الميزان» ألحقتُه بالثقات الذين بعده! والصحابة لا يشترط

فيهم أن يُخَرِّجَ لهم أهلُ الصحيح فإنهم عُدولٌ، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في «الميزان»!»[1].

ثم ذكر أسانيدَه إلىٰ الكتب التي خَرَّج زوائدَها علىٰ الكتب الستة؛ ليبيِّن تملكه لحقِّ الرواية بالسماع[2]، وقد رَتَّب الكتابَ علىٰ أبواب الفقه، وقد وَقَع له فيه تساهلٌ في تصحيح الأسانيد لمجرَّد أنَّ رجالها ممن خرَّج لهم أصحابُ الكتب الستة، مع أنَّ كتب السُّنن لم يشترط أصحابُها الصحةَ، وكذلك له أخطاءٌ في الحكم على الرواة[3].

طُبع في مكتبة القدسي، عام ١٣٥٢ هـ في عشرة مجلَّدات.

١٠ ـ بغية الباحث عن زوائد الحارث: للهيثمي أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أسامة» (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ)، على الكتب الستة، وقد رَتَّبه على الأبواب، ذاكراً الأحاديث بأسانيدها.

وقد بدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب صفة الجنة.

صَنَّفه بأمر شيخه ـ كباقي الكتب ـ الحافظ زين الدين العراقي، وحضٍّ ابن شيخه أبي زُرْعَة العراقي.

قال في مطلعه: «إن سيّدي وشيخي شيخ الإسلام زين الدين أبا الفضل عبد الرحيم بن الحسين العِراقي ـ أحسن الله إليه وأرضاه، وجعل الجنة مثوانا ومثواه ـ أَهَّلني لإقراء كتبه، فسررت بذلك.

ثم أمرني بتخريج زوائد الحارث بن أبي أسامة فجمعتُها من نسخة في تجزئة سبعة وثلاثين جزءاً، فوجدتُها ناقصة الجزء الثالث عشر، ومقداره عشرة أوراق، أو نحوها، وصفحة من أول الجزء الحادي عشر، وصفحة من أول الجزء الأخير، وأنا أتطلب ذلك إلى الآن، ولم أجدها، وعسى أن يسهِّلها الله بمنه وفضله، آمين[4].

---

(١) مجمع الزوائد: (١/ ٧ ـ ٨).

(٢) مجمع الزوائد: (١/ ٩ ـ ١٣).

(٣) انظر: مقدمة التحقيق لـ: «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» ص: (٤٦ ـ ٤٨).

(٤) (١/ ١) عن المصورة، نقلاً عن الدكتور الأحدب (ص: ٥٤).

حقَّقَها الأستاذ حسين أحمد صالح كرسالة للدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة.

١١ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للهيثمي أيضاً.

وهو يختلف عن سائر ما تقدَّم من الكتب، لجهة الكتب المراد إخراج الزوائد عليها، جَمَع فيه الهيثميُّ زوائدَ «صحيح ابن حبان» على «الصحيحين» البخاري ومسلم، لا على الكتب الستة، كما هو في الكتب المتقدِّمة.

ورَجَّح اختياره هذا، بعدم الجدوى والفائدة من عزو الحديث لابن حِبّان، ما دام موجوداً في الصحيحين أو أحدهما.

قال في مقدمته: «وقد رأيتُ أن أفرد زوائدَ «صحيح أبي حاتم ابن حِبّان، محمد بن حبان البُسْتي» رضي الله عنه، على صحيح البخاري، ومسلم، رضي الله عنهما، مرتّباً ذلك على كتب فقه أذكرها؛ لكي يسهل الكشفُ عنها.

فإنه لا فائدةَ من عزو الحديث إلى «صحيح ابن حبان» مع كونه في شيء منهما.

وأردتُ أن أذكر الصحابي فقط، وأسقط السند اعتماداً على تصحيحه، فأشار عليَّ سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زُرْعَة بأن أذكر الحديث بسنده؛ لأن فيه أحاديث تكلَّم فيها بعضُ الحفاظ، فرأيتُ ذلك هو الصواب، فجمعت زوائده، ورتّبتُها على كتب أذكرها، وهي...».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن حمزة، في المكتبة السلفية بالقاهرة.

١٢ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البُوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ).

قال في مقدِّمته: «فقد استخرتُ الله الكريمَ الوَهَّاب في إفراد زوائد الأئمة الحُفّاظ الأعلام الأجِلاَّء الأيقاظ: أبي داود الطَّيالِسي، ومُسَدَّد، والحُمَيْدِيّ، وابن أبي عمر، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي ـ الكبير ـ، علىٰ الكتب الستة صحيحي البخاري، ومسلمٍ، وأبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي ـ الصغرىٰ، وابن ماجه، رضي الله عنهم أجمعين.

فإن كان الحديثُ في الكتب الستة أوأحدها من طريق صحابيٍّ واحدٍ لم أُخرجه إلا أن يكون الحديثُ فيه زيادةٌ عند أحد المسانيد المذكورة تَدُلُّ علىٰ حكمٍ فأُخرجه بتمامه ثم أقول في آخره: رَوَوْه بعضهم باختصار، وربما بَيَّنتُ الزيادَة مع ما أَضُمّه إليه من مسندي أحمد بن حنبل، والبَزّار، و«صحيح ابن حبان» وغيرهم. . وإن كان الحديثُ من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحدُ المسانيد بإخراج طريقٍ منها؛ أخرجتُه؛ وإن كان المتنُ واحداً، وأُنبِّه عقب الحديث أنه في الكتب الستة أو أحدها من طريق فلانٍ مثلاً إنْ كان؛ لئلا يُظَنّ أنَّ ذلك وهماً. فإن لم يكن الحديثُ في الكتب الستة أو أحدِها من طريق صحابيٍّ آخر ورأيتُه في غير الكتب الستة نبَّهتُ عليه للفائدة، وليعلم أنَّ الحديث ليس بفردٍ. وإن كان الحديثُ في مسندين فأكثر من طريق صحابيٍّ واحدٍ أوردتُه بطرقه في موضعٍ واحدٍ إن اختلف الإسنادُ، وكذا إن اتَّحد الإسنادُ بأن رواه بعضُ أصحاب المسانيدِ معنعناً، وبعضُهم صرَّح فيه بالتحديث. فإن اتفقت المسانيدُ في إسنادٍ واحدٍ ذكرتُ الأول منها، ثم أُحيل عليه، وإن كان الحديثُ في مسندٍ بطريقين فأكثر ذكرتُ صاحبَ المسند في أول الإسناد، ولم أذكره في الثاني ولا ما بعده، بل أقول: (قال) ما لم يحصل اشتباهٌ. هذا كله في الإسناد.

وأمَّا المتن، فإن اتفقت المسانيدُ علىٰ متنٍ بلفظٍ واحدٍ سقتُ متن السند الأول فحسب، ثم أحيل ما بعده عليه، وإن اختلفت ذكرتُ متنَ كل سندٍ، وإن اتَّفق بعضٌ واختلف بعضٌ ذكرتُ المختلفَ فيه، ثم أقول في آخره: (فذكره). وقد أوردتُ ما رواه البخاري تعليقاً، وأبو داود في «المراسيل»، والترمذي في «الشمائل»، والنسائي في «الكبرىٰ» وفي «عمل اليوم والليلة»، وغير ذلك مما ليس في شيءٍ من الكتب الستة، ورَتَّبتُه علىٰ مئة كتابٍ أذكره ليسهل الكشفُ. . . . ».

ثم سَرَد البوصيري تلك الكتبَ.

للبوصيري طريقته في الإيراد والتعاليق، والكلام على الحديث، بما لا يبعد عن طريقة الهيثمي، من حيث الأصل، ولكن بزيادة تدقيقٍ، وبسطِ كلامٍ على صحة الحديث وضعفه، بما لا تجده على نحوه عند الهيثمي.

واللاَّحق يستفيد من السابق، والمتقدّم يخبرالمتأخّر، فعلى القطع قد استفاد البوصيري من الهيثمي، لا سيما وقد تخرج بابن حجر في حياة شيخه العراقي، الذي ـ ولا شك ـ أطلع منه على هذا الفن وأصوله، حتى تتابع هؤلاء على العمل به.

وهو مخطوطٌ، يوجد منه صورةٌ في مكتبة الجامعة الإسلامية عن الأصل الذي بدار الكتب المصرية، في ثماني مجلَّدات، وهي ناقصةٌ من بعض أجزائها، بعض الأوراق من وسطها نقصاً كبيراً.

وذكر محقِّق «مصباح الزجاجة» (١/ ١٥): أنَّ الموجود منها: الجزء الأول والثالث والرابع، وسقط الجزء الثاني، وقد كتب الجزء الثالث بخط المؤلف في سنة (٨٢٢) هـ، وعدد أسطره يتراوح بين (١٨) إلى (٢١) سطراً، وعدد أوراقه (٨٦٩) ورقة.

١٣ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن ابن ماجه» على الكتب الخمسة ـ البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود ـ.

وقد بيَّن البوصيريُّ طريقَته في استخراج زوائده، فقال في مقدِّمته: «فقد استخرتُ الله عزَّ وجلَّ في إفراد زوائد الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، على الخمسة الأصول: صحيحي البخاري، ومسلم، و ـ سنن ـ أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي في الصغرى رواية ابن السُّنِّي.

فإن كان الحديثُ في الكتب الخمسة أو أحدهم، من طريق صحابيٍّ واحدٍ، لم أُخرجه إلا أن يكون فيه زيادةٌ عند ابن ماجه تَدُلُّ على حكم.

وإن كان من طريق صحابيَّين فأكثر، وانفرد ابنُ ماجه بإخراج طريقٍ منها أخرجتُه، ولو كان المتنُ واحداً، وأُنبِّه عقب كلِّ حديثٍ: أنه في الكتب الخمسة المذكورة، أو أحدها، من طريق فلانٍ مثلاً إن كان.

فإن لم يكن، ورأيتُ الحديثَ في غيرها نبَّهْتُ عليه للفائدة، وليعلم أنَّ الحديث ليس بفردٍ، ثم أتكلَّم على كلِّ إسنادٍ بما يليق بحاله من صحةٍ، وحُسْنٍ، وضعفٍ، وغير ذلك، وما سكتُّ عليه ففيه نظرٌ.

وهذا ترتيب كتبه أذكرها ليسهل الكشف منها، وهي: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

وقد أخبرني بجميع سنن الإمام أبي عبد الله بن ماجه إذناً خاصاً شيخنا العراقي، وأخبرني شيخنا الإمام ابن حجر العسقلاني..».

طُبع أولاً بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي في المكتبة العربية في بيروت، أو الدار العربية للطباعة والنشر عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٣ م، في مجلدتين في أربعة أجزاء، وهي طبعة سقيمة مشحونة بالسقط والتحريف والتصحيف، والأخطاء الإملائية، وعدم ضبط العبارات. ثم عاد فطُبع في بيروت في مجلدتين، في دار الجنان ـ مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بتحقيق كمال يوسف الحوت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٤ ـ فوائد المنتقي لزوائد البيهقي: للبوصيري أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «السنن الكبرى» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، على الكتب الستة.

قال السَّخاوي: «إنه يقع في مجلَّدتين أو ثلاث»[١]. نقله عنه في «معجم المؤلِّفين».

وهو مفقودٌ.

١٥ ـ تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب: للبوصيري أيضاً.

قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر»: «وجمع من مسند الفردوس وغيره أحاديث، أراد أن يذيِّل بها على الترغيب والترهيب للمنذري، ولم يبيِّضه»[٢].

وقال صاحب «الضوء»: «والتقط من هذه الزوائد ـ التي صنَّفها ـ ومن مسند الفردوس كتاباً، جعله ذيلاً على الترغيب والترهيب للمنذري، سَمَّاه: «تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب»، ومات قبل أن يبيِّضه ويهذِّبه، وبيَّضه من مسوَّدته ولدُه، على خلل فيه»[٣].

وهو غير موجود الآن.

١٦ ـ زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

---

(١) الضوء اللامع: (١/ ٢٥١).

(٢) إنباء الغمر: (٨/ ٤٣٢).

(٣) الضوء اللامع: (٣/ ٢٥١).

جمع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أسامة» على الكتب الستة، و«مسند أحمد». وقد ذكره صاحب «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٤).

وهو غيرُ موجودٍ.

١٧ ـ زوائد مسند أحمد بن منيع: للحافظ ابن حجر أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «مسند أحمد بن منيع» على الكتب الستة، و«مسند أحمد بن حنبل». ثم إنه عاد فضمَّه لسابقه.

وهو غير موجود.

١٨ ـ زوائد الأدب المفرد للبخاري: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «الأدب المفرد» للبخاري على الكتب الستة، ذكره صاحبُ «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤).

١٩ ـ زوائد مسند البزار: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه زوائدَ مسند البزَّار على الكتب الستة و«مسند أحمد»، وهو مختصرُ كتاب شيخه الذي ذكرناه قبل، فإنه انتزع منه الأحاديث التي في «مسند أحمد».

قال الحافظ في مقدمة الكتاب: «فإنني لما علَّقتُ الأحاديثَ الزائدةَ على الكتب الستة، ومسند أحمد ـ رضي الله عنه ـ من جمع شيخنا الإمام أبي الحسن المذكور، على الكتب الستة أيضاً. فرأيتُ أن أفرد هاهنا مِنْ تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر عن الإمام أحمد، لأن الحديث إذا كان في المسند الحنبلي؛ لم يحتجْ إلى عزوٍ إلى مصنف غيره لجلالته...

وقال: «فإنني كنتُ عملتُ أطراف مسند أحمد تمامه في مجلَّدتين وحاجتي ماسّة إلى الازدياد، فآثرتُ هذا المصنَّفَ على الاختصار الذي وصفتُ، وأضفت إليه كلام الشيخ أبي الحسن على الأحاديث، مجموعه الذي عمله محذوف الأسانيد، لأن الكلام على بعض رجال السند عقب السند أولى، لعدم الوهم، والله الموفّق.

وزدتُ جملةً من الكلام على الأحاديث، أقول في أولها: «قلت» والله الموفق».

طُبع بتحقيق الأستاذ صبري عبد الخالق أبو ذر في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١٢ هـ.

٢٠ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد العشرة**: للحافظ ابن حَجَر أيضاً.

جَمَع فيه الحافظُ زوائدَ المسانيد العشرة المتقدمة عند الكلام على «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري، على «الكتب الستة» و«مسند الإمام أحمد».

وإنما ذكَر ثمانية مسانيد فقط؛ لأن التاسع وهو «مسند إسحاق بن راهُوْيَه» لم يقف إلا على قدر نصفه فتتبَّع ما فيه، والعاشر هو «مسند أبي يَعْلى» ـ الرواية المطوَّلة ـ جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثميُّ في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و«المطالب» واحدٌ لا يختلف إلاَّ في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظُ ابن حجر سابعاً هو «مسند الإمام أحمد».

وقد رَتَّبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً ورداً، ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إيَّاه عمَّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصرُ نفسَ اسم الأصل.

والنسخة المجرَّدة هي المطبوعة المحققة المتداولة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، رحمه الله تعالى.

٢١ ـ **شرح «زوائد مسلم على البخاري»**: لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّن» (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو في أربع مجلَّدات.

٢٢ ـ **شرح «زوائد أبي داود على الصحيحين»**: لابن الملقِّن، مجلَّدتان.

٢٣ ـ **شرح «زوائد الترمذي على الثلاثة»**: لابن المُلَقِّن أيضاً.

لم يتمّ، يعني: الصحيحين، وأبا داود.

٢٤ ـ **شرح «زوائد النسائي على الأربعة»**: لابن المُلَقِّن أيضاً.

لم يتمّ، يعني: الصحيحين، وأبا داود، والترمذي.

٢٥ ـ شرح «زوائد ابن ماجه على الخمسة»: لابن المُلَقِّن أيضاً.

ثلاثة مجلَّدات، يعني: بقية الخمسة من الستة غير ابن ماجه.

وقد رأى الحافظُ ابن حجر هذه الزوائدَ، ثم إنها احترقت قبل موت الشيخ، فلا يُدرى أنسخ منها شيء قبل احتراقها أم لا.

٢٦ ـ زوائد شعب الإيمان للبَيْهَقي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

جمع فيه السيوطيُّ زوائدَ «شعب الإيمان» على الكتب الستة، ولكنه لم يكمله، قال حاجي خليفة: «والشيخ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي جمع زوائد الأصل ـ شعب الإيمان ـ على الكتب الستة، كتب منه الثُّلُث فقط»[١].

وهو غير موجود، ويقع في مجلَّدةٍ واحدةٍ، ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٢).

٢٧ ـ زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي: للسُّيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٧٩).

إدراجُ بعض الكتب في فَنِّ الزوائد خطأً:

نُسِبَ كتابُ «زوائد الحِلْية لأبي نُعَيْم»، وكتاب «زوائد فوائد تَمَّام» على الكتب الستة، للإمام الهَيْثَمي، وهو وَهْمٌ ممن نسبه. والذي ذكره مُترجِمو الإمام الهَيْثَمي، هو قيامه بترتيب أحاديث الكتابين المذكورين على الأبواب كما قام بترتيب أحاديث «الغَيْلانِيَّات» و«الخِلْعِيَّات» و«الأفراد» للدَّارَقُطْني، كلّ على حِدَةٍ.

كما نُسِبَ كتاب «زوائد سنن الدَّارَ قُطْني» لزَيْن الدين القاسم بن قُطْلُوبُغَا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ)، وهو وَهْمٌ أيضاً، والذي قام به الإمام ابن قُطْلُوبُغَا، هو تخريج زوائد رجال «سنن الدَّارَقُطْني» على الكتب الستة.

كما نُسِبَ كتابُ «زوائد مسند الفردوس» للدَّيْلَمي شَهْرَدَار بن شِيْرُوْيَهْ الهَمَذَانِيّ

---

(١) كشف الظنون: (١/ ٥٧٤).

(المتوفى سنة ٥٥٨ هـ)، للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، ولم أقف على من ذكره منسوباً إليه غير المحدِّث الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١)، والذي قام به الحافظُ رحمه الله هو اختصار «مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيّ في كتاب سَمَّاه «تسديد القوس»(١).

كتب الزوائد للمعاصرين:

١ ـ إسعاد الرائي بأفراد وزوائد النسائي على الكتب الخمسة: للأستاذ أبي عبد الله سيد بن كسروي حسن.

في هذا الكتاب زوائدُ الإمام النَّسائي على الكتب الخمسة (البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه) في المتون أو الأسانيد، وما تفرَّد به النَّسائيُّ عن الخمسة. والمؤلِّفُ من خلال نظره في كتاب «تحفة الأشراف» للمِزّي للموازنة بين أسانيد إسعاد الرائي بمسانيد المِزّي، فلاحظ: أنَّ المزي ذكر الأحاديثَ التي تفرَّد بها النَّسائيُّ عن الخمسة فأضافَ تلك الأفرادَ إلى كتابه، رَتَّب المؤلِّفُ كتابَه على الموضوعات، (أي: على الكتب)، وتحت كلِّ كتابٍ عِدّةُ أبوابٍ أعطاها أرقاماً مسلسلةً، كما أنه رَقَّم الأحاديثَ، وما كان منها في «السُّنَن الكبرى» ذكر رقمَه بعد الرقم المُسلسَل، وما كان من «المجتبى» (سنن النَّسائي الصغرى) فيذكر بعد الرقم المسلسل بين قوسين رقمَ الجزء والصفحة بعده ويرمز له بـ(مج).

طُبع الكتاب في دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م في مجلَّدتين.

٢ ـ إنجازُ الوعود بزوائد أبي داود على الخمسة (الصحيحان والسنن الثلاثة الأخرى): للأستاذ كسروي بن حسن أيضاً.

اتَّبع فيه المؤلِّفُ ترتيبَ «سنن أبي داود» ليسهل على المطالع الرجوعُ إلى أصل الحديث والوصول إليه، وأضافَ بعضَ أبواب لأحاديث لم يُسَمِّ أبو داود أبوابها، وجعلها بين قوسين؛ ليُدرِك القارئ: أنها ليست من صُنع أبي داود، وأضافَ إلى أحاديث أبي داود زياداتٍ ليست في روايةاللُّؤلُؤي، ذكرها المِزِّيُّ في «تحفة

---

(١) انظر: «علم الزوائد الحديث»: للدكتور الأحدب، ص: ٣٥ ـ ٦٥.

الأشراف»، وميّزها بالرَّمز إليها، وذكر رقمَ الحديث. وبيّن بعد الحديث الروايةَ التي ذُكر فيها بلفظ المِزِّيِّ في «التحفة»، وبيّن درجاتِ الأحاديث من حيثُ الصِّحَّة والحُسن والضَّعف، أو ما سَكَت عنه أبو داود وهو في حُكم (المقبول: الصحيح أو الحسن) عنده. أمَّا ما كان مُرْسَلاً أو ضعيفاً أو مُعَلاًّ وسَكَت عنه أبو داود، فيُبيِّن سببَ ضعفه باختصارٍ شديدٍ، كما ذكر بعضَ التعليقات للحافظ المُنذري.

طُبع الكتاب في دار الكتب العلمية ببيروت عام١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م في مجلَّدتين.

٣ ـ **زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة**: للدكتور خلدون الأحدب.

أخرج فيه المؤلِّفُ زوائدَ الأحاديث التي ذكرها الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» على أحاديث الكتب الستة (صحيح البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة)، وبلغت عِدّةُ هذه الزوائد (٢٢٢٣)حديثاً، وَبَيّن درجةَ كلِّ حديثٍ من حيث القَبول والرَّدِّ، وبيَّن مُوجِبات ذلك، وتَرْجَم لمن يحتاج إلى ترجمةٍ من الرُّواة، واكتفى بترجَمة المجروحين من رجال السَّند، ولم يلتزم بذكر تراجم جميع رجال الإسناد، وذكر أقوالَ العلماء فيهم، وخَرَّج الأحاديثَ ببيان من خَرَّجها من الأئمة في مصنَّفاتهم، وبيانِ طُرُقها، وبيَّن طرقَها وما فيها من عِلَلٍ إنْ وُجدت، كما ذكر متابعاتِ الحديث وشواهدَه ومراتبَها، وإذا كان في الحديث غريبٌ بَيَّن معناه. وَقدَّم المصنِّفُ لكتابه ببابَيْن، عَرَّف في الأول عِلْمَ الزوائد وثمرته ومراتب أحاديث الزوائد... وفي الثاني بَيَّن أهميةَ «تاريخ بغداد» باعتباره من مصادر الحديث الشريف، وألحق به مبحثاً في ترجَمةٍ مُوْجَزةٍ للخطيب البغدادي.

طُبع الكتاب في دار القلم بدمشق عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ في تسع مجلَّدات.

٤ ـ **زوائد السُّنن على الصحيحين**: للأستاذ صالح أحمد الشَّامي.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن الدارمي»، و«سنن ابن ماجه»، على ما في «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، وحذف من أحاديثَ هذه الكتب ما جاء منها في الصحيحين، مع الإشارة إليها بأرقامها، ورَمَز إلى الكتب التي أخرجتها، ورَتَّب الكتابَ على الموضوعات. يُعَدّ هذا الكتاب تكميلاً وإتماماً لكتاب (الجامع بين الصحيحين).

طُبع في دار القلم بدمشق عام١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في سبع مجلَّدات.

٥ ـ زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند: للدكتور عامر حَسَن صبري.

جَمَع فيه الأحاديثَ الزائدة على أحاديث الإمام أحمد، ورَتَّبها على أبواب الفقه، وذكر المؤلِّفُ ما انفرد به عبدُ الله عن أبيه من حديثٍ بتمامه، أو من حديثٍ شاركه فيه غيرُه، وفيه زيادةٌ عنده، أو من طريق صحابيٍّ، وذكر المتابعاتِ والشواهدَ لأكثر الأحاديث، ضَبَط الأحاديثَ بالشكل الكامل كما ضَبَط الأعلام، وذكر عقب الحديثِ أو الأثرِ موضعَه من المسند جزءاً وصفحةً، وأعطى الأحاديث أرقاماً مسلسلةً، وأثبت الكلمات التي سقطت من المسند، وَنبَّه إليها في الهامش، كما ذكر معنى الكلمات الغريبة، وناقَشَ بعضَ المسائل الفقهية.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في مجلَّدةٍ.

* * *

٤٣ ـ مصادرَ تخريج الأحاديث

«التخريجُ» في اصطلاح المحدِّثين يُطْلَق علىٰ ثلاثة معانٍ، وهي:

١ ـ يُطلق علىٰ أنَّه مُرادِفٌ لـ: «الإخراج» أي: إبرازُ الحديث للنَّاس بذِكْر مَخْرَجِه، أي: رجال إسناده الذين خرج الحديثُ من طريقهم.

فيقولون مثلاً: هذا حديثٌ أخرجه البخاريُّ، أو خَرَّجه البخاريُّ، أي رَواه، وذَكَر مَخْرَجَه استقلالاً.

قال ابن الصَّلاح: «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهُما: التصنيفُ علىٰ الأبواب، وهو تخريجه علىٰ أحكام الفقه وغيرها...»[١].

فالمرادُ بقوله: «تخريجه» أي: إخراجُه وروايته للناس في كتابه.

٢ ـ ويُطْلَق علىٰ معنىٰ: إخراجُ الحديث من بطون الكتب وروايتها.

قال الحافظ السَّخاوي: «والتخريجُ: إخراجُ المُحدِّثِ الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمَشْيَخاتِ والكتبِ ونحوِها، وسياقُها من مَرْوِيَّات نفسِه، أو بعضِ شيوخِه، أو أقرانِه، أو نحوِ ذلك، والكلامُ عليها، وعَزْوُها لمَنْ رَواها من أصحابِ الكتب والدَّواوِيْن»[٢].

٣ ـ ويُطْلَق علىٰ معنىٰ الدَّلالة: أي: الدلالةُ علىٰ مصادر الحديث الأصليَّة، وعَزْوُهُ إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلِّفين.

قال المُنَاوِيُّ عند قول السُّيوطي: «وبالغتُ في تحرير التخريج: ... بمعنىٰ اجتهدتُ في تهذيب عَزْوِ الأحاديث إلىٰ مُخَرِّجيها من أئمَّة الحديث من الجوامع

---

(١) علوم الحديث: ص: ٢٢٨.

(٢) فتح المغيث: (٢/ ٣٣٨).

والسُّنَنَ والمَسانيد، فلا أَعْزُو إلىٰ شيءٍ منها إلاَّ بعد التفتيش عن حالِه وحالِ مُخرِّجِه، ولا أكتفي بعَزْوِه إلىٰ مَنْ ليس مِنْ أهله ـ وإنْ جَلَّ ـ كعُظماء المفَسِّرين»[1].

قلتُ وهذا المعنىٰ هو الذي شاعَ بين المحدِّثين في القرون المتأخِّرة.

وبناءً علىٰ المعنىٰ الثالث يُمكِننا أن نُعَرِّف التخريجَ اصطلاحاً بمايلي:

التخريجُ: هو الدَّلالةُ علىٰ موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجَتْه بسنده، ثم بيانُ مرتبتِه عند الحاجة.

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجةٍ إلىٰ معرفة القواعد والأصول التي أُطلق عليها في أيامنا هذه «أصول التخريج»؛ لأن اطلاعهم على مصادر السُّنّة كان اطلاعاً واسعاً، وصِلتُهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقةً، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديثٍ ما، سُرْعان ما يتذكَّرون موضعَه في كتب السُّنَّة، بل وفي أيّ جزءٍ من تلك الكتب، أو يعرفون ـ على الأقلّ ـ مظانَّه في المصنَّفات الحديثيّة، وهم على علمٍ بطريقة تأليف تلك المصنَّفات وترتيبها، لذلك يَسْهُلُ عليهم الاستفادةُ منها، والمراجعةُ فيها لاستخراج الحديث، وقُلْ مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنَّفٍ من المصنَّفات غير الحديثية. فإنَّ لديه القدرةَ على معرفة مصدره والوصولِ إلى موضعه بسهولةٍ ويُسرٍ.

وبَقِيَتْ الحالُ على ذلك عِدَّة قرونٍ إلى أنْ ضاقَ اطِّلاعُ كثيرٍ من العلماء والباحثين على كتب السُّنَّة ومصادرها الأصلية فصَعُب عليهم حينئذ معرفةُ مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنِّفون في العلوم الشرعية وغيرها. كالفقه والتفسير والتاريخ فنهض بعضُ العلماء، وشمَّروا عن ساعد الجِدِّ، فخرَّجوا أحاديثَ بعض الكتب المصنَّفة في غير الحديث، وعزوا تلك الأحاديثَ إلى مصادرها من كتب السُّنَّة ـ الأصول، وذكروا طُرُقَها، وتكلَّموا على بعضها أو كلِّها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقامُ، فظَهر ما يُسَمَّى بـ «كتب التخريج»[2].

ومن أوائل كتب التخريج على ما يبدو تصنيفُ محمد بن موسىٰ الحازمي الشافعي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ) المسمَّى بـ «تخريج أحاديث المهذَّب» هو كتابٌ في

---

(١) فيض القدير: (١/ ٢٠).
(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: للدكتور محمود الطحان: ص: ١٣ ـ ١٤.

الفقه الشافعي تصنيفُ أبي إسحاق الشِّيرازي. ثم كَثُر التخريجُ في القرن الثامن وما تلاه، سنذكر بعضاً من كتبه.

فوائد التخريجّ:

للتخريج فوائدُ عَديدةٌ، نذكر منها الفوائدَ الآتيةَ:

١ ـ بالتخريج نعرف مكانَ الحديث في مصادره الأصلية، وبالتالي نعرفُ إسنادَه ومَتْنَه بِدِقَّةٍ، ونستطيع المقارنةَ بين المَتْن الأصلي والذي معنا فنكشف مدى الدِّقّة في نقل النصّ الذي معنا.

٢ ـ بالتخريج نعرف كلامَ الأئمّة في الحديث صحّةً أو ضَعْفاً، فالإمام البخاري قد اتّفقت الأمّةُ على صحّة ما أخرجه في صحيحه، وكذا الإمامُ مسلمٌ.

والإمامُ الترمذيُ يقول فيما يخرجه في جامعه: حديثٌ صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو غريبٌ، أو غير ذلك.

وكثيرٌ من الأئمّة يحكمون على الحديث في كتبهم، فيسهل معرفة أحكامهم.

٣ ـ بالتخريج البسيط يمكن تتبُّعُ طُرُقِ الحديث، وبالتالي معرفة إنْ كان آحاداً، أو مشهوراً، أو متواتراً أو غير ذلك.

٤ ـ بالتخريج البسيط يمكن معرفةُ ما للحديث من شواهد، وما في بعض طرقه من متابعاتٍ، وبالتالي يُمكِن معرفةَ ما إذا كان الحديث يتقوّى بهذه الطُرق أو لا يمكن تقوّيه بها.

٥ ـ بتخريج الحديث وجَمْعِ طُرقه والمقارنةِ بينها يمكن التوصُّلُ إلى ما في الحديث من عِلَلٍ، أو ما في بعضِ طُرُقِه من شُذوذٍ أو زيادةِ ثقةٍ، كما قال الإمامُ عليُّ ابن المَدِيْني: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه لم يتبيَّن خطؤُه»[1].

٦ ـ بتخريج الحديث يُمكِن معرفةَ أسباب وُرودِه التي قد تُذْكَر في بعض طُرُقِه، وكذا يُمكِن معرفةُ معاني الغريب التي قد تُذْكَر في رواياتٍ أخرى، مِصْداقاً لقول أبي حاتم الرازي: «لو لم نكتب الحديثَ من سِتّين وجهاً ما عَقَلْناه»[2].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٨٢.

(٢) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٨٢.

٧ ـ بالتخريج يُمكِن جمعُ الأحاديث التي تتحدَّث في موضوعٍ مُعيَّنٍ، وبالتالي يُمكِن للباحث أن يوفِّي هذا الموضوعَ حقَّه من الدراسة بالرجوع إلى شروح هذه الأحاديث ومعرفة أحكام الأئمّة عليها، وما استنبطوه منها.

٨ ـ للتخريج فوائدُ أخرى كتعيين المُبْهَم، وتمييز المُهْمَل، وتصريح المدلِّس بالسَّماع، وعلوّ الإسناد وغير ذلك.[١]

أشهر كتب التخاريج:

١ ـ **تخريج أحاديث «الأمّ» للشافعي**: لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٢ ـ **تخريج أحاديث «المهذَّب» في الفقه الشافعي للشِّيرازي**: لأبي بكر، محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٦).

٣ ـ **خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل للرازي**: لحسام الدين علي بن أحمد بن المَكّي (المتوفى سنة ٥٩٨ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «شرح مختصر القدوري» في فروع الحنفية، ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٦).

٤ ـ **الحاوي في بيان آثار الطَّحاوي**: للمحدِّث علي بن أحمد اليمني العرشاني (المتوفى سنة ٦٢٥ هـ).

قال الكتاني: «وتخريج أحاديث شرح معاني الآثار للطحاوي لبعضهم، سَمَّاه: (الحاوي في بيان آثار الطحاوي)، عَزَا فيه كلَّ حديثٍ من أحاديثه إلى الكتب المشهورة من الستَّة وغيرها، وبيَّن صحيحها، وحسنها، وضعيفها»[٣].

---

(١) تخريج الحديث الشريف: ص: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٨).

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٦.

٥ ـ تخريج الأحاديث الموضوعة من كتاب الشهاب للقُضَاعي: لأبي الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن العَدَوي العُمَري، المعروف بـ: «الرضي الصَّاغاني» (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ)[1].

وهو مخطوطٌ[2].

٦ ـ تخريج الأحاديث الضعاف من «سنن الدارقطني»: لأبي محمد، عبد الله بن يحيى الغَسَّاني (المتوفى سنة ٦٨٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، في دار عالم الكتب بالرياض، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، في (٣٨٠) صفحة.

٧ ـ تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب في الأصول: لشمس الدين، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن عبد الهادي» (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٨).

٨ ـ الكفاية في معرفة أحاديث الهداية: لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

قال الكتّاني: «في مجلَّدتين»[3].

وهو مخطوطٌ[4].

٩ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية: للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

هو كتاب خرَّج فيه مؤلِّفه الأحاديث التي استشهد بها العلاَّمة علي بن أبي بكر المَرْغِيناني الحنفي (المتوفى سنة ٥٩٣ هـ) في كتابه «الهداية» في الفقه الحنفي.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٢٩٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٨٨.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٣٩٩) و(١/ ٣٥١).

وهو مِن أجود كتب التخريج وأنفعها وأشملها ذكراً لطُرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السُّنّة الكثيرة، مع ذِكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكلٍ شافٍ وافٍ لم يُسْبَق إليه ـ فيما أعلم ـ.

وقد استمدَّ من طريقته ومعلوماته هذه مَن جاء بعده من أصحاب كتب التخريج لا سِيّما الحافظُ ابن حجر.

وهذا الكتابُ يَدُلُّ على تبحُر الزَّيْلَعي في الحديث وعلومه، وسَعَةِ اطِّلاعه على مصادره الكثيرة. وقدرتِه على استخراج ما فيها. قال الكَتّاني عن هذا الكتاب: «وهو تخريجٌ نافعٌ جداً، به استمدَّ مَن جاء بعده من شُرَّاح الهداية، بل منه استمدَّ كثيراً الحافظُ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهدٌ على تبحُره في فَنّ الحديث وأسماء الرجال، وسَعَةِ نظره في فروع الحديث إلى الكمال»[1].

وطريقةُ تخريجه في هذا الكتاب: أنه يَذْكُر نصَّ الحديثِ الذي أورده صاحبُ كتاب «الهداية» ثم يذكر مَن أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصياً طُرقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديثَ التي تَدْعَم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحبُ «الهداية» ويذكر من أخرجه أيضاً؛ ويرمز لهذه الأحاديث بـ: «أحاديث الباب» ثم إن كانت المسألةُ خلافيةً يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذَهَب إليه الأحنافُ، ويرمز لهذه الأحاديث بـ: «أحاديث الخصوم» ويذكر من أخرجها أيضاً. يفعل كلَّ ذلك بمنتهى النزاهة وكمال الإنصاف من غير أن يميل به عن الحقِّ تعصب مذهبيّ أوسِواه.

وتخريج أحاديث الكتاب مرتَّبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ الكتابَ بتخريج أحاديث «كتاب الطهارة» ويستمرُّ إلى آخر أبواب الفقه، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل (أي: كتاب «الهداية») لذلك فالرجوعُ إليه سهلٌ جداً؛ لأنه ما على المُراجِعِ فيه إلا أن يعرف موضوعَ الحديث وفي أيِّ بابٍ يتعلَّق، ثم ينظره في ذلك الباب.

يُعتبر هذا الكتاب موسوعةً ضخمةً لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدلَّ

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٨ .

به الفقهاءُ من سائر أصحاب المذاهب المتبوعة، وهذه ميزةٌ عظيمةٌ يمتاز بها هذا الكتابُ الجليلُ.

طُبع بتصحيح أعضاء المجلس العلمي بدابهيل (الهند) عام ١٣٥٧هـ ـ ١٩٤٨م، في أربع مجلَّدات، ومعه: «بغية الألمعي في تخريج الزيلعي»، وأعيد طبعه في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣، وفي دار الحديث ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٠ ـ تخريج أحاديث «الكشّاف» للزمخشري: للزَّيْلَعي.

قال الكتّاني: «استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طُرقها، وتسمية مخارجها على نمط ماله في تخريج أحاديث الهداية، لكنه فاته كثيرٌ من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشريُّ بطريق الإشارة، ولم يتعرَّض غالباً للآثار الموقوفة»[١].

حقَّق منه قسماً الأستاذ رجب أبو الحمد علي، كرسالة جامعية، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. وطُبع بتحقيق الأستاذ سلطان بن فهد الطبيشي في دار ابن خزيمة بالرياض عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. في أربع مجلَّدات.

١١ ـ تخريج أحاديث «الشرح الكبير» للرافعي على «الوجيز للغزالي»: لقاضي القضاة أبي عمر، عبد العزيز، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي، المعروف بـ: «ابن الجماعة» (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٢ ـ تخريج أحاديث «المحرَّر»: لابن جماعة أيضاً.

خرَّج فيه أحاديثَ «المحرَّر في الفقه الشافعي»، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٥.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٩).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

١٣ ـ تخريج أحاديث الهداية: لعبد الله بن علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٤ ـ تخريج أحاديث «المنهاج في الأصول» للبيضاوي: لتاج الدين السُّبكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

١٥ ـ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث «مختصر ابن الحاجب»: للحافظ أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ مختصر ابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) في الفقه الشافعي الذي استخرجه من سِتِّين كتاباً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي في دار حراء بمكّة المكّرمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٥٧٢) صفحة. وحقَّقه الأستاذ عبد الله بن عبد الرحمٰن المحيسن، كرسالة للماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٦ ـ الطرق والوسائل في تخريج أحاديث «خلاصة الدلائل»: لمحيي الدين، أبي محمد، عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله الحنفي المصري، المعروف بـ: «القُرشي» (المتوفى سنة ٧٧٥ هـ).

خرَّج به أحاديثَ «مختصر القدوري» في فروع الحنفية، قال الكتّاني: «في مجلَّد صخم»[٢].

١٧ ـ العناية في تخريج أحاديث «الهداية» للمرغيناني: للقرشي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥١).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٩.

وهو مخطوطٌ[1].

١٨ ـ المعتبر في تخريج أحاديث «المنهاج» و«المختصر»: لبدر الدين، محمد بن بهادر الزَّركشي المصري (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ). و«مختصر منتهى السُّؤل» والأول لابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي في دار الأرقم بالكويت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٧٥) صفحة. وحقَّقه الأستاذ عبد الرحيم محمد بن أحمد القشقري كرسالة للدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٥٩٩) صفحة.

١٩ ـ الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز: للزركشي أيضاً.

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

وهو مخطوطٌ في طوبقيو سراي باستنبول برقم (٢٩٧٣)، وطُبع في الهند قديماً.

٢٠ ـ المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث «المصابيح» للبَغَوي: لصدر الدين، أبي المعالي، محمد بن إبراهيم بن إسحاق المُنَاوِي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

قال في مقدِّمته: «جعلتُ كتابي هذا لتخريج أحاديثه، ونسبتُ كلَّ حديثٍ إلى مخرِّجه من أصحاب الكتب السِّتّة، فإن لم يكن الحديث في شيءٍ من الكتب خرَّجتُه من غيرها كمسند الشافعي، وموطأ مالكٍ، وغيرها».

وهو مخطوطٌ[2].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/١١٠٨ ـ ١١٠٩).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: (٦/٢٤٧).

٢١ ـ تخريج أحاديث كتاب «أربعون حديثاً في اصطناع المعروف» للمنذري: للمناوي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ سمير طه المجذوب في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١١٢) صفحة.

٢٢ ـ تخريج أحاديث «المهذَّب في الفقه الشافعي» للشيرازي: لسراج الدين، عمر بن علي، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّنْ» (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٢٣ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير» للرافعي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ جمال محمد السيد، وأحمد شريف الدين في دار العاصمة بالرياض عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٤ ـ خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير» للرافعي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدتين.

٢٥ ـ تحفة المحتاج إلى أدلة «المنهاج» للنَّووي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله بن سعاف اللِّحياني في دار حراء بمكَّة المكرَّمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في مجلَّدتين.

٢٦ ـ تخريج أحاديث «مختصر المنهاج في أصول الفقه» للبيضاوي: للحافظ أبي الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي في دار الكتب السلفية بالقاهرة عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (٣٧) صفحة.

٢٧ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «منهاج البيضاوي»: للعراقي أيضاً.

يعني به: «منهاجَ الوصول إلى علم الأصول»: لعبد الله بن عمر البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن ناصر العجمي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (١٣١) صفحة.

٢٨ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: للعراقي أيضاً.

قال السَّخاوي: «للعراقي ثلاثة كتب في تخريج أحاديث الإحياء، كبير، ووسط، وصغير»[١].

أمَّا الكبيرُ فقد ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (١٧٥/ ب)، واسمه: «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» في أربع مجلَّدات، قال ابن فهد: «فرغ من تسويده سنة ٧٥١ هـ، قرأ عليه شيئاً منه الحافظُ عماد الدين ابن كثير، وقد بيَّض منه نحو من (٤٥) كراساً، وَصَلَ فيها إلى أواخر الحجِّ، ثم اختصره في مجلَّدٍ ضخمٍ سَمَّاه: (المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) فاشتهر، وكُتب منه نسخٌ عديدةٌ، وسارت به الركبان إلى الأندلس وغيرها من البلدان، فبسبب ذلك تباطأ الشيخُ عن إكمال تبييض الأصل، وشرع قبل ذلك في مصنَّفٍ متوسّطٍ بين المطوّل والمختصر، فذكر فيه أشهر أحاديث الباب سَمَّاه: (الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين)، كتب منه شيئاً يسيراً، وحَدَّث ببعضه، قرأ عليه شيخُنا نور الدين الهيثمي».

وطريقتُه في «المغني» في التخريج: أنّه إن كان الحديثُ في الصحيحين أو أحدهما؛ اكتفىٰ بعزوه إليه. وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما؛ ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب السِّتّة، وإذا كان في أحد الكتب السِّتّة لم يَعْزُهُ إلىٰ غيرها إلا لغرضٍ مفيدٍ، كأن يكون من أخرجه ممَّن التزم الصحةَ في كتابه، أو كان لفظُه أقربَ إلىٰ لفظه الذي في «الإحياء». وإذا لم يكن الحديثُ في أحد الكتب السِّتّة؛ ذكر مواضعَه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرَّر الحديثُ في «الإحياء»، فإن تكرَّر في بابٍ واحدٍ؛ ذكر تخريجَه أول مرة غالباً. وقد يكرِّر تخريجه لغرض، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وربما ذهل عن التنبيه.

---

(١) الضوء اللامع: (٤/ ١٧٣).

وطريقتُه في عرض التخريج: أنه يذكر طرفَ الحديث الذي في «الإحياء» وصحابيّه، ومخرجه، ثم يبيِّن صحتَه أو حسنَه أو ضعفَه. وإذا لم يكن للحديث أصلٌ في كتب السُّنّة؛ بيَّن ذلك يقوله: «لا أصلَ له»، وأحياناً يقول: «لا أعرفه» أي: لا يعرفه حديثاً في كتب السُّنّة في حدود اطِّلاعه. وهذا دِقَّةٌ منه في التعبير.

وهذا التخريج ضروريٌّ، ومُهِمٌّ جداً؛ لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة. فتولَّى هذا التخريجُ بيانَها، وميَّز صحيحها من سقيمها، بشكلٍ مختصرٍ، وبعبارةٍ سهلةٍ واضحةٍ.

طُبع «المغني» قديماً في هامش «الإحياء» في دار الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٣م في أربع مجلَّدات، وطُبع في المطبعة المصرية العثمانية بالقاهرة عام ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٣ م في أربع مجلَّدات، وطُبع مستقلاً عن «الإحياء» بتحقيق الأستاذ أشرف عبد المقصود في دار طبرية بالرياض، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في مجلَّدتين.

٢٩ ـ تخريج الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: و«في الباب»: للعراقي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٣٠ ـ تخريج المستدرك للحاكم النَّيسابوري: للعراقي أيضاً.

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المؤسَّس» (٢/ ١٨٥) فقال: «ثم شرع في الإملاء من تخريج المستدرك، فكتب منه قدر مُجَيْلدَةٍ إلى أثناء كتاب الصلاة، أملى ذلك في نحو ثلاثمئة مجلس، من أول السادس عشر بعد المئة إلى آخر السادس عشر بعد الأربعمئة، لكن الثامن، والأربعمئة، وكذلك الثالث عشر بعد الأربعمئة وما بعده إلى آخر الأمالي ليست من المستخرج».

٣١ ـ تخريج «الأربعين النَّووية»: للعراقي أيضاً.

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٤). وقال السَّخاوي في «الضوء اللاَّمع» (٤/ ١٧٤): «أملى أربعمئة مجلس وستة عشر مجلساً، فأولاً أشياء نثريات، ثم تخريج أربعين النَّووي».

٣٢ ـ تخريج أمالي الرافعي: للعراقي أيضاً.

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٤).

٣٣ ـ تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: لبدر الدين ابن جماعة (المتوفى سنة ٨١٩ هـ).

٣٤ ـ تخريج أحاديث «تقريب الأسانيد للغراقي»: للقاضي ولي الدين أبي زُرْعَة العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣٥ ـ الكافي الشاف في تخريج أحاديث «الكشَّاف» للزمخشري: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قال الكتاني: «لخَصَّه من تخريج الزَّيْلَعي، وزاد عليه ما أغفله من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، والآثار الموقوفة، فإنه ترك تخريجها إمّا عمداً وإما سهواً»[٢].

طُبع في المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م في آخر الجزء الرابع من «الكشَّاف».

٣٦ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث «الأذكار» للنووي: للحافظ ابن حجر أيضاً.

قال الكتَّاني: «ولم يُتِمّ تخريجه فكَمَّله تلميذُه السَّخاوي»[٣].

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مطبة الإرشاد ببغداد، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدٍ. وحقَّقه الأستاذ عبد الله بن صالح الدوسري، وعبد الله بن علي العثيمين، كرسائل ماجستير، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧ هـ.

٣٧ ـ الدِّرايةُ في تخريج أحاديث الهداية: للحافظ ابن حجر أيضاً.

---

(١) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: (٢/ ٧١).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٦.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٧.

وهو تلخيصٌ لكتاب «نصب الراية» للحافظ الزَّيلعي. لم يصنِّفه صاحبُه استقلالاً، وإنما لَخَّص فيه ما جاء من التخاريج التي في «نصب الراية»، وترتيبُه كترتيب الأصل في الأبواب، لكنه أخَلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأىٰ: أنه يمكن الاستغناءُ عنها، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب. فقد قال رحمه الله تعالىٰ:

«أما بعد: فإنني لما لخَّصتُ تخريجَ الأحاديث التي تضمَّنها شرحُ الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصارُه جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيدٍ كثيرٍ، كان فيما راجعتُ عليه تخريجَ أحاديث «الهداية» للإمام جمال الدين الزَّيلعي، فسألني بعضُ الأحبابُ الأعزَّةُ أن ألخِّصَ الكتابَ الآخر لينتفع به أهلُ مذهبه، كما انتفع أهلُ المذهب. فأجبتُه إلىٰ طلبه. وبادرتُ إلىٰ وفق رغبته. فلخَّصتُه تلخيصاً حسناً مبيناً، غير مخلٍ من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يُسْتَغْنَىٰ عنه. والله المستعان في الأمور كلها، لا إله إلا هو».

والكتاب وإنْ كان مُلَخَّصاً مختصراً، ربمايسهل علىٰ المبتدئ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه، لكن ليس فيه كبيرُ فائدةٍ مع وجود الأصل[1]؛ لأنه من المعلوم: أن مبنىٰ التخريج النافع علىٰ استقصاء طُرق الحديث وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتمّ الفائدةُ، ويكمل الانتفاعُ، وتشفىٰ الصدورُ في الوصول إلىٰ أعماق تخريج الحديث. وكتابُ الزيلعيِّ هو كذلك، وليس فيه استطرادٌ أو حشوٌ، فكلٌّ تلخيصٍ أوحذفٍ لبعض طُرق الحديث أو الدلالة علىٰ مواضعه بشكلٍ كاملٍ يقلِّل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه، ويضعِّف الانتفاعَ بما جاء فيه، ويخلّ بمقصوده الذي صَنَّفه مؤلِّفُه من أجله.

طُبع الكتابُ في دلهي بالهند عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م، وفي لكنؤ بالهند عام ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم اليماني، في مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م في ثلاث مجلَّدات، وصوَّرته دار المعرفة ببيروت.

---

(١) أي: مع وجود كتاب «نصب الراية».

٣٨ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو كتابٌ نافعٌ جيّدٌ. لَخَّص فيه الحافظُ كتابَ «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ). وكتابَ «الشرح الكبير» هو كتابٌ في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ). شرح فيه كتابَ «الوجيز» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

ومما تجدر الإشارةُ إليه: أنَّ كتاب «الشرح الكبير» قد اعتنىٰ بتخريج أحاديثه عددٌ من العلماء. منهم خمسةٌ قبل الحافظ ابن حجر، وهم: سراج الدين بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، وعزّ الدين بن جَمَاعة (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ)، وحفيدُه بدر الدين بن جَمَاعة (المتوفى سنة ٨١٩ هـ)، وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمٰن بن النَّقَّاش (المتوفى سنة ٨٤٥ هـ)، وبدر الدين محمد بن عبد الله الزَّرْكشي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ)، وواحدٌ بعده، وهو السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) وسَمَّىٰ كتابه: «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير».

كما تجدر الإشارةُ إلىٰ أنَّ ابن المُلَقِّن قد صَنَّف كتابَه «البدر المنير» في سبع مجلَّدات، ثم لَخَّصه في أربع مجلَّدات. وَسمَّاه «خلاصة البدر المنير» ثم انتقاه في جزء. وسَمَّاه «منتقىٰ خلاصة البدر المنير». وقد أشار الحافظُ ابن حجر إلىٰ هذا، لكنه لم يذكر تلخيصَ ابن المُلَقِّن الأول المُسَمَّىٰ بـ«خلاصة البدر المنير».

وذكر الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة كتابه المذكور: أنَّ أَوْسَع الكتب التي خرّجت أحاديثَ الشرح الكبير، وأخلصها إشارةً هو كتابُ ابن المُلَقِّن. لكنه قال: إنه أطاله بالتكرار، وأمَّا تلخيصُه ـ ويعني به« منتقىٰ البدر المنير» ـ فقال عنه: إنه أخلَّ فيه بكثيرٍ من مقاصد الأصل، لذا رأى تلخيصه في قدر ثُلُثِ حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. وأشار إلىٰ أنه تتبَّع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفاً، وكذلك في كتاب «نصب الراية» للزَّيْلَعي، وعَلَّل استفادتَه من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتابٍ في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينبّه في كتابه المذكور علىٰ ما يحتج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرىٰ. ورجا الله تعالىٰ

أن يكون كتابه هذا حاوياً لجُلِّ ما يستدلُّ به الفقهاء في مصنَّفاتهم في الفروع.

وطريقتُه في تصنيف هذا الكتاب تُشبه طريقةَ تصنيف كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» إلىٰ حدٍّ كبيرٍ. وإيراد الأحاديث فيه مرتَّبةً علىٰ ترتيب أبواب الفقه.

طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م، وفي لكنؤ (بالهند) عام ١٣٠١ هـ - ١٨٨٣ م، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم اليماني في مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة عام ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م في ثلاث مجلَّدات، وصوّرته دار المعرفة ببيروت.

٣٩ - موافقة الخُبْرِ الخَبَرَ في تخريج أحاديث وآثار «المختصر»: لابن حجر أيضاً.

خرَّج فيه أحاديثَ «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» المعروف بـ: «مختصر ابن الحاجب»، ويقال له أيضاً: «مختصر الوصول والأمل...» لابن حاجب عثمان بن عمر (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

حقَّقه الأستاذ عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد كرسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، وصبحي جاسم السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م في مجلَّدتين.

٤٠ - هداية الرواة إلى تخريج «المصابيح» و«المشكاة»: لابن حجر أيضاً.

وهو تلخيصٌ لـ: «لباب الصدور» لصدر الدين المُنَاوي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٤١ - تخريج حديث الأسماء الحسنى: لابن حجر أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان، في مكتبة الغرباء بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م في (٨٤) صفحة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٧٢٥).

٤٢ ـ تخريج الأربعين النَّووية: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٤٣ ـ تخريج أحاديث «تفسير أبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدي»: لزين الدين قاسم بن قُطْلُوْبُغا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٤٤ ـ منية الألمعي فيما فات من «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي: لابن قُطْلُوْبُغَا أيضاً.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م، في (٦٤) صفحة.

٤٥ ـ تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء: لابن قطلوبغا أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المتسطرفة» (ص: ١٩١).

٤٦ ـ تخريج أحاديث «عوارف المعارف للسَّهْرَوَرْدي»: لابن قطلوبغا أيضاً.

٤٧ ـ تخريج أحاديث «الاختيار لتعليل المختار»: لابن مَوْدُود الموصلي الحنفي (المتوفى سنة ٦٨٣ هـ)»: لابن قطلوبغا أيضاً.

وهو مخطوطٌ[2].

٤٨ ـ تخريج أحاديث «أصول البزدوي»: لابن قطلوبغا أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٤٩ ـ تخريج أحاديث «الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض»: لابن قطلوبغا أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٢).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨ و٣٨١).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٨).

٥٠ ـ تخريج «الأربعين السلمية في التصوُّف»: للحافظ شمس الدين، محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد، في دار عمَّار بالأردن عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٦٥) صفحة.

٥١ ـ تكملة «نتائج الأفكار في تخريج الأذكار» للنَّووي: للحافظ السَّخاوي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٢).

٥٢ ـ تخريج أحاديث «العادلين» لأبي نُعَيم الأصبهاني: للسَّخاوي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن محمود سلمان، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١١٢) صفحة.

٥٣ ـ مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشفا في تعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع على الحجر في القاهرة، عام ١٢٧٥ هـ ـ ١٨٥٨ م، في مجلَّدتين. وطُبع بتحقيق الأستاذ سمير القاضي، في مؤسسة الكتب الثقافية، ودار الجنان ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٢٥٥) صفحة.

٥٤ ـ تخريج أحاديث «شرح العقائد النسفية»: لمسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٣ هـ): للسُّيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٦٧) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في دار الأقصىٰ بالكويت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، ومعه: «تخريج أحاديث «شرح المواقف» للسيوطي.

٥٥ ـ تخريج أحاديث «شرح المواقف في علم الكلام»: لعضد الدين الإيجي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ): للسيوطي أيضاً:

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٨٤) صفحة، وطُبع بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٦٣) صفحة.

٥٦ ـ نشر العبير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: للسيوطي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٣).

٥٧ ـ فلق الإصباح في تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: للسيوطي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٣).

٥٨ ـ فرائد القلائد في تخريج أحاديث «شرح العقائد» للتفتازاني: للعلامة علي القارئ الهروي المكّي المشهور بالمُلاَّ القارىء (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٥٩ ـ الفتح السَّماوي بتخريج أحاديث «التفسير البيضاوي»: لزين الدين، محمد بن عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

موضوعه هو تخريج الأحاديث والأخبار الواردة في تفسير البيضاوي.

يقول المؤلِّفُ في مقدِّمته: «إنني قد وقفتُ على عدة تخاريج للأحاديث الواقعة في الكشَّاف ولم أقف على مَن أفرد تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير القاضي طيب الله ثراه وجعل الجنَّةَ مثواه بتأليفٍ مستقلٍّ مع دعاء الحاجة بل الضرورة إلى ذلك أشد؛ إذ منها الصحيحُ والضعيفُ والموضوعُ وما لا أصل له، ولم يوقف له على خبر بالكلية، فأفردت لذلك هذه العجالة. . . وسَمَّيتُه: الفتحَ السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي».

سلك المؤلّفُ في ترتيب الكتاب ترتيبَ الأصل، وهو الترتيبُ المعروف لكتب

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٩).

التفسير حسب ترتيب السور، فيُورد في تفسير كل سورة ما يناسبها من أحاديث وأخبار.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد مجتبى بن نذير عالم في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في ثلاث مجلَّدات.

٦٠ ـ **تخريج أحاديث الطريقة المحمدية**: لإمام بيرم شاه (المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦١ ـ **تخريج الأحاديث المانعة**: لعبد الرحمٰن بن إبراهيم ابن هزور الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٦٢ ـ **تخريج أحاديث شفاء الأوام وبيان طرقها من دواوين أئمة الحديث والأعلام**: لعبد العزيز بن أحمد الضمدي النعماني (المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ).

وهو تعليقٌ على «شفاء الأوام المميز بين الحلال والحرام» لناصر الدين الحق.

وهو مخطوطٌ[٢].

٦٣ ـ **تخريج أحاديث «الرَّضِيّ في شرح الكافية»**: لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود فجال، في نادي المنطقة الشرقية بالدمام (السعودية) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٩٦) صفحة.

٦٤ ـ **تخريج أحاديث النصيحة الكافية**: لأبي الحسن علي بن أحمد الحُرَيْشي المغربي (المتوفى سنة ١١٤٣ هـ).

قال الكتاني: «لكن جُلّ نظره فيه في الجامعين للسُّيوطي»[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٠.

٦٥ ـ التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث «خاتمة سفر السعادة» للفيروزآبادي: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن حسن، المعروف، بـ: «ابن همّات الدمشقي» (المتوفى سنة ١١٧٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد البزرة في دار المأمون بدمشق عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٣٧) صفحة.

٦٦ ـ تحفة الراوي في تخريج «أحاديث البيضاوي»: لابن همّات أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٦٧ ـ موارد أهل السّداد والوفا في «تكميل مناهل الصَّفا» للسُّيوطي في تخريج أحاديث «الشفاء للقاضي عياض»: لأبي العلاء، إدريس بن محمد الحسيني العراقي (المتوفى سنة ١١٨٣ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٦٨ ـ تخريج أحاديث «الشهاب القضاعي»: لأبي العلاء العراقي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٦٩ ـ مختصر البدر المنير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير»: لابن المُلَقِّن، المُسَمَّىٰ بـ: «أحاديث تتعلَّق بأحكام مختلفة المراتب» و«التلخيص الحبير»: للحافظ ابن حجر العسقلاني: لمحمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٣٠٢) صفحة.

٧٠ ـ تخريج أحاديث «الشهاب القضاعي»: لمحمد بن جعفر الكتّاني (المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ).

ذكره في كتابه «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٧) وقال: «ولجامع هذه الرسالة ـ تابَ الله عليه ـ لكنه لم يُتِمّ، يَسَّر الله إتمامه بمنِّه».

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤١).

٧١ ـ **فتح الوهاب بتخريج «أحاديث الشهاب»**: لأبي الفيض، أحمد بن محمد الصِّدّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مكتبة النهضة العربية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدتين.

٧٢ ـ **الهداية في تخريج أحاديث البداية**: للغُماري أيضاً.

خَرَّج فيه أحاديثَ: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في ثماني مجلَّدات.

٧٣ ـ **تخريج أحاديث «اللُّمع في أصول الفقه» للشِّيرازي**: للشيخ عبد الله بن محمد الصِّدِّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٤٤٠) صفحة.

٧٤ ـ **الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج**: تأليف عبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق الغماري.

علَّق عليه، وضبط تخريجاتها الأستاذ سمير طه المجذوب.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في (٢٩٥) صفحة، ومعه: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» لناصر الدين عبد الله عمر البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ).

٧٥ ـ **أحاديث «الاعتصام» للشَّاطبي**: تحقيق وتخريج: عمر سليمان المكحل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، قسم السنة وعلومها، ١٤٠٥ هـ ـ (ماجستير). ورد العنوان في مصدر آخر: تخريج أحاديث الاعتصام.

٧٦ ـ **أحاديث عمدة الفقه لابن قُدَامه**: تحقيق وتخريج: إعداد لطيفة بنت ناصر بن حمد الراشد، إشراف: الأستاذ هاشم عبد الفتَّاح هاشم جودة. الرئاسة العامة لتعليم البنات بالرياض، كلية التربية للبنات عام ١٤٠٨ هـ. (ماجستير).

٧٧ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ «منار السبيل في الفقه الحنبلي» للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ)، رَتَّب «الإرواء» علىٰ أبواب كتاب «منار السبيل»، وطريقتُه في التخريج: أنه يذكر الحديثَ وراويه من الصحابة ثم يبيِّن درجةَ الحديث من الصحة أو الضَّعف، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب المصنَّفات الحديثية ومكان الحديث منها، كما يتكلَّم علىٰ الإسناد تصحيحاً وتضعيفاً، ويذكر شواهدَ الأحاديث ومتابعاتها، وإذا لم يتيسَّر له الوقوفُ علىٰ إسناد الحديث ينقلِ ما وقف عليه من تخريج وتحقيق لأهل العلم، وفي هذه الحالة لا يذكر درجةَ الحديث، وعدد أحاديث الكتاب (٢٧٠٧) أحاديث.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م في تسع مجلَّدات مع الفهارس العلمية.

٧٨ ـ الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف: للسيّد بدوي عبد الصَّمد.

خَرَّج فيه أحاديث «كتاب الإشراف علىٰ مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب المالكي (المتوفى سنة ٤٢٢ هـ).

خرَّج السيد بدوي عبد الصمد أحاديثه، وقَدَّم دراسةً مسهبةً عن عناية علماء المذاهب بأدلة مذاهبهم، وبيَّن مدىٰ عناية المالكية بذلك، وتحدَّث عن المدرسة العِراقية وعرَّف بالقاضي عبد الوهاب المالكي. منهجه في تخريج أحاديث الكتاب فإنه بعد ذِكر المسألة وأحاديثها وآثارها، يعزوها إلىٰ مصادرها من كتب السُّنّة ويذكر طُرُقَها، ثم يدرس الأسانيدَ والطُّرُقَ، ويتتبَّع أحوالَ الرجال في الكتب المتخصِّصة بذلك، ويذكر ما في الأحاديث من عِلَلٍ في المتن أو السند ويناقشها، ويتتبَّع أقوالَ أئمة الحديث في حُكمهم علىٰ الأحاديث أو أسانيدها، وإذا كان الحديثُ ضعيفاً وله شواهدُ أو متابعاتٌ ذكرها وبيَّن أثرَها في الحُكم علىٰ الحديث. كما يضبط ما يحتاج إلىٰ ضبطٍ، ويوضِّح ما يحتاج إلىٰ توضيحٍ من غريب الألفاظ، أو أسماء بعض الأماكن والرجال.

طُبع في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي عام ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م في أربع مجلَّدات.

٧٩ ـ **تحقيق وتخريج ودراسة أحاديث سورة الكهف من تفسير ابن كثير**: لمحمد عبده عبد الرحمٰن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٥ هـ، (ماجستير).

٨٠ ـ **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السُّبكي والزَّبِيْدي**: استخراج الأستاذ أبي عبد الله محمود بن محمد الحدَّاد.

طُبع في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ، في سبع مجلَّدات.

٨١ ـ **تخريج أحاديث الروض المربع**: للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

طُبع في الرياض.

٨٢ ـ **تخريج أحاديث سورة الرَّعد من تفسير ابن كثير**: للأستاذ محمد عبده عبد الرحمٰن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠١ هـ. (ماجستير).

٨٣ ـ **تخريج أحاديث فضائل الشَّام ودمشق للربعي (المتوفى سنة ٤٤ هـ)**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتب الإسلامي بدمشق عام ١٣٧٩ هـ في (٢٤) صفحة.

٨٤ ـ **تخريج الأحاديث المرفوعة في تفسير الجلالين**: للأستاذ إبراهيم محمد أبو سليمان، إشراف مصطفى أمين التازي جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، عام ١٤٠٣ هـ، (ماجستير).

٨٥ ـ **تخريج أحاديث المستقصى في الأصول للغزالي**: للأستاذ بشير صبحي بشير؛ إشراف عبد المهدي عبد الهادي، (ماجستير).

٨٦ ـ **تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في (٩٦) صفحة.

٨٧ ـ **تخريج أحاديث منهاج الأصول لابن المُلَقِّن**: للأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي.

٨٨ ـ تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدوَّنة الإمام مالك بن أنس: إعداد الأستاذ الطاهر محمد الدرديري.

طُبع في جامعة أم القرى بمكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٨٩ ـ تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن لسيِّد قطب: تأليف الأستاذ علوي السَّقَّاف.

طُبع في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١٢ هـ (٤٦٢) صفحة.

٩٠ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب «الأموال»: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تخريج عبد الصمد بكر عابد، إشراف عبد الغني عوض الراجحي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، عام ١٤٠٤ هـ، (دكتوراه).

٩١ ـ تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام: للأستاذ علي حسين البواب.

طُبع في دار الفرقان عمان عام ١٤٠٣ هـ في (٩٩) صفحة.

٩٢ ـ تمام المِنَّة في التعليق على فقه السُّنَّة: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتبة الإسلامية بعمان؛ ودار الراية بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (٤٧٣) صفحة.

٩٣ ـ تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة: أحمد حسن المولوي.

طُبع في المطبع المجتبائي بدلهي (الهند) عام ١٣٣٤ هـ في مجلَّدتين، معه «مشكاة المصابيح» للتبريزي.

٩٤ ـ طريق الرشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد: تأليف الأستاذ عبد اللطيف ابن إبراهيم آل عبد اللطيف.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٧ هـ في (٣٢٨) صفحة،

ويعني بالبداية: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، لابن رشد الحفيد أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ).

٩٥ ـ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (للقرضاوي): للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في (٣٢٤) صفحة.

٩٦ ـ النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح: تأليف الأستاذ عمرو عبد المنعم.

طُبع في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، مكتبة العلم بجده، عام ١٤١٤ هـ، في (١٤٠) صفحة.

* * *

٤٤ـ فَهَارِس الحَدِيث

«الفهرسة» هي ترتيبُ مجموعةٍ من المعلومات علىٰ نسقٍ معيَّنٍ غالباً ما تكون علىٰ ترتيب حروف المعجم، وهي تُعين الباحثَ في الحصول علىٰ معلومته بسهولةٍ ويُسْرٍ وسرعةٍ، فتوفِّر عليه الجهدَ والوقتَ.

وكان أوَّلُ من صَنَّف علىٰ حروف المعجم في الإسلام هم المُعْجَمِيّون اللُّغَوِيّون، ويُعتَبر الإمامُ الخليل بن أحمد الفَرَاهيدي (المتوفىٰ سنة ١٧٠ هـ) رائدَهم، وهو واضع كتاب «العين» ثم استعمل علماءُ الحديث الترتيبَ المعجميَّ في وضع كتب تراجم الرجال كالبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) في «التاريخ الكبير»، كما استخدموه في تأليف «المعاجم» حينما رتَّبوا أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، كما فعل أبو يعلىٰ الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ) في «معجمه».

ثم جاء القرنُ الخامسُ وبدأ علماء الحديث يفكِّرون بخدمة مصادر الحديث التي وُضعت خلال القرون الخمسة الأولىٰ، ومن أشكال خدمته الكثيرة ترتيبُه وفهرستُه، وكان أوَّلَ أشكال الترتيب التي استخدموها وضعُ كتب أطراف الحديث، ثم ظهرت فكرةُ إعادةِ ترتيبِ أحاديث الكتب علىٰ حروف المعجم لتسهيل الوصول إليها، وأقدَمُ مَن نعلم أنه رَتَّب أحاديث كتاب على حروف المعجم، هو ابنُ طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) الذي جَمَع أحاديث «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ) ورَتَّبها علىٰ حروف المعجم، كما ذكر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[1]، وتوالىٰ العلماءُ بعده بترتيب أحاديث كُتب السَّابقين، وقد نشط الترتيبُ علىٰ يَدَيْ الإمام السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) ووَضَع كتبَه الثلاثة «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادته»، وحاول أن يجمع فيها

---

(١) ص: ١٤٥.

الأحاديثَ النبويةَ كلَّها من كتب السَّابقين على حروف المعجم حسب أوائلها، وتبعه العلماءُ بعد ذلك إلى زماننا[1]. وسنتكلَّم عن أشهر فهارس الحديث فيما يلي:

١ ـ **ترتيب أحاديث «الكامل في الضعفاء» لابن عدي**: لابن طاهر المَقْدِسي للحافظ أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي الشيباني، المعروف بـ: «ابن طاهر المَقْدِسي» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥).

٢ ـ **ترتيبات الموضوعات**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي الشافعي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب فيه كتاب «الموضوعات» لابن الجَوْزي (ت ٥٩٧ هـ). وهو مخطوطٌ[2].

٣ ـ **ترتيب شرح المشارق**: لعبد اللَّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْماني، ابن ملك (المتوفى سنة ٨٠١ هـ).

رَتَّب فيه كتاب «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار للرضي الصَّاغاني»، لابن ملك، الذي شرح فيه «مشارقَ الأنوار» للصَّاغاني، الذي جَمَع فيه بين صحيحَيْ البخاري ومسلم. وقد شرحه إبراهيم بن مصطفى بن بير محمد (حياً ٩٨٨ هـ) بعنوان: «أنوار البوارق في شرح ترتيب المشارق».

٤ ـ **ترتيب أحاديث «المشارق للرضي الصَّاغاني»**: لعبد الغني (المتوفى بعد ٩٠٣ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٥ ـ **الجامع الكبير**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

انظر: تعريفه في «مجاميع الحديث».

---

(١) انظر: «مصادر الدراسات الإسلامية»: للدكتور يوسف المرعشلي: ص: ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٧).

٦ ـ **الجامع الصغير**: للسُّيوطي.

انظر: تعريفه في «مجاميع الحديث».

٧ ـ **زيادات الجامع الصغير**: للسيوطي.

انظر: تعريفه في «مجاميع الحديث».

٨ ـ **ترتيب أحاديث أربعين حديثاً للشيخ الإمام ابن جَمَاعة**: للسُّيوطي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٩ ـ **أنوار البوارق في «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار لابن ملك**: لعلي بن الحسن (حياً ٩٣٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٠ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**: للإمام عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

١١ ـ **الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور**: للمُنَاوي أيضاً.

١٢ ـ **المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**: لعبد الله الميرغني (المتوفى سنة ١٢٠٧ هـ).

١٣ ـ **رموز الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء**: لأحمد ضياء الدين بن مصطفى الطَّرابزوني الكَمُشْخانَوي (المتوفى سنة ١٣١١ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم مع الرمز للمخرِّجين كما فعل السُّيوطي.

طُبع في مطبعة قشلة همايون بالآستانة، عام ١٢٧٥ هـ ـ ١٨٥٨ م، في (٥٦٨) صفحة.

١٤ ـ **مفتاح الصحيحين**: للحافظ السيّد محمد الشريف بن مصطفى التّوقادي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٥).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

رَتَّب أحاديث كلٍّ كتاب على حِدَة، فذكر أوائلها على ترتيب حروف المعجم، وأشار إلى موضع كلِّ حديثٍ بتسمية الكتاب الذي هو فيه، ورَقم الباب داخل ذلك الكتاب، وأرقام الأجزاء والصفحات للطبعة التي اعتمدها لكلٍ من الكتابين، وشروحهما.

طُبع بالآستانة عام ١٣١٣ هـ، وصوّرته دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

١٥ ـ مفتاح البخاري: للشيخ محمد شكري بن حسن الأنْقَرَوي التُّركي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ).

رَتَّبه على أوائل الأحاديث بتسلسل حروف الهجاء، وأحال فيه إلى الكتب وأرقام الأبواب فيها.

طُبع بالطباعة الحجرية في إسطنبول عام ١٣١٣ هـ في (٢٤١) صفحة.

١٦ ـ نبراس السَّاري في أطراف البخاري، وهو مفتاح الصحيح بعون الله الباري، للفِنْجَابي (المتوفى بعد ١٣٤٥ هـ): للمحدِّث محمد عبد العزيز الدِّيُوبَنْدي السَّهالي الهندي.

مشى فيه على ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث التي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري»، وأشار عند أول موضع للحديث إلى باقي مواضع وروده فيه إذا تعدّدت، وأشار بحاشية الكتاب إلى موضع الباب في «فتح الباري» و«عمدة القاري».

طُبع في الهند بالمطبع الكريمي، في لاهور بالهند، عام ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م، في (٤٢٧) صفحة.

١٧ ـ الفتح الكبير بضَمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

١٨ ـ دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية: محمد المصري البَيّومي (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

أحال فيه إلى مواضع كتب البخاري في ثلاث طبعات من المتن، وفي طبعتين

من كلٍّ من شرح القَسْطَلاّني وشرح العَيْني، وثلاث طبعات من شرح ابن حجر، مع ذكر عدد الأبواب، وعَدّ الأحاديث في كل كتاب منها.

طُبع في مطبعة الصَّاوي في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م في (٢٤) صفحة.

١٩ ـ هداية الباري إلىٰ ترتيب أحاديث البخاري: لعبد الرحيم بن عنبر المصري الطَّهْطاوي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٥ هـ).

وهو يرتِّب أحاديث: «تجريد صحيح البخاري» للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) علىٰ حروف المعجم، فيذكر الحديثَ بكامله، ويُحيل للكتاب والباب، ومعه بأسفله شرحٌ لطيفٌ له.

طُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٣٠ هـ ـ ١٩١٢م في مجلَّدتين، وصوَّرته دارُ الرائد العربي في بيروت.

٢٠ ـ فهارس البخاري: للشيخ رضوان محمد رضوان.

مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث والتي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري» فيذكر طَرفاً من الحديث الوارد في بابه، ثم يذكر اسمَ الصَّحابي الراوي لذلك الحديث بين هلالين، ثم يُقفّي بعد ذلك بذكر سائر مواضع الحديث في كتاب البخاري وأبوابه. وعند تكرُّرِ ذكرِ الحديث يُحيل إلىٰ الموضع الأول الذي استوفىٰ بيانَ مواضعه فيه.

وصنع فهرساً ثانياً للأحاديث المعلَّقة غير المستوفية للأسانيد، وفهرساً ثالثاً للآثار الموقوفة الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، ثم رابعاً لكتب البخاري وأبوابه، مع ذكر أرقامِها في نسخة المتن من صحيح البخاري، وأرقام شروح: الكِرْمَاني، وابن حجر، والعَيْني، والقَسْطَلاَّني، فأجاد وأفاد وأحسن.

طُبع بمطبعة دار الكتاب العربي في القاهرة عام ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م في (٦٠٠) صفحة.

٢١ ـ أطراف البخاري: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ).

رتَّب فيه كُتَبَ «صحيح البخاري» وأبوابه وأحاديثه. واستقصىٰ ذِكْرَ أرقام أطرافه في الموضع الأول لورود الحديث.

طُبع مع «فتح الباري» للحافظ ابن حجر. في المطبعة السَّلفية بالقاهرة عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

وللمؤلِّف خدماتٌ جليلةٌ لكتب السُّنَّة، فله «فهارس صحيح مسلم» طُبعت بآخر الطبعة التي حقَّقها في مجلَّدٍ مستقلٍّ. وله «جامع مسانيد صحيح البخاري» و«قُرَّة العينين أطراف الصحيحين» وقد ذكر هٰذين الكتابين في مقدِّمة كتابه «اللُّؤلؤ والمرجان فيما اتَّفق عليه الشيخان». وله فهارس «سنن ابن ماجه» و«موطأ مالك» و«الأدب المفرد» للبخاري، وساهَمَ في وضع «مفتاح كنوز السُّنة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» الذي وَضَعه المستشرقون، وله «تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس» رَقَّم فيه الكتب والأبواب في الكتب التسعة وفق ما جاء في هٰذه الكتابين.

٢٢ ـ كَشَّاف صحيح أبي عبد الله البخاري، بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام: لمصطفىٰ كمال وصفي.

طُبع في مطبعة الشعب في القاهرة، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، في (٧٢) صفحة.

٢٣ ـ دليل القاري إلىٰ مواضع الحديث في صحيح البخاري: لعبد الله بن محمد الغنيمان.

وهو يُفهرِس فيه لأطراف الأحاديث أبجدياً مع الإحالة للكتاب والباب، وأرقام الأجزاء والصفحات لكتاب «فتح الباري» لابن حجر، في الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمدُ فؤاد عبد الباقي.

طُبع بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في مجلَّدةٍ.

٢٤ ـ الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود: لعبد المهيمن الطَّحَّان:

فهرس فيه للطبعة التي حقَّقها عادلُ السيّد، وعزّت الدعَّاس.

طُبع ملحقاً بالسُّنن بدار الحديث في حمص عام ١٣٩٤ هـ ملحقاً بالجزء الخامس.

٢٥ ـ مفتاح سنن الترمذي: لعبد البَر عباس:

فهرس فيه للطبعة التي حققَّها عِزّت عبيد الدعّاس.

طُبع بآخرها في مطبعة الأمل في حمص عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م في الجزء العاشر منه، وقد رَتَّب أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

٢٦ ـ المُرشِد إلىٰ أحاديث سُنن التِّرمذي: لصدقي البيك.

وهو معجمٌ مفهرس لألفاظه وفق الطبعة التي حقَّقها عزّت عبيد الدعاس، وطُبعت بحمص، وقد ألحقه بجدول مطابقة أحاديثه مع طبعة القاهرة.

طُبع في مطبعة الفجر في حمص عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٢٧ ـ فهارس سنن النَّسائي: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ).

يتضَّمن تسع فهارس متنوّعة للكتاب، حسب الطبعة المصرية التي طُبعت بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٤٨ هـ بعد أن قامَ بترقيم كتبها وأبوابها وفق كتاب «تيسير المنفعة» لمحمد فؤاد عبد الباقي. فجاء الفهرسُ في الجزء التاسع مستقلاً.

٢٨ ـ فهارس سنن ابن ماجه: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

طُبع ملحقاً بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، في مجلَّدتين.

٢٩ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد: لأبي هاجر، محمد السعيد بن بَسْيُوني زغلول المصري.

فَهْرَسَ أوائل أحاديثه حسب أطرافها علىٰ حروف المعجم وفق طبعة المسند الميمنية في القاهرة عام ١٣٠٦ هـ.

طُبع الفهرس بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٨٨٥ م.

٣٠ ـ فهارس أحاديث وآثار سُنن الدَّارمي: إعداد أحمد عبد القادر الرِّفاعي.

طُبع بعالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٣١ ـ **فهرس أحاديث موطَّأ مالك**: إعداد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

ألحقه بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م في مجلَّدتين.

٣٢ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**: رَتَّبه جماعةٌ من المستشرقين.

فَهْرَسوا جميعَ ألفاظ الكتب السِّتّة و«موطأ مالك» و«مسند الإمام أحمد بن حنبل»، «وسنن الدَّارمي»، وهـٰذه من أمّهات كتب الحديث، ورتَّبوا هـٰذه الألفاظ علىٰ حروف المعجم وذكروا تحت كلِّ لفظةٍ الأحاديثَ التي وردتْ فيها هـٰذه اللفظة، ورمزوا لمَن أخرج تلك الأحاديثَ من أصحاب الكتب التي فهرسوا لها، وهـٰذا المعجمُ من أوسع المعاجم وأسهلها؛ ذلك لأنه يكفي أن يعرف الباحثُ كلمةً واحدةً من الحديث الذي يبحث عنه ليقف علىٰ الحديث كاملاً، ويعرف مُخَرّجيه. فمثلاً قولُه ﷺ «وإبتسامتك في وجه أخيك صدقةٌ» يُمكنِك أن تقف علىٰ هـٰذا الحديث في مادة: (بسم)، و(وجه)، و(أخ)، و(صدق)، ففي أيِّ لفظةٍ من هـٰذه الألفاظ بحثتَ ستجد هـٰذا الحديثَ، كما ستجد غيره من الأحاديث التي ذكرت فيها واحدةٌ من هـٰذه الألفاظ، ومن ثم كانت سهولةُ استعمالِه، ويُسْرُ الرُّجوعِ إليه، والاستفادةُ منه.

طُبعت منه نُسَخٌ محدودةٌ في أوروبَّة، مما جعله مقصوراً علىٰ المكتبات العامة، نادرُ الوجود في المكتبات الخاصة. وكتابُ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، قامَ بوضعه بالعربية لفيفٌ من كبار المستشرقين، كُتِبَتْ أسماؤهم علىٰ وجه أجزاء الكتاب، ومنهم: الدكتور فِنْسِنْك، وبدؤوا عملهم فيه سنة ١٩١٦ م، وأُعِدَّ للطبع سنة ١٩٣٢ م، ثم بُدِئَ بنشره أجزاء رقيقة سنة ١٩٣٣، ثم طُبع منه الجزء الأول في ليدن سنة ١٩٣٦ م، وطُبع منه الجزء الأخير السابع في ليدن أيضاً سنة ١٩٦٩ م، فكان ما بين البدء بتأليفه والفراغ من طبعاته ثلاثاً وخمسين سنة.

ولم يُدخِلُوا فيه أسماءَ الأعلام، ولديهم مجلَّدٌ خاصٌّ بأسماء الأعلام طُبع مؤخَراً. وخدموا بهـٰذا الكتابِ تسعة كتب من كتب السنة.

وتمَّ تصويره أخيراً في بيروت سنة (١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م) وكثرت نسخه، وانتشرت بين أهل العلم.

٣٣ ـ مفتاح كنوز السُّنَّة: قام بوضعه بالإنكليزية الدكتور المستشرق أ.ي. فِنْسِنْك الهولندي، (المتوفى سنة ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م).

طُبع بالإنكليزية عام ١٩٢٧ م بليدن، ونقله إلى العربيَّة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وبقي في ترجمته ومراجعة نصوصه أربعَ سنواتٍ، وطُبع بالقاهرة عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٤ م.

وخَدَمَ هٰذا الكتابُ أربعةَ عَشَرَ كتاباً من كتب السُّنّة. هي الكتب التسعة المتقدمة في «المعجم المفهرس» والخمسة الباقية هي: «مسند أبي داود الطيالسي»، و«سيرة ابن هشام»، و«المغازي» للوَاقِدي، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«المسند» المنسوب للإمام زيد بن علي. وطريقته: أنه يُفهرِس ألفبائياً لموضوعات الحديث، كالصَّلاة مثلاً، تجدها فيه ضِمن حرف الصَّاد، ثم يذكر جميعَ الأبواب المتعلِّقة بالصَّلاة، ويرمز لوجود أحاديثها في الكتب الأربعة عشر بالرُّموز التي وَضَعها في أول كتابه وأوضحها.

٣٤ ـ تيسير المنفعة بكتابَيْ مفتاح كنوز السُّنَّة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

طُبع في مطبعة المنار بالقاهرة عام ١٣٥٣ ـ ١٣٥٤ هـ. ثم طبعَتْهُ دارُ الحديث للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت عن هٰذه الطبعة تصويراً في سنة ١٤٠٤ هـ. وقد أراد من تأليفِهِ تيسيرَ الانتفاع بالكتابين المذكورين في عنوانه في إحالتهما إلى الكتب الثمانية من كتب الحديث النبوي، وهي:

ـ صحيح البخاري.

ـ صحيح مسلم.

ـ سنن أبي داود.

ـ جامع الترمذي (سننه).

ـ سنن النسائي.

ـ سنن ابن ماجه.

ـ سنن الدَّارمي.

ـ موطأ مالك.

فرقَّم أبوابَ هـٰذه الكتبِ وفق ما جاء في «المعجم المفهرس» و «مفتاح كنوز السنة».

٣٥ ـ فهارس سُنن الدَّارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٢٤٣) صفحة.

٣٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في سنن الدارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٣٧١) صفحة.

٣٧ ـ فهرس أحاديث السُّنن الكبرىٰ للبيهقي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٣٨ ـ فهرس أحاديث المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم النَّيسَابوري: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٦٣٢) صفحة.

٣٩ ـ فهرس أحاديث مسند الحُمَيْدِي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في(١٥٢) صفحة.

٤٠ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٦٠) صفحة.

٤١ ـ فهرس أحاديث موارد الظَّمآن إلىٰ زوائد ابن حِبَّان للهَيْثَمي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ في (٢٠٨) صفحة.

٤٢ ـ فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي : إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي .

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٢٨) صفحة .

٤٣ ـ فهارس الأُمّ للشافعي وملحقاته : إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي . طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٤٤ ـ فهارس عِلَل الحديث لابن أبي حاتم الرَّازي : إعداد الأستاذ يوسف المرعشلي .

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٤٥ ـ فهرس أحاديث التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني : إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي .

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٤٦ ـ فهرس أحاديث التاريخ الصَّغير للبخاري، ومعه فهرس المراسيل لأبي داود السَّجِسْتاني : إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي .

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٤٧ ـ فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني : إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي .

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٤٨ ـ فهرس أحاديث الزُّهْد، لعبد الله بن المُبَارك المَرْوَزي : إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي .

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٧٦) صفحة .

٤٩ ـ فهرس أحاديث الزُّهْد للإمام أحمد بن حنبل : إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي .

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٧٦) صفحة.

٥٠ ـ فهرس أحاديث تفسير البَغَوي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور، ودار البشائر في بيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٢٥٦) صفحة.

٥١ ـ فهرس أحاديث شرح معاني الآثار للطَّحاوي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بعالم الكتب في بيروت عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٥٢ ـ موسوعة أطراف الحديث النَّبوي الشريف: إعداد أبي هاجر، محمد السَّعيد بن بَسْيُوني زغلول.

ضمنها أحاديث (١٢٦) كتاب، رَتَّب أوائل أحاديثها علىٰ حروف المعجم.

طُبعت بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م في أحد عشر مجلَّد. ثم ألحقها بذيلٍ يحتوي علىٰ مئة كتاب أخرىٰ، طبعه بمكتبة الغرباء في المدينة المنَّورة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في أربع مجلَّدات.

٥٣ ـ موسوعة الحديث النبوي الشريف علىٰ أقراص الكمبيوتر(C.D.): إعداد شركة العريس في بيروت.

وقد احتوىٰ الإصدارُ الأخيرُ عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م علىٰ أحاديث (١٦٠٠) كتابٍ، ومن المتوقَّع صدورَ نسخة مطوّرة أكثر تشتمل علىٰ زيادة مصادر.

فهارس كتب الحديث غير الأصلية المراجع:

المقصود بالمصادر غير الأصلية ـ أو المراجع ـ الكتب التي وُضعت بعد القرن الخامس الهجري، واستمدَّت أحاديثها من كتب القرون الخمسة الأولى، ولم تروها بأسانيدها.

١ ـ فهرس أحاديث «الموضوعات»: لابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٩٥٧ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ نور الدين بوياجيلار بآخره، ورتَّب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم. لم أطّلع عليه.

٢ ـ **فهرس أحاديث «الطب من الكتاب والسنّة»**: للموفّق البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ، في مجلدةٍ.

٣ ـ **فهرس أحاديث «علوم الحديث»**: لابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). وضعه المحقِّقُ أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث على حروف المعجم.

طُبع في المكتبة العلمية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٢ هـ.

٤ ـ **فهرس أحاديث «كتاب الأربعين حديثاً»**: للبكري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ). وضعه محقِّق الكتاب محمد المحفوظ بآخر الكتاب، رتَّب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

٥ ـ **فهرس أحاديث «رياض الصالحين»**: للنَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ). وضعه شارحو الكتاب الأساتذة: مصطفى سعيد الخن، ومصطفى البغا، ومحيي الدين مستو، وعلى الشربجي، ومحمد أمين لطفي في الشرح المسمَّى «نزهة المتقين شرح رياض الصالحين» بآخر الكتاب، ورتَّبوا فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٧ هـ.

٦ ـ **فهرس أحاديث «الأذكار»**: للنووي أيضاً. وضعه الأستاذ محيي الدين الشامي بآخره، ورتَّب فيه أحاديثه على حروف المعجم.

طُبع في دار البشائر الإسلامية، ودار التقويم الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٧ ـ **فهرس أحاديث «الكلم الطيّب»**: لابن تيمية (المتوفىٰ سنة ٧٢٨ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الأستاذعبد العزيز السيروان بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الرائد العربي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ.

٨ ـ **فهرس أحاديث «كتاب أحاديث القصاص»**: لابن تيمية أيضاً. وضعه محقِّق الكتاب محمد لطفي الصباغ بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ.

٩ ـ **فهرس أحاديث «مشكاة المصابيح»**: للخطيب التبريزي (المتوفىٰ سنة ٧٣٧ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٨٠ هـ في ثلاث مجلَّدات.

١٠ ـ **فهرس أحاديث «الخلاصة في أصول الحديث»**: للحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٣ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ صبحي السامَرّائي بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١١ ـ **فهرس أحاديث «المحرَّر في الحديث»**: لابن عبد الهادي المقدسي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ). وضعه محقّقو الكتاب الأستاذ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، والأستاذ محمد سليم سمارة، والأستاذ جمال الذهبي بآخره، ورتَّبوا فيه أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم، ووضعوا فهرساً آخر للكتاب، رتَّبوا فيه أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ، في مجلَّدين.

١٢ ـ **فهرس أحاديث «الموقظة في علم مصطلح الحديث»**: للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في آخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٥ هـ في جزء واحد.

١٣ ـ فهرس أحاديث «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»: لابن قيّم الجوزية (المتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث حسب حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٣ هـ.

١٤ ـ فهرس أحاديث «شرح علل الترمذي»: لابن رجب الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الدكتور نور الدين عتر بآخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الملاّح بدمشق عام ١٣٨٠ هـ في مجلَّدتين.

١٥ ـ فهرس أحاديث «شرح علل الترمذي»: لابن رجب الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ). وهو الكتاب السابق، لكن حَقَّقه الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي، ووضع فهرسه بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

١٦ ـ فهرس أحاديث «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح»: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ ربيع بن هادي عمير بآخره، ورَتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

١٧ ـ فهرس أحاديث «سلسلة الذهب فيما رواه الإمام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر»: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). وضعه محقِّقَ الكتاب الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

١٨ ـ فهرس أحاديث «تلخيص الحبير»: لابن حجر العسقلاني أيضاً، وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ورياض عبد الله عبد الهادي في جزءٍ مستقلٍّ، ورتَّبا فيه أحاديث الكتاب الأصلية، والفرعية علىٰ حروف المعجم.

طُبع في جزء مستقل بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٩ ـ «اللآلِيء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصلٌ في الشرع: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) وهو أول ما وصلنا من كتب الأحاديث المشتهرة. لم أعثر عليه.

٢٠ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

وهو فهرسٌ جامعٌ لكثيرٍ من الأحاديث المشتهرة، بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقَّمة (١٣٥٦) حديثاً. وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره، فسهَّل علىٰ المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده، وبعد ذكره للحديث يذكر من خرَّجه إن كان له أصلٌ، ويبيِّن درجته من الصحة، وإن لم يكن له أصلٌ؛ بيَّن ذلك، وإن خشي أن يكون له أصلٌ؛ قال: «لا أعرفه» قال عنه ابن العماد الحنبلي: «وهو أجمع من كتاب السيوطي: «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» وفي كلٍّ منهما ما ليس في الآخر»[1].

طُبع كتاب «المقاصدالحسنة» بتحقيق الشيخ عبد الله الغماري، وعبد الوهاب عبد اللطيف في مطبعة دار الأدب العربي بالقاهرة عام ١٣٧٥ هـ في مجلَّدةٍ، وأعيد تصويره بدار الكتب العلمية في بيروت، كما طُبع طبعة جديدة حقّقها الأستاذ محمد عثمان الخشت بدار الكتاب العربي في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٢١ ـ الغماز علىٰ اللّماز في الأحاديث المشتهرة: لأبي الحسن نور الدين السمهودي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، رَتَّب فيه أوائلَ الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار اللواء بالرياض عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٢٢ ـ «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»: للحافظ جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، وهو كتاب مثل سابقيه.

طُبع بتحقيق الشيخ خليل الميس في دار العربية ببيروت ونشره المكتب الإسلامي عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

---

(١) شذرات الذهب: (٨/ ١٦).

٢٣ ـ فهرس أحاديث «تحذير الخواص من أكاذيب القصّاص»: للسيوطي أيضاً. وضعه محقّق الكتاب الدكتور محمد لطفي الصبّاغ بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه أحاديث الكتاب علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٢٤ ـ فهرس أحاديث «تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام»: للسيوطي أيضاً. وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٢٥ ـ الوسائل السنية: لعلي بن محمد المنوفي (المتوفى سنة ٩٣٩ هـ) وهو كتابٌ في الأحاديث المشتهرة اختصر فيه «المقاصد الحسنة» للسخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

لم أعثر عليه.

٢٦ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث: لابن الديبع الشيباني أيضاً، اختصر فيه «المقاصدَ الحسنة» للسخاوي أيضاً.

طُبع في المطبعة الشرقية بالقاهرة عام ١٣٢٤ هـ في مجلَّدةٍ، وأعيد طبعه بدار الكتاب العربي في بيروت.

٢٧ ـ البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير: لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (المتوفىٰ سنة ٩٧٣ هـ) قال في أوله: (الحمد لله رب العالمين... فهذه أحاديث غريبة، قلّ أن يطّلع علىٰ تخريجها عالمٌ من أهل عصرنا، عدّتها نحو من ألفين وثلاثمئة حديث، انتخبتُها من «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زوائد الصغير» كل الثلاثة للجلال السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) وأضفتُ إليه جميعَ ما في كتاب السخاوي المسمّىٰ بـ«المقاصد الحسنة»...).

طُبع في مصر عام ١٢٧٧ هـ في (١٤٨) صفحة.

٢٨ ـ فهرس أحاديث «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: للملاّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠١٤ هـ). وضعه المحقِّق الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٨٩ هـ.

٢٩ ـ تسهيل السبيل إلى كشف الإلتباس عمّا دار من الأحاديث بين الناس: لمحمد بن أحمد الخليلي (المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ).

وهو في الأحاديث المشتهرة.

٣٠ ـ إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن: لنجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي الشافعي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ).

وهو في الأحاديث المشتهرة، جمع فيه بين كتب الزركشي (المتوفى سنة ٩٧٤ هـ) والسيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) والسخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ) وزاد عليها زيادات حسنة.

٣١ ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: لابن حمزة الحسيني (المتوفى سنة ١١٢٠ هـ).

رَتَّب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم، وذكر سبب كلِّ حديثٍ، ومخرجه.

طُبع في مطبعة حلب عام ١٣٢٩ هـ في مجلَّدةٍ.

٣٢ ـ فهرس أحاديث «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»: لابن حمزة الحسيني (المتوفى سنة ١١٢٠ هـ).

وضعه مصحِّح الكتاب الأستاذ سيف الدين الكاتب في الطبعة الصادرة عن دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠١ هـ.

٣٣ ـ مختصر المقاصد الحسنة للسخاوي: لمحمد بن عبد الباقي الزَّرقاني (المتوفى سنة ١١٢٢ هـ).

وحافظ على ترتيب أحاديثه على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ، في مجلَّدة.

٣٤ ـ فهرس أحاديث «مختصر المقاصد الحسنة»: للزرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

وضعه المحقِّق محمد لطفي الصبّاغ بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه أحاديث الكتاب علىٰ الكتب والأبواب الفقهية بعد أن كانت علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ.

٣٥ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العجلوني (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

وهو كتابٌ نافعٌ جيدٌ، حوىٰ كثيراً من الأحاديث المشتهرة، وهو أكبر كتاب في بابه، مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، لخصَّ فيه مؤلِّفه كتابَ «المقاصد الحسنة» للسخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ) مقتصراً في كل حديث علىٰ بيان مخرجه وصحابيه ورتبته، وأقوال العلماء منه وبعض الفوائد، وضمَّ إليه أحاديث من تقدّمه في هذا الموضوع «كاللآليء المنثورة» لابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) و«الدرر المنتثرة» للسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). اشتمل الكتابُ على (٣٢٥٤) حديثاً، فتكون أحاديثه أكثر من ضعفي أحاديث «المقاصد الحسنة».

طُبع بإشراف الأستاذ حسام الدين القدسي بالقاهرة عام ١٣٥١ هـ. وطُبع ثانية بإشراف الشيخ أحمد القلاش في حلب، وصوّرته مؤسسة الرسالة في بيروت عن طبعة حلب.

٣٦ ـ أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: لمحمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفىٰ سنة ١٢٧٦ هـ).

جرَّد فيه أحاديثَ ابن الديبع الشيباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ) التي اختصرها من «المقاصد الحسنة» للسخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ). وزاد عليها زياداتٍ، ثم قام ولدُه أبو زيد عبد الرحمٰن بعد وفاة والده، فضمَّ الزيادات، إلىٰ الأصل ورتَّبها كلّها علىٰ حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة، وسَمَّاه بهذا الاسم، والكتاب علىٰ صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث، ويتكلَّم عنها بشكل مختصر جداً.

طبع في مطبعة مصطفىٰ محمد بالقاهرة، عام ١٣٥٥ هـ، في مجلَّدةٍ، وأعيد طبعه في دار الكتاب العربي ببيروت، ط٢، عام ١٤٠٣ هـ.

٣٧ ـ فهرس أحاديث «الهداية بتخريج أحاديث البداية»: بداية المجتهد لابن رشد للشيخ أحمد بن محمد بن الصدّيق الغُمَاري.

وضعه محقّقو الكتاب: الأستاذ يوسف المرعشلي، وعدنان شلاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل، وعلي بقاعي بآخره، ورتَّبوه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في ثماني مجلَّدات.

٣٨ ـ فهرس أحاديث «تخريج كتاب أربعون حديثاً في اصطناع المعروف للمنذري»: لقاضي القضاة صدر الدين المُناوي (المتوفىٰ سنة ٨٠٣ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ سمير طَه المجذوب بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٣٩ ـ فهرس «تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للقرضاوي»:

وضعه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في آخر الكتاب الذي عمل بتخريجه، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في جزءٍ.

٤٠ ـ فهرس أحاديث «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ليوسف القرضاوي»:

وضعه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في آخر الكتاب، ورتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

٤١ ـ فهرس أحاديث «الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي»: للشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغُمَاري.

وضعه محقّق الكتاب الأستاذ سمير طه المجذوب بآخره، ورتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٤٢ ـ فهرس أحاديث «تخريج أحاديث اللُّمع في أصول الفقه للشِّيرازي»: للشيخ عبد الله بن محمد الصديق الغُمَاري.

وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي بآخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم، ووضع فهرساً للآثار، علىٰ مسانيد الصحابة، جمع فيه تحت كل صحابي أحاديثه.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٤ هـ.

فهارس أحاديث كتب التفسير وعلوم القرآن:

٤٣ ـ فهرس أحاديث «تفسير عبد الرزاق الصنعاني»: (المتوفىٰ سنة ٢١١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ، في مجلَّدتين.

٤٤ ـ فهرس أحاديث «تفسير الطَّبري» المُسَمَّىٰ بـ: «جامع البيان في تفسير القرآن»:

وضعه الناشر في آخر المجلَّد الثلاثين، ورَتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٤٥ ـ فهرس أحاديث «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»: لأبي الفتح عثمان بن جني (المتوفىٰ سنة ٣٩٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي بآخره، ورَتَّبا فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٨٩ هـ في مجلَّدتين.

٤٦ ـ فهرس أحاديث «الكشف عن وجوه القراءات السبع»: لمكِّي بن أبي

طالب القيسي (المتوفىٰ سنة ٤٣٧ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ محيي الدين رمضان في آخره، ورَتَّب الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

٤٧ ـ **فهرس أحاديث «مشكل إعراب القرآن»**: لمكِّي أيضاً.

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ حاتم صالح الضامن في آخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ، في مجلَّدتين.

٤٨ ـ **فهرس أحاديث «المكتفىٰ في الوقف والابتداء»**: لأبي عمرو الداني (المتوفىٰ سنة ٤٤٤ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في جزء.

٤٩ ـ **فهرس أحاديث «المفردات في غريب القرآن»**: للراغب الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٥٠٢ هـ).

وضعه الأستاذ نديم مرعشلي في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

٥٠ ـ **فهرس أحاديث «أحكام القرآن»**: للكياهراسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٤ هـ).

وضعه الناشر بآخر الكتاب، ورتَّب فيه الأحاديث على حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٥١ ـ **فهرس أحاديث «زاد المسير في علم التفسير»**: لابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

وضعه الناشر في آخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث على حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٨٨ هـ في تسع مجلَّدات.

٥٢ ـ فهرس أحاديث «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلَّق بالكتاب العزيز»: لأبي شامة المقدسي (المتوفى سنة ٦٦٥ هـ).

وضعه محقّق الكتاب طيّار آلتي قولاج في آخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار صادر ببيروت في مجلَّدةٍ.

٥٣ ـ فهرس أحاديث «تفسير ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٢ هـ).

وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، ورياض عبد الله في جزء مستقل، ورتَّبوه على حروف المعجم، واقتصروا فيه على الأحاديث دون آثار الصحابة وتفسيراتهم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٥٤ ـ فهرس أحاديث «تفسير ابن كثير»: (المتوفى سنة ٧٧٢ هـ).

وضعه الناشر في آخر الكتاب، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طبع بدار الفكر في بيروت في سبع مجلَّدات.

٥٥ ـ فهرس أحاديث «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»: للفيروز آبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ محمد علي النجار في آخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في المكتبة العلمية ببيروت في ست مجلَّدات.

٥٦ ـ فهرس أحاديث «تفسير الدر المنثور»: للسيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ عبد الرحمن عميرة في آخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٥٧ ـ فهرس أحاديث «الإتقان في علوم القرآن»: للسيوطي أيضاً.

وضعه الدكتور مصطفى ديب البغا في آخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق في مجلَّدتين.

٥٨ ـ فهرس أحاديث «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن»: للسيوطي أيضاً.

وضعه مصطفىٰ ديب البغا في الطبعة التي حققها.

٥٩ ـ فهرس أحاديث «فتح الرحمٰن بكشف ما يلتبس في القرآن»: لزكريا الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٩٢٦ هـ).

وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة الرياض الحديثة بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

فهارس أحاديث كتب التوحيد والعقيدة:

٦٠ ـ فهرس أحاديث «كتاب الإيمان»: لأبي بكر بن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في آخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ.

٦١ ـ فهرس أحاديث «خلق أفعال العباد والردّ علىٰ الجهمية وأصحاب التعطيل»: للبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٢ ـ فهرس أحاديث «كتاب القدر»: لجعفر بن محمد الفريابي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ جمال حمدي الذهبي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٣ ـ فهرس أحاديث «تفسير أسماء الله الحسنىٰ»: لأبي إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ أحمد يوسف الدَّقَّاق في آخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار المأمون بدمشق عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٤ ـ **فهرس أحاديث «الإبانة عن أصول الديانة»**: لأبي الحسن الأشعري (المتوفى سنة ٣٢٤ هـ).

وضعته محقِّقة الكتاب فوقية حسين محمود في آخر الكتاب، ولم ترتِّبه على حروف المعجم، وإنما حسبما جاءت على تسلسل صفحاته.

طُبع في دار الأنصار بالقاهرة عام ١٣٩٧ هـ في مجلَّدتين.

٦٥ ـ **فهرس أحاديث «الإبانة عن أصول الديانة»**: للأشعري.

وهو الكتاب السابق نفسه، حقَّقه عبد القادر الأرناؤوط، ورَتَّب أحاديثه على حروف المعجم.

طُبع في مكتبة دار البيان بدمشق عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٦ ـ **فهرس أحاديث «الرد على الجهمية»**: لابن منده (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٧ ـ **فهرس أحاديث «كتاب النزول» و«كتاب الصفات»**: لأبي الحسن الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٨ ـ **فهرس أحاديث «الرد على الجهمية»**: لابن منده (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٩ ـ **فهرس أحاديث «دلائل النبوة»**: للبيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في سبع مجلَّدات.

٧٠ ـ **فهرس أحاديث «شعب الإيمان»**: للبيهقي (المتوفىٰ سنة ٤٥٨ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت.

٧١ ـ **فهرس أحاديث «الأربعين في دلائل التوحيد»**: لأبي إسماعيل الهروي (المتوفىٰ سنة ٤٨١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٢ ـ **فهرس أحاديث «رسالة في الذبّ عن أبي الحسن الأشعري»**: لابن درباس (المتوفىٰ سنة ٦٥٩ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠٤ هـ. (طبع مع الكتاب السابق) في مجلَّدةٍ.

٧٣ ـ **فهرس أحاديث «تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام»**: للسُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٤ ـ **فهرس أحاديث «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»**: لشيخ محمد أنور شاه الكشميري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في آخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٨٥ هـ في مجلَّدةٍ.

فهارس أحاديث كتب الفقه وأصوله:

٧٥ ـ **فهرس أحاديث «مسائل الإمام أحمد»**: لابن هانيء النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ زهير الشاويش في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدتين.

٧٦ ـ **فهرس أحاديث «مسائل الإمام أحمد»**: لابنه عبد الله (المتوفىٰ سنة ٢٩٠ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ زهير الشاويش في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٧ ـ **فهرس أحاديث «اختلاف العلماء»**: لمحمد بن نصر المروزي (المتوفىٰ سنة ٢٩٤ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب صبحي السَّامِرَّائي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٨ ـ **فهرس أحاديث «الإجماع»**: لأبي بكر بن المنذر (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٩ ـ **فهرس أحاديث «حلية الفقهاء»**: لأحمد بن فارس (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

وضعه المحقِّقُ الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الشركة المتحدة للتوزيع ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٠ ـ **فهرس أحاديث «المهذَّب في الفقه الشافعي»**: للشيرازي (المتوفىٰ سنة ٤٧٦ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ سمير طَه المجذوب في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٨١ ـ **فهرس أحاديث «تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه»**: للشيرازي (المتوفىٰ سنة ٤٧٦ هـ) ألَّف التخريج الشيخ عبد الله الغُماري.

وقد وضع هذا الفهرسَ محقِّق الكتاب يوسف عبد الرحْمن المرعشلي في آخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم، والآثار علىٰ مسانيد الصحابة.

طُبع الكتاب في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٢ ـ **فهرس أحاديث «المبسوط»**: للسَّرَخْسي الحنفي (المتوفىٰ سنة ٤٩٠ هـ).

وضعه الشيخ خليل الميس في جزءٍ مستقلٍّ ملحقٍ بالكتاب، ورَتَّب فيه أحاديث كلِّ جزء علىٰ حِدَة علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠١ هـ.

٨٣ ـ **فهرس أحاديث «المنخول من تعليقات الأصول»**: للغزالي (المتوفىٰ سنة ٥٠٥ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد حسن هيتو بآخر الكتاب ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٤ ـ **فهرس أحاديث «فتاوىٰ ابن الصلاح»**: (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٥ ـ فهرس أحاديث «اللُّباب في الجمع بين السُّنّة والكتاب»: للمنجبي (المتوفىٰ سنة٦٨٦ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد فضل عبد العزيز المراد بآخر الكتاب.

طُبع في دار الشروق بجدّة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدتين.

٨٦ ـ فهرس أحاديث «المغني في أصول الفقه»: لجلال الدين عمر بن محمد الخبّازي (المتوفىٰ سنة ٦٩١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد مظهر بقا في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٧ ـ فهرس أحاديث «الحسبة في الإسلام»: لشيخ الإمام ابن تيمية (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ سيد بن أبي سعدة، في آخر الكتاب، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الأرقم بالكويت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٨ ـ فهرس أحاديث «تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العُموم»: لابن كَيْكَلدي العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الشيخ عبد الله بن محمد بن إسحاق آل الشيخ في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم، نشره محقق الكتاب لأول مرة عام ١٤٠٣ هـ في جزء.

٨٩ ـ فهرس أحاديث «التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول»: للأسنوي (المتوفىٰ سنة ٧٧٢ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ محمد حسن هيتو في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٠ ـ **فهرس أحاديث «الميزان الكبرىٰ»**: للشعراني (المتوفىٰ سنة ٩٧٣ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ عبد الرحمٰن عميرة في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٩١ ـ **فهرس أحاديث «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل»**: لابن بدران (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

وضعه المحقِّقُ الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٢ ـ **فهرس أحاديث «الهداية بتخريج أحاديث البداية»**: (بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد) للشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغُماري.

وضعه محقِّقو الكتاب: الأستاذ يوسف المرعشلي، وعدنان شلاَّق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل، وعلي البقاعي بآخره، ورَتَّبوه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في ثماني مجلَّدات.

فهارس أحاديث كتب السِيرَ والتاريخ والتراجم:

٩٣ ـ فهرست الأقوال الشريفة التي رواها ابن سعد (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ) في كتاب «السيرة» وفي «الطبقات».

وضعه الدكتور إحسان عبّاس في الطبعة التي اعتنىٰ بها، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار صادر ببيروت عام ١٣٨٨ هـ في تسع مجلَّدات.

٩٤ ـ **فهرس أحاديث «الطبقات الكبرىٰ»**: لابن سعد (٢٣٠ هـ). جزء لم ينشر سابقاً.

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ زياد محمد منصور في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٥ ـ فهرس أحاديث «طبقات خليفة بن خيّاط»: (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

وضعه المحقِّقُ الدكتور أكرم ضياء العُمَري في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٦ ـ فهرس أحاديث «فضائل الصحابة»: للإمام أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

وضعه المحقِّق الدكتور وصيّ الله بن محمد عبّاس بآخر الكتاب ورتبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في جامعة أمّ القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدتين.

٩٧ ـ فهرس أحاديث «المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ»: للزبير بن بَكَّار (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وضعته محقّقة الكتاب سكينة الشهابي في آخره، ورَتَّبته علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في جزء.

٩٨ ـ فهرس أحاديث «الضعفاء والمتروكين»: للبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدين.

٩٩ ـ فهرس أحاديث «التاريخ الكبير»: للبخاري، قامت بإعداده دار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

١٠٠ ـ فهرس أحاديث «التاريخ الصغير»: للبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وضعه يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، ورياض عبد الله عبد الهادي في آخر الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمود إبراهيم زايد.

صدرت عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدتين.

١٠١ ـ فهرس أحاديث «أحوال الرجال»: للجوزجاني (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في جزء.

١٠٢ ـ فهرس أحاديث «الكنىٰ والأسماء»: للإمام مسلم بن الحجاج (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ عبد الرحيم القشقري بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

١٠٣ ـ فهرس أحاديث «تاريخ الثقات»: للعجلي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

وضعه المحقق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي في آخر الكتاب، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في جزء.

١٠٤ ـ فهرس أحاديث «كتاب الضعفاء»: لأبي زرعة الرازي (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ) و «أجوبته علىٰ أسئلة البرذعي».

وضعه المحقِّق الدكتور سعدي الهاشمي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٢ هـ، (الكتابان مطبوعان ضمن كتاب باسم «أبو زرعة الرازي» ويقع في ٣ مجلَّدات).

١٠٥ ـ فهرس أحاديث «تركة النبي ﷺ والسُّبُل التي وجّهها فيها»: لحمّاد بن إسحاق (المتوفىٰ سنة ٢٦٧ هـ).

وضعه المحقِّق الدكتور أكرم ضياء العمري بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع علىٰ نفقة المحقق، وتولىٰ هو توزيعه ونشره بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في جزءٍ.

١٠٦ ـ فهرس أحاديث «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»: (المتوفىٰ سنة ٢٨١ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ شكر الله بن نعمة الله القوجاني بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدتين.

١٠٧ ـ فهرس أحاديث «سؤالات أبي عبيد الآجريّ أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»:

وضعه محقِّقُ الكتاب الدكتور محمد علي قاسم العمري في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

١٠٨ ـ فهرس أحاديث «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة»: (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ) لعلي بن المديني في الجرح والتعديل».

وضعه محقِّقُ الكتاب الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١٠٩ ـ فهرس أحاديث «الضعفاء الكبير»: لأبي جعفر العُقَيلي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في سبع مجلَّدات.

١١٠ ـ فهرس أحاديث «الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ»: لابن أبي زيد القيرواني (المتوفىٰ سنة ٣٨٦ هـ).

وضعه محقّقا الكتاب الأستاذ محمد أبو الأجفان، والأستاذ عثمان بطيخ، ورتَّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت، والمكتبة العتيقة بتونس عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

١١١ ـ فهرس أحاديث «سؤالات الحاكم النيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ): للدارقطني في الجرح والتعديل»:

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور موَّفق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١١٢ ـ مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث «تاريخ أصبهان»: لأبي نُعَيْم (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ).

وضعه في جزءٍ مستقلٍ الشيخ عبد العزيز بن محمد الصديق الغُماري، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في جزءٍ.

١١٣ ـ البغية في ترتيب أحاديث «الحلية»: لأبي نُعَيْم أيضاً.

وضعه الشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في القاهرة، ويصوّر في دار القرآن الكريم بيروت.

١١٤ ـ فهرس أحاديث «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (المتوفىٰ سنة ٤٢٨ هـ) للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل».

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١١٥ ـ مفتاح الترتيب لأحاديث «تاريخ الخطيب» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

وضعه الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، في جزءٍ مستقلٍّ، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٥٥ هـ.

١١٦ ـ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب:

وضعه الشيخُ عبد الفتاح أبو غدة.

طُبع بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤٠٦ هـ.

١١٧ ـ فهرس أحاديث «السابق واللاحق»: للخطيب البغدادي أيضاً.

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور محمد بن مطر الزهراني بآخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

١١٨ ـ فهرس أحاديث «الدرر في اختصار المغازي والسير»: لابن عبد البر (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ). وضعه محقِّقُ الكتاب الكتور مصطفى ديب البغا.

١١٩ ـ فهرس أحاديث «مشيخة ابن الجوزي»: (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وضعه محقّقُ الكتاب الأستاذ محمود محفوظ بآخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

١٢٠ ـ فهرس أحاديث «صفة الصفوة»: لابن الجوزي أيضاً.

وضعه محقِّقا الكتاب الدكتور محمد روّاس قلعجي، ومحمود فاخوري بآخر الكتاب، ورتَّباه على حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في أربع مجلَّدات.

١٢١ ـ فهرس أحاديث «كتاب القُصّاص والمُذَكرين»: لابن الجوزي أيضاً.

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور محمد بن لُطفي الصبَّاغ بآخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في جزء.

١٢٢ ـ فهرس أحاديث «الكامل في التاريخ»: لابن الأثير الجزري (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ).

وضعه الأستاذ سيف الدين الكاتب في جزء مستقلٍّ يَضُمّ مجموعةً من الفهارس ذَيَّل به الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ (٩ج، جزء الفهارس).

١٢٣ ـ فهرس أحاديث «عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المئة السابعة ببجاية»: لأبي العبّاس الغبريني (المتوفىٰ سنة ٧١٤ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ عادل نويهض بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الآفاق ببيروت عام ١٣٨٩ هـ (١مج، ١ج).

١٢٤ ـ فهرس أحاديث «سير أعلام النبلاء»: لشمس الدين الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

وضعه محققو الكتاب بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط في جزءٍ خاصٍّ مُفرَدٍ بآخر الكتاب.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت.

١٢٥ ـ فتح الرحمٰن لأحاديث «الميزان»: للذهبي أيضاً.

وضعه برق التوحيدي صاحب زاده في جزءٍ مستقلٍّ، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم، واعتمد علىٰ الطبعة التي حقَّقها الأستاذ علي محمد البجاوي.

طُبع في فيصل آباد بباكستان، بيت التوحيد، ودار السلام عام١٤٠٣ هـ، وأُعيد طبعه بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ، كما وضع بآخر «ميزان الاعتدال» في الطبعة الأخيرة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٢٦ ـ فهرس أحاديث «برنامج الوادي آشي»: (المتوفىٰ سنة ٧٤٩ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ محمد محفوظ بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ، ١ ج.

١٢٧ ـ فهرس أحاديث «الفصول في اختصار سيرة الرسول»: لابن كثير (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

وضعه المحقّقان: الأستاذ محمد العيد الخطرواي، والأستاذ محيي الدين مستو بآخر الكتاب، ورتَّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار اللواء بالرياض عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

١٢٨ ـ فهرس أحاديث «البداية والنهاية»: لابن كثير أيضاً.

وضعه الأستاذ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في جزءٍ مستقلٍّ مع فهارس أخرىٰ للكتاب، ذيَّله به، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم وفق الطبعة الجديدة الصادرة عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٤ هـ.

١٢٩ ـ فهرس كتابَيْ: «البداية والنهاية» و«نهاية البداية»: لابن كثير أيضاً.

وضعه الأستاذ محمد الأشقر، ولم أعثر عليه.

١٣٠ ـ فهرس أحاديث «البداية والنهاية» لابن كثير:

وضعه الأستاذ محمود الأرناؤوط، والأستاذ أكرم عبد اللطيف البوشي.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ في تسع عشرة مجلَّدةً.

١٣١ ـ فهرس أحاديث «تهذيب التهذيب»: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

وضعه ناشرُ الكتاب في جزءٍ ملحقٍ بالكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في أربع عشرة مجلَّدةً.

١٣٢ ـ فهرس أحاديث «الرياض الأنيقة في شرح أحاديث خير الخليقة»: للسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغول في آخر الكتاب، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العليمة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١٣٣ ـ فهرس أحاديث «طبقات المفسرين»: للداوردي (المتوفىٰ سنة ٩٤٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ علي محمد عمر بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة وهبة بالقاهرة، عام ١٣٩٢ هـ في مجلَّدتين.

فهارس أحاديث كتب الزهد والتصوف:

١٣٤ ـ فهرس مسانيد الصحابة في «كتاب الزهد والرقائق»: لابن المبارك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

وضعه الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي في أول الكتاب، وجمع فيه أحاديث الصحابة تحت أسمائهم.

طُبع في حيدر آباد الهند (١مج، ٢ج).

١٣٥ ـ إسعاف الملحِّين بترتيب أحاديث «إحياء علوم الدين»: للغزالي (المتوفىٰ سنة ٥٠٥ هـ).

وضعه الأستاذ محمود سعيد ممدوح، ورتّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ في خمس مجلَّدات.

١٣٦ ـ ترتيب تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي:

وضعه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدّة.

وطُبع بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤٠٦ هـ.

فهارس أحاديث كتب اللغة والأدب:

١٣٧ ـ فهرس أحاديث «كتاب سيبويه»: (المتوفىٰ سنة ١٨٠ هـ).

وضعه الأستاذ عبد السَّلام محمد هارون في آخر الطبعة التي حقَّقها، وأفرد لها

جزءاً خاصاً بفهارس الكتاب، وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وأحاديثه قليلةً.

طُبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة عام ١٣٩٥ هـ في خمس مجلَّدات.

١٣٨ ـ **فهرس أحاديث «اشتقاق الأسماء»**: للأصمعي (المتوفىٰ سنة ٢١٦ هـ).

وضعه مُحَقِّقا الكتاب: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وأحاديثه قليلةٌ جداً.

طُبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّد.

١٣٩ ـ **فهرس أحاديث «البُرصان والعُرجان والعميان والحولان»**: للجاحظ (المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد مرسي الخولي بآخر الكتاب.

طُبع في القاهرة عام ١٣٩٢ هـ، وأُعيد طبعه منقَّحاً في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٠ ـ **فهرس أحاديث «الكامل»**: للمبّرد (المتوفىٰ سنة ٢٨٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار النهضة بالقاهرة (مصر) عام ١٤٠١ هـ في أربع مجلَّدات.

١٤١ ـ **فهرس أحاديث «العقد الفريد»**: لابن عبد ربه الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

وضعه محقِّقا الكتاب: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحمد رشاد عبد المطّلب بآخره، ورتَّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في سبع مجلَّدات.

١٤٢ ـ **فهرس أحاديث «الجُمل في النحو»**: للزجاجي (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ علي توفيق الحمد بآخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم، طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل بعمان عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٣ ـ فهرس أحاديث «سرّ صناعة الإعراب»: لابن جنّي (المتوفىٰ سنة ٣٩٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب حسن هويدي بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤٠٥ هـ (١مج، ١ج).

١٤٤ ـ فهرس أحاديث «مجمل اللغة»: لابن فارس (المتوفىٰ سنة ٣٩٥).

وضعه محقِّق الكتاب زهير عبد المحسن سلطان بآخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

١٤٥ ـ فهرس أحاديث «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال»: لأبي عُبَيْد البكري (المتوفىٰ سنة ٤٨٧ هـ).

وضعه محقّقا الكتاب: إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين بآخره، ورتّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ.

١٤٦ ـ فهرس أحاديث «رصف المباني في شرح حروف المعاني»: للمالقي (المتوفىٰ سنة ٧٠٢ هـ).

وضعه محقّق الكتاب الأستاذ أحمد محمد الخرّاط بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٧ ـ معجم الحديث في «لسان العرب»: لابن منظور (المتوفىٰ سنة ٧١١ هـ).

وضعه الأستاذ خليل عمايرة، وأحمد أبو الهيجا في جزء مستقل إلىٰ جانب

جملة من الفهارس، هي: معجم الأماكن والبلدان، معجم الأمثال، معجم الأقوال، معجم الآيات، معجم الأعلام، معجم الشعراء، معجم القبائل والجماعات، معجم الوقائع، معجم الكتب، معجم اللغات واللهجات.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٤٨ ـ فهرس أحاديث «الإفادات والإنشادات»: لأبي إسحاق الشاطبي (المتوفىٰ سنة ٧٩٠ هـ).

وضعه محقق الكتاب الأستاذ محمد أبو الأجفان في آخره، ورتبه علىٰ حروف المعجم، طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٩ ـ فهرس أحاديث «تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد»: للدماميني (المتوفىٰ سنة ٨٢٧ هـ).

وضعه الأستاذ محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد المفدي بآخر الكتاب، ورتَّبَهُ علىٰ حروف المعجم.

نشره محقّق الكتاب لأول مرة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدتين.

١٥٠ ـ فهرس أحاديث «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»: للسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ عبد العال سالم مكرم في جزء مستقل بآخر الكتاب خصصّه للفهارس، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

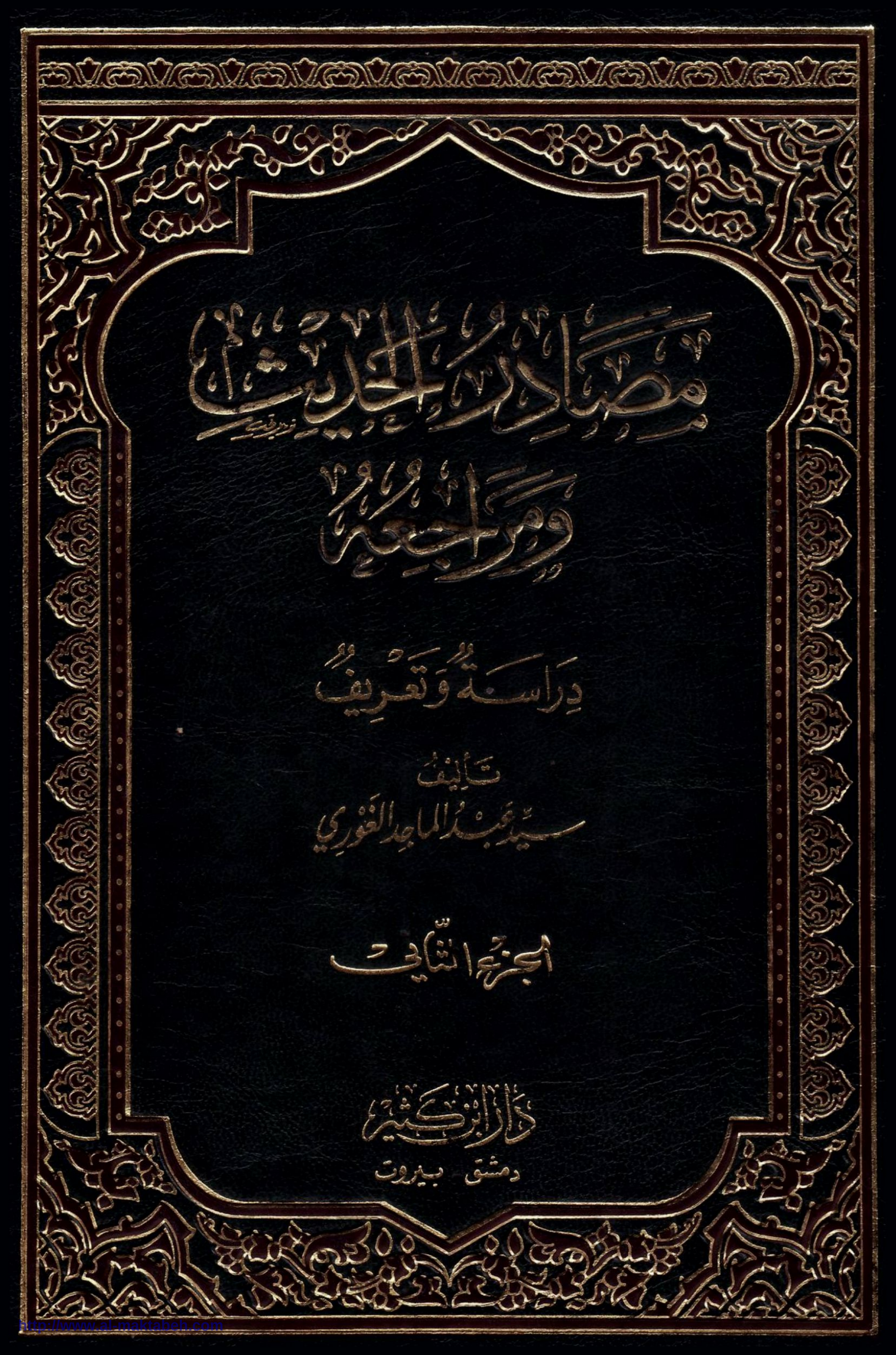
طُبع لأول مرة في دار البحوث العلمية بالكويت عام١٤٠٠ هـ في سبع مجلَّدات، وأعيد طبعه في مؤسسة الرسالة ببيروت.

وقد ظهرت فهارسُ كثيرةٌ لكتب السنة، وقلَّما يُوجَد كتابٌ إلّا ووُضِعَ له فهرسٌ مستقلٌ، أو مُلْحَق بالكتاب، كما ظهرت موسوعاتٌ حديثيَّةٌ كثيرةٌ على الحاسوب الآلي يصعب حصرُ جميعها، وما ذكرنا منها هو أول ما وُضع للكتب من الفهارس[1].

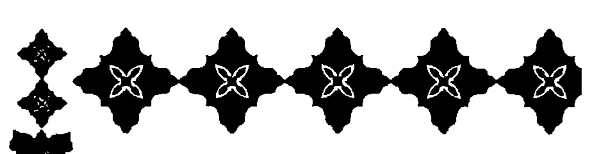
* * *

---

(١) استفدنا في هذا البحث من «علم فهرسة الحديث» ومن «مصادر الدراسات الإسلامية» للأستاذ يوسف المُرعشلي.



مصادر الحديث
ومراجعه
دراسة وتعريف
تأليف
سيد عبد الماجد الغوري
الجزء الثاني
دار ابن كثير
دمشق بيروت
http://www.al-maktabeh.com



الموضوع: علوم الحديث
العنوان: مصادر الحديث و مراجعه 2\1
التأليف: سيد عبد الماجد الغوري

الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

الورق: أبيض
ألوان الطباعة: لون واحد
عدد الصفحات: 1488
القياس: 17×24
التجليد: فني
الوزن: 1650 غ

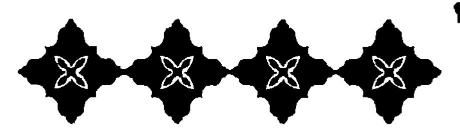


للطباعة و النشر و التوزيع

التنفيذ الطباعي:
مطبعة الريان - بيروت
التجليد:
مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت



دمشق - سوريا - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2458541
بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة
تلفاكس: 817857 01 - جوال: 204459 03
www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com





دراسة وتعريف

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الثاني

قسم الدراية

دار ابن كثير
دمشق - بيروت




بسم الله الرحمن الرحيم



القسم الثاني

مصادر دراية الحديث

١ ـ شروح الحديث.

٢ ـ مصادر أحاديث الأحكام.

٣ ـ مصادر سبب ورود الحديث.

٤ ـ مصادر غريب الحديث.

٥ ـ مصادر إعراب الحديث.

٦ ـ مصادر مختلف الحديث ومشكله.

٧ ـ مصادر ناسخ الحديث ومنسوخه.

٨ ـ كتب علل الحديث.

٩ ـ كتب علم مصطلح الحديث.

١٠ ـ مصادر معرفة قواعد المحدِّثين.

١١ ـ مؤلَّفات في علوم الحديث على الطريقة المنهجية.

١٢ ـ معاجم في المصطلحات الحديثية.

١٣ ـ كتب مفردة في علمٍ من علوم الحديث.

١٤ ـ كتب علم الجرح والتعديل.



١٥ ـ كتب علم علل الحدِيث .

١٦ ـ مصادر علم الرجال .

١٧ ـ مصادر معرفة الصحابة .

١٨ ـ مصادر معرفة المخضرمين .

١٩ ـ مصادر معرفة التابعين وأتباعهم .

٢٠ ـ مصادر معرفة الرواة الوحدان .

٢١ ـ مصادر معرفة الرواة المختلطين .

٢٢ ـ مصادر معرفة الرواة المدلِّسين .

٢٣ ـ مصادر معرفة تواريخ الرواة .

٢٤ ـ مصادر معرفة طبقات المحدِّثين .

٢٥ ـ مصادر معرفة الإخوة والأخوات .

٢٦ ـ مصادر معرفة رواية المدبَّج والأقران .

٢٧ ـ مصادر معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر .

٢٨ ـ مصادر معرفة رواية الآباء عن الأبناء .

٢٩ ـ مصادر معرفة رواية الأبناء عن الآباء .

٣٠ ـ مصادر معرفة السابق واللاحق .

٣١ ـ مصادر معرفة المبهمات .

٣٢ ـ مصادر معرفة الأسماء المفردة من الرواة .

٣٣ ـ مصادر معرفة أسماء وكنى الرواة والمحدِّثين .

٣٤ ـ مصارد معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة .

٣٥ ـ مصادر معرفة ألقاب الرواة والمحدثين .



١٥ ـ كتب علم علل الحدِيث .

١٦ ـ مصادر علم الرجال .

١٧ ـ مصادر معرفة الصحابة .

١٨ ـ مصادر معرفة المخضرمين .

١٩ ـ مصادر معرفة التابعين وأتباعهم .

٢٠ ـ مصادر معرفة الرواة الوحدان .

٢١ ـ مصادر معرفة الرواة المختلطين .

٢٢ ـ مصادر معرفة الرواة المدلِّسين .

٢٣ ـ مصادر معرفة تواريخ الرواة .

٢٤ ـ مصادر معرفة طبقات المحدِّثين .

٢٥ ـ مصادر معرفة الإخوة والأخوات .

٢٦ ـ مصادر معرفة رواية المدبَّج والأقران .

٢٧ ـ مصادر معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر .

٢٨ ـ مصادر معرفة رواية الآباء عن الأبناء .

٢٩ ـ مصادر معرفة رواية الأبناء عن الآباء .

٣٠ ـ مصادر معرفة السابق واللاحق .

٣١ ـ مصادر معرفة المبهمات .

٣٢ ـ مصادر معرفة الأسماء المفردة من الرواة .

٣٣ ـ مصادر معرفة أسماء وكنى الرواة والمحدِّثين .

٣٤ ـ مصارد معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة .

٣٥ ـ مصادر معرفة ألقاب الرواة والمحدثين .



١ـ شـــروح الحديث

لقد اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبويّ في فترةٍ مُبكِّرةٍ تعود للقرن الرابع الهجري، فشرحوا غريبَ ألفاظه، وبيَّنوا معانيه، وتكلَّموا علىٰ أسانيده مِن حيث الصِّناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبطَ منه من أحكامٍ وما يُستفاد منه، ومنهم من التزم شرحَ أحاديث كتابٍ معيَّنٍ من مشاهير كُتب الحديث كـ«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، ومنهم من ألَّف كتابَه استقلالاً لشرح الحديث دُون التقيُّد بكتابٍ معيَّنٍ كما فعل البَغَوِيُّ في «شرح السُنَّة»، ومنهم من شَرَح غريبَ ألفاظ الحديث فقط، وأطلقوا علىٰ كتابهم «غريب الحديث»، كما فعل أبو عبيد بن سلاَّم في «غريب الحديث والآثار».

أما أشهر الشروح التي التزمتْ بكتابٍ معيَّنٍ. فنذكر منها ما يلي:

(١) شروح صحيح البخاري:

١ ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

بسبب عدم تصريح المؤلِّف بأنه سَمَّى كتابه باسمٍ معيَّنٍ جعله عنواناً له، فإنه وقع اختلافٌ كثيرٌ في تحديد عنوان الكتاب، واختلفتْ أيضاً عناوين نُسخ الكتاب الخطية، فمنها ما هو باسم: «الإعلام بشرح ما أشكل في البخاري على الأفهام»، ومنها ما هو باسم: «إعلام المحدِّث»، لكن المطبوع اليوم هو باسم «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري».

«الأعلام» بفتح الهمزة في اللُّغة جمعُ: (عَلَم)، له عدة إطلاقاتٍ أقربها إلى الدلالة على عنوان الكتاب هو قولهم: العَلَمُ شيءٌ ينصب في الفلوات يهتدي به الضَّالَّة...، ويقال لما يُبنى في جواد الطريق من المنازل يستدلُّ بها على

الطريق: أعلام[1]، فيُفهم من هذا أنَّ المراد بالأعلام: الأمور البارزة التي تحتاج لتفسير حسب رأي الإمام الخطابي ـ من كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري. سواءٌ ما يتعلَّق منها بالدِّراية أو الرواية فكأنه بذلك قد يَسَّر سلوكَ الطريق لمن أراد فهم الجامع الصحيح.

وهذا يفيد أنه لم يقصد شرحَ «صحيح البخاري» كاملاً، بل قصد شرحَ ما كان مُحتاجاً إلى بيان وتوضيح فقط.

شَرْطُ المؤلِّفُ في شرحه هو الحرصُ على الاختصار، ويتمثَّل ذلك فيما يلي:

١ ـ أن ما سبق شرحه من الأحاديث في كتاب «معالم السنن»[2] فإنه لا يُعيده كاملاً لئلا يهجّن الكتاب بالتكرار. ولكن بإيجاز، وقد يُضيف إليه ما تيسَّر من فوائد لم تذكر هناك، أما ما لم يشرحه في كتاب «معالم السنن» فإنه يُوفيه حقَّه من الشرح والبيان.

٢ ـ اشترط في شرحه للألفاظ الغريبة الاقتصار على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث؛ لئلا يطول الكتاب، وأحال على الكتب المؤلَّفة في غريب الحديث.

٣ ـ وممّا يَدُلُّ على حرصه على الإيجاز وعدم الإطالة في الشرح ذكره لذلك في عِدّة مواضع عند شرحه لبعض الأحاديث ومنها قوله: «فالقدر الذي ذكرناه هاهنا كافٍ على شرط ما أنشىء له هذا الكتاب ـ إن شاء الله»[3].

وقوله: «والكلامُ في هذا يطول، والذي ذكرناه منه يكفي المفهم المُوفق»[4].

عدد الأحاديث المشروحة في أعلام الحديث:

كما سَبَقَ تحدَّثنا ليعلم القارئ: أن الخطابي لم يشرح من كتاب «الجامع

---

(١) لسان العرب: (٢/ ٨٧١) مادة علم.
(٢) هو شرحه لـ: «سنن أبي داود» سيأتي تعريفه في «شروح سنن أبي داود».
(٣) انظر: (١/ ١٤٥).
(٤) (١/ ٧٢١)، وانظر: (٢/ ١٢٧٨) و(١٥٠٣).

الصحيح» للبخاري سِوى ربعه تقريباً. فلقد بلغ عددُ الأحاديث التي شرحها ثمانية وثلاثين ومئتين وألف حديث (١٢٣٨).

هذا ومن المعلوم أنَّ أحاديث «صحيح البخاري» تربو على أربعة آلاف حديث ـ بحذف المكرَّر ـ على خلاف في تحديد العدد بَسَطَه الإمام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»[١].

يُعَدّ هذا الشرح أول شروح «صحيح البخاري» التي وصلت إلينا؛ إذ لم تذكر المراجع[٢] التي اهتمت بصحيح البخاري والعناية به ـ شرحاً أو اختصاراً أو تعقيباً ـ ونحوها شرحاً وَصل إلينا قبل شرح الخطابي له، وتلك مزِيَّةٌ وَمَنْقَبةٌ للإمام الخطَّابي حيث يُعتبر أول من حَمَلَ رايةَ شرح أصح كتب السنة، وما ذكره في مقدمة شرحه يَدُلُّ على أنه أول شارحٍ «لصحيح البخاري»، إذ ذكر حاجة الناس لشرحه وما انتشر بينهم من الجهل والبدع، فرأى من واجبه القيام بذلك لِمَا فيه من واجب النصيحة للمسلمين فلو أنَّ أحداً سَبَقه لشرح صحيح البخاري لأحال عليه، أو أشار إليه أو لذكر كتابه وأَبَان عما فيه من قصور ونحوه، وأنه سيقوم بسد خَلَلِه، أو غير ذلك، لكن لما لم يذكر ترجَّح ـ والله أعلم ـ أسبقيته إلى شرح «صحيح البخاري»، وجَزم الأستاذ فؤاد سزكين[٣] بأوليَّة الخطابي في شرح البخاري.

لما كان الكتابُ المتصدّى لشرحه هو «صحيح البخاري» فإنَّ الخطَّابي قد سَلَك نفسَ ترتيب الصحيح في الكتب والأبواب والأحاديث، باعتباره الكتاب المشروح، ولم يخرج عن ذلك إلا في أحيانٍ قليلةٍ ـ كما سيأتي ذكره.

ومن المعلوم: أنَّ «صحيح البخاري» كتابٌ جامعٌ لعددٍ من أبواب ا لعلم وليس مقتصراً على الأبواب الفقهية فقط. وقد أشار الخطابي لهذا في مقدمة الكتاب، فقال:

«وغرض صاحب هذا الكتاب ـ يعني: «صحيح البخاري» ـ إنما هو ذكرُ

---

(١) هدي الساري: ص: ٤٦٥.

(٢) انظر مثلاً: «مقدمة إرشاد الساري» (١/ ٤١). و«كشف الظنون» (١/ ٥٤٥) و«تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٣٩ و٤٢٨).

(٣) تاريخ التراث العربي: (١/ ٢٢٦).

ما صَحَّ عن رسول الله ﷺ من حديث في جليلٍ من العلم أو دقيقٍ، ولذلك أدخل فيه كلَّ حديثٍ صَحَّ عنه في تفسير القرآن، وذكر التوحيد والصفات، ودلائل النُّبوَّة، ومبدأ الوحي وشأن البعث، وأيام رسول الله ﷺ وحروبه ومغازيه وأخبار القيامة، والحشر والحساب والشفاعة، وصفة الجنَّة والنَّار، وما وَرَدَ منها في ذكر القرون الماضية، وما جاء من الأخبار في المواعظ والزُّهد، والرِّقاق إلى ما أودعه بعد من الأحاديث في الفقه، والأحكام، والسُّنن، والآداب، ومحاسن الأخلاق، وسائر ما يدخل في معناها من أمور الدين، فأصبح هذا الكتابُ كنزاً للدين، وركازاً للعلوم[1].

ومما يَدُلُّ على أغلبية اقتفاء الخطابي لترتيب البخاري وإشارته لعدم مخالفته قوله في آخر شرحه: «ووجدت صاحب الكتاب لم يرتِّب ما وضع فيه من الأحاديث ترتيب الكتب المصنَّفة في أبواب الفقه والعلم، فيضمّ كل نوع منه إلى لفقه[2] ويضعه في بابه، ولا يخلطه بغيره كما فعله أبو داود في كتابه ـ فوقع كلا منا في تفسيرها على حسب ذلك اتباعاً لمذهبه وحفظاً لرسمه[3].

وقوله أيضاً عند شرحه لحديث مالك بن صعصعة: قال: «قال النبي ﷺ بينما أنا عند البيت بين النائم واليقظان فأتيت بطست من ذهبٍ. . . وذكر حديث المعراج[4].

«وقد وقع أطراف من هذا الحديث في مواضعَ من هذا الكتاب على حسب ترتيب مصنِّفه، وذكرت معانيها في مواضعها. . . إلخ.

ومع اقتفاء الخطابي فيما شرحه لترتيب البخاري في صحيحه، وتكرّر إشارته

---

(١) ١/١٠٢.

(٢) لفقه: مشتقة من لفق الثوب لفقا أي: ضم إحدى الشقتين إلى الأخرى وخالطهما، فلعل المؤلف شبه ضم أنواع الحديث مع بعضها بضم شقتي الثوب. (المعجم الوسيط: لفق).

(٣) ٤/٢٣٥٨.

(٤) ٢/١٤٧٩، والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر الملائكة، برقم: (٢٠٧٦)، وذكر طرفاً منه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عز وجل ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ الآية برقم: (٣٣٩٣)، ومسلم في الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم: (١٦٤).

إلى مراعاة ذلك إلا أنه أحياناً يقدِّم بعض الأحاديث على غيرها، أو يجعلها في غير بابها لما رآه من مناسبةٍ في جمع تلك الأحاديث في موضعٍ واحدٍ، من أمثلة ذلك أنه في كتاب بدء الوحي، بعد شرحه لحديث الحارث بن هشام ـ رضي الله عنه ـ أنه سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: كيف يأتيك الوحيُ؟ فقال رسول الله ﷺ أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس[1]. . . الحديث.

قال الخطَّابي[2]: وقد روى أبو عبد الله فيما يُشبه هذا حديثاً في كتاب المناسك كتبناه هاهنا؛ إذ كان مُشاكلاً لهذا الحديث.

ثم ذكر الحديث[3].

قال الخطابي[4]: هذا شبيه في المعنى لما تقدَّم ذكره في الحديث الأول من صعوبة الأمر عليه في تلقي الوحي عند وروده وضعف القوة البشرية عن احتماله. . . إلخ.

وذكر أمثلة أخرى.

١ ـ مُميزات هذا الشرح:

١ ـ يُعتَبر هذا الكتابُ أول شرح لكتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، وفي هذا منقبةٌ ومزيَّةٌ له حيث إنه لما تتابع الشارحون لصحيح البخاري بعده توافروا على شرح الخطابي، فاستفادوا منه كثيراً، ونقلوا عنه.

٢ ـ يشكل «أعلام الحديث» مع «معالم السُّنَن» ـ سيأتي تعريفه في شروح «سنن أبي داود» ـ مجموعاً هاماً في شرح عددٍ كبيرٍ من أحاديث السنة النبوية بتفسير غريبها، وذكر ما استنبط من أحكام وآداب ونحو ذلك مما يتعلَّق بعناصر شرحه.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي. باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم (٢). وفي بدء الخلق باب ذكر الملائكة، برقم: (٣٢١٥). ومسلم في الفضائل. باب عرق النبي ﷺ في البرد حين يأتيه الوحي، برقم: (٢٣٣٣).

(٢) ١/ ١٢٢.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب، برقم: (١٥٣٦). ومسلم في كتاب: الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، برقم (١١٨).

(٤) ١/ ١٢٤.

٣ ـ اشتمالُه على عددٍ من آراء وترجيحات المؤلِّف التي تُعتبر تقويماً وغربلةً لآراء من سبقوه.

٤ ـ أنه ليس مقصوراً على شرح الأحاديث المتعلِّقة بأبواب الفقه والآداب ـ كما في «معالم السنن» ـ بل اشتمل على شرح أحاديث من مختلف أبواب العلم تبعاً لما ذكره البخاري من أبوابٍ متعدِّدةٍ في تفسير القرآن، وذكرِ التوحيد والصفات، والمغازي، والمناقب، والفِتَن، والطب، ونحوها.

فتبيَّن منها معرفة آرائه في تلك الأبواب، وأقواله في شرحها.

٥ ـ تميز الكتابُ بوضوح منهج الخطَّابي فيه، حيث سار على ما التزم به في مقدمة الكتاب.

٦ ـ وتميَّز بإيجاز عبارة الخطَّابي فيه، فجاء مختصراً وافياً بالمطلوب دُون إطالةٍ.

كما وصفه القَسْطَلاني: «بأنه شرحٌ لطيفٌ، فيه نكتٌ لطيفةٌ، ولطائفُ شريفةٌ»[(١)].

٧ ـ أنه يُعتبر مرجعاً هاماً في معرفة أسماء شيوخ الخَّطابي حيث صَرَّح فيه بأسماء كثيرة منهم ممن لم نقف على رواية للخطابي عنه إلا في هذا الكتاب.

٨ ـ عُنِيَ فيه كثيراً ـ كعادته ـ بإصلاح غلط المحدِّثين.

٩ ـ حوى كميةً وافرةً من الأبيات الشعرية، والرجز وأمثال العرب وأقوال أئمة اللغة وفصحائها، ومن ابتغى التوسُّعَ في هذا.

١٠ ـ تضمَّن شرحه عدداً من الفوائد العلمية التي تَدُلُّ على سعة اطلاعه ومعرفته وإلمامه بما في عصره عُموماً ومنها:

أ ـ فيما يتعلَّق باللغات ذكر بعضَ الألفاظ الفارسية[(٢)] والرومية[(٣)] واليمانية[(٤)].

---

(١) إرشاد الساري: (١/ ٤١).

(٢) انظر: ص: ٦٣٩ وص: ٥٤٥.

(٣) انظر: ص: ١٣٦٣.

(٤) انظر: ص: ٩٩٤ و١٧٦٨.

ب ـ وفيما يتعلَّق بالطِّبّ فلقد ذكر كثيراً من الفوائد الطبية عند شرحه لأحاديث من كتاب الطب[١]. ولا غَرْوَ في ذلك، فالخطابي له مؤلَّفٌ مستقلٌ في الطب كما ذكر ذلك في «أعلام الحديث»[٢].

جـ ـ وحرص على الرَّدّ على المتكلِّمين بأسلوبٍ كلاميٍّ يدفع شبههم وبلسانهم الذي يُحاجّون به[٣].

د ـ وفيما يتعلَّق بالأنساب قال: «والأنساب على وجوه: نسبٍ ولاديٍّ، ونسبٍ بلاديٍّ، ونسبٍ من جهة الدين اعتقاديٍّ، ونسبٍ صناعيٍّ، فيقال في نسب الولادي: سُلميٌّ، وأسديُّ، وفي البلادي: كوفيٌّ، ومصريٌّ، وإلى الأديان والمذاهب: سُنِّيٌّ، وقَدَرِيٌّ، وفي ملل الكفر: يهوديٌّ، ونصرانيٌّ، وإلى الصناعات والمهن: صيدلانيٌّ، وصيرفيٌّ»[٤].

طُبعُ هذا الشرح بعناية الدكتور يوسف الكَتّاني دون تحقيق، وسَمَّاه: «أعلام السُّنن». واكتفى بطبعه ونشره على نُسخةٍ وحيدة عَثَر عليها بالخزانة العامة بالمغرب، ضمن كتب مكتبة تامكروت، واعتبر نفسه أول من ينشر الكتاب على الناس، ويُقدِّمه للباحثين غير مسبوق إليه. وأعلن التزامه بتحقيق الكتاب مستقبلاً. ثم طُبع بعنوان «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٠٩ هـ، في أربع مجلَّدات[٥].

٢ ـ **شرح صحيح البخاري**: للعلامة أبي الحسن، علي بن خلف بن بطَّال البكري القرطبي (المتوفى سنة ٤٤٩ هـ).

وهو مِن أقدم الشروح التي وصلتنا لـ: «صحيح البخاري» بعد شرح الخطَّابي

---

(١) انظر مثلاً: ص: ٨٠١ و ٢١٠٧ و ٢١١٠ و ٢١٢٢ و ٢١٢٤ و ١٨٠٠.

(٢) ٢١٠٧.

(٣) انظر مثلاً: ص: ٧٢٠ و ١٥١٢ ـ ١٥١٤.

(٤) ص: ١٧٥٩.

(٥) من «الإمام الخطَّابي....» للدكتور عبد الله الباتلي، ص: ٢٢٩ ـ ٢٥٤ بتصرُّفٍ واختصارٍ.

له. أمّا منهجه فيه فهو أنه لا يشرح كلَّ كتب الصحيح فضلاً عن أبوابه، وهناك كتبٌ لم يذكرها، ك: بدء الخلق، والتفسير، والفضائل، ومناقب الصحابة، والمغازي. وهو يذكر اسمَ الباب ثم يسرد الأحاديث التي وردت بحذف الإسناد والاقتصار على الصحابي فقط، وأحياناً يذكر مَن روى عن الصحابيّ. يختصر المتون عند سردها، فأحياناً يكون اختصاره من أوّلها، وأحياناً يذكر الحديثَ بالمعنى. يدمِّج بعضَ الأبواب ببعضٍ، فيذكر الحديثَ، ثم يقول: «وترجم له ببابٍ كذا» ثم لا يذكر البابَ. يشرح الغريبَ من الألفاظ. ينقل المذاهب الفقهية المتعلقة بأحاديث الباب، ويهتم بنقل المذهب المالكي. لم يتعرَّض لمناسبة الأحاديث لتراجم الكتاب إلا في النادر. يُترجم أحياناً لبعض الأبواب، ويُعرض عن ذكر أحاديثها وشرحها، ثم يقول: ليس فيه فقه، أو لا فقه في هذا الباب.

طبع بتحقيق الأستاذ أبي تميم ياسر بن إبراهيم، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٠ هـ، في عشرة مجلَّدات.

٣ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح**: لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، المعروف بابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٥٣): «وهو شرح لمشكل إعرابه».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، في دار العروبة، بالقاهرة، عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م.

٤ ـ **التَّلخيص شرح البخاري**: للإمام أبي زكريا محي الدين، يحيى بن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وهو مِن أواخر مؤلَّفاته التي حالت دُون إتمامها منيَّتُه، والذي كانت تطمح إلى إتمامه رغبتُه، كما تفيده كثرةُ إحالاته، غير أنَّ الله لم يرد له ذلك، فعاجلته المنيَّةُ بعد أن شرع في هذا العمل المبارك، وقد كتب فيه على باب بدء الوحي وكتاب الإيمان، بشرحٍ مفيدٍ بين الإيجاز والإطناب، نال إعجابَ العلماء.

وقد أفصح النَّوَوِيُّ عن بيان منهجه في هذا الكتاب، فقال: «ها أنا أشرع في جمع كتابٍ في شرحه متوسِّط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات

المُخِلاَّت، ولا من المبسوطات المُمِلاَّت، ولولا ضعف الهِمَم، وقلة الرَّاغبين في المبسوطات؛ لبلغت به ما يزيد على مئة من المجلَّدات، مع اجتناب التكرير والزيادات العاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخفيات والبارزات، قال: لكنني أقتصرُ على المتوسِّط، وأحرص على ترك الإطالات، وأوثر الاختصارَ في كثيرٍ من الحالات، قال: فأذكر إن شاء الله تعالى جُمَلاً من علومه الزَّاهرات، من أحكام الأصول والفروع، والآدابِ، والإشاراتِ الزّهديات، وبيانِ نفائس من أصول القواعد الشَّرعيات، وإيضاحِ معاني الألفاظ اللُّغوية، وأسماءِ الرِّجال، وضبطِ المشكلات، وبيان أسماء ذوِي الكُنَى، وأسماءِ ذوي الآباء والمُبْهَمات، والتَّنبيه على لطيفةٍ من حال بعض الرُّواة، وغيرِهم من المذكورين في بعض الأوقات، واستخراج لطائف من خَفِيَّات علم الحديث في المتون والأسانيد المستفادات، وضبطِ جُمَلٍ من الأسماء المؤتلفات والمختلفات، والجمعِ بين الأحاديث الَّتي تختلف ظاهراً، ويظنُّ من لا يحقِّق الحديثَ والفقهَ كونها من المتعارضات، وأُنبِّه على ما في الحديث من المسائل العمليات، فأقول: في هذا الحديث من المسائل كذا وكذا بالعبارات المهذَّبات، وأحرصُ في كلٍّ ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات، وإذا تكرَّر الحديث أو الاسم، أو اللَّفظة من اللّغة ونحوها؛ بسطت مقصوده في أول مواضعه، فإن وصلت الموضع الآخر، ذكرت أنّه تقدّم شرحُه في الباب الفلاني من الأبواب السَّابقات، قال: وقد أعيد الكلام في بعضه، لارتباط كلام أو غيره من المقاصد الصَّالحات، وأقدِّم في أول الكتاب جُملاً من المقدِّمات، ممَّا يُرجى الانتفاع به، ويحتاج إليه طالبو التَّحقيقات».

طُبِع في مصر مذيّلةً بـ: «إرشاد الساري وعون الباري» على تلك الأحاديث التي شرحها النووي، وصُوّر أخيراً في بيروت من غير تاريخ في (٢٨٠) صفحة.

٤ ـ **الكواكب الدُّراري في شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف بن علي البغدادي، المعروف بشمس الكِرْماني (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦): «وهو شرحٌ وسطٌ مشهورٌ بالقول، جامعٌ لفرائد الفوائد، وسَمَّاه: (الكواكب الدراري)» وقال الحافظُ ابن حجر في «الدُّرر الكامِنة» (٤/ ٣١٠): «وهو شرحٌ مفيدٌ على أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا مِنَ الصُّحُف».

ولِوَلَدِه تقي الدين يحيىٰ (المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ) شرحٌ سمّاه: «مجمع البحرين» استمدّ فيه مِن شرح أبيه.

طُبع «الكواكب» في المطابع المصرية في القاهرة، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م، وطُبع في المطابع البهيّة بمصر، عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م.

٥ ـ شرح ابن كثير لـ «صحيح البخاري»: للحافظ أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

شرَحَ الحافظُ ابن كثير «صحيحَ البخاري» في هذا الكتاب ولم يُكمله، وقد أشار إليه مراراً في كُتبه، فقال في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٤) في أثناء ترجَمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: «صاحب الصحيح، وقد ذكرنا له ترجمةً حافلةً في أول شرحنا لصحيحه».

وفي هذا الشرح يذكر ابنُ كثير طرقَ الحديث واختلاف الرُّواة فيه، وغير ذلك من الأبحاث. وقد أحال إليه في «البداية والنهاية» (٣/ ٣) عند الكلام عن حديث بدء الوحي، فقال: «وتكلّمنا عليه مُطوّلاً في أول شرح البخاري في كتاب بدء الوحي إسناداً ومتناً، ولله الحمد والمنة».

وقد ذكره ابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ٢٣١)، والدَّرَاوَرْدِيُّ في «طبقات المفسِّرين» (١/ ١١١)، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في «الدُّرر الكامنة» (١/ ٣٩٩) فقال: «وشرح في شرح البخاري». وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٩).

٦ ـ شرح صحيح البخاري: للإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير الإسكندراني.

وهو شرحٌ كبيرٌ في نحو عشر مجلَّدات، وله حواشٍ على شرح ابن بَطَّال، وله أيضاً كلامٌ على التراجم سمَّاه: «المتواري على تراجم البخاري».

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٦٨).

٧ ـ شرح صحيح البخاري: للحافظ علاء الدين مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٨ ـ **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**: لمحمد بن عبد الله بن بهادر المصري الشافعي، المعروف ببدر الزَّرْكَشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩): «وهو شرحٌ مختصرٌ في مجلَّدٍ، قصد إيضاحَ غريبه، وإعرابَ غامضه، وضَبْطَ نَسَبٍ أو اسْمٍ يُخشىٰ فيه التصحيف، مُنْتَخِباً من الأقوال أصحّها، ومِن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة».

طُبع بالمطبعة المصرية بالقاهرة، عام ١٣٠٥ هـ ـ ١٨٨٧ م، في ست مجلَّدات.

٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ زين الدين، أبي الفرج عبد الرحمن، المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ).

ذكرت المراجعُ التي ترجمت لابن رجب أنه شَرَع في شرح للبخاري سَمَّاه «فتح الباري»، قال صاحبُ «الدارس في تاريخ المدارس»: و«شرع في شرحٍ للبخاري سَمَّاه: «فتح الباري في شرح البخاري»، ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدِّمين»[1]. وقال ابن فهد المَكي: «له شرحٌ على صحيح البخاري لم يكمل، وصل فيه إلى كتاب الجنائز»[2].

منهج ابن رجب في كتابه فتح الباري:

١ ـ يذكر ترجمةَ الباب، ثم يعقِّب عليها بتعليقٍ ضافٍ، يتناول ما في الترجمة من القضايا الفقهية، ويذكر آراءَ العلماء فيها، وكأنه بهذا التعليق يمهِّد للحديث، بمدخلٍ مناسبٍ.

٢ ـ يأتي بعد هذا المدخل ذكر الحديث بإسناده ومتنه كما هو في البخاري.

٣ ـ يخرِّج حديث الباب تخريجاً واسعاً، في الغالب، يستقصي الحديث من جميع رواياته وطُرقه، وكثيراً ما يذكرنا هذا التخريج بصنيعه في شرح الترمذي، وإلى جانب التخريج يتكلَّم عن القضايا الحديثية في الحديث وطُرقه، كرفع توهُّم الانقطاع، وإثبات التصريح بالسَّماع إذا كان الراوي مدلِّساً، كما يتكلَّم في الرجال تعديلاً وجرحاً.

---

(١) الدرس في تاريخ المدارس: (٢/ ٧٧).

(٢) لحظ الألحاظ: ص: ١٨١.

٤ ـ يتناول فقهَ الحديث، ويفصل قضاياه، ويذكر أقوالَ العلماء وأدلتهم ويُناقِش، ويرجِّح، كل ذلك باستيعابٍ وإطالة غير مخلين، فيجد الباحث نفسه، وهو يستعرض هذه المسائل مستغرقاً مع كتابٍ موسوعيٍّ في الفقه المقارن. فقد تناول قضاء الصلاة الفائتة عمداً بما يزيد على ست لوحات مخطوطة. ويمتاز منهجه هذا بالأدب الجمّ، والحرص على نسبة كل قول إلى قائله، والإفاضة في ذكر أدلة كل قول، وهو وإن كان يركِّز على المذهب الحنبلي، إلا أنه قد يعدل عن هذا المذهب إلى غيره تبعاً للدليل القويّ.

ولقد عَبَّر صاحبُ «الدارس في تاريخ المدارس» عن شمول هذا الكتاب على آراء الكثيرين من الفقهاء بقوله: «ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدِّمين»[1].

وإذا كان الدّليل حديثاً؛ فإنه يتناول طُرُقَه بنفس الاستقصاء الذي أشرنا إليه سابقاً، ويضاف إلى ذلك بحث مستفيض في التعديل والتجريح والتصحيح والتضعيف وذكر العلل، ويعتمد في ذلك على كتاب «عِلَل الدَّارقطني» إلى جانب مجموعة كبيرة من مصادر علوم الحديث الأصلية.

مقارنة بين كتاب ابن رجب، وكتاب ابن حجر:

صَنَّف ابن رجب «فتح الباري بشرح البخاري» وَصنَّف ابن حجر كتاباً في نفس الموضوع والعنوان، ومما لا ريبَ فيه أنَّ ابن رجب هو من طبقة شيوخ ابن حجر، ومن المؤكّد أنَّ كتابه متقدّمٌ على كتاب ابن حجر.

وكنت أتوقَّعُ أن يكون ابنُ حجر قد اعتمد على شرح ابن رجب، وبحثت في كتابي ابن حجر: «المعجم المفهرس»، و«المجمع المؤسَّس»، وهما كتابان ذكر في أحدهما شيوخه وفي الآخر الكتب التي وصلت إليه، فلم أجد ذكراً لابن رجب ولا لكتابه «فتح الباري».

ولجأتُ إلى كتاب ابن حجر «فتح الباري» أبحث فيه عن استمداد مصنِّفه من ابن رجب فلم أجد ابن حجر يُشير إلى شيءٍ من ذلك، ولم أجد ذكراً لكتاب ابن رجب بالرغم من أن كثيراً من المسائل تعرَّض لها ابن حجر بكلام قريب جداً من كلام ابن رجب، إلا أن ابن حجر يُوجِز ويختصر بالنسبة لكتاب ابن رجب.

---

(١) الدارس في تاريخ المدارس: (٢/ ٧٧).

ومن الفُروق الرئيسية فيهما بالإضافة إلى ما ذكرت من الاختصار والتطويل:

١ ـ أنَّ ابن حجر يذكر الترجَمةَ مع أحاديث الباب، ثم يبدأ بالشرح، بينما رأينا ابن رجب يذكر الترجمةَ ثم يعقِّب عليها بكلامٍ يطول أحياناً ثم يأتي بحديث الباب.

٢ ـ التخريج عند ابن حجر مادةٌ فرعيةٌ يأتي بها عرضاً، وعند ابن رجب مادةٌ أساسيةٌ يطيل فيها غالباً.

٣ ـ بينما يُوجز ابنُ حجر في عرض الآراء الفقهية ويُبرز رأيَ الشافعية غالباً، فإننا نجد ابن رجب في المقابل يفصل الآراء الفقهية ويُبرز رأيَ الحنابلة غالباً.

٤ ـ يجمل ابن حجر الأحكام المستمدَّة من الحديث في مكانٍ واحدٍ وغالباً ما يكون آخر الحديث، بينما نجد ابن رجب ينثر هذه الأحكام في الباب كله[١].

تُوجد في دور المخطوطات نسختان من هذا الكتاب.

النسخة الأولى: في دار الكتاب المصرية تحت رقم (٣٨٩) حديث تيمور، تبدأ من أول كتاب الصلاة، وتنتهي بكتاب الكسوف، وفيها خروم من البداية.

النسخة الثانية: نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق وهي في مجلَّدين:

الأول: تحت رقم: الكواكب الدراري ٣٧٧ (ق٥٠ ـ ٢٥٠) يبدأ من كتاب الصلاة وينتهي بباب السمر في الفقه والخير بعد العشاء.

الثاني: من حيث انتهى الأول إلى باب الإشارة في الصلاة، وهو تحت رقم الكواكب الدراري ٥٧٤ (ق١ ـ ٢٦٨).

١٠ ـ **شرح صحيح البخاري**: للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّن» (المتوفى سنة ٨٠٤) هـ.

وهو شرحٌ كبيرٌ في نحو عشرين مجلَّداً، أوله: «﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾: أحمد الله سبحانه وتعالى على توالي إنعامه...». قدَّم فيه مقدمةً مهمةً، وذكر أنه حصر المقصودَ في عشرة أقسامٍ في كل حديثٍ، وسمَّاه: «شواهد التوضيح».

---

(١) انظر: مقدمة ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، لتحقيقه لـ: «شرح علل الترمذي» لابن رجب، (ص: ٢٨٥ ـ ٢٨٩)، طبع مكتبة الرشد بالرياض.

قال الحافظ السَّخاوي: «اعتمد فيه على شرح» شيخه مغلطائي والقطب، وزاد فيه قليلاً». قال الحافظ ابن حجر: «وهو في أوائله أقعد منه في أواخره، بل هو من نصف الباقي قليل الجدوى».

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٦٩).

وقد حقَّقه لفيفٌ من الطلاب في جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة كرسائل الدكتوراه، بإشراف الدكتو وصي الله بن محمد عباس.

١١ ـ **اللَّامع الصبيح شرح الجامع الصحيح**: للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي (المتوفى سنة ٨٣١ هـ).

وهو شرحٌ حسنٌ في أربعة أجزاء، أوله: «الحمد لله المرشد إلى الجامع الصحيح». ذكر فيه أنه جمع بين شرح الكرماني باقتصارٍ، وبين «التنقيح» للزركشي بإيضاحٍ وتنبيهٍ.

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٧٠).

١٢ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

يستهلُّ هذا الشرحُ العظيمُ لـ: «صحيح البخاري» بِمقدِّمةٍ قيِّمةٍ بعنوان: «هدي الساري مقدمة فتح الباري».

وهو كتابٌ فذٌّ لا نظيرَ له، ولا غِنى لباحثٍ عنه، تكلَّم فيه الحافظُ بكلامٍ لم يسبق إليه، وساقَ فيه فصولاً قيّمةً فيها مباحثُ لا يمكن أن نظفر في غيرها بها، وهو له مفخرةٌ، زاد «شرحه للبخاري» جلالاً وجمالاً.

قد بَيَّن الحافظُ غرضَه من وضعِ هذه المقدمة بين يدي شرحه للبخاري في كتابه«فتح الباري»؛ فقال: «. . . وأقدِّم بين يدي ذلك كله مقدمةً في تبيين قواعده، وتزيين فرائده، جامعةً وجيزةً، دون الإسهاب، وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتح المستغلق، وتذلِّل الصعاب، وتشرح الصدور، وينحصر القول فيها ـ إن شاء الله تعالى ـ في عشرة فصول:

الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب.

الثاني: في بيان موضوعه، والكشف عن مَغْزَاه فيه، والكلام على تحقيق شروطه، وتقرير كونه من أَصَحّ الكتب المصنَّفة في الحديث النبوي. ويلتحق به

الكلامُ على تراجمه البديعة المثال، والمنيعة المنال، التي انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه.

الثالث: في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واختصاره، وفائدة إعادته للحديث وتكراره.

الرابع: في بيان السَّبب في إيراده الأحاديثَ المعلَّقة، والآثارَ الموقوفة، مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب. وألحقت في سياق الأحاديث المرفوعة المعلَّقة، والإشارة لمن وصلها على سبيل الاختصار.

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متونه، مرتّباً له على حروف المعجم، بألخص عبارةٍ، وأخلص إشارةٍ، لتسهل مراجعته، ويخفّ تكراره.

السادس: في ضبط الأسماء المشكلة التي فيه، وكذا الكُنَى والأنساب، وهي على قسمين: الأول: المُؤتَلِفَة والمُختلِفَة الواقعة فيه، حيث تدخل تحت ضابطٍ كُلِّيٍّ، لتسهل مراجعتها ويخفّ تكرارها، وما عدا ذلك فيذكر في الأصل. والثاني: المفردات من ذلك.

السابع: في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كانوا يكثر اشتراكهم كـ: «محمد»، لا من يقل اشتراكه كـ: «مسدَّد»، وفيه الكلام على جميع ما فيه من مُهْمَلٍ ومُبْهَمٍ على سياق الكتاب مختصراً.

الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظُ عصره أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، وغيره من النقاد، والجواب عنها حديثاً حديثاً، وإيضاح أنه ليس فيها ما يُخِلُّ بشرطه الذي حقَّقناه.

التاسع: في سياق أسماء جميع مَن طُعِنَ فيه مِن رجاله على ترتيب الحروف، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنِّف في التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدح فيه؛ إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه، وإما لكونه أخرج ما وافقه مَنْ هو أقوى منه، وإما لغير ذلك من الأسباب.

العاشر: في سياق فهرست كتابه المذكور باباً باباً، وعِدَّة ما في كل بابٍ من الحديث، ومنه تظهر عِدَّةُ أحاديثه بالمكرَّر، أوردته تبعاً لشيخ الإسلام أبي زكريا النَّووي ـ رضي الله عنه ـ تبرُّكاً به!! ثم أضفت إليه مناسبة ذلك مما استفدته من شيخ

الإسلام أبي حفص البُلْقَيني، رضي الله عنه، ثم أردفتُه بسياق أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم كتابه، مرتَّباً له على حروف المعجم، وعدّ ما لكل واحدٍ منهم عنده من الحديث؛ ومنها يظهر تحرير ما اشتمل عليه كتابه من غير تكريرٍ.

ثم ختمتُ هذه المقدمةَ بترجمةٍ كاشفةٍ عن خصائصه ومناقبه، جامعة لمآثره ومناقبه، ليكون ذكرُه واسطةَ عقدِ نظامها، وسرة مِسْكِ ختامها».

تقع هذه المقدِّمة في مجلَّدٍ ضخمٍ قرابة (٥٠٠) صفحة كبيرة.

لقد اعتنى الحافظُ ابن حجر بـ: «صحيح البخاري» ما لم يَعْتَنِ بغيره من الكتب، وما لم يعتنِ به عالمٌ آخر بصحيح البخاري، أو بغيره من كتب الإسلام.

ويُعتبر الحافظُ أبرَزَ من كَشَف عن حقائق «صحيح البخاري»، وأفنى حياتَه، وكرَّس جهودَه لخدمة هذا الكتاب الجليل؛ فصبَّ صيِّبَ علمه الغزير ـ بمختلف مجالاته وفنونه وتفرُّعاته ـ في شرحه العظيم «فتح الباري»، الذي مَكَث فيه رُبُعَ قرن من الزمان.

وكان شروعه في تصنيف «الفتح» سنة (٨١٧ هـ) على طريق الإملاء، ثم صار يكتب بخطِّه شيئاً فشيئاً، فيكتب الكرَّاسةَ، ثم يكتب جماعةٌ من الأئمة المعتبرين، ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع، وذلك بقراءة العلاّمة ابن خضر، فصار السِّفْرُ لا يكمل منه شيءٌ إلا وقد قُوْبِلَ وحُرِّر، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة (٨٤٢ هـ)، سِوى ما ألحقه فيه بعد ذلك، فلم ينته إلاَّ قُبيل وفاته.

والحافظُ في «الفتح» مع «الصحيح»: قد أحاطَ بأحاديثه وأطرافها واختلاف ألفاظها، وكيف يكمل اللفظُ اللفظَ الآخر، ويُجيب عن إشكالاتٍ واردةٍ على «الصحيح» في أسانيده ورجاله، ويُبيِّن منهجَ البخاري في «صحيحه» من حيثُ سَوق الأسانيد، وآراءه الفقهية واللُّغوية، ويتكلَّم على المعلَّقات، وما وصله البخاري في نفس «الصحيح» مما لم يُوصِله فيه، ويتصدَّى لوَصْل تلك المعلَّقات. ويتكلَّم عن اختلاف نُسَخ الصحيح، واختلاف رُوَاته في بعض الألفاظ، والتصحيفات، ومُبْهَمات الإسناد، والدفاع عن رجاله. ويتكلَّم على المتابعات في الحديث من وصلها، وما كانت صورته معلَّقاً أثناء الحديث وهو موصولٌ، وما قد يقع من وَهْمٍ لرجال «الصحيح»، ويُبَيِّن منهجَ البخاري في سَوْق أقوال الصحابة والتابعين،

وتفسير غريب القرآن، ويُبَيِّن ما كان مِنْ مُرْسَلات الصحابة، ويَنُصّ على ثلاثيات البخاري. ويُجيب عن سبب تكرار الحديث، ودقة نظر البخاري في هذا، ومناسبات تراجمه، مع الرَّدّ على المتعقِّبين ممن خفيت عليهم المناسبةُ، ويتكلَّم على ترتيبها وبراعة البخاري في ذلك، وترتيب أحاديث الباب الواحد. هذا فيما يتعلَّق «بالصحيح» ومتنه ورجاله.

أمَّا من حيث الشرح ومنهجه وطريقته وأسلوبه: فهو يشرح الحديث بأسلوبٍ بديعٍ، ويردّ أوهامَ شُرَّاح «البخاري»، أوما له تعلُّقٌ به كأصحاب الأطراف، والجمع بين الصحيحين، ورجال الصحيح، ونحو ذلك.

ويُبَيِّن خفايا علم الرجال، ورواياتهم في الصحيح، ويضبط الأسماءَ المشكلة بالحروف، ويُبَيِّن درجاتهم من حيث الجرح والتعديل، ووفياتهم، ونحوها. ويتكلَّم على تفسير التراجم بكلامٍ دقيقٍ عميقٍ، واستيعابٍ وتحقيقٍ، واستنباطٍ للأحكامِ منها، وإذا كانت لفظ حديث بيَّنه. ويوفِّق بين روايات الصحح التي تبدو متعارضةً، أو ما يبدو متعارضاً بين حديث البخاري وغيره من كتب السنة.

ويبحث في الخلافيات الفقهية، ويستدلُّ للرأي الراجح، ويُبَيِّن المرجوحَ دونما تمحُّلٍ ولا تعصُّبٍ. وله استنباطاتٌ فقهيةٌ بارعةٌ، وبحوثٌ قيمةٌ نادرةٌ، مع التفريع على المسألة الفقهية إنْ لزم الأمرُ. ويطرح أسئلةً واردةً على النّصّ، ويُجيب عنها بالحُجَّة والبرهان. ويشرح ويتمسَّك بنصِّ الحديث، ويرفض ما لم يقم عليه الدليلُ، كما يأبى ردَّ الأحاديث الصحيحة، ويستشهد لرأيه بالأحاديث الأخرى، وقد نصَّ على أنَّ الحديث أَوْلى ما يُشرح بالحديث. وأظهر خلال ذلك براعةَ المحدِّث، ولم يكن ذلك للتكثُّرِ وحشد الروايات كما زعم البعضُ!

ومن براعته إكمالُ ألفاظ حديث «الصحيح» مما في الكتب الأخرى، ويشرح الحديثَ بالمكان اللاَّئق به، ويُشير في كل بابٍ إلى وجه إيراد الحديث فيه، ويشرح ما له تعلُّقٌ بذلك الباب، ويُحيل إذا سبق شرحُه أو سيأتي. وله تعقُّباتٌ حديثيةٌ فَذّةٌ، ويتكلَّم على نُكَت الحديث وفوائده الكثيرة، التي تَنُمُّ عن ذِهْنٍ وقَّادٍ، وفتحٍ ربَّانيٍّ. كما يتكلَّم على مبهمات الحديث في المتن والإسناد وعلى إشكالاتٍ واردةٍ على الحديث، ولا يخلو كتابُه من كلام في «علوم الحديث»، والمصطلحات لغةً وشرعاً وعلى أصول الفقه.

وهو خلال ذلك يحكم على الحديث صحةً وضعفاً، مع أنه نبَّه في «مقدمته» أنَّ ما سكت عنه فلا ينزل عن مرتبة الحسن.

ويتكلَّم على اللُّغَوِيّات بأسلوبٍ سهلٍ واضحٍ، وإذا كثر الخلافُ في اللفظة الواحدة؛ استوعب الآراءَ، وردَّ المرجوحَ، ونصر الراجحَ، واختاره وأيَّده بالدليل الساطع. واستشهد خلال شرحه بالشعر المناسب، ونقل عن أئمة الشعر وفحوله.

وأطاب القولَ في تفسير الآيات الكريمات، وأسباب النزول، وإعجاز القرآن. ووجوه القراءات بكلامٍ بليغٍ مختصرٍ، شاملٍ شافٍ، جَمَعه من الأمهات، ونقله عن أئمة اللغة والتفسير والقراءات، وردف ذلك بما في بحره الخضم من رواياتٍ وآثار؛ فأعطى التفسيرَ بعداً آخر، لدعم الرأي بالحديث والأثر ورأي الصحابة. وله فوائدُ قيمةٌ في التفسير والقراءات، وبحوثٌ ووقفاتٌ في علوم القرآن، وكيف نزل من اللَّوح المحفوظ إلى السَّماء الدنيا، ثم نزوله منجماً، ومتى ابتدأ النزول، ولماذا نزل على مدى ثلاث وعشرين سنة وكيفية جمعه، ونزوله على سبعة أحرف، وله في هذا باعٌ طويلٌ، واطِّلاعٌ عجيبٌ، فمن جملة ما قرأه في القراءات كتابٌ في ثلاثين مجلَّداً.

ويتكلَّم على الأماكن بأسلوبٍ دقيقٍ، ويردُّ على أخطاء وأوهامٍ من كتبٍ في هذا المجال.

ويُبَيِّن من له صحبةٌ من الرواة ممن ليس كذلك، أو في صحبته شكٌّ.

وله خلال الشرح تنبيهاتٌ وتكميلاتٌ فَذَّةٌ بارعةٌ، وهي بمثابة تكميلٍ لمعنى الحديث، أو التنبيه على ما وَقَع من رواته من اختصارٍ ونحوه، أو رَفْعِ حديثٍ ووَقْفِه، أو بيانٍ لحكمة ترتيب أحاديث الباب، أو ما وقع في لفظ الحديث من زيادةٍ في الكتب الأخرى، أو تغييرٍ للفظ الحديث في كتب الفقه، أو توهيم أصحاب الأطراف، أو التنبيهِ على غرائب الصحيح، أو طريقة البخاري في سوق حديثه عالياً أو نازلاً، أو تداخل التراجم، أو وجود لفظ «باب» عند راوٍ أو عدمه، أو الإجابة عن إشكالاتٍ واردةٍ على الصحيح، أو التنبيه على اختلاف الرواة في كون الحديث من مسند صحابيٍّ مُعيَّنٍ، أو آخر غيره، أو تنبيهاتٍ لُغَويةٍ، وغير ذلك.

كذلك له بحوثٌ تاريخيةٌ، وتحقيقاتٌ في الأنساب، والسيرة، مع فوائدَ فريدةٍ، ونُكَتٍ قيمةٍ، وحِكَمٍ التقطها وضمَّنها كتابه الفَذّ.

كما ينقل خلاصاتٍ في علم الطِّبّ عن أئمة هذا الفَنّ، ومن تكلَّم فيه، ويسوقه بعبارةٍ جامعةٍ مفيدةٍ. وزيَّن كتابَه بباقةٍ من الزُّهْديات والرَّقائق، والترغيب والترهيب، بأسلوب العالم الناقد، والمحدِّث العبقري.

ويتكلَّم على الفِرَق الضَّالّة والمبتدعة والمنحرفة، ويسوق آراءَ أئمة هذا الشأن، وينتصر لعقيدة أهل السُّنّة والجماعة.

وقد كثرت موارده، وتنوَّعت حتى شملت كلَّ لونٍ من ألوان المعرفة، وازدحم كتابُه بأسماء العلماء الذين نقل عنهم، على اختلاف طبقاتهم والعلوم التي مهروا فيها، وكذلك بالكتب الكثيرة جداً، التي بعضها طُبع وبعضُها الآخر أصبح في خبرِ كان[1].

طُبع «فتح الباري» في بولاق بمصر، عام ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٢ م: وطُبع بتحقيق الأستاذ فؤاد عبد الباقي، والأستاذ مُحِبّ الدين الخطيب، في المكتبة السَّلفية بالقاهرة، عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م، في ثلاثة عشر مجلَّداً، وصوَّرته دارُ المعرفة ببيروت، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١٣ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للإمام محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، المشهور ببدر الدين العَيْنِي الحنفي(المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

وهو أجلّ كتب العيني وأشهرها بل هو من أجلّ شروح «صحيح البخاري» بعد شرح الحافظ ابن حجر.

قَدَّم العينيُّ لكتابه بمقدِّمةٍ عن أهمية السنة وأهمية «صحيح البخاري»، وذكر فيها أنه «شرح معاني الآثار» و«سنن أبي داود» ثم بيّن سبب تأليفه لهذا الشرح فقال:

ـ أن يعلم أنَّ في الزوايا خبايا، وأنَّ العلم من مناهج الله عزَّ وجل ومن أفضل العطايا.

ـ إظهار ما منحني الله من فضله الغزير، وإقداره إيَّاي على أخذ شيءٍ من علمه الكثير، والشكر مما يزيد النعمة، ومن الشكر إظهار العلم للأمة.

---

(١) انظر: «الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث» للأستاذ عبد الستار الشيخ، ص: ٤٩١ ـ ٦٠١.

- كثرة دعاء بعض الأصحاب بالتصدِّي لشرح هذا الكتاب، على أني قد أملتهم بسوف ولعل ولم يُجد ذلك بما قلّ وَدلَّ.

ثم قال: «ونزلت في رُبع هذا الكتاب، لأظهر ما فيه من الأمور الصعاب، وأبيِّن ما فيه من المُعضِلات، وأوُضِّح ما فيه من المشكلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران، بحيث إنَّ الناظر فيه بالإنصاف، المتجنب عن جانب الاعتساف إن أراد ما يتعلَّق بالمنقول؛ ظفر بآماله، وإن أراد ما يتعلَّق بالمعقول؛ فاز بكماله، وما طلب من الكمالات يلقاه، وما ظفر من النوادر والنكات يرضاه».

إلى أن يقول: «ثم إني قدحت أفكاري بزناد الذكاء، حتى أورت أنواراً انكشفت بها مستورات هذا الكتاب، وتصدَّيتُ لتجليته على منصة التحقيق، حتى كشفت عن وجهه النقاب، واجتهدتُ بالسهر الطويل في الليالي الطويلة، حتى ميَّزتُ من الكلام ما هي الصحيحة من العليلة، وخضتُ في بحار التدقيق سائلاً من الله الإجابة والتوفيق، حتى ظفرتُ بدُرَرٍ استخرجتُها من الأصداف، وبجواهرٍ أخرجتُها من الغلاف، حتى أضاء بها ما أبهم من معانيه على أكثر الطلاب، وتحلَّى بها ما كان عاطلاً من شروح هذا الكتاب، فجاء بحمد الله وتوفيقه فوق ما في الخواطر. فائقاً على سائر الشروح بكثرة الفوائد والنوادر، مترجماً بكتاب (عمدة القاري في شرح البخاري)، ومأمولي من الناظر فيه أن ينظر بالإنصاف، ويترك جانب الطعن والاعتساف، فإن رأى حسناً؛ يشكر سعي زائره، ويعترف بفضل عاثره، أو خللاً يصلحه أداءً لحقّ الأخوة في الدين، فإن الإنسان غير معصوم عن زلل مبين:

فإنْ تَجد عيباً فَسُدَّ الخللا فجلَّ مَنْ لا عيب فيه وعلا

فالمنصف لا يشتغل بالبحث عن عيبٍ مفضحٍ، والمتعسِّف لا يعترف بالحق الموضح».

ثم ذكر سنده في هذا الكتاب إلى الإمام البخاري، ثم ذكر فوائد تتعلَّق بالصحيح أوصلها إلى عشرة فوائد، التاسعة منها: في ضبط الأسماء المكررة المختلفة في الصحيحين، وهي موجودة بنصها في مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم مع اختلافٍ يسيرٍ في الترتيب وزيادةِ شرحٍ وتعقيبٍ، دون أن يذكر العينيُّ عمن نقلها. واتبع ذلك بمقدمة تنبيء عن مبادىء العلم وموضوعاته ومسائله.

ثم شرع في شرح الصحيح، ولم يستمرَّ فيه على منهجٍ واحدٍ فقد أطال كثيراً في الأجزاء الأربعة الأولى عن بقية أجزاء الكتاب. وطريقته في الشرح أن يبدأ بشرح ترجمة الباب فيعرفه ثم يذكر وجهَ المناسبة بين الباب الذي قبله والباب الذي يليه ثم يشرح الترجمة. ثم يُورد الحديثَ ويشرع في شرحه واضعاً عناوين أمام كل موضوع فيذكر مثلاً:

بيانُ تعلُّقِ الحديث بالترجمة، بيان رجاله، بيان ضبط الرجال، بيان الأنساب، بيان فوائد تتعلَّق بالرجال، بيان لطائف إسناده، بيان نوع الحديث، بيان تعدُّد الحديث في الصحيح، بيان من أخرجه غيره، بيان اختلاف لفظه، بيان اللغة، بيان الإعراب، بيان الصرف، بيان المعاني، بيان البيان، بيان البديع، الأسئلة والأجوبة، بيان استنباط الأحكام، فوائد تتعلَّق بالحديث.

وقد يُنقص من هذه العناوين لعدم الحاجة إلى ذكرها في بعض المواضع، كما يدخل عدة عناوين في عنوانٍ واحدٍ.

هذا منهجُه في الأجزاء الأربعة الأولى، أما بعد ذلك فإنه أوقف هذه التفاصيل، واختلَّ الترتيب والتبويب المشار إليهما، واقتصر على عناوين: مطابقة الحديث للترجمة، وذكر رجاله، وذكر لطائف إسناده، ومَن أخرجه غيره، وذكر معناه، وذكر ما يُستفاد منه. ذكر ذلك في شرح كلّ حديثٍ إلى الجزء الحادي عشر، حيث انقطع هذا الترتيبُ فتارةً يُورد هذه العناوينَ وتارةً لا يُوردها إلى الجزء السابع عشر، حيث لم ترد فيه العناوين سِوى مرَّتين لعنوان واحد وهو ذكر معناه، لكنه يذكر ما يتعلَّق بالشرح سنداً ومتناً دون عناوين وبعده إلى نهاية الكتاب يتكلَّم عن مطابقة الحديث للترجمة ومواضعه في البخاري ومن أخرجه غيره، والكلام على رجاله ثم يشرحه دون ذكره عناوين، كل ذلك مع بسط القول في ترجمة الباب من أول الكتاب إلى آخره، والاقتصار حيث تدعو الحاجة إليه.

ويُكثر في إيراد الاعتراضات والرَّدّ عليها ودفع الاستشكالات بقوله: فإن قيل، وقلت، حتى يقرِّر أخيراً ما يذهب إليه.

كما فيه تعقُّباتٌ على بعض الشراح لصحيح البخاري قبله، وفيه مباحثُ نفيسةٌ في موضوعات مختلفةٍ وخاصةٍ في أحاديث الأحكام والتي تتعلَّق بالخلاف بين المذاهب.

وبما أن العينيَ حنفيُ المذهب فإنه كغيره من شُرَّاح السنن انتصر لمذهبه ورَدَّ قول من ضَعَّف أبا حنيفة كالدارقطني فإنه قال عنه: ضعيفٌ، فَردَّ عليه العيني قائلاً[1]: «لو تأدَّب الدارقطنيُ واستحيا لما تلَّفظ بهذه اللفظة في حقِّ أبي حنيفة، فإنه إمامٌ طبق علمه الشرق والغرب، ولما سُئل ابن معين عنه فقال: إنه ثقةٌ مأمونٌ، ما سمعتُ أحداً ضعفه، هذا شعبةُ بن الحجَّاج يكتب إليه أن يحدِّث، وشعبة شعبة، وقال أيضاً: كان أبو حنيفة ثقةٌ من أهل الدين والصِّدق ولم يتهم بالكذب وكان مأموناً على دين الله تعالى صدوقاً في الحديث. وأثنى عليه جماعةٌ من الأئمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك، ويعد من أصحابه، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وحمَّاد بن زيد، وعبد الرزَّاق، ووكيع وكان يفتي برأيه والأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون، وقد ظهر لك من هذا تحامُلِ الدَّارقطني عليه وتعصُّبه الفاسد، وليس له مقدارٌ بالنسبة إلى هؤلاء حتى يتكلَّم في إمامٍ متقدِّمٍ على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم، وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف، أفلا يرضى بسكوت أصحابه عنه، وقد روى في سُننه أحاديثَ سقيمةً ومعلولةً ومنكرةً وغريبةً وموضوعةً، ولقد روى أحاديثَ ضعيفةً في كتاب الجهر بالبسملة، واحتجَّ بها مع علمه بذلك، حتى أنَّ بعضهم استحلفه على ذلك فقال: ليس فيه حديثٌ صحيحٌ، ولقد صدق القائل:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ... فالقوم أعداء له وخصوم

طُبع «عمدة القاري» في الآستانه، عام ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م في أحد عشر مجلَّداً، وصدرت له بعد ذلك طبعات كثيرة.

١٤ - **التوشيح على الجامع الصحيح**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو بمثابة تعليقٍ لطيفٍ على صحيح البخاري؛ إذ ضبط فيه السُّيوطيُّ ألفاظَ الحديث، وفسَّر الغريبَ، وبيَّن اختلافات الروايات التي وردت فيه، مع تسمية المُبْهَم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك، ولم يفته من الشرح إلا الاستنباط.

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون (١/ ٥٥٣): «وهو تعليقٌ لطيفٌ قريبٌ من «تنقيح» الزركشي (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ)».

---

(١) انظر العمدة: (٦/ ١٢).

طُبع بتحقيق الأستاذ علاء الدين إبراهيم الأزهري، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م، في خمس مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ رضوان، في دار الرشد بالرياض، عام ١٤١٩ هـ.

وللسيوطي أيضاً: «التوشيح على الجامع الصحيح» ولم يتمّ. وكتب أبو الحسن علي بن سليمان الدِّمْنَتِي البُوْجُمْعَوي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) حاشيةً على التوشيح سَمَّاها: «روح التوشيح».

١٥ ـ إرشاد السَّاري إلى شرح صحيح البُخاري: للشهاب أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلَّاني (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٢): «وهو شرحٌ كبيرٌ ممزوجٌ في نحو عشرة أسفارٍ كبارٍ... قال فيه بعد مدح الفنِّ والكتاب ـ صحيح البخاري ـ: طالما خَطَر لي أن أُعلِّق عليه شرحاً أَمْزُجُه فيه مَزْجاً أُمَيِّزُ فيه الأصلَ من الشرح بالحُمرة ليكون كاشفاً بعضَ أسراره، مُدْرِكاً باللمحة، مُوضِّحاً مُشْكِلَه، مُقَيِّداً مُهْمَلَه، وافياً بتغليق تعليقه، كافياً في إرشاد الساري إلى طريق تحقيقه، فشمَّرتُ ذَيْلَ العَزْم، وأتيتُ بيوت التصنيف من أبوابها، وأطلقتُ لسان القلم بعبارات صريحة لَخَّصْتُها من كلام الكُبَراء».

طُبع هذا الشرحُ قديماً في بولاق بمصر، عام ١٢٧٦ هـ ـ ١٨٥٩ م في عشر مجلَّداتٍ، بهامش «صحيح مسلم»، ثم توالت طبعاتُه.

١٦ ـ فيض الباري على صحيح البخاري: لمحدِّث العصر العلاَّمة محمد أنورشاه الكشميري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

اعتنى العلاّمةُ الكشميري بـ: «صحيح البخاري» درساً وإملاءً وخوضاً وإمعاناً مالم يعتن بما عداه: فطالعه قبل الشروع في تدريسه ثلاث عشرة مرَّة من أوله إلى آخره مطالعةَ بحثٍ وفحصٍ وتحقيقٍ، وطالَعَ شروحَه المطبوعةَ من ديار الهند والحجاز، وكان «العُمدةُ» و«الفتح» كأنهما صفحةٌ بين عينيه، ثم وُفِّق لتدريسه ما يربو على عشرين مرةً دراسةَ إمعانٍ وتدقيقٍ، حتى أجهد في التدريس أن يأتي بتحقيقاتٍ رصينةٍ وأبحاثٍ متينةٍ، وكان أكبر عنايته بإفصاح ما لم يذكره الشارحون.

وكان كثيرٌ من الطَّلَبة في كلّ عامٍ يضبطون ما يلقيه العلاّمةُ ويحتطب كلٌّ بحبله حسب مقدرته، فقام من بينهم الشيخُ بدر عالم المِيرَتهي، الّذي قرأ عليه أو سمع نحو خمس مرَّاتٍ، ووُفِّق للاستفادة منه ما لم يتيسَّر لأحدٍ غيره من أفاضل تلامذته وأصحابه، فرتَّبَ ما ضَبَطه وجَمَع ما سَمِعه وحَاوَلَ أن يحرِّر ويصوِّر، فوُفِّق في كثيرٍ من المواضع إلىٰ ذلك، وحازَ قصبَ السَّبق من بين أصحاب العلاّمة في أداء ما وَصَلَ إليه علمُه وفهمُه، ولم يقصر في التحرير والإيضاح حسب مقدرته والاعتناء بإحساسيات العلاّمة الناضجة بعد طول التدرُّب والتفكير، واستمرأ له أخلاف فكره وأنضىٰ فيما عداها من أماليه الّتي ضَبَطَها أصحابه وتلامذته.

ونال هذا الشرحُ قبولاً عاماً بين الأوساط الدينية والعلمية في الهند وخارجها، ولا يزال عمدةً ومرجعاً لأساتذة وطلبة هـٰذا الفنِّ الشريف.

طُبِعَ هـٰذا الكتابُ في أربع مجلَّدات ضخمةٍ في «المجلس العلمي» في دابهيل ـ الهند، وفي «جمعية العلماء» في جوها نسبرج (إفريقية الجنوبية)، .

١٧ ـ لامع الدُّراري على جامع البخاري: للشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموعةٌ من الإفادات الثمينة والتحقيقات النادرة للشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوهي (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ)، في أثناء تدريس «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، قَيَّدها تلميذُه النجيب الوفي الشيخ محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ)، وهو عُصارة دراسات الشيخ ولباب تأمُّلاته، وعكوفه الطويل على علم الحديث دراسةً وتدريساً.

وقد نَقَّحها وتناولها الشيخ محمد زكريا بالشرح والإيضاح والكشف والإبانة، وضَمَّ إليها ما فتح الله به عليه من نكتٍ بديعةٍ وإشاراتٍ لطيفةٍ، وتحقيقاتٍ نادرةٍ، وتطبيقاتٍ فائقةٍ، وسَمَّاه: «لامع الدراري على جامع البخاري» وألَّف على الكتاب مقدّمةً ضافيةً، ذكر فيها أولاً التعريف بالشخ رشيد أحمد الكنكوهي وطريقة تدريسه للكتب الستة وإجازاته لطلبة الحديث، ثم بَيَّن سببَ تأليفه هذا الكتاب.

ثم قَسَّم المقدِّمة إلى أربعة فصول: أما الفصل الأول؛ فخَصَّصه لدراسة حياة الإمام البخاري من نواحٍ شتَّى بكل إتقانٍ وانصافٍ، وأبرز الجوانب المُهِمَّةَ من حياته، ومن ذلك قوله في بيان مذهبه الفقهي بعد ذكر آراء العلماء فيه: «كذلك

الإمام البخاري المعروف أنه شافعيٌّ ولذا عَدُّوه في الشافعية، والأَوْجه عندي أنه مجتهدٌ مستقلٌّ كما يظهر من إمعان النظر في «الصحيح»، فإن إيراداته على الشافعية ليست بأقلَّ من إيراداته على فروع الحنفية، إلا أنه إذا أورد على الحنفية يشدِّد الكلام لعوارض معلوماته[١]».

وعندما تعرَّض الشيخُ لذكر شيوخ البخاري قال بعد ذكر شيوخه من الحنفية: أكثر ثلاثيات البخاري من شيوخه الحنفية[٢].

وأمَّا في الفصل الثاني؛ فتناول فيه التعريفَ بكتابه «الصحيح»، فذكر اسمه والباعث على تأليفه وثناء العلماء عليه وشروطه وخصائصه ومنهجه في الأبواب والكتب، والأحاديث المكرَّرة، ومكانة الصحيح بين كتب الحديث، وكتب الحديث التي أُلِّفت قبل البخاري، وغيرها من الأمور المهمة.

ثم تحدَّث عن أنواعِ كتب الحديث والتعريف بكل نوعٍ منها، وعن رواة البخاري والأحاديث المنتقدة في البخاري والجواب عنها.

وأما الفصل الثالث: فجَعَله دراسةً عن تراجم «صحيح البخاري» والتي بلغت مئة وواحداً وثلاثين كتاباً حسب إحصائية المؤلف[٣].

من أجل هذا كلِّه أصبحت هذه المقدّمةُ موسوعةً عن الإمام البخاري وكتابه «الصحيح» وتستحق أن تكون كتاباً كما قال العلامة أبو الحسن الندوي: لقد أصبحت هذه المقدِّمةُ كتاباً مستقلاً مفيداً يستحق أن يُنشَر بمفرده، فقد أصبحت مقدمة ضافية في علوم الحديث، ودائرة معارف فيما يتصل بالإمام البخاري وسيرته وأخباره ودقائق حياته وجلائلها، ومنهجه في التأليف، وما التزمه من التزاماتٍ وشروطٍ في وضع الكتاب، وبما تلقته هذه الأمة من اعتناء وقبول[٤].

وعندما توجَّه الشيخُ إلى شرح «صحيح البخاري» جعل إفاداتِ الإمام الكنكوهي أصلاً ومتناً، ثم علَّق واستدرك عليها، ولم يتطرَّق الكنكوهي في إفاداته

(١) مقدمة لامع الدراري: ص: ٥٩.
(٢) مقدمة لامع الدراري: ص: ٦٢.
(٣) مقدمة لامع الدراري: ص: ٥ و٤٧٠.
(٤) مقدمة لامع الدراري: ص: ٢.

إلى الخلافات المذهبية والتعريف بالرواة وبيان غريب الحديث وغيرها، إنما تطرَّق إلى شرح الأبواب والأحاديث من حيث المراد والمفهوم، من ذلك قول البخاري: باب إدخال البعير في المسجد لعِلَّةٍ. قال الكنكوهي: يعني ذلك أنهم ينهون عنه لما فيه من احتمال تلويث المسجد، فإذا احتيج إلى إدخال شيء من الدَّواب فيه أو حصل الأمن من بوله وروثه لكونه مدرباً فلا بأس[١].

وعلَّق عليه الشيخ الكاندهلوي بقوله: أشار الشيخُ بذلك إلى أنَّ لفظ العلة في الترجمة معناه الحاجة، قال الحافظ[٢]: قوله: للعلة أي: الحاجة، وفهم بعضُهم أن المراد بالعلة الضعف. وقال العيني[٣]: قوله: للعلة أي: للحاجة، وهي أعَمُّ من أن تكون للضعف وغيره.

ومن ذلك قوله في شرح ألفاظ الحديث: «فَاطَّهروا» قال الكنكوهي: والصيغة لما فيها من المبالغة لا تصدق إلا على الغُسل[٤].

وعَلَّق عليه الشيخُ الكاندهلوي بقوله: قال العيني[٥]: (فاطهروا) أي: اغسلوا أبدانكم على وجه المبالغة».

وقال الحافظ[٦]: قَدَّم الآية التي في سورة المائدة على الآية التي في سورة النساء لدقيقة، وهي أن لفظ الآية التي في المائدة «فاطهروا» فيه إجمال، ولفظ التي في النساء فيه تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور، فدَلَّ على أن المراد بقوله تعالى: ﴿فاطهروا﴾ هو: فاغتسلوا.

أكثر ما اعتنى به الشيخُ الكنكوهي في إفادته هو شرح تراجم البخاري وبيان المقصود منها، من ذلك قوله في «باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء»: لا يُقدِّم الرفع على التكبير ولا يؤخِّره عنه، ودلالة الرواية عليه لكون الرفع في الرواية قد وقع طرفاً للافتتاح أو جزءاً له. وأياً ما كان؛ فالاتصال ثابت.

---

(١) لامع الدراري: (١/ ٤٩).
(٢) فتح الباري: (١/ ٥٥٨).
(٣) عمدة القاري: (٢/ ٥١٩).
(٤) لامع الدراري: (٢/ ٢٠٧).
(٥) عمدة القاري: (٣/ ٣).
(٦) فتح الباري: (١/ ٣٦٠).

وأما الشيخُ الكاندهلوي[1] فشرح هذه الترجمةَ بقوله: الأوجه عندي: أنَّ الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى مسألتين خلافتين شهيرتين، الأولى: ربع اليدين عند افتتاح الصَّلاة، أشار إليها بالجزء الأول، هذا الرفع فيه اختلافٌ معروفٌ وإن كان مجمعاً عليه عند الجمهور حتى حُكي عليه الإجماع.

ثم شرح الكاندهلويُّ الجزء الثاني من الترجمة وهو «الافتتاح سواء» بقوله: قال الحافظ[2]: يرفع يديه إذا افتتح الصَّلاة، وفي رواية شعيب الآتية بعد باب: «يرفع يديه حين يُكبِّر» فهذا دليل المقارنة.

نستنتج من هذا كله: أن الشيخ الكاندهلوي أكمل علومَ الكنكوهي وفَسَّرها واستدرك عليها، ولذلك أصبحت تعليقاتُ الشيخ الكاندهلوي خمسة أضعاف إفادات الكنكوهي، أودع فيها الفوائدَ الحديثيةَ والفقهيةَ والنُّكَتَ اللطيفةَ.

قال العلامة محمد يوسف البَنُّوْرِي في تقديم «لامع الدُّراري»: إنما (اللاَّمع) مختصٌ بحَلِّ مشكلات (البخاري) وما يتعلَّق بأحاديثه في غير الخلافيات الفقهية، وجاء البحثُ عنها نادراً، نعم! استدرك هذا صاحب التعليقات إكمالاً لفوائدها، وشفاء لغليل الرواد الذين اقتصرت أنظارهم على اللاَّمع، فإذاً (اللامع) بتعليقاته اللامعة، وأبحاثه الساطعة أصبح شرحاً وافياً بالمقصود من كل جهة في الباب[3].

وقد طُبع الكتاب في ثلاثة مجلدات كبار من القطع الكبير طباعة حجرية بالهند، ثم أعيدت طباعته في باكستان في عشرة مجلدات من القطع المتوسط. وسوف تطبعه المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، مع متن صحيح البخاري، في ستة عشر مجلداً.

١٨ ـ **الأبواب والتراجم للبخاري: للكاندهلوي أيضاً:**

يحتوي هذا الكتاب على بحثٍ وافٍ لكل ما يتصل بالأبواب والتراجم

---

(١) لامع الدراري: (٢/ ٢٥٤).

(٢) فتح الباري: (٢/ ٢١٨).

(٣) انظر: «مجلة الأحمدية»، العدد السابع، المحرم، عام ١٤٢٢ هـ، مقال الدكتور ولي الدين الندوي، بعنوان: «الإمام المحدث محمد زكريا الكاندهلوي» ص: (١٤٥ ـ ١٤٨).

للبخاري، كان المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ ذكر في كتابه كُلّ ما جاء من أصول الإمام المحدِّث الشيخ ولي الله الدهلوي والقواعد الكلية للتطبيق بين الأبواب والتراجم، وأبواب لا ترجمةَ لها، وكذلك كلَّ ما جاء في رسالة العلامة محمود حسن الدِّيُوْبَنْدِي، وكلّ ما وجد من فوائد في دروس الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي والمحدِّث الجليل أحمد السَّهَارنفوري، وما وجد من أصول وقواعد في كلام شراح البخاري، فاستوعبها وزاد عليها مما كان خاطره أبا عذرته، ولم يسبق إليه، حتى بلغ عددُ هذه الأصول والقواعد الكلية سبعين أصلاً وقاعدة.

قال العلامة أبو الحسن النَّدوي في مقدمته للكتاب: «ذكر المؤلِّف سبعين أصلاً لفهم أسرار المؤلّف وأغراضه في وضع هذه التراجم، والوصول إلى مراده وغايته والتطبيق بينهما، وقد استقصى هذه الأصول من الكتب المؤلَّفة في هذا الموضوع قديماً وحديثاً ومن شروح البخاري، وضَمَّ إليها أصولاً جديدةً ألهمه الله إياها بطول ممارسته لهذا الفن».

وقال العلامة المحدِّث الشيخ يوسف البَنُّوري: «إن دَيْن شرح البخاري على رقاب الأمة، كما قاله ابن خلدون، وادَّعى السَّخاوي قضاءه بتأليف «فتح الباري». قال الشيخ محمود حسن الديوبندي المعروف بشيخ الهند: إن دَيْن شرح التراجم كان باقياً على رقاب الأمة لم يقضه أحد إلى اليوم، ولكن أقول الآن: إن هذه السعادة الأزلية كانت مقضية بأن يقوم الشيخ محمد زكريا ويقضي هذا الدين، قُضي بخدمته لشرح الأبواب والتراجم إن شاء الله.

ويشمل هذا الكتاب على مقدمة وأربع فوائد، ذكر المؤلِّف في المقدمة سبب اختيار الموضوع، وبيَّن في الفائدة الأولى مؤلفات العلماء في الأبواب والتراجم، وفي الفائدة الثانية أصول التراجم التي ذكرها شراح الحديث والعلماء في كتبهم بالإجمال.

وذكر في الفائدة الثالثة تفاصيل الأصول المذكورة في كلام علماء الحديث، أو كان من تحقيقاته، ورَكَّز الكلام على الأصول التي ذكرها الإمامُ ولي الله الدِّهْلَوي والمحدِّثُ محمود حسن في كتابيهما، ثم ذكر كلام هذين الشيخين مسلسلاً مع فوائد جديدة، وزاد على كتابيهما من كلام علماء الحديث، وما أفاده مشايخ الحديث في الهند عدة أصول، وبلغت هذه الأصول سبعين أصلاً، وأتى لكل أصل

بأمثلة على إثباته، وقال في الآخر: هذا آخر ما اكتفيت به من الأصول المفصلة رعاية لعدد السبعين المرعية في كثير من الأحاديث وإلا فدقائق استنباط البخاري كثيرة غير ما تقدم.

ومن ذلك قوله: الأول من الأصول: أنه يترجم بحديثٍ مرفوعٍ ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه، وهذا أصلٌ مطردٌ كثير الوقوع في صحيحه، مَثَّل له الحافظُ ابن حجر بعدة أبواب منها «باب الأمراء من قريش»[1] و«باب إثنان فما فوقهما جماعة»[2].

أضاف الشيخُ الكاندهلوي على مثال الحافظ بقوله: قلت: ومن أمثلته أيضاً باب «سترة الإمام سترة لمن خلفه»[3] حديث للأوسط: ضعيف ذكر له البخاري شاهداً.

ومن ذلك قوله: الثاني، أي: من الأصول: أنه يُترجِم بمسألةٍ استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو إيمائه. وأشار الحافظ ابن حجر في «الفتح» في آخر باب فضل صلاة الفجر في جماعة إلى هذا الأصل.

ثم ذكر الشيخ عدة أبواب تنطبق عليها هذه الأصول.

طُبع هذا الكتاب في المطبعة البهوية بسهارنفور (الهند). عام ١٣٩١ هـ في ثلاث مجلَّدات. وطُبع في مكتبة دار العلوم لندوة العلماء بلكنؤ (الهند) عام ١٣٩٤ هـ في ثلاث مجلَّدات.

(٢) شروح «صحيح مسلم»:

١ ـ المُعلم بفوائد مُسلم: للإمام أبي عبد الله، محمد بن علي بن عمر المازَرِي (المتوفى سنة ٣٥٦ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتاب من أول شروح «صحيح مسلم»: لأنه لم يسبقه سابقٌ إلى

---

(١) قال الحافظ: لما لم يكن شيئاً منها على شرط المصنف في الصحيح اقتصر على الترجمة وأورد الذي صح على شرطه مما يؤدي معناه في الجملة، «فتح الباري» (١٣/ ١١٤) وتبعه القسطلاني، انظر: «إرشاد الساري» (٢/ ٣٣٨).

(٢) قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة. (فتح الباري ٢/ ٢٤٢).

(٣) قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه سويد بن عبد العزيز ضعيف. (مجمع الزوائد ٢/ ٢٦٢).

شرحه، وإنما شرحه بعضُ معاصريه مثل شرح أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (المتوفىٰ سنة ٥٢٩ هـ) وهو شرحٌ قد اقتصر فيه على الغريب، وسَمَّاه: «المُفهم في شرح غريب صحيح مسلم».

وشرح قِوَام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٥٣٥ هـ)، وشرحه هذا أكمل به شرح ابنه الذي تُوفي في حياته فإنه شرع في شرح الصحيحين البخاري، ومسلم فاخترمته المنية سنة (٥٢٦ هـ) فأتمّهما والده قِوام السنة[١].

ويبدو أنَّ هذين الشرحين يفوقهما «المعلم»، لأن الشرح الأول اقتصر فيه على الغريب. والشرح الثاني أَلَّفه قوامُ السنة وهو في آخر العمر، ثم إنه تكملةٌ لشرح ابنه الصغير السِّن، ثم إنهما لم يكتب لهما البقاء كما كتب لشرح المازري.

لم يُؤلِّفه صاحبه، وإنما أخذ عن دروسه فهو من إملائه. تلقَّاه عنه بعض تلاميذه، فما أمكن له ان ينقله باللفظ تلقَّاه عنه بلفظه وما لم يمكن أَخَذَه بالمعنى. وإنما يتأتَّى للناقل أن ينقل باللفظ في البعض أو المعنى في الكثير؛ لأن الشيخ كان يتمهَّل في إلقائه، ولولا ذلك لم يتمكَّن من التدوين بالصورة المذكورة.

وجاء هذا في أوله: «هذا كتابٌ قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه الجليل أبي عبد الله محمد بن علي المازري ـ رضي الله عنه ـ حين القراءة عليه لكتاب مسلم ـ رحمه الله ـ في شهر رمضان من سنة تسع وتسعين وأربعمئة، منقولاً ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيَّده الله، وأكثره بمعناه»[٢].

وهذه الحصة رغم طولها فإنا إذا نظرنا في الكتاب؛ نراه مشحوناً بالفوائد المتنِّوعة المختلفة الدَّالَّة على سَعة وتمكُّنِ صاحبها من ناصية الكثير من العلوم.

وأفادنا ابن الأبّار: أنَّ المازري لم يقصد تأليفه، وشرح لنا ابنُ الأبّار كيفية تأليف المعلم ونصه: ولقي أيضاً أبا عبد الله المازري بالمهدية، وحكى عنه: أنه

---

(١) شذرات الذهب: (٤/ ١٠٠).

(٢) الغنية: ص: ١٣٣.

سمعه يقول وقد جرى ذكر كتابه: «المعلم بفوائد صحيح مسلم: إني لم أقصد تأليفه وإنما كان السبب فيه: عَرض عليَّ الأصحابُ ما أمليتُه عليهم فنظرتُ فيه وهذَّبته. فهذا كان سببُ جمعه»، أو كلاماً معناه هذا[1] في ترجمة عبيد الله بن عبد الله. . . ابن عيشون الذي تلقى عن المازري بالمهدية.

طريقةُ هذا الكتاب طريقةٌ مبتكرةٌ حيث إنَّ صاحبه رَكَّز فيها بحوثَه على الاستنتاج والاستنباط مقدّماً ذلك على غيره، وله في ذلك أغراضٌ متعدِّدةٌ خدم بها الكتابَ خدمةً جُلَّى لم يسبقه إليها سابقٌ، ولذا حظي بهذه العناية دون غيره من الكتب.

وهو لم يلتزم في شرحه للأحاديث الترتيبَ الموجودَ في «صحيح مسلم»، بل يشرح بعضَ الأحاديث، ثم يرجع إلى شرح أحاديث أخرى متقدِّمة عليها.

تجمَّعت مصادرُ المعلم في الاستنباط من الحديث في ذكاء صاحبه النادر وعلمه الجمّ، فإنه يُعَدّ من أول الذين فتحوا بابَ الاستنباط من السنة النبوية؛ لأن من تقدَّمه انصرفت عنايتهم إما للسند، وإما لغريب الحديث، وهما اللذان اعتمد فيهما المصادر المتقدمة.

ولما كانت تحريراته إنما هي من استخراجه بفكره الثاقب دعا ذلك تعجَّب ابن دقيق العيد من الإمام المازري كيف لم يدَّعِ الاجتهاد، وهو قد وَصَل إلى درجته وبلغ في أقواله مبلغ الأئمة المجتهدين.

وإذا اطَّلع المُطَّلِعَ على هذا الكتاب يحكم بما حكم به ابن دقيق العيد من أنه وصل إلى تلك الدرجة؛ لما أتى به في المعلم من تحريراتٍ وأنظارٍ لا تصدر إلا عمن بلغ مبلغ الاجتهاد.

ثم إنه في علم الفقه من أفذاذه ولهذ اعتمد عليه خليلٌ في مختصره الذي بناه على ما به الفتوى، فمصدره علم الفقه من كنزه الذي لا ينفد، ولهذا حين يذكر الفقهيات يذكرها لا لكونها من مصادر بل لأنها مما يتناوله استنباطه ونظره.

وهو في فقهه غير مقتصر على المذهب المالكي الذي هو من فحول رجاله

---

(١) التكملة: (٢/ ٩٣٦).

الذين يُؤخَذ بأقوالهم وما يبدونه؛ إذ ترى من فقه ما يتناول كلَّ الأئمة مقارناً الفقه المالكي مبيناً تبريزه.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النَّيفر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في ثلاث مجلَّدات.

٢ ـ إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم: للقاضي عياض اليَحْصُبي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

إنَّ أهمية هذا الكتاب ـ كما قصد صاحبه له ـ ترجع أولاً إلى كونه استكمالاً لما بدأه الإمام المازري في كتابه «المُعلِم»؛ حيث إنَّ كتاب المُعلِم ـ على نفاسته، وجودة موضوعه ـ لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلِّفه؛ وإنما هو تعليقٌ ما ضبطه الطلبة من مجالسه. وأنه أول كتاب يتناول شرح الصحيح لمسلم بالتحرير والتقييم، والشرح والتهذيب، كما سَبَق في تعريفه آنفاً.

وقد أوفى القاضي عياض على هذه الغاية، وأربى بكثيرٍ كثير، مما يجعل من الكتاب مرجعاً في خدمة «صحيح مسلم»، لم ينافس من المتقدمين، ولن يستطيع أحد بلوغ شأوه أو الاقتراب منه في المتأخِّرين؛ وذلك لما تضمَّنه من الفوائد البالغة بعد هذه الفائدة، التي لو لم يأت بغيرها؛ لكفته في تقدمة أمره على كثيرٍ من المراجع الحديثية التي اشتهر ذكرها وذاع صيتها.

منهج القاضي عياض في كتابه «الإكمال»:

ـ يفصِّل كثيراً مما أجمله الإمام المازري من مذاهب العلماء في النص.

ـ الأصل في عمله أن يأتي كلامه بعد كلام الإمام، إلا أنه كان أحياناً يفسِّر ما جاء في الحديث أولاً، ثم ينقل كلام الإمام، وهذا إذا كان التفسير قليلاً.

ـ ما تركه الإمامُ من أجزاء في الحديث بغير تعليقٍ أو شرحٍ فإن القاضى يبدأ به.

ـ يترك الكلامَ على الحديث إذ لم يكن عنده ما يُضيفه إلى كلام الإمام.

ـ حيث يسوق شاهداً لمعنى فإنه يتولَّى غالباً بيان المراد من بقيته.

ـ يرجِّح بين الروايتين الصحيحتين بمقتضى السياق اللغوي.

ـ يستفيد من النسخ المغايرة لنسخة مسلم المعتمدة لديه؛ لبيان سبب الحديث وكشف عباراته.

ـ في تحقيقه لدقائق المسائل، فإنه لا يكتفي فيها ببيان نظره فيها، بل يعرضها على أهل التحقيق من شيوخه، ولهذا كثيراً ما نراه يردِّد أنَّ هذا مستفاد من متقني شيوخنا.

ـ إذا كثر الاختلافُ في أصل الاشتقاق للمصطلح الشرعي استعان على تصويب ما يختار بسير القدامى، ومطالعة الآثار القريبة المعنى بها مع استقراء كلام العرب وأشعارها فيه، وذلك مثل ما جاء في كلمة الصلاة، حيث يقول: «كلام العرب وأشعارها أنَّ الصلاة كانت عندهم معلومةٌ على هيئتها عندنا، من أفعالٍ وأقوالٍ، ودعاءٍ، وخضوعٍ وسجودٍ، وركوعٍ. وقد تنصَّر كثيرٌ منهم وتهوَّد وتمجَّس، وتقرَّبوا بالصلوات والعبادات، وجاوروا أهل الديانات، وداخلوا أهل المِلَل، ووفد أشرافهم على ملوكهم، وألفت قريش رحلة الشتاء والصيف إلى بلادهم، وثابر كثيرٌ منهم على بقايا عندهم من دين إبراهيم، وعرفوا السجود والركوع والصوم والحجّ والعمرة والاعتكاف، وحجّوا كلَّ عامٍ واعتمروا، وحضوا على الصدقة، وصاموا عاشوراء، ومن طالع أخبارَهم ودرس أشعارهم علم ذلك منهم ضرورة، فجاء الشرع بهذه العبادات وهي عندهم معلومةٌ مفهومٌ المراد منها. . .».

وذلك ليصل إلى أنه متى أعطيت هذا الألفاظ من البحث حقّها؛ وجدت عند المخاطبين بها لأول ورودها من أهل الشريعة معروفة المعنى على ما جاءت به من أفعال مخصوصة وعبارات مقررة، إلا ما غير الشرع فيها من بدع الجاهلية، أو نسخ من شرائع من تقدم من الكتابية».

ـ يميل كثيراً إلى الاختصار في عرض المسائل الفقهية المتصلة بالحديث.

ـ مراعاة الدقة في وصف حالة التحمل، وذلك مثل قوله: «كذا وجدته بخط شيخنا الشهيد متقناً في تاريخ البخاري».

ـ إذا نقل عن أحد من الأئمة قولاً في مسألة ـ المعنى فيه محتمل لغيره ـ أورد المعاني المحتملة بصيغة غير ملزمةٍ، كقوله في قول مالك: لا يؤخذ الحديثُ عن صاحب هوى يدعو إلى هواه. قال: «فانظر اشتراطه الدعاء، هل هو ترخيصٌ في الأخذ عنه إذا لم يدع؟ أو أن البدعة سببٌ لتهمته أن يدعو الناس إلى هواه؟ أي: لا تأخذوا عن ذي بدعة، فإنه ممن يدعو إلى هواه، أو أن هواه يحمله أن يدعوا إلى هواه فتهمته لذلك؟ وهذا هو المعروف من مذهبه».

ـ أنه شديدُ العناية ببنية الكلمة وسلامة معناها؛ لذلك نراه يرجع كثيراً إلى أهل اللغة أولاً في بيان معاني الألفاظ.

وهو يسترسل كثيراً في شرحه لمفردات الحديث بإيراد الشواهد لها من كتاب الله تعالى وأمثالها من الحديث النبوي.

ويعرض ما للفظة من رواياتٍ لغويةٍ متعدِّدةٍ، ثم يقيم تلك الروايات بردِّها أولاً إلى الأصول اللُّغوية والقواعد النحوية.

ـ يعزو القولَ إلى قائله، سواء في السَّند أو المتن.

ـ شديدُ العناية بضبط المختلف فيه من رجال السند.

ـ يلزم دائماً الاعتدالَ عند تناول القضايا العلمية إذا كانت بعيدة عن المباحث المذهبية، وما عدا ذلك فهو شديدُ الميل للانتصاف لمذهب مالكٍ، وإن انتقد عليه أحياناً وانتصر لغيره، حيث يقول: «واضطرب مذهبنا على هذه الأقوال».

ـ إذا عرض له ما يستوجب التصحيح في السند؛ عجَّل بالتنبيه عليه قبل الفراغ من الحديث في المتن.

ـ لا يمنعه إجلالُه للإمام المازري من أن يعقب ويستدرك عليه ويصحِّح له ما وقع في كلامه من أوهام وأخطاء.

ـ حيث يقدِّم «المعلم» الحديث عن السند في الشرح والبيان، فإن «الإكمال» يؤخِّره.

ـ حرصَ على ترتيب مسائل «المعلم» وفق ترتيب الصحيح لمسلم، فتراه يقول حين يجد الإمام قدَّم حديثاً في التعرُّض له عن غيره: «وليس هذا بموضعه».

ـ يعمد إلى إسناد المعاني المستنبطة إلى أول قائل لها، مثل قوله: «وحكى لنا بعض شيوخنا عن القاضي أبي الوليد الوقشي، وكان أكثر اعتناءً بأمثال هذه الألفاظ المشكلة... إلخ».

مزايا كتاب «المعلم»:

ـ توارد «المعلم» و«الإكمال» على تصحيح ما وقع في بعض النسخ وروايات

مسلم في الصحيح، فالنسخةُ التي اعتمد عليها الإمامُ المازري غير النسخة التي اعتمد عليها القاضي.

ففي الحديث الذي أخرجه مسلمٌ في تفسير صفة المسح حيث جاء إسناده: روى اللَّيْثُ بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن ابن هُرْمُز عن عمير مولى ابن عبَّاس: أنه سمعه يقول: «أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يَسَار مولى ميمونة حتى دخلنا على أبي الجَهْم..».

قال المازري: كذا وقع عند الجلودي والكَسائي وابن ماهان، وهو خطأٌ، والمحفوظ: «أقبلتُ أنا وعبد الله بن يسار. وهكذا رواه البخاري عن ابن بُكَير عن اللَّيث، وذكره مسلمٌ هنا مقطوعاً.

قال القاضي: «روايتنا من طريق السَّمرقندي عن الفارسي عن الجلودي فيما حدَّثنا به أبو بحر عن عبد الله بن يَسَار، على ما ذكر، وكذلك قاله النسائي وأبو داود وغيرهما من الحفاظ»[1].

وبهذا التعدُّدِ في نسخ الصحيح يبرأ صاحبه مما وقع في الصحيح من أخطاءٍ وأوهامٍ[2].

ـ أنه و«الإكمال» كشفا عن الزيادات التي ثبتت في بعض النسخ لمسلم، كقول المازري: «بوب على هذا الحديث في بعض نسخ مسلم. ووافقه القاضي على ذلك، مما يعد إضافةً للصحيح»[3].

ثم انفرد «المعلم» بما يلي:

ـ النقل عن مصادر غير ميسور الرجوع إليها الآن، وذلك غير المصادر التي انفرد بها صاحبُ «الإكمال» وذلك مثل كتاب «المطرز في اليواقيت»[4].

ـ يتتبَّع ميلادَ كثيرٍ من أقوال مالكٍ في الحديث والمسألة من قبل أن تكون مذهباً، ويشير إلى وقت ميلادها، مما يمثل ثروة في تقييم المذهب.

---

(١) شجرة النور الزكية: ص: ١٢٧، ترجمة: ٣٧١.

(٢) المعلم: إكمال، لوحة ٧٧/ أ.

(٣) إكمال: لوحة: ٣٣/ب، لوحة ٢٧/ أ.

(٤) إكمال: لوحة ٨٠/ أ.

وذلك كقوله في مسألة المسح على الخُفَّين: «اختلف قول مالك في المسح على الخفين، فرُوِيَ عنه فيه قولة شاذة: أنه لا يمسح في سفر ولا حضر، ورُوِيَ عنه: أنه يمسح فيهما، ورُوِيَ عنه المسح في السفر خاصةً، فأما القول بأنه لا يمسح جملةً فإن المالكية لا يعرِّجون عليه، ولا يكاد كثيرٌ منهم يعرفه، وأظن أن صفة ما روى فيه عن مالك أنه قال: لا أمسح، فإن كانت الرواية هكذا فقد يتأوَّل على أنه إنما اختار ذلك في خاصة نفسه، لا أنه ينكر جواز ذلك، وإن كان لفظ الرواية تقتضي إنكار جواز المسح؛ فإنه يكون وجهه التمسك بالآية، وتقديمها على أحاديث المسح، وقد أشار مالكٌ فيما رُوِيَ عنه إلى ذلك، فقال: «إنما هي أحاديث وكتاب الله أحق أن يتبع»[١].

ـ يبيِّن أحياناً أسباب الخلاف بين المذاهب في بعض المسائل الفقهية المستندة على الحديث، كقوله في هذه المسألة: «وأما وجه القول بالتفرقة بين الحضر والسفر في المسح؛ فلأن أكثر الأحاديث إنما وردت في السفر؛ لأن السفر محل الرخص، وقد خص بالقصر والفطر والتنفل على الدابة وشبه ذلك»[٢].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل في دار الوفاء بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

٣ ـ **المُفهِم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم**: لأبي العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري، المعروف بابن المزَيِّن المالكي القرطُبي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

منهج القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم» يظهر بالفقرات التالية:

ـ اختصارُ الأسانيد من جميع الأحاديث والرِّوايات والاكتفاء بذكر الصَّحابي، وأحياناً التابعي الذي روى عنه.

ـ حذفُ المكرَّر من الأحاديث، وذكرها في موضع واحد حسب موضوعِها.

ترجمة الأبواب بعناوين وافيةٍ ودقيقةٍ.

---

(١) المعلم وإكمال، لوحة ٦١/أ.

(٢) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٣٥ ـ ٣٩.

وكان قصدُه بذلك تقريبَ «صحيح مسلم» لمن أراد حفظَه، وتيسيرَه لمن أراد التفقُّه فيه، مع ملاحظة تقاصُرِ الهِمَم في زمانه. ومن الإنصاف أن نذكرَ ميزتَين لهذا التلخيص تجعله وافياً ومحيطاً بما حَوَاه الأصلُ من معارف، ومحقِّقاً لغرض مؤلِّفه، وهما:

الأولى: اختياره للحديث وفق أَتَمِّ الرِّوايات وأكملها، ثم إيرادُ بعض الرِّوايات إنْ كان فيها زيادةٌ في المعنى.

الثانية: اتِّباعُه لترتيب كتاب مسلم، ولم يُخالف إلا في نقل بعض الأحاديث من أماكنها، وإيرادها في المكان الأكثر ملاءمةً مع موضوعها، ونقل كتاب الجهاد من مكانه في الصحيح، ووضعه بعد الحَجّ، إظهاراً لأهميته، واقتناعاً بما يعتبره بعضُ العلماء من أنَّ الجهاد في سبيل الله هو الرُّكن السَّادس من أركان الإسلام بعد الشَّهادتين والعبادات الأربع.

وفي «المفهم» رأى المؤلِّفُ أن يكمل إفادَة الطالبين للتلخيص، بشرح غريبهِ، والتنبيه على نُكَتٍ من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه، وإيضاح مشكلاته.

وقد وَفَّى بهذا كلِّه وزادَ عليه، ونستطيع من خلال «المفهم» أن نسجِّل حولَ منهجه وأسلوبه الملاحظاتِ التالية:

ـ بالنسبة للألفاظ الغريبة، يبدأ المؤلِّفُ، ثم يستعرض أقوالَ علماء اللغة في شرحها، ويُشير إلى الأرجح منها، ولكنه يُورِدُ بعضَ الألفاظ من «صحيح مسلم»، ويقول: جاء في «الأمّ». وفي بعض الأحيان تدخلُ عليه بعض الألفاظ من «صحيح البخاري» أو من غيره من الكتب دُون أن يُشير إلى ذلك، ولعلَّ سببَ ذلك الاستقصاءِ أو توارد حفظُه أثناء التأليف.

ـ الأحكامُ الفقهية المستنبطة من الأحاديث ظاهرةٌ في الشرح، وطرائق الفقهاء في الاستدلال والاستنباط واضحةٌ، مع البدء والتركيز على مذهب الإمام مالك أوّلاً.

ـ تأويل المختلف، وحلُّ المُشكِل، في بعض الأحاديث.

ـ يختم كثيراً من الأحاديث، وأحياناً فقرات الحديث الواحد باستنباط توجيهات وإرشاداتٍ مفيدةٍ جِدّاً.

ـ تَرِدُ أبوابٌ في «التلخيص» لم يتعرَّض المؤلفُ إلى شرحِ شيءٍ منها في «المفهم» لأنه لم يَجْد فيها إشكالاً يحتاج إلى الشرح.

ـ يمتاز أسلوبُ القرطبي بالرَّشَاقة وحُسن السَّبْك، مع البُعْد عن التقعر أو التكلُّف، وترد الجُمَلُ المتقابلةُ أو المسجوعةُ في كلامه، ولكن من غير تكلُّفٍ ظاهرٍ.

ـ يُعَدُّ كتابُ «المفهم» ـ تجوُّزاً ـ شرحاً واضحاً، ذا أهميةٍ بالغةٍ لصحيح الإمام مسلم، فهو حلقةُ وصلٍ لا بُدَّ منها بين المازريِّ والقاضي عياض من جهةٍ، وبين من جاء بعد أبي العباس القُرطبي كالأبِّي والسنوسي.

ذلك أنَّ المازري شَرَح «صحيحَ مسلم» بكتابه «المُعْلِم» شرحاً مختصراً، أكمله القاضي عياض بأوسع منه. ووَصَفَهُ العلماء بأنه عمدةٌ في بابه، ويحتوي على عباراتٍ غامضةٍ مستغلَقةٍ في المعنى كما أشار إلى ذلك الأُبِّيُّ نقلاً عن شيخه ابن عرفة[1]. وجاء الإمامُ القرطبي، واستفاد من سابقَيْه، وأدلى بالجديد بعبارةٍ مفهومةٍ سلسةٍ من باب ما يُوصف بالسهل الممتنع.

وقد اتَّسَمَ القرطبيُّ في هذا الشرح برحابة الصَّدْر، وسَعَة الأُفق الفكري، فلم يتعصَّبْ لمذهبِ المالكي، لكنه عارَضَ بشِدَّة أهلَ البِدَع والأباطيل، وبيَّن بُعْدَهم عن الشريعةَ وغلوَّهم فيما يذهبون إليه[2].

طُبع بتحقيق الأستاذ الحسيني أبو فرحة، في دار الكتاب المصري بالقاهرة، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في ثلاث مجلّدات. ثم طُبع بتحقيق لفيفٍ من المحقِّقين، في دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، في سبع مجلَّدات.

٤ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايتُه من الإسقاط والسَّقط: لأبي عمرو، عثمان بن عمرو الشَّهْرَزُوْرِيّ الكُردي، المعروف بـ: «ابن الصَّلاح» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكر ابنُ الصَّلاح في مقدمة هذا الكتاب الأسبابَ التي من أجلها صنَّف هٰذا

---

(١) إكمال إكمال المعلم: (١/ ٤٧).

(٢) انظر: مقدمة التحقيق لطبعة دار ابن كثير، ص: ١٤ ـ ١٨.

الكتابَ، ويُفهَم منها أنَّ أحد تلاميذه الذين كانوا يقرؤون عليه كتابَ الصحيح لمسلم بن الحجَّاج سأله أن يُبَيِّن له ويُقَيِّد ما يكثر فيه لطلاب العلم من الاخلال والغلط والاسقاط والسقط في «صحيح مسلم». ويبدو أنَّ هذا السؤال وجد في نفس ابن الصلاح الموافقة التامة. فأجاب طلبه.

ولما كان السائلُ أراد من شيخه أنْ يُبَيِّن له ويُقَيِّد ما يكثر فيه لطلاب الحديث من الإخلال والغلط والإسقاط والسقط في «صحيح مسلم» لذا فقد سَمَّى ابن الصلاح كتابه بـ: «صيانة صحيح مسلم من الإخْلال والغَلَط وحمايَتُه من الإسقاطِ والسَّقَط».

بَيَّن ابنُ الصَّلاح منهجَه في كتابه هذا في مقدّمة الكتاب، فهو يريد أن يصون «صحيح مسلم» من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط، ولم يقتصر على ضبط الألفاظ والأسماء، بل تجاوز هذا الأمرُ فجعل من مصنّفه هذا شرحاً لـ: «صحيح مسلم»، محاولاً كشف معانيه، بل لقد تطرَّق إلى فوائد شملت «صحيح البخاري».

قال رحمه الله: وليس مقصوراً على ضبط الألفاظ، بل هو إن شاء الله تبارك وتعالى كاشفٌ لمعاني كثيرٍ مما اغتاص على الفهوم في القديم والحديث، وشامل النفع لـ: «صحيح البخاري» وغيره من كتب الحديث.

ابتدأ كتابَه بعد المقدمة بترجَمةٍ طيبةٍ للإمام مسلم ذاكراً فضله وعمله، شيوخه وتلاميذه، ورحلاته العلمية، ومؤلَّفاته، وأقوال العلماء وثناؤهم، عليه ووفاته، ثم تطرَّق إلى كتاب مسلم وبيان حاله وفضله وشرطه، وتكلَّم في هذا الفصل عن «صحيح البخاري» وعقد مقارنة بينه وبين «صحيح مسلم» ونقل أقوال العلماء حول هذا الأمر.

ثم تكلَّم عن «صحيح مسلم»، ورجاله الذين انتقدهم الحُفَّاظُ، وعن الأحاديث التي اختلفت الحفاظ في صحتها.

ثم تكلَّم في الفصل الثالث عن المعلَّقات في «صحيح مسلم»، والبخاري، وذكر أقوال العلماء النقاد، وبين الرأي الراجح.

وفي الفصل الرابع ذكر أقوال العلماء فيمن حلف بطلاق امرأةٍ.

وفي الفصل الخامس تحدَّث عن «المخرَّجات على صحيح مسلم» وفوائد هذه المستخرجات وأهميتها.

وفي الفصل السادس تحدَّث عن تقسيم الأخبار في «صحيح مسلم»، وأجاب عن هذا الأمر.

وفي الفصل السابع تحدَّث عن «إلزامات الدَّارقُطْني» للإمام البخاري ومسلم، وذكر أمثلة من تلك الإلزامات على الصحيحين، وأجاب عن هذا الأمر بعد أن نقل أقوال الأئمة النقاد.

وفي الفصل الثامن تكلَّم عن الرواة الذين عابهم الحفاظ في «صحيح مسلم» وذكر أقوال العلماء في هذا المجال. وأجاب عما أُثير حول هذا الموضوع.

وفي الفصل التاسع تحدَّث عن عدد أحاديثه، ومذهب مسلم في تفريقه بين: حدَّثنا، وأخبرنا، ومميزات كتاب مسلم من اعتنائه بضبط الألفاظ وغير ذلك.

وفي الفصل العاشر تحدث عن روايات «صحيح مسلم» واختلافها، وعَرَّف برواة الصحيح، ثم شرع في شرح أحاديث الكتاب.

ولقد أجاد ابن الصلاح في شرحه، فهو نموذجٌ طيِّبٌ للشرح الحديثي، فتراه يذكر الحديثَ ثم يشرح أقوالَ العلماء فيه، ويتطرَّق إلى ضبط ألفاظه، ثم معاني المفردات اللُّغَوية، ولا تفوته الفوائدُ الحديثيةُ أوالفقهيةُ أو العقديةُ التي يمكن أن يستفيد منها القارىء، ثم يتطرَّق إلى الأسانيد، فيضبط أسماءَ الرواة، ويذكر أقوالَ العلماء فيهم، واختلاف الروايات. . . . وأسلوبُه هذا يكاد يقارب أسلوبَ القاضي عياض في «إكمال المُعْلم»، غير أنه يطول الشرح أحياناً في المسائل التي يرى أن القاضي عياض قد اختصر فيها، أو أنه يرى أن عليه أن يطيل لأمور يقتضيها البحث العلمي، أو أنه يختصر في المسائل التي أطال فيها القاضي عياض.

وتبدو قوةُ شخصية ابن الصلاح العلمية عندما يَرُدُّ على القاضي عياض أو الإمام المازري، أو على أبي عَليّ الغسَّانيّ، أو غيرهم من أهل هذا الشأن، وعندما نقرأ رأيه نراه الرأي السَّديد والقول المقبول الأمر الذي جعل الحُفَّاظ من المُحدِّثين أمثال الإمام النَّووي، أو ابن حجر، أو العَيني، أو ابن رجب الحنبلي يقتبسون هذه الآراءَ ويتبعونها، ولا عجب في هذا، فابنُ الصلاح عالمٌ فذٌ مرموقٌ، ولقد سار على

منهجه هذا وقلَّده فيه الإمامُ النَّووي في شرحِ مسلم، حتى لقد اقتبس معظم كتاب ابن الصلاح هذا، وفي فقراتٍ كثيرةٍ نرى أنَّ الإمام النووي لا يزيد شيئاً على كلام ابن الصلاح، بل يكتفي بالقول: هذا آخر كلام الشيخ ابن الصلاح، حتى قال ابن قاضي شُهْبَة في طبقاته: «وشرح قطعة من صحيح مسلم اعتمدها النووي في شرحه وعند فراغها قل عمله»[1].

طُبع بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ.

٥ ـ **المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**: للإمام أبي زكريا محيي الدين، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

ما عرف الناسُ شرحاً لكتابٍ في الحديث أتقن وأوفى وأبرع ـ مع اختصار ـ من كتاب شرح «صحيح مسلم» للنوَّوي، فإنه لم يدع لقارئه مهما يبلغ علمه سؤالاً في سِرِّه أو في علنه إلا ووجد جوابه فيه، من بحث السَّند إذا كان فيه ما يبحث، ومن اللغة وما يتعلَّق بها، ومن تسميةٍ لما يجهل اسمه، ومن شرح المعنى، ومما يستنبط من الحديث، ومن قال بظاهر الحديث ومن خالف وما حجته، مع فوائد كثيرة وعلوم غزيرة لا تُستقصى.

أمّا منهجه فيه، فقد عَبَّر عنه بقوله: «وأمَّا صحيح مسلم ـ رحمه الله ـ فقد استخرتُ الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتابٍ في شرحه متوسِّط، بين المختصرات، والمبسوطات، لا من المختصرات المُخِلاَّت، ولا من المطوَّلات المُمِلاَّت.

قال: ولولا ضعف الهِمَم، وقِلّة الراغبين، وخوف عدم انتشار الكتاب، لقلَّة الطَّالبين للمطوَّلات؛ لبسطتُه، فبلغت به ما يزيد على مئة من المجلَّدات، من غير تكرارٍ ولا زياداتٍ عاطلاتٍ، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخفيَّات والبارزات، وقال: وهو جديرٌ بذلك؛ فإنّه كلامُ أفصحِ المخلوقات ﷺ صلواتٍ دائماتٍ.

---

(١) طبقات الشافعية: (٢/ ١٤٦).

قال: لكنّي أقتصرُ على التوسُّط، وأحرص على ترك الإطالات، وأُوثر الاختصار في كثيرٍ من الحالات. فأذكر فيه ـ إنْ شاء الله ـ جُمَلاً من علومه الزَّاهرات، من أحكام الأصول والفروع، والآداب، والإشارات الزُّهديات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشَّرعيات، وإيضاح معاني الألفاظ اللُّغوية، وأسماءِ الرِّجال، وضبطِ المُشكِلات، وبيانِ أسماء ذوي الكُنَى وأسماء آباء الأبناء، والمُبْهَمات، والتَّنبيهِ على لطيفةٍ من حال بعض الرّواة، وغيرِهم من المذكورين في بعض الأوقات، واستخراجِ لطائف من خَفِيَّات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات، وضبطِ جُمَلٍ من الأسماء المؤتلفات والمختلفات، والجمعِ بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً ويَظُنُّ من لا يحقّق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضاتٍ، وأنبّه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العمليات، وأُشير إلى الأدلة في كلٍّ ذلك إشاراتٍ، إلاَّ في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات. وأحرص في جميع ذلك على الإيجار وإيضاح العبارات».

ثم قال: «وحيثُ أنقل شيئاً من أسماء الرّجال واللّغة وضبط المشكل والأحكام، والمعاني وغيرها من المنقولات، فإن كان مشهوراً لا أُضيفه إلى قائله، إلاَّ أن أذهل عنه في بعض المواطن لطُول الكلام، أو كونه ممّا تقدَّم بيانُه في الأبواب الماضيات».

قال: «وإذا تكرَّر الحديثُ أو الاسمُ أو اللفظةُ من اللغة ونحوها، بسطتُ المقصودَ منه في أول مواضعه، وإذا مررتُ على الموضع الآخر، ذكرتُ أنّه تقدَّم شرحُه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقات». قال: «وقد أقتصرُ على بيان تقدُّمه من غير إضافةٍ، أو أُعيد الكلامَ فيه لبُعْد الموضع الأول، أو ارتباط كلامٍ أو نحوه، أو غيره ذلك من المصالح المطلوبات، وأقدِّم في أول الكتاب جُمَلاً من المقدِّمات ممّا يعظم النفع به إن شاء الله تعالى، ويحتاج إليه طالبو التَّحقيقات».

قال: «وأرتِّبُ ذلك في فصولٍ متتابعاتٍ، ليكون أسهل في مطالعته وأبعد من السَّآمات».

ثم قال: «وأنا مستمدُّ المعونة والصِّيانة واللُّطف والرِّعاية من الله الكريم ربّ الأرضين والسَّمٰوات، مبتهلاً إليه سبحانه وتعالى أن يوفِّقني ووالديَّ ومشايخي

وسائر أقاربي وأحبائي ومن أحسن إلينا بحسن النِّيَّات، وأن ييسِّر لنا الطاعات، وأن يهدينا لها دائماً في ازدياد حتى الممات».

طُبع هذا الشرحُ في المطبعة المصرية بالقاهرة عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨ م، في ثماني مجلّدات، مع «صحيح مسلم». واختصره الشمسُ محمد بن يوسف القونوي (المتوفى سنة ٧٨٨ هـ).

٦ ـ **إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن خَلْفه الأُبِيّ المالكي التُّونسي (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ أو ٨٢٨ هـ).

اعتنى فيه بشرح «صحيح مسلم» فجَمَع فيه شروحه الأربعة:

ـ المُعلم للمازري.

ـ إكْمال المُعلم للقاضي عياض.

ـ المُفهم للقرطبي.

ـ شرح النَّووي لمسلم.

مع زياداتٍ مكملةٍ، والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والتزم النقل بالمعنى دون اللفظ، لكنه لم يستوعب كلامَ صاحب المعلم، وبالأخص فيما يخص اللغة فإنه يحذف الشواهد.

وقد طُبع لأول مرةً مع شرح السَّنوسي الآتي الكلام عليه في سبعة أجزاء على نفقة السلطان عبد الحفيظ ملك المغرب الأقصى في مطبعة السَّعادة بمصر، عام ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠ م، في سبع مجلَّدات.

٧ ـ **مُكَمِّل إكْمال الإِكمال**: للعلاّمة أبي عبد الله محمد بن محمد السّنوسي الحسني (المتوفى سنة ٨٩٢ هـ).

وقد ذكر خطته في مقدمة الكتاب: «... وكان من أَحسن شروحه (أي: صحيح مسلم) فيما علمتُ وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبد الله الأبي، رحمه الله تعالى، ورضي عنه، أردت أن أتعلَّق بأذيال القوم... فاختصرتُ في هذا التقييد المبارك معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممت إليه كثيراً ممَّا أغفله مما هو كالضروري لا كالزائد، وأكملته أيضاً بشرح الخطبة...».

وسمَّاه بـ: «مكمّل الإكمال» وهو مقدّمةٌ مضافةٌ لما قام به الأُبي.

فكان هذان الشرحان من أتم الإفادات على «صحيح مسلم» كما أنهما يبديان الطريقة المغربية في شرح الحديث النبوي.

٨ ـ الدِّيباج على صحيح مسلم ابن الحجّاج: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر الشافعي السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو حاشية على «صحيح مسلم»، ابتدأها السيوطيُّ بذكر مقدمةٍ قصيرةٍ بيَّن فيها منهجه باختصارٍ، فقال: «فلمّا مَنَّ الله تعالى ـ وله الفضل ـ بإكمال ما قصدته من التعليق على صحيح الإمام البخاري ـ رضي الله عنه ـ المسمَّى بـ: (التوشيح) وجّهتُ الوجهة إلى تعليق مثله على صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحَجاج ـ رضي الله عنه ـ المسمَّى بـ: (الديباج)، وهو لطيفٌ مختصرٌ، ناسجٌ على منوال ذلك التعليق، وإن كان لهو على هذا الصحيح مبتكرٌ يشتمل على ما يحتاج إليه القارىء والمستمع من: ضبطِ ألفاظٍ، وبيانِ اختلاف رواياتٍ على قِلّتها، وزيادةٍ في خبرٍ لم ترد له طريقةٌ، وتسميةِ مُبْهَمٍ، وإعرابِ مشكلٍ، وجمعِ بين مختلفٍ، وإيضاحِ مُبْهَمٍ بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط».

طُبع في المطبعة الوهبية بالقاهرة، عام ١٢٩٩ هـ. وطُبع بتحقيق الدكتور بديع السيّد اللحّام، بإدارة نشر علوم القرآن في كراتشي، عام ١٤١٢ هـ، في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق أبي إسحاق الحُوَيْنِي، بِدار ابن عفّان في الخُبَر بالسعودية، عام ١٤١٦ هـ، في سِتّ مجلَّدات. وقد كَتب عليه محمدُ بن محمد بن علي البُجْمَعَوِي الدِّمْنَتِي حاشيةً سمَّاها: «وَشْيُ الديباج».

٩ ـ فتح الملهم في شرح صحيح مسلم: للعلامة المحقِّق، المحدِّث الفقيه: الشيخ شَبِّيْر أحمد العُثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ).

شَرَح فيه المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى ـ «صحيح مسلم» شرحاً حافلاً، جَمَع فيه أبحاثاً نادرةً، وفوائدَ مبتكرةً، وتكلَّم على كل حديثٍ بما يشرح معانيه، ويبيِّن دقائقه، ويوضِّح أقوال علماء الأمة فيه، ويرجِّح ما رجح فيها عنده ثم يأتي في أكثر المواضع برأيٍ وجيهٍ عنده، أو من عند مشايخه وأساتذته، يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري مشيداً به في رسالةٍ له كتبها إلى العلامة العثماني ـ رحمه الله ـ:

«أبديتم بشرح (صحيح مسلم) هذا عن علمٍ غزيرٍ، وفضلٍ فيَّاضٍ، في هدوءٍ تامٍّ، وسكينةٍ كاملةٍ في كل أخذٍ وردٍّ، كما هو شأنُ أرباب القلوب من السَّلَف الصالح، فأشكركم باسم العِلم على عملكم النافع هذا... ونظرة عجلى على الكتاب أظهرت لي عن كنزٍ ثمينٍ، وكم كان سُروري عظيماً من تلك المقدمة النفيسة في مصطلح الحديث وفي شرح مقدمة (صحيح مسلم)؛ فإنها مما لم أره مسطراً في موضعٍ واحدٍ بهذا الجمع، وهذا التحقيق، وطريقتكم البديعة في شرح الكتاب مما يخضعُ لبالغ استقامته كبار أهل العلم سلفاً وخلفاً، فماذا يكون قول مثلي من المتطفلين على العلم سوى الإكبار والإجلال!!...».

ثم كتب ـ رحمه الله تعالى ـ في مجلة «الإسلام» الغرَّاء المصرية مقالةً عن علم الحديث، خاصة على شروح صحيح مسلم، فقال فيها عن كتاب «فتح الملهم» بعد ذكر شروح كثيرة من العلماء البارعين من السلف والخلف:

«... وهانحن أولاء قد ظفرنا بضالتنا المنشودة ببُروز «فتح الملهم في شرح صحيح مسلم» بثوبه القشيب، وحلله المستملحة، في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر إلى الآن مجلَّدان ضخمان منه، عدد صفحات كل مجلَّدٍ منهما خمسمئة صفحة، وعدد أسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطراً.

وقد اغتبطنا جدّ الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخم، صورةً ومعنًى؛ حيث وجدناه قد شفى وكفى من كل ناحيةٍ، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشرنا إليه، فيجد الباحثُ مقدمةً كبيرةً في أوله، تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيقٍ باهرٍ، يصل آراء المحدِّثين النقلة في هذا الصدد بما قَرَّره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصرٍ على فريقٍ دون فريقٍ، فهذه المقدِّمةُ البديعةُ تكفي المُطالعَ مؤنَةَ البحث في مصادر لا نهايةَ لها، وبعد المقدمة البالغة مئة صفحة يلقى الباحث شرح مقدمة (صحيح مسلم) شرحاً ينشرح له صدر الفاحص، حيث لم يدع الجِهْبِذُ موضعَ إشكال منها أصلاً، بل أبانَ ما لها وما عليها بكل إنصافٍ، ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من الاتزان؛ فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، بل سَرَد أدلةَ المذاهب في المسائل، وقارن بينها، وقَوَّى القويَّ، ووَهَّن الواهيَ بكل نصفةٍ، وكذلك لم يهمل الشارح المفضال أمراً يتعلَّق بالحديث في الأبواب كلها، بل وفاه حقَّه من التحقيق والتوضيح؛ فاستوفى في ضبطَ

الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرجال، وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوهاً من النقد من حيث الصناعة، غير مستسيغ اتخاذ قول من قال: «كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة»: ذريعة للتقليد الأعمى.

وكم ردَّ في شرحه هذا على صنوف أهل الزيغ، وله نزاهةٌ بالغةٌ في ردوده على المخالفين من أهل الفقه والحديث، وكم أثار في ثنايا الأحاديث المشروحة فوائدَ شاردةً، وحقائقَ لا ينتبه إليها إلا أفذاذ الرجال وأرباب القلوب، ولا عجبَ أن يكون هذا الشرح كما وصفناه، وفوق ما وصفنا عند المطالع المنصف...».

وقال إمامُ العصر العلاَّمة أنور شاه الكشميري ـ رحمه الله ـ فيما كتبه بالفارسية:

«من مزايا هذا الكتاب العظيم:

ـ شرح مشكلات الحديث مما يتعلَّق بذات الله سبحانه، وصفاته، وأفعاله، والحقائق الأخرى الغامضة.

ـ نقلُ عمدة أقوال العلماء ونخبتها في كل بابٍ.

ـ تفهيمُ الغوامض وتسهيلها بالأمثلة والنظائر، بحيث يتقرَّب إلى الفهم.

ـ نقلُ مذاهب الأئمة من كتبها المعتمدة.

ـ خدمةُ مذهب الحنفية في المسائل المختلف فيها بكل حيطةٍ ونصفةٍ.

ـ نقلُ نكات السلوك والإحسان، وأسرار الشرع من كتاب «الفتوحات المكية» للشيخ الأكبر، وكتاب «حجة الله البالغة» للإمام ولي الله الدِّهلوي.

ـ دفعُ شبهات المتنوِّرين بتقليد أوروبة والمستشرقين.

ـ جمعُ الأحاديث من المصادر والكتب المختلفة تحت بابٍ واحدٍ.

ـ الجمعُ بين الأحاديث المتعارضة والتوفيق بينها.

ـ الرجوعُ إلى المصادر الأصلية في كلِّ ما نقل. وغير ذلك من المزايا».

هذا، وللأسف الشديد: أنَّ العلامة العثماني ـ رحمه الله ـ لم يُتَحْ له أن يكمل هذا الكتاب، واخترمته المنية دون بلوغ الأمنية، ولو كمّل هذا الكتاب؛ لكان له شأنٌ.

وقد قام بإكماله المحدِّثُ الفقيه المفتي الشيخ محمد تقي العثماني، وشمَّر عن ساق الجد، وأخذ يكمل هذا الكتاب مما انتهى إليه العلامة العثماني ـ رحمه الله ـ من كتاب الرضاع، وأتى بمباحث بديعةٍ دقيقةٍ؛ وفوائد مبتكرةٍ، في بيانٍ بليغٍ، وأسلوبٍ سهلٍ جذابٍ[1].

أبان الشيخ محمد تقي العثماني منهجَه في تكملة هذا الشرح في مقدمتها، يقول حفظه الله تعالى:

«وأمَّا أسلوبُ هذه التكملة، فقد أشار عليَّ غيرُ واحدٍ من الأحباب على أن أتبع فيها أسلوبَ شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني ـ رحمه الله تعالى ـ في حصته من الشرح، ولكنني لم ألتزم ذلك لوجوه:

الأول: أنَّ الثريَّ لا يطمع أن يبلغ الثريَّا، والضالع لا يدرك شأوَ الضليع، ولا سبيلَ لمثلي أن يحوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلف (فتح الملهم)، ولعمري! إنه طلاَّعُ غاياتٍ، وصاحبُ آياتٍ، فما كان لمثلي أن يقوم مقامه، أو يسدَّ مسده.

والثاني: أنَّ التكلُّف في اتِّباع أسلوب مؤلّف آخر ربما يخرج الكتاب عن سيره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشبه منه بالاتباع، وإن مثل هذا التكلف المصنوع لا يليق بشرح حديثٍ.

والثالث: أنَّ معظم ما ألَّفه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في المجلَّدات الثلاثة الأولى، يتعلَّق بالعقائد والعبادات، وأما الأبواب التي شرعت في شرحها: جُلَّها من المعاملات والأخلاق، والسّير، وغيرها، ولكلٍّ من الأبواب مقتضياتٌ خاصّةٌ، ولا يمكن أن يتبع في جميعها أسلوبٌ واحدٌ.

فمن هذه الوجوه لم ألتزم توحيدَ الأسلوب من كل ناحيةٍ، ولكني اجتهدتُ أن لا يكون بين الحصتين من الكتاب بونٌ بائنٌ، والتزمت في هذه التكملة بأمورٍ:

ـ قد وضعتُ الأرقام على كل رواية، ليسهل الإحالة عليها.

---

(١) انظر مقدمة الشيخ نور البشر في المجلد الأول.

ـ التزمتُ بتخريج كل حديث تحت أول طريق من ذلك الحديث، وقد وقع هذا الالتزامُ في تخريج الحديث من الصحاح الستة مستوعباً، ومن غيرها أيضاً في بعض الأحيان، وآثرتُ الإحالة على أبواب كل كتابٍ، دون الإحالة على الصفحات؛ لأنها تتغيَّر بتغير الطباعة دائماً.

ـ واعتمدتُ في تخريجي هذا على «تحفة الأشراف» للمِزّي، و«جامع الأصول» لابن الأثير، وحاشيته لعبد القادر أرناؤوط، و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ»، و«الجامع الصغير» للسُّيوطي، و«الفتح الكبير» للنَّبهاني، و«ذخائر المواريث» للنَّابُلسي، وغيرها من الكتب، وقد راجعتُ في معظم المواضع أصلَ الكتاب الذي أحيل عليه، ولكن لم ألتزم ذلك في بعض المواضع عند ثقتي بصحة الإحالة، وهناك أحاديث لم أفز بتخريجها في المصادر المذكورة، فقمتُ بتخريجها بنفسي.

ـ التزمتُ في أكثر المواضع بضبط أسماء الرجال والأماكن، من المصادر الموثوق بها عند العلماء المحققين، كـ: «الخلاصة» للخَزْرجي، و«التقريب» للحافظ، و«المغني» للكُجْرَاتي، و«الأنساب» للسَّمْعَاني، ولم أبال في كثير من المواضع بإعادة الضَّبط عند تكرار الأسماء في الحديث، إلا فيما عرف ضبطه بما يستغني عن بيان.

ـ ذكرتُ تراجم الرجال المُوجَزة في كثير من المواضع، وسيجد القارىء الكريم في آخر الكتاب ـ إن شاء الله ـ فهرساً جامعاً للأعلام المترجم لهم في الكتاب.

ـ قد أتيتُ في بداية كل كتاب بمقالةٍ تحدَّث عن أصول ذلك الكتاب، وتاريخه وأسراره، مقارنة في أكثر الأوقات بالديانات والنظريات الأخرى.

ـ اجتهدتُ في شرح كل حديثٍ أن آتي بزيادات توضِّح معنى الحديث، أو تفصل قصته من الطُرق التي لم يخرِّجها الإمامُ مسلم ـ رحمه الله ـ وأخرجها غيره.

ـ اجتهدتُ في كل مسألةٍ فقهيةٍ أن آتي بمذاهب الفقهاء من كُتبها المعتمدة، وأشرح كلَّ مذهبٍ بتفصيلٍ يوضِّح مراده، فكثيراً ما يقع الخطأ في فهم مراد هذه المذاهب لإيجازٍ مُخِلٍّ في البيان، فآثرتُ التفصيل والإيضاح، ليكون القارىء فيها على بصيرةٍ.

ـ ذكرتُ دلائلَ كلِّ فقيهٍ من الكتاب والسنة، وتكلَّمْت عليها متناً وإسناداً، بضبط يسهل تناوله للطالبين، ثم أتيتُ بالدلائل للمذهب الراجح سالكاً مسلكَ الإنصاف، مجتنباً عن التكلُّف والتعسُّفِ في الانتصار لمذهبٍ مخصوصٍ.

ولا شكَّ أني حنفيٌّ في المذهب الفقهي، وأتيتُ بدلائل هذا المذهب بكل بصيرةٍ، والحمد لله، ولكنني لا أنسى كلمةً لحضرة والدي رحمه الله، قد نفعني الله بها كثيراً، فإنه قال مرةً، وهو مخاطبٌ جماعةً من الطلاب: «لا بأسَ بأن تكونوا حنفيةً في مذهبكم الفقهي، ولكن إياكم وأن تتكلَّفوا بجعل الحديث النبوي حنفياً».

وكانت هذه الكلمة النافعة رائدي في مباحث أحاديث الأحكام من هذا الكتاب.

ـ ولقد حَدَثتْ في عصرنا الحاضر مسائلُ وأبحاثٌ لا يُوجَد لها ذكرٌ في كتب المتقدِّمين، فإنها مسائلُ جديدةٌ لم تكن متصوّرةً قبل هذا العصر، فالتزمتُ بأن آتي بها وبأحكامها الشرعية في مواقعها المناسبة، إمّا بتصريحٍ من فقهاء عصرنا، أو باستنباط من الكتاب والسنة، وكلام الفقهاء المتقدمين، مثل أحكام بيع الحقوق، والأوراق النقدية، ومبادلة العملات، وغيرها.

ـ لقدْ أُثيرت في عصرنا الحاضر أبحاث كانت مفروغاً منها عند المتقدِّمين، ولكنها أُثيرت اليوم بدلائلَ جديدةٍ من قبل بعض المستغربين، مثل مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة الملكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك، وأمثالها، فالتزمتُ ببيان هذه المسائل، وتحقيق الحقّ في ذلك، وتفنيد ما يثار حولها من شبه، وقطع منشأ الشبهات فيها، وسيجد القارىء الكريم في أمثال هذه المباحث ما يطمئنُّ إليه القلبُ، وينشرح به الصدر إن شاء الله تعالى»[1].

طُبع هذا الشرحُ مع الأصل والتكملة في مكتبة دار العلوم كراتشي بكراتشي (باكستان)، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، ثم صدرت له طبعةٌ أنيقةٌ في عشر مجلَّدات، عن دار القلم بدمشق، عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

---

(١) انظر مقدمة التكملة.

(٣) شروح سنن أبي داود:

١ ـ معالم السُّنن: للإمام حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

يُعتبر هذا الكتابُ من الشروح المُهِمّة في كتب السنة النبوية؛ إذ هو مِن أوائل كتب الشروح التي اعتنت بـ: «سنن أبي داود» بل قد يكون أولها؛ إذ لم أجد من ذكر لـ: «سنن أبي داود» ـ شرحاً قبله.

أذكر فيما يلي أهمَّ مميزات هذا الشرح:

ـ يُعتبر هذا الكتاب مرجعاً هامّاً في شرح أحاديث «سنن أبي داود»، ومعرفة ما اشتمل عليه أكثرها من أحكامٍ وآدابٍ، إضافةً لتفسير غريبها، وإصلاح غلطها، ونحو ذلك.

ـ لما كان «معالم السُّنن» هو أوّلُ شرحٍ وَصَل إلينا من شروح «سنن أبي داود» ففي ذلك منقبة ومزيّة له من حيثُ السَّبق لغيره. ثم توافر العلماء بعده للاستفادة منه في شروحهم.

ـ حَوى هذا الشرحُ مادةً علميةً تمثَّلت في آرائه وتعقُّباته المتعلقة بالحديث والفقه واللغة العربية.

ـ وهو يُعتبر مرجعاً هامّاً في معرفة حُكم الخطَّابي على كثيرٍ من الأحاديث وبيان درجتها ولا سِيّما وأنَّ كتاب أبي داود الذي هو موضوع الشرح لم يُبيِّن مؤلِّفه كلَّ حديثٍ فيه.

ـ كما هو يُعتبر مرجعاً هامّاً في معرفة حُكم الخطَّابي على كثيرٍ من الرجال، ومعرفة رأيه فيهم جرحاً وتعديلاً مع نقله أحياناً لأقوال غيره من الأئمة.

ـ اشتمل على الكثير من آراء الخطَّابي على ما التزم في مقدمة الكتاب.

ـ تميَّز بإيجاز عبارة الخطابي فيه فجاء كلامه مختصراً اختصاراً وافياً دُون خللٍ بالمطلوب.

ـ لما كان «سنن أبي داود» يتميَّز باشتماله على أحاديث الأحكام، والكلام عليها، وذكر المسائل الفقهية المتعلقة بها؛ تضمَّن عدداً من الآداب الشرعية التي يحسُن الاهتمام بها.

وتضمَّن شرحه عدداً من الفوائد اللغوية والعلمية.

طُبع هذا الكتاب أولاً في المطبعة العلمية بحلب بعناية الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي؛ ويُعتبر هو أول من أخرج هذا الشرح، وكان طبعه في الفترة من عام ١٣٥١ هـ إلى ١٣٥٣ هـ. حيث خرج في أربعة أجزاء يقع كل منها في ثلاثمئةٍ وخمسين صفحة تقريباً وجُعلت في مجلَّدين، ثم صُوِّرت هذه الطبعة في المكتبة العلمية، في لبنان عام ١٤٠١ هـ.

ثم طُبع الكتاب في القاهرة عام ١٣٦٧ هـ بتحقيق كل من الشيخين: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، رحمهما الله. وطُبع مع غيره في مطبعة السُنّة النبوية بالقاهرة عام ١٣٦٩ هـ في مجموعٍ اشتمل على مختصر «سنن أبي داود» للإمام الحافظ المُنذِري وقد جُعل في أعلى كلِّ صفحةٍ من الكتاب، ثم يليه «معالم السنن» للخطَّابي، وتبدأ دائماً بعبارة: قال الشيخ، ثم تهذيب الإمام ابن قَيِّم الجُوزية لسنن أبي داود. ويقع هذا المجموعُ في ثمانية مجلَّدات.

٢ ـ تهذيب سُنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي، المعروف بابن قيِّم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥): «ولابن القيّم شرحُ مختصر السنن المذكورة، ذكر فيه أنَّ الحافظ المُنْذِرِي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) قد أحسن في اختصاره، وقال: فهذَّبته نحو ما هَذَّب هو به الأصل، وزدتُ عليه من الكلام على عِللٍ سَكَت عنها أو لم يُكملها، وتصحيح الأحاديث، والكلام على مُتونٍ مُشْكِلَةٍ لم يُفْتَح مُقْفَلها، وبسط الكلام على مواضع لعلَّ الناظِر لا يجدها في كتابٍ سِواه».

طُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى، مع «**معالم السنن**» للخطّابي المتقدّم.

٣ ـ العِدُّ المورود في حواشي سنن أبي داود: للحافظ عبد العظيم القوي المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٦).

٤ ـ شرح سنن أبي داود: لقطب الدين أبي بكر بن أحمد بن دعين اليمني الشافعي (المتوفى سنة ٧٥٢ هـ).

شرحها في أربع مجلَّدات كبار في آخر عمره، وماتَ عنه؛ وهو مسوَّدة.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥).

٥ ـ شرح سنن أبي داود: للحافظ مُغْلَطَاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ). لم يُكمله.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

٦ ـ عُجالة العالم من كتاب المعالم: للحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المَقْدسي (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

٧ ـ انتحاء السُّنن واقتفاء السُّنن: للمقدسي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

٨ ـ شرح سنن أبي داود: للحافظ سراج الدين، عمر بن رَسْلَان بن نصير البُلْيقي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ).

هو مخطوطٌ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة، (انظر «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٩٣).

٩ ـ شرح سنن أبي داود: للحافظ ولي الدين بن عبد الرحيم العراقي، المعروف بـ: «أبي زُرْعَة» العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

وأطال في شرحه جداً كما ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

١٠ ـ شرح سنن أبي داود: لشهاب الدين أحمد بن حسين بن رَسْلان الشافعي الرَّملي (المتوفى سنة ٨٤٤ هـ).

ومخطوطته موجودةٌ في تركيا كما في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

وصورة لها محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بالرياض رقم (٥٨٦٣ ـ ٥٨٦٤ ـ ٥٨٦٥) هي نسخةٌ كاملةٌ، وله نسخة مخطوطة بمكتبة مظاهر العلوم، سهارنفور بالهند، وصورةٌ لها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة تحت رقم (١٥٩٣ ـ ١٥٩٤ ـ ١٥٩٥) من أول الطهارة إلى باب في الخرص، وله نسخةٌ مخطوطة في مكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة من أول الكتاب إلى آخر المناسك فقط.

١١ ـ **شرح سنن أبي داود**: للحافظ محمود بن أحمد العَيْني الحنفي (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

هذا الشرحُ هو ثاني كتب شرح الحديث للعيني، وهو ناقصٌ، يبدأ الجزء الأول من أوله بحديث النهي عن استقبال القبلة ببول أو غائط.

وأول الجزء الثاني: باب من رأى القراءة إذا لم يجهر الإمام. وآخره: باب في الشح، وهو ناقصُ الأخير.

أمَّا منهجُه في هذا الشرح فهو على النحو التالي:

رمز بحرف «ص» قبل كتابة الحديث دلالةً على أنه من كلام المصنف ورمز بحرف «ش» لشرحه.

يبدأ أولاً بشرح ترجَمة الباب وقد يطول في شرحها كما في شرحه لبابٍ كيف التكشف عند الحاجة؛ حيث توسَّع في شرح «كيف» وإعرابها، وقد يسلك مسلكَ الاختصار وهو الغالب على شرحه لتراجم أبواب الكتاب.

ثم يُترجِم لرُواة الحديث راوياً راوياً ترجَمةً مقتصرةً على اسمه ونسبه وعمن روى ومن روى عنه ومن أخرج له من أصحاب السُّنن مع بيان مرتبته في التجريح والتعديل.

وإذا ترجم للصَّحابي؛ فإنه يذكر عدَد مروياته من الأحاديث وعددَ ما اتَّفق الشيخان على إخراجها وما انفرد به أحدهما عن الآخر، ثم يشرع في شرح ألفاظ الحديث، وقد يستدلُّ على شرحه برواياتٍ أخرى تُقوِّي ما ذهب إليه، ويضبط ألفاظَ الحديث بالأحرف وكذلك أسماء الرواة. ثم يذكر ما يُستفاد من الحديث. ثم يذكر من أخرج الحديث غير أبي داود.

أمَّا طبيعة هذا الشرح فيغلب عليها التوسُّعُ وخاصةً إذا كان الحديثُ يتعلَّق بالأحكام الشرعية، فإنه يذكر الاعتراضات ويجيب عليها بما يقوِّي مذهبَه الحنفي، وهذا ظاهرٌ في جميع شرحه لأحاديث الأحكام.

وإذا كان الحديثُ قد سَبَق شرحه أو سيأتي التفصيلُ فيه؛ فإنه يقتصر في شرحه على ترجَمة الرواة وتخريج الحديث، وبيان غريبه إنْ وُجد. أما البلاغة والإعراب فحظُّهما قليلٌ في هذا الشرح بخلاف عادته في شرحه لمعاني الآثار ولصحيح البخاري.

توجد من هذا الكتاب نسخةٌ، بخط المؤلِّف في دار الكتب المصرية، رقم: (٢٨٦) حديث، وأخرى برقم (١٩٦٩٧) منسوخة عن الأولى.

وقد طُبع الكتاب في مكتبة الرشد بالرياض، في سبع مجلَّدات مع الفهارس.

١٢ ـ **مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ ذكرها فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٦).

١٣ ـ **درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود**: لعليّ بن سليمان الدمنتي البُجُمْعَوِي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

وهو مطبوعٌ بالقاهرة عام ١٢٩٨ هـ، اختصره من كتاب السيوطي.

١٤ ـ **فتح الودود على سنن أبي داود**: لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السِّندي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ)،

وهو شرح لطيفٌ بالقول، ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٦).

١٥ ـ **التعليق المحمود على سنن أبي داود**: للشيخ فخر الحسن الكَنكَوهي (المتوفى سنة ١٣١٥ هـ).

طُبع بالهند.

١٦ ـ **الهدي المحمود في ترجمة سنن أبي داود**: للمولوي وحيد الزمان اللكنوي (المتوفى سنة ١٣٣٨ هـ).

١٧ ـ أنوار المحمود على سنن أبي داود: للشيخ أبي العتيق عبد الهادي النَّجيب آبادي.

والكتاب التقاطٌ من الشيخ محمود الحسن الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ)، وأمالي العلاَّمة محمد أنور الكشميري، وضَمَّ إليها فوائد اقتبسها من «بذل المجهود»، ومن درس العلاَّمة شبير أحمد العثماني (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ) لكتاب «صحيح مسلم»، وفيه أخطاء كثيرة.

وقد طُبع هذا الكتاب في مجلَّدين في الهند، وباكستان.

١٨ ـ غاية المقصود في حلٍّ سنن أبي داوود: للشيخ أبي الطَّيِّب، **محمد شمس الحق العظيم آبادي** (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ).

هذا شرحٌ طويلٌ على «السنن»، يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليف الكتاب: «إنَّ السُّنن للإمام الحافظ شيخ الإسلام والمسلمين أبي داود السِّجستاني كتابٌ دقيقٌ صعبٌ على الطالبين حل مُغْلَقاته، وكان السَّلَفُ ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ قد كتبوا عليه شروحاً وحواشي ما بين مطَّولٍ ومختصرٍ، لكن ما يُوجَد الآن عند عامة الناس من شروحه ما يحلُّ الرموزَ ويفتح الغموزَ. فأردتُ أن أشرحه شرحاً كاملاً على جميع أحاديثه، يحلّ رموزَه ويفتح كنوزَه، ويوضِّح ما خَفِيَ على الراغبين. وبالغتُ في إيضاح الكتاب وتوجيهه رجاءَ أن أندرج في سلك من قال رسول الله ﷺ: «نَضَّر الله امرأً سمع مقالتي، فوعاها، فأدَّاها كما سمعها»، واخترتُ نسخة اللُّؤلؤي؛ لأنها كانت مشهورةً في ديارنا ومروَّجةً في عصرنا. وسمّيتُ هذا الشرح المبارك بـ «غاية المقصود في حلٍّ سنن أبي داود».

والأسف: أنَّ هذا الكتاب لم يتمّ، وقد تَتَبعتُ من خلال «عون المعبود» إحالات المؤلِّف على شرحه الكبير «غاية المقصود»، فوجدتُ آخر إحالةٍ عليه في الجزء الثالث من «عون المعبود» في «باب الدعاء للميّت إذا وُضع في قبره»، وذلك في الجزء الحادي والعشرين من تجزئة الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) لكتاب السُّنن:

يمتاز هذا الشرحُ من بين شروح الحديث بميّزاتٍ وخصائصَ، نذكر بعضها فيما يلي:

ـ كتب المؤلِّف في أول هذا الجزء ـ المطبوع ـ من الشرح مقدمةً نفيسة لا نظيرَ لها ذكر فيها فوائدَ تتعلَّق بسنن أبي داود، وقسَّمها المؤلِّفُ إلى «لوامع»، وهاك بيانها.

اللمعة الأولى: في ذكر السنن لأبي داود وفضائله.

اللمعة الثانية: في ترجمة الإمام الحافظ أبي داود السِّجستاني.

اللمعة الثالثة: في نُسَخ السّنن واختلافها.

اللمعة الرابعة: في ذكر من اعتنى بشرحه أو تعليقه أو تلخيصه.

اللمعة الخامسة: في ترجمة الشيخين الأكبرين [المحدث الكبير السيد نذير حسين الدِّهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ) والمحدِّث الكبير القاضي حسين بن محسن اليَمَاني الخَزْرَجي (المتوفى سنة ١٣٢٧ هـ)] اللذين أخذتُ عنهما هذا السُّنَنَ وسائر كتب الحديث والتفسير.

اللمعة السادسة: في إسنادِ هذا الكتاب من الفقير الحقير [أي المحدِّث العظيم آبادي] إلى المؤلف العلامة الإمام [أبي داود].

هذه المقدمة القيمة تستغرق ثماني عشرة صفحةً على القطع الطويل من أول الكتاب. ولو طُبعت ثانياً بعد التحقيق؛ لكانت رسالةً مستقلةً.

وإني رأيتُ بعضَ الشروح الأخرى فوجدتُ أنه لم يكتب أحدٌ في أول كتابه أكثر مما كتب المؤلِّفُ في هذه المقدمة، بل بعضهم التقطوا منها ولم يزيدوا أيةَ فائدةٍ أخرى عليها.

والمؤلف سلك فيها مسلكَ التفصيل، ولم يقتصر على ذكر بعض الأمور فقط، بل جمع فوائدَ شَتّى من بطون الكتب والصَّحائف، وكثيراً ما عزا القولَ إلى قائله ليسهل الرجوع إلى كتابه عند التحقيق.

ـ بسط القولَ في شرح الأحاديث، وذكر المسائل الفقهية المستنبطة منها، مع الاعتناء التامّ بحلِّ مشكلات الحديث وشرح غريبه، بحيث يتَّضح معنى الحديث تماماً.

ـ ذكر اختلاف المجتهدين وأقوالهم في مسائل الخلاف، مع بيان الحُجَج

والبراهين لكلٍّ واحدٍ منهم؛ وتعيين القول الراجح عند المؤلِّف. وأطنب الكلامَ في الرَّدّ على التأويلات التي يذكرها المخالفون.

ـ ترجم لكل راوٍ في أول موضعٍ جاء فيه ذكرُه، مع بيان اسمه، وكنيته، ونسبه، ولقبه، وضَبَط كلَّ واحدٍ منها بالحروف، وذكر أقوالَ الجرح والتعديل من الكتب المعتمد عليها في هذا الفَنّ.

ـ قد يكون في إسناد الحديث أو متنه اضطرابٌ، فيوضِّحه المؤلِّفُ ويشرح مرادَ الإمام أبي داود بقوله.

ـ اعتنى بتخريج كلِّ حديثٍ من السنن في آخر شرحه للحديث، مع بيان الصحيح والضعيف منه، ليكون القارىء على بصيرة.

ـ ذكر المؤلِّفُ وجوهَ التوفيق بين الروايات التي تبدو بادئَ الرأي مختلفةً أو متباينةً.

ـ أخذ في كثيرٍ من المواضع على الأخطاء التي صَدَرت من شُرَّاح «السنن» وغيره من كتب الحديث، وذكر ما هو الصَّوابُ.

ـ وقد تجرَّد المؤلِّفُ تماماً عن التعصب الطائفي، فرجح من الأقوال والآراء ما استبان له صوابُه، واعتضده الدليلُ.

ـ يسوق المؤلِّفُ في شرحه جملةً من الروايات التي تتعلَّق بالباب، مع ذكر من خرَّجه من الأئمة، وبيان درجات الصحة والضعف، ليكون القارىءُ على بصيرةٍ تامّةٍ.

وبالجملة فقد جاء هذا الشرحُ مشتملاً على فوائدَ شتَّى من حلِّ مشكلٍ، وتفسيرِ غريبٍ، وما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه، وما يتعلَّق بعلوم الحديث، وضبط أسماء الرواة وترجمتهم، وآراء الأئمة في أمهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وأدلة كلِّ واحدٍ منهم . . . إلى غير ذلك من الفوائد.

وقد اعتمد المؤلِّفُ في كلِّ ذلك على تآليف المحقِّقين ـ المطبوعة منها والمخطوطة ـ واستفاد منها في جميع المواضع أيما استفادة. وربما يذكر تحقيقَه في مسئلةٍ ما، وفوائد سمعها من شيوخه مثل المحدِّث السيد نذير حسين الدِّهْلَوى، والمحدِّث القاضي حسين بن محسن اليَماني الأنصاري، والمحدِّث القاضي بشير الدين القَنُّوجي وغيرهم، فيصرِّح بأسمائهم ويدعو لهم.

ومن دأبه أنه لا يترك أيَّ بحثٍ إلا يوفي حقَّه من العناية به، ولا يَمُرّ عليه مَرّاً سريعاً، بل يخوض فيه حتى ينتهي البحثُ إلى التمام[1].

والأسف: أنَّ هذا الكتاب لم يتمَّ، وقد وَصَلَ فيه المؤلِّف إلى شرح «باب الدعاء للميِّت إذا وُضع في قبره».

طُبع منه الجزءُ الأول فقط في مطبع الأنصاري بدهلي (الهند)، بدون تاريخ عام الطباعة، ثم طُبع عام ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٧ - عَوْن المعبود شرح سُنَن أبي داود: للشيخ محمد أشرف العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ). وهو تلخيص «غاية المقصود» ويظهر أن الشيخ محمد أشرف لخَّصه بإشراف الشيخ شمس الحق العظيم آبادي.

يقول المؤلف في أوَّله: «والمقصود من هذه الحاشية المباركة» الوقوفُ على معنى أحاديث الكتاب فقط من غير بحثٍ لترجيح الأحاديث بعضها على بعضٍ إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، ومن غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب، إلا في بعض المواضع التي دعت إليها الحاجةُ».

فظهر: أنَّ المولِّف سَلَكَ في هذا الشرح مسلكَ الاختصار، ولم يبحث فيه عن جميع جوانب الحديث متناً وإسناداً وفقهاً واستنباطاً، ومع ذلك تجد فيه كثيراً من الأبحاث، حقَّق فيها المؤلِّفُ كلَّ التحقيق، وسَرَد فيها جميعَ الأدلة مع الكلام على كلِّ واحدٍ منها. (وكان موقع هذه المباحث شرحه الكبير، الذي تحدَّثنا عنه آنفاً).

وطريقةُ المؤلِّف في هذا الشرح أنه ينقل أولاً بعضَ العبارات والألفاظ من السُّنن، ثم يتكلَّم عليها. فإن كان لفظاً غريباً بيَّن معناه، وإنْ جاء في الإسناد راوٍ ترجمَه ونقل أقوالَ العلماء في توثيقه أو تضعيفه، وإن اسْتُنْبِطَتْ من الحديث مسألةٌ ذكرها، وذكر الاختلافَ فيها مع دلائل كلّ واحدٍ من الأئمة مختصراً.

وقد اعتنى بتخريج أحاديث السُّنن، فلا تجد شرحَ حديثٍ إلا ذكر في نهايته

---

(١) انظر: «حياة الشيخ شمس الحقّ وأعماله» تأليف الأستاذ محمد عزير شمس، (ص: ١٩٧ - ٢١٠)، طبع الجامعة السلفية (الهند).

قولَ المنذري في تخريجه، أو قول غيره، أو قوله في بعض الأحيان. وذلك ليعلم هل الحديثُ موجودٌ في الكتب الأخرى أم لا؟

والمؤلِّفُ لا يكتفي بشرح معنى الحديث فقط، بل يَرُدّ أحياناً على النظريات الباطلة الجديدة التي شاعت في هذا العصر، وتأثَّر الناسُ منها كثيراً، فضَلّوا عن الطريق السَّوِيّ. فمثلاً ذكر بعد شرح حديث نزول عيسى عليه السلام قُرب الساعة الفرقَةَ القاديانية، والنيجريةَ وما بينهما من العلاقة، وتاريخهما، وعقائدهما، وجهود العلماء ضِدَّهما.

هذا اللَّونُ من البحث لا يكاد يُوجَد في كتب شروح الحديث الأخرى إلا قليلاً، فيظهر منه قيمةُ هذه التعليقات التي كتبها المحدِّث العظيم آبادى.

طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٢٣ هـ في أربع مجلّدات. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية، في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م في ثلاثة عشر مجلَّداً.

١٩ ـ بذل المجهود في حَلّ سنن أبي داود: للشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوري (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

وهو شرحٌ فقهيٌّ حديثيٌّ مُوسَّعٌ يشهد بجهده العلمي الكبير الموفَّق، وهو لَيْسَ شرحاً وافياً لِسُنَنِ أبي داود فحسب، بل إنه سفرٌ ضخمٌ يحتوي علىٰ بحوثٍ قيمةٍ في علم الحديث وشرحِ كلام النبوَّة، ورُواةِ الحديث ومكانتهم وتراجمهم في ضوء أَقْوَال الأئمة.

التزم المؤلِّفُ بعضَ التزامات في هٰذا الشرح، منها: أنه اهتمَّ بأقوال الإمام أبي داود، صاحب الكتاب وكلامه في الرواة.

ومنها: أنه اهتم بتنقيح نسخ السنن المختلفة المنتشرة.

ومنها: الاهتمام البالغ بتخريج التعليقات والفحص عنها في كتب أخرىٰ.

ومنها: تطبيق الروايات بالترجمة، وقد ظهرت في ذلك دِقَّةُ فهمه وطُول تأمُّله.

ومنها: أنه حكم فيما اختلف فيه الشُّرَّاحَ بما شرح الله صدره.

يمتاز هٰذا الشرحُ بأنه كُتب علىٰ نهج المشتغلين بالحديث والباحثين فيه وكبار

الشُرّاح الّذين تلقَّت الأمةُ شروحَهم بقبولٍ عامٍّ، وانتفع بها طلبةُ العلم في كلِّ عصرٍ، واشتمل على بحوثٍ قيمةٍ في أسماء الرجال وأصول الحديث، وعارض الحُجَّة بالحُجَّة، وكان كلامه في أكثر الأحيان محذوراً في صناعة الحديث ومتعلِّقاتها من الفنون.

وقد عَلَّق عليه المحدِّثُ الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

والذي أضافَ بعد ذلك التعليقات وهي مستفادة من الكتب التي لم تُطْبَع في حياة الشيخ أو لم يتسَّن الوصول إليها. فجاءت هذه الاستدراكات والتعليقات من نواحٍ شَتّى.

طُبع في المطبع النامي بالهند، ومعه «تعليقات الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي»، وأعيد طبعه بمطبع ندوة العلماء بالهند. وطُبع بدار اللَّواء في الرياض. وطُبع أخيراً بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في أربعة عشر مجلداً.

٢٠ ـ المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: للشيخ محمود خطّاب السُّبْكي المصري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

وَصَل فيه إلى باب الهدي في كتاب الحجّ، ثم توفِّي، فأكمله ابنُه أمين السُّبكي في أربعة أجزاء تالية، شرح فيه «سنن أبي داود» شرحاً واضحاً غايةَ الإيضاح، مفصحاً عن معانيه كُلَّ الإفصاح، وقد عُني فيه بذكر تراجم رجال الحديث، وشرحِ ألفاظِه، وبيانِ معناه، وما يُستفاد منه من الأحكام والفوائد، مبيِّناً أَوْجُهَ الخِلاف وأدلَّتِه إنْ كان، ثم ذكر مَن أخرج الحديث غير أبي داود سواء أكان من الأئمة السِّتّة أم غيرهم، وأبانَ حالَه من صِحَّةٍ أو حُسْنٍ أو غيرِهما، سَلَكَ في كلِّ ذلك سبيل الإنصاف، وتنكَّب طريق الاعتساف.

وبدأ الشارحُ كتابَه هذا، بمقدِّمةٍ تشمل على نبذةٍ من مصطلح الحديث، وعلى ترجمة أبي داود وتلاميذه، وبيان النُّسَخ المروية عنه، وسوق أسانيد روايته (أي الشارح) هذه السُّنَنَ عن المصنِّف.

طُبع في مطبعة الاستقامة بالقاهرة، عام ١٣٥١ هـ ـ ١٣٥٣ هـ، وصوَّرته دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٢١ ـ الدر المنضود شرح سنن أبي داود: للشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

شرحها في عشرين مجلَّداً، وهو لا يزال مخطوطاً[١].

٢٢ ـ زبدة المقصود في حلِّ ما قال أبو داود: للشيخ محمد طاهر الرحيمي. اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود[٢].

٢٣ ـ تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود: للدكتور علي بن إبراهيم بن مسعود عجين.

اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود وتخريجِ الروايات والأحاديث التي أشار إليها أبو داود.

طُبع في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٣ هـ.

(٤) شروح جامع الترمذي:

١ ـ عارضة الأَحْوَذي في شرح سنن الترمذي: للقاضي أبي بكر، محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي، المعروف بابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

وهو شرحٌ يجمع بين الاستنباطات الفقهية علىٰ المذهب المالكي مقارناً بسائر المذاهب، والصِّناعة الحديثية يهتمّ المؤلِّفُ فيه بشرح أقوال الترمذي الفقهية أو التعليق عليها أكثر من عنايته بتلك الجوانب النقدية الفريدة التي صَدَّر بها شرحَه كتابَ الترمذي.

طُبع في كانْبُور بالهند، عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م ضِمن: (مجموعة شروحي أربع ترمذي). وطُبع مستقلاً في القاهرة في المطبعة المصرية، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م في ست مجلَّدات. وطُبع بتصحيح الشيخ هشام بخاري بدار إحياء التراث العربي في بيروت، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

---

(١) انظر: «تشنيف الأسماع» ص: ١١.

(٢) انظر: «العناقيد الغالية».

٢ ـ **شرح جامع الترمذي**: للإمام الحسين بن مسعود بن مودود البغويّ (المتوفى سنة ٥١٠).

توجد قطعةٌ منه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة في قسم مخطوطات المكتبة المحمودية، رقم (٣٥).

٣ ـ **النَّفح الشَّذي شرح جامع الترمذي**: لأبي الفتح، محمد بن محمد بن محمد اليَعْمُري الشافعي، المعروف بابن سيّد الناس (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وصل به إلىٰ باب ما جاء أنَّ الأرض كلّها مسجدٌ إلاّ المقبرة والحمّام. ولو اقتصر فيه علىٰ فَنّ الحديث؛ لكان تماماً، ثم كَمَّله الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي».

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد معبد عبد الكريم، بدار العاصمة، في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في مجلَّدين.

٤ ـ **شرح الترمذي**: للحافظ ابن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

ذكرت المراجع التي ترجمت للحافظ ابن رجب: أنَّ له شرحاً للترمذي، أتمَّه في عشرين مجلّداً، ولقد حاولتُ العثورَ عليه فلم أجد منه إلا قطعة من كتاب اللباس لا تزيد على عشر ورقات، وذلك علاوة على «شرح العِلل» الذي هو الجزء الأخير من «جامع الترمذي»، وبعد بحث طويل عن هذا الكتاب رجعتُ إلى قول صاحب «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩) الذي يقول: «شرح الترمذي في عشرين مجلّداً إلا أنه احترق في الفتنة». ويؤكِّد هذا أنَّ القطعة الباقية حملت في الورقة الأولى منها عبارة: (ملك يوسف بن عبد الهادي وهي بخطِّ ابن رجب نفسه)، فلو كان عند يوسف بن عبد الهادي جميع هذا الكتاب لما وجدنا ذكر الملكية والاسم على أول هذه الصفحات.

ولقد وجدتُ من خلال استعراض هذه القطعة الباقية من شرح الترمذي: أنَّ منهج ابن رجب يتلخَّص بما يلي:

ـ يذكر ابنُ رجب البابَ كما هو عند الترمذي.

ـ ثم يخرِّج أحاديثَ الباب من كلِّ الطُّرق والكتب.

ـ يتكلَّم على هذه الطُّرق جرحاً وتعديلاً، ويكشف عما فيها من مسائلَ مشكلةٍ، كرفع الإبهام في الأسماء، ويتكلَّم عن العِلَل.

ـ يفصل ما أجمله الترمذيُّ بقوله: وفي الباب عن عليٍّ، وابنِ عمر، وأبي هريرة، ومعاوية، ويذكر حديثَ كلٍّ واحدٍ من هؤلاء، ويفصل الطُّرُقَ، ويذكر ما فيها من عِلَلٍ أو جرحٍ.

ـ يُضيف إلى ما ذكره الترمذيُّ بقوله: وفي الباب عن عليٍّ، وابن عمر، وأبي هريرة، فيقول: وفي الباب ـ أيضاً ـ ما لم يذكره الترمذي عن عمر، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر، وبُرَيْدَة، وأبي ثَعْلَبة الخشني، وابن مسعود، وابن عبَّاس، ورجل من الصحابة.

ـ يفصل ابنُ رجب هذه الاستدراكات التي استدرك بها على الترمذي: فيقول: وأمَّا حديث عمر: فمن طريق حمَّاد بن سلمة (أنا) عمَّار بن أبي عمار: أن عمر بن الخطَّاب قال. وهكذا يفعل بكلِّ صحابيٍّ ذكر أنَّ له شيئاً في هذا الصدد، ويتكلَّم على ما في هذه الروايات من عِلَلٍ أو جرحٍ.

ـ ثم يختم كلامَه بذكر أقوال الفقهاء، ويفصل في فقه الحديث.

هذا المنهجُ يستخدمه ابن رجب في كشف مصطلحات الترمذي عندما يقول: حديثٌ حَسَنٌ أو حَسَنٌ صحيحٌ، أو غريبٌ، وذلك لاطِّلاعه الواسع على طُرق الحديث ورواياته[1].

٥ ـ **شرح سنن الترمذي**: للحافظ زَيْن الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

وهو غير «تكملة النفح الشذي» لابنِ سيّد الناس المتقدِّم، قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وله تكملةُ شرح جامع الترمذي لابن سيّد الناس» سيأتي.

---

(١) انظر: دراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد لـ: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

٥ ـ تكملة النفح الشّذي: للحافظ العراقي أيضاً.

ذكره الحافظُ ابن فهد في ذيله على «تذكرة الحفاظ»، فقال: وهو يعدِّدُ مصنفات العراقي: «ومما لم يُكمل تكملةَ شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس وهي من «باب ما جاء: أنَّ الأرضَ كلَّها مسجد إلا المقبرة والحمام» [حديث(٣١٧)] إلى قوله في أثناء كتابِ البرّ والصلة: «باب ما جاء في الستر على المسلمين» [حديث (١٩٣٠)]. . . ، ثلاثة عشر مجلَّداً، خرَّج من ذلك إلى أثناء كتاب الصيام قريباً من ستةِ مجلّدات، قرأ عليه ابنه شيخُنا الحافظُ أبو زُرْعَة من ذلك بحثاً وتدبراً بحضرةِ جماعةٍ نحواً من خمسة مجلَّداتٍ، انتهاؤها في أثناءِ باب ما جاءَ في الصوم بالشهادة [حديث (٦٩١)].

قال الشمس ابن طُولون: «ويظهر من الجزء الأخير: أنَّ العراقيَّ مات قبل أن يكمل التكملة»[1].

وقال الأستاذ فؤاد سِزْكين: «والمرجَّح أنه ـ يعني الحافظَ العراقي ـ ألَّفَ شرحين:

أولهما: تكملة لشرح ابن سيد الناس، وذكر أنّ في الاسكوريال (١٧٢) ورقة منه، وفي دار الكتب (٢٥٠) ورقة.

وثانيهما: في عِدَّةِ مجلَّداتٍ، بعنوان «شرح سنن الترمذي».

وأشار إلى وجودِ المجلدِ السابع في مكتبة فيض الله بتركيا، وأشارَ إلى مجلَّدٍ آخر[2].

٦ ـ شرح جامع الترمذي: لسراج الدّين عمر بن رسلان بن نصير المصريّ الكنانيّ العسقلاني، أبي حفص البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ).

قال الحافظُ ابن فهد: «والذي وُجِدَ من مؤلَّفاته: «قطعةٌ على البخاري» بلغ فيها إلى أثناء كتاب الإيمان، أطال النَّفَسَ فيه جداً، جاء في نحو مجلَّد؛ فلو قُدِّر

---

(١) «ذيل التذكرة» للحسيني: ص: ١٧.

(٢) تاريخ التراث العربي: لسزكين: ص: ٣٩٥.

إكماله؛ لبلغ مئتي مجلَّد، لكنّه لا يسلم من تكريرٍ، وشرحان على الترمذي أحدهما: صناعة، والآخر فقه»[1].

قال السَّخاوي: «ولم يكمل من مصنَّفاتِهِ إلاّ القليل؛ لأنَّه كان يشرعُ في الشيء فلسعة علمه يطول عليه الأمرُ، حتى إنَّه كتبَ من «شرح البُخاريّ» على نحو عشرين حديثاً مجلَّدين».

ولم أقف على شيءٍ من شرحيه على كتاب الترمذي.

٧ ـ **شرح زوائد الترمذي على الثلاثة**: للحافظ سراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

قال ابن فهد: «بلغت مصنَّفاتُه في الحديث والفقه قريباً من ثلاثمئة مؤلَّفٍ منها: «شرح البُخاريّ» في عشرين مجلَّداً، وهو في أوّله أقْعدُ منه في آخره»[2]، قال السّخاوي: و«شرح زوائد مسلم على البُخاريّ» في أربعة أجزاء، «وزوائد أبي داود على الصَّحيحين»، و«زوائد الترمذي على الثلاثة»، كتبَ منه قطعةً صالحة، و«زوائد النسائي عليها» كتبَ منه جزءاً، و«زوائد ابن ماجه على الخمسة» في ثلاثة مجلَّدات»[3].

قال ابن فهد: «سمع منها الأئمةُ والفضلاء، وكان كثير الكتبِ جدّاً فاحترق غالبها قبل موته»[4].

لم أعرف عن كتب ابن الملقِّن هذه شيئاً.

٨ ـ **قُوت المغتذي على جامع الترمذي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيُّوطي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع في كانْبور بالهند، عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م. وطُبع في القاهرة، عام

---

(١) لحظ الألحاظ (ص: ٢١٦ و٣٧٠)، وقصد بالصناعة: علم الحديث رواية ودراية.

(٢) المصدر السابق: ص:٢١٦.

(٣) المصدر السابق: ص:١٩٩.

(٤) لحظ الألحاظ: ٢١٦ ـ ٣٧٠.

١٢٩٨ هـ - ١٨٨٠ م. وقد اختصره علي بن سليمان الدمنتي البوجمعوي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) في «نفع قوت المغتذي».

٩ - شرح جامع الترمذي: للشيخ سراج أحمد السَّرْهِندي (المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ).

طُبع عام ١٢٩٩ هـ في كانبور بالهند.

١٠ - **شرح جامع الترمذي**: للمحدِّث محمد بن الطيِّب السّندي، ثم المدني (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ).

يُوجد منه قطعةٌ في مخطوطات الجامعة الإسلامية «مخطوطات مكتبة عارف حكمت»، ولم يتسنّ لي الاطّلاعُ عليها.

١١ - **العَرفُ الشذي على جامع الترمذي**: للشيخ محمد أنور شاه الكَشْمِيري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ)

طُبع على الحجر في الهند، عام ١٢٤٤ هـ.

١٢ - **الطيبُ الشذي شرح الترمذي**: تأليف الشيخ إشفاق الرحمٰن الكانْدهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ).

طُبع في دلهي عام ١٩٣٤ م.

١٣ - **الكوكبُ الدرّيّ شرحُ جامع الترمذي**: للمحدّث الشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوهي الهندي (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ).

طُبع في الهند.

١٤ - **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للمحدِّث الشيخ محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبَارَكْفُوْري (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ).

بدأ المؤلِّفُ هذا الشرح بمقدِّمة قيمةٍ، قَسَّمَها إلى بابين: الباب الأول في مباحث علوم الحديث أَوْدَعَها فصولاً قيمةً نافعةً عن ماهية علم الحديث، وتعريف المحدِّث والحافظ والمُسْنِد، وفضيلة أَهْلِ الحديث وتَدْوينه وحجيّته ووجوب العمل به، وعُلمائه وشيوخ علم الحديث في الهند وطبقات كُتُب الحديث وأَنْواع الكتب المصنفة في الحديث من الجوامع والمسانيد والسُّنَن والمُسْتَدْرَكَات والمُسْتَخرَجات والمُسَلْسَلات والمعاجم والأَمالي والأَجْزاء والأَرْبعينَات.

وخَصَّصَ فصلاً للكلام على الصحاح السِّتة ومُؤلِّفيها كما ذَكَرَ غيرها من الكتب الصحاح، وحَقَّق نسبة الكتب المعزوة إلى الأئمة الأربعة، وتَنَاوَلَ في فصلٍ خاصٍّ كتبَ الحديث التي أَلَّفَها علماء الحنفية، وتَنَاوَلَ بالذكر الكتب المصنَّفة في الفنون المختلفة من علم الحديث.

وفي الباب الثاني تَحدَّثَ عن الترمذي وكتابه: فَذَكَرَ مَنْزِلَته في فنِّ الحديث ومعرفة رجاله، وفضائل جامع الترمذي ومَزَاياه ودَرَجته في الكتب الستة، والشروح الَّتي كُتبتْ عليه، وذَكَرَ أسلوب الترمذي، وشَرَحَ ما ظَنّ من أَلْفَاظه التي يعددها أنه يكون من الصعب إدراكه لبعض الناس، وتَرْجَمَ لفقهاء المحدِّثين وأئمة الجرح والتعديل وعلماء التفسير واللغة الّذين وَرَدَ ذكرهم في كتاب الإمام الترمذي، وعَمِلَ فهرساً جامعاً لكل راوٍ من رُوَاتِه.

وهو شرحٌ نفيسٌ يَدُلُّ على غزارة علم المؤلِّف وسعة اطِّلاعه في علم الحديث روايةً ودرايةً، تَتَجَلَّى فيه براعتُه النادرة في حلِّ المشاكل سواء كانت في الإسناد أَوْ في المَتن، ومهارته في استِخْرَاجِ الدقائق الخفية، واستنباطه للأحكام الفقهية، وقدرتُه الفائقة في نقاش المذاهب والآراء المختلفة، قد التزم المؤلِّفُ في شرحه عدَّة أمورٍ نُشيْرُ إليها على سبيل المثال:

- حَاوَلَ تعريفَ كلِّ راوٍ من رواة «جامع الترمذي» وبيان مكانته ودرجته من حيث القبول أوالرَّد.

- خَرَّجَ الأحاديث التي رواها الترمذي وأوردها في أبوابٍ جامعةٍ، أعني ذكر أسماء من وَافَقَ الترمذي من المحدِّثين في تخريج أحاديثه وإيرادها في مؤلَّفاتهم وكتبهم، وبذل غاية جهده في حلِّ المشكلات في الإسناد والمتن.

- ذكر في توضيح الأحاديث وحَلِّها وشَرْحِها الأقوال المعتبرة، والمباحث المعتمدة، عند فقهاء المحدِّثين والسَّلَف الصالح، واحترز عن ذكر الأقوال المحتملة غير المرضية.

- قَامَ بتخريج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله: «وفي الباب عن فلان» وأَضَافَ من عنده أحاديث لم يُشر إليها الترمذي، كما أَشَارَ إلى الأحاديث الموجودة في الباب إذا كان الترمذي سَكَتَ عنها.

- أَوْسَعَ في بيان الاختلاف وذكر أَقْوالَ غَيْر واحدٍ من العلماء مِمَّنْ لم يذكرهم الترمذيُّ في بيان مذاهب العلماء إلاّ عِدَّة من الفقهاء وبعضهم.

- ذكر دلائلَ جميع مذاهب الفقهاء وأَقوالهم التي سَكَتَ الترمذيُّ عن بيانها.

- اعْتَنَى بذكر الراجح والمَرْجُوح في الحُكم على الحديث أَوْ في أَقْوال الفقهاء إذا كَانَ الترمذي سَكَتَ عن ذلك.

ولكن يُؤخَذ عليه: أنَّه لَمْ يَلْتَزِم هذا المنهج إلى آخر الكتاب، فهو في أول الكتاب نشيطٌ يوفي كلِّ ميزة حقها ويستوعبها بحثاً ودراسةً، ولكن يَبْدو: أنَّ نشاطه فتر حينما تقدَّم، فبينما كان يذكر كلَّ من أَخْرَجَ حديث الترمذي من الأئمة الخمسة وغيرهم، ويذكر الفروق الواقعة في رواياتهم، ويعتني بذكر مخرِّجي أحاديث الباب وذكر ألفاظهم في أوَّل تأليفه، بدأ يكتفي بذكر الشيخين فقط في الموضعين إذا كانا أخرجا الحديث، ولا يهتم بذكر الراجح من المرجوح، ولا يقوم بدراسة الحديث بل يقبل قول الترمذي.

إلى غير ذلك من أمور راعاها الشارح في الشرح لا تخفى على قارئه من الأفاضل بإمعان.

طُبع في الهند في أربع مجلَّدات كبار، وأعيد طبعه بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الرحمن محمد عثمان، في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٩٦٣ م، في اثني عشر مجلَّداً.

١٥ - **شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد القادر بن إسماعيل الحسني القادري.

تُوجد منه نسخةٌ في دار الكتب المصرية.

١٦ - **شرح الشيخ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ) على جامع الترمذي**:

وقد شرح - رحمه الله تعالى - في مجلَّدين (٦١٦) حديثاً فقط، وشرحُه مفيدٌ جدّاً يَدُلُّ على باعٍ طويلٍ في علم التخريج والنقد، وإن لا يخلو من ملاحظاتٍ ومؤاخذاتٍ.

١٧ - **معارف السُّنن**: للمحدِّث الشيخ محمد يوسف بن السيِّد محمد زكريا الحسيني البَنّوري (المتوفى سنة ١٣٩٧ هـ).

وهو من أوسع شرحٍ لمذاهب الأئمة المتبوعين من مصادرها الموثوقة ببيان

تعامل الأمة، وأوثق مصادر لأدلَّة الإمام أبي حنيفة في الخلافيات بين الأئمة، وأكمَلُ شرحٍ لـ: «جامع الترمذي» من جهة استيفاء المباحث حديثاً وفقهاً وأصولاً وما إلى ذلك من مُهِمّاتٍ علميةٍ لحلِّ المشكلات وتوضيح المغلقات بعبارةٍ بديعةٍ وأسلوبٍ رائعٍ، وأجمَعُ شرحٍ لأقوال إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في شرح الحديث في أماليه ومؤلَّفاته ومذكِّراته المخطوطة ورسائله المطبوعة، وأشملُ كتابٍ يحتوي على فوائد من شَتَّى العُلوم ونفائس الأبحاث روايةً ودرايةً، فقهاً وحديثاً، غريبةً وبلاغةً. وأبدَعُ تأليفٍ جمع بين جمال التعبير وحُسن الترتيب، ومتانة البحث، ورزانة البيان، واستقصاء كلِّ بابٍ من غرر النقول.

وقد بَلَغ هذا الشرحُ إلى آخر أبواب الحجّ، وكان المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ يريد إتمامه، ولكن المنية حالت دُون إرادته.

طُبع في أيج ايم سعيد كمبني بكراتشي (باكستان)، عام ١٤١٣ هـ، في سِتِّ مجلَّدات.

٢٠ ـ **الكوكب الدري على جامع الترمذي**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموع إفادات وأمالي المحدِّث رشيد أحمد الكَنْكُوهي، وهو بالمذكِّرات أشبَهُ منه بشرحٍ ضافٍ وافٍ لـ: «جامع الترمذي»، وعلى وجازته وقِلَّة حجمِه وعدم استيفائِه شرح الكتاب من أوَّله إلى أخره، ويشتمل على فوائد كثيرةٍ لا يعرف قيمتهَا إلا من اشتغل بتدريس الجامع طويلاً، وعرف مواضعَ الدِّقّةِ والغُموضِ التي لا يرتاح فيها المدرِّسُ الحاذقُ، والطالبُ الذّكيُّ إلى ما جاء في عامة الشروح والتعليقات، ويتوق فيها ويتطلَّع إلى ما يحلّ العُقدة، ويروي الغلّة بكلام فصلٍ لا فضولَ فيه ولا تقصيرَ، هذا إضافةً إلى فوائد في اللغة وغريب الحديث وعلم الرجال والأصول ومقاصد الشريعة، وفيه بعضُ النُّكَت التي يُعين عليها صفاء النفس وإشراق القلب والحُبّ، والقول السديد في ترجيح بعض الوجوه على بعضٍ، وتعيين معنى من المعاني بالذوق والممارسة، وجواب للإيراد على المذهب الحنفي.

وقد عَلَّق على هذا الكتاب الشيخ محمد زكريا، وأضاف إلى صلب الكتاب

ما جاء من فوائد في شروح للكتب الأخرى كـ: «بذل المجهود» و«لامع الدُّراري» وغيرهما، وسَمَّاه: «الكوكب الدري على جامع الترمذي». وقد جاءت تعليقات الكاندهلوي شاملة لعدة جوانب.

وقد طُبع هذا الكتاب في الهند، والمدينة المنوَّرة في سِتّ مجلَّدات.

(٥) شروح «سُنَن النَّسائي»:

لم يَلْقَ «سُنَنُ النَّسائي» العنايةَ الكافيةَ، كمعظم كُتب السُّنَّة، ومع ذلك فقد ذكرتْ لنا المصادرُ عدداً من الشروح لهذا الكتاب، ولكن أكثرها مفقودٌ، وأمَّا ما وَصَلَنا؛ فهي شروحٌ مختصرةٌ، أذكرها فيما يلي:

١ ـ **شرح سُنَن النَّسائي**: لأبي الحسن، علي بن عبد الله بن خلف، ابن النِّعمة، الأنصاري الأندلسي (المتوفى سنة ٥٦٧ هـ).

نَصَّ عليه الضَّبِيُّ في «بغية الملتمس» (ص: ٤١١).

٢ ـ **شرح سنن النَّسائي**: لأبي العبَّاس، أحمد بن الوليد بن رشيد (المتوفى سنة ٥٦٣ هـ).

٣ ـ **شرح سُنن النَّسائي**: للشيخ سراج الدين ابن المُلَقِّن (المتوفي سنة ٨٠٤ هـ).

وهو عبارةٌ عن شرحٍ لزوائد «سنن النَّسائي» على الأربعة (البخاري ومسلم، وأبي داود، والترمذي).

٤ ـ **زُهر الرُّبَى على المُجْتَبَى**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ موجزٌ، وهو إلى التعليق أقربُ منه إلى الشرح، وقد عنى فيه بضبط أسماء الرواة، وشرح الألفاظ والغريب، وذكر نُكَتاً من الحكم والأحكام والآداب، التي اشتملت عليها الأحاديثُ، وكثيراً ما ينقل فيه عمن سبقه من العلماء، ولا سِيّما الحافظ ابن حجر، وهو على وجازته مفيدٌ، ويُعتبر من أحسن الشروح المعروفة لـ: «سنن النسائي».

قال السيوطي: هي على نمطِ ما علَّقتُه على الصحيحين وغيرهما مِن السُّنن؛ إذْ

له مُنذُ صُنِّفَ أكثر من ستمئة سنة ولم يشتهر عليه من شرحٍ ولا تعليقٍ. وفرغ من تأليفه في ربيع الأول سنة ٩٠٤ هـ».

قلتُ: وَهَم السيوطي بظنّه، فقد وُضع عليه قبله شروحٌ، كما ذكرناها آنفاً.

٥ ـ عزف زهر الرُّبىٰ: لعلي بن سليمان الدِّمناتي البُوجمعوي المغربي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ).

طُبع مع حاشية لمحمد عبد الهادي السِّندي (المتوفىٰ سنة ١٣١٨ هـ).

٦ ـ حاشية السِّنْدِي علىٰ المجتبىٰ: لأبي الحسن، محمد عبد الهادي السِّندي الهندي (المتوفىٰ سنة ١١٣٨ هـ).

ذكر في مقدمته: «فهذا تعليقٌ لطيفٌ على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي، يقتصر على حلِّ ما يحتاج إليه القارئ، والمدِّرسُ من ضبط اللغة، وإيضاح الغريب والإعراب. .» وهو أوفى من شرح السيوطي، وله فيه آراءٌ رقيقةٌ.

طُبع بدلهي في الهند، عام ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م، ومعه «زهر الرُّبَىٰ» للسيوطي. وطُبع بالمطبعة الميمنية في القاهرة، عام ١٣١٢ هـ ـ ١٨٩٤ م في مجلَّدين، وطُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ، في القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م، في ثماني مجلَّدات.

٧ ـ شروق أنوار المِنَن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السُّنَن الصغرى النَّسائية: للشيخ محمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشَّنْقِيْطي (المتوفى سنة ١٤٠٥ هـ).

شرع المؤلِّفُ في شرح هذا الكتاب على الطريقة التالية:

بدأ بالآية التي ابتدأ بها المصنِّفُ، وهي آية الوضوء، وشرحها شرحاً وافياً، ثم شرح الأحاديث على ترتيب المؤلّف بصورةٍ كالآتي:

وهي أنه بدأ بالرجال فترجم لكلٍّ واحدٍ منهم، وذكر بعضَ رواته ومشايخه، واعتمد في ذلك على «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، ولكنه لا يتقيَّد بلفظه، ولا يستوفي كلامه، ولا يخرج عنه إلا في النادر، واكتفى بالتنبيه على هذا في

المقدِّمة عن العزو له في كل ترجَمةٍ، ثم بعد ذكر تراجم الرجال ذَكَر من أخرج الحديثَ غير المصنِّف، واكتفى في العزو بأصل الحديث، ولم يَعْتَنِ ببيان الاختلاف في الألفاظ في الغالب إلا عند الحاجة وتوقف الفائدة على ذلك كالزيادة المفيدة أو النقصان في المتن، وكذا الاختلاف في إسناد الحديث بأن يكون من طريقٍ واحدٍ أو طرقٍ متعدِّدةٍ، إنما اعتنى بذلك المؤلِّفُ عند الحاجة إليه، ثم يتكلَّم على لغته وإعرابه ومعناه بعنوانٍ لكل ذلك، ثم على فقهه وما يستفاد منه ومناقشة الأدلة عند الخلاف بصورةٍ مختصرةٍ غير مُخِلَّةٍ، وقد رَقَّم أحاديث الكتاب بالتسلسل وجَعَل الإحالةَ على ما تقدَّم سواءٌ أكان من التراجم أو غيرها بأرقام الحديث دون أرقام الصحائف.

وقد بَلَغ الشرح إلى كتاب الغسل والتيمم، وبعده لم أطلع عليه.

طُبع في مطبعة المدني بالقاهرة، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م، في ثلاث مجلَّدات.

٨ ـ التعليقات السَّلَفية على سنن النَّسائي: لأبي الطيب محمد عطاء الله حنيف الفُوجاني (المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ التعليقات والهوامش والحواشي التي كُتبت على «سنن النَّسائي» سابقاً، ثم أضاف إليها تعليقاتٍ مفيدةً على المواضع التي تركها المتقدِّمون من حلٍّ بعض الكلمات، وشرحِ المُجْمَل والمعنى المراد منها، وتراجم بعضِ الرجال المُبْهَمين والضعفاء، والكلام على درجة لبعض الأحاديث الضعيفة.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي الأشبال أحمد شاغف، وأحمد مجتبى السَّلَفي، في المكتبة السلفية بلاهور (لاهور)، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م، في خمس مجلَّدات.

٩ ـ الفيض السَّمائي على سنن النسائي: للشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموعُ إفادات أفادها الشيخُ رشيد أحمد الكنكوهي، وقد زاد عليها المحدِّثُ محمد زكريا، ولكنه ترك بياضاً في كثير من المواضع فأكملها الشيخُ محمد عاقل وهو من أرشد تلاميذ الشيخ، فجاء الكتابُ في أحسن صورةٍ من التحقيق والتعليق، وهذا إشارة إلى خصائصه:

ـ يذكر اختلافَ نُسخ الكتاب وأحياناً يرجِّح بعضَها على بعضٍ.

ـ اعتنى ببيان مطابقة الأحاديث لترجمة الباب.

ـ حَقَّق بعض رجال الإسناد حيث كانت الحاجة ماسَّةً إليه، لأجل اختلاف الروايات أو لأجل اختلاف الناسخين.

ـ اعتنى بحلِّ العبارت الغامضة والمشكلة في الكتاب، وكثير منها لم يتعرَّض لها السنديُّ، والسيوطيُّ.

ـ أحياناً يذكر مذاهب الأئمة الأربعة مع بيان أدلتهم.

طُبع هذا الشرحُ في الهند، وباكستان مرّات.

(٦) شروح «سنن ابن ماجه»:

١ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للمحدِّث علي بن عبد الله بن النِّعْمَة الأنصاري البَلَنْسِيّ (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٧).

٢ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للعلاَّمة موفَّق الدين، أبي محمد، عبد اللطيف البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

شَرَح «سُنَن ابن ماجه» بشرحٍ كبيرٍ، ومنه ومِن سننه استخرج تلميذُه الحافظ زَكِيُّ الدين البِرزْالي (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ)، كتاب «الأربعين الطبية».

جاء في أوله: يقول كاتبه محمد بن يوسف البِرزْالي: «لما خرجتُ من مكَّة شَرَّفها الله وَقْفَةَ الأربعاء قصدتُ الشَّام بسبب «سنن ابن ماجه»، فلقيتُ الشيخَ أبا محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي أبقاه الله، فأُعْلِمتُ أنها روايته، فسألتُه أن أقرأها عليه، فأنعمَ، وشرعتُ في قراءتها، فلَّما وصلتُ أبواب الطِّبِّ؛ سألته أن يُوضِح لي مُشكِلَها، ويُبيِّن لي ما تضمَّنته من المعاني الشريفة، والحِكَم الغامضة المنيفة، فأنعم وتفضَّل وأصابَ في شرحها وذكر فيه من غرائب الحديث، ما لم يذكره في «شرحه» الكبير في غريب الحديث، فوافَقَ ذلك أن جاءت أربعين حديثاً، فاستأذنتُه في إفرادها بأسانيدها إلى النبي ﷺ، وأن أذكر بعد الأحاديث شَرْحها، فأذن لي في روايتها عنه كذلك، فخرَّجتُها».

وقال في آخره: «انتَهَتْ الأربعون حديثاً من «سنن ابن ماجه» وشرحها للشيخ أبي محمد عبد اللطيف البغدادي، من «شرحه» الكبير على «السنن»، جَرَّده منها بإذنه تلميذه محمد بن يوسف البِرْزالي، رحم الله الجميع ورضي عنهم نفعننا بهم آمين».

طُبع هذا الشرح أولاً بالمغرب، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٣ ـ شرح سنن ابن ماجه: لقاضي القُضَاة سعد الدين، أبي محمد، سعود بن أحمد العِراقي ثم المصري الحنبلي (المتوفى سنة ٧١١ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٧).

٤ ـ **الإعلام بسُنَّته عليه السلام**: للحافظ علاء الدين، مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤): «وشرح قطعةً منها في خمس مجلَّدات» وقال السَّخاوي في «الضوء اللّامع» (٦/ ١٠٠): «وقفتُ منه بخطه على أربع مجلَّدات». وقال سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٨٧): «غير كامل».

وهو مخطوطٌ في القاهرة (٢٧٥) حديث، في ثلاث مجلَّدات، نسخة عن الأصل، وفي بنكيبور (٥/ ١/ ١٢٨)، برقم: (٢٢١)، في مجلَّدين، في (١٨٩) ق، مؤرَّخٌ ٧٣٩ هـ، عليها تعليقاتُ بخطّ المؤلِّف، وفي مكتبة قَوَلَة التابعة لدار الكتب المصرية (١/ ١٢٢)، وفيض الله، برقم: (٣٦٢) في مجلَّدين، في (٢١٩) ق، مؤرَّخٌ ٧٣٧ هـ، بخطّ المؤلِّف.

٥ ـ **ما تَمَسّ إليه الحاجة على سُنن ابن ماجه**: لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقِّن المصري الفقيه الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

شرح فيه زوائدَ ابن ماجه على الكتب الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي.

ذكره الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣١٩) وقال السَّخاوي في «الضوء اللَّامع» (٦/ ١٠٠): «في ثلاث مجلَّدات، قال في خطبته: أنه لم يَرَ مَن

كتب عليه شيئاً، وأنه بيَّن من وَافَقه من بين الأئمة السِتَّة، وضَبَط المشكل في الأسماء والكُنَىٰ وما يُحتاج إليه من الغريب والغرائب، ممّا يُوافِق الباقين» قال السَّخاوي: «سبقه للكتابة علىٰ ابن ماجه شيخه مُغْلَطاي، وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلّدات» وهو مخطوطٌ.

٦ ـ **الدِّيباجة في شرح سُنن ابن ماجه**: لمحمد بن موسىٰ بن عيسى بن علي الكمال، أبي البقاء الدَّميري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٨ هـ).

قال في مقدِّمته: «ولا بُدَّ للحديثيِّ من معرفة ما تَمَسُّ إليه الحاجة من الكتب السِّتّة التي فَتَح الله بها من علم السُّنّة رِتاجَه، وألبس كُلاًّ من مصنّفيها حُلَّة الإكرام وتاجَه، وكلُّها مشروحةٌ سِوى كتاب أبي عبد الله محمد بن يزيد ماجَهْ، فهو كما قال القاضي ابن العربي قد خُلِّفَتْ من معرفتِه النساجة، ونورُ مصباح فهمه مفتقرٌ إلى زجاجة، فاستخرتُ اللهَ تعالى وكتبتُ عليه: «الديباجة».

وهي إن شاء الله تعالى شافيةٌ لِمَا في الصدور من كلماته، كافيةٌ لمعاني أحاديثه وتفسير آياته، وافيةٌ ببيان أحكامِه وطُرُقِ رواياتِه، حذوتُ فيه حذوَ «شرح مسلم» لشيخ الإسلام النَّووي، مع بيان الصحيح والحسن والضعيف والقويّ، والله أسأل أن يُعينَ على إكماله وأن يجعله خالصاً لوجهه بمنِّه وإفضاله».

قال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ٣٤١): «وكان شرع في شرح ابن ماجه فماتَ عنه مُسَوَّدة، وقد بَيَّضَ بعضه علىٰ ما فيه مِن إعواز». وقال التقي الفاسي في ترجمته في «العقد الثمين» (٢/ ٣٧٣): «وهو في خمس مجلَّدات علىٰ ما وجدتُ بخطّه».

وهو ما زال مخطوطاً، منها نسخةٌ في خزَانة محمَّد آباد، في طُوْنَكْ بالهند، تحت رقم (٣٣٢).

٧ ـ **مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

قال المحدِّث أبو الحسن السِّنْدي في مقدِّمة «تعليقه المشهور على «سنن ابن ماجه»: «إن ما انفرد به (أي: ابن ماجه) يكون ضعيفاً، وليس بكُلّيٍّ، لكنّ الغالب كذلك، ولقد ألَّف الحافظُ الحُجَّة، العلاَّمة: أحمد بن أبي بكر البُوْصِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في زوائده تأليفاً نَبَّه على غالبها».

طُبع بتحقيق محمد المنتقىٰ الكشناوي، بدار العربية في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق موسىٰ محمد علي، وعزّت علي عطية، بدار الكتب الإسلامية في القاهرة، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في ثلاث مجلَّدات.

٨ ـ تعليق على سنن ابن ماجه: للحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان الطَّرَابُلُسِي، المعروف بـ: «سبط ابن العجمي الحلبي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

وقد كتب تعليقاً لطيفاً على «سنن ابن ماجه»، ذكره الشيخ عبد الرشيد النُّعماني ـ رحمه الله تعالى ـ في: «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنَن» (ص: ٢٦٠).

٩ ـ شرح سنن ابن ماجه: للشيخ محمد بن رَجَب بن عبد العال بن موسى بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم، شمس الدين الزُّبَيْرِي.

شَرَح فيه «سنن ابن ماجه» ونَقَل عن شرحه الشيخ أبو الحسن السِّنْدي في مواضع من شرحه على ابن ماجه.

١٠ ـ مصباح الزُّجاجة علىٰ سُنن ابن ماجه: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن ابن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٨٢ هـ ـ ١٨٦٥ م. علىٰ هامش «السنن». واختصره علي سليمان الدِّمناتي البوجمعوي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) في «نور المصباح».

١١ ـ ما تدعو إليه الحاجةُ على سنن ابن ماجه: للشيخ شمس الدين، أبي الرضا محمد بن حسن الزَّبيدي الشَّافعي (لم أعثر على تاريخ وفاته).

قال الأستاذ فؤاد سيزْكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٨١): «كتب حوالي سنة ٩١٣ هـ ـ ١٥٠٧ م».

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية (القاهرة) حديث: ٢٤٤٢، المجلَّد الثالث، (٣٦٠) ورقة، ٩١٣ هـ بخطّ المؤلِّف.

١٢ ـ شرح سنن ابن ماجه: للمحدِّث أبي الحسن، نورالدين محمد بن عبد الهادي السِّنْدِي الحنفي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ بالقول، قال في مقدِّمته: «وتعليقُنا هذا ـ إن شاء الله ـ يقتصر

على حلِّ ما يحتاج إليه القارئُ والمدرِّسُ، من ضَبْطِ اللَّفظ، وإيضاحِ الغريب والإعراب».

طُبع في مصر مِراراً.

١٣ ـ **إنجاح الحاجة**: للمحدِّث الشيخ عبد الغني الدِّهْلَوِي بن الشيخ أبي سعيد المجدِّدي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ).

وهو شرحٌ مختصرٌ.

طُبع في دِهْلي (الهند) على هوامش «سنن ابن ماجه» ذكره الشيخ صِدِّيق حسن خانْ القَنُّوْجي في «الحِطَّه بذكر الصِّحاح السِّتَّة».

١٤ ـ **نور مصباح الزُّجاجة على سنن ابن ماجه**: للشيخ علي بن سليمان الدِّمْنَتِي المالكي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

اختصر فيه شرحَ السُّيوطي على «سنن ابن ماجه».

طُبع في المطبعة الوهبية بمصر، عام ١٢٩٩ هـ.

١٥ ـ **حاشية على «سنن ابن ماجه»**: للمحدِّث الشيخ فخر الحسن بن عبد الرحمن بن حبيب الله الكَنْكُوْهِي (المتوفى سنة ١٣١٥ هـ).

وهي حاشيةٌ نفيسةٌ طويلةٌ، جمعها من «إنجاح الحاجة» للشيخ عبد الغني، و«مصباح الزجاجة» للسُّيوطي، وأضاف إليها أشياءَ مفيدة.

طُبعت في هامش «سنن ابن ماجه» مراراً في الهند وباكستان.

١٦ ـ **مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمد العَلَوي الحَيْدَرْآبادي (المتوفى سنة ١٣٦٦ هـ).

وهو عبارةُ عن حاشيةٍ، أولها: الحمد لله الذي شَرَح صدورَ أهل الإسلام بالهُدى. . . . إلخ، وقال المؤلّفُ في خاتمتها: «وقد فرغ من تسويد هذا الشرح العبدُ المحتَقَر المفتقِر إلى كرم ربه الغني الباري، محمد بن عبد الله المعروف بجِيْوَن بن نور الدين الفنجابي، غفر الله ذنوبهم. . . ، وذلك عاشر الجمادى الأولى، سنة اثنتي عشرة وثلاثمئة بعد الألف من الهجرة بعد صلاة الجمعة، وشَرَع

فيه أيضاً بعد صلاة الجمعة في جمادى الأولى سنة تسع وثلاثمئة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها ألوف من الصلاة وآلاف من التحية».

طُبع في «أصحّ المطابع» بلكنو (الهند).

١٧ ـ إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه: للشيخ صَفاء الضوِّي أحمد العَدَوي.

اجتهد فيه المؤلِّفُ في شرح أحاديث السنن وبيان غريبها، وفوائدها ولطائفها، معتمداً في ذلك على أقوال الشُرَّاح القُدامى والمُحْدَثين من أئمة الحديث والفقه، ونَسَب كلَّ قولٍ إلى قائله.

وهو مِن أحسن الكتب التي تناولت شروحَ الحديث من حيثُ جودة السّبك، واستيفاء الحُجَّة، ووضوح البيان، مع الذَّبّ عن دين الله وشريعته ببراهين تجلو الحقيقة، وتقطع دابر المشكِّكين.

طُبع في مكتبة دار اليقين بالبحرين، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م، في أربع مجلَّدات ضخمة.

(٧) شروح «الموطأ» للإمام مالك:

١ ـ التمهيد لِما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد: للحافظ يوسف بن عبد الله ابن عبد البَرّ النِّمْري القُرطبي المالكي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

وهو كتابٌ فريدٌ في بابه، موسوعةٌ شاملةٌ في الفقه والحديث، ونموذجٌ فذٌّ في أسلوبه ومنهجه، رَتَّبه المؤلِّفُ بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك، الذين روى عنهم ما في «الموطأ» من الأحاديث، وذكر ماله عن كلّ شيخٍ، مرتّباً على حروف المعجم، فبدأ بمَن اسمه: «إبراهيم» ثم «إسماعيل»، و«إسحاق»، ثم «أيوب». . . . إلخ، وخَتَم بمن اسمه: «يحيىٰ»، و«يونس»، و«يعقوب»، وأخيراً بالكُنى ثم البلاغات.

وقد اقتصر فيه على ما وَرَد عن الرَّسول عليه السلام من الحديث متصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مُرْسَلاً، دُون ما في «الموطأ من الآراء، والآثار؛ لأن هاته أفردها بكتابٍ آخر سَمَّاه «الاستذكار، لمذاهب علماء الأمصار، فيما نظمه (الموطأ)

من معاني الرأي والآثار»، وقد قضى في تأليف كتاب «التمهيد» أكثر من ثلاثين سنة، كما يُفيده قوله:

سميرُ فُؤادي من ثلاثين حِجَّةً ... وصاقلُ ذِهْني والمُفْرِجُ عن هَمِّي
بسطتُ لهم فيه كلامَ نَبِيِّهم ... لِمَا في معانيه من الفِقْهِ والعِلْمِ
وفيه من الآداب ما يُهتدي به ... إلى البِرّ والتقوى، وينقي عن الظلم

وهذا لعمر الحَقّ وصفٌ كاشفٌ لكتاب: «التمهيد»، مبيِّنٌ لا يحتاج إلى مزيدٍ.

وقد قال ابن حَزْم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أَصْلاً، فكيف أحسن منه».

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى أحمد العلوي وآخرين بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرّباط المغرب عام ١٣٨٧ ـ ١٤٠٦ هـ، واختصره المؤلِّف في «تجريد التمهيد» أو «التقصِّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك».

٢ ـ الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار وشَرْحُ ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار: لابن عبد البَر أيضاً.

أفرد فيه ابنُ عبد البرّ القولَ بالشرح، والتحليل، واستدلال الأراء، والآثار التي وردت في «الموطأ»، كما أنه اقتصر في كتابه «التمهيد» على ما وَرَدَ عن الرسول الله ﷺ من الحديث متصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مُرْسَلاً، دُون ما في «الموطأ» من الآراء والآثار.

طُبع منه جزآن بتحقيق علي النَّجدي ناصف، بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م وطُبع كاملاً بتحقيق عبد المعطي أمين قَلْعَجي بدار قتيبة في حلب، ودار الوعي في القاهرة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في ثمانٍ وعشرين مجلَّداً.

٣ ـ المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس: لأبي الوليد، سليمان بن خَلَف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ).

وقد أَلَّف الباجي من قبل كتاباً في شرح الموطأ سَمَّاه: «الاستيفاء»، والذي جاء في غاية الإسهاب، الأمر الذي لا يسمح باستيعابه لعامة الناس، فانتقى الباجي من مجموع «الاستيفاء» مُوجَزاً لطيفاً مبسَّطاً سَمَّاه: «المنتقى» نظراً لانتفائه مادته من

كتابه السابق، وكان غرضُه من ذلك توضيحَ الفقه المالكي المستنبَط من الحديث الوارد في «الموطأ».

عَمَد فيه الباجي إلى إغفال الأسانيد التي جاء بها في «الاستيفاء»، وإغفال ما احْتَجَّ به المخالفون من مسائلَ ودلالاتٍ؛ وذلك حرصاً منه على الطابع الموجز لهذا الكتاب.

أمَّا منهجه في هذا الكتاب فهو يرتكز على الأسس التاليةِ:

- إيرادُ الحديث بسنده كما وَرَد في «الموطأ».

- توضيحُ المسائل الأصولية التي يعتمد عليها في شرح الحديث إذا اقتضت المسألةُ التي يعالجها وجود مثل هذه المسائل الأصولية.

- إيرادُ القاعدة الفقهية المستنبطة من الحديث المذكور.

- أقوالُ علماء المذهب في الحديث وفي الفقه المستنبط منه.

وكان في كلِّ ما يُورده لا يتشبَّثُ برأيٍ خاصٍّ به، وإنما يعرض القضايا من وجهة نظر المذهب، ولو تعدَّدت وجهات النظر حولها.

طُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ - ١٩١٢ م في سبع مجلَّدات، وصُوِّر بدار الكتاب العربي ببيروت.

٤ - **القَبَس في شرح موطّأ مالِك بن أنس**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد المالكي ابن العربي (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

لم يتعمَّد ابن العربي - رحمه الله تعالى - أن يأتي في هذا الكتاب بكلِّ ما في «الموطأ» من أحاديث وآثار، بل اقتبس منها ما كان يراه جامعاً في الباب، ورَتَّب شرحَه هذا بترتيبٍ لم يسبق إليه حسناً وتنسيقاً، فقد قَسَّمه إلى عناوينَ قصيرةٍ وفقراتٍ تُوضح المقصودَ وتُبرزه، فكان يقول: إلحاق، كشف وإيضاح، تفصيل، غائلة وإيضاح، تأصيل، تقرير، نكتة بديعة، حقيقة، فقه، تتميم... إلى غير ذلك.

حقَّقه الأستاذ محمد ولد عبد الكريم، كرسالة دكتوراه، في جامعة أم القرىٰ بمكَّة المكرمة، عام ١٤٠٦ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ أبي أيمن نصر الأزهري،

وعلاء إبراهيم الأزهري، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٨٨ م، في أربع مجلَّدات.

٥ ـ **المسالك في شروح موطأ مالك**: للإمام محمد بن عبد الله بن أحمد العربي المعافري (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

وهو شرحٌ جيّدٌ لـ: «الموطأ»، ومنهجُ الشارح فيه: أنه ضمَّن هذا الشرحَ آراءً كثيرةً في الفقه، والأصول، والحديث، والكلام، واللغة، وهي في كثير من المواضع غير معزوة إلى أحد ممن تقدَّمه. يبدأ الكلامَ على الإسناد، فإن جاء الحديث منقطعاً وصله من طريق مالكٍ، أو من غير طريقه، معتمداً في ذلك على نقل الأئمة وما رواه الثقات. تكلَّم على الناسخ والمنسوخ من الحديث. شرح ما استعجم من الكلمات والألفاظ شرحاً موجزاً. اختصر الكلامَ في بعض الأبواب والمسائل اختصاراً اكتفى فيه بإشارات خاطفة غير وافية المراد لقضايا كان للشرّاح فيها كلامٌ مسهبٌ. اعتنى في بعض المواطن بأحوال الرواة وأنسابهم. كما نبَّه في أحيان كثيرة على اختلاف نُسخ الموطأ.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن حسين السليماني، والسيدة عائشة بنت الحسين السليماني، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٢٨ هـ. في سبع مجلَّدات.

٦ ـ **كشف المُغَطّى في شرح الموطا**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ موسَّعٌ على «الموطأ»، ويذكر السيوطي في مقدمة كتابه «تنوير الحوالك شرح على موطأ الإمام مالك» بأنه لخَّصه من شرحه الأكبر الذي جمع فأوعى، وعمد إلى الجَفَلَى حين دعا.

٧ ـ **تنوير الحوالك شرح على موطّأ مالك**: للسيوطي أيضاً.

وهو مختصرٌ من شرحه السابق، وقد بَيَّن في خطبة الكتاب بأنه: «تعليقٌ لطيفٌ على موطأ الإمام مالك بن أنس، رضي الله عنه، على نمط ما علّقتُه على (صحيح البخاري) المُسَمّى بالتوضيح، وما علّقتُه على (صحيح مسلم) المُسَمّى بالديباج، وأوسع منهما قليلاً، لخّصتُه من شرحي الأكبر».

وقدَّم السيوطي بين يدي هذا الشرح بمقدِّمةٍ اشتملت على سبع فوائد تضَّمنت التعريفَ بكتاب «الموطأ»، وموقف العلماء منه، وما اشتمل عليه من فوائد،

وخصائص، خَتَمها بالفائدة السابعة حيث ضمنها ذكر الأعمال العلمية، والجهود التي بذلها العلماء نحو «الموطأ» شرحاً وتعليقاً ودراسةً لرجاله وأسانيده.

طُبع في دار إحياء التراث العربي بالقاهرة عام ١٣٤٣ هـ ومعه: «إسعاف المُبَطأ برجال الموطأ» للسيوطي أيضاً. وظهرت له طبعاتٌ أخرىٰ كثيرةٌ.

٨ ـ فتح المغطَّى شرح كتاب الموطا: للإمام المحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ مختصرٌ لـ «الموطأ» برواية الإمام محمد بن الحسن الشَّيباني (المتوفى سنة ١٨٩ هـ)، لم يتعرض فيه الشارحُ للكلام على المسائل الفقهية وأحوال الرواة، إنما اكتفى فقط بحلّ بعض مشكلات الموطأ، وهو مفيدٌ للقراء المبتدئين له.

طُبع الجزء الأول منه بتحقيق الأستاذ محمد مفيض الرحمن بن أحمد حسين الشَّاتْغَامي، في البشرى ببلشرز بكراتشي (باكستان) عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في (٣١٥) صفحة.

٩ ـ أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك، أو شرح الزَرقاني: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

دَرَس الزَّرقاني في هذا الشرح دراسةً جيدةً لـ: «الموطأ»، وشرح مُبْهَماتِه وألفاظَه وغريبَه، وبيَّن أحكامَه، ودَقَّق ألفاظَه بعد أن قارَنَ نُسَخَه، واحتجَّ بالأحاديث الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ من كُتب السُّنّة، وبالآيات القرآنية. وقد استفاد من جميع شروحات «الموطأ» الّتي سبقه بها غيره من العلماء، كـ: «التمهيد» لابن عبد البرّ، و«المنتقى» للباجي، فنقَل أقوالَهم، وعمد إلى ترجيح بعضها، فأصبح شرحُه لـ: «الموطأ» كالدُّرَر المنظومة، كثير الجواهر، وغزير الفوائد، وقد جَعَله وسطاً لا بالقصير المُخِلّ، ولا بالطويل المُمِلّ، وبيَّن ذلك كلَّه في مقدِّمة الكتاب، التي ترجم فيها للإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ وذكر فيها رُواةَ «الموطأ» مبيِّناً أهميةَ الكتاب.

طُبع في المطبعة الخيرية في القاهرة عام ١٣١٠ هـ ـ ١٨٩٢ م في أربع مجلَّدات، وبهامشه «صحيح سنن المصطفىٰ ﷺ» لأبي داود السِّجستاني. وطُبع

بمكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في أربع مجلَّدات. وطُبع بمطبع مصطفىٰ محمد في القاهرة عام ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م في أربع مجلَّدات. وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وطُبع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض في مطبعة مصطفىٰ الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م في خمس مجلَّدات.

١٠ ـ المُسَوَّىٰ شرح الموطأ: للإمام أحمد بن عبد الرحيم، المعروف بوليِّ الله الدِّهْلوي (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ).

طُبع في المطبعة السلفية بمكَّة المكرَّمة، عام ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م. وطُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في مجلَّدين.

١١ ـ دليلُ السَّالك إلىٰ موطأ مالك: لمحمَّد حبيب الله بن مايَأْبَىٰ الجكني الشِّنقيطي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ).

وهو عبارةٌ عن منظومةٍ شعريةٍ ضِمن مجموعة (ثلاث رسائل علمية).

نشرها محمدُ علي حسين بدار إحياء الكتب العربية عام ١٣٤٠ هـ. وله شرحٌ للمؤلّف سَمَّاه: «إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك» طُبع في مطبعة الاستقامة بالقاهرة، عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م في (٢١٦) صفحة.

١٢ ـ التعليق الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمد (برواية محمد الشَّيباني): للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

اِعْتَنَى الإمامُ اللَّكْنَوي بأُمورٍ كثيرةٍ في شرح هذا الكتاب الجليل، وقد ذكر هذه الأمورَ بإيجازٍ.

فقال في مقدِّمته: «وقد جَنحتُ في هذا التعليق إلى أمورٍ يحسنها أرباب الشعور:

أحدها: أَني لم أُبَالِ بتكرار بعض المطالب المفيدة في المواضع المتفرِّقة ظَنّاً مني أنَّ الإعادة لا تَخْلو عن الإفادة، مع أَني كُلَّما أَعَدتُ أمراً ذكرتُه لم أجعله خالياً عن أَمْرٍ مفيدٍ زِدتُه.

وثانيها: أَنِّي الْتَزَمْتُ بذكرِ مذاهب الأَئمة المختلفة مع الإشارة إلى دلائلها بقدر

الضرورة، وترجيح بعضٍ على بعضٍ، ولعمري إنها طريقةٌ حسنةٌ قَلَّ من يسلكها في زماننا.

ثالثها: أَنِّي أَسْنَدْتُ البلاغات والأحاديث المُرْسَلة، وشيدت الموقوفة بالمرفوعة.

رابعها: أَنِّي أَكْثَرْتُ مِن ذِكر مذاهب الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من الأئمة المجتهدين والمعتبرين.

خامسها: أني ذكرتُ تراجم الرواة وأحوالهم وما يتعلَّق بتوثيقهم وتضعيفهم من دون عصبيةٍ مذهبيةٍ وحميةٍ جاهليةٍ، وربما تجد تكراراً لا يخلو عن الإفادة، فإنَّ الإعادة لا تخلو عن ذكر اختلافٍ أو زيادةٍ.

سادسها: أنِّي قد وَجَدْتُ نُسَخَ (الموطأ) مختلفةً كثيرةَ الاختلاف، فَذَكرتُ اختلافَها، وبَيَّنْتُ غير الصحيح منها مِن دونِ اعتسافٍ.

وسابعها: أَنِّي نَبَّهْتُ على السَّهْوِ والزَّلَّات الّتي صَدَرَتْ من القاري في (شرحه) في شرح المقصود أو تنفيذ الرواة خوفاً مِن أن ينظره أَحدٌ ممَّنْ لَيْسَ له حَظٌّ في هذه الفنون، فيَقَعُ في الخطأ وسيِّىء الظنون، لا تحقيراً لشأنه وكشفاً لنسيانه، فإني من بحار علمه مغترفٌ وبفضله معترفٌ».

وقَدْ نَالَ هذا الكتابُ التقديرَ والتبجيلَ مُنْذ صَدَرَ، واسْتَفَادَ منه كثيرٌ من العلماء وأَشَادُوا به، قَالَ الشيخُ محمد الشَّاذلي النَّيْفَر ـ في تحقيقه وتعليقه على موطأ الإمام مالك برواية ابن زياد ـ يُثْنِي على شرح هذا الكتاب: «هذا الشرح مِن أَحْفَل الشروح، مَشْحُونٌ بعيون المسائل، قَدَّم فيه مقدمةً أَوْدَع فيها فوائدَ عديدةً».

طُبع في الهند مرَّاتٍ، وأخيراً صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بعناية الدكتور تقي الدين الندوي، عن دار القلم بدمشق عام ١٤١٢ هـ في ثلاث مجلَّداتٍ.

١٣ ـ أوجز المسالك إلى موطأ مالك: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

يُعَدّ هذا الكتابُ من أوسع الشروح لـ: «الموطأ»، وقد استوفى فيه الشارحُ بيان المذاهب الأربعة وما عداها من المسائل الخلافية. أعجب العلماء وأهل الصناعة بسعة علم المؤلِّف وصفاء ذِهْنِه ورحابةِ صدرِه في ذكر الدلائل والحُجَج، وتحرِّيه

للصحة والدِّقَّة في نقل المذاهب وفهمه العميق. إنه يستوفي شرحَ أَسماء الرِّجال وبيان المذاهب الأربعة، وما عداها في المسائل الخلافية من كتبٍ موثوقةٍ عند أهلها، وقد اهتمَّ الشيخُ في شرح الحديث بذكر أقوال مشايخه وأعيان المحدِّثين في الهند، واهْتَمَّ أيضاً بعِدَّة أُمورٍ في شرحه، وهي كما يلي:

منها: أَنَّه ما أَخَذَ من كلام المشايخ إلا عزاه إلى قائله غالباً لكثرة ما أخذَ عنهما، فكان هذا التعليقُ هو ملخصهما، وما ذكره من الكلام على رجال السند أخذه من تهذيب الحافظ ابن حجر وتقريبه وتعجيله، ورجال «جامع الأصول» فلم يعزه إليها غالباً روماً للاختصار، وما كان من غيرها عزاه إلى قائله.

ومنها: أنه ذكر ترجمةَ كلِّ راوٍ في أول موضعٍ وقع في الكتاب.

ومنها: أنَّ ما ذكره المصنِّفُ من المراسيل والتعاليق بَيَّن اتصاله فيما وجده.

ومنها: أَنه لم يألُ جهداً في مراجعة الكتب المالكية أصلاً لمذهبهم.

ومنها: أَنه ذَكَر دلائلَ الحنفية إجمالاً في أكثر المواضع لشِدَّة احتياج طَلَبة ديارِ الهند إليها، فإن أكثرهم حنفية، وصرف العنان عن دلائل الأئمة الأخر رَوْماً للاختصار.

يقول المحدِّثُ الكبير الشيخ محمد يوسف البَنُّوري ـ رحمه الله ـ في تصدير هذا الكتاب عن مزايا شرحه وأمهات خصائصه:

الأول: إنه شرحٌ ممزوجٌ مع متن الحديث ولفظ السند، فيشرحه شرحاً حرفياً، فيسهل على الناظر تعاطيه قوادمه وخوافيه.

الثاني: إنه يُنَبِّه على سائر الألفاظ الواردة في الأُمهات السِّتّ من رواية الحديث؛ لكي يقف الناظرُ على شرحه بوضوحٍ وجلاءٍ، ويتسنَّى له ترجيح بعضهم على بعضٍ من غير خفاءٍ.

الثالث: إنه يستوفي شرحَ أسماء الرجال بكلامٍ مُوجَزٍ مُنقَّحٍ مع جرحٍ وتعديلٍ إيقاظاً للناظر على درجة الحديث.

الرابع: إنه يستوفي بيانَ المذاهب الأربعة في المسائل الخلافية من كتبٍ موثوقةٍ عند أهلها، بل يستقصي الأقوالَ والروايات المختلفة المروية في كتب

المذاهب عن الأئمة، لا سِيَّما في مذهب الإمام مالك؛ لكي يطمئنَّ كلُّ من انْتَسَبَ إلى أحدٍ من الأئمة المتبوعين على بصيرةٍ.

الخامس: ويذكر أَدِلَّةَ المذاهب تارةً بالاستقصاء وتارةً بالتلخيص حسب ما اقتضاه المقامُ.

السادس: إنه يعتمد على شرح الحديث على جهابذة شَارِحي «الموطأ» كالقاضي أبي الوليد الباجي، والقاضي عياض وأَمثالهما، وتارةً ينتقي من كلام المتأخِّرين من الشارحين.

السابع: إنه أوفى شرحٍ للموطأ حديثاً وفقهاً ولغةً بقولٍ وسطٍ في الباب من غير إخلالٍ وإطنابٍ.

الثامن: إنه يذكر في شرح الحديث بعد استيفاء أَقوال الشارحين ما تلقَّاه من أعلام عصره، كالشيخ المحدِّث خليل أحمد السَّهَارَنْفُوري (صاحب «بذل المجهود في شرح سنن أبي داود»)، وفقيه عصرِه الشيخ المحدِّث رشيد أحمد الكَنْكُوهي، وصاحبه الشيخ محمد يحيى الكَانْدَهْلَوي (والد المؤلِّف)، وذلك في معتركٍ صعبٍ يتجلَّى فيه نبوغ هؤلاء الأعلام وما يذكره من أَعيان الهند المحقِّقين كالشَّاه ولي الله الدِّهْلَوي في شرحه باللغة الفارسية «المُصَفَّى» وفيه نفائس، والإمام عبد الحيِّ اللَّكْنَوي في «السِّعاية»، والمحدِّث السَّنْبَلي في شرح «مسند الإمام أبي حنيفة»، والمحدِّث النِّيْمَوِي في «آثار السُّنَن».

التاسع: إنه اعْتَنَى بِغُرَر النقول من كتب القدماءِ والمتأَخِّرين من المحدِّثين من كتبٍ لم تُطْبَع عند تأليفه.

العاشر: إنه استوفى الشرحَ من بدئه إلى الختام بأسلوبٍ واضحٍ غير مُعَقَّدٍ بعبارةٍ فصيحةٍ سهلةٍ، وبخُطَّةٍ متوسّطةٍ بين الإيجاز والإطناب، فتشابه طرفاه وكان كالحلقة المفرغة لا يدرى أَيْن طرفاها.

هذه من أُمَّهات خصائص هذا الشرح لم أَذرِ استيفاء محاسنها ولا استقصاء دفائنها من معادنها، وفيها أَبْحاثٌ يقتنع بها كلُّ بحَّاثةٍ وتنكشف بها أمام كلِّ باحثٍ المُخَدَّرات المحتجبة».

وقد طُبع هذا الكتاب في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، عام

١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، ثم صدرت له طبعة أنيقة بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، عن دار القلم بدمشق، في ثمانية عشر مجلَّداً.

(٨) شروح «مسند أحمد»:

١ ـ الكواكب الدُّراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري: لعلي ابن حسين بن عُرْوَة الحنبلي (المتوفى سنة ٨٣٧ هـ).

وهو كتابٌ قيّمٌ كبيرٌ، يقع في (١٢٠) جزءاً، مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق. ويُعَدّ من نوادر الكنوز العلمية التي تركها لنا السَّلَف.

٢ ـ نفثات صدر المُكْمَد وقرّة عين الأَرْمَد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد: لمحمّد بن أحمد بن سالم الحنبلي السَّفاريني (المتوفى سنة ١١٨٨).

وهو كتابٌ عظيمُ الفائدة للعلماء وطُلاّب العلم على السَّواء، وقد مكث مؤلِّفُه بُرهةً من الزمن في شرح هذه الثلاثيات، ذكر فيه المؤلِّفُ ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: في ترجَمة الإمام أحمد، وقد ترجمه ترجمةً واسعةً، ربما كان فيها بعضَ المبالغات الغريبة.

والمقصد الثاني: في ترجمة مخرِّج أكثر الثلاثيات من المسند، وهو الإمامُ المحدِّث محب الدِّين إسماعيل بن عمر بن أبي بكر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦١٣ هـ).

والمقصد الثالث: في ترجَمة الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الصَّالحي، مخرِّج بعض الثلاثيات (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وخاتمة في بيان الحديث الثلاثي؛ وهو أنه ما كان بين ا لمخرِّج للحديث وبين النبيِّ ﷺ ثلاثة رواة، صحابيٌّ وتابعيٌّ وتابعُ تابعيٍّ، وحينئذ يجتمع في الإسناد من أفراد الثلاثة قرون المفضَّلة في الأخبار الواردة من النبيّ ﷺ في فضل هذه القرون الثلاثة.

ويتحدَّث المؤلِّفُ في شرحه لهذه الثلاثيات عن الصِّيغ التي يستعملها المحدِّثون، كقولهم: «حَدَّثنا»، و«أخبرنا»، و«سمعتُ». ويذكر أقوالَ العلماء فيها، ويُترجِم لرجال الإسناد بدءاً من تابع التابعي، ثم التابعيِّ، ثم الصحابي، وينقل

ما قاله العلماء والأئمة في تراجمهم لهؤلاء الرجال، وينقل أيضاً عن كتاب «الآداب الشرعية الكبرى» للعلامة محمد بن مفلح المقدسي الصالحي (المتوفى سنة ٧٦٣ هـ).

ويذكر أيضاً في شرحه هذا أصولَ مذهب الإمام أحمد، ويشرح الحديثَ شرحاً واسعاً، ويترجم للأئمة، ويذكر ما في الحديث من استنباطات العلماء والفوائد والتنبيهات والفروع، وينقل كثيراً من الفوائد عن العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين، وينقل في شرح الكلمات اللُّغَوية عن الأئمة المشهورين.

ويأتي في شرحه بالأحاديث النبوية الكثيرة التي في الصحيحين وكتب السُّنَن المشهورة وغيرها، وينقل هذه الأحاديث عن العلماء في شروحهم، كالحافظ ابن حجر والإمام النَّووي وغيرهما من العلماء المشهورين.

وينقل أحياناً بعض الأحاديث ويعزوها للصحيحين، والحديث في أحدهما، أو ليس عندهما.

كما نقل عن كتب الحديث الأخرى، وينقل أحاديث المتن كما جاءت في «مسند الإمام أحمد».

فذكر الأحاديثَ الثلاثة التي جاءت في (مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب)، و(مسند جابر بن عبد الله)، و(مسند أنس بن مالك)، وقد استغرقت هذه المسانيد الثلاثة في شرحها: المجلَّد الأول وقسماً كبيراً من المجلد الثاني.

ومسانيد من بقي من الصحابة في المجلَّد الثاني، وهو أكبر من الأول، وأحاديث هؤلاء الصحابة قليلة، كـ: (مسند سهل بن سعد الساعدي)، و(مسند أبي الطفيل عامر بن واثلة)، وغيرهما كما هو في الفهرس[(١)].

طُبع هذا الشرح بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط وآخرين، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م، في مجلَّدين.

٣ ـ بلوغ الأماني من الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني: للشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن المصري البَنَّا السَّاعاتي (المتوفى سنة ١٣٧١هـ).

---

(١) انظر: مقدمة محقق للكتاب.

شرح فيه ترتيبَه لمسند الإمام أحمد على الأبواب المُسَمَّىٰ «الفتح الربَّاني»، شرح فيه بعضَ ما يحتاج إلىٰ الشرح والبيان، وخرَّج أحاديثه، وأشار إلىٰ زوائد ابنه عبد الله. وجعله في سبعة أقسامٍ تاليةٍ:

القسم الأول: قسم التوحيد وأصول الدين.

القسم الثاني: قسم الفقه، وجعل فيه أربعة أنواع:

النوع الأول: العبادات.

النوع الثاني: المعاملات.

النوع الثالث: الأقضية، والأحكام.

النوع الرابع: الأحوال الشخصية، والعادات.

القسم الثالث: تفسير القرآن.

القسم الرابع: الترغيب.

القسم الخامس: الترهيب.

القسم السادس: التاريخ من أول الخليقة إلى ظهور الدولة العباسية.

القسم السابع: أحوال الآخرة وما يتقدَّم ذلك من الفِتَن.

والكتاب مفيّدٌ جداً، سَهَّل المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ بهذا الترتيب الرجوع إلى المسند حسب الموضوعات إلى جانب ما فيه من فوائدَ علميةٍ جليلةٍ.

طُبع مع «الفتح الرّباني» في دار الشهاب بالقاهرة عام ١٣٥٣ ـ ١٣٥٨ هـ في اثني عشر مجلَّداً.

(٩) شروح «معاني الآثار» للطَّحَاوي:

شرح «معاني الآثار» للطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) كتابٌ يشتمل على الأحاديث المتعارضة التي كانت من أسباب اختلاف العلماء في الأحكام الفقهية، وهو مرتَّبٌ على أبواب الفقه، وطريقةُ الطحاوي في كتابه هذا: أنه يبدأ بعرض الآثار التي يذهب إليها مُخالِفُه ثم يتبعها بالآثار المعارضة التي يراها هي أولى بالإتباع ويرجِّحها، ثم يصرِّح بأن هذا هو مذهبُ أبي حنيفة أو أحد أصحابه، أما غير

الأحناف فقلما يصرِّح بإسمهم وإنما شأنه أن يقول: فذهب قومٌ إلى هذه الآثار، أو: خالفهم في ذلك آخرون.

ولذا يُعتبر هذا الشرحُ مرجعاً مهماً في فقه الحديث وخاصةً لدى الحنفية، ومن أجل ذلك اهتمَّ به علماؤهم، وألّفوا حوله كتباً كثيرة ما بين شروح، ومختصرات، وتراجم لرجاله.

وإليك أشهر شروح «معاني الآثار»:

١ ـ **تصحيح معاني الآثار**: لمحمد بن محمد الباهلي (المتوفى سنة ٣١٤ هـ).

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (٢/ ٨٧).

٢ ـ **الحاوي في بيان آثار الطحاوي**: لعبد القادر القرشي (المتوفى سنة ٧٧٥ هـ).

وهو مخطوطٌ بدار الكتب المصرية رقم (١٩٥) حديث.

٣ ـ **مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**: للحافظ بدر الدين العيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

ألَّف العينيُّ في شرحه كتاباً سمَّاه «مباني الأخبار» ثم اختصره باسم: «نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار»، وأفرد رجالَه في مجلَّدٍ بخطِّه، كما ذكر السَّخاوي في ترجمته[1].

ابتدأ العينيُّ شرحَه بعد مقدِّمةٍ بسيطةٍ ذكر فيها اسمَ الكتاب بإيراد مقدمة الطحاوي «لشرح معاني الآثار» في نحو نصف الصفحة، ثم شرع في شرحها فشرحِ البسملةَ والحمدلةَ فذكر الأدّلةَ على الإبتداء بهما وأفاضَ في ذلك، ثم شرح كلمةَ الشيخ في نحو ورقةٍ، ثم شرح لفظَ السنةِ والحديثِ والرسولِ والنبيِّ والفرق بينهما ومعنى الصَّلاة على رسول الله ﷺ.

ثم ابتدأ في شرح الأبواب فيشرح ترجمةَ الباب وعلاقةَ الباب بالذي قبله وسبب تأخيره عنه وعندما يسوق الأصلَ يقول: قال أحمد رحمه الله : ويذكر الحديث، وفي الشرح يقول: قال محمود عفى الله عنه: .

---

(١) انظر: «الضوء اللامع»: (١٠/ ١٣٤).

ثم يقسِّم الكلامَ في الحديث على أنواعٍ وتالية:

النوع الأول: في رجاله.

النوع الثاني: في بيان مَن أخرجه.

النوع الثالث: في حُكم الحديث من حيث الصِّحة والضَّعف.

والنوع الرابع: في لغات الحديث.

النوع الخامس: في إعراب الحديث.

النوع السادس: في استنباط الأحكام منه.

النوع السابع: في وجه ذكر الحديث بعد الذي قبله.

وقد يقتصر على ثلاثة أو أربعة أنواع من التي سبقت لتشابهها بالأحاديث التي مَرَّتْ.

يعتني العينيُّ في هذا الكتاب: بضبط الأسماء والألفاظ فيضبطها بالحروف. ويترجم للراوي وإذا تكرَّر اسمه يقول قد تكرر ذكره. ويخرِّج الحديثَ من الكتب الستة وغيرها.

ويذكر أحاديثَ أخرى في الباب لم يذكرها الطحاويُّ، فيقول: «وفي الباب كذا وكذا». ويتوسَّعُ كثيراً في أحكام الحديث وبيان آراءَ الصحابة والتابعين وبقية الفقهاء مع الأدلة والردود عليها ثم تقرير مذهب أبي حنيفة ناقلاً عن أمهات كتب الفقه والحديث.

وكثيراً ما يستعمل لفظ: «قيل». . . و«قلت»، في إزالة ما يشكل من السند أو المتن.

ويُبَيِّن المراد بقول الطحاوي: «وقال قومٌ» أو «ذَهب آخرون» ونحو ذلك، فيسمِّيهم بأسمائهم إن كانوا من الصحابة، والتابعين، أو أصحاب المذاهب.

قد يؤجِّل الكلام على شرح الحديث للاستقصاء في موضعه.

وإذا تكرَّر معنى الحديث أكثر من مرَّةٍ فإنه يقتصر في ذلك على بيان أحوال رجاله.

يُعتبر هذا الشرحُ من الموسوعات التي أُلِّفت في ذلك العصر فإنه لا يقل أهمية

عن موسوعات شروح البخاري، فإن العيني قد أطال النفس في تخريجه وشرحه وبيان رجاله.

تُوجَد منه نسخة ناقصةٌ بخطِّ المؤلف في ستة أجزاء بدار الكتب المصرية، رقم (٤٩٢) حديث، ونسخة أخرى في خمسة أجزاء مصوّرة عن استانبول ورقمها (٢٩٨٨٨ب)، وعدد أجزاء الكتاب كاملاً كما ذكر العيني في خاتمة كتابه أحد عشر جزءاً.

٤ ـ نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار: للعيني أيضاً.

هو منتخبٌ من الكتاب السابق كما هو واضحٌ من عنوانه؛ لذلك يشبهه كثيراً في المنهج إلا أنَّ فيه زيادات طفيفة لبعض الشروح وحواش على هامشه بقلم العيني، ولا يتميَّز هذا المختصرُ عن الأصل إلا بالرمز، فقد رمز فيه بحرف «ص» للأصل وحرف «ش» للشرح. ويشترك مع «مباني الآخبار» في حُسن الترتيب وتقسيم الشرح إلى أنواعٍ، وظهور الصنعة الحديثية فيه بوضوحٍ.

والقارىء لهذا الكتاب بمفرده دُون اطِّلاعٍ على «مباني الأخبار» لا يَشُكُّ في أنه شرحٌ قائمٌ بذاته وأنه ليس مختصراً من أيّ كتابٍ سابقٍ، وذلك لطوله رغم اختصاره، فـ: «مباني الأخبار» أحد عشر جزءاً و«النخب» ثمانية أجزاء فهو إذاً في حجم ثلاثة أرباع الأصل تقريباً.

توجد نسخةً من مخطوطة هذا الكتاب في دار الكتب المصرية، برقم (٥٢٦) حديث، وهي تقع في ثمانية أجزاء.

(١٠) شروح «سُنن الدَّارقُطِنيّ»:

١ ـ التعليق المُغني على سُنَن الدَّارقطني: للشيخ أبي الطيّب، محمد شمس الحق العظيم آبادي الهندي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ). وقد اهتمَّ فيه المؤلِّفُ بتخريج الأحاديث ونقدِها مع بيان العِلَل في الأسانيد، وذكر الرواة المجروحين والثقات جميعهما. واعتمد في جميع المواضع على الكتب المعتمد عليها في الجرح والتعديل وأسماء الرجال وطبقات الرواة والتاريخ والسير.

أمَّا شرحُ الأحاديث فسلَكَ فيه مسلكَ الاختصار، ونقل غالباً من «فتح الباري»

لابن حجر. وأرشد القارىءَ لمزيد التفصيل إلى مطالعة كتب الشروح. وربما يذكر في أثناء الكلام على معنى بعض الأحاديث بعض مؤلَّفاته ـ مثل «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»، و «الأقوال الصحيحة في أحكام النسيكة» ـ ليرجع الباحثُ إليها ويستفيد منها.

ومن عادته أنه يضبط الأسماءَ أو الألفاظَ المُشْكِلةَ، فمثلاً جاء في إسناد حديث اسم «الحسين بن عبد الرحمن الجرجرائي» فشكل النسبة ثم ضَبَطها وقال في الهامش: «بجيمين مفتوحين ورائين مهملتين، الأولى ساكنةٌ والثانية ممدودةٌ، نسبة لجرجرايا، بلدة بين بغداد وواسط».

وطريقته في التعليق أنه يكتب أولاً بعضَ العبارات من السُّنن مبتدئاً بلفظ: «قوله»، ثم يشرحها، ويبحث عن الرواة المذكورين في الاسناد. وهكذا ينتهي إلى آخر السنن.

وقد يذكر جرحَ الدارقطني على الرواة، فينقل أقوالَ العلماء الآخرين فيهم جرحاً وتعديلاً، ويحب التفصيلَ فيها ليتضح الأمرُ، ويتبيَّن السببُ، ويكون الجرحُ مفسَّراً بعد أن كان مُجْمَلاً.

وهكذا تكلَّم على جميع الرواة الذين لم يتكلَّم عليهم الدارقطني؛ ليعلم كلُّ واحدٍ مرتبةَ الأحاديث صحةً وضعفاً، ويستدلَّ بالتي تَصْلُح للاحتجاج ويتركَ التي هي ساقطةٌ عن الاعتبار.

هذا، ولا يخفى أنَّ جميع ميزات هذه التعليقات لا يَطَّلع عليها إلا مَن له عنايةٌ خاصَّةٌ بكتب السنة، وهو يريد أن يطالع «السُّنَنَ» للدارقطني بهذه التعليقات. والحقيقةُ أنه لا يستغني عنها من يريد دراسةَ السُّنَن، ويجب أن يميِّز بين الصِّحاح والضِّعاف منها. ولذلك نرى أنَّ جميع المحدِّثين في هذا العصر اعتنوا بمطالعتها واستفادوا منها أيما استفادة، وإنهم لم يجدوا سِواها شرحاً على «سنن الدارقطني» أو تعليقاً عليها.

طُبع مع «السنن» في مطبعة الأنصار، بدلهي في الهند عام ١٣٠٩ هـ ـ ١٨٩١ م في مجلَّدين، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم يماني المدني في شركة الطباعة الفنية المتحدة بالمدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، في أربع مجلَّدات.

(١١) شروح «مصابيح السُّنة»:

١ ـ شرح مصابيح السُّنَّة: لأبي مسعود، الحسين بن مسعود البَغَوي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٥١٥ هـ).

جمع في هٰذا الكتاب ما تفرَّق من الحديث المحتجّ به في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء، وقد اختار أحاديثَه من جميع أبواب العلم، فجاء كتابه جامعاً لما يتعلَّق بالعقائد وأصول الدين، والعلم والعبادات، والمعاملات، ودلائل النبوَّة والوحي، والسِّيَر والمغازي والمناقب، وأشراط الساعة والبعث والحساب. . . والرَّقائق وغير هٰذا ممّا له صلةٌ بمحاسن الأخلاق والسُّنن والآداب، ليكون مرجعاً شاملاً لِمَا يحتاجه المسلمُ في دينهِ عقيدةً وشريعةً وعبادةً وأخلاقاً. . . وتجد إلىٰ جانب الحديث الصحيح الحسن، وقد يذكر بعضَ الضعيف ليبيِّن معنىٰ مُجْمَل في حديثٍ صحيحٍ، أو إذا لم يكن لديه في الباب ما يُغني عن الضعيف من الصِّحاح والحِسَان، أو يذكرها في الشواهد والمتابعات.

رَتَّب كتابه على أبواب العلم، وذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه واجتهادات الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين في أمَّهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وكثيراً ما يذكر أدِّلةَ العلماء فيها ويرجِّح بعض الأقوال علىٰ بعض إن اقتضىٰ المقام الترجيح، ولم يفته أن يفسِّر بعضَ غريب الحديث ويضبط أسماء الرواة وأنسابهم، ويترجم لبعضهم، وقد اعتمد في هٰذا علىٰ تواليف من سبقه وكثيراً ما يعزو إليهم، فيخرج كتابه للناس مستوفياً ما أراده.

طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ زهير الشَّاويش، في المكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

٢ ـ كشف المناهج والتناقيح في شرح أحاديث المصابيح: لصدر الدين أبي عبد الله محمد شرف الدين بن إبراهيم المناوي السلمي الشافعي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

عَيَّن فيه رواةَ الأحاديث من الصحابة، وذكر مخارج الأحاديث فذكر البخاريَّ مثلاً، وحَدَّد الكتابَ الذي وُجد الحديثُ فيه داخل «صحيح البخاري» ككتاب الجهاد، وعَلَّق على بعض الأحاديث تعليقاتٍ حديثيةً وفقهيةً على المذهب الشافعي تَدُلُّ على تمكُّنٍ في العلم.

وله نسخة خطية محفوظة بمكتبة برلين، وهي عبارة عن الجزء الثاني فقط، وتبدأ من كتاب الإمارة والقضاء، ويرجع تاريخ نسخها لسنة سبع وتسعين وسبعمئة، وتجد الكلام عليها في ص (٦٦) من هذه المقدّمة.

١٢ـ شروح «رياض الصالحين»:

١ ـ دليل الفالحين لطُرُق رياض الصَّالحين: للشيخ محمد علي بن محمد بن إبراهيم بن علان الصِّدّيقي الشافعي المَكِّي (المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ).

شرح المؤلِّفُ فيه بالاعتماد على القرآن الكريم والسنة النبوية وما وَرَدَ عن الصحابة والسَّلَف، وما نُقل عن اللُّغويين، وترجم للرواة وضبط أسماءَهم، وغير ذلك مما يسهل على المطالع الاستفادة والاستيعاب.

طُبع في ثمانية أجزاء متوسطة بالقاهرة، أشرف على طبع وتحقيق الجزء الأول منه الشيخُ محمد حامد الفقي. وأشرف على تصحيح الأجزاء السادس والسابع والثامن والتعليق عليها محمود حسن ربيع المدرس بالأزهر.

٢ ـ منهل الواردين شرح رياض الصالحين: للدكتور صبحي الصَّالح (المتوفى سنة ١٤٠٧ هـ).

اقتصر المؤلِّفُ فيه على شرح الغريب بعباراتٍ واضحةٍ بسيطةٍ، ولم يَغْنِ نفسه بتحرير المباحث العلمية والإتيان بالفوائد الحديثيّة، فهو بمثابة تعليقٍ لطيفٍ لما تدعو إليه الحاجة في نظره.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت، عام ١٣٩٠ هـ، في مجلَّدين.

٣ ـ قطوف من رياض السُّنة: للدكتور صالح أحمد رضا.

قام فيه المؤلِّف بدراسة بعضِ أحاديث الكتاب دراسةً علميَّةً مرضيةً، ووضَّح العنوان بقوله: دراسة تحليليَّة لأحاديث مختارة من كتاب رياض الصالحين، وبينَ يديَّ من هذا الكتاب القسم الأول، وكان منهجُه فيه أن يذكر توطئة لكلِّ حديثٍ بما يسهِّل الدُّخولَ عليه، ثم يذكر النَّصَّ ويتبع ذلك بتعريف الصحابي راوي الحديث، ثم بيانِ مفردات الحديث وما فيه من وجوه الإعراب والبلاغة، ثم يشرح الحديثَ شرحاً تفصيلياً، ثم يُرشد الطَّالبَ إلى مكان وجود الحديث مشروحاً إذا أراد المزيدَ،

كما كان يُعنى بتخريج الأحاديث تخريجاً جيداً، جاعلاً ذلك في هامش الصفحة.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤١٠ هـ في (٣٩٨) صفحة.

٤ ـ شرح رياض الصالحين: للدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم.

عمل عليه المؤلِّفُ شرحاً نافعاً مفيداً، وهو من أحسن شروحه الحديثة، حيث إنه يشرح غريبَ الحديث، ثم يُوضِّح المعنى، ثم يذكر المستفادات الحديثة بطريقة تربويَّة مفيدة.

طُبع في مطبعة الكيلاني بالقاهرة، عام ١٣٩٠ هـ، في مجلَّدين.

٥ ـ نزهة المتقين شرح رياض الصالحين: للأساتذة: الدكتور مصطفى سعيد الخن، والدكتور مصطفى البغا، والأستاذ محيي الدين مستو، والأستاذ علي الشربجي، والأستاذ محمد أمين لطفي.

قاموا بشرح الكتاب مراعين الأمور الآتية:

أولاً: خرَّجوا الآيات الكريمة التي أوردها الإمامُ النَّووي في أول كلِّ بابٍ، وشرحوا مفرداتها اللغوية.

ثانياً: ذكروا عَقِبَ كلِّ حديثٍ المرجعَ والمصدرَ من الكتاب والباب من كتب السنة التي ورد فيها الحديثُ.

ثالثاً: أفردوا شرحَ المفردات اللُّغَوية لكل حديثٍ وأعقبوه بعد تخريج الحديث مباشرةً، وأعربوا أحياناً بعض الكلمات التي يحتاج إليها الدارسُ لتوضيح المعنى المراد، وقد يذكرون أسماءَ الأشخاص المُبْهَمين في متن الحديث.

رابعاً: جمعوا الفوائدَ التي تضمَّنها الحديثُ وربطوها بواقع الحياة، وبيَّنوا الأحكامَ المستنبطةَ منه بأسلوبٍ سهلٍ، ليقف القارىء على فوائد الحديث، والحضّ على التأسِّي والقدوة بما جاء فيه من فضائلَ وإرشاداتٍ وتوجيهاتٍ، والتحذيرِ مما نهى عنه الرسولُ الله ﷺ.

جعلوا لكلّ حديثٍ رقمين: الأول في الأعلى يُشير إلى رقمه المتسلسل في الباب الذي ورد فيه، والثاني في الأسفل وهو رقمه المتسلسل في الكتاب، وذلك تسهيلاً للرجوع إليه أو الإحالة عليه.

سادساً: قد يتكرَّر الحديثُ الواحد في عِدَّة أبوابٍ فأشاروا في المرَّة الثانية إلى الباب الذي سَبَق وُرودُه فيه مع رقمه؛ ليرجع القارىء إليه في معرفة تخريجه وشرحه، وإذا اقتضى الأمرُ أحياناً إلى ذكر بعض الفوائد أضافوها عقب الحديث.

سابعاً: وتتميماً للفائدة فقد جمعوا تراجم الرواة وجعلوه قسماً مستقلاً في آخر الكتاب مرتَّبةً حسب حروف المعجم.

ثامناً: وضعوا في آخر الكتاب فهرساً لأوائل الأحاديث، لتسهيل الرجوع إلى الحديث في موضعه من الكتاب.

وقد طُبع هذا الكتابُ في مؤسسة الرسالة ببيروت، في مجلَّدين. وصدرت له طبعاتٌ عديدةٌ.

(١٣) شروح «مشكاة المصابيح»:

١ ـ مِرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للمُلاَّ علي بن سلطان بن محمد القاري الحنفي (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو من الشروح المتأخّرة التي تناولت كتابَ «المشكاة» كلمةً كلمةً، وفقرةً فقرةً، بالتعليق والشرح اللُّغوي والفقهي والحديثي، جمع فيه مؤلِّفُه أقوالَ العلماء والشُّرَّاح السابقين عليه.

طُبع عام ١٣٠٩ هـ في القاهرة.

٢ ـ زجاجة المصابيح شرح مشكاة المصابيح: للشيخ أبي الحسنات عبد الله الشاه الحَيْدَرْآبادي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ).

وهو شرحٌ نفيسٌ للمشكاة في تأييد المذهب الحنفي.

طُبع في حيدرآباد (الدَّكن) في خمس مجلدات.

٣ ـ التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح: للشيخ محمد إدريس الكَانْدَهْلوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

وهو من الشروح المتأخّرة الحافلة بالشروح الفقهية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، وقد غلبت هذه الناحيةُ في الكتاب على غيرها من التعليق على الأحاديث صحةً وحسناً وضعفاً، وعلى أسانيد وتخريجاتها.

طُبع في مطبعة الاعتدال بدمشق عام ١٣٥٤ هـ في أربع مجلَّدات.

(١٤) شروح «بلوغ المرام»:

١ ـ **البدر التَّمام شرح بلوغ المرام**: للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد بن سعيد بن عيسى المغربي اليمني الصنعاني الزَّيدي (المتوفَّى سنة ١١١٩ هـ).

وهو شرحٌ واسعٌ حافلٌ، لم يقتصر على شرح الحديث ودلالاته، بل توسَّع بذكر فصولٍ وقضايا لا تتعلَّق بدلالة الحديث الظاهرة ولا الاستنباطية، إنما استطرد بذكرها لمناسبة الحديث المشروح أو الباب عامةً، ومن ذلك صنيعه أواخر الحجِّ فقد عقد سبعة فصول عن المدينة وآداب دخولها والخروج منها والمكث فيها والأماكن ذات المآثر فيها وغير ذلك، وكلها استطرداتٌ ـ إلا قليلاً ـ لا علاقةَ لها بشرح الأحاديث أو الاستنباط منها[1].

٢ ـ **سُبل السَّلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: للعلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الكَحْلاني، ثم الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

هو شرحٌ متوسّطٌ اختصر فيه كتابَ «البدر التمام» السابق، وأضاف إليه فوائدَ كما صَرَّح في مقدمته، لكن يُؤخَذ عليه أمورٌ، نذكر منها ما يأتي:

ـ إغفالُ تحقيق نصوص الأحاديث التي يشرحها أو يستشهد بها في أثناء الشرح، حتى تجد نصَّ الحديث لا يوافق أيَّ مرجعٍ عزاه إليه.

ـ إغفالُ التأصيل الذي تقوم عليه دراسةُ الحديث الإسنادية إلا مواضع قليلة في أول الكتاب وفي أثنائه.

ـ التقصيرُ في بيان رأي أئمة العلم المعتمدين في فقه الحديث والاستدلال به. لكنه عُنِي بآراء علماء الزيدية، ولا سِيّما الهادوية.

ـ الخلل فيما أورد من مذاهب العلماء، مما يُشَوِّش القارىءَ ويُشَكِّكه في معلوماته الفقهية، أو يعطيه معلوماتٍ خاطئةً عن المذاهب، ولهذا كله ضرره العلمي والعملي.

---

(١) انظر: مقدمة «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام».

ـ إغفالُ الرجوع إلى المصادر، مما قد يؤدِّي إلى الغموض والإبهام، كما في حديث أمِّ سلمة في صلاته ﷺ ركعتين بعد العصر (رقم: ١٧١)، انتقد الصنعانيُّ الحافظَ ابن حجر؛ لأنه ضَعَّف الحديثَ في «فتح الباري» ولم يُبَيِّن وجهَ ضعفِه، ثم سكت عنه في «بلوغ المرام»، والعجيبُ أنَّ الصنعاني نفسه لم يعرض للمسألة بشيءٍ أيضاً؛ لأنه لم يرجع إلى المصادر الأصلية، إلا قليلاً، وربما وجد عليه مؤاخذة في الأخذ منها.

طُبع في المكتبة التجارية بالقاهرة، عام ١٣٦٩ هـ، في أربع مجلَّدات، وله طبعات أخرى.

٣ ـ شرح الشيخ محمد عابد السندي الأنصاري الحنفي.

لم أعثر عليه، ذكره الشيخ نور الدين عِتْر في مقدمة كتابه: «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام».

٤ ـ فتح العلاّم شرح بلوغ المرام: لأبي الخير، نور الحسن بن صِدِّيق بن حسن خان القَنُّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ).

طُبع في المطبعة البولاقية في مصر.

٥ ـ مسك الختام شرح بلوغ المرام: لصدّيق بن حسن خان القَنّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ). باللغة الفارسية.

٦ ـ نيل المرام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: لفضيلة العلامة شيخ الحرم المَكِّي السيد علوي المالكي (المتوفى سنة ١٣٩١ هـ).

وهو شرحٌ أُعِدَّ لطلاب المدارس الشرعية باختصارٍ يُناسِبهم.

٧ ـ إعلام الأنام شرح بلوغ المرام في أحاديث الأحكام: لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

وهو مِن أنفس شروح «بلوغ المرام»، يقول المؤلِّفُ عن منهجه فيه:

وقد قصدنا في عملنا هذا أن نتناول جوانبَ الحديث كلَّها، مع مراعاة الإيجاز فيها، واتبعنا خطواتٍ وافيةً في دراستها، وهي:

ـ إثباتُ نصوص الأحاديث المشروحة التي اختارها الحافظُ ابن حجر حسبما

أثبتت في مصادرها، مراعين عند مخالفة متن «بلوغ المرام» إيراد أقرب لفظٍ منها. ويرجع سببُ المخالفة إما إلى اعتماد الحافظ على رواية للمرجع غير روايتنا، التي وصلت إلينا، أو سهو الناسخ.

- إثباتُ نصوص الأحاديث التي نستشهد بها في شرح «بلوغ المرام» حسبما هي في مصادرها، غير مقلّدين ما في الشروح، ولا سِيّما «سبل السلام»، فقد وقع فيه مغايراتٌ كثيرةٌ في الأحاديث التي يوردها.

- وضعُ عناوينَ فرعيةٍ في جوانب الأسطر تَدُلُّ على موضوع الأحاديث المُدْرَجة تحتها.

- مراعاةُ الدِّقَّةِ في ترقيم الأحاديث حسب طريقة المحدِّثين باحتساب الحديث عن كل صحابيٍّ حديثاً، وقد أخطأ مرقِّموا الأحاديث في ذلك، وعدلنا ترتيبَ بعض الأحاديث بما يناسب جمعَ الموضوع الواحد إلى بعضه، كما في نواقض الوضوء.

- تخريجُ الأحاديث التي في المتن والشرح تخريجاً تفصيلياً من المصادر الأصلية التي تروي الأحاديثَ بسندها، وبيان موضعها بدِقَّةٍ.

- إكمالُ تخريج أحاديث «بلوغ المرام» من الكتب الستة، حين يقتصر الحافظُ ابن حجر على بعضها، وأضفتُ إليه ما يُحتاج إليه من غيرها بين مُعقَّفَين.

- استعْمَلْتُ مصطلحاتِ الحافظ ابن حجر في التخريج، مثل: (السبعة)، (السِّتَّة) (متَّفق عليه).

- دراسةُ الحديث من حيث القبول أو الرَّدّ سنداً ومتناً، لبيان درجته من هذه الجهة، وذلك يستدعي تطبيقَ قواعد «منهج النقد» عند المحدِّثين، وهذه مزيةٌ لعملنا، تربط أصولَ الحديث النظرية بالتطبيق العملي.

- اقتصرتُ في ترجمة الأعلام في المتن والشرح من الصحابة وغيرهم على ما يحتاج القارىء إليه لدراسة الحديث؛ لأن ذلك مع كونه علماً آخر، فإنه يمكن الوقوفُ عليه في أيِّ كتابٍ من كتب الرجال، مثل كتاب: «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر، وكتاب «تقريب التهذيب» له أيضاً، وغيرهما كثيرٌ.

- دراسةُ مفردات الحديث وجملة من الجوانب اللُّغوية؛ وذلك بشرح المفردات، والإعراب مفردات وجُمَلاً، وما في الحديث من البلاغة السَّنية، مراعياً الاقتصارَ في ذلك على ما يحتاج إليه، والإعراض عما لا يحتاج إليه.

ـ شرحُ المعنى المتحصل من الدراسة السابقة للحديث، عندما يحتاج إلى ذلك.

ـ بيان الأحكام والفوائد التي يَدُلُّ عليها الحديثُ، مع بيان كيفية دلالة الحديث على الحُكم أو الفائدة. وذلك مقصدٌ جليلٌ من مقاصد دراسة القرآن والحديث، يتعلَّم القارىء به طريقةَ الفقه، وتنمو به ملكةُ التفقُّهِ عنده.

ـ بيّنتُ مواقفَ أئمة العلم المعتمدين من الحديث وما يفيده من حُكمٍ أو فائدةٍ، وكيفيةِ فهمهم له، والدليل الذي جعلهم يفهمون فهماً آخر.

ـ عُنِيتُ بالعزو إلى المراجع بدِقَّةٍ سواء في ذلك مراجع الحديث أو مراجع معارفه، أو مراجع الفقه، وراعيتُ الاحتياطَ في العزو إلى المذاهب، معتنياً بالمفتى به في كلِّ مذهبٍ، غير متعرّضٍ لغير الأربعة إلا عند الحاجة.

ـ أوردتُ نصوصاً من كلام المحدثِّين أو نصوصَ رواياتهم ودراساتهم للحديث سنداً ومتناً، لإفادة القارىء التدرُّب على فهم كلامهم وأسلوبهم، ليَحِلّ الكتابُ محلَّ المرجع القديم الذي يُحْرَصُ عليه في التعليم الجامعي، أو يطمح إليه أهل العلم، والراغبون فيه لتوثيق الصلة بأئمتنا السابقين[1].

طُبع هذا الكتاب في أربع مجلَّدات على نفقة المؤلِّف مجلَّدةً إثر مجلَّدةٍ في فتراتٍ متقطّعةٍ.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

٢ ـ مَصادِرُ أحاديث الأحكام

يُراد بها تلك الكتب التي تشتمل علىٰ أحاديث التشريع (الفقه) بأبوابه، وقد بلغت عند الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (١٥٠٠) حديثاً مما يُحْتَجُّ به، جمعها من كتب الحديث المعتبرة، وجمع منها الحافظ عبد الغني المقدسي في «عمدة الأحكام» (٥٠٠) حديثاً متفقاً عليه عند الشيخين البخاري ومسلم. وكان السابقون الذين يدونون الحديث بأسانيدهم في المصنفات من صدور الرجال يفردون الأحاديث المختصة بالتشريع، ويسمونها «السنن»، ومنهم أبو داود السِّجستاني وأبو عيسىٰ الترمذي... لكن بعد القرن الخامس قام المتأخِّرون بجمعها من المصادر وأطلقوا عليها «أحاديث الأحكام»، ومن أشهر كتب أحاديث الأحكام:

١ ـ **السُّنَن الصِّحاح المأثورة أو الصحيح المنتقى**: للإمام الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

وهو كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنه ما صَحَّ عنده من السنن المأثورة، ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٨).

٢ ـ **كتاب أبي القاسم الزَّيدوني**: (لم أعثر على تاريخ وفاته).

ذكره أبو محمد عبد الحقّ في مقدِّمة «الأحكام الوسطى» (١/ ٦٨ ـ ٨٠) وانتقده في أمور:

ـ أنه ذكر أحاديثَ غَثَّها وسمينَها وصحيحَها وسقيمَها فأخرجها بجملتها، ولم يتكلَّم في شيءٍ من عِلَلها إلا في الشيء اليسير والنادر القليل.

ـ أنه ترك أحاديثَ في الأحكام لم يُخرجها؛ إذ لم تكن في تلك الكتب التي أخرج حديثها.

ـ أنه عمد إلى الحديث فأخرجه من كتبٍ كثيرةٍ وترجم عليه بأسماءٍ عديدةٍ، ولم يذكر إلا لفظاً و احداً، ولم يُبيِّن لفظَ مَن هو، ولا انفرد به، وقلّما يجيء بالحديث الواحدَ، ولا يُبيِّن لفظَ من هو، ولا من انفرد به، وقلَّما يجيء الحديث الواحد في كتبٍ كثيرةٍ إلا باختلافٍ في لفظٍ أو معنى أو زيادةٍ أو نقصانٍ، ولم يُبيِّن هو شيئاً من ذلك إلا في النَّزر القليل أو في الحديث من مئة أو أكثر.

ـ أنه لم يشتهر بالصِّحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم ـ رحمه الله ـ حديثها إلا كتابا الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج ـ رحمة الله عليهما ـ وسائرها لم يعرف بالصحة، ولا اشتهر بها، وإن كان فيها من الصحيح ما لم يجئ في الكتابين، كما أنَّ فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه، والتنبيه عليه والتمييز له، وإلا كان قارئه والعامل به يسير في ظلماء ويخبط في عشواء.

٣ ـ **المنتخب المنتقى**: للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن أبي مروان عبد الملك بن محمد الأنصاري الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٤٩ هـ).

جمع فيه مفترقَ الصحيح من الحديث الواقع في المصنَّفات والمسندات، وطريقُه هذا حذا حَذْوَ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن في كتابه الأحكام؛ إذ كان ملازماً له مستفيداً منه. وعليه بنى عبد الحق أحكامه.

٤ ـ **الأحكام الكبرى: أو الأحكام الشرعية الكبرى من حديث رسول الله ﷺ**: لأبي محمد عبد الحقّ بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بـ: «ابن الخراط» (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

فقد امتاز هذا الكتابُ عن كثيرٍ منها بعدة مميزات منها:

ـ أنه كتابٌ جامعٌ في الحديث، لم يقتصر على أحاديث الأحكام الفقهية فقط، وأكثر هذه الكتب يقتصر على أحاديث الأحكام الفقهية فقط، وبعضها يزيد باباً جامعاً في الأدب ونحوه في آخر الأبواب.

ـ سياقه الأحاديث بإسنادها من الكتب المخرَّج منها، وهذه الميزةُ يشاركه فيها «الأحكام الكبرى» لعبد الغني المقدسي، «والإمام» لابن دقيق في غالب الأحيان، و«الأحكام الكبرى» لابن كثير في غالب الظَّنّ.

ـ أنه مع كبر حجمه كتابٌ منتقى نظيفُ الأسانيد، ويتكلَّم مؤلِّفه على كثيرٍ من الأحاديث الضِّعَاف، بخلاف بعض الكتب الكبيرة الأخرى، التي لا يتكلَّم مؤلِّفوها على ضعف الأحاديث.

ـ قلة أوهام مؤلِّفه في العَزْو، ولعلَّ ذلك يرجع لعدم اعتماده وسائط في النقل من الكتب غالباً، مع تحريه فيما ينقل ويعزو.

ـ أنه يُحافظ على لفظ الكتاب الذي ينقل منه محافظةً دقيقةً.

جَعَل عبدُ الحقّ كتابَه جامعاً في الحديث، فلم يكتف بأحاديث الأحكام الفقهية، بل أضاف إليها أحاديث الإيمان والعِلم والطِّبّ والأدب والزُّهد والرقائق والأذكار، والفِتَن وأشراط السَّاعة والتفسير وغيرها، وقد أفصح ـ رحمه الله ـ عن ذلك في مقدمة «الأحكام الوسطى» (١/ ٦٥) فقال: «أما بعد ـ وفَّقنا الله وإيّاك ـ فإني جمعتُ في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله، وحرامه، وفي ضروبٍ من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والحِكَم والمواعظ، وفنوناً من الأدعية والأذكار، وجُمَلاً في الفِتَن والأشراط، وأحاديث في معانٍ أخر، مع نُبَذٍ من التفسير، مما يكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظّ الخطير، والملك الكبير».

انتقى عبدُ الحق لكتابه من الأحاديث النبوية ألوفاً، انتقاها انتقاءَ فقيهٍ محقِّقٍ وعالمٍ مدقِّق، وحافظٍ متقنٍ «أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد، وأربى على الغاية وزاد، ودَلَّ منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم، واطلاع واتساع»[1] ـ من كتب الأئمة المشهورين، والحُفّاظ المصنِّفين، سرج الدين، وهداة المسلمين، وكان أكثر اعتماده على الصحيحين، واعتماده على «صحيح مسلم» أكثر من اعتماده على «صحيح البخاري»، كما قال في مقدمة «أحكامه الوسطى» (١/ ٧٠): «وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولتُ، ومنه أكثر ما نقلتُ». ثم على باقي الكتب الستة ـ الموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النَّسائي، وجامع الترمذي ـ وأضاف إلى ذلك أحاديث من كتب أخر، مثل كتب: البَزّار والطَّحاوي و الدَّارقطني وابن أبي شيبة والطَّيَالِسي وعبد بن حميد وابن عبد البَرّ وابن حَزْم وغيرهم.

---

(١) من كلام ابن القطان في مقدمة «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٧).

رَتَّبَ المؤلِّفُ كتابه على الموضوعات، فقَسَّم هذا الأحاديث إلى كتبٍ، بدأ بكتاب الإيمان ثم العِلم ثم الطَّهارة ثم الصَّلاة، إلى أن ختم بكتاب الفتن وأشراط الساعة.

قسم بعد ذلك كلَّ كتابٍ إلى أبوابٍ، تَقِلُّ هذه الأبواب وتكثر على حسب قِلَّة الأحاديث وكثرتها في كلِّ كتابٍ، وكذلك يختلف حجم الأبواب باختلاف المادة الحديثية والمتوفِّرة لكلِّ بابٍ.

أجاد المؤلِّفُ تبويبَ كتابه وأحسن تصنيفه، فتراجمه بديعةُ المثال منيعةُ المنال، فنقل أكثرَ تراجم الأبواب من تراجم أبواب «صحيح البخاري». وجمع بين فقه البخاري وحُسن سياق مسلمٍ للحديث، وربما استفاد في أبواب أُخر من الصحيح بالمعنى، وكذلك استفاد المؤلِّفُ من أبواب «سنن النَّسائي» أيضاً، واستفاد من تبويب غيره أيضاً لكن بدرجةٍ أقلّ، هذا الذي جعل الكتاب يمتاز بدقة التبويب وحُسن العرض والترتيب.

بعد أنَّ يبوِّب عبد الحقّ البابَ المناسبَ للحديث ينقل الحديثَ بتمامه من الأصل الذي خرَّجه منه، يبدأ بكتابة اسم صاحب الكتاب، فيقول مثلاً: «مسلم» يعني أنَّ هذا الحديث خَرَّجه الإمامُ مسلم في صحيحه، ثم يسوق الحديثَ سنداً ومتناً، محافظاً على ألفاظ الكتاب المخرَّج منه.

ذكر المؤلِّفُ بعض الأحاديث بإسناده هو، وغالبها بإسناده إلى ابن حزم. ثم ينقل كلامَ صاحب الأصل المخرَّج منه على الحديث، فينقل كلامَ البخاري في ذكر المتابعات ونحوها، وينقل كلام أبي داود والنَّسائي والتِّرمذي والبَزَّار والطَّحَاوي والدَّارَقطني وابن عبد البَرّ على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً وعلى رواته تعديلا وتجريحاً، ونحو هذا.

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله حسين بن عكاشة، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م في ثلاث مجلَّدات. وحَقَّقه الأستاذ مهيب صالح عبد الرحمـٰن كرسالة دكتوراه من كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في الرياض، بإشراف الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالىٰ.

وقد وضع عليها الحافظ أبو الحسن علي بن محمد المعروف بـ: «ابن القطَّان»

(المتوفىٰ سنة ٦٢٨ هـ) كتابه المُسَمَّىٰ «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، وقال الحافظ الذهبي: «وهو يَدُلُّ علىٰ حِفظه وقوة فهمه لكنه تعنَّت في أحوال الرجال، فما أنصف، بحيث إنه أخذ يليِّن هشام بن عروة ونحوه» وقد تعقَّب كتاب «بيان الوهم والإيهام» تلميذُه ابنُ المَوَّاق في كتابٍ سَمَّاه «كتاب المآخذ الحفال السامية عن مأخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال»، فتولَّىٰ تكميلَ تخريجه مع زيادات وتتمات وكَتْبَ ما تركه المؤلف بياضاً أبو عبد الله محمد بن عمر السبتي الفهري المالكي في ست مجلدات.

٥ ـ **كتاب الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ**: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

ذَكَرها الذهبي في ترجَمة عبد الحق في كتابيه «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٩٩) قال: «وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان، وله أحكام» كبرى. وذكرها أيضاً في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٥٤).

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٠): «وذكر جمال الدين في (المنهل الصافي) أنَّ له الأحكام الوسطى في مجلَّدٍ كبيرٍ، والصغرى أيضاً تتضمَّن ألفَ حديثٍ وخمسة عشر حديثاً».

وهو الصحيحُ فإنَّ أحاديث الوسطى تقرب من خمسة آلاف حديث والصغرى كما ذكرها.

وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٩): «ولعبد الحقّ أيضاً (الأحكام الوسطى) في مجلَّدين كما في (شفاء الأسقام) وهي مشهورةُ اليوم بالكبرى، ذكر في خطبتها: أنَّ سكوته عن الحديث دليلٌ على صحته فيما نعلم».

قد وهم الكتَّاني، فإن ما ذكره ينطبق على «الأحكام الوسطى»، كما أنَّ «الكبرى» تقع في خمس مجلَّدات.

وذكر العابد الفاسي، في «فهرس مخطوطات» خزانة القرويين: قال: «كتب عليها أنها (الأحكام الكبرى) للإمام عبد الحق وقد تَبين بعد البحث والتتبُّع أنَّ للإمام المذكور موضوعات ثلاثة في الأحكام: الكبرى وهي التي يذكرها ابنُ القَطّان والمؤلِّف نفسه يُحيل عليها ويُسَمِّيها بالكتاب الكبير الذي يذكر فيه الأحاديثَ

بأسانيدها ولم يشتهر هذا الكتاب، فإذاً لا يُعرف عند الناس إلا بالأحكام الكبرى، ويعنون بها الوسطى التي كتب عليها ابنُ القَطّان. ثم عنده الأحكام الصغرى المتقدمة برقم ٢١٨، أمّا هذه فهي الوسطى. وقد ذكر ابن القَطّان في شرحها أنَّ لعبد الحق كتابه الكبير الذي يذكر الأحاديثَ بأسانيده ومنه اختصر كتابه هذا، وهذه النسخةُ واقعةٌ في جزأين، والثاني بآخره بترٌ ولا يتصل نهائياً بالجزء الذي قبله لفوات أوائل الجهاد. قال: وبقراءة الخطبة ومقدِّمته يتبيَّنُ الفرق العظيم بين (الأحكام الصغرى) وهذه الأحكام التي تُعرف عند الناس بالكبرى، وليست كذلك بل هي مختصرةٌ من كتابه الكبير فالجدير أن تُسَمّى بـ: (الأحكام الوسطى).

إن ما ذكر السيد العابد من أوصافٍ ينطبق على (الأحكام الوسطى) وإن كنا لم يتيسَّر لنا الاطلاع عليها.

و(الوسطى) هي مختصرةٌ من الكبرى وهي محذوفةُ الأسانيد، وهي التي وَضَع عليها الحافظُ أبو الحسن المعروف بابن القَطّان (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ) كتابه المُسَمّى «ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام».

يذكر المؤلِّفُ في مقدّمته منهجه الذي سلكه في هذا الكتاب فيقول:

«أما بعد وَفَّقنا الله وإياك، فإني جمعتُ في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشَّرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروبٍ من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرَّقائق والحِكَم والمواعظ، وفنوناً من الأدعية والأذكار، وجُمَلاً في الفِتَن والأشراط، وأحاديث في معانٍ أُخَر مع نُبَذٍ من التفسير، مما يكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظّ الخطير، والملك الكبير.

ونقلتُها من كتب الأئمة المشهورين، والجُلّة السَّابقين، سُرُج الدين، وهداة المسليمن: أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحَجَّاج القُشَيري النَّيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، وأبو عبد الرحمن بن شُعيب النَّسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرمذي.

وأضفتُ إلى ذلك أحاديثَ من كتبٍ أخر، أذكرها عند ذكر الحديث منها، أو

أذكر أصحابها أو المشهور برواية ذلك الحديث الذي أخرج، مثل أن أقول: ومن مُسْنَد أبي بكر بن أبي شيبة، أو: ذكر ابن أبي شيبة، أو: روى وكيعُ بن الجَرَّاح، أو فلانٌ، وإذا ذكرتُ الحديث لمسلمٍ أو لغيره عن صاحبٍ، ثم أقول: وعنه، أو: وعن فلان، وأذكر ذلك الصاحبَ أو صاحباً آخر، فإنما كل ذلك لمسلمٍ، أو من الكتاب الذي أذكر أولاً، حتى أُسَمِّي غيره، وربما تخلَّلها كلامٌ في رجلٍ أو في شيءٍ.

وإذا قلتُ: وفي روايةٍ أخرى، أو: وفي طريقٍ آخر، ولا أذكر الصاحب، فإنه من ذلك الكتاب، وإن كانت الزيادةُ عن صاحبٍ آخر ذكرتُ الصاحبَ وذكرت النبي ﷺ وعن ذلك الصاحب، عن النبيِّ عليه السلام.

وإذا ذكرتُ الحديثَ لمسلم أو لسِواه، ثم أقول: زاد البخاريُّ كذا وكذا، أو زاد فلان كذا وكذا، أو قال كذا وكذا ولم أذكر الصاحبَ ولا النبيَّ ﷺ، فإنه عن ذلك الصاحب عن النبي ﷺ، وإن كانت الزيادةُ عن صاحبٍ آخر، ذكرتُ الصاحبَ وذكرتُ النبيَّ ﷺ، وربما ذكرتُ الزيادةَ، وقلت: خَرَّجها من حديث فلانٍ، ولم أذكر النبيَّ عليه السلام، ولكنها عن النبيِّ ﷺ، وإن كان حديثاً كاملاً ذكرتُ الصاحبَ، وذكرتُ النبيَّ عليه السلام، وإن كانت الزيادةُ أو الحديث الكامل بإسنادٍ معتلٍّ ذكرتُ عِلَّتَه، ونَبَّهْتُ عليها، بحسب ما اتَّفق من التطويل أو الاختصار، وإن لم تكن فيه عِلَّةٌ كان سُكوتي عنه دليلاً على صحته.

هذا فيما أعلم، ولم أتعرَّض لإخراج الحديث المُعْتَلّ كلِّه، وإنما أخرجتُ منه يسيراً مما عُمل به، أو بأكثره عند بعض الناس، واعتمد عليه وفزع عند الحاجة إليه.

وقد أخرجتُ في هذا الكتاب أحاديثَ قليلةً من كتابٍ، وتركتها في كتابٍ أشهر من الكتاب الذي أخرجتُها منه ثم نَبَّهْتُ على كونها في ذلك الكتاب المشهور، وإنما فعلتُ ذلك لزيادةٍ في الحديث، أو لبيانه أو لكماله وحُسن سياقه، أو لقُوَّة سند في ذلك الحديث على غيره، ومنها ما فعلتُه نسياناً ونَبَّهْتُ على الكُلّ، وقد يكون حديثاً بإسناد صحيح، وله إسنادٌ آخر أنزَلُ منه في الصحة، لكن يكون لفظُ الإسناد النازل أحسن مساقاً أو أبين، فآخذه لما فيه من البيان وحُسن المساق، إذ المعنى واحدٌ، وإذ هو صحيحٌ من أجل الإسناد الآخر، أو يكون حديثٌ تعضده آيةٌ ظاهرةُ البيان من كتاب الله تعالى، فإنه وإن كان معتّلاً أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علته، وهذا النوع المعتذر عنه في هذا المجموع قليلٌ.

وجعلتُ هذا الكتابَ مختصرَ الإسناد، ليسهل حفظه ويقرب تناوله، وتتيسَّر فائدته إلّا أحاديث يسيرة ذكرتُ سندَها أو بعضه ليتبيَّن الراوي المُتَكَلَّم فيه؛ لأنه ربما كان الراوي لا يُعرَف إلّا حتى يُذكَر عمَّن روى، ومَن روى عنه، وربما فعلتُ ذلك لقُرب السند، وربما يكون مما تقدَّم ذكره والكلام عليه في موضعٍ آخر ولغير ذلك، وربما ذكرتُ من الإسناد رجلاً مشهوراً يدور الحديث عليه، ويعرف به كما تقدَّم، وعلى كتاب مسلمٍ في الصحيح عولت ومنه أكثر ما نقلت».

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ حمدي السَّلفي والأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م، في ثلاث مجلَّدات.

٦ ـ الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

يهتمُّ فيه المؤلف اهتماماً كبيراً باختيار الأحاديث، وانتقاء الرِّوايات، وما بيَّنه في مقدمة أحكامه من طريقته في عرض الأحاديث، وهي طريقةٌ فريدةٌ ساهمت في اختصار الكتاب، وجودة تصنيفه، وتحتاج إلى شِدَّة انتباهٍ، ودِقَّةِ مراعاةٍ، ومن ثم أدَّتْ أيضاً إلى قليلٍ من الأوهام، تعقَّبها ابن القطان ورَدَّها إلى صوابها. وهاك تفصيل هذه الطريقة:

ـ هو يعمد إلى الحديث، فيُخرجه من الكتاب الأشهر غالباً، ويذكره بلفظٍ واحدٍ، وهو يكتب أولاً صاحب الكتاب الذي أخرج من طريقه الحديث، مع ذكر صحابيه، ثم يسرد المتن، فيقول مثلاً: مسلم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال..

ـ فإذا أراد أن يذكر بعده حديثاً آخر لمسلمٍ، عن أبي هريرة، قال: وعنه، عن النبي ﷺ، قال:....

ـ وإذا كان الحديثُ لمسلمٍ، من رواية صحابيٍّ آخر، قال مثلاً: وعن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

ـ وإذا قال: في روايةٍ أخرى، أو في طريقٍ آخر، ولم يذكر الصاحبَ، فإنه من ذلك الكتاب الذي ذكره قبله، وعن نفس الصاحب.

ـ وإذا أردف الحديث بزيادة من نفس الكتاب، لكن عن صاحب آخر، ذكر ذلك الصاحب، وذكر النبيَّ.

ـ وإذا كانت الزيادةُ عن نفس الصحابي، لكن من كتابٍ آخر، ذكر مصنِّف ذلك الكتاب فقط، كأن يقول مثلاً: وقال أبو داود: ثم يسوق الزيادة، أو زاد أبو داود، أو عند أبي داود، ونحو ذلك.

ـ وأحياناً يذكر الزيادةَ ثم يقول: خرَّجها من حديث فلانٍ، ولا يذكر النبيَّ ﷺ، ولكنها مرفوعةٌ إليه ﷺ، ومن نفس الكتاب السابق. كأن يسوق حديثاً لمسلم عن أبي هريرة، ثم يردفه بقوله: قال أبو داود في هذا الحديث فيسوق الزيادة، ويقول بعدها: خرَّجها من حديث ابن عباس مثلاً.

ـ وفي أحايين قليلةٍ جداً يذكر الروايةَ التي فيها الزيادة كاملةً، فيذكر صاحب الكتاب، والصحابي، والنبي ﷺ.

ـ وربما تخلَّل ذلك كلامٌ في رجلٍ، أو شرحِ غريبٍ، أو نحو ذلك، وراعى مع ذلك أسلوبه في العطف السابق.

ـ وفي أحايين نادرةٍ جداً، يذكر الحديثَ بإسناده المتصل إلى رسول الله ﷺ، وأحياناً أخرى لا يذكر ويُحيل إلى ذكر الإسناد في أحكامه الكبرى.

ـ وفي أحايين أخرى نادرةً أيضاً يذكر الحديثَ بإسناد المصنِّف ـ الذي أخرجَ الحديثَ من طريقه ـ إلى رسول الله ﷺ.

ـ وكثيراً ما يذكر الأحاديثَ بقطعٍ من أسانيدها ليبيِّن الراويَ المُتَكلَّم فيه، أو ليتبرأ من عهدته بإبراز إسناده، أو غير ذلك، والأغلب الكثير أن يذكر الإسنادَ قبل المتن، وقد يعكس قليلاً.

ـ وقد أكثر من النقل من «صحيح مسلم»، وأشار إلى ذلك في مقدمة أحكامه الوسطى بقوله: «وعلى كتاب مسلم في الصحيح عوّلتُ، ومنه أكثر ما نقلتُ».

وقد قَسَّم أحكامَه إلى كتب، والكتب إلى أبوابٍ: صُنْع كثير من مصنِّفي كتب الحديث.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذة أُمّ محمد بنت أحمد الهليس، في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٧ ـ **عمدة الأحكام عن سيد الأنام**: لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المَقْدِسي الحنبلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

عَمَد المؤلِّفُ في هذا الكتاب إلى حذف أسانيد الأحاديث، واقتصر على إثبات اسم الصحابي الراوي للحديث، وأثبت إلى جانب الصحابة الرواة أسماءَ عددٍ قليلٍ من التابعين الذين وَرَد ذكرهم في أسانيد عددٍ من الأحاديث استكمالاً للفائدة، ثم رَتَّب الكتابَ على أبواب الفقه، وضَمَّنه كلَّ ما يحتاج إلى معرفته المسلمُ فيما يتّصل بالعبادات والمعاملات. وقد اجتهد المؤلِّفُ في إيراد الأحاديث التي اتَّفق على إخراجها البخاريُّ ومسلمٌ، وقد وُفِّق في مبتغاه أعظمَ توفيقٍ، على أنَّ في الكتاب عدداً قليلاً من الأحاديث مما انفرد به أحدُ الشيخين عن الآخر، وعلى الغالب يُورد المؤلِّفُ عقب الحديث روايةً أخرى له، وفي بعض المواطن أكثر من رواية معوِّلاً في إيراد تلك الروايات على «صحيح مسلم»، إلَّا القليل منها فهي للبخاري[1].

طُبع قديماً بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا في مصر. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمود الأرناؤوط في دار المأمون بدمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٣١٨) صفحة باسم: «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ».

٨ ـ **الأحكام الكبرىٰ**: لعبد الغني أيضاً.

كذا سَمَّاه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٤٨)، وقال: «مجلَّد». وذكره ابن رجب في ذيل «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩) فقال: «(كتاب الأحكام)» على أبواب الفقه، ستة أجزاء»، وفيه يذكر عبد الغني الأحاديثَ من الأصول بأسانيدها.

توجد منه نسخة خطية في جامعة ليدن في (٨٤) ورقة.

٩ ـ **دلاَئِلُ الأحْكَام من أحَادِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلام**: لأبي المحاسِن، بهاء الدين بن رافع بن شَدَّاد (المتوفى سنة ٦٣٢ هـ).

وهو من أجلِّ كتب السُّنّة التي وصلت إلينا من تراث السَّلَف ترتيباً وتنسيقاً وتوثيقاً وإحكاماً، وإحاطةً بجوانب الفقه الإسلامي المبني على الأحاديث النبوية التي أحسن المصنِّفُ انتقاء أحاديثه من كتب الصحاح المعتمدة، ومن مرويَّاتِ أهْلِ العدالة والضَّبط من نَقَلَةِ العِلْمِ المشهود لهم بالإمامة.

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

قال المصنف في مقدِّمته موضّحاً منهجَه فيه: «لمَّا رأيتُ الأحاديث عن النبيِّ ﷺ هي أدلَّةُ غالب الأحكام وأصولها التي تجري بمعرفتها على نظام، وأنَّ الفقهاء قد شحنوا بها كتبهم وتصانيفهم ولم ينبِّهوا على الصحيح منها والحسن والغريب، ولم يُشيروا إلى أيِّ كتابٍ تضمَّنها، ولم يشرحوا غريبَها، ولا نَبَّه أكثرهم على وجه الدليل منها، رأيتُ أن أجمع كتاباً يجمع بين التنبيه على الحديث في أيِّ كتابٍ ذكر، ومن اتَّفق على نقله من أئمَّة الحديث المشهورين، وأنبِّهُ على أنَّهُ صحيحٌ أو حسنٌ أو غريبٌ، وأُنَبِّهُ على اختلاف العلماء من الصحَّابة فمَن بعدهم من المجتهدين في أخذ الأحكام منه، ورأيتُ أن أضعه على أبواب الفقه لتسهل على المتعلِّم مطالعته وحلُّ الإشكال منه».

وقد برع المصنِّفُ ابن شدَّاد في معرفة أحكام الحوادث نَصّاً على مذهب الإمام الشافعي، معتمداً على الأحاديث النبوية الواردة مستدلاً على الأحكام، وكتابُه مِنْ أجلِّ الكتب الجامعة للأحاديث الصحية لاشتماله على شرح هذه الأحاديث.

وقد نَهَج فيه المصنِّفُ على أن يأتي في الباب بما فيه من الأحاديث، ثم يشرح ما في هذه الأحاديث من غريب الألفاظ التي كان يراها تحتاج، إلى تفسير ثم يتكلَّم عن فقه الحديث مع ذكر أَوْجُهِ خلاف بعض الأئمة فيه إن وُجدت. وغريب الألفاظ تأخذ حيِّزاً كبيراً في هذا الكتاب، نجدها في كل فصل، وفي كل حديث.

وأمَّا منهجه في إيراده الأحاديث والاستدلال بها، فهو يتّضح من سبرغور الكتاب أنَّ للمصنِّف منهجاً في ترتيب الكتاب، وتبويبه، وتفصيله، وذكر الأحاديث التي اعتمدها أئمّةُ السَّلَف، والاستدلال بها، وحلّ مشكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها وما يترتَّب عليها من الفقه، ومذاهب علماء الأقطار، وفقهاء الأمصار.

هذه الأحاديث يروبها المصنِّفُ من طريقٍ، أو طريقين، أو عِدَّةِ طُرُقٍ، بعضها قراءةً وبعضها سماعاً، وأقلُّها إجازةً، وهذا أوضحه في دستور سماعاته.

وقد تميَّز كتابُه بحُسن التبويب والترتيب، وجمال التفصيل والتنسيق، حتى جاءَ سهلاً ميَّسراً، يكفي القارىء عن الرجوع إلى ما سواه من كتب الحديث، ويغنيه عن مراجعة كتب اللغة والفقه والتاريخ التي كان لزاماً عليه أن يرجع إليها لو لم يقدِّم له المصنِّفُ هذا الشرحَ المُوْجَزَ الجليل.

وهو يسرد أصَحَّ ما وَرَد في أحاديث الفصل. ويذكر من أخرجه، كقوله: أخرجه الشيخان، وأبو داود، أو: أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي. وقد لا يذكر من أخرجه.

ويضبط ألفاظَه الغريبة، كأن يقول: «من غلول» بضم الغين المعجمة، ولام مضمومة، وواو، ولام. ويشرح غريبَه، وغالباً ما يذكر مصادره في شرح الغريب، كأن يعزو للهروي، أو للجوهري، وما إلى ذلك.

ويذكر بعد الحديث ما قاله أئمة الحديث فيه (تصحيحاً)، كقوله: ذكره البخاري في «صحيحه»، وكقول التِّرمذي: هذا الحديث أصَحُّ ما في هذا الباب، أو قول البخاري: هو أصَحُّ شيءٍ في هذا الباب.

وهو لا يذكر فيه أسانيدَ الأحاديث، إلا الصحابي حذراً من الإطالة، واعتماداً على ما يذكره عقب الحديث ممَّن أخرجه من أصحاب الصحاح والسُّنن، فإذا ذكر الحديث الذي رواه الصحابي، ذكر مَن رُوِيَ عنه مثل ذلك من الصحابة، ومن ذهب إليه من التابعين والفقهاء[1].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد شيخاني والدكتور زياد الدين الأيوبي في دار قتيبة بدمشق عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في أربع مجلَّدات.

١٠ ـ **الأحكام الكبرىٰ**: لمجد الدين عبد السَّلام بن عبد الله بن تيمية الحَرَّاني (المتوفى سنة ٦٥٢ هـ).

قال عنه الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي: «في عِدة مجلَّدات، و (المنتقىٰ من أحاديث الأحكام) وهو الكتاب المشهور انتقاه من (الأحكام الكبرىٰ)، يقال: إنَّ القاضي بهاء الدين ابن شَدَّاد هو الذي طلب منه ذلك بحلب»[2].

١١ ـ **المنتقىٰ من أخبار المصطفىٰ ﷺ في الأحكامِ**: لمجد الدين، عبد السَّلام بن عبد الله بن تيمية الحرَّاني (المتوفى سنة ٦٥٢ هـ).

---

(١) مقدمة التحقيق للكتاب.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٢٥٢).

قال الشوكاني: «مما لم يَنسِجْ على بديع مِنْوَالِه ولا قَرَّرَ على شَكْلِه ومِثالِه من الأَئمةِ الأعلام»[1]، وهو كتابٌ جليلٌ حافلٌ كما يَدُلّ عليه اسمُه أَبلغ دلالة، يبلغ عددُ أحاديثه خمسة آلاف وتسعة وعشرين حديثاً، وهو مختصر من «الأحكام الكبرىٰ» كما يذكر الحافظُ ابن رجب. وقال ابن المُلَقِّن في «البدر المنير» (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١): «وهو كاسمه، وما أحسنه، لولا إطلاقُه في كثيرٍ من الأحاديث العزو إلى كتب الأئمة دون التحسين والتضعيف، يقول مثلاً: رواه أحمد، رواه الدارقطني، رواه أبو داود، ويكون الحديث ضعيفاً، وأشَدّ من ذلك: كون الحديث في جامع الترمذي مبيناً ضعفه، فيعزيه إليه من غير بيان ضعفه».

وقد طُبع بالهند عدة طبعات، وفي المكتبة التجارية الكبرىٰ بمصر، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقِي، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م، في مجلدين بعنوان: «المنتقى من أخبار المصطفىٰ ﷺ». وطُبع بتحقيق الدكتور محيي الدين ديب مِستُو، في دار الكلم الطيب بدمشق، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م، في مجلَّدين. وقد اعتنىٰ بشرحه كثير من العلماء، فشرحه العلامة محمد بن أحمد بن عبد الهادي الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، ولكنه لم يتمه. وشرحه أبو العباس أحمد بن المحسن القاضي، ابن قاضي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) ولم يتمه أيضاً. وشرحه القاضي محمد بن علي الشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) وسَمَّىٰ شرحَه: «نيلُ الأوطار شرح منتقىٰ الأخبار» سيأتي تعريفُه.

١٢ ـ الإمام في بيان أدلَّة الأحكام: للعز بن عبد السلام (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ).

وهو كتابٌ حافلٌ ضخمٌ في الموضوع.

وقد قام بتحقيقه الدكتور علي محمد الشريف، في أبها ـ السعودية، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ رضوان مختار بن غريبة، بدار البشائر في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٣ ـ الخُلاصة في أحاديث الأحكام: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة «نيل الأوطار».

وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧١٧) باسم: «خلاصة الأحكام في مُهِمات السُّنن وقواعد الإسلام» وينقل عنه الإمامُ الزيلعي في «نصب الراية». جمع فيه النَّووي: أحاديثَ الأحكام وانتقاها فأودعها فيه، واعتمد منها الصحيحَ والحسنَ، وأفرد فصلاً للحديث الضعيف في آخر كلِّ بابٍ تنبيهاً على ضَعْفه.

يُعتبر هذا الكتابُ من أهمِّ كتب النَّووي الحديثية التي تُبرز الجانبَ الحديثيَّ عنده لتضمّنه فَنَّي الحديث روايةً ودرايةً، إذ قد جَمَع فيه جُلَّ الأحاديث التي اعتمدها الفقهاء في استنباط الأحكام العملية، فبَيَّن الصحيحَ منها والضعيفَ، وتكلَّم على كثيرٍ من الرُّواة جرحاً وتعديلاً بما يُناسِب حالَهم من الحفظ والعدالة.

حَقَّقه الأستاذ محمد بن منصور العمران، وعبد الرحمٰن صالح الزميع، كرسائل ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين إسماعيل الجمل، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، في مجلَّدين.

١٤ ـ غاية الإحكام لأحاديث الأحكام: أو الأحكام الكبرى: للحافظ أبي العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد مُحِبّ الدين الطَّبَري (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ).

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٨): «وعمل (الأحكام الكبرى) في ست مجلّدات، تعب عليه، وأتى فيه بكل مليحة». وقال ابن كثير في «طبقات الفقهاء الشافعية» (٢/ ٩٣٩) في ترجمة المحب الطبري: «مصنف الأحكام المبسوطة، أجاد فيه وأفاد، وأكثر وأطنب، وجمع الصحيحَ والحسنَ، ولكن ربما أورد الأحاديثَ الضعيفةَ، ولا ينبّه على ضعفها». وقال السُّبكي في الطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٩): و«صنَّف التصانيف الجيدة، منها في الحديث «الأحكام» الكتاب المشهور المبسوط، دَلَّ على فضل كبير»، وقال ابن المُلَقِّن في البدر المنير (١/ ٢٨٢) في كلامه على كتب الأحكام: «وأحكام الحافظ محب الدين الطبري ـ نزيل مكة، شرفها الله تعالى ـ وهو أبسطها وأطولها»، وقال الناجي في «عجالة الإملاء» (ص: ٤٧): «ومن وقف على ما في (الأحكام) للمحب الطبري من الأوهام في العزو المتكرّر إلى الصحيحين أو أحدهما وغيره رأى غاية العجب».

يُوجَد أجزاء منه مفرَّقة في مكتبات العالم.

١٥ ـ **الأحكام الوسطى**: للمحب الطَّبري أيضاً.

ذكره ابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (١/ ٣٤٧).

١٦ ـ **الأحكام الصغرى**: لمحب الطبري أيضاً.

قال ابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (١/ ٣٤٧): «الأحكام الصغرى يتضمَّن ألفَ حديث وخمسة عشر حديثاً».

١٧ ـ **المحرَّر للملك المظفر**: لمحب الطبري أيضاً.

قال ابن تغري بردي: «جمع فيه أحكام الصحيحين».

١٨ ـ **العمدة**: لمحب الطبري أيضاً.

وهو مختصر كتاب «المحرر للملك المظفر» قاله ابن تغري بردي.

١٩ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**: للإمام الحافظ تقي الدين بن دقيق العيد (المتوفى سنة ٧٠٢ هـ).

شرح فيه كتابَ «العمدة» للإمام المقدسي شرحاً وافياً.

وقد طُبع هذا الكتاب مراراً، وطُبع أخيراً طبعة جيدة في جزأين بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ومراجعة الشيخ أحمد شاكر، عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م بمصر. وللعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني كتاب (العدة) حاشية على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد. طُبع في أربع مجلدات بتحقيق على بن محمد الهندي في مصر.

٢٠ ـ **الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام**: لتقي الدين بن دقيق العيد أيضاً.

قال حاجي خليفة: «جمع فيه متون الأحاديث المتعلِّقة بالأحكام مجرَّدة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه وسماه: «الإمام»، قيل: إنه لم يؤلَّف في هٰذا النوع أعظم منه، لما فيه من الاستنباطات والفوائد، لكنه لم يكلمه، وذكر البقاعي في حاشية الألفية: أنه أكمله، ثم لم يُوجَد بعد موته منه إلا القليل، ولو بقي؛ لأغنىٰ الناس عن تطلُّب كثيرٍ من الشروح.

ومن شرح «الإلمام» شمس الدين محمد بن ناصر الدين محمد الدِّمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ). ولخصه قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ)، وسَمَّاه: «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام». وشمس الدين أيضاً وسَمَّاه: «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام». وشمس الدين محمد بن أحمد، الشهير بابن قُدَامة المَقْدِسي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ) لخَّصه أيضاً وسَمَّاه «المحرَّر». ولخَّص «الإلمام» أيضاً علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣١ هـ)»[١].

وقد طُبع كتاب «الإلمام» بتحقيق الشيخ محمد سعيد المولوي في دمشق في مجلَّدٍ واحدٍ.

٢١ ـ الإمام شرح الإلمام: لابن دقيق العيد أيضاً.

شرح فيه كتابَ «الإلمام» ولابن دقيق العيد أيضاً كتابُ (الإلمام بأحاديث الأحكام)، شرط فيه ألا يُورِد إلا حديثَ مَنْ وثَقَّه إمامٌ من مزكٍّي رواة الأخبار (وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإنَّ لكلٍّ منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كل خير)، جمع فيه (١٤٧١) حديثاً، رَتَّبها على أبواب الفقه وعزا الأحاديث إلى مخرجيها.

طُبع بتعليق الأستاذ محمد سعيد مولوي في مجلد وسط، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٢٢ ـ الإلمام بأحاديث الأحكام: لابن دقيق العيد أيضاً.

وهو كتابٌ صغيرٌ مختصرٌ من «الإمام»، بَيَّن المؤلِّفُ شرطه فيه فقال في مقدمته: «وشرطي فيه أن لا أورد إلا حديثَ مَن وَثَّقه إمامٌ من مُزَكّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإن لكلٍّ منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كلٍّ خيرٌ».

وهو مطبوع عدة طبعات.

---

(١) كشف الظنون: (١/١٥٨).

٢٣ ـ **الإعلام بأحاديث الأحكام**: لشيخ الإسلام، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، وهو مطبوعٌ.

٢٤ ـ **الاهتمام بتلخيص الإلمام**: للحافظ قطب الدين أبي علي، عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، اختصره من كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، فحَرَّره، قاله ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٩٨) والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص: ٥٢٣).

والكتاب مطبوعٌ في مجلَّدٍ.

٢٥ ـ **المصباح**: للإمام شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحَمَوي، المعروف بابن البارزي (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ في أحاديث الأحكام، في الحِسَان والصِّحاح، اختصره من «المصابيح»، وجعله على مسائل التنبيه، تيسيراً على الطلاب.

وهو مخطوطٌ، ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية في (٧٩) ورقة.

٢٦ ـ **المطلع على جملة من الأحاديث النبوية على تبويب المقنع**: للإمام الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ).

وهو كتابٌ مختصر ذكره الذهبي في «المعجم المختص بالمحدِّثين» وغيره، وهو مخطوطٌ، يُوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية في (١٤٠) ورقة.

٢٧ ـ **الإحكام لأحاديث الإلمام**: للأمير العلامة علاء الدين علي بن بَلْبَان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ من كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، منه نسخة خطية في التكية الإخلاصية في حلب.

٢٨ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: للعلامة الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيلعي الْحَنَفِي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ كتاب «الهداية» في الفقه الْحَنَفِي، وهو كتابٌ جليلٌ، مطبوعٌ في أربع مجلَّدات.

٢٩ ـ المحرَّر في أحاديث الأحكام: لابن عبد الهادي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، الشهير بابن قُدامَة المَقْدسي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ).

قال حاجي خليفة: «لخَّصه من (الإلمام) لابن دقيق العيد»[١]. جمع فيه (١٣٠٧) حديثٍ في الأحكام، ورَتَّبها على الموضوعات، أولها كتابُ الطهارة وآخرها كتابُ الطِّبّ، اختارها من أمّهات مصادر الحديث: مسند أحمد، والكتب الستة، ومن صحيحي ابن خزيمة، وابن حِبّان، ومستدرك الحاكم، والسُّنن الكبرى للبيهقي، وموطأ مالك، ومصنَّف عبد الرزاق وابن أبي شيبة، ومسانيد أبي يعلى الموصلي والطَّيالسي وأبي عَوَانة وغيرها من المصنَّفات، ويعزو ما أخرجه إلى مصادره وإذا كان في الصحيحين أو أحدهما وفي غيرهما اكتفى بالصحيحين، وقلَّما يذكر معهما أو مع أحدهما غيرهما إلا إذا وجدت عِلَّةٌ أو نحوها. كما يذكر المصادرَ الأخرى حسب درجتها، حَرَّر فيه ألفاظَ الأحاديث، وذكر بعض من صَحَّح الأحاديثَ أو ضَعَّفها من الأئمة، وما وَرَد في بعض الرواة من جرحٍ أو تعديلٍ عن جهابذة علماء الجرح والتعديل.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الله بن محسن التركي في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في مجلَّدٍ، ووزعت كمية من الكتاب على نفقة أحد المحسنين. وطُبع بتصحيح محمد بن أحمد بن علي الزيني المالكي، بمطابع مصطفىٰ محمد في مكَّة المكَّرمة، عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ يوسف المرعشلي وآخرين بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٣٠ ـ الأحكام الكبرى: لابن عبد الهادي أيضاً.

وهو كتابٌ كبيرٌ مبسوطٌ، ذكره ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ١١٨٢) فقال: «وقد بسطنا الكلامَ على الأحاديث الواردة في جمع التقديم في

(١) كشف الظنون: (١/ ١٥٨).

كتاب الأحكام الكبير، والله أعلم». وذكره ابنُ رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٣٧) فقال: (الأحكام الكبرى) المرتَّبة على أحكام الحافظ الضياء، كمل منها سبع مجلَّدات.

وهو مفقودٌ.

٣١ ـ **الأحكام الكبرى**: للإمام المفتي بهاء الدين محمد بن علي بن سعيد الأنصاري، ابن إمام المشهد (المتوفى سنة ٧٥٢ هـ).

قال الذهبيُّ في «المعجم المختص» (ص: ٢٤٥): «ألَّف أحكاماً كبيراً. وقال ابن رافع: «جمع مجلَّدات على التمييز للبارزي، وكتاباً في أحاديث الأحكام في أربع مجلَّدات، وناولني إيَّاه». وقال السَّخاوي في «ذيل دول الإسلام» (١/ ٦٤): «مصنَّفُ كتاب الأحكام في أربع مجلَّدات».

لا أعلم له وجوداً في مكتبات العالم.

٣٢ ـ **الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم**: للعلامة علاء الدين مُغْلَطَايْ بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، جمع فيه ما اتَّفق عليه الأئمةُ الستةُ من الأحاديث، وذكر في آخر كلِّ بابٍ فصلاً في الأحاديث الضعيفة الواردة فيه، وبَلَغ عددُ أحاديثه (٣٦١) حديثاً، وقد نَسَبه لمغلطاي وليُّ الدين العراقي في «ذيل العبر» (١/ ٧٣) في ترجَمة مغلطاي فقال: «وصنَّف شيئاً على (الروض الأنف) وأحكاماً جمع فيه ما اتَّفق عليه الستة» وقال ابن فهد في «لحظة الألحاظ» (ص: ١٣٨ ـ ١٣٩): «وله عِدَّة تآليفٍ مفيدةٍ في الحديث واللغة وغير ذلك منها كتاب في الأحكام مما اتفق عليه الأئمة الستة».

وقد طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوَّامة.

٣٣ ـ **إحكام الأحكام**: للإمام أبي أُمَامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي ابن النقاش (المتوفى سنة ٧٦٣ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، جعله تتميماً لـ: «عمدة الأحكام»، قال في مقدمته: «أما بعد، فقد جمعتُ مما يناسب العمدة من الأحكام الصادرة من بين شفتي سيد الأنام،

من غير ما ذكره الشيخُ فيها غالباً، ولم أذكر غير متن الحديث ومن خَرَّجه، مرتباً على أبواب العمدة.

وهو مطبوعٌ، لكنَّه قليلُ الفائدة. والله أعلم.

٣٤ ـ كفاية المستقنع لأدلة المقنع أو الانتصار في أحاديث الأحكام: للإمام الحافظ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن محمد بن عبد الله المردوي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ جَيّدٌ نافعٌ، رَتَّبه المؤلِّفُ على أبواب كتاب «المقنع» لابن قدامة، واجتهد في تحريره، وذكر تصحيحَ الحديث وتضعيفَه والكلامَ على بعض رواته، قال ابن عبد الهادي في «ذيل طبقات الحنابلة» (ص ١٧٦ ـ ١٧٧): «صنف كتاب الانتصار في الحديث على أبواب المقنع، وهو كتابٌ جيِّدٌ نافعٌ. ونقل برهانُ الدين ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (٣/ ١٤٧) عن ابن حجي قوله: «وجمع ـ يعني: المردوي ـ كتاباً في أحاديث الأحكام حسناً. ثم قال ابن مفلح: «وكتابه هذا سَمَّاه (الانتصار) وبَوَّبه على أبواب المقنع في الفقه، وهو محفوظنا».

يُوجَد منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب باسم «كفاية المستقنع لأدلة المقنع» وأخرى في المكتبة الأزهرية باسم «مختصر في أحاديث الأحكام» وأخرى في جاريت يهودا باسم «الانتصار في أحاديث الأحكام».

٣٥ ـ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

وهو كتابٌ جَيِّدٌ، قال ابن قاضي شهبة: «وصنَّف ـ يعني: ابن كثير ـ في صغره الأحكام على أبواب التنبيه، ووَقَف عليه شيخه برهان الدين، وأعجبه».

وقال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٦٠٦): «وأول شيءٍ خَرَّجه أحاديث التنبيه، ويقال: إنَّ شيخه ابن الفركاح كان يُعجبه ويُثني عليه».

وهو مطبوعٌ مبسوطٌ.

٣٦ ـ كتاب الأحكام الكبير: للحافظ ابن كثير أيضاً.

وهو كتابٌ كبيرٌ أحال عليه ابنُ كثير في كُتبه المطبوعة أكثر من مرَّةٍ، وقال

الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧): «وشرع في عمل (الأحكام الكبرى) فبَيَّض كتابَ الطهارة فقط في مجلَّدين، ووقفتُ على الثالث من أول الصلاة إلى كيفية الركوع، ولم ير ما بعده».

قال الدكتور المرعشلي في حاشية «المجمع المؤسس» (٢/ ٦٠٦): يُوجَد منه مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٧ ـ البلغة في أحاديث الأحكام: للإمام العلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو كُتَيِّبٌ صغيرٌ، قال عنه مؤلِّفُه: «في جزءٍ لطيفٍ». نقله عن السَّخاوي في «الضوء اللاَّمع» (٦/ ١٠١).

قال المؤلِّفُ في مقدمته: وبعد، فهذه بلغةٌ في أحاديث الأحكام، مما اتَّفق عليه الإمامان: البخاري ومسلم، مرتَّبة على أبواب المنهاج للعلامة محيي الدين النَّووي.

طُبع في دار البشائر بدمشق.

٣٨ ـ تحفة المحتاج إلى أدلَّة المنهاج: لابن الملقِّن أيضاً.

وهو كتابٌ مختصرٌ، رَتَّبه على أبواب «منهاج الطالبين» للإمام النووي، وشرطه فيه أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً دُون الضعيف، وربما ذكر حديثاً ضعيفاً لكنه يُنبِّه عليه.

وهو مطبوعٌ في مجلَّدين بتحقيق الأستاذ عبد الله اللِّحْيَاني.

٣٩ ـ خلاصة الإبريز للنبيه طالب أدلة التنبيه: لابن الملقِّن أيضاً.

ذكره ابنُ المُلَقِّن في إجازته التي كَتَبها بمكَّة فقال: «الخلاصة على أبواب التنبيه في الحديث في مجلَّدٍ. ذكر ذلك السَّخاوي في «الضوء اللامع»؛ وهو كتابٌ جيِّدٌ، ألَّفه بعد «تحفة المحتاج» وشرطه فيه أيضاً أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً أوحسناً دون الضعيف، وربما ذكر حديثاً ضعيفاً ونَبَّه على ضعفه.

٤٠ ـ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد: للحافظ زين الدين، أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

رتَّبه المؤلف على أبواب الفقه، وأتى في آخره بجملةٍ من الأدب والاستئذان وغير ذلك، يقول في مقدمته: «فقد أردتُ أن أجمع لابني أبي زُرْعَة، مختصراً في أحاديث الأحكام، يكون متصلَ الأسانيد بالأئمة الأعلام، فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عِدَّةً من الأخبار، يستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار، ويتخلَّص به من الحرج في الجزم بنقل ما ليست له به روايةٌ، فإنه غيرُ سائغٍ بإجماع أهل الدراية، ولمّا رأيتُ صعوبةَ حفظ الأسانيد في هذه الأعصار لطولها، وكان قصر أسانيد المتقدِّمين وسيلةً لتسهيلها، رأيتُ أن أجمع أحاديثَ عديدةً في تراجم محصورةٍ، وتكون تلك التراجم فيما عُدَّ من أصحِّ الأسانيد مذكورة إما مُطْلَقاً على قول من عَمَّمه، أومقيَّداً بصحابي تلك الترجمة...».

ثم ذكر المؤلِّفُ منهجَه في إيراد لفظ الحديث، فقال: «ولفظُ الحديث الذي أورده في هذا المختصر، هو لمن ذكر الإسناد من (الموطأ) و(مسند أحمد)، فإن كان الحديثُ في الصحيحين لم أعزه لأحدٍ؛ وكان ذلك علامةَ كونه متفقاً عليه، وإن كان في أحدهما اقتصرتُ على عزوه إليه، وإن لم يكن في واحدٍ من الصحيحين عزوتُه إلى مَن خَرَّجه من أصحاب السُّنَن الأربعة وغيرهم ممّن التزم الصحةَ كابن حِبّان والحاكم...».

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٠): «ثم اختصره في نحو نصف حجمه، وشرح قطعةً صالحةً من الأصل في قريبٍ من مجلَّدٍ، ثم أكمله ولده شيخُه الحافظ أبو زُرْعَة».

طُبع هذا الكتاب في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (١٥٨) صفحة.

وقد قام العراقيُّ بشرح هذا الكتاب وسمَّاه بـ: «طرح التثريب في شرح التقريب»، لكنه توفي قبل إتمامه فأكمل شرحَه ولدُه أبو زُرْعَة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ). وهو مطبوعٌ بدمشق في أربعة مجلَّدات.

٤١ ـ مختصر تقريب الأسانيد: للعراقي أيضاً.

كما تقدَّم في كلام ابن فهد، ولعلَّ «التقريب» ومختصره هما: «الأحكام الكبرى»، و«الأحكام الصغرى»، اللذان ذكرهما الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨١٦).

٤٢ ـ الأحكام على ترتيب سنن أبي داود: للإمام الحافظ ولي الدين أبي زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦).

ذكره ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٨٨) وقال: «كتب فيها مجلَّداً».

وهٰذا الكتاب غير «شرحُ سُنن أبي داود» للولي العراقي، قال الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ٤٤): «وشرع في «شرح السُّنن لأبي داود» فكتب نحو السُّدُس منه في سبع مجلَّدات في المسودة. وقال المُبارَكْفُوري في مقدِّمة «تحفة الأحوذي» (١/ ١٢٧) وهو يصف هذا الشرح: «وهو شرحٌ مبسوطٌ، لم يُؤَلَّف مثله، كتب منه من أوله إلى سُجود السَّهو في سبع مجلَّدات، وكتب مجلَّداً فيه الصيام والحج والجهاد، ولو كمل؛ جاء في أكثر من أربعين مجلَّداً».

٤٣ ـ بُلوغ المرام من أحاديث الأحكام: للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

يقول الكَتَّاني: «وبلوغ المرام كتابٌ جمع فيه الحافظُ ابن حجر الأحاديثَ التي استنبط الفقهاءُ منها الأحكام الفقهية مبيِّناً عقب كلٍّ منها من أخرجه من أئمة الحديث كالبخاري، ومسلم، ومالك، وأبي داود، وغيرهم، موضِّحاً درجةَ الحديث من صحةٍ أو حُسْنٍ أو ضَعْفٍ، مرتِّباً له علىٰ أبواب الفقه، وضَمَّ إلىٰ ذلك في آخر الكتاب قسماً مُهِمّاً في الآداب والأخلاق والذكر والدعاء»[1]. وبهذا صار الكتابُ محرّراً ـ كما وَصَفه الحافظُ نفسه ـ «تحريراً بالغاً، ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً». فاحفظ هذه الأحاديث عن ظهر قلب، لتصير نابغاً، ويساعدك حفظُها على استحضار المعلومات، وأن تكون في السنة متفقهاً، ولاتِّباعها عاملاً.

طُبع أولاً بتصحيح الشيخ محمد حامد الفقي، في المكتبة التجارية الكبرىٰ بالقاهرة، عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩ م، يقول الكَتَّاني: «فجاء محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصَّنْعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ)، وشرح ذلك الكتابَ فَبيَّن لغته

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

وسبب الضعف فيما ضعَّفه الحافظ ابن حجر أو أنكره أو وَهَّمَهُ أوأَعَلَّهُ . . . إلخ. وذكر ما يَدُلُّ عليه الحديث من الأحكام الفقهية ومن قال بها من كبار المجتهدين صحابة وتابعين وأئمة المذاهب رضوان الله عليهم أجمعين، ومن خالفها مبيِّناً نوع المخالفة ودليلها»[1]، وسَمَّى شرحَه «سُبُل السَّلام شرح بلوغ المرام».

٤٤ ـ الإعلام بأحاديث الأحكام: للإمام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٥ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، شرحه مؤلِّفه في كتابٍ سَمَّاه «فتح العلام لشرح الإعلام بأحاديث الأحكام».

وهو مطبوعٌ مع شرحه المذكور في مجلَّدٍ كبيرٍ.

٤٥ ـ سُبل السلام مع شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: للإمام محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير الكحلاني الصَّنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

شرح فيه «بلوغَ المرام»، وقد اختصر هذا الشرحَ عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي (المتوفى سنة ١١١٩ هـ)، وهو كتابٌ جامعٌ يتناول مذاهبَ الفقهاء وخاصةً أهل البيت، كما يذكر مذاهبَ الأئمة الأربعة، ويَرُدُّ على بعض المسائل، إلا أنه كثيرُ الاجتزاء والاقتضاب، وكثيراً ما يَرُدُّ على مسائل لا تظهر أصولها للقارىء، كما أنه قد يستطرد أحياناً في ذكر بعض المسائل.

طُبع الكتاب عدة مرات في أربعة أجزاء إحدى هذه الطبعات سنة (١٣٥٧ هـ)، وهي خيرٌ مما طُبع بعد ذلك، ومع هذا فالكتابُ يحتاج إلى تحقيقٍ وتصحيحٍ وبيان حتى تتمَّ الفائدة منه. وقد تَمَّ طبعه بتحقيق وتخريج الدكتور محمد صبحي حسن حَلَّاق، وبلغت أحاديث الكتاب (١٤٨٢) حديثاً في ثمانية أجزاء، في دار ابن الجزوء، بالأحساء ـ جدة ـ الرياض، عام ١٤١٨ هـ. في أربع مجلَّدات.

٤٦ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: لقاضي قضاة اليمن الإمام محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ).

شرح الشوكاني في هذا الكتاب «كتاب المنتقى» لأبي البركات ابن تيمية، قال

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

في مقدمة كتابه: «وقد سلكتُ في هذا الشرح لطول المشروح مسلكَ الاختصار، وجرّدتُه عن كثيرٍ من التفريعات والمباحثات التي تفضي إلى الإكثار، ولا سِيّما في المقامات التي يَقِلُّ فيها الاختلاف. . . وأمَّا في مواطن الجِدَال والخِصَام فقد أخذتُ فيها بنصيبٍ من إطالة ذيول الكلام. . . فدُونك. . . شرحاً يشرح الصدور، ويمشي على سُنن الدليل وإن خالف الجمهور. . . وقد نصرتُ ما أظنه الحقّ، بمقدار ما بلغت إليه الملكةُ، وقد اقتصرتُ فيما عدا هذه المقامات الموصوفات على بيان حال الحديث وتفسير غريبه، وما يُستفاد منه بكل الدلالات، وضممتُ إلى ذلك في غالب الحالات الإشارة إلى بقية الأحاديث الواردة في الباب، مما لم يذكر في الكتاب، لعلمي بأنَّ هذا من أعظم الفوائد التي يرغب في مثلها أربابُ الألباب من الطلاب، ولم أطول ذيلَ هٰذا الشرح على طريق التنبيه، ولا سِيّما في المواطن التي هي مَظِنَّة تحريفٍ أو تصحيفٍ. . . وجعلتُ ما كان للمصنِّف من الكلام على فقه الأحاديث وما يستطرده من الأدلة في غضونه من جملة الشرح في الغالب ونسبت ذلك إليه، وتعقّبتُ ما ينبغي تعقبه عليه وتكلّمتُ على ما لا يحسن السكوت عليه. . .».

ويمتاز شرح الشوكاني رحمه الله تعالى بما يلي:

ـ تخريج الأحاديث وبيان طرق كل منها، واختلاف ألفاظه، وما قيل فيه من صحة أو ضعف، وسبب ضعفه، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه، وإبداء رأيه في ذلك. وقد اعتمد في ذلك غالباً على كتابي: «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» و«تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»؛ للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

كشف معاني ألفاظ كل حديث، وأقوال علماء اللغة فيها، وبيان اشتقاقها إذا احتاج الأمر لذلك، مع إيضاح معناها الاصطلاحي الشرعي.

ـ استنباط أحكام الفقه من الأحاديث، وكيفية دلالتها عليها، وأقوال مذاهب علماء الأمصار فيها، مع بيان مذاهب علماء الصحابة والتابعين، ومن وافق منهم الحديث ومن خالفه، وحجة كل منهم، مع بيان أرجحية الحكم في ذلك دون تعصب ولا تعسف.

ـ استنباط القواعد الأصولية، وتطبيق الأحكام الجزئية الفرعية عليها، مع ذكر أقوال فحول علماء الأصول في ذلك.

- إعطاءُ المسائلِ حقَّها في كل بحث على طريقة الإنصاف وعدم التقيّد بمذهب.

لقد شاعَ هذا الكتابُ في حياة المؤلف، وقُرئ عليه مراراً، وتناقلَه المشايخ الكبار وانتفع به العلماء، وقد نبَّه الجميعُ المؤلفَ على مواضعَ منه حتى تحرَّرَ، فأصبحَ أثيراً عنده، وكان يقول: إنه لم يرضَ عن شيءٍ من مؤلفاته سواه؛ لما هو عليه من التحرير البليغ.

وخلاصة القول: إنَّ هـٰذا الكتاب جمع دراساتٍ حديثيةً كاملةً لأحاديث الأحكام تناولت غريبَ الحديث وفقهَه ومذاهبَ العلماء، ولم يَخْلُ من أبحاثٍ أصوليةٍ، وأحكامٍ فرعيةٍ مستنبطةٍ من الأدلة الشرعية، وما يلحق بذلك، كما جمع جانباً من مذاهب الفقهاء الذين لم يُكتب لمذاهبهم التدوين والانتشار.

طُبع بتحقيق لفيفٍ من المحقِّقين الفضلاء في دار ابن كثير بدمشق، في خمس مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

٤٧ - إحياء السُّنن أو (جامع الآثار): للمحدِّث الفقيه الشيخ أشرف علي التَّهَانَوِي (المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ).

كان التهانويُّ - رحمه الله تعالى - يرى منذ زمان: أنَّ بعض الناس يُطيلون ألسنتَهم في حقّ الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنه، ويقولون: إنَّ مذهبه غير مؤيَّد بالحديث، وإنه يقدِّم القياسَ والرأي على الحديث الصحيح، إلى غير ذلك من الدعاوى التي لا حجةَ لها ولا دليلَ. وأدلة الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وإن كانت مبسوطةً في كثير من الكتب القديمة، غير أنها مبعثرةٌ في كتب مختلفة ورسائل شتّى، فأراد رحمه الله أن يجمعها في كتابٍ، وشرع في تأليف كتاب سَمَّاه (إحياء السنن) وجمع فيه أدلّة الإمام أبي حنيفة من الأحاديث الصحيحة في جميع الأبواب الفقهية، ولكن مسوَّدةَ هذا الكتاب العظيم قد ضاعت عن المؤلف قبل أن تُطبع، ثم بعد برهة من الزمان عاد الشيخ إلى تأليفه مرة أخرى، وغيَّر في منهجِه، وسمَّاه «جامع الآثار»، وجمع فيه أحاديثَ استنبط منها الحنفية مذهبهم، مع التنبيه الموجز على كيفية إسنادها، ووجه الاستدلال منها، ثم أضاف إليه تعلقياً باسم (تابع الآثار)، ذكر فيه توجيه الأحاديث التي ظاهرها التعارضُ مما ذُكر في «جامع الآثار».

وقد طُبع كلاهما في جزءٍ لطيفٍ في المطبع القاسمي بدِيُوْبَنْد، في عام ١٣١٥ هـ طبعاً حجرياً. ولكن كلا الكتابين كانا في غاية الاختصار، ولم يتجاوزا

أبواب الصَلاة، وكان يودّ رحمه الله أن يؤلّف مثل ما ألّف من قبل، ويبسط فيه الكلام عن الأحاديث سنداً ومتناً، وروايةً ودرايةً، حتى استعدّ لإنجاز هذه المهمّة الشيخ أحمد حسن السنبهلي، ففوَّض إليه الشيخ خدمةَ هذا التأليف، فجمع في المتن أحاديث وآثاراً مع الكلام على إسنادها باختصار، وشرحها في التعليق متناً وإسناداً ببسط وتفصيل، وسمَّى المتن بالاسم السابق (إحياء السنن)، والتعليق باسم (التوضيح الحسن).

وكان الشيخُ ـ رحمه الله ـ ينظر في كلِّ ما يكتب السنبهليُّ، حرفاً حرفاً، ويغيِّر في مواضع منه، حيث يجد الحاجة إليه، حتى بلغ كتاب الحج.

وهاهي مقدمة الشيخ التهانوي ـ رحمه الله ـ لكتاب (إحياء السنن) في طبعته الثانية:

«وبعد؛ فهذه جملةٌ من الأدلة على بعض الفروع من مذهب أقدم الأئمة الأربعة المشهورين المجتهدين في الدِّين، أبي حنيفة النعمان رضي الله عنهم وعن أتباعهم أجمعين، مسَّت الحاجة إليها في هذا الزمان، حيث أطال الطاعنون ألسنتهم فيه، فلم يبقَ للسكوتِ مساغٌ، وقد كنت سوَّدتُ قبل سنين بعض ذلك من جميع الأبواب الفقهية، وسمّيته (إحياء السنن)، لكنه قد ضاع عني، والحمد لله على كل حال، ثم بعد برهة من الزمان، عُدت إلى كتابة بعضه على منهج غير المنهج السابق، وسمَّيتُه (جامع الآثار)، وقد شاعَ بحمد الله تعالى، لكنه لم يتجاوز أبوابَ الصلاة، ولم يتيسَّر لي أسباب تكميله وتتميمه، إلى أن منَّ الله تعالى عليَّ الآن، ووفّقني للعود إليه بإشارة بعض الناس من المشتغلين لديّ بخدمة العلم، وشاركني في هذا الخطب، وأعانني عليه، بحيث يصبح أن يقال: إنه العامل وأنا المُعين، وغيّرت منهجه عن منهج الجامع إلى المنهج السابق لكونه سهلاً خالياً من التعب، مراعياً فيه ترتيب (الهداية) ولم أكتفِ في هذه النوبة بالمسائل الاختلافية المقصودة بالجمع، بل أضفت إليها بعض الفروع المتفق عليها، لفوائد مخصوصة.

ولما كان هذا مُشاكلاً لتسويد (إحياء السنن) رأيت أن أسمّيه بذلك الاسم القديم، ليكون ذلك إحياءً للدارس الرميم، والله الموفق لإتمام كل أمر عظيم وخطب جسيم، وعلّقتُ عليه تعليقاً موضحاً لمعاني الأحاديث، وباحثاً عن أسانيدها، وسمّيته (التوضيح الحسن على إحياء السنن)».

٤٨ ـ إعلاء السنن: للمحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهانَوِي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

هٰذا الكتابُ بمثابة موسوعةٍ ضخمةٍ، والمكمّل لما بدأه الشيخُ التَّهَانَوِيّ ـ رحمه الله ـ باسم «إحياء السنن» ثم «جامع الآثار»، ولكن قدَّر الله تعالى أن يقوم بإنجاز هذه الفكرة، وإكمال هذا المشروع العلمي الكبير ابنُ أخت الشيخ وتلميذه المتخرّج في علوم الحديث لديه، والذي أكمله في ظلّ إشرافه ـ رحمه الله تعالى ـ واعتنى فيه بجمع أدلةِ أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المنال، مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة، بما تقضي به صناعة الحديث، من تقويةٍ وتوهينٍ، وأخذٍ وردٍّ على اختلاف المذاهب.

اشتغل الشيخُ العثماني بهذه المهمّة الشَّاقَّة نحو عشرين سنة اشتغالاً، حتى أتم مهمّته بغاية من الإجادة.

يقول العلاَّمة الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ وهو يُثني عليه: «والحَقُّ يقال: إني دُهِشْتُ من هذا الجمع، وهذا الاستقصاء، ومن هذا الاستيفاء البالغ في الكلام على كلِّ حديثٍ، بما تقضي به الصناعةُ، متناً وسنداً، من غير أن يبدو عليه آثارُ التكلُّفِ في تأييد مذهبه، بل الإنصاف رائده عند الكلام على آراء أهل المذاهب، فاغتبطتُ به غايةَ الاغتباط، وهكذا تكون هِمَمُ الرجال، وجدُّ الأبطال».

ويقول الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تقريظه لكتاب (إعلاء السنن):

«فمن أهمِّ ما خُدمت به السنَّةُ المُطهَّرة شرح أحاديث الأحكام، واستخراج ما فيها من فقهٍ وتعليمٍ، وأمرٍ ونهيٍ، وحلالٍ وحرامٍ. وقد تبارت هِمَمُ المحدِّثين الفقهاء من كلّ عصرٍ ومصرٍ في جمع تلك الأحاديث في صعيدٍ واحدٍ، لتكون مرجعاً سهلاً، قريبَ المنال لكل متفقِّهٍ ومستفيدٍ، ومن أفضل بل أفضل ما أُلِّف فيها في هذا القرن الرابع عشر، وأوسعه حجماً ـ من وجهة نظر السَّادة الحنفية ـ كتاب (إعلاء السُّنَن) تأليف شيخنا العلاَّمة المحدِّث الفقيه، الأصولي البارع، المتتبِّع الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهانوي، رحمه الله، وكان سببُ تأليف هذا الكتاب النافع العظيم ما حَدَث من حوالي منتصف هذا القرن؛ إذ قامت في بعض بلاد الهند ـ قبل انقسام باكستان منها ـ نغمةٌ من بعض المسمّين أنفسهم (أهلَ الحديث) زعموا فيها: أنَّ

مذهب السادة الحنفية الذي هو مذهبُ جمهور المسلمين في تلك البلاد الواسعة العريضة يخالف الأحاديثَ النبويةَ في كثيرٍ من مسائله، كما زعموا أيضاً: أنَّ السادة الحنفية يقدِّمون القياسَ على الحديث الشريف، وكما أنكروا أيضاً تقليدَ الأئمة الأربعة المتبوعين، رضي الله عنهم، وأطالوا لسانَهم في جنب فقه الحنفية، وجنبِ فقيهِ المِلَّة الإمام أبي حنيفة بوجهٍ أخصّ، فتصدَّى لردِّ هذه المزاعم الزائفة فحول الفقهاء والعلماء في تلك الديار الهندية، وأبطلو هذه الدعاوى بالتآليف الحديثية الكثيرة المحقَّقة، وبيَّنوا فيها استنادَ السادة الحنفية في فِقههم ومذهبهم إلى الأحاديث الشريفة، وأنهم يقدِّمون الحديثَ الشريفَ حتى الحديثَ الضعيفَ على القياس، وأنَّ القياس بشروطه من الأدلة التي يجب العملُ بها، وأنَّ الحنفية لا ينقصون استدلالاً بالسنة وتمسُّكاً بها عن غيرهم من الأئمة، إن لم يكونوا أقوى من سِواهم تمسُّكاً بالحديث والأثر.

وقد استوفى العلاَّمةُ التَّهَانَوِيُّ في كتابه (إعلاء السنن) أدلةَ أبواب الفقه كلها من باب الطهارة إلى ختام الأبواب الفقهية بجهدٍ بارعٍ، وصناعةٍ حديثيةٍ فقهيةٍ دقيقةٍ، لفتت الأنظار إلى هذا الكتاب، حتى تخاطفته أيدي العلماء من حين صدوره، وأصبح الحصولُ على نسخة منه من الأماني الكبار في نفوس العلماء الذين عرفوا هذا الكتاب عن كثبٍ أو سمعوا عنه»[1].

هذا وقد تُوِّج الكتابُ بمقدِّمتين علميتين، إحداهما حديثيةٌ[2]، والأخرى أصوليةٌ[3] فقهيةٌ، نظراً لما انطوى عليه الكتاب من الأحاديث الشريفة في المتن، والأحكامِ الفقهية المستخرجة منها في الشرح، فكان الكتابُ بهذا الاستيفاء والعناية

---

(١) من تقريظ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب (إعلاء السنن).

(٢) ألّفها الشيخ ظفر العثماني نفسه، وقد طُبعت هذه المقدِّمةُ باسم «إنهاء السَّكَن لمن يطالع إعلاء السُّنَن» في الهند، ثم طُبعت بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة ـ رحمه الله ـ باسم «قواعد في علوم الحديث» فجاءت تحفةً علميةً رائعةَ المنظر والمخبر، ولقيت أطيب القبول والاستحسان من كبار أولي العلم والعارفين بهذاالفَنّ، وطُبعت طبعاتٍ كثيرةً.

(٣) ألَّفها الشيخُ حبيب أحمد الكيرانوي في ضوء ما أفاده الشيخُ أشرف على التَّهَانوي رحمه الله، وهي مقدِّمةٌ علميةٌ مفصَّلةٌ تتعلَّق بالمسائل الأصولية والقواعد المُهِمَّة حول القياس، وقد طُبعت في دار الفكر العربي ـ بيروت.

في ذروة ما أُلِّف في موضوعه، وفعلاً طلع هذا المشروع العلمي الضخم الكبير على منصة الوجود، وقد تفضَّل الشيخ التهانوي ـ رحمه الله ـ مشكوراً بمراجعته كله حرفاً حرفاً، وزاد فيه أشياء، وحَذَف منه أشياء، حسب ما اقتضته الحاجةُ. أو دعت إليه الضرورةُ.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الشيخ محمد تقي العثماني، وقد قام ـ حفظه الله ـ بتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه بما يستكمل غايته ومقاصده، ويتمِّم فرائده وفوائده في ذوقٍ علميٍّ رفيعٍ، وتنسيقٍ فنيٍّ طباعيٍّ بديعٍ، كما صدرت له الطبعةُ الأخرى عن دار الفكر ـ بيروتَ في ثلاثين جزءاً.

٤٩ ـ **المُوْجَز في أحاديث الأحكام**: (دراسات علميَّة لمختارات من الأحاديث في أبواب: النكاح والفرقة بين الزوجين، وما يلحق بها، وفي الجنايات والتعزير والحدود، والجهالة، والأطعمة والصيد والذبائح، والأضاحي والأيمان والنذور والقضاء، والشهادات والدعاوى والبينات): للدكتور محمد عجاج الخطيب.

صدر الجزء الأول منه وفق مقرَّرات السنة الأولى والثانية في حديث الأحكام في جامعة الأزهر ودمشق وكثير من الجامعات العريقة. وطُبع في دار القلم في دبي عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

* * *

٣ـ مصادر سبب وُرود الحديث

يُراد بها تلك الكتب التي اعتنى فيها مؤلِّفوها بذكر أسباب وُرود الحديث.

درجت كتبُ المصطلح علىٰ أنَّ في موضوع الأسباب مصنَّفاتٍ، بعضها مفقودٌ، منها: تصنيفُ أبي حفص العكبري (المتوفى سنة ٣٩٩ هـ)، وتصنيف أبي حامد بن قَتَادة الجُوباري. وذكر السُّيوطي عن الذهبي بعد ذكر هٰذا التصنيف: ولم يُسْبَقْ إلىٰ ذلك»[١].

ومن المصنَّفات المفقودة في بحث الأسباب، مما لم يُشِرْ إليه أحدٌ ممن كتب في الأسباب: مصنَّفٌ لعبد الرحمٰن بن نجم بن عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الأنصاري الخَزْرَجي السَّعْدي ناصح الدين أبو الفرج بن أبي العلاء، المعروف بابن الحنبلي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ). وقد جاء في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب قوله: «وللنَّاصح ـ رحمه الله تعالىٰ ـ تصانيفُ عِدَّةٌ، منها كتابُ «أسباب الحديث» في مجلّدات عِدة»[٢].

وقد أشار صاحبُ «مفتاح السَّعادة» إلىٰ وجود مصنَّفاتٍ في هٰذا العلم، لكنه لم يرَها.

وأمَّا المصنفات التي بين أيدينا في هٰذا النوع من أنواع علوم الحديث فهي أوّلاً ما كتبه الحافظُ سِراج الدين البُلْقِيني في كتابه: «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» (والذي تتبَّع فيه مقدمةَ ابن الصلاح)، و«اللُّمع في أسباب الحديث» للحافظ

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٩٤)، و«محاسن الاصطلاح» (ص: ٦٧ ـ ٦٨).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة: (٢/ ١٩٩).

جلال الدين السيوطي، و«البيان والتعريف في أسباب وُرود الحديث الشريف» لابن حمزة الحسيني الدِّمَشْقي.

أعرِّف هـٰذه الكُتب فيما يلي:

١ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح**: لشيخ الإسلام سِراج الدين أبي الحفص، عمر بن رَسْلان بن نصير المصري البُلقيني (المتوفىٰ سنة ٨٠٥ هـ).

بَيَّن البلقينيُّ في هـٰذا الكتاب أهميةَ معرفة أسباب ورود الحديث، وأنّها تتساوى في تحقيق الأغراض العلمية مع معرفة أسباب نزول الآيات القرآنية الكريمة.

نظر البُلقيني إلىٰ ما كُتِبَ قبل ذلك، فوجد نفسَه أول من سيكتب في هـٰذا الموضوع، فله فضلُ السَّبق، ومعاناة المؤسِّس، وما سُبِقَ في ذلك إلا بشيءٍ يسيرٍ.

استطاع البُلقيني أن يُيَسِّرَ لنا تقسيم الأسباب ـ وِفْقَ ما وَرَد في الأحاديث ـ إلىٰ أسباب تذكر في الحديث نفسه، وهـٰذه لا تحتاج أكثر من حُسْن التدبُّر والتأملُّ للربط بين الحديث وسببه في الفهم والاستنباط، وأسباب لا تُذكر في الحديث نفسه، وإنما تأتي عن طُرُقِ أخرىٰ، وخُرِّجت في مصنَّفاتٍ أخرىٰ، وهـٰذا القسم هو الذي يتطلَّب جهداً علمياً في تتبُّع هـٰذه الطُّرق، ويقتضي هـٰذا التتبُّعُ القراءةَ الواسعةَ الواعيةَ في كتب السنة، وحُسْن الربط بين المعاني في الرواية.

وقَدَّم لنا البلقيني نماذجَ لأسباب لا تتجاوَزُ معنى سؤال السائل والإجابة من النبي ﷺ، ومثل هـٰذه الأسبابِ في حاجةٍ إلىٰ مزيدٍ من التتبُّع، لمعرفة أحوال السؤال عند سؤاله، وطبيعة السؤال والبيئة التي قِيل فيها، وغير ذلك من الملابسات والقرائن التي تجعل للسؤال قيمةً في معنىٰ سبب الوُرود.

وقَدَّم لنا أسباباً في صورة قصةٍ للحديث، أو تفسيرِ حالةٍ كان من أجلها الحُكْمُ الواردُ في الحديث، أو بيانِ موقفٍ كان له أثرٌ في هـٰذا الحكم، أو ملابسات اقترنت بهـٰذا الحكم، أو خصوصية اقتضت هـٰذا الحكم، أو تفصيلات لا بُدَّ من معرفتها لإمضاء هـٰذا الحكم في الحديث.

ونبَّهَنَا إلىٰ قيمة هـٰذا التتبُّع في مقارنة الطُّرُقُ، وظهورِ العِلَل الخَفِيّة ـ أحياناً ـ عند هـٰذه المقارنة بين الأسانيد.

ووَجَّه الباحثين إلىٰ موارد هـٰذه الأسباب في أبواب الشريعة حيث الأحكام، وفي القصص حيث المواقف والملابسات والظروف، وغيرها من الأبواب التي تطرق في تتبُّع هـٰذه الأسباب.

وقَدَّم لنا بهـٰذا التتبُّع المصحوب بالدراسة، كيف نجمع بين الروايات في الموضوع الواحد، وكيف نُزيل ما يكون من تعارُضٍ أو اختلافٍ بينها.

وقَدَّم في نماذجه، كيف تُعين الأسبابُ علىٰ معرفة الحكمة من التشريع، والناسخ والمنسوخ، وحُسْن الفهم للمعاني، ومواجهة التعنُّت من المخالفين في الدِّين، وتعدُّد وجهات النظر في فهم الروايات، وطبيعة الصحابة في السماحة وحُسن السمع والطاعة، والرجوع إلىٰ السنة وما قضىٰ به النبي ﷺ علىٰ الفور عند العلم بها[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، في دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م، في (١٠٥٣) صفحة. ومعه: «مقدمة ابن الصلاح».

٢ ـ أسباب وُرود الحديث، أو «اللُّمع في سبب الحديث»: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهو أوّل كتابٍ يحفظه لنا القدرَ في هـٰذا الموضوع؛ إذ ما سبقه من الكُتب لم نعرف عنهم شيئاً سِوىٰ أسمائهم علىٰ ما سبق تحريره.

يمتاز هـٰذا الكتابُ عما أُلّف بعده في سهولة ترتيبه، و جودة عبارته، وخُلوّه من أيِّ حَشْوٍ أو تطويلٍ.

يقوم منهجُ السُّيوطي في هـٰذا الكتاب علىٰ الأُسُس التالية:

هو يوردُ في كلّ بابٍ من الأبواب المتقدِّمة عدداً من الأحاديث المتصلة به ذاكراً الحديثَ أوّلاً، ثم سببَه بعد ذلك. بأن يقول: حديثٌ. ثم يسوقه، وبعد الفراغ منه يقول: سبب، ثم يسوقه، وهكـذا.

---

(١) انظر: «أسباب ورود الحديث: تحليل وتأسيس» ص: ١١٢ ـ ١١٣.

ويُورد الحديثَ وسببَه بطريق التعليق، أي حذف الإسناد كلِّه والاختصار على الصحابي. هـٰذا إذا كان الحديثُ من الكتب المشتهرة، أمَّا إذا كان الحديثُ أو سببُه من الكتب غير المشهورة كالمَشْيَخَات والأمالي فإنه يذكر سندَ الحديث ليحيل القارئ على السند.

ويذكر للحديثَ أحياناً أكثر من سببٍ، وحين يذكر السَّبَبَ يصدِّره بقوله: «سبب» بصيغة التنكير، إيذاناً بأنَّ الأمر ليس مقصوراً على هـٰذا السبب بل يجوز أن يتعدَّاه إلى غيره.

ويعتمد في ذكر الحديث وسببه على كتب السنّة المعتمدة من الجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء والمَشْيَخات ونحوها، وأيضاً بعض كتب التاريخ.

وفي ذكره للأحاديث التي اتَّخذها موضوعاً لبيان أسبابها يكتفي في الغالب بإيراد حديثٍ واحدٍ منها، وأحياناً يُورِد لها أكثرَ من حديثٍ من أكثر من طريقٍ ومرجعٍ.

وأمَّا مثالب الكتاب فتنحصر في:

تصديره لباب الطهارة بحديث: «إنما الأعمال بالنيّات». وهو لا صلةَ له بها، وإن كان يمكن الدفاع عنه في ذلك بأنه ربما قصد أن يستفتح كتابه بما استفتح به البخاريُّ صحيحه، ليكون ذلك إعلاناً بسلامة النية وإخلاص الهدف.

إيثاره التعبير بكلمة: «بابُ كـذا» ثم تفريعه على ذلك بعض الأحاديث. إذكان الأنسب في هـٰذا أن يقول: «كتاب كـذا» ثم يفرع عليه بعض الأبواب.

إهماله لبعض المباحث وعدم إيراد شيءٍ فيها كالزَّكاة، والحدود والجهاد، والعتق، ونحو ذلك، بل إهماله أحياناً للحديث مع ذكره لسببه كما في باب التشهد. وإن كان يمكن الدفاع عن ذلك بأن الشيخ قد اخترمته المنيةُ، كما قال تلميذهُ الداودي ـ قبل أن يكمله فوقع فيه هـٰذا الخللُ.

إيراده لبعض الأحاديث تحت أبوابٍ لا علاقةَ له بها. وذلك مثل حديث أنس: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إنَّ الله قال إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة ـ يريد عينيه ـ.

فقد ذكر هـٰذا الحديثَ في باب الجنائز، وكان الأنسب ذكره في باب الأدب، أو الصَّبر، أو الرقاق، أو الطب.

علىٰ أية حال، فهـٰذه المثالبُ شكليةٌ لا تنقص من قيمة الكتاب[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ يحيىٰ إسماعيل أحمد، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٦٣) صفحة، وطبعته دار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٣ ـ البيان والتعريف في أسباب وُرود الحديث الشريف: للعلاَّمة إبراهيم بن محمد بن كمال الدين، المشهور بابن حمزة الدِّمشْقي (المتوفى سنة: ١١٢٠ هـ).

حرص المصنِّف بعد اطِّلاعٍ واسعٍ وعلمٍ وفيرٍ وانتقاءٍ دقيقٍ أن يأتي في هذا الكتاب بالأحاديث القولية التي وردت علىٰ سببٍ، ويذكرها فيه مرتّباً إيّاها ترتيباً أبجديّاً ليَسْهُل الوقوفُ عليها، وهو من أهمِّ الكُتب في هـٰذا العِلم. والمُعَوَّلُ عليه في ذِكر أسباب وُرود الحديث، ولكن لم يكن بين يديْ ابن حمزة منهجٌ له ما يسوِّغه في الاعتبار بين غيره من المناهج المطروحة في تصنيف الأسباب، وإنما كان عملُه ـ من حيث عقدةُ بحثِه وداعيةُ جمعِه ـ تدويناً سارَ فيه مع ما أدَّاهُ إليه نظره واجتهد في تحصيله من الأسباب التي تتّجهُ بها معاني الأحاديث الواقعة عليها.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة لكتاب ابن حمزة في الأسباب بما يلي:

إنَّ كثيراً من الأسباب التي عَقَدَ عليها ابنُ حمزة نظريته في الوُرود أسبابٌ عامّةٌ، لا مُسَوِّغَ للتخصيص بها، حتى تُفيد وصفَ السَّببية الذي يفتقر فهمَ الحديث إليه، كالأسئلة المباشرة التي هي في حاجةٍ إلىٰ مزيدٍ من التتبُّع، لمعرفة أحوال السَّائل عند سؤاله، وطبيعة السُّؤال، والبيئة التي قيل فيها، وغير ذلك من الملابسات والقرائن التي تجعل للسؤال قيمةً في معنىٰ سبب الوُرود.

إنَّ من الأسباب التي صَنَّفها ابنُ حمزة في بيانه ممَّا لا سبيلَ إلىٰ تعميم قاعدة

---

(١) انظر: مقدمة الأستاذ يحيىٰ إسماعيل أحمد للكتاب.

الحُكم بها فيما عداه من الفروع، لعدم ظهور موجبات هٰذا التعميم فيما يراه ابنُ حمزة من الأسباب.

أشار ابنُ حمزة في خطبة كتابه إلىٰ سبب إيراد الحديث، وهو ما وَرَد عن الصَّحابة الذين حفظوا الأقوالَ والأفعالَ وحافظوا علىٰ الأطوار والأحوال، فيكون السَّبَبُ في الوُرُود عنهم مبيّناً لما لم يُعْلَمْ سببه عن النبي ﷺ.

وكان ابنُ حمزة قد عُنِيَ في منهجه بتخريج أحاديثه من المعاجم والمسانيد، والكُتب الستة، فكان تخريجُه ميزةً لكتابه، بحيث كان يَقِفُ علىٰ أكثر من سبب للحديث الواحد.

وقد حاول ابنُ حمزة استيعابَ جميع الأحاديث التي وردتْ علىٰ سببٍ، ولكن فاتَه منها عددٌ لا بأسَ به.

طُبع هذا الكتاب في مطبعة البهاء بحلب عام ١٣٢٩ هـ ـ ١٩١١ م في مجلَّدين. وفي دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في ثلاث مجلَّدات. وفي مكتبة مصر بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في ثلاث مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين عبد المجيد هاشم في دار الكتب الحديثة بالقاهرة عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في ثلاث مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ سيف الدين كاتب، في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في مجلَّدين.

٤ ـ أسباب ورود الحديث: ضوابط ومعالم: للدكتور محمد عصري زين العابدين.

حصل به على درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بإشراف الدكتور محمد أبي اللَّيث الخيرآبادي.

٥ ـ علم أسباب ورود الحديث: وتطبيقاته عند المحدِّثين والأصوليين وجمع طائفة مما لم يُصَنَّف من أسباب الحديث: للدكتور أسعد حلمي الأسعد.

يشمل هٰذا الكتابُ علىٰ بابين، عرَّف المؤلِّفُ في الباب الأوّل بعلم أسباب ورود الحديث، ومنزلته في تفسير النصوص الشرعية، وتطبيقاته عند المحدِّثين والأصوليِّين، وجمع في الباب الثاني ما ورد من الأحاديث على أسبابٍ خاصَّةٍ، ممّا لم

يَنُصّ عليه من صَنَّفوا في الأسباب : البُلقيني في «محاسن الاصطلاح»، والسُّيوطيِّ في «اللُّمع . . »، وابن حمزة في «البيان والتعريف . . »؛ وذلك حتى لا يتكررَّ جهدٌ سابقٌ، وأورد فيه الأحاديث التي لم يُنَصّ فيها علىٰ سببٍ مُشْتَهَرٍ عند المحدِّثين، وكان ذلك باستدلالٍ أدَّاه النظرُ في طرق هـٰذه الأحايث، وجَعَل ترتيبَ هـٰذه الأحاديث على أبواب العلم والفقه مراعياً ذكر الرواية محلَّ إيراد السَّبب .

طُبع في دار ابن حزم ببيروت عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (٥٤٥) صفحة .

* * *

٤ـ مصادر غريب الحديث

يُراد بها تلك الكتب التي اعتنى فيها مؤلِّفوها بذكر غريب الحديث، و(الغريب) عند المحدِّثين: عبارةٌ عمَّا وَقَع في مُتون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لِقلّة استعمالها[1]، أو لكونها مِن كلام العرب الضَّاربين في البَدَاوة، البعيدين عن المُدُن والأمصار[2].

أوْرَدَ الإمامُ أبو سليمان الخَطَّابي في مقدِّمة كتابه «غريب الحديث» كلاماً نفيساً في معنىٰ الغريب والغرابة في الكلام، قال ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «الغريبُ من الكلام إنما هو الغامضُ البعيدُ من الفهم، كالغريب من الناس إنما هو البعيدُ عن الوطن، المنقطع عن الأهل، ومنه قولُك للرجل إذا نحَّيتَه وأقصيتَه: اغْرُبْ عَنّي، أي ابْعُدْ، ومن هـٰذا قولُهم: نوًى غَرْبَةٌ، أي بعيدةٌ، وشأْوٌ مُغربٌ، وعَنْقاءُ مُغْرِبٌ، أي جائيةٌ مِن بعْدٍ، وكُلُّ هـٰذا مأخوذٌ بعضُه مِن بعض، وإنما يختلف في المصادر، فيقال: غَرَب الرجلُ يغْرُب غَرْباً: إذا تنحَّى وذهب، وغَرُب غُرْبةً: إذا انقطع عن أهله، وغَرُبت الكلمةُ غَرابةً، وغربَت الشمسُ غُروباً.

ثم إنَّ الغريب من الكلام يُقال به علىٰ وجهين:

أحدُهما أن يُراد به بعيدُ المعنى غامضُه، لا يتناوله الفهمُ إلاّ عن بُعْدٍ ومعاناةِ فكر.

والوجه الآخر: أن يُراد به كلامُ من بَعُدَتْ به الدارُ، ونَأَى به المَحَلُّ مِن شواذِّ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمةُ من لغاتهم استغربْناها، وإنما هي كلامُ القوم

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٤٥، و«التقريب والتيسير» ص: ٨٧.

(٢) انظر: «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» ص: ٤٣١.

وبيانُهم، وعلىٰ هـٰذا ما جاء عن بعضهم، وقال له قائلٌ: أسألُك عن حرفٍ من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريبُ أنتَ وأمثالك من الدُّخلاء فيه».

الفرقُ بين «الحديث من الغريب» و«غريب الحديث»:

يجدر بنا هنا أن نفرِّق بين نوعين من العلوم التي تتناولهَا الكُتب في علوم الحديث:

أحدهما: «الغريب من الحديث» وهو: دراسةٌ متصلةٌ بالسَّند غالباً، وقد تتّصل بالمتن من حيث الزيادة، والاختلاف في الرِّواية، ويُعرِّفه علماءُ الحديث بأنه: ما ينفرد بروايته، أو روايةِ زيادةٍ فيه راوٍ واحد، في أيِّ موضعٍ وَقَع التفرُّد به من السَّنَد، سَواءٌ أكان ذلك الانفرادُ بالمتن أم بالسَّند.

ثانيهما: «غريب الحديث» وهو: تفسيرُ وتوضيحُ ما جاء في أحاديث رسول الله ﷺ، وأحاديث أصحابه وتابعيهم ـ رضي الله عنهم ـ من ألفاظٍ غريبةٍ وكلماتٍ مُشْكِلةٍ، والتعريف بمعانيها، وضبط بنيتها، والوقوف علىٰ تصريفها واشتقاقها، وتأليف حروفها[١].

إنَّ العلماء مُجْمِعون علىٰ أن أوّلَ من ارتادَ الطريقَ وصَنَّف في غريب الحديث هو أبو عُبيدة مَعْمَر بن المُثَنّى التَّيْمي بالولاء (المتوفىٰ سنة ٢٠٩ هـ) إلّا ما ذهب إليه الإمامُ أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ) فإنه ذكر أنَّ أوّل من صَنَّف في الغريب النَّضْرُ بن شُميل (المتوفىٰ سنة ٢٠٣ هـ)، قال الحاكم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في النوع الثاني والعشرين من علوم الحديث[٢]: «هـٰذا النَّوعُ منه معرفة الألفاظ الغريبة في المتون، وهـٰذا علمٌ قد تكلَّم فيه جماعةٌ من أتباع التابعين، منهم مالكٌ والثوريُّ وشعبةٌ، فمن بعدهم، فأوّلُ من صَنَّف الغريبَ في الإسلام النَّضْرُ بن شُمَيل، له فيه كتابٌ هو عندنا بلا سماعٍ».

ومهما يكن من أمر فإنَّ النَّضر بن شميل معاصرٌ لأبي عبيدة مَعْمَر بن المُثَنّى كما ترى، وفي ذلك الزمان صَنَّف في غريب الحديث أيضاً محمّدُ بن المستنير المعروف

---

(١) انظر مقدمة التحقيق لـ: «غريب الحديث» للهروي: ص: ٥١.

(٢) معرفة علوم الحديث: ص: ٨٨.

بقطرب (المتوفىٰ سنة ٢٠٦ هـ)، والأصمعيُّ عبد الملك بن قُرَيْب (المتوفىٰ سنة ٢١٦ هـ)، صَنَّف كتاباً يقع في ورقاتٍ معدودةٍ، وكذلك صَنَّف شمر بن حَمْدُوْيَه (المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ)، وغيرُ هؤلاء من علماء ذلك القرن، ولكنَّ هـٰذه الكتب علىٰ كثرة عددها إذا حُصِّلت كان مآلها كالكتاب الواحد.

فكانت تلك البدايةُ، وكان استواءُ هـٰذا التصنيف ونُضْجُه علىٰ أبي عبيدٍ القاسم بن سَلاّم (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) وابن قُتَيْبَة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) وإبراهيم الحَربي (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) مِن القرن الثالث، وأبو سليمان حَمْد بن محمد الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) من القرن الرابع. ولم يَبْق لِمَن جاءَ بَعْدَهم إلا الجمعُ والاختصارُ وضَمُّ الكتاب إلىٰ صِنْوه مِن الكُتُب، وإلاَّ التنظيمُ والترتيبُ، والتقسيمُ والتبويبُ. وأشياءٌ قليلةٌ فاتت السَّابقين وتداركها من بعدُ اللاّحقون.

وكان المُحدِّثون قبل هؤلاء يشرحون اللَّفظةَ واللفظتين، معرضين عمَّا سِواهما مِن ألفاظِ الحديث؛ إذْ لا حاجة للنَّاس ـ وقتئذ ـ بأكثرَ من هـٰذا؛ لأنَّها لغتهم التي ينطقون، ولسانهم الَّتي يُحسِنون، وكلامهم الَّذي يفْهَمون، فما كانوا ليفسِّروا لمثل هؤلاء. ثُمَّ دارَ الزَّمنُ، وتَغَيَّرتِ الأحوال. وتَبَدَّلتِ النَّاس، فكان مِن العلماء استجابة، ومن الطلاب رغبة، فتباروا في شرح حديث رسول الله ﷺ. وتنافسوا في ذلك.

وإليكَ أشهر ما أُلِّف في هذا الموضوع فيما يلي:

١ ـ **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سَلاَّم الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ).

وهو أَوْسَعُ كتابٍ حتّى عصره. قال ابن الأثير: أفنىٰ فيه عمرَه، وقال: «إنّي جمعتُ كتابي هـٰذا في أربعين سنة، وهو كان خُلاصة عمري»[١].

قال الخطَّابي: «ليس لواحدٍ من هـٰذه الكتب التي ذكرناها ـ يعني قبل كتاب أبي عبيد ـ أن يكون شيءٌ منها علىٰ منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحّة المعنى وجَوْدة الاستنباط وكثرة الفقه.. مَكَث في تصنيف كتابه أربعين سنة يسأل العلماءَ عمّا أودعه من تفسير الحديث والأثر، والناس إذ ذاك متوافرون، والروضة أُنُفٌ،

(١) انظر: مقدمة «النهاية في غريب الحديث».

والحوض ملآن»[1]. كلّ هٰذا والكتاب غير مرتّب بحسب الحروف ولا بحسب الموضوعات، ولا مستوعب لغريب الحديث كلّه.

فقد رَتَّب الهَرَوِيُّ هذا الكتاب علىٰ ترتيب الصحابة والتابعين، فابتدأ بأحاديث رسول الله ﷺ، وثنّاها بأحاديث صحابته فتابعيهم ـ رضي الله عنهم ـ بذكر أحاديث كلِّ رجلٍ منهم علىٰ حِدَته، وخَتَم كتابه بصفحاتٍ لـ: «أحاديث لا يُعرف أصحابها».

وقامت طريقتُه علىٰ ذكر الحديث كاملاً، أو ما يقوم مقامَ كمالِه، يذكر سببه أو ما يُساعد علىٰ تحديد المعنىٰ ممّا يُحيط بالحديث، ثم يتبع الحديثَ سنده، وإذا كان له روايات أخرى ذكرها. ليبدأ بعد ذلك بالتفسير، بعد النَّصِّ علىٰ الموضع الذي يريد أن يكشف عنه غُموضَه، فيعرض للآراء المختلفة في تفسير اللَّفظ ناقلاً عن أئمة أهل اللغة.

وقد طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد عظيم الدين، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين محمد شرف، في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريه في مصر، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في مجلَّدين، ولم يكمل.

٢ ـ **غريب الحديث**: لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

ظَلَّ كتابُ أبي عبيد مرجعاً للناس في هٰذا العلم إلىٰ عصر ابن قتيبة، الذي صَنَّف كتابه كالذيل علىٰ كتاب أبي عبيد ورَتَّبه علىٰ الموضوعات. قال ابن قتيبة في مقدمة كتابه: «وقد كنتُ زماناً أرىٰ أنّ كتاب أبي عبيد قد جمع تفسيرَ غريب الحديث، وأنّ الناظر فيه مستغنٍ به. ثم تعقّبتُ ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدتُ ما تركه نحواً ممّا ذكر أو أكثر منه، فتتبَّعتُ ما أغفل وفسَّرتُه علىٰ نحوٍ ممّا فسَّر. . وأرجو أن لا يكون بقي بعد هٰذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحدٍ فيه مقال».

وقد جاء كتابُ ابن قتيبة مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه. . ولم يُودِعه شيئاً من الأحاديث المُوْدَعة في كتاب أبي عبيد إلاّ ما دعت إليه حاجةٌ من زيادة شرحٍ وبيانٍ أو

---

(١) انظر: مقدمة «غريب الحديث» للخطابي.

استدراكٍ أو اعتراضٍ[1]. ويجدر التنبيهُ إلىٰ وجود بعض الأوهام في الكتابين السابقين. قال السَّخاوي: «أضاف إليه ـ أي: أضاف ابنُ قتيبة إلىٰ كتاب أبي عبيد ـ التنبيه علىٰ كثيرٍ من أوهامه، بل أفرد للاعتراض عليه كتاباً سمَّاه إصلاحَ الغلط. وقد انتصر لأبي عبيد أبو عبد الله محمّد بن نصر المَرْوَزي في جزءٍ لطيفٍ رَدَّ فيه علىٰ ابن قتيبة، لكن قال لنا شيخنا ـ أي: ابن حجر ـ عن شيخه المصنّف ـ أي: العراقي ـ: إنّ ابن قتيبة كان كثير الغلط»[2].

كما قلنا: إنَّ ابنُ قتيبة وَضَع هـٰذا الكتابَ استدراكاً لما فاتَ أبا عُبيد. إلاَّ أنَّ ابن قتيبة خالفَ أبا عبيد بأن افتتح كتابه بتفسيرٍ بعض الألفاظ الفقهية الدائرة بين النَّاس، ثم تفسير ما وَرَد في الحديث من ذِكر القرآن وسُوره وأحزابه، والكُتب السَّماوية الأخرىٰ، وأعقب ذلك تفسيرَ ألفاظٍ وَرَدَتْ في القرآن والحديث، كالكافر والظالم والمنافق والفاسق والفاجر والمُلحِد، وخَتَم هـٰذا الافتتاحَ بتفسير أسماء بعض فِرَق الأهواء كالرَّافضة والخوارج والمرجئة والقَدريَّة.

وكان منهجُه في تفسير هـٰذه الألفاظ يقوم علىٰ ذكر اللفظ ثم تفسيره تفسيراً لُغَوياً، يُبَيِّن فيها أصلَ الدَّلالة، وكيف انتقلت. فهو لا يذكر الحديثَ الذي جاء فيه هـٰذا اللَّفظُ إلاَّ إذاكان الأمرُ استشهاداً؛ لأن هـٰذه الألفاظ كانت تتكرَّر في الأحاديث كثيراً.

والكتاب مرتَّبُ على الموضوعات لا على حروف الهجاء.

طُبع بتحقيق الأستاذ رضا الحبيب السُّوَيسي في تونس عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، وأعاد طبعَه في الدار التونسية للنشر عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م (والأصل رسالة الدكتوراة من جامعة باريس، قَدَّمها في عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م). وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله الجبوري، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في ثلاث مجلَّدات (والأصل رسالته الدكتوراة من كلية الآداب بجامعة بغداد، قدَّمها في عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م).

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (١/ ٦).

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٤٨).

٣ ـ غريب الحديث: لإبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله بن ديسم أبي إسحاق الحَربي البغدادي (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ).

بدأ المصنِّف هٰذا الكتابَ مرتَّباً ترتيباً معقَّداً باستعانته بطريقتي الإسناد والتقاليب، وجَعَله على ترتيب الصحابة، يُسَمِّي الصحابيَّ صاحب المسند، ويُفرِد عقب ذلك باباً للفظة التي يريد تفسيرَها، ثم يذكر حديثاً لصاحب المسند، ثم ينتقل إلى تفسير لفظة الباب أو ما كان من مشتقّاتها، وبعد أن يُقدِّم هٰذه الأحاديثَ متلوةً بسندها؛ ينتقل إلى تفسير لفظة الباب التي وقعت في كلِّ حديثٍ منها، فيتناولها واحداً فآخر، حسب الترتيب الذي اتَّبعه في ذكرها، وذلك بانتزاع جملةٍ من الحديث فيها اللفظةُ المراد تفسيرها، ويُصدر ذلك بقوله: «وقوله..» ثم يبدأ بالتفسير.

أمَّا منهجُه في التفسير فتميّز بتتبُّعه الآراء المختلفة في تفسير اللفظة، ناقلاً عن أئمة اللغة من معاصريه وسابقيه ناقداً مرجِّحاً، وكذلك كان أخذُه عن أئمة الحديث؛ لأن تفسير الحديث بالحديث عنده مقدَّمٌ على تفسيره لُغَوِيّاً كطريقة المحدِّثين عامّةً، يقتصر غالباً على تفسير اللفظة المعقود لها الباب، ويبيِّن أحياناً المعنى العامَّ المرادَ من الحديث، وقد يَجُرُّه هٰذا الكلام في الفقه، فيُفيض ويُكثِر من تتبّع الأدلَّة، تفوق عنايته بالشواهد، فكثيراً ما يستشهد بآيات القرآن الكريم، ثم يأتي الحديثَ الذي لم يكن أقلَّ أهميةً عنده، فهو يُكثر منه ليقوِّي ما ذهب إليه، أمَّا الشعر وأمثال العرب وأقوالهم فيُكثر بها الاستشهادَ أيضاً.

حاوَلَ الحربيُّ أن ينهجَ في هٰذا الكتاب منهجَ سابقيه في التفسير، ولكن الذي تميَّز به هو الإكثارُ والإطالةُ في إشباع التفسير باتجاهاته المتعدِّدة، فملأت كتابه الاستطراداتُ اللُّغَوِيةُ والفقهيةُ والقرآنيةُ والحديثيةُ والتاريخيةُ والأدبيةُ، ومن هنا كان كتابُه كثيرَ الفوائد وجمّ المنافع، جعل الحربيَّ عَلَماً من أعلام اللغة، يتردَّد اسمُه في كتب تراجمها، مع أنَّه كان محدِّثاً وصناعتُه كانت الحديثَ.

وهو ناقصٌ، فقد طُبعت المجلَّدة الخامسة منه بتحقيق الأستاذ سليمان إبراهيم العايد، في مركز البحث العلمي بجامعة أُمّ القرى بمكَّة المكَّرمة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في ثلاث مجلَّدات، والأصلُ رسالة الدكتوراة من جامعة أمّ القرى.

٤ ـ **غريب الحديث**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

وَضع الخطَّابي هـٰذا الكتابَ استدراكاً لما فاتَ كتابي سابقَيْه، ورَتَّبه على النَّحو الذي اختاره أبو عبيدة وتابَعَه عليه ابنُ قتيبة، إلاّ أنه أضافَ في آخر كتابه جزءاً أصلَحَ فيه بعضَ أغلاط المحدِّثين فيما رَوَوْهُ.

أمّا منهجُه في التفسير فتظهر فيه العنايةُ بذكر بعض المشتقّات، و تقديم اللَّفظ في سياقاتٍ توضِّح معناه، كما تبرز عنايتُه بالمشترك اللّفظي، وقد يتوقَّف في كثيرٍ من المواضع لإبراز الفُروق بين المترادفات.

وقد بَرَزَ عنده الاهتمامُ الواضحُ بالتصحيف وتصحيحه إضافةً إلى الاستعانة بالقضايا الصَّرفية في التفسير، كالقَلب والإبدال، والإدغام والإعلال. وهو يُكثر في هذا الكتاب الاستشهادَ بالآيات القرآنية والأحاديث، ويفسِّر الحديثَ بالحديث ليؤيِّد المعنى الذي يوضِّحه بما ورَدَ فيه أحاديث، ويستشهد أيضاً بالأشعار وأمثال العرب وأقوالهم بلا إطالةٍ وتقصيرٍ.

وكتاب الخطّابي هـٰذا، والذي قبله لابن قُتَيْبَة كسابقهما غيرُ مرتّبين على حروف المعجم.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ بثلاثة أجزاء، بتحقيق الأستاذ عبد الكريم إبراهيم الغَـزْبَـاوي، فـي مـركـز البحـث العلمـي فـي جـامعـة أمّ القـرى بمكـة المكـرّمـة، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٥ ـ **كتاب الغريبَيْن (غريبي القرآن والحديث)**: لأحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن البَاشَاني، أبي عُبيد الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ).

افتتح الهَرَوِيُّ مرحلةً جديدةً في تصنيف غريب الحديث من خلال هـٰذا الكتاب، بما كان له من فضيلتي الجمع بين القرآن وغريب الحديث، وترتيبُه على حروف المعجم على وضعٍ لم يسبقه إليه سابقٌ.

يبدأ في كلّ مادّةٍ بالآيات القرآنية، ثم يتبعها الأحاديثَ التي تأتي عقب تفسيره آيات المادة، ناقلاً عن أئمة اللُّغة والتفسير، ذاكراً القراءات ووُجوهها ومعانيها. أمّا الأحاديث فينسبها أحياناً بقوله مثلاً: «في حديث عبد الله» أو «في حديث الاستسقاء»

أو «منه قولُه عليه السَّلام»، أمّا الكثرة الغالبة فهي عدمُ التحديد، فيقول مثلاً: «وفي الحديث»، ثم يقتصر علىٰ ذكر الجزء المشتمل علىٰ الغريب من الحديث فيفسِّره، وقد تظهر في تفسيره بعضُ القضايا الصَّرفية، أو الألفاظ المترادفة أوالمشتركة، ولا سِيّما فيما ينقله من اللُّغويِّين، فيبيِّن اختلافَهم في وُجُوه التفسير من غير إطالةٍ. فقد ألزم الهَرَوِيُّ بالاختصار في الكتاب كلِّه.

انتشر كتابُ الهَرَوي هٰذا ونال الاستحسانَ، بسبب الدِّقَّة في الترتيب والتركيز والاقتضاب في التفسير، وصار هو العُمْدَةُ في غريب الحديث والآثار.

وقد طُبع من هٰذا الكتاب الجزءُ الأولُ بتحقيق الأستاذ محمود محمد الطناحي، في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، في (٤٣٢) صفحة.

٦ ـ **تفسير غريب ما في الصحيحين**: لأبي نصر، محمد بن فَتّوح بن عبد الله الأزدي الميورقي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

طُبع بتحقيق زُبَيْدَة محمد سعيد عبد العزيز، في مكتبة السُّنّة بالقاهرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدٍ. وحقَّقه عبد الله محمد عبد الرحمن، كرسالة ماجستير من كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٧ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لمحمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبي القاسم، جار الله الزَّمَخْشَريّ (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ).

قال ابنُ الأثير فيه: «لقد صادَفَ هٰذا الاسمُ مسمَّى، وكشَفَ من غريب الحديث كلَّ معمَّى، ورتَّبه علىٰ وضع اختاره مقفًّى علىٰ حروف المعجم، ولكن في العثور علىٰ طلب الحديث منه كُلْفةٌ ومشقّةٌ؛ لأنّه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقلّه، ثمّ شَرَح ما فيه من غريبٍ فيجيء شَرْحُ كلِّ كلمةٍ غريبةٍ يشتمل عليها ذلك الحديثُ في حرفٍ واحدٍ من حروف المعجم، فترد الكلمةُ في غير حرفها، وإذا تطلَّبها الإنسانُ؛ تعب حتّى يجدها.

فكان كتابُ الهَرَوي أقرب متناولاً وأسهل مأخذاً؛ وإن كانت كلماته متفرِّقةً في حروفها، وكان النفعُ به أتمّ، والفائدة منه أعمَّ»[1].

---

(١) النهاية في غريب الحديث: (١/ ٢).

جرىٰ الزَّمخشريُّ في التفسير علىٰ ذكر المعنى مباشرةً إذا لم يكن في الحديث إلاَّ كلمةٌ واحدةٌ غريبةٌ، أمّا إذا كان فيه أكثر مِن هٰذا؛ فيبدأ فيه بلفظ المادة، يُفرِده بالذكر ثم يفسِّره، ثم يُفرِد كلَّ كلمةٍ من تلك الكلمات بالذكر ويفسِّرها، فيذكر بعضَ المشتقّات أحياناً. والشواهدُ عنده قليلةٌ جداً، وقد يتوقَّف أثناء التفسير أحياناً ليُشير إلىٰ ما في الحديث من نكتةٍ بلاغيةٍ أو فائدةٍ فقهيةٍ، ولعلَّ أهمّ ما يتميّز هٰذا الكتابُ عن الكُتب الأخرىٰ في الموضوع هو بإسهابه في قضايا النَّحو والصَّرف غريبها وواضحها، ممّا يقتضيه التفسيرُ أو يكون غريباً عنه لا حاجةَ إليه، فغالباً ما كان ينهي تفسيرَ ما في الحديث من غريبٍ بإعراب بعضِ ما فيه. فبهٰذه الإضافة الجديدة تميَّز كتابُ الزَّمخشري، فهٰذه السمة البارزة فيه.

وقد طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، في دار إحياء الكتب العربية بمصر، عام ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م، في ثلاث مجلَّداتٍ، ثم توالت له طبعاتٌ.

٨ ـ **مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار**: للقاضي عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمر، أبي الفضل اليَحْصُبي البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ).

اقتصر المصنِّفُ في هذا الكتاب علىٰ تفسير ألفاظ أُمَّات كتب الحديث الجامعة للصِّحاح (صحيحي البخاري ومسلم) وموطَّأ الإمام مالك. وحافظ فيه علىٰ الترتيب المعجمي للحروف الواقعة بين الهمزة والواو، ثم جعَل كلَّ حرفٍ من الحروف الباقية متلواً بالحرف الذي يُشابِهه في الصورة، ومضىٰ علىٰ هٰذا الترتيب يفسِّر ألفاظَ كلّ مادةٍ من مواد كتابه، فالتزم بأن يتبع كلَّ مادة فصلاً يسمِّيه: «فصل الاختلاف والوَهْم» يُشير فيه إلىٰ ما اختلفت رواياتُه من أحاديث المادة، فإذا أنهىٰ البابَ أفرد إثرَه ثلاثة فصولٍ أحدها: لأسماء الأماكن والبُقَاع والمواضيع، وثانيها: للأنساب، وثالثها: للأسماء والكُنىٰ علىٰ غير ترتيبٍ للكلمات في هٰذه الفصول، وقد أتبع كلَّ فصلٍ من هٰذه الفصول ما وقع فيه من الاختلاف والوَهْم والتصحيف، فبيَّنه ونبَّه عليه وصحَّحه.

وقد نهج في علاج مواده أن يضع المادةَ بأصولها الثلاثة ضِمْن حاصرتين، ثم يذكر موضعَ الغريب الذي سيفسِّره مسبوقاً بـ: «وقوله...»، فإذا شرع في التفسير بدأ بضبط اللَّفظ بالعبارة ضبطاً لا تكاد تخلو منه مادةٌ، وقد يتعرّض بد ذلك لذكر بعض المشتقَّات، أمَّا الشواهد عنده فهي نادرةٌ جدّاً.

طُبع في المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة، عام ١٣٩٧ هـ في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد يكن البعلشمي في وزارة الأوقاف بالرباط، عام ١٤٠٢ هـ في (٥٤٨) صفحة.

٩ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: لأبي موسىٰ، محمد بن أبي بكر الأصبهاني المَديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

صَنَّف أبو موسىٰ هذا الكتابَ استدراكاً علىٰ كتاب الهَرَوي، ورتَّبه علىٰ ترتيبه، وسلك فيه مسلكَه في التفسير، فلا أرىٰ حاجةً لبسط القول فيه من جديدٍ.

قال ابن الأثير: «فلمَّا كان زمنُ الحافظ أبي موسىٰ محمّد بن أبي بكر بن أبي عيسىٰ المديني الإصفهاني، وكان إماماً في عصره حافظاً متقناً تُشَدُّ إليه الرحال، وتناط به من الطلبة الآمالُ، قد صَنَّف كتاباً جمع فيه ما فات الهرويَّ من غريب القرآن والحديث يُناسِبه قدراً وفائدةً، ويُماثِله حجماً وعائدةً، وسلك في وضعه مسلكَه، وذهب فيه مذهبَه، ورَتَّبه كما رَتَّبه. ثمّ قال: واعلم: أنّه سيبقىٰ بعد كتابي أشياء لم تقع لي ولا وقفتُ عليها؛ لأنَّ كلام العرب لا ينحصر. ولقد صَدَقَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فإنَّ الذي فاته من الغريب كثيرٌ»[1].

ولكن لا بُدَّ أن أُشير إلىٰ اختلافٍ بسيطٍ وقع فيه عن كتاب الهرويِّ؛ وهو الإحاطةُ والإكثارُ من سوقه الآراءَ المختلفةَ في تفسير اللَّفظ في بعض المواضع، كما عنده زيادةٌ في التعرُّض لبعض القضايا النَّحوية والصَّرفية مما يتطلَّبه التفسيرُ.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الكريم الغَزْبَاوي في مركز البحث العلمي في جامعة أمّ القرى بمكَّة المكرّمة عام ١٩٨٦ م.

١٠ ـ غريب الحديث: للحافظ جمال الدين، أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجَوْزي (لمتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

تكلَّم المؤلِّفُ في مقدِّمة هذا الكتاب عن نشأة غريب الحديث، وعن السبب الباعث لذلك، ثم ذكر الذين كتبوا في هـٰذا المضمار، وقد غَمَز بعضهم فيما جَمَع، ووقع هو فيما عابَ عليه غيره.

---

(١) النهاية في غريب الحديث: (١/ ٢).

وقد خلا هذا الكتاب من الشواهد الشِّعرية، والاشتقاقات والتصريفات اللُّغَوية، مقتصراً فيه علىٰ شرح الكلمة فقط، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم، وقد نَبَّه علىٰ ذلك في المقدِّمة فقال: «وقد رتَّبتُه علىٰ حروف المعجم، وإنما آتى بالمقصود من شرح الكلمة من غير إيغالٍ في التصريف، والاشتقاق؛ إذ كتبُ اللغة أولىٰ بذلك، وإنما اخترتُ هٰذا الاختصار تلطّفاً للحافظ. والله الموفَّق».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في مجلَّدين.

١١ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السَّعادات، المبارك بن محمّد، المعروف بابن الأثير الجَزَري (المتوفَّى سنة ٦٠٦ هـ).

وهي أحسَنُ كتب الغريب وأجمَعُها وأشهَرُها إلىٰ الآن، وأكثرها تداوُلاً.

وقال ابنُ الأثير في مقدِّمة كتابه «النهاية»: «ولمّا وقفتُ علىٰ كتاب ـ أي: المديني ـ الذي جعله مكمّلاً لكتاب الهَرَوي ومتمِّماً. فرأيتُ أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مجرَّداً من غريب القرآن، وأُضيف كلَّ كلمةٍ إلىٰ أختها في بابها تسهيلاً لكُلفة الطلب.. فوجدتُهما ـ علىٰ كثرة ما أودع فيهما من غريب الحديث والأثر ـ قد فاتهما الكثيرُ الوافرُ.. فتتبّعتُها واستقريتُ ما حضرني منها، واستقصيتُ مطالعتها من المسانيد والمجاميع وكتب السُّنن والغرائب قديمها وحديثها، وكتب اللغة علىٰ اختلافها، فرأيتُ فيها من الكلمات الغريبة ممّا فات الكتابين كثيراً، فصدفتُ حينئذٍ عن الاقتصار علىٰ الجمع بين كتابيهما، وأضفتُ ما عثرتُ عليه، ووجدتُه من الغرائب إلىٰ ما في كتابيهما في حروفها مع نظائرها وأمثالها.. وكم يكون قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشتمل عليها أحاديثُ رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم ـ رضي الله عنهم ـ جعلها الله سبحانه ذخيرةً لغيري يظهرها علىٰ يده ليذكر بها».

وقد ظهرت ثقافةُ ابن الأثير المتعدِّدة الجوانب في كتابه النهاية، فهو لم يقف عند حدود المادة اللُّغَوية في شرح غريب الحديث، بل ناقَشَ مسائلَ فقهيةً، وأثار قضايا صرفيّةً، وحاول التوفيقَ بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، كلّ ذلك في إيجاز وافٍ بليغٍ. ولم تندّ عنه إلاّ أحاديثُ يسيرةٌ ذكرها السُّيوطي في «الدُّرّ النثير تلخيص نهاية

ابن الأثير» وفي «التذييل والتذنيب على نهاية الغريب» الذي يقع في سبع ورقات فقط[1].

أمّا منهجُ ابن الأثير في التفسير فهو قريبٌ من منهج الهَرَوي وأبي موسىٰ في كتابيهما، إلاّ أنَّ أهمّ ما تميّز به هو اختصارُ تفسيرهما، ولكن ثَمّة مواطنُ خلافٍ أخرى، منها ما جرىٰ عليه من ذِكر عِدَّة أحاديث في المادَّة، فيها اللّفظةُ الغريبةُ نفسها، ومعناها نفسُه، فيفسِّر الحديثَ الأوّلَ منها، ويقتصر علىٰ ذكر الأحاديث الأخرىٰ بعد ذلك دُون تعليقٍ، إلاّ ما كان في بعضها من غموضٍ تركيبيٍّ يستدعي شرحاً إجمالياً، يختم كلَّ مادةٍ بعد أن ينتهي من الألفاظ الغريبة باسم الموضع الذي لفظُه لفظُ المادة، وله ذكر في الحديث.

والمشتقّات عند ابن الأثير قليلةٌ؛ لأن ترتيب الأحاديث في المادة الواحدة أغنى عن الإكثار منها، وبَلَغ عنده الحذفُ والاختصارُ مبلغَ الاقتصار في بعض المواد علىٰ ذكر اللّفظ فقط ويذكر بعضَ مشتقاته، مثال ذلك: مادة (يقظ) قال فيها: وقد تكرَّر في الحديث ذكر اليقظة والاستيقاظ، وهو الانتباه من النوم ورجلٌ يَقِظٌ، ويَقُظٌ، ويقظان، إذا كان فيه معرفة، وفطنة»[2].

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ قديماً في طهران، عام ١٢٦٩ هـ ـ ١٨٥٢ م. وطُبع في المطبعة العثمانية بالقاهرة، عام ١٣١٨ هـ ـ ١٩٠٠ م، في أربع مجلّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ طاهر أحمد الزّاوي، والأستاذ محمود محمد الطناحي، في مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م، في خمس مجلّداتٍ.

١٢ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب: لابن الأثير أيضاً:

قَسَّم ابنُ الأثير هـٰذا الكتابَ إلىٰ قسمين: الأول في أحاديث رسول الله ﷺ مما له فيه كلامٌ أو ذِكرٌ سِيْقَ الحديثُ له، أو بُنِي عليه. ومعظمُ أحاديث هذا القسم يدور علىٰ أحاديث الوُفود التي وفدت علىٰ رسول الله ﷺ وأحاديث المولد والمبعث، ودلائل النُّبوّة، وخصائصه ﷺ.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق لـ: «النهاية».

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٥/ ٢٩٩).

والقسم الثاني في آثار جماعةٍ من أصحابه وبعضِ التابعين لهم بإحسانٍ رضي الله عنهم أجمعين.

وصدَّر كتابَه بمقدِّمةٍ كاشفةٍ، أبَان فيها عن منهجه وسبيله في اختيار الأحاديث وشرحها.

جرىٰ ابن الأثير على أن يُورِد الحديثَ كاملاً، ثم يذكر في آخره مَن أخرجه من علماء الحديث والغريب، ويعقِّب بما قيل في الحديث جرحاً وتعديلاً، وقبولاً وردّاً.

علىٰ أنَّ ابن الأثير قد يشرح بعضَ الأحاديث، لا لغريب ألفاظها، بل لإشكال معناها، كما صَنَع في حديث معاوية بن أبي سفيان وحواره مع عبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم، فإنه قال في آخر ذلك الحديث: «أخرجه القتيبي، وإنما ذكرناه مع قلّة غريبه لإشكال معناه».

ومما يتصل بالمعاني ما ذكرناه في حديث وائل بن حُجْر الحَضْرَمي، من اختلاف أبي حنيفة والشافعيّ، رضي الله عنهما، في مسألة الخِلاط في الزكاة.

ومنه أيضاً توفيقه بين الأحاديث التي قد تبدو متعارضةً، كما تراه في حديث صفة النبيِّ ﷺ، المرويّ عن هند بن أبي هالة، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهما.

ابن الأثير مُقِلٌّ من الاستشهاد بالشعر، ترى ذلك في هذا الكتاب، كما تراه في كتابه «النهاية». مع أنَّ أبا عبيد وابن قتيبة والخطَّابي ـ وهم الرُّوَّاد الأوائل في علم الحديث ـ قد استكثروا في كتبهم من شواهد الشعر.

الفرق بين المنال والنهاية:

صَرَّح ابنُ الأثير في مقدمة (منال الطالب) بأنه أخذ في تصنيفه بعد كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر) الذي فَرَّق فيه الغريبَ على حروف الهجاء، وقد اقتضاه هذا أن ينتزع من الحديثِ الجزءَ المشتملَ علىٰ الغريب وحده، قال ـ رحمه الله ـ عن كتاب (النهاية): «فلا تكاد تجد فيه حديثاً تامّاً وإن قَلَّ كَلِمُه، ولا أثراً متسقاً وإن استقلَّ منتظمه». فهو كتابُ لغةٍ كما ترىٰ.

أمَّا كتابُ (المنال) فقد جَمَع فيه الأحاديثَ والآثارَ الطِّوالَ والأوساطَ بتمامها وأخذ في شرحها، فهو كتابُ حديثٍ ولغةٍ، وإن كانت الغايةُ التي تغيَّاها من وضع الكتاب لغويّةً.

ولما كانت (النهاية) بهذه المثابة فقد كثرت فيها المادةُ اللغويةُ وغزرت، ولم يتسع القول فيها لبسط الشرح وتعدُّد الروايات ومناقشتها، علىٰ نحو ما جاء في (منال الطالب).

فقد بسط ابنُ الأثير في (المنال) ما اختصره في (النهاية)[1].

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م، في مجلَّدين.

١٣ ـ المجرَّد للغة الحديث: لعبد اللطيف بن يوسف، الشيخ موفَّق الدين البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

كان المصنِّفُ قد وَضَع كتاباً في غريب الحديث رتَّبه علىٰ حروف المعجم، واتّخذ فيه استيعابَ الغريب، وإيجاز التفسير، رَغَّب إليه بعضُهم أن يجرِّد كلماته اللُّغوية من أحاديثها ليعمل بها كتاباً أشَدُّ وَجازةً من ذلك الكتاب، وعلىٰ ترتيبه فخرج كتابُه «المجرّد للغة الحديث». نهج فيه نهجَ الاختصار الشديد.

أمَّا ترتيبُ الكتاب فكان علىٰ حروف المعجم كما قلنا، وقد ترتَّبت مواضعُ الغريب من الكتاب بحسب موادها، فكانت تغلب عليها الألفاظُ التي جرَّدها من أحاديثها، وقد يسوق أحياناً جملةً من الحديث أو أكثر، ويشرع في التفسير بعد ذلك، فيستعين بواسطة: «أي» و«وهي»، و«وهو».

وهو مطبوعٌ.

١٤ ـ الدُّرُّ النَّثير تلخيص نهاية ابن الأثير: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

اختصر فيه السّيوطيُّ كتابَ «النهاية» لابن الأثير، ناهجاً فيه نهجَ ابن الأثير في الترتيب والتفسير، فتركَّز اختصاره علىٰ حذف الأحاديث كلِّها إلاَّ مواضع نجد فيها أجزاء من الحديث لضرورةٍ دَعَتْ الحاجةُ إليها، لا يتمُّ الوقوفُ علىٰ المعنىٰ إلاَّ بها.

واكتفىٰ بهٰذا الحذف، فلم يغيِّر شيئاً من «النهاية» إلاَّ ما ندر من حذف بعض

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب: ص: ٢٤ ـ ٣٥.

المشتقّات، أو بعض المواضع التي فصّل فيها ابنُ الأثير بالتأصيل الدَّلالي، إضافةً إلىٰ اختصاره أحياناً ما فصَّله ابنُ الأثير في الشرح الإجمالي لبعض الأحاديث.

وهو مطبوعٌ.

١٥ ـ **مجمع بحار الأنوار في غرائبِ التنزيل ولَطائفِ الأَخبار**: للعلاَّمة محمد طاهر الصِّدِّيقي الفَتَّني الكُجْراتي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ كلَّ غريبِ الحديث وما أُلِّفَ فيه، فَجاءَ كالشرح للصِّحاح الستة، وهو كتابٌ متَّفقٌ علىٰ قبوله بَيْنَ أهل العلم منذ ظَهَرَ في الوجود.

ومن مَزَايا هٰذا الكتاب: أنَّ النَّاظر في غيره من الكُتب بعد وقوفه علىٰ المعنىٰ الوضعي رُبَّما عَنَّ له إشكالٌ في معنىٰ الحديث، فيحتاج إلىٰ الكشف عنه في شروح الكتب، وإنَّ هٰذا الكتاب يُغنِيه عن الرُّجوع إليها؛ لأن المؤلِّف يَسْرِد فيه ما ذكروه في الشروح.

ومنها: أنَّه ربما تكون الكلمةُ معلومةً مشهوراً معناها الوضعي فيُهمِلها أَصحابُ الغريب، لكن المؤلّف يُورِدها؛ لأنَّها أُطْلِقت في الحديث بنوع من التَّأويل فَيَنْقُل من المصادر الموثوق بها ما قالوا في تأويلها.

ومنها: أنَّ ابن الأثير أهْمَل ضبطَ الكلمةِ في الأَغلب، والمؤلِّفُ لا يَتْرُكه إلاَّ نادراً.

ومنها: أنَّ المؤلِّف في بعضِ الأَحيان يُورِد الكلمةَ بهيئتِها التي وَرَدَتْ بها في الحديث تيسيراً علىٰ الطلبة أو اعتقاداً منه بأنَّ الكلمة وُضعت بهٰذه الهيئة ابتداءً ولم تُشْتَقَّ من أَيِّ كلمةٍ أُخرىٰ.

ومن مزَاياه: أَنَّ المؤلِّف يُضيف إلىٰ ما ذَكَره ابن الأثير في مادةٍ ما لم يذكره من مشتقَّات تلك المادة وتصريفاتِها ممَّا وَرَد في الحديث.

وكثيراً ما يزيد المؤلِّفُ علىٰ ابن الأثير في تفسير الكلمة.

وبالجُمْلة: إنَّه إلىٰ جانب كَوْنه أَجْمَعَ تأليفٍ في غريب الحديث فهو كتاب ممتع في شرح معاني الحديث وتفسير غامِضه.

يقول الأمير السيِّد صديق حسن خان القَنُّوْجي في وصف هٰذا الكتاب: «وبالجملة: إنَّ هٰذا الكتاب المُسْتَطَاب جامعٌ لغريبي القرآن والحديث، لا يحتاج واجدُه إلىٰ كتابٍ آخر في هٰذا الفَنِّ، وكَأَنَّه شرحٌ للكتب الستة المشهورة بالصِّحاح»[1].

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في دائرة المعارف بحيدر آباد (الهند)، عام ١٩٦٨ م.

* * *

---

(١) إتحاف النبلاء: ص: ١٣٤.

٥ ـ مصادر إعراب الحديث

مما لا شكَّ فيه: أنَّ التمكُّنَ من علوم العربية كان أداةً لازمةً للمفسِّر، يستعين بها في فهم وتوجيه كثيرٍ من آيات القرآن الكريم، ومن ثمّ ظهر كثيرٌ من وجوه الإعراب متناثرة في كتب التفسير، ثم ما لبث هذا الإتجاه أن بدأ ينحو بعيداً عن التفسير لاشتغال كثيرٍ من علماء العربية به، وتعدَّدت مناحيهم واتجاهاتهم، فمنهم من قصر همَّه على المشكل من الآيات، كمَكِّيٍّ بن أبي طالب في كتابه: «مشكل إعراب القرآن»، وبعضهم أولى إهتمامه للغريب كما فعل ابنُ الأنباري في كتابه: «البيان في غريب إعراب القرآن»، ومنهم من اتَّجه إليه كله فأعربه كلَّه كصنيع أبي البقاء في كتابه الذائع الصيت: «التبيان في إعراب القرآن».

وإذا كان القرآنُ قد لقي من أهل العربية اهتماماً عظيماً، فأفردوا له المؤلَّفات الطوال، فإنَّ الحديثَ النبوي قد لقي اهتماماً مماثلاً، وإن تأخَّر قليلاً، فقد عُني علماءُ الحديث وشُرَّاحُه في مؤلَّفاتهم بمناقشة وجوه الإعراب المحتملة للحديث المشكل، فما إن تَتَصَفَّح كتاباً من كتب شروح الحديث إلا وتجد فيه عرضاً مفصَّلاً لمختلف وجوه الإعراب دون تقيدٍ بمدرسة من مدارس النحو.

وتظهر هذه النزعةُ في كثيرٍ من تلك الكتب التي أولت اهتماماً بشرح الحديث، كشرح «المشارق» للشيخ أكمل الدين، وشرح «مسلم» للقُرطبي وشرح «المشكاة» للطِّيبي، وشرح «البخاري» للكَرْمَاني، و«فتح الباري» لابن حجر.

ثم أُفردت في إعراب الحديث كتباً. نذكر منها ما وَصَل إلينا فيما يلي:

١ ـ **إعراب الحديث النبوي**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ (المتوفى سنة ٦١٦ هـ).

إنَّ علماء ا لحديث وشُرَّاحه، كثيراً ما عُنوا بإعرابه ومناقشة وُجوه الإعراب المحتملة في كلِّ موضوعٍ منهم يقتضيهم ذلك، فما من كتابٍ في شرح الحديث إلاّ

تطلُّ علينا من خلال سطوره بعض المناقشات النحوية والاجتهادات في الإعراب، يكثر ذلك أو يَقِلُّ، ومع ذلك فإننا لا نكاد نجد كتاباً يفرغ لإعراب الحديث ومناقشة مسائله والتعريج على مشكلاته وحَلّها، غير كتاب أبي البقاء هذا، والذي خَصَّصه لإعراب الحديث.

والكتابُ في الحقيقة عبارةٌ عن أمالي أملاها أبو البقاء على طلبة الحديث، وهو لم يُقَسِّم هذا الكتابَ إلى بحوثٍ ثم يأتي بالمسائل التي تندرج تحت كل بحثٍ كما فَعَل ابنُ مالك في كتابه «شواهد التوضيح»، وإنما كان أحدُ تلاميذه يقرأ في «جامع المسانيد» لابن الجوزي، مَسْنَداً مَسْنَداً، حتى إذا مَرَّ بهم حديثٌ، أو عبارةٌ في حديثٍ، أو كلمةٌ تحتاجِ إلى فضل شرحٍ وتِبْيانٍ، وإلى بيان محلِّها من الإعراب؛ تكلَّم أبو البقاء وناقَشَ القضيةَ وطُلاَّبُه يُسَجِّلون عنه ذلك، فالكتابُ غايتُه الأساسية تعليميةٌ، وهو من مقدمته يَنُصّ على ذلك؛ إذْ إنه أملاه بناءً على رغبة بعض طلبة الحديث الذين رغبوا في صَوْن ألسنتهم من الزّلل واللَّحن في الحديث الشريف[1].

وقد اشتهر هذا الكتابُ في عصر مؤلِّفه، واستفاد منه علماءُ الحديث وطُلاّبُه، وذكره مترجمو أبي البقاء في كُتبهم، ووَصفوه بأنه كتابٌ لطيفٌ. وأمّا أسلوبُ الكتاب فهو واضحٌ، جليُّ المعاني، غزيرٌ بشواهد القرآن الكريم وتجنَّب فيه المؤلِّفُ الإطالة، وذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للمسألة الواحدة دون ترجيح وجهٍ على وجهٍ.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الإله نَبْهان في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٢ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطَّائي النحوي (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في مكتبة دار العروبة بالقاهرة عام ١٣٧٦ هـ في (٢٥٦) صفحة

٣ ـ **عقود الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أحمد**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

---

(١) انظر: «مقدمة المحقق للكتاب».

يقول المؤلِّف عن سبب تأليف الكتاب: «إنَّ ما دعاه إلى تأليف هذا الكتاب هو ندرةُ ما وَرَد في هذا الباب من التصانيف، وأنَّ ما وَرَد فيه من النزر القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل، ولذا فقد تطلَّع إلى [تأليف في إعراب الحديث مستوعب جامع شامل للفوائد البدائع شافٍ، كافل بالنقول والنصوصِ كافٍ]».

أمَّا عن سبب اختياره لمسند الإمام أحمد؛ فيقول: «إن لي على كلّ كتابٍ من الكتب المشهورة في الحديث تعليقة، وهي: الموطّأ، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة، والكتب السّتّة، ولم يبق إلا مسندُ أحمد، ولم يمنعني من الكتابة عليه إلا كبر حجمه جداً، وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب المذكورة».

والكتاب مرتَّبٌ على طريقة المسانيد، فهو يجمع الأحاديثَ التي يرويها كلُّ صحابيٍّ في مسندٍ خاصٍّ به، إلا أنَّ بعض الأحاديث التي وَرَدَتْ في الكتاب جاءت بأكثر من روايةٍ، ويعتذر السيوطيُّ عن ذلك فيقول: «واعلم أنَّ كثيراً من الأحاديث روتها الرواةُ بالمعنى، فزادوا فيها ونقصوا، ولحنوا وبدَّلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد يروى بألفاظٍ متعدِّدةٍ، منها ما يوافق الإعراب والفصيح، ومنها ما يخالف ذلك».

وتتجلَّى دِقَّةُ السُّيوطي وأمانته العلمية بوضوحٍ في كتابه، فهو ينسب كلَّ رأيٍ إلى صاحبه وكلَّ قولٍ إلى قائله إلا أنه لم ينهج طريقةً ثابتةً في ذكر مصادره، فهو أحياناً يذكر اسمَ العالم وكتابه، وأحياناً يذكر اسمَ الكتاب دُون ذكرِ اسم صاحبه مكتفياً بشهرة ذلك الكتاب في زمنه، وأحياناً يقول: «قال صاحب كذا»، ويذكر اسمَ الكتاب الذي اشتهر صاحبُه به، وأحياناً يذكر اسمَ العالم وكتابه، وأحياناً يذكر اسمَ العالم كاملاً، كما أنه لا يغفل ذكرَ الألقاب العلمية التي وصل أصحابها إلى مرتبتها، فيذكرها قبل أسمائهم قائلاً: قال الشيخ، أو قال القاضي، أو قال الأستاذ، أو قال شيخ الإسلام، وما إلى ذلك من ألقاب علمية كانت شائعةً في ذلك الزمان كلقب الحافظ، والنحوي ... إلخ»[1].

---

(١) انظر: كتب إعراب الحديث النبوي... دراسة نحوية تحليلية ـ (رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الآداب) للأستاذ سلمان محمد سلمان القضاة ـ إشراف: د. يوسف عبد القادر خليف ـ قسم اللغة العربية كلية الآداب، جامعة القاهرة. (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م): الجزء الأول، ص: ١٧٩.

والكتابُ من أوفى كتب إعراب الحديث وأغزرها مادةً ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب وكثرة مصادره أن نذكر: أنَّ كتاب العكبري وابن مالك في إعراب الحديث اللذين أدخلهما السُّيوطي في ثنايا كتابه كاملين، قد ذابا في خضم كتابه الضخم[1]».

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الفتح تمّام وسمير حسين حَلَبي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في جزأين.

* * *

(١) المصدر السابق: ١/ ١٩٧.

٦ـ مصادر مُختَلِفِ الحديثِ ومُشكِله

«مختلف الحديث» هو ما تعارَضَ ظاهرُه مع القواعد، فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نصٍّ شرعيٍّ آخر[١].

وأمَّا «مُشكل الحديث» فهو آثارٌ مرويّةٌ عن رسول الله ﷺ بأسانيدَ مقبولةٍ، وُجد فيها أشياء غابَ عن كثيرٍ من الناس علمُ معانيها، ودفع ما فيها من إحالاتٍ ظاهريةٍ[٢]».

ولما كان هـٰذا العلمُ مما تشتدّ الحاجةُ إليه، ويَكْثُر الغلط من حوله، وتنشر الشُّبَهَاتُ والمزاعمُ والحُجَجُ الداحضةُ من بين يديه ومن خلفه في القديم وفي الحديث؛ فقد انصرفت طوائفٌ من العلماء قديماً إلىٰ دراسته، وسَبْر أغوارِه، وكَشْف أسرارِه، وأستارِه، فأعرض طائفةٌ منهم بالحديث عنه في مصنَّفاتهم ورسائلهم في علوم الحديث ومصطلحه.

ومن هؤلاء: أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) في كتابه «معرفة علوم الحديث»، والخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) في «الكفاية في علم الرواية»، وإن لم يسمِّياه باسمه الاصطلاحي الذي عُرف فيما بعد ـ ثم جاء عهدُ أبي عمرو بن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، فصنَّف لتلامذته مقدِّمتَه المعروفة في علوم الحديث، وعَرَض فيه (مُخْتَلِف الحديث) فجعله نوعاً من أنواع علوم الحديث التي أوردها في كتابه، وذكر فيه أطرافاً من قواعد هـٰذا العلم وجُمَلاً من ضوابطه.

وكذلك فعل الذين جاؤوا من بعد ابن الصلاح ممن أَلَّف في علوم الحديث

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٣٧.

(٢) انظر: «مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه»: للدكتور أسامة الخياط، ص: ١٣٦.

ومصطلحه، مثل صنيع الإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) في كتابه «التقريب والتيسير» الذي اختصره من كتاب «الإرشاد» المختصر من مقدِّمة علوم الحديث لابن الصلاح.

وصنيع الحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) في كتابه «اختصار علوم الحديث» والذي اختصر فيه أيضاً المقدِّمةَ المذكورة لابن الصلاح. وصنيع الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في رسالته: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

وكذلك صَنَع كُلٌّ من صَنَّف في علوم الحديث في عصر هؤلاء الأعلام ومن جاء بعدهم.

وكما تحدَّث العلماء في هٰذا العلم ضِمن ما كتبوه في مصنَّفاتهم في علوم الحديث، فكذلك أفردوا الحديثَ عنه مُفصَّلاً مستفيضاً في مصنَّفاتٍ مستقلّةٍ مختصةٍ به دون غيره من أنواع علوم الحديث.

فمِن المؤلِّفين في هٰذا العلم علىٰ سبيل الإفراد له: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) الذي كان أوَّلَ من صَنَّف في هٰذا العلم، وسَمَّى كتابه هٰذا: «اختلاف الحديث». ومن المؤلِّفين في هٰذا العلم أيضاً أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدَّيْنَوَري (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ)، فقد صَنَّف فيه كتابه: «تأويل مختلف الحديث». ومن المؤلِّفين في هٰذا العلم أيضاً: الإمام أبو جعفر الطَّحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) فقد ألَّف فيه كتابه: «مشكل الآثار».

وأسوق هنا تعريف هٰذه الكتب مع ذكر ميِّزاتها ومناهج المؤلِّفين فيها:

١ ـ اختلاف الحديث: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إدريس الشَّافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

لم يَقصِد الإمامُ الشَّافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بتأليفه هٰذا الكتابَ إلىٰ استقصاء جميع المتعارض من حديث رسول الله ﷺ، بل كان مرادُه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أن يذكر طَرفاً من الأخبار المتناقضة، وجُمَلاً من الآثار المتعارضة ـ ظاهراً ـ ليَدُلَّ بما يُورد من اعتراضٍ، وبما يذكر من جوابٍ علىٰ سبيل التوفيق بينها؛ فيجعل من ذلك منهجاً ومسلكاً يسلكه وينهجه كلُّ من ألفىٰ بين حديثين ـ أو أكثر ـ تعارُضاً وتضادّاً.

افتتح الشافعيُّ كتابَ «اختلاف الحديث» بأن قدَّم بين يديه مقدِّمةً ضافيةً مطوَّلةً

استغرقت ثلاثَ عشرة صحيفةً من مجموع صحائف الكتاب .

أمَّا طريقة الشافعي في عرض القضايا التي يُورِدها؛ فإنها تستبين على الصفة التالية :

ـ استهلال القضية التي يقصد الحديث عنها بقوله : «باب . . » ثم يذكر موضوعَ القضية أو عنوانَ المبحث الذي يريد الكلامَ عليه .

ـ إيرادُ الحديث بسنده الذي يرويه ـ في الغالب ـ الربيع بن سليمان عن الشافعي بسنده إلى منتهاه، ثم يعقِّب ذلك بذكر الأحاديث التي في معناه من طُرُقٍ أخرى .

ـ إيرادُ الحديث أو الأحاديث المخالفة للحديث الذي صَدَّر به الباب مروية ـ في الغالب ـ بالإسناد إلى منتهاها .

ـ حتى إذا انتهى من ذكر الأحاديث بأسانيدها وشواهدها ـ إنْ كان لها شواهدُ ـ شرع بعد ذلك في إماطة اللِّثام، وكشف النِّقاب عن معنى أو معاني الأحاديث المتخالفة الواردة في الباب، ليصل من ذلك إلى التأكيد على أنه ليس ثَمَّة تعارُضٌ بين الأحاديث في الواقع ونفس الأمر، وأنها كلُّها مُؤتلِفةٌ غيرُ مُختلِفةٍ، وأنَّ كلّ حديثٍ منها له موضعٌ إذا عُلِمَ اندفع التعارضُ، وارتفع التضادُّ. فإنْ كان الحديث منسوخاً؛ بيَّن ذلك، وجهر به في صريح اللفظ وواضح المعنى .

ـ فإذا فرغ من هـٰذا فربَّما عَقَد عَقِبَه فصلاً في : «الخلاف في . . » أي : في موضوع الباب، وفي الرأي الذي رآه صواباً فيه .

وهو يفتتح هـٰذا الفصلَ الذي يذكر فيه مخالفةَ من خالفه فيما ذهب إليه في دفع التعارض بقوله : «فخالفنا بعضُ أهل ناحيتنا فقال . . . » ثم يُورِد اعتراضَ من اعترض عليه .

وبقوله أحياناً: «فخالفنا بعضُ الناس فقال . . » إلى أمثال ذلك من العبارات . وليس يُوجَد هـٰذا الفصلُ عَقِبَ كلِّ بابٍ، وإنما يَرِدُ عقب بعضِ الأبواب دون بعض حسب الضرورة وما يقتضيه الأمرُ .

يمتاز كتابُ الشافعي هـٰذا على ما سِواه من الكتب المصنَّفة في هـٰذا الفَنّ بالمميزات التالية :

ـ إنه تصنيفٌ مستقلٌ ومختصٌ بنوع (مُختلِف الحديث)، فليس فيه قضايا من: (مشكل الحديث). ولا ريبَ أنَّ لهـٰذا الاستقلال في التصنيف أثرَه المستبينَ في دفع الاضطراب والتشويش والخلط عن ذِهْن القارئ وهو ـ بعد ـ يعصمه من الوُقوع في اللَّبس والخطأ في الفهم.

ـ إنَّ غالب ما أورد فيه من الحديث مسندٌ إلىٰ منتهاه.

وهـٰذا أمرٌ عظيمُ الخطر، جليلُ المنفعة؛ لأن ذِكْر رواة كلِّ حديثٍ يضع بين يدي الباحث وسيلةَ البحث عن درجاتهم وما قيل فيهم من توثيقٍ أو تضعيفٍ وما يستتبع ذلك من توفيقٍ أو ترجيحٍ.

وقد بلغ عددُ ما في هـٰذا الكتاب من الأحاديث المرفوعة إلىٰ رسول الله ﷺ نحواً من مئتين وثلاثة وخمسين حديثاً (٢٥٣) ضِمن ستة وستين باباً (٦٦).

ـ إنَّ الشافعي لا يغفل ـ في هـٰذا الكتاب ـ جانب نقد الأحاديث وتمحيص طُرُقها وشواهدها.

فتجده ـ في كثيرٍ من المواضع ـ يبيِّن علىٰ وجه الاختصار درجاتِ بعض الأحاديث، ويعرض بالحديث لثبوت ما ثبت منها وما لم يثبت، كما يتكلَّم عن الوُجوه التي يترجَّح بها بعضها علىٰ بعضٍ عند التعارض.

ـ لا يقتصر إيراد الأحاديث الخاصَّة ببابٍ من أبواب الكتاب علىٰ الحديثين المتضادّين فحسب، بل يتجاوَزُ ذلك إلىٰ ذِكر الأحاديث المتعلِّقة بالقضية التي يتناولها البابُ، وإلىٰ ذكر الشواهد للحديث أو الحديثين إنْ كان ثمَّة شواهد لهما.

ولا رَيْبَ: أنَّ مثل هـٰذا الصَّنيع يقدِّم للباحث خدمةً كبرىٰ ومعونةً عظمىٰ حيث إنه يجمع أمام ناظريه كُلَّ أو جُلَّ ما يتصل بالقضية من أخبار وآثار. مما يوسِّع دائرة الفهم والاستيعاب، ويعين علىٰ تخير أقوىٰ الأقوال، وأولاها بالقبول.

ـ كَتَب الشافعي هـٰذا الكتابَ بأسلوبٍ رصينٍ، قويٍّ، متينٍ، بالغِ العُمْقِ مما يجعل من بعض معانيه تنِدُّ عن الفهم، وتستغلق، فلا تدرك إلا بمزيد تأمُّلٍ وتدبُّرٍ.

غير أنَّ عبارات الكتاب لا تخلو من سِمات الفصاحة ومعالم البلاغة، ولا غرو فالشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بليغٌ من بلغاء العرب، وإمامٌ من أئمة الفصاحة والبيان.

أمَّا طريقتُه في دفع التعارض فتسير وِفْقَ الترتيب التَّالي :

- البداءةُ بمحاولة الجمع بين الحديثَين أو الأحاديث المتخالفة ما أمكن ذلك ؛ لأن في الجمع إعمالاً للأدلة دون تعطيلٍ بعضها أو كلِّها .

- النظرُ في النَّسخ لمعرفة الناسخ والمنسوخ . فإنْ ثَبَت النَّسخُ وقامت أدلّتُه ؛ أخذ بالناسخ وترك المنسوخَ .

- المصيرُ إلىٰ الترجيح حين لا يُمكن الجمعُ ، ولا يثبت النسخ ، فيرجِّح أحدَ الحديثين لكونه أشبه بمعاني كتاب الله ، أو معاني سُنَّة رسول الله ﷺ ، أو أشبه بالقياس كما نَصَّ علىٰ ذلك في مقدِّمة الكتاب .

أمَّا ترتيب الكتاب فهو غيرُ مرتَّبٍ علىٰ ترتيب أبواب الفقه المعروفة .

فنجد أبواب : القراءة في الصَّلاة ، والقراءة في التَّشَهُّد ، والقراءة في الوِتْر ، والقَصْر والإتمام في السَّفر ، والفطر والصَّوم في السفر تَعْقِبُها - علىٰ هٰذا الترتيب - أبواب : قتلُ الأسارىٰ والمفاداة عليهم والمن عليهم ، والماء من الماء ، والتيمم ، وصلاة الإمام جالساً ومن خلفه قائماً ، وصوم يوم عاشوراء . . . إلخ .

وتجد أبواب : بيع الطَّعام ، المُصرَّاة ، تعقبها - علىٰ هٰذا الترتيب - أبوابُ الدعوىٰ والبينات ، ومن ماتَ ولم يَحُجّ أو كان عليه نذرٌ ، ومن أعتق شركاً له في عبدٍ ، وقتل المؤمن بالكافر ، وجرح العجماء جبار .

فالأبواب - علىٰ هٰذا الترتيب غالباً - لاارتباطَ بينها ولا صلةَ من حيث الموضوع ، وهٰذا مما يستلزم إعادةَ ترتيب أبواب الكتاب علىٰ ترتيب أبواب الفقه ، فإنَّ ذلك مما يذلِّل كثيراً سبيلَ الوقوف عليها ، وييسر الانتفاع بها ، وسرعة المراجعة والبحث في قضاياها[(١)] .

٢ - تأويل مختلف الحديث في الرَّدِّ علىٰ أعداء الحديث ، والجَمْع بين الأخبار التي ادَّعوا التَّناقُضَ والاختلافَ : لأبي محمَّد ، عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَري (المتوفَّى سنة ٢٧٠ هـ) .

---

(١) انظر : «مختلف الحديث» لدكتور أسامة الخياط ، ص : ١٣٩ .

افتتح ابنُ قتيبة هـٰذا الكتاب بمقدِّمةٍ مسهبةٍ مستفيضةٍ.

وبعد الفراغ من عرض القضية يعقب ذلك بسوق الجواب الذي يَدْرَأ به التعارضَ ويدفع به الاختلاف.

ويبتدئ الجوابَ نافياً أن يكون ثَمَّة تعارُضٌ وقع بين الحديثين أو الأحاديثِ، ثم يسوق الأدلةَ، ويُورد الشواهدَ، ويُقيم الحُجَجَ التي يبطل بها زعم مَن زعم أنَّ هناك تناقضاً بين الأحاديث المذكورة في القضية.

أمَّا مميزات الكتاب فهي كما يلي:

ـ إنَّ ابن قتية يُورد الأحاديثَ التي اعترضَ عليها بالسَّند في بعض المواضع ـ وإن يكن ذلك في القليل منها، أو يوردها بغير إسنادٍ مُطْلَقاً.

وربما أورد الحديثَ بالسَّند لكن من غير طريقه هو، وإنما من الطَّريق التي اشتهر بها الحديثُ (أي بالسند الذي عرف به).

أمَّا من حيث بيان درجات الأحاديث وتبيين ما قِيل فيها تصحيحاً وتضعيفاً فليس في الكتاب منه إلا القليلُ.

وقد بَلَغ عددُ الأحاديث المختصَّة بنوع (مُختلِف الحديث) في هـٰذا الكتاب مئة وأحد عشر حديثاً ضِمْن ستة وأربعين قضية أو مبحث.

أمَّا ما بقي من القضايا وهو اثنتان وستون قضيةً اشتملت على اثنين وسبعين حديثاً فهو من نوع «مُشكِل الحديث».

ـ يُكثِر ابنُ قتيبة ـ في ثنايا أجوبته وُردُوده ـ أن يستشهد بالشِّعر مستأنساً به في الإفصاح عمَّا غمض من لفظٍ أو أشكل من معنى.

ولقد يعلم الناظرُ: أنَّ مردَّ ذلك الباعث عليه هو ما يشبه أن يكون اختصاصاً من ابن قتيبة بهـٰذا الأدب شعراً ونثراً. فهو أحدُ أئمة الأدب العربي وأعلامه الكبار الذين شهدت لهم آثارُهم ومصنَّفاتُهم بعُلُوِّ كعبِهم وتألُّقِ نجمِهم في هـٰذا الميدان.

وقد بلغ عددُ الأبيات الشعرية المستشهد بها في ثنايا الكتاب (١١٢) بيتاً.

ـ جاءت عباراتُ الكتاب وفقرُه في حلَّةٍ بيانيةٍ تختلب الألبابُ وتمتع العقولُ، وتلك مزيةٌ ينفرد بها هـٰذا الكتابُ قلَّ أن يُوجَد نظيرُها في غيره.

أمَّا من حيث الترتيب فليس يخفى على كلٍّ من يَنظر في هـٰذا الكتاب افتقاره التَّامّ إلى ترتيبٍ مُعيَّنٍ وتسلسُلٍ محدَّدٍ.

فالقضايا الفقهية الواردة فيه غيرُ مرتَّبةٍ على ترتيب أبواب الفقه.

والمفاصلةُ أو التمايزُ بين قضايا (مُختلِف الحديث) و(قضايا مُشكِل) الحديث غيرُ موجودٍ مطلقاً؛ إذ إنَّ قضايا (مختلف الحديث) مختلطةٌ بقضايا (مُشكِل الحديث) ليس يفصل بينها غير عنوان كل قضيةٍ من النوعين، فلا يُوجَد قسمٌ خاصٌّ لكل من النوعين تندرج تحته القضايا.

ولقد يكون من نافلة القول: إنَّ الكتاب بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى إعادة ترتيبه على وضع يُيسِّر الانتفاعَ به، ويذلِّل الوقوفَ على مباحثه وقضاياه، مع المفاصلة بين قضايا النوعين المذكورين، دفعاً للخلط واللَّبس[1].

طُبع هذا الكتاب بتصحيح الشيخ محمود شكري الآلوسي في بغداد، وفي مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة عام ١٣٢٦ هـ ـ ١٩٠٨ م في (٤٦٤) صفحة. وطُبع بتحقيق سيد أحمد صقر في دار إحياء الكتب العربي بالقاهرة عام ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م في (٥٧٩) صفحة. وطُبع بتصحيح وضبط الأستاذ محمد زهري النَّجار، في الدار القومية للطباعة بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م في (٣٨٧) صفحة، ثم صدرت لهذه الطبعة طبعات كثيرةٌ. وطُبع بتحقيق الأستاذ إسماعيل الخطيب الإسعردي في مكتبة المعارف بالطائف عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٦٠) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد القادر عطا في دار الكتب الإسلامية، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٣٠٠) صفحة.

٣ ـ **مُشْكِلُ الآثار**: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سَلاَمة بن سَلمة الأزدي الطَّحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

وهو من أجلِّ الكُتب وأحسنها في هذا الموضوع.

يستهلُّ الطحاويُّ في هذا الكتاب القضيةَ التي يريد التحدُّثَ عنها بقوله: «بابُ»، ثم يردف ذلك بذِكر موضوع الباب، والقضية التي يتناولها بالدراسة فيقول: «بيان ما أشكل علينا مما رُوي عنه ﷺ...» ويذكر موضوعَ الباب. وربما قال: «بيان مُشكل ما رُوي عنه عليه الصَّلاة والسَّلام».

---

(١) انظر: «مختلف الحديث» للدكتور أسامة الخياط، ص: ١٤٠.

ثم يُورِد حديثَ الباب بسنده. وإذا كان للحديث طُرُقٌ أخرىٰ استوعبها وأوردها كذلك، حتىٰ إذا انتهىٰ من ذلك؛ بَيَّن: أنَّ هناك من الآثار المروية ما يعارض حديثَ الباب ويخالفه، وهو يذكر ذلك علىٰ صفة الإخبار، وربما ذَكَره بصيغة سُؤالٍ لسائل بأن يقول: «فسأل سائلٌ هل يختلف هٰذا الحديثُ والحديث الذي رويتموه...» ويذكر الحديثَ ويسوقه مسنداً أيضاً، ويُورِد شواهدَه ومتابعاتِهِ إنْ كان وُجد ثمة شيء منها.

فإذا فرغ من ذلك كلِّه؛ شرع في الجواب عن الاعتراض وبيَّن وجهَ التوفيق بين ما تعارض ظاهراً واتَّفقَ حقيقةً وواقعاً. كما أنه قد يُجيب عن الاعتراضات التي ربما ترد علىٰ ما ذكر من جواب.

أمَّا طريقته في دفع التعارضِ فهو: يبتدئ جوابَه بنفي التَّعارض والقول: إنه ليس ثمة تعارضٌ بين الحديثين كما يَظُنّ أولئك الطاعنون، ثم يحقِّق المعنىٰ الصحيح لكلا الحديثين، ويبيِّن المقصود بكل واحدٍ منهما، ومن خلال ذلك يزول الإشكالُ، ويندفع التعارض ويرتفع التضاد.

ويقع ـ أحياناً ـ: أنه في أثناء الحديث عن قضيةٍ من القضايا وعند الجواب عن دعوىٰ التعارض يذكر حديثاً للاستشهاد أو الاستئناس به، ثم يُحيل القارئ علىٰ المبحث أو الباب الذي يختص بدراسة ذلك الحديث وما يتعلَّق به، فيقول: «وسنذكر ذلك فيما بعد من كتابنا هٰذا إن شاء الله».

أما مميّزات هذا الكتاب فهي كما يلي:

ـ جُلُّ ما في الكتاب من الأحاديث والآثار يُورِده بسنده إلىٰ منتهاه، وكذلك متابعات وشواهد هٰذه الأحاديث تَرِد مسندةً إلىٰ منتهاها. ولا رَيْبَ: أنَّ هٰذا مما يذلِّل طريقَ الوقوف علىٰ مراتب هٰذه الأحاديث ودرجاتها من خلال دراسة أسانيدها والبحث عن أحوال رواتها.

ـ تمتاز موضوعاتُ الكتاب وقضاياه بالشُّمول والتَّنوُّع، فلا تقتصر علىٰ موضوعٍ أو موضوعاتٍ محدَّدةٍ، بل تشمل قضايا متعدِّدةً: في العقائد، والآداب، وفي الفرائض، والجِنايات، وفي البيوع، والنِّكاح، وفي الإيمان، والأخلاق، بل وفي أسباب النُّزول، والقراءات، ومُشكِل القرآن.. إلخ.

ـ يُعنىٰ الطَّحاوي في هـٰذا الكتاب بِنَقْد الروايات وبيان أحوال الرُّواة توثيقاً وتضعيفاً.

ولا يتقصر الأمرُ علىٰ ذلك من بيان حال بعض الرُّواة، بل إنَّه يبيِّن ما في بعض الأسانيد من انقطاعٍ، وما في بعض الأحاديث من اختلافٍ علىٰ الرواة فيها، وكذلك يذكر أحياناً ما في بعض الآثار من قُوَّةٍ بما لها من متابعاتٍ وطُرُقٍ.

ـ أكثر ما يذكر الطحاويُّ من قضايا تتضمَّن حديثين متعارضين غير أنه ربما أورد ـ في بعض القضايا ـ ثلاثةَ أو أربعةَ أحاديث.

ـ الأحاديثُ التي يذكرها في باب من أبواب الكتاب قد تتعارَضُ مع أحاديث الباب الذي يليه فيذكر ذلك وينبِّه إليه، ويُجيب عن ذلك بما يدفع التَّعارض ويرفع التناقض.

ـ أوجُه التعارضِ بينِ الأحاديث في غالب ما يُورِده من القضايا بينةٌ ظاهرةٌ لا حاجةَ معها إلىٰ تأمُّلٍ وتفكُّرٍ للوصول إلىٰ فهم معانيها ومراميها.

ـ يُطيل المؤلِّف النَّفَسَ في بعض القضايا، ويُفيض في الحديث عنها بينما يُوجز في بعضها الآخر إيجازاً ظاهراً.

فنجد بعض القضايا تستغرق إحدىٰ عشرة صحيفةً تامةً مثل قضية «مُشكِل ما رُوي عن رسول الله ﷺ في مِقدار صدقة الفِطر، وممّا سِواه».

وتجد بعضَ القضايا لا يزيد الحديثُ فيها عن أسطرٍ معدوداتٍ، مثل ما جاء في مُشكِل ما روي عن رسول الله ﷺ في الذي أمر بجلده في قبره مئةً فلم يَزَلْ يسأل ويدعو حتى ردّ إلىٰ جلدةٍ واحدةٍ.

وأمَّا ترتيبُ الكتاب فهو يفتقر إلىٰ ترتيب أبوابه. فموضوعاته أو أبوابه جميعاً متفرِّقةٌ مبثوثةٌ في الكتاب دُون أيِّ رابطٍ يربط هـٰذه الموضوعات والأبواب سِوىٰ أنها جميعاً من مشكل الآثار.

طُبع الكتاب في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٣٣ هـ ـ ١٩١٥ م في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في خمسة عشر مجلَّداً.

٤ ـ مُشكِل الحديث وبيانه: لأبي بكر، محمد بن الحسن، المعروف بابن فُورك (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ).

صَنَّفه ابن فورك فيما اشتهر من الأحاديث النبوية التي يُوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم والتعارض، مما يتذرَّع به الملحدون للطعن في الدين، فبَيَّن المرادَ منها، وأبطل كثيراً من الإدِّعاءات والشُّبُهات مستدلاً بالحجج النقلية والعقلية.

يقول في مقدِّمة هذا الكتاب: «أمَّا بعد: فقد وفّقت أسعدكم الله بمطلوبكم، ووُفّقنا الإتمام بما ابتدأنا به ـ على تحرِّي النصح والصواب ـ إلى إملاء كتابٍ نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، مما يُوهِم ظاهرُه التشبيهَ، مما يتسلَّق به الملحدون على الطعن في الدين، وخَصّوا بتقبيح ذلك: الطائفة التي هي الظاهرة بالحقِّ[1] لساناً وبياناً، وقهراً وعُلُوّاً وإمكاناً، الطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائب البِدَع والأهواء الفاسدة؛ وهي المعروفة بأنها أصحابُ الحديث، وهم فرقتان:

ـ فرقةٌ منها هي أهلُ النقل والرواية، الذين تشتدّ عنايتهم بنقل السُّنَن، وتتوفَّر دواعيهم على تحصيل طُرقها، وحصر أسانيدها، والتمييز بين صحيحها وسقيمها، فيغلب عليهم ذلك، ويعرفون به، وينسبون إليه.

ـ وفرقةٌ منهم يغلب عليهم تحقيقُ طُرُق النظر والمقاييس، والإنابة عن ترتيب الفروع على الأصول، ونفي شبه الملبسين عنها، وإيضاحُ وُجوه الحُجَجِ والبراهين على حقائقها.

فالفرقة الأولى للدِّين: كالخزنة للملك، والفرقة الأخرى كالبطارقة التي تَذُبُّ عن خزائن الملك، المعترض عليها والمتعرضين لها، وذكرتم: أنَّ أهل البدع من أصحاب الأهواء الفاسدة، العادلة له من مناهج الكتاب والسنة، نحو: الجَهْمِيّة، والمعتزلة، والخوارج، والرافضة، والجسمية. ومن ناصب هذه الفرقة بالعداوة، من سائر أهل الأهواء الباطلة تقصد دائماً تهجين هذه العصابة، بنقل أمثال هذه الأخبار،

---

(١) يشير بذلك إلى قولِ رسول الله ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم عن المغيرة بن شعبة: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».

وتروم بذلك التلبيس على الضعفاء، لتُوهمهم أنها تنقل ما لا يليق بالتوحيد، ولا يَصِحُّ في الدين، وتَظُنّ: أنَّ هذه الفرقة، احتملت ذلك لاعتقادها حقائق معاني هذه الألفاظ على حسب المعهود من أحوال الخلق، المعروف من صفاتهم، وجوارحهم، وأدواتهم، واشتغلت بذلك، وهي ذاهبةٌ عن معانيها، غافلةٌ عن المقاصد فيها، فرمتها بكفر التشبيه، وبفعلة أهل الإلحاد والتعطيل، جاهلةٌ أنها إنما نقلت ما وعت عن رسولها، وروت ما سمعت عن العدول، عن النبيِّ ﷺ، وقد اعتقدت أصول الدين، وحقائق التوحيد بدلائل العقول والسمع؛ فروت ذلك على موافقة أصولها، ومعاضدة ما شهدت البراهين بصحتها.

وإنما حَمَل هؤلاء المبتدعة على هذا التهجين والإنكار على هذه الطائفة بنقل ما نقل من ذلك، ما حمل الملحدة والمعطلة على إنكار كتاب الله تعالى، اعتراضاً منهم عليه بذكر بعض ما ذهبت عن معرفة معانيها وخفائها من آياته المتشابهة.

وذلك: أنَّ آي الكتاب قسمان:

فقسمٌ هو مُحْكَمٌ تأويله بتنزيله، يُفهم المراد منه بظاهره وذاته.

وقسمٌ لا يوقف على معناه إلا بالرد إلى المحكم، وانتزاع وجه تأويله[1] منه، فكذلك أخبارُ الرسول الله ﷺ، جاريةٌ هذا المجرى، ومنزلةٌ على هذا التنزيل فمنها الكلام البَين المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره[2]، وذلك على حسب عادة العرب في خطابها، وعرف أهل اللغة في بيانها؛ إذ لم يكن كلُّ خطابهم جلياً بيّناً مستغنياً عن بيان وتفسير، ولا كله خفياً مستحيلاً يحتاج إلى بيان وتفسير من غيره.

فإذا كانت دلائلُ الله تعالى على ما فطر عليها العقول منقسمة؛ فكذلك دلائل السمع منقسمة.

وكما لم يعترض ما خفي من دلائل العقل على ما تجلَّى منها، حتى يسقط دلائل العقول رأساً، فكذلك ما خفي من دلائل السمع لا يعترض على ما تجلَّى منها، وإنما

---

(١) يشير بهذا إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾.

(٢) الذي يحتاج إلى تأويل ليفهم المقصود منه والمراد به.

أراد الله عزَّ وجلَّ، أن يرفع الذين أوتوا العلم[١] بخصائص رفعه، ودرجات فيها يبيِّن حالهم بها، عمن لم ينعم عليه بمثلها[٢]، فإذا كانت دلائل العقول صحيحةً، مع تفاوتها في الجلّي والخفيّ عند أكثر الملحدة. . . فكذلك دلائل الله عزَّ وجلَّ فيما دَلَّتْ عليه من الأحكام والأوصاف، ونعوت الخالق والخلق، وكذلك كون تنويع دلائل السمع ـ الذي هو السُّنَن ـ متنوِّعة، لا يبطلها جهلُ الجاهل بمعانيها.

وهذه المقدّمة تكشف لك عن جهالة المبتدعة في اعتراضهم أهل النقل عن أصحابنا في نقل هذه الأخبار: فتوضِّح لك أنَّ قول هذه المقالة يجرّ القائلَ به والقائل له إلى أبطال الكتاب بمثل ما أبطل به السنة.

وأنه متى زَعَم: أنَّ للآي المتشابهة التي وردت في الكتاب معنى وطرقاً من جهة اللغة تنزل عليها وتصحّح بها، من حيث لا يؤدِّي إلى شبهة ولا إلى تعطيل، فكذلك سبيل هذه الأخبار، والتطرُّق إلى تنزيل معانيها، وتصحيح وجوهها على الوجه الذي يخرج عن التشبيه والتعطيل، كذلك لم يبق إلا أنَّ هؤلاء المبتدعة إنما تقصد بهذا التهجين الكشف مما تستره من العقائد الردية في هذه الطائفة الطاهرة، التي هي بالحق ظاهرة سبيل اعتراض الملحدة أجاوبني.

وأمَّا ما كان من نوع الآحاد مما صَحَّت الحُجَّةُ به من طريق وثاقة[٣] النَّقَلة، وعدالة الرُّواة، واتصال نقلهم، فإن ذلك ـ وإن لم يوجب العلم والقطع ـ فإنه يقتضي غالبَ ظنٍّ، وتجويزُ حُكمٍ، حتى يَصِحّ أن يحكم أنه من باب الجائز الممكن دون المستحيل الممتنع.

وإذا كانت ثمرة ما جرى هذا المجرى من الأخبار ما ذكرناه، فقد حصلت به فائدةٌ عظيمةٌ، لا يمكن التوصُّلُ إليها إلا به، وهذا يقتضي أن يكون الاشتغال بتأويله وإيضاح وجهه مرتَّباً على ما يَصِحُّ، ويجوز في أوصافه جَلَّ ذكره محمولاً على الوجه

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [المجادلة: ١١].

(٢) أي: حرم نعمة العلم وبالتالي حرم نعمة الرفعة التي يرفع الله بها من أوتوا العلم درجات، كما نصت على ذلك الآية السابقة في سورة المجادلة.

(٣) أي ثقة الناقل وأمانته وعدالة الرواة وسلامة اتصال نقلهم.

الذي نبيِّنه من غير اقتضاء تشبيه أو إضافة إلى ما لا يليق بالله جلَّ ذكره إليه، فعلى ذلك تجري مراتب هذه الأخبار، وطرق تأويلها، فاعلمه إن شاء الله تعالى».

طُبع هذا الكتابُ في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدكن) بالهند عام ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٤ م في (٢١٤) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ موسى محمد علي في دار الكتب الحديثية بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م في (٥٤٢) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الوعي بحلب عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م في (٢٥٥) صفحة.

٥ - **التحقيق في اختلاف الحديث**: لابن الجوزي أبي الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد البغدادي (المتوفى سنة: ٥٩٧ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد حامِد الفِقي، في مطبعة السنة المحمّدية في القاهرة، عام ١٣٧٣ هـ، ومعه «تنقيح التحقيق في اختلاف الحديث» لأحمد بن حسن بن عبد الهادي (المتوفى سنة ٨٩٥ هـ).

٦ - **المعتصر من المختصر من مشكل الآثار**: لأبي المحاسن، يوسف بن موسى الملطي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

وهو مختصرٌ لـ: «مُشكل الآثار» للطحاوي.

طُبع بجمعية دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد بالهند، والمكتبة الإمدادية في مكة المكرمة، عام ١٣٦٢ - ١٣٦٣ هـ.

٧ - **تأويل الأحاديث الموهِمَة للتشبيه**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق البسيوني مصطفى إبراهيم الكومي، بدار الشروق في جُدّة بالسعودية، عام ١٣٩٩ هـ.

٨ - **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**: للشيخ عبد الله علي النجدي القصيمي (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ).

يحتوي هٰذا الكتاب على الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة من طِبِّية وجغرافيةٍ وفكليةٍ وحِسِّيّةٍ. . . إلخ وفيه بيانها بنفس العلوم الحديثة.

تصدَّى المصنِّفُ لتأويل تلك المشكلات بمنهجيةٍ وأسلوبٍ تقرب المعاني للقارئ المعاصر دون الخوض في حشد النُّقول من المصادر، وأراد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من خلال عرضه لتلك المشاكل ومعالجتها أن يُخاطب قارئَ اليوم بالأسلوب الذي يروق له وإقناعه بالحُجَّة والبرهان، فكان له ما أراد.

٩ ـ دفع التعارض عن مختلف الحديث: لحسن مظفر الرزو (معاصر).

وهو مطبوعٌ.

طُبع بمكتبة الذهبي الإسلامية في أبي ظبي عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٣٥) صفحة.

١٠ ـ مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدِّثين: لنافذ حسين حمّاد (معاصر).

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة (بمصر) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٢٧) صفحة.

١١ ـ مختلف الحديث وموقف النُّقَّاد والمحدِّثين منه: للدكتور أسامة عبد الله خَيَّاط (معاصر).

جاء بحثه في مقدّمةٍ وأربعة أبوابٍ، خَصَّ البابَ الأوّل بتعريفات مصطلحات هٰذا العلم، والثاني بحقيقة تعارض الأحاديث وشروطه. والثالث: بالقواعد التي اتَّبعها المحدِّثون لدفع التعارض بين الأحاديث. والرابع: بعرض مناهج التأليف في علم مختلف الحديث، وتحليلِ المصادر السابقة، والموازنة بينها بإسهابٍ ووضوحٍ.

طُبع بمطابع الصَّفا، في مكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٤٨٦) صفحة.

ملحوظة:

يُوجَد الكثيرُ من مسائل هذا الفَنِّ في كُتب شروح الحديث، وممَّن له عنايةٌ بذلك من أصحاب الشُّروح:

١ ـ الإمام الخطَّابي حَمْد بن سليمان (المتوفىٰ سنة ٣٨٣ هـ) في كتابيه: «أعلام الحديث» شرحه علىٰ «صحيح البخاري» و«معالم السُّنن» شرحه علىٰ «سنن أبي داود».

٢ ـ الإمام المازِري محمد بن علي (المتوفى سنة ٥٦٣ هـ) في كتابه «المُعْلِم بفوائد صحيح مسلم».

٣ ـ الإمام القُرطبي أحمد بن عُمر (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) في كتابه «المُفهِم في شرح ما أشكل من تلخيص مسلم».

٤ ـ الإمام النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) في شرحه على صحيح مسلم «المنهاج على صحيح مسلم بن الحجَّاج».

٥ ـ الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» وغيرهم.

* * *

٧ـ مصادرُ ناسخِ الحديث ومنسوخه

(النسخ) في الاصطلاح عبارة عن «رفع الشارع حكماً منه متقدّماً بحكمٍ منه متأخّر»[١].

قال السُّيوطي: «فالمرادُ برفع الحكم قطعُ تعلُّقِهِ عن المكلَّفين، واحترز به عن بيان المُجْمَل، وبإضافته للشارع عن إخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة، فإنَّه لا يكون نسخاً، وإن لم يحصل التكليفُ به لِمَن لم يَبْلُغْه قبل ذلك إلاَّ بإخباره. وبالحكم: عن رفع الإباحة الأصليّة، فإنَّه لا يُسَمَّى نسخاً. وبالمتقدّم: عن التخصيص المتّصل بالتكليف، كالاستثناء ونحوه. وبقولنا: بحكم منه متأخّرٌ: عن رفع الحكم بموت المكلَّف. أو زوال تكليفه بجنون ونحوه، وعن انتهائه بانتهاء الوقت، كقوله ﷺ: «إنّكم مُصبِّحو العدوِّ غداً، والفطر أقوىٰ لكم فأفطروا»، فالصَّومُ بعد ذلك اليوم ليس نسخاً»[٢].

أهمية معرفة الناسخ من المنسوخ:

إنَّ (علم الناسخِ والمنسوخ) علمٌ جليلٌ وركنٌ عظيمٌ لا يستغني عن معرفته العلماءُ، ولا يُنكره إلاَّ الجَهَلةُ الأغبياء؛ لما يترتَّب عليه من النَّوازل في الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام[٣]، لذا قال ابنُ عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ «من لم يعرف الناسخَ من المنسوخ خلط الحلال بالحرام» وفَسَّر الحكمة في قوله تعالىٰ: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدَّمه ومؤخَّره وحلاله

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٥٠، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٩٠).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ١٩٠).

(٣) تفسير القرطبي: (٢/ ٦٢).

وحرامه[1]، فمعرفته إذاً أكيدة وفائدته عظيمة كما قال القرطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

وقد حَظِيَ هـٰذا الفَنُّ عند سَلَفِنا الصَّالح بالعناية والدِّراسة لِمَا له من الأهمية البالغة في ثبوت الأحكام الشرعية، ورفعها ومعرفة المتقدِّم منها من المتأخِّر.

يقول الحازميُّ: «هو علمٌ جليلٌ ذو غورٍ وغموضٍ دارت فيه الرؤوسُ وتاهتْ في الكشف عن مكنونة النفوسُ، توهَّم بعضُ من لم يحظ بمعرفة الآثار إلا بآثارٍ ولم يحصل من طريق الأخبار إلا الأخبار: أنَّ الخطب فيه جَلَلٌ يسيرٌ والمحصول منه قليلٌ غيرُ كثيرٍ، ومن أمْعَنَ النظرَ في اختلاف الصحابة في الأحكام المنقولة عن النبي ﷺ اتَّضح له ما قلناه». ثم قال: «ألا ترىٰ الزُّهري وهو أحدُ من انتهىٰ إليه علمُ الصحابة وعليه مدارُ حديث الحجاز وهو القائل: «لم يُدَوِّنْ هـٰذا العلمَ أحدٌ قبل تدويني» وكان إليه المرجع في الحديث وعليه المُعَوَّل في الفتيا كيف استعظم هـٰذا الشأنَ مخبراً عن فقهاء الأمصار»[2].

وقد أُلِّفت في هذا العلم كتب كثيرةٌ، نذكر فيما يلي ما وَصَل إلينا، فمنها:

١ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٢ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**: للإمام أبي بكر، أحمد بن محمد بن هانئ الطَّائي الإسكافي، المعروف بـ: «أبي بكر الأَثْرَم» (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠)، وهو مخطوطٌ[3].

٣ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

---

(١) مناهل العرفان: (٢/ ٧٠).

(٢) الاعتبار: ص: ٤ ـ ٥.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٤ ـ ناسخ الحديث ومنسوخه: لأبي الشيخ، ابن حَيَّان، عبد الله بن محمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٥ ـ الناسخ والمنسوخ: للحافظ أبي علي، محمد بن علي بن الحسين الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣٧٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٦ ـ ناسخُ الحديث ومنسوخه: لأبي حفص، عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

من أهمِّ ميزات هٰذا الكتابِ: أنَّه عالَجَ موضوعَ النسخ في الحديث في وقتٍ كانت المكتبةُ الإسلاميةُ فيه فقيرةً للغاية، وبالنسبة لهٰذا الموضوع فلم يكن قد ظهر في الأفق حتى يومها شيءٌ يُذْكَر في ذلك، سوى ما أُثر عن الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من نتفٍ أو مباحث متفرّقة.

كما أنه حَفِظَ لنا طائفةً من السُّنن التي ضاعتْ أصولُها ولم نَعُدْ نسمع عنها إلا مجرَّد اسمها، كالسُّنن لابن جُرَيْج، وكالمُسْنَد لابن المبارك، وغيرهما من كتب السُّنن التي ذهبت مع أدراج الرِّياح، وَعفى عليها الزمنُ.

أمَّا منهج المصنِّف في الكتاب فإنه يُورِد في كلّ مبحثٍ من المباحث المتقدّمة الأحاديثَ التي يُوهِم ظاهرها التعارض أو التناقض بإسنادها، مبتدئاً بما يراه أو بما قيل عنه: إنه منسوخٌ، وغالباً ما يُصدر ذلك بالعبارات التالية: «حديثٌ آخر من المنسوخ أو مما نسخ». «حديثٌ آخر في باب كـذا...». «حديث آخر...». إلىٰ غير ذلك من العبارات المُشيرة إلىٰ أنَّ هٰذا كان أولاً ثم نسخ.

ـ يُورد الحديث الواحدَ في أغلب الأحيان بُطُرقٍ متعدِّدةٍ ليجبر الضعفَ الواقع في بعضها؛ إذْ إنَّ كثرة الطُّرق يقوِّي بعضها بعضاً، وقد يضطرّه المقامُ إلىٰ الاستشهاد بأقوال السَّلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

ـ يعقِّب أحياناً علىٰ بعض الأحاديث ببيان درجتها من حيث الصِّحَّة وعدمها، ويشفع ذلك غالباً بالدَّليل، بأن يقول: هـٰذا الحديثُ ليس بمرضيِّ الإسناد؛ لأنَّ فيه كـذا.

ـ كما يُحاوِل في بعض الجمعَ بين الأحاديث المتعارضة بأيِّ وجهٍ من وجوه الجمع، فإذا تيسَّر له ذلك؛ أضرب صفحاً عن القول بالنسخ.

ـ قد يضطَره المقامُ إلىٰ شرح بعض الكلمات الغريبة، معتمداً في ذلك علىٰ بعض كتب اللغة.

ـ يعرض في ثنايا الكتاب لبعض المباحث المتّصلة بعلم رجال الحديث كتوضيح بعض المبهمين وكتقييد المُطْلَق، وكبيان حال بعض الرواة من حيث التعديل والتجريح.

وما يُؤخذ على المؤلِّف في هذا الكتاب:

ـ أنه تساهَلَ في مسألة النسخ إلىٰ حدٍّ جعل أكثرَ السُّنن منسوخةً، مع أنَّ الجمع ممكنٌ في مثل هـٰذه المسائل، وقد قَرَّر العلماء: أنه لا يصار إلىٰ النسخ إلا حيث يتعذَّر الجمع.

ـ عدمُ المنهجية في ترتيب موضوعات الكتاب، فترىٰ حديثاً في الوضوء يُجاوِر حديثاً في الأذان، بل عدم الدِّقَّة في ترتيب أحاديث الموضوع الواحد، وعلىٰ سبيل المثال ذكر وسط أحاديث جمع الصَّلاةَ أحاديثَ في الإشارة في الصلاة وفيما يفعله المصلّي إذا دخل الصَّلاة، ومعلومٌ: أنَّ ذلك يُعَدّ حشواً؛ إذ لا صِلَة له بجمع الصلاة.

ـ وذَكَر الكثيرَ من الأحاديث الضعيفة، كما ساقَ أحاديثَ حَكَم عليها العلماءُ بالوضع.

وعلىٰ أية حالٍ فهـٰذه المثالب لا تنقص من شأن الكتاب، ولا تغضّ من قدر مؤلِّفه؛ إذ السعيد ـ كما قالوا ـ: من عُدَّتْ سقطاته، وأربت حسناتُه علىٰ سيِّئاته[1].

حقَّقه الأستاذ محمد إبراهيم الحفناوي، كرسالة للدكتوراة، من كلية الشريعة

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب.

في جامعة الأزهر (بمصر) عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وحقَّقه الأستاذ محمد أبو اللَّيث شمس الدين الخيرآبادي، كرسالة للماجستير، من جامعة أمّ القرى بمكَّة المكَّرمة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ سمير أمين الزهيري، في مكتبة المنار بالزرقا (الأردن) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٥٣٩) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٢٩٦) صفحة.

٧ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث**: لأبي القاسم، هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي، المعروف بـ: «ابن سلامة» (المتوفى سنة ٤١٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٨ ـ **إعلام العالم بعد رُسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه**: للحافظ جمال الدين، أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

منهجُ المصنِّف في هٰذا الكتاب: أنَّه جَعَل فصولاً بين يدي الكتاب شبيهةً بالمقدِّمات حتىٰ تكون توطئةً لكلامه عن الناسخ والمنسوخ في أحاديث الرسول ﷺ، ولهٰذه الفصول التي قدَّمها المصنِّفُ أهميةٌ بالغةٌ؛ حيث تُهيِّئ ذِهْنَ القارئ للدخول في الموضوع علىٰ هدىً وبصيرةٍ، وقد بَيَّن فيها شرفَ هٰذا العلم الحديثي، وأنه علمٌ رفيعٌ قَلَّ من يعرفه، أو يشغل نفسه به من العلماء والمتعلِّمين.

وقد رَتَّب المصنِّفُ هذا الكتاب علىٰ نحو ترتيبِ كتبِ الفقه قاصداً بذلك التسهيلَ والتيسيرَ الذي هو غرضٌ أصيلٌ من أغراض ابن الجوزي في غالب مؤلَّفاته، وجعله كتباً عِدَّتُها ثمانية عشر كتاباً وهي: كتاب الطَّهارة، والمساجد، والمواقيت، والأذان، والصَّلاة، والجَنَازة، والزَّكاة، والصَّوم، والنِّكاح، والبيوع، والأطعمة، والأشربة، واللِّباس، والعِلم، والسَّفر، والجهاد، والحدود، والعقوبات، والأدب. وكلُّ كتابٍ يحتوي علىٰ عِدَّة أبوابٍ تَقِلُّ، وتكثر علىٰ حسب الأحاديث الناسخة والمنسوخة؛ التي تدخل في هٰذا الباب، أو ذلك. ولهٰذا الكتاب قيمةٌ

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

علميةٌ فائقةٌ جعلته بحقٍّ الكتاب الثاني في هٰذا الموضوع بعد كتاب «الاعتبار» للحازمي، حيث قد صار مصدراً للباحثين في هٰذا الموضوع ينهلون منه، ويعلون علىٰ اختلاف مشاربهم وعصورهم.

ويمتاز هٰذا الكتابُ عن غيره بحُسْنِ الترتيب والتبويب والتنسيق وكثرة المسائل الفقهية والآراء والتوجيهات، فهو يذكر المسألةَ، ويذكر آراءَ الأئمة فيها، ويرجِّح ما يختار أحياناً. ويذكر الأحاديثَ المتعارضةَ ثم يُبيِّن الصحيحَ والضعيفَ منهما. ويقرِّر عدمَ دخولِهما في باب الناسخ والمنسوخ؛ إما لأنهما ليسا من بابه، أو أنَّ كلا الفعلين جائزٌ.

وأحياناً يذكر الحديثَيْن أو الأحاديثَ المتعارضةَ ثم يذكر قولَ مَن قال بالنسخ فيها ويَرُدُّ علىٰ ذلك بأنه لا نسخ إمَّا لضعفٍ في بعضها، أو لعدم معرفة تاريخ المتقدِّم من المتأخِّر، أو يجمع بينها جمعاً حسناً. وحكمه علىٰ الحديث غالباً ما يكون من ناحية السَّند، وإذا كان في المتن انقلابٌ أو ما شابه ذلك فإنه يبيِّنه ويوضِّحه.

وابنُ الجوزي صاحبُ شخصيةٍ قويّةٍ في الرَّدّ علىٰ الآراء المخالفة، فأحياناً يقول في رَدِّه علىٰ من قال بالنسخ مثلاً «وهٰذا سوءُ فهمٍ»، وأحياناً يقول: «وهٰذا قولُ مَن لا يعرف الناسخَ من المنسوخ» وما شابه ذلك إلىٰ غير ذلك من الميزات.

وإلىٰ جانب هٰذه الميزات هناك مآخذُ سُجِّلَتْ عليه في هذا الكتاب، منها:

أنَّه ـ رحمه الله ـ كان متابعاً لأبي حفص عمر بن شاهين في كلِّ شيءٍ حتى فيما غَلِط فيه ابنُ شاهين: فقد نَقَله بغلطه عنه دون أن يفطن إلىٰ ما فيه من خطأ. فمثلاً حديث رقم (٢٦٦) جاء في سنده عندابن شاهين «محمد بن جَعْدَة» ونقله ابنُ الجوزي كذلك، في حينِ أنَّ صوابه «يحيى بن جَعْدَة» كما جاء في «مسند أحمد» و«سنن ابن ماجه» و«تهذيب التهذيب» وغيرها. وكتاب ابن شاهين هو أَهَمُّ مرجعٍ اعتمد عليه المصنِّفُ حيث نقل منه ما يربو علىٰ مئة وعشرين حديثاً. ومما يُؤخَذُ علىٰ ابن الجوزي في كتابه هٰذا: أنه يقف في بعض الحالات مكتوفَ الفكر في التوفيق بين الحديثَين، فلا يقول شيئاً عنه، ويكتفي بنقل قولِ غيره كما فعل في الأحاديث الواردة في باب سجود السَّهْو، حيث اكتفىٰ بقول أبي بكر الأثرم في التوفيق بين تلك الأحاديث فقط، ولم يُبْدِ رأيَه.

وقد ينسب المصنِّفُ الحديثَ إلىٰ البخاري، أو مسلمٍ، فإذا ما رجعنا إلىٰ ما أخرجه لم نجد الحديث بلفظه.

وفي بعض الحالات يذكر الحديثَ عن الصحابي فقط دون ذكر سنده، وفي ذلك ما فيه من الإخلال بمنهج البحث العلمي؛ لأن السند في مثل هٰذا الموضوع لا بُدّ منه لبيان إثبات الحديث أو نفيه.

وأحياناً يذهب في الحديث أو في رجاله مذهباً يخالف كلَّ المخالفة ما ذكره في كتبه الأخرىٰ، فهو مثلاً قد أورد الحديثَ رقم (٥٦) من طريق يزيد الدَّالاني، وضعَّفه به. وذكره في كتابه التحقيق من طريقه وقَوَّىٰ أمره، ودافع عنه؛ حيث قال: «قال أحمد يزيد لا بأسَ به» وأخذ يقوِّي أمره، وهٰذا يتناقض أيضاً مع ذكره يزيد الدَّالاني في كتاب الضعفاء والوضَّاعين.

ومما يُؤخَذ علىٰ ابن الجوزي في هٰذا الكتاب أيضاً: أنه كثيراً ما يروي الحديثَ بالمعنىٰ.

حقَّقه الأستاذ أحمد عبد الله الزُّهراني كرسالة ماجستير من جامعة أُمِّ القرى بمكَّة المكَّرمة عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ هـ.

٩ ـ إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث: لابن الجوزي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد، بمكتبة الكلّيات الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في (١٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم الحفناوي بدار الوفاء في المنصورة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥١) صفحة. وطُبع بتحقيق علي رضا بدار المأمون في دمشق عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (١٥٩) صفحة. وطُبع بتحقيق محمد صبحي حسن حَلّاق، بدار ابن حزم في بيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٠٣) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ زهير الشَّاويش، ومحمد كنعان، بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٩) صفحة، بعنوان: «البيان في ناسخ ومنسوخ القرآن».

١٠ ـ الاعتبار في بيان النَّاسخ والمنسوخ من الآثار: لمحمَّد بن موسىٰ بن عثمان بن حازم، أبي بكر، زَيْن الدِّين، المعروف بالحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ)

قسَّم المؤلِّفُ هذا الكتابَ إلىٰ مقدّمةٍ وأبوابٍ، أمَّا المقدِّمة، فإنه تكلَّم فيها عن النّقاط المهمّة كمَدْخَلٍ في علم الناسخ والمنسوخ.

إذا قرأنا الكتاب بتأمُّلٍ؛ فسوف نجد: أنَّ المؤلِّف في معظم كتابه ينهج منهجاً واحداً في عرض القضايا ومعالجة الموضوع داخل كل بابٍ من الأبواب.

ويشمل منهجه في أكثر الأبواب خمسةَ عناصر:

- ذكر اسمَ الباب الذي يحتمل فيه وقوع الناسخ والمنسوخ.

- سرد الأحاديثَ التي يَظُنُّها منسوخةً وإيرادها بأسانيدها المتصلة إلىٰ الرسول ﷺ، ومن المعلوم: أنَّ الأحاديث قد دُوِّنَتْ معظمها في القرن الثالث الهجري في الجوامع والسُّنن والمَسانيد والمصنَّفات وعاش الحازميُّ في القرن السادس الهجري ثم إنَّ للحازمي روايةً وسنداً من طريق مشايخه ومشايخ مشايخه المتصل سنده إلىٰ أصحاب أمهات كتب السنة، وغالبُ الأحاديث التي أوردها في هٰذا الكتاب بينه وبين أصحابِ أمّهات الكتب خمسُ وسائط، وبين أصحاب أمهات الكتب إلىٰ الرسول ﷺ خمس وسائط، فعددُ الرواة بين الحازمي إلىٰ الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ قد يبلغ عشرةَ بل أحياناً اثني عشر راوياً.

- وبعد سَرْد الأحاديث التي يَظُنُّها منسوخةً يذكر آراءَ الطَّوائف المختلفة في الباب، وفيه لا ينحصر الحازميُّ في ذكر أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة فقط، وإنما يذكر كلَّ الفقهاء ابتداءً من الصحابة ثم التابعين ثم الفقهاء المعروفين ومنهم أصحاب المذاهب الفقهية.

- ثم يذكر حُجَجَ كلِّ طائفةٍ مع سرد الأحاديث التي يَظُنُّها ناسخةً.

- ناقَشَ الموضوعَ بأسلوبٍ علميٍّ بعيدٍ عن التعصُّب، مع إبداء رأيه فيه أحياناً مستنداً علىٰ وجوه الترجيحات، وفي هٰذا قام الحازميُّ بتطبيق ما كتبه في المقدِّمة من شروط الناسخ والمنسوخ ومن أمارات النسخ.

طُبع قديماً في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) في الهند عام ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠٢ م في (٢٤٨) صفحة. وطُبع في دار الطباعة المنيرية بالقاهرة عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م في (٢٠٢) صفحة. وطُبع في المطبعة الرحمانية بالقاهرة عام

١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣١ م في مجلَّدٍ. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد راغب الطبَّاخ في حلب عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م. وطُبع بتصحيح الأستاذ راتب حاكمي، في مطبعة الأندلس بحمص عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م في (٢٥٤) صفحة.

١١ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث:** لأبي المُؤَيَّد محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي، المعروف بالخطيب (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٢ ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار:** لبرهان الدين أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجَعْبَري (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حسن محمد مقبولي الأهدل بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٩ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ بهاء محمد الشاهد بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (٣٦٧) صفحة.

١٣ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث:** للمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

* * *

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

(٢) انظر: الكتاب السابق: (٣/ ١٦٥٧).

٨ـ مصادر عِلَلِ الحديثِ

يُراد بها تلك الكُتب التي كَشَف فيها مؤلِّفوها الأسبابَ الخَفِيّةَ القادحةَ في صحةِ الحديثِ مع ذكر أحكامها.

لما كان (علمُ العِلَل) يبحث عن القوادح الخَفِيَّة في الأحاديث التي ظاهرُها الصحةُ فقد شَغَل هذا العلمُ العلماءَ شغلاً عظيماً؛ لخطورة موضوعه، وهو الاحتياطُ لحديث النبي ﷺ وصيانته، ليُقَدَّم إلى الأمة نَقِيّاً من أيِّ شائبةٍ، ومن هنا كان فضلُ البحثِ فيه والتصنيفِ شأن جَهابِذَةِ المحدِّثين الحفَّاظ، واختصاص الأئمَّة من النُّقَّاد، وكثرت المؤلَّفاتُ وتعدَّدتْ، حتى إنه ليصعبُ حَصْرُها في هذا المقام.

إنَّ أوَّل ما بدأ التأليف في علل الحديث كان جَمْعاً لأسئلةٍ وأجوبةٍ وفوائدَ متفرِّقةٍ تتعلَّقُ بالرجال وعِلَلِ الحديث، وتنتقل من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ممَّا أُستفيد من أعلام أئمة الحديث المتقدِّمين، وربما كان الأكثرُ فيها في معرفة الرجال، وقد يَسَّر الله تعالى إخراجَ جملةٍ منها، وهي:

١ ـ **التاريخ والعِلَلُ**: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن مَعِين البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

وهو رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري(المتوفى سنة ٢٧١ هـ).

ومادة هذا الكتاب مجموعةٌ كبيرةٌ من آراء يحيى بن معين وأجوبته في ميدان الرجال والعِلَل. ويبدأ كلُّ قول بكلام لعباس الدوري يقول فيه: سألتُ يحيىٰ، أو سمعتُ يحيىٰ. وأمَّا كلام عباس الدوري الخاص به فقليلٌ جداً، ويذكر أحياناً إذا لزم التعقيب على كلام الشيخ لتصحيح رواية أو لتفسير غريب.

ومادةُ هٰذا الكتاب غير منظَّمةٍ والموضوعات المختلفة متداخلةٌ فيه، فهو يتكلَّم عن الطبقات، والوفيات والجرح والتعديل، والكنى المتشابهة، والأحاديث المسلسلة.

وفيما يلي نصٌّ من هذا الكتاب يكشف لنا منهجه: «سمعت يحيى يقول: عمر بن محمد بن زيد صالحُ الحديث، وكان ينزل عسقلان مرابطاً. سألت يحيى عن حديث يحدِّث به ابن أبي ذئب عن ابن حسنة الجُهَنِيّ فقال يحيى: هو كذا ابن أبي ذئب عن ابن حسنة عن أبي هريرة. سمعت يحيى يقول: لم يسمع محمد بن إسحاق من طلحة بن نافع شيئاً، ولم يسمع حديثَ ابن عباس في البكر، وهو حديثٌ ليس له أصلٌ. سمعت يحيى يقول: حديث هشام بن عروة عن أبيه أنَّ بلالاً سمع أمية بن خلف يوم بدر، وهو على بعيرٍ له وهو يقول: (يا حدراها) (يا حدراها)، قال يحيى: قال أبو عُبيدة البصري: يريد: هل أحدٌ رأى مثل هذا؟ هل أحدٌ رأى مثل هذا. سمعتُ يحيى يقول: أبو مسلمة بن محمد ليس حديثه بشيء».

وقد دخلت مادة هذا الكتاب في جميع كتب الرجال التي جاءت من بعده. إذ هو من المراجع الأصلية في موضوعه، ولكن هذه المادة دخلت في الكتب الأخرى مبوَّبةً منظَّمةً، فيما يتعلَّق بالضعفاء دخل في كتب الضعفاء، وما كان عن الثقات دخل في كتب الثقات.

والحصول على المراد من هذا الكتاب صعبٌ وعسيرٌ إلا بقراءته كله، والبحث عن نصٍّ واحدٍ فيه يلزم منه قراءة مئة وسبع وستين لوحة، وقد لا تجد ما تريد إذا كان النص من رواية غير العباس الدوري كعثمان الدارمي أو ابن محرز، أو ابن الجنيد.

وكتاب التاريخ والعلل يقع في أحد عشر جزءاً استغرقت مئة وسبعاً وستين ورقة، وبالرغم من اختلاط المادة فيه وعدم تبويبها إلا أن الكتاب يقع في أربعة أقسام رئيسية:

الأول: تناول فيه قضايا متفرقة لمختلف البلدان. ويهتم في هذا القسم بالصحابة.

القسم الثاني: أهل الكوفة: وقد أعطى يحيى بن معين أهلَ الكوفة النصيب الوافر من اهتمامه فزادت اللوحات التي تناولت أهل الكوفة عن مئة، وأخبارهم تقع بين لوحة ٤٣/أ ـ ١٤٦/أ. وبهذا تكون الكوفة قد أخذت ثلثي الكتاب، فهو بحقٍّ موسوعة كوفية، وهو عمدة لكلٍّ من يدرس أسانيدَ الكوفة والحديث فيها.

القسم الثالث: تسمية أهل واسط والسواد وأهل المدائن وبغداد من لوحة ٤٦/أ ـ ١٥٢/أ.

القسم الرابع: تسمية الشاميين وأهل البصرة والجزيرة إلى نهاية الكتاب لوحة ١٦٧ . وقد ذكر ابن معين رسالة الليث إلى مالك، ورسالة مالك إلى الليث.

وإلى جانب ما ذكرناه عن مادة هذا الكتاب وأنها مسائلُ متنوِّعةٌ في مختلف علوم الحديث وعلله، فإنه يمتاز باحتوائه على مجموعة من الآراء الفقهية المستمدة من السنة.

وقد اشتمل هذا الكتابُ على عدد كبير من الأحاديث المعلَّة، وبعضها علل في الإسناد والبعض الآخر علل في المتن[1].

٢ ـ **العِلَل**: للإمام أبي الحسن، عليِّ بن عبد الله المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

وهو من أقدم كُتب العِلَلِ وأجلِّها وأهمِّها أيضاً، يحتوي على مسائل متفرِّقة وأجوبةٍ غير مرتَّبةٍ تنتقل فجأة من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ولكن الكتاب بمجموعه يتناول العِلَلَ في أربعة أقسام.

القسم الأول: تكلَّم فيه ابنُ المديني عن مقدِّماتٍ عامةٍ في العلل وعلم الرجال، بَيَّن فيها طبقاتِ الرواة في مختلف الأمصار، مع ذِكر أول من صَنَّف في الحديث. وفي هذه المقدمات ذكر المكثرين من الرواة، وألقى الضوء على من دار عليه الإسناد منهم من عهد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى زمن ابن المديني.

أما القسم الثاني: ففيه عمليةُ استقصاءٍ للرواية عن بعض الرواة، وجاء هذا بعد أن ذكر مسارات الرواية في البلدان. وفي هذا القسم يتابع الرواية عن شخصٍ واحدٍ، فيذكر من سمع منه، ومن لم يسمع. وقد بدأ بالصحابي الجليل (زيد بن ثابت)، فذكر من روى عنه من أهل المدينة، ثم من روى عنه من أهل الكوفة، ثم من روى عنه ولم يثبت سماعه منه. ثم ذكر بعض الأحاديث كنماذج تطبيقية.

وقد عقد في هذا القسم فصلاً عن الحسن البصري، فجاء كلاماً ضافياً وافياً أظهر فيه قدرة علمية فائقة فكشف حركة الحديث عن الحسن صحةً وعلةً.

---

(١) انظر: مقدمة «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد (١/ ٦٦/ ٧٠).

ولعلَّ ابن المديني هو أول من نقل الحديثَ إلى ميدان الدارسة التحليلية الشاملة المستفيضة.

القسم الثالث: وهذا القسم ذكر فيه ابنُ المديني مجموعةً من الأحاديث، وبيَّن عِلَّةَ كلٍّ واحدٍ منها، وعرض طُرقَه عرضاً مستفيضاً سيراً على أسلوبه.

القسم الرابع: وفي هذا القسم تعرَّض لعددٍ من الرجال، من حيث العدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها، كما أن فيه البيان لكثير من الوفيات والكنى[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (١٣٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في دار الوعي بحلب عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (١٥٨) صفحة.

٣ ـ **العِلَل**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ):

وقد روى عددٌ من تلامذة الإمام أحمد تآليفَ جمعوها من كلامه. طُبع منها كتابان:

ـ العِلَلُ ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبد الله عنه.

ـ الجامعُ في العِلَل ومعرفة الرجال: رواية ابنيه عبد الله وصالح، وتلميذيه المَرْوَزِي والمَيْمُوني كلُّهم عنه.

لا شكَّ أنَّ كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل ذو أهميةٍ بالغةٍ. فقد اعتمد عليه الأئمةُ المتقدِّمون والمتأخِّرون.

وهو يحتوي على مادةٍ واسعةٍ في الرجال، والكلامُ فيهم من حيثُ الجرح والتعديل وسماع بعضهم من بعض ومصنَّفاتهم وصفاتهم، وغير ذلك، كما هو واضحٌ من عنوان الكتاب.

---

(١) انظر: مقدمة «شرح علل الترمذي»: لابن رجب، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سيعد (٦٠/ ٦٤).

والكتاب عبارةٌ عن أقوال الإمام أحمد في الرجال والحديث من غير أن يعتني بالترتيب ـ وهذا لا ينقص من أهميته شيئاً، لاحتوائه على مادةٍ غزيرةٍ في عِلَل الحديث ومعرفة الرجال.

والكتاب يقع في اثني عشر جزءاً في مجلدٍ، قد طُبع منه المجلد الأول. والمطبوع يتضَّمن. . . من الأصل.

٤ ـ **العِلَل الكبير**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

ظَهَر هذا الكتابُ أخيراً، وقد كان قبل فترةٍ وجيزةٍ في حُكم المفقود لا نعلم عنه شيئاً، اللهم إلا نقولٌ منه أو عنه مبثوثةٌ في بعض الكتب كـ: «السُّنَن الكبرىٰ» للبيهقي، و«تهذيب سنن أبي داود» لابن القَيِّم، و«شرح سُنَن الترمذي» لابن سيّد الناس، والعراقي، و«نصب الرّاية» للزَّيْلَعي، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، و«عمدة القارئ» للعَيْني.

ولكنه لم يصل إلينا علىٰ هيئته التي أَلَّفه بها الترمذيُّ، وإنما مرتَّباً بترتيب الفقيه القاضي أبي طالب.

وقد ذكر مرتِّبُه في المقدِّمة التي عملها في أوله أنه قصد ترتيبَه علىٰ نسق كتاب الجامع للترمذي، حتىٰ يسهل؛ إذ الأحاديث فيه متفرِّقةٌ منثورةٌ لا تضبطها أبوابُ ينظر فيها ويهتدي إلىٰ ما تحتها؛ ويتلخَّص منهجُه الذي أتبعه في ترتيب الكتاب، والذي أوضحه في المقدِّمة المذكورة بمايلي:

ـ أنه أرجع الأحاديثَ إلىٰ ما يليق بها من «كتب الجامع» فجعل مثلاً أحاديث الطَّهارة والصَّلاة في كتاب الصَّلاة، وأحاديث الزَّكاة في كتاب الزَّكاة، وأحاديث الصَّوم في كتاب الصَّوم، وهكذا إلىٰ آخر الجامع.

ـ أدخل أحاديثَ هذه الكتب تحت أبوابها، ومعلومٌ أنه يندرج في كلّ كتابٍ من كتب الجامع أبوابٌ كثيرةٌ ومتعدّدةٌ، وألحق الحديثَ ببابه بناءً علىٰ أنه مذكورٌ بعينه في ذلك الباب من كتاب الجامع، أو نَبَّه عليه الترمذيُّ في الجامع بقوله: وفي الباب عن فلانٍ من الصحابة، أو أنه مطابقٌ للحديث الذي تضمَّنه البابُ وفي معناه.

ـ أسقط من كتب الجامع وتراجم أبوابه ما لم يكن فيه أحاديثُ في «كتاب العِلَل».

ـ ما جاء فيه من الأحاديث التي لم تذكر في الجامع، ولم يمكن إدخالُها في الأبواب، وهي قليلةٌ أفرد لها فصولاً مستقلةً في آخر كلِّ كتابٍ هي منه، ونَبَّه على أنها ليست في الجامع. أما ما أدخله منها في الأبواب وهو الأقلُّ لم ينبِّه عليه؛ وعَلَّل ذلك بأنه لا يخفى الزائد على مطالع الكتابين معاً.

ـعقد في آخرالكتاب باباً جمع فيه ما كان منثوراً من الكلام على الرجال الذين لم يقع لهم ذكرٌ في حديثٍ ما. أما ما كان فيه من الكلام على راوٍ جرى ذكره في سند حديثٍ فإنه يسوقه حيثُ يسوق الحديثَ الذي يحوي اسمَ ذلك الراوي المتكلَّم عليه.

بعد ذلك نَبَّه المؤلفُ على أمرين:

الأمر الأول: أنه كان ينوي تجريدَ كتاب العِلَل من كلِّ ما هو مذكورٌ في الجامع، حتى لا يكون فيه إلا ما ليس في الجامع، غير أنه كره إسقاطَ شيءٍ منه فتركه على ما هو عليه؛ قال: «فربما يجيء البابُ ويكون فيه الحديثُ الذي في ذلك الباب من الجامع بنحو الكلام الذي تكلَّم عليه في الجامع بلا مزيد عليه».

الأمر الثاني: ما تضمَّنه قوله: «ولعَلَّ الناظر في هذا الكتاب يرى فيه في بعض المواضيع ترجمةً يكون تحتها حديثٌ لا يُناسِبها فيستبعد ذلك؛ فليعلم أنَّ ذلك الحديثَ إنما وقع في الجامع في ذلك الباب، ولم نر أن نبوِّب عليه باباً آخر بل ذكرناه حيث ساقه أبو عيسى في أيِّ بابٍ كان».

وفي خِتام المقدِّمة ساق سندَه الذي وقع له به كتاب العلل هذا[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور حمزة ديب مصطفى، في مكتبة الأقصى بعمان (الأردن) عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في مجلَّدين.

---

(١) انظر: «سؤالات الترمذي للبخاري»: للدكتور يوسف محمد الدخيل، ص: ١٨٩ ـ ١٩٢.

٥ ـ العِلَل الصغير: للإمام الترمذي أيضاً.

لقد ظَلَّ الخلافُ في تسمية هذا الكتاب قديماً وحديثاً، فرأىٰ بعضُ شُرَّاحه أنَّه كتابٌ مُسْتَقِلٌّ كُتِبَ مع «الجامع» كما طُبِعَ كتابُ «الشمائل» مع الجامع في طبعة الهند، حيث إنَّ بعض رواةِ الجامع رووهُ عن الإمام الترمذي مُفْرَداً عن الجامع.

ورأىٰ البعضُ منهم: أنَّه بحثٌ تابعٌ للكتاب كالخاتمة له للتعريف بمصطلحاته وللتبيينِ عن منهجه.

والأَرْجَحُ أنَّ هذا الكتابَ مقدِّمةٌ تابعةٌ لـ«الجامع» بدليلِ ما في أوَّلِه وأثنائه من عباراتٍ تربطه بـ«الجامع» ربطاً قويّاً، والتي لا نعهد بمثلها إلاَّ في مقدِّمات الكتب، ودليلُ ذلك عبارات الترمذي هذه: «جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ فهو معمولٌ به»، و«إنَّما حَمَلْنا علىٰ ما بَيَّنَّا في هذا الكتابِ من قولِ الفقهاء وعِلَلِ الحديث»، و«ما ذَكَرْنا في هذا الكتابِ (حديثٌ حَسَنٌ) فإنَّما أَرَدْنا به حُسْنَ إسنادِه عندنا...».

فمن تأمَّل فيِ هذه العبارات عرف: أنَّ مثلَها لا تُكتب إلاَّ في المقدِّمات، وأمَّا الخلافُ الذي نشأ في هذه المقدِّمة فهو بسبب وُرودها في آخر «الجامع» خلاف المعهود به في عُرف المقدِّمات لا غيرَه.

فقد اشتملت هذه المقدِّمةُ علىٰ المباحث الكثيرة الهامَّة، يَصْلُحُ كلُّ واحدٍ منهما أن يكون بحثاً برأسه، وكانت جملةُ البحوث التي ذكرهاالترمذيُّ في هذه المقدِّمة مايلي:

ـ **البحوث المتعلِّقة بأصول علم الرِّواية:**

ـ تكلَّم فيها الترمذيُّ علىٰ أنواع التحمُّل، وخصَّ الإجازةَ بتوسُّعٍ نِسْبِيٍّ.

ـ وتكلَّم علىٰ مسألة الرِّواية باللَّفْظ، والراوية بالمعنىٰ، وتكلَّم علىٰ زيادة الثقة أيضاً.

ـ **البحوث المتعلِّقة بأصولٍ في علوم الرُّواة:**

نَقَل فيها الترمذيُّ اختلافَ العلماء في مشروعية الجَرْح والتعديل، وردَّ علىٰ الذين انتقدوا كلامَ المحدِّثين في ذلك؛ بسبب تحرُّجهم من الغِيبة التي توهَّموها في

جَرْح الضُّعفاء، وشَدَّد النكيرَ عليهم، ورجَّح وُجوبَ نقدِ الرجال؛ لأنه السبيلُ الوحيدُ إلىٰ معرفة الصحيح من الضعيف من السُّنن.

وقسَّم الرُّواة علىٰ أربعة أجناسٍ:

ـ الحُفَّاظُ الثقاتُ الذين يَنْدُرُ الخطأُ في أحاديثهم، وقد أحصىٰ العلماءُ أحاديثَهم التي أخطؤوا فيها، وهذا الجنسُ يُحْتَجُّ بأحاديثهم التي تدور عليهم مُطْلَقاً إلَّا الأحاديث التي نبَّه الحُفَّاظُ علىٰ خطئهم فيها.

ـ الثقاتُ الذين كَثُرَ الخطأُ في أحاديثهم، ولكنه لم يَفْحُشْ؛ بحيث يغلب علىٰ صواب حديثهم، وهؤلاء الذين نُسَمِّيهم رواةَ مرتبة الاختبار، الذين يُقْبَلُ من أحاديثهم ما تُوبعوا عليه وما انفردوا به، دونَ ما خالفوا فيه مَن هو أَحْفَظُ منهم أو أكثرُ عدداً إضافةً إلىٰ اجتناب ما نبَّه الحُفَّاظُ علىٰ أنهم أخطؤوا فيه.

ـ قومٌ من العلماء الفقهاء والرُّواة والمفسِّرين غلبَ علىٰ حديثهم الخطأُ، فهؤلاءِ لا يُقْبَلُ من أحاديثهم إلا ما تُوبعوا عليه، أو صَحَّحَه بعضُ الحُفَّاظُ الكبارُ مبيِّناً دليلَ تصحيحِه.

ـ قومٌ مِن أصحاب الغفلة والمُتَّهَمِيْن والمتروكين، وهؤلاءِ لا يُحْتَجُّ بهم، ولا يُعْتَبرُ بحديثهم[1].

ـ البحوث المتعلِّقة بأحكامه علىٰ أسانيد من حيث القبول أوالرَّدِّ:

وقد نَبَّه الترمذيُّ في هذه البحوثِ علىٰ أنواعٍ من الحديث من حيث القبول أو الرَّدِّ، وبيَّن فيها:

ـ الحديثَ الحَسَنَ: وقد ضَبَطه بتعريفٍ بَيَّن فيه اصطلاحَه في الحسن، وهو أَلْيَقُ التعاريف بـ(الحديث الحسن).

ـ حُكْمَ زيادةِ الثِّقةِ: وقد بَيَّن قَبُولَها إذا كانتْ من ثقةٍ يُعْتَمَدُ علىٰ حفظِه، وقد أفادَ بهذا التنبيه فائدةً هامَّةً، وأنَّه ليس كلُّ ثقةٍ تُقْبَلُ زيادتُهُ.

---

(١) انظر: «الإمام الترمذي منهجه في كتابه الجامع» للدكتور عداب محمود الحَمْش: (/ ١٣٢).

ـ وهناك (الحديثُ الصَّحيحُ): لم يعرِّفه التِّرمذيُّ، اعتماداً علىٰ شُهْرتِهِ وظهورِ أمرِه.

ـ الحديثَ المُرْسَلَ: ومرادُه بـ: (المُرْسَلِ) ما يشمَل المنقطعَ، كما هو اصطلاحُ التِّرمذيِّ في «جامعِهِ»، واستعماله فيه. وقد بيَّن حُكمَه: أنه لا يُحْتَجُّ به عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ.

ـ الحديثَ المُنْكَرَ: وقد ذكَرَه في ضِمْنِ الغريب؛ لأنه تفرَّدَ به الراوي الضعيفُ.

وقد سكت الترمذيُّ عن الكلام علىٰ مصطلحاته الكثيرة، التي تكلَّم عليها، والتي لم يَسْتعملها سِواه، ولم يُفَضَّ الخلافُ فيها بعد.

ـ البحث المتعلِّق بـ(الحديث الفرد):

وقد سمَّاه الترمذيُّ (الحديثَ الغريبَ)، وتناول في هذا البحثِ جميعَ أنواع التفرُّد، وكيفيَّاته.

ـ البحوث المتعلِّقة بالفقهيَّات:

ذَكَر فيها الترمذيُّ الأسانيدَ التي نَقَل بها عن العلماء الفقهاء آراءَهم وأقوالَهم.

وهي فائدة جليلةٌ في معرفة صِحَّة الأقوال، ولا سيّما في معرفة المذاهب المهجورة كمذاهب: الأوزاعي، والثَّوْري، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ.

ـ البحوث المتعلِّقة بالصِّناعة الحديثيَّة:

وقال فيها الترمذيُّ: «وما كان فيه مِن ذِكْر العِلَل في الأحاديث والرِّجال والتاريخ فهو ما استخرجتُه من كتاب (التاريخ) للبخاري»، وتحدَّث علىٰ (الحديثِ المُرْسَلِ) وذَكَر بعضاً من أسباب ردِّ المحدِّثين له.

فهذه جملةُ البحوث التي أَوْجَز الترمذيُّ الحديثَ عنها في هذه المقدِّمة القيِّمة.

وقد طُبعت هذه المقدِّمةُ مستقلَّةً عن «الجامع» لأوَّل مرَّةٍ في الهند عام ١٤١٣ هـ، بتحقيق وتعليق فضيلة أستاذنا الشيخ سلمان الحُسيني النَّدْوِي ـ حفظه الله وأمتع به ـ ثم أخرجتُه معلَّقاً عليها بعضَ تعليقاتٍ مفيدةٍ. من دار ابن كثير بدمشق، عام١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م. في (٨٨) صفحة.

٦ ـ **شَرْحُ عِلَلِ التِّرمِذِيِّ**: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رَجَب البغدادي، المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

هذاالشَّرحُ لِـ: «عِلَلِ التِّرمذيِّ» جزءٌ من شرحٍ صنَّفَهُ الحافظُ ابنُ رجبٍ لـ«جامعِ التِّرمذيِّ» بأكمله.

ويتبيَّن للناظِرِ أَنَّ «شرحَ العللِ» هذا يتجزَّأ إِلىٰ جُزأين يمكِنُ أن يُعْتَبرا كِتابين:

الجزءُ الأوَّلُ: شرحُ نصِّ كتابِ «العلل الصَّغير»:

يتناولُ هذا الشرحُ كتابَ «العِللِ» من جميعِ الجوانبِ، كما أنه يَسْتَكمِلُ أبحاثَهُ بدراساتٍ متمِّمةٍ، غدا بها الكتابُ مرجِعاً حافِلاً في علومِ الحديث.

ونلفِتُ النظرَ فيما يلي إلىٰ بعضٍ من أهمِّ خصائصِ هذا الشرحِ وفوائِدِهِ العلميَّة، فمِنْ ذلك:

ـ ما استهلَّ به الحافظُ ابنُ رجب شرحَه لـ«العللِ» من ذلكَ: السَّردُ لأحاديثَ اتُّفِقَ علىٰ عدمِ العملِ بها، ثم ثنَّىٰ عليه بفصلٍ آخرَ في أحاديثَ ادُّعي الاتفاقُ علىٰ عدمِ العملِ بها وليسَ الأمرُ كذلكَ، وقد أتىٰ الحافظُ في الفصلينِ بسردٍ بديعٍ عظيمِ الفائدةِ لطالبِ الحديثِ والفقهِ، وهي أحاديثُ يعوِزُها البحثُ لخصوصيَّتها في حالِ السَّندِ والمتن.

ـ الفوائدُ التي أوردها في أبحاث الإسناد والرُّواة، وأقسام الرواة وأحكامها، فقد وسَّع البحث فيما أورده التِّرمذيُّ وكمَّل فوائده بتحقيقٍ علميٍّ على غايةٍ من الأهميَّة والفائدة، ونذكرُ هنا علىٰ سبيل المثالِ: بحثهُ في رواية المبتدع، وبيان الغلط الذي يُرَدُّ به الحديثُ أو يُتْركُ، وغير ذلك.

ـ اشتمالُه على جملةٍ من الرُّواةِ الضُّعفاءِ الذين كَثُرت الروايةُ عنهم وخُصوصاً من اشتَهَرَ منهم بالعبادةِ، مما قد يُغْتَرُّ به، وإن الدِّراساتِ المستفيضةَ التي قدَّمها الحافظُ ابنُ رجبٍ في هذا المضمار ذاتُ فوائدَ على غايةٍ من الأهميَّةِ.

ـ دراستهُ لطائفةٍ من جِلَّة أهلِ الحديثِ تُكُلِّم فيهم من جِهةِ حفظِهم. وقد جاءَ هذا الفصلُ تطبيقاً جيِّداً لبحثِ أقسامِ الرواةِ وأحكامها الذي سبقه، وأفادَ فائدةً جليلةً بترجمته للذينَ ذَكَرَهُم الترمذيُّ، ثم استكملَ هذه الأسماءَ بمجموعةٍ أخرى أصبحَ

بها أمامَ القارىءِ بيانٌ بالرواةِ الذين هم أكثرُ روايةً وَوُروداً في كُتُبِ الحديثِ، مما له أثرُهُ الكبيرُ في تنمية مَوْهبةِ طالبِ الحديثِ.

وأنوِّه هـٰهنا بهذهِ اللفتةِ البارعةالتي خَتَم بها ابنُ رجب دراسةَ هؤلاءِ الرواةِ في اختلافِ الرجلِ الواحدِ في إسنادِ الحديث[1]، حيث نبَّهَ علىٰ ضابطٍ هامٍّ جداً، نميزُ به بَيْن تعدُّد رِوايةِ السَّند عن الرَّاوي بسبب الوَهَم وخلطِه في الرِّواية ـ كما وَقعَ من هؤلاء الذين ترجم لهم ـ وبَيْن تعدُّد الرواية عنه لكونه حافظاً للحديث من أكثر من وجهٍ، كما يقعُ للحُفَّاظ المتقنين المتوسِّعين في الرِّواية.

ـ اشتمالُه على تراجم من أعيان حُفَّاظ الحديث، وثقاته المتقنين، وقد اشتمل على جملة منهم كثيرة الرواية والذكر في كتب الحديث، وأطال في ذلك حتىٰ شفىٰ قلبَ القارىء بما ذكره من تراجم لهؤلاء الرُّواة الذين يدور عليهم الكثيرُ من الحديث الصَّحيح، وبما ذكره من فضائلهم. مما يؤثر تأثيراً تربَوياً عظيماً.

ـ إفادتُه في قوانين الرِّواية، كما في موضوعِ العَرْض، والإجازة، والإجازة مع المناولة، ولا سِيَّما تنبيهُه على رواية المحدِّث الذي لا يحفظُ إذا حدَّثَ من كتابِ غيره[2].

ـ تحقيقُه في الحديثِ المرسل، وخصوصاً في هاتين المسألتين:

الأولىٰ: تفاوتُ درجاتِ المَراسيل مع التَّوضيح بالنَّماذجِ، وكلامِ العلماءِ فيها[3]، وهذا بحثٌ مهمٌّ لا غنى لأهلِ الحديث عنه، فإنَّ الشائع بينهم أن المراسيل كلَّها على حدٍّ سواء.

المسألةُ الثانية: التوفيقُ بين كلام الحُفَّاظ وكلام الفقهاء في الحديث المُرْسَل[4]. وهو مذهبٌ جيِّد.

ـ التقسيمُ البديعُ للرواةِ من حيثُ الاختلافُ فيهم، وتفصيلُه بالأمثلةِ، وهو بحثٌ مبتكر في الرِّجال والجرح والتعديل.

---

(١) انظر صفحة: (١٤٣ ـ ١٤٤) من تحقيق الدكتور نور الدين عتر.

(٢) انظر صفحة: (٢٥١ ـ ٢٥٣).

(٣) انظر صفحة: (٢٨١ ـ ٢٩٣).

(٤) انظر صفحة: (٢٩٧).

ـ بحثُه في أنواع الحديث عند التِّرمذيِّ ولفتُ الأنظارِ إلىٰ تقسيم التِّرمذيِّ للحديث وشرحُ اصطلاحاته، واستكمالُه ذلك ببحثِ الحديثِ الصَّحيحِ بحثاً موسَّعاً أتىٰ فيه بفوائدَ جليلةٍ لمناسبةِ شرح شروط الحديث الصَّحيح.

ـ بحثُه في اصطلاحات التِّرمذيِّ المركَّبة: «حَسَنٌ صحيحٌ»، «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»، «حَسَنٌ غريبٌ»، «صحيحٌ غريبٌ»، وهو بحثٌ معقَّدٌ ذو أوجهٍ، كثُرت فيه الأقوالُ، وقد حقَّقَ الحافظُ ابنُ رجبٍ البحثَ فيه تحقيقاً متيناً.

الجزء الثاني: في أصولِ عِلْمِ العِلَلِ:

وهو بحثٌ جليلٌ أتبعَ به الحافظُ «شرحَ علل الترمذي» لتقريبِ علمِ العِلَلِ علىٰ من يَنْظُرُ فيه كما ذكرَ هو ذلك، أتىٰ فيه بفوائدَ مهمةٍ وقواعدَ كُلِّيَّةٍ.

ويمتازُ هذا الجزءُ بمزايا عظيمةٍ أذكرُ أهمَّها:

ـ إنَّ عامَّة ما ذكرَه في هذا الجزءِ فوائدُ نادرةٌ، قلَّ من يَعْرِفُها من أهلِ هذا الشأنِ، كما ذكر الحافظُ، ولا تُحَصَّلُ أيضاً من كتبِ أُصولِ الحديث، أو ما شاكلها من المصنَّفاتِ الحديثيةِ، أو كتبِ الدِّراساتِ الحديثيةِ بصورةٍ عامةٍ، إلا ما قد يجدُه المطَّلعُ المشتَغِلُ كثيراً من متفرِّقاتٍ هنا وهناك.

ـ القسمُ الأوَّلُ من هذا الجزء في معرفة مراتبِ أعيانِ الثِّقاتِ الذينَ يدورُ عليهم غالبُ الأحاديثِ الصحيحة.

وبهذا أكملَ فائدةَ ما ذكرَهُ في الجزءِ الأوَّلِ من التَّعريفِ بالأئمَّةِ والحفَّاظِ، وقدَّمَ للقارىءِ مجموعةً تُغنيهِ غناءً في معرفةِ الرِّجالِ، وتسهِّلُ عليه سبيلَ النَّظرِ في الحديثِ.

ـ اعتناؤهُ في هذا القسمِ ببيانِ مراتبِ هؤلاءِ الثِّقاتِ في الحِفْظِ، وذكرُ مَنْ تُرَجَّحُ روايتهُ من الرواة عنهم عند الاختلافِ.

وهذا بحثٌ مهمٌّ لا يوجدُ كثيرٌ منه في كُتُبِ الرِّجال، ولا يستغني عنهُ باحثٌ في نقدِ الأحاديثِ، يُبرز دقَّةَ بحثِ المحدِّثينَ وعُمْقَ علمِ العِلَلِ، وقد وسَّع الحافظُ ابنُ رجبٍ البحثَ في هذا، فأثرىٰ الدراساتِ الحديثيَّةَ وأغناها.

وأما خصائصُ أسلوبِ الشَّرحِ وطريقتُه:

فهي مزايا كثيرةٌ، نذكرُ منها:

- أسلوبَ الجمع بين الشُّمولِ والعُمْقِ ثم السُّهولةِ، فإنَّ الكتابَ مع عمقِهِ، وكونِهِ في الذّروةِ من علمِ المصطلحِ وعلمِ العللِ يعالجُ قضايا دقيقةً، فإنَّهُ مع ذلك جاءَ بسبكٍ سهلٍ، يجعلكَ تتطلَّع لمتابعةِ أبحاثِهِ.

- طريقتَه في تقسيمِ كتابِ «العللِ» إلىٰ مقاطعَ ذاتِ موضوعٍ واحدٍ، دون أن يتقيَّدَ بفقراتِ الرِّوايةِ التي تبدأُ بعبارةِ: «قال أبو عيسىٰ».

- جمعَه بين النَّظريَّةِ والتَّطبيقِ، فهو يحقِّق القاعدةَ الحديثيَّة، ويَشْفَعُ تحقيقَه بالأمثلِة والشَّواهد، وقد جاءَ كتابُه هذا منسجِماً مع طريقةِ التِّرمذيِّ مؤلِّفِ «العللِ» الذي يشرحُه الحافظُ ابنُ رجب، فإنَّ من أهمِّ ما تمتازُ به مؤلَّفاتُ الإمامِ التِّرمذيِّ: أنها كتبٌ حديثيَّة تطبيقيَّةٌ، يطبِّقُ فيها الترمذيُّ أصولَ الحديثِ، فيوضِّحُ أحوالَ الإسنادِ من تفرُّدٍ أو متابعةٍ، وأحوالَ الرجالِ، والترجيحَ بين الروايات المختلفةِ، حتىٰ اعْتُبِرَ كتابُهُ «الجامعُ» نفسُه كتاباً في علل الحديثِ علىٰ الأبوابِ. وفي الواقع إن كتابَ «الجامع» يُعتبر لمن تفهَّمه كتاباً هامَّاً في عِلل الحديث، ومرجعاً غزيرَ الفائدة لتطبيق أصولِ فنِّ المصطَلَحِ.

- أنَّ الحافظَ ابنَ رجب قد تخطَّىٰ في شرحِه هذا مصادرَ الحديثِ وعلومَه المتأخِّرةَ الشائعةَ في زمنِه، والتي أصبحتْ العمدةَ عندَ أهلِ عصرِه، مثلَ: «علوم الحديثِ» لابن الصَّلاح، وما وَلِيَهُ من مؤلَّفاتٍ، فرجَعَ الحافظُ ابنُ رجبٍ إلىٰ المصادرِ الأولىٰ في الحديثِ وعلومِه وفنونِه.

وبذلكَ حقَّق هدفين كبيرين:

الأوَّل: دِقَّةَ المنهجِ العلمي في اختيار المراجعِ علىٰ ما هو معروفٌ في أصولِ البحث العِلْمِيّ.

الثاني: مُلاءَمَةَ المراجع للكتابِ المدروسِ؛ لأنَّ أحقَّ ما يدرسُ الكتابُ علىٰ ضوئِهِ هو المصادر التي استمدَّ منها أو التي استمدَّت منه حتىٰ تعتبرَ شارحةً له، وقد حَفَلَ شرحُ الحافظ بالمصادرِ من كلِ نوعٍ.

ـ أنَّ الحافظَ ابن رجب أفرغَ في شرحِه هذا عُصارةَ مؤلَّفاتٍ هامَّةٍ للأقدمين، غَفَل عنا أكثرُ المشتغلين بالحديثِ، مثلَ: «مقدمةِ صحيح مسلم»، و«التمييز» للإمام مسلم، و«العِلَل» لعليِّ بن المديني، و«العِلَل الكبير» للتِّرمذيِّ، و«رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكَّة».

ـ نذكرُ أخيراً من خصائصِ هذا الشرحِ: أنَّ الحافظَ ابن رجبٍ قد عاد في كتابه إلىٰ أسلوبِ السَّلَفِ من المتقدِّمين في بحثِ أصولِ الحديثِ، وهو أسلوبٌ يعتمدُ علىٰ ذكر أقوالهم في مسائلَ تتعلَّقُ بها القاعدةُ، لكنَّه لم يُغْفِلْ استنباطَ القواعِدِ وتحريرَها، وهو ما أفرده المتأخِّرون في التأليف، وهو أسلوبٌ جليلُ الفائدة؛ لأنَّه بذلك جَمَعَ بين مزايا الطَّريقتين وفوائِدهما، ونمَّىٰ في عقلِ القارىءِ موهبةَ الاستنباطِ والنَّقد، وتطبيقَ قواعِدِ العلمِ، وغيرَ ذلك مما لا نطيلُ به.

وأنه بحقٍّ ـ كما قلنا ـ أحسنُ شرحٍ لأوَّلِ تأليفٍ في أصولِ الحديثِ، وأمثلُ مرجعٍ في أصولِ علمِ العللِ، وأنَّه جمعَ تحقيقاتٍ وفوائدَ علىٰ غايةٍ من الأهميَّة، تسهِّلُ سبيلَ هذا العلمِ حتىٰ يلزمَ المشتغلَ فيه أن يكون علىٰ وعيٍ وإحاطةٍ بمسائلهِ وفوائدِهِ[1].

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نور الدين عتر في دار الملاح بدمشق عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، ثم أعيدت طباعته في دا العطاء بالرياض عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ في مجلَّدين، وهي الطبعة الرابعة. وطُبع بتحقيق الأستاذ إياد بن عبداللطيف بن إبراهيم القيسي، في بيت الأفكار الدولية بعمان (الأردن) عام ٢٠٠٦ م في مجلَّدٍ في (٦٢٤) صفحة.

التأليف المصنَّف في العِلَل:

ثم اتخذت المؤلَّفاتُ في هذا العلم طابَع الترتيب والتصنيف، ونستطيع أن نقسِّم المؤلَّفات في عِلَلِ الأحاديثِ قسمين رئيسيين:

---

(١) من مقدمة التحقيق لـ: «شرح علل الترمذي» بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، (ص: ٤٢ ـ ٤٩) بتصرُّفٍ واختصارٍ.

القسم الأول: المصادر الخاصَّة بالعِلَل.

القسم الثاني: المصادر التي تُعْرَضُ للعِلَل ضمن بحوثها.

ونعرِّف فيما يلي مؤلَّفات كلٍّ من هـٰذين القسمين:

القسم الأول: المصادر في العِلَل:

وهي مصادرُ مصنَّفةٌ في العلل عامَّة، ومصادر في العِلَل خاصةً.

أولاً: المصادر المصنَّفة الخاصة في العِلَل عامةً:

١ ـ مسند يعقوب بن شيبة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدوسي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ).

هو من أهمِّ الكتب التي أُلِّفت في هذا الباب، فهو كتابٌ حافلٌ ومن أحسن ما صُنِّف من المسانيد ولكنه ما أتمه.

ولغزارة محتوياته قال الدَّارقطني وغيره: «لو أنَّ كتاب يعقوب بن شيبة كان مسطوراً على حمام لوجب أن يكتب»[١].

ولكن مع الأسف الشديد لم يَبْقَ من هذا السِّفر العظيم إلا قطعةٌ صغيرةٌ وهي الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطَّاب فقط.

ويعقوب بن شيبة رَتَّب كتابَه هذا علىٰ مسانيد الصحابة، فيذكر الأحاديثَ بأسانيدها ويذكر العِلَل الواردة فيها، كما يذكر الروايات الأخرى في الشواهد.

ولم يكتفِ بهذا بل يسوق ترجَمةَ الصحابيِّ بأسانيده، ويتكلَّم في الرواة من حيثُ الجرح والتعديل، كما يذكر سيرةَ بعض الرواة وأحوالهم وأخبارهم مسهبة، فكتابه يحتوي علىٰ مادةٍ غزيرةٍ في الرجال كما يشمل العِلَلَ الواردةَ في الأحاديث إسناداً ومتناً.

طُبع منه الجزء العاشر المشتمل على «مسند عمر بن الخطَّاب» بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م.

---

(١) تاريخ بغداد: (١٤/ ٢٨١).

٢ ـ التميز: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

أَلَّفه كما بيَّن في مقدِّمتهِ لسببين: بيان أنَّ جرح الرجال ليس غِيبةً. وانتقاد من زعم أنَّ عمل المحدِّثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادعاءُ علم غيبٍ لا يُوصَلُ إليه!

فالكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه، ولإمامة مؤلِّفه، لكنه لم يعثر منه إلا على قطعةٍ صغيرةٍ ست عشرة ورقة محفوظة في ظاهرية دمشق، حقَّقها وعلَّق عليها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في جامعة الرياض بالرياض عام ١٣٩٥ هـ، في (١٩٨) صفحة.

٣ ـ المسند المعلَّل (المُسَمَّى بـ: «البحر الزَّخَّار»): لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بـ: «البَزَّار» (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ):

وهو من أعظم الكُتب التي أُلِّفَتْ في هذا الفنّ، فهو كاسمه بحرٌ، وقد أثنىٰ عليه ابنُ كثير فقال: «ويقع مسندُ الحافظ أبي بكر البَزَّار من التعليل ما لا يُوجَد في غيره من المسانيد»[١].

رَتَّبه البَزَّار علىٰ مسانيد الصحابة، فأولاً ذكر مسانيدَ العشرة المبشَّرين بالجنة ثم مسانيد الصحابة الآخرين.

وهو يهتم فيه بذكر متون الأحاديث اهتماماً بالغاً فيذكرها كاملةً، وكذلك يعتني بذكر السَّند فجميع الأحاديث يسوقها مسندةً، ثم يذكر العِلّة التي تُوجَد فيها، وكثيراً ما يذكر في عِلَّة الحديث بأنه لم يرو عنه إلا فلانٌ.

كما أنه يتكلَّم في الرجال من حيثُ الجرح والتعديل، أو السَّماع وغيره مختصراً، وغالباً لا يتوسَّع في ذكر الطُرقَ للحديث.

---

(١) اختصار علوم الحديث: ص: ٦٤.

وأحياناً يذكر الحديثَ ويعلِّله بتفرّد الراوي مع أنه مخرجٌ له في الصحيحين أو أحدهما.

إن أهمية «مسند البزار» لا يحتاج إلى بيانها، فإن مكانته العلمية الرفيعة معروفة لدى كل من يشتغل بعلم الحديث، فكتابه من أعظم الكتب التي أُلّفت في هٰذا الفَنّ، وتُوجَد فيه من التعاليل ما لا يُوَجد في غيره من المسانيد.

وانفرد هذا الكتاب بأحاديث كثيرة لم يذكرها أصحابُ الأصول الستة، وأصحابُ الكتب المؤلَّفة في العِلَل، فهذه الكتب تتكامل، ولا يسدّ أحدها مكان الآخر.

ولأهميته البالغة اعتمد عليه العلماء واهتموا به نقلاً واختصاراً، فقد أفرد الهيثميُّ لزوائد هٰذا الكتاب على الكتب الستة كتاباً سَمَّاه «كشف الأستار عن زوائد البزار» ورَتَّبه على أبواب الفقه، ونهج في اختصاره وتجريده.

طُبع بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله في مؤسسة علوم القرآن ببيروت، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في تسع مجلَّدات. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عادل بن سعد مجلَّدان في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣.

٤ ـ **عِلَل الحديث**: للإمام عبد الرحمن بن الإمام محمد بن إدريس، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم الرازي» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

هو من أنفس الكُتب التي صُنِّفَتْ في هذا الباب، فهو مرتَّبٌ علىٰ أبواب الفقه، فالاستفادةُ منه أسهل؛ لأن كثيراً من الناس لا يعرفون الصحابيَّ، ولا الراويَ عنه.

أمّا مادة هذا الكتاب: فهي أسئلةُ عبد الرحمن بن أبي حاتم لأبيه، وأبي زُرْعَة، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديث المُعَلَّة والأسانيد التي يعتريها الخللُ والخطأ. وعبارته تأتي بأحد الأشكال الآتية: سألتُ أبي، سألتُ أبا زُرْعَة، سألتُ أبي وأبا زرعة، سمعت أبي، سمعت أبا زرعة، وقولهما قد يسبق بعبارة: «قالا» أو يذكر رأي أحدهما، ثم رأي الآخر، والجديرُ بالذكر: أن اتفاقهما هو السائد والغالب في هذا الأجوبة. وهذا يشهد لهذا العلم بوحدة منطقه ومنهجيته.

فهذا الكتاب أول كتاب في العلل لقي عنايةً كبيرةً من المصنِّف فرَتَّبه على

أبواب الفقه، بدءاً بباب الطهارة، ثم الصَّلاة، وانتهاء بباب النذر، ولكن رغم هذا الترتيب فإن اتساع أبوابه تجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى المطلوب منه، ولا بُدَّ من تقسيم أبوابه إلى فروعٍ تسهل على الباحثين الرجوع إلى الأحاديث، أو أن تفهرس مادة هذا الكتاب فهرسة مستقلة في آخره ترشد إلى الأحاديث فيه، وفي هذا الكتاب ثلاثة آلاف حديث ذكرت عللها، وهذه العِلَلُ متنوّعةٌ وكثيرةٌ، فمنها العلل الخفية كاكتشاف الإرسال، والانقطاع، وأخرى بالقوادح الظاهرة كالمنكر، والموضوع، والضعيف. وأما مادة الرجال فهي مبثوثة خلال الكلام عن الأحاديث والأسانيد.

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى مادته الغزيرة في العلل والرجال، وإلى إمامة الرجلين العظيمين، أبي زرعة، وأبي حاتم، وإلى تبويبه الذي يجعل الحصول على المبتغى منه أقرب من غيره من كتب العلل الأخرى.

طُبع في المكتبة السلفية بالقاهرة عام ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م في مجلَّدين، وتصوِّره دار المعرفة ببيروت، وحقَّق قسماً منه الأستاذ عبد الله بن عبد الحسن أحمد التويجري كرسالة جامعية من كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٥ - **العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

أصلُ كتاب العِلَل للدارقطني مكوَّنٌ من أسئلةٍ غير منتظمةٍ وُجِّهَتْ إلى الدَّارقطني حول أحاديث فيها عِلَّةٌ أو أكثر، كان الدارقطني يُجيب عنها بما يفتح الله به عليه، ويُطيل النفسَ أحياناً، ويقصر أحياناً، كلُّ ذلك خاضعٌ لما يقتضيه المقامُ من إيضاحٍ.

وقد صدرت هذه الأحاديث بـ: «سُئل» ثم يسرد الحديث المتضمّن للسؤال ثم يتلوه الجوابُ مباشرةً مصدراً بـ: «فقال».

المنهجُ الذي سلكه الدَّارقطني في أجوبته متنوِّعٌ أوضحه فيمايلي:

- فهو غالباً يذكر الروايَ الذي يقع اختلافُ الإسناد عنه، ثم يذكر أوجهَ الخلاف فيه. فمثلاً يقول: رواه زيدُ بن أسلم عن أبيه، واختلف عن زيد بن أسلم فرواه

الدَّرَاوَرْدِيُّ عبد العزيز بن محمد بن أسلم عن أبيه. . . . الخ[1].

كما قال في حديث أوس بن أوس الثَّقفي عن أبي بكر الصِّدِّيق عن النبيِّ ﷺ قال: «من غَسَّل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب . . . الحديث»، فقال: «يرويه يحيىٰ بن الحارث ا لذِّماري ـ من رواية الحسن بن ذَكْوان عنه ـ عن أبي الأشعث الصَّنْعَاني عن أوسِ بن أوسٍ عن أبي بكر الصِّديق عن النبي ﷺ.

وخالفه جماعةٌ من الشَّاميين وغيرهم فرووه عن يحيىٰ بن الحارث. . . إلخ)[2].

ـ وأحياناً يقول: هو حديثٌ صحيحٌ من حديثِ فلانٍ، رواه عنه جماعةٌ من الثقات الحفّاظ، فاتفقوا علىٰ إسناده، منهم: فلانٌ، وفلانٌ، ثم يذكر من رواه عنه وخالف فيه الثقات، مثل ما قال في حديث عمر عن أبي بكر في تزويج النبيِّ ﷺ حفصةَ»[3].

ـ وأحياناً يذكر الاضطرابَ فيه من شخصٍ واحدٍ فيقول مثلاً: يرويه فلانٌ ـ وهو لم يكن بالحافظ ـ ويضطرب فيه، فتارةً يروي كذا، وتارةً يروي كذا كما قال في حديث عامر بن ربيعة العَدَوي عن عمر عن النبي ﷺ: «تابعوا بين الحَجِّ والعُمرة. . . الحديث».

فقال: «يرويه عاصمُ بن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عُمر.

وكان يضطرب فيه فتارةً لا يذكر فيه عامرَ بن ربيعة فيجعله عن عبد الله بن عامر عن عمر، وتارةً يذكر فيه. . . إلخ»[4].

وأحياناً يذكر الراويَ الذي يختلف الإسناد عنه، فيذكر عِدّةَ الرواة عنه، ثم يذكر الاختلافَ أيضاً عن هؤلاء الرواة ويفصل في ذكرها، كما قال في حديث

---

(١) انظر: السؤال، رقم: (٢).

(٢) انظر: السؤال، رقم: (٤٥).

(٣) انظر: السؤال، رقم: (١).

(٤) انظر: السؤال، رقم: (١٥٩).

الحارث عن عليٍّ عن النبيِّ ﷺ في أبي بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ: «هذان سيِّدا كهول أهل الجنة. . . الحديث».

فقال: «يرويه الشعبيُّ، واختلف عنه، فرواه الحَكَمُ بن عتيبة، وزكريا بن أبي زايدة، وعبد الأعلىٰ بن عامر الثَّعلبي، وفِراس بن يحيىٰ، وزيد بن أبي سليم، عن الشَّعبي عن الحارث، عن عليٍّ.

فأمَّا حديثُ الحَكَم فرواه عنه محمدُ بن مرة، والحسن بن عُمارة.

وأمَّا حديثُ زكريا بن أبي زايدة فرواه عنه الهُذَيل بن ميمون، واختلف عنه. . . . إلخ»[1].

ـ وأحياناً يذكر أكثر من راوٍ، ثم يذكر الاختلافَ عنهم، فمثلاً قال في حديث شُرَيْح بن هانىء عن علي عن النبي ﷺ في المسح علىٰ الخُفَّين: «هو حديثٌ يرويه القاسم بن مخيمرة، والمِقْدام بن شريح، كلاهما عن شريح بن هانىء.

فأما القاسم بن مخيمرة فرواه عنه الحكمُ بن عتيبة واختلف عنه. . . إلخ»[2].

ـ وأحياناً يقول: «حَدَّث به فلانٌ عن فلانٍ ووَهَمَ، والصوابُ كذا، كما قال في حديث رِبْعيٍّ عن علي عن النبي ﷺ: إن مما أدرك الناسُ من كلام النبوة الأولىٰ» الحديث.

فقال: حَدَّث به عبدُ الرحمٰن بن أبي حَمَّاد المقرىء ـ واسم أبي حَمَّاد: شكيلٌ، وهو من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عَيَّاش في القراءة ـ عن شريك عن منصور، ووَهَمَ فيه.

والصَّوابُ عن منصور عن ربعيٍّ عن أبي مسعود الأنصاري الخ[3].

ـ وأحياناً يسرد عدداً من الرُّواة، ثم يفصل ويذكر الاختلافَ في بعضهم مثل

---

(١) انظر: السؤال، رقم: (٣٢٣)، وأيضاً: (١٧).
(٢) انظر: السؤال، رقم: (٣٧٩)، وأيضاً: (١٠٩).
(٣) انظر: السؤال، رقم: (٣٥٨).

ما عمل في حديث أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي عن عثمان عن النبي ﷺ: «خيركم من تعلَّم القرآنَ وعَلَّمه».

فقال: «هو حديثٌ يرويه علقمة بن مَرثَد، وسعد بن عبيدة، وعبد الملك بن عمير، وسلمة بن كُهَيل، وعاصم بن بَهْدَلَة، والحسن بن عبيد الله، وعبد الكريم، وعطاء بن السَّائب».

ثم ذكروا رواياتهم بالتفصيل غير عبد الكريم[1].

ـ وأحياناً يقول: تفرَّد به فلانٌ، وغيره يرويه كذا، وهو الصواب[2].

ـ وأحياناً يذكر الخلافَ علىٰ راوٍ وبعد ما ينتهي من الكلام عليه يقول: وروىٰ هذا الحديثَ فلانٌ، واختلف عنه، ثم يذكر الخلافَ عن هذا الراوي[3].

ـ وأحياناً (وهذا نادرٌ) لا يذكر أسماءَ الرواة الذين اختلفوا في الحديث أو سنده، بل يقول: من روىٰ هذا الحديثَ فقد وَهَم، وقال ما لم يقله أحدٌ من أهل العلم[4].

ـ غالباً يذكر الدارقطنيُّ العِلَلَ الموجودةَ في إسناد الحديث من الاتصال أو الإرسال أو الانقطاع والاضطراب أو إبدال راوٍ براوٍ وغيرها.

وأحياناً يذكر في متن الحديث أيضاً.

ـ في غالب الأحاديث لا يذكر السندَ من عنده. بل يكتفي بذكر ما فيه من عِلَّةٍ.

وأحياناً يسرد الأحاديثَ بإسناده.

ـ الأحاديث المسندة غالباً يختم بها الجواب مع متونها كاملة، وأحياناً يذكرها أثناء ذكر الخلاف.

---

(١) انظر: السؤال، رقم: (٢٨٣)، وأيضاً: (٣٢٥).

(٢) انظر: السؤال، رقم: (١٢١).

(٣) انظر: السؤال، رقم: (٢٥٦).

(٤) انظر: السؤال، رقم: (١٥٣).

ـ أحياناً يكتفي بذكر طريقٍ أو طريقين من الأحاديث المُسْنَدة، وأحياناً يطول فيذكرها من عِدَّة طُرُقٍ.

غالباً لا يذكر من أخرج الحديثَ وأحياناً يعزو إلىٰ من أخرجه، فيقول مثلاً: أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ أو يرويه مالكٌ في الموطأ، أو رواه أصحابُ الموطأ، وغير ذلك.

ـ أحياناً يتكلَّم في الراوي فيقول: ثقةٌ، ثقةٌ مأمونٌ أو سَيِّىءُ الحِفظ، أو لم يكن بالقويِّ، أو ليس بالقويِّ، أو ضعيفٌ، أو متروكُ الحديث، أو مجهولٌ وغيرُ ذلك من ألفاظ الجرح والتعديل.

كما أنه يذكر أحياناً: أنَّ فلاناً لقي فلاناً، أو لم يسمع من فلانٍ شيئاً.

وأحياناً يذكر اسمَ الراوي أو كنيته وإذا كان فيه خلافٌ؛ فيبيِّن وجهَ الصَّواب.

ـ غالباً بعد ما ينتهي من ذكر الطُّرق والاختلاف في السند يَحْكُم عليه، فيقول مثلاً: «وَهَم فلانٌ والصحيحُ ما قاله فلانٌ»، أو «وهو الصوابُ»، أو «هو الصحيح»، أو «الحديث غيرُ ثابتٍ»، أو «فيه الاضطرابُ من فلانٍ»، أو «ولا يَصِحُّ والمحفوظُ عنه كذا»، أو «لا يَثْبُت هذا؛ لأن الراوي له عن فلانٍ ضعيفٍ»، أو «فلانٌ ثقةٌ وزيادةُ الثقة مقبولةٌ»، أو «أحسنها إسناداً وأصحها ما رواه فلانٌ».

وأحياناً يقول: وجميعُ رواةِ هذا الحديث ثقاتٌ، ويشبه أن يكون فلاناً كان ينشط في الرواية مرةً فيسنده ومرةً يجبن عنه فيقف.

وأحياناً يحكم علىٰ الحديث أثناء ذكر العِلَل، فيقول مثلاً: «هذا وَهْمٌ والصواب عن فلانٍ كذا»، أو «وهو صحيحٌ عن فلانٍ»، أو «وهو غريبٌ عن فلانٍ»، وغيرُ ذلك.

وأحياناً يحكم في أول الجواب.

ـ وأحياناً لا يحكم، بل يقول: والله أعلم.

وأحياناً يكتفي بذكر العِلَل ولا يحكم عليه بشيءٍ.

ونادراً ما يقول: والأشبه بالصواب قول: لا أحكم فيه بشيء.

ـ أحياناً يذكر حديثاً آخر غيرَ حديثِ الباب للتعريف برجل أولسبب آخر يقتضيه المقامُ.

منهج البرقاني في جمع كتاب العِلَل:

جَمَعَ البرقانيُّ كتابَ العِلَل ثم قرأه على الدَّارقطني بعد ترتيبه، وقد سلك في الترتيب مسلكاً توضّحه النقاط التالية:

ـ رَتَّبه على مسانيد الصحابة دون أبواب الفقه.

ـ قَدَّم العشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم ذكر بقيةَ مسانيد الرجال من الصحابة.

ـ أتبع مسانيدَ الرجال بذكر مسانيد النِّسوة.

ـ رَتَّب مسانيد المُكثرين ـ على تفاوتهم ـ على الرواة عنهم، فمثلاً يقول: حديثُ عمر عن أبي بكر، فيسرد تحت هذا العنوان أحاديثَ عمر التي فيها علةٌ عن أبي بكر، وهكذا يفعل في أحاديث عثمان، وعلي، فيقول: حديثُ عثمان عن أبي بكر، وحديثُ عليٍّ عن أبي بكر.

ـ أحياناً يرتِّب الرواة عن الرواة عن الصَّحابي الذي يذكر مسندَه، فمثلاً يقول: ومن حديث سالم عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ.

ـ يذكر غالباً الحديثَ المسؤولَ عنه مختصراً حيث يعرف مضمونه بعد تصديره بـ: «سُئل»، أو سُئل الشيخ عن حديث فلانٍ عن فلانٍ عن النبي ﷺ ثم يصدر جواب الدارقطني بقوله: «فقال».

ـ أحياناً يجمع السُّؤال بين حديثين لاتفاق الإسناد.

ـ وقد يعيدُ الحديثَ لسببٍ يقتضيه المقامُ.

ـ بعدما ينتهي الدارقطنيُّ من الجواب قد يوجِّه السؤال إليه عن راوٍ أو عن شيخه الذي سمعه منه أو غير ذلك.

ـأحياناً ـ وهذا نادرٌ ـ يزيد البرقانيُّ على ما قاله الدارقطنيُّ، فيميِّزه بقوله ـ بعد انتهاء قول الدارقطني ـ «قلتُ».

ـ بعضُ الأحاديث التي ذكر الدارقطنيُّ عِلَلَها وهي كانت غيرَ موجودة في أصل

أبي منصور ابن الكرخي فزادها البَرْقَاني في كتاب العِلَل ووضعها في أماكنها بحسب ترتيبه[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٤ ـ العِلَلُ المتناهية في الأحاديث الواهية: للحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مُرتَّبٌ على الأبواب، وموضوعُ هذا الكتاب جمع الأحاديث الشديدة الضعف وبيان عِلَلها وطُرقها. يقول ابن الجوزي في مقدمته لهذا الكتاب: «وقد جمعتُ في هذا الكتاب الأحاديثَ الشديدةَ التزلزل الكثيرة العِلَل، ورتَّبتُه كتباً على نحو ترتيب كتب الفقه، ليسهل المأخذ منه على الطالب، والله الموفِّق».

ومِن ذلك يتَّضح منهجُ المؤلِّف في ترتيب كتابه هذا، وقد بدأه بكتاب التوحيد، وختمه بكتاب المستبشع من المنقول عن الصحابة، وذكر فيه أكثر من خمسة وثلاثين كتاباً.

وطريقةُ عمله فيه: أنه يذكر البابَ ثم يسرد أسماءَ رواة الأحاديث فيه خلف بعضهم، فمثلاً: «باب فرض طلب العلم» قال: «وفيه عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عبَّاس، وجابر، وأنس، وأبي مسعود، وأبي سعيد». ثم يعود فيذكر أحاديثَهم واحداً واحداً، ويذكر الحديثَ من جميع طُرقه.

فحديثُ عليٍّ ساقه من ثلاث طُرُقٍ، وحديثُ ابن عمر من أربع طُرُقٍ، وحديثُ أنسٍ من أربعة عشر طريقاً، وذكر البقيةَ من طريقٍ واحدٍ، وفي النهاية قال: «وهذه الأحاديثُ كُلّها لا تثبت» ثم أخذ يفندها، ويذكر عِلَلَها واحداً تلو الآخر.

وهذا الصنيع ينبىء عن سعة اطلاعٍ، وحفظٍ تامٍّ وملكةٍ قويةٍ وقد أخذ عليه العلماء خلطه كثيراً بين الأحاديث الموضوعة، والأحاديث الواهية مع اختلافهما في المقصود، والموضوع.

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري في إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد (باكستان) عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في مجلَّدين.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب.

ثانياً: المصادر المصنَّفة في عِلَلٍ خاصَّة:

ومنها ما صُنِّف في عِلَل أحاديث إمام بعينه مثل «علَل أحاديث الزهري (المتوفى سنة ١٢٥ هـ) لمحمد بن يحيى (المتوفى سنة ٢٥٨ هـ)، و«عِلَلُ حديث الزهري» لابن حِبَّان (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أو عِلَل حديثٍ معيَّنٍ من الأحاديث مثل «عِلَل الحديث المُسَلسل في يوم العيد» للحافظ عبد الله بن يوسف الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٤٨٩ هـ).

ومنها ما صنِّف في عِلَلِ كتابٍ أو كتبٍ مُعَيَّنةٍ، وأهَمُّ ذلك كتابان:

١ ـ **الإلزامات و التتبُّع**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

انتقدَ فيه أحاديثَ في الصحيحين أو أحدِهما لم تتوفَّر فيها شروطُهما في رأيه وبيَّن عِلَلَها، وقد ناقشه العلماءُ ورَدُّوا عليه.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في (٥٣٤) صفحة، ومعه كتاب «التتبع» للدارقطني.

٢ ـ **تقييد المُهْمَل وتمييز المشكل**: للحافظ أبي علي محمد بن أحمد الغَسَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

ضبطَ وقَيَّدَ فيه ما أغفل بعضُ رواة للصحيحين عن مؤلِّفيهما: البخاري، ومسلم، ونَبَّه على أغلاطٍ وقعوا فيها.

طُبع بتحقيق الأستاذ المصطفى عبد القادر السكوني، في جامعة الملك محمد الخامس بالرباط (المغرب).

القسم الثاني: المصنَّفات التي تتعرَّضُ لِعلَل الأحاديث في ضمِّ بحوثها:

أولًا: المصنَّفات في رواية الحديث:

فكثيرٌ من مصنِّفي السُّنَّة يعرضون لِعِلَل الحديث في أثناء رواياتهم، ومن ذلك:

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

فإنه يكرِّر الحديثَ ويرويه في كل موضعٍ من طريقٍ، يُشيرُ بذلك أحياناً إلى عِلَّةٍ في بعض الطُّرُق، ويريد بذلك أن يبيِّن أنها لَا تَقْدَح في صِحَّة أصل الحديث، مثل حديث: بيع جمل جابر.

٢ ـ **المسند الصحيح**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيري (المتوفى ٢٦١ هـ).

وقد صَرَّحَ بأنَّه يروي الحديثَ من طُرُقٍ عن رجال المرتبة الأولى ثم الثانية، وينبِّه إشارةً وأحياناً صراحةً إلى عِلَّة الحديث، مثل حديث ابن عمر في الطلاق البدعي.

٣ ـ **المجتبى للنَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

فإنه يُكثِرُ من إيراد الطُّرُقِ واختلاف الرواة، بل إن كثيراً ما يُترجِم لذلك بعناوين تَلْفِت الانتباهَ، وذلك مما يكشف به عِلَّةً، أَوْ عِلَلاً في طُرُق الحديث أو في أصلِه، مثل سياقاته حديث النهي عن نكاح الشِّغار.

٤ ـ **البحر الزَّخار، مسند البَزّار**: للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو، المعروف بالبَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

وهو المسندُ الكبيرُ له، انفرد فيه بتعاليل لا تُوجَد في غيره من المسانيد.

ثانياً: كتب التخريج:

وهي مصادرُ مُهِمَّةٌ في كشف عِلَلِ الأحاديثِ، أو الدِّفاع عما أُعِلَّ؛ وهو صحيحٌ، لاسِيَّما ما كان مؤلِّفوها أئمةً أجِلَّةً، ومن أهمِّها:

١ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **المغني عن حمل الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «إحياء علوم الدين» للغزالي، وفيه فوائدُ مُهِمَّةٌ، طُبع مع كتاب «الإحياء».

٣ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «شرح الرافعي الكبير على الوجيز» في الفقه الشافعي، للغزالي.

ثالثاً: شروح كتب رواية الحديث:

ومن أهمِّها:

١ ـ التمهيدُ لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لحافظ المغرب أبي عمر يوسفَ بن عبد البَرِّ النَّمَرِي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للعلامة محمود بن أحمد بدر الدين العَيني(المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

٤ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير: للعلامة محمَّد عبد الرؤوف بن تاج بن علي المَناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

٥ ـ إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام: لفضيلة أستاذنا العلاَّمة الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، حفظه الله وأمتع به.

رابعاً: مصادر فقه المحدِّثين:

عُنِيَ في كلِّ مذهبٍ طائفةٌ من أعلامِ المذهب بجانب الحديث وفنونه في مصنَّفاتهم في فقه مذاهبهم، وأودعوا كتبهم فوائدَ العِلَل يَعُزُّ وجودها. ومن أهمِّ الكتب:

١ ـ الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار: لابن عبد البَرِّ النَّمَري المالكي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ المغني في الفقه الحنبلي: للحافظ عبد الله بن أحمد بن محمد، المعروف بابن قُدَامَة المَقْدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ).

شرح فيه «مختصرَ الخرقي في الفقه الحنبلي».

٣ ـ المجموع: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف الدّين النووي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ).

هو شرح «المهذَّب» لأبي إسحاق الشِّيرازي، لكنه لم يُكْمِله.

٤ ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: (في الفقه الحنفي) للزَّيْلَعي: لعثمان بن علي بن يحيى بن يونس (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ).

وهو شرح «متن كنز الدقائق» للنَّسَفي الحنفي.

٥ ـ فتح القدير للعاجز الفقير: (شرح الهداية في الفقه الحنفي) للكمال بن الهُمَام: لمحمد بن عبد الواحد السِّيْوَاسِي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ).

خامساً: كتبُ تدريس مناهج مصادر الرواية:

صَنَّف بعضُ الأعلام كتباً يَدْرُسونَ فيها مناهجَ بعض مصادر الرواية، ويعقدون فيها فصولاً لِمَا أُعِلَّ فيها من الحديث يدافعون عنها، أو يقرِّرون ورود العِلَّة، ومن أهمِّ ذلك:

١ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

عقد فيه بعضَ فصولٍ تتصلُ بالعِلَل، منها فصلٌ في الرواة المتكلَّم فيهم من رجال البخاري، وفصلٌ في أحاديثَ انتقدها الإمام الدَّارَقُطنيّ.

٢ ـ مقدِّمة فتح المُلْهِمْ شرح صحيح مسلم: للعلاَّمة الجليل المحدِّث الكبير الشيخ شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٩ هـ).

٣ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، حفظه الله وأمتع به.

لاسيما (بابُ الصناعة الحديثية وعملُ الترمذيِّ فيها)؛ فهو مُهِمٌّ في بحث العِلَل[1].

* * *

(١) استفدنا في ترتيب كتب العلل من «لمحات موجزة في علم أصول العلل» لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر.

٩ ـ مصادر علم مصطلح الحديث

«علم مصطلح الحديث» هو مجموعُ القواعدِ والمباحث الحديثيَّة المتعلِّقة بالإسناد والمَتْن أو بالراوي والمروي حتىٰ تُقْبَلَ الروايةُ أو تُرَدَّ، التي بدأَ تأسيسها في منتصفِ القرنِ الأوَّلِ للهجرة، حتىٰ تكاملَتْ ونَضِجَتْ واحتَرقَتْ في أواخرِ القرن التاسع؛ لحفظِ حديث سيِّدِنا رسول الله ﷺ من الدَّسِّ والتزويرِ، والخطأِ والتغيير، وهي تتَّصل بضبط الحديث سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي، ومعرفةِ المقبولِ والمردودِ، والصحيح والضعيفِ، والناسخ والمنسوخ. . وما تفرَّعَ عن ذلكَ كلِّهِ من الفنون الحديثيةِ الكثيرة. وكلُّ ذلكَ يُسَمَّىٰ: (علم مصطلح الحديث)، أو: (علمَ أصول الحديث)، و(علم المصطلح)[١].

وقد بدأ تأليفُ بعض المباحث من علوم الحديث، علىٰ شكلِ أبواب مستقلَّةٍ في موضوعها في أواخر القرن الثاني الهجري، يَجمع الموضوعِ الواحدَ منها جزءٌ أو أجزاء تكونُ كتاباً لطيفاً بمِقْياسِنا اليوم، وأقدَمُ مَن يُمكِنُ إضافةُ ذلكَ إليهِ هو الإمامُ عليُّ بنُ المَديني البصري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) رحمه الله تعالى، فقد ألَّفَ في جملةِ أنواعٍ من علوم الحديث، خَصَّ كلَّ نوعٍ منها بكتابٍ علىٰ حِدَة.

وساقَ الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث»[٢]، في (النوع العشرين) جملةً من تلكَ الكتب.

ويمكنُ أن يقال أيضاً: إنَّ الإمام الشافعي، رضي اللهُ عَنه (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) هو أوَّلُ من دَوَّن بعضَ المباحث الحديثية في كتابهِ «الرسالة»، فتعرَّضَ فيها لجُملةِ مسائلَ هامَّةٍ مما يتصل بعلمِ المصطلح، كذِكْرِ ما يُشتَرط في الحديث

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث»: ص: ١٩٨.

(٢) ص: ٧١.

للاحتجاج به، وشرطِ حفظِ الراوي، والرواية بالمعنىٰ، وقبولِ حديث المدلِّس، واشتهرَ عَنهُ اشتهاراً واسعاً موقفُه من (الحديثِ المُرْسَل)، واستَعمَلَ (الحديث الحَسَنَ) كما ذكرهُ الحافظُ العراقيُّ في حاشيته علىٰ «مقدِّمة ابن الصلاح»[1].

فما انتهىٰ القرن الثاني إلاَّ وكثيرٌ من مباحثِ المصطلح قد تأسَّسَتْ بالشكل الذي يكونُ عليهِ كلُّ عملٍ ناشىءٍ جديد.

أمَّا بَدْءُ طَوْرِ الاكتمال لهٰذا العلم فهو من أوائل القرن الثالث وما بعدهُ حتىٰ القرن الخامس. ففي القرن الثالث وُجِدَ مَن تكَلَّمَ في الرجال جَرْحاً وتعديلاً بكثرةٍ أو باستقصاءٍ كالإمام يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ) وأحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) والبخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) وأبي جعفر المُخَرِّمي (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ) وخَلْقٍ سِواهم.

كما وُجِدَ مَنْ تكلَّمَ على الحديث سنداً ومتناً أثناءَ تدوينهِ وجمعهِ له، مثلُ الحافظِ محمد بن عبد الله بن نُمَيْر الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) والحافظ يعقوب ابن شَيْبَة السَّدوسي البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٦٢ هـ).

ففي خلال القرن الثالث اتَّضحت معالمُ هٰذا العِلم بما ذُكِرَ مِن مسائلهِ في كُتبِ الرِّجال، أو في كتبِ الحديث، أو في كتبٍ مُستقلَّةٍ ذاتِ موضوعٍ واحِدٍ، مثل كُتب الإمام علي بن المَديني، وكَثُرَ الكاتبون في مسائله، فمنهم:

الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي (المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ) في المقدِّمةِ النفيسةِ لكتابِهِ «السنن».

وفي «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) جُمَلٌ كثيرةٌ في مسائل مصطلح الحديث، وكذلكَ في كُتبه: في التاريخ، والضعفاء.

وقدَّم الإمام مسلمُ بن الحجَّاج (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) لكتابه «الجامع الصحيح» مقدِّمةً قيمةً وتضمَّنَتْ جملةً صالحةً من علم المصطلح، وجاءَت هٰذهِ المقدِّمةِ الحديثيَّةِ الاصطلاحيةُ بالغةَ الرَّوعةِ في لُغتِها وقُوَّتِها، ومضمونِها وأمثلتها.

---

(١) ص: ٨ ـ ٣٨.

وخَتَمَ الإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَة أبو عيسى التِّرمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) «جامِعَه» بجزْءٍ نفيسٍ للغايةِ، ألحَقهُ به، وعُرِفَ بكتابِ «العِلل الصغير»، جاءت فيهِ المباحثُ الكثيرةُ الهامَّةُ تتعلَّق بعلوم الحديث.

وكَتَبَ الإمامُ أبو داود سليمان بنِ الأشعث السِّجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) «رسالتَهُ في وصف سُننه» إلى أهلِ مكَّةَ، فجاءَ فيها قَدْرٌ حسنٌ من مسائل هذا العلم أيضاً، وكتابُ «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل، فيهِ علمٌ كثيرٌ من علم المصطلح.

وكتب قبلَ هؤلاء الأجلَّةِ جُملاً هامةً في المصطلح الإمام الحافظُ عبد الله بن الزُّبَيْر الحُمَيديِ (المتوفى سنة ٢١٩ هـ) شيخُ البخاريِّ والذُّهْليِّ وهٰذهِ الطبقةُ، فقد روى عنه الحافظ أبو بكر الخطيب في مواضع من «الكفاية في عمل الرواية» كلماتٍ هامَّةً في مصطلح الحديث يُمكِنُ أن تُعَدَّ رسالةً لطيفةً في الموضوع، فيها التعريفُ الكاشفُ للحديثِ الصحيح المُحْتَجّ بهِ، ولحكم الحديث المُعَنْعَن، وما يُعَدُّ جرحاً عامّاً في الراوي، وما لا يُعدّ إلا جرحاً في بعض حديث، وغير ذلكَ ممَّا لهُ أهميَّته.

وتُوجَدُ جملةٌ من ألفاظِ الجرحِ والتعديل والمصطلح، في «ثقات» العِجْلي: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي الكوفي ثم الطرابلسي (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) رحمه الله تعالى.

وفي كتاب «تاريخ أبي زُرْعةَ الدِّمَشقي» (المتوفى سنة ٢٨١ هـ) رحمه الله تعالى كلامٌ كثيرٌ جداً في الرجال ومسائل من علوم المصطلح، بل هو مَحْشُوٌّ حَشْوَاً بتلكَ الفوائد والمسائل، حتى إنَّ تلميذهُ أبا بكرٍ الخَلاَّل أحمد بن محمد بن هارون (المتوفى سنة ٣١١ هـ)، سمَّى كتاب شيخهِ هذا: «كتاب التاريخ وعِلَل الرِّجال».

وكذلكَ في كتاب (المعرفة والتاريخ) للحافظ الإمام يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ)، جملةٌ صالحةٌ من علوم المصطلحِ منثورةٌ في خلال بحوثه، يقفُ عليها الباحثُ المتتبّعُ بيُسْرٍ وسهولةٍ.

وللحافظ العلاَّمة أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار (المتوفَّى سنة

٢٩٠ هـ) جزءٌ في معرفة من يُتْرَكُ حديثه أو يُقْبَل، ذكره الحافظُ العراقي ونقل عنهُ في «شرح الألفية»[١].

وتُوجد مباحثُ مستقلّةٌ من المصطلح أيضاً في كتابات بعضِ المحدِّثين الفقهاء في القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع، كالإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحاوي محدِّثِ الديار المصرية وفقيهها (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) رحمه الله تعالى، فلهُ رسالةٌ لطيفةٌ نفيسةٌ حَقق فيها (التسوية بينَ: حدَّثناوأخبرنا فيما سُمِعَ من الشيخ أو قُرِئَ عليه).

كما أَلَّفَ فيهِ أيضاً حافظُ المغرب الإمامُ ابنُ عبد البَرّ الأندلسي، أبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن عبد البَر (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) رحمه الله تعالى، وذلكَ فيما أودَعَهُ ابنُ عبد البر في مقدمتِهِ النفيسة الواسعةِ الشاملة، لكتابهِ العُجَاب الفريد «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» في ستين صفحة. وقد نَقَل الحافظ ابنُ الصَّلاح كلامَ الحافظ ابن عبد البَر في علم المصطلح، في غيرِ موضعٍ من كتابه في «علوم الحديث».

وقد كَتَبَ أيضاً في (المصطلح): الإمام مجد الدين أبو السَّعادات مُبارَكُ بن محمد المشهور بابن الأثير، (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) رحمه الله تعالى، في مقدِّمةِ كتابه: «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ». وذلكَ في (الباب الثالث في بيانِ أصول الحديث، وأحكامِها، وما يَتعلَّقُ بها)، وقد بَلَغَ هٰذا البَابُ (١١١) صفحة، وفهو كتابٌ، وليسَ ببابٍ، صاغه الإمامُ ابنُ الأثير بفصاحةِ عبارتهِ، وجمالِ أسلوبهِ، ودِقَّةِ صياغتهِ، واستوفىٰ فيهِ أهمَّ مباحث المصطلح تقريباً. واستخلَصَ ذلكَ من كتبِ الترمذي والحاكم النَّيسابوري والخطيب البغدادي والغزالي وغيرِهم.

وهكذا تعدَّدتْ التآليفُ، وتنوَّعت التصانيفُ، وكثُرَت الروافدُ والأصولُ.

وظهرت في هٰذه المرحلة بعضُ الكتب المُفْرَدَةِ في نوعٍ من أنواع علومِ الحديث، كَكُتِبُ غريب الحديث، ومُشْكِله، وناسخهِ ومنسوخهِ، وعِلَلِه، ومعرفة الرواة، مثل:

---

(١) ١/ ١٨٠.

١ ـ **غريب الحديث**: لأبي عُبَيْد القاسم بن سَلاَّم (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ).

٢ ـ **الثِّقات**: لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

٣ ـ **الضُّعَفاء**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٤ ـ **الضُّعَفاء والمتروكون**: للإمام أحمد بن علي بن شُعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

٥ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لمحمد بن سَعْد كاتب الواقِدي (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ).

٦ ـ **الناسخ والمنسوخ**: لأبي بكر محمد بن الأَثْرَم (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٧ ـ **مختلف الحديث**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

٨ ـ **مشكل الآثار**: للإمام أبي جعفر أحمد بن سَلامة الطَّحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٩ ـ **العِلَل**: للإمام علي بن عبد الله بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

١٠ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

هٰذه القائمةُ غَيْضٌ من فيضٍ يصعبُ حصرهُ من الكتب التي عُنيت بتدوين علومِ الحديث المفرد حيث: «أصبحَ التصنيفُ أَمْراً مُتَّبعاً لا ينفكُّ عنه إمامٌ في الحديث»[١].

وفي القرن الرابع الهجري توجَّهت أنظارُ بعض العلماء إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرِّقة في كتابٍ جامعٍ ناظمٍ لمسائل هذا العلم، فأكبّوا على تصانيف السابقين التي كانت تجربةً أولى في التدوين، فجمعوا ما تفرَّق في مؤلَّفات الفنِّ

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» للشيخ أبو غُدَّة (ص: ٢١٦ ـ ٢١٨)، و«منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور عتر (ص: ٦٢). و«علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله» للمؤلِّف (ص: ٣٩ ـ ٥٩).

الواحد، واستدركوا ما فاتَ السَّابقين، معتمدين في كلِّ ذلك على نقل المعلومات عن العلماء بالسَّند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها، فوُجدت كتبٌ في علوم الحديث، والتي لا تزال مراجعَ هامةً لهذا العلم، فأعرِّف فيما يلي بعضَ أهمّ الكتب فيه:

١ ـ المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي: للحافظ أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الفارسي الرَّامَهُرْمُزِي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

هو أوَّل من دَوَّن في علوم الحديث تدويناً مستقلاً.

وهو أكبرُ كتابٍ وُضِع في علوم الحديث حتى ذلك العصر، استوفى فيه مؤلِّفه البحثَ في آداب الراوي والمحدِّثِ وطُرق التحمُّل والأداء واجتهاد المحدِّثين في حمل العلم وما يتعلَّق بهذا الفنِّ من الأمور. فهو في الحقيقة من كتب علوم الحديث بمعناه الإضافي لا باعتبار كونه اسماً ولقباً للعلم الخاصِّ المعروف.

فمحاولة الرَّامَهُرْمُزِيِّ في كتابه هذا هي الأولى من نوعها، وإن كان غيره ممن قبله قد ذكروا نتفاً من هذا العلم في بعض مصنَّفاتهم كما قد تحدَّثنا عنه آنفاً، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة شيخه إبراهيم التنوخي: «وقرأت عليه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن... وهو أول كتاب صُنِّف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنَّفاتٌ مفردةٌ في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ماجمع في ذلك في زمانه، ثم توسَّعوا في ذلك، فأول من تصدَّى له الحاكم أبو عبد الله، وعمل عليه أبو نعيم مستخرجاً، ثم جاء الخطيب فعمل الكتابين المشهورين الجامعين لأشتات ذلك، وهما: (الجامع لأخلاق الراوي) و(آداب السامع)، و(الكفاية في معرفة قوانين الرواية). رحمه الله تعالى[١].

وبين دفتي هذا الكتاب مادة غزيرة، تُعتبر من أجمع ما صنف في ذلك العصر، لم يسبق أحد الرَّامَهُرْمُزِيَّ إلى جمعها، وإن قول ابن حجر: «أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه: «المحدث الفاصل» لكنه لم يستوعب[٢].

---

(١) الجمع المؤسس بالمعجم المفهرس: ص: ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) انظر: «شرح نخبة الفكر» ص: ٣٨.

لا ينقص من قيمة هٰذا الكتاب: أنَّه يعتبر أول ما صنف في هٰذا العلم، ودائماً تعقب المحاولة الأولىٰ في كل عمل محاولات تتمِّم ما فات سابقاتها حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ الكمال، ومع هٰذا؛ فإن كتاب «المحدث الفاصل من حيث الدراية لا يقل عن أي كتاب صُنِّف بعده، وحسبه منزلة أنه كان الرائد الأول للمصنفين والنواة الأساسية لكتاب «الكفاية»، و«تقييد العلم»، و«الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغدادي.

وإلىٰ جانب هٰذا حفظ لنا الرامهرمزيُّ في هذا الكتابِ كثيراً من أقوال أهل العلم في بعض الأمور الحديثية مما لم يتيسَّر لغيره نقلها إلينا، فكان المصدر الوحيد لها، كما نقل عن آثار بعض الأئمة في الحديث وعلومه، تلك الآثار التي لم يكتب لأكثرها البقاء، فكان كتاب «المحدث الفاصل» خير دليل عليها، وحافظاً أميناً لبعضها.

ولكلٍّ هٰذا عكف أهل العلم علىٰ دراسته، والاقتباس منه، ورجعوا إليه في كثير من أبحاثهم، وتناقله أهل الحديث جيلاً من جيل، وذكره كثير من العلماء في كتبهم، ونقلوا عنه، فإذا قال أحدهم: قال الرامهرمزيُّ، أو ابنُ خَلَّاد كذا وكذا، فإنما يعني ما ذكره في «المحدث الفاصل»[1].

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ الفاضل الدكتور محمد عجاج الخطيب في دار الفكر ببيروت عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في (٦٨٦) صفحة، ثم طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (٦٨٦) صفحة.

٢ ـ **معرفة عُلوم الحديث وكَمِيَّةِ أجناسه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

ذكر فيه الحاكمُ خمسين نوعاً من علوم الحديث، وأظهر فيه براعةً تامّةً، ومعرفةً فائقةً، وابتدع فيه مَحاسِنَ لم يُسْبَق لها.

ثم عمل أبو نعيم مستخرجاً علىٰ المعرفة، لم يصلني خبرُه بعد اجتهادٍ في البحث والتنقيب، وكانت منه نسخة عند ابن الصلاح في دار الحديث، طالعها وعلَّق منها فوائد، وكذلك عند الحافظ ابن حجر نسخة عزا إليها في مواضع من نكته علىٰ ابن الصلاح، وأما السخاوي، والسيوطي فالنقولات الموجودة عندهما هي التي عند ابن

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

حجر، وأغلب الظن: أنهما نقلا من الكتاب بواسطة، وأياً كان؛ فلا ذكر للكتاب بعد هٰذين الحافظين فيما وقفت عليه.

للحاكم أوليةٌ مهدرةٌ، وسابقةٌ منسيةٌ، فهو أوَّلُ من جمع علوم الحديث في مصنَّفٍ واحدٍ، وهو أوَّلُ من سَمَّى هذا الفَنَّ: علومَ الحديث.

ولكنَّ المشهور بين النَّاس: أنَّ الأولية الأولى من نصيب الرَّامَهُرْمُزِيِّ، ولعلَّ الذي شَهَر ذلك قولُ الحافظ ابن حجر في أول شرح النخبة: «إنَّ أوَّلَ من صَنَّف في ذلك الاصطلاح هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي، فعَمِل كتاب المحدِّث الفاصل؛ لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري؛ لكنه لم يهذِّب».

ومَن طالع كتابَ الرامهرمزي يعلم: أنه غير مختصٍ لجمع أنواع علوم الحديث، ولا قصد مؤلِّفه من وَضْعِه ذلك، إنَّما هو كتابٌ متصلٌ بسُنن الرواية والطلب، والكتابة ومناهجها، غير مشتملٍ على أنواع الحديث من حيث الصحيح والضعيف، والمُرْسَل والمُعْضَل، وما إلى ذلك، وعنوانه مخبرٌ عن واقعه، فهو: المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي.

وفي نظرة فاحصة علىٰ محتويات «المحدث الفاصل» ومقارنة مواده بمواد الحاكم في «المعرفة» تُلاحِظ أنهما تقاطعا في نحو تسعة أنواع؛ هي الأنواع المتعلقة بكيفية الرواية؛ كالعالي والنازل، والإجازة والمناولة، وألفاظ التحديث والسَّماع، والمذاكرة، وكيف يعرف ضعف الشيخ والمحدث، وكيف يختبر، ونحو هٰذه الأبواب.

ولا يسمِّيها الرَّامهرمزيُّ أنواعاً أو علوماً، بل رتَّبها علىٰ طريقة الأبواب، أما الحاكم فهو الواضع الحقيقي لهٰذا الفن؛ لأنه أوجَدَ اسماً له درج عليه من جاء بعد، ثم خص تسمية كل موضوع منه بنوع، فيقول: نوع كذا، ونوع كذا، وبذلك مازَ علم الحديث عن بقية الفنون التي تفرق فيها الموضوعات بالأبواب.

ثم أوجد الأبواب الحقيقية لهٰذا العلم، التي لها مماسة بماهية الحديث، ففرق صفاته في أنواع، وتكلم علىٰ «الصحيح»، و«الضعيف»، والثقات والضعفاء، وهٰذا علىٰ الحقيقة عين المراد من هٰذا الفن.

طُبع الكتاب بتحقيق السيد معظم حسين في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد

(الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م في (٢٦٦) صفحة، وتصوِّره دار الآفاق ببيروت، وله طبعات أخرى.

٣ ـ الكفايةُ في معرفة أصول علم الرواية: للإمام الحافظ المحدِّث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

أتى الخطيب البغدادي في هذا الكتاب على ما يحتاجه طلابُ علم الآثار، والناظرين في صِحَّة الأسانيد والأخبار من أصولٍ في الجرح والتعديل، وفنون الرواية، والتصحيح والتعليل، وأبرز فيه الفوائدَ الكامنات والكنوز الخَفِيّات من مأثور كلام الحفَّاظ في مراعاة الألفاظ، وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة، ومن لا يضبط الرواية، والفَرْق بين قول: (حدَّثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا)، وجواز إصلاح اللَّحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحُجَّة على من أنكر ذلك، وحكم الرواية على الشَّكّ وغلبة الظَّنِّ، واختلاف الروايات بتغاير العبارات، ومتى يَصِحُّ سماعُ الصغير، وما جاء في المناولة وشرائط صحة الإجازة، والمكاتبة، وغير ذلك مما يعظم النفع به ويحتاج إليه طالبو التحقيقات.

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م في (٥٤١) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

٤ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي أيضاً.

وهو من أقدم ما صُنِّف في آداب الطلب، وأخلاق الراوي وآدابه، وما ينبغي له استعماله مع أتباعه وأصحابه، وطُرق التلقِّي عن الشيوخ، ومجالس الإملاء، واتخاد المسلمين، والتعاون بين طلبة العلم. ووجوبِ المناصحة فيما يروى، وذكرِ إفادة الطلبة بعضهم بعضاً، والكلامِ في كتابة أحاديث التفسير وأحاديث المغازي وأشعار المتقدمين، وتواريخ الرواة والجرح والتعديل، وعرضٍ للرحلة في طلب الحديث وأهميتها وفوائدها، وحث على الجمع بين الرواية والدراية، ثم تبيين أهمية التصنيف وفضله وغير هذا.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م في مجلَّدين.

٥ ـ الإلماع في أصول الرواية والسَّماع: للحافظ المحدِّث الفقيه القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِيّ السبتي المغربي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

ومن عنوانه نعرف: أنه في طُرق تحمُّل الحديث وأدائه، وهو كتابٌ مفيدٌ جداً.

وقد ذكر المؤلِّفُ في مقدمته: أن راغباً رغب إليه في تلخيص فصول في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها وما يصح وما يتزيف، وما يتفق من وجوهها وما يختلف، فأجابه إلىٰ ما طلب؛ لأنه لم يعتن أحدٌ بالفصل الذي رغبته كما يجب، ولا وقفتُ فيه علىٰ تصنيفٍ يجد فيه الراغب ما رغب[1]، وجمعتُ في ذلك نكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله، وقدمتُ بين يدي ذلك كله أبواباً مختصرة في عظم شأن علم الحديث وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، والأمر بالضبط والوعي والإتقان، وختمتُه بباب في أحاديث غريبة، ونكتٍ مفيدة عجيبة، من آداب المحدثين وسيرهم، وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم.

لقد ظَلَّ كتاب «الإلماع» مشرعاً يستقي منه المؤلفون في علم الحديث. وممّن انتفع به وصرح بأنه قد قلَّده: أبو عمرو بن الصلاح (المتوفىٰ سنة ٦٤٢ هـ)، ولكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله، ولا يصرِّح باسمه، ولا يشير إليه.

وكذلك استقىٰ منه كلُّ المؤلفين الذين داروا في فلك مقدمة ابن الصلاح، وجعلوها كعبةً يطوفون بها، ويوجهون إليها وجوه أبحاثهم، كالعراقي، والزركشي، والبقاعي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والبلقيني، وابن جماعة، وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر في دار التراث بالقاهرة، وفي المكتبة العتيقة بتونس عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م في (٣٩٢) صفحة.

٦ ـ ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُه: لأبي حَفْص عمر بن عبد المجيد المَيَّانِشِي (المتوفى سنة ٥٨٠ هـ).

---

(١) هذا مقصورٌ على أهل المغرب، فهم الذين ليس لهم تأليفٌ في علوم الحديث قبل هذا الكتاب، وأمّا أهل المشرق؛ فكانت لهم تآليف في هذا العلم عصرئذ، لم تصل إلى القاضي عياض.

وهي في الحقيقة عبارةٌ عن نحو سبع صفحاتٍ، فيها نُبَذٌ عن (الصحيح) و(الحسن) وبعض أنواع الحديث، لكنَّها محشوَّةٌ بما لا فائدةَ منه ممّا يَسَعُ كلَّ محدِّثٍ جهلُه، تكثر فيها الأخطاء العلمية، ويبدو جلياً قصور مؤلِّفه في هـٰذا الفنِّ، وقد استهلّها بمقدمة طويلة بلغت (٤٢) سطراً، فكانت أطول من ربعه، قليلة الفائدة، خاوية العائدة، حشاها بالأحاديث الضعيفة، والموضوعة ـ من غير أن ينتبه علىٰ وضعها، ونكارتها ـ، ثم ألقىٰ الكلامَ علىٰ عواهنه في أكثر مباحثه، وَقلَّ أن ترىٰ فيه بحثاً محرَّراً سليمَ الوجه والحكم، مع ضعف التبويب، وسوء الترتيب[١]. ولو لم يذكرها الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة «شرح النخبة» أثناء تعريفه ببعض أهمِّ كتب علوم الحديثِ لمَا كان لها اسمٌ يُذْكَر، كأن الحافظ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ اغترَّ بعنوان الكتاب واستعظمه فذكره فيها دون أن يراه.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث»، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٧ ـ **علوم الحديث**: (والذي يُعْرَف بـ: «مقدِّمة ابن الصلاح» أيضاً): للإمام أبي عَمْرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري، المشهور بابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

جَمَع فيه ابنُ الصَّلاح ما تَفَرَّق في غيره من كتب الخطيب البغدادي وغيرِه من علماء الأصول في أصول الفقه أو أصول الحديث، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً. ولكثرة جَمْعِه وتحريرِه انتشر واشتهر، وعكف عليه العلماء تدريساً وتلخيصاً، ونظماً وتبييناً، ومعارضةً وانتصاراً، حتى لا تجد كتاباً من كتب الأصول الأساسية بعده (ككتاب «فتح المُغيث للسَّخاوي، و«تدريب الراوي» للسُّيوطي وغيرهما) إلا وهي تحوم حول حماه، وتتعلَّق بأذياله، وهو من الكتب النهائية التي تُدَرَّسُ اليوم في الدراسات العليا في أقسام الحديث في الجامعات.

وَضَع ابنُ الصلاح هذا الكتابَ؛ وقد تقدَّمت سِنُّه، واكتمل وبلغ أشُدَّه في العِلم، وراعى في تصنيفه الأناةَ والتبصُّرَ، فأملاه في مجالس كثيرة، تخلَّلتها فتراتٌ.

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة للكتاب.

وقد مَهَّد المؤلِّفُ بمقدِّمةٍ بَيَّن فيها مزيةَ هذا الفَنِّ، وإلحاف الحاجة إليه، وقال: «فحين كاد الباحثُ عن مشكله لا يُلْفِي له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً، منَّ الله الكريم ـ تبارك وتعالىٰ ـ عليَّ ـ وله الحمد أجمع ـ بكتاب معرفة أنواع علم الحديث، هذا الذي باحَ بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية».

ثم سَرَد مضامين الكتاب فذكر خمسة وستين نوعاً من علوم الحديث. فكان ذلك بمثابة الفهرس لكتابه.

ويلاحظ المتأمِّلُ: أنَّ أنواع هذا الكتاب لم تُرَتَّبْ على نظامٍ معيَّنٍ، فتراه يبحث في نوعٍ يتعلَّق بالسند مثلاً، ثم ينتقل إلى نوعٍ يتعلَّق بالمتن، أو بهما معاً. وقد نبَّه العلماءُ على ذلك، وكشف العلامةُ البقاعي سِرَّ ذلك، فقال: «قيل: إنَّ ابن الصلاح أملى كتابَه إملاءً، فكتبه في حال الإملاء جمعٌ جمٌّ، فلم يقع مرتَّباً على ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أن غيرَ ما وقعَ له أحسنُ ترتيباً يراعي ما كُتِبَ من النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها فلا يغيرها، وربما غابَ بعضهم، فلو غيّر ترتيب غيره تخالف النسخ، فتركها على أول حالها»[1].

لكنَّ العلماء في تآليفهم تابعوه على هذا الترتيب كما فعل النَّووي في «التقريب» والعراقي والسُّيوطي في ألفيتيهما، وغيرهم؛ لأن الكتاب أصبح القدوةَ في هذا الفنِّ.

طريقة ابن الصلاح في كتابه: .

وجد ابنُ الصلاح لديه تراثاً كبيراً خلفه العلماء في علوم الحديث، إلا أنه لم يستكمل أركانَ التصنيف متكاملةً، فطائفةٌ وهي الأكثر دوِّنت على طريقة الحديث في تأليفها، فهي تجمع بأسانيدها أقوال أئمة الفنِّ في كل مسألةٍ من مسائل الكتاب، وتضع لها عنواناً يَدُلُّ القارىءَ على مضمون ما تحته من الأخبار، وتترك له فهمها سِوى شيء يسير من الإيضاح أو المناقشة، كما هي طريقةُ الخطيب البغدادي.

وطائفةٌ قصدت ضَبْطَ قواعد الفَنِّ؛ لكن فاتها كثيرٌ من تهذيب العبارات وضبط التعاريف حتى يتضح المرادُ، ويزول اللَّبْسُ، وذلك وصف كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النَّيسابوري.

---

(١) انظر: «كشف الظنون»: (٢/ ٣٦).

فأَكَبَّ ابنُ الصلاح على هذه الذخائر يفحصها بعين الفقيه المتعمِّق في الفهم والاستنباط، ويزن عباراتها بميزان الأصول الضابط للحدود والتعاريف. وحسبك به فقيهاً وأصولياً محقِّقاً، فجاء كتابُه متكاملاً في فنِّ التصنيف، جامعاً لما تفرَّق في الكتب الكثيرة السابقة.

خصائصُ كتاب ابن الصلاح:

وامتاز هذا الكتابُ في منهجه على ما سبقه من التصانيف بمزايا جعلته عُمْدَةَ هذا الفنِّ، نذكر منها:

ـ الاستنباطُ الدقيقُ لمذاهب العلماء وقواعدهم من النصوص والروايات المنقولة عن أئمة الحديث في مسائل علوم الحديث، والاكتفاء بذكر حاصلها، ولم ينقل من تلك الأخبار إلا القدر المناسب للمقام.

ـ ضَبطُ التعاريف التي سُبِق بها، ووضعُ تعاريف لم يصرِّح بها مَن قبله.

ـ تهذيبُ عبارات السابقين والتنبيهُ على مواضع الاعتراض فيها.

ـ إيجادُ نموذجٍ في ترتيب أنواع علوم الحديث وقوانينه، وهو عملٌ هامٌّ؛ لأن المراجع السابقة على هذا الكتاب ـ باستثناء كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النَّيسابوري ـ لم تلتزم ترتيباً أو تقسيماً ما لهذه الأصول، على الرغم مما ضَمَّنْته من العلوم والمعارف الجليلة، وهذا يَدُلُّ على الجهد الضخم الذي بذله ابنُ الصلاح في تنسيق التأليف في هذا العلم، إضافةً إلى ما اشتمل عليه عمله من التحقيق في أصوله ومسائله كذلك.

ـ التعقيبُ على أقوال العلماء بتحقيقاته واجتهاده، ويُصدِّر ذلك عادةً بلفظ: «قلتُ»، ويشعر قارئ الكتاب: أنَّ مصنِّفه قد رصد مسائل العلم بدقة، وحقَّقها تحقيقاً جعل شخصيتَه تتفوَّق على كلِّ منْ سبقه؛ إذ لا يكاد يَمُرُّ بصفحة إلا ويجد للمؤلِّف كلاماً واجتهاداً يبدؤه بعبارة: «قلتُ»[1].

وغدا هذا الكتابُ ـ لمحاسنه الجمّة، وتفوُّقه فيه على كلِّ مَن سبقه ـ المنهلَ

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور نور الدين عتر للكتاب.

العذبَ الموروَدَ في المصطلح، لكل حديثيٍّ ومحدِّثٍ وعالِمٍ، وتوجَّه العلماء من بعده إليه بشرحه، أو اختصاره، أو تحشيته، أو نظمه، كما نذكره فيما يلي:

طُبع هذا الكتاب طبعات عديدةٌ، ومن أحسنها وأمتنها تحقيقاً: تحقيق الدكتور نور الدين عِتْر، طُبع في المكتبة العلمية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٦ هـ في (٤٣٣) صفحة، ثم أعادت طبعه دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٤ هـ في (٤٧١) صفحة.

بعضُ أهمِّ الشروح على كتاب ابن الصَّلاح:

٨ ـ **الجواهر الصِّحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح**: للإمام شيخ الإسلام عزّ الدِّين أبي عمر عبد العزيز بن محمد بن جَمَاعة، (الابن)، الدِّمشقيّ ثم المصري (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ).

وهو شرحٌ لـ: «علوم الحديث» لابن الصلاح، لكني لم أعثر عليه.

٩ ـ **الشَّذا الفيَّاح من علوم ابن الصَّلاح**: للإمام الفقيه الأصولي النحوي برهان الدين أبي إسحاق وأبي محمد إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبْناسِي القاهري (المتوفى سنة ٨٠٢ هـ).

وهو شرحٌ لـ: «علوم الحديث» لابن الصلاح، رسم الأبناسيُّ لنفسه منهجاً قال في مقدِّمته للكتاب: «ثم إني نظرتُ فوجدتُ أحسن شيء عليه ـ أي: كتاب ابن الصلاح ـ كلام الحافظ زين الدين العِراقي أمتعنا الله تعالىٰ به، نظمه ألفية، وشرحها في مجلَّدة، وله عليه نكتٌ في مجلَّدةٍ لطيفةٍ، ذكر فيها اعتراضاتٍ وأجوبةً عن المصنِّف، وردّ على من اعترض عليه فلخصتُ من كلامه، وكلام غيره لنفسي جملةً جمّةً، وأموراً مهمةً، وضممتُ إلى ذلك فوائدَ حديثيةً، ومهماتٍ فقهيةً.

فأذكر أولاً كلامَ المصنِّف بنصِّه من أول النوع، أو المسألة، إلى آخر كلامه غالباً، ثم أقول في آخره: (انتهى)، ثم أردف ذلك بكلام الحافظ زين الدين أو كلام غيره؛ إن وُجد، أو ما يسَّره الله تعالىٰ من فضله.

وأستوفي كلامَ المؤلِّف نوعاً نوعاً كما رتَّبه، ولا أغادر شيئاً من أنواعه، ولا من غالب كلام الحافظ زين الدين. بل أستوعب ما في الكتب الثلاثة ـ يعني: كتاب ابن الصلاح، وكتابي العراقي ـ من غير تكرارٍ.

مع ما أضُمُّه إلى ذلك من كلام غيرهما».

وقال في آخر كتابه: «هذا آخر ما يسَّره الله تعالىٰ من تلخيص كلام الحافظ زين الدين العراقي أبقاه الله تعالىٰ، ومن كلام غيره، وما زدته على ذلك من الفوائد الحديثية والفقهية، وغير ذلك فأسأل ـ الله تعالىٰ ـ المانّ بفضله وكرمه ـ أن يجعله خالصاً لوجهه..».

وقد أفلح الأبناسيُّ في استيفاء ما عند العراقي في كتابَيْه إلا قليلاً لكنه لم يُفلِح في اختصار كلام العراقي اختصاراً سائغاً، بل أخلّ في اختصاره هذا في مواضع، بل بلغ به الأمرُ أحياناً إلى اختصار كلام العراقي إلى درجة الألغاز والرموز.

وهذا بيانُ أمورٍ مهمَّةٍ:

الأول: لم يخرج الأبناسيُّ عن كلام العراقي ـ غالباً ـ، بل تمسَّك ـ في أكثر أحيانه ـ بنصِّ كلام العراقي، حتى ربما تابع العراقيَّ على مثل قوله: «قلتُ، سمعتُ، قرأتُ على شيخنا» ونحو ذلك، مما يوقع في اللبس، ويظن معه القارئ نسبة هذا الكلام للأبناسي من لفظه، بدلاً من العراقي، نظراً لما سبق، ونظراً لإغفال الأبناسي التنبيه على ذلك، واقتصاره على التنبيه في أوَّل كتابه وآخره.

الثاني: لم يلتزم الأبناسيُّ في زياداته على العراقي منهجاً بعينه، فربما زاد شيئاً في أثناء كلام العراقي، وربما استوفى كلامَ العراقي ثم ضَمَّ إليه ما يشاء من زيادةٍ.

وهذا أيضاً مما تجدر اليقظةُ له.

الثالث: تنوَّعت زيادات الأبناسي من حيث مادتها وغزارتها، كما تنوَّعت من حيث الطول والقصر، لكن غلب على زيادته ضبطُ الأسماء، أو ترجَمةُ بعض الأشخاص، أو ذكرُ بعض الأمثلة تأييداً لما يذكره العراقي، ولم تظهر شخصيةُ محدِّثٍ نحريرٍ في هذه الزيادات.

لكن تجدر الإشارةُ هنا إلى ما بين الأبناسي وتلميذه الحافظ ابن حجر من فرقٍ، فقد اشتركا جميعاً في العناية بكلام ابن الصلاح والعراقي، رحمهما الله تعالىٰ.

ومهما يكن من أمر فقد افترقا في أمورٍ كثيرةٍ تُعْلم بمقارنة كتاب الأبناسي هذا بكتاب ابن حجر «النكت على ابن الصلاح».

فقد تقيَّد الأبناسيُّ بكلام العراقي، ولم يخرج عنه ـ غالباً ـ، ولم يعترض عليه إلا نادراً جداً، ولا يُسمِّه عند ذلك، راجع ـ مثلاً ـ ما سيأتي في آخر «النوع الرابع والثلاثين» «معرفة ناسخ الحديث».

بينما زاد الحافظُ ابنُ حجر على العراقي أشياءَ كثيرةً، واعترض عليه في مواضع، وأيَّده في أخرى.

وبينما اقتصر دورُ الأبناسي ـ غالباً ـ على النقل عن العراقي وغيره من الشيوخ والعلماء، ولم تظهر شخصيتُه كعالمٍ بالحديث في كتابه هذا إلا نادراً.

نرى أنَّ ابن حجر قد شَحَنَ كتابَه بتحريراتٍ نافعةٍ، ظهرت فيها شخصيته كعالمٍ بالحديث.

وبالجملة فقد غلب الفقهُ على الأبناسي، كما غلب الحديثُ على ابن حجرٍ، ومن ثَمَّ جاء الفرقُ بينهما[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صالح فتحي هلل، في مكتبة الرشد بالرياض، في مجلَّدين.

١٠ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح**: لشيخ الإسلام سراج الدين أبي حفص عمر بن رَسْلَان بن نصير المصري البُلْقَيني (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ).

صَنَّف البلقيني هٰذا الكتاب تضميناً لكتاب ابن الصلاح مع إضافات هامة، تتبع فيه المصنِّف مقدمةَ ابن الصلاح فقرةً فقرةً، فأعاد صياغتهَا تضميناً، ثم عقب عليها بفوائد وزيادات، تفصِّل ما أجمل ابن الصلاح، وتستدرك ما فاته، وتناقش ما يَرِدُ علىٰ كلامه حيثما بدا وجه الاعتراض، ثم لما وصل في محاسنه إلىٰ نهاية المقدمة؛ تابع تقديم أنواع خمسة من علوم الحديث لم يتكلم عنها ابن الصلاح في مقدمته.

طُبع مع «مقدمة ابن الصلاح» بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن في دار الكتب المصرية بالقاهرة عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م في (١٠٥٣) صفحة.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

النُّكات المفيدة على كتاب ابن الصَّلاح:

١١ ـ النُّكت على كتاب ابن الصلاح: للإمام بَدر الدين أبي عبد الله محمد بن بَهَادُرْ بن عبد الله الزَّرْكَشِي المصري (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

تميّزت نكتُ الزركشي بتنوّعها، وشُمولها بعِدَّة نواحٍ علميةٍ، فهي تجمع بين حديثيةٍ وفقهيةٍ وأصوليةٍ ولُغَويةٍ ونحويةٍ، رُزق الزركشيُّ حاسة نقدٍ جريئةٍ، أقدمتْه على الاستدراك على ابن الصَّلاح، وانتقاد بعض الأقوال الأخرى.

اشتمل كتابُه على نقولٍ هامَّةٍ وغزيرةٍ، وحرَّر فيه من علم مصطلح الحديث كثيراً، بما أوتيه من سعة الاطِّلاع وحُسنِ الجمع والترتيب، ولقد نوَّه بالأنواع التي أضافها الزركشيُّ في علوم الحديث الحافظُ ابن حجر، والحافظُ السُّيوطي، وهي كما يلي:

الأوَّلُ: من لم يَرْوِ عنه إلاَّ شخصٌ واحدٌ.

الثاني: رواية الصحابة بعضهم عن بعضٍ.

الثالث: رواية الصحابة عن التابعين.

الرابع: رواية التابعين بعضهم عن بعضٍ.

الخامس: معرفة مَن اشترك من رجال الإِسناد في فقهٍ أو بلدٍ أو إقليمٍ.

السادس: معرفة أسباب الحديث.

السابع: معرفة التاريخ المتعلِّق بالمتون.

الثامن: معرفة تفاوت الرُّواة كقولهم: هو دون فلانٍ، وليس هو عندي مثل فلانٍ.

التاسع: معرفة الأوائل والأواخر.

العاشر: معرفة الأصَحِّ.

الحادي عشر: الجمع بين معنى الحديث، ومعنى القرآن، وانتزاع معاني الحديث من القرآن.

الثاني عشر: الكلمات المُفْرَدَة التي اخترعها النبيُّ ﷺ.

الثالث عشر: معرفة الأماكن واختلافها وضبط أسمائها.

كذلك أدلى الزركشيُّ بآرائه القيمة في عِدَّة قضايا في علم مصطلح الحديث.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق ودراسة الدكتور زين العابدين بن محمد بلا فريج في دار أضواء السَّلَف بالرياض عام ١٤١٩ هـ في مجلَّدين.

١٢ ـ التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصَّلاح: للإمام الحافظ زَيْن الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

وقد جمع فيه مؤلِّفه طائفةً من النُّكَت التي عثروا عليها أثناء قراءتهم أو تدريسهم كتاب «علوم الحديث» لابن الصَّلاح رحمه الله. وغني عن البيان أنَّ دقاق المسائل وغوامض القضايا لا تشمل كلَّ موضوعات الكتاب، وإنما هي منثورةٌ بين شَتَّى مباحثه.

لم يُورِد العراقيُ في هذا الكتابِ نصوصَ كتاب ابن الصلاح كلِّها، وإنما اقتطع منها قطعاً رأى أنَّ مجال الشرح والتنكيت إنما يتركَّز عليها ويجتمع فيها وينبعث منها.

وهذا وصفٌ عامٌّ لمنهج الحافظ العراقي استناداً إلى ما ذكره هو في مقدِّمة كتابه أوّلاً، وإلى ما لاحَ لي من خلال دراسة فِقَره ونصوصه ومباحثه ثانياً.

قدَّم المؤلِّفُ رحمه الله لكتابه بمقدِّمةٍ أوضح فيها مقصودَه من تأليفه، وحَدَّد في كلماتٍ دقيقةٍ عميقةٍ منهجَه الذي اختطَّه لنفسه فيه، فقال:

«أمَّا بعد: فإن أحسن ما صَنَّف أهلُ الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب: «علوم الحديث» لابن الصلاح، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعاً، إلاَّ أنَّ فيه غير موضعٍ قد خُولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييدٍ وتنبيهٍ، فأردتُ أن أجمع عليه نُكتاً تقيِّد مُطْلَقه، وتفتح مُغْلَقَه. وقد أورد عليه غيرُ واحدٍ من المتأخِّرين إيراداتٍ ليست بصحيحةٍ، فرأيتُ أن أذكرها وأبيِّن تصويبَ كلام الشيخ وترجيحه، لئلا يتعلَّق بها من لا يعرف مصطلحات القوم، وينفق من مُزْجى البضاعات ما لا يصلح للسوم».

ومما يتبيَّن أيضاً من إمعان النظر في هذه المقدِّمة، ومن دراسة الكتاب دراسةً

متأنيةً فاحصةً أنَّ جميع ما أورده المؤلِّفُ مندرجٌ تحت قِسمين نصَّ عليهما في حديثه المتقدِّم نقله.

فالقسم الأول: النكت «التي تقيّد مُطْلَقَه، وتفتح مُغْلَقَه».

والقسم الثاني: الإيرادات التي أوردت عليه، والمراد بها: تلك الاعتراضات غير الصحيحة التي أوردها واعترض بها بعضُ المتأخِّرين. وقد بلغ عدد ما ذكره من النُّكَت تسعين ومئتي نكتةً.

أمَّا الاعتراضات فقد بلغ ما ذكره منها خمسة وستين اعتراضاً، وبدراسة كلٍّ قسمٍ منها يتبيَّن للدارس ما يلي:

- أنَّ المؤلِّف يُصدر كلَّ قسمٍ منهما - كما تقدّم - بنقل عبارة ابن الصلاح أوَّلاً مفتتحةً دائماً بكلمةٍ: «قوله...»، ثم يُورِد من كتاب «علوم الحديث» القطعة التي اشتملت على موضع النكتة أو الاعتراض.

- أنه بعد أن يفرغ من نقل ما أراد من نصوص ابن الصلاح يُردِف ذلك بقوله: «انتهى». إشارةً إلى انتهاء نصِّ كلام ابن الصلاح، وتهيئة للذِّهن للانتقال إلى ما يورده عقبه من نكت أو اعتراضات.

ولا شكَّ أنَّ هذا الفصل له أثرُه البَيِّنُ في دفع اللّبس، ومنع الخلط، ودَرْءِ الإيهام.

- ثم يشرع بعد ذلك في إيراد النكتة أو الاعتراض الذي يتعلَّق بتلك القطعة المنقولة من كتاب ابن الصلاح.

- أنَّ المؤلِّف يَسْتَهِلّ كلامه بجملةٍ من النصوص يستعملها دائماً ولا يخرج عنها إلاَّ نادراً.

- يحرص المؤلِّفُ بعد فراغه من ذكر النُّكَت أو الاعتراضات والجواب عنها على ختم كلامه بقوله: «الله أعلم»[(١)].

طُبع هذا الكتابُ مع «مقدمة ابن الصلاح» بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ

---

(١) انظر: مقدمة المحقق الدكتور أسامة بن عبد الله الخيّاط للكتاب.

في المطبعة العلمية بحلب عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م في (٤٢٣) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م في (٤٨٩) صفحة. وطُبع مؤخّراً بتحقيق ودراسة الدكتور أسامة بن عبد الله الخيّاط في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في مجلَّدين.

١٣ ـ **إصلاح ابن الصَّلاح**: للحافظ علاء الدين أبي عبد الله **مُغْلَطاي بن قُلَيْج** البكجري المصري (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

لم أعثر عليه.

١٤ ـ **النُّكَت على كتاب ابن الصَّلاح**: للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قرأ الحافظ ابن حجر علىٰ شيخه العراقي الفوائدَ التي جمعها علىٰ مصنف ابن الصلاح (المقدمة) وكان في أثناء قراءته علىٰ شيخه وبعد ذلك إذا وقعت له النكتةُ الغريبة والنادة العجيبة والاعتراضُ قوياً كان أو ضعيفاً ربما علَّق ذلك علىٰ هامش الأصل وربما أغفله.

ثم رأى ـ فيما بعد ـ أنَّ الصواب الاجتهاد في جمع ذلك لإكمال التنكيت علىٰ كتاب ابن الصلاح؛ فشرع في تنفيذ رأيه بتأليف كتابه هـٰذا: «النكت علىٰ ابن الصلاح».

وقد بيَّن الحافظ غرضه من هـٰذا العمل فقال: «وغرضي بذلك جمعُ ما تفرَّق من الفوائد واقتناص مالاح من الشوارد». هـٰذا وقد بلغت نكته على ابن الصلاح مئة وتسعاً وعشرين نكتة اتخذ منها منطلقاً لإبراز كثير من القواعد والفوائد والعلوم الغزيرة في ثنايا هـٰذا الكتاب.

سلك الحافظُ ابن حجر في نكته علىٰ كلٍّ من الإمام ابن الصلاح والحافظ العراقي وغيرهما مسلكَ الناقد البصير الشجاع الصريح في آرائه وتعقباته مع الأدب والإجلال والتقدير، غير أن الحق أكبر في نظره من الأشخاص، فهو يقول ما يعتقده أنه الحقُّ حينما ينتقد، ويقيم الأدلة علىٰ صواب رأيه، وحينما يدافع يقول ما يرىٰ أنه الحق مع إقامة حججه علىٰ ما يرىٰ.

ويمتاز الحافظُ علىٰ كثير من الباحثين والناقدين بتقصي الأقوال في المسائل المختلف فيها، والتوسع في ذلك وإطالة النفس فيه، وعرض الأدلة لكل جانب بأسلوب علمي رصين يروي ظمأ المتعطش للاطلاع.

فمثلاً إذا ذكر ابن الصلاح أو العراقي أو غيرهما رأياً أو مثالاً لأيِّ نوع من أنواع الحديث كالمرسل، أو الشاذ، أو المعلَّل، أو المعضل، أو المضطرب، أو غيرهما من أنواع علوم الحديث وكان هناك مجال للأخذ والرد والتصحيح والتعليل؛ فإن الحافظ يُورد كل الطرق لذلك الحديث الممثل به ويناقش أسانيده ناقلاً أقوال العلماء ومبدياً رأيه في كل طريق، وينفذ في الأخير إما إلىٰ الجمع بين تلك الطرق التي استعصىٰ فيها الجمع علىٰ غيره، وإما إلىٰ الترجيح، وأحياناً يصل إلىٰ دفع الاضطراب أو نفي الشذوذ والنكارة أو الضعف إذا حكم غيره علىٰ حديث من الأحاديث بشيء من ذلك، ويسوق ما يرىٰ أنه يصلح للتمثيل.

ويمتاز الحافظ بالإنصاف في ملاحظاته وتعقباته سواء كان ناقداً أو مدافعاً، فهناك علماء تعقبوا ابنَ الصلاح وآخرون دافعوا عنه، فينقل الحافظُ أقوالَ المدافعين أو المتعقبين ويناقشها ثم لا يتردد في إعلان رأيه بالصواب سواء في هـٰذا الجانب أو ذاك.

يمتاز الحافظ بالاستقراء التام والتتبع الوافر للمسائل والقضايا التي يريد أن يعطي فيها أحكاماً فيصل فيها بتوفيق الله إلىٰ نتائج حاسمة، ربما خاض غيره في تلك القضايا، ولم يحالفه التوفيق، فمن تلكم القضايا الأحاديث المعلقة في «صحيح البخاري» وشرطُ مسلم في صحيحه وهل استوفىٰ روايات الطبقات الثلاث التي ذكرها في مقدمته، وشرط أبي داود في سننه وما يسكت عنه في سننه هل يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد وأقسام هـٰذا النوع الذي يسكت عنه، وما يحسِّنه الترمذي فقط أو يقول فيه حسن صحيح، وشرط النسائي وهل هو متشدد أو متساهل؟ ومتىٰ يترك وكيف يترك الرواية عن الرجل؟ وشرط ابن ماجه ومكانته، وشرط الحاكم في «المستدرك» وهل فيه أحاديث علىٰ شرط الشيخين؟ وتقييم أحاديثه وتقسيمها والمستخرجات وأحكامها وفوائدها والمسانيد ودرجاتها، كل هـٰذه الأمور خاض فيها العلماء وأبدوا فيها آراءهم فمنهم من يبعد النجعةَ ومنهم من يقارب الحقيقةَ ويحوم حولها ولا يبديها واضحة فيأتي الحافظ ويكشف عن الحقيقة كشفاً كاملاً ويعطي كلَّ موضوعٍ حقَّه من التوضيح

والتفصيل القائمين على الدراسة المستوعبة والاستقراء الكامل مما يجعل القارئ يرى الصواب أمام عينيه ويلمس الحقيقة بيديه.

ويمتاز الحافظ بضبطه للتعاريف وتحريرها تحريراً دقيقاً بحيث يطئمن إلى سلامتها من الإيرادات والانتقادات التي اعتاد العلماء توجيهها إلى التعاريف والحدود، كما يمتاز الحافظ بالدقة في التعبير عن المعاني فإذا كان في عبارة غيره غموض أو قصور قال الحافظ: إذا كان يريد كذا فحقُّ التعبير أن يقول كذا وكذا[1].

طُبع الكتابُ بتحقيق الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في ثلاث مجلَّداتٍ.

مختصراتٌ لكتاب ابن الصَّلاح:

١٥ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وربما ذُكِرَ اختصاراً باسم: «الإرشاد» أو ذكر باسم: «الإرشاد في علوم الحديث»، من باب بيان موضوع الكتاب.

أمّا اسمه الأصلي فهو: «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم».

ويوضِّح النَّووي بعضاً من أسباب قصده لهذا الاختصار فيقول: «فإنَّ كتابه ـ يعني: علومَ الحديث لابن الصَّلاح ـ رحمه الله وإنْ كان بليغاً في الاختصار فقد ضعفت عنه هِمَمُ أهل هذه الأعصار، والهِمَمُ مترقِّيةٌ في الكسل والفتور..».

ويوضِّح لنا الإمامُ النووي منهجَه في هذا الكتاب إيضاحاً جلياً، فيقول: «وأبالغ إن شاء الله تعالى في إيضاحه بأسهل العبارات، ولا أخلُّ بشيءٍ من مقاصده المُهِمَّات وغير المُهِمَّات، وأحرِصُ على الإتيان بعبارة صاحب الكتاب في معظم الحالات، ولا أعدل عنها ولا لمقاصد صالحاتٍ، وأذكر فيه جُمَلاً من الأدلة والأمثلة المختصرات، وأضم إليه في بعض المواطن لُفَيْظَات وفُرَيْعات وتَتِمّات».

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

هذا النَّصُّ وثيقةٌ قيمةٌ تبين أنَّ لعمل النَّووي مزايا هامة، وهي:

ـ الإيضاح بأسهل العبارات، ولا تخفى أهمية ذلك في التحصيل، لا سِيّما في عصرنا هذا.

ـ المحافظة على مقاصد الكتاب، وهذا يعني أن يختصر عبارات وأفكاراً، لكن المقاصد المطلوبة لا يخل بها، ولذلك أهميته في إفادة القارئ.

ـ الحرص على عبارة كتاب «علوم الحديث»، فكثيراً ما يقول: «قال الشيخُ»، ويريد به ابنَ الصلاح. لكن هذا الحرص ـ فيما وجدناه ـ ليس مطلقاً، ولعلَّ مراد النووي التعاريف، وما أشبهها، فكثيراً ما وجدناه يغيّر عبارة ابن الصلاح.

والجدير بالذكر: أن النووي ـ فيما علمنا ـ أول من استعمل هذا اللقبَ «الشيخ» لابن الصلاح، وسار العلماء من بعده عليه، كالعراقي في ألفيته، والمراد بالشيخ الكامل في فنِّه.

ـ زيادة فوائد على كتاب علوم الحديث، وهي مسائلُ قيمةٌ نافعةٌ أضافها الإمامُ النَّووي تَبْرُز فيها شخصيتُه العلميةُ.

وبهذه المزايا كان هذا الكتابُ أولى بالعناية والتقديم من المختصر الذي استخلصه منه النَّووِيُّ نفسُه وهو: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»؛ لأن كتاب «التقريب» يصعب تحصيل فوائده بغير شرحه، بخلاف كتاب «الإرشاد»، فإنه يمتاز بسهولة عبارته، حتى يَدُلَّ قارئه على المراد بنفسه، فضلاً عما في الإرشاد من فوائد ليست في التقريب، وهي فوائدُ كثيرةٌ هامَّةٌ.

طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، وله طبعات أخرى.

١٦ ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: للنَّووي أيضاً.

وهو مختصرٌ من «الإرشاد».

وله طبعات كثيرة منها بتحقيق الأستاذ محمد عثمان الخشت، طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٢٧) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور مصطفى البغا في دار الملاح بدمشق، عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (١١٤)

صفحة. وطُبع بعنوان: «المنهل الروي من تقريب النّواوي» بتحقيق الأستاذ عبد الله بارودي، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (١١٢) صفحة.

١٧ ـ المنهل الرَّوِي في علوم الحديث النبوي: للإمام قاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الحَمَوي (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ).

وهو تلخيصٌ قيّمٌ لمقدِّمة ابن الصلاح، لاحتوائه الفوائد المستدركة، ونساقته وترتيبه، فضلاً عن أنه صنعةُ عالمٍ، شهد له الأعلامُ بطول باعه وقُوّة مشاركته في هذا الباب من العلم الشريف.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٦ هـ في (١٨٣) صفحة. وطُبع في دار الكتاب العلمية ببيروت عام ١٤١٠ هـ في (١٥٨) صفحة.

١٨ ـ الخلاصة في معرفة الحديث: للإمام شرف الدِّين الحسين بن محمد بن عبد الله الطِّيبي، المصري، الشافعي (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ).

وهو رسالة صغيرة في هٰذا العلم، عرف فيها المؤلف بأهم مصطلحات الحديث.

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي بدري السَّامَرَّائي، في رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد، عام ١٣٩١ هـ، في (١٧٨) صفحة. وطُبع في عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ، في (١٧١) صفحة.

١٩ ـ المنتخب في علوم الحديث: للإمامُ الحافظ قاضي القضاة علاء الدِّين أبو الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم المارِدِيْني المصري، الحنفي، المعروف بابن التُّرْكُماني (المتوفَى سنة ٧٥٠ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ١٢٦): «اختصر فيه كتاب ابن الصَّلاح اختصاراً حسناً مستوفى».

لم أعثر عليه.

٢٠ ـ **اختصار علوم الحديث**: للإمام الحافظ ابن كثير عماد الدِّين أبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

اختصر الحافظُ ابن كثير كتابَ ابن الصَّلاح في رسالةٍ لطيفةٍ بعبارةٍ سهلةٍ فصيحةٍ، وجُمَلٍ مفهومةٍ مليحةٍ، واستدرك على ابن الصَّلاح استدراكاتٍ مفيدةً، يبدؤها بقوله «وقلتُ»، فسهل على الطَّلبة تناوله في رسالةٍ وسطٍ.

لم يختصر ابنُ كثير الأصلَ اختصاراً مضغوطاً مختلاً، ولا أطالها تطويلاً منتشراً مشوِّشاً، فكانت خطوةً أولى ورحلةً ابتدائية يدرسها الطالب، فيرتقي منها إلى دراسة أصلها وما بعده من كتب الأئمة في الموضوع حتى ينتهي إلى التحقيق.

وقد كتب العلاَّمة أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالىٰ (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ) تعليقاتٍ مفيدةً على هذا الكتاب، كما حقَّق فيه المسائل الدقيقة في علم مصطلح الحديث، وقد طُبع الكتاب مع عنايته به باسم: «الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث».

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في المطبعة الماجدية بمكة المكرمة عام ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ في (٩٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر في مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م في (٢٥٢) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور بديع السيد اللحام في دار السَّلام بالرياض، ودار الفيحاء بدمشق عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م في (٢٣٩) صفحة. وله طبعات أخرى.

٢١ ـ **المقنع في علوم الحديث**: للإمام الحافظ سراج الدِّين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المصري المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو مِن أجود مختصرات «علوم الحديث» لابن الصلاح، وقد جرىٰ فيه المؤلِّفُ على تقسيم «علوم الحديث» فاستقصى علوم الاصطلاح استقصاء العالِم المتضلِّع منها.

ومُجمَل خُطَّته: أَنَّه عَمَد إلى اختصار كتاب ابن الصلاح، واعتنى بتهذيبه بإيجاز أَلفاظِه، واستدراكِ فوائد من متناثرات المصنَّفات في فنون الحديث، وما يتَّصل به، فأتى على استيعاب مرادِ ابن الصَّلاح، وزاد أشياءَ مفيدةً إليه.

وقد طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله يوسف الجُدَيع في دار فوَّار للنشر بالإحساء عام ١٤١٣ هـ.

منظومات حول «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:

٢٢ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح (للإمام البُلْقِيني): نظمه الإمامُ الأديب المحدِّث زَيْن الدِّين أبو العِزّ طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي، الحنفي، ويُعْرَف بابن حبيب، وهو تلميذه، قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٥/ ٣٢٥): «وأحسن ما نظم محاسن الاصطلاح للبلقيني».

٢٣ ـ أقصى الأمل والسُّوْل في علوم أحاديث الرَّسول: للإمام شهاب الدِّين أبي العبَّاس أحمد بن خليل بن سعادة الخُوَيِّيِّ الأذربيجاني الأصل، ثم الدِّمشقي، الشافعي (المتوفى سنة ٦٩٣ هـ).

وتُعْرَف هذه المنظومة بـ «منظومة ابن خليل».

٢٤ ـ التبصرة والتذكرة: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

اشتهرت هذه المنظومةُ بين عوام الناس ودهمائهم، بل بين علمائهم ومختصيهم ـ خطأً ـ باسم «ألفية الحديث»، ولعلَّ هَذا كان من بابِ التجوُّز محاكاةً لألفية ابن معطٍ وابن مَالِك في النحو، فإن النَّاظِم لَمْ يصرح البتة في نظمه بأنه جعلها ألفيةً، وما هَذا إلا لمغزى لم يغب عن ذِهْن الحافظ العراقي، ولم يأت من باب الاتفاق وعدم القصد، فلقد كان يقصد هذا فعلاً من خِلال الواقع؛ إذ زادت أبيات النظم على الألف ببيتين، وهذه الالتفاتةُ قلَّ من تَنبَّه عليها، وهي السِّرُّ في عدم قوله في النظم: إنها ألفيةٌ، على الرغم من أنه قال ذلك في الشرح[1] من باب التغليب.

لقد اهتمَّ العلماءُ بهذا الكتاب لما تمتَّع به من جزالة الأسلوب، وثراءِ المعاني، وسلاسةِ الألفاظ، وترتيبِ الأفكار والموضوعات، فقد أصبحت دَيْدَنَ طلاّب هذاالعلم والمشتغلين فيه.

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة»: (١/ ١٠٢).

٢٥ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ العراقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح محمد محمد عويضة في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٣ هـ في (٤٧٢) صفحة.

كتبٌ مستقلَّةٌ في علم مصطلح الحديث بعد ابن الصَّلاح:

٢٦ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصِّحاح**: للإمام أبي الفَتْح محمد بن علي بن دَقِيق العِيد (المتوفَّى سنة ٧٠٢ هـ).

لهذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في مصطلح الحديث؛ حيث جاءت عباراته واضحةً مختصرةً مهذَّبةً، جميلةَ الترتيب والنظام.

وقد انتبه إليه العلماءُ الذين صنَّفوا في المصطلح، فاعتمدوا عليه وأكثروا الاقتباسَ منه، وذلك لِمَا حواه من تحريرٍ جيّدٍ وتلخيصٍ وافٍ لفنِّ المصطلح. ونظراً لأهميته وعلوِّ منزلته فقد نظمه الحافظُ زين الدين العراقي في أربعمئةٍ وسبعة وعشرين بيتاً. وشرح منه مواضع متفرّقةً ابنُه الحافظ أبو زُرْعَة (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ) ثم شرحه الحافظُ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي سمَّاه: (الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح)[1].

وممّا يجدر ذكره: أنَّ لابن دقيق آراءً ذكرها في ثنايا هذا الكتاب، وهي آراء تَدُلُّ على أنه لم يكن مجرَّدَ ناقلٍ أو مقلِّدٍ، ولكنه كان ذا رأيٍ وموقفٍ فيما ينقل.

وسأذكر فيما يأتي الدليل على ذلك:

ـ أجاب ابن دقيق عن الاستشكال في قول الترمذي (حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ) حيث قال: «لا يُشْتَرَط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما جاء القصورُ إذا اقتصر على حديثٍ حسنٍ فالقصورُ يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته»، ثم قال: «فللرواة صفاتٌ تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجاتٌ بعضها فوق بعض كالتيقُّظ والحفظ والإتقان، فوجودُ الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً وعدم التهمة لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه من الإتقان والحفظ، فإذا وُجدت الدرجة العليا لم يُنافِ ذاك

---

(١) انظر: «الضوء اللامع»: (٨/ ١٦).

وجود الدنيا كالحفظ مع الصِّدق، فصَحَّ أن يقال: حَسَنٌ باعتبار الدنيا، صحيحٌ باعتبار العليا...».

وقد قَوّى العلماءُ جوابَ ابن دقيق واستحسنوه.

- وذكر في مبحث الحديث المُعَنْعَن: أنَّ قاعدة الجُمهور في رَدِّهم لحديث المدلِّس إذا عَنْعَن - أنها غير مطردة - لأنه وُجِدَتْ أحاديث حكموا عليها بالصحة وهي مرويةٌ عن ذلك الراوي المدلّس.

وتحقيقه هذا يَدُلُّ على دِقَّة ملاحظته وسديدِ فهمه وكثرةِ اطِّلاعه.

- وذكر في مبحث (الحديث الموضوع) استشكال الحُكم بالوضع بإقرار من ادَّعى وضعه؛ لأن فيه عملاً بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع، قال: «هذا كافٍ في رَدِّه، لكن ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه».

ويمكن أن يكون قولُه هذا ليس باستشكالٍ منه إنما هو توضيحٌ وبيانٌ، وهو أنَّ الحكم بالوضع بالإقرار ليس بأمرٍ قطعيٍّ موافقٍ لما في نفس الأمر، لجواز كذبه في الإقرار.

وهذا كلام في غاية الدِّقَّة والتحقيق.

- رجَّح في مسألة سماع الصَّبي: اعتبار التميز، فإنْ فَهِمَ الخطابَ، ورَدَّ الجوابَ؛ كان مُميِّزاً صحيحَ السماع، سواء حصل له هذا القدر وهو ابن خمس سنين أو قبله أو بعده.

قال: «والمعتبر في الحقيقة، إنما هو أهليّة الفهم والتمييز حيث وجدت».

- في مسألة مقابلة الكتاب على الأصل المعتمد عليه في النقل، فإنَّ الجمهور ذهبوا إلى أنَّ الأفضل أن يقابل الكاتبُ نسختَه على الأصل مع شيخه الذي يروي عنه الكتاب إنْ أمكن أو مع شخصٍ آخر.

ومن العلماء من رأى أنه يقابل بنفسه وحده كلمةً كلمةً، ورجَّحه أبو الفضل

الجارودي. وبالغ بعضُهم فذهب إلى وجوبه، فقال: «لا يصح مع أحدٍ غير نفسه، ولا يقلّد غيره»[1].

وتوسَّط ابنُ دقيق في المسألة، ورأى: أنَّ ذلك يختلف باختلاف الظروف والأشخاص؛ قال: «وأمَّا مقابلة الشخص بنفسه لفرعه بالأصل، فقد قيل: إنه أصدق المعارضة، وعندي أنَّ ذلك يختلف باختلاف الشخص، فمن كان من عادته أن لا يسهو عند نظره في الأصل والفرع فهذا يقابل بنفسه، ومن عادته لقِلَّة حفظِه أن يسهو، فمقابلته مع الغير أولى، أو أوجب».

قال السَّخاوي في «فتح المغيث»[2]: بعد نقله لكلام ابن دقيق المتقدّم، قال: «والحَقُّ ما قاله ابنُ دقيق العيد».

ـ وذكر في معرض كلامه عن (الإسناد العالي والنازل) وأيهما أفضَلُ؟

قال: «ومن النَّاسِ من رَجَّح النزولَ مُطْلَقاً؛ لأنه إذا كثرت الوسائطُ وجب البحث عن كل واسطةٍ منها، وإذا كثر البحثُ كثرت المَشَقَّةُ فعظم الأجر، وهذا ضعيفٌ؛ لأن كثرة المشقة ليست مطلوبةً لنفسها، ومراعاة المقصود في الرواية ـ وهو الصحة ـ أولى».

وأمَّا الأحاديث التي صَحَّحها فقد أثبت أنه كان ناقداً بصيراً عالماً بهذه الصناعة ذا علمٍ واسعٍ واطلاَّعٍ شاملٍ وإحاطةٍ تامَّةٍ بعلم الحديث روايةً ودرايةً.

وهناك بعض الآراء التي ذكرها في (الاقتراح) لم يُوافِقه عليها بعضُ علماء المصطلح، من ذلك ما يأتي:

قال في تعريف (الشَّاذ) هو: «. . . ما خالف روايةَ الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أن يقبل ما تفرَّد به».

لم يرتض العلماءُ تعريفَ (الشَّاذ) بما ذكره، وعرَّفوه: بما يرويه الثقة مخالفاً من كان أرجح منه، فجعلوا المخالفة من الثقة شرطاً في الحكم على الحديث بأنه شاذٌّ.

---

(١) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٧٨).

(٢) ٢/ ١٦٨.

ـ وفي مبحث (المُنكَر) سَوَّى بينه وبين الشاذ، وقد تبع في ذلك ابنَ الصَّلاح فذكر في علوم الحديث: (المنكر ينقسم إلى قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه).

وقد رَدَّ عليه العلماءُ ولم يأخذوا بما قاله، فقال ابن حجر في شرح النخبة: «وقد غفل من سَوَّى بينهما».

وأمَّا التعريف الذي اعتمده أغلَبُ المحدِّثين، واستقرَّ عليه الاصطلاحُ عند المتأخِّرين أنَّ (المُنكَر) ما رواه الضعيفُ مخالفاً الثقة.

فالمنكرُ والشاذُّ يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أنَّ الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف[1].

طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ قحطان عبد الرحمن الدوري في مطبعة الإرشاد ببغداد، ونشرته وزارة الأوقاف العراقية عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٦٩١) صفحة. ثم طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور عامر حسن الصَّبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٥١٢) صفحة.

٢٧ ـ المُوقِظَة في علم مصطلح الحديث: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

وقد حَوَتْ هذه الرسالةُ خلالَ سطورها ـ على لطافةِ حجمها ـ غُرَرَ الفوائد ودُرَرَ الفرائد، اختصرها الحافظُ الذهبي من كتاب شيخه الإمام ابن دَقِيق العِيد، المُسَمَّى: «الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصِّحاح». فاختَصَر فيها جُلَّ مباحثِ المصطلح، ولم يَدخل في مباحث الأحاديث. وكان اختصارُه في بعض المباحث اختصاراً حسناً مقبولاً، وفي بعضها كان اختصاراً مُخِلاًّ مُجحِفاً لا يَتحرَّرُ به الموضوع، ويتَّجه عليه في بعض المواضع مناقشات.

وقد اقتصر الحافظُ الذهبي في هذه الرسالة على أربعة وعشرين نوعاً تقريباً من أنواع علم المصطلح.

وأغفَلَ نوعَ (المقطوع)، وهو النوع السابع في «الاقتراح» بعدَ (المنقطع).

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور عامر حسن صبرى للكتاب.

وأغفَلَ ما تعرَّض له شيخُه ابنُ دقيق العيد من أنواع أخرىٰ في المصطلح، ذكرها في الباب السادس من «الاقتراح»، وهي: الفرق بين الغريب والعزيز، ومعرفة المُدَبَّج، والمتفق والمفترِق، والألقاب، والموافقات، والأبدال. ولا يبدو وجهُ إغفاله هذه الأنواع مع صِغَر الرسالة؟ كما لا يبدو وجهُ اقتصار شيخه على جملةٍ من أنواع المصطلح دون باقيها.

وعَقَد الحافظُ الذهبيُّ بعدَ نوع (المقلوب) فصلاً تعرَّض فيه لشرطِ التحمُّل، والأداء، وسماعِ الصغير وحضورِه.

وتعرَّض باختصارٍ في (آداب المحدِّث) لمباحثَ متعدِّدة، ثم تعرَّض للثقة الحافِظ، وما يمتاز به، وبيانِ أنَّ الحفَّاظ طبقاتٌ، وبلَّغَها (٢٤) طبقة، وذكر حافظين أو ثلاثةً من كلّ طبقةٍ. ثم تعرَّض لنموذج من مراتب ألفاظ التعديل والتوثيق، وأشار إلى تمايز بعضِها على بعض، وإلى ما يُوصَفُ به حديثُ من اتَّصف ببعضها. ثم تعرَّض للثقةِ المتوسِّطِ المعرفةِ والطلب وهم جمهورُ رجال «الصحيحين». . .، ولتوجيهِ ما يُوصَفُ من حديث بعض الثقاتِ بالنَّكارةِ أو الغرابة.

ثم عَقَدَ فصلاً عرَّف فيه (الثقة). ثم عَقَدَ فصلاً خاصّاً بمن أَخرَج له الشيخان. ثم عَقَد فصلاً تحدَّث فيه عن الثقات الذين لم يُخرَج لهم في «الصحيحين»، وصَحَّح لهم الترمذيُّ، وابنُ خزيمة، ورَوَى لهم النَّسائي، وابنُ حِبَّان، وغيرُهما. ثم تعرَّض لاصطلاحاتِ بعضِ المحدِّثين. ثم قَسَم أحوالَ المتكلِّمين في الرجال إلى متشدِّدٍ حادٍّ، ومعتدِلٍ، ومتساهلٍ. . . ثم تعرَّض إلى من تُكلِّم فيه لبدعته، وبيَّن أنهم على أقسام مختلفة. وقَرَّر أنه يجبُ تفقُّدُ حالِ المتكلِّم في الرجال مع من تَكلَّم فيه، مشيراً إلى تأثير الأهواء، وإلى آفاتِ الجرح التي تعتري بعضَ النُّقَّاد، وذَكَر منها: الاختلافَ بين المتصوِّفة وأهلِ العلم بالظاهر، ومنها: الكلامَ بسبب الجهل بمراتب علوم الأوائل، ومنها: الخَلَلَ الواقعَ بفقد الوَرَع والأخذِ بالتوهم. . ثم ختَم الرسالةَ بثلاثة أسطر تتصل بمبحثِ (المؤتلِف والمختلِف)[1].

وقد طُبعت هٰذا الرسالة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٣٢٠) صفحة.

٢٨ ـ مختصر في علوم الحديث: للسيِّد الشريف علي بن محمَّد بن علي الحُسَيني الجُرْجاني (المتوفى سنة ٨١٦ هـ).

اختصره من كتاب «الخلاصة في أصول الحديث» للطِّيبيِّ الحُسَينِ بن محمد بن عبد الله الطِّيبي العراقي (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ)، ومن مقدِّمة حاشيته على «المشكاة» المُسَمَّاة: بالكاشف عن حقائق السُّنَن.

وقد حَقَّق الإمامُ عبد الحي اللَّكْنَوي في آخر شرحه لهذا الكتاب (المسمَّى «ظفر الأماني» ص ٥٥٨ ـ ٥٦١) صِحَّةَ نسبةِ هذا «المختصر» إلى الإمام السيد الشريف الجرجاني تحقيقاً تاماً.

فهذا (المختصر) خلاصةُ هذه الكتب الخمسة: «مقدِّمةِ ابن الصلاح»، و«تقريبِ النَّووي»، و«مختصرِ ابن جَمَاعة: المَنْهَل الروي» و«خلاصةِ الطِّيبي»، و«مقدِّمةِ شرحه للمشكاة».

وقد أُلِّف هذا المختصرُ في أَوْج عصر تأليف (المختصرات) في أغلب العلوم: القرنِ الثامن. وشاعَ، وانتشر ولقي القَبولَ من عصر مؤلِّفه السيد الشريف الجرجاني لإِمامة مؤلِّفه، ولجزالةِ لفظه، ولطافةِ حَجْمِه، وتعدَّدت نسخُه المخطوطة، وكَثُرت كثرةً بالغةً لسهولةِ نَسْخه وحفظهِ.

وكان هذا (المختصر) بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى الشرح، لشِدَّة اختصارِه واكتنازِ عباراته، فنهَضَ بذلك الشيخُ الإمام محمد عبد الحي اللَّكْنَوي، رحمه الله تعالى، وكتب له شرحاً مجيداً مَديداً، سَمَّاه «ظَفَرُ الأماني بشرح مختصر ـ السيد الشريف ـ الجرجاني»، سيأتي تعريفه في الصفحات الآتية.

٢٩ ـ جواهر الأصول في علم حديث الرسول: للعلامة أبي الفضل محمد بن الفارسي، المعروف بفصيح الهروي (المتوفى سنة ٨٣٧ هـ).

أَلَّف الفارسيُّ هـٰذا الكتابَ من كتب عديدة، فيُكثر النقلَ والأخذَ من كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم مع ذكر اسمه، وقليلاً من كتابه «المدخل»، ثم من كتب الخطيب؛ خصوصاً من كتابه «الكفاية» مع ذكر اسمه في مواضع كثيرة، وكذا من كتب الآخرين.

ومع هٰذا فكتابه ملخَّصٌ ومختصرٌ من «مقدمة ابن الصلاح»، و«تقريب النووي»، وأكثر عباراته مأخوذة من «تقريب النووي» من غير تغيير؛ أو تغيير يسير، وذلك يظهر بعد المقابلة بين هٰذه الكتب الثلاثة، فأصلُ هٰذا الكتاب «تقريب النووي» مع الزيادة عليه والنقص منه، وتغيير الترتيب، فهو من أحسن الكتب المصنفة في هٰذا الفن... عبارةً، وترتيباً، وبياناً، ومنهجاً، واستيعاباً.

طُبع بتحقيق وتعليق القاضي أطهر المباركفوري (المتوفىٰ سنة ١٤١٦هـ) في دار الفجر بدمشق.

٣٠ ـ تنقيح الأنظار: للإمام محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الوزير الزَّيدي (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

وهو مختصرٌ في أصول الحديث اشتمل علىٰ أمات مسائله. وعرض فيه المؤلِّفُ آراء العلماء فيه عرضاً واضحاً بحيث يرد كلَّ قول إلىٰ صاحبه، مع دقة النقل، ويبيِّن أحياناً ما في بعض هٰذه الأقوال من نقص، ويعترض ويلتمس الجواب أحياناً علىٰ بعض ما يأتي به من اعتراض، وفي أغلب الأحوال يختاره رأياً قد يوافق بعضَ الأقوال التي يحكيها، وقد يتوسط بين جميعها.

وفي هٰذا الكتاب ثلاث ميزات تكفي كل واحدة برأسها لأن تكون باعثاً.

أول هٰذه الميزات الثلاث: أنَّ المؤلِّفَ ذكر فيه مذاهبَ الزيدية وأصحابها بجانب ذِكره لمذاهب غيرهم من الملة الإسلامية، بحيث يظهر بأدنىٰ تأمل من وافقهم من الزيدية في كل مسألة من مسائل هٰذا العلم ومن خالفوهم فيها.

وأما ثانيةُ هٰذا الميزات فإنه جَمَع اصطلاحي العلماء وأصول الفقه وعلماء أصول الحديث؛ بحيث لا يحتاج المطلع علىٰ هٰذا الكتاب إلىٰ الاختلاف إلىٰ كتب الفريقين، ويبيِّن وجوهَ الاتفاق بين الاصطلاحين ووجوه الافتراق.

وأما ثالثة الميزات فراجعةٌ إلىٰ نفس المؤلِّف وقدرته العلمية، وأنه بلغ مرتبةَ الترجيح، إن لم نقل ـ كما قال بعض من ترجم له ـ إنه وصل إلىٰ مرتبة الاجتهاد المطلق، وقد مكنته هٰذه القدرة العلمية من أن يوازن بين الآراء المختلفة، ويذكر ما يلزم علىٰ بعضها من اللوازم الفاسدة، ويزيف بعض هٰذه الآراء، ويقوي بعضها الآخر.

كلُّ هـٰذا يذكره المؤلف في عبارة موجزة سهلة دقيقة الدلالة علىٰ ما يريد[1].

طُبع هـٰذا الكتاب مع شرحه «توضيح الأفكار» بتحقيق العلامة المحقق الشيخ محيي الدين عبد الحميد في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٦٦ هـ في مجلَّدين، وتصوَّره دار الفكر بدمشق في مجلَّدٍ.

٣١ ـ «نخبة الفكر» وشرحه «نزهة النظر»: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وقد ظَلَّ كتابُ الحافظ ابن الصَّلاح «علوم الحديث» المَنْهَلَ الوحيدَ المُفَصَّلَ في علم المصطلح لدى العلماء والطلّاب نحو مئتي سنة، ثم أَلَّف الحافظُ ابن حجر رسالتَه المختصرةَ الجامعةَ المانعةَ، التي سَمَّاها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، ثم شَرَحها بكتابه الذي اشتهر باسم «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر».

ويمتازُ كتابُ «نزهة النَّظَر» بمزايا مهمة، منها:

ـ الابتكارُ والتجديدُ في صياغةِ عُلومِ الحديثِ، وأنَّ هذا الابتكارَ ليس بمُجرَّدِ تقديمٍ وتأخيرٍ لمَا رَتَّبَ السابقون، بل إنَّه يُقَدِّم لدارسِه تصوُّراً جديداً شامِلاً لعلوم الحديث، بطريقة السَّبْرِ والتقسيم التي اتَّبَعها، ومِنْ ثَمَّ فإنه يُفيد قارئه نوعاً جديداً من التصوّر لهذا العِلم، كما يُكْسِبُه التعمُّقَ في فَهْمِ منهجِ النقد الحديثي.

ـ الدِّقَّةُ والشُّمولُ؛ لأنَّ طريقةَ التأليفِ هذه تقوم على الدِّقَّةِ في الدراسة، وتمَيُّزِ الفُروعِ والأنواع، والشُّمولِ لهذه الفُروعِ التي يُنتِجها التقسيمُ العقليّ.

ـ رَبْطُ أنواع الحديثِ ببعضِها، وبيانُ العلاقةِ بين أنواعِ الحديثِ وصِلتها ببعضها البعض؛ لأنَّ التقسيم هو إخراجٌ للأقسام من الأصل الشاملِ، وذلك يُفيد معرفةَ نوعِ الصِّلَةِ بين أنواع الحديث، وقد صَرَّح الحافظُ ابنُ حجرٍ في شرحِه ببيانِ كثيرٍ من هذه الفوائد، مِثْل بيانِ الصِّلةِ بين المتواتِر، والمشهور، والمُستفِيضِ، والصِّلةِ بين المُعَلَّقِ، والمُعْضَل.

ـ تمحيصُ المسائلِ المُخْتَلَفِ فيها، والقضايا الشَّائِكةِ، واستخراجُ زُبْدَةِ التحقيقِ فيها، وذلك كثيرٌ في هذا الكتاب على إيجازه واختصاره.

---

(١) انظر مقدمة محقق: «توضيح الأفكار» ص: ٧٦ ـ ٧٧.

ـ تحاشي المآخِذ التي وَرَدَتْ على المؤلِّفين السابقين، بأنهم لم يتَّبعوا نظاماً معيَّناً في تصنيفِ كُتُبِهم وترتيبِ أنواع الحديثِ فيها. فجاءَ هذا الكتابُ بطريقةِ السَّبْرِ والتقسيمِ لِيلتزِمَ نظاماً دقيقاً، يستوعبُ كُلَّ مجموعةٍ من علوم الحديث في ظِلِّ قسمٍ واحدٍ يَجْمعُها في موضعٍ واحد.

بهذه المزايا التي تميَّزَ بها شرحُ النُّخْبَةِ للحافظ كان له مكانةٌ كبيرةٌ عاليةٌ في عِلم الحديث، جعلتْه مَطْمَحَ أنظارِ طَلَبَةِ الحديث، وعُلَمائه، والمُصَنِّفين فيه[1].

وقد اتجهت أنظارُ العلماء إلى هذا الكتاب، وعوَّلوا في علم المصطلح عليه، لاختصاره وتنسيقه، وتمحيصه وتحقيقه، واحتوائه لزيادة جملة هامّة مِن أنواع علم المصطلح خلت عنها مقدّمة الحافظ ابن الصَّلاح، فمن ثم صارت «نخبة الفكر»، وشرحها محلّ الدرس والنظر من علماء الأثر، فكَثُر شرَّاحها، ومختصروها، ومحشُّوها، وناظموها كثرةً بالغةً، كادت تبلغ ما بلغته مقدمةُ ابن الصَّلاح[2].

ولهذا الكتاب طبعاتٌ كثيرةٌ، ومن أحسنها تحقيق الدكتور نور الدين عتر، والذي طُبع في دمشق عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م، في (١٧٥) صفحة.

٣٢ ـ **التذكرة في علوم الحديث**: للإمام سراج الدين بن الملقن (المتوفى سنة ٨٩٣ هـ).

وهي رسالة صغيرة، لكنها على وجازتها جمعت أنواعَ علوم الحديث التي أوردها ابن الصلاح في مقدمته وزادت عليها شيئاً كبيراً.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد في دار عمار بعمان عام ١٤٠٨ هـ، في (٣٢) صفحة.

٣٢ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمـٰن بن محمد السخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

شرح فيه منظومةَ الحافظ زين الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ)، وسمَّى

---

(١) انظر: مقدمة المحقِّق الدكتور نور الدين عتر للكتاب.

(٢) ارجع للاطلاع على شروحها إلى كتابنا: «علم مصطلح الحديث: نشأته، وتطوّره، وتكامله» حاشية (٢) صفحة: (١٠٧).

شرحه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، وقد حظي هـٰذا الشرح بعناية العلماء وثنائهم، وصار متداولاً لدىٰ المشتغلين بالحديث وعلومه تدريساً وتأليفاً، قال السَّخاوي في وصفه: «هو مع اختصاره في مجلد ضخم، وسبك المتن فيه علىٰ وجه بديع، فلا يعلم في هـٰذا الفن أجمع منه، ولا أكثر تحقيقاً لمن تدَّبره».

وسببُ هـٰذا الشمولِ والجمعِ أن السخاوي قد عاش في دور اكتمال التصنيف في علوم الحديث، وتمكَّن من الاطلاعَ علىٰ مؤلفات هـٰذا الفن، وتلَّقىٰ من الشيوخ الذين عُرفوا بالكمال فيه، ولزم شيخَه الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، حتىٰ حمل عنه علماً جماً، ومن هنا جاء شرحه هـٰذا جامعاً لكثير من الفوائد والأصول التي لم تجتمع في غيره من الشروح.

وقد طُبع هـٰذا الشرح بتحقيق الشيخ علي حسن علي في مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في خمس مجلَّدات، وله طبعات أخرى.

٣٤ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد المصري، المعروف بالقاضي زكريا الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٦ هـ).

التزم فيه المؤلِّفُ أثناء شرحه بمبدأ اختصار الشرح وإنْ لم يكن صرَّح بهذا، ولم يكن من منهجه التطويلُ والدخولُ في مناقشاتٍ طويلةٍ ذات عمقٍ علميٍّ، وقد حاوَلَ جاهداً توضيح وفكِّ عبارات «التبصرة والتذكرة»، وكما كان هدفه منذ البدء تحقيقاً لطلب ذلك العزيز، فقال: «طلب مني بَعْضُ الأعزة عليَّ من الفضلاء المتردِّدين إليَّ، إلى أن أضع عليها شرحاً يحل ألفاظها، ويبيِّن دقائقها، ويحقِّق مسائلها، ويحرِّر دلائلها، فأجبتُه إلى ذلك».

ولكنَّ الأمر الذي لا مناصَ عنه، ونقرِّره نحن عملاً بالأمانة العلمية: أنَّ القاضي زكريا لم تكن كتابتُه هنا ذات أصالة بكرٍ، وإنَّمَا استمدَّ أغلب مادته من شرح الحافظ السَّخاوي، وشرح النَّاظِم، حتَّى اتَّهمه السخاويُّ صراحةً بذلك، فقال: «وكنتُ أتوهَّم أنَّ كتابته أمتَنَ من عبارته، إلى أن اتَّضح لي أمره حيثُ شرع في غيبتي بشرح ألفية الحديث، مستمداً من شرحي، بحيثُ عجب الفضلاء من ذلك»[1].

---

(١) الضوء اللاَّمع: (٣/ ٢٣٦).

ولسنا في مقام تقرير المحق من غيره، لكننا لا نغمط الرجل حقَّه، فقد كانت الفوائدُ والزياداتُ التي أتى بها شيئاً جيداً نسبياً، لا سيما في النصف الأول من الكتاب، وتكاد تكون معدومةً في النصف الثاني، خاصة الأنواع الأخيرة إذْ لم يكن إلا تجريداً لفوائد شرح العراقي بالتحديد.

وأيّما يكن الأمرُ فقد كانت لهذا الشرح حسناتُه، ولو لم تكن له فائدةٌ إلا تلك النقولات عن شيخه الحافظ ابن حجر؛ لكفاه بها فخراً. أضِفْ إليها حرصه على ضبط نَصّ الأرجوزة لغوياً وعروضياً، والتنبيه على ذلك بكثرة، وعلى كُلّ حالٍ فالشرح يمثِّل حلقةً من حلقات جهد السَّلف الصالح في خدمة هذا العِلم الشريف، ولا نعدم منه نفعاً.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الرحيم، والشيخ ماهر ياسين فحل في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٢٢ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٣٥ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النَّووي: للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المصري (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ لـ: «التقريب والتيسير» للنوَّوي، يقول السيوطي عن سبب شرحه له: «فرأيتُ كتاب (التقريب والتيسير) لشيخ الإسلام الحافظ ولي الله تعالىٰ أبي زكريا النَّووي، كتاباً جلّ نفعه وعلا قدره، وكثرت فوائده، وغزرت للطالبين موائده، وهو مع جلالته وجلالة صاحبه وتطاول هذه الأَزمان من حينِ وضعه لم يتصدَّ أحدٌ إلى وضع شرح عليه ولا الإنابة إليه، فقلتُ: لعلَّ ذلك فضلٌ ذخره الله تعالىٰ لمن يشاء من العبيد، ولا يكون في الوجود إلا ما يريده، فقوي العزمُ على كتابة شرح عليه».

ثم ذكر السيوطي في مقدمته أَنَّ شرحه هذا هو شرحٌ لكتاب التقريب خصوصاً، ولمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفنِّ عموماً، فمن ثَمَّ جاء كتابه هذا: «أَوْفَى ما كُتب في علم مصطلح الحديث وأُصوله، وعليه المعول لكلِّ من أَلَّف في الفنِّ بعده، وقد أكثر فيه من النقول والنصوص».

وقد بلغت أَنواعُ علوم الحديث التي ذكرها السيوطيُّ في تدريبه ثلاثة وتسعين نوعاً، منها خمسة وستون نوعاً ذكرها النووي تبعاً لابن الصلاح والأنواع الباقية زادها السيوطيُّ في آخر كتابه، كما قَدَّم السيوطي لكتابه بمقدِّمة ضمَّنها فوائد عِدَّة، وهي:

الفائدة الأُولى: في حدِّ علم الحديث روايةً ودرايةً، وتعريف السند والمتن، وبيان الفرق بين الحديث والخبر والأَثر، وما يتبع ذلك.

الفائدة الثانية: في حدّ الحافظ والمحدِّث والمُسنِد، وما يتبع ذلك في محفوظ الأَئمة من الحديث الشريف.

الفائدة الثالثة: في تاريخ هذا الفَنّ وبيان من صَنَّف فيه ابتداء من الرَّامَهُرْمُزِيِّ إلى ابن الصَّلاح، تابع فيه ابنَ حجر في «شرح نخبة الفكر»، ثمَّ ذيَّله بقوله: «وقد تبعه ـ أي: تبع ابن الصلاح ـ على هذا الترتيب جماعة منهم المصنِّف ـ يعني: النَّووي ـ والعراقي والبُلقِيني، وغيرهم جماعة كابن جماعة والتبريزي والطِّيبي والزركشي».

الفائدة الرابعة: خصَّصها لما قيل في عدد أنواع علوم الحديث.

بعد المقدِّمة شرع السيوطيُّ في شرح كتاب التقريب للنَّووي، وقد افتتح الشرحَ بذكر إسناده إلى الإمام النووي.

ثم شرع في شرحه الذي حدَّد منهجَه فيه كتالي:

ـ إيضاح المعاني.

ـ تحرير الألفاظ.

ـ ذكر ما أورده النَّووي على ابن الصلاح من اعتراض أَو إيراد والجواب عنه.

ـ إضافة زوائد على المختصر والأصل.

والحقُّ أنَّ الزوائد التي ذكرها السيوطيُّ خلال الكتاب أَخذت معظمَ حجم الكتاب بحيث تجاوزت أَكثر من نصف الكتاب على الأقلِّ.

وكانت طريقتُه في الشرح أنَّه يبدأ أولاً بذكر تعريف النوع وتحديد مصطلحه، ثم يذكر حكمَه وفلسفةَ الحكم والدليل عليه، ثمَّ يمثِّل له بتطبيقٍ عمليٍّ، وأخيراً يذكر المؤلَّفات فيه إنْ كان فيه مؤلَّفاتٌ.

كما تجده يستطرد في الحديث عن بعض المسائل اللُّغوية مثال ما ذكره عند الكلام عن الحديث المُعْضَل من كون هذه الكلمة مشكلة من حيث المأخذ في اللغة[1]

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

وكذلك عند تعريفه للمُخَضْرَم حيث أورد التعريفَ اللُّغويَّ له وبيَّن ما بين اصطلاح اللغويين والمحدِّثين من عمومٍ وخصوصٍ[1].

أخيراً فإنَّ أبرز ما يمتاز به كتابُ السيوطيِّ هذا هو كثرةُ النقول، وهذه ظاهرةٌ عامّةٌ في كافة كتبه.

وهذا لا يعني أنّه لم يكن صاحبَ رأيٍ واختيارٍ، فللسيوطيِّ جملةٌ كبيرةٌ من الآراء والاختيارات التي بَثَّها في طيات كتابه[2].

وقد طُبع لهٰذا الكتاب طبعاتٌ محقَّقةٌ كثيرةٌ، ولكنَّ معظمهما لا تخلو من الأخطاء العلمية والطباعية، وقد صدر له طبعةٌ محققةٌ بعناية أستاذنا الدكتور بديع السيد اللحام عن دار الكلم الطيب بدمشق عام ١٤٢١ هـ في مجلَّدين، وهي من أحسن التحقيقات للكتاب.

٣٦ ـ المنظومة البيقونية: لعُمَر بن محمد بن فتوح البَيْقُوني الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ).

تمتاز هذه المنظومةَ عن غيرها من المنظومات المختصرة بعذوبة النظم وسهولة العبارة حتى إنها لتصلح مذكرةً للطالب في هذا العلم. وُضِعَتْ لها شروحٌ كثيرةٌ.

وقد شرح هذه المنظومة المحدِّثُ الشيخ محمد بدر الدين الحسني (المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ)، بعنوان: «الدُّرر البهية في شرح المنظومة البيقونية»، وقد أوضح فيه ـ رحمه الله تعالى ـ ما استتر من مكنوناتها، وخفي على الناظر من عرائس نكاتها.

طُبع هذا الشرح بتحقيق الأستاذ أحمد بن سليم الحمَّامي في دار سعد الدين بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٢٨٤) صفحة.

كذلك شرح هذه المنظومةَ المحدِّثُ المفسِّرُ الشيخ عبد الله سراج الدِّين الحسيني الحلبي (المتوفَّى سنة ١٤٢٢ هـ) شرحاً نفيساً في كتابٍ مستقلٍّ، جمع فيه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ما اشتهر من العُلوم الحديثية، وما يُحتاج إليه من المباحث والقواعد الاصطلاحية، قاصداً بذلك تيسير السَّبيل للطلبة المبتدئين بالتحصيل، وقد

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٢١٠).

(٢) انظر: «الحافظ جلال الدين السيوطي» للدكتور بديع السيد اللحام، ص: ٣٩٠ ـ ٣٩٩.

ربطَ تلك الأبحاثَ والمطَالِبَ الاصطلاحية بمتن المنظومة لسُهولة حفظها وجودةِ نظمِها ولفظِها، ولم يتناول فيه إلاَّ الأصولَ المُهِمَّةَ التي يحتاج إليها الطَّلبةُ حديثو العهد بالموضوع.

طُبع هذا الشرح مع المنظومة في دار الملاح بحلب عِدَّة طبعات.

٣٧ ـ توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

اشتمل هذا الكتابُ علىٰ أنظار عالية وأفكار دقيقة، وأن هٰذه الأنظار، وهٰذه الأفكار كانت بحاجة إلىٰ من يجلِّيها ويبسِّطها ويبيِّن مآخذها ومراميها، ويفصِّل مجملاتها، ويفتح مقفلاتها، وقد هيأ الله تعالىٰ لهٰذه المباحث أبا عذرتها، ومن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني سعة اطلاع وقوة باع؟!

ولقد كان الشارحُ المحقِّقُ في كتابه هٰذا ـ كما عهد فيه في مؤلَّفاته كلها ـ الرجل العارف بما قيل، ولم قيل؟ وماذا فيما قيل مما يرد عليه أو يدفع عنه أو يدفع به؟ وكان ـ مع هٰذا كله ـ رجلاً حُرَّ الرأي: يوافق المصنِّف ما وافق الحقَّ في نظره، ويخالفه ما انحرف عما يعتقده صواباً، ويبيِّن ما في عبارة المؤلف من قصور عن تأدية المعنىٰ الذي يحوم حوله، وما فيها من استيعاب أحياناً[1].

وقد طُبع هٰذا الكتاب مع «تنقيح الأفكار» بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٦٦ هـ في مجلَّدين، وتصوِّره دار الفكر بدمشق في مجلّدٍ.

٣٨ ـ شرحُ شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: للمحدِّث العلاَّمة علي بن سلطان محمد الهَرَوي القارئ (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو من أروع شروح «نخبة الفكر» وأنفسها، وقد أكثر فيه العلاَّمة المؤلِّفُ النُّقولَ عن السابقين كالخطيب البغدادي، والقاضي عياض، والطِّيبِي، والعراقي، والجَزَرِي، والسَّخَاوي نقلاً مفيداً نافعاً: شارحاً تارةً، وضابطاً بعض الألفاظ تارةً أخرى، ومُستدرِكاً، ومناقشاً، ومعترضاً مرَّاتٍ كثيرةً.

---

(١) انظر: مقدمة المحقِّق للكتاب.

إنَّ مناقشته، واستدراكه، واعتراضه لهو دليلٌ على دِقَّة فهمِه وإمامتِه في هذا الفنِّ، حيث إنه لا يسلِّم لمقولاتِ غيره إلا بعد أن يغوص في أعماقها، ويقتنع بمضمونها.

ونقوله تلك إن دَلَّتْ على شيءٍ؛ فهي تَدُلُّ على سَعَة اطِّلاعه، ووفير علمِه، ودِقَّة انتخالِه للمسائل، فهو ينقل بعضَ المسائل المتعلِّقة بالمصطلح من كتب غير مختصّةٍ في هذا الفنِّ، وكأنَّ هذه الكتب مفتوحةٌ أمامه، ينقل منها ما شاء عنها.

ولقد استخدم الشارحُ ـ رحمه الله ـ أسلوباً يتميَّز بالإيجاز المفيد، وسهولةِ العبارة، وسلامةِ الذوق في التعبير، وحُسْنِ الاختيار في النقل عن العلماء، واتَّبع منهجاً قويماً ينفرد بالدِّقَّة والتحقيق، والاستيعاب والتدقيق.

وعُني بتوضيح عبارات «نُخْبة الفِكَر» و«نُزهة النظر» حقَّ العناية، وبيَّن ما فيها من غموضٍ، وحلَّ ما في الظاهر من إشكالٍ، واهتم بضبط غريب الألفاظ من الأعلام، والمواضع، والكُنىَ، وغيرها بالحروف.

وسَلَك في شرحه مسلكَ التحقيق المعروف حينئذ، وهو إتمامُ النَّصِّ الموضوع في الهلالين بما يستكمل به إيضاحه، ويتم المراد منه، ويدفع به الاشتباه عنه، بدلاً من الكتابة في الحواشي، كما نفعله اليوم.

وعُني بجمع أقوال العلماء المُحَدِّثين في التعريف بأنواع الحديث بكل دِقَّةٍ، واعتناءٍ، وتحقيقٍ، وتمحيصٍ، مع ترجيح الأنسب والأوفق منها.

ووَضَّح إعرابَ بعض الكلمات والجُمَل، التي ظاهرها الإِشكال، وعُنِيَ بتحليلات لفظية.

والكتابُ مفيدٌ في تبيين آراء المحدِّثين، وخاصة الحنفية منهم[1].

وقد طُبع هـٰذا الكتاب القيم بتحقيق الأخوين الفاضلين: محمد نزار تميم، وهيثم نـزار تميـم في دار الأرقم بن الأرقـم ببيروت عام ١٤١٥ هـ في مجلَّدٍ ضخمٍ.

---

(١) انظر: مقدمة المحققين للكتاب.

٣٩ ـ ظَفَرُ الأماني بشرح مُخْتَصَرِ السِّيدِ الشريفِ الجُرجاني في مصطلح الحديث: للإمام أبي الحسنات عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوِي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

وهو كتابٌ حَفِيلُ العلم، جليلُ القَدْرِ، وعِلْقٌ نفيسٌ جَمٌّ الفوائد، رفيعُ الذكر، من أواخرِ ما أَلَّفهُ الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى.

شرح به «مختصرَ السيد الشريف الجُرجاني» في مصطلح الحديث شرحاً وافياً، أَسْهَبَ فيهِ وأَوْعَبَ، وأطالَ المباحثَ المحررَّةَ وأَطْنَبَ، وأرخىٰ العِنانَ في البيان حتىٰ أربَىٰ على الغايةِ، وتعرَّضَ فيه لمباحثَ شائكةٍ، ومسائلَ مُعْضِلَةٍ، اجتهدَ في حلها وتنقيحها، وتقييدها وتوضيحها بالأدلة الناطقةِ، والنَّصفَةِ الفائقةِ، فأحسنَ وأجادَ كما هي عادتهُ في اقتحامِ الأبحاثِ الصَّعبةِ المُسْتَعْصِيَةِ وتذليلها وتجليلها، فجزاه الله خيراً.

لقد تميَّزَ هذا الشرحُ بكثيرٍ من الخصائصِ والمحاسن التي تفرَّدَ بها عن الكتب المؤلَّفةِ في موضوعهِ على تأخُّر زمن مؤلِّفهِ، فقد عُرِفَ رحمه الله تعالىٰ بِعُمْقِ التحقيق والتدقيق، وطولِ النَّفَسِ في الأبحاثِ، والنَّصَفَة في الأحكام وتقريرِ المسائل، فهو حنفيُّ المذهب، ولٰكِنهُ كثيراً ما يَميلُ إلى غير مذهبهِ ويرجِّحه تبعاً للنصوص القائمةِ بينَ يديه حسب رأيهِ واجتهادهِ، مع الأدب والتوقيرِ للمخالِفِ، وهذه خصيصةٌ غاليةٌ يَنْدُرُ وجودُها في العُلماءِ المحقِّقين المتأخِّرين.

كما تميَّزَ هذا الشرحُ بتحرير المسائل المستعصيةِ الشَّائكةِ التي اضطربت فيها الآراءُ، واختلفَ فيها العُلماءُ، وبقيت متردِّدةً بين القبولِ والرَّدِ، فيقومُ هو بتمحيصها وتخليصها وتحريرِها وتقريرِها علىٰ الوجهِ الصحيح الأمين، وإخراجِها من تَبَلْبُلِ الرأي إلىٰ طمأنينتهِ، فيستفيد القارئ من حِدَّةِ ذكائهِ وسَعَةِ اطِّلاعهِ، وطولِ باعهِ في المناقشةِ والترجيحِ بما يطمئنُ إلىٰ أنه الراجحُ الصوابُ في المسألة.

وانظر نموذجاً من هٰذاالنوعِ كلامه الواسعَ الماتِعَ في جوازِ العملِ بالحديث الضعيفِ في غيرِ العقائدِ، والأسماء، والصفاتِ، والحلال والحرام، فقد أطالَ فيهِ إطالةً بالغةً حتىٰ نَضِجَ واحترق.

ومن مزاياه أيضاً أنهُ يعتني في جُلِّ المسائل المختلَفِ فيها بذكر آراء الفقهاء والأصوليين مع أقوال المحدِّثين، وبذلكَ تكملُ بحوثهُ وترتقي فقهاً وحديثاً، وتَتَّضِحُ المسائلُ من جميعِ النَّواحي بما لها وما عليها.

ومن خصائص هٰذا الشرح ـ أيضاً ـ: أنَّ مؤلِّفه ـ رحمه الله ـ لسَعَةِ علمهِ بعِلَل الأحاديث أكثرَ من إيرادِ الأمثلةِ والشواهدِ وإيضاحِها عندَ الكلام علىٰ أنواعِ الحديث من الحسن، والضعيف، والموضوع، والمضطرب، والمُدْرَج، وغيرِها، بحيث قد أَربىٰ على الغايةِ، وفي ذلكَ من الفوائد والتدريبِ العلميِّ لطالب الحديث في معرفة الأصولِ والقواعد وكيفيةِ استعمالِها في محالِّها.

وفي هذا الشرح أيضاً نقولٌ كثيرةٌ من كُتب نادرةٍ مخطوطةٍ، لم تكن ميسورةَ الحصول أو الوصول إليها، مما يُستغربُ الواقف على الكتاب كيفَ بلغَتْها همةُ المؤلِّفِ تحصيلاً، نَقَلَ منها ما يُريدُ جملةً وتفصيلا[1].

طُبع هذا الكتاب في مطبعة نادر محمد حسين خان بالهند عام ١٣٠٤ هـ في (٣٣٦) صفحة. ثم طُبع بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي في دار القلم بدبي، عام ١٤١٥ هـ. ثم طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، في مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٦ هـ في (٨٠٤) صفحة.

٤٠ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للعلاَّمة المحقِّق الشيخ طاهر الجزائري (المتوفَّى سنة ١٣٣٨ هـ).

حَظِيَ هذا الكتابُ النفيسُ بعنايةِ مؤلِّفه أوفَى عناية، رغبةً منه في خدمة السنّة المطهّرة والسيرةِ النبوية الشريفة، لتنقيتها من كل عليل ودخيل، وإخراجها نقيةً صافيةً ناصعةً، تطمئنُّ لها القلوب، وتُقبِلُ عليها العقول والأرواح، لنصاعتها وصفائها.

اختَطَّ المؤلِّفُ في هذا الكتاب خِطَّةَ التمحيص والتنقيح، والتحقيق والترجيح في المسائل العويصة والأبحاث المضطربة، فناقشَ رؤوسَ المسائل وأصولَ الأبواب التي وقع فيها اختلافٌ وتعرُّجٌ مناقشةً علميةً هادئةً دقيقةً، حتى استقام عِمادُها، وثَبَتَتْ أوتادُها، وتجلَّى الأصحُّ من الصحيح، والصحيحُ من الجريح، وأتى بالنصوص في الباب من غير مظانها، فزاد على من سبقه فيها تحقيقاً، وخَرَجَ عن طريقة التأليف المعتادة بنقلِ النصوص المتكررة، والأقوالِ المعروفة المشهورة، فجاء كتابه محرَّرَ المباحث، نقيَّ الحقائق، غنياً بالجِدَّة والجديد.

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ أبو غدة للكتاب.

وأرخى العِنانَ في بعض الموضوعات المشتبكة الصعبة، ليستوفي فيها خِطَّةَ التحقيق التي رسمها وارتسمها، فجاءت تَصْلُحُ أن تكون رسالةً مستقلةً في بابها. وأضاف إلى كتابه أبحاثاً معزِّزة للتحقيق من علوم أخرى مختلفة كالأصول والتفسير والحديث واللغة العربية والبلاغة، والتاريخ والخط وعلامات الترقيم والوقف[1].

طُبع في المطبعة الجمالية بالقاهرة عام ١٣٢٨ هـ في (٤٢٠) صفحة، وفي دار المعرفة ببيروت عام ١٣٩٩ هـ في (٤١٩) صحفة. ثم طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب في مجلَّدين.

٤١ ـ **المصباح في أصول الحديث**: لسيِّد قاسم الأَنْدَجاني التُّرْكِي.

هذا الكتابُ ثمرةُ دراسة المؤلِّف الطويلة في علم مصطلح الحديث، وهو فريدٌ في نظيمه وتبويبه، كما أنه ثمرةُ حياةٍ طويلةٍ في خدمة الحديث الشريف، فقد كتبه بعد خبرةٍ طويلةٍ، ودراسةٍ عميقةٍ.

يبدأ هذا الكتابُ القيِّم بمقدِّمةٍ فَذَّةٍ جامعةٍ مانعةٍ في نشأة علم الحديث، ثم ينتقل بعد ذلك إلى عرض مباحث هذا العلم مرقَّمة، وقد بلغت هذه المباحث ثمانية وتسعين مبحثاً، وقد سار الكتاب من أوله إلى آخره على النهج القويم، وابتكر المؤلِّفُ في عرضه طريقةً جميلةً ومنهجاً سليماً، مما لا يدع صعوبةً أمام الدارس الباحث أو الطالب المستفيد إلا ذلَّلها ومهَّدها، وجعلها في متناول الجميع، وقد فاق في العرض كل من سبقه، وقد جمع من الأصول ما فاق به كتابَ «تدريب الراوي».

طُبع في مكتبة الزمان للثقافة والعلوم بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ في (٣٨٤) صفحة.

٤٢ ـ **الوسيط في علوم الحديث**: للعلامة الدكتور الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفَّى سنة ١٤٠٣ هـ).

وهو أنفس ما أُلِّف في علم مصطلح الحديث في هذا العصر، وقد جاء هذا

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

الكتاب خلاصات محرَّرة لما يوجد في متفرقات كتب الفن من لدن الرَّامهرمزي إلىٰ عصرنا هـٰذا، وقد مَخَضها المؤلف حتىٰ استخرج زُبْدَها مع حسن التبويب والتنسيق وتيسير العسير، وتقريب البعيد، ومع حسن العبارة وطلاوتها؛ وجمال العرض والأسلوب.

ولم ينهج المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب المنهجَ الذي اتَّبعه الإمام ابن الصلاح في «علومه» ومن نهج منهجه في هـٰذا ممن جاء بعده بالبدء ببحوث «الصحيح، و«الحسن»، و«الضعيف»، ولا المنهج الذي اتبعه الحافظ ابن حجر في «النخبة وشرحها»، ولكنه نَهَج منهجاً آخر ألهمه الله إياه؛ وذلك أنه بدأ بشرح الألفاظ التي يكثر ورودها في هـٰذا العلم وبشرح ألقاب المحدثين، وذكر الحديث القدسي، والفرق بينه وبين القرآن، وبينه وبين الحديث النبوي.

ثم ثنىٰ بشرح هـٰذا المركَّب: «علم الحديث» وتقسيمه إلىٰ (علم الحديث روايةً) و(علم الحديث درايةً)، والأطوار التي مَرَّ بها هـٰذا العلمُ وأشهر الكتب المدونة فيه قديماً وحديثاً، ثم ثلَّث بالرواية: تعريفها، أقسامها، شروطها، تاريخها، عناية الأمة الإسلامية بها، عناية الأمة الإسلامية بها، عناية الأمة بالإسناد، الإسناد المتصل الصحيح من خصائص هـٰذه الأمة، ثم بيَّن الأطوار التي مَرَّ بها تدوين الحديث في عهد النبي ﷺ، ثم في عهد الصحابة، وفيه سَنَّ الخلفاء الراشدون سنةً في التثبت في الرواية، ثم في عهد التابعين، ثم عرَض لتدوين الأحاديث والسنن تدويناً عاماً في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز علىٰ رأس المئة الأولى.

ثم ذكر أشهر الكتب المؤلَّفة في القرن الرابع، وبذلك تمَّ جمع الأحاديث والسنن أو كاد، ثم جاءت عصور التهذيب والجمع بين الكتب المتفرقة وذلك في القرن الخامس وما بعده.

ثم بيَّن مناهجَ المؤلِّفين وطرائقهم في التأليف في الأحاديث، ثم عرض لشروط الراوي في الإسلام، والفرق بين عدل الرواية، وعدل الشهادة، وكفاية شروط الراوي في الاطمئنان إلىٰ مروياته، وترجُّح جانب الصدق علىٰ جانب الكذب، وجانب الضبط علىٰ جانب الغفلة.

ثم شرع بعد ذلك في بيان ما يتعلق بأقسام الحديث في اصطلاح العلماء فبدأ بتقسيم الحديث من حيث عدد رواته.

وقد وَسَّع القول في (المتواتر)، وفي (المشهور)، وأقسامه، والكتب التي أُلِّفت في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ومما ينبغي أنَّ يعلم أن ما عدا (المتواتر) قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

ثم شرع في تقسيم الحديث تقسيماً ثانياً من حيث نسبته إلى قائله، وأنه ينقسم إلى (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع)، وبين ما هو مرفوعٌ صراحةً، وما هو مرفوع حكماً، وعقب (الموقوف) بتفريعات مهمة عُني بها أهل هٰذا الفن، ومما ينبغي أن يعلم أن هٰذه الثلاثة تشترك بين الصحيح والحسن، والضعيف لا كما زعم البعض أنها من أقسام الضعيف.

ثم شرع في تقسيم الحديث تقسيماً ثالثاً من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: (الصحيح) و(الحسن) و(الضعيف).

وبعد تعريف (الصحيح) ذكر مسائلَ مهمةً فيما يتلَّعق بالصحيحين، وبعد (الحسن) ذكر ما يتعلق بالسنن وما هو على غرارها من الكتب، ثم استقصى أنواع (الضعيف) مبتدئاً بـ(المرسل) منتهياً بـ(الموضوع) الذي هو شَرُّها وأدونها، وقد أفاض القول في (الحديث الموضوع).

ثم تحدَّث عن علم الجرح والتعديل، وذكر كل ما يتصل به من قواعد ومسائل كما ذكر بعده بعض ما يتعلق بعلم مصطلح الحديث من العلوم والفنون.

طُبع هذا الكتاب في دار المعرفة بجُدَّة عام ١٤٠٣ هـ، وفي مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤٢٧ هـ في (٧٥١) صفحة.

٤٣ ـ **علوم الحديث ومُصْطَلحه**: للعالم الشهيد، الدكتور صُبْحي الصالح (المتوفى سنة ١٤٠٧ هـ).

يشمل هذا الكتابُ على مباحث علميةٍ رصينةٍ تنفض غبارَ السِّنين عن تراثنا الخالد، وتعرض أنفسَ روائع الفكر بأسلوبٍ واضحٍ بسيطٍ أقرب إلى ذوق العصر. وقد حاول المؤلِّفُ إحكامَ الربط بين النتاج القديم والمنهج الجديد. فعكف على

أمَّهات المطبوعات والمخطوطات في علوم الحديث، يدرسها دراسةً تاريخيةً تحليليةً ليجمع شتاتها في كتابٍ واحدٍ يضمّها بين دَفَّتيه، مستخلصاً منها مقاييسَ المحدِّثين التي قامتْ على فلسفةٍ نقديةٍ دقيقةٍ رُوْعِيَ فيها المعنى قبل المبنى، والمتن قبل السَّند، والعقل والمنطق قبل المحاكاة والتقليد.

وفي الكتاب ما يستحيل نقضه من البراهين على كتابة الحديث في حياة الرسول العربي، ووصفٌ حيٌّ للرحلة في طلب العلم، وموازنةٌ بين صور التحمُّل والأداء، وتعريف بأشهر المصطلحات خاليةٌ من الجدل اللَّفظي العقيم، وفيه توضيحٌ شافٍ لمكانة الحديث في التشريع واللغة والأدب، وتأثير السُّنَّة النبوية في علوم الدنيا والدين، ومنهجية التصنيف في الطبقات التي صبغت بطابعها الأصيل فنون السِّيرة والتاريخ.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت عام ١٣٨٥ هـ في (٤٤٧) صفحة.

٤٤ ـ **لمحاتٌ في أصول الحديث**: للعالم الفاضل الدكتور محمد أديب صالح.

وهو من أوائل الكتب التي أُلِّفت في علم مصطلح الحديث بإسلوبٍ عصريٍّ، عرض فيه المؤلِّفُ الفاضلُ أهمَّ المعلومات عن الموضوع بالقدر الذي يفي بحاجة دارس النصوص، ليكون في مقدوره التعرُّفُ من خلال قواعد هٰذا العلم علىٰ الحديث المقبول الذي يصلح لأن يلتزم مضمونه ويعلم به.

طُبع هٰذا الكتاب مرات عديدة في المكتب الإسلامي ببيروت.

٤٥ ـ **الحديث النبوي: مصطلحاته، بلاغته، كتبه**: للأستاذ الدكتور محمد بن لطفي الصباغ.

وهو من أنفس الكتب التي أُلِّفت في هٰذا الموضوع، يتضمَّن بحوثاً يجدر بكل مسلمٍ مثقَّفٍ أن يطلع عليها، تحدَّث فيه المؤلف عن قضايا حول السنة ومكانتها وتدوينها، ثم عُني بالبلاغة النبوية ومكانة السنة في اللغة والأدب والاحتجاج بها في قواعد النحو، ثم عرض أهمَّ موضوعات علم مصطلح الحديث.

وأفاض الكلامَ في الحديث الموضوع وأسباب الوضع ودلائله في السند والمتن مع الإشارة إلىٰ أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة، وختم الكتاب بتعريف وجيز بكتب الحديث.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ في (٢٣٠) صفحة، وله طبعاتٌ آخرى.

٤٦ ـ **أصول الحديث؛ علومه ومصطلحه**: للأستاذ الدكتور محمد عجَاج الخطيب.

عرض فيه المؤلِّفُ الفاضل علومَ الحديث عرضاً مدرسياً مناسباً لروح العصر، وتناول فيه أهمَّ القواعد والأُسس التي اتبعت في قبول الحديث ورَدِّه، وفي تحمُّلِه وأدائه، وما يلحق بهذا من علومٍ مختلفةٍ تتعلَّق بأحوال الرواة والمَرْويّات، وما يترتَّب على ذلك من أحكامٍ بين القبول والرَّدِّ. تلك العلوم التي ساهمتْ في الحديث وبيانه، وميَّزَتْ قويَّه من سقيمه، وصحيحَه من ضعيفه، وسليمه من معلّه، وناسخه من منسوخه، وبيِّنَه من مُشْكِله، وأصيلَه من دخيلِه، وختم كُلاًّ من تلك العلوم بذكر أهم ما صُنِّف فيه. كما تناول أهمَّ وأشهر المصطلحات الحديثية وبيَّن مدلولاتها.

وللمؤلِّف كتابان في علم مصطلح الحديث غير هذا، وهما: «الوجيز في علوم الحديث ونصوصه»، و«المختصر الوجيز في علوم الحديث» كأنهما تلخيصٌ من الأوَّل، والله أعلم.

طُبع هذا الكتابُ في دار الفكر بدمشق عام ١٩٦٦ م، ثم طُبع مع إضافاتٍ في دار المنارة بجُدَّة عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في (٥٢٢) صفحة.

٤٧ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحَّان.

وهو من أسهل وأحسن الكتب في مصطلح الحديث، راعى فيه مؤلِّفُه الفاضلُ مستوى الطلاَّب المبتدئين، فوضع لهم هذا الكتابَ ييسِّر عليهم فَهْمَ قواعد الفنِّ ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحثٍ إلى فقراتٍ مرقَّمةٍ متسلسلةٍ، مبتدئاً بتعريفه، ثم بمثاله، ثم بأقسامه، ومختتماً بفقرة «أشهر المصنَّفات فيه». كلُّ ذلك بعبارةٍ سهلةٍ، وأسلوبٍ علميٍّ واضحٍ ليس فيه تعقيدٌ ولا غموضٌ، ولم يعرِّج فيه المؤلِّف على كثيرٍ من الخلافات والأقوال، وبَسَط المسائلَ مراعاةً للحصص الزمنية القليلة المخصَّصة لهذا العلم في كليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية.

استفاد المؤلِّفُ ـ كما ذكر ذلك في المقدِّمة ـ في تبويب الكتاب وترتيبه من

طريقة الحافظ ابن حجر في «النخبة» وشرحها، كما اعتمد في المادة العلمية على «علوم الحديث» لابن الصلاح، و«التقريب» للنَّووي، و«تدريب الراوي» للسُّيوطي.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (٢٤٠) صفحة، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٤٨ ـ **الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح**: للأستاذين: الدكتور مصطفى سعيد الخَنْ، والدكتور بديع السيِّد اللَّحَّام حفظهما الله وأمتع بهما.

وقد حاول مؤلِّفاه أن يضعا فيه عُصارةَ تجربتهما في تدريس هذا العلم، وخلاصةَ مطالعتهما له، حيث بَسَّطا عبارَة الكتاب جُهْدَ المستطاع، مع عَدَم الإخلال بالمادة العلمية، وبَذَلا وُسْعَهما في توضيح المسائل العويصة في لغةٍ سهلةٍ من خلال الأمثلة التطبيقية المشروحة، والمنتقاة من مصادر هذا العلم الأصلية، وقد دَعَّما كلامَهما في كثيرٍ من المباحث بنقولٍ من كتب المتقدِّمين الذين صنَّفوا في هذا الفنِّ؛ ليكون الكتابُ صِلَةَ وصلٍ بين تراثنا التليد والأصيل. وعُنِيا كذلك في كثيرٍ من المصطلحات ببيان وجه ارتباط بعض أنواعها من بعضٍ، ممَّا يُساعد على إعطاء تصوُّرٍ شموليٍّ لهذا العلم. وهذه الميزة من أهمِّ ميزات هذا الكتاب، يخلو منها معظمُ كتب مصطلح الحديث.

طُبع في دار الكلم الطيب بدمشق عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م في (٣٦٧) صفحة.

٤٩ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع.

بنى فيه المؤلِّفُ تحريرَ أصول هذا العلم على طريق السَّلَف المتقدّمين، واستفاد من تحريرات المتأخِّرين، وعدل عن ابتكاراتهم في هذا الفنِّ؛ لأنهم ـ كما يقول المؤلِّف ـ جروا على التنظير في أكثر ما انفردوا به، خصوصاً أهل الأصول منهم، وهذا العلمُ مستندٌ إلى النقل، وإلى التبصُّر في منهج أهلِه، فبونٌ كبيرٌ مثلاً بين كلام أهل الفنِّ في تحرير معنى العدالة والجهالة ومراعاتهم لواقع النَّقَلَة، وبين ما ضَمَّنه متأخِّرو الأصوليِّين كتبَهم في تفسير ذلك، والذي تأثّروا فيه بمعناها عن القُضاة، وداخلوا بين هذا الباب وذاك، ولم يضربوا له من الأمثال من أحوال النَّقَلة ما يَكشِف حقيقتَه.

اجتهد المؤلِّف في هذا الكتاب في ضرب الأمثال في واقع الحال لا من نسيج الخيال تقريباً لمسائلِ هذا العلم. واسْتَبْعَد من مباحثه من الأبواب: غريبَ الحديث، وفقه الحديث، ومُشكِلَ الحديث، والنَّسْخَ في الحديث، كما ألغى ذِكرَ بعضِ المسائل التي جرت كتبُ مصطلح الحديث على ذكرها في وقتٍ لم تزل فيه الروايةُ والإسنادُ، واليوم قد استغنى الناسُ عن التقنين لها؛ إذ لم تَعُدْ تُسْتَعمل، مثلُ: (من ينسخ وقتَ القراءةَ والعرضِ على الشيخ)، فهذه لا تكاد ترى لها تأثيراً في الواقع التطبيقي، كذلك الجانب التنظيري انتهت الحاجةُ إليه، كاعتبار السِّن عند الأداء.

والكتابُ مفيدٌ للغاية للأساتذة والطَّلَبَةَ، يُعينهم في حلّ كثير من مُعْضَلات هذا العلم في أسلوبٍ واضحٍ.

طُبع في دار الرَّيّان ببيروت عام ١٤٢٤ هـ في مجلَّدين.

٥٠ ـ علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها: للأستاذ الدكتور أبي اللَّيْثِ الخَيْر آبادي.

حاول المؤلِّف أن يجمعَ في هذا الكتاب بين القديم الذي تناقلته الأجيال من بداية هٰذا العلم إلى عصر استقرارِهِ على المصطلحات، وبين الجديد الذي استجدَّ نتيجةَ التطوُّر في العلوم والعقول. وأن يُعرِض عن ذكر الآراء في المسائل الخلافية، إلا في البعض القليل منها. وأن يأتي بأمثلةٍ جديدة من الأحاديث أو الرواة لتوضيح مسائل علوم الحديث.

كما زادَ المؤلِّفُ على علوم الحديث بعضَ المباحث، مثل مباحث: «تعريف جديد لعلم رواية الحديث ولعلم دراية الحديث، وما يتعلَّق بهما من موضوع وفائدة وغاية وضوح» و«تعريف معاصِرٌ للمحدِّث»، و«تنسيقٌ جديدٌ لمكانة السنة التشريعية والمعرفية»، و«ترتيب مبتكر لحفظ السُّنَّة»، و«ضوابط المحدِّثين للحكم على الحديث أو الرجال ضوابط فطرية عقلية»، و«الأسباب غير المقصودة للوضع في الحديث»، «الأحاديث الصالحة للترقية وغير الصالحة لها»، و«عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف غير تعدُّد الطُّرق، وعواضد غير صالحة لها»، و«البُعد الزَّماني والمكاني في السُّنَّة، وضوابط التعامل معه»، وغير ذلك من المباحث القيمة التي زادت الكتاب قيمةً وقدراً.

وقد طُبع الكتابُ في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م في (٣٨٤) صفحة. ثم أعيدت طباعته في دار النفائس بعمان (الأردن) عام ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٥١ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

وهو مِن أوسع وأشمل الكتب في علوم الحديث، من حيثُ المواد العلمية والمعلومات الغزيرة فيها، لقد قرأ المؤلِّفُ كلَّ ما وَقَع عليه من كتب هٰذا العلم وألمَّ به، ثم أعاد صياغتَه في نظامٍ جديدٍ، وترتيبٍ سهلٍ، وجعله في أبوابٍ يسبقها البابُ التمهيديُّ الذي خَصَّصه بتعريف المصطلحات الأساسيةِ لعلوم الحديث من المتن والإسناد وتعريف الألقاب العلمية للمشتغلين بالحديث. ثم عرَّف في الباب الأول بالسُّنَّة النبوية من حيث مكانتها في التشريع الإسلامي وحجيتها مستدلاً بالكتاب والسنة والإجماع، ثم ألقى الضوءَ على كتابتها وتدوينها وتصنيفها من العصر النبوي إلى عصرنا هٰذا. وتناول في الباب الثاني علومَ الرّواية والرُّواة مع تعريفٍ جامعٍ لكلٍّ منها. وعرَّف في الباب الثالث بمصطلحات الحديث مع عرض الأمثلة والشواهد.

طُبع الكتاب في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م، في (١٢٠٠) صفحة.

وقد أُلِّفت في هذا العصر كتبٌ كثيرةٌ في مصطلح الحديث وعلومه، يغلب عليها التبسيطُ وسهولُ العبارة ووضوحها، وحسنُ التقسيم، فأذكر فيما يلي أسماء بعض الأهمِّ منها:

٥٢ ـ **إتحاف النَّبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديلِ**: للأستاذ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل.

طُبع في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، وفي مكتبة العلم بجُدَّة عام ١٤١٤ هـ في (٢٠٢) صفحة.

٥٣ ـ **اجتناء الثمر في مصطلح أهل الأثر**: للأستاذ عبد المحسن بن حمد العباد.

طُبعَ في دار الثقافة الإسلامية، بالرياض عام ١٣٩ هـ في (٦٣) صفحة.

٥٤ ـ **الأحاديث النبوية والمحدِّثون**: للأستاذ محمد إسماعيل إبراهيم.

طُبعَ في دار الفكر العربي ببيروت عام ١٣٩٣ هـ في (١٥٨) صفحة.

٥٥ ـ **أصول الحديث النبوي: علومه ومقاييسه**: للحسيني عبد المجيد هاشم.

طُبعَ في دار الشروق بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ في (٢٢١) صفحة.

٥٦ ـ **أضواء على مصطلح الحديث؛ مع الترجمة لبعض أعلام المحدِّثين**: للأستاذ عبد الفتَّاح إبراهيم العطافي.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٢٨٣) صفحة.

٥٧ ـ **الأمالي المكِّيَّة على المنظومة البيقونية**: إملاء الأستاذ أبي عبد الله سليمان ابن ناصر العلوان.

طُبع في دار الجلالين بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٧٣) صفحة.

٥٨ ـ **الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح**: للأستاذ سعد ياسين.

طُبع في المكتب الإسلامي بدمشق عام ١٤٠١ هـ في (١٨٢) صفحة.

٥٩ ـ **الباعث الحثيث في فضل علم الحديث**: للأستاذ أبي عبد الكبير عبد الجليل السُّوْرَتي.

طُبع في دهلي: جهيكر في (٣٢) صفحة.

٦٠ ـ **الباكورة الجنية في قطاف متن البيقونية**: جمعهُ وألَّفهُ الأستاذ محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي.

طُبعَ في مطابع الصفا بمكة المكرَّمة عام ١٤٠٤ هـ في (١٢٣) صفحة.

٢١ ـ **بحوث وقضايا في علم الحديث**: تأليف الأستاذ محمد أحمد همام.

طُبع في دار القلم بدبي عام ١٤٠٧ هـ في (٣٣١) صفحة.

٦٢ ـ **البيان الصريح: شرح قصيدة غرامي صحيح**: تأليف الأستاذ عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني الشهير بالإسكندراني (المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ).

طُبع في مطبعة التوفيق بدمشق عام ١٣٤٦ هـ.

٦٣ ـ **تأمُّلات منهجية في تاريخ السنة وأصول الحديث**: تأليف الدكتور موسى إبراهيم الإبراهيم.

طُبع في دار الثقافة بالدوحة عام ٤١٣ هـ (دراسات منهجية هادفة : ٦).

٦٤ ـ **تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية** : لمحمد نجيب المطيعي.

توزيع المختار الإسلامي، دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ (تحتَ راية السنة : ١) في (٢٣٠) صفحة.

٦٥ ـ **التقريرات السَّنِيَّة في حلِّ ألفاظ المنظومة البيقونية** : للشيخ حسن محمد المشاط (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ).

طُبع في دار الكتاب العربي بالقاهرة، عام ١٣٦٦ هـ ويليها : البيقونية.

٦٦ ـ **التميهد في علوم الحديث** : للأستاذ همام عبد الرحيم سعد.

طُبع في دار الفرقان بعُمان عام ١٤١٢ هـ في (١٦٧) صفحة.

٦٧ ـ **التوضيحات البسيطة على المنظومة البيقونية** : تأليف الأستاذ سعد بن عمر ابن سعيد جليا الفوتي التجاني.

طُبع في دار التجاني المحمدي بتونس عام ١٤٠٠ هـ في (٥١) صفحة.

٦٨ ـ **تيسير مصطلح الحديث في سؤالٍ وجوابٍ** : للأستاذ مصطفىٰ بن العَدَوي.

طُبع في مكتبة الحرمين للعلوم النافعة بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (٦٢) صفحة.

٦٩ ـ **تيسير الوصول إلى علم حديث الرسول ﷺ** : للأستاذ محمد رأفت سعيد.

طُبع في دار الهداية بالقاهرة، توزيع دار الصحوة بالإسكندرية، عام ١٤٠٧ هـ، في (٧٩) صفحة.

٧٠ ـ **الجهابذة وعلوم الحديث** : للأستاذ عبد العزيز سيد الأهل.

طُبع في مطبعة المدني بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ في (١٧٩) صفحة.

٧١ ـ **حاشية لُقط الدُّرر على شرح متن نخبة الفكر للإمام شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني** : تأليف عبد الله بن حسين خاطر العَدَوي.

طُبع في مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة عام ١٣٢٢ هـ في (١٦٠) صفحة.

٧٢ ـ **حسن الحديث: شرح تهذيب مصطلح الحديث**: للأستاذ عبد الرحمن عيد المحلاوي الحنفي.

طُبع في مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٥٧ هـ في (٧٩) صفحة.

٧٣ ـ **دراسات في علوم الحديث**: للأستاذ إسماعيل سالم عبد العال.

طُبع في دار الهداية بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٢٧١) صفحة.

٧٤ ـ **دراسات في علوم الحديث**: تأليف محمد عوض الهزايمة.

طُبع في دار عمار بعمَّان عام ١٤١٠ هـ في (١٥٢) صفحة.

٧٥ ـ **دراسة في مصطلح الحديث**: للأستاذ إبراهيم النعمة.

طُبع في مطبعة الزهراء الحديثة بالموصل عام ١٤٠٥ هـ في (٢٣١) صفحة.

٧٦ ـ **الديباج المذهب**: لعلي بن محمد الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦ هـ) تحقيق عبد الغفار سليمان البندري.

طُبع في دار الحديث بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ في (٧٥) صفحة.

٧٧ ـ **رفع الأستار عن محيَّا مخدرات طلعة الأنوار**: للشيخ حسن محمد المشاط.

طُبع في المكتبة السلفية بمكَّةَ المكَّرمة عام ١٣٤٨ هـ، وكتاب «طلعة الأنوار» من تأليف الشيخ عبد الله بن إبراهيم الشِّنقيطي (المتوفى سنة ١٢٣٥ هـ).

٧٨ ـ **السُّنَّةِ النبوية وعلومها: دراسة تحليلية للسنة النبوية وعلومها في أعظم عصور التدوين، ودفاع عن السنة، ورد لشبهات المستشرقين، وأعداء الإسلام**: للدكتور أحمد عمر هاشم.

طُبعَ في مكتبة غريب بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ في (٤٤٥) صفحة.

٧٩ ـ **السُّنَّة ومعرفة علوم الحديث**: للأستاذ عبد الحميد إبراهيم سرحان.

طُبعَ في النادي الأدبي بجازان عام ١٤٠٤ هـ في (٩٦) صفحة.

٨٠ ـ شرح قصب السكر: نظم نخبة الفكر للأمير الصَّنعاني: **تأليف الأستاذ عبد** الكريم ابن مراد الأثري.

طُبعَ في مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥ هـ.

٨١ ـ شرح قصيدة «غرامي صحيح» في أنواع الحديث: للشيخ بدر الدين الحسني (المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ).

طُبعَ في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠١ هـ. و: غرامي صحيح، لابن فرح الإشبيلي (المتوفى سنة ٦٩٩ هـ).

٨٢ ـ شرح القصيدة الغرامية في المصطلحات الحديثية: شرح البيباني.

طُبعَ في مطبعة بولاق بالقاهرة عام ١٢٨٦ هـ في (١٩) صفحة.

٨٣ ـ صقل الأفهام الجلية بشرح المنظومة البيقونية: الناظم عمر بن محمد بن فتوح البيقوني (المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ) تأليف أبي إسلام مصطفى بن محمد بن سلامة.

طُبعَ في مكتبة خالد بن الوليد بالجيزة عام ١٤١٢ هـ.

٨٤ ـ ضوء القمر على نخبة الفكر: محمد علي أحمدين.

طُبعَ في دار المعارف بالقاهرة عام ١٣٦٨ هـ في (٨٨) صفحة.

٨٥ ـ طراز البيقونية في علم مصطلح الحديث: تهذيب وشرح محمود أحمد عمر النشوي.

طُبع في مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة عام ١١٣٦ هـ في (١٣) صفحة.

٨٦ ـ الطِّراز الحديث في مصطلح الحديث: لمحمد أبي الفضل الوراقي الجيزاوي (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ).

طُبع في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣٦٧ هـ في (٣٢) صفحة.

٨٧ ـ **طلعة الأنوار في علم الآثار (نظم)**: للأستاذ عبد الله بن إبراهيم الشِّنقيطي.

طُبع في مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ في (٢٨) صفحة، ومعه: «غرة الصباح فيما يلزم لطالب معرفة صحيح البخاري من الاصطلاح، لعبد الله الشِّنقيطي ص ٣١ ـ ٤٨.

٨٨ ـ **علم مصطلح الحديث**: للدكتور يوسف المرعشلي.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ.

٨٩ ـ **علوم الحديث**: للأستاذ عبد الله محمود شحاتة.

طُبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ (قضايا إسلامية).

٩٠ ـ **علوم الحديث**: تأليف الأستاذ عبد الكريم زيدان، وعبد القادر داود عبد الله.

طُبع في مطبعة عصام ببغداد عام ١٣٣٩ هـ في (٢٧٢) صفحة.

٩١ ـ **علوم الحديث**: للأستاذ محمد علي قطب.

طُبعَ في دار الأنصار بالقاهرة عام ١٤٤٠ هـ. (سلسلة المدخل إلى العلوم الإسلامية: ٢).

٩٢ ـ **علوم الحديث مصطلحه: عرض و دراسة**: للدكتور صبحي الصالح.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت عام ١٣٨٥ هـ في (٤٤٧) صفحة.

٩٣ ـ **علوم السُّنة ودستور الأمة**: للأستاذ عبد الناصر توفيق العَطَّار.

طُبعَ في مؤسَّسة البستاني للطباعة بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ، عنوان الغلاف: دستور السنة وعلوم الأمة، في (٢٤٠) صفحة.

٩٤ ـ **علوم القرآن والحديث**: للأستاذ أحمد علي داود.

طُبعَ في دار البشير بعَمَّان عام ١٤٠٤ هـ، في (٢٦٤) صفحة.

٩٥ ـ **عناية المسلمين بالسُّنَّة ومدخلٌ لعلوم الحديث**: للأستاذ محمد حسين الذهبي.

طُبع في مكتبة الأنصار بالقاهرة عام ١٣٩٨ هـ في (٧٦) صفحة.

٩٦ ـ **غاية المستغيث في علم مصطلح الحديث**: للأستاذ محمد محمد السَّماحي.

طُبعَ في دار العهد الجديد بالقاهرة عام ١٣٩٠ هـ في (١٦٦) صفحة.

٩٧ ـ **فتح البر بشرح بلوغ الوطر من مصطلح أهل الأثر**: لأبي محمد عباس بن محمد بن أحمد بن رضوان الشافعي المدني (المتوفى بعد سنة ١٣٤٣ هـ).

د. ن بالمدينة المنورة، عام ١٣٢١ هـ، وبهامشه: «إتحاف الإخوان بشرح قصيدة الصبان» للمؤلف نفسه.

٩٨ ـ **فتح القدير في مصطلح حديث البشير النذير**: تأليف الشيخ محمد بن أحمد الشِّنقيطي.

طُبع في مكتبة القاهرة بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ في (٤٣) صفحة.

٩٩ ـ **مقدمة في أصول الحديث**: للشيخ عبد الحقِّ الدِّهْلَوي، تقديم وتعليق الشيخ سليمان الحسيني النَّدْوِي بالقاهرة.

طُبعَ في دار الصَّحوة عام ١٤٠٧ هـ، وطُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (١١٨) صفحة.

١٠٠ ـ **في الحديث النبويّ: بحوثٌ ونصوصٌ**: تأليف الأستاذ أحمد يوسف سليمان.

طُبع في دار العروبة بالكويت إشراف دار الفصحة بالقاهرة عام ١٤٠٢ هـ.

١٠١ ـ **مباحث في علوم الحديث**: للأستاذ حسن البنَّا.

طُبعَ في دار التوزيع والنشر الإسلامي بالقاهرة عام ١٤١١ هـ في (٧١) صفحة، (نحو جيل مسلم).

١٠٢ ـ **مباحث في علوم الحديث**: للشيخ منَّاع القَطَّان.

طُبع في مكتبة وهبة بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ في (١٧١) صفحة.

١٠٣ ـ **المبسَّط في علوم الحديث**: للأستاذ يحيى مختار غزاوي.

طُبعَ في مؤسَّسة الرَّيَّان ببيروت عام ١٤١١ هـ في (٩٦) صفحة.

١٠٤ ـ **محاضرات في علوم الحديث**: للأستاذ حارث سليمان الضَّاري.

طُبع في جامعة بغداد ببغداد عام ١٤٠٥ هـ في (١١٥) صفحة.

١٠٥ ـ **محاضراتٌ في علوم الحديث**: للأستاذ علي محمد جَمَّاز.

طُبع في دار القلم بالكويت عام ١٤٠٢ هـ في (١٣٦) صفحة.

١٠٦ ـ **مختصر علوم الحديث**: للأستاذ محمد علي قطب.

طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٤٠٧ هـ في (١١٨) صفحة.

١٠٧ ـ **المختصر في علوم الحديث**: للأستاذ عبد المنعم المبارك حسن.

طُبع في دار الفكر بالخرطوم، ودار الطباعة الحديثة بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (١٣٦) صفحة.

١٠٨ ـ **المختصر الوجيز في علوم الحديث**: للدكتور محمد عَجَاج الخطيب.

طُبع في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١٠٩ ـ **مذكِّرة في مصطلح علم الحديث**: للأستاذ بشير ضيف بن أبي بكر.

طُبعَ في ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر.

١١٠ ـ **مصطلح الحديث**: للأستاذ إبراهيم الشهاوي.

طُبع في دار الكتاب العربي الجامعي بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ.

١١١ ـ **مصطلح الحديث**: للأستاذ عبد الغني.

طُبع في مطبعة الفتوح بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ، ط ٣، ومكتبة الجامعة الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٩٤ هـ في (٣٢) صفحة.

١١٢ ـ **مصطلح الحديث و أثره على الدَّرس اللُّغوي عند العرب**: للأستاذ شرف الدين علي الرَّاجحي.

طُبع في دار النهضة العربية ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ. ودار المعرفة الجامعية بالإسكندرية عام ١٤٠٥ هـ في (٣٠٦) صفحة.

١١٣ ـ مصطلح الحديث ورجالهُ: تأليف الأستاذ حسين محمد مقبولي الأهدل.

طُبع في مكتبة الجيل الجديد بصنعاء عام ١٤١٠ هـ في (٢٥٩) صفحة.

١١٤ ـ مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه: للأستاذ محمد عثمان الخشت.

طُبع في مكتبة القرآن بالقاهرة، ومكتبة الساعي بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (١٦٠) صفحة.

١١٥ ـ مقدِّمةٌ في بيان أصول الحديث: درايةً وروايةً: بقلم الأستاذ علي بن محمد الهندي.

طُبع في دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ في (٣١) صفحة.

١١٦ ـ مقدِّمة في علم المصطلح: لأستاذ علي القاسمي.

طُبعَ في مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ.

١١٧ ـ مِن أطيبِ المِنَح في علم المصطلح: جمع وتأليف الأستاذ عبد الكريم مُراد، وعبد المحسن العباد.

طُبعَ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنَّورة عام ١٤٠٨ هـ في (٨٩) صفحة.

١١٨ ـ المنتقى النفيس في مصطلح الحديث: للأستاذ محمود هلال محمد السِّيسي.

طُبعَ في دار المنار بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (١٤٤٠) صفحة.

١١٩ ـ المُغيث في علم مصطلح الحديث: تأليف الأستاذ حافظ حسن المسعودي.

طُبعَ في مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ في (٣٥) صفحة.

١٢٠ ـ منهج التحديث في علوم الحديث: للأستاذ رجب إبراهيم صقر.

طُبعَ في دار الطباعة المصرية بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في (٢٢٤) صفحة.

١٢١ ـ منهج ذوي النَّظر في شرح منظومة علم الأثر : للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي .

طُبع في شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٧٤ هـ، وشركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ، و«منظومة علم الأثر» هي ألفية المصطلح للسيُوطي .

١٢٢ ـ المنهل اللَّطيف في أصول الحديث : تأليف الشيخ محمد بن عَلَوِيٍّ المالكي الحسني .

طُبع في شركة المدينة المنوَّرةِ للطباعةِ والنشر بجُدَّة عام ١٣٩٥ هـ في (١٣٢) صفحة .

١٢٣ ـ المهذَّب في مصطلح الحديث : تأليف، الأستاذ منشاوي عثمان عَبُّود .

طُبعَ في الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية بالقاهرة ١٤٠٥ هـ في (٧٨) صفحة .

١٢٤ ـ المُوجَزْ في علوم الحديث : للأستاذ مساعد مسلم آل جعفر .

طُبع في جامعة بغداد ببغداد، كلية الآداب عام ١٣٩٩ هـ في (١٧٩) صفحة .

١٢٥ ـ الميسَّر في علوم الحديث والاصطلاح : لسيد عبد الماجد الغوري .

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٢٥٠) صفحة .

١٢٦ ـ النَّاقد الحديث في علوم الحديث : للأستاذ محمد المبارك عبد الله .

طُبع في مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة، عام ١٣٩١ هـ، في (١٦٢) صفحة .

١٢٧ ـ النُّخبة النبهانية بشرح المنظومة البيقونية في علم مصطلح الحديث : للشيخ محمد بن خليفة بن حمد النَّبهاني الطَّائي .

طُبع في مطبعة المعاهد بالقاهرة، ومطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٥٧ هـ في (٥٤) صفحة .

١٢٨ ـ نظم اللُّؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون : للأستاذ حافظ بن أحمد ابن علي الحكمي .

طُبعَ في مطابع البلاد السعودية بمكَّة المكَّرمة عام ١٣٣٧ هـ ويليهِ: «لامية المنسوخ». عنوان الغلاف: «نظم اللؤلؤ المكنون في مصطلح الحديث».

١٢٩ ـ النَّفيس في التمييز بين الصَّحيح والضَّعيف وشرح مصطلح الحديث: للشيخ محمد عبد العزيز الهلاوي.

طُبعَ في مكتبة الاعتصام بالقاهرة، والمختار الإسلامي بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ، ودار بوسلامة بتونس عام ١٤٠٥ هـ.

١٣٠ ـ النَّهج الحديث في مختصر علوم الحديث: للأستاذ علي محمد نصر.

طُبع في رابطة العالم الإسلامي، إدارة الصحافة والنشر بمكة المكرمة عام ١٤٠٥ هـ (دعوة الحق: ٣٩) في (٢٤٥) صفحة.

١٣١ ـ نيل الأماني في توضيح مقدِّمة القَسطلاَّني: تأليف عبد الهادي نجا الإبياري (المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ).

طبعه يوسف أبو السعود (طبع حجر) بالقاهرة عام ١٢٩٥ هـ في (٢٢) صفحة، وبالهامش: «مقدمة القسطلاَّني لشرح صحيح البخاري». يليهِ شرح كشف النِّقاب على المنظومة الموسومة بـ «رضاب المرتشف في نظم ما ورد في الصحيح والموطأ من المؤتلف والمختلف» للمؤلِّف نفسهُ، وأصل العنوان: هذه حاشية تُسمَّى نيل الأماني.

١٣٢ ـ الهداية في علوم الرواية: محمد بن محمد الجزيري؛ حقَّقهُ أبو موسى عبد العزيز بن محمد المَكِّي.

توزيع مكتبة العلم بجُدَّة عام ١٤١٣ هـ في (١٣٩) صفحة.

١٣٣ ـ الوجيز في مصطلح الحديث: تأليف الأستاذ محمد أبو الفَتُّوح المرصفي.

طُبعَ في دار الكتاب العربي بالقاهرة عام ١٣٧٣ هـ في (٦٢) صفحة.

* * *

١٠ـ مصادر معرفة قواعد المحدِّثين

«قواعدُ المحدِّثين» هي مجموعةُ القواعد والقوانين الضابطة لأحوال الراوي، وصفات المروي قبولاً وردّاً. هي إذاً علوم مصطلح الحديث، أو علم الحديث درايةً، أوعلم أصول الحديث، أسماء لمسمًّى واحدٍ. يَدُلُّ على ذلك: أنَّ العلماء استعملوا كلمةَ قواعد مرةً، وقوانين أخرى عند تعريفهم لعلم الحديث.

وتهدف قواعد المحدثين إلى معرفة الرواة والمرويات ببيان صفاتهم وأحوالهم، والطرق الموصلة إلى ذلك، وتتبعها، ونقدها، وبيان ما لها وما عليها.

وكذلك المنهج الذي ساروا عليه في التأليف، والنقد، والتعديل، والتجريح... فإن هذا الأمر قد هيمن على الحركة العلمية الحديثية من حين اهتم أبناؤها بجمع الحديث النبوي، بل من حين عرف الصحابة الكرام أهمية الحديث ومكانته بالنسبة للتشريع عموماً وخصوصاً.

وعليه يمكن القول: بأن هذه القواعد قد نشأت في وقتٍ مبكِّرٍ تزامن مع بدء الرواية والتحمل والأداء، وقد كان لدى الصحابة ما يمكن أن نطلق عليه «قواعد تحديث»، أو «أصول الحديث»، بل في القرآن والسنة ما يمكن أن نؤصل به لذلك.

مما يقطع بأن لهذه القواعد بدايات مبكرة، وإن لم تأخذ شكل العلوم المدونة في الكتب، والمسماة باسمها الخاص المشعر بها، أو لم تتبلور في صورة علم محدَّدٍ مدوَّنٍ من هذه الناحية.

ومن ناحية أخرى فإنَّ موضوع القواعد: الراوي والمروي، وكلُّ ما أُضيف إلى النبي ﷺ. وكذا ما أضيف إلى الصحابي والتابعي. واستمدادها من تتبع أحوال متن الحديث، وأحوال رواته.

معنى هذا: أنَّ البدايات الأولى للقواعد قد ظهرت في عهد النبوة، وإن لم تأخذ صفة الانتشار، أو تتبلور في صورة أفكار واضحة محدَّدة، بل كانت أشبه بالمشورة

واستطلاع الرأي، بقصد التثبت والتوثيق والاطمئنان القلبي، تمشياً مع مقتضيات وظروف الوقت، فالصحابة جميعاً عدول[1].

أعرِّف فيما يلي بأهمِّ الكتب التي تناولت هٰذا الموضوعَ:

١ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: لعلاَّمة الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ).

تقسيم هذا الكتاب وترتيب أبوابه وفصوله ومباحثه ووضع عناوينها في غاية في الحُسن وتسهيل المطالعة والمراجعة ـ على كثرتها ـ وجَعْلِها عامةً شاملةً لوسائلها كمقاصدها، وفروعها كأصولها.

لقد طالَعَ المؤلِّفُ كثيراً من مصنَّفات المُحَدِّثين والأُصوليِّين والفقهاء والصوفية والمتكلِّمين والأُدباء من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وكتب مذكّراتٍ فيما اختار منها في هذا الفنِّ وما يتصل به من العلم، ثم جمعها ورتَّبها؛ وقد وفىٰ بعضَ المسائل حقَّها ببيان كل ما تمسُّ إليه حاجة طلابها، وأوجز في بعضها واختصر، إمَّا لِيُمَحِّصه في فرصة أخرىٰ، وإمَّا ليفوِّض أمره إلىٰ أهل البحث والنظر.

وقد فتح فيه بعد الخُطبة والمقدِّمة تسعة أبواب لمباحث الحديث من: فضله وعلومه ومصطلحاته ورواته وكُتبه ومصنِّفيها ودرجاته وما يُحْتَجُّ به وما لا يحتجّ به وحكم العمل به، وغير ذلك من المسائل في نوعَيْ الرواية والدراية، وفتح الباب العاشر لِفقه الحديث ومكانته من أصول الدين والمذاهب فيه، وما رُوي وأُلِّف في الاهتداء والعمل به، يليها الخاتمةُ، وهي فوائد متفرقة لا يستغني عنها طالبُ الحديث.

وقد طُبع هٰذا الكتاب لأول مرَّةٍ بتحقيق العلامة محمد بهجة البَيْطار ـ رحمه الله تعالىٰ ـ. ثم صدرت له طبعةٌ مُنقَّحةٌ بعناية الأخ الفاضل الأستاذ مصطفىٰ شيخ مصطفىٰ عن مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ.

٢ ـ قواعد في علوم الحديث: للعلاَّمة المحقِّق المحدِّث الفقيه الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

---

(١) انظر: «التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين»: ص: ١٣ ـ ١٤.

هـٰذا الكتابُ جليلُ القدر، رفيعُ المقامِ والذِّكر، عظيمُ النفع والإفادة، فريدُ المعرفةِ في كثير من جوانبهِ وفصولهِ، وجميلُ الترتيبِ والنظام، تدارَكَ به مؤلِّفهُ قسماً كبيراً من المباحثِ المُغْفَلةِ في كتب مصطلح الحديث وعلومِه، فنظَّمها خيرَ تنظيم، وقعَّدَها أحسن تقعيدٍ، فساقها مساقَ القواعدِ المستقرَّةِ، وأوردها موردَ الضوابطِ المستقلَّةِ، تصحبُها أدلتها وشواهِدُها.

وقد نَخَلَ المؤلِّفُ من أجل ذلك كُتبَ الرجالِ والمصطلح والأصول والفقه والتخاريجِ وشروحِ الحديث والتاريخ وما إليها، مما وصلَتْ إليه يدُه، وغربَلَها غربلَةَ العارفِ البَصير، فاستخرجَ ما فيها من الفوائد المغمورةِ، والقواعدِ المنثورةِ ونسَّقها وبوَّبها خيرَ تبويبٍ، وكما استَخرجَ بدأَبِهِ العجيبِ ونظرِه الثاقبِ نصوصاً نادرةً، وقواعدَ فريدةً غاليةً، من غيرِ مظانِّها.

وقد استطاع المؤلِّفُ أن يؤلِّفَ من تلكَ النصوص المبعثرة وحدةً متماسكةً، جسَّمت قواعدَ أساسية في موضوعها، وأخرجَتها إلى صعيد الاستناد والاعتماد، بعد أن كانت مغمورةً في مطاوي الكتب والأسفار، لا يَهتَدِي إليها ولا يَتنبَّهُ لوَحْدَتِها إلا من آتاهُ الله ذلكَ الذِّهنَ الوَقَّادَ، وتلكَ اليقظةَ الناقدَة البصيرةَ، وذاكَ الصبرَ العجيبَ على البحث والتنقيب.

ومن هنا كانَ الكتابُ نسيجَ وحدِه في كثيرٍ من مباحثهِ، ويشهدُ بهـٰذا ويجدهُ جلياً كلُّ من يقرأُهُ، ملاحِظاً تمامَ الوحدةِ والانسجامِ بينَ نصوصهِ وشواهدهِ، مع التباعدِ الشاسعِ بينها في مصادرها ومظانِّها.

كذلك تمكَّنَ المؤلِّفُ بما آتاه الله من المزايا العالية، من الصبر الطويل، والأناة الواعية، والحِذْقِ النادر، والذِّهن الدقيق، أن يربط بين النظير والنظير، ويَجمعُ الشبيهَ إلى الشبيه، والقولَ إلى القولِ، حتى تجلَّتْ تلكَ الحقائقُ ناصعةً ناضرةً، ولا لَبْسَ فيها ولا غُمُوضَ، تَصحبُها أدلتها، وتقترن بها حُجَجُها تُثبِتُ صِحَّةَ الدعوىٰ على أبين وجهٍ.

وتأسيسُ الضوابطِ أو القواعدِ في العلمِ بتأليفِ المثيلِ إلىٰ المثيل، ورَدُّ النظيرِ إلى النظير لا يَنهضُ بهِ إلا أفذاذٌ قليلون، قد آتاهم الله من المواهب العلمية أعلاها، ومن نباهة الذِّهنِ أكملها، وأقواها، ومن الصبرِ أوفاه، فاستطاعوا أن يُقدِّمُوا لذَوي

العلمِ من المقاييس والقواعد الكلية: ما يحفظهم من التخبُّطِ والاضطرابِ، ويَهديهم إلىٰ الحقِّ والصواب.

وفي مبحث الجرح والتعديل من هـٰذا الكتاب، أفاد المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إفادةً حسنةً من كتاب الإمام اللكنوي: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، وأضافَ إلىٰ ما نَقَلَهُ منه ضروباً نفيسةً من الضوابط والقواعد، تميَّزَ بها هـٰذا الكتاب عن ذاك، وفي الوقت نفسهِ جاء هـٰذا الكتابُ متمِّماً لذلك البناءِ الشامخ الرفيع، الذي شادَه وأجادَه اللكنوي.

وقد تميَّزَ هـٰذا الكتابُ من جهةٍ أُخرىٰ، هي أنهُ لم يكن قاصراً على موضوعٍ واحدٍ، بل اشتملَ على مباحثَ شائكةٍ، وفصولٍ وأنواعٍ مستصعبةٍ من علومِ الحديث، فتصدَّىٰ لها بالشرحِ والتحقيق[1].

طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (٥٥٣) صفحة.

٣ ـ **قواعد أصول الحديث**: للدكتور أحمد عمر هاشم.

عالج فيه المؤلِّفُ بحوثَ علم مصطلح الحديث محاولاً بيانها وتحليلها في دِقَّةٍ واستيعابٍ مع الإيضاح لما غمض منها، وضرب الأمثلة لما يحتاج إلى أمثلة من قواعد هذا العلم، فكان الكتابُ بمثابة أضواء كاشفة على قواعد هذا العلم وبحوثه وموازين النقد فيه.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٧٨) صفحة.

٤ ـ **التأصيل الشرعي لقواعد المحدِّثين**: للدكتور عبد الله شعبان.

عرض المؤلِّفُ في هذا الكتاب تلخيصاً، أو اختصاراً لجهد العلماء، وفيه إعادةُ ترتيب القواعد، بضَمّ الموضوعات ذات الصلة الواحدة وجَعْلِها في مكانٍ واحدٍ، ومن

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

ثمَّ ففيه جمع المتفرقات والجزئيات؛ ليتكون منها وحدةً متكاملةً في بابها، فهو على هـٰذا دراسة موضوعية.

وفيه ردُّ كلٍّ قاعدةٍ إلى أصلها من الكتاب أو السُّنة، أو إلى أمرٍ مقتبسٍ منهما، أو مقيسٍ عليهما، أو على أحدهما. . كذا أقوال الصحابة وعلماء الإسلام. . .

وفيه إبرازٌ لمنهجية علماء الحديث، وبالتَّالي وضع حدٍّ للمتقوِّلين، ومبتغي تقويم العمل الإسلامي ممن لبسوا ثياب النقد.

وفيه تعريفٌ بمعنى التأصيل، وقواعد المحدِّثين: نشأتها، أهميتها، عددها، وتعريف كذلك ببعض المصطلحات الحديثية.

ثم فيه تقسيمُ قواعد المحدِّثين إلى ثلاثة أقسام، جَعَل المؤلِّفُ كلَّ قسمٍ في بابٍ مستقلٍّ تحته فصول.

الأول: تعلَّق بالقواعد المعرِّفة بأحوال الرواية وعلومها.

والثاني: تعلَّق بالقواعد المعرفة بأحوال الرواة وأسمائهم.

والثالث: تعلَّق بالقواعد المعرِّفة بالمرويات. . وهو أوسعها.

واشتمل التمهيد على بيان معنى التأصيل والتعريف بقواعد المحدِّثين ونشأتها، والتأصيل للنشأة من القرآن، والسنة، وعلم الصحابة، والأدوار التي مَرَّت بها القواعد، وأشهر المصنفات فيها، وقواعد المحدِّثين والاختلاف في عَدَدِها، وتعريف ببعض المصطلحات الحديثية وقواعد المحدِّثين: الرواية، والدراية، والصلة بينهما.

طُبع في دار السَّلام بالقاهرة عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٧٤٢) صفحة.

* * *

١١ـ مؤلَّفات في «علوم الحديث» علىٰ الطريقة المنهجية

كان لبعض المؤلِّفين المعاصرين في «علوم الحديث» الفضلُ في ابتكارٍ، ما يُمكن بتسميته «الطريقة المنهجية» في التأليف، حيث قسَّموا أصولَ الحديث وعلومه إلى أقسامٍ، بين أفراد كل قسمٍ من هذه الأقسام قاسمٌ مشتركٌ، فقِسْمٌ في علوم الرواة، وقسمٌ في علوم الرواية، وقسمٌ في أنواع الحديث من حيث القبول والرَّدِّ، وقسمٌ في علوم المَتْن، وقسمٌ في علوم السَّند، وقسمٌ في العلوم المشتركة بين السَّند والمتن . . وهكذا. وإليك الكتبَ المؤلَّفةَ على هذه الطريقة:

١ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للعلاَّمة الشيخ الأستاذ الدكتور محمَّد بن محمَّد السَّماحي (المتوفى سنة ١٤٠٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وهو كتابٌ حافلٌ في عِدَّة أجزاء، قَصَدَ فيه المؤلِّفُ إلى إعداد موسوعةٍ جامعةٍ شاملةٍ لعلوم الحديثِ كلِّها، وتناول فيها المشاكلَ الحالية (من الدَّسائس والشبهات حول السُّنَّة) فعالجها وناقشها، ثم بحث قواعدَ علوم الحديث بحثاً جامعاً موسَّعاً لم يَسْبِقْه فيها أحدٌ.

وقد قسَّم كتابَه هذا، في أقسامٍ عديدة، وهي:

ـ قِسْمُ تاريخ الحديث، وهو يتألَّف من ثلاثة أجزاء.

ـ قسمُ مُصْطَلح الحديث.

ـ قسمُ الرواية.

ـ قسمُ الرواة.

وقد بَذَل المؤلِّفُ في جميع أجزاء هٰذا الكتاب طاقةَ وُسْعِه في تذليل هٰذا العلم، مع الحفظ علىٰ كلام الأقدمين فيه، حتىٰ لا ينقطع طالب العلم من الخلف عن سالفه، وحتىٰ يسير الركب في تقدُّمٍ مطردٍ لا ينقطع فيه الآخر عن أوله.

طُبع في دار العهد الجديد للطباعة بالقاهرة بدون تاريخ .

٢ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله ومَدَّ في عُمُره .

يتميَّز هٰذا الكتاب على المؤلَّفات في هذا الفنِّ بمزايا كثيرةٍ تجعله في مقدِّمة المؤلَّفات الحديثة في هذا الفنِّ الجليل ، ومن هذه المزايا : «حُسْن التقسيم والتفصيل ، فإنَّ المؤلِّف قد ابتكر في تقسيم وتنويع «علوم الحديث» أو «أصول الحديث» فصاغه صياغةً جديدةً، في نظريةٍ علميةٍ كاملةٍ تُبرِز كمالَ هذا العلم ودِقَّتَه، وتجعل الأنواع المتعلّقة بكل جانبٍ من الحديث مجتمعةً في بابٍ خاصٍّ ، فجعل ما يتعلَّق بالمتن من أنواع علوم الحديث أو قواعد الحديث على حِدَةٍ، وما يتعلَّق بالأسانيد على حِدَةٍ، وما يجمع بين الأسانيد والمتون على حِدَةٍ، بالإضافة إلى الدراسة التاريخية المبتكرة لأدوار هذا العلم، وكيف كان الحديثُ يحاط في كل عصرٍ بما يكفل حِفْظه من الدَّسِّ أو الخلطِ .

كلُّ هذا مع المحافظة على جوهر هذا العلم وعرضه في حُلَّةٍ جديدةٍ، فكان الكتابُ بذلك وثيقةً علميةً هامَّةً وفريدةً في طريقتها .

ومن أهمِّ محاسن هذا الكتاب كما يلي :

ـ دِقَّةُ التحرير للأقوال والآراء التي كثرت فيها الخلافاتُ ، والتوفيقُ بين الآراء التي ظاهرها التعارُضُ ، وبيانُ أنَّ الاختلاف بين العلماء في العبارات إنما يرجع إلى الاختلاف في الأنظار والاعتبارات ، وبذلك رفع عن أئمة الحديث ما عسى أن يأخذه عليهم من لم يتبحَّر في هذا الفَنِّ، ولم يَقِفْ على اجتهاداتهم فيه ، فيرميهم بالتناقض وأنهم يخالف بعضهم بعضاً، وذلك مثل ما فعل في بحث (المنقطع)، وبحث (المُرْسَل)، وبحث (الشَّاذّ)، و(المُنْكَر) وغيرها .

ـ الرَّدُّ على بعض المؤلِّفين الذين أَلَّفوا في هذا الفنِّ، فلم يوافقوا الصوابَ، بعبارةٍ عفةٍ مهذَّبةٍ، وبذلك سارَ على نهج أئمة الحديث في النقد من أمثال الإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم . وهذا مِن أحسن المناهج في النقد الموضوعي، وليس أَدَلَّ على ذلك مثلُ ما ذكره في هامش صفحة (٣٨٣) وهامش صفحة (٤٠٣) .

ـ عناية المؤلِّف بالرَّدِّ على بعض الآراء الاستشراقية التي لم تقم على أساسٍ علميٍّ

سليمٍ، وإنما هي أفكارٌ صليبيةٌ، ظهرت واستعلنت على ألسنة هؤلاء المستشرقين الذين تجنّوا على السُّنن والأحاديث تجنّياً مذموماً كي يشكِّكوا المسلمين في الأصل الثاني من أصول التشريع، ذلك كما صنع في مواضع أثناء الكتاب، ثم في صفحة (٣٩٠) وما بعدها إلى آخره، وقد ناقش المستشرقين مناقشةً جادّةً مُنْصِفةً، تتّسم بالنقد الموضوعي.

ـ حِرْصُه في بحوثه على بيان: أنَّ مناهج المحدِّثين في النقد سواء كان ذلك في النقد الداخلي (نقد المتون)، أم في النقد الخارجي (نقد السند) هي أصل المناهج في النقد وأدقها.

ويظهر ذلك جليّاً في الخاتمة تحت عنوان: مناقشات ونتائج في صفحة (٤٣٢) وما بعدها. وهذه الخاتمة بما لَخَّصه فيها من نتائج تعتبر قيمةً جِدّاً.

ـ إبرازُه دِقَّةَ تطبيق المسلمين لهذا المنهج النقدي الدقيق الكامل الشامل كل جوانب النقد، ودحضه مزاعم المستشرقين الذين تقوّلوا الأقاويل الباطلة في هذا الموضوع، ودعم ذلك بالحُجَج القاطعة والبراهين الساطعة[1]، إلى غير ذلك من المحاسن الكثيرة التي لا يسع المقام لذكرها، وهو كتابٌ قَيِّمٌ لا يستغني عنه كلُّ من له شغفٌ بهـٰذا العلم الشريف.

طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٩٧٢ م في (٥٣٩) صفحة، وله طبعات أخرىٰ.

٣ـ المنهاج الحديث في علوم الحديث: للأستاذ الدكتور شرف القضاة.

أعاد المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب ترتيبَ الموضوعات؛ لتكون متسلسلة تسلسلاً يسهل علىٰ الطلاب فهم المادة، وأعاد النظرَ في بعض التعريفات لتكون أقصر، وأكثر وضوحاً وأدقَّ في التعبير عن المقصود، وتوسَّط في طول الكتاب بحيث يناسب طلبة السنة الأولىٰ في كليات الشريعة، وبحيث يمكن إكماله في فصلٍ دراسيٍّ واحدٍ، وعرض المادة العلمية بأسلوب سهل باستخدام الوسائل التوضيحية، واعتنىٰ بضبط الكلمات بحيث لا يجد الطلبة حديثو العهد بهـٰذه المادة الصعوبة في القراءة.

والكتاب علىٰ غرار «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر.

---

(١) انظر: تقريظ الدكتور محمد أبو شهبة للكتاب.

طُبع الكتاب من: الأكاديميون للنشر والتوزيع في عمان (الأردن) عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في (٢٢١) صفحة.

٤ ـ **المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث: للأستاذ الدكتور علي نايف بقاعي.**

لقد بدأ أكثرُ مؤلِّفي كتب علوم الحديث بـ: (الحديث الصحيح)، فلمَّا عرَّفوه أدخلوا في تعريفه كثيراً من المصطلحات التي كان الطلبة في زمانهم يعرفونها، أما في زماننا فيحتاج كلٌّ منها إلىٰ تعريف. قالوا: الحديث الصحيح «هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً».

ونحتاج ليُفهم تعريفُ الحديث الصحيح ـ اليوم ـ إلىٰ شرح معنىٰ (المسند)، و(المتصل)، و(الإسناد)، و(العدل)، و(الضبط)، و(النقل)، و(الشذوذ)، و(العلة)، وشرح هـٰذا يطول، فالبدء بالصحيح لا يحسن اليوم، والتدرج مما هو أسهل منه إلىٰ الوصول إليه أفضل.

وأولىٰ بنا هـٰذه الأيام أن نبدأ بتعريف العناصر المفردة ثم المركَّبة، متدرجين من الجزئي إلىٰ الكلي.

وهـٰذا ما نهجه المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب تبسيطاً للمادة.

ثم إنه جعل الكتابَ في مستوىٰ الطالب الجامعي في سنته الأولىٰ، بيد أنه يمكن أن يرقىٰ إليه طلاب الثانويات الشرعية بمعونة مدرِّسيهم الأفاضل، بل يمكن أن يفهم هـٰذا الكتابَ كلُّ مثقَّف ثقافةً شرعيةً، ويستسيغه؛ لأن المؤلّف راعىٰ ربطَ التعريفات والقواعد بالأمثلة التطبيقية، واختار الأمثلةَ بدقة، لتقود الطالب وتأخذ بيده من المثال إلىٰ التعريف والقاعدة وتطبيقاتها بحسب ما تدعو الحاجة إليه[1].

طُبع الكتاب في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٦ م في (٢٨٥) صفحة.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة المؤلّف.

١٢ـ معاجم في المصطلحات الحديثية

الكتب التي ذكرناها في الصفحات السابقة، وقد جمعها مؤلِّفوها على الأبواب والفصول والأقسام، وذلك من أجل أن يسهِّلوا على الناظر في أيِّ بابٍ أن يُلِمّ بأجزائه وتفصيلاته كلها، حتى لا يتشتَّت ذهنه أو يسافر فكره بعيداً، وهذه الطريقة التي سلكها هؤلاء هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً بين المتقدمين والمتأخرين، وهي الأنفع من حيث المنهجية للطالب المتعلم.

ولكن هناك كثيراً من المسائل المتشتِّتة والقضايا المتفرِّقة بهذا العلم، لا يسهل للمتبدئ الاهتداءُ إليها ومعرفة مظانِّها من خلال تلكم الكتب، فانتبه إلى ذلك علماء ذوي الشأن، ووضعوا في هذا العلم المعاجمَ، وأودعوا فيها المصطلحات حسب ترتيب الحروف الهجائي.

أعرِّف فيما يلي بما عَثرتُ عليه من الكتب على طريقة المعاجم:

١ ـ معجم المصطلحات الحديثية: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

وهو أول معجم وُضع في مصطلح الحديث، وكان نبراساً للذين وضعوا المعاجم بعده، يُرشد هذا المعجم إلى مواضع الاصطلاحات الحديثية وشرحها، أو بيان حكمها في أربعة مصنَّفات تشرح مصطلحات المحدِّثين، وتدرس أصولهم النقدية، وهي:

ـ علوم الحديث: للإمام ابن الصلاح، وهو مرجعٌ أساسيٌّ لكل من صَنَّف بعده.

ـ التقريب والتيسير لأحاديث البشير: للإمام النَّووي، وشرحه «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي.

ـ منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، مؤلف الكتاب.

يمكن الإفادة من هٰذا المعجم في عددٍ كبيرٍ وهامٍّ من المصنفات الحديثية المذكورة آنفاً؛ لأن المؤلِّفَ أحال كلَّ مصطلحٍ واردٍ إلىٰ تلكم المصنَّفات مع الإشارة إلىٰ رقم الصفحة والجزء؛ فإنه يسهِّل للباحث سبيلَ الدراسة والموازنة حيث يعرض له البحث في أربعة مصادر في عصور مختلفة.

طُبع (مع الترجمة الفرنسية) في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٥٧ هـ - ١٩٧٧ م، في (١٢٧) صفحة.

٢ - قاموس مصطلحات الحديث النبوي: للشيخ محمد صديق المنشاوي.

عرض فيه المؤلِّفُ مصطلحات الحديث عرضاً سهلاً ميسَّراً، مختصراً، بعيداً عن الإطالة والإملال، وبعيداً عن التقصير والإخلال، حتىٰ لا يشكل علىٰ الدارس فهمُه، كما لم يذهب في ذلك كله إلىٰ التوسُّع في ذكر تعريفات العلماء إلا فيما تبنىٰ عليه فائدة أو زيادة جديدة، قاصداً بذلك الإضاءة والتيسير.

طُبع في دار الفضيلة بالقاهرة.

٣ - معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: للأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي.

ذكر المؤلِّفُ في هٰذا المعجم بحوثاً في مصطلحات الحديث وعلومه، ولطائف أسانيده، مرتّباً إياها علىٰ حروف المعجم، وقد ذكر فيه إلىٰ جانب المصطلحات الحديثية أهمَّ كتب الحديث، والنُّكتِ، والفوائد القيمة؛ التي تخلو منها كثير من المعاجم المذكورة وكتب علوم الحديث، والتي تدل علىٰ طول باع المؤلف في هٰذا العلم.

طُبع في دار أضواء السلف بالرياض عام ١٤٢٠ هـ.

٤ - معجم مصطلحات الحديث: للأستاذين: سليمان مسلم الحرش، وحسين إسماعيل الجمل.

أورد فيه مؤلِّفاه كلَّ مصطلحٍ مع التعريف الخاص به، بحيث يكون هٰذا التعريف جامعاً، وأردفا مع التعريف طائفة وافرة من المراجع والمصادر في صورة إحالات لمن أراد التوسُّعَ والاطلاع علىٰ المزيد من التفصيل في معرفة هٰذا المصطلح، مذيِّلين

كلِّ مرجع بالصفحة أو الجزء أو الصفحة الوارد فيها هـٰذا المصطلحُ، كما وضعا في آخر المعجم تراجمَ موجزةً لأعلام المصنِّفين في الحديث وعلومه.

طُبع في مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٥ ـ معجم المصطلحات الحديثية: للأساتذة الفضلاء: الدكتور محمود أحمد الطحان، والدكتور عبد الرزاق خليفة الشايجي، والدكتور نهاد عبد الحليم عبيد.

وهو في الحقيقة بحثٌ مشتركٌ لهؤلاء الأساتذة، نشر في مجلة «الدراسات الإسلامية» الصادرة من إدارة الأبحاث في جامعة الكويت.

يشمل هـٰذا المعجم (١٣٥) مصطلح من المصطلحات المهمة لعلوم الحديث، وقد جمعوها من بطون أمات كتب علوم الحديث، اختاروا منها صيغةَ المصطلح الراجحة والبعيدة عن التعقيد، وذكروا أشهرَ الأقوال في المصطلح إذا كان هناك أكثر من قول، وعزوها إلىٰ قائليها من أئمة الحديث، كما التزموا ذِكْرَ التعريف اللغوي قبل كل مصطلح مع عزوه لمصادر اللغة المعتمدة المشهورة، وذكروا في الهامش بعد تعريف كل مصطلحِ أشهرَ مصادر علوم الحديث الأصلية، مع الإشارة إلىٰ الجزء والصفحة.

طُبع في مجلَّة «الدراسات الإسلامية» الصادرة عن إدارة الأبحاث، في جامعة الكويت، في (٤٠) صفحة.

٦ ـ معجم علوم الحديث النبوي: للدكتور عبد الرحمـٰن بن إبراهيم الخميسي.

وهو مِن أحسن وأكمل المعاجم من حيث حسن الترتيب والمادة العلمية، وقد أودع فيه المؤلفُ جميعَ ما يتعلق بعلم مصطلح الحديث روايةً ودرايةً، مع ذكر الأمثلة والشواهد، واهتم بنسبة الأقوال إلىٰ قائلها، والمباحث إلىٰ مصادرها، كما تتجلىٰ فيه عنايته البالغة بشرح ألفاظ الجرح والتعديل المُعضِلة.

طُبع في دار ابن حزم ببيروت، ودار الأندلس الخضراء بجُدَّة عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م في (٢٨٤) صفحة.

٧ ـ معجم المصطلحات الحديثية: للأستاذ الدكتور محمد أبي الليث شمس الدين الخيرآبادي.

جمع فيه المؤلِّفُ معظمَ المصطلحات التي تتعلَّق بالرواية والراوي، وبألفاظ التحمل والأداء، وبكتابة الحديث عند المحدثين المتقدمين، وبألفاظ الجرح والتعديل وبمراتبها، وأقسام الحديث المقبول والضعيف والمردود، كما ذكر بعضَ المصنَّفات في الحديث الواردة في حروفها، أورد في آخر المعجم قائمةً ـ على ترتيب المعجم ـ لأسماء بعض المحدِّثين الذين اشتهروا بالنسب أو الكنية أو اللقب، وذلك مع سوق تراجمهم الوجيزة.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (١٤٤) صفحة.
ثم أُعيدت طباعته في دار النفائس بعمان (الأردن) عام ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م.

٨ ـ معجم مصطلح الحديث النبوي: إعداد مجموعة من العلماء.

وقد قام بإعداد هذا المعجم نخبةٌ من العلماء الأفاضل بتكليف من مجمع اللغة العربية بالقاهرة. تناولوا فيه تعريف أهمِّ مصطلحات الحديث باختصارٍ.

طُبع في مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م في (٨٨) صفحة.

٩ ـ معجم المصطلحات الحديثية: لسيد عبد الماجد الغَوري.

وهو مِن أوسع وأشمل المعاجم في الحديث وعلومه، حاوَلَ فيه المؤلِّفُ أن يُودع فيه كلَّ ما يتعلَّق بعلوم الرواية وفنون الدراية، مع تعريفٍ جامعٍ لكلِّ مصطلحٍ بذكر الأمثلة والشواهد والكتب المؤلَّفة فيه.

طُبِعَ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٨٩٦) صفحة.

١٠ ـ موسوعة علوم الحديث وفنونه: لسيد عبد الماجد الغوري.

وهو أوسع الكتب التي أُعِدَّت على غِرار المعاجم، وقد ذكر فيه المؤلِّفُ جميعَ مصطلحات علوم الحديث وفنونه، مع شرحٍ وافٍ لكلِّ مصطلحٍ بذكر الأمثلة والشواهد والكتب المؤلَّفة فيه، كما ذكر ألفاظَ وعبارات الجرح والتعديلَ المشهورة والنادرة مع حلِّ المعضلات اللغوية، والمسائل الشائكة، كذلك اهتمَّ فيه بذكر جميع رموز كتب الحديث، بحيث لا يستغني عنه طالبُ الحديث.

طُبِعَ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في ثلاث مجلَّدات.

* * *

١٣ ـ كتبٌ مُفرَدة في علمِ من علوم مصطلح الحديث

لقد تخصَّصَ بعضُ العلماء في عصرنا بإفراد بعض علوم الحديث بالتأليف، وتسليطِ الضَّوءِ على الجزئيات وبحثها باستفاضة وإشباعِها بحثاً، وبيان أهميتها وأثرها، ومن هذه الدراسات كما يلي:

١ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: للإمام أبي الحَسَنات محمد عبد الحي اللَّكْنَوِي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

وقد جاءَتْ هذه الإجاباتُ في غاية الإفادة جامعةً لما يتعَلَّقُ بموضوعِ السُّؤَال، وقد دَارَتْ هذه الأسئلةُ وأجوبتها حولَ الإسناد وأهميتهِ في الدين، والعملِ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ودوحة الأحاديث الَّتِي في السنن وغيرها من الكتب المشهورة، وموقفِ العلماء من تَعَارُض الأحاديث، وهل يُقدَّم النسخ أم الجمع؟ وهل يُقدَّم الجمع على الترجيح أم يُقدَّم الترجيح على الجمع؟ وما هي أوجه الترجيح؟ وموقف العلماء من رواية الراوي إذا تركَ العمل بظاهر روايته؟ وهل يُتوقف عن قبول الحديث الصحيح إذا عارض قول الصحابي أو فعله؟

يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «تضمَّنَ هذا الكتابُ أبحاثاً جامعةً محرَّرةً لم ينهض للكتابة فيها ـ على استكمالٍ وإتقانٍ ـ غير الإمام اللكنوي ـ رحمه الله ـ فيما علمت»، ويقول أيضاً: «يُعَدُّ هذا الكتاب في طليعة تآليفه النادرة المثال؛ إذ سَدَّ فراغاً في علوم الحديث لَمْ يَمْلأْهُ أحدٌ قبله».

طُبع في مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٤ هـ في (٣٠٢) صفحة (مؤلَّفات الإمام اللكنوي: ٢)، وعليهِ: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» بقلم الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة.

٢ ـ أسباب اختلاف المحدِّثين: دراسةٌ نقديةٌ مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردِّها: للدكتور خلدون الأحدب.

طُبِعَ في الدَّارِ السعوديةِ للنشر بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدين، الأصل: رسالة ماجستير ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٤ هـ.

٣ ـ **الإسرائيليات في التفسير والحديث**: تأليف الدكتور محمد حسين الذهبي؛ أشرف على تنقيحهِ لجنة النشر في دار الإيمان عام ١٤٠٥ هـ.

طُبِع في مكتبة وهبة بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (١٧٥) صفحة.

٤ ـ **تحفة الأخيار بإحياء سُنَّةِ سيد الأبرار**: للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللَّكْنَوِي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ)؛ اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة.

طُبِع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٢ هـ في (١٧٢) صفحة، (مؤلفات الإمام اللكنوي: ٥ ـ ٦) ومعه: «نخبة الأنظار على تحفة الأخيار».

٥ ـ **التعريف بالقرآن والحديث**: تأليف محمد الزفزاف.

طُبِعَ في مكتبة الفلاح بالكويت عام ١٣٩٩ هـ، وطُبِعَ في المكتبة العلمية ببيروت، وعباس أحمد الباز بمكة المكرمة عام ١٤٠٠ هـ في (٢٨١) صفحة.

٦ ـ **جهود المحدِّثين في نقد متن الحديث الشريف**: للأستاذ محمد طاهر الجوابي.

طُبِع في مؤسَّسات عبد الكريم بن عبد الله بتونس عام ١٤١١ هـ في (٥٣٤) صفحة. (رسالة جامعية ـ الكلية الزيتونية).

٧ ـ **جهود مخلصة في خدمة السُّنة المطهَّرة**: للدكتور عبد الرحمن عبد الجبَّار الفريوائي.

طُبِعَ في إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء ببنارس (الهند) عام ١٤٠٠ هـ في (١٦٦) صفحة.

٨ ـ **الحديث النبوي الشريف**: تأليف الأستاذ محمد عوض الهزايمة وآخرين.

طُبِعَ في دار عمار بعَمَّان، عام ١٤١١ هـ، في (١٠٦) صفحة.

٩ ـ **الحديث النبوي وأحوال الرُّواة**: للأستاذ رؤوف شلبي.

طُبع في دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ (شباب محمد ﷺ رسائل الدعوة)، وفي دار بوسلامة بتونس عام ١٤٠٥ هـ (رسائل الدعوة: ١٦) في (١٢٠) صفحة.

١٠ ـ **الحديث النبوي وروايته**: للأستاذ علي عبد الفتَّاح علي حسن.

طُبع في مطابع الوفاء بجُدَّة عام ١٤١٠ هـ في (٣١٥) صفحة.

١١ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف الأستاذ عبَّاس بيُّومي عجلان.

طُبعَ في مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية عام١٤٠٦ هـ في (٢٤٦) صفحة.

١٢ ـ **دراسات في السُّنة النبوية الشريفة**: للأستاذ صديق عبد العظيم أبو حسن، ومحمد نبيل غنايم.

طُبع في مكتبة الفلاح بالكويت عام ١٤٠٧ هـ في (٣٥٥) صفحة.

١٣ ـ **دراسات في القرآن والحديث**: للأستاذ يوسف خليف.

طُبع في مكتبة غريب بالقاهرة عام ١٤٠١ هـ في (٢٦٢) صفحة.

١٤ ـ **الدعوة إلى التجديد في مناهج النَّقد عند المحدِّثين ومواجهتها**: للأستاذ عصام بن أحمد البشير، إشراف الأستاذ عبد المهدي عبد الهادي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٦ هـ، (ماجستير).

١٥ ـ **الرِّواية في الإسلام عند المحدِّثين**: للأستاذ زاهد شاه إسماعيل، إشراف الدكتور محمد أبو شهبة، جامعة أم القرى بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٧ هـ. (ماجستير).

١٦ ـ **السُّنَّة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سُنَن الدَّارَقُطْنِي**: بقلم الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٤١٢ هـ في (٤٥) صفحة.

١٧ ـ **شذرات من علوم السُّنَّة**: للأستاذ محمد الأحمدي أبو النور.

طُبع في مكتبة عيسى الحلبي بالقاهرة، عام ١٤٠٥ هـ، في (١٩٥) صفحة.

١٨ ـ في الحديث النبوي: للدكتور مصطفى أحمد الزَّرقا.

طُبِعَ في الجامعة السُّورية بدمشق، عام ١٣٧٦ هـ، في (١١٢) صفحة.

١٩ ـ القواعد الضابطة لدرجات الحديث الهابطة: للأستاذ محمد إبراهيم شقرة.

طُبِع بعَمان، عام ١٤٠٢ هـ، في (٤٠) صفحة.

٢٠ ـ المدخل لدراسة السنة النبوية: للدكتور يوسف القرضاوي.

طُبِعَ في مكتبة وهبة بالقاهرة، عام ١٤١٢ هـ.

٢١ ـ المرقاة إلى الرواية والرواة: للأستاذ عبد الله بن سعيد محمد عبادي اللحجي الحضرمي.

طُبِعَ في المطبعة السَّلفية ومكتبتها بالقاهرة، عام ١٣٩٢ هـ، في (٨٤) صفحة.

٢٢ ـ مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السُّنَّة من خلال كتابه الموضوعات: تأليف الأستاذ مسفر غرم الله الدَّميني.

طُبع في دار المدني بجُدَّه عام ١٤٠٥ هـ في (٥٦٥) صفحة.

٢٣ ـ مقاييس نقد متون السُّنَّة: للأستاذ مسفر غرم الله الدميني.

طبعه المؤلف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في (٥٦٥) صفحة.

٢٤ ـ المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح: تأليف الشيخ أبي عبد الرحمن مُقبِل بن هادي الوادعي.

طُبع في أم القرى للطباعة والنشر بالقاهرة عام ١٤١١ هـ في (١٤٩) صفحة.

٢٥ ـ مناهج المحدِّثين: للدكتور أحمد عمر هاشم.

طُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٤٠١ هـ في (١٢٦) صفحة.

٢٦ ـ مناهج المحدِّثين: بقلم الأستاذ مبارك السيد.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة في (١٨٩) صفحة.

٢٧ ـ منهج البحث في الحديث النبوي: دراسة مقارنة مع منهج البحث في

التاريخ: للأستاذ عبد الرحمٰن عبد القادر كردي، إشراف الأستاذ الحسيني عبد المجيد هاشم، جامعة أم القرى مكَّة المكرمة عام ١٣٩٢ هـ (ماجستير).

٢٨ ـ منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي: للأستاذ صلاح الدين أحمد الإدلبي.

طُبع في دار الآفاق الجديدة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في (٣٧٠) صفحة. (الأصل: رسالة جامعية قدمها إلى دار الحديث الحسني عام ١٤٠١ هـ).

٢٩ ـ منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه: تأليف الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

طُبِعَ في مكتبة الكوثر بالرياض عام ١٤١٠ هـ. يليه: «التمييز» لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) في (١٥٨) صفحة.

٣٠ ـ موازين القرآن والسُّنَّة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة: للأستاذ عز الدين بليق.

طُبِعَ في دار الفتح ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في (١٣٦) صفحة.

٣١ ـ أصول الحديث النبوي: علومه ومقاييسه: للأستاذ عصام أحمد البشير.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٢ هـ.

٣٢ ـ الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم المصطلح: تأليف الأستاذ سعدي ياسين.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في (١٨٢) صفحة.

٣٣ ـ مفاتيح علوم الحديث وطُرق تخريجه: للأستاذ محمد عثمان الخشت.

طُبع في مكتبة القرآن بالرياض ومكتبة الساعي بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (١٦٠) صفحة.

٣٤ ـ نظم اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون: للأستاذ حافظ بن أحمد بن علي الحكمي.

طُبِعَ في مطابع البلاد السعودية بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٧٢ هـ، يليه: «لامية

المنسوخ». عنوان الغلاف: «نظم اللؤلؤ المكنون في مصطلح الحديث».

٣٥ ـ **النقد عند المحدِّثين: نشأته ومنهجه**: للأستاذ عبد الله علي حافظ؛ إشراف الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، جامعة أم القرى بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٢ هـ (ماجستير).

٣٦ ـ **أحكام النَّسخ في الشريعة الإسلامية**: للأستاذ محمد وفا.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، عام ١٤٠٤ هـ في (١٧٩) صفحة (مباحث أصولية: ٣).

٣٧ ـ **الأدلَّة المطمئنة على ثبوت النسخ في الكتاب والسنة**: (بحث فيما ثبت نسخه من الأحكام والأحاديث) تأليف الأستاذ عبد الله مصطفى العريس.

طُبعَ في دار مكتبة الحياة ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في (١٦٠) صفحة.

٣٨ ـ **النسخ في دراسات الأصوليين، دراسة مقارنة**: للسيدة نادية شريف العُمري.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ، في (٥٨٦) صفحة.

٣٩ ـ **النسخ في السُّنَّة المطهَّرة وأشهر ما صُنِّفَ فيِهِ**: للأستاذ عبد الله بن محمد الحكمي؛ إشراف الدكتور محمد أديب الصالح، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٤ هـ (ماجستير).

٤٠ ـ **نسخ الكتاب والسُّنَّة بالكتاب والسُّنَّة**: للسيدة فاطمة صديق نجوم، إشراف الأستاذ أحمد فهمي أبو سنة ـ جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكَّة المكرَّمة عام ١٤٠٠ هـ (ماجستير).

٤١ ـ **النسخ وموقف العلماء منه**: لثريا محمود عبد الفتاح.

طُبع في دار الضياء بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ في (١٦٢) صفحة.

٤٢ ـ **اختلاف الحديث وعناية المحدِّثين به**: للأستاذ عبد الحميد مصطفى محمود أبو شحادة؛ إشراف الأستاذ صالح أحمد رضا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٤ هـ. (ماجستير).

٤٣ ـ **التأليف بين مختلف الحديث**: للأستاذ محمد رشاد خليفة.

طُبع في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ في (٣٤٨) صفحة.

٤٤ ـ **دفع التعارض عن مختلف الحديث**: للأستاذ حسن مظفر الرزو.

طُبع في مكتبة الذهبي الإسلامية بأبوظبي عام ١٤٠٦ هـ في (٣٥) صفحة.

٤٥ ـ **مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدِّثين**: تأليف الأستاذ نافذ حسين حماد.

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤١٤ هـ في (٣٢٧) صفحة.

٤٦ ـ **مختلف الحديث وموقف النُّقَّاد والمحدثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خيَّاط.

طُبعَ في مطابع الصفا بمكَّةَ المكرَّمة عام ١٤٠٦ هـ. الأصل: رسالة ماجستير ـ جامعة أم القرى، عام ١٤٠٢ هـ في (٤٨٦) صفحة.

٤٧ ـ **مسائل في تأويل الأحاديث، أو آيات السائلين**: للأستاذ أحمد حسن رضوان.

طُبعَ في الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة عام ١٣٩٨ هـ في (٣١٠) صفحة.

٤٨ ـ **المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث: منهج الإمام الشافعي**: للأستاذ عبد اللطيف السيد علي سالم.

طُبع في دار الدعوة بالإسكندرية عام ١٤١٢ هـ في (٢٩٣) صفحة.

٤٩ ـ **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**: تأليف الأستاذ عبد الله بن علي النجدي القصيمي.

طُبعَ في المطبعة الرحمانية بالقاهرة عام ١٣٥٣ هـ في (٢١٠) صفحة.

٥٠ ـ **أثرُ التشبيهِ في تصوير المعنى: قراءة في صحيح مسلم**: للأستاذ عبد الباري طه سعيد.

طبعه المؤلف بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ. (في البلاغة النبوية).

٥١ ـ أدب الحديث النبوي: للأستاذ بكري شيخ أمين.

طُبع في دار الشُّروق ببيروت القاهرة عام ١٣٩٥ هـ.

٥٢ ـ الأدب الدِّيني ودراسات أدبية في القرآن والحديث: بقلم الأستاذ زكي المحاسني.

طُبعَ في مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة عام ١٣٩٠ هـ في (١٧٢) صفحة.

٥٣ ـ أساليب القصر في أحاديث الصَّحيحين (البخاري ومسلم) ودلالتها البلاغية: إعداد الأستاذ عامر بن عبد الله الثّبيتي؛ بإشراف الأستاذ علي البدري حسين، الجامعة الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم الأدب والبلاغة بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٣ هـ (ماجستير).

٥٤ ـ إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: تأليف الأستاذ مصطفى صادق الرافعي.

طُبعَ في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٣٩٣ هـ في (٣٥٠) صفحة.

٥٥ ـ بلاغةُ الرسول ﷺ: للأستاذ علي محمد حسن العماري.

طُبع في دار الأنصار بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ في (٧٩) صفحة.

٥٦ ـ البيان النبوي: للدكتور محمد رجب البيُّومي.

طُبعَ في دار الوفاء بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٣٥٠) صفحة.

٥٧ ـ البيان النبوي مدخل ونصوص: للدكتور عدنان زُرْزُوْر.

طُبع في مكتبة دار الفتح بدمشق عام ١٣٩٣ هـ في (١٤٢) صفحة.

٥٨ ـ التصوير الفني في الحديث النبوي: تأليف الدكتور محمد لُطفي الصَّبّاغ.

طُبعَ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في (٦٠٨) صفحة.

٥٩ ـ الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية: للأستاذ كمال عزّ الدين.

طُبعَ في دار اقرأ ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في (٥٣٥) صفحة.

٦٠ ـ الحديث النبوي من الوجهة البلاغية: للأستاذ عز الدين علي السيد.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة عام ١٣٩٢ هـ في (٥١٩) صفحة.

٦١ ـ دراسة أدبية لأحاديث نبوية مختارة: للأستاذ كامل سلامة الدقس.

طُبعَ في دار الشُّروق بجُدَّة عام ١٣٩٦ هـ في (٧١٢) صفحة.

٦٢ ـ الغريب عن أصحاب المعاجم في الحديث، والأصول التي اعتمدوا عليها في تحديد الدلالة: للأستاذ أحمد نعيم محمود عايد؛ إشراف: الأُستاذ السيد خليل، كلية الآداب بالإسكندرية عام ١٤٠٢ هـ (دكتوراه).

٦٣ ـ الإسناد من الدِّين ومن خصائص أمة سيد المرسلين ﷺ: بقلم الأستاذ عاصم بن عبد الله القريوتي.

طُبع في مكتبة المعلا بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (٣٧) صفحة.

٦٤ ـ تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدِّثين ومغالطات المتعصِّبين: ردٌّ على الشيخ أبي غدة، ومحمد عوامة: تأليف ربيع بن هادي عمير المدخلي.

طُبع في مكتبة دار السَّلام بالرياض عام ١٤١١ هـ في (١٦٠) صفحة.

٦٥ ـ أخبار الآحاد في الحديث النبوي، حُجِّيتها، مفادُها، العمل بموجبها: للأستاذ عبد الله بن عبد الرحمٰن الجبرين.

طُبعَ في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (١٥٤) صفحة.

٦٦ ـ الأدلة والشواهد على وُجوبِ الأخذ بخبر الآحاد في الأحكام والعقائد: تأليف الأستاذ سليم الهلالي.

طبعه المؤلف بعَمَّان في (٩٣) صفحة.

٦٧ ـ حجّية الآحاد في العقيدة وردُّ شبهات المخالفين: للأستاذ محمد بن عبد الله الوهيبي.

طُبعَ في دار المسلم بالرياض عام ١٤١٤ هـ، (قضايا منهجية: ٢) في (٦٤) صفحة.

٦٨ ـ حجية أحاديث الآحاد في الأحكام والعقائد: إعداد الأستاذ محمد أحمد.

طُبع في دار المطبوعات الحديثة بجُدَّة عام ١٤١٠ هـ في (١١١) صفحة.

٦٩ ـ **حديث الآحاد: المشهور، العزيز، الغريب**: إعداد الأستاذ خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبع في مكتبة دار الوفاء بجُدَّة عام ١٤٠٧ هـ في (١٢٩) صفحة. (المبسوط في علوم الحديث: ٣).

٧٠ ـ **الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح**: للأستاذ عبد الكريم إسماعيل صباح، إشراف: إدريس الكتَّاني.

طُبع في دار الحديث الحسنية بالرياض عام ١٤٠٥هـ (دبلوم الدراسات العليا).

٧١ ـ **الحديث المتواتر**: إعداد الأستاذ خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبعَ في مكتبة دار الوفاء بجُدَّة عام ١٤٠٤ هـ في (٩٣) صفحة. (المبسوط في علوم الحديث: ٢).

٧٢ ـ **خبر الواحد في السُّنَّة وأثرهُ في الفقه الإسلامي**: للأستاذ سهير رشاد مهنا.

طُبع في دار الشروق بالقاهرة بيروت عام ١٤٠٠ هـ في (١٢٢) صفحة.

٧٣ ـ **خبر الواحد وحجيته**: تأليف الأستاذ أحمد محمود عبد الوهاب الشَّنقيطي.

طُبع في المجلس العلمي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٣ هـ في (٢١٦) صفحة. (الأصل: رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز).

٧٤ ـ **ردّ شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد: تحديد التواتر عند أهل الكلام**: تأليف الأستاذ عبد العزيز بن راشد النجدي.

طُبعَ في المكتب الإسلامي ببيروت، ودمشق، عام ١٤٠١ هـ، في (١٠٨) صفحة.

٧٥ ـ **البيان المكمَّل في تحقيق الشاذ والمعلَّل**: للشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليَماني.

طُبع في الجامعة السلفية، إدارة البحوث الإسلامية والدَّعوة والإفتاء ببنارس الهند عام ١٣٩٩ هـ في (٤٦) صفحة.

٧٦ ـ **التدليس في الحديث: حقيقتهُ وأقسامهُ ومراتبهُ والموصوفون به**: إِعداد الأستاذ مسفر بن غرم الله الدّميني بالرياض.

طبعه المؤلِّف في رأس الخيمة عام ١٤١٢ هـ في (٤٨٣) صفحة.

٧٧ ـ **الحديث الضعيف وحُكم الاحتجاج به**: للأستاذ عبد الكريم بن عبد الله الخضير، إشراف: الدكتور محمد أديب الصالح، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٢ هـ (ماجستير).

٧٨ ـ **الحديث المُرْسَل بين القبول والرَّد**: إعداد السيدة حفصة عبد العزيز الصغير إشراف الأستاذ علي عبد الفتاح، كلية التربية للبنات بمكَّة المكَّرمة عام ١٤٠٨ هـ في (٩٤٤) ورقة (ماجستير).

٧٩ ـ **الحديث المُرْسَل: حجيته وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور محمد حسن هيتو.

طُبِعَ في دار الفكر بدمشق، كتبه في عام ١٣٩٠ هـ، ودار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٩ هـ في (٩٥) صفحة.

٨٠ ـ **الحديث المُرْسَل: مفهومه وحجيته**: للدكتور خلدون الأحدب.

طُبِعَ في دار البيان العربي بجُدَّة عام ١٤٠٤ هـ في (١٠٣) صفحة.

٨١ ـ **الحديث المُعَلَّل**: إعداد الأستاذ خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبِعَ في مكتبة دار الوفاء بجُدَّة عام ١٤٠٦ هـ في (٧٤) صفحة (المبسوط في علوم الحديث: ١٦).

٨٢ ـ **حُكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال**: جمع وترتيب الأستاذ أشرف بن سعيد.

طُبع في مكتبة السُّنة بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ في (١٢٤) صفحة.

٨٣ ـ رفع العتاب والملام عمن قال: «العمل بالضعيف اختياراً حرام»: تأليف أبي عبد الله محمد بن قاسم القادري الحسني الفاسي (المتوفى سنة ١٣٣١ هـ). دراسة وتحقيق الأستاذ المعتصم بالله البغدادي.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في (١٣٦) صفحة.

٨٤ ـ المُرْسَل من الحديث وآراء الأئمة فيه: للأستاذ محمد مصطفى الغدامسي، إشراف الأستاذ عبد الرحمن الدكالي، دار الحديث الحسنية بالرباط عام ١٣٩٦ هـ (دبلوم).

٨٥ ـ أثر الأحاديث الضعيفة في العقيدة: بقلم الأستاذ عبد الرحمن عبد الخالق.

طُبعَ في مكتبة ابن تيمية بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (٦٢) صفحة (نحو عقيدة سليمة: ١).

٨٦ ـ الجليس الأمين: شرح تذكرة الطالبين في بيان الموضوع وأصناف الوضاعين: لمحمد محمد بن علي بن آدم الأثيوبي الولوي.

طُبع في دار علماء السَّلف عام ١٤١٠ هـ في (٤٨) صفحة.

٨٧ ـ الوَضْعُ في الحديث: إعداد الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته.
طُبع في مكتبة الغزالي بدمشق؛ ومؤسَّسة مناهل العرفان ببيروت عام ١٤٠١ هـ في ثلاث مجلَّدات (الأصل: رسالة دكتوراه ـ جامعة الأزهر عام ١٣٩٧ هـ).

٨٨ ـ الوضع في الحديث وآثارهُ السَّيئة على الأمة: للأستاذ نهاد عبد الحليم عبيد، إشراف: الدكتور محمد عبد المنعم القيعي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكَّة المكرمة عام ١٤٠١ هـ (ماجستير).

٨٩ ـ الوضع في الحديث: تعريفه، أسبابه، نتائجه، طريقة التخلُّص منه: لسيد عبد الماجد الغَوري.

طُبعَ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ في (٩٦) صفحة.

٩٠ ـ الوضع في الحديث النبوي: تعريفه، خطورته، أسبابه، طُرق الكشف عنه: للدكتور عمر سليمان عبد الله الأشقر.

طُبع في دار النفائس بعَمّان (الأردن) عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م في (١٧٢) صفحة.

٩١ ـ الوضع والوضّاعون في الحديث النبوي: تأليف الأستاذ أبي بكر عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم بن عابد.

طُبع في دار الفضيلة بالقاهرة، توزيع دار البخاري بالمدينة المنوَّرة، المقدمة، عام ١٤١٠ هـ في (١٩٢) صفحة.

٩٢ ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد: بقلم الدكتور محمود الطحان.

طُبعَ في المطبعة العربية بحلب عام ١٣٩٨ هـ، ومكتبة الحرمين بالرياض عام ١٣٩٨ هـ، ودار القرآن الكريم ببيروت عام ١٣٩٩ هـ، ومكتبة السروات بالرياض عام ١٤٠٢ هـ، وتوزيع مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٣ هـ.

٩٣ ـ بيان نكث الناكث للمعتدي بتضعيف الحارث: تأليف الشيخ عبد العزيز ابن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري.

د. م: د. ن، عام ١٤١٠ هـ في (٦٠) صفحة، مع: «إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي» للشيخ عبد الله بن محمد بن صِدِّيق الغُمَاري.

٩٤ ـ تاريخ القُصّاص وأثرهم في الحديث النبوي ورأي العلماء فيهم: للدكتور محمد لُطفي الصَّبَّاغ.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، ودمشق عام ١٤٠٥ هـ في (٧٠) صفحة.

٩٥ ـ التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: تأليف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

طُبعَ في دار العاصمة بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٤٥٤) صفحة.

٩٦ ـ التوثيق والتضعيف بين المحدِّثين والدُعاة: للأستاذ علي عبد الحليم محمود.

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة ـ مصر عام ١٤١٣ هـ في (٣٢٣) صفحة.

٩٧ ـ حصول التفريج بأصول التخريج، أو كيفَ تصبح محدِّثاً: للشيخ أحمد ابن محمد صِدِّيق الغُمَاري.

طُبِعَ في مكتبة طبرية بالرياض عام ١٤١٤ هـ، ومعهُ ثلاث رسائل حديثية: رفع المنار لطُرق حديث «من سُئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامةِ بلجامٍ من نار». والمسهم في بيان حال حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم» والاستعاذة والبسملة ممن صحح حديث البسملة: «كُل أمر ذي بال لا يُبدأُ فيهِ ببسمِ الله فهو أقطع». وهي جميعاً للمؤلِّف نفسه.

٩٨ ـ حُكم رواية المبتدع: تأليف الأستاذ إبراهيم بن عبد الله الحازمي، أشرف عليهِ الأستاذ فالح الصغير، راجعهُ محمود ميرة.

طُبِعَ في دار الشرق بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (١٨) صفحة.

٩٩ ـ طُرق تخريج حديث رسول الله ﷺ: بقلم الشيخ أبي محمد عبد المهدي ابن عبد القادر بن عبد الهادي.

طُبع في دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في مجلَّدٍ.

١٠٠ ـ علم طبقات المحدِّثين: أهميَّته وفوائده: بقلم الأستاذ أسعد سالم تيم.

طُبع في مكتبة الرُّشد بالرياض.

١٠١ ـ قول البخاري: سكتوا عنه: إعداد الأستاذ مسفر بن غرم الله الدّميني.

ناشر: المؤلِّف، توزيع مكتبة المغني بالرياض عام ١٤١٢ هـ في (٢٢٥) صفحة. (ألفاظ البخاري في الجرح والتعديل: ٢).

١٠٢ ـ كشفُ اللِّثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ: تأليف الأستاذ عبد الموجود محمد عبد اللطيف.

طُبِعَ في مكتبة الأزهر بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في (١٨١) صفحة.

١٠٣ ـ المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها: تأليف الأستاذ أبي بكر عبد الصَّمد بن بكر بن إبراهيم عابد.

طُبِعَ في دار الفضيلة بالقاهرة، توزيع دار البخاري بالمدينة المنوَّرة، المقدمة، عام ١٤١٠ هـ في (١٤٣) صفحة.

١٠٤ ـ منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم: إعداد الأستاذ أحمد بن عبد الرحمٰن الصويان.

طُبع في دار الوطن بالرياض عام ١٤١٠ هـ، ودار الإعلام الدَّولي بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ في (٦٤) صفحة. (سلسلة إحياء الأمة: ٣).

١٠٥ ـ منهج الذهبي في ميزان الاعتدال: للدكتور قاسم علي سعد؛ إشراف: الأستاذ خليل مُلاَّ خاطر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٥ هـ (ماجستير).

١٠٦ ـ المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف: بقلم الأستاذ عادل مراد.

طُبع في دار البشير بعَمان عام ١٤١٢ هـ في (٤٧) صفحة.

١٠٧ ـ أعلام المحدِّثين: تأليف الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة.

طُبع في مركز كتب الشرق الأوسط بالقاهرة، عام ١٣٨١ هـ، في (٣٥٢) صفحة.

١٠٨ ـ الرُّواة الذين تأثَّروا بابن سبأ: للدكتور سعدي الهاشمي.

د. م: د. ن، عام ١٤١٣ هـ في (٢٤٨) صفحة.

١٠٩ ـ منهاج المحدِّثين: للأستاذ ياسر الشمالي.

١١٠ ـ لمحاتٌ موجزةٌ في مناهج المحدِّثين العامة في الرواية والتصنيف: للدكتور نور الدين عِتْر.

طُبعَ في مكتبة دار فرفور دمشق عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م في (٨٤) صفحة.

١١١ ـ تخريج الحديث الشريف: للأستاذ علي نايف بُقاعي.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢١ هـ في (١٧٢) صفحة ضمن سلسلة مناهج المحدثين.

١١٢ ـ دراسة أسانيد الحديث الشريف: للدكتور علي نايف بقاعي.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٢ هـ في (١٧٤) صفحة ضمن سلسلة (مناهج المحدثين: ٢).

١١٣ ـ مناهج المحدِّثين العامة والخاصَّة (الصناعة الحديثية): للدكتور علي نايف بقاعي.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٤ هـ في (٢٢٢) صفحة، ضمن سلسلة (مناهج المحديثن: ٣).

١١٤ ـ علم تخريج الحديث: للدكتور يوسف المرعشلي.

طُبعَ في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ.

وغير ذلك من الكتب التي يصعب حصرها هنا.

* * *

١٤ ـ كتب علم الجرح والتعديل

يُراد بكلمتي «الجرح» و«التعديل» عندما يُطلَقان عند أهل الحديث والأصول: العلمَ الذي يبحث في أحوال الرُّواة من حيث قَبولُ رواياتهم أو رَدُّها.

وهو علمٌ جليلٌ من أهمّ علوم الحديث، وأجلِّها شأناً، يدرس في بحوث مصطلح الحديث وقواعده.

وتستمدُّ أهميةُ هذا العلم من أهمية موضوعه، ومتعلَّقه، فموضوعه ومتعلقه السنَّة النبوية ورواتها أولاً، والنصوص الدينية بشكلٍ عامٍّ ثانياً[1].

ولما كان علمُ الجرح والتعديل وسيلة وأداةً لمعرفة السُّنَّة معرفةً صحيحةً كان من الواجبِ وجوبُ كفاية الإلمام بهذا العلم؛ لأنَّ ما لا يَتِمّ الواجب إلا به فهو واجبٌ.

ولقد كان الجهلُ بهذا العلم وعدم وَضْعِهِ موضعه الصحيح سبباً في تضييع الكثير من هدي السنة النبوية. وإنّ الرجوع مباشرةً إلى السنَّة دون معرفة ما أرساه الأئمة في هذا الفَنّ من قواعد، وما أثبتوه من أصولٍ في الجرح والتعديل يؤدِّي بالباحث إلى التخبُّط ويحول بينه وبين الوصول إلى حُكمٍ صحيحٍ.

وهذا البحث قد انفرد به المسلمون دون غيرهم، وشهد لهم بذلك كثيرٌ من باحثي الفرنجة وغيرهم، وأقوالهم واعترافاتهم بذلك مشهورةٌ مسطورةٌ لا حاجةَ إلى التعريج عليها.

أعرِّف فيما يلي بأهمّ الكتب التي أُلِّفت في تعريف هـٰذا العلم قديماً وحديثاً:

---

(١) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: ص: ١٥ ـ ١٦.

١ ـ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

هذا الكتاب في الحقيقة مدخلٌ لـ: «الجرح والتعديل» للمؤلِّفُ، وقد بيَّن فيه أهميةَ السُّنة وكيفية تمييز صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبُّت والصِّدق، ثم قَدَّم تراجمَ مستفيضةً للعلماء النقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم، وجعلهم حتى عصره أربعَ طبقاتٍ، وأراد بهذه التراجم بيانَ درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم، وقد ذَكَر في الترجَمة ما تفوَّق به صاحبُ الترجَمة من علم، كاهتمام سفيان الثَّوري بتدوين العلم ومعرفة شعبة بن الحَجَّاج بمَراسِيل الآثار وعِلَل الحديث. ولهذه التراجم المستفيضةِ أهميةٌ كبيرةٌ؛ لأن أصحابها عليهم مدارُ أحكام الجرح والتعديل، فلزم التعريفُ بهم أوّلاً ليطمئنَّ المرءُ إلى أنهم لم يُصدِروا أحكامَهم عن جهالةٍ أو هوىً. ،آخر من ترجم له في التقدمة ابن عمة أبيه أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي، وأبوه أبو حاتم الرَّازي، حيث اعتمد ابنُ أبي حاتم عليهما في تصنيف كتابه، وقد أعاد هذه التراجمَ التي ذكرها في «تقدمة المعرفة» في مواضعها من كتاب الجرح والتعديل أيضاً، لكنه أوجز فيها حين إعادتها.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المعلِّمِي في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدكن) عام ١٣٧٢ هـ مع «الجرح و التعديل» له.

٢ ـ جواب الحافظ المُنْذِرِيّ عن أسئلةٍ في الجرح والتعديل: للإمام الحافظ أبي محمد، زكيّ الدين، عبد العظيم بن عبد القويّ المُنْذِرِيّ (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

وهي رسالةٌ صغيرةٌ كتبها المنذريُّ جواباً عن سؤالٍ مطوَّلٍ وَرَد إليه من أحد علماء عصره، وقد أطال السَّائلُ السُّؤالَ ونوَّعه بُغية ازدياد الاستفادة له، وقد سأل عن بعض المُعْضِلات التي تعترض المشتغلين بالحديث عند قيامهم بالتخريج والجرحِ والتعديلِ ونقدِ الرُّواة.

والرسالةُ على صِغَر حجمها ولطافةِ قَدْرِها، تَضَمَّنت فوائدَ جُلَّى وإجاباتٍ مُؤَصَّلةً.

طُبعت بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفُرَيْوَائي في مكتبة دار الأقصى بالكويت عام ١٤٠٦ هـ. ثم طُبعت بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١١ هـ في (١٥٦) صفحة.

٣ ـ **ذِكر مَن يُعتَمد قولُه في الجرح والتعديل**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

قَسَّم فيه الذهبيُّ المتكلِّمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام من حيث الاستيعاب:

ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة، كابن مَعِين وأبي حاتم الرَّازي.

ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرواة، كمالكٍ وشُعبة.

ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل، كابن عُيَيْنَة والشَّافعي.

ثم قَسَّمهم بعد ذلك إلى ثلاثة أقسامٍ من حيثُ أحكامهم في الرجال جرحاً وتعديلاً:

ـ قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجرح متثبِّتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليِّن بذلك حديثَه، كابن مَعِين وأبي حاتم والجُوْزَجاني.

وقسمٌ كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زُرْعَة وابن عَدِيٍّ: معتدلون منصفون.

وعددُ الذين ذكرهم من الأئمة في هذه الرسالة (٧١٥) نفساً، أوَّلهم الشعبيُّ وآخرهم أبو الفتح ابن سيد الناس، ورَتَّبهم على ثنتين وعشرين طبقةً، تنتهي بطبقة أشياخه.

وهي رسالةٌ قيمةٌ عظيمةُ النفع لما احتوته من إفاداتِ الذهبي الغالية، ومعارفه العالية، وابتكاره ذلك التقسيم البديع للمتكلِّمين في الرجال. وعدد صفحاتها (٥٦) صفحة مع هوامش التحقيق.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٩ هـ في (٥٦) صفحة ضمن رسائل أخرى بعنوان: «أربع رسائل في علوم الحديث».

٤ ـ قاعدة في الجرح والتعديل: للإمام تاج الدين عبد الوَهَّاب بن علي السُّبْكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ).

وهذه رسالةٌ صغيرةٌ أوردها السُّبْكِيُّ في كتابه: «طبقات الشافعية الكبرى» في ترجَمة (أحمد بن صالح المصري) أحد الأئمة المحدِّثين الحُفّاظ لمناسبة ذِكره فيها ما قيل فيه من طعنٍ لا يُلتَفت إليه، فكانت في تلك الاستطراد فائدةٌ وقاعدةٌ، وقد رآها الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ جديرةً بالنشر لوثيق صلتها بعلم الجرح والتعديل، فعلّق عليها تعليقاتٍ نافعةً.

طُبعت هذه الرسالة بتحقيق الشيخ، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م في (٦٥) صفحة ضمن بعض رسائل في علوم الحديث بعنوان: «أربع رسائل في علوم الحديث».

٥ ـ المتكلّمون في الرجال: للحافظ المؤرِّخ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في هذا الكتاب أسماء جماعةٍ كبيرةٍ من العلماء الذين تكلَّموا في الرجال، من القرنِ الأول عهدِ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ إلى القرن التاسع عهدِ المؤلِّف، رحمه الله تعالى.

وقد ذكرَ المؤلِّفُ جُلَّ هذا الفصلِ المشارِ إليه في كتابه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» في مبحث (معرفة الثقات والضعفاء)، وذكَرَه بكامله وتمامِه في آخر كتابه النافع الماتع: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهلَ التَّوارِيخ».

وقد أحسن السخاويُّ الصنيعَ للمتعلِّمين بكتابة هذا الفصل، فذَكَر فيه (٢١٠) من العلماء المتكلّمين في الرجال، وأشار في ختام كثيرٍ من الطبقات إلى أنَّ هناك غيرَ من سَمّاهم في تلك الطبقة، فقال بعد ذكر جملةٍ من رجال الطبقة: وغيرُهم، ... وغيرُهم، ... وغيرُهم، وهذا منه إشارةٌ إلى أنه لم يُرد الاستقصاءَ، ولا الأكثرَ الأغلبَ، بل أراد التذكيرَ والتقريبَ، فذكَرَ من حَضَرَهُ اسمُه في حالِ كتابة ذلك الفصل، والله أعلم. لكنه أدخلَ في هذا الإجمال والإبهام في قوله: (وغيرُهم) عَدَداً كبيراً من الحفاظ الكبار المتكلِّمين في الرجال، من المتقدِّمين والمتأخرين، ما كان ينبغي له إجمالُهم وإغفالُهم من الذكر بأسمائهم مثل: دُحَيْم، وأبي حفص

الفَلاَّس، وأبي بكر بن أبي خيثمة، وأبي عيسى الترمذي، وأبي زكريا السَّاجي، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي علي بن السّكَن، ومَسْلَمة بن القاسم الأندلسي، وأبي بكر الآجُريِّ، وأبي الفتح الأزدي، وأبي سَعْد السمعاني، والضياء المقدسي، ويوسف بن خليل الدمشقي، والزَّيلعي، وابن عبد الهادي، وابن التُّركماني المارديني، وابن القيِّم، وتقي الدين السُّبكي، وتاج الدين السبكي، وابن كثير، وعبد القادر القرشي، والزركشي، وابن رجب، وابن الملقِّن، ونور الدين الهَيْثَمي، والبُوْصِيري، وابن ناصر الدين الدمشقي، وتقي الدين بن فَهْد، وكثيرٍ غيرهم ممن يَدُورُ ذكرُهم في كتب الجرح والتعديل والتاريخ والتخريج والرجال.

ولعلَّ عذره في هذا ـ والله أعلم ـ أنه ما أراد الاستقصاءَ ولا الاستيفاء، بل أراد التذكيرَ والتبصيرَ، وكَتَب ما كتبه عفوَ الخاطر، فلذا لم يذكر أسماءَ من ذكرهم بحسب تسلسل سِنِي وفَيَاتهم، فقد قَدَّم في الذكر ما حقُّه التأخيرُ زمناً، وأخّر ما حَقُّه التقديمُ زمناً، واكتَفَى بالعدد الذي ذكره عن آخَرين أغفلهم[1].

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٣٠٠) صفحة مع بعض الرسائل بعنوان: «أربع رسائل في علوم الحديث».

٦ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام أبي الحسنات، محمد عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

ومن العَجَب العُجَاب: أنَّه لم يُؤلَّف في جَمْعِ القواعد المتفرِّقة في (علم الجرح والتعديل) كتابٌ مستقلٌّ على تمادي القرون! وادُّخِرَ هذا الفضلُ لنابغة المتأخِّرين في القرن الثالث عشر، وشيخِ المحقِّقين الإمام محمَّد عبد الحي اللَّكْنَوي الهندي، فألَّف ـ رحمه الله تعالى ـ كتابَه الماتعَ البديعَ: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، ذَكَر فيه الشروطَ والأوصاف للمزكِّين والمجرِّحين والمجرُوحِين، وسائرَ المباحثِ والاصطلاحات المتعلّقةِ بالجرح والتعديل، وبكتبهما، وبصفاتِ مؤلِّفيها من التساهُلِ أو التشدُّد أو الاعتدالِ، أو التعصُّبِ أو الارتِجَال.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

ذكر المؤلِّفُ في مفتتح هذا الكتاب خُطَّته بقوله: «هذه الرسالةُ: مرتَّبةٌ على مقدِّمةٍ مشتملةٍ على الأمور المهمّة، ومراصد عديدة، متضمِّنة على مقاصد سديدة».

تشتمل تَقْدِمتُه على ثلاثة (إيقاظات) ذكر فيها الأمورَ الّتي ليست بغيبةٍ، ثم ذكر مشروعيةَ الجرح مع بيان عِلَّة الجرح، فأثبت بالدلائل: أنَّ الجرح ضرورةٌ شرعيةٌ لا بُدَّ منها، ثم ذكر ما هي شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما الّتي لا بُدَّ أن توجد في الجارح والمعدِّل.

ثم ذكر أربعةَ مَرَاصد:

المرصد الأول: فيما يُقْبَل من الجرح والتعديل وما لا يُقْبَل. وفي تفصيل المفسَّر والمُبْهَم فيهما، وذكر فيه أقوالاً كثيرةً في قبول الجرح وأطنب الكلامَ.

والمرصد الثاني: ذَكَر فيه مسألة تقديم الجرح والتعديل وتعارُضِهما.

والمرصد الثالث: ذَكَرَ فيه أَلفاظَ الجرح والتعديل، ودرجاتِها عند النقاد والمُحدِّثين.

المرصد الرابع: ذَكَرَ فيه فوائدَ مُهِمّةً متعلِّقةً بكتب الرجال والاصطلاحات الحديثية، ووَزَّعَهم على واحد وعشرين إيقاظاً.

فجاءَ الكتاب متضمِّناً فوائدَ حديثيةً مهمّةً لا يستغني عنها باحثٌ ولا عالمٌ، فهو يَرْوِي كلَّ غليلٍ، ويشفي كلَّ عليلٍ؛ فلا شكَّ أنه من أهمِّ المراجع الجامعة في عِلْم الجرح والتعديل وهو من دُرَرِ الإمام اللكنوي، ولا نُجاوز الحقيقة إذا قلنا: إنَّ الإمام اللكنوي له السَّبْقُ في جمع وتحرير هذه المباحث على هذا النحو الذي وَرَدَ في الكتاب، فَلَمْ أقِف على كتابٍ على شاكلته من الكتب التي سَبَقَتْه[١].

طُبع بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م في (٥٦٤) صفحة.

٧ ـ **الجرح والتعديل**: للشيخ جمال الدين القاسمي الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

وهي مقالةٌ بليغةٌ تفيض بلاغةً وعاطفةً يدعو فيها إلى الإخاء والتسامح، ويدافع عن المبتدعين أو ما أسماهم المبدِّعين الذين أخرج لهم المحدِّثون، ولم يمسّ الموضوع المعنون به كما أنه لم يبحث موضوع البدعة التي دافع عن أصحابها، ولم يظهر في هذه المقالة منهجُ الشيخ القاسمي المعهود رحمه الله، ولعلَّها كانت بتأثير من ظروفه الشخصية التي كان يحياها[1].

طُبعت في إدارة مجلّة المنار بالقاهرة عام ١٣٣٠ هـ في (٣٩) صفحة. ثم طُبع في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١ هـ، و١٤٠٥ هـ في (٥١) صفحة.

٨ ـ ضوابط الجرح والتعديل (مع دراسة تحليلية لترجَمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي): للدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (المتوفى سنة ١٤٢١ هـ).

لقد أفرغ فيه المؤلِّفُ خلاصةَ جهوده على مدى سنواتٍ طويلةٍ، كان في أثنائها يقوم بتدريس مادة: «الجرح والتعديل» في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فقلَّب هذا الفنَّ كثيراً، وأبدى فيه وأعادَ، حتى تبيَّن له ما يحتاجه المنتسبون إليه: كتاباً يساعدهم على النظر في أقوال أئمة النقد الأولين في الراوي، فالناظرُ في أقوالهم لن يجد الأمر في الوصول إلى درجة واضحة في الراوي سهلاً في جميع الرواة، فربما اختلفوا، بل ربما اختلف كلام الناقد الواحد، فهو محتاجٌ إذاً إلى قواعد، وضوابط يسير على وفقها للوصول إلى هٰذه الدرجة.

وهٰذا الأمرُ قد أدركه قبله أئمة كثيرون ممن جاء بعد عصر النقاد الأولين، مثل: ابن الصَّلاح، والذهبي، وابن حجر، والسَّخاوي، فحكموا على الرواة وفق قواعد وضوابط ظهرت لهم، وظَلَّتْ هٰذه القواعدُ والضوابط مبثوثةً في كتبهم، بحاجة إلى من ينظِّمها في سلكٍ واحدٍ، مفصَّلةً مرتَّبةً، وهذا ما قام به المؤلِّفُ في هذا الكتاب، مُضِيفاً إليها ما ظهر له أثناء تدريسه للجرح والتعديل.

فقد ألَّفه المؤلِّف بطريقةٍ أقرب ما تكون إلى المقرَّر الدراسي، أكثر فيه من التقسيم، ووضع الفقرات، ودعمه بالأمثلة التطبيقية، فجاء ـ بحقٍّ ـ كتاباً مشبعاً لرغبة الباحث المتخَصّص، قريباً من طالب العلم المبتدئ في هذا الفن.

---

(١) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: ص: ١٧.

ومع أنَّ الكتاب مملوءٌ بالأمثلة التطبيقية على ما ذكره المؤلِّف من ضوابط؛ إلاّ أنه بحاجة إلى أمثلةٍ خاصَّةٍ، يتم فيها تطبيقُ الضوابط مجتمعة ـ أو ما أمكن منها ـ على راوٍ واحدٍ، وهذا ما فعله المؤلِّفُ؛ إذ قام بإعداد دراسةٍ وافيةٍ على أحد الرواة المختلف فيهم كثيراً، وهو (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي)، عَرَض فيها أقوالَ الأئمة كلَّها، ثم قام بدراستها والخلوص منها إلى رأيٍ راجحٍ في هذا الراوي، مستخدماً في دراسته له ما شَرَحه من ضوابط هذا الكتاب، فأبان بذلك عن هدفٍ، وهو أنَّ تلك الضوابط تظل تحفظ وتردد دون ما فائدة تذكر، إذا لم يصاحبها تطبيق عملي[1].

يشمل هٰذا الكتاب على ثلاثة أبواب كما يلي:

الباب الأول: في حقيقة الجرح والتعديل وضوابط تعارضهما، وفيه فصلان: الفصل الأول: حقيقة الجرح والتعديل، والفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل.

والباب الثاني: في وجوه الطعن في الراوي، وفيه في أربعة فصول: الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي. والفصل الثاني: ما يختص بالعدالة. والفصل الثالث: ما يختص بالضبط. والفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً.

والباب الثالث: في عبارات الجرح والتعديل وفي فصلان: الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل. والفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

طُبع الكتاب في مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٣٦٢) صفحة.

٩ ـ أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

وهو تصنيفٌ مُبتكرٌ، راعى فيه المؤلِّفُ الاختصارَ، وقَسَّمه إلى الفصول الآتية:

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ إبراهيم للكتاب.

الفصل الأول: في مشروعية الجرح والتعديل وشروطها.

والفصل الثاني: في مقياس الجرح والتعديل (وهو الميزان الذي يوزن به).

والفصل الثالث: في شروط الجارح والمعدل (الذي يقوم بالوزن).

والفصل الرابع: في شروط قبول الجرح والتعديل (عملية الوزن).

والفصل الخامس: فيما يُعَدَّل به الراوي أو يُجرح.

والفصل السادس: في ألفاظ الجرح والتعديل.

والفصل السابع: في الجرح والتعديل إذا اجتمعا.

والفصل الثامن: في علوم الرجال.

والخاتمة: ذكر فيها نتائج عامة عن هٰذا العلم.

وقد عُنِي المؤلِّفُ بالعزو إلى المصادر الأصلية الأولى في قواعد هذا العلم، مثل تقسيمات وقواعد الإمام مسلم بن الحجّاج، والإمام التِّرمذي ثم مَن بعدهما، وخصوصاً الخطيب البغدادي.

كذلك عُني بتحقيق البحث في القضايا الشائكة المتعلّقة بهٰذا العلم، مثل توهُّم دخولِ جرح الرواة في الغيبة المحرّمة، ومثل مسألة المبتدع، كما أزاح غِشاوةَ الخطأ الذي وقع فيه بعضُ مشاهير العصريين في مثل مسألة الجرح المُبْهَم، وغير ذلك.

وهكذا جاء هذا الكتابُ بمنهجٍ جديدٍ في دراسة علم الجرح والتعديل في أصوله الأساسية، وموصلاً لنتائج مهمةٍ في مناقشاته وتحقيقاته.

طبعه المؤلِّفُ عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (٢٠٦) صفحة. ثم أصدر له طبعةً مع إضافاتٍ قيمةٍ عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٢٥١) صفحة.

١٠ ـ **دراسات في الجرح والتعديل**: للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

يشمل هذا الكتابُ بحوثاً قيمةً في علم الجرح والتعديل، استخلصها مؤلِّفُه الفاضلُ من أُمّات الكتب، ورَتَّبها ترتيباً جديداً ليسهل على الباحثين والدارسين معرفةُ هذا الفنِّ.

قَسَّم المؤلِّفُ الكتابَ في أربعة فصولٍ، ويسبق هذه الفصولَ تمهيدٌ تحدَّث فيه

عن أهمية علوم الحديث وشرفِ أهله، ثم عرَّف في الفصل الأول (الجرحَ) تعريفاً طويلاً وجامعاً، كذلك عرَّف في الفصل الثاني (التعديلَ) تعريفاً وافياً، وخَصَّص الفصلَ الثالثَ لكشف الاصطلاحات الحديثية، وعرَّف من خلالها بعضَ أهمِّ اصطلاحات الأئمة في الجرح والتعديل، كما ذكر في الفصل الرابع تراجمَ أئمة الجرح والتعديل عبر القرون.

طُبع هذا الكتابُ في عالم الكتب ببيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٣٨٤) صفحة، ثم صدرت له طبعةٌ جديدةٌ عن دار السلام بالرياض.

١١ ـ مباحث في علم الجرح والتعديل: للدكتور قاسم علي سَعْد.

هذا الكتابُ في الحقيقة مدخلٌ لرسالة الدكتوراه التي قدَّمها المؤلِّفُ بعنوان: «منهج الذهبي وموارده في كتابه: ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، ثم أفرده بكتابٍ مستقلٍّ، ويقوم نظام هذا الكتاب على مقدِّمةٍ، وثلاثة فصولٍ:

فالمقدِّمةُ اشتملت على بيانٍ مُوجَزٍ لأهمية علم الجرح والتعديل، واختصاص هذه الأمة به، والأسباب المُوجِبة لتصدِّي الأئمة للبحث عن أحوال الرواة وتمييز درجاتهم، وزمن ابتداء الجرح والتفتيش عن الرجال.

أما الفصل الأول ففيه: ذَكَر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها، وقد افتتحه ببيان المراحل التي أدَّت إلى ضبط هذه المراتب وتحريرها وتنظيمها، ثم شَرَع في عرض مراتب ألفاظ التعديل، وأتبعها بمراتب ألفاظ التجريح، وخَتَم كلَّ قسمٍ بذكر أحكام أهله من حيث الاحتجاج وعدمه، ثم عَقَد مبحثاً يُبرِز فيه أهميةَ معرفة مخارج أقوال أهل الجرح والتعديل، وضرورةَ نقل ألفاظهم بتمامها؛ لأن تجريحهم وتعديلهم قد يكون نسبياً لا يراد منه الجرح والتعديل المطلق، وأعقب هذا المبحثَ بذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل حسب تنظيم الحافظ الذهبي لها، ثم التقط أصولَ تلك الألفاظ من تراجم «ميزان الاعتدال» وعرضها مرتَّبةً ومهذَّبةً، وعَمَد في نهاية هذا الفصل إلى جمع كثيرٍ من ألفاظ وإشارات الأئمة في الجرح والتعديل مع ذكر معانيها، ومقاصد قائليها، وهي لا تفهم إلا مع شرحها وتفسيرها.

وأمَّا الفصل الثاني فموضوعه: تقسيمُ من تَكَلَّم في الرجال، وأنهم على ثلاثة أقسام:

ـ قسمٌ: متشدِّدٌ ومتعنِّتٌ: منهم: يحيى القَطَّان، وأبو حاتم الرازي.

ـ وقسمٌ: متساهلٌ ومُتَسامح: منهم: الترمذي، وأبو عبد الله الحاكم.

ـ وقسمٌ: معتدلٌ مُنصِفٌ: منهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زُرْعَة الرَّازي.

وأمَّا الفصل الثالث ـ وهو الأخير ـ فعنوانه: «شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما، وقد أجمل فيه الشروطَ في فقرتين رئيستين هما: القوة في العلم، والمتانة في الدين.

وقد أبان هذا الفصلُ عن النزاهة العالية، والإنصاف القويم اللذين تحلَّى بهما أئمةُ هذا الفنِّ[1].

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٨١) صفحة.

١٢ ـ تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد: للدكتور ماهر منصور عبد الرزَّاق.

قام المؤلِّفُ في هذا الكتاب بدراسةٍ مبسَّطةٍ لعلم الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد في أسلوب سهلٍ. تكشف هذه الدراسةُ النقابَ عن قواعد علم الجرح والتعديل، كما تضع يد الباحث على مراحل دراسة الإسناد، وكيفية الحكم على الحديث لمعرفة المقبول، والمردود من حديث رسول الله ﷺ.

وقد قَسَّم المؤلف هذا الكتاب إلى: مقدِّمةٍ، وبابين، وخاتمةٍ.

وتحدَّث في المقدمة عن أهمية الموضوع، ووجه الحاجة إليه، وخُطَّةِ البحث.

وجاء الباب الأول بعنوان: «قواعد الجرح والتعديل». واشتمل على ستة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تعريف الجرح والتعديل، ومشروعيته.

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

الفصل الثاني: نشأة الجرح والتعديل، وأول من تكلَّم فيه، وطبقات المتكلمين.

الفصل الثالث: شروط المجرِّح والمعدِّل.

الفصل الرابع: صفة من تُقْبَل روايته ومن تُرَدّ.

وقد تحدَّث في هذا الفصل عن المسائل التالية:

المسألة الأولى: العدالة، والضبط، وما يتعلَّق بهما من أحكام.

المسألة الثانية: هل يُقبَل التعديل والتجريح من غير ذكر السبب؟

المسألة الثالثة: هل يثبت الجرح والتعديل بواحدٍ أو أكثر؟

المسألة الرابعة: تعارُض الجرح والتعديل.

المسألة الخامسة: التعديل على الإبهام.

المسألة السادسة: حُكم رواية العدل عمن سَمَّاه.

المسألة السابعة: حُكم عمل العالم وفتياه على وفق حديثٍ رواه، أو مخالفته له.

المسألة الثامنة: حكم رواية المجهول.

المسألة التاسعة: حكم رواية المبتدع.

المسألة العاشرة: حكم رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ وفي حديث الناس.

المسألة الحادية عشرة: إذا روى ثقةٌ عن ثقةٍ حديثاً فروُجع المروي عنه فنفاه.

المسألة الثانية عشرة: حُكم من أخذ على التحديث أجراً.

الفصل الخامس: مراتب الجرح والتعديل.

الفصل السادس: اصطلاحات بعض الأئمة في الجرح والتعديل.

أما الباب الثاني فهو بعنوان «دراسة الأسانيد»، وقد اشتمل على ستة فصولٍ كالتالي:

الفصل الأول: تعريف السند، والمراد بدراسة الأسانيد.

الفصل الثاني: أهمية الإسناذ، وعناية المحدثين به.

الفصل الثالث: العلوم الأساسية لدراسة الإسناد.

الفصل الرابع: كُتب الجرح والتعديل.

الفصل الخامس: مراحل دراسة الإسناد.

الفصل السادس: نماذج تطبيقية من كتب السنة لدراسة الأسانيد[1].

طُبع في دار اليقين بالقاهرة عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م في (٢٨٧) صفحة.

١٣ ـ **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**: للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد.

لم أعثر عليه.

طُبع في دار العاصمة بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٢٥٤) صفحة.

١٤ ـ **علم الجرح والتعديل: قواعده وأئمته**: للأستاذ عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي.

هذا الكتاب عبارةٌ عن المحاضرات التي ألقاها المؤلِّفُ في هذا الموضوع، وقد قَسَّمها في ثلاث مقدِّمات، الأولى: في الإسناد، ومنزلته واختصاص الأمة به، والثانية: في علم الرجال؛ وتاريخه وأئمته، والثالثة: في علم الجرح والتعديل، تعريفه ومنزلته.

ثم قَسَّم الموضوعَ إلى قسمين: القسم الأول: في العدالة والجرح. والثاني: في تراجم بعض المحدِّثين.

طبعه المؤلِّفُ بالقاهرة عام١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٢٥٢) صفحة.

١٥ ـ **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: دراسة منهجية في علوم الحديث**: للأستاذ الدكتور فاروق حمادة.

جَمَع المؤلِّفُ في هذا الكتاب مادة الموضوع من كتب المصطلح، والأصول،

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

والتراجم، والحديث، والتاريخ، واعتمد على الكتب المشهورة الموثوق بها المؤلَّفة في مختلف مراحل التاريخ، وقد حرص أن يكون مؤلِّفوها مختلفي النزعات والمشارب؛ لنرَى نقاط الوفاق والخلاف خلال هذا البحث، وأسباب هذا وذاك.

والتزم في كلِّ فقرةٍ من فقرات هذا الكتاب أن يقدِّم آراء العلماء في الموضوع مع أدلَّتهم ثم يبدي وجهةَ نظره مرجِّحاً بين الأقوال مشيراً إلى ما يراه صواباً.

وقد قَسَّم المؤلِّفُ هذا الكتاب إلى تمهيدٍ وثلاثة أبوابٍ:

أما التمهيد فتناول الفقرةَ الأولى منه معنَى «الجرح والتعديل» لغةً واصطلاحاً. وفي الفقرة الثانية، بعضَ الأصول الدالة عليه من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولموقف الصحابة رضوان الله عليهم تجاه أناسٍ شكُّوا فيهم فجرحوا مروياتهم واعتذروا عن الأخذ بها، وفي الفقرة الثالثة: ذَكَر الكتبَ التي أُلِّفت في هذا العلم على مواقعها ومكانتها منه. وعرض في الفقرة الرابعة الأسبابَ التي أدَّت إلى ظهور الجرح والتعديل كعلمٍ مستقلٍّ.

ولما كانت قواعدُ الجرح والتعديل قد امتدَّتْ إلى علومٍ أخرى، غير علم الحديث، وإلى مواطن أخرى من العلوم فقد رأى المؤلِّفُ استكمالاً للبحث أن يتحدَّث في الفقرة الخامسة من هذا التمهيدِ عن أهمِّ هذه العلوم، وأهمِّ هذه المواطن، فتكلَّم عن امتداد هذه القواعد نفسها أو قواعد أخرَى من قبيلها إلى علوم القراءات والتاريخ واللغة والأدب، وإلى مناهج القضاء في تعديل الشهادة وتجريحها.

وأما الباب الأول: فقد وقفه على التعديل، وقَسَّمه إلى ثلاث فقرات: العدالة، والضبط، والإسناد، وهي العناصر الثلاثة التي يتوقَّف عليها التعديل.

أما الباب الثاني: فقد وقفه على الجرح وأحكامه، وجعل الكلامَ فيه منصباً حول نقطتين اثنتين: الأولى: الجرح في الأسانيد، والثانية: تجريح المتون.

وأما الباب الثالث والأخير: فقد بيَّن فيه ما ترتَّب على قواعد الجرح والتعديل، من آثار في أقسام الحديث، وأقسام الرواة[1].

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

طُبع في مكتبة المعارف بالرباط عام ١٤٠٤ هـ. ثم طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤١٨هـ في (٥٤١) صفحة.

١٦ ـ **الجرح والتعديل**: للأستاذ أبي لبابة حسين.

لم أعثر عليه.

طُبع في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٣ هـ في (١٨٩) صفحة. أصله رسالة ماجستير، قدَّمها إلى جامعة الأزهر عام ١٣٩٤ هـ.

١٧ ـ **الجرح والتعديل بين المتساهلين والمتشدِّدين**: للأستاذ محمد الطاهر الجوابي.

وهو رسالة الدكتوراه، قدَّمها المؤلِّف إلى الكلية الزيتونية (أصول الدين) بتونس عام ١٤٠١ هـ.

١٨ ـ **الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث**: للأستاذ إبراهيم بن محمد الصِّدّيق.

وهو رسالة دبلوم، قدَّمها المؤلِّف بإشراف الدكتورة عائشة بنت عبد الرحمن إلى دار الحديث الحسينية بالرباط، عام ١٣٩٥ هـ.

١٩ ـ **الجرح والتعديل للرُّواة عند المحدِّثين**: للشيخ محمد إسماعيل النَّدْوي.

وهو رسالةٌ جامعيةٌ، أعدَّها المؤلِّفُ لجامعة الأزهر عام ١٣٩٣ هـ، بإشراف الأستاذ مصطفى أمين تازي، تحتوي على (٨٢٥) ورقة.

٢٠ ـ **المنتخب من كلام الحافظ ابن خزيمة في الجرح والتعديل**: للأستاذ صلاح الدين بن أحمد الإدْلِبيّ.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٢ هـ في (٢٤) صفحة.

٢١ ـ **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة وقليلة الاستعمال**: للدكتور سعدي الهاشمي.

تناول فيه المؤلِّفُ الفاضلُ ألفاظَ وكلمات الجرح والتعديل النادرة وقليلة الاستعمال بالشرح والتفسير، اقتنصها من بُطون كتب الرجال. وعزاها إلى قائلها.

طُبع في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في (١٦٧) صفحة.

٢٢ ـ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: بين الإفراد، والتكرير، والتركيب، ودلالة كلٍّ منها على حال الرَّاوي والمروي: للدكتور أحمد مَعْبَد عبد الكريم.

تناول المؤلِّفُ في هذا الكتابِ دراسةً تقعيديةً وتطبيقية في علم الجرح والتعديل، وقَسَّم الموضوعَ إلى الآتي:

ـ تمهيدٌ في بيان أهمية الموضوع التي اقتضت بحثه، وبيان معاني مفردات العنوان الذي اختار له.

ـ ثم قَسَّم الموضوعَ إلى ثلاثة فصولٍ، وهي كما يلي:

الفصل الأول: الألفاظ والعبارات المفردة، ودلالتها.

والفصل الثاني: الألفاظ والعبارات المكرَّرة، ودلالتها.

والفصل الثالث: الألفاظ والعبارات المركَّبة، ودلالتها.

الخاتمة: في أهم نتائج البحث، والاقتراحات.

وذكر في «التمهيد» بيان أهمية الموضوع، فقال: «ترجع أهمية هذا الموضوع إلى أنه متعلِّقٌ ببيان أحوال ومراتب رواة السنة المطهَّرة التي على أساسها تتحدَّد درجات المرويات عنهم تصحيحاً، أو تضعيفاً، أو وضعاً، ومن ثم يتقرَّر الاستدلال بالمروي، أوردَّهُ.

وقد رأيتُ: أنَّ الأنواع الثلاثة التي ذكرتُها في عنوان هذا البحث وهي: الإفراد، والتكرير، والتركيب، قد وَرَد كلٌّ منها في ألفاظ وعبارات النقاد، المتقدِّمين، والمتأخِّرين تبعاً لهم، إلا أن الذي كثر الاعتناءُ ببيان دلالته على حال الراوي، ومرتبته في ذلك، ودرجة حديثه هو النوع الأول، وهو الألفاظ والعبارات المُفرَدة فقط، كما يلاحظ ذلك بمراجعة باب: «من تُقْبَل روايته ومن تُرَدُّ، ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل» في أكثر كتب مصطلح الحديث.

أمَّا النوعان الثاني والثالث، وهما: التكرير، والتركيب فتناولهما قليلٌ وتابعٌ للنوع الأول، مع أنَّ استعمالهما في بيان أحوال الرواة موجودٌ بكثرة، لا سِيّما عند المتقدِّمين من أئمة النقد، كما سيأتي في الأمثلة التطبيقية خلال البحث.

ولذا فإني رأيتُ أنهما في حاجةٍ إلى بحثٍ وتأصيلٍ وتطبيقٍ، يؤصِّل ويوضِّح دلالَة كلٍّ منهما ومرتبته النقدية؛ تقعيداً وتطبيقاً ودرجة حديث الراوي الموصوف بكلٍّ منهما، على ضوء ذلك، مع اعترافي بأن ما سأقدمه ـ بعون الله ـ ليس إلا خطوة متواضعة في مسيرة واسعة الجوانب عميقة الأغوار، في دقائق المنهج النقدي الرائد عند المحدِّثين، وتطبيقه».

ثم بَيَّن المؤلِّفُ معاني مفردات عنوان بحثه، قائلاً:

«حيث إنَّ عنوان البحث هو: «أَلْفَاظُ وَعِبَارَاتُ الجَرْح وَالتَّعْدِيل بين الإِفْرَاد، والتَّكْرير، والتَّرْكِيب ودِلالة كُلٍّ منها على حَالِ الرَّاوِي والمَرْوِي»؛ فهو قد اشتمل على ألفاظٍ ستتكرَّر مراراً خلاله، فمن المناسب بيان المقصود بتلك المفردات منذ البداية حتى يكون معناها واضحاً لدى القارئ في مواضع استعمالها.

فقولي: «أَلْفَاظُ وَعِبَارَاتُ». المراد بـ: «الألفاظ»: ما عُبِّر فيه عن حال الراوي أو عن درجة حديثه بلفظة واحدة مثل: «ثقة» أو «ضعيف»، أو «صدوق»، أو «شيخ» أو «عدل»، أو «ضابط»، أو ما يكون مضافاً ومضافاً إليه مثل: «صالح الحديث» أو مُنكَر الحديث»، أو «متروك الحديث» وهكذا.

والمراد بـ: «العبارات»: ما كان مكوّناً من جملةٍ فأكثر مثل: «يُكتَب حديثه»، أو «لا يحتج به»، أو «ليس بحجة»، أو «لا بأس به»، أو «يضع الحديث»، أو «لا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق» أو «أوثق من برأ الله».

وربما يُطلَق «اللفظ» على عبارة تجوّزاً، أو لدلالة السياق على المقصود، فيكون هذا خلاف الأصل والغالب.

وأمَّا «الإفراد، والتكرير، والتركيب»: فهذه هي الصور الثلاث التي لاحظتُ أن النقاد ـ غالباً ـ يوردون بيانهم لأحوال الرواة بصورة أو أكثر منها.

وسيأتي بيان المقصود بكل صورة في الفصل الخاص بها[1]».

طُبع الكتابُ في مكتبة أضواء السَّلف بالرياض عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في (٤٢٧) صفحة.

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

٢٣ ـ جمع ألفاظ الجرح والتعديل ودراستها من كتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر: للشيخ سيد سلمان الحسيني النَّدْوي.

وهو رسالة الماجستير، قدَّمها المؤلِّفُ الفاضلُ بإشراف الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠١ هـ.

تناول فيها المؤلِّفُ دراسةَ ألفاظ الجرح والتعديلِ للأجزاء الثلاثة الأولى من «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، وقد أكمل دراسةَ ألفاظ الأجزاء البقية الأخُ الفاضلُ محمد عادل اليَمَاني النَّدْوي، والكتاب مازال مخطوطاً.

٢٤ ـ لمحة عن علم الجرح والتعديل: للشيخ سيد سلمان الحسيني الندوي أيضاً.

وهو تمهيدٌ لرسالة الماجستير التي قدَّمها المؤلِّفُ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠١ هـ بعنوان: «جمع ألفاظ الجرح والتعديل، ودراستها من: تهذيب التهذيب»، بإشراف الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالى.

تحدَّث فيه المؤلِّفُ عن علم الجرح والتعديل ونشأته وحكمهما في ضوء الكتاب والسُّنّة، وكلام السَّلَف في مشروعيتهما، ومنزلتهما في علم الحديث، واعتناء المحدِّثين بهما، ثم تناول في الفصل الثاني قواعدَ الجرح والتعديل في اختصارٍ.

نُشر هذا التمهيدُ في حلقات مجلَّة «البعث الإسلامي» بدءاً بالعدد الأول، المجلَّد (٣٥) شهر رمضان عام ١٤١٠ هـ، وانتهاءاً بالعدد الأول ٢٦ شهر رمضان ١٤١١ هـ، ثم طُبع مستقلاً في مكتبة جمعية شباب المسلمين بلكنؤ عام ١٤١٢ هـ في (٩٠) صفحة، ثم طُبع في دار جوامع الكلم بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (١٣٠) صفحة.

٢٥ ـ المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: لسيّد عبد الماجد الغَوْري.

وهو كتابٌ جامعٌ وشاملٌ في هذا الموضوع، ألَّفه المؤلِّفُ في أسلوبٍ مبسَّطٍ،

متجنِّباً فيه القضايا المعقَّدة، والمسائل المهجورةِ فيه. قسَّم المؤلِّفُ مباحثَ الكتاب في أربعةِ فصولٍ تاليةٍ:

الفصل الأوّل: وهو يَشْمُل سِتَّةَ أقسامٍ، القسم الأول منها مختصٌّ بتعريف «علم الجرح والتعديل» من حيث اللغة، والاصطلاح، والمشروعية، والنشأة، والأهمية. والقسم الثاني: يتعلّق بتعريف طبقات المتكلِّمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً. والقسم الثالث: في تعريف آداب الجارح والمعدِّل وشروطهما. والقسم الرابع: في توضيح المسألتين المهمتين في الجرح والتعديل (وهما: الجرح المُبْهَم، وتعارض الجرح والتعديل). والقسم الخامس: في بيان «صِفَة من تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَد».

والفصل الثاني: وهو يحتوي على قسمين: الأول منهما في تعريف ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، والقسم الثاني: في شرح العبارات المُوهِمة الخاصَّة للأئمة في الجرح والتعديل.

والفصل الثالث: هو مخصَّصٌ بتعريف أئمة الجرح والتعديل عبر القرون، وهو يشتمل على أربعة أقسام، الأول منها في تعريف أئمة الجرح والتعديل في القرن الثاني الهجري، والثاني في أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري، والثالث في أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري، والرابع في أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع.

والفصل الرابع: هو يَخْتَصُّ بكتب الجرح والتعديل، ويشمل سِتَّةَ أقسامٍ، الأول منها في تعريف كتب الثِّقات، والثاني في تعريف كتب الضُّعفاء، والثالث: في تعريف كتبٍ جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء، والرابع: في تعريف الكُتب لرجال كتب الحديث المخصوصة (ومنها الكُتب السِّتَّة وغيرها)، والخامس في تعريف كُتب السُّؤالات في الجرح والتعديل، والسادس في تعريف كُتب الجرح والتعديل المختصَّة بمكانٍ مُعَيَّنٍ.

وقد تعمَّد المؤلِّفُ التوسُّعَ في تعريف كتب الجرح والتعديل نظراً إلى شِدَّة حاجة طالب هذا العلم إلى معرفتها، والتمكُّنِ من التمييز بين أصولها وفروعها، ومطوَّلاتها ومختصراتها.

طُبع هذا الكتابُ في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م، في (٥٩٢) صفحة.

٢٦ ـ المُيَسَّر في علم الجرح والتعديل: لسيِّد عبد الماجد الغوري.

حاوَلَ المؤلِّفُ أن يعرِّف في هـٰذا الكتاب بأهمِّ ما يحتاج إليه المبتدىءُ أن يعرف من مباحث هذا العلم الجليل. فذَكَر فيه أَلفاظَ الجرح والتعديل ومراتبها وأحكامها، وشَرَح العبارات المُوهِمة فيهما، وعرَّف بأهمِّ أنواع كُتب الجرح والتعديل التي لا بُدَّ أن يُلِمَّ بها كلُّ من يتصدَّى له دراسةً وتدريساً، وكُلُّ ذلك في أسلوبٍ سهلٍ مبسَّطٍ.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٢٠٨) صفحة.

٢٧ ـ معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة: لسيد عبد الماجد الغوري.

قام المؤلِّفُ في هذا الكتاب بجمع جميع ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة، ثم اعتنى بشرح كلٍّ منها مع الشواهد والأمثلة، وذكر حُكمَ كلٍّ منها.

وقد ذكر المؤلِّفُ في مقدمته للكتاب مرادَه بقوله: (الألفاظ)، و(العبارات)، و(المشهورة)، و(النَّادرة) في عنوان الكتاب، فقال: «فالمرادُ بـ: (الألفاظ): ما عُبِّرَ فيه عن حال الرَّاوي، أو عن درجة حديثه بلفظةٍ واحدةٍ فقط، مثل: «ثَبْت»، أو «حُجَّة»، أو «شيخ»، أو «صَدُوق»، أو «ضابط»، أو «ضعيف»، أو «عَدْل» أو ما يكون مضافاً ومضافاً إليه مثل: «جيِّد الحديثِ»، أو «حسن الحديثِ»، أو «صالح الحديثِ»، أو «متروك الحديثِ»، أو «مُنكَر الحديثِ» وهكذا، حسب المصرَّح به في وصف الراوي، وإن كان هناك ألفاظٌ محذوفةٌ مقدَّرةٌ كثيرةٌ، مثل: «هو» أو «هذا» أو «فلانٌ».

والمرادُ بـ: (العبارات): ما كان مُكَوَّناً من جملةٍ فأكثر، مثل: «لا بأسَ به»، أو «لا يُسْأل عنه»، أو «ليس بثقةٍ»، أو «ليس بعُمْدةٍ»، أو «لا أدري ما هو»، أو «للضَّعْف ما هو»، أو «أسأل اللهَ السَّلامة»، أو «من مَعَادن الصِّدق»، أو «لم تَرَ عينايَ والله مثله قطُّ» وغيرِها. وربما أُطلِق (اللَّفظُ) على عبارةٍ تجوُّزاً، أو لدلالة السِّياق على المقصود كما نجد في بعض الكتب، فيكون هذا خلافَ الأصل والغالب.

والمراد بـ: (المشهورة): تلك الألفاظ، والعبارات التي تناولَتْها بالتعريف

كتب مصطلح الحديث، وهي كثيرة، وقد ذكرتُ بعضاً منها آنفاً في توضيح المراد بـ: (الألفاظ).

والمرادُ بـ: (النادرة): تلك الألفاظ والعبارات قليلة الاستعمال التي تفرَّد بها الأئمةُ والنُّقّادُ في جرحهم وتعديلهم أو تضعيفهم وتوثيقهم للرجال، ولم يكن لأحدٍ سبقٌ في استخدامها قَبْلَهم، كما هي لم تكن معهودةً ومتداولةً عند هؤلاء أئمة الجرح والتعديل[1] الذين عرفنا من خلالهم عدداً كبيراً من الألفاظ والعبارات مع مراتبها وأحكامها، فأذكر هنا على سبيل المثال بعضاً بَدْءاً من عبارات التعديل والتوثيق، كقول الإمام عبد الله بن المبارك في محمد بن عَجْلان المدني القُرَشي: «ياقوتةٌ بين العلماء»، وقولِ سفيان بن عُيَيْنَة في الإمام علي بن المَدِيني: «إذا قامت الخيلُ لم يجلس مع الرَّجَّالة»، وقولِ جرير بن عبد الحميد الرَّازي في توثيق سليمان بن مِهْران الأسدي الكوفي المعروف بالأعمش: «الدِّيْباج الخُسْرُواني»، وقولِ الحافظ الذهبي في الإمام محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهلي: «كان بحراً لا تكدِّره الدِّلاءُ»، وقولِ شعبة بن الحجَّاج في مِسْعَر بن كِدام: «المُصْحَف» وغير ذلك.

وكذلك عباراتُ التجريح والتضعيف على هذا النحو، كقول الإمام مالك بن أنس في تجريح عطَّاف بن خالد بن عبد الله المدني: «ليس هو من جِمَال المَحَامِل»، وقولِ الإمام إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجُوْزَجاني في تجريح إسماعيل بن عيَّاش بن سُلَيْم العَنْسي: «ما أشبه حديثَه بثياب نَيْسابور». وقولِ إمام الجرح والتعديل ابن أبي حاتم الرَّازي في تضعيف حمزة بن نَجيح أبي عُمَارة البصري: «يُكْتَب حديثه زَخْفاً»، وقولِ مَعْمَر بن راشد الأزدي البصري في تجريح إسماعيل بن شَرْوَس الصَّنْعاني: «كان يُثَبِّجُ الحديثَ»، وقولِ الإمام الوَرِع محمَّد بن إدريس الشَّافعي في تضعيف مُجالِد بن سعيد بن عُمَير الهَمْداني: «كان مجالدٌ يجلد في الحديث» وغيرها كثيرةٌ يجدها القارئ في هذا المعجم.

فمِثْلُ هذه الألفاظِ والعباراتِ ـ النَّادرة أو قليلة الاستعمال ـ يَصْعُب فهمُها

---

(١) أمثال الأئمة: ابن أبي حاتم الرَّازي، وأبي عمرو بن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْري، وزين الدين العِراقي، وشمس الدين الذَّهبي، وابن حجر العسقلاني، ومحمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، وجلال الدين السُّيوطي وغيرهم.

وبلوغُ كُنْهِها إلا ـ في غالب الأحوال ـ بالقرائن التي تَدُلُّ على مُرادها دون تصريحٍ به، أو بالاستقراءِ التامِّ لِعُرْفِ هؤلاء الأئمَّةِ الجَهَابِذَةِ واصطلاحاتِهم ومقاصِدِهم بعباراتهم الكثيرة، أو بالتأمُّل العميق والسَّبْر الدقيق في لغة تلك العبارات، فلذلك كان اهتمامُ المؤلِّف في هذا المعجم بشرح تلك العبارات لغةً واصطلاحاً مع عرض الأمثال والشواهد أكثر من الاهتمام بشرح الألفاظ المتداولة المعروفة في كتب مصطلح الحديث»[1].

كما قام المؤلِّفُ في مستهلِّ هذا المعجم بدراسةٍ وافيةٍ لعلم الجرح والتعديل، تحدَّث فيه عن الجرحِ والتعديل لغةً واصطلاحاً، ثم عن مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماعِ والآثار عن أهل العلم، ثم ذكر طبقات المتكلِّمِين في الجرح والتعديل، ثم عَدَّ شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما، كذلك تكلَّم عن صفة من تُقْبَل روايته ومن تُرَدُّ.

طُبع هذا الكتاب في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٧٥١) صفحة.

٢٨ ـ معجم ألفاظ الجرح والتعديل (مع تراجم مُوجَزة لأئمة الجرح والتعديل): لسيد عبد الماجد الغَوْري أيضاً.

لقد وضع العلماءُ الجَهَابِذَةُ ألفاظاً خاصَّةً في الجَرْح والتعديل تُناسِب حالَ الرَّاوي من الصِّدقِ والكَذِب؛ وذلك نظراً لِدِقَّة الموضوع، وصُعوبةِ الوُصول إلى المقصد المطلوب. وألفاظُ الجرح والتعديل كثيرةٌ جِدّاً بحيث يَتَعَذَّر حَصْرُها وجَمْعُها، وهي أيضاً متعدِّدَةُ المراتب والدَّرجاتِ، وهذا مُتعذِّرُ المعرفة على كثيرٍ من الناس، لذا كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى وَضْعِ قواعدَ كليةٍ لمراتب تلك الألفاظ وبيانِ أحكامها في كتابٍ مستقلٍّ.

فقام مؤلِّفُ هذا الكتاب بهذا العمل، حيث جَمَع تلك الألفاظ بين دفَّتيه ورَتَّبها على الترتيب المعجمي، مع ذكر حُكمِ كلٍّ منها، وشرحِ بعضٍ منها؛ ليكون وصولُ الطالب إليها أيسر، وفهمُها أسهل، كما عرَّف في مستهلِّ الكتاب «علمَ الجرح

---

(١) من مقدمة المؤلف للكتاب.

والتعديل» تعريفاً وجيزاً يشمل أهمَّ ما يحتاج إليه القارئ أن يعرف عنه، كذلك تناول فيه بدراسةٍ مُوجَزةٍ عن الأئمة الذين قسَّموا ألفاظَ الجرح والتعديل، ووضعوا لها المراتبَ، وذلك مع ذكر ميزان تقسيمهم لها ووضعِ ملاحظاته عليه.

طُبع هذا الكتاب في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٢٠٠) صفحة.

* * *

١٥ـ كتب علم عِلَل الحديث

يبحثُ هـٰذا العلمُ عن تلك القوادح الخَفِيَّة الغامضة التي تطرَّقت إلى أحاديثَ ظاهرُها السلامة منها، ومن هنا تظهر خطورةُ هذا العلم وصعوبتُه، وذلك أنَّ سقوط حديثِ الضعفاء والمجروحين واضحٌ، وأمّا أحاديثُ الثقات فظاهرُها السلامةُ، فالتنبُّهُ إلى مواضع الخطأ فيها يحتاج إلى علمٍ غزيرٍ، ومعرفةٍ واسعةٍ بطرق الأحاديث، وخبرةٍ تامّةٍ بأحوال الرواة في أنفسهم عند تحمُّلهم وأدائهم، وفي شبابهم وهرمهم، وفي سفرهم وحضرهم، وبأحوالهم في كلّ فردٍ فردٍ من شيوخهم وتلامذتهم، وهكذا إلى أمورٍ كثيرة من هذا النوع[١].

وقد أَلَّف العلماءُ في تعريف هذا العلم كتباً قيمةً، أذكرها فيما يلي:

١ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

يتجزّأ هذا الكتاب إلى جزأين يُمكن أن يُعتبرا كتابين، الجزء الأول: شرحُ نصِّ كتاب «العِلل الصغير» للترمذي، والجزء الثاني: في أصول علم العِلل، جاء فيه بحثٌ جليلٌ أتبعَ به الحافظُ «شرحَ علل الترمذي» لتقريبِ علمِ العِلَلِ على من يَنْظُرُ فيه كما ذكرَ هو ذلك، أتى فيه بفوائدَ مهمةٍ؛ وقواعدَ كُلِّيَّةٍ.

ويمتازُ هذا الجزءُ بمزايا عظيمةٍ أذكرُ من أهمِّها:

ـ إنَّ عامَّة ما ذكرَه في هذا الجزءِ فوائدُ نادرةٌ، قلَّ من يَعْرِفُها من أهلِ هذا الشأنِ، كما ذكر الحافظُ، ولا تُحَصَّلُ أيضاً من كتبِ أُصولِ الحديثِ، أو ما شاكلها من المصنَّفاتِ الحديثيةِ، أو كتبِ الدِّراساتِ الحديثيةِ بصورةٍ عامةٍ، إلا ما قد يجدُه المطَّلِعُ المشتَغِلُ كثيراً من متفرِّقاتٍ هنا وهناك.

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» ص: ١٩٤.

ـ القسمُ الأوَّلُ من هذا الجزء في معرفة مراتبِ أعيانِ الثِّقاتِ الذينَ يدورُ عليهم غالبُ الأحاديثِ الصحيحة.

وبهذا أكملَ فائدةَ ما ذكرَهُ في الجزءِ الأوَّلِ من التَّعريفِ بالأئمَّةِ والحفَّاظِ، وقدَّمَ للقارىءِ مجموعةً تُغنيهِ غناءً في معرفةِ الرِّجالِ، وتسهِّلُ عليه سبيلَ النَّظرِ في الحديثِ.

ـ اعتناؤهُ في هذا القسمِ ببيانِ مراتبِ هؤلاءِ الثِّقاتِ في الحِفْظِ، وذكرُ مَنْ تُرجَّحُ روايتهُ من الرواة عنهم عند الاختلافِ. وهذا بحثٌ مهمٌّ لا يوجدُ كثيرٌ منه في كُتُبِ الرِّجالِ، ولا يَستغني عنهُ باحثٌ في نقدِ الأحاديثِ، يُبرزُ دقَّةَ بحثِ المحَدِّثينَ وعمقَ علمِ العِلَلِ، وقد وسَّعَ الحافظُ ابنُ رجبِ البحثَ في هذا، فأثرى الدراساتِ الحديثيَّةَ وأغناها.

وفي هذا عبرةٌ لمن يكتفي في نقدِ الحديثِ بالنَّظرِ في بعضِ كُتُبِ رجالِ الحديثِ: أن لا يتسرَّعَ في الحكمِ قبلَ التَّحرِّي، ولا يستهترَ بمخالفةِ الأئمَّةِ المعروفينَ في هذا العلمِ، فكيفَ إذا كان الباحثُ لا يجاوزُ في أحكامِهِ على الرِّجال أكثرَ المراجعِ اختصاراً مثلَ «تقريبِ التَّهذيبِ» إلا قليلاً جداً، وهذه الكتبُ لا تعرِضُ لمثلِ هذا التَّفْصِيْلِ الهامّ[1].

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نور الدين عتر في مكتبة الملاح بدمشق عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، ثم أعيدت طباعته في دار العطاء بالرياض عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في مجلَّدين، وهي الطبعة الرابعة.

٢ ـ لمحاتٌ مُوجَزةٌ في أصول عِلَل الحديث: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

هذا الكتابُ المُوجَز يَسُدُّ ثغرةً كبيرةً في أصول علم العِلَل، ويوضِّح أسبابَ العِلَّة، ويرسم طُرُقَ اكتشافها ثم يبيِّن أنواعَها، ومتى تقدح في الحديث، ومتى لا تقدح، مع الاعتناء في ذلك كلِّه بالأمثلة الحَيَويّة والشواهد، التي تُثري البحثَ،

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور عتر للكتاب: ص: ٤٦.

وتُنير لطالب الحديثِ طريقَ أهل العلم بالحديث والنقد الدقيق.

قسَّمه المؤلِّفُ في أربعة فصولٍ، عرَّف في الفصل الأول بعلم العِلَل لغةً واصطلاحاً، وتكلَّم عن تاريخه، ثم عن كتبه.

وعَدَّ في الفصل الثاني أسباب العِلَّة مع الأمثلة التوضيحية، كما ذكر في الفصل الثالث طُرُقَ اكتشاف العِلَّة، كذلك بَيَّن في الفصل الرابع أنواعَ العِلَّة من حيث موضعها وأثرها وموقعها في الإسناد والمتن.

طَبَعه المؤلِّفُ بدمشق عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م، ثم أخرجه مع تعديلاتٍ وإضافات عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (١٧٥) صفحة، وهو من توزيع دار القلم بدمشق.

٣ ـ **العلل في الحديث**: للدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

لم أعثر عليه، لكن أغلب ظني: أنه مستخرجٌ من دراسة وتحقيق المؤلِّف لـ: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي.

طُبع في دار العدوي للتوزيع بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٤ ـ **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث**: للأستاذ الشيخ محمد مجير الخطيب الحسني.

وهو كتابٌ عظيمٌ قيِّمٌ لمن يريد الإلمامَ بهذا العلم من أهمِّ جوانبه، وقد تعرَّض فيه المؤلِّفُ الفاضل لتعريف هذا العلم تعريفاً جامعاً وشاملاً في أسلوبٍ علميٍّ راقٍ، فتكلَّم عن العِلَّة والحديثِ المُعَلّ وعلمِ العلل، ومعرفةِ مدار الإسناد وصلتها بعلم العلل، والوسائل المعينة على استكشاف العلل، ومراحل استكشاف العلة للحكم على الأسانيد، والآثار المترتّبة على تعيين مدار الإسناد في علم العلل، وعللِ التفرد، وأهميةِ معرفة مراتب الرواة عن مدار الإسناد في الحكم على الحديث وبيان علله، وعللِ المخالفة، وغير ذلك من المباحث والموضوعات القيمة المتعلقة بهذا العلم.

واعتمد المؤلِّفُ في هذا الكتاب على المصدر الأقدم فالأقدم، وحرص في نقل أقوال المتقدمين من الأئمة على كتبهم.

طُبع هذا الكتاب في دار الميمان بالرياض عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في مجلَّدين.

٥ ـ علم علل الحديث من خلال كتاب: «بيان الوهم والإيهام الواقعَين في كتاب الأحكام لابن القطَّان»: إعداد الأستاذ إبراهيم بن الصِّدِّيق.

تناول فيه المؤلِّفُ الفاضلُ دراسةً جامعةً عن كتاب «بيان الوهم والإيهام...» لأبي الحسن بن القطَّان الفاسي (المتوفى سنة ٦٢٨هـ)، وتعرَّض خلال دراسته له لتعريف علم علل الحديث.

طُبع في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٩٥م في مجلَّدين.

٦ ـ علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية: للدكتور وصي الله بن محمد عباس.

وهو عبارةٌ عن بحثٍ قدَّمه صاحبُه إلى إحدى الندوات العلمية في الحديث النبوي الشريف. جاء فيه تعريفٌ مختصرٌ لـ «علم علل الحديث». وهو مفيدٌ لمن لم تسبق له القراءةُ في هذا الموضوع.

طُبع في دار الإمام أحمد بالقاهرة عام ١٤٢٦ هـ في (١٠٤) صفحة.

٧ ـ المُيسَّر في علم علل الحديث: لسيد عبد الماجد الغوري.

وضَعه المؤلِّفُ للمبتدئين في أسلوبٍ مبسَّطٍ، وعرَّف فيه بأهمِّ ما يحتاجون إلى المعرفة من أصول هذا العلم من تاريخه، وتراجم أئمته، وميزات كتبه، وغير ذلك من المباحث المفيدة.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٣٠٠) صفحة.

* * *

١٦ ـ كتب علمِ الرّجال

يُعَبَّر عن «علم الرجال» بـ: «علوم رجال الحديث» أيضاً؛ لأنَّ كُلَّ فنٍّ فيه يَعُدّه العلماء عِلْماً، وعَبَّروا بالرجال تغليباً، وإلاَّ هو شاملٌ لرواة الحديث جميعاً سواء كانوا رجالاً، أو نساءً.

وقد كان هذا العلمُ أكبرَ موضع عناية المحدِّثين، وقد وضعوا فيه كُتباً لتراجم الرِّجال، وفي ضَبْطِ أسمائهم، وأنسابهم، وألقابهم، وبُلدانهم، وما اخْتَلَفَ منها، وما ائْتَلَفَ، وما اتَّفَقَ منها، وما افْتَرَقَ، وعُنوا فيها بذكر حوادث حياتِهم، وأخلاقِهم، ومكانتِهم في الأمانة، والصِّدْقِ، والحِفْظِ، وبَيَّنوا الرّاويَ الثِّقَةَ العَدْلَ من سيِّىء الحِفظ، والمجروحِ، وفاسدَ الرِّواية من صحيحها، وحصروا روايةَ كلِّ راوٍ، وأحصوا شيوخَه، والآخذين عنه، والبُلدانَ التي دَخَلها، والأحاديثَ التي رَوَاها، واستوفوا كلَّ شاردةٍ وواردةٍ حتى لم يَفُتْهم من الرُّوَاةِ راوٍ ثقةً كان أو ضعيفاً إلا وذكروه بما وَصَل إليه علمُهم، فأحسنوا، وأجادوا، وتعبوا، وأفادوا، فاستحقَّ هذا العلمُ بجدارة جُهود هؤلاء أن يُقال فيه: «إنَّه عِلْمٌ نَضِجَ واحْتَرَقَ»؛ وذلك كُلُّه أداءً للأمانة، وصَوْناً للشَّريعة المطهَّرة، وحِرْصاً على الكلمة أن ينالها الزَّلَلُ، أو يَبْلُغها الخَلَلُ، فكانوا ـ رحمهم الله تعالى ـ بذلك أُمَنَاءَ لدينهم، ومُخلِصينَ للعِلم[١].

أعرِّف فيما يلي ببعض أهمِّ ما أُلِّف في هـٰذا العلم:

١ ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليماني (المتوفى سنة ١٣٨٦ هـ).

وهو عبارةٌ عن محاضرةٍ ألقاها بمناسبةٍ، لكنها مع صغر حجمها مفيدةٌ في

---

(١) علم الرجال: تعريفه وكتبه: للمؤلِّف: ص: ٩.

الموضوع، وهي تعرِّف بعلم الرجالِ والجهودِ المبذولة في خدمته تأليفاً وتحقيقاً.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠١ هـ في (٦٤) صفحة.

٢ ـ المختصر في علم رجال الأثر: للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

وهو كتابٌ مختصرٌ في علم رجال الحديث، لكنه محرَّر الأحكام جامعٌ لشتّات المسائل في هذا العِلم، وهو في الحقيقة خُلاصةُ محاضرات المؤلِّف التي ألقاها في كلية الشريعة بجامعة الأزهر. راعى المؤلِّفُ في وضعِه تقريبَ هذا العلم لطُلَّابه، وتوضيح مقاصده باختصارٍ يفي بالمطلوب ويحقِّق المرادَ. قسَّمه في بابين، الباب الأول: في المسائل المختصَّة بهذا العلم، والثاني: في التراجم وتواريخ الرُّواة.

طُبع في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، عام ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م، في (١٥٢) صفحة.

٣ ـ علم الرجال: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

وهو ملحقٌ بآخر كتابه القيِّم: «أصول الجرح والتعديل...». قسَّمه المؤلِّفُ في قسمين، القسم الأول: في تعريف علوم الرواة من حيث التاريخ، والثاني في تعريف علوم الرُّواة من حيث الأسماء، عرَّف في الأول: علمَ التاريخ، والطبقات، والإخوة والأخوات، والمدبَّج ورواية الأقران، ورواية الأكابر الرواة عن الأصاغر، ورواية الأبناء عن الآباء، والسَّابق واللَّاحق. وعرَّف في القسم الثاني: المبهمات، ومن ذُكر بأسماءٍ مختلفة، والأسماء والكُنى، والألقاب، ومن نُسب لغير ما يسبق للفهم، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، والمتشابه المقلوب، وغير ذلك من المباحث المفيدة بإيجازٍ مع عرض أمثلةٍ مناسبةٍ.

يحتوي هذا الملحق على (١٥) صفحة في آخر كتاب «أصول الجرح والتعديل».

طبعه المؤلِّفُ عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٤ ـ علم الرجال: نشأته وتطوُّره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع: للدكتور محمد بن مطر الزَّهراني.

وهو كتابٌ نفيسٌ في الموضوع، قسَّمه المؤلِّف في تمهيدٍ، وخمسة أبوابٍ،

وعرَّف في التمهيد بالإسناد وأهميته وبدء استعماله، وتحدَّث في الباب الأول عن كتب الرجال حسب ظهورها إلى نهاية القرن الخامس الهجري. وتكلَّم في الباب الثاني عن الكتب المصنَّفة في رجال كتبٍ مخصوصةٍ. وفي الباب الثالث: عرَّف بأنواع علوم الحديث المتعلِّقة بشخص الراوي أو اسمه ممّا لم يسبق ذكره في الباب الأول. وفي الباب الرابع عرَّف ببعض أهمِّ مدارس العلم في القرنين الأول والثاني الهجريين. وفي الباب الخامس عرض نماذجاً من طبقات ومراتب الرُّواة عن أعيان الثقات ومن يرجّح قوله منهم عند الاختلاف.

طُبع في مكتبة دار المنهاج بالرياض عام ١٤٢٧ هـ في (٣٣٤) صفحة.

٥ ـ **علم رجال الحديث**: للدكتور تقي الدين النَّدْوي المظاهري.

وهو كتابٌ مختصرٌ في الموضوع، لكنه جامعٌ له، عُني فيه المؤلِّفُ إثر تعريفِ كل علمٍ من علوم الرجال؛ بتعريف الكتب التي أُلِّفت فيه في عبارةٍ وجيزةٍ.

طُبع في دار القلم بدبي عام ١٤٠٦ هـ، وفي مكتبة الرّيّان بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ في (٢١٢) صفحة.

٦ ـ **الهداية في تمييز رجال الرِّواية**: للدكتور ماهر منصور عبد الرَّزَّاق.

وهو كتابٌ قيِّمٌ في الموضوع، ألَّفه مؤلِّفُه بعد ممارسةٍ طويلةٍ لتدريس هذا العلم، كشف فيه النِّقابَ عن أسماء الرُّواة، وكُناهم، وألقابهم، وأنسابهم وتمييزهم، ومعرفة طبقاتهم وغير ذلك؛ ليكون مرشداً إلى دراسة أحوالهم ومعرفة المقبول منهم والمردود أو الثقات من الضعفاء، حتى يتسنَّى لدارس الحديث الحُكم عليه من حيث القبول والرَّدّ فيعمل بالمقبول ويطرح المردود.

طُبع في دار بلنسية بالرياض عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م في (٣٥٢) صفحة.

٧ ـ **علم الرجال: تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري.

عرَّف المؤلِّف في مستهلِّ هذا الكتاب الإسنادَ، وأهميته، وعناية المحدِّثين به، ثم قسّم موضوعاتِ الكتاب إلى أربعة فصولٍ كما يلي:

الفصل الأوّل: لتعريف الرُّواة، وألقابهم العلمية.

والفصل الثاني: لتعريف العلوم المعرِّفةِ بشخص الراوي.

والفصل الثالث: لتعريف العلومِ المُبَيِّنَةِ لحال الراوي.

والفصل الرابع: لتعريف علوم أسماء الرُّواة.

وحاول عَقِبَ تعريفِ كلٍّ من هٰذه العلوم أن يعرِّف جميعَ الكُتب التي أُلِّفَتْ فيه قديماً وحديثاً، كما توخَّىٰ في تعريف جميع هٰذه العلومِ سهولةَ العبارِة، ودِقَّةَ اللَّفْظِ، ووُضوحَ المعنىٰ.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٥٦٠) صفحة.

٨ ـ **المُيَسَّر في علم الرجال**: لسيِّد عبد الماجد الغوري.

وهو كتابٌ مفيدٌ جداً خاصةً لمن لم تَسْبِق له القراءة في علم الرجال، وقد اختصر فيه المؤلِّف مباحثَ هٰذا العلم في أسلوبٍ مبسَّطٍ جداً.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٢٠٨) صفحة.

* * *

١٧ ـ مصادر معرفة الصحابة

لقد اعتنىٰ العلماءُ بتأليف كُتب تراجم الصَّحابة، ومعرفة أخبارهم في حياة النبيِّ ﷺ، وبعد مماته ﷺ. وأُخْتُلِفَ في ابتداء التأليف في تراجِم الصحابة فجَزَم الحافظُ ابن حجر بأنَّ أوَّل من صَنَّفَ في ذلك هو: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، والذي أفرد في ذلك تصنيفاً. ولكن بعض المصادر التاريخية تَدُلُّ أنَّ أوّل من صَنَّف فيهم هو: أبو عُبَيدة مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ (المتوفىٰ سنة ٢٠٨ هـ) فهو ـ حسب علمي ـ أسبق كتاب في ذلك، والله أعلم.

أذكر فيما يلي أهمَّ الكتب المفردة بالتأليف في الصحابة:

١ ـ **معرفة مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحابَة سائر البُلدان**: للحافظ أبي الحسن، علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي البَصْري، المعروف بابن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧)، وقال: «في خمسة أجزاء لطيفة».

٢ ـ **تسمية من رُوِيَ عنه من أولاد العشرة وغيرهم مِن أصحاب النبي ﷺ**: لابن المديني أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد جماز في دار القلم بدمشق عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م. وبتحقيق الأستاذ فيصل باسم جوابرة، في دار الراية بالرياض عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٢٤٦) صفحة.

٣ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لابن سعد محمد بن سعد بن منيع البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

وهو كتابٌ قَيِّمٌ في الرجال، تَرْجَم فيه المؤلِّفُ للرسول ﷺ وللصحابة

والتابعين إلىٰ عصره. ومن ميزاته: أنه من أوائل الكتب في تراجم الرجال، بعد طبقات الواقدي، وأنه حَفِظَ لنا تراجمَ أعدادٍ كبيرةٍ من الصحابة، والتابعين؛ إذ كان لا يزال قريبَ العهدِ بهم؛ الأمر الذي سَهَّل عليه تقصِّي أخبارهم وشؤونهم، وهو من أهمِّ الكتب في التاريخ لرجال الفترة الأولىٰ من التاريخ الإسلامي، وقد كان له تأثيرٌ واضحٌ في الكتب التي أُلِّفت بعده. والكتاب يَضُمُّ حوالي ثلاثة آلاف ترجَمة، بعضها للنساء.

طُبع الكتاب طبعةً علميةً لأول مرَّةٍ بتحقيق المستشرق «أدوارد ساخاو» بالتعاون مع مستشرقين آخرين، وصَدَر الكتاب ما بين عامي ١٩٠٤ و١٩٤٠م، في تسعة مجلَّدات، وُزِّعَتْ فيها التراجم والطبقات علىٰ الشكل التالي:

المجلَّد الأول: سيرة الرسول.

المجلَّد الثاني: المَغازي.

المجلَّد الثالث: تراجم البَدْرِيِّين من الصحابة.

المجلَّد الرابع: تراجم الأنصار والمهاجرين ممَّن لم يشهدوا بَدْراً قبل فتح مكَّة.

المجلَّد الخامس: تراجم أهل المدينة من التابعين، ومن كان منهم ومن الصحابة في مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين.

المجلَّد السادس: تراجم الصحابة من الكوفيين.

المجلَّد السابع: تراجم الصحابة من البصريين.

المجلَّد الثامن: تراجم الصحابة من النساء.

المجلَّد التاسع: فهارس صَنَعها «ساخاو»؛ لتسهيل الرجوع إلىٰ الكتاب.

وقد طُبع لهذا الكتاب طبعتين أخريين، أولاهما في بيروت بتحقيق الدكتور إحسان عبَّاس عن دار بيروت ودار صادر، في تسع مجلَّدات، أحدها للفهارس عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨م، والطبعة الثانية في القاهرة عام ١٩٦٩ عن دار التحرير للطبع والنشر في اثني عشرَ مجلَّداً.

٤ ـ كتاب الطبقات: لأبي عمرو، خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيْبَاني العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

وهو من أقدم ما وَصَل إلينا من كتب الطبقات، فمؤلِّفُها معاصرٌ لابن سعد، يحوي هـٰذا الكتابُ تراجم ما يُقارِبُ (٣٣٧٥) من الصحابة والتابعين وتابعيهم رجالاً ونساءً، وقد تكَّررتْ تراجمُ بعضِهم ولا سِيَّما الصحابة.

وقد بدأ المؤلِّفُ كتابَه بالتحدُّث عن الرسول ﷺ، ثم أخذ يُترجم للصحابة، حتىٰ إذا تحدَّث عن الأمصار ترجم لصحابة كلِّ مصرٍ ثم لتابعيه، وأمَّا الصحابيات فأفرد لهنَّ باباً خاصّاً في آخر الكتاب.

ومنهجُ خليفة في هـٰذا الكتاب يُخالِفُ منهجَ ابن سعد في طبقاته أحياناً ويُقارِبُه أحياناً، فابن سعد بدأ كتابَه بأن خَصَّص المجلَّدَ الأوَّلَ والثاني في السيرة، والشمائل، وجَعَل الثالثَ لتراجم أَهل بَدْر ونقباء الأنصار، والرابعَ للحديث عن الطبقة الثانية من الصحابة، ثم الصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكَّة، والخامسَ لتابعي المدينة ثم للصحابة والتابعين في مكَّة، والطَّائف واليمن واليَمَامة، والبحرين، والسَّادِسَ للصحابة والتابعين من أهل الكوفة، والسابع للصحابة والتابعين في البصرة والشَّام ومصر وخُراسان وبقية الأمصار الإسلامية، والثامنَ للنساء الصحابيات.

أمَّا خليفةُ بن خياط فقد بدأ كتابَه بترجَمة الرسول ﷺ، فعمِّه العبَّاس، فبقية الهاشميِّين، ثم أخذ يُترجِم للأمويِّين، ثم تناوَلَ سائرَ بُطون قريش بطناً بطناً، ثم أَلَمَّ بسائر القبائل المضرية فالعدنانية، وبعد ذلك بدأ بالصحابة من القبائل اليمانية، وهـٰذا يعني أنه رَتَّب الصحابَة وقَسَّمهم لا وَفق سابقتهم ومنازلهم في الإسلام كما فعل ابنُ سعد، وإنما وَفق أنسابهم وقرابتهم من رسول الله ﷺ، متبعاً الأسلوب الذي طبقه عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في الديوان، وكان يُشير إلىٰ منزلة كلِّ من الصحابة في تراجمهم.

وبعد أن أنهىٰ ابنُ خياط تراجمَ الصحابة جميعاً معتبراً إيَّاهم من أهل المدينة؛ لسكنىٰ معظمهم فيها أو دخولهم إيَّاها؛ شرع بعد ذلك بالحديث عن الأمصار، فذكر أنَّ معظم الصحابة تفرَّقوا بعد رسول الله ﷺ لذلك تحدَّث عن الصحابة في الأمصار

علىٰ المنهج السَّالف، ثم تحدَّث عن التابعين وَفْقَ أنسابهم أيضاً، واستمرَّ في منهجه الأول: التقسيم حسب القبائل والنَّسب لا حسب الرواية، ولم يَنْسَ خليفةُ حين يُترجِم للتابعي أن يذكر عمن روىٰ من الصحابة.

وبين ابن سعد وخليفة اختلافٌ في تعداد الطبقات، فطبقات أهل البَصْرَة مثلاً عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة اثنتا عشرة طبقة، وأهل الكوفة عند ابن سعد تسع طبقات، وعند خليفة إحدىٰ عشرة طبقة، وأهل الشَّام عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة سِت.

من أهمِّ فوائد منهج خليفة في طبقاته، أنه: حين يُترجم للصحابي؛ يذكر الأحاديثَ التي رواها، ولـٰكن لا يُثبِت نصَّ الحديث كاملاً، وإنما يُشير إليه، أو يذكر مطلَعَه وموضوعَه.

والغالب علىٰ تراجم خليفة لرجاله أنها مقتضبةٌ، فهو يذكر اسمَ المترجَم ونسبَه ونسبَ أمِّه وسنةَ وفاته ومكانها، وأحاديثَه دون الإلمام بشيءٍ عن حياته، وتكاد تراجمُه للتابعين تكون مجرَّدَ تعدادٍ لهم في طبقاتهم دونما جرحٍ أو تعديلٍ كما يفعل غيرُه(١).

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الدكتور سُهَيْل زَكَّار في مطابع وزاة الثقافة والسِّياحة والإرشاد القومي بدمشق عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، في مطبعة العاني بنجف (العراق) عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٥ ـ **أسماء الصحابة**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَة الجُعْفِي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وهو مخطوطٌ(٢).

٦ ـ **الطبقات** (هو نفسُ «طبقات رواة الحديث»): للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور سهيل زكار للكتاب.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

اقتصر فيه المؤلِّفُ على الصحابة والتابعين، ولم يُترجِم لهم، بل اقتصر على تجريد أسمائهم، وقد خلط الكُنى والأسماء، وبدأ بالصحابة فرتَّبهم على المُدُن، فبدأ بأهل المدينة ثم مكَّة فالكوفة فالبصرة فالشَّام فمِصر فاليمن، ثم أهل مُدُن شتَّى، ثم ذكر النساء على المُدُن أيضاً، ثم انتقل إلى طبقة التابعين فرَتَّبهم على طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم، وبَلَغ بطبقات التابعين من أهل البصرة ثلاثَ طبقاتٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٧ ـ **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيّم بن سعيد البَرْقي (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧ ـ ١٢٨).

وهو مخطوطٌ[١].

٨ ـ **عددُ ما لكلِّ واحدٍ من الصحابة من الحديث**: للإمام أبي عبد الرحمٰن بَقِيِّ ابن مَخْلَد (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٩ ـ **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**: للإمام أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

بدأه بذكر العشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم رَتَّب الصحابةَ على حروف المعجم في أبوابٍ، كبابِ الألف يليه بابُ الباء وهٰكذا؛ غير أنه لم يلتزم بترتيبهم ضِمن الأبواب، كما يقتضيه الترتيبُ المتعارف عليه، فتراه يقدِّم في باب الشِّين: (شيبة بن عثمان) على (شريد بن سُوَيْد).

وقد خَتَم الترمذيُّ هٰذا الكتابَ في (كُنَى من لا تُعرَف أسماؤهم)، أمَّا طريقته في ذِكر الاسم؛ فهو يُورِد العَلَمَ، نسبتَه، وكنيتَه أحياناً، ويذكر شهودَه بَدْراً، أو

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٠٧).

الحُدَيْبِيَةَ، أو غيرهما. وبَلَغ عددُ الأسماء في الكتاب (٧٢٨) اسماً، ولكنه لم يلتزم في هذا الكتاب بذكر أسماء الصحابة.

طُبع بتحقيق الأستاذ عماد الدين حيدر في دار الحنان ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٢٠) صفحة.

١٠ ـ معرفة الصحابة: للحافظ أبي محمد، عبد الله بن محمد بن عيسى المَرْوَزي، المعروف بعَبْدان (المتوفىٰ سنة ٢٩٣ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

١١ ـ طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث: لأبي بكر، أحمد بن هارون البَرْذَعي البرْدِيجي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

يذكر فيه المؤلِّفُ الاسمَ والكنيةَ والنسبةَ إلىٰ المدينة، وأحياناً يذكر أحدَ شيوخه أو تلاميذه، وقد جعلهم خمسَ طبقاتٍ من الصَّحابة والتابعين فمن بعدهم.

١٢ ـ تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة ومن بعدهم مِن أهل المدينة: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٩ هـ، وله طبعاتٌ أخرى.

١٣ ـ معرفة الصحابة: لأبي منصور، محمد بن سَعْد البَاوَرْدي (لم أعثر على سنة وفاته).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٨).

١٤ ـ معجم الصحابة: للحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، أبي القاسم البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٥ ـ معجم ابن قانع: للحافظ القاضي أبي الحسين، عبد الباقي بن قَانِع بن مَرزوق بن واثق الأموي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ).

---

(١) انظر: الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ٤١٢ ـ ١٥٣).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

وهو مخطوطٌ[1].

١٦ ـ الحروف: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن البغدادي المصري (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

١٧ ـ تاريخ الصحابة الذين رُوِيَ عنهم الأخبار: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البستي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي، بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٥١) صفحة.

١٨ ـ المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ).

رَتَّبه علىٰ مسانيد الصحابة، ورَتَّب أسماءَهم علىٰ حروف المعجم، إلا أنه بدأ بالعشرة المبشَّرين بالجنَّة؛ لئلا يتقدَّمهم غيرهم، ويذكر ترجمةَ الراوي ثم يسوق أحاديثَ بسنده فإن كان من المُقِلين؛ خَرَّج جميعَ حديثه، وإن كان من المُكثِرين؛ روىٰ عنه حديثاً أو حديثَيْن أو ثلاثةَ أو أكثر حسب الراوي.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلفي، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٨٧ م في خمسةٍ وعشرين جزءاً. وينقص الأجزاء (١٣ ـ ١٦) و(٢١).

١٩ ـ أسماء مَن يُعْرَف بِكُنْيَتِهِ مِن أصحاب رسول الله ﷺ، لأبي الفتح الأزدي، محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي. (المتوفىٰ سنة ٣٧٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوهري بالدَّار السَّلفية في الهند عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (٨٩) صفحة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٣٠).

٢٠ ـ تسمية مَنْ وَافَق اسمُه اسمَ أبيه من الصحابة والتابعين ومَن بَعْدَهُم مِن المحدّثين: لأبي الفتح الأَزْدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٢١ ـ تسمية مَن يُرْوَىٰ عنه الحديث من الصحابة والتابعين ممَّن لا أخَ لاسمه في الحديث يُوافقِ اسمُه علىٰ حروف المعجم: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

٢٢ ـ معرفة الصَّحابة: لأبي أحمد العَسْكَري، الحسن بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٨٢ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦) «وهو مُرَتَّب علىٰ القبائل».

٢٣ ـ أسماء الصَّحابة التي اتَّفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما: للحافظ، أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارَقُطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

٢٤ ـ معرفة الصَّحابة: للحافظ أبي حفص، عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

٢٥ ـ معرفة الصَّحابة: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسحاق الإصبهاني، المعروف بابن مَنْدَه (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «وهو كبيرٌ جليلٌ، قال ابن عساكر: وله فيه أوهامٌ كثيرةٌ، والذَّيل الكبير عليه أو علىٰ أبي نُعَيم لأبي موسىٰ المَدِيني».

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٧٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٧٧).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٩٠).

وهو مخطوطٌ[1].

٢٦ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أحمد بن عبد الله أبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ).

سلك أبو نعيم في هذا الكتاب مسلكَ غيره من المؤلِّفين الذين سبقوه في هذا المجال أمثال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثان» وابن قانع في «معجم الصحابة» وابن حبان في «الثقات»[2]، والطبراني في «المعجم الكبير» إذ رتَّب كتابه هذا على الطريقة المألوفة التي وجدها في عصره، ويُمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

ـ بدأ بمقدمةٍ مُوجَزةٍ بيَّن فيها سبب تأليفه للكتاب، وهو حُبُّه للوقوف على معرفة أخبار هؤلاء الصحابة ومناقبهم ومراتبهم على بصيرةٍ وفي الاتباع لهم على وثيقة، ثم بيَّن منهجَه الذي مشى عليه في كتابه قال: «بدأتُ بأخبارٍ في مناقبهم ومراتبهم، ثم قدّمتُ ذكر العشرة المشهود لهم بالجنة، واتبعتهم بمن وافق اسمه اسم الرسول الله ﷺ، ثم رتّبتُ أسامي الباقين على ترتيب حروف المعجم فقصرتُ من جملة ما لقيت على حديثٍ أو حديثين فأكثر مع ما ينضم إليه من ذكر المولد والسِّنّ والوفاة، فمن لم يقع له حديثٌ عنه وله ذكرٌ أو رُوي له خبر؛ ذكرته.

وواضحٌ مما لمسنا في هٰذا الكتاب: أن المؤلف قد أوفى بشرطه والتزم بمنهجه إلى حدٍّ بعيد إلا أني وجدتُ في بعض التراجم: أنه لم يذكر فيه غير الاسم فقط. وقد ذكر شخصاً واحداً في أكثر من مرة من أجل الاختلاف في اسمه.

ـ عندما يذكر الحديث أو الأثر بأسانيد فإنه يكتفي بذلك في الغالب وقد يذكر عقبه فوائد حديثيه جيدة.

ـ اعتمد المؤلِّفُ في تكوين مادة كتابه هذا على ما رواه عن مشايخ عصره بأسانيد، وهذا هو الغالبُ في هذا الكتاب؛ لذلك نجده عندما يذكر حديثاً لصحابيٍّ واحدٍ عن النبي ﷺ أو أثراً يذكر في كثير من الأحيان أكثر من طريقٍ، وقد تصل إلى أكثر من ثمانية طُرُقٍ، وهذا يَدُلُّ على سعة اطلاعه على الكتب المصنَّفة قبله إلى

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٣٩).

(٢) ذلك في الجزء الخاص بالصحابة.

جانب تحصيله الشخصي الذي اكتسبه بروايته عن مشايخه في حياته الطويلة؛ لأنه إمامٌ من أئمة هذا الفن.

ـ سبق أن ذكرتُ قول المؤلف إنه راعى ترتيبَ كتابه على حروف المعجم وهذا صحيحٌ بالنسبة لترتيب الحروف، أما ترتيب ذكرهم داخل الحرف الواحد فإنه لا يراعي ترتيبَهم على الحروف، فمثلاً يقدِّم من اسمه: (أنس) على من اسمه: (الأسود) وكذا بالنسبة لآبائهم المختلفة أسماؤهم؛ فإنه لا يراعي فيهم الترتيب على الحروف فمثلاً يقدِّم من اسمه: (أنس بن النضر) على من اسمه: (أنس بن أوس) مما يصعب معه كثيراً على الباحث أن يقف على ترجمة معينة؛ لأن من كان اسمه يبدأ بحرف الألف مثلاً كثير ويلاحظ أنه بالنسبة لمن اتفقت أسماؤهم يقدّم الذين تحقَّقت صحبتهم ويؤخِّر ذكرَ الذين اختلف في كونهم من الصحابة.

ـ عندما يذكر الأسماءَ أو الأنسابَ أو الألقابَ الغريبةَ أو المشتبهةَ لا يضبط ذلك بالحروف كما فعل ذلك بعض من كتب في هذا الحقل.

ـ عندما يترجم لصحابيٍّ له أحاديثٌ كثيرةٌ يكتفي بذكر المشاهير والغرائب منها فقط، صرح بذلك في أكثر من موضع، وقد يذكر عدد أحاديثه، مثلاً قال في ترجمة (أبي بكر الصديق رضي الله عنه): رُوي له من المتون سِوى الطرق مئة حديث ونيِّف بمراسيلها فمن مشاهيره وغرائبه: حدَّثنا...

وكذا في ترجمة (عمر ضي الله عنه) قال: رُوي له من المتون سِوى الطُرق مئتي حديث ونيف، فمن مشاهيره وغرائبه: حَدَّثنا... وفي ترجَمة (عثمان بن عفان رضي الله عنه) قال: روي له نيِّفاً وستين متناً سِوى الطُرق، فمن مشاهير حديثه وغرائبه: حدثنا... وهكذا[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد راضي حاج عثمان بمكتبة الدار بالمدينة المنورة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م. ثم صدر عن دار الوطن بالرياض عام ١٤١٢ هـ في سبعة مجلَّدات بتحقيق الأستاذ عادل العزَّازي.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٢٧ ـ معرفة الصحابة: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَّسَفِي المُسْتَغْفِري (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٢٨ ـ أسماء الصحابة الرُّواة، وما لكلٍّ واحدٍ من العَدَد: لأبي محمد، علي بن أحمد بن عبد الله القرطبي الأندلسي الظاهري، المعروف بابن حزم (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ).

وهو جزءٌ مستخرجٌ من كتابه «جوامع السيرة» (من ص ٢٧٥ إلىٰ ٣١٥) يمتاز بذكره ما لكلٍّ صحابيٍّ من الأحاديث فيذكر عددَها فقط. وبلغ عددُ الصحابة الذين ذكرهم (١٠١٨) ورَتَّبه بحسب عدد أحاديثهم فبدأه بأصحاب الألوف ثم المئين، ثم المئة ثم العشرات. . إلىٰ الواحد.

طُبع بتحقيق الأستاذ سيّد كسروي حسن بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٥٨٢) صفحة.

٢٩ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب: للإمام الحافظ المحدِّث الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد البَرِّ النَّمَري (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

قصَد فيه إلىٰ جمع ما تفرَّق في كتب الصحابة المدوَّنة من قبله، ذَكَر في مقدِّمته خمسَة عشر مرجِعاً، وأشار إلىٰ مراجع أخرىٰ كثيرة لم يذكرها، واقتصر في جمعه ذلك علىٰ النُّكَت التي هي البُغْيَةُ من المعرفة بهم. فلذلك سَمَّىٰ كتابَه «الاستيعاب»، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

لٰكن انْتُقِدَ عليه: أنه فاته جمعٌ من الصحابة كثيرٌ، فإنَّ غاية ما جَمعه يبلغ ثلاثة آلاف وخمسمئة. وأنَّه كما قال ابنُ الصَّلاح شانَه بذكر ما شَجَر بين الصحابة، وحكايته فيه عن الأخباريِّين لا المحدِّثين. والمحدِّثون لا يرتاحون إلىٰ هؤلاء الأخباريين؛ لأن الغالب عليهم الإكثارُ، والتخليطُ فيما يروونه.

افتتحه ابنُ عبد البَرّ بسيرة الرسول ﷺ ثم رَتَّب الصحابة علىٰ أساس ترتيب المعجم، وابتدأه بترجَمة الرسول الكريم ﷺ واستوعبَ الكتابُ حوالي (٣٥٠٠) من التراجم.

طُبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعةٌ بالهند في حيدرآباد (الدَّكَنْ) في مجلَّدين، عام ١٩١٧ م، وفيها كثيرٌ من الغلط والتصحيف، كما طُبع في مصر بهامش (الإصابة) عام ١٣٣٣ هـ وطُبع أخرىٰ في مصر عام ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م في مجلَّدين.

٣٠ - مختصر الإشبيلي من كتاب «اقتباس الأنوار للرشاطي»: لعبد الله بن عبد الرحمٰن الإشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٨٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣١ - الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البرّ»، لأبي إسحاق ابن الأمين.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣) فقال: «مِن مُعاصري صاحب الذيل بعدن».

٣٢ - الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لأبي بكر محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٢٩ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣): «وهو ذيل حافلٌ، ذكر فيه: أنَّ ابن عبد البرّ ذكر في كتابه من الصحابة ثلاثة آلاف وخمسمئة. يعني ممَّن ذكره باسمه أو كنيته أو حَصَلَ له فيه وَهَمٌ، وأنّه استدرك فيه عليه مِمّن هو علىٰ شرطه قريباً مِمّن ذكره، وابن فتحون هـٰذا من شيوخ عياض، قال في «فهرسته»: أجازني كتابَيْه المؤلَّفَيْن علىٰ كتاب الصحابة لأبي عمر ابن عبد البرّ: كتاب «التنبيه»، وكتاب «الذيل»».

٣٣ - التنبيه علىٰ النَّقص في الأصحاب الواقع في كتاب «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لابن فتحون أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣)، راجع الكتاب السابق.

٣٤ - اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار: لأبي محمد عبد الله بن علي الرُّشاطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٢ هـ).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٣٥ ـ الارتجال في أسماء الرِّجال، أو ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لأبي الحجَّاج، يوسف بن محمد بن مقلّد الجماهري التَّنُوخي الشافعي المعروف بابن الدَّوانيقي (المتوفىٰ سنة ٥٥٨ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ٢٠٤): «استدرك فيه علىٰ مالم يُذكَر في «الاستيعاب». وهو مخطوطٌ[١].

٣٦ ـ ذيل «معرفة الصحابة لابن مَنْدَه»: للحافظ محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر بن عمر الأصبهاني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

ذكره الذهبي في مقدمة «تجريد أسماء الصحابة» وفي «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٥٤) وقال: «جَمَع فأوعىٰ»، ويسمِّيه الزركلي في «الأعلام» (٦/ ٢١٣) «تتمة معرفة الصحابة»، ويسمِّيه الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «الذيل الكبير».

٣٧ ـ ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لأبي القاسِم، محمد بن عبد الواحد بن محمد بن إبراهيم الباهلي الغَرْناطي المَلَّاحي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٦١٩ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٤).

٣٨ ـ الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار: لأبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الموفَّق المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦٢٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي نويهض بدار الفكر في بيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (٤٠٧) صفحة.

٣٩ ـ أُسْد الغابة في معرفة الصحابة: للإمام المحدِّث الحافظ عِزِّ الدين علي بن محمد الجَزَري، المعروف بابن الأثير (المتوفى سنة ٦٣٠هـ).

جَمَع ابنُ الأثير في هذا الكتاب، بين الكتب التي هي غايةُ ما انتهى إليه الجَمْعُ في الصحابة حتى عهده، فاجتمع له من الصحابة (٧٥٠٠) وعُني بترتيبه على

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٤٥).

الأحرف ترتيباً أدقَّ من كتاب «الاستيعاب»، فجاء كتاباً عظيماً حافلاً. قال الحافظُ ابن حجر: «إلاَّ أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم»[1].

رَتَّبه ابنُ الأثير ترتيباً ألفبائياً، راعاه في الاسم وفي اسم الأب واسم الجدّ، وكان يقوم بالمقارنة والتحقيق حين وُرود خلافٍ في الروايات ثم يرجِّح ما يرى أنه أقرب إلى الصواب.

للكتاب مختصران: أولهما للذهبي باسم «تجريد أسماء الصحابة»، والثاني لأبي زكريا المَقْدِسي باسم «دُرر الآثار وغرر الأخبار».

طُبع هذا الكتاب عِدّة طبعات، إحداها في القاهرة بالمطبعة الوهبية عام ١٢٨٦هـ في خمس مجلّدات، والثانية في طهران عام ١٣٧٧هـ في خمس مجلَّدات، والثانية في القاهرة بالمكتبة التعاونية عام ١٩٦٤م، بإشراف محمد صبيح على التحقيق، وبمعاونة محمود فايد ومحمد عاشور ومحمد البنَّا. وطُبع بمطبعة الشعب بمصر ١٩٧٠م، في سبع مجلَّدات.

٤٠ ـ روضة الأحباب في مختصر «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم المالكي الأذْرَعي.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨١).

٤١ ـ مختصر أسد الغابة: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

ذكره النَّووي في كتابه «التقريب» في النوع (٣٩): معرفة الصحابة، فذكر من ألّف فيهم، وقال: «وقد جمع الشيخ عز الدين ابن الأثير الجَزَري في الصحابة كتاباً حسناً جمع كتباً كثيرة، وضَبَط وحَقَّق أشياءَ حسنةً وقد اختصرتُه بحمد الله»، وهو مخطوطٌ[2].

٤٢ ـ مختصر «أسد الغابة لابن الأثير»: لمحمد بن محمد بن علي النَّحوي اللُّغَوي والكاشفي (المتوفىٰ سنة ٧٠٥ هـ).

---

(١) انظر مقدمة «الإصابة».

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٣).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٢).

٤٣ ـ تجريد أسماء الصحابة تلخيص أُسْد الغابة: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الذّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره غيرُ واحدٍ ممَّن ترجم للذهبي، اختصر فيه الذهبيُّ كتابَ «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري.

وهو لم يختصر «أسدَ الغابة» فحسب، بل زاده من «تاريخ الصحابة الذين نزلوا حمص» لعبد الصَّمد بن سعيد الحمصي، و «تاريخ دمشق» لابن عَسَاكر، و «مسند أحمد»، و «مسند بقي»، و «الطبقات الكبرى» لابن سعد، لا سِيّما في النساء، ومن كتابات ابن سيد الناس، ووضع إشارات لهذه المصادر.

ومن استدراكاته النفيسة: أنه علَّم لمَن ذُكِرَ غلطاً في الصَّحابة، ولمن لا تصحّ صحبته، لكنه لم يستوعب ذلك، ولا قَارَبَ.

طُبع هـٰذا الكتابُ بدائرة المعارف النظامية في حَيْدَرْ آباد(الدَّكَن) في الهند عام ١٣١٥ هـ ـ ١٨٩٧م في مجلَّدتين.

٤٤ ـ أعلام الإصابة بأعلام الصحابة: لشمس الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٧ هـ).

قال الكتَّاني: في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣) «مختصر من (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البرّ (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)».

وهو مخطوطٌ.

٤٥ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: للإمام الحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

جَمَع الحافظُ في هـٰذا الكتاب ما كتبه السابقون، وأعاد النظرَ في مراجع الصحابة الأولى من كتب السُّنَّة وتاريخ الرواة والسِّيَرِ والمغازي، فاستخرج منها أسماءَ صحابةٍ فاتَتْ غيرَه.

وقد رتَّب الكتابَ على أحرف الهجاء، وقَسَّم كلَّ حرفٍ أربعة أقسام، عُنِي فيها بتمييز من ثبت لقاؤه للنبي ﷺ وممَّن لم يثبت، ونبَّه فيه على ما ذكر في الكتب

السابقة على سبيل الوهم والغلط، وهذا زُبْدَةُ ما يمخضه من هذا الفنِّ اللَّبيبُ الماهرُ، وقد وقع فيه التنبيهُ على عجائب يستغرب وقوع مثلها.

وقد تحدَّث في ثلاثة فصول عن الأسلوب الذي يَتِمّ به تمييزُ الصحابة، فتحدَّث في الفصل الأول عن تعريف الصحابي، وما بُني على هذا التعريف من إشكالاتٍ، ثم أورد الرُّدودَ عليها، ثم تحدَّث في الفصل الثاني عن الطريقة التي تميَّز الصحابي من غيره، من ذلك معرفة حضورُ الصحابي بعض المشاهد، أما الفصل الثالث فقد خصَّصه لبيان حال الصحابة، وذلك بصحة عدالتهم، ورواياتهم للحديث، وغير ذلك.

ثم أورد بعد ذلك تراجمَ الصحابة، وقسَّم تراجم الكتاب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: فيمَن وَرَدَتْ صحبتُه بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء أكانت الطريقةُ صحيحةً أم حسنةً أم ضعيفةً، أو وقع ذكره بما يَدُلُّ على الصحبة بأيِّ طريقٍ كان.

القسم الثاني: فيمَن ذُكر من الصحابة من الأطفال الذين وُلدوا في عهد النبي ﷺ وماتوا وهم دون سِنِّ التمييز، وهل يلحقون بالصحابة؟ مع ذكر الأدلة في ذلك.

القسم الثالث: في أسماء المُخَضْرَمين الذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ.

القسم الرابع: فيمَن ذُكر في بعض الكتب، على سبيل الوَهْم والغَلَط: أنه من الصحابة والرّدّ على ذلك.

كما خَصَّص الحافظُ جزءاً من الكتاب لمَن عُرِفوا بكُناهم، وقسماً آخر للنساء.

ومن الفصول الثلاثة السّابقة ومن هذا التقسيم يتبدَّى الغرض الذي هدف إليه ابن حجر من تأليف هـٰذا الكتاب ومن تسميته «الإصابة في تمييز الصحابة»، فهو يريد أن يُفرد ما هو صحابيٌ حقيقةً من خلال الأدلة والوقائع والمناقشة. والمؤلّفُ في ترجَمة كل صحابيٌ يذكر اسمَ الصحابي، ونسبَه، ومولدَه، ووفاتَه، ومدى ثُبوت صِحَّة صحبته، وحضوره بعضَ المشاهد مع الرسول ﷺ، وذكر إسلامه، وإيراد بعض مناقبه، وذكرِ من روى حديثَه، والكتب التي خَرَّجتْ حديثَه مع ذكر بعض الأحاديث التي رواها، والرّدّ على من التبس عليه معرفة كونه صحابياً، أم لا.

صَنَّفَ الحافظُ هٰذا الكتاب بحسب الترتيب الألفبائي للاسم واسم الأب.

طُبع الكتاب بتصحيح الأستاذ إبراهيم الفيومي في ثماني مجلدات في القاهرة ما بين عامي ١٣٢٣و١٣٢٥هـ. ثم طُبع في مطبعة السعادة وفي المطبعة الشرقية. كما طُبع في كَلْكَتَّة بالهند ما بين أعوام ١٨٥٦ و ١٨٧٣م. وقد طُبع طبعةً مصوّرة عن طبعة القاهرة في مكتبة المثنى ببغداد. كما طُبع في دار صادر ببيروت مصوّراً عن طبعة دار السعادة.

٤٦ ـ عين الإصابة في معرفة الصَّحابة: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

اختصر به «الإصابة» لابن حجر العسقلاني، وقد اختصر مجهولٌ من أعيان القرن ١٣ هـ كتابَ السيوطي وسَمَّاه: «مختصر الإصابة بأعلام الصحابة».

وهو مخطوطٌ[١].

٤٧ ـ مختصر «الاستيعاب في الآل والأصحاب لابن عبد البرّ»: لزين الدين محمد «عبد الرؤوف» ابن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المُنَاوي المصري (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٤٨ ـ الشُّموس المضيّة في ذكر أصحاب خير البَرِيَّة: لمحمد بن محمد بن محمد بن علي الطرابلسي السَّنْدَرُوْسي (المتوفى سنة ١١٧٧هـ).

وهو تلخيصٌ مختصرٌ لكتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر. مخطوطٌ[٣].

٤٩ ـ حياة الصحابة: للعلاَّمة الداعية المحدِّث الشيخ محمد يوسف الكَانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٨٣هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٣٤).

جمع المؤلِّف في هذا الكتاب ما انتشر وتفرَّق في كتب السُّنّة والسِّيرة والتاريخ والطبقات، وبدأ بأخبار الرسول ﷺ وثنَّىٰ بقصص الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ويُعنى بجوانب تَخُصُّ الدعوة والتربية التي تَهُمُّ الدعاة والمربِّين بصفةٍ خاصةٍ، يقول العلاّمة أبو الحسن الندوي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة هذا الكتاب: «وقد جَمَع هذا الكتابُ في أخبار الصحابة رضوان الله عليهم، وسِيَرهم وقصصهم وحكاياتهم ما يندر وجودُه في كتابٍ واحدٍ، وجاء يصوِّر ذلك العصرَ، ويمثِّل حياةَ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وخصائصهم وأخلاقهم وخواطرهم، وقد أسبغت هذه الدقةُ وهذا الاستقصاءُ، والإكثارُ من الروايات والقصص على الكتاب تأثيراً لا يكون للكتب الّتي بُنيت على الإجمال والاختصار، ومغزى القصة. ويعيش القارىء لأجله في محيط الإيمان والدعوة والبطولة والفضيلة والإخلاص والزهد.

وأنا أؤكِّد: أنَّ الكتاب مؤثِّر وناجح؛ لأن المؤلِّف قد كَتَبه عن عقيدةٍ وحماسةٍ ولذّةٍ وعاطفةٍ، وقد خالط حُبُّ الصحابة لحمَه ودمَه، واستولى على مشاعره وتفكيره، وقد عاش في أخبارهم زمناً طويلاً.

ولا نعرف ـ فيمن نعرف ـ أوسع نظراً في أخبار «الصحابة» ودقائق أحوالهم، وأكثر استحضاراً لها وأحسن استشهاداً بها، وأجمل اقتباساً منها، وأكثر إيراداً لها في الحديث والمحاضرات منه».

طُبع هذا الكتاب أولاً في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الهند) في ثلاث مجلَّدات. ثم طُبع في القاهرة. ثمّ تكررت طبعاته في عدد الآلاف من مكتبات البلاد العربية المختلفة الّتي لا تحصى. وأخيراً طُبع في «دار ابن كثير» بدمشق، في أربع مجلدات، مع تعليقات كبار علماء الهند عليه، والتي ألحقها الشيخ محمد إلياس البِاره بنكوي بهذا الكتاب.

* * *

١٨ ـ مصادر معرفة المُخَضرَمِين

(المُخَضْرَمُ): هو من أدرك الجاهليةَ، وحياةَ النبيِّ ﷺ ولم يُسلِم إلاَّ بعد وفاته ﷺ، أو أَسلم في حياته؛ لكنه لم يَلْقَه، فكأنه خُضْرِمَ؛ أي: قُطِعَ عن نُظرائه الذين أدركوا الصُّحبةَ.

لم يُفْرِد أحدٌ من العلماء كتاباً خاصاً في المخضرمين سِوىٰ الإمامين الجليلين: الإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيري صاحب الصحيح (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ) والإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط العجمي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

أمّا كتاب الإمام مسلم: قد ذكره النَّووي في «شرح صحيح مسلم» بعد أن ذكر مصنَّفات الإمام، وكذلك ذكره الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري في «معرفة علوم الحديث»[١]، ولـٰكني لم أجد هـٰذا الكتاب مطبوعاً.

وأمَّا كتاب إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط العجمي، فهو قد طُبع في المطبعة العلمية بحلب عام ١٣٥٠ هـ باسم: «تذكره الطالب المعلم لمن يقال: إنه مخضرمٌ»، ومعه: «التبيين لأسماء المدلِّسين» و«الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط» للمؤلِّف.

الكتب التي من مَظِنَّات الرُّواة المخضرمين من المحدِّثين:

كذلك لم يُفرد العلماء كتباً خاصَّةً بالرواة المخضرمين من التابعين كما أفردوا التابعين في كتبٍ مستقلّةٍ، وهناك كتباً من الرواة العامة، والخاصة يكثر فيها وجودُ الرواة المخضرمين، فمن أشهر هذه الكتب:

---

(١) ١/ ٥١٠.

١ ـ تقريب التهذيب: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر أيضاً.

٣ ـ تجريد أسماء الصحابة: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

* * *

١٩ـ مصادر معرفة التَّابعين وأتباعهم

«التَابِعيُّ»: هو من شَافَهَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ مع كونه مُؤمناً، و«تابعُ التابعيِّ»: هو من شَافَهَ التابعيَّ مؤمناً بالنبيِّ ﷺ.

نذكر فيما يلي أهمَّ مصادر معرفتهم:

١ ـ **الطَّبقاتُ الكبرىٰ**: لمحمد بن سَعْد بن مَنِيع البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة» و«مصادر الطبقات».

٢ ـ **الطَّبقات**: لأبي عمرو، خليفة بن خَيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة» و«مصادر الطبقات».

٣ ـ **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ أسماءَ من اشتمل عليه «صحيحُ البخاري» و«صحيحُ مسلم» من التابعين فمَن بعدهم إلى شيوخه، على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي، وكمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدين.

٤ ـ **كتاب معرفة التابعين**: لأبي المطرِّف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فُطَيْس القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٥).

٥ ـ تلقيح فهوم الأثر: لأبي الفَرَج، عبد الرحمن بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو يتضمن فصلاً عن التابعين.

٦ ـ جنة الناظرين في معرفة التابعين: لمحب الدين محمد بن محمود بن النَّجَّار البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (١/ ٦٠٧).

٧ ـ التبيين عن مناقب من عُرف بقرطبة من التابعين: لقاسم بن محمد بن أحمد القرطبي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (١/ ٣٤٣).

٨ ـ معرفة التابعين من «الثقات» لابن حبان: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ألَّف الحافظ أبو حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِيّ (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ) كتابَه «الثقات» ورَتَّبه على الطبقات، وتناول فيه الصحابةَ والتابعينَ وأتباعَ التابعين، ورَتَّب كل طبقةٍ على حروف المعجم؛ إلا أنه ذكر في هذا الكتاب عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين، بل إنه ذَكَر خلقاً كثيراً هنا في «الثقات»، ثم أعاد ذكرهم في كتاب «الضعفاء والمجروحين».

فقام الذهبيُّ بتلخيص «التابعين» من كتابه، وقال في أول تلخيصه: «معرفة التابعين من (الثقات) لابن حِبّان، وهو تلخيصٌ من المجلَّد الثالث من تاريخه. فإذا كان الرجل معروفاً؛ كتبتُ اسمه مجرداً، وإذا كان ليس بالمشهور؛ علَّقت قول المؤلف فيه».

وقد حافظ الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وكتب تاريخ الوفيات بالأرقام، وعَلَّق على بعض التراجم، وأخذ على ابن حبان: أنه لم يستوعب التابعينَ في كتابه، وذكر الذهبيُّ: أنهم مذكورون في «تهذيب الكمال» للمِزّي. كما أخذ عليه: أنه ذكر في كتابه جماعةً ذكرهم ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» لم يمسوا بجرحٍ، ثم قال: «نعم، الذين ذكرهم كثيرٌ منهم لم يوثَّقوا، أو كثيرٌ منهم لم يَرْوِ عن الواحد منهم غيرُ

واحدٍ، وهم على قسمين: قسمٌ روى عنه ثقة معروف بالتحرِّي في الأخذ. وقسمٌ منهم دون ذلك، يروون عن كل ضربٍ. وقسمٌ منهم ثالثٌ ضعفاء لا يُعرَف ذلك التابعي إلا من جهتهم، فالتابعي مجهولٌ، والراوي عنه واهٍ، فأنَّى يكون ذلك صدوقاً أو مقبول الرواية؟!».

وكتاب الذهبي هذا يقع في (٤٩) ورقة[1].

قال الأستاذ فؤاد سزكين وهو يتكلَّم على كتاب «معرفة المجروحين والضعفاء من المحدِّثين» لابن حِبّان: «وهناك مختصرٌ من المجلَّد الثالث بعنوان (معرفة التابعين الثقات) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، وذكر: أنه في (٤٦) ورقة بخط المؤلِّف»[2].

٤ ـ الرُّواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم: للحافظ الذَّهبي أيضاً.

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الثقات».

٥ ـ تذكرة الحفَّاظ: للحافظ الذهبي.

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الثقات».

* * *

(١) انظر «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» ص: ٤٠٦ـ٤٠٧.

(٢) تاريخ التراث العربي: (١/ ٣٨٢).

٢٠ـ مصادر معرفة الرواة الوُحْدَان

(الوُحْدَانُ): هم الرُّواةُ الذين لم يَرْوِ عن كلِّ واحدٍ منهم إلا راوٍ واحدٌ[١].

لقد أَلَّف العلماء جملةً من الكتب باسم «الوحدان»، أسردها مع بيان موضوع كل كتابٍ منها على النَّحو التالي:

١ ـ **الوحدان**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

موضوعه خاصٌّ بالصحابة الذين ليس لهم إلا حديثٌ واحدٌ، وواضحٌ أنَّ هنالك فرقاً كبيراً بين مَن ليس له إلاَّ راوٍ واحدٌ، وبين مَن ليس له إلا حديثٌ واحدٌ، فقد يكون للراوي حديثٌ واحدٌ رواه عنه واحدٌ أو أكثر، وقد لا يكون للحديث إلاَّ راوٍ واحدٌ تفرَّد به، وقد يكون له حديثٌ أو أكثر.

٢ ـ **المنفردات والوحدان**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

موضوعُه: من ليس له إلاَّ راوٍ واحدٌ، وقيمةُ هـٰذا الكتاب تتلَّخص في:

تحقيق القول في تفرُّد رجلٍ بالرواية عن رجلٍ آخر حين الخلاف على ذلك بين الأئمة الناقدين.

وتقرير القول في تفرُّد رجلٍ عن غيره فيما يراه مسلمٌ دُون غيره من أقرانه في هـٰذا الشَّأن.

ذهب مسلمٌ في هـٰذا الكتاب إلى أبعد من هـٰذا الصنيع، بحيثُ جعل الكتابَ فعلاً كتابَ معرفة أيضاً بأحوال الرِّجال، فتراه مثلاً يقول في ترجمَة (عبد الرحمـٰن بن أبي سَبْرَة): «لم يَرْوِ عنه إلاَّ ابنُه خَيْثَمَة بن عبد الرحمـٰن»، ثم يعرِّف عبدَ الرحمـٰن

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٣١٩، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٠).

هـٰذا، وأبو سبرة، وهي منهجٌ زائدٌ علىٰ بيان التفرُّد، فيقول: «وعبد الرحمـٰن كان اسمُه في الجاهلية (عزيزٌ)، فسَمَّاه النبيُّ ﷺ (عبدَ الرحمـٰن)، وأبو سبرة جَدُّ خَيْثَمة، اسمُه يَزيد بن مالكٍ».

يُعَدُّ هـٰذا الكتابُ مصدراً من مصادر فضِّ الخلاف علىٰ بعض الرجال المختلف علىٰ أسمائهم تصحيفاً أو تحريفاً أو قلباً، أو غير ذلك.

يُعَدُّ هـٰذا الكتابُ مصدراً في تعريف بعض الأحوال التاريخية أيضاً؛ كظروفٍ يقتضيها واقعُ التعريف بالرجل، وهي مهمةٌ جداً، ولا يقدِّرها إلاَّ العارفون بهـٰذا الفَنِّ، فمِن ذلك مثلاً يقول مسلمٌ عن (شقيق بن سَلَمة الأسدي): «وشقيقٌ أدرك الجاهليةَ» وكذا أبو عثمان النَّهدِي.

وقد استفاد من هـٰذا الكتاب الحافظُ ابن حجر في «الإصابة»، وأبو نُعَيمْ الأصبهاني في «معرفة الصحابة».

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البُنداري، ومحمد السعيد بسيوني زغلول، في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٣ ـ الوحدان: للإمام محمد بن إدريس بن المنذر بن مِهران أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

وهو مفقودٌ؛ لذا لا نستطيع تحديدَ موضوع الكتاب هل هو في الأحاديث أم في الرواة؟

ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٤)، وفي «المراسيل» له (ص: ١٤٩)، وابنُ حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٤).

٤ ـ الوحدان: للإمام أحمد بن عمر الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشَّيباني، المعروف بابن أبي عاصم (المتوفىٰ سنة ٢٨٧ هـ).

ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٤) وفي «المراسيل له (ص: ١٤٩)، وابنُ حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٢) و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٤).

٥ ـ الوحدان: للإمام الحافظ أبي علي بن محمد بن زياد القَبَّاني النَّيسَابوري (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ).

اقتبس منه ابنُ عبد البَرّ في «الاستيعاب» (٢/ ١٥٢)، والحافظُ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ١٥٠).

٦ ـ الوحدان: للإمام الحافظ أبي جعفر، محمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي، الملقَّب بـ«مُطَيَّنْ» (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٧ ـ تسميةُ مَن لم يَرْوِ عنه غير رجلٍ واحدٍ: للإمام الحافظ أبي عبد الله، أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

وهو جزءٌ صغيرٌ جداً يحتوي على (٢٣) ترجمة من التابعين، تفرَّد عنهم نفسُ العدد من أتباع التابعين، وطريقته في عرض التراجم مشابهةٌ لطريقة الإمام مسلم، فهو يذكر الرجلَ ويذكر من تفرَّد عنه، وقد ضَمَّ كتابُ الإمام مسلم أغلب هؤلاء في كتابه المنفردات.

وكتابُ النَّسائي هذا مطبوعٌ في آخر كتابه «الضعفاء» و«المتروكين» ويقع في خمس صفحاتٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن محمود سلمان، وعبد الكريم أحمد الوريكات، في مكتبة ا لمنار بالزرقاء (الأردن) عام ١٩٨٧ م في (١٦٥) صفحة.

٨ ـ الوحدان: للإمام الحافظ الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النُّعمان بن عطاء، أبي العبَّاس الشَّيباني الخُراساني (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

اقتبس منه ابنُ الأثير في «أُسْد الغابة» (٣/ ٢٣٤) والحافظُ ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٥١).

٩ ـ المخزون في علم الحديث: للإمام أبي الفتح محمد بن الحسين الأَزْدي المُوْصِلي (المتوفى سنة ٣٧٤ هـ).

ولهذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ بالرغم من صِغر حجمه؛ وذلك لِقِلَّة المصنَّفات في هذا الفَنِّ، وثانياً: لأهمية موضوع الوحدان ودِقَّته، وثالثاً: لأنه خاصٌّ بالصحابة: حيث يحدِّد لنا من تفرَّد عنهم بالرواية وفائدته، ومعرفة مخرج الرواية الحديثية، هذا وقد أشار إلى كتاب المخزون جَمْعٌ من الأئمة سواء بالتصريح باسمه، أو بالاقتباس منه.

هٰذا وبلغت عددُ تراجم الكتاب (٢٦٨) تفرَّد مثلَهم في العدد من أولادهم أو التابعين، وبهٰذا يَضُمُّ الكتابُ بين دفَّتيه (٥٣٦) ترجمةً، إضافةً إلىٰ عددٍ من الأحاديث والأخبار التي يُورِدها المؤلِّفُ في ثنايا الكتاب، كما أنه لا يخلو من الفوائد الحديثية، والنُّكَات العلمية.

يُعرِّف المؤلِّفُ في تراجمه باسم الراوي، وفي بعض الأحيان يذكر الكنيةَ واللَّقَبَ والنِّسبةَ، وفي بعض الأحيان إذا كان خلافٌ في اسمه يذكره.

طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور حسين علي حسين الجَبُّوري في دار الفارابي بدمشق عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٤ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

بعضُ أَهَمِّ الكتب التي اشتملت علىٰ رواية الوحدان:

لقد تضمَّنت أغلبُ كتب السُّنّة روايةَ من ليس له إلا راوٍ واحدٌ، وخاصةً الصحابة، ومن هٰذه الكتب:

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ).

٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجاج القُشَيْريْ (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِستاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة التِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **المسند**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْبَاني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

٧ ـ **سنن ابن ماجَهْ**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد الرَّبعي ابن ماجَهْ القَزْويني (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ أو ٢٧٥ هـ).

٨ ـ المعجم الكبير: للإمام أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخْمِي الطَّبرَاني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٩ ـ سنن الدَّارَقطني: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

١٠ ـ مسند الطَّيَالسي: للإمام سليمان بن داود بن الجارود الطَّيَالِسي البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ).

١١ ـ مجمع الزوائد: للحافظ أبي الحسن، نور الدين الهَيْثَمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

* * *

٢١ ـ مصادر معرفة الرُّوَاةِ المُختلطِين

(الاختلاطُ) هو سببٌ من أسباب العِلَّة، والذي يقع للرَّاوي إمّا لفساد عقله عند كبر سِنّه، أو لذهاب بصره، أو احتراق كُتبه، أو نحو ذلك. فمعرفةُ المُختلطِين فَنٌّ مُهِمٌّ جِدّاً؛ لِمَا يحتاج إليه من دِقَّةٍ؛ لتمييز أحاديث الراوي المختلطة من غيرها، وقد عُني أئمَّةُ الحديث به، وضبطوا أحوالَه، وأعطوا كُلاًّ منها حُكْمَه حسب الميزان العلمي.

أوَّلُ من أَلَّف في هٰذا النَّوع هو: الحافظُ محمد بن موسىٰ الحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٧٢): «وقد أَلَّفَ الحازميُّ تأليفاً لطيفاً رأيتُه»، ثم أَلَّف الحافظُ صلاح الدين العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١هـ) تصنيفاً مختصراً، لم يبسط الكلامَ فيه، ورَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وهو مخطوطٌ في مكتبة السليمانية باستنبول، تحت رقم (كوبريلي ٢٦٨). ثم تبعهما علماءُ في التصنيف في هٰذا النوع، ومن كتبهم مايلي:

١ ـ الاغتباطُ بمعرفة من رُمي بالاختلاط: للحافظ أبي الوفاء، بَرهان الدين، إبراهيم بن محمد بن خليل المعروف بـ: «سِبط ابن العجمي» (المتوفىٰ سنة ٨٤١هـ).

وهي رسالةٌ مفيدةٌ رَتَّبها على حروف المعجم، ولكن عليها الملاحظات التالية:

ـ أنها رسالةٌ مختصرةٌ وجاء اختصارها في بعض المواضع مُخِلاًّ بالغرض من الرجوع إليها مع كونها رسالةً خاصةً بالرواة المختلطين للتعرُّف على أحوالهم، فمثلاً قد جاء ذكر (سعيد بن أبي عَرُوْبَة) وكلُّ ما قاله فيه: «تغير بآخره» ومن يكتفي بهذا القول فإنه لا يعرف متى اختلط؟ ولا يعرف إن كان حدَّث في الاختلاط أم لا؟ وكذا لا يعرف من روى عنه في الاختلاط، ومن روى عنه في الصحة، وهكذا أصبح الاختصار في مواضع عدة من الرسالة لا يفي بالحاجة من الرجوع إليها.

ـ أنه لم يشترط في رسالته إيراد الثقات فقط، ولكنه أورد الثقات والضعفاء، بل ذكر أيضاً بعضَ المتروكين، وإيراد مثل هؤلاء الضعفاء والمتروكين وتتبع اختلاطهم وحصر من روى عنهم في الصحة والاختلاط جهدٌ بلا طائل؛ لأن الفائدة تحصل من دراسة الراوي الثقة الذي اختلط، فإذا علم زمان اختلاطه، وعرف إن كان حدَّث في الاختلاط أم حجب عن التحديث؟ وإن كان حدَّث في الاختلاط فمن ذا الذي أخذ عنه في الصحة ومن أخذ عنه في التغير؟ ومن أخذ عنه في الحالين الصحة والتغير، فإن حدث ذلك في تتبع حال الراوي الثقة سلم لنا حديثه قبل الاختلاط وكان موضع القبول والاحتجاج.

أمَّا الراوي الضعيف أو المتروك فما الفائدةُ من تتبُّع اختلاطِه إن كان حديثه قبل الاختلاط ضعيفٌ لا يحتج به أو متروكٌ لا يلتفت إليه؟

ـ أنه أورد معظمَ الرُّواة الذين ضمنهم رسالتَه دون ذكر للرواة الذين أخذوا عن الراوي قبل الاختلاط أو بعده أو من أخذ عنه في كلا الحالين، ولا يخفى أنَّ أي تصنيفٍ يُفرد للمختلطين من الرواة ولا يحصر من أخذ عن الراوي قبل الاختلاط وبعده، فإنه لا يفي للقارىء أو الباحث بالغاية من إفراد هؤلاء الرواة بتصنيفٍ خاصٍّ، فإذا ما نظر الباحثُ في أحد الأسانيد فوجد راوياً نسب إلى الاختلاط ولكنه لا يعلم إن كان الذي حَدَّث عن هذا الراوي قد أخذ عنه في الصحة قبل التغيُّر، أم أخذ عنه في الاختلاط؛ فإنه سيظلّ متوقفاً في هذا الإسناد لا يحكم فيه بقبول أو رد.

وقد اعتذر صاحب الاغتباط في مقدمته لرسالته؛ قال: «وكان ينبغي لي أن أذكر في كلِّ ترجمةٍ من الثقات من أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده أو أُبهم أمره ليعرف ما يقبل من حديثه دون غيره، وقد ذكر ابن الصلاح بعض ذلك، ولكن هذا يستدعي كتباً كثيرة من التواريخ وغيرها وبلدنا حلب عَرِيٌّ عن ذلك».

ـ أنه أورد بعضَ الرواة ممن تغير في مرض الموت، ليس هذا المقصود بالاختلاط في الاصطلاح؛ لأن عامة من يموت يقع له التغير في مرض الموت ولا يضره، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً حين اختلاطه كما نص عليه الذهبي في ميزانه (١/ ٣٩).

ـ أنَّ بعض من ذكرهم وعدَّهم فيمن اختلطوا فإن التحقيق العلمي المنصف

يقتضي عدم ذكرهم أو إيرادهم فيمن اختلط، بل كان رأي صاحب الاغتباط نفسه في بعضهم يرجح عدم نسبتهم إلى الاختلاط.

ـ أنه ذكر عدداً من المتأخِّرين ممن اختلطوا وتغيَّروا في أواخر أعمارهم، وهؤلاء المتأخِّرون لا فائدةَ من ذكرهم في تصنيفه؛ إذ لا وجودَ لهم في أسانيد الأحاديث[1].

طُبعت هٰذه الرسالة بتصحيح الشيخ محمد راغب الطَّباخ في المطبعة العلمية بحلب عام ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٢، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢ ـ **الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثقات**: للشيخ أبي البركات، محمد بن أحمد بن يوسف الذَّهبي، المعروف بـ: «ابن الكَيَّال» (المتوفىٰ سنة ٩٢٩ هـ).

وَضَع فيه المؤلِّفُ أسماء المختلطين في آخر عُمرهم من رُواة الكتب السِّتّة وغيرها، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمته له: «... فهذا كتابٌ مشتملٌ على معرفةِ مَن صَحَّ أنه خلط في عُمره من رُواة الكتب السِّتَّة وغيرها، وهو مؤلَّفٌ وجيزٌ وعلمٌ غزيرٌ، ينبغي أن يعتني به مَن له اعتناءٌ بحديث سيد المُرسَلين وسند المتقدِّمين والمتأخِّرين.

أفرده بالتصنيف الحافظُ أبو صلاح الدين العَلاَئي في جزءٍ اختصره جدّاً. وذكر الحافظُ تقي الدين ـ أبو عمرو بن الصَّلاح ـ في علومه ستة عشر رجلاً. وأفرده بالتصنيف الحافظُ برهان الدين سِبط بن العجمي، ورَتَّبهم على حروف المعجم في جزءٍ، لكنه ذكر الثقات وغيرهم، ومَن قيل: إنه اختلط ولم يثبت ذلك حتى ذكر ـ رحمه الله ـ من تغيّر في مرض الموت، وليس المقصود ذلك؛ لأن عامّة مَن يموت يختلط قبل موته ولا يَضُرُّه ذلك، وإنما الضَّعْفُ للشيخ أن يروي شيئاً حين اختلاطه.

يقول المؤلف مبيناً منهجه في هذا الكتاب:

«... فجمعتُ في هذا المصنَّف سبعين راوياً من رُواة الأصول المشهورين الثقات مبسوطة تراجمهم فيما صَحَّ واشتهر، ومَن رَوَوْا له وروى عنهم من أهل

---

(١) انظر مقدمة: «نهاية الاغتباط».

الأثر، ورَتَّبْتُهم على حروف المعجم، وجمعتُ ذلك من «مختصر التهذيب» للأندرشي، وكتاب ابن ماكولا الحافظ، و«الكاشف» للذهبي، وعلوم ابن الصَّلاَح، وعلوم العِراقي، ومن «الشَّذا الفياح» للأبناسي، ومن «الاغتباط» للحافظ الحلبي، ومن «التمهيد» لابن عبد البَرّ الحافظ، و«الانتصار» للحافظ المَقْدِسِي وغيرِهم، وغير ذلك مما وقعتُ عليه واستندتُ إليه، ثم الحُكم في حديث من اختلط من الثقات.

التفصيل: فما حَدَّثه قبل الاختلاط فإنه يُقبَل، وإنْ حَدَّث به فيه أو أشكل أمره فلم يُدْرَ أَأُخِذَ عنه قبل الاختلاط أو بعده ـ فإنه لا يُقبَل، فقد ذكرتُ في بعض التراجم مَن أُخِذَ عنه قبل الاختلاط أو بعده.

ثم هم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك. . . ».

وقد طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحُوت في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٤٨) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم بن عبد رب النبي، في المكتبة المكية والإمدادية بمكة المكرمة. وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي في دار العلم بـ: «بَنْها».

٣ ـ نهاية الاغتباط بمن رُمي من الرُّواة بالاختلاط: للأستاذ أبي عبيد الله، علاء الدين علي رضا (معاصر).

وهو أصلُ رسالة الحافظ سبط ابن العجمي، وتعقَّب عليها المؤلِّفُ، وزاد عليها زياداتٍ مفيدة.

يقول المؤلِّفُ عن منهجه في هذا الكتاب: «حاولتُ أن أجعل من رسالة (الاغتباط) للحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي مصنفاً علمياً جامعاً على خلاف ما كانت عليه من الاختصار الذي كان يُخلّ بالغاية من التصنيف أحياناً. . .

فذكرتُ في جُلّ الرواة أقوال الأئمة فيهم من توثيقٍ أو تضعيفٍ ومن تعديلٍ أو تجريحٍ، ولم أقتصر على كلام الأئمة في اختلاط الراوي؛ إذ لا يمكن أن نتكلَّم في اختلاطِ الراوي بعيداً عما قيل فيه من توثيقٍ أو تضعيفٍ، فلا بُدّ من تكوين نظرة نقدية متكاملة في الراوي قبل الحكم بقبول مروياته، أو ردها.

فقد يكون الراوي على صورةٍ من الضعف ونكارة الحديث جعلت عامة المحققين يُجمعون على ترك حديثه، ثم قد يجمع هذا الراوي فوق ذلك اختلاط وتغير في آخر عمره، فاختلاط مثل هؤلاء لا يلتفت إليه، فما زاد الاختلاط حديثهم إلا ضعفاً، وقد يكون الراوي أحد الأعلام الثقات فألمَّ به ما ألمَّ بغيره من الناس، فأصابه الهرم والخرف فوقع في التغير والاختلاط، فهنا يجب التمييز والتنقيب عن حديثه قبل التغير وبعده وعمن أخذ عنه قبل التغير ومن أخذ عنه في الاختلاط، ومن ثمَّ فقد حاولت إبرازَ هذه النظرة النقدية المتكاملة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، ولم أصنع ذلك في تراجم بعض الرواة المغمورين غير المشهورين ممن لم تكثر مروياتهم، بل ليس لبعضهم رواية في الكتب الستة أصلاً، وذلك لقلة ما قيل عنهم في كتب التراجم والرجال على رغم التتبع والتقصِّي.

ـ حاولت في ختام كلِّ ترجمةٍ أن أجمع للراوي من أخذ عنه في الصحة قبل التغير، وكذا من روى عنه بعد الاختلاط، وهي الفائدة التي يحاول أن يجدها كل باحث يرجع إلى مصنف خاص بالمختلطين من الرواة دون غيرهم.

ولم أترك رجلاً أستطيع أن أذكر في ترجمته من أخذ عنه في الاختلاط أو في الصحة إلا فعلت، ولكن عزَّ ذلك عليَّ في مواضع عدة؛ وذلك لخلو كتب التراجم والرجال من هذا الحصر لبعض الرواة الذين نسبوا إلى الاختلاط على رغم تتبع مواضع ترجمة الرجل في هذه الكتب جهد الطاقة عسى أن نظفر بذلك، وكان ذلك بخاصة في الرواة الذين رُوِيَ لهم في الكتب الستة مرويات قليلة جداً، فتراجمهم في كتب الرجال محدودة والكلام فيهم يسير، وأما المتأخرون من الرواة الذين ليس لهم ذكر في أسانيد الأحاديث؛ فلا فائدة في حصر من روى عنهم في الاختلاط والصحة.

وقد استفدت استفادات جمة من التعقيبات الضافية الماتعة للحافظ العراقي على كلام ابن الصلاح في علومه، وقد ضمنت معظمها هذا المؤلف.

ـ قد وجدت صاحب الاغتباط قد قال في ختام مؤلفه: «وهو قابل للزيادة فمن وقف على أحد ممن لم أذكره فليلحقه مكانه»، فنظرت في كتاب «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» فوجدت ما جاء فيه ممن لم يذكرهم صاحب

الاغتباط ثلاثة رجال هم: سماك بن حرب بن أوس الذهلي، وعكرمة بن عمار، ويحيى بن يمان.

فرجعتُ إلى كتب الرجال فما وجدت الاختلاط يثبت في حقِّ (عكرمة بن عمار)، وقد ترددت في أن أذكره في الزيادات ولكن رأيت الصواب أن أذكره وأذكر كلام الأئمة فيه ثم أذكر ما قاله صاحب (الكواكب النيرات) ثم أبين فيه وجه الحق والصواب كما رجحته من كلام الأئمة والنقاد.

ثم رجعت إلى ما ذكره في هامش النسخة الظاهرية وهامش النسخة الحلبية وهي هوامش مختصرة فرجعت إلى كتب الرجال فتركت من أُجْمِعَ على ضعفه أو تُرِكَ حديثه وإن قيل: إنه اختلط، فجمعت من ذلك ثلاثة عشر رجلاً، فأصبح مجموع ما زدته على أصل الرسالة ستة عشر رجلاً هم:

١ ـ سماك بن حرب.

٢ ـ عكرمة بن عمار.

٣ ـ يحيى بن يمان.

٤ ـ إسماعيل بن أحمد، أبو رجاء المصري.

٥ ـ حجاج بن محمد المصيصي الأعور.

٦ ـ الحسن بن الحسين الرهاوي المقري.

٧ ـ الحسن بن عثمان التّمتامي.

٨ ـ حفص بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي.

٩ ـ حماد بن سلمة.

١٠ ـ عباد بن منصور الناجي.

١١ ـ عثمان بن الهيثم العبدي.

١٢ ـ علي بن الخضر، أبو الحسن السلمي.

١٣ ـ محمد بن الحسين المعروف بابن الفرَّاء.

١٤ ـ محمد بن جابر بن سيار السُّحيمي.

١٥ ـ وهيب بن خالد، أبو بكر البصري.

١٦ ـ يزيد بن هارون، أبو خالد الواسطي.

وقد وضعتهم بين رجال الاغتباط حسب موقعهم من حروف المعجم، ولم أقتصر على ما قيل فيهم في هامش النسخة الظاهرية والحلبية أو الكواكب النيرات، ولكن رجعت إلى كتب الرجال ومضيت على منهجها من ذكر ما قيل في الرجل من توثيق أو تضعيف بصورة عامة إلى جانب ما ذكر في اختلاطه وتغيره، بحيث تتكون صورة متكاملة عن حال الرجل وعن أمر اختلاطه.

وقد كان عدد تراجم الاغتباط دون زيادة مئة ترجمة وسبع تراجم ولكن بعد زيادة هذه التراجم أصبح عدد تراجم النهاية مئة وثلاث وعشرون ترجمة.

وقد نبهت عند كل رجل زدته، فكتبتُ قبله عبارة: «زيادات النهاية» للتنبيه على أنه ليس من أصل رسالة الاغتباط.

ـ وقد ذيلتُ أكثر التراجم بكلمة جامعة عن حال الراوي وبخاصة من اختلفت فيهم أقوال الأئمة مشيراً إلى القول الراجح في حال هذا الرجل، وهذه التذييلات وجدتها ذات فائدة فيمن تشعبت تراجمهم وكثر فيهم أقوال ا لأئمة وتباينت فيهم الآراء، فهي تعين القارىء والباحث على تكوين صورة مجملة عن الرأي الراجح في الراوي المذكور.

ـ ولقد عزوت ما أورده صاحبُ الاغتباط من أقوال الأئمة إلى مصادره، وجعلت ذلك قبل ما أورده من كلام وتعقيب في الرجل، ثم ختمت كل ترجمة بذكر مصادر الترجمة مجتمعة، وقد تعمدت ألا أذكر هذه المصادر في هوامش الكتاب حتى لا أثقل الكتاب بهذه الهوامش، وكذا تعمدت ألا أذكرها متفرقة في صلب الترجمة وذلك لغرضين:

أولهما: لكيلا أرهق القارىء بذكر أسماء المراجع وأرقام الصفحات أثناء قراءته للترجمة ومتابعته لما قيل في الراوي؛ حتى يجد الكلام منساباً ومتتابعاً فيما قيل عن حال الراوي غير معترض بذكر أسماء الكتب وتحديد أرقام الصفحات وعدد الأجزاء.

ثانيهما: أردت أن أُيَسِّر للباحثين بصفة خاصة معرفة مصادر كل ترجمة فجعلتها بين يدي الباحث في ختام الترجمة؛ وذلك لمن شاء منهم أن يرجع إلى المصادر نفسها فيجدها مجموعة مرة واحدة غير مفرقة في عدة هوامش.

ـ وقد استدركت ما تركه الحافظ برهان الدين سبط بن العجمي من رقوم لم يضعها أمام بعض الرواة من الذين لهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة، كما وضعت الرقوم التي تدل على ذلك أمام من زدتهم من الرواة ممن ليسوا في أصل رسالة الاغتباط.

وهذه الرقوم هي:

(خ) للبخاري في الصحيح (م) صحيح مسلم، (د) سنن أبي داود (س) سنن النسائي (ت) جامع الترمذي (ق) سنن ابن ماجهْ (ع) الكتب الستة (٤) الأربعة دون البخاري، ومسلم.

ـ وقد سرد صاحب الاغتباط أسماء التراجم على حروف المعجم فعمدت إلى تقسيم الكتاب إلى أبواب حسب حروف المعجم، فجعلت لكل حرف باب.

هذا منهجنا في الدراسة والتحقيق الذي سرت عليه...».

طُبع هذا الكتابُ في دار الحديث بالقاهرة عام ١٩٨٨ م في (٤٠٠) صفحة.

* * *

٢٢ـ كتب معرفة الرُّواة المُدَلِّسين

(المُدَلِّسُ): اسمُ فاعلٍ من (التدليس)، و(التدليسُ) هو: «إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد وتحسينٌ لظاهره»[(١)].

لقد اهتمَّ العلماء بالتأليف في المدلِّسين قديماً وحديثاً، أذكر هنا بعضَ الكتب التي عثرتُ عليها في هذا الموضوع:

١ ـ **أسماء المدلِّسين**[(٢)]: للحسن بن علي الكَرَابيسي (المتوفىٰ سنة ٢٤٥ هـ).

طَعَن فيه علىٰ بعض التابعين، فحَذِر منه العلماءُ، يقول عنه الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٩٢/ ٨٩٣): «وقد تسلَّط كثيرٌ ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيءٍ من هٰذه العِلَل، وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملةً والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سَمَّاه بـ: (كتاب المدلِّسين).

وقد ذكر كتابه هٰذا للإمام أحمد فذَمَّه ذمّاً شديداً، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء».

٢ ـ **التبيين لأسماء المدلِّسين**: للحافظ أبي بكر بن علي بن ثابت المعروف بـ«الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

٣ ـ **منظومة الذهبي في أهل التقديس**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

٤ ـ **كتاب المدلِّسين**: للحافظ أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم العِراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

---

(١) تيسير مصطلح الحديث: ص: ٧٩.

(٢) انظر: «معرفة أهل التقديس» ص: ١٤، و«كشف الظنون» (٢/ ٦٥).

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور نافذ حسين حماد في دار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٥ ـ **التبيين في أسماء المدلِّسين**: للحافظ أبي الوفاء، إبراهيم بن سِبط العجمي الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يحيىٰ شفيق، في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٩٨٦ م في (٧٢) صفحة.

٦ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

اعتبر الحافظ تقسيمَ العلائي لمراتب المدلسين في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» أساساً لتصنيفهم، فرتَّب هٰذا الجزءَ علىٰ ذلك حيث يذكر في كلِّ مرتبةٍ أسماءَ أصحابها، وقد بَلَغ مجموعهم (١٥٢) راوٍ مدلِّس.

لكن قد اختلف اجتهادُه في عددٍ من أولئك المدلِّسين في كتابه: «النكت على كتاب ابن الصلاح» وهو متأخِّرٌ في التأليف عن كتابه «تعريف أهل التقديس»[1].

ومثالُ ذلك: أنَّه ذَكَر (سليمان بن مِهْران الأعمش) في المرتبة الثانية في كتابه «تعريف أهل التقديس»[2]. وذكره في المرتبة الثالثة في كتابه: «النكت على كتاب ابن الصَّلاح»[3].

استمدَّ الحافظُ هذا الكتابَ من «جامع التحصيل» للعلائي، وحَرَّر ما كتبه السَّابقون، وأضاف إلىٰ تراجمهم المدلِّسين مادةً جديدةً، وقدَّم لإحصائه بمقدِّمةٍ مُهِمَّةٍ، فكان كتابهُ أجمعَ كتابٍ.

طُبع في المطبعة الحسينية بالقاهرة، عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م، في (٢٢) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (٢/ ٦٥٠).

(٢) انظر: ص: ٣٣.

(٣) انظره: (٢/ ٦٤٠).

٧ ـ قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسي في المدلِّسين: للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم داود الموصلي، في مؤسسة الريان ببيروت عام ١٩٩٤ م.

٨ ـ كتاب أسماء المدلِّسين: للحافظ أبي الفضل جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور محمود محمد محمود حسن نصار في دار الجيل ببيروت عام ١٩٩٢ م في (١٢٠) صفحة.

٩ ـ إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ: للشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري (المتوفىٰ سنة ١٤٢٠ هـ).

طُبع في مطبعة الفيصل ـ نشر مكتبة المعلا ـ بالكويت عام ١٤٠٦ هـ.

١٠ ـ التدليس والمدلِّسون: للأستاذ بشير التُّرابي (معاصر).

١١ ـ التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس: للشيخ عبد العزيز الغُمَاري (معاصر).

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٩٨٤ م.

١٢ ـ التأسيس بذكر مَن وُصف بالتدليس: للأستاذ عاصم بن عبد الله بن إبراهيم القريوتي (معاصر).

١٣ ـ التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلِّسين: للأستاذ أبي محمد بديع الدين الرشدي (معاصر).

١٤ ـ التدليس والمدلِّسون: دراسة وتعريف: لسيد عبد الماجد الغوري.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م، في (١٦٠) صفحة.

١٥ ـ روايات المدلِّسين في صحيح مسلم: للباحث عواد الخلف.

وهي أطروحة متطلبات الماجستير قدَّمها إلى كلية الشريعة في جامعة الكويت عام ١٩٩٨م.

١٦ ـ روايات المدلِّسين في صحيح البخاري: للباحث عواد الخلف.

وهي أطروحة الدكتوراة، قدَّمها إلى كلية الشريعة، فاس (المغرب) عام ٢٠٠٠م.

* * *

٢٣ ـ مصادر معرفة تواريخ الرُّوَاة

المراد بـ: «التاريخ» عند المحدِّثين: الوقت الذي تُضْبَط به الأحوالُ في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتَّفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديلٍ وتجريحٍ ونحو ذلك[١].

فائدة معرفته:

قال الحافظ السَّخَاوي: «. . . يتبيَّن بمعرفة الوفيات ما في السَّنَد من انقطاع، أو عَضْلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسال ظاهرٍ، أو خفيٍّ، للوقوف به على أنّ الراوي لم يُعاصِر مَن روى عنه، أو عاصَرَه ولكن لم يَلْقَه لكونه في غير بلده؛ وهو لم يَرْحَلْ إليها»[٢].

ورَغْمَ أنّ الأهمية الأولى لضبط سِني الوفيات هي في معرفة ما في سند الحديث من انقطاعٍ، أو عضلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسال ظاهرٍ، أو خفيٍّ؛ إلاّ أنَّ هناك فوائد أخرى من معرفة سني الوفيات؛ إذ تُفيد في تمييز المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف، والمُتَّفِق والمُفتَرِق من الأسماء والأنساب[٣].

وقد اعتنى الحفَّاظُ والمؤرِّخون بذكر مواليد الرُّواة ووفياتهم في كتب الطبقات وتراجم الرجال، وكتب التواريخ الجامعة بين الحوادث والوفيات، وأمّا بخصوص المواليد فلا أَعْرِفُ فيه تأليفاً مستقلاً، نعم ألَّفوا في الوفيات كتباً كثيرةً سنذكرها، وقد اعتنوا فيها غالباً بذكر المواليد أيضاً.

وكان منهجُ المؤلِّفين في كتب الوفيات أن يذكر المؤلِّفُ السَّنوات الهجرية

(١) فتح المغيث: (٤/ ٣١٢).

(٢) المرجع السابق: (٤/ ٣١٢).

(٣) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٤٠.

متسلسلةً من السَّنة الأولى إلى زمانه، وقد يفرِّع في كتابه أكثرَ مِن ذلك فيذكر شهورَ كلّ سنةٍ متسلسلةٍ، وأيّام كلِّ شهرٍ، ويذكر تحت كلِّ سنةٍ أسماءَ من تُوُفِّي فيها من العلماء، وقد يذكر تراجمهم متفاوتةً في الطُّول والقِصَر وأقوال العلماء في جرحهم أو تعديلهم. وقد أطلق الأوائلُ على هٰذا النوع من الكتب اسمَ «التاريخ»؛ لأن أساس تصنيفه هو ذكر وفيات العلماء على السِّنين، وأقدم مَن كَتَب تاريخاً للرجال على هٰذا النَّمط هو الإمامُ اللَّيث بن سعد الفَهْمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ)، وعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ)، ثم توالى التأليفُ فيه ثم سَمّوه بعد ذلك بـ «الوفيات»، واستقلَّ بعد ذلك «علم التاريخ» لذكر الحوادث على السِّنين، ورغم ذلك ظَلَّ المؤلِّفون في التاريخ يذكرون وفياتِ العلماء إضافةً إلى الحوادث في كتبهم، كما في «العِبَر في خبر من غبر» للحافظ الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، و«البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

ومن أهمِّ الكتب المؤلَّفة في الوفيات فيما يلي:

١ - **التاريخ**: للَّيث بن سعد الفهمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٣٦).

٢ - **التاريخ**: لعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٧٨).

٣ - **التاريخ والعِلَل**: لأبي زكريا، يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

وهو من رواية أبي الفضل العبَّاس الدّوري (المتوفى سنة ٢٧١ هـ) عن ابن مَعِين.

انظر: تعريفه في: «كتب جمعت بين الثقات والضعفاء».

٤ - **تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارمي** (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ) عن أبي زكريا يحيى بن معين.

انظر: تعريفه في: «كتب السُّؤالات» بعنوان: «سُؤلات الدَّارمي لابن معين».

٥ - **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطَّبراني** (المتوفى سنة ٢٧٨ هـ) عن يحيى بن معين.

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي، في الرياض، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦ ـ **التاريخ**: لعليٍّ بن المديني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

٧ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/ ١٢٢).

٨ ـ **التاريخ**: لأبي عمرو، خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُرِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة» و«مصادر طبقات المحدِّثين».

٩ ـ **التاريخ**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧).

١٠ ـ **التاريخ**: لعمرو بن علي الفَلاّس (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٠).

١١ ـ **التاريخ الصغير**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الضعفاء».

١٢ ـ **التاريخ**: للمفضَّل بن غَسَّان الغِلاَبي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

ذكره الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٢٤).

١٣ ـ **التاريخ**: لأبي علي، حنبل بن إسحاق الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ)، ابن عمّ الإمام أحمد بن حنبل.

ذكره ابن عبد الهادي في «طبقات علماء المحدِّثين» (٢/ ٣٠٠).

١٤ ـ **التاريخ**: لمحمد بن ماجَهْ القزويني، صاحب «السُّنن» (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

١٥ ـ تاريخ رواة الحديث: لزُهَير بن حرب بن أبي خَيْثَمَة النَّسائي. (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وهو مخطوطٌ.

انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

١٦ ـ تاريخ أبي زُرْعَة الدِّمشقي (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

انظر: تعريفه في «الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء».

١٧ ـ التاريخ: لمحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرمي، المعروف بـ«المُطَيَّن» (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤١).

١٨ ـ التاريخ: لابن خُرَّم، الحسين بن إدريس بن مبارك الهَرَوي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١١٣).

١٩ ـ التاريخ وأسماء المحدِّثين وكُناهم: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد المقدَّمي (المتوفى سنة ٣٠١هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح في دار ابن العماد، ببيروت عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠ ـ تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البَغَوي: لأبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (المتوفى سنة ٣١٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس في الدار السلفية ببمبائي (الهند)، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م في سبع مجلَّدات.

٢١ ـ التاريخ: للسرَّاج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي (المتوفى سنة ٣١٣ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٨٩).

٢٢ ـ التاريخ: لأبي عَرُوْبَة الحَرّاني، الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١٠).

٢٤ ـ التاريخ: لابن يونس، أبي سعيد، عبد الرحمن بن أحمد المصري (المتوفىٰ سنة ٣٤٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح في دار الكتب العلمية، ببيروت عام ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٥ ـ التاريخ: لمحمد بن أحمد بن إبراهيم العَسَّال الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٤٩ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦).

٢٦ ـ التاريخ الكبير: لابن حَزْم، أحمد بن أحمد بن سعيد الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٠ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٠٤).

٢٧ ـ الوفيات (١ ـ ٣٤٦ هـ): للقاضي الحافظ أبي الحسين، عبد الباقي بن قانع البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ).

ذكره الذهبي في سير «أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٢٦).

٢٨ ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أو «وَفَيات النَقَلة علىٰ السنين» (١ ـ ٣٨٨ هـ): لابن زَبْر الربعي، أبي سليمان، محمد بن عبد الله بن أحمد الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٣٧٩ هـ).

قال الذهبي: «له كتاب الوفيات مشهورٌ علىٰ السنين»، قال حاجي خليفة: «ابتدأ بجمعه مِنَ الهجرة ووصل إلىٰ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة.

ثم ذيّله أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ).

ثم ذيَّل علىٰ الكتَّاني أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني الحافظ (المتوفىٰ سنة

٤٨٥) ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلىٰ سنة ٤٨٥ خمس وثمانين وأربعمئة.

ثم ذيَّل علىٰ الأكفانيِّ الحافظُ أبو الحسن علي بن مفضَّل المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ) إلىٰ سنة ٥٨١ إحدىٰ وثمانين وخمسمئة.

ثم ذيَّلَ علىٰ ابن المفضَّل زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القويِّ المُنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) بذيلٍ كبيرٍ في ثلاث مجلَّداتٍ رأيتُه بخطِّه سمَّاه «التكملة لوفيات النَّقَلة»، وذكر أنَّ الكتب المذكورة قد أهمل في كلٍّ منها جماعة، ووعد فيه بجمع ما تضمَّن إهمالهم.

ثم ذيَّل علىٰ المنذريِّ تلميذُه عِزُّ الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمـٰن الشريف الحسيني الحلبي ثم المصري إلىٰ سنة ٦٧٤ أربع وسبعين وستمئة، ولعلَّه ذيَّله إلىٰ حين وفاته سنة ٦٩٥ خمس وتسعين وستمئة، كما في المنهل.

والكلُّ مُرَتَّبٌ علىٰ حسب وفياتهم في السِّنين والشهور لا علىٰ ترتيب حروف أسمائهم، وذَيَّل علىٰ الشريف شهابُ الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الدِّمْيَاطي الحافظ المحدِّث إلىٰ نازلة الطاعون سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمئة.

وذيَّل علىٰ ابن أيبك الحافظُ زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥) خمس وثمانمئة إلىٰ زمانه. والذيول المتأخِّرة أبسط من الأصل، والكلُّ مُرَتَّبٌ علىٰ السنوات»[1].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد المصري في مركز المخطوطات والتراث عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٩ ـ التاريخ: لابن الفُرَات، محمد بن العبَّاس بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٩٥).

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠).

٣٠ ـ ذيل وفيات النَّقَلَة على السنين: أو «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٣٨٨ ـ ٤٦٥ هـ): للحافظ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي الكَتَّاني التَّميمي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

قال محمد بن جعفر الكتَّاني: «ثم ذَيَّل أبو محمد الكتَّاني على كتاب «الوفيات» لابن زبر»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله أحمد بن سلمان الحمد، في دار العاصمة، بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣١ ـ الوفيات (١ ـ ٤٧٠ هـ): لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد (المتوفى سنة ٤٧٠ هـ).

قال الكتَّاني: «وهو مستوعبٌ جداً» قال الذهبي: «لم أرَ أكثر استيعاباً منه»[٢].

٣٢ ـ وفيات قومٍ من المصريِّين: لأبي إسحاق، إبراهيم بن سعيد الحَبَّال (المتوفى سنة ٤٨٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد في مجلّة معهد المخطوطات العربية عام ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمود محمد الحدَّاد، في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في (١١١) صفحة.

٣٣ ـ جامع الوفيات: أو «ذيل تاريخ مولد العُلماء ووفياتهم» (٤٦٥ ـ ٤٨٥ هـ): لأبي محمد، هبة الله بن أحمد الأنصاري الدِّمشقي (المتوفى سنة ٥٢٤ هـ).

قال الكتَّاني: «ثم ذيَّل على الكَتَّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ) تلميذُه محدّث دمشق أبو محمد هبة الله الأكفاني... ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلى سنة ٤٨٥ هـ، وسَمَّاه جامع الوفيات»[٣].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٢.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١١.

(٣) المرجع السابق: ص: ٢١٢ ـ ٢١٣.

٣٤ ـ **وفيات الشيوخ**: لأبي المعمر، المبارك بن أحمد عبد العزيز الأنصاري الأزجي (المتوفى سنة ٥٤٩ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩).

٣٥ ـ **تاريخ الوفاة للمتأخِّرين من الرُّواة**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد السَّمْعانِي، صاحب «الأنساب» (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٢١).

٣٦ ـ **وفيات جماعةٍ من المحدِّثين من مشايخه وأقرانه**: لأبي مسعود الحاجي، عبد الرحيم بن أبي الوفاء الإصبهاني (المتوفى سنة ٥٦٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد ناجي القيسي، والدكتور بشَّار عوّاد معروف في بغداد عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، بعنوان «الوفيات». ثم طُبع بتحقيق الأستاذ الشريف حاتم العوني في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٥٨م في (١١٧) صفحة.

٣٧ ـ **كبار الحفّاظ**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

٣٨ ـ **ذيل الوفيات (٤٨٥ ـ ٥٨١ هـ)**: للحافظ ابن المُفَضَّل، أبي الحسن، علي بن المفضَّل بن علي المَقْدِسي. ثم الإسكندري المالكي (المتوفى سنة ٦١١ هـ).

قال الكتَّاني: «ثم ذَيَّل على الأكفاني إلى سنة إحدى وثمانين وخمسمئة»[1].

٣٩ ـ **التكملة لوفيات النَّقَلَة (٥٨١ ـ ٦٤٢ هـ)**: للحافظ أبي محمد، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

قال عنه الكتَّاني: «ذيل به على ابن المفضَّل الإسكندري (المتوفى سنة ٦١١ هـ)، وهو ذَيّلٌ كبيرٌ كثيرُ الإتقان والفائدة، وذكر أنّ الكتب المذكورة ـ قبله ـ قد أُهمِلَ في كلٍّ منها جماعَةٌ، ووعد بذكرهم»[2].

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٢١٣.

(٢) انظر «الرسالة المستطرفة»: ص: ٢١٣.

طُبع بتحقيق الدكتور بَشّار عوّاد معروف في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م في أربع مجلَّدات.

٤٠ ـ **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**: لسبط ابن الجوزي، شمس الدين يوسف بن قره أوغلي (المتوفىٰ سنة ٦٥٤ هـ).

طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٣٨ هـ ـ ١٩١٩م.

٤١ ـ **ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)**: لأبي شامة، شهاب الدين، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المَقْدِسي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٦٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عزّت عطّار الحسيني في دمشق عام ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧م، في مجلَّدٍ.

٤٢ ـ **صلة التكملة لوفيات النَّقَلة (٦٤٢ ـ ٦٧٥ هـ)**: لابن الحلبي الحسيني، الشريف عز الدين أبي العبّاس، أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الحلبي (المتوفىٰ سنة ٦٩٥ هـ).

كان المنذري قد وقف في إملاء كتابه «التكملة لوفيات النقلة» عند ٢٦ ربيع الأول ٦٤٢ هـ، فقام صاحب الترجَمة بالتذييل عليه مبتدئاً كتابه «صلة التكملة لوفيات النقلة» من سنة ٦٤٠ هـ، فكتب مجلَّدين بلغ فيهما إلىٰ سنة ٦٧٥ هـ»[١].

٤٣ ـ **تاريخ البِرْزالي: أو «الوفيات» (١ ـ ٧٣٨ هـ)**: لعلم الدين أبي محمد، القاسم بن محمد بن يوسف البِرْزالي الإشبيلي ثم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ).

قال حاجي خليفة: «جَمَع فيه وفيات المحدِّثين، بل هو مختصٌّ بمن له سماعٌ، لكنه لم يُبَيَّض». وذيَّل عليه ابن رافع السَلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ) في «وفياته»[٢].

٤٤ ـ **الإعلام بوفيات الأعلام (١ ـ ٧٤٠ هـ)**: للحافظ أبي عبد الله شمس

---

(١) انظر «الأعلام» للزركلي: (١/ ٢٢١).

(٢) كشف الظنون: (١/ ٢٨٧).

الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّبه على السِّنين مبتدئاً بالسنة الأولى للهجرة وحتى سنة (٧٤٠هـ)، يذكر في كلّ سنةٍ أسماءَ أعلام المتوفَّين فيها، ويبيِّن إذا كان ثمة خلاف في وفاة العَلَم في هذه السنة أو في غيرها بقوله: «بِخُلْف». ويُشير ـ أحياناً ـ إلىٰ أهمِّ الأحداث؛ كالمعارك، والفتوح، والقحط، والجوائح. وذكر في أول الكتاب تواريخ بعض الغزوات المشهورة؛ كبدر، وأُحُد، والخندق، وغيرها. وعدد المتوفَّين المذكورين في كل سنة مختلفٌ، ففي بعض السنوات يذكر الرجل والرجلين، بينما يذكر في بعضها الآخر عشرين نفساً.

طُبع بتحقيق الأستاذ رياض عبد الحميد المراد، والدكتور سهيل زكّار، في دار الفكر المعاصر بدمشق، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٥ ـ العبر في خبر من غبر (١ ـ ٧٤٠ هـ): للذهبي أيضاً.

وصل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٤٠ هـ، قال حاجي خليفة: «في التاريخ مجلَّدان للحافظ المؤرِّخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي... قال: فهٰذا تاريخٌ مختصرٌ علىٰ السنوات، أذكر فيه ما قُدّر لي من أَشْهَر الحوادث والوفيات تَعَيَّنَ علىٰ الذكيِّ حِفْظُه. وبَدَأ من أول سنة الهجرة وانتهىٰ إلىٰ آخر سنة ٧٠٠ هـ، ثم ذيَّله إلىٰ سنة إحدىٰ وأربعين وسبعمئة (٧٤٠ هـ).

لَخَّص الذهبي هٰذا الكتاب من كتابه «تاريخ الإسلام»، لكننا بالمقارنة بين «العِبَر» وأصله نجد: أنَّ الذهبي لم يتقيَّد بما ذكره في «التاريخ»، فنجد في «العبر» من الحوادث والوفيات ما ليس مذكوراً في «التاريخ»، كذلك نجد في هذا ما ليس مذكوراً في «العبر»، وهذا يعني: أنَّ المؤلِّف لا يلخِّص فحسب، بل يختار ويؤلِّف، ويستدرك ويزيد، ويحقِّق ويدقِّق، وهذا أمرٌ مألوفٌ فيما يختصره من كتبه أو كُتب غيره.

ومنهجُه في «العبر» أنه يذكر أولاً الحوادثَ المُهِمّةَ في كل سنة، ثم يتناول وفياتَ الأعيان في تلك السَّنة، وقد رَتَّب الأسماء على حروف المعجم، وربما يختلّ هذا الترتيب أحياناً، خاصةً في القسم الأول من الكتاب.

ويُعْرَف «العبر» بـ «التاريخ الأوسط» أيضاً، وقد احتلَّ هٰذا الكتابُ مكانةً

مرموقةً عند المؤرِّخين والعلماء والباحثين، فوَصَفه السُّبْكِيُّ بأنه «حَسَنٌ جِدّاً»، واعتمده كثيرٌ من العلماء مِمَّن جاء بعد المؤلِّف، فقد سَلَخه العَيْنِيُّ في «الدارس»، وابنُ العِمَاد في «شَذَرات الذهب»[1].

ويتجلَّى اهتمامُ العلماء بهذا الكتاب باختصارهم له، أو بالتذييل عليه، ومتابعة تأريخ الحوادث، وترجَمة الوفيات على وجه الاختصار كما فعل الذهبي.

ـ فاختصره ابن قاضي شهبة (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ).

وأمَّا الذُّيول عليه فكثيرة:

ـ فأول مَن ذَيَّل على العبر ـ بعد تذييل الذهبي عليه من سنة ٧٠٠ إلى ٧٤٠ هـ ـ تلميذُه السيد شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ) إلىٰ سنة ٧٦٤ هـ.

والذَّيْلُ عليه إلىٰ قريب الثمانين لشمس الدين محمد بن موسىٰ بن سند الحافظ (محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٩١ هـ) ولد السابق ذكره إلىٰ آخر سنة ٧٨٥ هـ.

وذيَّل على العبر أيضاً الحافظُ زينُ الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦).

والذيل علىٰ ذيل العراقي لولده الحافظ أبي زُرْعَة ولي الدين أحمد العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ) والذي صنَّف ذيلاً علىٰ ذيل أبيه.

طُبع «العبر...» بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد، وفؤاد سيّد بدائرة المطبوعات والنشر في الكويت عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م، في أربع مجلَّدات.

٤٦ ـ ذيل صلة التكملة لوفيات النَّقَلَةِ (٦٩٥ ـ ٧٤٩ هـ): لابن أَيْبَك، شهاب الدين، أبي الحسين، أحمد بن أَيْبَك بن عبد الله الدِّمْياطي، (المتوفىٰ سنة ٧٤٩ هـ).

ذيَّل به علىٰ «صلة التكملة لوفيات النَقَلَة» لعزّ الدين أحمد بن محمد الحسيني

---

(١) انظر «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام...» ص: ٤٨٠ ـ ٤٨١.

(المتوفىٰ سنة ٤٩٥ هـ) من سنة ٦٩٥ هـ إلىٰ عام وفاته. ذكره الكتَّاني[1].

٤٧ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٤٨ ـ **نثر الجمان في تراجم الأعيان**: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفَيّومي (المتوفىٰ نحو ٧٧٠ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٤٩ ـ **عِبَر الأعصار وخبر الأمصار**: أو «الذيل علىٰ العِبَر للذهبي» (٧٤١ ـ ٧٦٥ هـ): لشمس الدين، أبي المحاسن، محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ).

وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٦٢ هـ، قال حاجي خليفة: «قال ابن حجي: كتب الحسيني إلىٰ شهر وفاته وهو شعبان سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمئة، والمشهور منه إلىٰ آخر سنة ٧٦٢ اثنين وستين وسبعمئة، وكأنه سقط منه الكراس الأخير.

وذَيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٤١ إحدىٰ وأربعين إلىٰ آخر سنة ٦٣ هـ ثلاث وستين، وقد تساهَلَ فيه وليس هو علىٰ قدر علمه، والأكثر منه مأخوذٌ من ذيل الحسيني.

قال ـ ابن حجِّي ـ: وقد وقفتُ علىٰ وفيات آخر للشيخ زين الدين بخطِّه بعد تلك الوفيات، ولَخَّصتُ منه كراريس. انتهىٰ.

ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني: الحوادث والوفيات علىٰ الوجه الأتم ـ شرع مفتي الشَّام أحمد بن حجّي السَّعدي في كتابة ذيل من أول سنة ٧٤١ هـ إحدىٰ وأربعين وسبعمئة علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات فكَتَب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ هـ تسع وستين وسبعمائة فانتهىٰ إلىٰ ذي القعدة سنة ٨١٥ هـ خمس عشرة وثمانمئة، وذلك قبل ضعفه ضعفةَ الموت، غير أنه سقط منه سنة ٧٥ خمس وسبعين، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شهبة الأسدي أن

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٢١٣.

يكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ هـ ثمان وأربعين وسبعمئة إلىٰ سنة ٧٦٨ هـ ثمان وستين وسبعمئة فكَمَّله، ثم أراد أن يُذيِّله من حين وفاته ثم رأىٰ أن يستأنف الأمر فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه، ويحتاج الكتابُ إليها فألحق كثيراً منها في الحواشي فجعل ذيلاً حافلاً فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلىٰ وفاته»[١].

طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد رشاد عبد المطّلب في مطبعة حكومة الكويت عام ١٣٩٠ هـ.

٥٠ ـ **الوفيات** (٧٣٧ ـ ٧٧٤ هـ): لابن رافع، تقي الدين أبي المَعَالي، محمد بن رافع بن هجرس السَّلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

قال حاجي خليفة: «ذيّل بها علىٰ تاريخ البِرْزالي من سنة ٧٣٧ هـ إلىٰ سنة ٧٧٤ هـ، و«ذَيْلُه» لشهاب الدين أحمد بن حجّي بن موسىٰ الحسباني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ)[٢].

طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عباس، في بغداد، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م. ثم في مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٠ م، في (مجلَّدين).

٥١ ـ **الوفيات**: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القُرشي المصري (المتوفىٰ سنة ٧٧٥ هـ).

٥٢ ـ **الذيل علىٰ «ذيل العبر للحسيني»** (٧٦٥ ـ ٧٨٠ هـ): لابن سَنَد، شمس الدين، محمد بن موسىٰ بن سَنَد، الحافظ المصري الأصل، الدِّمشقي الوفاة (المتوفىٰ سنة ٧٩٢ هـ).

ذيَّل فيه علىٰ «ذيل الحسيني علىٰ العبر للذهبي»، وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٨٠ هـ.

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٢٠١٩).

٥٣ ـ الذيل علىٰ «ذيل العِبَر للذهبي» (٧٤١ ـ ٧٦٣ هـ): للحافظ أبي الفضل، زَيْن الدين، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «وذيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٧٤١ إلىٰ آخر سنة ٧٦٣ هـ، وقد تساهَلَ فيه: وليس هو علىٰ قدر عِلمه والأكثر منه مِن «ذيل» الحسيني»[١].

٥٤ ـ ترجمان الزَّمان في تراجم الأعيان: لابن دَقْماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر (المتوفىٰ سنة ٨٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٥٥ ـ ذيل «ذيل العبر للذهبي» (٧٤١ ـ ٨١٥ هـ): لابن حِجّي، شهاب الدين، أحمد بن حِجّي السعدي، مفتي الشام (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني الحوادث والوفيات على الوجه الأتمّ ـ شرع مفتي الشام الشهاب أحمد بن حِجّي السَّعدي في كتابَةِ «ذَيْلٍ» من أول سنة ٧٤١ هـ علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات، فكتب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ هـ فانتهى إلى أثناء ذي القعدة سنة ٨١٥ هـ وذلك قبل ضَعْفِهِ ضَعْفَةَ المَوْت، غير أنه سقط منه سنة ٧٧٥ فعدم، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شُهْبَة الأَسَدِي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ) أن يُكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ إلىٰ سنة ٧٦٨ هـ فكَمَّله»[٣].

٥٧ ـ الذَّيل علىٰ ذيل العِبَر في خبر من غَبَر (٧٦٣ ـ ٨٢٦ هـ): للحافظ أبي زُرْعَة ولي الدين العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

قال الكتَّاني: «ذيَّل الحافظ زين الدين العراقي إلىٰ سنة ٧٦٢ هـ، فذيَّل عليه

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

(٢) انظر «المجمع المؤسّس»: (٣/ ١٨).

(٣) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

ولدُه الوليّ أبو زُرْعَة إلىٰ أن مات سنة ٨٢٦ هـ. قال السَّخاوي: لكن الذي وقفتُ عليه منه إلىٰ سنة سبع وثمانين، ووُريقات متفرّقة بعد ذلك»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عبَّاس، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٩هـ.

٥٨ ـ بديعة البيان عن موت الأعيان على الزمان (١ ـ ٨٢٥ هـ): لابن ناصر الدين، شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد الله الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ)[٢].

قال النجم ابن فهد في معجمه (٢٣٩): «ونظم أعيان الحُفّاظ في ألفيَّة»، طُبعت مع شرحها للمؤلف المُسَمَّىٰ: «التبيان لبديعة البيان».

٥٩ ـ تاريخ ابن قاضي شُهْبَة (٧٤١ ـ ٧٨٥ هـ): لتقي الدين، أبي بكر، أحمد بن محمد الأسدي الدِّمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ).

قال الزِّرِكْلي: «الأول والثاني منه يشتملان على الحوادث والوفيات من بدء سنة ٧٤١ هـ إلى نهاية سنة ٧٨٥ هـ»[٣]، وقال حاجي خليفة: «أوصى ابن حِجّي (المتوفىٰ سنة ٧١٦ هـ) فكمَّله، ثم أراد أن يذيِّله مِن حين وفاته، ثم رأى أن يستأنف الأمرَ، فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه ويحتاج الكتابُ إليها، فألحق كثيراً منها في الحواشي وجعل ذيلاً حافلاً، فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلى وفاته»[٤].

٦٠ ـ إنباء الغمر بأنباء العمر (٧٧٣ ـ ٨٥٠ هـ): للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

قال حاجي خليفة: «ذكر فيه أنه جمع الحوادث التي أدركها منذ وُلد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، وأورد في كل سنة أحوالَ الدُّوَل ووفيات الأعيان، مُسْتَوْعِباً لرواة

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٢) انظر «المجمع المؤسّس»: (٣/ ٢٨٨).
(٣) الأعلام: للزركلي: (٢/ ٦١).
(٤) كشف الظنون: (١/ ١١٢٢).

الحديث، وغالبُ ما نقله من «تاريخ» ناصر الدين ابن الفُرَات، وصارم الدين ابن دَقْماق، وشهاب الدين ابن حجّي، والمَقْريزي، والتقي الفاسِي، والصلاح خليل الأَقْفَهِسي، والبَدر العَيْنِي، وأَوْرَدَ ما شاهده أيْضاً» وقال:

«وهذا الكتابُ يحسن من حيث الحوادث أن يكون ذيلاً على «تاريخ» الحافظ ابن كثير؛ فإنّه انتهى في ذيل تاريخه إلى هذه السَّنة، ومن حيث الوفيات أن يكون ذيلاً على «وفيات» ابن رافِع، وانتهى فيه إلى سنة خمسين وثمانمئة. و«الذيل» عليه لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ)، بلغ فيه إلى آخر سنة سبعين، وسَمَّاه: «إظهار العصر لأسرار أهل العصر» أوله: الحمد لله الذي يبدىء ويعيد... إلخ، وذَيْلٌ آخر المُسَمَّى بـ«إنباء المصر في أبناء العصر» من سنة إحدى وخمسين إلى سنة ست وثمانين للهجرة»[1].

طُبع هٰذا الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م، في خمس مجلَّدات.

٦١ ـ **نظم وفيات المحدِّثين: للحافظ ابن حجر أيضاً.**

قال عبد الحي الكتَّاني: «وهو ممّا شرع فيه وكتب منه اليسيرَ»[2].

٦٢ ـ **إظهار العصر لأسرار أهل العصر (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ): لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقَاعي (المتوفىٰ سنة ٨٨٥ هـ).**

قال حاجي خليفة: «وهو ذيلُ (إنباء الغمر) لابن حجر العسقلاني»[3].

٦٣ ـ **«إنباء المصر في أبناء العصر» (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ): للبُقاعي أيضاً.**

قال حاجي خليفة: «وله ذيلٌ آخر من سنة إحدىٰ وخمسين وثمانمئة إلىٰ سنة سِتٍّ وثمانين»[4].

---

(١) كشف الظنون: (١/ ١٧١).

(٢) فهرس الفهارس: (١/ ٣٣٦).

(٣) كشف الظنون: (١/ ١١٨).

(٤) كشف الظنون: (١/ ١١٨).

٦٤ ـ **دستور الأعلام بمعارف الأعلام**: لابن عَزْم، محمد بن عزم التُّونسي (المتوفىٰ سنة ٨٩١ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦٥ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦٦ ـ **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**: لبامخرمة، أبي محمد، الطيِّب بن عبد الله بن أحمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٩٤٧ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذَهَب (١ ـ ١٠٠٠ هـ)**: لابن العِمَاد الحنبلي، أبي الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكْرِي الصَّالحي الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ).

جَمَع فيه تواريخَ من سبقه باختصارٍ، مع وفيات الأعلام تحت كلِّ سنة وتراجمهم باختصارٍ.

يمتاز هٰذا الكتابُ من غيره بأمرين اثنين:

أولهما: كونه يؤرِّخ من السَّنَة الأولىٰ إلىٰ سنة ألف للهجرة، الأمر الذي يجعله من أوسع كُتب التاريخ الإسلامي المختصَرة من جهة استيعابه لما يقرب من ثلاثة قرونٍ زيادةً علىٰ كتب التاريخ الأخرىٰ كـ: «تاريخ الإسلام» للذهبي، و«البداية والنهاية» لابن كثير، وغيرهما من مصنَّفات التاريخ.

وثانيهما: صفة الحياد التي حاول المؤلِّفُ أن يتمسَّك بها في معظم المواطن التي ألمح فيها إلىٰ الأحداث الأليمة التي شهدها التاريخُ الإسلاميُّ، ولا سِيَّما في القرن الأول الذي شهد العدد الكبير جِدّاً من تلك الأحداث، ولا يخفىٰ علىٰ الدراسين بأن صفة الحياد إن وُجدت لدىٰ المؤرِّخ فهي تعزِّز الثقةَ بكلامه، وتجعل كتابَه مصدرَ ثقةٍ لكلِّ باحثٍ أو ناقلٍ، والعكس بالعكس.

ويجد القارىءُ في هذا الكتاب فوائدَ جمّةً فيما يتصل بتراجم الأعيان من المحدِّثين، والمؤرخين، والأدباء، والشعراء، والفرسان، والقادة، والأمراء، لا

يجدها في غيره من المراجع إلا بعد تتبع واستقراء كبيرين، لذلك وإن اعتبر ابن العماد أحد المؤرِّخين المتأخِّرين من العلماء السابقين لهم، إلا أن منهجيته في الاختصار والنقل والتدوين تكاد تكون هي المنهجية المُثلىٰ لمن يريد التصنيف المختصر في أيٍّ من الموضوعات العلمية أو الأدبية في نظري.

ولقد عُنِي المؤلِّفُ بذكر وفيات أعيان المحدِّثين من رجال القرون العَشَرة التي استوعبها كتابه، وإنك لو تصفَّحتَ الكتاب كله لوجدت منهم العدد الكبير جداً، الأمر الذي جعل الباحثين في كتب الحديث النبوي الشريف يستفيدون فوائدَ قيّمةً من هٰذا الكتاب(1).

طُبع في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٧٠ هـ. وقد ذَيَّل عليه الأستاذُ محمود الأرنؤوط إلىٰ مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وطبعه مع الأصل في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٦٨ ـ **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**: لبدر الدين، أبي الضياء، الحسن بن محمد البُوْريني (المتوفىٰ سنة ١٠٢٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد، في المجمع العلمي العربي بدمشق، عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م في مجلَّدين.

٦٩ ـ **ديوان الإسلام**: لابن الغزي، أبي المعالي، محمد بن عبد الرحمن (المتوفىٰ سنة ١١٦٧ هـ).

٧٠ ـ **تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري**: للشيخ محمد مطيع الحافظ، والدكتور نزار أباظة.

رَتَّبا فيه الشيوخَ حسب سني وفاتهم، وترجما لعلماء دمشق والوافدين عليها، ثم ذَيَّلاه بوفيات سنة ١٣١٥ إلىٰ ١٤١٥ هـ.

طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ م.

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب (١/ ٩٣) طبعة دار ابن كثير بدمشق.

٧١ ـ معجم المعاجم والمشيخات: للدكتور يوسف بن عبد الرحمـٰن المرعشلي.

رتَّب فيه وفيات العلماء على السنين.

طُبع في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٣ هـ.

* * *

٢٤ـ مصادر معرفة طبقـــات المحدِّثين

«الطبقة»: عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخ[١].

ومفهومُ الطبقة اصطلاحٌ إسلاميٌّ بَحْتٌ، تطوَّر في أوائل القرن الثاني الهجري مع تطوُّر نقد عِلْم الحديث للإسناد، ولم تُسْتَعْمَل الطبقةُ وحدةً زمنيةً ثابتةً، بل كانت تعني اللُّقيا في الأغلب[٢]، وقد اختلف مفهومها من مؤلِّفٍ لآخر، ومن كتابٍ لآخر حتىٰ عند المؤلِّف الواحد.

أهميةُ معرفة الطبقات:

قال ابنُ الصَّلاح: «والباحثُ الناظرُ في هذا الفَنِّ يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم ونحو ذلك»[٣].

قال العلاَّمة الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٨) عن كتب الطبقات: «وهي التي تشمل علىٰ ذِكْر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقةً بعد طبقةٍ، وعصراً بعد عصر».

نذكر فيما يلي أشهر كتب الطبقات:

١ ـ **طبقات الفقهاء والمحدِّثين**: للهيثم بن عدي بن عبد الرحمـٰن الطَّائي الثُّعَلي الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ).

---

(١) نزهة النظر: ص: ٨٦.

(٢) انظر «علم التاريخ عند المسلمين» ص: ١٣٤، و«الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام»: ص: ٢٨٠.

(٣) علوم الحديث: ص: ٣٥٨.

هو أَقْدَمُ مصنَّفٍ في الطبقات، ولٰكنه مفقودٌ، غير أنَّ الخطيب البغدادي، نَقَل منه (٢٣) نصّاً في «تاريخ بغداد»[١].

٢ ـ الطبقاتُ: لمحمد بن عُمَرَ بن واقدٍ الواقديِّ المدني (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ):

كان الواقديُّ من كبارِ العلماءِ بالمَغَازي والحديث، فألَّف عدداً من كتب الرجال، منها كتابٌ في الطبقات[٢]، ولا شكَّ أن طبقاتِ الواقدي كان كتاباً مفيداً متميِّزاً في فنِّه؛ فقد استفادَ منهُ كثيرٌ من العلماء، وفي مقدِّمتهم كاتبُه ابنُ سعدٍ، الذي روىٰ الكتابَ عنه، ونسجَ علىٰ منوالِه.

وقد أخرج القاضي عبدُ الجبَّار الخَولانيُّ في «تاريخ داريَّا» بضعةَ نصوصٍ للواقديِّ في الوفيات[٣]؛ يرويها من طريق بكرِ بنِ عبدِ الوهَّاب ـ ابنِ أختِ الواقديِّ ـ.

٣ ـ الطبقات الكبرىٰ: لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

هو أشهَرُ وأجلُّ كتابٍ صُنِّفَ في «الطبقات»؛ اكْتسب أهميته من اتِّساع تراجمه، واشتماله على جملَةِ أخبارِ المترجَمين العائليةِ والعلمية بتفصيلٍ يندُر في المصادرِ الحديثةِ الأخرى.

ومما يزيدُ من أهمية الكتاب أنَّ مصنِّفه ضَمَّ في أوَّله سيرةَ رسولِ الله ﷺ، محرَّرةً متقنةً في مجلَّدٍ كبيرٍ، فيه نفائسُ وفصولٌ قيمةٌ.

وُلد ابنُ سعدٍ بالبصرة، فروى عن علمائها وأمْعَنَ في الطلب، غير أنَّ مجرى حياته انعطف حين تَعَرَّف على الواقديِّ بالمدينةِ، فصَحِبَه ولازمه، فاستكتبه الواقديُّ إذ وُلِّيَ القضاءَ ببغدادَ، حتى نُسِبَ إليه. وعن الواقديِّ أخذ ابنُ سعد أكثر علمه بالمَغَازي والسِّير والرجال والطبقات؛ وكان يرتضي أحكامَهُ في الجرح والتعديل. وقد روى عنه غالبَ مصنَّفاتِه، وقلَّده فيما صَنَّف.

---

(١) انظر: «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد»: ص: ٣٨٦ ـ و ٣٨٧ ـ و ٥٧٣.

(٢) انظر المرجع السابق: ص: ٣٩٥.

(٣) انظر «تاريخ داريّا»: ص ٥٤ ـ ٦٦ ـ ٧٨ ـ ٨١.

غير أنَّ ابنَ سعد روى عن شيوخ كثيرينَ غيرَ الواقدي، حتى إنه يروي عن أقرانِهِ وعمّن هم أصغرُ منه. كما أخذَ عن جماعةٍ من أهلِ الأنسابِ والتواريخِ، كهشام بن الكَلْبِي والهيثم بن عدي؛ كما أنه لم يكن مُقلِّداً للواقدي تقليداً أعمى، على الرُّغْمَ من تأثُّرِهِ الواضح به.

وقد تقدَّم تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة».

٤ ـ **الطبقات**: للإمام علي بن جعفر السعدي البصري المعروف: بـ«ابن المَدِيني» (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٥ ـ **الطبقات**: لأبي عَمرو، خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيْبَاني العُصْفُرِي البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ):

وهو كتابٌ قيمٌ، يمتازُ باهتمامه الشَّديدِ بالأنساب، ودِقَّةِ مصنِّفِهِ وشِدَّةِ اجتهادِهِ، مما جعله يبالِغُ في تقسمِ الطبقات. وقد حاول خليفةُ أن يستوعبَ في هـٰذا الكتابِ الصحابَةَ جيمعاً؛ كما كانَ حريصاً علىٰ ذكرِ وفاةِ المترجَمين (أو تقديرها) مما أمكَنَه ذلك.

وفي هـٰذا الكتاب إشاراتٌ مهمَّةٌ توضِّحُ الأُسُسَ التي اعتمدها المؤلِّفُ في تقسيم الطبقات، والمبادئ التي سار عليها في تأليفِ كتابِهِ.

يقتصر خليفةُ في تراجمه علىٰ ذِكر نسب الرجل لأبيه وأمِّه، ويرجع بالأنساب إلىٰ ما قبل الإسلام، وبذلك يقدِّم مادةً غزيرةً في النَّسَب اعتمدها المؤلِّفون من بعده، وعلىٰ أنَّ تأكيده علىٰ الأنساب إنما هو في جِيلي الصحابة والتابعين، وكلما تأخَّرت الطبقةُ قلَّ ذكرُ النسب حتىٰ يتلاشىٰ في الطبقات المتأخِّرة، وتبرز النسبة إلىٰ المُدُن والمِهَن؛ وذلك لارتباط العرب بالمُدُن بعد أن استقرّوا فيها، ولاختلاطهم بالأعاجم وضياع أنساب بعضهم.

وإضافةً إلىٰ ذِكر خليفة نسبَ الرجل، فإنه يذكر كنيتَه ويحدِّد المكان الذي عاشَ فيه بصورةٍ دائمةٍ أو مؤقَّتةٍ، فيذكر رحلتَه في الأمصار، وكذلك يهتمّ بتسجيل سني الوفيات، وهو في تراجم الصحابة يذكر للصحابيِّ حديثاً مما رواه عن النبي ﷺ مما له أهميةٌ في التعريف بالصحابي حيثُ إنَّ الرواية مباشرةً عن النبي ﷺ هي إحدىٰ وسائل معرفة الصحابة وتمييزهم، وقلَّما يُسَمِّي شيوخَ وتلاميذ صاحب الترجَمة،

ولا يذكر تفاصيلَ عن حياة الرجال وأخبارهم، كذلك لا يستعمل عباراتِ الجرح والتعديل[1].

طُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، في مطبعة العاني ببغداد عام ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م. وطُبع بتحقيق الدكتور سهيل زكّار، في وزارة الثقافة السورية بدمشق عام ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م في مجلّدين.

٦ - **الطبقات: أو «طبقات رُواة الحديث»: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجّاج النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ):**

وهو كتابٌ صغيرٌ، غيرَ أنَّهُ متميزٌ ذو مكانةٍ مذكورةٍ في هذا الفنِّ، وقد اعتنى العلماءُ قديماً بروايتِهِ والاقتباس منه.

وقد قَصَرَ الإمامُ مسلمٌ كتابَهُ على الصحابةِ والتابعين[2]، ولم يَذْكُرْ مَن تَلاَهم. وقد احترتُ في تفسيرِ منهجه هذا، ومحاولةِ استنباطِ غايتِهِ ومقصَدِه، ثم بدا لي أنه رحمه الله أرادَ الاقتصارَ على جذور الرواية (أوائلِ الرواة)، الذين يحتمل لأحدهم أن يتفرَّدَ بالحديث؛ فأما من بعدَهم، فإنَّ تفرُّدَهُم بالحديث محلُّ نظرٍ.

من خصائص هـٰذا الكتاب:

- فَصَّلَ مسلمٌ طبقاتِ الكتابِ تفصيلاً دقيقاً، وهذا ظاهرٌ في فصولِ الكتاب لمَن راجعه.

- يَعتمِد عددُ طبقات التابعين في المصر الواحدِ على عددهم الكلِّي، فإنْ كثروا بالغَ في تقسيمهم. فقد جَعَل تابعي المدينة في أربعَ طبقات؛ وتابعي مكّةَ والكوفةِ والبصرةِ والشامِ في ثلاث طبقات، وتابعي مصرَ طبقتين؛ وجعل تابعي اليمن طبقةً واحدةً، وكذلك تابعي اليَمَامةِ والطائفِ والجزيرةِ الفراتية. . .

- أغفل مسلمٌ ذكرَ الخُراسانيين، فذكرهم مع البصريِّين أو الكوفيِّين، ولكنه نسيَ أهلَ إقليمِه!.

---

(١) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٨٧.

(٢) أي: جَعَل الصحابةَ طبقةً واحدةً، وجَعَل التابعين في ثلاث طبقاتٍ، أو دُون ذلك.

ـ قلَّما يرفعُ مسلمٌ في أنساب المُترجَمين، بل شأنه إثباتُ أسمائِهِم التي اشتهروا بها دُون إطالةٍ. وربما ذكر كنيةَ بعض المُترجَمين دونَ استقصاءٍ لكُناهم جميعاً، مع أنَّ له كتاباً مشهوراً في الكنى!.

ـ أسقطَ مسلمٌ من الكتاب المتروكين والهلكى، غير أنه ذكر بعضَ مشاهيرِ الضعفاء ممن لم يُتْرَكوا، كشهرِ بن حَوْشَبٍ، وعليِّ بن زيدِ بنِ جُدْعان.

ـ ذكر مسلمٌ كثيراً من مجاهيل الحال المعروفَةِ أعيانُهم عند الحُفّاظ، بل إنه ذكر عدداً ممن جُهِلَتْ أعيانُهم وبلدانُهم في فصلٍ مستقلٍّ ختم به الكتابَ. وهؤلاءُ قومٌ رُوِيَتْ عنهم أحاديثُ معروفةٌ اشتهرت عند الحُفَّاظ وتداولوها، فذكرهم لذلك.

ـ أغفل مسلمٌ ذِكْرَ مَن رأوا الصحابةَ دُون سماع صحيحٍ، كأيوبَ السَّختيانيِّ، ويحيى بنِ أبي كثيرَ، وعبدِ الله بن عَوْنٍ. فإنَّهم رأَوا أنساً ولم يسمعوا منه؛ غير أنَّه ذكر إبراهيمَ بن يزيد النَّخَعيِّ ـ على الرَّغْمَ من أنَّهُ لم يَسْمَعْ من أحدٍ من الصحابة ـ لتقدُّمِ زمانه؛ وذكر صاحبه الأعمش!.

ـ ذكر مسلمٌ كثيراً من الإخوةِ مجموعين معاً، وفيهم مَن ليسَ له روايةٌ.

قد يبدو هـٰذا الكتابُ لمن مَرَّ عليه مرورَ الكرام سَرْداً مُمِلاً لأسماءِ الرجال لا فائدةَ فيه، وليس كذلك، فإنَّ للكتابِ فوائدُ ومزايا عديدة، منها:

ـ طبقاتُ مسلمٍ مصدرٌ هامٌّ لضبطِ أسماءِ كثيرٍ من الرُّواة وأنسابِهِم، لذا كان معتمداً عند العلماء عند الاختلاف، فكثرت نقولُهم عنه.

ـ احتوى الكتابُ أساميَ نيفٍ وألفين ومئتي رجلٍ وامرأةٍ؛ فكادَ أن يستوعبَ كلَّ من له روايةٌ في الصَّدر الأول.

ـ تصويبُ بعضِ أوهام البخاريِّ رحمه الله، فمنه أن البخاريَّ قال: «عطاءُ بن يعقوبَ مولى ابنِ سُباعِ الكيخارانيُّ: موضع بناحية اليمن، عن أسامةَ»[1].

وخالفه مسلمٌ إذ عدَّهما اثنين؛ فذكر (عطاءَ مولى ابنِ سُباعٍ) في الطبقة الثانية

---

(١) التاريخ الكبير: (٦/ ٤٦٧).

من المدنيين[1]، وذكر (عطاءَ بنَ نافعٍ الكيخارانيَّ) في تابعي اليمن[2]، وقولُ مسلمٍ أولى بالصواب.

ـ مَيَّزَ مسلمٌ الصحابيَّ من التابعين، وحَدَّدَ بلدانَهم، وهذه فائدةٌ هامَّةٌ يظهر أثرها عند الاختلاف في صحبةِ الرجل[3].

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م بعنوان: «طبقات رواة الحديث».

٧ ـ **طبقات التَّابعين**: لأبي حاتم، محمد بن إدريس بن المُنْذر الرَّازي الحَنْظَلي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٣٩.

٨ ـ **طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصَّحابة والتابعين وأصحاب الحديث**: لأبي بكر، أحمد بن هارون بن روح البَرْدِيجي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ **الطبقات**: للإمام أبي عبد الرحمـٰن، أحمد بن علي بن شُعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٨).

١٠ ـ **المنتخب من ذيل المذيَّل من تاريخ الصحابة والتابعين**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠هـ).

يبدأ الطَّبريُّ هـٰذا الكتابَ بالصحابة، ويرتِّبهم في البدء على الوفيات، ولا يذكر سائرَ السِّنين، بل يختار بعضَها، ولعلَّ «المنتخب» هو الذي فعل ذلك، فاهتمَّ بحوادث بعض السِّنين فثَبَّتها وأهمل الأخرىٰ، وأحياناً يُطيل ذكرَ أخبارٍ تتعلَّق بالمُترجَم كما فعل في ترجَمة (زيد الحب)، ويقدِّم ذكر بني هاشم على غيرهم،

---

(١) ق، ١٠، ب.

(٢) ق، ١٣، ب.

(٣) انظر «علم الطبقات» ص: ١٥٥ ـ ١٥٦.

وآخر سنة ذكر الوفيات فيها هي سنة ثمانين (٨٠ هـ)، وبعد ذلك عقد عناوينَ متنوِّعةً فذكر من عاشَ من الصحابة بعد وفاة الرسول الله ﷺ وروى عنه العلمَ، فبدأ ببني هاشم ثم مواليهم وحلفائهم، ثم ذكر بني المُطَّلِب واستمرَّ في الترتيب على القبائل، فلَّما انتهى من العدنانية ذكر قبائل قحطان، ثم ذكر النساءَ مبتدئاً بالترتيب على الوفيات (من هلك منهم قبل الهجرة.. بعد الهجرة.. على عهده ﷺ.. بعد وفاته)، ويقدِّم ذِكرَ قريبات النبيِّ ﷺ المهاجرات ثم الأنصاريات، ثم ذكر الصحابيات الراويات من بني هاشم، ثم غرائب نساء العرب. فلمَّا انتهى مما يتعلَّق بالصحابة ذَكَر التابعين ومن بعدهم من العلماء والرُّواة، ورَتَّبهم على سني الوفيات، ثم ذكر كُنَى الرجال ثم كُنى النساء، ورَتَّب ذلك على الطبقات بتقديم ذكر الصحابة على التابعين[1].

١١ ـ **الطبقات**: لأبي عَرُوبة، الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود الحَرَّاني السُّلَمي (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

وقد وَصَل إلينا الجُزء الثاني منه فقط، وهو يحتوي على تراجم بعض الصحابة، ويبدأ بترجَمةِ (أم سنبلةِ الأسلمية)، ولعلَّه قد خلط تراجم النساء والرجال في طبقاته، أو أنَّ الذي انتقاه فعل ذلك. وتختلف تراجمُه في الطُّول، فبعضها طويلةٌ مسهبةٌ كترجَمة (خالد بن الوليد) و (أبي سفيان صخر بن حرب)، وبعضُها مقتضبةٌ تقتصر على اسم الصحابي واسم أبيه والبلد الذي نزله، ويعقد المؤلِّفُ موضوعاً للأخوة من الصحابة، وبعد أن ذكر أسماءهم مجرَّدة عادَ إلى التراجم. وفائدة معرفة الأخوة أن لا يُظَنّ مَن ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب. وينتهي الجزءُ بترجَمة (عبد الله بن عبَّاس)، ولَا يؤكِّد في تراجمه على النسب ولا سني الوفيات، وإنما يهتم بذكر بعض أخبار صاحب الترجَمة مما يَدُلُّ على مكانته في العلم أو فضله. والكتاب ما زال مخطوطاً[2].

١٢ ـ **طبقات علماء إفريقيا وتونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ)، في (٣٠٠) صفحة.

---

(١) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٨٩.

(٢) انظر «الفهرش الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٦٤).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب في الجزائر عام ١٣٢١هـ ـ ١٩١٤م.

١٣ ـ طبقات المحدِّثين: لأبي القاسم، مسلمة بن القاسم الأندلسي (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠٦).

١٤ ـ طبقات علماء إفريقيا: لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني (المتوفى بعد سنة ٣٦٦ هـ).

طُبع مع «طبقات علماء إفريقيا وتونس» لأبي العرب، المتقدّم.

١٥ ـ مشاهير علماء الأمصار: لأبي حاتم، محمد بن حِبَّانَ البُسْتي التَّميمي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

وهو منتزعٌ من كتابه «الثقات»، فقد جَمَع فيه تراجمَ مَن اعتبرهم أشهرَ أهل العلم ببلدانهم وطبقاتِهم، فرتَّبهم على الطبقات، دونَ أن يزيدَ في تراجِمِهم شيئاً يُذكَرُ؛ بل إنَّهُ كَرَّرَ في هذا الكتابِ الأوهامَ التي وقعت له في كتاب الثقات.

قَسَّمَ ابنُ حِبّانَ في هـٰذا الكتاب رواةَ الأحاديثِ إلى أربعِ طبقاتٍ: صحابةٍ، وتابعين، وتابعي تابعين، وأتباعِ تابعي التابعين.

كما قسَّم بلادَ الإسلام إلى ستةِ أقاليمَ اشتهرت برواية العلم، هي: الحجازُ (مكَّةُ، والمدينةُ)، والعراقُ (البصرةُ، والكوفةُ)، والشامُ، ومصرُ، واليمنُ، وخراسان. وضمَّ الأقاليمَ المنزويةَ أو المُدُنَ الصغيرةَ لما يجاورها من الأمصار الرئيسة؛ فذكر أهلَ الطائف مع أهل مكة، وذكر رواةَ الجزيرة الفُراتية في الشَّاميين، وأهلَ إفريقيةَ في المصريين.

ولم يخل تقسيمَ ابن حِبان هذا من تعسُّفٍ واضح. كما ارتكبَ فيه أخطاءَ فاحشةً كعَدِّه أهلَ اليمامة في اليمن، مع أنه لا علاقةَ لليَمامةِ باليمن، لا من جهة الجُغرافيةِ، ولا من جهة التَّاريخ والأنساب، وكذلك جعلَ صحابةَ الطائف في اليمن، ولو ألحقهم بالمكِّيينَ لكان أخفَّ لغلطه.

ولم يرتِّب ابنُ حبان الرواةَ داخلَ الطبقة الواحد ترتيباً دقيقاً، بل أكثرُ ترتيبه للرواةِ منتقَدٌ، فأكثرهم مذكورٌ في غير محلِّه[1].

---

(١) انظر «علم الطبقات» ص: ١٦٠.

طُبع بتحقيق المستشرق مانغر فلا يشهامر، في لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩م، وله طبعات أخرىٰ.

١٦ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ، ابن حَيّان، أبي محمد، عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري الإصفهاني (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ).

انظر تعريفه في «كتب تواريخ الرجال المحلية».

١٧ ـ **طبقات الهَمْدَانيين**: لأبي الفضل، صالح بن أحمد بن محمد السِّمْسار الحافظ المُعَمَّر الهمداني (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٣٩.

١٨ ـ **المُسْتَخْرَج مِن كتب الناس للتذكرة والمستطرَف من أحوال الرجال للمعرفة، أو (الطبقات)**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمـٰن بن محمد بن إسحاق العَبْدِي الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

١٩ ـ **الحَثّ علىٰ حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

طُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٧٧) صفحة.

٢٠ ـ **التقييد لمعرفة رواة السُّنَن والمسانيد**: لابن نُقْطَة، أبي بكر، محمد بن عبد الله البغدادي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) الهند عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في مجلَّدين.

٢١ ـ **تحفة الناظرين في طبقات التابعين**: لابن النَّجَّار، محبّ الدين أبي

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٣٦).

عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٩٦).

٢٢ ـ **السُّلوك في طبقات العلماء والملوك، أو «طبقات الجَنَدي»**: لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدي اليَمَني (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

وهو مخطوطٌ في اليمن، وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٢٣ ـ **طبقات عُلماء الحديث**: لابن عبد الهادي، شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الهادي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

اتَّبع ابنُ عبد الهادي في هـٰذا الكتاب منهجاً قريباً مما وَصَل إليه عصرُه في فنِّ الترجَمة، يذكر اسمَ شهرة المترجَم له، ويجعلها عنواناً للترجمة، وقد وضع رموزاً فوق أسماء المترجَمين إشارةً إلى من خرَّج له من أصحاب الكتب السِّتَّة، وهذا الرموز هي: صحيح البُخَاري: (خ). صحيح مسلم: (م). سنن أبي داود: (د). سنن النَّسَائي: (س). سنن التِّرْمِذِي: (ت). سنن ابن ماحه: (ق). السُّنن الأربع كلها: (٤). الأمّهات السِّتّ جميعاً: (ع).

ويذكر ألفاظاً تَدُلُّ على منزلة المترجَم العلمية، نحو: الإمام، الحافظ، المقرىء..

يذكر كنيتَه أو لقبَه، ثم اسمَ المترجَم له، فأسماء آبائه، وفي بعض الأحيان يَسْرُدُ نسبَه مطوَّلاً، ثم يذكر نسَب المترجَم إلى القبيلة، ثم المدينة أو البلد، ثم مذهبَه الفقهي، وحرفته، ثم يعرِّفه بكتابٍ له مشهورٌ، ويذكر إذا كان من المعدَّلين.

يذكر تاريخَ مَوْلده، وقد بَذَل في ذكره عنايةً فائقةً لما له من أهمية بالنسبة للمحدِّثين، وأحياناً كان يذكره في آخر الترجَمة، قبل ذكر سنة الوفاة، ويذكر سنةَ طلبه للعلم، ومتى بدأ بالسَّماع. ويذكر مشايخَ المترجَم له، بتوسُّع أحياناً، وباقتضاب في أحايين كثيرة، ويذكر البلد التي سمع بها، كما يعنى بذِكر صِيَغ التحمُّل. يذكر مشاهيرَ تلامذته، ومن روى عنه.

وينقل أخباراً ـ ويعلِّق عليها أحياناً ـ يوضِّح من خلالها منزلةَ المُترجَم له العلمية، وهي غالباً نُقُولٌ عن تلاميذ المترجَم له أو رفقائه، وتتجلَّى في هذه النُّقول دِقَّةُ ابن عبد الهادي، وحُسْنُ إيراده، ونزاهتُه، فمِن خيوطها تنسج صورةُ المُترجَم

له. وفي نهاية الترجَمة يذكر تاريخَ وفاة المُترجَم له، وأحياناً يُورِد عقبه بعضَ أسماء من تُوفّي في السِّن نفسها من الأمراء والعلماء والأدباء[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ أكرم البوشي بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، في أربع مجلَّدات.

٢٤ ـ **تذكرة الحُفَّاظ**، أو «**طبقات الحفّاظ**»: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

هو من أجلِّ كتب المتأخّرين في طبقات المحدِّثين، وهو كما يَدُلُّ عنوانه، يتناول فيه الذهبيُّ الحُفَّاظَ فقط وليس سائر المحدِّثين، وقد رَتَّبه على الطبقات، فجعله إحدىٰ وعشرين طبقة مبتدئاً بالصحابة ومنتهياً بشيوخه، ويَضُمُّ (١١٧٦) ترجمةً، ويذكر من تُوفِّي من المشهورين في سنة وفاة المُترجَم له، لا سِيّما في الطبقات المتوسّطة والأخيرة، وفي نهاية كثيرٍ من الطبقات أوجز الذهبيُّ بعبارةٍ قصيرةٍ الأوضاعَ السياسة والعلمية للعالم الإسلامي في الفترة التي تناولت تلك الطبقة. ولم يحاول الاستيعابَ لجميع الحفاظ، بل اقتصر على الأعلام، ونظراً لصعوبة الانتقاء والتقويم الشامل لكل عالمٍ فإنه اعتذر عن عدم استيعابهم بقوله: «ولعل فيمن تركناهم مَن هو أجَلُّ وأعلم»[2].

طُبع الكتاب في أربع مجلَّدات عِدَّة مرات، آخرها سنة ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م في دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، وصُوِّر أخيراً في بيروت.

وصَنَّف تلميذُ الحافظِ الذهبيِّ الحافظُ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ) «ذيل طبقات الحفاظ للذهبي»، واستدرك الحافظُ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) علىٰ الذَّهبي والحسيني في كتابه: «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ»، كما ذَيَّل الحافظُ جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) علىٰ «التذكرة بذيل طبقات الحفاظ للذهبي».

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب.

(٢) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» ص: ١٦١ ـ ١٦٥.

وطُبعت الذيول الثلاثة في مجلَّدٍ واحدٍ كبيرٍ بعناية الأستاذ حسام الدين القُدسي بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ.

٢٥ ـ المُعِين في طبقات المحدِّثين: للذهبي أيضاً.

هذا آخر كتابٍ صُنِّف في الطبقات فيما أعلم؛ إذ لم يكن بعدَ الذهبيِّ أحدٌ يشبهه في معرفته بالمحدِّثين، أو اطِّلاعه الواسع على تراجِمِهم ومنزلتهم. ولم ينل هٰذا الكتابُ التقديرَ الذي يستحقه قديماً ولا حديثاً؛ إذ أنَّ الناسَ يظنّونه سَرْداً مجرَّداً للأسماءِ دونَ ترجَمةٍ. والحقُّ: أنه يجب على طالب الحديث أن يبتدىءَ بقراءتِهِ إذا أرادَ الإشرافَ على جماهيرِ الرُّواة ومشاهيرهم منذ زمنِ الصَّحابة إلى قريبٍ من انقضاء عصر الرواية.

وقد احتوى هٰذا الكتابُ أسماءَ حُفَّاظ الحديث ومن يليهم من مشاهير المحدِّثين والمُسنِدين، فاستفتح باسمِ المصطفى ﷺ، وختم الكتابَ بأبي العباس أحمدَ بن أبي طالبِ الحجارِ الدمشقي (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ).

ذكر في الكتاب نيفاً وألفين ومئتي رجلٍ وامرأةٍ، قَسَّمهم إلى (٨٢) طبقةً متميزةً.

ـ رَتَّب الذهبيُّ المُترجَمين داخل الطبقات العشر الأولى على الحروف الأبجدية، ثم تخلَّص من هذا القيد العجيب في الطبقات المتأخرة، فصار ترتيبُ المُترجَمين أدقَّ وأصحَّ، متمشّياً مع أسلوب الطبقات المعهود.

لا يطيل الذهبي في تسمية المتقدّمين اعتماداً على شهرتهم، كقوله: «الحسن البصري، أحدُ الأعلام»؛ لكنه يرفع في أنساب المتأخِّرين ويجود تسميتهم.

ـ لم يذكر وفاةَ أحدٍ من المُترجَمين البَتَّةَ؛ ولم يتعرضَّ لجرحهم أو تعديلهم إلا قليلاً.

ـ ينسب الطبقةَ لأشهر أعضائِها، لا سِيّما الطبقاتُ الأولَى، كقوله: «الطبقة الثالثة من التابعين، وهم طبقة الزُّهري وقتادةَ وأبي الزُّبير».

ـ ربما ذكر المدى الزَّمني للطبقة، لا سِيّما في الطبقات المتأخّرة؛ كقوله: «طبقةٌ من الستمئة إلى قريبِ الخمسِ وعشرينَ وستمئة».

لو أنَّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ذكر وفيات المُترجَمين، ورَفَع في أنسابهم جميعاً، وتكلَّم في من تستدعي حالُهُ التنبيهَ عليه، لكان هـٰذا الكتابُ كتابَ الجيب الذي يحمله طالبُ الحديث معه أينما حَلَّ أو رَحَل!.

طُبع بتحقيق الأستاذ همام عبد الرحيم سعيد بدار الفرقان في عمّان عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٤٣) صفحة.

٢٦ ـ ذيل تذكرة الحفّاظ: لأبي المحاسن، محمد بن علي بن الحسن الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ).

ذيَّل به علىٰ كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي من سنة ٧٤٢ إلىٰ سنة ٧٦٥ هـ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمَّد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٧ م، ومعه «لحظ الألحاظ» للتقي ابن فهد، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٧ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أو «طبقات المدلِّسين»: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

استمدَّه الحافظُ من «جامع التحصيل» للحافظ العَلاَئي، وزاد عليه كثيراً، وصَنَّفهم على خمس مراتب. وجملة ما عند العلائي من الأسماء (٦٨) شخصاً، وزاد عليهم وليُّ الدين العراقي (١٣) شخصاً، وزاد عليه برهان الدين الحَلَبي (٣٢) شخصاً، ثم زاد عليهما الحافظُ ابن حجر (٣٩) شخصاً، فجملة ما في كتابه هذا (١٥٢) شخصاً. والكتابُ يقع في جزءٍ لطيفٍ، قال فيه مؤلِّفُه: «علَّقتُ هذه النُّبذَةَ في شهور سنة خمس عشرة وثمانمئة، وعلَّقها عني بعضُ الطلبة سنة ست عشرة، ثم زدتُ فيها بعد ذلك أسماءَ مختصرةً»[١].

طُبع بالمطبعة الحسينية في القاهرة، عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٢ م، في (٢٢) صفحة، ثم صدرت له طبعاتٌ محقَّقةٌ، منها تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البُنداري، طُبع في دار الكتب العلمية ـ بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

---

(١) انظر «علم الطبقات»: ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

٢٨ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: لابن فَهْد المَكِّي، تقي الدين، محمد بن فهد (المتوفى سنة ٨٧١ هـ).

ذيَّل به على «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ، ومعه «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٩ ـ رونق الألفاظ بمعجم الحُفَّاظ: لسِبْط ابن حجر، يوسف بن شاهين (المتوفى سنة ٨٩٩ هـ).

وهو مخطوطٌ في المكتبة الخالدية بالقُدْس بخط ابن قُطْلُوبُغا، في مجلَّدين.

٣٠ ـ طبقات الحُفَّاظ: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

هـٰذا الكتابُ تلخيصٌ واختصارٌ وتذييلٌ على كتاب «تذكرة الحُفَّاظ» للحافظ للإمام الذهبي، افتتحه السيوطيُّ بمقدمةٍ وجيزةٍ جداً؛ حيث قال بعد الحمدلة والصلاة على النبي ﷺ.

«أما بعد: فهـٰذا كتاب (طبقات الحُفَّاظ) ومعدِّلي حَمَلة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتجريح، والتضعيف والتصحيح، لخَّصتها من (طبقات) الإمام الحافظ أبي عبد الله الذهبي، وذَيَّلتُ عليه من جاء بعده، والله أسأله الإعانة، وبه العصمة والاستعانة».

بلغ عددُ طبقات كتاب السيوطي (٢٤) طبقةً، منها الطبقات الثلاث الأخيرة، تمثل ذيلَ السيوطي على تذكرة الذهبي، وأما بقية الطبقات فهي تلخيصُ التذكرة.

افتتح السيوطي طبقاته بالطبقة الأولى، وهي طبقة الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين، وقد ذكر في هـٰذه الطبقة أسماء (٢٣) صحابياً، ذكر ما اشتهروا به من الأسماء فقط، ولم يحمل نفسَه عناء التعريف بأيٍّ منهم، وفي هـٰذا قصورٌ كبيرٌ منه رحمه الله.

بعد الطبقة الأولى وبدءاً من الطبقة الثانية وحتى الأخيرة؛ سار السيوطي في التراجم على منهجٍ محدَّدٍ وواضحٍ، وهو أنَّه يذكر: اسمَ العلم ولقبَه وكنيتَه بِدِقَّةٍ

متناهيةٍ، ثم يذكر تاريخَ مولده، فعدداً ممن حمل عنهم من المحدِّثين ثم بعض الذين رووا عنه، ثم يقتصر على أهمِّ ما ذكره أهل الجرح والتعديل فيه، وينهي ترجمتَه بذكر تاريخ وفاته.

وهو يتابع الذهبيَّ إلى حدٍّ بعيدٍ في كلِّ ما ذكره، وإن كان يُضيف في بعض الحالات النادرة معلوماتٍ لم يذكرها الذهبيُّ[1]، كما في ترجمَة (ابن المنذر)، حيثُ أضاف إلى تصانيفه كتابَ التفسير، ولم يذكره الذهبي، وفي ترجمَة (الكتَّاني أبي عبد الله الحافظ)، حيثُ أورد في ترجَمته قوله: «قلتُ: وله أسئلة عن أبي حاتم»، وهٰذه الأسئلة لم يتعرَّض الذهبي لذكرها أيضاً[2]. وفي ترجمَة (أبي علي الطُّوسي) أضاف أنَّ له كتاباً في السُّنن سَمَّاه «الأحكام» وهو على نمط «جامع الترمذي»[3].

كما أنه يقتصر من الأقوال الطويلة في حقِّ المترجَمين على ما يفيد في باب الجرح والتعديل ويحذف ما لا علاقة له بذلك، ففي ترجمة (المُنْكَدري) على سبيل المثال؛ أورد الإمامُ الذهبي قولَ الحاكم فيه: «وُلد بالمدينة، ونشأ بالحرمين، وسمع عبدَ الجبار بن العلاء وله أفراد وعجائب»[4]، فاقتصر السيوطيُّ من الكلام المتقدِّم على الجملة الأخيرة فقط.

وقد كان من عادة الإمام الذهبي أن يُورد في نهاية كل ترجمَة: حديثاً أو أكثر وَقَع له من طريق المُترجَم له يسرده بإسناده الكامل ثم يبيِّن درجته. ويذكر من تُوفِّي من الأعلام في السنة نفسها التي تُوفِّي بها المُترجَمُ.

فقام السيوطي بحذف كل ذلك، فليس في كتابه الطبقات إلا حديثٌ واحدٌ فقط أورده في ترجمة ابن جوصا (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) عن حريز بن عثمان سألتُ عبد الله بن بسر عن النبي ﷺ فقال: «كان في عنفقته شعيرات بيض»[5]. والنكتة في

---

(١) طبقات الحفاظ: ص: ٣٢٨.

(٢) الكتاب السابق: ص: ٣٢٩.

(٣) الكتاب السابق: ص: ٢٣٠.

(٤) طبقات الحفاظ: (٣/ ٧٩٣).

(٥) طبقات الحفاظ: ص: ٣٣٣.

كون السيوطي أورد هـٰذا الحديثَ أن هـٰذا الحديث وقع لابن جوصا بعلو زائد[1] .

ومما يجب التنبيهُ إليه أنَّ السيوطي حذف تراجم كاملةً من التذكرة وأضاف تراجم من عنده لم يذكرها الذهبي .

طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق المستشرقِ وِسْتِنْفِلْد غوننجي، في ثلاث مجلَّداتٍ، عام ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م وله طبعات أخرىٰ .

٣١ ـ **ذيل طبقات الحُفَّاظ** : للسُّيوطي أيضاً .

ذَيَّل به علىٰ «تذكرة الحفّاظ» للذهبي، من سنة ٧٤٠ إلىٰ سنة ٩١١ .

طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٧ م، ومعه : «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل» لابن فهد .

٣٢ ـ **إنجاز الوَعْد، المُنْتَقَىٰ من طبقات ابن سَعْد** : للسُّيوطي أيضاً .

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٩٩) .

٣٣ ـ **تاريخ طبقات العلماء** : للشيخ أحمد زيني دَحْلان، مفتي الشافعية بمكَّة (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ) .

ذكره الأستاذ زياد مجاهد في «الأعلام الشرقية» (١/ ٢٥٦) .

* * *

---

(١) انظر «الحافظ السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه» ص : ٤٣ ـ ٤٤ .

٢٥ـ مصادر معرفة الإِخْوَة والأَخَوات من الرُّواة

هٰذا العلمُ إحدىٰ معارفِ أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتَّصنيف، وهو معرفةُ الإِخْوَة والأخوات من الرُّواة في كلِّ طبقةٍ.

ومِن فوائد هٰذا العِلم: ألا يُظَنُّ مَن ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب، مثل: (عبد الله بن دِيْنار) و(عَمْرو بن دِيْنار) فالذي لا يَدْري يَظُنُّ: أنَّهما أَخَوان! مع أنَّهما ليسا بأخَوَيْن، وإنْ كان اسمُ أبيهما واحداً[1].

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ كتاب الإخوة: لأبي العبَّاس، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثَّقَفي المعروف بـ«السَّرَّاج» (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ).

٢ ـ كتاب الإخوة: لأبي المُطَرِّف، عبد الرحمٰن بن محمد بن عيسىٰ بن فُطِيْس الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٠٢ هـ).

وقد صنَّف في هٰذا النوع جماعةٌ من الأئمَّة والمحدِّثين والحُفَّاظ، منهم:

١ ـ الإمام علي بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٢ ـ والإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ والإمام أبي داود سليمان بن الأشْعَث السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ والإمام أحمد بن شُعيب النَّسَائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ) وغيرهم.

* * *

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٠.

٢٦ ـ مصادر معرفة روايةِ المُدَبَّــج والأقران

(المُدَبَّجُ) اسمُ مفعولٍ من «التَّدْبِيج» بمعنى: التزيين، و(التدبيج) مُشْتَقٌّ من دِيْبَاجَتي الوجه، أي: الخَدَّين، وكأنَّ المُدَبَّج سُمِّيَ بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوىٰ الخَدَّان.

وهو في الاصطلاح: أن يروي القرينان كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر، أمثلة ذلك:

١ ـ في الصَّحابة: روايةُ عائشةَ عن أبي هريرة، وروايةُ أبي هريرة عن عائشة، رضي الله عنهما.

٢ ـ في التَّابعين: روايةُ الزُّهريِّ عن عُمَرَ بن عبد العزيز، وروايةُ عُمَرَ بن عبد العزيز عن الزُّهريِّ.

٣ ـ في أتباع التَّابعين: روايةُ مالكٍ عن الأوزاعيِّ، وروايةُ الأوزاعيِّ عن مالكٍ.

و(الأقران): جمعُ «قَرِيْن»: وهو المُقارِنُ، والمُصَاحِبُ.

وفي الاصطلاح: هم الرُّوَاةُ المُتَقَارِبُوْنَ في السِّنِّ، والإسناد.

أي: أن يرويَ أحدُ القَرِيْنَيْن عن الآخر، مثالُ ذلك: روايةُ سليمان التَّيْمي عن مِسْعَرِ بن كِدَام، فهما قرينانِ، لكن لا نَعْلَم لِمِسْعَرٍ روايةً عن التَّيْمي.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **المُدَبَّجُ**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **رواية الأقران**: لأبي الشَّيخ، ابن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأَصْبَهاني الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ).

* * *

٢٧ ـ مصادر معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر

هو أن يَرْوِيَ كبيرُ القدرِ، أو السِّنِّ، أو هما عمَّن هو دُونه في كلٍّ منهما، أو فيهما ـ أي: القدر أو السِّنِّ ـ.

وفائدة معرفته: أنْ لا يُتَوهَّمَ كونُ المرويِّ عنه أكبرَ، أو أفضلَ من الرَّاوي، نظراً إلىٰ أنَّ الأغلب كَوْن المرويِّ عنه كذلك، فيجهل منزلتهما. وألا يُظَنُّ أنَّ في السَّند انقلاباً، ومثالُ ذلك:

١ ـ أن يكون الراوي أقْدَمَ طبقةً وأكبر سِنّاً من المرويِّ عنه، كرواية الزُّهْرِيِّ عن مالك بن أنس.

٢ ـ أن يكون الراوي أكبرَ قدراً من المرويِّ عنه لِعلْمِه وحِفْظِه، كرواية مالكٍ عن عبد الله بن دينار.

٣ ـ أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معاً، كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصُّوْري، وكرواية الصحابة عن التابعين[١].

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ كتاب ما رَواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباءُ عن الأبناء: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن المِنْجَنِيْقِيّ البغدادي الوَرَّاق (المتوفىٰ سنة ٣٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٣).

* * *

(١) انظر «التذكرة والتبصرة»: (٣/ ٦٤ ـ ٦٦).

٢٨ـ مصادر معرفة رواية الآباء (الرُّواة) عن الأبناء

وهو أن يكون في سند الحديثِ أَبٌ يَرْوِي الحديثَ عن ابنه.

وفائدة معرفته: أمنُ الخطأ الَّذي ينشأ عن توهُّمِ الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند؛ لأنَّ الأَصْل أن يرويَ الابنُ عن أبيه، وأمثلةُ ذلك:

١ ـ مثاله في الصحابة: حديثٌ رواه العَبَّاس بن عبد المُطَّلب عن ابنهِ الفَضْل بن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَع بين الصَّلاتَين بالمُزْدَلِفَة»[1].

٢ ـ ومثاله في التابعين: روايةُ وائلٍ عن ابنه بَكْر بن وائل، عن الزُّهْري، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّة بسَوِيْقٍ، وتَمْرٍ»[2].

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ رواية الآباء عن الأبناء: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف: بـ«الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباءُ عن الأبناء: للحافظ أبي يعقوب، إسحاق بن إبراهيم بن يونس المِنْجَنْيِقِيّ البغدادي الوَرَّاق (المتوفى سنة ٣٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٣).

* * *

---

(١) الحديث رواه هكذا الخطيب البغدادي في كتابه «رواية الآباء عن الأبناء»، وأصلُه في الصحيحين وغيرهما.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب في استحباب الوليمة، برقم: (٣٧٤٤).

٢٩ـ مصادر معرفة رواية الأبناء (الرُّواة) عن الآباء

هو أن يكون في سند الحديث ابنٌ يروي الحديثَ عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جدِّه.

وفائدة معرفته: البحثُ لمعرفة اسم الأب أو الجَدِّ إذا لم يُصَرَّحْ باسمه.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ جزء مَن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه: لأحمد بن زُهَير بن حَرْب، المعروف بـ: «ابن خَيْثَمَة» (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ). وهو أوَّلُ مَن صَنَّفَ في ذلك.

٢ ـ رواية الأبناء عن آبائهم: لأبي نَصْر، عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجزي (المتوفىٰ سنة ٤٤٤هـ).

٣ ـ كتاب الوَشْي المُعْلَم في من روىٰ عن أبيه عن جَدِّه عن النبي ﷺ: للحافظ أبي سعيد، صلاح الدين، خليل بن كَيْكَلْدي المَقْدِسي، المعروف بـ: «العَلاَئي» (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

وهٰذا أجمَعُ مصنَّفٍ في هٰذا النَّوع، لٰكنه غيرُ مطبوع.

٤ ـ كتاب علم الوشي اختصار كتاب الوشي المُعْلَم في معرفة مَن روىٰ عن أبيه، عن جدِّه، عن النبي ﷺ: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

اختصر فيه ابنُ حجر كتابَ «الوشي المعلم...» للعَلائيّ، ويظهر من اختصار ابن حجر له أنَّ مؤلِّفه قد أطال النفسَ فيه، وقد وقع فيه بعضُ التقصير اختصره ابن حجر واستدرك عليه ما فاته.

ويتكوَّن هٰذا الكتابُ من ورقاتٍ غيرُ مرتَّبةٍ، تبتدئ الصفحةُ الأولىٰ بمقدِّمة

الكتاب، ثم يتلوها في الصفحة المقابلة تتمة لترجمة (خَطّاب بن محمد)، وبيَّن المؤلِّفُ بعد المقدمة التي تضمَّنت الحمد والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وصف عمله وتلخيصه للكتاب، ثم انتقل الكلام في الصفحة المقابلة لذكر تتمة ترجمة خطاب بن محمد، وبعد انتهائها ذكر اسم خوات، عددُ ومجموعُ التراجم في هٰذا القسم عشرون ومئة ترجَمةً، والتراجم في هٰذا القسم مرتَّبةٌ علىٰ حروف المعجم، وتنتهي هٰذه الأوراق بترجمة مَن اسمه (عبد الحميد)، وهي متسلسلةٌ من (خطاب بن محمد) إلىٰ (عبد الحميد)، وطريقته فيه: أنه يذكر الترجمة والكتاب الذي ورد فيه باختصار.

والكتابُ لا يزال مخطوطاً.

٥ ـ **كتابُ مَن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه**: للحافظ الشيخ قاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفىٰ سنة ٨٧٩ هـ).

قَسَّمَ المؤلِّفُ الكتابَ إلىٰ بابين، ووضع تحت كل بابٍ أربعةَ فصول، وهي كالتالي:

الباب الأول: فيمن روىٰ عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبي ﷺ، وفيه أربعةُ فصولٍ:

الفصل الأول: ما يعود الضميرُ في قوله عن أبيه، عن جَدِّه علىٰ الراوي الأول، ويدخل فيه عن أمّه، عن أبيها، وهو معظمُ الكتاب، والمقصود الأصلي منه.

والفصل الثاني: فيما يعود الضميرُ علىٰ الأب، عن الجَدِّ، عن غير صحابيٍّ.

والفصل الثالث: فيمن روىٰ عن جَدِّه، عن أبيه، عكس الذي قبله.

والفصل الرابع: فيما رواه الراوي عن جَدِّه، ورواه الجَدُّ عن جَدِّه أيضاً.

الباب الثاني: فيما زادت السلسلة علىٰ ثلاثة، وفيه أربعةُ فصولٍ:

الفصل الأول: فيما كان بأربعة من الرواة الرَّاوي وثلاثة آباء.

والفصل الثاني: فيما كان بخمسة: الراوي وأربعة آباء، أي: فلانٌ عن أبيه، عن جدِّه، عن أبيه. ثم يزاد أبٌ في السند؛ فيكون أربعة آباء، وهٰكذا.

والفصل الثالث: فيما كان بستة: الراوي وخمسة آباء.

والفصل الرابع: فيما زاد على ذلك.

القسمُ الهامُّ من هٰذا الكتاب هو فصله الأوّل، وعليه يقوم الهيكلِ العام للكتاب، ولٰكن مع الأسف لم يصلنا كاملاً، فقد وَصَلَ منه ستون ومئتا ترجمةً، فهو يبتدئ بحرف الهمزة بمَن اسمه (إبراهيم)، ثم يذكر بقيةَ التراجم بالترتيب الهجائي، وقد التزم الترتيب الهجائي بالنسبة للآباء والأجداد أيضاً، فنراه يذكر (إبراهيمَ بن إسماعيل) قبل (إبراهيم بن جعفر)، ونراه يذكر (إبراهيمَ بن محمد بن أسلم) قبل (إبراهيم بن محمد بن جُبَير)، وهٰكذا فعل في بقية الأسماء. وقد وصل في هٰذا الفصل إلى ترجمة (عبد الملك) من حرف العين، وكتب في الصفحة: «تم بالخير بعونه تعالى».

فاته بعضُ التراجم، فاستدركهما المحقِّقُ الفاضلُ في ملحقٍ أثبته في آخر الكتاب، مع تراجم لبقية الحروف التي استدركها أيضاً، وألحقها بنفس المستدرك من الباب الأول.

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ باسم فيصل الجوابره في مكتبة المعلاَّ بالكويت عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

* * *

٣٠ـ مصادر معرفة السّابِق واللاّحِق من الرُّواة

لم أَقِفْ علىٰ مَن عَرَّف بـ «السَّابق واللاَّحق» قبل الحافظ الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) فيما عثرتُ عليه من كتب المصطلح، قال الخطيب: «ضمَّنتُه ذِكْرَ من اشترك في الرواية عنه مَنْ تَبايَنَ وقتُ وفاتيهما تبايُناً شديداً، وتأخّر موتُ أحدِهما عن الآخر تأخُّراً بعيداً، وسمَّيتُه بـ: (السَّابق واللاَّحق)»[١].

يعني: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان: أحدُهما متقدِّمُ الوفاة، والآخرُ متأخِّرٌ في الوفاة، بينهما أَمَدٌ بعيدٌ، ثم يعيش ذلك الراوي بعد ذلك الرجل (متقدِّم الوفاة) زماناً إلىٰ أن يُدْرِكه بعضُ أصاغر الرواة فيحدِّثون عنه.

وقد نصَّ العلماء علىٰ أنَّ مِن فوائد ضبطه ما يلي:

١ ـ الأمنُ من ظنِّ سقوط شيءٍ في إسناد المتأخِّر.

٢ ـ تفقُّهُ الطالب في معرفة العالي والنازل.

٣ ـ معرفةُ الأقدم من الرُّواة عن الشيخ، ومَن به ختم حديثَه.

٤ ـ تقريرُ حلاوة عُلُوِّ الإسناد في القلوب[٢].

أمَّا صلةُ هٰذ الفَنِّ بكُتب الوفيات، فواضحةٌ وبيِّنةٌ؛ إذْ إنَّ هٰذا الفنَّ موضوعه البحثُ في وفاة الراويين عن هٰذا الشيخ، ويزيد علىٰ ذلك بتأكيد كَوْنِهما رَوَيا عنه، وهٰذا الأخيرُ هو الذي من أجله يبحث عن وفاة الراوي، ومعرفة ما إذا كان أدرك هـٰذا الشيخَ الذي يروي عنه وسمع منه أو لا.

ولذا نرىٰ الخطيبَ البغداديَّ يعتمد في كتابه «السَّابق واللاَّحق» علىٰ كُتب

---

(١) انظر مقدمة «السابق واللاحق» ص: ٢.

(٢) انظر «فتح المغيث» للسَّخاوي: (٣/ ١٨٣).

التاريخ والتراجم التي تعتني بالوفيات اعتماداً كبيراً، فقد نَقَل عن وفيات ابن قانِعٍ وحدَه أكثر من (٤٨) نَصّاً.

وإنمّا كان هـٰذا الفنُّ نَمَطٌ خاصٌّ من الوفيات، ولم يسبق الخطيبُ ـ فيما أعلم ـ إلىٰ هـٰذا الفنِّ من التأليف، وإنَّما كان من قبله يُؤلِّف في الوفيات علىٰ ترتيب السِّنين أو المعاجم أو التاريخ العام ونحو ذلك، أمَّا الخطيبُ فقد اعتنى بهـٰذا الفنِّ من فنون المصطلح وأفرده في كتابٍ خاصٍّ وجمعه علىٰ نمطٍ خاصٍّ[1].

أشهر المؤلَّفات فيه:

وقد صَنَّف الحافظُ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ)، في هـٰذا النَّوع كتاباً قيِّماً نفيساً سَمَّاه: «السابق واللاَّحق في تباعُدِ ما بين وفاة راوِيَيْن عن شيخٍ واحدٍ»، وهو أَوَّلُ من أَطْلَق هـٰذه التسميةَ علىٰ هـٰذا النوع. وقد أشار في المقدِّمة إلىٰ أنه ضَمَّنه ذِكْرَ من اشترك في الرواية عنه ممَّن تبايَنَ وقتُ وفاتيهما تبايناً شديداً، وتأخَّر أحدُهما عن الآخر تأخُّراً شديداً.

وكتابُ «السَّابق واللاَّحق» هو أحد مؤلَّفات الخطيب النفيسة، حيثُ لم يسبقه إلى إفراد هذا الفن أحدٌ، ولم يحاكيه أحدٌ ممّن بعده سِوَى ما ذُكر مِن أنَّ الحافظ الذهبي أَلَّف كتاباً سَمَّاه «التلويح لمَن سَبَق ولَحِقَ»، وهو مفقودٌ، ولذلك لا ندري كم أفاد من كتاب الخطيب وكم أضافَ إليه، وعلى أيّة حالٍ فقد بقي كتابُ الخطيب هذا النموذجَ الوحيدَ لـهذا الفنِّ.

وقد جعل الخطيبُ في هـٰذا الكتابِ اعتبارَ أقلّ فَرْقٍ بين وفاة الراويين مُدّةَ ستين سنة، فإن قَلَّ الفرقُ عن ذلك أهمله، وهـٰذا هو شرطُه، ورَتَّب أسماء المذكورين علىٰ حُروف المعجم من أوائل أسمائهم، وأورد لكلٍّ من الشيخين الراويين عن شيخٍ واحدٍ روايةً، ثم يذكر سنتي وفاتيهما والمُدَّةَ بينهما، لكنه عَدَل عن طريقته في منتصف الكتاب تقريباً فلم يعد يستعمل الأسانيدَ عن ذكر تواريخ الوفيات ولا الاستشهاد بروايات الراويين عن شيخٍ واحدٍ إلا نادراً، بل اكتفىٰ بذكر اسميهما ومُدَّةِ

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب: ص: ١٥ ـ ١٦.

ما بين وفاتيهما. ثم يقول: تُوفِّي فلان سنة كـذا وكـذا، أو بلَغَني: أنَّ فلاناً تُوفِّي سنة كـذا وكـذا. بدُون ذكرٍ للإسناد.

وفي آخر الكتاب أكْثَر من الإحالات علىٰ ما سَبَق في ذكر وفاة الرواة، وأحياناً يبيِّن الباب الذي تقدَّم فيه والترجَمة، وأحياناً يقتصر علىٰ قوله: تقدَّم ذكر وفاة فلان[1].

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمد بن مطر الزُّهراني، في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

* * *

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٢٨.

٣١ـ مصادرُ معرفة المُبهَمات

يُراد بـ«المُبْهم»: معرفةُ اسمِ مَن أُغْفِلَ ذكرُ اسمِه في الحديث من الرجال والنساء.

ويُعرَف ذلك بوُروده مُسَمًّى في بعض الروايات، وبتنصيص أهل السِّير علىٰ كثيرٍ منهم، وبغير ذلك، وكثيرٌ منهم لم يُوقَف علىٰ أسمائهم.

وقد قَسَّمه ابنُ الصَّلاح أقساماً بحسب نوع الإبهام، ذكر منها:

١ ـ ما قيل فيه (رجلٌ) أو (امرأةٌ)، وهو مِن أبْهَمِهَا.

٢ ـ ما أُبْهِمَ بأن قيل: (ابنُ أو ابنةُ فُلانٍ) أو (ابنُ الفُلانيِّ).

٣ ـ عَمُّ فلانٍ أو عمَّتُه.

٤ ـ زوجُ فلانةٍ، أو زوجةُ فلانٍ. لا خلافَ بين المحدِّثين في تسمية هٰذه الأقسام بـ:(المُبْهَم)، وكُتبهم في المُبْهَمات ناطقةٌ بذلك، فليحرَّر قولُ بعض الكاتبين: «إنَّ الحافظ ابن حجر يفرِّق بين (المجهول عيناً) وبين (المُبْهَم) من حيث الاصطلاح.. وأمَّا غيرُ ابن حجر فقد اعتبر (مجهولَ العين) المُبْهَمَ الذي لم يُسَمَّ، ومن سُمِّي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه». ففي النفس منه شيءٌ[1].

ومن الكتب المصنَّفة فيه:

١ ـ **الغوامض والمُبْهمات في الحديث**: لعبد الغني بن سعيد المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

ذكره النَّووي في «التقريب».

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٦٣.

وهو مخطوطٌ[1].

٢ ـ **الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المُحْكَمة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي ابن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

وقال في أوَّله: «هـٰذا كتابٌ أوردتُ فيه أحاديثَ تشتمل علىٰ قصصٍ متضمِّنةٍ ذكر جماعة من الرجال والنساء، أُبهِمَت أسماؤهم وكُنِّي عنها، وجاءت في أحاديث أُخَرَ مُحْكَمةً، فجمعتُ بينهما، وجعلتُ إِثْرَ كلِّ حديثٍ فيه اسمٌ مبهمٌ حديثاً فيه بيانه، ورتَّبتُ ذلك علىٰ نسق حروف المعجم».

يعني رَتَّب أسماءَ المُبْهَمين علىٰ حروف المعجم.

قال السُّيوطي: «ذكر في كتابه مئة وأحداً وسبعين حديثاً، ورتَّب كتابَه علىٰ الحُروف في الشَّخص المُبْهَم، وفي تحصيل الفائدة منه عُسْرٌ؛ فإنَّ العارف باسم المُبهَم لا يحتاج إلىٰ الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مظنَّته»[2].

طُبع بتحقيق عزِّ الدين علي السيِّد، بمكتبة الخانجي في القاهرة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٦٨٣) صفحة.

٣ ـ **إيضاح الإشكال**: للحافظ أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧هـ).

قال في مقدِّمته: «هـٰذه أسامي أقوامٍ من الصحابة يروي عنهم أولادُهم، ولا يُسَمَّوْن في الرواية، فيَعْسرُ علىٰ من ليس الحديثُ من بضاعته معرفةُ اسم ذلك الرجل، أفردنا لهم هـٰذه الأجزاءَ علىٰ الاقتصار دون ذكر أحاديثهم والاستدلال؛ إذ الحاجة تحصل بهـٰذا القدر. والله الموفق للصواب».

ثم فَصل ذلك في أبواب: باب الجَدِّ، باب الجَدَّة، باب الأب، باب الأُمّ، ثم أردف أبواب االإبهام في الإسناد بأبواب المبهمات في المتون علىٰ الإيجاز الكافي في الدلالة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٢/ ١١٣٥).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

قال السيوطي: «ولـٰكنَّه جمع فيه ماليس من شرط المبهمات»[1].

وقال أبو زُرْعَة ولي الدين العِراقي: «وقد جَمَع فيه نفائسَ حسنةً، إلا أنه تَوَسَّع فيه، حتىٰ ذكر مثل حديث عيسىٰ بن يونس، عن وائل بن داود، عن البهي، عن الزبير؛ قال: قتل النبيُّ ﷺ يوم بدر رجلاً من قريش، ثم قال: «لا يقتل اليوم رجل من قريش صبراً» ثم قال: قال أبو حاتم: الزبير هـٰذا هو ابن أبي هالة. انتهى.

ومثل هـٰذا لا يُذكَر في المُبْهَمات؛ لأنَّ صاحبه مُسَمَّىٰ، ويستدعي ذكره ذكر كلِّ حديثٍ فيه اسمُ رجلٍ لم يذكر أبوه، وهـٰذا بابٌ واسعٌ جداً»[2].

٤ ـ تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكِل: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

وهو في رجال الصَّحيحين.

حقَّقه مجموعةٌ من طلاب الدراسات العليا كرسائل ماجستير من جامعتي الملك سعود، والإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٤٠١ ـ ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ م.

٥ ـ إيضاح الإشكال فيما أُبهِمَ اسمُه منَ النِّساء والرجال: لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المَقْدِسي الشَّيباني، المعروف بـ: «ابن القَيْسَراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

ذكره السُّيوطي وقال: «ولكنَّه جَمَع فيه ما ليس من شرط المُبْهَمات»[3].

طُبِع بتحقيق الأستاذ باسم الجوابرة بمكتبة المُعَلاّ في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٧٧) صفحة.

٦ ـ غوامض الأسماء المُبْهَمة الواقعة في متون الأحاديث المحكمة: لأبي القاسم، خلف بن عبد الملك بن سعود الخَزْرَجي الأنصاري الأندلسي، المعروف بـ: «ابن بَشْكَوَال» (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ).

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٣) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

قال السُّيوطي: «وهو أكبر كتابٍ في هٰذا النوع وأنفَسُه، جمع فيه ثلاثمئة وواحداً وعشرين حديثاً، لكنه غيرُ مرتَّبٍ»[1].

يبدأ ابنُ بشكوال في كتابه علىٰ طُولِ الأجزاء بِذِكر الخبر الذي وقع فيه المُبْهَمُ، وقد يسوق أكْثَرَ مِن روايةٍ علىٰ هٰذا الوجهِ، ثم يُتبع الخبرَ ببيانِ المُبْهَم متعيِّناً أو مختلَفاً فيه، ثم يسوق الحُجَّةَ في روايةٍ أو أكثر مما وَرَد بالبيان مِن رواياتٍ.

ولم يَلْتَزِمْ في كتابه ترتيباً مُعَيَّناً، لا علىٰ أبواب الفقه، أو الحديث، ولا علىٰ حُروفِ المُعْجَم للرُّواة، أو الأسماء المبيَّنَة.

ولذلك قال عنه أبو زُرْعَة وليُّ الدين العِراقي: «ثم إنَّ كتاب ابن بشكوال الذي هو أجمعها غير مرتَّبٍ، فتصعب الاستفادة منه علىٰ من أراد ذلك»[2].

وقد اختلفت تسميةُ العلماء لهٰذا الكتاب، فأكثرهم يسمِّيه: «الغوامض والمبهمات»، وقد قال كاتبُه في آخره: «آخر الجزء الثالث عشر من كتاب الغوامض والمبهمات».

وبعضُهم يسمِّيه: «الغوامض من الأسماء المبهمة»، وبعضُهم يسمِّيه: «المبهمات من الأسماء».

طُبع بتحقيق الأستاذ عزّ الدين السيد، ومحمد كمال عز الدين في عالمَ الكتب ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في مجلَّدين، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمود معراوي في دار الأندلس الخضراء بجُدَّة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، في مجلَّدين بعنوان: «الغوامض والمبهمات».

٧ ـ الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم علىٰ حروف المعجم): للإمام أبي زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

قال في كتابه التقريب: «النوع التاسع والخمسون: المبهمات، صَنَّف فيه عبد

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) المستفاد: ص: ٩٥.

الغني، ثم الخطيبُ، ثم غيرُهما، وقد اختصرتُ أنا كتاب الخطيب، وهذَّبتُه، ورتَّبتُه ترتيباً حسناً، وضممتُ إليه نفائس».

وقد أوضح النَّوَويُّ منهجَه في الاختصار، فقال: «... فقصدتُ اختصاره متوسِّطاً بين البسط والإطالات، أذكر فيه طرفاً من الحديث، بحيثُ يعرف بما فيه معرفة سالمة من التردُّدات، وأزيد فيه جُمَلاً نفيسةً لم يذكرها من ضبطِ ما يُشْكِل ويُخَافُ تصحيفهُ من الأسماء واللغات، وأنبّه على ما خُولف فيه الخطيب رحمه الله، أو كان فيه خلافٌ لم يذكره في معظم الحالات، وألحق في أثنائه أسماءً قليلةً لم يذكرها الخطيبُ، منبّهاً على أنها من الزيادات، وأزيد في آخر الكتاب فصولاً نفيسةً في لطائف ما يحتاج إليه متعرِّف المستبهمات.

واعلم: أنَّ الخطيبَ - رحمه الله - رَتَّب كتابَه على حروف المعجم، معتبراً اسمَ الرجل المُبْهَم. وهذا الذي اختاره رحمه الله من الترتيب يُخِلُّ بتيسير حصول المطلوب، وقد رَتَّبتُه أنا ترتيباً أسهل في التعريف؛ فإنه من مُهِمَّات مطلوبات التصنيف، فأعتبر اسمَ راوي الحديث الذي فيه المبهم، ليقرب تناول الكتاب، وتتيسَّر فائدته على أولى الرغبة من الطلاب، فإن كان الراوي مشهوراً بكنيته دون اسمه؛ ذكرتُه في حرف كنيته؛ ليشترك الخواص وغيرهم في تيسير علمه، وخير المصنَّفات ما سهلت فائدته، وعظمت مع السلامة من الإشكال وغيره عائدته».

قال السيوطي: «ومع ذلك فالكشفُ منه قد يَصْعُب لعَدَمِ اختصار اسم صحابيٍّ ذلك الحديثِ، وفاته أيضاً الجَمُّ الغفيرُ»[1].

طُبع قديماً في الهند عام ١٣٤٠ هـ - ١٩٢١ م وطُبع بتحقيق الأستاذ عزّ الدين السيّد علي، بمكتبة الخانجي في القاهرة عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٨ - **الإفصاح عن المُعْجَم من الغامض والمُبْهَم أو (المبهمات)**: لأبي بكر، قُطب الدين، محمد بن أحمد بن علي القَسْطَلَّاني المصري (المتوفى سنة ٦٨٦ هـ).

قال الكتَّاني: «رتبهُ على الحروف»[2]. وهو مخطوطٌ.

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٢.

٩ ـ **الإفهام بما وَقَع في البخاري من الإبهام**: للقاضي أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمـٰن بن سراج الدين أبي حفص عمر البُلْقِيني (المتوفىٰ سنة ٨٢٤ هـ).

قال الكتَّاني: «كان مُعَوَّلُه علىٰ كتاب الحافظ ابن حجر في ذلك»[١]. مخطوطٌ.

١٠ ـ **المستفاد من مُبْهَمات المتن والإسناد**: لأبي زُرْعَة، ولي الدين بن العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

قال السُّيوطي: «جَمَعَ فيه كتابَ الخطيب، وابن بَشْكُوال، والنَّووي مع زياداتٍ أُخر، ورتَّبه علىٰ الأبواب، وهو أحسن ما صُنِّف في هـٰذا النوع»[٢].

سار المصنِّفُ في تأليفه علىٰ النحو التالي:

رَتَّبه علىٰ كتب وأبواب الفقه، بَدْءاً بكتاب الإيمان، وانتهاءً بكتاب ذكر القيامة، وذلك ليسهل الكشف منه علىٰ من أراد ذلك.

يسوق الأحاديث مُخْتَصِراً الأسانيد والمتون، فيذكر أولاً مصدرَ الحديث، وذلك بأن يذكر رمزَه، ثم يذكر اسمَ الصحابي، أو غيره ـ راوي الحديث الأعلىٰ ـ ثم يذكر متنَ الحديث، مكتفياً بذكر موطن الإبهام فقط، ثم يذكر البيانَ، ويعزوه إلىٰ قائله عارياً عن الدليل، فإن كان له تعقيب عليه؛ ذكره، وميَّزه بقوله: «قلت».

زاد علىٰ الكتب السابقة أحاديثَ، غالبها من المبهمات الواقعة في الإسناد، وهو يذكرها غالباً في آخر كل كتابٍ أو بابٍ.

يقدِّم ـ في الغالب ـ ما اجتمع عليه الأربعة السابقون، ثم يتبعه ما اتفق عليه ثلاثةٌ منهم، ثم بما اتفق عليه اثنان، ثم ما انفرد به واحد، وفي الحالة الأخيرة يبدأ ـ غالباً ـ بالخطيب، ويتبعه بابن بشكوال، ثم ابن طاهر، ثم النَّووي، وهـٰذا الترتيب ليس مطرداً في الكتاب، وإنما هو الواضحُ في أغلب الكتاب.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٤.

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

تتضحُ أهمية هٰذا الكتاب فيما يلي:

ـ أنه يُعتبَر موسوعةً في معرفة المُبْهَمات، حيث قد جمع المصنِّفُ فيه ما تناثر عند غيره، مما يوفِّر علىٰ الباحث عناء البحث في كتب متعدِّدة.

ـ أنه أضاف إلىٰ ما سبق عند غيره مجموعةً من الأحاديث بلغت نحو رُبع الكتاب، ومعظمها في مبهمات الإسناد، وهي أهَمُّ وأكثَرُ نفعاً.

ـ أنه رتَّبه ترتيباً جيداً علىٰ أبواب الفقه، مما يُسَهِّل علىٰ الباحث الوصولَ إلىٰ بغيته بغير عناءٍ.

ـ أنه الكتابُ الوحيدُ الذي جمع هٰذا العددَ من الأحاديث التي في متنها أو سندها مُبْهَمٌ.

طُبع بتحقيق الشَّيخ حمّاد الأنصاري في الرياض، وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الستار مهتاب الدين حماد في مركز الدراسات الإسلامية في باكستان عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (١٢٨) صفحة.

١١ ـ **مختصر غوامض الأسماء المُبْهَمة لابن بَشْكُوال**: لأبي الحسن، علي بن عمر بن علي ابن الملقِّن الأنصاري الأندلسي المصري. (لم أعثر على سنة وفاته).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٢)، وقال: «أتى فيه بزيادات».

١٢ ـ **مختصر الغوامض والمُبْهَمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث: لابن بَشْكُوال**: لأبي الوفا، إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرابُلسي الحلبي الشافعي، المعروف بـ: «سِبط ابن العَجَمي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

ذكره الحافظُ ابنُ حجر في ترجمته في «المجمع المؤسِّس» (٣/ ١٣) ضِمن مؤلَّفاته فقال: «وتلخيص مبهمات ابن بشكوال». وهو مخطوطٌ.

في مكتبة فيض الله أفندي (٢٩/ ق).

١٣ ـ **الإفهام لما وقع في البخاري من الإبهام**: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قال الكَتَّاني: «واعتنى الحافظُ ابن حجر بذلك بالنسبة للبخاري خاصَّةً، فأربىٰ

فيه على من سبقه، بحيث كان معوّل القاضي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمٰن بن عمر البُلقيني (المتوفى سنة ٨٢٤ هـ) في تصنيفه المفرد في ذلك عليه».

وهو مخطوطٌ[١].

١٤ ـ ترتيب المبهمات على الأبواب: لابن حجر أيضاً.

ذكره الشيخ عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤).

وهـٰذه تصانيف من أفرد مبهماتِ كُتبٍ معيَّنةٍ أو كتابٍ مخصوصٍ، ومنهم:

١ ـ العلامةُ مَجَد الدين أبو السَّعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشَّيباني، المعروف بابن الأثير (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

فقد اعتنىٰ في آخر كتابه: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» بتحرير مبهمات الكتب التي جمعها فيه.

٢ ـ الإمامُ الحافظُ أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

فقد عقد فصلاً في كتابه: «هدي الساري»، ذكر فيه المبهمات في «صحيح البخاري» علىٰ ترتيب البخاري في الأبواب.

قال السَّخاوي: «اعتنىٰ شيخُنا بذلك، لـٰكن بالنسبة لصحيح البخاري، فأربىٰ فيه علىٰ من سَبَقه، بحيث كان معوَّل القاضي جلال الدين البُلقيني في تصنيفه المفرد في ذلك عليه»[٢].

وقد اعتنىٰ ابنُ حجر بذلك في «فتح الباري» في مواضعه، وفي «تلخيص الحبير» و«الإصابة».

٣ ـ وتلاه الحافظُ أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمـٰن بن سراج الدين أبي حفص عمر البُلْقِيني (المتوفىٰ سنة ٨٢٤هـ) فألَّف كتابه «الإفهام بما وقع في

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢١٤).

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٥).

البخاري من الإبهام»، وقد اعتمد فيه على ما ذكره ابنُ حجر في «هدي الساري».

٤ ـ كما أنَّ العلامة أبا الحسن، عز الدين، علي بن محمد، ابن الأثير، شقيق السَّابق (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) قد ذكر في آخر كتابه «أُسْد الغابة في معرفة الصحابة» فصلاً في مبهمي الرجال من الصحابة، وآخر في المبهمات من النسوة، إلَّا أنَّه لم يَعْتَنِ ببيان المبهم فيها، وغالبها ممن لا يُعْرَف.

٥ ـ كما أورد الحافظ أبو الفَرَج، عبد الرحمـٰن بن علي، ابن الجوزي في: «تلقيح فهوم أهل الأثر» جملةً منها.

* * *

٣٢ ـ مصادرُ معرفة الأسماء المُفْرَدَة من الرُّوَاة

قال الحافظ ابنُ الصَّلاح في أهمية هٰذا النَّوع: «هٰذا نوعٌ مليحٌ عزيزٌ... والحَقُّ: أنَّ هٰذا فنٌّ يصعب الحكمُ فيه، والحاكم فيه علىٰ خطرٍ من الخطأ والانتقاص، فإنه حصر في بابٍ واسعٍ شديد الانتشار»[١].

أقدِّم فيما يلي بعض الأمثلة لكلٍّ من الأسماء، والكُنىٰ المفردة، والألقاب:

وفي (الأسماء) مثل: (أجمد ـ بالجيم ـ بن عُجْيَان الهَمَداني) صحابيٌّ، ذكره ابنُ يونس.

قال ابن الصَّلاح: «(عُجَيَّان) كنا نعرفه بالتشديد علىٰ وزن (عُلَيَّان)، ثم وجدتُه بخطِّ ابن الفُرَات ـ وهو حُجَّةٌ ـ عُجْيَان بالتخفيف علىٰ وزن (سُفْيَان)...»[٢].

ومن (الكنىٰ المفردة) مثل: (أبو العُبَيْدَين) ـ مُصَغَّرٌ مُثَنَّىٰ ـ واسمه: معاوية بن سَبْرَة، من أصحاب ابن مسعود، رضي الله عنهما.

ومن (الألقاب المفردة) مثل: (سَفِينة): مولىٰ رسول الله ﷺ، واسمه: مِهْران، علىٰ خلافٍ فيه.

من أشهر الكتب فيه:

هٰذا النوع ـ كما قال ابن الصلاح ـ مجموعٌ مفرَّقٌ في أواخر أبواب كتب الحفَّاظ المصنَّفة في الرجال، مثل:

١ ـ التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٥.

(٢) المصدر السابق: ص: ٣٢٦.

٢ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف بابن أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

٣ ـ **الإكليل**: لعلي بن هبة الله البغدادي المعروف بابن ماكولا (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ).

٤ ـ **الأسماء المُفْرَدَة**: لأبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجي البَرْدَعي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وهو أشهر كتاب في ذلك، قَسَّمه المؤلِّفُ إلىٰ خمس طبقاتٍ، راعىٰ في عرضها الترتيبَ الزمنيَّ، بدأ بالصحابة، ثم التابعين، ثم الذين يلونهم وهٰكذا، وذكر فيه خمسةً وعشرين وأربعمئة اسم من الأسماء التي رأىٰ أنها مفردةً.

وقد عرض رجالَه ضمن الطبقة الواحدة عرضاً مشعّثاً، فليس هناك نظامٌ أو منهجٌ يمكن أن يهتدي به القارئُ من أجل الوصول إلىٰ الاسم الذي يبحث عنه.

ولم يكن التفرُّدُ الذي يقصده في الأسماء تفرُّداً في الطبقة، ولٰكنه عدمُ وجودِ النظير في أسماء الصحابة والمحدِّثين؛ فإذا كنا نجد «جرثومة» في أسماء الصحابة فإننا لن نجد جرثومة في التابعين ولا في غير التابعين من طبقات الكتاب، فهو فردٌ في طبقته، ولا نظيرَ له في غيرها من الطبقات.

وهٰكذا فإن فرض «الأفراد» الذي وضعه البرديجي، وبنىٰ عليه فكرةَ كتابه فرضٌ ضعيفٌ جداً، لا يثبت له إلا العدد القليل حين ننظر فيما وصل إليه المتأخِّرون، وما جمعه أصحابُ المتشابه في أسماء الرجال.

ولٰكن للبرديجي في كتابه هٰذا فضلُ السَّبق والريادة، ولٰكنه لم يتمكَّن من الاستقصاء والشمول، شقَّ الطريقَ لمن جاء بعده، ونبَّههم علىٰ الفكرة، ولعلَّه قد جاء بعده مَن زاد عنه في الإتقان والجمع وحُسن التمييز، ولكننا لم نعثر علىٰ شيءٍ من ذلك حتىٰ الآن.

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ هٰذا الكتاب جَمُّ النفع، عظيمُ الفائدة، قريبُ المأخذ يُغني المُراجِعَ عن تقليب المجلَّدات، والبحث في الفهارس من أجل اسمٍ غريبٍ نادرٍ، وربما عثر عليه بعد طول عناءٍ، ولٰكنه لن يجده بهٰذا الضبط الدقيق السليم، وقد لا يهتدي إليه إلىٰ طبقته إن كان من المجاهيل خاصةً.

وهو يَضُمُّ خمسةً وعشرين وأربعمئة اسم من الأسماء الغريبة التي تَهُمُّ أصحابَ الحديث والأخبار، جاءت مضبوطةً ضبطاً سليماً مُتقَناً بأقلام محدِّثين ثقات من محدِّثي القرن السادس، وكفىٰ بذلك دلالةً علىٰ مكانته الهامة بين كتب الرجال!

طُبع الكتابُ بتحقيق السيدة سكينة الشِّهابي في مجمع اللغة العربية بدمشق، ثم أُعيدت طباعته في دار طلاس بدمشق عام ١٩٨٧ م في (١٦٨) صفحة.

* * *

٣٣ ـ مصادر معرفة أسماء وكُنى المحدّثين

قال الحافظ العراقي: «معرفة الأسماء لذوي الكُنَىٰ، ومعرفة الكنىٰ لذوي الأسماء، نوعٌ مُهِم، ومن فوائده: الأمنُ من ظَنِّ تعدُّدِ الراوي الواحد، المُسَمّىٰ في موضعٍ، والمُكَنَّىٰ في آخر»[1].

فائدة معرفته: تسهيلُ معرفة اسم الرَّاوي المشهور بكُنْيَتِهِ، ليكشف عن حاله، والاحترازُ عن ذِكر الراوي مرَّةً باسمه ومرَّةً بكنيتهِ، فيَظُنُّها من لم يتنبَّه لذلك رَجُلَين، أو ربَّما ذَكَرَهما معاً فيتوهَّم رَجُلَين سَقَط بينهما حرفُ: «عن» أو غيرهُ.

لقد أكثر العلماءُ التصنيفَ في الكُنىٰ، أكثر من غيره، أذكر هنا منها ما عثرتُ عليها من المطبوع والمخطوط:

١ ـ الكُنَى: لابن الكلبي، أبي المنذر، هشام بن محمد بن السَّائب الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٠٢).

٢ ـ الكُنَى: لابن المَدِيني، أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَعْدِي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره النَّووي في «التقريب»[2].

٣ ـ الأسامي والكُنَى: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

رواية ابنه صالح (المتوفىٰ سنة ٢٦٥ هـ) عنه.

---

(١) التقييد والإيضاح: ص: ٣٢٢.

(٢) انظر «تدريب الراوي» (٢/ ٢٧٩).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيع بمكتبة الأقصىٰ في الكويت، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، في (١٧٣) صفحة.

٤ - **الكُنىٰ**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

استفاد منه الإمامُ مسلمٌ في كتابه «الكُنىٰ» حتىٰ كأنَّه نَسَخه، وأبو أحمد الحاكم في كتابه الكبير في الكُنىٰ، وكذلك ابنُ أبي حاتم في الكُنَىٰ من الجرح.

قيل: إنَّه جزءٌ من «التاريخ الكبير»، وهٰذا ليس بصحيح؛ لأن راوي هٰذا الجزء هو محمد بن إبراهيم بن شهيب، المعروف بالغازي، وراوي التاريخ غيرُه. وإفرادُ الكُنىٰ في كتابٍ معروفٌ عند المحدِّثين.

طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ ، في (٩٨) صفحة.

٥ - **الكنى والأسماء**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجّاج القُشَيري النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

استفاد فيه من «الكنىٰ» للإمام البخاري، حتىٰ كأنه نسخه.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم بن أحمد القشقري، وصدر عن المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ في مجلَّدين.

٦ - **الكُنى**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن زياد القَبَّاني النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٥٠٠).

٧ - **أسماء المحدِّثين وكُناهم**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد المُقَدَّمي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

---

(١) الفهرس الشامل: الحديث: (١/ ١٩١).

٨ ـ **الكُنى**: للإمام، أبي عبد الرحمٰن، أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧).

٩ ـ **الكُنى**: لابن الجارود، أبي محمد، عبد الله بن علي بن الجارود، النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

ذكره ابنُ حجر في «المعجم المؤسس» (ص: ١٧٤).

١٠ ـ **الكُنى والأسماء**: لأبي بِشْر، محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدُّولابي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

طُبع في مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م، في مجلَّدين.

١١ ـ **الكنى**: لابن أبي حاتم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٦٣).

١٢ ـ **كنى من يُعْرَف بالأسامي**: لابن حِبَّان، محمد بن حِبَّان بن أحمد البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦٥).

١٣ ـ **أسامي من يُعْرَف بالكنى**: لابن حِبَّان أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

١٤ ـ **من وافقت كُنْيَتُه كُنْيَةَ زوجه من الصحابة**: لابن حَيُّوَيْه، محمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حسن آل ياسين في دار البصائر بدمشق، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٣٢) صفحة.

١٥ ـ **مَن وافق اسمُه اسمَ أبيه، ومن وافق اسمُه كُنْيَةَ أبيه**: لأبي الفتح، محمد ابن الحسين الأزدي الموصلي (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ باسم فيصل أحمد الجوابرة بجمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٤٨) صفحة.

١٦ ـ مَن يُعرَف بكنيته ولا يُعْلَم اسمُه ولا دليل دلَّ علىٰ اسمه: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله مرحول السوالمة، بمركز البحوث التربوية، بكليّة التربية في جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٨٠) صفحة.

١٧ ـ الكُنى لمن لا يُعْرَفُ له اسْمٌ مِن أصحاب رسول الله ﷺ: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وطريقته أن يذكر الكنيةَ، ثم يتبعها باسم، بلغ عددُ التراجم (٢٠٠) صحابيٌ. بدأ بترجمة: (أبي أيوب الأنصاري): اسمه خالد بن زيد، وانتهىٰ بآخرهم، وهو: جَدّ المغيرة بن عبد الرحمـٰن غير منسوبٍ.

وطبيعة تراجم الكتاب مختصرة، وفيها شيءٌ من التنوُّع في العرضْ؛ فعلىٰ سبيل المثال: يذكر الكنيةَ والاسمَ فقط، ويذكر في بعض الأحيان من روىٰ عنه كما في ترجمة (عروة)، ويعرِّف أحياناً بالراوي كما في ترجمَة (أمّ النعمان).

و يصرِّح في بعض الأحيان بروايته عن النبي ﷺ كما في ترجمة (أبي أمية).

ويذكر أحياناً الاختلاف في اسم الراوي كما في ترجمة (الأشتر).

ويذكر نسبةَ الراوي للمدينة وسكناه فيها كما في ترجمة (أبي الجعد الضمري).

يحدِّد في بعض الأحيان عدمَ وجودِ روايةٍ صحيحةٍ للراوي.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمٰن إقبال بن محمد بن إسحاق بسكوهري في الدار السَّلفية ببومباي (الهند) عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (٨٦) صفحة، بعنوان: «أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ».

١٨ ـ الكُنىٰ والأسماء: لأبي أحمد، الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد الكَرَابِيسي (المتوفىٰ سنة: ٣٧٨ هـ).

قال العراقي: «وكتاب أبي أحمد أجَلُّ تصنيفٍ في هـٰذا النوع، فإنه يذكر فيه مَنْ عُرف اسمُه، ومَن لم يُعرَف، وكتاب مسلم، والنَّسائي لم يذكر فيه إلاَّ من عُرف اسمه». وقال الكتَّاني: «حَرَّر فيه، وأجادَ، وزاد علىٰ غيره، وأفاد، ولم يرتِّبه علىٰ المعجم، فرتَّبه الذهبي واختصره وزاد عليه وسَمَّاه: «المقتنى في سرد الكنى»[1].

طُبع القسم الموجود منه بتحقيق الأستاذ يوسف محمد الدَّخيل بدار الغرباء في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

وقد اختصره تَّقي الدين المَقْدِسيّ (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ)، واختصره الذهبي (المتوفىٰ سنة: ٧٤٨ هـ) في «المُقْتَنَى في سرد الكنى».

١٩ ـ كُنى الصحابة: لابن الدَّبَّاغ، أبي القاسم، خلف بن القاسم بن سهل الأزدي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٩٣ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١١٣).

٢٠ ـ فتح الباب في الكنىٰ والألقاب: لابن مَنْدَه، أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد الإصبهاني (المتوفىٰ سنة: ٣٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق ويدرنج في ألمانيا، عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م في (٥٥) صفحة.

٢١ ـ المتشابه: لأبي الوليد ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف القرطبي (المتوفىٰ سنة: ٤٠٣ هـ).

وهو في أسماء رُواة الحديث وكُناهم.

ذكره الزِّرْكلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

٢٢ ـ **الكُنىٰ والألقاب**: للحاكم، أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٤٨).

٢٣ ـ **الألقاب والكُنى**: لأبي بكر، أحمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد الشِّيرازي الفارسي (المتوفىٰ سنة ٤١١ هـ).

قال الكتاني: «وهو في مجلَّدٍ مفيدٍ، كثيرِ النفع، بل هو أجلّ كتابٍ أُلّف في هٰذا الباب قبل ظهور تأليف ابن حجر»، وقد اختصره أبو الفضل ابن القَيْسَراني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) بعنوان: «اختصار كتاب الألقاب»[1].

٢٤ ـ **مَن وافقت كنيتُه اسمَ أبيه ممّا لا يؤمَن وقوع الخطأ فيه**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

وقد اختصره علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ) ويأتي.

٢٥ ـ **الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلَة العلم بالكُنى**: لابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله بن عبد البرِّ النَّمري القرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله مرحول السَّوالمة في دار ابن تيمية بالرياض عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، وهو مشتملٌ علىٰ ثلاثة كتب في الكُنى.

٢٦ ـ **الكُنى**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق الإصبهاني (المتوفىٰ سنة: ٤٧٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

٢٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنى والألقاب**: لابن ماكولا، علي بن هبة الله (المتوفىٰ سنة: ٤٧٥ هـ).

أكمل به: «المؤتلف تكملة المختلف» للخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٢٠.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المُعَلّمي، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكن) بالهند، عام ١٣٨٢ ـ ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٢ م ـ ١٩٦٧ م، في سِتّ مجلَّدات، وطُبع المجلَّد السابع بتحقيق الشيخ نايف العباس، طبعه محمد أمين دمج في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢٨ ـ **الكُنى والألقاب**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٩٨ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٢٩ ـ **مَن كنيته أبو سعد**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني التميمي الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٦٢).

٣٠ ـ **من وافقت كُنيَتُهُ كنيةَ زوجته**: لابن عساكر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٥٧١ هـ) صاحب «تاريخ دمشق».

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٥٦٠).

٣١ ـ **تلخيص الكُنى لأبي أحمد الحاكم**: لتقي الدين، أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المَقْدِسي الجَمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ).

٣٢ ـ **أسماء المُكَنّين من رجال الصحيحين**: لمحمد بن هارون المغربي.

وهو مخطوطٌ.

٣٣ ـ **المُقْتَنَى في سَرْد الكنىٰ**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

اختصر به «الكنىٰ» لأبي أحمد الحاكم (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صالح عبد العزيز المراد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدين.

٣٤ ـ **انتخاب كتاب مَن وافقت كُنيَتُه اسمَ أبيه مِمّا لا يُؤْمَنُ وقوعُ الخطأ فيه: للخطيب البغدادي**: وهو انتخاب علاء الدين مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ باسم الجوابرة، ونشرته جمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، مع كتاب «مَنْ وافق اسمُه اسم أبيه»، لأبي الفتح الأزدي (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ).

٣٥ ـ جزء الكُنى: لقطب الدين الحلبي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القاهري (المتوفى سنة ٨٠٩ هـ).

تخريج الشيخ حميد الدين حمّاد بن عبد الرحيم التركماني المارديني (المتوفى سنة ٨١٩ هـ).

٣٦ ـ رسالة في معرفة حَمَلة الكُنى والأسماء والألقاب: للحافظ جلال الدين، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة: ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد في مجلّة جامعة القدّيس يوسف ببيروت، مج ١١١، س، عام ١٣٩٣ ـ ١٣٩٤ هـ في (١٦) صفحة.

٣٧ ـ المُنى في الكُنى: للسيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس، في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٣٨ ـ المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنى الرواة وألقابهم وأنسابهم: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

اعتنى المؤلِّفُ في هذا الكتاب بضبط أسماء الرُّواة، وكُناهم، وألقابهم، وأنسابهم، بعبارةٍ مُوجَزةٍ.

طُبع في دار نشر الكتب الإسلامية في كوجرا نواله في باكستان عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م في (٩٨) صفحة.

* * *

٣٤ـ مصادرُ معرفة
مَنْ ذُكِرَ بأسمَاءٍ مُختَلِفَةٍ أَوْ نُعُوتٍ مُتعدِّدَةٍ

يعني: راوٍ وُصِفَ بأسماءٍ، أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ من قِبَل شخصٍ واحدٍ، أو من جماعةٍ[١].

ومن فوائده: الأمنُ مِنْ جعل الواحد اثنينَ، والتحرُّزُ من توثيق الضعيف وتضعيفِ الثقة، وفيه إظهارُ تدليس المدلِّسين، فإنَّ أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، يُغرِبون به على الناس، فيذكرون الرجلَ باسمٍ ليس هو مشهوراً به، أو يكنونه؛ ليُبْهِموه على من لا يَعْرِف[٢].

ومثاله: محمد بن السَّائب الكَلْبي (صاحبُ التفسير) هو أبو النَّضْر الذي روى عنه محمدُ بن إسحاق بن يَسَار (صاحب المغازي) حديثَ تَمِيْمِ الدَّاري، وعَدِيٍّ بن بَدَّاء في قِصَّتهما التي نزل فيها قولُه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ. . . ﴾ في الوصية في السَّفر[٣]. وهو حمَّادُ بن السَّائب الذي روى عنه أبو أسامة حديثَ: «ذَكاة كلِّ مَسْكٍ دباغُه»[٤].

وقد وَهِمَ فيه حمزةُ بن محمد، ووَثَّقه، حيث لم يعرف: أنه الكَلْبِيُّ المتروكُ.

---

(١) انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٢٧٠.

(٢) علوم الحديث: ص: ٣٢٣.

(٣) أخرجه الترمذي في تفسير سوءة المائدة برقم: (٣٠٥٩). وأصل الحديث من غير طريق محمد بن السَّائب عند البخاري في آخر كتاب: الوصايا برقم: (٢٦٢١).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الأطعمة، وأخرجه الذهبي: (٤/ ١٢٤).

وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطيةُ العَوْفي التفسيرَ يدلِّس به مُوهِماً: أنه أبو سعيد الخُدْري، وهو أبو هشام الذي روىٰ عنه القاسمُ بن الوليد الهَمْداني.

٢ ـ ما وَقَعَ مِن جماعةٍ مِن الرُّواةِ مِن تسمِيَةِ: (مُحمَّد بن سَعيد الشَّامي) المعروف بـ: (المصلوب) ـ وهو كَذَّابٌ زِنْديقٌ ـ، بأسماءٍ كثيرةٍ مُختلِفَةٍ تعمية لأمرِهِ.

قال أبو طالب عبدُ الله بن أحمد بن سَوادَةَ: «قَلَبَ أهلُ الشَّام اسمَ محمَّدِ بن سعيدٍ الزِّنْديقِ علىٰ مئةِ اسم، وكـذا، وكـذا اسماً، قد جمعتُها في كتابٍ، وهو الَّذي أفسَدَ كثيراً من حديثِهم»[1].

ومِن أسمائه: مُحمَّد بن سعيد بن حَسَّان، ومحمَّد بن سعيد الأَسَدي، ومحمَّد ابن حَسَّان، ومحمَّد بن أبي قَيْسٍ، ومحمَّد بن أبي زكريَّا، ومحمَّدُ بن عبد الرَّحمٰن، وأبو عبد الرَّحمٰن الشَّاميُّ، وأبو قيس الدِّمشقيُّ، ومحمَّدُ الطَّبريُّ.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **إيضاح الإشكال**: للحافظ أبي محمَّد، عبد الغني بن سعيد الأزدي (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

٢ ـ **موضِّح أوهام الجمع والتفريق**: للحافظ أبي بكر، علي بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

تناول فيه بالتفصيل كلَّ راوٍ من هـٰذا النَّوع، وما وَقَع فيه من الأوهام بسبب ذلك.

وذَكَر الخطيبُ في هـٰذا الكتاب أربعة وسبعين فصلاً، غالبُها في التفريق[2]، وهو موضوعُ الكتاب، وبعضُها في الجمع[3]، وهو من موضوع فنِّ «المتفق والمفترق»، يسوق في كل فصلٍ عبارةَ التاريخ، ثم يذكر رأيَه ويَسْتَدِلُّ عليه بكلام

(١) انظر «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق»: (٢/ ٣٤٩).

(٢) هو عَدُّ الواحد اثنين فأكثر.

(٣) هو عدُّ الاثنين فأكثر واحداً.

بعضِ الأئمة، وبسياق الأسانيد التي تشهد لقوله مع أحاديثها، ويتوسَّع في ذكر الأحاديث والاختلاف فيها، ويستطرد لفوائد أخر.

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م، ثم صوَّرته دارُ الفكر بدمشق.

* * *

٣٥ ـ مصادرُ معرفة ألقاب الرُّواة والمحدِّثين

المراد بـ: «الألقاب»: أَوْصَافٌ تَدُلُّ على رِفعَةٍ أَوْ ضَعَةٍ، تُطْلَق على الراوي للتعريف به، لا على سبيل الاسميةِ العلمية[١].

وهـٰذا نوعٌ هامٌّ؛ فإنَّ في رُواة الحديث جماعةً لا يُعْرَفُوْنَ إلاَّ بألقابهم، ومن لا يَعْرِفها يُوْشِكُ أن يَظُنَّها أسَامي، وأن يَجْعَلَ مَن ذكرَ باسمه في موضعٍ، وبلَقَبِه في موضع آخر شَخْصَيْن، كما اتَّفق لكثيرٍ ممَّن ألَّف[٢].

منهم: (ابن المَدِيني)، فرَّقوا بين (عبد الله بن أبي صَالح) وبين (عباد بن أبي صالح)، وأنَّما «عباد» لقبٌ لـ: «عبد الله» لا أخٌ له باتِّفاق الأئمَّة[٣].

وفائدة معرفة الألقاب أمْرَان، وهما:

١ ـ عَدَمُ ظَنِّ الألقاب أَسَامِي ـ كما ذكرناه آنفاً ـ واعتبارِ الشخص الذي يُذْكَرُ تارةً باسمه، وتارةً بلقبه شَخْصَيْن، وهو شخصٌ واحدٌ.

٢ ـ معرفةُ السَّبَب الذي مِن أجله لُقِّبَ هـٰذا الراوي بذاك اللَّقَب، فيُعْرَف عندئذ المرادُ الحقيقيُّ عن اللقب الذي يُخالف في كثيرٍ من الأحيان معناه الظاهر.

أذكر فيما يلي الكتبَ التي خُصّت بالتأليف عن ألقاب المحدثين:

١ ـ مَن عُرِفَ بِلَقَبِه: لابن المَديني، أبي الحسن، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٦٠).

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ١٩٥).

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٣٨، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٠.

(٣) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٤٥٨).

٢ ـ **فتح الباب في الكُنى والألقاب**: لأبي عبد الله، ابن مَنْدَه، محمد بن إسحاق ابن محمد الإصبهاني (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق ويدرنج في ألمانيا عام ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٧م في (٥٥) صفحة.

٣ ـ **مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

وقد اختصره ابن الفُوَطِي (المتوفى سنة: ٧٢٣ هـ) ويأتي.

٤ ـ **الكنى والألقاب**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) صاحب «المستدرك».

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٤٨).

٥ ـ **الألقاب والكُنى**: لأبي بكر، أحمد بن عبد الرَّحمـٰن بن أحمد الشِّيرازي الفارسي (المتوفى سنة: ٤١١ هـ).

واختصره أبو الفضل ابن طاهر القَيْسَراني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) والضياء المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) ويأتيان.

٦ ـ **منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال**: لأبي الفضل، علي بن الحسين بن أحمد الفلكي الهَمْداني (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ).

انظر «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١/ ٦٢٩).

٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف و المختلف من الأسماء والكُنى والألقاب**: لابن ماكولا، الأمير أبي نصر، علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي، في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٤٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م في ست مجلَّدات، وطُبع بتحقيق الشيخ نايف عباس، طبعه محمد أمين دمج ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨ ـ **الكنى والألقاب**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة: ٤٩٨ هـ).

وهو مخطوطٌ ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

٩ ـ **مختصر كتاب الألقاب والكُنى لأبي بكر الشِّيرازي**: (المتوفى سنة: ٤١١ هـ) أو (معرفة الألقاب): لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي القَيْسَراني المقدسي (المتوفى سنة: ٥٠٧ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

١٠ ـ **كشف النِّقاب عن الأسماء والألقاب**: لأبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١١ ـ **تكملة الإكمال لابن ماكولا**: لابن نُقْطَة، محب الدين أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد القيوم عبد ربّ النبي في مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في أربع مجلَّدات.

١٢ ـ **اختصار كتاب الألقاب للشِّيرازي**: (المتوفى سنة: ٤١١ هـ) للضياء المَقْدِسي، أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمٰن السَّعْدي الصالحي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

وهو مخطوطٌ.

١٣ ـ **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفرضي**: تلخيص ابن الفُوطِي، كمال الدين أبو الفضل، عبد الرَّزَّاق بن أحمد (المتوفى سنة ٧٢٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى جواد: في مطبعة النهضة المصرية، بالقاهرة،

---

(١) نسبه له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٤٨).

عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، ونشرت وزارة الثقافة السورية بدمشق الجزء الرابع منه، عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م، ٤ أقسام منه. ونشر الأستاذ عبد القدوس عبد رب النبي الجزء الخامس منه في باكستان.

١٤ ـ **نزهة الألباب في الألقاب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ).

هو مؤلَّفٌ بديعٌ، ومِن أحسن ما أُلِّف في الموضوع، جَمَع فيه الحافظُ خُلاصةَ مَن سبقه، وزاد فيه. قال الكتَّاني: «جمع فيه مع التلخيص ما لغيره وزيادة، وزاد عليه تلميذُه السَّخاوي زوائدَ كثيرةً ضَمَّها إليه في تصنيفٍ مستقلٍّ»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في مجلَّدين.

١٥ ـ **الألقاب في رواة الحديث ومراتبهم وطبقاتهم**: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ.

١٦ ـ **عمدة الأصحاب في معرفة الألقاب**: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السَّخَاوي المصري (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

قال الكتَّاني بعد الكلام عن كتاب ابن حجر العسقلاني: «وزاد عليه تلميذُه السَّخاوي زوائد كثيرة ضَمَّها إليه في تصنيفٍ مستقل»[٢]. وذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٩١).

١٧ ـ **كشف النِّقاب عن الألقاب**: للحافظ جلال الدين، أبي الفصل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

١٨ ـ **رسالة في معرفة حمَلَة الكُنى والأسماء والألقاب**: للسُّيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المُنَجِّد، في مجلة جامعة القدّيس يوسف ببيروت مجلد (١١١)، عام ١٣٩٣هـ ـ ١٣٩٤ هـ في (١٦) صفحة.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

١٩ ـ المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة الرُواة وألقابِهم وأنسابهم: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

طُبع بتحقيق وتعليقات الشيخ زين العابدين الأعظمي في كشمير، عام ١٤٢٦هـ.

٢٠ ـ فتح الوهَّاب فيمن اشتهر من المحدِّثين بالألقاب: للشيخ حمّاد بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة: ١٤١٧ هـ).

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٥١) صفحة.

* * *

٣٦ ـ مصادرُ معرفة أنساب الرواة والمحدّثين

معرفة الأنساب أمرٌ مُهِمٌّ لِمَا يترتَّب عليه من صِلاَتٍ للأرحام، ومعرفةِ ما يَحِلُّ ويَحْرُم من النساء عند الاقتران، وغير ذلك من حقوقٍ.

ولأهمية الأنساب فقد أوصىٰ النبيُّ ﷺ بمعرفتها، ونسب مَنْ سألهُ النسبَ، وصَوَّب في هذا وخطَّأ، وقال ﷺ: «تعلَّموا مِنْ أَنْسَابِكم ما تَصِلُونَ به أَرْحَامَكُمْ؛ فإنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ في الأَهْلِ؛ مَثْرَاةٌ في المَالِ، مَنْسَأَةٌ في الأَثَرِ»[1].

ولأهميتها فإن من علماء الحديث من قد أفرد في مصنَّفه باباً في تعلُّمِ النسب، كما فعل الإمامُ التِّرمذي في جامعه.

ومن الكتب المؤلَّفة فيه:

١ ـ الأنساب: لأبي محمد قاسم بن أَصْبغ بن محمد القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٦٣).

٢ ـ أنساب الأشراف: لأبي أحمد ابن يحيى بن جابر بن داود البَلاَذُرِيّ (المتوفىٰ سنة: ٢٧٩ هـ).

طُبع أجزاء منه بتحقيق مجموعة من العلماء ما بين عامي ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م، و١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٣ ـ المتشابه: لأبي الوليد، ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب: البر والصلة، باب: ما جاء في تعليم النسب (٤/ ٣٥١).

ذكره الزِّرْكلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

٤ ـ **مشتبهُ النسبة**: لأبي محمد، عبد الغني بن سعيد بن علي الأَزْدِي العامري (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزَّيني في آباد إله بالهند عام ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٠٩ م.

٥ ـ **الإكمال في رفع عارض الارتياب من المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنى والأنساب**: للأمير ابن ماكولا، سعد الملك أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٤٧٥ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن يحيى المُعَلِّمي، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٨٢ ـ ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ م في ست مجلدات، ولم يُكمِل. وطُبع الجزء السابع بتحقيق الشيخ نايف العباس، طبعه أمين دمج في بيروت عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م، في (٤٦٤) صفحة، ثم نَشَره أمينُ دمج في بيروت كاملاً.

وقد أكمله المؤلّفُ في كتابه «تهذيبَ مُسْتَمِرِّ الأوهام» وأكمله ابن نقطة البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٦٢٩ هـ) في «**إكمال الإكمال**» ثم ذَيَّل عليه ابن العمادية (المتوفىٰ سنة: ٦٧٣ هـ) في «ذيل مشتبه الأسماء والنسب» وذيّل ابن الصابوني (المتوفىٰ سنة: ٦٨٠ هـ) علىٰ كتاب ابن نقطة في كتابه «تكملة إكمال الإكمال».

٦ ـ **تهذيب مستمرّ الأوهام علىٰ ذوي المعرفة وأولي الأفهام**: لابن ماكولا أيضاً. كَمَّل به كتابَه «الإكمال».

طُبع بتحقيق الأستاذ سيّد كسروي حسن، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، في (٣٦٦) صفحة.

٧ ـ **أنساب العرب**: لأبي المُظَفَّر، محمد بن أحمد بن محمد الأَبِيَوردي المُعَاوِي الأُمَوِي الخراساني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

نسبه له السمعاني في «الأنساب».

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٨٤).

٨ ـ **الأنساب المُتَّفِقَة في الخطِّ المتماثلة في النُّقط والضَّبط**: أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن القَيْسَراني» (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن، عام ١٢٨٣ هـ ـ ١٨٦٥ م في ٢٢٩ صفحة، وأعادت نشره بالتصوير مكتبة المثنّى ببغداد عام ١٣٨٢ هـ.

قال الكتَّاني: «وذَيْلُهُ في جزءٍ لطيفٍ لتلميذه أبي موسىٰ المديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ)»[١]. ويأتي.

٩ ـ **اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورُواة الآثار**: لأبي محمد، عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف الرُّشَاطي اللَّخْمي (المتوفىٰ سنة ٥٤٢ هـ).

قال حاجي خليفة: «وهو من الكتب القديمة في الأنساب»[٢]. وقال الكتَّاني في الرسالة المستطرفة: «أخذه الناسُ عنه، وأحْسَنَ فيه، وجَمَعَ، وما قَصَّر»[٣]. واختصره الإشبيلي بعنوان: «مختصر الإشبيلي» ويأتي، كما اختصره البلبيسي، إسماعيل بن إبراهيم (المتوفىٰ سنة: ٨٠٢ هـ) وسمَّاه القبس، ويأتي.

١٠ ـ **الأنساب**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد بن أبي المُظَفَّر منصور السَّمْعاني التَّمِيمي المَرْوَزي الشَّافعي (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

قال الكتَّاني: «وهو كتابٌ عظيمٌ في هٰذا الفنِّ لم يُصَنَّف فيه مثله، في نحو ثماني مجلَّداتٍ، لكنه قليلُ الوجود، واختصره عزُّ الدين ابن الأثير الجزري (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ) وسَمَّاه: (اللباب) ثم لَخَّصه السيوطيُّ وزاد عليه أشياء، وسمَّاه: (لُبّ اللباب في تحرير الأنساب) ولخَّص أيضاً أنسابَ السمعاني القاضي

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٦.

(٢) كشف الظنون: (١/ ١٣٤).

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٦.

قطب الدين الخَيْضري (المتوفىٰ سنة ٨٩٤ هـ) وسمَّاه: (الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب)»[١].

نشره المستشرقُ مرجليوث في ليدن عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٢ م في (١٤١٦) صفحة، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن يحيى المُعَلّمي وآخرين في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٨٢ ـ ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٦٢ ـ ١٩٧٩ م، ولم يُكمِل. وأكمله الأستاذ أكرم البُوشي، ونشره محمد أمين دمج في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١١ ـ مختصر الإشبيلي (من كتاب اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار، للرُّشَاطي (المتوفىٰ سنة: ٥٤٣ هـ): لعبد الله بن عبد الرحمٰن الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٨٠هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٢ ـ الشرح المكمَل في نسب الحسب المُهْمَل: لأبي موسىٰ، محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد المَدِيني الإصبهاني (المتوفىٰ سنة: ٥٨١ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٣ ـ عُجالة المُبتدي وفضالة المُنْتَهي في النسب: لأبي بكر، محمد بن موسىٰ الحازمي الهمذاني (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله كَنّون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م في (١٥٥) صفحة.

١٤ ـ الفَيْصَل في مشتبه النسبة: للحازِمي، أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٤].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٦٠١٧).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٢٤).

١٥ ـ **البيان والتبيين في أنساب المحدِّثين: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد** الزُّهري (المتوفى سنة ٦١٧ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٦٦٢).

١٦ ـ **التبيين في أنساب القُرَشِيِّين: لابن قُدَامَة، موفَّق الدين، أبي محمد،** عبد الله بن أحمد بن قُدَامة المَقْدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد نايف الدّليمي في وزارة الثقافة ببغداد عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٧ ـ **الأنساب: لياقوت الحموي الرومي** (المتوفى سنة: ٦٢٦ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٦٢).

١٨ ـ **مشتبه الأسماء والنسب، أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا): لابن نُقْطَة،** مُحِبّ الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

ذيّل به على كتاب «الإكمال» لابن ماكولا (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

طُبع بعنوان: «تكملة الإكمال» بتحقيق الأستاذ عبد القيّوم عبد رب النبي، ومحمد صالح عبد العزيز المُراد، في مركز إحياء التراث، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ م في أربع مجلَّدات.

وقد ذيّل عليه ابن العمادية (المتوفى سنة ٦٧٣ هـ) في كتابه: «ذيل مشتبه الأسماء والنسب» كما ذَيّل على كتاب ابن نقطة: ابن الصَّابوني (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) في كتابه «تكملة إكمال الإكمال».

١٩ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، عِزّ الدين أبي الحسن، علي** ابن محمد بن محمد الجَزَري الشَّيباني الموصلي (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) اختصر به كتاب «الأنساب» للسَّمعاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

قال الكتَّاني: «وزاد فيه أشياء أهملها، واستدرك على ما فاته، ونبَّه على أغلاط. ثم لَخَّصه السيوطي وسَمَّاه: (لب اللباب في تحرير الأنساب)»[1].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٢٥.

طُبع (اللُّباب) بتحقيق المستشرق وستنفلد في غوتنجن عام ١٢٥١ هـ ـ ١٨٣٥ م، وقد أصدر منه حرف الألف فقط. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٧ ـ ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٣٨ ـ ١٩٥٠ م في ثلاث مجلَّدات.

وطُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عبد الواحد في مطبعة دار التأليف بالقاهرة.

٢٠ ـ انتساب المحدِّثين أو (نسبة المحدِّثين إلىٰ الآباء والبلدان): لابن النَّجَّار، مُحِبّ الدين أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٣٣).

٢١ ـ ذيل مشتبه الأسماء والنسب (لابن نقطة) المُذَيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا البغدادي: لابن العِمَاديَّة، وجيه الدين أبي المُظَفَّر، منصور بن سليم بن منصور الهَمْداني الإسكندراني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٢٢ ـ تكملة إكمال الإكمال: لابن الصَّابوني، جمال الدين محمد بن علي المحمودي (المتوفىٰ سنة: ٦٨٠ هـ).

أكمل به كتابَ «إكمال الإكمال» لابن نقطة البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ جواد في المجمع العلمي العراقي ببغداد عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، في مجلَّدٍ. ومعه كتاب: «المؤتلف والمختلف» للأبيوردي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

٢٣ ـ مشتبه النسبة: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

وهو من أجمع ما صُنِّف في المشتبه من أسماء الرواة وأنسابهم، رَتَّبه مؤلفه علىٰ حروف المعجم، وأحسن التفريق بين الرُّواة، وأزالَ كلَّ لبسٍ قد يقع فيما تشابه

---

(١) انظر «ذيل تاريخ الأدب العربي» لبرو كلمان: (١/ ٦٠٢).

بينهم. قال الكتَّاني: «وللذهبي مختصرٌ جداً جامعٌ في مشتبه الأسماء والنسبة لخّصه من عبد الغني، وابن ماكولا، وابن نقطة، وأبي الوليد ابن الفرضي، ولكنه أجحف في الاختصار واكتفىٰ بضبط القلم، فصار بذلك كتابُه مُبايناً لموضوعه، لعدم الأمن من التصحيف فيه، وفاته من أصوله أشياء، واختصره الحافظ ابن حجر، فضبطه بالحروف علىٰ الطريقة المرضية، وزاد ما يتعجَّبُ من كثرته مع شِدَّة تحريره واختصاره»[1].

طُبع بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن عام ١٢٩٩هـ ـ ١٨٨١ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي في مطبعة عيسىٰ الحلبي بالقاهرة عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢م في مجلَّدين.

وقد ذيّل عليه تقي الدين السلاَّمي (المتوفىٰ سنة: ٧٧٤هـ) في «ذيل مشتبه النسبة»، وعَلَّق عليه ابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة: ٨٤٢ هـ) في «توضيح المشتبه»، كما أفرد أوهامَه في مجلد لطيف سَمَّاه: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»، كما حَرَّر «المشتبهَ» للذهبي الحافظُ ابن حجر (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ) في «تبصير المُنْتَبِه في تحرير المشتبه».

٢٤ ـ ذيل مشتبه النسبة: لتقي الدين أبي المعالي، محمد بن رافع السَّلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد في دار الكتاب الجديد ببيروت عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م في (٥٥) صفحة.

٢٥ ـ القبس: للقاضي مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن محمد البلبيسي الكناني المصري (المتوفىٰ سنة ٨٠٢ هـ).

اختصر به كتابَ «اقتباس الأنوار» للرُّشَاطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٢هـ).

كما ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (١/ ٤٦٠).

٢٦ ـ تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب: لابن خطيب الدَّهشة، نور الدين، أبي الثناء، محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٨٣٤ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١١٨.

طُبع بعناية المستشرق تروكت مان في ليدن عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م في (٢٠١) صفحة.

٢٧ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين، شمس الدين، محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد الدمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) عَلَّق به على كتاب «المشتبه» للذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد نعيم العِرِقْوسي في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في عشر مجلَّدات.

٢٨ ـ **الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد رب النَّبي محمد، في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٥٦٠) صفحة.

٢٩ ـ **الإعجاب ببيان الأنساب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، ذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٣).

٣٠ ـ **تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه**: لابن حجر أيضاً.

اعتمد في تأليفه على كتاب «المشتبه» للذهبي (المتوفى سنة: ٧٤٨ هـ) فأحسن ضبطه بالحروف، وكان الذهبي قد ضَبط الأسماء بالشكل، كما اجتنب ابنُ حجر الاختصار الذي ورد في «المشتبه» حين تتعدَّد الأسماء المشتبهة ليميّز كلَّ واحد عن الآخر، كما استدرك ما فاته من الأسماء، وأشار إلى زياداته برمزٍ خاصٍّ.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجاوي، في الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة، عام ١٣٨٤ ـ ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٤ ـ ١٩٩٦ م، في أربع مجلَّدات.

٣١ ـ **الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب**: للقاضي قطب الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

قال الكتاني: «لخَّص به أنسابَ السمعاني، وضمَّ إليها ما عند ابن الأثير

والـرُّشَـاطـي وغيـرهمـا مـن الـزيـادات وسَمَّـاه (الاكتسـاب فـي تلخيـص كتـب الأنساب)»[1].

ويُوجد له مخطوطةٌ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة[2].

٣٢ ـ لُبُّ اللباب في تحرير الأنساب: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

قـال الكتَّـانـي: «لَخَّـص فيـه (اللبـاب) لابـن الأثيـر الجـزري (المتـوفـىٰ سنة ٦٣٠ هـ)، وزاد عليه أشياء، وهو في مجلد لطيف»[3].

طُبع بتحقيق المستشرق فاث في ليدن عام ١٢٥٦ هـ ـ ١٨٤٠ م في ثلاث مجلَّدات، وأعادت طبعه بالتصوير مكتبةُ المثنّى في بغداد عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، وأشرف أحمد عبد العزيز في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في مجلَّدين.

وقد كتب عباس بن محمد المدني عليه: «مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب»، ويأتي.

٣٣ ـ الاكتساب بتلخيص كتاب الأنساب: للشيخ محمد بن شيخ حسن الجُفْري العَلَوي الحسيني (المتوفىٰ سنة: ١٢٢٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[4].

٣٤ ـ فتح ربّ الأرباب بما أُهْمِلَ في لُبِّ اللُّباب للسُّيوطي: لعباس بن محمد أمين بن أحمد رضوان المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

ذَيَّل به علىٰ «لُبِّ اللُّباب» للسيوطي[5]، وقد اختصره عباس بن محمد أمين المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ) في كتابه الآتي.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ٢٥.

(٢) انظر: «تاريخ الأدب العربي» القسم السادس، ١٠ ـ ١١، ص ٣٩٢.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص ١٢٥.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث (١/ ٢١٦).

(٥) ذكره محمود سعيد في «تشنيف الأسماع، ص: ٢٦٢.

٣٥ ـ مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لُبِّ اللباب من واجب الأنساب:
لعبّاس بن محمد أمين بن أحمد رضوان المَدَني (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ).
طُبع في مطبعة المعاهد بمصر عام ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م في (٧٠) صفحة.

* * *

٣٧ـ مصادر معرفة المنسوبين إلىٰ غير آبائهم

وهو راوٍ نُسِبَ إلىٰ أُمِّه، أو جَدَّتِه، أو جَدِّه، أو غيرهم. ومعرفةُ الأبِ الذي ينتسب إليه الراويُ ضروريةٌ لتمييزه عن غيره، إلاَّ أنَّ بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ إلىٰ غير أبيه، فالحاجةُ لمعرفة هؤلاء ماسَّةٌ، وتسمية آبائهم هامةٌ جداً لدفع توهُّمِ التعدُّدِ عند نسبتهم إلىٰ آبائهم.

ومن أشهر المؤلَّفات فيه:

١ ـ صَنَّفَ في القسم الأول الحافظُ علاء الدِّين مُغْلَطاي بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) تصنيفاً حسناً، كما ذكره السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣٧).

٢ ـ تحفة النبيه فيمن نُسب إلى غير أبيه: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

ذكر الأستاذ علي بن حسن الأثري: أنه مطبوعٌ، ولم أعثر عليه[1].

وللاطِّلاع على الكُتب التي أُلِّفَتْ في الرواة المنسوبين إلى غير آبائهم؛ يُرجع إلى الكتب التي ذكرناها في «مصارد معرفة أنساب الرواة والمحدِّثين».

* * *

---

(١) انظر تحقيقه لـ: «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (٢/ ٦٣٩)، طبع مكتبة المعارف الرياض.

٣٨ـ مصادرُ معرفة المَنسُوبِينَ إلى خِلَافِ الظَّاهِرِ

وهو أن يُنْسَب الراوي إلىٰ غير قبيلته، أو غير بَلْدَته، أو غير صَنْعَتِه[١]، لأن الأصل في النسبة أن يُنْسَب الإنسانُ إلىٰ قبيلته، أو بلده، أو صَنْعته، أو ولائه، وغيرها كما ذكرنا آنفاً، ولكن وُجِدَ عددٌ من الرُّواة الذين نُسِبُوا علىٰ خلاف الظاهر لعارضٍ، أو سببٍ، فاهتمَّ المحدِّثون ببيان هـٰذه العوارض، والأسباب دفعاً للوَهْم الذي قد ينشأ من هـٰذه النسبة.

ومن هؤلاء: (أبو مسعود عُقْبَة بن عمرو البَدْرِي)، في قول الأكثرين: أنَّه لم يَشْهَدْ بدراً، بل نزل بها، فنُسِبَ إليها، وفيه خلافٌ. و(سليمان بن طَرْخَان التَّيْمِي)، وهو لم يكن من (تَيْم)، وإنما نزل فيهم، فنُسِبَ إليهم، وهو مولى ابن مُرَّة[٢].

أشهر المؤلَّفات فيه:

١ ـ **الأنساب**: للإمام أبي سعد عبد الكريم السمعاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

سبق تعريفه «في مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدِّثين».

٢ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لعز الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

قد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٣ ـ **لُبُّ اللُّباب**: للحافظ جلال الدين السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ٣٧٣، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٢) انظر: «الأنساب»: (٣/ ١٢٤).

قد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

كما يُوجد توضيحُ النسب التي على خلاف ظاهرها في كتب التراجم.

وللاطِّلاع على الكتب التي أُلِّفَتْ في الرُّواة المنسوبين إلى خلاف الظَّاهر؛ يُرجَع إلى الكُتب التي ذكرناها في تعريف «معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

* * *

٣٩ ـ مصادر معرفة المَوَالِي مِنَ الرُّواة والمحدِّثين

(الموالي) جمعُ: مَوْلى، وهو: الشخصُ المُحالَفُ، أو المُعْتَقُ، أو الذي أَسْلَمَ علىٰ يد غيره[(١)].

الأصل في نسبة الراوي إلىٰ قبيلةٍ أن يكون منهم صلبيةً، كقولهم: قُرَشِيٌّ؛ أي: من أولاد «قُرَيْش»، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء؛ أضافوا كلمةَ (مَوْلَىٰ)، فقالوا: مولىٰ قريشٍ، أو القُرَشِيُّ مَوْلاَهم.

والولاَءُ أقسامٌ، منها: ولاءُ العَتاقة، وولاءُ الإسلام، وولاءُ الموالاة (أي: الحلف).

إلاَّ أنَّ (المولىٰ) ربما نُسِبَ إلىٰ القبيلة دون التنبيه الذي ذكرناه، فيعتقد المرءُ: أنه منهم صلبيةً، لذلك عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الموالي حتى لا يختلط من يُنْسَبَ إلىٰ القبيلة بالولاء مع من ينسب إليها من صُلبِها، وليتميَّز عن سَمِيِّه المنسوب إليها صلبيةً.

صَنَّف في هٰذا العلم: أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكِنْدي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ) بالنسبة إلىٰ المصريِّين فقط، كما ذكره السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٨٢).

* * *

(١) انظر «المعرفة في «علوم الحديث» ص: ٢٤٣، و«علوم الحديث» ص: ٤٠٠، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٨٢).

٤٠ ـ مصادر معرفة أوطان الرُّواة وبُلدانهم

«الأوطان»: جمعُ: (وَطَنٍ)، وهو مَحَلُّ الإنسان: من بلدةٍ، أو ضَيْعَةٍ، أو سِكَّةٍ ـ وهي الزُّقَاق ـ أو نحوها[١].

ويُراد بها عند المحدِّثين: معرفة أَوْطان الرُّواة، وأقاليمهم، وبُلْدانهم؛ التي وُلدوا فيها، أو أقاموا فيها[٢].

وقد كانت العربُ إنَّما تَنْتَسِب إلىٰ قبائلها، فلمَّا جاء الإسلامُ، وغَلَب عليهم سكنىٰ القُرَى، والمَدَائن؛ حَدَثَ فيما بينهم الانتسابُ إلىٰ الأوطان كما كانت العَجَمُ تَنْتَسِبُ.

ومن فوائد معرفة أوطان الرواة: التمييزُ بين الاسمَيْن المُتَّفقَين في اللفظ إذا كانا من بلدَيْن مختلفَيْن[٣]. ومنها: معرفةُ شيخ الرَّاوي، فربَّما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلدَه؛ تعيَّن بَلَدِيُّه غالباً، وهـٰذا مُهِمٌّ جليلٌ، فضلاً عن تعيينِ شخصِ الراوي أيضاً ـ كما سبق آنفاً ـ وتمييزه عمَّن يُشابِهُه في الاسم.

وقد يتعيَّن بهـٰذا العلمِ المُهْمَلُ، ويَظْهَر الراوي المدلِّسُ، ويُعْلَم تلاقي الرُّواة، وقد يتبيَّن به ما وقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي[٤].

وتُفيد معرفةُ مَواطِن الرُّواة في معرفة الحُكم علىٰ الحديث أيضاً، كأنْ يكون الراوي قد ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعضٍ.

أشهر المؤلَّفات فيه:

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ٣٦٠).

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص: ٤٠٤، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٣٤).

(٣) الباعث الحثيث: ص ٢٣٢.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث: ص ١٧٨.

١ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لمحمَّد بن سَعْد بن مَنيع البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة».

٢ ـ **الأنساب**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمَّد بن منصور التَّمِيمي السَّمْعاني، (المتوفَّى سنة ٥٦٢ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٣ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير علي بن محمَّد بن عبد الكريم الجَزَري (المتوفَّىٰ سنة ٦٣٠ هـ).

وهو كما يَدُلُّ عليه عنوانُه: تهذيبُ «الأنساب» للسَّمْعاني المذكور آنفاً، رتَّبه ابنُ الأثير علىٰ الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الحرف الأوَّل وفي الحرف الثاني من النسبة.

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٤ ـ **لُبُّ اللُّباب**: للحافظ جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصارد معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٤ ـ **أسماء القبائل وأنسابها**: للعلاَّمة مُعِزّ الدين محمَّد المَهْدي الحسيني، الشهير بالقَزْوِيني (المتوفَّىٰ سنة: ١٣٠٠ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

* * *

٤١ ـ مصادر معرفة المُؤتلِف والمُختلِف

هو ما يَتَّفق في الخَطِّ دون اللَّفظ، وأول من صَنَّف في «المؤتلف والمختلف» هو: أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ) في كتابه «المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل»، غير أنَّ السَّخاوي قال وهو يتحدَّث عن «المؤتلف والمختلف»: «ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد، ولـذا كان أوَّلَ من صَنَّف فيه، وله فيه كتابان، أحدهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب، ثم شيخُه الدَّارقطني، وهو حافلٌ. .»[1].

ولعلَّ المقصود من قوله: «أوَّلُ مَن صَنَّف فيه» المراد به هو أنه أول من صَنَّف في «المؤتلف والمختلف» فيما يتعلَّق بأسماء المحدِّثين. . ولو قرأنا قصة تأليف عبد الغني بن سعيد (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ) «للمؤتلف والمختلف» يظهر لنا: أنَّ الفَضل فيه يعود لِلدَّارقطني، وأنَّ معظم مادته إنَّما هي مقتبسةٌ من الدارقطني.

أعرِّف فيما يلي بما أُلِّفَ في هذا النوع من الكتب:

١ ـ تصحيفات المحدِّثين: لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ).

ضَمَّنه فصلاً في المُؤتلِف والمُختلف، وهو أوَّلُ من أَلَّف فيه، لكن لم يُفرِده، قال الكتَّاني: «يشرح فيه الأسماءَ والألفاظَ المُشكِلةَ التي تتشابَهُ في صورة الخطِّ، فيقع فيها التصحيفُ»[2].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود مِيْرة في المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في ثلاث مجلَّدات.

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ٢١٣).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص ١١٩.

٢ ـ **المؤتلف والمختلف: لأبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطني البغدادي** (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ).

قال السُّيوطي: «وأوّل من صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد الأزدي (المتوفىٰ سنة: ٤٠٩) ثم شيخُه الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ) وتلاهما الناسُ»[1].

لم يلتزم الدَّارقطني ترتيباً مُعَيَّناً لأبواب هذا الكتاب... فقد رَتَّبه علىٰ حروف المعجم، وكلُّ بابٍ من هٰذه الأبواب يشتمل علىٰ مادَّتَين أو أكثر، وأحياناً يذكر مادَّةً واحدةً.. فنراه تارةً يَذكر في الباب رَجُلاً أو رَجُلَيْن أو أكثر.. ونراه تارةً يذكُر اسمَ موضعٍ أو لفظةٍ في حديثٍ نبويٍّ، وهٰذا الأمر قليلٌ جداً.. كما أنَّه لم يلتزم في ذكر الأسماء ترتيباً هجائياً أو قِدماً في الإسلام أو غير ذلك.. فنراه أحياناً يبدأ بذكر الأشخاص الذين يقع الاشتباه في أسمائهم أو ألقابهم، فإذا فرغ منهم يذكر الكنىٰ والآباء فيذكر مَن يقع الاشتباه في كنيته أو في اسم بعض آبائه أو كنيته.. وأحياناً يبدأ بذكر الكنىٰ أو الألقاب.. قبل ذكر الأشخاص الذين يقع الاشتباه في أسمائهم.. وأحياناً يبدأ في الباب بذكر النساء، وأحياناً يُؤَخِّرُهُنَّ.

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور مُوَفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في أربع مجلَّدات.

٣ ـ **المؤتلف والمختلف: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القُرطبي** (المتوفىٰ سنة: ٤٠٣ هـ).

٤ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال: لأبي محمد، عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري** (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

قال السُّيوطي: «وأوّل مَن صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد»[2]، وقال الكتَّاني: «وله فيه كتابان: أحدُهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب»[3].

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٧).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٧).

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٦.

وأما المؤتلفُ له؛ فُطبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزيني في إِلٰه آباد بالهند عام ١٣٢٧ هـ.

٥ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي سَعْد، أحمد بن محمد بن أحمد المَالِيني الأنصاري الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤١٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١١٦.

٦ ـ **الزيادات في كتاب المختلف والمؤتلف لأبي محمد الأزدي**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المُعْتَزّ المُستَغْفِري النَّسَفي (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ).

قال الكتّاني: «ومِمَّن ذَيَّل علىٰ عبد الغني بن سعيد: أبو العَبّاس، جعفر بن محمد المُسْتَغفِري»[1].

وهو مخطوطٌ[2].

٧ ـ **المؤتلف تكملة المخلف والمؤتلف في أسماء الرجال للدَّارقطني**: للحافظ أحمد بن عليٍ بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). قال الكتّاني: «ثم جاء الخطيبُ فجمع بين كتابَيْ الدارقطني، وعبد الغني، وزاد عليهما، وجعله كتاباً مستقلاً»[3].

وهو مخطوطٌ[4].

٨ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنىٰ والأنساب**: لابن ماكولا، الأمير أبي نصر، علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ).

أكمل به «تكملةَ» الخطيب البغدادي، قال الكتَّاني: «زاد علىٰ هٰذه التكملة،

---

(١) المرجع السابق: ص: ١١٨.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٨١).

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٦٣٥).

وضَمَّ إليها الأسماء التي وقعتْ له، وجعله أيضاً كتاباً مستقلاً، وهو في غاية الإفادة، وعليه اعتمادُ المحدِّثين»[1].

قد سبق تعريفه في «مصادر معرفة كُنى المحدثين».

٩ ـ المختلف والمؤتلف: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحُمَيْدِيّ الأزدي الأندلسي (المتوفى سنة: ٤٨٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

١٠ ـ تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكَل: أو «ما ائتلف خطُّه واختلف لفظُه من أسماء رجال الصحيحين»: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

قال الكتَّاني: «ضَبَطَ فيه كلَّ لفظٍ يقع فيه اللَّبْسُ مِن رجال الصحيحين، وما قصَّر فيه»[3].

١١ ـ المختلف والمؤتلف: أو «ما اختلف وائتلف في أنساب العرب»: لأبي المُظَفَّر، محمد بن أحمد بن محمد الأَبِيْوَرْدي الخُراساني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى جواد في المجمع العلمي العراقي ببغداد عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م في (٤٥٦) صفحة.

١٢ ـ الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدَّارقطني من الأوهام: لأبي محمد، عبد الله بن علي بن عبد الله الرُّشَاطي اللَّخْمي المَرِيّي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥).

١٣ ـ إكمال الإكمال لابن ماكولا: لابن نُقْطَة، معين الدين أبي بكر، محمد ابن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤١٧).

(٣) المرجع السابق: ص: ١١٨.

ذَيَّل به على كتاب «الإكمال» لابن ماكولا، قال الكَتَّاني: «ذَيَّله بما فاته أو تجدَّد بعده. وهو ذَيْلٌ مُفيدٌ، في قَدْر ثُلُثَي الأصل. قال الذهبي: «وهو مُنْبِىءٌ بإمامتِهِ وحفظه، وجمعَ كتاباً آخر سَمَّاه: (التقييد لمعرفة رجال السنن والمسانيد) ثم ذَيَّل على ابن نقطة كلٌّ من ابن الصابوني (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) ومنصور بن سليم الإسكندراني (المتوفى سنة ٦٧٣ أو ٦٧٤ هـ) ومُغْلَطَاي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ)»[١].

١٤ ـ **المؤتلف والمختلف:** لابن النَّجَّار، محمد بن محمود بن الحسين البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

قال الذهبي: «ذَيَّل به على الأمير ابن ماكولا»[٢].

١٥ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال:** لابن الصَّلاح، عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوْري الكُرْدي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٦ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المذيَّل على كتاب ابن ماكولا البغدادي:** لابن العِمادِيَّة، وجيه الدين أبي المُظَفَّر، منصور بن سليم الهَمْداني الإسكندري (المتوفى سنة: ٦٧٣ أو ٦٧٤ هـ).

قال الكتَّاني: «ذَيَّل به على ابن نقطة»[٤].

١٧ ـ **تكملة إكمال الإكمال:** لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي المحمودي (المتوفى سنة: ٦٨٠ هـ).

قال الكتَّاني: «ذَيَّل به على ابن نقطة (المتوفى سنة: ٦٢٩ هـ)»[٥].

١٨ ـ **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم:** للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٣/ ١٣٣).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٣٦).

(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

(٥) المرجع السابق: ص: ١١٧.

١٩ ـ المختلف والمؤتلف: لابن التُّرْكُماني، علاء الدين، علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

نسبه له الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦).

٢٠ ـ الاتصال في مختلف النسبة: أو «ذيل على المؤتلف والمختلف لابن نُقْطَة»: لعلاء الدين، أبي عبد الله، مُغْلَطَاي بن قُلَيْج بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة: ٧٦٢ هـ).

ذكره الزَّرْكَلي في «الأعلام» (٧/ ٢٢٧٥)، وهو مخطوطٌ.

٢١ ـ المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة في كتب الحديث: لأبي الوفا، نصر بن يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأشعري (المتوفى سنة ١٢٩١ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

* * *

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٣٦).

٤٢ ـ مصادرُ معرفة المُتَّفِق والمُفترِق

هو ما يَتَّفِقُ لفظاً وخَطّاً، أي: أن يكون الاسمُ الواحدُ قد أُطْلِقَ على أكثر من راوٍ، فهم مُتَّفِقون في اسمهم مُفْتَرِقون في شخصهم.

وهذا فَنٌّ مُهِمٌّ جداً، لا غِنى عن معرفته للأمنِ من اللَّبْس، فربما يَظُنّ الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحدُ المتَّفقَين ثقةً والآخرُ ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيحٌ، أو يُصَحَّح ما هو ضعيفٌ.

أشهر كتب «المُتَّفِق والمُفْتَرِق»:

١ ـ **المُتَّفق الكبير**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله محمد الجَوْزَقي الخراساني (المتوفى سنة: ٣٨٨ هـ).

قال الذهبي: «يكون ثلاثمئة جزء، رواه عنه شيخُ الإسلام أبو عثمان الصَّابوني»[١]، وقال الكتَّاني: «وله آخر أبسط منه»[٢].

٢ ـ **غنية المُلتَمِس وإيضاح الملتبس**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي، بمكتبة الكوثر في الرياض عام ١٤١٣ هـ.

٣ ـ **المُتَّفِق والمُفْتَرِق**: للخطيب البغدادي أيضاً.

ابتدأ الخطيب كتابه بمقدِّمةٍ مفيدةٍ بيَّن فيها سبب تأليفه وأهمية الموضوع، فقد نقلنا المقدمة بكاملها فيما سبق، فيبتدئ بترجمة من اسمه: (أنس بن مالك)،

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٩٤).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٥.

ويقول: أنس بن مالك: خمسة. وطريقته في ترتيب الأسماء، على ترتيب أحرف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم، فقد بدأ الكتاب بباب الهمزة، وأتبعه بباب الباء، فباب التاء، وهكـذا انتهىٰ بباب الياء، ثم ختم بباب الكنىٰ، إلا أنه لم يورد في هـٰذا الباب إلا عدداً قليلاً من التراجم، التي لا تتجاوز خمس أوراق من الكتاب. وأعني أنه لم يلتزم فيه بترتيب الأسماء علىٰ أحرف المعجم، إلا الحرف الأول فقط، إنه يورد في باب «الثاء» مثلاً كل من اسمه مبدوء بحرف «الثاء» ولا يلتزم الترتيب بعد ذلك في باقي حروف الاسم، فضلاً عن حروف اسم الأب، أو الكنية، أو غير ذلك، وهكـذا الحال في جميع الكتاب. ولا يخطرن بالبال أنه ربما رَتَّب الأسماءَ علىٰ الطبقات الأقدم، فالأقدم ـ كما فعل في قسم من التراجم في كتابه: غنية الملتمس في إيضاح الملتبس ـ لأن ذلك غير ممكن؛ إذ إن الأشخاص المتفقين في الاسم الواحد، كثيراً ما تختلف طبقاتهم، وتتباعد.

أمَّا كيفية عرضه للاسم المتفق وأشخاصه المفترقين، فهو يبدأ ذلك بذكر الاسم المتفق، ويردفه بذكر عدد الأشخاص المتفقين في هـٰذا الاسم، فيقول مثلاً: «أنس ابن مالك خمسة»، ثم يذكر أولهم علىٰ ترتيب الطبقات، فيبدأ بالصحابيِّ إن كان بينهم صحابيٌّ. ثم يذكر اسمَ مَن دونه، حتى ينتهي من ذكرهم علىٰ الترتيب المذكور.

ويُورد في ترجمة كل شخص من هؤلاء الأشخاص كنيتَه؛ إن كانت له كنيةٌ، أو لقبَه؛ إن كان له لقبٌ، ثم يبيِّن طبقته إن كان من الصحابة، أو من التابعين، أو من غيرهم، ويذكر في بعض الأحيان سنةَ وفاته، كما يذكر دائماً شيوخَه الذين روىٰ عنهم، أو بعضهم إن كانوا كثيرين. ويقول بعد ذلك: «وغيرهم» ثم يذكر تلاميذه الذين رووا عنه، أو بعضهم[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق الحامدي في دار قادري.

٤ ـ الأنساب المُتَّفِقَة في الخطِّ المُتَماثِلة في النقاط والضبط: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق.

طُبع بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن عام ١٩٨٢ هـ ـ ١٨٦٥ م في (٢٢٩) صفحة.

٥ ـ المُتَّفِق والمُفترِق: لابن النَّجَّار، أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٣٢/ ١٣٣).

٦ ـ ترتيب المُتَّفق والمُفترِق للخطيب: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٦). وقال محمد بن جعفر الكتَّاني: «وشرع الحافظُ ابن حجر في تلخيص المتفق والمفترق للخطيب مع استدراك ما فاته، فكتب منه شيئاً يسيراً، ولم يُكمِله»[١].

* * *

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٥.

٤٣ ـ مصادر معرفة المتشابه

تُطلَق كلمةُ (المتشابه) في الأسماء والأنساب على تلك التي يتشابه رسمُها وصورةُ خَطِّها، فيلتبس تعيينُها، أو يقع فيها ما يُعرف بالتصحيف، وهو خطأٌ يَعْرِض في قراءة اللَّفظة إنْ لم تُضْبَط ضبطاً تامّاً، أو لم تُؤخَذ بالرواية والتَّلقِّي من أفواهِ الرِّجال.

أشهر المؤلَّفات في المتشابه:

١ ـ **المتشابه في أسماء رُواة الحديث وكُنَاهم**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

٢ ـ **مشتبه النسبة**: لأبي محمَّد، عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزيني بمطبعة نور حمدي في الهند عام ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٠٩ م في (١٠٠) صفحة.

٣ ـ **إيضاح الإشكال في الرواة**: للأزدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ في المكتبة السعيدية بالهند[1].

٤ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد الفرضي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

٥ ـ **المعجم في مشتبه أسامي المحدّثين**: لأبي الفضل، عبيد الله بن عبد الله ابن أحمد الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٩).

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في (٣١١) صفحة.

٦ ـ تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: لأبي بكر، أحمد بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قال السُّيوطي: «وهو من أحسن كتبه»(١).

طُبع بتحقيق السيدة سَكِينة الشِّهابي، بدار طلاس، في دمشق، ١٤١٥هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدين، وذيَّل عليه مؤلِّفه في «تالي التلخيص».

٧ ـ تالي التلخيص: للخطيب البغدادي أيضاً.

قال الكتَّاني: «ثم ذَيَّل عليه بما يتَّفق من أسماء الرواة وأنسابهم، غير أنَّ في بعضه زيادة حرف، وسَمَّاه: «تالي التلخيص» في أجزاء، وهو كتابٌ جليلُ القدر، كثيرُ الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنَّه مِن أحسن كتبه، وقد اختصره علاء الدين بن التُّركماني، واختصره أيضاً السيوطي»(٢).

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن، وأحمد الشقيرات بدار الصُّمَيعي في الرياض عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في مجلَّدين.

٨ ـ المشتبه: لابن ماكولا، الأمير سعد الملك أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

وهو مخطوطٌ(٣).

٩ ـ الفيصل في مشتبه النسبة: لأبي بكر، محمد بن موسى الحازمي الهَمَذاني (المتوفى سنة: ٥٨٤ هـ).

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٩).
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٩.
(٣) الفهرس الشامل: الحديث: (٣/ ١٤٧٣).

وهو مخطوط[1].

١٠ ـ مشتبه الأسماء والنسب أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا): لابن نُقْطَة، محب الدين، أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبي، ومحمد صالح عبد العزيز المراد في مركز إحياء التراث في جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

١١ ـ ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المُذَيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا: لابن العماديّة، وجيه الدين أبي المُظَفَّر، منصور بن سليم الإسكندراني (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

١٢ ـ تكملة إكمال الإكمال: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي (المتوفىٰ سنة: ٦٨٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى جواد في المجمع العلمي العراقي عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، ومعه كتاب: «المؤتلف والمختلف» للأبيوري.

١٣ ـ المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب الذهبيُّ هٰذا الكتابَ علىٰ حروفِ المعجم، فجَعَل لكلِّ حرف باباً، فبابٌ للهمزة، وآخر للباء، وثالثٌ للتاء... وهٰكذا. واعتمد فيه علىٰ الأُمّات المصنَّفة في هٰذا الفنّ، ولخَّص كتابه من كتاب عبد الغني الأزْدي في «المؤتلف والمختلف»، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«إكمال الإكمال» لابن نُقْطَة، وكتاب شيخه أبي العلاء محمود بن أبي بكر الفرضي البخاري[3]، فضلاً عَمَّا وقع له وتنبَّه إليه خلال معاناته الطويلة وممارسته الواسعة لعلم الرجال.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٢٤).

(٢) انظر: «ذيل تاريخ الأدب العربي»: لبروكلمان: (١/ ٦٠٢).

(٣) انظر: «تبصرة المنتبه» (٤/ ١٥١٢)، و«الرسالة المستطرفة» ص: ١١٨ ـ ١١٩.

لـكن الذهبي اعتمد في ضبط الشكل على ضبط القلم، إلاَّ فيما يَصْعُب ويُشْكِل فيُقَيِّده بالحروف وهو نادرٌ، وقد نَبَّه إلىٰ ذلك فقال: «فاعلمْ ـ أرشدك الله ـ أنَّ العمدة في مختصري هـٰذا علىٰ ضبط القلم، إلاَّ فيما يَصْعُب ويُشْكِل فيُقَيَّد ويُشَكَّل، وبالله أتأيَّدُ وعليه أتوكَّلُ. فأتقِنْ ـ يا أخي ـ نسختَك، واعتمد علىٰ الشكل والنقط، ولا بُدَّ؛ وإلاَّ؛ لم تصنع شيئاً»[1].

فصارَ الكتابُ ـ بذلك ـ مبايناً لموضوعه، لعَدَم الأمن من التصحيف فيه، كما أنه أجحف في الاختصار، وفاته من أصوله أشياء.

والكتاب ـ مع هـٰذا ـ قَيِّمٌ نافعٌ، انتفع به العلماء، واحتلَّ مكاناً مرموقاً عند المعنيِّين بعلم الرجال، فطالعه الحافظ ابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ)، وكَتَب علىٰ هامشه تعليقاتٍ هامةً، عقب فيها علىٰ كثير مما أورده المؤلِّفُ، بل زاد عليه. ثم أَلَّف كتابه الفَذَّ «التوضيح لكتاب المشتبه في الرجال» في ثلاثة أسفار، وضَبَطه بالحروف، وأوضح ما أهمله الذهبيُّ، وشرح بعضَ مختصراته، واستدرك عليه استدراكاتٍ قيمةً تَدُلُّ علىٰ رُسوخ قدمه في هـٰذا الفنِّ. كما نَبَّه علىٰ أوهام الذهبي في كتابٍ سَمَّاه: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»[2].

كذلك اعتنىٰ به الحافظُ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) فألَّف الحافظُ كتابه: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، وهو أَحْسَن وأوفىٰ كتب هـٰذا الفنِّ، سيأتي تعريفه.

وممَّن استدرك علىٰ «مشتبه الذهبي» تلميذُه الحافظ ابن رافع السَّلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ)، ذكره ابن حجر فقال: «وقد ذَيَّل عليه الحافظ تقي الدين بن رافع ـ تلميذه ـ في هـٰذا المختصر جزءاً قَدْر عشرة أوراق، غالبه لا يرد عليه؛ لأنه إما أن يكون قد ذكره، أو يكون لا يشتبه إلاَّ علىٰ بُعْد»[3].

طُبع «المشتبه» بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن، عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م، في (٦١٢) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي في

---

(١) المشتبه: (١/ ٢).

(٢) ذيول تذكرة الحفاظ: ص: ٣٢٠ ـ ٣٢١، وانظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ١١٩.

(٣) تبصير المنتبه: (١/ ١).

مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م، في مجلَّدين.

١٤ ـ **مختصر تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب**: لابن التركماني، القاضي علاء الدين، علي بن عثمان بن مصطفىٰ المارديني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩).

١٥ ـ **تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب**: لابن خطيب الدَّهشة، نور الدين أبي الثَّناء، محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٨٣٤ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق تروكت مان في ليدن عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م في (٢٠١) صفحة.

١٦ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ).

والذي حَفَزَه علىٰ تأليفِ هـٰذا الكتاب ما وَجَدهُ في «مشتبه» الذهبي من تقصيرٍ من وجهين:

أحدهما: إحالتُه علىٰ ضبطِ القلم دون الضَّبْطِ بالحروفِ، فحيل بذلك بين الكتاب وبين ما يَهْدِفُ إليه من دفع الاشتباهِ، وإزالةِ الإشكال، قال ابنُ ناصر الدين: «وجعل اعتمادَ طالبه علىٰ ضَبْط القَلَم، فأشكلَ بذلك ما أراد بيانَه، وخفي بسببه ما قصَدَ إعلانَه».

ثانيهما: مبالغتُه في الاختصار، بحيثُ إنه أسقطَ كثيراً من التراجم المستقلّة التي وردت في الأصول التي نقل عنها، كما أنه لم يستوعب أعلامَ الاسم المشتبه، بل يُورد بعضها، ثم يقول: وآخرون.

وأمَّا منهجه في هـٰذا الكتاب؛ فهو كما يلي:

ـ ضَبَطَ الاسمَ المشتبهَ بالحروف ضبطاً دقيقاً يُزيل الاشتباهَ ويدفعُ الإشكالَ، وبذا سَدَّ الثَّغرةَ الكبرىٰ التي تُفسد الغَرَضَ الرئيسيَّ للكتاب، وإذا وَرَد للاسمِ أكثرُ من

ضبطٍ نصَّ علىٰ ما قيل فيه، مع عَزْوِ كُلِّ قولٍ إلىٰ صاحبه، ثم ينصُّ علىٰ الضبط المشهور.

- تَوَسَّع في ترجَمة العَلَم الذي أوردهُ الذهبيُّ وذلك في واحدةٍ أو أكثر من النُّقاط التالية:

- قد يُسقِط الذهبيُّ اسمَ المُتَرْجَم له، ويكتفي بذكر كُنيته أو لقبِه أو العكس، أو يُغفِل اسمَ أبيه ويَنسِبُه إلىٰ جدِّه، فيُنبِّه ابنُ ناصر الدين علىٰ ذلك كله، ويَذْكُر اسمَ المُترجَم واسمَ أبيه، وكنيتَه ولقبَه، وأحياناً يُطيل في سرد نسبِه، وقد يرفع نسبَه إلىٰ جدِّه الأول.

وإن كان ثَمَّتَ اختلافٌ في اسمِه ونَسَبِه وحديثِهِ؛ ذكر الأقوالَ المُتَعدِّدة في ذلك، مع المحافظة علىٰ عَزْوِ كل قول إلىٰ قائلهِ، وذكرِ الكتاب الذي نَقَلَ عنه، وإنْ وَرَد الاسمُ بأوجُهٍ مختلفةٍ في أسانيدَ متعدِّدةٍ؛ ذكر تلكَ الأسانيد كما وردت في الكُتُب المنقولة عنها.

- يذكر بعضَ شُيوخ المُترجَم له، وقد يذكُر بعضَ تلامذته، وإن كان ممن له روايةٌ في الكتب الستة بيَّنه.

- يَنْقُلُ بعضَ أخبار المُترجَم له، وقد يذكر له حديثاً مسنداً، أو روايةَ أبيات من الشعر.

- يذكر سنةَ وفاته، وقد يذكر بعضَ مصنَّفاته.

- يبيِّن بياناً شافياً ما وَهَمَ فيه الذهبيُّ، فهو لم يكتفِ بمُجرَّد ذكرِ الوهم مُشيراً إلىٰ الصواب، وإنما بيَّن مأخذَه ومصدَره، فيذكر عمن نقلَ الذهبيُّ ومن تابَعَ في هٰذا الوهم.

وهٰذه هي الأوهام التي وقعت في «المشتبه» ونبَّه عليها ابن ناصر الدين:

- يذكُر الذهبيُّ للاسم ضَبطاً ما، والصوابُ غيرُه، وقد يُورِدُ الاسمَ في أكثر من موضعٍ هو في أحدِهما خطأٌ، فيذكر ابنُ ناصر الدين مواضعَ وُروده ومواطنَ هٰذا الخطأ.

- يَهِمُ الذهبيُّ في اسمِ المُترجَم له، فيقولُ مثلاً: عبد الله، أو الحسن، ويكون

الصَّوابُ: عبيد الله، أو الحسين، وقد يَهِمُ في اسم أبي المُترجَم له، فيَذكُر له اسماً آخر، أو يتصحَّف عليه اسمٌ، فيُورده مصحَّفاً.

ـ يذكر الذهبيُّ اسماً لعَلمٍ ما، وهو يُطلَق على أكثر من واحد، فيذكر ابنُ ناصر الدين كُلَّ من عُرِفَ بهذا الاسم مع التمييز التامِّ بينهم.

ـ يذكرُ الذهبيُّ اسمين ويجعلُهما لرجلين، ويكون الصوابُ: أنهما واحدٌ، وقد يُفرِّق بين ترجمتين ويكونُ الصواب: أنهما ترجَمةٌ واحدةٌ.

ـ يذكر الذهبيُّ نسبةَ المُترجَم له، ويجعلها نسبةً إلى قريةٍ أو إلى جَدٍّ، وليست كما ذكر.

ـ قد يقولُ عن الاسمِ المُشتَبِه أو العلم: إنه فردٌ، أو مجهولٌ، أو لا يوجد، أو يصِفُه بأنه تابعيٌّ وغيره، وليس كذلك.

ـ يذكر شيخاً للمُترجَم له، ويكونُ شيخاً لغيره، أو يذكر راوياً عنه، ويكون راوياً عن غيره.

ـ قد يذكر للمُترجَم له مُصنَّفاً، ويكونُ لغيره.

ـ استدركَ ابن ناصر الدين على الذهبيِّ أسماءً مشتبهةً لم يتعرَّض لضبطِها، كما استدركَ أعلاماً كثيرة أغفلَ الذهبيُّ ذِكْرَها في رسم الاسمِ المُشتبه، ووردت في الأصولِ التي نَقَل عنها، وبذا أغنى كتابَه بكثيرٍ من أعلام المؤتلف والمختلف، وبأكبر عددٍ من ألفاظ المشتبه.

ـ ترجَم الأنسابَ التي ذكرها الذهبيُّ مُطلَقةً من غيرِ أن يذكر إلى أيِّ شيءٍ نُسبت من جَدٍّ أو بَلدةٍ أو حِرفةٍ، وإذا أورد الذهبيُّ نسبةً يتعدَّد فيها المنسوبُ؛ ميَّز ابنُ ناصر الدين بينها، وفصَّل فيها.

ـ توسَّع في ترجمَة الأمكنةِ وتحديدِ مواضعِها، واعتنى بذكر المواضعِ المختلفة التي تشترِكُ باسمٍ واحدٍ.

ـ استطردَ أحياناً إلى ذِكر بعض الفوائدِ الشاردة المتعلِّقة بعلم الحديث والنَّحو وغيرهما، وإن قال الذهبي عن رجلٍ ما: له حكايةٌ؛ سرد تلكَ الحكايةَ، وبذا لم يحرم كتابَه من بعض اللطائف المفيدة، والطرائف الممتعة[1].

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: (١/ ٧٨ ـ ٨٧).

طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الشيخ محمد نعيم العِرقسُوسي في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في عشر مجلَّدات.

١٧ ـ الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام: لابن ناصر الدين الدِّمشقي أيضاً.

سار المؤلِّفُ في «الإعلام» و«التوضيح» علىٰ نفس التقسيم الذي سار عليه الحافظُ الذهبيُّ، بخلاف ابن حجر الذي فَرَّق بين الاسم والنسبة، وهو تقسيمٌ متعبٌ وبخاصة في كتابٍ ضخمٍ كالتوضيح.

هٰذا مِن حيث الشكل العام للكتاب، وأمَّا من حيثُ سَوق المادة وترتيبها فإنه يُورِد ـ أولاً ـ كلامَ الذهبي مبتدئاً بقوله: «قال»، ثم يسوق عبارتَه كلها أو بعضها حسب موضعِ الخطأ والوهم في كلام الذهبي. وبعد ذلك يبدأ في الردِّ بقوله: «قلتُ»، وغالباً ما يقول بعدها: «كذا وجدتُه بخطِّ المصنِّف، وهو خطأٌ، إنما. . . .» ويُبَيِّن الوهمَ، وسار علىٰ هٰذا النمط إلىٰ آخر الكتاب.

وقد تراوحت الأوهامُ التي ذكرها ورَدَّ عليها بين اسم شخصٍ وسماعه وسنة وفاتِه، أو قبيلةٍ، أو موضعٍ، أو لفظةٍ، وضبطِها إلىٰ غير ذلك.

ويمتاز المؤلِّفُ بدِقَّةٍ بالغةٍ، فتراه يلتقط الوهمَ الذي لا يكاد يبين، ويصحِّحه، ومثالُ ذلك ما جاء: «قال: وبنونٍ وراءٍ مكسورةٍ، من (نَرِيز) من عمل أذربيجان: أحمد بن عثمان النَّرِيزِي الحافظ، روىٰ عنه أبو المفضل الشَّيباني، وبموحَّدة وزاي مكرَّرة. فأعاد الفرضي أحمد بن عثمان، وقال: يحرَّر هٰذا.

قلت: إنما قال أبو العلاء الفرضي ـ فيما وجدتُه بخطِّه علىٰ هٰذه الترجمة التي بالزَّاي المكرَّرة ـ: يحقَّق في هٰذه النسبة، وكانت مضبوطة في تاريخ جرجان للسَّهْمي. وقد وقع كثيرٌ من هٰذا الضرب للمصنِّف في هٰذا الكتاب، يحكي قول غيره ملخصاً أو مختصراً أو بمعناه قائلاً قبله: قال فلانٌ، وهٰذا غير مرضيٍ. . . .»[1].

---

(١) الإعلام: ص: ١٤٣.

الفرقُ بين الأصل والمختصر: لقد جاء كتابُ «التوضيح» في (١١٧٩) صفحة، وكتاب بهٰذه الضخامة والأهمية ينبغي اختصارُه ليسهل تناوله وتعمَّ فائدته. ويظهر أنَّ ابن ناصر الدين لم يَقُمْ باختصاره انطلاقاً من هٰذا الدافع، وإنما تنفيذاً لأمرٍ جاءه ممن لا يستطيع ردَّ طلبه، وهو ما ذكره في مقدمة كتابه حين قال: «. . . وعلّقتها في هٰذا التجريد ملخصة حسبما أمر بإفرادها في تأليف من امتثلت لأمره الشريف، تغمَّده الله تعالىٰ برحمته، وأسكنه وإيانا بحبوحة جنته»[١].

وأمّا عن عمله في «التوضيح» و«الإعلام» فقد لخَّصه في مقدمة هٰذا الكتاب تلخيصاً وافياً حيث قال: «. . . وقد يَسَّر الله ـ وله الحمد ـ توضيحه مقيَّداً بالحروف، مع الزيادة لما قصر فيه بالمعروف، وتبيين الصواب في الأوهام الواقعة في الكتاب، ثم انتزعت منه الأوهام ملخصة، وعلَّقتها في هٰذا التجريد ملخصة. . .».

فقد قام علمه إذاً في التوضيح علىٰ ثلاثة أشياء رئيسة:

ـ تقييد كتاب المشتبه بالحروف، ففي كلِّ ترجمةٍ يذكرها الذهبي يعرج عليها ابن ناصر الدين بالضبط حتىٰ وإن لم يكن فيها أوهامٌ.

ـ زيادة تراجم كثيرة رأىٰ أنها فاتتْ الذهبيَّ وهي مهمةٌ، أو استجدت من بعده، وذلك كترجمته لابن حجر.

ـ تصحيح الأوهام في كتاب الذهبي، وهٰذا الركنُ الثالث هو الذي بني عليه عملَه في كتابه هٰذا، تاركاً النقول الطويلة، ومكتفياً بإيراد مختصر لها أو مقتطف منها أو الإشارة إلىٰ مصدرها، وقد أحَالَ في كثيرٍ من الأحيان علىٰ التوضيح لمن أراد الاستزادة[٢].

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد ربِّ النبي محمد، في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٥٦٠) صفحة.

١٨ ـ تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

---

(١) الإعلام: ص: ٩٦.

(٢) انظر: مقدمة المحقق: ص: ٦٣.

حَرَّر به «مُشتبهَ» الذهبيّ، ذكر في خُطْبَته: أَنَّ الذي دعاه إلىٰ ذلك ما وَجَدهُ في كتابِ الذهبيِّ من إعوازٍ من ثلاثةِ أوجه: «أحدُها، وهو أهمُّها: إحالتُه علىٰ ضبطِ القلم. ثانيها: إجحافُه في الاختصار. ثالثها: ما فاتَه من التراجم المستقلة التي لم يتضمَّنها كتابه مع كونها في أصل ابن ماكولا وابن نقطة، وأورد فيه كثيراً من أسماء الشعر والفُرسان في الجاهلية وما أشبه ذلك مِمَّن ليست لهم رواية، وعَلَّل صنيعه بقوله: «فإنَّ غالِبَ من ذكرتُ يأتي ذكرُه في كتب المَغَازي والسِّيَر والمبتدأ والأنساب والتواريخ والأخبار، ولا يستغني طالبُ الحديث عن ضبط ما يرد في ذلك من الأسماء ولو لم يكن له رواية».

وقد طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار، وعلي محمد البجاوي في الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م في أربع مجلَّدات.

١٩ ـ **تحفة النَّابه بتلخيص المتشابه**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

لخَّص فيه كتاب الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٧٥).

* * *

٤٤ـ مصادر معرفة المتشابه المقلوب

المراد به: الرواة المتشابهون في الاسم والنسب، والمتمايزون بالتقديم والتأخير، بأن يكون اسمُ أحدِ الرَّاويَين كاسم أبي الآخر خطّاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأوَّل. ومعنى ذلك أنَّ هذا النوع ممّا يقع فيه الاشتباه في الذِّهن لا في الخطِّ.

ومن أشهر الكتب في هذا الموضوع:

١ ـ رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

* * *

٤٥ـ مصادر معرفة الثقات

يراد بها الكتب التي تهتم بتعريف تراجم الرواة الثقات، ومن تلك الكتب ما يلي:

١ ـ **الثقات**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩ هـ).

ذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٤٩).

٢ ـ **تاريخ الثقات**: للحافظ أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

وَصل إلينا من هذا الكتاب الجزءُ الثاني من أصله، كما وَصل إلينا بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧هـ) حيث رتَّبه على حروف المعجم، وبدأه بمن اسمه أحمد[١]، ومن ذلك نعلم: أنَّ «كتاب الثقات» للعِجْلِي لم يكن مرتَّباً على حروف المعجم بل كان مرتَّباً على الطبقات، حيث اقتصر في الجزء الثاني على طبقة التابعين ولم يرتِّب على الحروف داخل الطبقة، وهو مما أملاه المؤلِّفُ على ابنه صالح، ورواه أبو الحسن بن أبي زكريا النَّيسابوري عن صالح.

وطريقة العِجْلي في التراجم ـ التي يتراوح طولها بين السطر إلى العشرين سطراً ـ أن يذكر الاسمَ واسم الأب والكنية والنسبة إلى المصر، ويُطلِق لفظاً من ألفاظ التعديل كالقول: إنه: «ثقةٌ ثقةٌ» أو «ثقةٌ» أو «لا بأسَ به». ويبيِّن طبقتَه إن كان من الصحابة أو التابعين، وربما يُشير إلى المزايا العلمية لصاحب الترجَمة كقوله عن (إبراهيم بن الزَّبْرَقان التميمي) أنه صاحب سنّةٍ وصاحب تفسيرٍ، كما يذكر عقائد المترجَم لهم، وقد أورد في الثقات شيوخاً يرون القَدَرَ، أو التشيُّعَ، كما يذكر بعضَ

---

(١) انظر مقدمة ترتيب «الثقات».

الضعفاء كـ: (بشر المِرِّيسي) مع لعنه إيَّاه ورَمْيه بالفِسْق، وربما ذكر تولّي بعضهم القضاءَ، وقلَّما يذكر شيوخَ صاحب الترجَمة أو تلاميذه، وقد ذكر في بعض التراجم أحداثاً وقعت لأصحابها كذكره بعض المناقشات مع الإمام أحمد في المحنة. والعجلي متساهلٌ في توثيق المجهولين[1].

تنبيه:

ظَنَّ بعضُ الأفاضل: أنَّ من ذُكِر في ترتيب ثقات العِجْلي يحكم بتوثيقه، ما لم ينصّ في الكتاب على خِلاف ذلك، ورأى فيه ترجَمةً لراوٍ سكت العجليُّ عن ذكر مرتبته، فقال: إنَّ العجلي قد وثَّقه.

وقد كان مجانباً للصَّواب: ذلك أنَّ العِجْليَّ لم يصنِّف كتاباً في الثقات، بل له مصنَّفٌ في تاريخ الرواة، أو في الجرح والتعديل، أو هما كتابان، ووقع كتابُه للهيثمي فرتَّبه على حروف المعجم، وسمَّاه «ترتيب ثقات العجلي»، ولعلَّه وجد على غلاف النسخة أنها: «كتابَ الثقات»، فوثَّق بذلك، ولم يُمعِن النظرَ في محتوى الكتاب.

وممّا يَدُلُّ على أنَّ تاريخ العجلي ليس مختصّاً بالثقات: أنَّ فيه كثيراً من الرّواة لم يعطهم درجةَ الثقة، فالذين قال فيهم: «لا بأس به» أو «صدوقٌ» نحو ستة وخمسين، والذين قال فيهم: «جائز الحديث» خمسة عشر، والذين قال فيهم: «صالح» خمسة، وقال في واحد: «هو في عداد الشيوخ»، وقال في واحد: «مجهول»، والذين ضعَّفهم ثلاث وثلاثون، والذين قال فيهم: «متروك» أو: «زنديق» أربعة، وأمَّا الذين سكت عن تعديلهم وتجريحهم فبلغوا نحواً من سبعين، أفبعد هذا نقول عمَّن سكت عنه: «وثَّقه العجلي؟!».

أمَّا تقي الدين السُّبكي ـ رحمه الله تعالى ـ فقد قام كذلك بترتيب مادة الكتاب على حروف المعجم، لكنَّه كان دقيقاً في التعريف بأصل الكتاب وتسميته؛ إذ يصرِّح في مقدِّمة ترتيبه بأنه ترتيب سؤالات أبي مسلم العجلي أباه أحمد بن عبد الله، وأنه رتَّبه على حروف المعجم تسهيلاً للوقوف عليه، وسمَّاه: «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء» وذكر مذاهبَهم وأخبارهم.

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: (١/ ٤٩٢).

فأفاد أنَّ الكتاب في أصله سؤالاتٌ من صالح بن أحمد العجلي لأبيه الإمام أحمد بن عبد الله بن صالح، وإجابات الإمام العجلي عليها، وهذا لا يعني: أنها تختص بالثقات، بل تشمل أحوالَ بعض الضعفاء ومن دونهم.

لذا فكلُّ من ذكر في سؤالات العجلي، وذكر بعض أخباره دون التصريح بمرتبته؛ فلا يَصِحّ لنا أن نقول: «وثَّقه العِجْليُّ» ولا ضعَّفه، وقد يكون ثقةً، كما أنه قد يكون ضعيفاً. والله أعلم[1].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥٥٤) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م في مجلَّدين، بعنوان: «معرفة الثقات».

٣ ـ كتاب الثقات: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

قد ذكر الحافظُ السَّخاوي: أنه أحفل كتبِ الطبقات[2]، وقد رتَّبه ابن حِبّان على الطبقات، فالطبقة الأولى هم الصحابة وتناولهم في المجلَّد الأول، والطبقة الثانية هم التابعون وتناولهم في المجلَّد الثاني، أما الطبقة الثالثة والرابعة فهم أتباع التابعين وتبع الأتباع وقد خَصَّص لهم المجلَّد الثالثَ.

ذكر ابن حبان في المجلد الأول مولدَ النبيِّ ﷺ ومبعثه وهجرته ومغازيه إلى حين وفاته، ثم تناول الخلفاءَ الراشدين وأيَّامَهم إلى مقتل عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ بحذف الأسانيد ولزوم سلوك الاختصار ليسهل حفظها ولا يصعب وعيها[3]، ويحتوي المجلَّد الأولُ أيضاً ـ إضافةً للسيرة ـ على تراجم الصحابة، وذكر في بدايته أسماءَ الخلفاء الراشدين، ولم يُترجِم لهم باعتبارِ أنه ترجم لهم بتفصيل في القسم

(١) انظر «معجم الجرح والتعديل من كلام الحافظ الطبراني في المعجم الصغير»: لصلاح الدين الإدلبي: ص: ٨ ـ ٩.

(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ٥٨٥.

(٣) الثقات: (١/ ٢ ـ أ).

الأول عقب السيرة مباشرةً، ثم ذكر بقية العَشَرة المبشَّرة فترجم لهم، ثم بدأ ترتيب الصحابة على حروف المعجم. وكذلك فعل في بقية المجلّدات حيث رَتَّب التابعين والأتباع وتبع الأتباع على حروف المعجم ضمن الطبقة، وحافَظَ على ذكر أسماء النساء بعد الرجال في كلِ حرفٍ، وفي نهاية كل طبقةٍ من الطبقات الأربع خصَّص قسماً لذكر من يُعْرَف بالكُنى من الرجال، ثم من اشتهرت بكنيتها من النساء.

واقتصر ابن حبان في التابعين والأتباع على الثقات، وهو يرى: أنَّ من صحَّت عدالته لم يستحق القدحَ ولا الجرحَ إلاَّ بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح[1]. ويرى: أنَّ الأصل في مشاهير الرواة العدالة حتى يتبيَّن منهم ما يوجب القدحَ، فأما المجاهيل الذين لم يَرْوِ عنهم إلاَّ الضعفاء؛ فهم متروكون. وقد رَدَّ الحافظُ ابنُ حجر هذا الرأي، فقال: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أنَّ الرجل إذا انتفت جهالةُ عينه كان على العدالة حتى يتبيَّن جرحه مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) فإنه يذكر خلقاً ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون»[2]. وقال أيضاً: «إنَّ ابن حبان يذكر في كتابه (الثقات) كلَّ مجهولٍ روى عنه ثقةٌ ولم يجرح، ولم يكن الحديثُ الذي يرويه مُنْكراً، هذه قاعدة»[3]، وقال أيضاً: «وابن خُزَيْمَة وتلميذه ابن حِبّان عندهما تساهلٌ في التوثيق، وإن كان ابن خُزَيمة أحسن حالاً من تلميذه»[4].

وقد سَبَقه إلى هذا الرأي ابنُ عبد الهادي فقال: «إنَّ ابن حبان قد يذكر الراويَ في كتابه ـ يعني الثقات ـ من لم يعرفه بجرحٍ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، ولهذا كان توثيقه من أدنى درجات التوثيق، وقد جمع ابنُ حبان في كتابه عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يَعْرِف هو ولا غيره أحوالَهم، وقد صَرَّح بذلك في غير موضع من هذا الكتاب»[5].

---

(١) الثقات: (٣/ ٣٢٤).

(٢) لسان الميزان: (١/ ١٤)، وانظر ابن حبان «الثقات»: (١/ ١٣).

(٣) لسان الميزان: (١/ ٤٩٢).

(٤) تعجيل المنفعة: ص: ٢٨٤.

(٥) الصارم المنكي: ص: ١٣٩.

وعلى هذا فمِن الخطأ جدّاً أن يقال عن راوٍ ذكره ابنُ حِبَّان في ثقاته: أنَّه وثَّقه، ما لم يَنُصَّ على توثيقه صريحاً.

ومن المُهِمّ أن أذكر هنا: أنَّ توثيق ابن حِبَّان الصريح مثل توثيق غيره من الأئمة سواءً بسواءٍ، وقد بيَّن ذلك العلامة عبدُ الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: «والتحقيقُ أنَّ توثيقه على درجاتٍ:

الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: كان مُتْقِناً، أو مستقيمَ الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجلُ من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أنَّ ابن حِبَّان وقف له على أحاديث كثيرةٍ.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجلَ معرفةً جيِّدةً.

الخامسة: دون ذلك.

فالأولى لا تَقِلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلَّها أثْبَتُ من توثيق كثيرٍ منهم، والثانية قريبٌ منها، والثالثة مقبولٌ، والرابعة صالحةٌ، والخامسة لا يُؤْمَن فيها الخَلَلُ»[1].

أمَّا طبيعة تراجمه في هذا الكتاب؛ فهو يذكر في ترجَمة الراوي اسمَه واسمَ أبيه وكنيتَه ونسبَه وربما ذكر أسماءَ الأمَّهات، وفي تراجم الصحابة ذكر عدادهم في البلدان وأماكن شيوع رواياتهم بقوله: «روى عنه البصريون، أو الكوفيون». وأحياناً يذكر عنوانَ واحدٍ من أحاديثهم عن النبيِّ ﷺ، ويُشير إلى مشاركتهم في الغَزَوات أو الفتوح، وفي بعض التراجم ذكر سني الوفيات ومواضعها[2].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني في المجمع العلمي، بحيدر آبار (الدَّكَنْ) عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م، وله طبعاتٌ أخرى.

---

(١) التنكيل: (١/ ٤٣٧ـ٤٣٨).

(٢) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة». ص: ١٩ ـ ١٢١.

٤ ـ مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان أيضاً.

يقتصر فيه على المشهورين من الثقات فقط، وقد رتَّبهم على الطبقات ثم على الأقاليم فذكر الحجازَ أولاً ثم العراقَ فالشامَ فمصرَ فاليمنَ فخُراسانَ، ووصف هذه الأقاليمَ بأنها معروفةٌ بعلماء الأيام. وهو يبدأ بالصحابة من أهل المدينة ثم بالصحابة من أهل مكَّة وهكذا حتى تنتهي طبقةُ الصحابة، ثم يذكر التابعين وتبع الأتباع مرتّباً إيّاهم على المُدُن أيضاً بنفس التسلسل في كتابه السابق ـ أي «كتاب الثقات» ـ الذي اتبعه في ترتيب الصحابة، وهكذا اعتبر الزمنَ أولاً ثم المكانَ. ومعظم التراجم لا تزيد على الثلاثة أسطر، ويعطي نسب الرجل وكنيته، وأحياناً سنة وفاته، ويُشير إلى شهوده المغازي أو الفتوح، وربما ذكر باقتضاب أحداثاً وقعت لصاحب الترجمة، وفي بعض التراجم ذكر شيوخَ وتلاميذ المترجَم له والخصائص الخُلُقِيَّة والعقلية والجسمية للمترجَم له.

طُبع بتحقيق المستشرق «مانغريد فلايشهامر» في لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م، وله طبعاتٌ أخرى.

٥ ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم: لأبي حفص، عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

يتميز هذا الكتابُ عن ثقات العجلي، وثقات ابن حبان بأنه مرتَّبٌ على حروف المعجم، في حين عَمَدَ الحافظُ نور الدين الهيثمي إلى ترتيب ثقات العجلي، ثم إلى ترتيب ثقات ابن حبان فرتَّبهما كلاهما على حروف المعجم كما ذكرنا آنفاً.

وقد اعتمد ابن شاهين في كتابه على كتاب «يحيى بن معين» وعلى روايات عُرفت ونُقِلت عن يحيى بن سعيد القطَّان، و عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن عبّاد الموصلي، وأحمد بن صالح العِجْلي، ومن قاربهم.
ولكن كتابه ـ بما نقله ـ لم يستوعب إلاّ ما وَصَل إليه بالرواية الصحيحة عن هؤلاء الجهابذة الأعلام.

هل كل الأسماء التي ذكرها المصنِّفُ أصحابها ثقات؟

لا يوجد خلاف في أن المصنف قد وثَّق بعض المُجمَع على ضعفهم وتركهم، مثل ما

ورد بالترجمة (١٢٣٤) في ترجمة محمد بن القاسم السُّدِّي، فقد ذكر: أنه ثقة، على الرغم من الإجماع على أنه كذَّابٌ.

وكذا فقد وثَّق (محمد بن أبي حميد)، وقال: «ثقةٌ، لا شكَّ فيه، حسنُ الحديث، روى عنه أهل المدينة»، ودافع عنه على الرغم من أنهم ضعَّفوه.

على أن المصنف لم يسرد أسماء الثقات في كتابه فقط، فقد تخلَّل كتابه أسماء بعض الضعفاء أيضاً، وقد نبَّه إلى ذلك كما في ذكره لمحمد بن ثابت العبدي، ومحمد بن ثابت البُناني، وقوله فيهما: «ليسا بشيء».

صنَّف ابن شاهين هذا الكتاب على حروف المعجم وعلى الأبواب، فمثلاً يقول: باب حرف الألف فيسرد من اسمه: إسماعيل، وإبراهيم، ومن اسمه: إسحاق، ومن اسمه: أشعث، ومن اسمه: إسرائيل، ومن اسمه: أبان، وهذه كلها بحرف أكبر من الحرف المنسوخ به الكتاب للتميز، إلاَّ أن الترتيب الأبجدي داخل كل باب مفقود، فإسماعيل يأتي قبل إبراهيم، وأنس قبل أسد، وهكذا في كل الكتاب[١].

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ صُبحي البدري السَّامَرَّائي، في الدَّار السَّلفية بالكويت عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م في (٣٤٦) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

٦ - **المَدْخَل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

حيث ترجَم لرجال الصحيحين في القسم الثاني منه، سيأتي تعريفه في «مصادر رجال كتب الحديث المخصوصة».

٧ - **الثقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة**: للحافظ زين الدين قاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفى سنة ٨٧٩هـ).

اعتمد المصنِّفُ في هذا الكتاب على مصدرين مُهِمَّين من كتب علم الرجال، وهما: «الثقات» لابن حبان، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، فاستلَّ منهما

---

(١) انظر مقدِّمة المحقِّق لكتاب.

تراجم الثقات ـ الذين لم يذكرهم المِزّيُّ في «تهذيب الكمال». ورتَّبهما على حروف المعجم، فإن اتفقا على ترجَمةٍ؛ بدأ بعبارةِ ابن حبان، ثم بما عند ابن أبي حاتم ملخصاً، وجعل رمزه لما ينفرد به ابنُ حبان ذكر رقم الطبقة أول الترجمة كما هي عند ابن حِبّان، وما ينفرد به ابن أبي حاتم صرَّح بنقل التعديل عنه، وأضاف إليهما من المصادر الأخرى أقوالاً في الجرح والتعديل نسبها إلى قائلها، كما أضاف إلى تراجمهما تراجمَ الثقات المتأخِّرين عن كتابيهما الذين عدَّلهم غيرهما من أئمة النقاد وإن كانوا مختلفاً فيهم، وذكر: أنَّه زاد المتأخِّرين للفائدة.

ويلاحظ: أنه اعتمد في تراجم المتأخِّرين على الخطيب البغدادي كثيراً وذلك من كتابه «تاريخ بغداد» كما اعتمد على ابن عدي صاحب «الكامل في الضعفاء» والعُقَيْليِّ صاحب «الضعفاء» والخليليِّ صاحب «الإرشاد»، واعتمد على ابن بَشْكَوال في تراجم الأندلسيين، وأكثر من الإحالة على مصادر متنوّعةٍ بعضها مفقودٌ كـ «الصلة» لمسلمة بن القاسم، و«الغرباء» لابن يونس، وربما اعتذر عن إيراد الرجل في الثقات مع أنه ضعيفٌ مبيِّناً أنَّ شرطه ذكر من ذكر فيه نوع تعديل[1]. وصرَّح بأنه اعتمد على روايتين لثقات ابن حبان، الأولى بخطِّ الحافظ الحسن بن محمد بن محمد التميمي، والأخرى بترتيب الحافظ أبي الحسن الهيثمي. وقد صرَّح ابن قطلوبغا بأنه لا يذكر في كتابه إلاَّ الثقات الذين يجوز الاحتجاجُ بأخبارهم[2].

٨ ـ الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم: أو «معرفة الرواة المُتكلّم فيهم بما لا يوجب الردّ»: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

ذكره السَّخاوي، فقال: «وللذَّهبي معرفة الرُّواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب الرَدّ»[3] وذكره أيضاً الكتَّاني[4]، والزَّرْكلي، وسمَّاه: «الرواة الثقات»[5].

---

(١) الثقات لابن قطلوبغا: (١: ق٤٣ب).

(٢) انظر مقدمة «كتاب الثقات» لابن قطلو بغا، نسخة كوبريلي.

(٣) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.

(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٠.

(٥) الأعلام: (٥/٣٢٦).

وللذهبي كتابٌ آخر باسم «من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ». وقد اعتبرهما الدكتور بشَّار عوَّاد معروف في كتابه «الذهبي ومنهجه» كتاباً واحداً[1]، وهو خطأٌ، لكنَّه تنبَّه لذلك فيما بعد، واعتبرهما كتابين في مقدمته لـ: «سير أعلام النبلاء»[2]، وهذا هو الصواب، فكتاب «الرواة المتكلَّم فيهم» غير «من تُكُلِّم فيه وهو موثقٌ» وموضوعهما متباينٌ غير متشابهٍ.

وقد نَشَر كتابَ «معرفة الرواة» الأستاذ عبدُ المجيد زكريا بالقاهرة باسم: «رسالة في الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردُّهم»، وأبو عبد الله إبراهيم سعيداي إدريس بعنوان: «معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب الردّ». لكن هذا الأخير تخبط في تحقيقه خَبْطَ عشواء، وتابع الدكتورَ بشار عواد ـ على رأيه الأول الذي تراجع عنه ـ باعتباره الكتابين كتاباً واحداً. والغريبُ العجيبُ: أنه ضَمَّن كتابه صورةَ غلاف مخطوطة بعنوان «ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثقٌ»[3]، بينما عَنْوَن للكتاب على الغلاف باسم «معرفة الرواة. . .»!! وزاد الأمرَ خطأً، فَلَفَّقَ بين مخطوطة ومطبوعة، فنقل المقدمةَ من «المطبوعة»، وباقي متن الكتاب من المخطوطة[4]!.

والذي أوقعه في هذا الخطأ الشَّنيع هو تلفيقه ـ دون علمٍ ـ بين الكتابين، هذا من جهة، ومن جهةٍ ثانيةٍ، اغترارُه بما في كتاب الدكتور بشَّار عوَّاد، وعدم تنبُّهه إلى ما أكَّد عليه هو نفسُه في مقدِّمته لـ: «سير أعلام النبلاء» من أنهما كتابان، وليسا كتاباً واحداً.

هذا وللمحقِّق في ترجَمته للذهبي، وتعليقاته على الكتاب الذي حَشَّاه ـ وهو: «من تكلّم فيه وهو موثَّقٌ» على التحقيق ـ أوهامٌ وتحريفاتٌ وتصحيفاتٌ قبيحةٌ. ولا حولَ ولا قوة إلاَّ بالله!![5].

---

(١) انظر: صفحة: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١/ ٨١، رقم ٩٠ و٩١. وقد استدرك عليه الأستاذ قاسم سعد في رسالته «صفحات في ترجمة الذهبي» (ص: ٢٢).

(٣) معرفة الرواة: ٢٧.

(٤) المصدر السابق: ٢٥.

(٥) انظر «الحافظ الذهبي» للأستاذ عبد الستار الشيخ، ص: ٤٠٨ ـ ٤١١.

يشتمل «معرفة الرواة» على (٩٢) ترجمةٍ، آخرها ترجمة (أبي إسحاق السبيعي).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم الموصلي، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، في (٢٢٣) صفحة.

٩ ـ من تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّقٌ: أو« ذكرُ أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ»: للذهبي أيضاً:

هذا كتابٌ قيِّمٌ، وهو غيرُ: «معرفة الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدّ».

يتألَّف هذا الكتابُ من مقدِّمةٍ قصيرةٍ في نحو عشرة أسطر، تليها التراجمُ.

ومنهجُ الذهبيِّ في تراجمه: أنه: يذكر اسمَ الرجل ونسبه وكنيته، ويذكر أقوالَ الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً، ويُصدِر رأيَه ـ غالباً ـ في ذلك، وينبِّه على مَن كان صاحبَ بدعةٍ، وقد يذكر درجةَ حديثه صِحّةً وضَعْفاً.

ويرمز دوماً لمَن أخرج للمترجَم من أصحاب الكتب السِّتَّة بالرُّموز المعروفة.

ساق الذهبيُّ التراجمَ على حروف المعجم، قَدَّم الأسماءَ وأخَّر الكُنَى، كما هي العادة.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادني، في مكتبة المنار بالأردن.

١٠ ـ تذكرة الحفاظ: للحافظ الذهبي أيضاً

هذا الكتابُ خصَّصه مؤلِّفه لطبقات حفَّاظ الحديث فقط، فترجم للحفَّاظ ومن يُرجَع إليهم في التوثيق والتضعيف، فقال ـ رحمه الله ـ في مقدمته: «هذه تذكرةٌ بأسماء مُعَدَّلي حَمَلة العلم النبوي، ومن يُرجَع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف».

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حَمَلة السُّنَّة، وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسَّمهم إلى إحدى وعشرين طبقةً، وبلغ عددُ التراجم في هذا الكتاب (١١٧٦) ترجمةً، وهو يذكر في كل ترجمة اسمَ

المحدِّث ولقبَه ونسبَه وتاريخَ وفاته ورأيَ العلماء فيه، وأعمالَه التي قام بها، ومؤلَّفاته؛ إنْ كانت له مؤلفات.

وهذا الكتابُ مفيدٌ جدّاً في معرفة مشاهير حَمَلة السُّنة في كلّ طبقةٍ من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي، أي: إلى منتصف القرن الثامن.

وتراجم الكتاب كلُّها خاضعةٌ لنوعٍ من الترقيم، يحتفظ المصنِّفُ فيه لكل مترجمٍ برقمٍ متسلسلٍ عامٍّ، ولرقمٍ متسلسلٍ ضمن الطبقة مع ترقيم الطبقات، ومع إيراد رمزٍ يَدُلُّ على الكتب التي خرَّجت لهم، وعلى سبيل المثال: نجد في مَطْلَع ترجَمة (أبي بكر الصديق) رضي الله عنه: أنَّ الترقيم يَرِدُ على الشكل التالي:

(١/١ع) أي: الترجمة الأولى من تسلسل الكتاب، والترجمةُ الأولى من تسلسلِ الطبقة الأولى، أمّا (ع) فترمز إلى أنَّ الكتب السِّتّة خرَّجت له.

وقد طُبع الكتاب أول مرةٍ في دائرة المعارف العثمانية بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م في أربع مجلَّدات، ثم صُوِّرت طبعته في البلاد العربية.

١١ ـ الثقات ممن ليس في التهذيب: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٩).

زاد فيه الحافظُ الثقات الذين لم يُذكَروا في كتابه: «تهذيب التهذيب»، ولكنه لم يكمل.

١٢ ـ الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثقات: لابن الكيَّال بركات بن أحمد (المتوفى سنة ٩٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م، في (١٤٨) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، في المكتبة المكية والمكتبة الإعدادية بمكة المكرمة.

انظر تعريفه في «مصادر معرفة الرواة المختلطين».

* * *

٤٦ ـ مصادر معرفة الضعفاء

١ ـ الضعفاء: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البَرْقي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

وهو أقدَمُ من نعلم أنه ألَّف في الضعفاء.

ذكره الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٦).

٢ ـ «الضعفاء الكبير» وكتاب «الضعفاء الصغير»: للإمام أبي عبد الله، محمد ابن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

يقع «الضعفاء الصغير» في (٣٣) صفحة، وقد رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط، ويقدِّم الاسم الذي يتكرَّر كثيراً على غيره، ولا تزيد الترجمةُ على السطر الواحد إلاَّ نادراً، ويذكر فيها اسمَ الراوي واسمَ أبيه ونسبتَه وبعضَ من روى عنهم ورووا عنه، وغالباً ما يكتفي بواحدٍ منهم فقط، ثم يُطلِق عليه إحدى عبارات الجرح، وتتكرَّر عبارةُ: «مُنكَر الحديث»، «فيه نظرٌ»، «متروك الحديث»، و«سكتوا عنه»، أو يبيِّن رأي النقاد السابقين فيه كمالكٍ، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عُيَيْنة، وشعبة بن الحجَّاج، وعلي بن المَدِيني، وأحياناً يذكر عقيدةَ الراوي، أو إحدى مروياته، أو سنةَ وفاته، أو توليه القضاءَ، ولكن ذلك نادرٌ.

طُبع «الضعفاء الكبير» بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م في مجلَّدين. وطُبع «الضعفاء الصغير» في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكْن) عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م.

٣ ـ الضعفاء: أو «الشجرة في أحوال الرجال»: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ).

تناول فيه المصنِّفُ أسماءَ الرواة، وعباراتٍ في جرحهم فقط، وهو يتشدَّد في جرح الكُوفيِّين من أصحاب عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ لأجل المذهب، لذلك قال الحافظ ابن حجر: «لا عبرةَ بحطِّه على الكوفيين»[1]، وقال عنه أيضاً: «كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ، فهو ضِدُّ الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسْمَعَ قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ[2]. ووصفه الحافظُ الذهبي بأنه متعنِّتٌ[3].

أورد المؤلِّفُ الرُّواةَ الذين تكلَّم فيهم بالنسبة لمُدُن الرُّواة التي وُجدوا فيها، فابتدأ بمدينة الكوفة التي ابتُلِيَتْ بالخوارج، والرَّافضة، والمُرجِئة. ثم البَصْرة التي ابْتُلِيَتْ بالقَدَريَّة، ثم المدينة المنوَّرة والشَّام والجزيرة وأهل مكَّة. وفي خلال الكتاب ذكر الفِرَقَ الضّالَّة، والنِّحَلَ الفاسدة من خوارج، وسبئية، وغيرها.

اعتمد على هذا الكتاب العلماءُ النُّقَّادُ الذين صنّفوا في كُتب الرجال ممّن جاء بعده كابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وابن عدي في «الكامل» والخطيب البغدادي» في «تاريخ بغداد»، والمِزّيُّ في «تهذيب الكمال»، والذهبيُّ في «ميزان الاعتدال»، والحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ووافقوا عليها، وأكثر آرائه المدوَّنة في كتابه هذا جاءت موافقةً لآراء العلماء المتقدّمين عليه في الحُكم على الرواة.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق السيد صُبحي البَدري السَّامِرَّائي في مؤسسَّة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في مجلَّدٍ.

٤ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: لأبي زُرْعَة، عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ).

يقتصر المصنِّفُ في هذا الكتاب على أسماء الرواة وبيان جرحهم. وقد رواه سعيد بن عمرو البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) عنه، وضمَّنه كتاب الأسئلة الذي

---

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ٩٣ و٥/ ٤٦ و١٠/ ١٥٨).

(٢) هدي الساري: (٢/ ١٥١).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٥٩.

صنَّفه، وهو أقوالُ أبي زُرْعة وأبي حاتم الرازيَّين في إجابة أسئلةٍ سألها البرذعيُّ، فجمعها، وألَّف بينها.

طُبع هذا الكتابُ ضمن كتاب «أبو زُرْعَة الرازي: جهوده في السُّنة النبوية» بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في ثلاث مجلَّدات.

٥ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

يقع هذا الكتاب في (٢٥) صفحة، وقد رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط، ويذكر في الترجَمة اسمَ الرجل واسمَ أبيه وأحياناً اسمَ جدِّه ونسبتَه، ثم يُطلق عليه إحدى عبارات الجرح، ويتكرَّر منها قوله: «ضعيفٌ» و«متروكُ الحديث» و«مُنْكَر الحديث» و«كذَّابٌ» و«ليس بثقةٍ» و«ليس بذاك»، ثم ينسبه إلى المصر بقوله: كوفيٌّ أو مَدنيٌّ أو بصريٌّ، ولا تتجاوز الترجمةُ السطرَ الواحدَ إلاَّ نادراً، وعندما انتهى من ذكر الأسماء ذكر الكُنَى ولم تستغرق سِوى صفحةٍ واحدةٍ. ويُعتبر النَّسائيُّ من المتشدِّدين في جرح الرجال.

طُبع الكتابُ في الهند عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م، وله طبعاتٌ أخرى.

٦ ـ الضعفاء: لأبي يحيى، زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضَّبِّي السَّاجي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٩٧).

٧ ـ الضعفاء: لأبي بسر، محمد بن أحمد بن حمَّاد الأنصاري الدُّولابي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٠٩).

٨ ـ الضعفاء: لأبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقَيْلي (المتوفى سنة ٣٢٢هـ).

يُترجِم العُقَيليُّ في هذا الكتاب للضعفاء سواء كان الضَّعفُ في عدالتهم، أو في ضبطهم، فقد ذكر من نُسِبَ إلى الكذب، ووَضْع الحديث، ومن غلب على حديثه

الوهمُ، ومن يُتَّهَم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعةٍ يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حالُه في الحديث مستقيمةً، كما ذكر باباً في تليين أحوال من نُقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحةٍ.

والكتاب مرتَّبٌ على الحروف الأبجدية، وقد انتقد الحافظُ الذهبيُّ العُقَيْليَّ لتعنُّتِه في الجرح حتى تناول الثقاتِ المتقنين مثل: عليِّ بن المَدِيني، والإمام البخاري، وعبد الرزاق الصَّنعاني، كما انتقده لجرحه بلفظ: «لا يتابع على حديثه» مبيِّناً أن تفرُّدَ الراوي ليس دليلاً على جرحه إلاَّ أن يُكثِر رواية الأحاديث التي لا يُوافق عليها، فيصير متروك الحديث، كما انتقد توسُّعَه في جرح كلِّ من فيه بدعةٌ أو له هفوةٌ أو ذنوبٌ مبيِّناً أنَّ ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ[1].

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي في دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في أربع مجلَّدات.

٩ ـ الضعفاء: لأبي نُعيم، عبد الملك بن محمد الجرجاني الأستَرآباذي (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤١).

١٠ ـ كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى ٣٥٤هـ).

كتب ابنُ حِبَّان مقدِّمةً طويلةً نفيسةً في بداية هذا الكتاب، تناول فيها أهميةَ معرفة الضعفاء، وجوازَ الجرح، وبيَّن ضرورةَ التدقيق في أخذ الأحاديث واجتهاد الصحابة في حِفْظ السُّنن وسؤالهم عن الرجال، وذكر بعد ذلك من سلك مسلكَ الصحابة من التابعين والأتباع ومن تلاهم من أئمة المحدِّثين، وذكر أثرَ ومكانة كلٍّ من الزهري، ومالكٍ، وشعبة بن الحجَّاج، وسفيان الثَّوري، ويحيى بن سعيد القطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المَديني، والبخاري وطبقته.

ثم ذكر أنواعَ المجروحين من الصعفاء، فجعلهم عشرين نوعاً، وهم:

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠)، و«الرفع والتكميل» (ص: ٤٠٧).

الزنادقة، الصالحون الوضَّاعون، الوضَّاعون الكذَّابون، الوضَّاعون المسترضون للملوك والأكابر والأغراض الخاصة، أهل الغفلة، المختلطون، من حدَّث بحديثٍ ليس من حديثه، من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، من يحدِّث عن شيوخٍ لم يسمعهم بكتبٍ صحيحةٍ، من يقلب الأخبار ويسوِّي الأسانيد، من رأى شيخاً وسمعه لكنه حدَّث بعد موته بحديثٍ لم يحفظه عنه من غير تدليسٍ، من ذهبت كتبُه ولم يكن تامَّ الحفظ، من كَثُرَ خطؤه، من امْتُحِنَ بورَّاقٍ أو ابن سوءٍ يضع عليه الحديث، من لم يرجع عما أُدخل عليه من الحديث مع علمه بذلك، من أخطأ ثم علم فلم يرجع عن خطئه، المعلن بالفسق والسَّفه، المدلِّسون، المبتدعة.

والنوع العشرون هم القصَّاصون. ثم عقد موضوعاً تحت عنوان «ذكر أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها» وذكر ستةَ أجناس.

وقد بيَّن ابن حِبَّانُ طريقته في تصنيف كتابه بقوله: «وإنما نملي أسامي من ضُعِّفَ من المحدِّثين، وتكلَّم فيهم الأئمةُ المرضيون، ونذكر ما يعرف من أنسابهم وأسمائهم، ونذكر عند كل شيخٍ منهم من حديثه ما يستدل به في روايته تلك، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم؛ إذ هو أدعى للمتعلِّم إلى حفظه، وأنشط للمبتدىء في وعيه، وأسهل عند البغية لمن أراده»[1].

يقدِّم ابن حِبّان في الترجَمة الأنسابَ، ويذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة ومن روى عنه من تلاميذه، ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان عِلَّةِ جرحه، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد، كما يُبدي رأيَه في معظم التراجم، ويذكر عداده في الأمصار، وربما ذكر عقيدةَ صاحب الترجمة[2].

ومِن هذا العرض يتبيَّن: أنَّ كتاب ابن حبان من الكتب الجليلة في هذا الموضوع، لكنه يتشدَّد في الجرح؛ حتى إنه ربما جَرَّح بعضَ الثقات[3].

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عزيز القادري النَّقْشَبندي في المطبعة العزيزية بحيدر آباد (الدَّكن) في الهند عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م في مجلَّدين.

---

(١) المجروحين من المحدثين: (٢/ ٣٢ب).

(٢) المجروحين من المحدثين: (٨/ ١١٣أ، ٣/ ١٧٦أ).

(٣) ميزان الاعتدال: (١/ ٢٧٤).

١١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد، عبد الله بن عَدِي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

قَدَّم ابن عدي لكتابه هذا بمقدِّمةٍ نفيسة، تكلَّم فيها عن تحفُّظ الصحابة في رواية الحديث، فذكر من اختار قِلَّةَ الرواية ولم يُكثِرِ الحديث، ومن كان لا يرى كتابة الحديث من الأئمة، ومن كان يكتب منهم، ثم ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقةً طبقةً إلى زمانه، وذكر فضائلَهم والمعنى الذي به يستحقّون الكلام في الرجال، وتسليم الأئمة لهم بذلك، قال ابنُ عدي في مقدمته أيضاً: «وأنا ذاكرٌ في كتابي هذا أسامي قوم نُسبوا إلى الضعف مِمَّنْ عساهم غفلوا عنهم ومن نشؤوا بعد موتهم»[١].

أمّا منهجه في التراجم فهو لا يُطيل في الأنساب، بل يقتصر على ذكر أسماء الشيوخ وأسماء آبائهم ونسبتهم إلى المصر أو القبيلة، ويذكر بعضَ شيوخه وتلاميذه ونماذجَ من رواياته الضعيفة وفي الغالب حديثاً أو حديثين، وينقل أقوالَ أئمّة الجرح والتعديل في صاحب الترجَمة بالأسانيد التي لا يخلّ بذكرها، ولا يذكر سني الوفيات. وليس سائر من أوردهم في كتابه مقطوعٌ بضعفهم بل فيهم ثقاتٌ ولكنه أوردهم؛ لأنه التزم إخراج كلِّ من تُكلِّم فيه بجرحٍ. فقد ترجَم مثلاً لـ (خليفة بن خيَّاط) أحد شيوخ البخاري، وذكر ما قيل في جرحه ثم ردَّ الجرح ووثَّقه. وقد رتَّب ابنُ عدي كتابه على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ سليم يوسف، ويوسف البقاعي، والدكتور سهيل زكَّار في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في سبع مجلَّدات.

١٢ ـ الضعفاء: لأبي الفتح الأزدي، محمد بن الحسين الموصلي (المتوفى سنة ٣٧٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٧).

١٣ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

---

(١) الكامل: (١/ ٤٤ب).

يَتّسم هذا الكتابُ بالاختصار في التراجم بحيث لا نجد الدَّارقطني يُطيل النَّفس في تراجمه للرُّواة اللّهم إلاَّ في تراجم معدودة، ولكنه مع ذلك يذكرُ كثيراً من العناصر الأساسية في ترجمة الرّاوي، فيذكر اسمَه ونسبَه ونسبتَه ولقبَه وكنيتَه وبعضاً من شيوخه وتلاميذه، ومروياته وبيان حاله جرحاً وتعديلاً، بل إنّه قد يذكر بعض من له صلةُ قرابةٍ بالراوي ويُبيِّن حالَه، وإنْ كان لم يلتزم الوفاءَ بتلك العناصر في كلّ ترجمةٍ، ويظهر: أنّ سبب هذا الإيجاز: أنّ الدارقطني قصد ذلك، أو أنه كان المقصود الأول والأساسي هو بيانُ حال الراوي توثيقاً وتجريحاً.

أمّا ترتيب الكتاب فهو مرتَّبٌ وفق حروف المعجم بالنسبة لاسم الراوي، أمّا اسم الأب أو الجدّ؛ فإنّه لم يلتزم بمراعاته في الترتيب[1].

مع أن موضوع الكتاب هو «الضعفاء والمتروكون» إلاَّ أنّ الدارقطني أورد فيه عدداً من الثقات تمييزاً لهم عمَّن لهم بهم علاقةٌ من المُنْتَقَدِين الذين هم موضوع الكتاب، كأنْ يشترك أحدُهم مع أحد الضعفاء في الاسم، أو النسبةِ، أو اللقب، أو الكنية، أو غير ذلك، أو يكون له به صلةُ قرابةٍ أو تلمذةٍ أو مشيخةٍ، فيذكر الدارقطنيُّ المُنْتَقَدُ ثم يُتبعه في نفس التَرجَمة أو بعدها بذكر الثقة صاحب الصلة بالراوي، مثال ذلك قوله: «أحمد بن داود بن الغَفَّار: متروكٌ كذّابٌ، وجَدُّه عبد الغفار من الثقات»، ولا يقدح ذكر بعض الثقات في كون موضوع الكتاب هو المُنْتَقدين؛ لأنّ ذكر هؤلاء الموثَّقين فيه إنّما هو على سبيل التَبَع والفائدة.

يُعْتَبر بيانُ حال الراوي جرحاً وتعديلاً عنصراً أساسياً من عناصر تراجم هذا الكتاب، باعتباره مناط قبول روايته أو ردِّها، كما أنّ هذا عنصرٌ أساسيٌّ في مادة هذا

---

(١) ومراعاةُ اسم الراوي فقط في ترتيب التراجم طريقةُ المتقدِّمين عدا الدارقطني عموماً، كالبخاري في «التاريخ الكبير»، والنّسائي في «الضعفاء»، والعُقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل» وغيرهم.
ولكن ما درج عليه المتأخِّرون عن الدَّارقطني والبَرْقاني، كالذهبي في «الميزان» و«المغني»، وابن حجر في «اللسان»؛ هو مراعاة الترتيب المعجمي في اسم الراوي واسم أبيه، وهذه طريقةٌ أدقُّ من طريقة المتقدِّمين؛ لأنها تساعد الباحثَ على الوقوف على الراوي المطلوب له من طريق أيسر من الأولى. (انظر مقدمة المحقّق لـ«الضعفاء والمتروكين»).

الكتاب، كما يظهر من تسميته بـ (الضعفاء والمتروكون)، وقد اشتمل على بيان حال غالب الرواة المذكورين فيه أصلاً، وحال كثير ممن لهم بهم صلةُ قرابةٍ أو مشيخةٍ، كما انفرد ببيان أحوال رواةٍ لم ينقل المتأخّرون فيهم غير حكم الدَّارقطني[1].

طُبع بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤ ـ المدخل إلى الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

ترجم فيه في الغالب القسم الأول منه للمجروحين جرحاً شديداً، اقتصر على ذكر أسمائهم وأسماء آبائهم ونسبتهم وبعض شيوخهم وتلاميذهم مبيِّناً روايةَ معظمِهم للروايات الموضوعة والمُنكَرة والمُعْضَلات. وعددهم (٢٣٣) رجلٍ. ثم انتقل إلى قسم آخر تناول فيه أسامي رجال الصحيح.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيْب.

١٥ ـ كتاب الضعفاء: لأبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

استخرجه أبو نُعيم من كتابه «المستخرج على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري»، واعتمد في هذا الكتاب على أئمة الفنِّ الذين سبقوه، كالبخاري، وابن المَديني، وابن مَعِين، ويحيى بن سعيد القطَّان، كما يوجد له آراؤه الشخصية كإمامٍ من أئمة الحديث والجرح والتعديل، وقد حرص في هذا الكتاب على بيان روايات الضعفاء عمَّن كانت، ومن اختصَّ بها من تلامذتهم ورواها عنهم، وذلك بكلامٍ مُوجَزٍ دقيقٍ مقتفياً أثرَ السّابقين كالبخاري والنَّسائي وغيرهما، فكثيراً ما تتشابَهُ الأسماء وتتوافقُ، ويتَّحد العصر أحياناً فلا يميِّز بين الرواة إلَّا شيوخهم وتلامذتهم.

وفي هذا الكتاب إبرازٌ لحلقةٍ من حلقات علم الجرح والتعديل في نهاية القرن الرابع الهجري، ومطلع القرن الخامس من جهة المصطلحات، والألفاظ المستعملة في التضعيف، والتوثيق، وكذلك بيانٌ لمأخذ كتب الجرح والتعديل المتأخّرة، التي

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

تسرد الأقوال في المترجَم له دون ذِكر مستندها في ذلك، فأبو نعيم قد بيَّن أسانيده إلى الأئمة المتقدِّمين، وأقوالُه في كتابه الموثَّق هذا تضع يدَنا على المصدر الأصيل لهذا الإمام دون الرجوع إلى مصادر فرعية.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة في دار الثقافة بالدَّار البيضاء (في المغرب) عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في (١٨١) صفحة.

١٦ ـ الضعفاء والوضَّاعون: للإمام أبي الفَرَج، عبد الرحمن بن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧هـ).

ذكر المؤلِّفُ في هذا الكتاب، عدداً كبيراً من الضعفاء المجروحين من قبل الأئمة الذين يُعْتَدّ بأقوالهم كأحمد وابن مَعِين والبخاري وغيرهم متمشّياً في ذلك على قاعدة تقديم الجرح على التعديل، ومرتِّباً أسماءهم على حروف المعجم، يقول في مقدمته:

«وقد اختصرتُ هذا الكتابَ، ورتَّبتُ المذكورين فيه على حروف المعجم، ثم رتَّبتهم في أنفسهم على الحروف أيضاً، وبيانه: أني أقدِّم (إبراهيم) على (أحمد)؛ لأن الباء قبل الحاء، ثم رتَّبت أسماء آبائهم على الحروف أيضاً. . . إلخ».

إلاَّ أنه لم يلتزم بما قال في جميع كتابه، ولكنه بذل في كتابه هذا جهداً عظيماً عاشَ عليه من بعده من العلماء الذين كتبوا في هذا المضمار كالذهبي وابن حجر وغيرهم إلاَّ أنهما أفرغاه في كتابيهما «الميزان»، و«لسان الميزان» إلاَّ النَّزْرَ القليل، وقد التزم المؤلِّفُ في كتابه هذا على أن لا يذكر إلاَّ الضعفاء والوضَّاعين، إلاَّ أننا نجد: أنه يذكر أناساً وثَّقهم ودافَعَ عنهم، وذكر أناساً ثقاتٍ لا يَصِحُّ ذكرُهم في هذا الكتاب، وهذه من عجائب ابن الجوزي، فقد ذكر فيه: (أحمد بن الحسن بن خَيْرون) و(أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق أبا نُعَيم الأصبهاني) و(الحارث بن أبي أسامة) و(شريك بن عبد الله بن أبي نمر) و(شريك بن عبد الله القاضي) و(صالح ابن نَبْهان مولى التوأمة) و(عبد الرزاق الصَّنْعاني).

وغيرُ هؤلاء كثيرون، مع العلم: أنه لم ينبِّه على ذلك في المقدِّمة كما نبَّه االذهبي في كتابه «الميزان».

ولا شَكَّ أنَّ ابن الجوزي يُعتبَر من الحفَّاظ الكبار المحيطين بعلم الرجال، وكتابه هذا خيرُ شاهدٍ لذلك. وبيانه: أنه يقول في ترجَمة: (أسامة بن زيد):

«اعلم أنَّ أسامة بن زيد في الحديث سِتَّةٌ، ليس فيهم مطعونٌ سِوى هذين» والثاني هو (أسامة بن زيد بن أسلم).

ويقول في ترجَمة: (إسماعيل بن أَبَان أبي إسحاق الغَنَوي) بعد أن ذكر الجرح فيه قال: «قال المصنِّفُ: قلتُ: وإسماعيل بن أَبَان الوَرَّاق الكوفي أيضاً آخر، كان ثقةً روى عن القاسم بن معين عن موسى بن عقبة، وثم ثالث: إسماعيل بن أَبَان الشَّامي، حَدَّث عن أبي مِسْهر، ما عرفنا فيه طعناً».

ويقول في ترجَمة: (إسماعيل بن خالد الكوفي) «قال المصنِّفُ: قلتُ: وفي الحديث إسماعيل بن خالد خمسةٌ، وإسماعيل بن أبي خالد أربعةٌ، لا يعلم في أحدٍ منهم طعناً غير من ذكرناه».

ويقول في ترجَمة (زياد بن أبي زياد الجَصَّاص) «وقال المصنِّف: والذي يأتي ذكرهم في الحديث زياد بن أبي زياد سبعةٌ، ليس فيهم سِوى الجصَّاص».

وليته ذكر أسماءَ هؤلاء المُبْهَمين حتى يَعُمَّ النفعُ والفائدةُ، لكنه لم يفعل.

وكما أنَّ لكتابه هذا محاسنُ فعليه أيضاً مآخذ، انتقده فيها الحفَّاظُ الكبارُ كالذهبي وابن حجر. من ذلك: أنه يذكر الجرحَ في الرجل ولا يذكر من وثَّقه، أو عَدَّله، فمثلاً: (أبو الأزهر أحمد بن الأزهر) ذكره وقال: «كَذَّبه يحيى بن معين، وقال ابن عدي هو بصورة أهل الصِّدق».

واكتفى بهذين القولين فقط ولم يذكر الأقوالَ المعدِّلةَ لهذا الرجل مع العلم أنه ثقةٌ فيما ظهر من كلام الأئمة فيه، وقول ابن معين الذي ذكره ابن الجَوزي في أبي الأزهر قد تراجع عنه[1]، وأيضاً (أَبَان بن يزيد العطَّار) ذكره ابن الجوزي، وذكر: أنَّ القَطَّان لا يروي عنه، وسكت، ورَدَّ عليه ابنُ حجر[2] حيث قال: «وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وحكى من طريق الكُدَيْميِّ عن ابن المديني عن القَطَّان؛ قال: أنا لا أروي عنه. ولم يذكر من وَثَّقه، والكُدَيميُّ ليس بمعتمدٍ». ولكن هذه الملاحظة من ابن حجر لا تتأتَّى في كل ترجَمةٍ في الكتاب.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في «تهذيب التهذيب»: (١/ ١٢٨).

(٢) في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٠٢).

وممّا أخذ عليه أيضاً: أنه يُضعِّف أناساً ليسوا ضعفاء، منهم: (طالوت بن عباد) قال فيه: «ضَعَّفه علماء النقل»، ومنهم (معاوية بن هشام) قال فيه: «روى ما ليس من سماعه، فتركوه» وقد رَدَّ عليه في هذا الحافظُ الذهبي في «ميزان الاعتدال»[1].

وقد يَحتجّ ابن الجوزي بالرجل في إحدى كُتبه ثم يذكره من جملة الضعفاء والوضّاعين، فمثلاً: (خالد بن يزيد الدَّالاني)، احتجَّ به في كتابه «التحقيق» ودافع عنه، ثم ذكره في كتابه هذا من جملة الضعفاء، والوضّاعين! وقد يعكس الأمرُ فيذكر الرجلَ في كتابه هذا، ويدافع عنه، ويوثِّقه، ثم يذكره في كتابٍ له آخر، ويجرحه، ويضعِّفه، مثال ذلك: (صالح مولى التوأمة)، ضعَّفه في كتابه: «الإعلام بناسخ الحديث ومنسوخه»، ووثَّقه في كتابه: «الضعفاء» وفصل القولَ فيه، وهذا الصنيع من ابن الجوزي عجيبٌ![2].

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في ثلاث مجلَّدات.

١٧ ـ الحافل في تكملة الكامل: لابن الرُّومية، أبي العباس أحمد بن محمد بن مفرِّج الأموي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٣٧ هـ).

وقد أكمل فيه «الكاملَ» لابن عدي، ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥).

١٨ ـ المغني في الضعفاء والمتروكين: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، لكنه كبيرُ القدر، كثيرُ النفع.

وقد احتوى الكتابُ على ذكر: الكذَّابين، والوضَّاعين، والمتروكين، والهالكين. ثم على الثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين، أو تعنَّتَ بذكر بعضهم أحدٌ من الحافظين. ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين، وذكر منهم من نَصَّ على جهالته

---

(١) ٢/ ٣٣٤، وفي ٤/ ١٣٨.

(٢) انظر مقدمة المحقق لـ: «إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه» لابن الجوزي، ص: ٣٥ـ٤٨.

أبو حاتم الرازي وقال: «هذا مجهولٌ». ولم يذكر فيه من قيل فيه: «محلُّه الصدق»، ولا من قيل فيه: «يُكْتَب حديثه»، ولا من قيل فيه: «لا بأسَ به»، ولا من قيل فيه: «هو شيخٌ» أو «صالح الحديث». فإن هذا باب تعديل.

وقد رمز الذهبيُّ على من له روايةٌ في كتب الحديث الستة كالتالي:

البخاري: خ. النَّسائي: س.

مسلم: م. ابن ماجه: ق.

أبو داود: د. الجماعة كلهم: ع.

الترمذي: ت. السنن الأربعة: عه.

وقد هَذَّبه الذهبيُّ وقرَّبه، وبالغ في اختصاره تيسيراً على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في دار المعارف بحلب عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م في مجلَّدين، ثم صوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

١٩ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لينٌ: للحافظ الذهبي أيضاً.

تناول الذهبيُّ في هذا الكتاب تراجمَ الرجال الكذَّابين الوضَّاعين، والمتروكين الهالكين، والضعفاء من المحدِّثين والناقلين، والكثيري الوَهْم من الصَّادقين، والثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين، أو مَنْ لَيَّنَهم أحدُ الحُفَّاظ، فضلاً عن خَلْقٍ من المجهولين.

وبذلك أورد الذهبيُّ في كتابه هذا جميعَ من تُكلِّمَ فيه حتى وإن كان حافظاً ثقةً، وهو صنيعٌ اتَّبع فيه ابنَ عدي في كتابه «الكامل».

وقد رَتَّب الذهبيُّ هذا الكتابَ على حروف المعجم. وهو غيرُ كتابه «المغني في الضعفاء والمتروكين» الذي سبق تعريفُه آنفاً، يظهر ذلك بالمقارنة بين الكتابين، والمنهج المتبع في كلٍّ منهما، فالمغني أكثرُ تفصيلاً من «ديوان الضعفاء». أضف إلى ذلك ما جاء في خطبة الكتاب من التصريح بعنوانه، حيثُ قال الذهبي: «أمَّا بعد: فهذا ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين وخَلْقٍ من المجهولين.»، وهي تختلف

عن مقدّمة «المغني». كذلك فالمغني مرتَّبٌ على حروف المعجم دون النظر لأيِّ اعتبارٍ آخر، فابتدأ بمن اسمه (أبَان)، ثم (إبراهيم).. في حينٍ ابتدأ بـ: (الأحمدين) في ديوان الضعفاء. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى ما نَصَّ عليه غيرُ واحدٍ من العلماء، فقال التاج السُّبْكي بعد أن ذكر كتابي الذهبي في الضعفاء ـ وهما: ميزان الاعتدال، والمغني ـ: «وكتاباً ثالثاً في ذلك»[1]. وقال السَّخاوي: «كما أنَّ للذهبي في الضعفاء مختصراً سَمَّاه: (المغني)، وآخر سَمَّاه (الضعفاء والمتروكين) وذَيَّل عليه»[2]. ونقل عنهما طاش كبرى، فذَكَرهما ضِمن كُتب الذهبي، فقال: «والميزان في الضعفاء ـ وهو من أجَلِّ الكتب ـ، و«المغني» في ذلك، وكتابٌ ثالثٌ في ذلك»[3]. وأشار إليه ابنُ العِمَاد بقوله: «وله ميزان الاعتدال في نقد الرجال، والمغني في الضعفاء مختصره، ومختصرٌ آخر قبله»[4]. وصَرَّح بذلك الكَتّاني، فقال: «وكتابُ المغني في الضعفاء وبعض الثقات للذهبي.. وللذهبي أيضاً ديوان الضعفاء»[5][6].

طُبع بتحقيق الشيخ حماد محمد الأنصاري، في مكتبة النهضة الحديثية بمكة المكرمة عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م في مجلَّدين في (٣٧٦) صفحة.

٢٠ ـ ذيل «ديوان الضعفاء والمتروكين»: للحافظ الذهبي أيضاً.

ذكره الحافظُ السخاوي في «الإعلان»[7].

استدرك الذهبيُّ في هذا الذيل ما فاته في كتابه «ديوان الضعفاء»، وجاء في أوله: «هذا ذيلٌ على كتابي (ديوان الضعفاء) التقطتُه من عِدّة تواليف، وهذا شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابه، وإنما هو بحسب ما عرفتُ أو اطّلعتُ عليه...».

---

(١) طبقات الشافعية: (٩/ ١٠٤).
(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.
(٣) مفتاح السعادة: (٢/ ٣٢٣).
(٤) شذرات الذهب: (٦/ ١٥٥).
(٥) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٠.
(٦) انظر «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام...»: للأستاذ عبد الستار الشيخ: ص: ٣٩٤ـ٣٩٥.
(٧) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.

وقد رَتَّبه على ترتيب الأصل على حروف المعجم، لكنه بدأ بـ: (الأحمدين) من حرف الألف، وبـ: (المحمدين) من حرف الميم تكريماً لاسم النبيِّ ﷺ وتيمُّناً به، ويقع هذا الذيّلُ في (١٣) ورقة.

٢١ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ الذهبي أيضاً:

وهو كتابٌ جليلٌ، مبسوطٌ في إيضاح نَقَلَة العلم النبوي، وحَمَلَة الآثار. صنَّفه الذهبيُّ بعد تصنيفه كتاب «المغني» وطوَّل فيه العبارة، وزاد عدداً من الرواة على ما في «المغني». زاد معظمها من كتاب «الحافل في تكملة الكامل». لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الرومية (المتوفى سنة ٦٢٧هـ) و«الكامل» لابن عدي (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

وقد سار الذهبي في كتابه هذا على النهج التالي[١].

ـ رَتَّب الرواة على حروف المعجم وكذا في الآباء ليقرب تناوله.

ـ رَمَز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم.

ـ رمز (صح) أول اسم الراوي إشارةً إلى أنَّ العمل على توثيقه[٢].

ـ كل من يقول فيه «مجهولٌ» ولا يسنده إلى قائلٍ، فهو قول أبي حاتم الرازي، وإن قال: «فيه جهالةٌ»، أو «نكرةٌ»، «أو يجهل»، أو «لا يعرف»، وأمثال ذلك، ولم يعزه إلى قائلٍ، فهو من قول الذهبي نفسه.

وكذا إذا قال: «ثقةٌ»، أو «صدوقٌ»، أو «صالحٌ»، أو «لَيِّنٌ»، ونحو ذلك، ولم يضفه[٣].

وقد حوى الكتاب على: الكذَّابين، والوضَّاعين المتعمِّدين، والكذَّابين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، والمتهمين بالوضع، أو بالتزوير.

ثم على الكذَّابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي.

---

(١) انظر مقدمة «الميزان»: (١/ ١) وما بعدها.

(٢) انظر «لسان الميزان»: (١/ ٩).

(٣) انظر «الميزان»: (١/ ٦).

ثم على المتروكين الهلكى الذين كَثُرَ خطؤهم، وتُرك حديثهم، ولم يُعتمد على رواياتهم.

ثم على الحفاظ الذين في دينهم رِقَّةٌ، وفي عدالتهم وهنٌ.

ثم على المحدِّثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلطٌ وأوهامٌ، ولم يُترك حديثهم، بل يُقبل ما رَوَوْه في الشواهد، والاعتبار بهم، لا في الأصول، والحلال والحرام.

ثم على المحدِّثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لِيْنٌ، ولم يبلغوا رتبةَ الأثبات المتقنين.

ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهولٌ، أو يقول غيره: لا يُعْرَف، أو فيه جهالةٌ، أو يُجْهَل، أو نحو ذلك من العبارات التي تَدُلّ على عدم شهرة الشيخ بالصدق؛ إذ المجهول غير محتجٍّ به.

ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعةٌ، أو الثقات الذين تكلَّم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة؛ لكونه تعنَّت فيه، وخالف الجمهورَ من أولي النقد والتحرير.

هذا الكتابُ من أجمع الكتب وأحسنها وأنفعها في معرفة الضعفاء[1].

---

(١) وقد استدرك على «ميزان الاعتدال» جماعةٌ من العلماء، منهم:

١ ـ الحافظ الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥هـ) في كتابه: «ذيل الميزان» بيَّن فيه كثيراً من أوهام الذهبي واستدرك عليه عِدَّةً من الأسماء.

٢ ـ الحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤هـ) في كتابه: «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» جمع فيه بين «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي و«ميزان» الذهبي، مع زيادات.

٣ ـ الحافظ سليمان بن يوسف الياسوفي (المتوفى سنة ٧٨٩هـ)، في: «حاشيته على الميزان».

٤ ـ الحافظ زَيْن الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ) في كتابه المعروف: «ذيل الميزان» وهو من مصادر الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان».

٥ ـ الحافظ برهان الدين سِبط بن العجمي الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١هـ) في كتابه: «نَثْل الهِمْيان في مِعْيَار الميزان». =

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، في دار إحياء الكتب العلمية بالقاهرة عام ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م في أربع مجلَّدات، ثم صوَّرته دار المعرفة ببيروت، وله طبعاتٌ أخرى.

٢٢ ـ تكملة أسماء الثقات والضعفاء: للحافظ ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

وهو مخطوطٌ بمكتبة كارل ماركس في لايبزج بألمانيا الشرقية برقم [٢٨].

٢٣ ـ ذيلٌ على ميزان الاعتدال: للحافظ أبي الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٤هـ).

استدرك فيه العراقي على كتاب «الميزان» للذهبي، وذكر فيه من تُكلِّم فيه وفاتَ صاحبَ «الميزان». وهو كتابٌ مُهِمٌّ لاعتماد مؤلِّفه على كتبٍ كثيرةٍ وقيّمةٍ، منها ما هو مفقودٌ كـ: «تاريخ الغرباء» لابن يونس، و«تاريخ مصر» لابن يونس أيضاً، وكتاب «أعيان الموالي» لأبي عُمَر الكِنْدي، و«تاريخ نَيْسَابور» لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري، و«الحافل في تكملة الكامل» لابن الرُّومية وغيرها.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ السيد صبحي السَّامَرَّائي في عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ببيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبي في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٥٣١) صفحة.

٢٤ ـ لسان الميزان: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

وهو لسان لكتاب «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، الذي سَبَق الحديث عنه آنفاً، وهذا الكتاب من أبرز ما ألَّفه الحافظُ ابن حجر في رجال الحديث، والذي دَوَّن

= ٦ ـ ثم الحافظ ابن حجر العسقلاني، حيث ألَّف على «الميزان» ثلاثةَ كتبٍ هي: «ذيل الميزان» يشتمل على نحو من ألفي ترجمة زيادةً على الأصل، بيَّض الحافظُ أوائلَه، و«تحرير الميزان» ويشتمل على إصلاح ما وقع للذهبي من وهمٍ، وما فاته من تراجم، و«لسان الميزان» وهو أحفلها وأوفاها وأجلّها، سيأتي تعريفه.

فيه ما استفاده من كتبِ الأئمة الحفَّاظ سابقيه كالذهبي والعراقي وسواهما، فأصبح كتابُه هذا مرجعاً في بابه، إماماً في محرابه، وحُقَّ له أن يحظى بهذه الرتبة العالية والمقام الرفيع. وقد ألَّف الحافظ ابن حجر هذا الكتاب قبل تأليفه كتابه «تهذيب التهذيب»، فقد فرغ من «اللسان» سنة ٨٠٥هـ، وفرغ من «تهذيب التهذيب» سنة ٨٠٨هـ، فلذلك كانت الإحالةُ عنده في «اللسان» إلى «تهذيب الكمال» في أكثر الأحيان، وهذا مما تنبغي الإشارة إليه والانتباه له.

وأذكر هنا أيضاً: أنَّ الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ لم يذكر في كتابه «اللسان»: أنه أراد استقصاء تراجم الرواة الضعفاء، وإنما اهتم باستيفاء تراجم «الميزان»، وأضاف إليها ما جاء في أصول «الميزان» ومتعلّقاته، فيخطىء من ظنَّ: أنَّ «اللسان» قد استوفى جميعَ تراجم الرواة الضعفاء.

كلمةٌ حول تسمية هذا الكتاب:

تسميةُ ابن حجر كتابَه هذا باسم: «لسان الميزان» لها مدلولٌ علميٌّ دقيقٌ عميقٌ، ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مقدّمة تحقيقه لهذا الكتاب، يقول رحمه الله تعالى:

«سَمَّى الحافظُ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه «ميزانَ الاعتدال في نقد الرجال»، وفي تسميته هذه مدلولٌ علميٌّ هامٌّ، وهو أنَّ من ألَّف قبله في تراجم الرجال المُنتَقَدين كان في تأليفه شيءٌ من التساهل والتسامح أو التشدُّد والتعنُّت، فألمع الحافظ الذهبي بهذه التسمية إلى وقوع ذلك ممن سبقه في تأليف تراجم الرجال وأشار إلى أنَّ كتابه تفادَى فيه الشَّططَ والعَنَت والتساهل والتسامح، فأقامه وأسَّسه على النقد المعتدل الذي لا وَكْسَ فيه ولا شَطَط فسَمَّاه «ميزان الاعتدال»، وهو ملحظٌ صحيحٌ وجيهٌ، لا ينتبه كلُّ قارىء لدلالته التي أشرتُ إليها.

وجاء الحافظ ابن حجر فأربَى على الحافظ الذهبي في دِقَّة تسمية كتابه باسم «لسان الميزان»، مشيراً بكلمة «اللِّسان» التي أدخلها على «الميزان»، إلى أنَّ كتابه هو الفيصلُ الحَكَمُ في بابِهِ وموضوعِه، لشِدَّة ضبطِ عِيَاره في الوزن، كما يُضبَطُ عِيارُ وزنِ الذهبِ واللؤلؤ، باستقامةِ (لسان الميزان) لا مَيْلَ فيه إلى يمينٍ أو يسارٍ، وعلى هذا فكلمةُ (اللسان) ليست من باب الإقحامِ وتسميةِ الكتاب باسمٍ يميِّزه عن

(الميزان)، بل هي نظرةٌ دقيقةٌ بارعةٌ من إمامٍ بارعٍ دقيق أفِيقٍ، وضعها كاللؤلؤة الفريدة في واسطة العِقد، فلِلَّه دَرُّه ما أَدَقَّ نظرَه، وأجمَلَ ما سَطَره.

و«لسانُ الميزان» هو الحديدة الرفيعة التي تكون في وسط الحديدة الطويلة التي تَحمِلُ الكِفَّتين، ويُسْتَدَلُّ به عند استوائه تماماً على تعادل الكِفَّتين»[1].

وقد يتلخَّص منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب على النحو التالي:

- رَتَّب تراجم الرواة على حروف المعجم كأصل الكتاب.

- ثم ذكر المعروفين بكُنَاهم، ورَتَّبهم على حروف المعجم. ثم ذكر المُبْهَمين وقَسَّمهم إلى ثلاثة فصول:

أ ـ المنسوب.

ب ـ من اشتهر بقبيلته، أو صنعته.

جـ ـ من ذكر بالإضافة.

- زاد على الكتاب جملةً من التراجم كثيرةً. فما زاده عليه من التراجم المستقلّة جعل قُبَالته أو فوقه حرف (ز)، وما زاده من تذييل شيخه الحافظ العراقي حرف (ذ).

يختم كلامَ الحافظ الذهبي بقوله: انتهى»، وما بعدها فهو من كلامه ـ أي الحافظ ابن حجر ـ.

- وضع في آخر «اللِّسان» فصلاً جرَّد فيه الأسماءَ التي حذفها من «الميزان» اكتفاءً بذكرها في «تهذيب الكمال».

وكتاب «اللسان» مع أصله «الميزان» عمدةٌ في هذه الباب لا يُستغنى عنه.

طُبع بتصحيح الأستاذ أمير الحسن النعماني، وأبي بكر الحضرمي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكن) بالهند عام ١٣٣١ هـ ـ ١١٩١٤ م في سبع مجلَّدات. ثم طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م في سبع مجلَّدات.

---

(١) انظر مقدمة الشيخ أبو غُدَّة لـ: «لسان الميزان» (١/ ٧٩ ـ ٨٠)، طبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٢٥ ـ **نشر الهيمان في معيار الميزان**: لسبط بن العجمي، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

اختصر فيه «الميزان» للذهبي، لكنه لم يُمعن النظرَ فيه.

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية، برقم [٢٣٣٤٦ ب] في ١١٦ ق، مؤرَّخ ٨٣٥ هـ بخط المؤلف.

٢٦ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**: لسبط بن العجمي أيضاً.

أوضح المؤلِّفُ في مقدِّمته للكتاب بأنه ترجم لكل من وقع عليه من الرواة أنه رُمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، ولم يذكر فيه أنه مُتَّهَمٌ؛ وذلك لاحتمال أن يُراد أنه مُتَّهمٌ بالكذب. وقد بَذل المؤلِّفُ جهداً كبيراً في جمعه وانتخابه من كتب الرجال كـ: «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، وتراجم من موضوعات ابن الجوزي، وكتاب «المجروحين» لابن حِبّان، ومن تلخيص «المستدرك» للذهبي وغيرها، ورتَّبه على حروف المعجم في الاسم واسم الأب، ورقَّم على مَن له روايةٌ في الكتب السِّتَة بالرمز المشهور عند أهل الحديث كـ: (خ) لمن أخرج له البخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(س) للنَّسائي، و(ق) لابن ماجه.

وبدأ الكتاب بمقدِّمةٍ نفيسةٍ ذكر فيها إثمَ من كذب على رسول الله ﷺ، وأضاف الوضَّاعين وسبب الوضع، وكيف يُعرَف كون الحديث موضوعاً، وتأتي أهمية الكتاب: أنه أفرد به للرواة الوضّاعين والمُتَّهمين بالوضع ممّا نُقِلَ عن الأئمة المتقدِّمين في ذلك مشيراً إلى سبب الاتّهام.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامرَّائي في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في (٥٥٧) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

٢٧ ـ **مختصر ميزان الاعتدال**: لأبي زيد، عبد الرحمن بن أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي (المتوفى سنة ١٢٣٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٦).

٢٨ ـ المجموع في الضعفاء والمتروكين: جمع الشيخ عبد العزيز عزّ الدين السِّيروان.

جَمَع فيه المؤلِّفُ ثلاثة أهمِّ كُتبٍ في الموضوع، وهي: «الضعفاء والمتروكين» للنَّسائي، و«الدَّارقُطني»، و«كتاب الضعفاء الصغير» للبخاري، وذلك تسهيلاً للبحث والتنقيب، وتيسيراً للمعرفة كما ذكره في المقدِّمة. وذكر معرفةَ رأي أكثرِ من عالمٍ في الجرح والتعديل في الشخص الواحد من المجروحين المذكورين في هذه الكتب الثلاثة، وأضافَ إليه ما قاله كبارُ العلماء مثل: العُقَيليّ، وابن عِديٍّ.

طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* * *

٤٧ ـ مصادر الثقات والضعفاء

وهي الكتب التي تجمع بين الثقات والضعفاء، مثل:

١ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن مَنيع البصري (المتوفى سنة ٢٣٠هـ).

يقع هذا الكتاب في ثماني مجلَّداتٍ، تناول المجلَّدُ الأولُ والثاني منها سيرةَ النبي ﷺ، أمَّا الأجزاء الستة الأخرى فهي التي تعنينا؛ لأنها تناولت طبقات رجال الحديث من الثقات والضعفاء.

وقد تناول المجلَّدُ الثالثُ تراجم البَدْريِّين،

وتناول المجلَّدُ الرابع تراجمَ من له إسلامٌ قديمٌ ولم يشهد بدراً، وكذلك من أسلم قبل فتح مكَّة.

وتناول المجلَّدُ الخامسُ طبقات التابعين وأتباع التابعين ومن تلاهم مرتَّبين على المُدُن، وقد اقتصر فيه على أهل المدينة منهم وأهل مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم.

وتناول المجلَّدُ السادسُ أهلَ الكوفة من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ترجم لمعاصرين له.

وتناول المجلَّدُ السابعُ أهلَ البصرة، وواسِط، والمَدائن، وبغداد، وخُراسان، والرَّيّ، وهَمَذان، وقُمْ، والأنبار، والشَّام، والجزيرة، والعواصم، والثُّغور، ومصر، وأيلة، وإفريقية، والأندلس، ورغم تناوله لهذه المناطق الكثيرة؛ لكنه أولى البصرةَ العناية الأولى، ثم الشام ومصر، أمَّا بقية الأماكن فلا يذكر من أهلها سِوى بضعة رجال، وقد لا يذكر إلاَّ رجلاً واحداً.

أما المجلَّدُ الثامنُ فقد خصَّصه للنساء الصحابيات فقط.

وقد اهتمَّ ابنُ سعد بتراجم الصحابة والتابعين والأتباع من المتقدّمين، فيطيل الترجمةَ ذاكراً نسب الشخص ومفصّلاً في أخباره وأحواله الدَّالَّة على مكانته في العلم، أو على درجة ورعه وتقواه، أو على ميوله وعقيدته مما له أثرٌ في توثيقه وقبول رواياته.

وقد استعمل ابنُ سعد ألفاظ الجرح والتعديل في هذا الكتاب كقوله: «ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ كثيرُ الحديث» وقوله: «فيه ضَعْفٌ» وقوله: «ضعيفٌ ليس بشيءٍ» وقوله: «ليس بذاك»[1]. ويقول: «كان شيخاً، وعنده أحاديث» ومن عادته ألا يقول هذه اللفظة إلاَّ في الراوي كثير الحديث[2]. واعتبر العلماءُ كلامَه في الجرح والتعديل جيّداً مقبولاً[3]، وهو يَدُلُّ على اهتمامَه بالجرحِ والتعديل بالإضافة إلى طبيعة التراجم التي تتناول رواة الحديث سواء أكانوا محدِّثين غلب عليهم الحديثُ، وعُرِفوا به، أم فقهاء يكوِّن الحديثَ جزءاً هامّاً من ثقافتهم[4].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق لفيفٍ من المستشرقين بـ: «ليدن» (في بريل) عام ١٣٢٢هـ ـ ١٩٠٤م، في تسع مجلَّدات، ثم صدرت له طبعات أخرى.

٢ ـ كتاب المعرفة والتاريخ: للحافظ يعقوب بن سفيان بن جوان أبي يوسف ابن أبي معاوية الفارسي الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ):

أهمية هذا الكتاب كبيرةٌ؛ لأنه من أقدم المصادر التي تناولت تاريخَ القرون الثلاثة الأولى الهجرية، حيث لم يصل إلينا من كتب التاريـخ المتقدّمة إلاَّ عددٌ محدودٌ جدّاً، لذلك فإضافة هذا المصدر إليها مهمٌّ في تكثير مصادر تلك الفترة. وكذلك فإن أهميته تتّصل بمكانة مؤلِّفه العلمية، وتضلّعِه في الحديث، والرجال، والتاريخ.

وقد فُقد المجلَّد الأوّلُ من الكتاب، وهو يحتوي على مادةٍ تاريخيةٍ مرتّبةٍ على

---

(١) الطبقات الكبرى: (٧/ ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٨٧، ٤٨٠).

(٢) إكمال تهذيب الكمال: (١/ ٢٢٨).

(٣) الإعلان بالتوبيخ: (ص: ٧١٠).

(٤) انظر: «فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال».

السِّنين. ولا يمكن الحكمُ على قيمة القسم المفقود بصورةٍ دقيقةٍ، لكن المقتطفات المقتبسة منه تَدُلُّ على أهميته؛ حيث ينفرد أحياناً بمعلوماتٍ غنيةٍ. وما بقي من القسم المرتَّب على الحوليات يتعلَّق بالعصر العباسي الأوَّل وينتهي إلى سنة ٢٤٢هـ.

أمّا التراجم التي أوردها بعد الحوليات فهي تمثِّل كتاباً مستقلاً عن الحوليات، ولكن المؤلِّف أراد الجمع بين الحوليات، والتراجم وسَمَّى كتابه: «كتاب المعرفة والتاريخ» أي: معرفة الرجال، والتاريخ على السنين.

وفي قسم التراجم راعى المؤلِّفُ في الترتيب العام لكتابه نظامَ الطبقات، فقدَّم تراجم الصحابة، ثم التابعين، وقسَّم التابعين من أهل المدينة إلى طبقاتٍ لكنه قدَّم فقهاءَ التابعين من أهل المدينة على من سِواهم من الحفّاظ، وصرَّح بأنه قدَّمهم لفقههم، ولكن التزامه بالترتيب على الطبقات لا يستمر بعد طبقات التابعين من أهل المدينة؛ لأنه بدأ بتقديم تراجم مفصَّلةٍ لمشاهير العلماء فقط. كذلك راعى المؤلِّفُ ترتيب التراجم على أساس الأسماء ضِمن المنطقة، فذكر من يُسمَّى «عبد الله» في مكانٍ واحدٍ، ثم من يُسَمَّى «سلمان»، ثم من يُسَمَّى «كعب» وهكذا، ولم يرتِّب الأسماء على حروف المعجم.

أمَّا «المجلد الثالث» فقد تَرْجَمَ فيه لمن بعد التابعين من رواة الحديث، وبيَّن أحوالَ الكثيرين من الرجال من رواة الحديث من حيث الجرح والتعديل، كما عقد عنواناً في «معرفة القضاة»، وسرد فيه أسماء قضاة البصرة، ثم رجع إلى التعريف بالرِّجال وذكر أحوالهم، ثم ذكر أول أخبار أهل الكوفة، فذكر فضائلها، ثم ترجم لعبد الله بن مسعود وسلمان الفارسي، ثم التابعين ومن بعدهم من أهل الكوفة، وعقد فصلاً خاصاً في ما جاء في الكوفة، والإمام أبي حنيفة وأصحابه، والأعمش وغيره. وذكر روايات في ذمِّ الكوفة[1].

ثم عقد فصلاً عنوانه «باب من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعِّفونهم من الكوفيين ومن في عدادهم من سائر الآفاق».

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

وأخيراً عقد فصلاً في «الكنى والأسامي ومن يُعرف بالكنية»، وبه انتهى هذا الكتاب.

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العُمري في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م في ثلاث مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

٣ ـ التاريخ[١] والعِلَل: للإمام أبي زكريا، يحيى بن معين البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣هـ).

هذا الكتاب من رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري (المتوفى سنة ٢٧١هـ) عن ابن معين. ومادةُ الكتاب ليست منظَّمةً، بل هي مجموعةٌ من أقوال ابن معين في جرح الرجال وتعديلهم والتعريف بأسماء من يُعرف بالكُنى منهم وبكُنى من يُعرف بالأسماء منهم. ومعرفة نسبتهم وطبقتهم، كالقول عن الرجل: أنه صحابيٌّ أو تابعيٌّ، وكذلك من روى عن الرجل أو من لم يَرْوِ عنه.

ومن الجدير بالذكر بيانه: أنَّ مهمَّةَ العباس بن محمد الدوري لم تقتصر في هذا الكتاب على نقل أقوال شيخه فحسب، بل أضاف إليها بعضَ المعلومات كذكره حادث وفاة ابن معين، وسنة وفاة الإمام أحمد بن حنبل، أي: بعد وفاة ابن معين بثماني سنوات[٢]. وكذلك عقب الدوريُّ على بعض أقوال شيخه ليفسِّر الغامض ويجلو الشبهات، مثال ذلك تعقُّبه رواية ابن معين بسنده: «أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمرَ في طريق الرَّيّ». قال الدوري: «إنَّ أهل المدينة ومكَّة يُسَمّون النبيذَ خمراً، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في طريق الرَّيِّ، فقال رأيتُه يشرب خمراً»[٣]. ولطول ملازمة الدوري لابن معين إلى وفاته فإنه حمل عنه آخر

---

(١) العرب حين بدؤوا بتدوين السِّير والتراجم أطلقوا على التراجم اسمَ «التاريخ»، فالتاريخُ عندهم هو «تراجم» كما ترى في تسمية «تاريخ البخاري» للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وهو تاريخٌ كبيرٌ على طريقة المحدِّثين، جَمَع فيه الرّواةَ الثقات والرّواة الضعفاء. و«تاريخ بغداد» للإمام أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، وتاريخه أشهر من أن يعرَّف أو يُوصَف.

(٢) التاريخ والعلل: ص: ١٢.

(٣) المصدر السابق.

أقواله في الرجال أيضاً[1]، ولذلك أهميته؛ إذ كثيراً ما يختلف قول ابن معين في الرجل الواحد بين ما ينقله البغداديون وغيرهم، ولاشكّ: أنَّ ما ينقله البغداديون هو آخر أقواله.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق العلامة الفاضل الدكتور أحمد نور سيف، في مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م في أربع مجلَّدات.

٤ ـ معرفة الرجال: ليحيى بن معين أيضاً.

بقي من هذا الكتاب الجزءُ الأولُ والثاني فقط، وهما رواية أبي العباس أحمد ابن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي عن ابن معين، وهذا الكتاب كسابقه مجموعةٌ من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال وتعديلهم، ومعظمها أجوبةٌ على أسئلة تلميذه المذكور أو على أسئلة آخرين بحُضوره، وكثيراً ما يتكرَّر السؤال عن شيخٍ في أكثر من موضعٍ فيقول فيه ابنُ معين ثم يسأل عنه فيُعيد قولَه، وربما أضاف إليه ما كان يبيِّن في المرة الثانية عِلّةَ جرحه كما فعل مع (نصر بن باب) حيث جَرَحه عندما سئل عنه أول مرةٍ، وتكرَّر السؤال عنه فأعاد الإجابةَ مبيِّناً لهم سببَ جرحه إيّاه، إذ كان نصر يحدِّث عن عوفٍ من كتابٍ عنده فارتاب ابنُ معين ونظر في الكتاب فإذا فيه «حدَّثني نوح بن أبي مريم أبو عَصمة الخُراساني عن عوفٍ»، ولذلك وَصَف ابنُ معين نصراً هذا بأنه كذَّابٌ خبيثٌ.

وينبغي الانتباهُ إلى أنَّ بعض ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن معين لها معانيها الخاصة عنده، فمثلاً هو يستعمل أحياناً لفظ «ليس بشيءٍ» ويعني: أنَّ أحاديث الراوي قليلةٌ، ولا يقصد بذلك جرحه، لكنه في معظم الأحيان يريد بها: أنه ضعيفٌ مثل بقية النقاد. كما يستعمل لفظَ: «لا بأسَ به» ويعني: «ثقةٌ»، وإذا قال: «يُكْتَب حديثُه» فمعناه أنه عنده من جملة الضعفاء.

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد كامل القصَّار، ومحمد مطيع الحافظ في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في مجلَّدين.

---

(١) نبّه عليه ابن عدي في «الكامل»: (٢/ ٥٢٨).

٥ ـ العِلَل ومعرفة الرجال: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

هذا الكتابُ من رواية ابنه عبد الله، ويحتوي روايات متباينة يجمع بينها التعريفُ برجال الحديث كذكر كُنَاهم أو الأخوة منهم أو سِني وفياتهم أو رحلاتهم أو أخبار مِحَنهم وما إلى ذلك مما يتصل بحياتهم وصفاتهم الجسمية والخُلُقيّة، أو ذِكر سماع المحدِّث عن شيخٍ من الشيوخ، أو نفي سماعه منه وما إلى ذلك مما له صلةٌ بنقد إسناد الحديث. ويتكلَّم في جرح الرجال وتعديلهم، كما يعرض جملةً من الآراء الفقهية، ويسوق ذلك بالأسانيد.

والكتابُ يتعلَّق أيضاً بِعلَل الحديث مما يضاعف قيمتَه، وقد استفاد منه ابنُ أبي حاتم الرازي بنطاقٍ واسعٍ في كتابه «الجرح والتعديل» حيث كتب إليه عبد الله بن حنبل ـ راوية كتاب «العللَ ومعرفة الرجال» ـ بعض روايات هذا الكتاب. والكتاب غير مرتَّبٍ على أساسٍ معيَّنٍ.

تنبيه:

لقد ذكر الحافظ ابن حجر: «أن الإمام أحمد يُطلِق لفظَ «مُنْكَر الحديث» على من يُغْرِب على أقرانه بالحديث، أي: يتفرَّد وإن لم يخالف؛ عرف ذلك بالاستقراء من حاله»[١]. كما ذكر الحافظُ ابن حجر أن المُنْكرَ يطلقه الإمامُ أحمد بن حنبل وجماعةٌ على الحديث الفرد الذي لا متابع له[٢]. فلا يلزم أن يكون الراوي الذي أطلق عليه ذلك ممن لا يُحْتَجّ به، وقد بيَّن الإمام اللَّكْنَوي بالاستقراء: أنَّ مراد الإمام أحمد من قوله في الراوي: هو كذا وكذا: أنَّ فيه لِيناً[٣].

طُبع الكتابُ بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباسٍ في الدار السَّلفية ببومبائي (الهند)، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ في (٤٢٤) صفحة، وطُبع بتحقيق الأستاذ

---

(١) هدي الساري: ص: ٤٥٣.

(٢) ميزان الاعتدال: (٤/ ٤٨٣).

(٣) الرفع والتكميل: ص: ١٠٠ـ١٠٣.

صبحي البدري السامرَّائي في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٦ ـ التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

رتَّب البخاري هذا الكتابَ على حروف المعجم، لكنه تجاوز هذا الأصلَ بتقديم المحمّدين لشرف اسم محمَّد ﷺ، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم، وهو يأخذ الحرفَ الأوّلَ فقط من الاسم ثم يرتِّب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من اسم الأب.

تحتوي تراجم الكتاب على اسم الراوي واسم أبيه وجدِّه وكُنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كِلَيهما، وقلَّما يُطيل ذِكرَ الأنساب، ويذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجَمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجمة؛ ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسنادٍ ليس فيه صاحبُ الترجمة؛ فتكون روايتُه من المتابعات والشواهد. وهذه الرواياتُ تُشير إلى مكانة صاحب الترجَمة في العلم، وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية، ونجده في أماكن أخرى يَسْرِد رواياتٍ كثيرةً فتطول الترجمةُ. ولا يقدِّم البخاري معلوماتٍ وافيةً على أحوال الراوي وإن ذكر أحياناً الصفات الجسمية والخُلُقيّة والعقلية للرواة، كما أشار إلى عقائدهم وآرائهم وإلى مشاركتهم في الغَزوات أو الفتوح وموقفهم من أحداث عصرهم كالفتنة زمن عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ ووقعة الحرة مما له دلالةٌ على اتجاه الراوي وميوله، وذكر الوظائف التي أشغلها بعضُ المحدِّثين خاصة القضاة.

يعطي البخاريُّ سني الوفيات اهتماماً خاصاً، فقد ذكر سني وفيات أصحاب التراجم بنسبة ٥ بالمئة تقريباً، أما سني ولادتهم فلا تزيد نسبة ذكرها على ٣ بالمئة، وعندما لا يستطيع تحديد سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة بحادثٍ مشهورٍ مما يعين على تصوُّر وقتها.

ويستعمل البخاري في هذا الكتاب ألفاظَ الجرح والتعديل، ويُلاحَظ تورُّعه عن استعمال ألفاظ حادَّةٍ في الجرح فغالباً ما يقول: «فيه نظرٌ» و«يخالف في بعض

حديثه»، وأشد ما يقول: «مُنْكَر الحديث». وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: «ثقةٌ» أو «حَسَنُ الحديث»، أو يسكت عن الرجل، وقد عَدَّ البعضُ سكوته عن الراوي توثيقاً له، ولا يُسَلَّمُ له ذلك على إطلاقه، بل قد ذهب الحافظُ ابن حجر ـ وهو أحسن من استقرأ البخاريَّ ـ إلى عدم اعتبار سكوته عن الراوي توثيقاً له، فقال عند الكلام عن (يزيد بن عبد الله بن مُغَفَّلٍ): «قد ذكره البخاري في تاريخه فسَمَّاه يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً فهو مستورٌ»[1].

وينبغي التفطُّنُ إلى معاني ألفاظ الجرح والتعديل التي يستعملها البخاري في اصطلاحه، فإنه إذا قال: «فيه نظرٌ» فمعنى ذلك: أنَّ الراوي ضعيفٌ عنده غالباً، وليس بمعنى متروكٌ ـ كما هو استقراءُ الحفاظ الذهبيِّ والعراقيِّ والسَّخاويِّ ومن تابعهم ـ وقد وَرَدَتْ عبارة: «فيه نظرٌ» في التاريخ الكبير في اثنين وتسعين موضعاً. وإذا قال: «فلانٌ سكتوا عنه» فإنه يقول ذلك فيمن تركوا حديثَه، ونبَّه البخاري إلى أنَّ كلَّ من قال فيه: «مُنْكَر الحديث» فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه، وقد يُطلِق البخاريُّ على الشيخ عبارة: «ليس بالقويِّ»، ويريد: أنه ضعيفٌ.

وينقل البخاريُّ أقوالَ أئمة الجرح والتعديل في الرجال؛ لذلك ترد ألفاظُ جرح أخرى أشَدُّ مما ذُكِرَتْ في بعض التراجم، أمَّا الروايات الحديثية التي يسوقها البخاريُّ من طريق أصحاب التراجم؛ ففيها الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ، وهو يقدِّم في الترجمة الواحدة الرواية الصحيحة غالباً، ثم يسوق متابعاتها[2].

طُبع الكتابُ بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني رحمه الله تعالى في دائرة المعارف العثمانية، بحَيْدرآباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م في ثماني مجلَّدات.

٧ ـ التاريخ الأوسط[3]: للبخاري أيضاً.

بدأ البخاريُّ هذا الكتابَ بقصة الهجرة إلى الحبشة ثم ذكر بعض أخبار السيرة

---

(١) النكت على ابن الصلاح: ص: ٥٤٨.

(٢) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) طُبع هذا الكتاب خطأً باسم «التاريخ الصغير».

في المرحلتين المكية والمدنية باقتضابٍ وانتخابٍ دون أن يتعرَّض لسائر الأحداث، ثم ترجَم لمن مات من الصحابة في عصر السيرة، ثم في عهد كلٍّ من الخلفاء الراشدين الأربعة، ثم رَتَّب الرواة الآخرين حسب وفياتهم ضِمْن عقودٍ زمنيةٍ إلاَّ أنه اقتصر على التقسيم إلى خمس سنوات بعد سنة ٢١٠هـ، وهذا التقسيمُ ينفع عندما لا تُعرَف سني الوفيات بصورةٍ دقيقةٍ فتنظمها العقودُ. ويذكر البخاريُّ في التراجم الاسمَ واسمَ الأب، وأحياناً الشيوخ والتلاميذَ، وأحياناً يسوق روايةً من طريق صاحب الترجَمـة.

٨ ـ **التاريخ الكبير**: أو: «**تاريخ رواة الحديث**»: لأبي بكر، أحمد بن زُهَيْر بن حرب بن شدَّاد النَّسائي، المعروف بابن أبي خَيْثَمَة (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

قال الخطيب البغدادي عن هذا الكتاب: «لا أعلم أغزر فوائد منه»(١). ووصفه الحافظ السَّخاوي بأنه كثيرُ الفوائد(٢).

ذكر ابنُ خيثمة في هذا الكتاب الصحابةَ على ترتيب حروف المعجم، مراعياً الحرف الأول من أسمائهم فقط، دون أن يرتِّبهم داخل الحرف الواحد. وبعد انتهائه من حرف الياء عقد فصلاً ذكر فيه من حدَّث عن النبيِّ ﷺ ولم يعرف اسمَه، مثل ابن الجَعْدِية، وابن الفاكهة، وعمِّ خَنْساء، وعمِّ عُمَيْر بن سعد وغير ذلك.

ثم ذكر تسميةَ من سمع من النبي ﷺ وكانت له صحبةٌ ولولده صحبةٌ أمثال: عبد الرحمن بن أبي بكر، وعائشة أم المؤمنين وأختها أسماء ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم، وقدَّم أولاد العشرة المبشَّرة بالجنَّة.

ثم ذكر الإخوة الذين حدَّثوا عن النبي ﷺ مع بيانٍ إن كانا شقيقين أو أخوين لأبٍ أو لأمٍّ.

ثم ذكر من كفّ بصرُه من الصحابة، ثم العور من أصحاب رسول الله ﷺ.

ثم ذكر تسمية من آخى بينهم النبيُّ ﷺ من الصحابة.

---

(١) تاريخ بغداد: (٤/ ١٦٣).

(٢) الإعلان والتوبيخ: ص: ٥٨٨.

ثم ذكر من روى عن أبيه عن جدِّه، ولجدِّه صحبةٌ. وبعدها عقد عنواناً في تسمية القبائل الذين رووا عن النبيِّ ﷺ.

ثم ذكر النساء الصحابيات، فبدأهن بفاطمة بنت رسول الله ﷺ، ثم بزوجاته الطيِّبات الطاهرات. ثم رتَّبهن على القبائل مبتدئاً بالهاشميات منهن.

وختم تراجم الصحابة بالأحاديث الواردة في فضل القرون الثلاثة، وبعد ذلك عقد فصلاً فيمن حدَّث من الصحابة عن التابعين.

ثم ذكر من أدرك النبيَّ ﷺ وكان بعده فلم يَلْقه، وذكر منهم صغارَ أولادِ الصحابة الذين لم يبلغوا عند وفاة النبيِّ ﷺ (المخضرمون).

ثم ذكر الأولاد والإخوة مبتدئاً بأولاد العشرة، مع ذكر أولاد التابعين وكذا الإخوة، وذكر من له روايةٌ منهم، إضافةً إلى نقل أقوال الأئمة فيهم جرحاً وتعديلاً.

وأمَّا عن طبيعة مادته في هذا القسم من الصحابة فإنه يذكر اسمَ صاحب الترجَمة واسمَ أبيه ونسبتَه إلى قبيلة وكنيته، وقد يصرِّحِ أحياناً باسم أمِّه، وهي فائدةٌ لا توجد في كثيرٍ من كتب التراجم، ويذكر أحياناً سنةَ وفاتِه. كما يُورِد له روايةً أو أكثر من مروياته، أو مما له علاقةٌ بصاحب الترجَمة، وهذا يُفيد في التعريف بالصحابي، حيث إنَّ الرواية المباشرة عن النبيِّ ﷺ إحدى الوسائل لمعرفة الصحابي وتمييزه، وقلما يسمِّي المصنِّفُ شيوخَ صاحبِ الترجَمة الذين أخذ عنهم، وكذلك نادراً ما يسمِّي التلاميذَ الذين رووا عنه. كما لا يذكر تفاصيل عن حياة صاحب الترجَمة وأحواله وصفاته الجسمية والخُلُقِيِّة والأحداث الهامَّة التي وقعت له. ويسرد المصنِّفُ أحياناً في خلال التراجم أسماءَ من روى عن النبي ﷺ من قبيلةِ صاحب الترجَمة[1].

وقد ذكر في كلّ ترجَمةٍ الاسمَ واسمَ الأب وبعض أخبار المترجَم له وشهودَه المغازي، ويورد حديثاً له عن النبي ﷺ، ويُشير إلى الولاة والقُضاة منهم، وربما ذكر عقائدَهم وبعض أقوال وفتاوى المشهورين منهم، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل فيهم، ويذكر أحياناً سني الوفيات.

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٤١ ـ ١٤٩.

وقد حافظ المصنِّفُ على ذكر الأسانيد في سائر رواياته، ويختلف طُول التراجم بين السطر إلى بضع صفحات حسب أهمية المترجَم لهم.

والكتابُ ما زال مخطوطاً[1].

٩ ـ التاريخ: لأبي زُرْعة، عبد الرحمن بن عمرو النَّصري الدمشقي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ).

يتناول المصنِّف في هذا الكتاب أخباراً مقتضبةً تتعلَّق بالسيرة والخلفاء الراشدين والأمويِّين والعباسيِّين، كما يتناول أخبارَ بعض رجال الحديث من طبقة التابعين ومن بعدهم بالدرجة الأولى، قد ذكر أخبارَ بعض الصحابة أحياناً. ويقتضب في بعض التراجم ويفصل في بعضها، وترد التفاصيل عادةً في تراجم الشاميِّين مثل الأوزاعيِّ ومَكْحُول، وتتركَّز مادته حول المواليد والوفيات، وقلَّما يعرض للجرح والتعديل ومزايا المترجَم لهم، ولم يراعِ المصنِّفُ في هذا الكتاب أسلوباً محدَّداً في تنسيق المادة وتبويب الكتاب، ومِن ثم تكثر فيه الانتقالاتُ المفاجئةُ من موضوعٍ إلى آخر. وقد ذكر أسانيدَ رواياته، ورغم احتواء المصادر الأخرى على معظم ما أورده، لكنَّ أهميته تظهر في تعضيد تلك الروايات وتكثير طُرُقِها خاصّةً مع ما يتمتَّع به أبو زُرْعَة من توثيقٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ شكر الله نعمة الله القوجاني، في مجمع اللغة العربية، بدمشق، عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، في مجلَّدين.

١٠ ـ الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن المنذر بن داود بن مِهْران الحَنْظَلي، المعروف بابن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ).

هذا من أجمع كُتب الجرح والتعديل على الإطلاق، تابع فيه المصنِّفُ «التاريخَ الكبير» للبخاري إلاَّ أنه أكثر من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل، واستوعب الكثيرَ من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال فصار خلاصةً لجهود السابقين العارفين بهذا الفنِّ، وقد ذكر ابنُ أبي حاتم: أنه أغفل بعضَ النقاد فلم ينقل عنهم لقِلّة معرفتهم

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

بهذا الشأن، ولكن مهمّة المصنِّف لم تقتصر على الجمع والتنظيم فقط، فقد كان عالماً بالرجال فأعمل فكرَه وفنَّه في استخلاص الحُكم على الرجال من خلال الأقوال المتناقضة والآراء المتعارضة المتدافعة، وليس ذلك فحسب، بل تكلَّم باجتهاده في كثيرٍ من المواضع أيضاً.

وقد قدَّم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدِّمةٍ طويلةٍ نفيسةٍ باسم «تَقْدِمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» وهي مدخلٌ للكتاب، بيَّن فيها أهميةَ السّنة وكيفيةَ تمييزِ صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبُّت والصِّدق، ثم قدَّم تراجمَ مستفيضةً للعلماء النقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم، وجعلهم حتى عصره أربع طبقاتٍ، وأراد بهذه التراجم بيانَ درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم، وقد ذكر في الترجَمة ما تفوَّق به صاحبُ الترجَمة من علمٍ، كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم، ومعرفة شعبة بن الحجَّاج بمراسيل الآثار وعِلَل الحديث. ولهذه التراجم المستفيضة أهميةٌ كبيرةٌ؛ لأن أصحابها عليهم مدارُ أحكام الجرح والتعديل، فلزم التعريفُ بهم أولاً ليطمئن المرءُ إلى أنهم لم يُصدرِوا أحكامهم عن جهالةٍ أو هَوَى.

شرح ابن أبي حاتم في بداية كتاب: «الجرح والتعديل» بعضَ ألفاظ الجرح والتعديل، وبيَّن: أنه استوعب الرواةَ حتى المُهْمَلين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم[1]، ويذكر أحياناً من ليست له روايةٌ عن النبيِّ ﷺ. وقد ذكر في مواضعَ كثيرةٍ وَهْمَ البخاري في كتابه «الضعفاء» حيث ذكر رجالاً لا يستحقّون إدخالَهم في الضعفاء.

أمَّا تراجم ابن أبي حاتم فتتضمَّن اسمَ الراوي واسمَ أبيه، وأحياناً اسمَ جدِّه وكنيته ونسبته وبعضَ شيوخه وتلاميذه، وربما ساق روايةً من مروياته أو أغفل ذلك، وينقل عادةً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ويذكر عِلَّةَ الجرح أحياناً، ويحدِّد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها والرحلات التي قام بها، وربما حدَّد السَّنة التي رحل فيها، وأحياناً يُشير إلى صفات المترجَم له الخُلُقِيّة والجسمية والعقلية، كما يبيِّن عقيدته خاصةً إذا كانت مخالفةً لعقائد أهل السُّنة، ويذكر

---

(١) الجرح والتعديل: (١/ ق١: ٣٧).

مصنَّفاته إن كانت له مصنَّفاتٌ، وربما ذكر موقفَه من بعض أحداث عصره، ووظائفَ الرواة خاصةً القضاة زيادةً في التعريف بهم، وقلَّما يُشير إلى طبقة المترجَم له، أو سنة وفاته، فمِن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم.

ومعظم تراجم هذا الكتاب قصيرةٌ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر، ولكنْ هناك تراجمُ قليلةٌ تميَّزت بالطول كترجمة سفيان الثوري التي استغرقت ثمانين سطراً، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء، ومعظم تراجمهم وردت في «تقدمة المعرفة». والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم، وقد نُظِّم على أساس الحرف الأول من الاسم ثم الحرف الأول من اسم الأب، ويتجاوز ذلك بتقديم الصحابة على غيرهم، وكذلك تقديم الاسم الذي يتكرَّر كثيراً على غيره.

طُبع الكتابُ بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني ـ رحمه الله تعالى ـ في دائرة المعارف العثمانية بحَيْدَرآباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م في تسع مجلَّدات.

١١ ـ **كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للحافظ أبي يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (المتوفى سنة ٤٤٦هـ):

إنَّ الدافع الحقيقي في تأليف هذا الكتاب قد أوضحه المصنِّفُ في المقدِّمة بعد أن أشار إلى أنّه قد سبقه في التصنيف في هذا الفنِّ أئمةٌ كثيرونٌ، إلَّا أنَّ هذه المصنَّفات لا تفي بالغرض المطلوب، فهي عبارةٌ عن حوادث تاريخية، ليس فيها من الأسماء إلَّا النَّزْرُ اليسيرُ، وإمَّا عبارةٌ عن أسامي مختلفةٍ تجمع بين الأسماء المشهورة والأسماء المغمورة فلا يستفيد منها إلَّا الأئمّةُ البارزون في هذا الشأن. ثم أبانَ المصنِّفُ عن منهجه بأنَّه اقتصر فيه على أسامي المشهورين بالرواية.

طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢ ـ **سِيَرُ أعلام النبلاء**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

ترجم الذهبيُّ في هذا الكتاب الضخم لأعلام المسلمين منذ بدء عهد الدعوة

الإسلامية حتى عهده (أي: حتى القرن الثامن) ولكنه لم يلجأ فيه إلى الترتيب الزمني، أو إلى التسلسل الهجائي، بل عمد إلى تقسيم الناس إلى طبقاتٍ متماثلةٍ. وقد رَتَّب تراجمَ كتابه في (٤٠) أربعين طبقةً، وقد خصَّص المجلَّدَ الأول والمجلَّدَ الثاني للسيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين، ولكنَّه لم يُعِدْ صياغتَها، وإنما أحالَ على كتابه العظيم: «تاريخ الإسلام» لتؤخذ منه، وتُضَمَّ إلى السِّيَر.

ثم بدأ في الجزء الثالث الحديثَ عن العَشَرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم كبار الصحابة والتابعين، وقد صَنَّف المؤلِّفُ في طبقاتِ كتابه أصنافاً كثيرة من أعلام الناس في كل علمٍ وفنٍّ واتجاهٍ فضمَّت تراجمه أشتاتاً مختلفةً من الناس وضروباً مختلفةً من الطبقات مما يجعل هذا الكتابَ موسوعةً إسلاميةً ذات طابعٍ شموليٍّ زمانيٍّ منذ بدء الرسالة ومكانيٍّ من مشرق الأرض الإسلامية حتى مغربها وحتى بلاد الأندلس.

أمَّا المنهج الذي سلكه الذهبيُّ في تراجم هذا الكتاب فإنه يذكُرُ اسمَ المُتَرجَم له ونسبَه ولقبَه ونسبتَه، ثم يذكرُ تاريخَ مولِده، وأحوالَ نشأتِه ودراسته، وأوجُه نشاطِه، والمجالَ الذي اختصَّ به وأبدعَ فيه، والشيوخَ الذين التقى بهم، وروى عنهم، وأفادَ منهم، والتلاميذ الذين أخذوا عنه، وانتفعوا بعلمه، وتخرَّجُوا به، وآثارَه العلميةَ، أو الأدبيةَ، أو الاجتماعية، ثم يُبيِّنُ منزلَته من خلال أقاويل العُلماءِ الثِّقاتِ فيهِ معتمداً في ذلك على أوثق المصادر ذاتِ الصِّلة الوثيقةِ بالمترجَم له، ثم يذكُرُ تاريخَ وفاته، ويُدقِّق في ذلك تدقيقاً بارعاً، ورُبَّما رجَّح قولاً على آخر عند اختلاف المؤرِّخين. وقد نَثَر غيرَ ما حديث في تراجم المحدِّثين مما وقع له مِن طريقهم بإسنادٍ عالٍ موافقةً أو بَدَلاً أو مُساواة.

وهو على الغالب يُراعي في طُول الترجَمة أو قِصرها قيمةَ المترجَمِ له وشُهرتَه بينَ أهل علمه، أو منزلته بين الذين هُم من بابه، سواء أكان موافقاً له في المعتقَدِ أو مخالفاً، ورُبَّما تخلَّص من المادة الضَّخمة التي تحصَّلت له عن بعض المُترجَم لهم الأعلام بإحالة القارىء إلى مصادرَ أوسع تناولته بتفصيلٍ أكثر.

وقد اتَّسم الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ بالجُرأة النادِرَة التي جعلته ينتقدُ كبارَ العلماء والمؤرِّخين، ويُنبِّه على أوهامهم التي وقعت لهم فيما أُثر عنهم بأسلوبِ

علميٍّ مُتَّزِنٍ يُنبىء عن غزارةِ علمٍ، ونبالَةِ قَصْدٍ، وقُدْرَةٍ فائقةٍ في النقد، والأمثلةُ على ذلك كثيرة تجدُها مبثوثة في هذا الكتاب.

ولما كان الذهبيُّ قد استوعبَ في «تاريخ الإسلام» فِئتينِ من المُترجَم لهم: المشهورين، والأعلامَ، فقد اقتصرَ في كتابه هذا على تراجم الأعلام النبلاء، إلاَّ أنه قد يذكر في نهاية بعضِ التراجم غيرَ واحد مِن المشهورين للتعريف بهم على سبيلِ الاختصار وتحديدِ وفياتهم.

وقد يضطرُّه اتفاقُ اسمِ أحد المشهورين باسمِ أحد الأعلام الذي يترجمه إلى ترجمة المشهور عقبه للتمييز.

وكثيراً ما جمع بعض الأُسَر المتقاربين في الطبقة في مكانٍ واحدٍ وإن لم يكونوا مِن تلك الطبقة، فهو يُترجِم لأخوة المُتَرْجَم له ولأولاده ومن يلوذُ به[1].

وقد طُبع هذا الكتاب، بتحقيق نخبةٍ ممتازةٍ من المحقِّقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١٣ ـ التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: للحافظ أبي الفِداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤هـ).

اختصر فيه كتابَ الحافظ المِزِّي «تهذيب الكمال»، وكتابَ الحافظ الذَّهبيِّ «ميزان الاعتدال».

قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ٢٣١): «اختصر تهذيبَ الكمال، وأضاف إليه ما تأخَّر في الميزان، سَمَّاه التكميل...»، وأضاف إليه زيادات في الجرح والتعديل. ويُعتبر هذا الكتابُ مقدِّمةً لكتاب «جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سنن» كما قال ابن كثير في مقدِّمة «التكميل».

وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٧١)، والبغداديُّ في «هدية العارفين» (١/ ٢١٥) باسم: «التكملة في أسماء الثقات والضعفاء».

وهو ما زال مخطوطاً.

---

(١) انظر مقدمة المحقق: (١/ ١٤٣ ـ ١٤٥).

١٤ ـ بحر الدَّم فيمَن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ: ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي، المعروف بـ: «ابن المِبْرَد» (المتوفى سنة ٩٠٩هـ).

يُستغرب في تسمية الكتاب بهذا الاسم، وهو ليس مطابقاً لمحتواه ومضمونه، فإنَّ فيه مدحاً لأناسٍ، كما أنَّ فيه ذمّاً لآخرين. يناسب هذا الاسمُ لو كان المذكورون في الكتاب كلهم جرحى وكلمى يجري البحر في دمائهم؛ لأن ذكر الدّم واللّحم إشارةً إلى شيءٍ مكروهٍ مقبّحٍ، لا إلى شيءٍ محبوبٍ وممدوحٍ.

وقد رَتَّبه المؤلِّفُ على الحروف الأبجدية مراعياً الحرف الأول فقط، ولذلك نجده يُقدِّم (أحمد) على (إبراهيم)، و(إسماعيل) على (أسد).

والكتاب مفيدٌ جدّاً في موضوعه، حيث جَمَع فيه المؤلِّفُ روايات الإمام أحمد على اختلاف الرواة عليه، وهذا يُعطي صورةً واضحةً عن رأي الإمام في الراوي، فربما يكون لم يعلم الراويَ في رواية بعض تلامذته، ثم عَلِمه وَعَرَفه فيما بعد. كما قد يكون حَسَّن رأيَه في بعضهم أول الأمر، ثم ظهر منه ما جعله يُغيِّر رأيه فيه، فبهذا يسهل القولُ بالرأي الراجح عند اختلاف قول الإمام في راوٍ واحدٍ.

وحاول المؤلِّفُ جَمْعَ أقوالِ الإمام في أكثر الرواة في فتراتٍ مختلفةٍ كما يظهر من صنيعه في إلحاق التراجم في الهوامش ومابين السُّطور.

ومن الملاحظات الهامَّة على هذا الكتاب:

ـ له أوهام في الكتاب تَدُلُّ على عدمِ تحرير الكتاب، وعدم التمعُّن فيما كتب في بعض الأحيان. فنجد في مواضع كثيرة يخطىء في نقل الأسماء. فقد قال في (الصّلت بن دينار) مثلاً: ابن عبَّاد، وفي (صَفْوان بن سُلَيم): صفوان بن أسلم، و(عمرو بن هرم): عمرو بن حزم.

ـ يَظُنُّ المؤلِّفُ في بعض الأحيان الراويَ الواحد راويَيْن. فيُترجِم له في موضعين. حيث يكونُ ذكر في مصدر باسمه واسم أبيه. ويكون ذكر في مصدرٍ آخر باسمه واسم جده منسوباً إلى جدِّه، أو يكون ذكر في مصدر آخر بكنيته، فيظن الواحدَ اثنين، فيثبته في موضعين، ويُثبت لهما ترجمةً منفصلةً[١].

---

(١) وقد نبَّه المحقِّقُ الفاضلُ في تعليقاته على مثل هذه المواضع.

ـ ومن الأوهام الكبيرة للمؤلِّفُ: أنه ظَنَّ في بعض المواضع قول أحمد بن عبد الله العِجّلي قولاً للإمام أحمد بن حنبل!.

كما قال في ترجمة (عبدة بن سليمان الكِلابي): «قال صالح بن أحمد: سألتُ أبي عنه، فقال: ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ صاحب قرآن، يقرىء».

فتوهَّم المؤلِّفُ أنَّ صالحاً هو (صالح بن الإمام أحمد بن حنبل). والصَّواب أنَّ صالحاً هذا (صالح بن أحمد العِجْلي)، كما ظَنَّ أبا صالح أحمد بن حنبل والحال أنه أحمد العجلي.

وكذلك وَقَع له الوهمُ في (عمارة بن عَمرو بن حزم)، قال: «قال أحمد: تابعيٌّ ثقةٌ»، وهو قولُ الإمام العجلي لا قول الإمام أحمد بن حنبل[1].

هذا ومن أهمِّ مميزات الكتاب: أنه ذكر رواياتٍ للإمام أحمد لا نجد لها ذكراً في كتب الرجال المعروفة مثل: «تهذيب الكمال» و: «تهذيب التهذيب» و: «ميزان الاعتدال».

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ وصي الله بن محمد عبَّاس في دار الراية بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩ م في مجلَّدٍ.

١٥ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**: جمع وترتيب: السيد أبي المعاطي النُّوري، وحسن عبد المنعم شلبي، وأحمد عبد الرَّزّاق عيد، ومحمود محمد خليل الصَّعيدي.

جمعوا فيه أقوالَ الأئمة في الجرح والتعديل من الإمام البخاري حتى الدَّارقُطْنيّ. ولا بُدَّ أن نعرِّف بالكتب التي احتواها هذا المجموع وأسماء أصحابها، ليأخذ القارىء فكرةً جيّدةً عن الكتاب ومواده:

١ ـ الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

جمعوا أقوالَه في الجرح والتعديل من كتبه التالية:

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب.

أ ـ التاريخ الكبير.

ب ـ التاريخ الصغير.

ج ـ الضعفاء الصغير.

د ـ أقواله في كتاب ترتيب علل الترمذي الكبير.

٢ ـ الإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم القُشيري، أبو الحسين النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ)

جمعوا أقوالَه من «كتاب الكُنَى».

٣ ـ أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفى سنة ٢٦١هـ)

جمعوا أقوالَه من «كتاب الثقات».

٤ ـ عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زُرْعَة الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ)

جمعوا أقوالَه من كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السُّنَّة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي[1]».

٥ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

جمعوا أقوالَه من «سؤالات الآجُرِّيّ».

٦ ـ يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ).

جمعوا أقواله من «المعرفة والتاريخ».

٧ ـ محمد بن إدريس الحَنْظَلي أبو حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ).

جمعوا أقوالَه من «علل الحديث».

٨ ـ محمد بن عيسى بن سَوْرَة، أبو عيسى التِّرْمِذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

جمعوا أقوالَه من:

أ ـ كتاب السُّنن، المعروف بـ «جامع الترمذي».

---

(١) دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، قد سَبَق تعريفه في صفحة: (٣٩٩).

ب ـ ترتيب علل الترمذي الكبير.

٩ ـ عبد الرحمن بن عمرو، أبو زُرْعَة الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٢٨١هـ).

جمعوا أقواله من «تاريخ أبي زُرْعَة الدمشقي».

١٠ ـ أحمد بن عبد الخالق، أبو بكر البَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢هـ).

جمعوا أقوالَه من: «كشف الأستار عن زوائد البزَّار».

١١ ـ أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

جمعوا أقوالَه من «الضعفاء والمتروكين».

١٢ ـ علي بن عمر، أبو الحسن الدَّارَقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

جمعوا أقوالَه من:

أ ـ الضعفاء والمتروكين.

ب ـ سؤالات الهاشمي.

ج ـ سؤالات البَرْقَاني.

د ـ كتاب السُّنن.

هـ ـ كتاب العِلَل.

و ـ الإلزامات والتتبُّع.

ملحوظة هامة:

هذا، وقد يجد الباحثُ في هذا الكتاب بعضَ النقول القليلة جدّاً من غير هذه الكتب، كان المؤلّفون وجدوا أنفسهم ملزمين بإثباتها للتمييز بين الرواة، أو لبيان شدة الخلاف حول الراوي.

وقد طُبع الكتابُ في عالم الكتب ببيروت عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

* * *

٤٨ ـ مصادر رجال كتب الحديث المخصوصة

(١) ـ كتبٌ في رجال «صحيح البخاري»:

١ ـ أسامي من روى عنهم البخاري: للإمام أبي أحمد، عبد الله بن عَدي بن عبد الله الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

يتعلَّق هذا الكتاب بشيوخ البخاري الذين ذكرهم في الصحيح، وقد رتَّبهم على حروف المعجم وذكر أنسابَهم وبلدانَهم وبعضَ أخبار المشهورين منهم ومكانتَهم في العلم، وبدأه بترجَمة البخاري نفسه، وهي ترجمةٌ مستفيضةٌ استغرقت سِتَّ صفحاتٍ. ويتراوح طولُ التراجم بين السطر الواحد إلى الثلاثين سطراً، وقال في آخره: «فجميع شيوخه الذين في جامعه مئتان وتسعة وثمانون شيخاً».

طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن محمد العماش، في دار البخاري بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م في مجلَّدين.

٢ ـ ذكرُ أسماء التابعين ومَن بعدهم ممّن صَحَّتْ روايتُه عن الثِّقات عند البخاري:

للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ أسماءَ من اشتمل عليهم «صحيحُ البخاري» من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه، ورَتَّبها على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضّنَّاوي، وكمال يوسف الحُوت في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م في مجلَّدين.

٣ ـ تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه الجامع الصحيح: لأبي عبد الله، محمد بن إسحاق الأصبهاني، المعروف بابن مَنْدَة (المتوفى سنة ٣٩٥هـ).

رَتَّبهم فيه على حروف المعجم، وبلغوا عنده (٣٠٦) شيوخ.

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي في مكتبة الكوثر بالمربع (السعودية) عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، في (٨٨) صفحة.

٤ ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسّداد: لأبي نصر، أحمد بن محمد ابن الحسين الكَلاباذي (المتوفى سنة ٣٩٨هـ).

يختص هذا الكتابُ برجال البخاري الذين أخرجهم في الصحيح. وهو يعني بتمييز الرجل، وذلك بذكر اسمه واسم أبيه ونسبته، كما يذكر رحلاتِه، ومن روى عنهم ومن رووا عنه، ويُشير إلى مظانِّ مروياتهم بالإحالة على كتب «صحيح البخاري» دون ذكر الأبواب وبذكر سني الوفيات، وهو ينقل عن النقاد القدامى أقوالهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي في دار المعرفة بالرياض عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في مجلَّدين.

٥ ـ التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاريُّ في الصحيح: لأبي الوليد، سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤هـ).

رَتَّب الباجي تراجمَ هذا الكتاب على حروف المعجم، ووضَّح منهجه في المقدِّمة، فقال: «أمَّا بعد، فإنك سألتني أن أصنِّف لك كتاباً آتي فيه بأسماء من روى عنه محمدُ بن إسماعيل البخاري في صحيحه من شيوخه، ومن تقدَّمهم إلى الصحابة، رضي الله عنهم، وأُثبت فيه ما صَحَّ عندي من كُنَاهم وأنسابهم، وما ذكره العلماء من أحوالهم.. وأنا ـ إن شاء الله ـ آتي بما شرطتُه في أسماء الرجال على حروف الهجاء بالتأليف المعتاد في بلدنا...».

وقدَّم المصنِّفُ بين يدي التراجم أبواباً ومقدِّماتٍ في منهج معرفة الجرح والتعديل، ثم ترجم للإمام البخاري ترجمةً طويلةً، ثم ساق تراجم كتابه، ويذكر عادةً اسمَ صاحبِ الترجَمة ونسبَه، والكتبَ التي أخرج فيها البخاريُّ حديثه في صحيحه، وبعضَ شيوخ وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وسنة وفاته.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي لبابة حسين في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٦هـ ـ

١٩٨٦م في ثلاث مجلَّدات، ضِمن: «أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه: التعديل والتجريح...».

٦ ـ **التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قِبَل الرُّواة: (قسم «صحيح البخاري»)**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

وهو الجزءُ الخامسُ والسّادسُ من: «تقييد المهمل وتمييز المشكل».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق آيدن الحامدي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧ ـ **أسامي شيوخ البخاري**: لأبي الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّاغاني (المتوفى سنة ٦٥٠هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد العمران، في دار عالَم الفوائد بالرياض عام ١٤١٩هـ ـ ٢٠٠٠م، في (٢٢٨) صفحة.

٨ ـ **مَشْيَخَةُ شيوخ البخاري**: لأبي محمد، عبد الله بن سليمان بن داود عبد الرحمن الأنصاري الحارثي الأنْدُلسي، المعروف بابن الأحْوَط (المتوفى سنة ٦١٢هـ).

نَحَا فيه مَنْحَى الكَلاباذي في «الهداية والإرشاد...» ولم يُتِمّ[١].

٩ ـ **غاية المَرَام في رجال البخاري إلى سيِّد الأنام**: لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن داود بن محمد البازلي (المتوفى سنة ٩٢٥هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٠ ـ **رجال الجامع الصحيح**: لعبد الرحمن بن الحارث التُّسْتري النصربوني (المتوفى قبل القرن العاشر الهجري).

---

(١) ذكره ابن الأبَّار في «التكملة» رقم الترجمة: (٨٨٣).

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١٢/ ١١٢٦).

وهو مخطوطٌ[1].

١١ ـ أسماء رُواة «صحيح البخاري» في الحديث: لصُوفي زادَهْ، حسن بن حسن (المتوفى سنة ١٢٧٩هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

(٢) ـ كتبٌ في رجال «صحيح مسلم»:

١ ـ رجال صحيح مسلم: لأبي بكر، أحمد بن علي بن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ رجالاً أوردهم الإمام مسلم، واحتج بهم في المسند الصحيح، وذكر كيفية روايتهم والرواة عنهم. وقد رتَّب التراجم على حروف المعجم، ويذكر عادةً اسمَ الراوي ونسبَه ونسبتَه، وسنتي مولده ووفاتِه، وشيوخَه، والكتبَ التي وَرَدَتْ فيها روايتُه في «صحيح مسلم» دون ذكر الأبواب التي أضيفت متأخِّراً من قبل القاضي عياض أو النَّووي، وأحياناً يذكر له حديثاً أو يذكر الرواة عنه، ويخلو الكتاب من الجرح والتعديل، ويتراوح فيه طول الترجَمة بين سطرين وخمسة وعشرين سطراً.

ويرى الحافظُ ابن حجر أنَّ دَأْبَ ابن منجويه أن ينقل كلامَ ابنِ حِبّان برُمَّته، ولا يعزو إليه.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي، في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في مجلَّدين.

٢ ـ تسمية رجال «صحيح مسلم» الذين انفرد بهم عن البخاري: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

ترجم فيه تراجمَ مختصرةً للرجال الذين انفرد بهم الإمام مسلمٌ في «صحيحه»، ولم يخرِّج لهم الإمامُ البخاري.

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٨٩).

وهو مخطوطٌ[1].

٣ ـ **خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم**: لمحمد أمين ابن عبد الله الأثيوبي الهَرري البُويْطي السّلفي.

طُبع في مكتبة جُدَّة، بجُدَّة عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في مجلَّدين.

(٣) كتب في الجمع بين رجال الصَّحيحين:

١ ـ **رساله في أسماء الصَّحابة التي اتَّفق عليها الشيخان (البخاري، ومسلمٌ) وما انفرد كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٢ ـ **رجال البخاري ومسلم**: للدَّارقطني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٣ ـ **ذِكْرُ قوم ممّن أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما وضَعَّفهم النَّسائيُّ في كتاب الضعفاء**: للدَّارقطني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[4].

٤ ـ **المدخل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

يتناول هذا الكتاب عِدَّة موضوعاتٍ، فقد بدأه الحاكمُ بذكر الأحاديث الدَّالَّة على اتِّباع السُّنة ومجانبة البدعة وأهمية تبليغ السُّنة والزجر من الكذب فيها، ثم بيَّن أسامي المجروحين مجتهداً في سَبْر أحوالهم دون تقليدٍ لأحدٍ من الأئمة، وبيَّن: أنه لا تَحِلُّ الروايةُ عنهم إلاَّ بعد بيان حالهم، وقد رتَّبهم على حروف المعجم مقدِّماً

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٧٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٩٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٧٩٥).

البدريِّين على غيرهم، والقرشيِّين على الأنصار ضِمْنَ الحرف الواحد بالجملة دون التزام دقيقٍ بذلك، وعددُهم (٢٣١) رجلاً، وهم يتصفون بالجرح الشديد المفضي إلى تركهم.

ثم انتقل الحاكمُ إلى القسم الآخر وهو «تسمية من أخرجهم البخاريُّ ومسلمٌ وما انفرد به كلٌّ واحدٍ منهما»، وبدأ بالصحابة ثم الصحابيّات، فلما انتهى منهم ساق أساميَ التابعين ومن بعدهم، ثم أساميَ النساء، وقَسّمهم داخل كل حرف إلى أقسام وهي: أولاً: ما اتفق عليه البخاري ومسلم. وثانياً: ما انفرد به البخاري. ثالثاً: ما انفرد به مسلم. فلمَّا انتهى من ذلك انتقل إلى ذكر أسماء شيوخ البخاري الذين لقيهم وسمع منهم، لكنه روى عنهم بالواسطة، وهم (٤٥٦) شيخاً، ثم ذكر أسماءَ الشيوخ الذين روى لهم البخاريُّ في الشواهد فقط، ثم ذكر أصحابَ الكُنَى من الصحابة، ثم من التابعين، ثم من بعدهم، ثم أصحاب الكُنَى من النساء التابعيات، ومن بعدهن.

ثم دافع الحاكمُ عن الصحيحين في فصلين، تناول الأول الرواة الذين عِيْبَ على مسلم إخراج حديثهم، وتناول الثاني من أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه ممن عِيْبَ بنوعٍ من الجرح، ثم عقد فصلاً آخر فيمن روى عنهم البخاري، وأهمل ذكر أنسابهم مبيِّناً: أنهم معروفون عند البخاري بالعدالة وإن جهلهم غيرُه، ثم عقد فصلاً آخر في الشيوخ الذين سمع منهم البخاري، ولم يحدِّث عنهم في الصحيح بل استشهد بأقوالهم فقط، ثم عقد فصلاً في مشايخ البخاري ومسلم في الصحيحين، فبلغ عددُ شيوخ البخاري (٢٧٦) شيخاً، وعدد شيوخ مسلم (٢٠٥)، واتفقا في الرواية عن (٦١) شيخاً منهم، وروى البخاري عن (٣٥) شيخاً روى عنهم مسلم بواسطة رجلٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكليب.

٥ ـ تسمية مَن أخرج لهم البخاري ومسلم، وما انفرد به كلٌّ واحدٍ منهما: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ أساميَ مَن أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما، على ثلاثة أوجُهٍ:

ـ ما اتَّفقا عليه.

ـ ثم ما تفرَّد بإخراجه البخاريُّ.

ـ ثم ما تفرَّد بإخراجه مسلم.

ورتَّب الأسماء على حروف المعجم، وجدّ في الاختصار.

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في (٣٣٦) صفحة.

٦ ـ ذكر أسماء مَن اتَّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ: لأبي الفتح، محمد بن أحمد بن محمد بن فارس، المعروف بابن أبي الفوارس (المتوفى سنة ٤١٢هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٧ ـ رجال الصَّحيحين: لأبي القاسم، هبة الله بن حسن اللاَّلْكائي الطَّبَري (المتوفى سنة ٤١٨هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٣٥)، والكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

٨ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصَّحيحين: لأبي علي، الحسين ابن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

يختصّ الجزءُ الخامس، والسَّادسُ من هذا الكتاب برجال البخاري، ومسلم، وهو المطبوع بعنوان: «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصَّحيحين من قِبَل الرُّواة».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق آيدن الحامدي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في (٤١٩) صفحة.

٩ ـ الجمع بين رجال الصحيحين: لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقْدسي، المعروف بابن القَيْسراني (المتوفى سنة ٥٠٧هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ كتابي «الهداية والإرشاد» للكلاباذي و«رجال مسلم» لابن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني باستدراك ما أغفلاه، واختصارِ ما يُستغنى عنه من التطويل. وقد

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٧٩٤).

ذكر طريقتَه في مقدِّمة كتابه، وأنه مزج بين رجال صحيحي البخاري ومسلم مع ذِكْرِ ما انفرد به كلٌّ واحدٍ منهما. والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم.

طُبع في دائرة المعارف العثمانية (النظامية) بحَيْدَرْ آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م في مجلَّدين، وصوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

١٠ ـ **رجال الصَّحيحين**: لأبي محمد، تقي الدين، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدسي الجَمَّاعِيلي (المتوفى سنة ٦٠٠هـ).

وهو مخطوطٌ(١).

١١ ـ **رسالةٌ في ذِكر رجال الصَّحيحين**: للإمام أبي زكريا، محيي الدين، يحيى ابن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ).

وهي مخطوطةٌ(٢).

١٢ ـ **الجمع بين رجال الصَّحيحين**: لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى الهَكَّاري (المتوفى سنة ٧٦٣هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

١٣ ـ **الجمع بين رجال الصحَّيحين**: للحافظ أبي حفص، سراج الدين، عمر ابن رَسْلان بن نصير البُلْقيني (المتوفى سنة ٨٠٥هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

١٤ ـ **أسماء المَكْنِيِّيْنَ من رجال الصَّحيحين**: لمحمد بن هارون المغربي (المتوفى قبل ٨٨٠هـ).

وهو مخطوطٌ(٣).

١٥ ـ **الرياض المستطابة في جملة مَن روى في الصحيحين من الصحابة**: للإمام يحيى بن أبي بكر العامري اليمني (المتوفى سنة ٨٩٣هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٦٣٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٠٩).

يتضَّمن الكتابُ التعريفَ لمَن صَحَّ له في الصحيحين رؤيةٌ وروايةٌ مرتَّباً له على الحروف، وذكر في كلِّ واحدٍ منهم كم روى فيهما على الإطلاق، ثم ما اتفقا عليه من سَنَده، ثم ما انفرد به البخاريُّ عنه من كان، ثم مسلمٌ كذلك، ثم ذكر في آخر الحرف ما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما من الرجال، وكم روى عنه، وذكر في كلِّ واحدٍ منهم مَن شارك الصحيحين في التخريج عنه من الكتب الأربعة (سنن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجه)، مع بيان ما أمكن من الضَّبط في الاسم والنَّسب واللَّقب، وبيان البلد والمولد والوفاة، وطرفٍ من مناقبه وعيونِ أخباره.

طُبع في المطبع الشَّاهْجَهَاني، ببُوْفال (الهند) عام ١٣٠٣هـ ـ ١٨٨٥م في (٦٠٠) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

١٦ ـ نبذةٌ في ذكر من ذُكر في الصَّحيحين من الصحابة ممَّن هو وأبوه صحابِيّان أو جَدُّه أو أمُّه: لجمال الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أحمد الأشْخَر الزَّبِيْديّ (المتوفى سنة ٩٩١هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

١٧ ـ منظومةٌ في ضبط ما في الصَّحيحين من المختلف والمتفق لفظاً: للأشخر الزَّبيدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[2].

١٨ ـ المطلب السَّامي في ضبط ما يُشْكِل في الصَّحيحين من الأسامي: للأشخر الزَّبيدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

١٩ ـ قُرَّة العين في ضبط أسماء رجال الصَّحيحين: لعبد الغني صفي الدين أحمد بن محمد بن علي البَحْرَاني.

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٥).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٢١).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٠٩).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٠٩).

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩١٥م، في (٥٩) صفحة.

٢٠ ـ منظومة الصّبّان في ضبط أسماء رجال صحيحي الإمامين: البخاري، ومسلم، والموطأ: لأبي العرفان، محمد بن علي المصري (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٢١ ـ منظومةٌ في ضبط المشتبه من رجال الصَّحيحين: للحاج الحسن بن آغْبَد الزَّيْدي.

وهو مخطوطٌ[2].

٢٢ ـ المغني في معرفة رجال الصحيحين: إعداد الأستاذ صَفْوَت عبد الفتّاح محمود.

يسهِّل هذا الكتابُ البحثَ عن رجال الصحيحين، ويُمكن للباحث أن يصل من خلاله إلى زبدة القول في رجلٍ من رجال الصحيحين، دون أن يتكلَّف عناء البحث والتنقُّل من بين كتبٍ كثيرةٍ، وحاول المؤلِّفُ أن يذكر ما اشْتُهِرَ به الراوي، وماله من مناقب، وما تولاه من مناصب بالإضافة إلى تواريخ الوفاة. فجاءت تراجمُ الكتاب مستوفيةً لمعظم ما يحتاج إليه الباحثُ من حال الرجل، ابتداء بضبط الاسم، أو الكنية، أو اللَّقب، أو النسبة، التي ربّما تستشكل على القارىء، أو مروراً بأقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

طُبع في دار الجيل ببيروت، ودار عمَّار بعمان (الأردن) عام ١٤٠٨هـ.

(٤) ـ كتبٌ في رجال «سنن أبي داود»:

١ ـ تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني: للحافظ أبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٨١).

ذكر المؤلِّفُ في مقدِّمة هذا الكتاب: أنه يتناول شيوخَ أبي داود الذين حدَّث عنهم في كتاب السنن وغير ذلك من تواليفه مرتباً على حروف المعجم، ويقصد الشيوخ المباشرين لأبي داود وليس جميع رجال أسانيده في كتبه. وتطول التراجمُ فيه وتقصر تبعاً لمكانة المترجَمين في العلم، فقد استغرقت ترجمةُ الإمام أحمد بن حنبل (٢٧) سطراً، في حين استغرقت ترجَمةُ أحمد بن زَنْجُوْيَه النَّسائي سطراً واحداً. والتراجم الطويلة أتاحت له ذكر النسب والفضائل والمكانة العلمية، أمَّا التراجم القصيرة فاهتمَّ فيها بذكر اسم المترجَم له وكينته ونسبته وتوثيقه أو تضعيفه وبعض شيوخه وتلاميذه وسنة وفاته، كما يُشير إلى تولِّي بعضهم للقضاء. وقد يشير إلى موضع روايته في «سنن أبي داود» وذلك بذكر اسم الكتاب من السنن، وينقل أقوالَ النقاد في تراجم بعض الشيوخ وخاصةً أبا حاتم الرازي، وأبا زُرْعَة الرازي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله بن نمير.

طُبع بالمدينة المنوَّرة.

(٥) كتبٌ في رجال «جامع الترمذي»

١ ـ رجال سُنَن الترمذي: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الـدَّوْرَقي.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٨).

(٦) كتبٌ في رجال «سُنَن النَّسائي»:

١ ـ رجال سُنَن النَّسائي: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّوْرَقي.

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٨).

٢ ـ تسمية شيوخ النَّسائي: لأبي علي، الحسين بن محمَّد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني.

وهو مخطوطٌ.

(٧) كتبٌ في رجال «سُنَن ابن ماجَهْ».

١ ـ المجرَّد في أسماء رجال سُنَن ابن ماجَهْ: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

رتَّب أسماءَهم على طبقاتهم، فذكر الصحابةَ، ثم طبقةَ سعيد بن المُسَيَّب ومسروقٍ، ثم طبقةَ الحسن وعَطَاء، ثم طبقةَ الأعمش، وابن عَوْن، ثم طبقةَ عَفَّان وعبد الرزّاق، ثم طبقةَ عليّ بن المَدِيني وأحمد بن حنبل، ثم طبقةَ البخاري.

أوله: «هذه أسماء من انفرد ابنُ ماجه بإخراجهم عن البخاري أو مسلم».

وهو مخطوطٌ في دار الكتب الظاهرية.

(٨) كتبٌ في رجال السُّنَن الأربعة:

١ - **رجال السُّنَن الأربعة**: لشهاب الدين، أبي الحسن، أحمد بن أحمد بن أحمد الحسين بن موسى الهَكَّاري الكردي (المتوفى سنة ٧٦٣هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٢ - **رجال السُّنَن الأربعة**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

(٩) كتبٌ في رجال «موطأ مالك»

١ - **التعريف بمَن ذُكر في موطأ مالك بن أنس الأصبحي من أسماء الرجال والنّساء راوياً أو مروياً عنه**: لأبي عبد الله، محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد، المعروف بابن الحَذَّاء (المتوفى سنة ٤١٦هـ).

وَهو مخطوطٌ[٢].

٢ - **إسعاف المبطأ برجال الموطَّأ**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

أفرد السيوطيُّ هذا الكتابَ لترجَمة كلٍّ من ذكرهم الإمامُ مالك في أسانيده في كتابه «الموطأ». وقد ألَّف في رجال «الموطأ» عددٌ من العلماء ذكر السيوطي منهم:

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٨١).

ابن الحذَّاء، وابن مفزع، والطلمنكي، والبرقي، ومن بعدهم السيوطيُّ في كتابه هذا «إسعاف المبطأ برجال الموطأ» والذي أفاد فيه ممن سبقوه.

استفتح السيوطيُّ هذا الكتابَ بالحديث عن مكانة الإمام مالك في علم الحديث وبيان أنّه من رجال الجرح والتعديل. وأنّه كان لا يستبيح لنفسه أن يروي إلاّ عن ثقةٍ عدلٍ ضابطٍ متيقّظٍ فاهمٍ شديدِ التمكُّن من هذا الشأن.

جاءت تراجمُ هذا الكتاب موجَزةً، اقتصر فيها السيوطيُّ على ما يهمُّ المحدِّثَ معرفته من ترجَمة الراوي من: تحريرٍ لاسمه ونسبته وكنيته، وذكرٍ لشيوخه وتلامذته الذين رَوَوْا عنه، وما حكم عليه أهلُ الجرح والتعديل، ثم بيان تاريخ وفاته مقدّماً القول الأرجح في ذلك إن كان هناك خلافٌ في تحديده دون أن يهمل بقية الأقوال، كما يذكر سِنَّه عند وفاته.

ومما يمتاز به هذا الكتابُ: أنَّ السيوطي كان ينصّ في ترجَمةِ من ليس له روايةٌ في الكتب السِّتّة أو مسند أحمد على ذلك. وإن كان للراوي حديثٌ واحدٌ فقط في «الموطأ» ذكر الحديثَ.

طُبع الكتاب لأول مرة في الهند عام ١٢٨٢هـ ـ ١٨٦٥م، وله طبعاتٌ أخرى.

٣ ـ **كشف الغطاء عن رجال الموطأ**: للشيخ إشفاق الرحمن الكانْدَهْلَوِي (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ):

يتضَّمن هذا الكتاب (٥٠٨) ترجمة من تراجم رجال «الموطأ» على ترتيب الحروف الهجاء.

وهو ما زال مخطوطاً.

(١٠) كتبٌ في رجال الكتب السِّتّة:

لقد عُني العلماء منذ فترةٍ مبكِّرةٍ بتأليف الكتب التي تتناول رواة الحديث للإفادة منها في بيان صحيح الحديث من سقيمه. وحين وُضعت الكتب الستة في الحديث (وهي: صحيح البُخاريّ، وصحيح مسلم، وجامع التِّرمذي، وسُنن النَّسائي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه) عَدَّها جهابذة المحدِّثين دواوينَ الإسلام، فعُنوا بها وبرواياتها وتدقيقها، فاشتُهِرَت في بلاد الإسلام، وذاع صيتُها بين الأنام. ونتيجة لذلك ألَّفوا الكتبَ المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها منذ القرن الرابع الهجري، نذكرها هنا ما يلي:

١ ـ **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل**: للحافظ أبي

القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بابن عساكر (المتوفى سنة٥٧١هـ).

اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين، ورَتَّب الكتابَ على حروف المعجم، وابتدأ كتابه بمن اسمه «أحمد»، وأوْرَدَ التراجمَ على سبيل الاختصار فذكر اسمَ المترجَم له ونسبته، ثم مَن روى عنه من أصحاب الكتب الستة ثم توثيقه، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إنْ وقع له، وأشار في نهاية الترجمة فيما إذا وقع له من حديثه ما كان موافقةً أو بدلاً عالياً ونحو ذلك من رُتَبِ العلوِّ في الرواية.

ومِنْ رموز هذا الكتاب كما يلي:

(خ) للبخاري.

و(م) لمسلم.

و(د) لأبي داود.

و(ت) للترمذي.

و(ن) للنَّسائيّ.

و(ق) لابن ماجه القزوينيّ.

طُبع بتحقيق السيدة سكينة الشِّهابي في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م في (٣٣٦) صفحة.

٢ ـ **الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي محمَّد، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدسيّ الجَمَّاعيليّ الحنبليّ (المتوفى سنة ٦٠٠هـ).

تناول فيه رجال الكتب الستة، وإذا كان الحافظُ ابن عساكر أول من ألَّف في شيوخ أصحاب الكتب الستة؛ فإنَّ الحافظ عبد الغني أولُ من ألَّف في رواة الكتب الستة حيث لم يقتصر على شيوخهم بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة.

• أمَّا نطاق الكتاب ومنهجُه فيمكن تلخيصه بما يأتي:

ـ اجتهد أن يَسْتَوْعِب جميعَ رجال هذه الكتب غاية الإمكان، لكنه قال: «غير

أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع ما فيها لاختلاف النسخ، وقد يَشِذُّ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل في وسعه».

ـ بَيَّن أحوالَ هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغَ جهده، وحذف كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار.

ـ استعمل عباراتٍ دالَّةً على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها، فكان يقول: «روى له الجماعة» إذا كان في الكتب الستة، ونحو قوله: «اتفقا عليه» أو «متفق عليه»، إذا كان الرَّاوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما»، وأمَّا الباقي فسمَّاه تسميةً.

ـ ابتدأ كتابَه بترجمةٍ قصيرةٍ للرسول ﷺ، أخذها بسنده من كتاب «السيرة» لابن هشام استغرقت صفحةً واحدةً فقط، وقال في نهايتها: «وقد أفردنا لأحواله ﷺ مختصراً لا يستغني طالبُ الحديث، ولا غيرُه من المسلمين عن مثله»، وأَتْبَع ذلك بفصل من أقوال الأئمة في أحوال الرواة والنقلة، أورده بالأسانيد المتصلة إليه استغرق ثماني أوراق».

ـ أفْرَدَ الصحابةَ عن باقي الرواة، فجعلهم في أول الكتاب، وبدأهم بالعَشَرة المبشَّرة بالجنَّة، فكان أوَّلهم الصديق أبو بكر، رضي الله عنهم أجمعين، وأفرد الرجالَ عن النساء، فأورد الرجالَ أولاً، ثم أتبعهم بالنساء، ورَتَّب الرواةَ الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمَّدِين لشرف هذا الاسم.

وهو ما زال مخطوطاً[١].

٣ ـ الكمالُ في الرجال (في الجمع بين رجال الكتب السِّتّة): لأبي عبد الله، مُحِبّ الدين، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي، المعروف بابن النَّجّار (المتوفى سنة ٦٤٣هـ).

ذكره الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٣٣)، والكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٨).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل»: للحديث: (٢/ ١٣٠٢).

٤ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للإمام الحافظ أبي الحجَّاج، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٣هـ).

دَرَس المِزّيُّ كتابَ «الكمال» للحافظ عبد الغني، فوجد فيه نقصاً، وإخلالاً، وإغفالاً لكثير من الأسماء التي هي من شرطه بلغت مئاتٍ عديدةً، وقَرَّر تأليفَ كتابٍ جديدٍ يستند في أُسُسه على كتاب «الكمال» وسَمَّاه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

وقد ظَنَّ بعضُهم غلطاً: أنَّ الحافظ المِزِّيّ إنما اختصر كتاب «الكمال» لعبد الغني حينما أَلَّف كتابه «تهذيب الكمال»، وكأنهم ربطوا بين كلمتي «الاختصار» و«التهذيب» مع أنَّ الأخيرة تَدُلُّ في الأغلب على التنقية والإصلاح.

والحَقُّ أنَّ كتاب المزيّ قد تجاوز كتابَ «الكمال» تجاوزاً أصبح معه التناسُب بينهما أمراً بعيداً، سواء أكان ذلك في المحتوى، أم التنظيم، أم الحجم، وإليك بيان ذلك على وجه الاختصار:

أولاً: اقتصر كتابُ «الكمال» على رواة الكتب الستة، فاستدرك المِزِّيّ ما فات المؤلِّفَ من رواة هذه الكتب أولاً، وهم كثرةٌ، ودَقَّق في الذين ذكرهم، فحذف بعضَ من هو ليس من شرطه، وهم قِلَّةٌ، ثم أضاف إلى كتابه الرواةَ الواردين في بعض ما اختاره من مؤلَّفات أصحاب الكتب الستة، وهي:

للبخاري:

١ ـ كتاب القراءة خلف الإمام.

٢ ـ كتاب رفع اليدين في الصلاة.

٣ ـ كتاب الأدب المفرد.

٤ ـ كتاب خَلْق أفعال العباد.

٥ ـ ما استشهد به في الصحيح تعليقاً.

ولمسلم:

٦ ـ مقدِّمة كتابه الصحيح.

ولأبي داود:

٧ ـ كتاب المَراسيل.

٨ ـ كتاب الرَّدِّ على أهل القدر.

٩ ـ كتاب الناسخ والمنسوخ.

١٠ ـ كتاب التفرُّد (وهو ما تفرَّد به أهل الأمصار من السُّنَن).

١١ ـ كتاب فضائل الأنصار.

١٢ ـ كتاب مسائل الإمام أحمد (وهي المسائل التي سأل عنها أبا عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل).

١٣ ـ كتاب مُسْنَد حديث مالك بن أنس.

وللترمذي:

١٤ ـ كتاب الشَّمائل.

وللنَّسائيّ:

١٥ ـ كتاب عمل اليوم والليلة.

١٦ ـ كتاب خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه.

١٧ ـ كتاب مسند عليّ، رضي الله عنه.

١٨ ـ كتاب مسند حديث مالك بن أنس.

لابن ماجه:

١٩ ـ كتاب التفسير.

وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبعمئة ترجمة.

ثانياً: وذكر جملةً من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجالِ أصحابِ الكتب الستة.

ثالثاً: أضاف المِزِّيُّ إلى معظم تراجم الأصل مادةً تاريخيةً جديدةً في شيوخ

صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جَرْحٍ أو تعديلٍ أو توثيقٍ، وتاريخ مولده أو وفاته، ونحو ذلك، فتوسَّعَتْ معظم التراجم توسُّعاً كبيراً.

رابعاً: وأضاف المِزِّي بعد كل هذا أربعةَ فصول مهمة في آخر كتابه لم يذكر صاحبُ «الكمال» منها شيئاً، وهي:

١ ـ فصل: فيمن اشتُهِر بالنسبة إلى أبيه أو جَدِّه أو أمِّه أو عمِّه أو نحو ذلك.

٢ ـ فصل: فيمن اشتُهِرَ بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك.

٣ ـ فصل: فيمن اشتُهر بلقبٍ أو نحوه.

٤ ـ فصل: في المُبْهَمات.

وهذه الفصول تُيسِّر الانتفاعَ بالكتاب تيسيراً عظيماً في تسهيل الكشف على التراجم الأصلية، فضلاً عن إيراد بعضهم مفرداً في هذه الفصول.

خامساً: رَجَع المِزِّيُّ إلى كثير من الموارد الأصلية التي لم يرجع إليها صاحبُ «الكمال»، يعرفُ ذلك كلُّ من يُلقي نظرةً على الكتابين، وكان لا بُدَّ للمِزِّي أن يفعل ذلك بعد توسيعه لمادة الكتاب كل هذا التوسيع، فلم يكن ذلك ممكناً إلاَّ بزيادة الموارد المعتمدة.

سادساً: هذا فضلاً عن زيادة التدقيق والتحقيق وبيان الأوهام ومواضع الخَلَل في كل المادة التاريخية التي ذَكَرها عبد الغني في «الكمال»، فوَضَّح سقيمَها، وَوَثَّق ما اطمأنَّ إليه، فأورده في كتابه الجديد.

لقد أدَّتْ كلُّ هذه الإضافات الأساسية إلى تضخم الكتاب تضخماً كبيراً، فصار ثلاثة أضعاف «الكمال» تقريباً.

أمَّا رموز هذا الكتاب فهي كما يلي:

(ع) للكتب السِّتّة.

(٤) للأربعة أصحاب السُّنن.

(خ) للبخاري.

(م) لمسلم.

(د) لأبي داود.

(ت) للتِّرمذي.

(س) للنَّسائي.

(ق) لابن ماجَهْ.

(خت) للبخاري في التعاليق.

(بخ) للبخاري في الأدب المُفْرَد.

(ي) في جزء رفع اليدين.

(عخ) خلق أفعال العباد.

(ز) جزء القراءة خلف الإمام.

(مق) لمسلمٍ في مقدِّمة صحيحه.

(مد) لأبي داود في المراسيل.

(قد) في القدر.

(خد) في الناسخ والمنسوخ.

(ف) في كتاب التفرُّد.

(صد) في فضائل الأنصار.

(ل) في المسائل.

(كد) في مُسْنَد مالك.

(تم) للترمذي في الشمائل.

(سي) للنَّسائي في عمل اليوم واللَّيلة.

(كن) في مُسْنَد مالك.

(ص) في خصائص عليٍّ.

(عس) في مسند عليٍّ.

(فق) لابن ماجه في التفسير.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور بَشّار عوّاد معروف في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في (٣٥) مجلداً.

٥ ـ **تذهيب تهذيب الكمال**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين أحمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

هو تذهيبٌ لكتاب «تهذيب الكمال» للمِزِّي، وقد حافظ فيه الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وأضاف ما رآه حَرِيّاً بالإضافة، وعلَّق على كثير من تراجم الأصل، من حيث الرواية، وضبط الأسماء والوفيات، وبعض أقوال العلماء في المترجَم لهم[١].

وقد علَّق عليه الحافظُ ابن حجر بقوله: «أطال فيه العبارةَ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظنِّ والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَم لهم، مع إهمالٍ كثيرٍ من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح»[٢].

وهو ما زال مخطوطاً[٣].

٦ ـ **الكاشف في معرفة مَن له روايةٌ في الكتب الستة**: للحافظ الذهبي أيضاً.

اقتصر فيه الذهبيُّ على الرواة الذين لهم روايةٌ في الكتب الستة، وهو مقتضبٌ من «تهذيب الكمال» وليس من «تذهيب التهذيب» كما هو شائعٌ، يقول المصنِّفُ في مقدِّمة كتابه: «هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب الستة ـ الصحيحين، والسنن الأربعة ـ مقتضبٌ من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحَجَّاج المِزِّي، اقتصرتُ فيه على ذكر من له روايةٌ في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في (التهذيب) ـ يعني: تهذيب الكمال ـ ودون من ذُكر للتمييز، أو كُرِّر للتنبيه»[٤].

وقد تجلَّى منهجُ الحافظ الذهبي في «الكاشف» على النحو التالي:

ـ ترجم لرجال الكتب السِّتة الذين لهم روايةٌ فيها.

ـ حذف من له روايةٌ في كُتبٍ أخرى سِواها، اعتمدها الحافظ المِزّي في «تهذيب الكمال».

---

(١) راجع مقدمة تحقيق «تهذيب الكمال»: (١/ ٥٣).

(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ٣).

(٣) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٢).

(٤) انظر مقدِّمة الكتاب: ص: ٤٩.

ـ حذف من ذُكر في «تهذيب الكمال» للتمييز.

ـ حذف من كُرِّر في «التهذيب» للتنبيه على وهمٍ فيه، أو نحوه.

ـ يذكر اسمَ المترجَم له ونسبه، ونسبته، وأسماءَ بعض شيوخه، وأسماءَ بعض تلاميذه.

ـ يذكر حالَه جرحاً وتعديلاً إمَّا بنسبته إلى قائله، أو بدون نسبة.

ـ نادراً ما يُورد الراويَ ولا يحكم عليه.

ـ يذكر وفاةَ الراوي، ورموز من أخرج حديثَه.

استعمل الذهبيُّ عباراتٍ مقتضبةً في الجرح والتعديل، مثل: «ثقة» و«صدوق» و«وُثِّق» و«صُدِّق» و«ضُعِّف» و«لُيِّن» و«محلُّه الصِّدق» و«لا بأسَ به» و«ليس به بأسٌ» و«ما أرى به بأساً» و«لا أعلم به بأساً» و«أرجو أنه لا بأسَ به» و«ليس بحديثه بأسٌ» و«حديثه مقاربٌ» و«مَشَّاه فلانٌ»، وقلَّما يستعمل كلمةَ «مقبول»، ولم يحدِّد اصطلاحه كما فعل الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب». ويستعمل لفظَ «شيخٌ» و«لا يُعْرَف» بدل «مجهول» التي اصطلح على أنه إذا أطلقها فهي من قول أبي حاتم، فإن أطلق عبارة «لا يُعْرَف» فيمن تفرَّد عنه راوٍ واحدٌ فهو يريد بها جهالةَ العين، وربما أراد بها جهالةَ الحال، ومن ألفاظه في ذلك: «جُهِل» و«يُجهل»[1].

أمَّا رموز الكتاب فهي كما يلي:

(خ) للبخاري.

و (م) لمسلم.

و (د) لأبي داود.

و (ت) للترمذي.

و (س) للنَّسائي.

و (ق) لابن ماجه.

و (ع) للكتب السِّتة.

---

(١) انظر مقدمة الشيخ محمد عوَّامة لـ«الكاشف».

و (٤) لأصحاب السُّنن الأربعة.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عَوَّامة، والشيخ أحمد محمد نمر الخطيب، في دار القبلة بجُدّة، ومؤسَّسة علوم القرآن ببيروت عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م في مجلَّدين، وله طبعاتٌ أخرى.

٧ ـ عُمدة العلماء الأخيار في تحرير علوم الأخبار: لأبي العبَّاس، أحمد بن سَعْد العَسْكري الأندرشي (المتوفى سنة ٧٥٠هـ).

وهو مختصر «تهذيب الكمال» للمِزّيّ، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٧٠) بعنوان: «العمدة في مختصر تهذيب الكمال والأطراف».

وهو مخطوطٌ[1].

٨ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للحافظ علاء الدين بن قُلَيْج مُغْلَطاي الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ).

هو ذَيْلٌ على كتاب الحافظ المِزّي ـ أي: «تهذيب الكمال» ـ، وقد ذكر مُغُلْطَاي في مقدِّمة كتابه أنَّ استدراكه هذا لا ينقص من قيمة كتاب المِزِّي وأهميته، وقال: «معتقدي أنَّ لو كان الشيخ حيّاً؛ لرحَّب بهذا الإكمال»، وقد أشار إلى عظمة كتاب المِزِّي ومنزلته، ثم أخذ عليه جملةَ أمورٍ، من أبرزها:

ـ ذكره أشياء لا حاجة إليها مثل الأسانيد التي يذكرها من باب العلوِّ، أو الموافقات، أو نحو ذلك.

ـ ذكره للترجمة النبوية، وأخذه معظم ما ذكره فيها من كتاب أبي عمر بن عبد البرّ.

ـ إيراد بعض أخبار المترجَم لهم مما لا ينفع في بيان أحوالهم في التوثيق أو التجريح.

ـ محاولة المِزِّيّ استيعاب شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه، مع أنَّ الإحاطة بذلك متعذِّرةٌ لا سبيلَ إليها.

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٩٦).

ـ مسامحة المِزِّيّ لصاحب الكمال في بعض المواضع التي لم يرد عليها فيها .

هذا وقد تلخَّص منهج الإكمال فيما يلي :

ـ ترك نقد المقدِّمة ، وابتدأ بالأسماء مباشرةً .

ـ أورد اسمَ المترجَم له كما ذكره المِزِّيُّ، ثم أورد تعليقاته على الترجمة ، وتتكوَّن هذه التعليقاتُ من نقولٍ كثيرةٍ عن المصادر السابقة .

ـ أعاد تدقيقَ جميع النصوص التي أوردها المِزِّيُّ في كتابه، وتكلَّم على أدنى اختلافٍ في نقله .

ـ عُنِيَ بإيراد المزيد من التوثيق والتجريح ، ورجع إلى مصادر كثيرةٍ جداً .

ـ عُني بضبط كثيرٍ من الأسماء والأنساب، وأورد ما يوافق المؤلِّفُ وما يخالفه في هذا الباب ، معتمداً في ذلك عدداً كبيراً من المصادر .

ـ استدرك على المِزِّيّ بعضَ ما فاته من المترجَم لهم، وأكثر ما استدرك عليه في «التمييز» .

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، والأستاذ أبي محمد أسامة بن إبراهيم ، في مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة عام ٢٠٠١م .

٩ ـ مختصر تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي بكر ، ابن أبي المجد، عماد الدين الحنبلي السَّعْدي الدِّمشقي ثم المصري (المتوفى سنة ٨٠٤هـ) .

ذكره ابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ٤٣)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٥١٠) .

١٠ ـ إكمال «تهذيب الكمال للمِزِّيّ»: لأبي حفص ، سراج الدين، عمر بن علي المصري ، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤هـ) .

وهو مخطوطٌ[1] .

١١ ـ ذيلُ «الكاشف في معرفة أسماء رجال الكتب السِّتّة للذَّهبي»: لولي الدين أبي زُرْعة ، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٢٦هـ) .

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث : (١/ ٢١٩) .

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي، في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، في (٣٨٦) صفحة.

١٢ ـ نهاية السُّول في رواة الأصول: للحافظ أبي الوفاء، برهان الدين، المعروف بـ: سِبط بن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١هـ).

أضاف المؤلِّفُ في هذا الكتاب إلى رواة الكتب الستة من علَّق له البخاريُّ في صحيحه، ومن هو في مقدِّمة «صحيح مسلم»، ومن هو في كتاب «عمل اليوم والليلة» للنَّسائي، ورتَّب التراجم على حروف المعجَم مبتدئاً بالأسماء، ثم الكُنَى، ثم الأنساب، ثم الألقاب، ثم المُبْهَمات، ثم أسماء النِّساء، ثم كُنَى النّساء، ثم من لم يُسَمَّ منهن، ثم من نُسبت إلى أبيها، ثم صاحبات الألقاب، ثم المجهولات.

ورَمَز لمن أخرج الرواةَ من أصحاب الكتب الستة بالرموز المتعارف عليها، وذكر الشيوخ والتلاميذ باختصارٍ، وسنةَ الوفاة بالعدد. وقد استفاد من تعقيبات مُغْلَطَاي على المزِّيِّ، وربما ناقَشَ مغلطاي فيها، واختصر الكلامَ في الجرح والتعديل، ولم يُطِلْ بذكر المناقب. يحتوي هذا الكتاب على أكثر من ثمانية آلاف راوٍ.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبيّ، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٣ ـ مختصر «تهذيب الكمال»: لتقي الدين، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي، المعروف بابن قاضي شهبة (المتوفى سنة ٨٥١هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٥١٠).

١٤ ـ تهذيب التهذيب: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

هو اختصارٌ وتهذيبٌ لـ: «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي، وقد دفعه إلى الاختصار والتهذيب عِدَّةُ أمور.

أولاً: طول كتاب المِزي، وقد قصرت الهِمَمُ عن تحصيله فاقتصر بعضُ الناس على الكشف من (الكاشف) للذهبي.

ثانياً: وجودُ عددٍ من الأسماء من «تهذيب الكمال» لم يعرِّف المِزِّيُّ بشيءٍ من

أحوالهم، بل لا يزيد عن قوله: روى عن فلانٍ، روى عنه فلانٌ وأخرج له فلانٌ، وهذا لا يروي الغُلَّةَ، ولا يشفي العِلَّةَ.

ثالثاً: محاولة المِزِّي استيعاب شيوخ صاحب الترجَمة واستيعاب الرواة عنه، لكنه شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابه ولا حصره بسبب انتشار الروايات، وكثرتها، وتشعُّبها، وسِعتها.

وقد تجلَّى منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب فيما يلي:

ـ ذكر رجالَ «تهذيب الكمال» كلَّهم، ولم يحذف منهم شيئاً، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه، وقد ميَّز التراجم الزائدة على الأصل.

ـ اقتصر من شيوخ الراوي، ومن الراوين عنه إذا كان مُكثِراً على الأشهر، والأحفظ، والمعروف.

ـ إن كانت الترجَمةُ قصيرةً لم يحذف منها شيئاً، وإن كانت متوسِّطةً اقتصر على ذكر الشيوخ، والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلةً اقتصر على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا يعدل عن ذلك إلَّا لمصلحةٍ.

ـ حذف ما طال به الكتابُ من الأحاديث التي يخرِّجها الحافظُ المِزِّيُّ من مروياته العالية من الموافقات والأبدال، وغير ذلك من أنواع العُلُوّ؛ لأن ذلك بالمعاجم والمَشْيَخات أشبه منه بموضوع الكتاب.

ـ اقتصر الحافظُ ابن حجر على ما يفيد الجرحَ والتعديلَ خاصّةً، وحذف ما لا يَدُلُّ على توثيقٍ أو تجريحٍ، وأضاف نقولاً كثيرةً في الحكم على الراوي.

ـ وقد ذكر: أنَّ فائدة إيراد كلِّ ما قيل في الرجل من جرحٍ، وتوثيقٍ يظهر عند المعارضة.

ـ حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الراوي إلَّا لمصلحةٍ تقتضي عدمَ الاختصار.

ـ ميَّز الحافظُ إضافاته على الترجَمة، أو تصحيحاته بلفظة: «قلتُ».

والحقيقةُ التي لا مِرْيَةَ فيها: أن هذا الكتاب قيِّمٌ محرَّرٌ مفيدٌ، وقد بذل الحافظُ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً، وقد اختصر ما يستحق الاختصارَ، وزاد ما يستحق الزيادةَ مما فات الأصلَ، وحرَّر وهذَّب واستعان ـ مع اطِّلاعه الواسع ـ بعددٍ من المصنَّفات في إخراج هذا الكتاب بشكلٍ مرضيٍّ.

وهو أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المِزِّي، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب «تذهيب التهذيب» للذَّهبي، للميزات الكثيرة التي تميِّزه عنه التي أشار إليها ابنُ حجر في مقدِّمة كتابه «تهذيب التهذيب».

وما قاله الحافظُ عن كتاب «الكاشف» فقد ذكرتُ ما فيه قبل قليلٍ. وأمَّا ما يقوله البعضُ في هذه الأيام مِن أنَّ الحافظ ابن حجر قد اختصر كتابَ المِزِّيِّ فأخَلَّ بكثيرٍ من مقاصده، بل ربّما بالَغَ بعضُهم فقال: لقد مَسَخَ ابنُ حجر كتابَ المِزِّيِّ وأفسده، محتجِّين بأنَّ الحافظ قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثيرٍ من المترجَم لهم، وأنَّ ذِكْرَ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدةٌ كبيرةٌ لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال.

فالجوابُ: أنَّنا لا نُنكِر فائدةَ ذِكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، لكن يقال: إنَّ موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا. وليس كلُّ مراجعٍ يستفيد من معرفة كلّ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، ومن أراد التوسُّعَ أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل؛ إذ من المعروف: أنّه لا تغني المختصرات عن أصولها في كلِّ شيءٍ، ومن جهةٍ ثانية فليس في الكتاب ما يُنْتَقد إلاَّ هذا. مع أنَّ في اختصار كثيرٍ من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجَم لهم وجهةُ نظرٍ وليست خطأً وقع فيه ابنُ حجر، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لا سيما حذفه كثيراً من الأحاديث العوالي التي أوردها المِزِّيُّ من روايته لأقرَّ بأنَّ عملَ الحافظِ ابن حجر في هذا الكتاب عملٌ نافعٌ مشكورٌ، وأنَّ الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب السِّتَّة، والله أعلم[١].

طُبع هذ الكتاب قديماً في (١٢) مجلَّداً، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد (الدَّكن) الهند، عام ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧، ثم صدرت له طبعات كثيرة، ومن أحسنها إلى الآن: طبعةُ مؤسَّسة الرسالة ببيروت، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ إبراهيم زَيْبق، وعادل مرشد، عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م، في أربع مجلَّدات.

---

(١) انظر «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص: ١٦٤ـ١٦٥.

١٥ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

هو كتابٌ مختصرٌ جداً، اختصر فيه الحافظُ ابن حجر كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سُدُس حجمه، وذكر في مقدِّمته سببَ تصنيف هذا الكتاب، فقال: «إنني لما فرغتُ من تهذيب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) الذي جمعتُ فيه مقصودَ «التهذيب» لحافظ عصره أبي الحجَّاج المِزِّي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممتُ إليه مقصود «إكماله» للعلامة علاء الدين مُغْلَطَاي. . وزِدْتُ عليهما في كثيرٍ من التراجم ما يُتعجَّب من كثرته لديهما، ويُستغرَب خفاؤه عليهما؛ وقع الكتابُ المذكور من طَلَبَة الفنِّ موقعاً حسناً عند المميِّز البصير، إلاَّ أنه طال إلى أن جاوز الثلث «والثلث كثير». فالتمس مني بعضُ الإخوان أن أجرِّد له الأسماء خاصةً، فلم أؤثر ذلك لقِلَّة جَدواه على طالبي هذا الفن. ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته. . . ».

فقد أبان المصنِّفُ عن السبب الباعث له على اختصار هذا الكتاب من أصله، وأمَّا إبداعه في هذا «التقريب» فيبرز في:

ـ ابتكاره للطبقات التي أغنت ـ من حيث الجملة ـ عن ذكر شيوخ المترجَم له والراوين عنه. وجعل الحافظُ طبقاتِ الرواة المترجم له وجعلهم اثنتي عشر طبقةً، وينبغي لزاماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المُراجِعُ ذلك.

ـ وتغلُّبه إجمالاً على الاختلافات الكثيرة في الرجل جرحاً وتعديلاً.

ـ وقدَّم لطلاب هذا الفنِّ كتاباً في مجلَّدٍ لطيفٍ يشتمل على تراجم لنحو تسعة آلاف رجلٍ، هم غالبية رجال الرواية في القرون الثلاثة الأولى.

ـ وأفرد فصلاً في آخر الكتاب عنوانه: «فصل في بيان المُبْهَمات من النِّسوة، على ترتيب من روى عنهن رجالاً ثم نساء» قال: «ولم يُفرد المِزِّيُّ هذا الفصل في أصل (التهذيب)، فتبعتُه في (تهذيب التهذيب) ثم أفردته هنا لتمام الفائدة».

وهذا الفصل ـ على قِصَره؛ إذ فيه ثمانٌ وخمسون ترجمةً ـ لا يدرك أهميتَه إلاَّ من وقف حائراً مكتوف الأيدي أمام المُبْهَمات، لا يدري كيف يحلّ إشكاله.

ـ وفيه من الفوائد ما لا يوجد في أصْلَيه: «تهذيب التهذيب» و«تهذيب الكمال». مثال ذلك:

ـ قولُه في ترجمة: (أسمر بن مُضَرِّس): «ما روى عنه إلاَّ ابنته عَقيلة» ولفظه في «التهذيب» لا يفيد هذا الحصر.

ـ وقوله عن: (أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل): «يقال: إنَّ لها صحبة» وهذا يفيد: أنها ثقة إنْ لم تثبت لها الصحبة.

ـ وتكلَّم على كثيرين جرحاً وتعديلاً، سكت عنهم في «التهذيب» لا سيما في قسم الآباء والأبناء.

ـ وتحقيقه في كثير من رموز المترجَم لهم، بعد أن تابع المِزِّيَّ عليها في «التهذيب».

وهكذا نجد عمل الحافظ في هذا الكتاب لا يخلو عن إبداعٍ، وإجادةٍ، وتيسيرٍ للإفادةِ، رحمه الله تعالى[1].

والكتابُ جيِّدٌ مفيدٌ كافٍ لطلبة العلم المبتدئين في الفنِّ لاسيما في موضوع الحُكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل، فإنه يعطي المراجعَ عُصَارَةَ الأقوال فيه، لكنه مضغوطٌ جداً، ويلاحظ عليه بشكلٍ خاصٍّ عدم ذِكره أيَّ شيخٍ أو تلميذٍ للمترجَم لهم في جميع الكتاب، ولذلك يتميَّز كتاب «الكاشف» للذهبي، وكتاب «الخلاصة» للخَزْرَجي على كتاب التقريب في هذا.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد عَوَّامة، في دار الرشيد بحلب، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، في (٧٧٢) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

١٦ ـ زوائد الرجال على «تهذيب الكمال»: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٥١١).

١٧ ـ خُلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للعلامة الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرجي (المتوفى سنة ٩٢٣هـ).

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٩٠٧.

هو مختصر «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي، يقول المصنِّفُ في مقدمته: «فهذا مختصرٌ في أسماء الرجال اختصرته من «تذهيب تهذيب الكمال»، وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال، وزِدْتُ فيه زياداتٍ مفيدةً، ووفياتٍ عديدةً من الكتب المعتمَدة، والنقول المسندة»[1].

وقد تجلَّى منهج الكتاب فيمايلي.

- ذكر أشهر شيوخ الراوي وتلاميذه.

- نقل كلمات علماء الجرح والتعديل في الراوي بألفاظهم.

- يذكر في كثيرٍ من التراجم بيان عدد الأحاديث التي رووها.

- يبيِّن ما أخرج للراوي في الكتب الستة أو أحدها احتجاجاً، أو متابعةً، أو استشهاداً، استقلالاً أو مقروناً بغيره.

- يذكر بعضَ مناقب الراوي أو مآخذه مما يزيد التعريف بقَبوله أو رَدّه[2].

- ذكر رموزَ كتب الحديث في المقدِّمة وعددُها (٢٧) رمزاً، وهي الرموزُ التي ذكرها الحافظُ المِزِّي ثم الذهبيُّ في تذهيبه، لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة «تمييز»[3]، وتذكر مع الراوي الذي ليس له روايةٌ في المصنَّفات المترجَم لرواتها في هذا الكتاب.

- قسَّم الكتابَ إلى قسمين، الأول، خصَّصه لتراجم الرجال، والثاني، خصَّصه لتراجم النِّساء.

- لم يلتزم في صياغته للترجَمة خطّاً معيَّناً كما فعل الحافظُ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، فأحياناً يذكر الجرحَ أو التوثيق، وأحياناً يُهمله ولا يذكر في المترجَم له شيئاً من ذلك، وأحياناً يذكر وفاته، وأحياناً لا يذكرها[4].

---

(١) انظر «الخلاصة»: ص: ٢.

(٢) راجع مقدمة المحقق للكتاب: ص: ١٩.

(٣) المراد بـ «التمييز» حيث يتفق اسمُ راويين واسمُ أبيهما، وكان أحدُهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما، (انظر «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص: ١٦٩).

(٤) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ١٦٨ـ١٦٩.

هذه بعض مزايا لكتاب «الخلاصة» تجعله كثيرَ النفع، كما أنها تعين الباحثَ على معرفة خلاصة حال الراوي بسهولةٍ ويسرٍ.

وقد طُبع الكتاب بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م في (٥٠٠) صفحة.

١٨ ـ مختصر «تهذيب الكمال»: لداود بن محمد القارصي الرُّوْمي الحنفي (المتوفى سنة ١١٦٠هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

١٩ ـ تراجم رواة الكتب السِّتَّة: للعابد بن أحمد بن الطّالب المعروف بابن سُوْدَة (المتوفى سنة ١٣٥٩هـ).

وهو غيرُ كاملٍ، ذكره تلميذُه الشيخ عبد السَّلام بن عبد القادر بن سُوْدَة في «سَلّ النِّصَال» (ص: ٩١).

(١١) كتبٌ في رجال «مسند أحمد»:

١ ـ الإكمال في ذِكر مَن له روايةٌ في مسند الإمام أحمد ممّن ليس في تهذيب الكمال: لأبي المحاسن، شمس الدين محمد بن علي الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥هـ).

ذكر فيه رجال «مسند أحمد» الذين فات المِزِّيَّ ذِكْرُهم في «تهذيب الكمال».

طُبع هذا الكتاب في الهند قديماً دُون تاريخ الطباعة، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي في الجامعة الإسلامية بكراتشي، ودار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

وكذلك طُبع كملحقٍ في آخر «تهذيب الكمال» في دار الفكر بيروت.

٢ ـ تعريف الأوحد بأوهام مَن جَمَع رجالَ المسند: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٠٠).

وهو مطبوعٌ كملحقٍ في آخر «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ، في طبعة دار الفكر بدمشق.

(١٢) كتبٌ في رجال «مسند أبي حنيفة»:

١ ـ الإيثار بمعرفة رُواة الآثار: (رواية الإمام محمد بن الحسين الشَّيْباني): للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

طُبع مع «كتاب الآثار» بتحقيق الأستاذ قاسم أشرف، في إدارة علوم القرآن بكراتشي (باكستان)، وله طبعاتٌ أخرى.

(١٣) كتبٌ في رجال الكتب العشرة:

١ ـ التذكرة برجال العَشَرة: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٦٥هـ).

يشتمل هذا الكتابُ على تراجم رُواة عشرة من كتب السُّنّة، وهي الكتبُ السِّتَّة التي هي موضوعُ كتاب «تهذيب الكمال» للمِزِّي. بالإضافة إلى أربعة كتبٍ لأصحاب أئمّة المذاهب الأربعة، وهي: «الموطّأ» و«مُسْنَد الشافعي» و«مسند أحمد» و«المسند» الذي خرَّجه الحسينُ بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة.

لكنه لم يذكر رجالَ بعض المصنَّفات التي لأصحاب الكتب السِّتّة، كما فعل شيخُه المِزِّيُّ، وإنما اقتصر على رجال الكتب السِّتَّة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة.

ورَمَز لمالكٍ (ك)، وللشافعيِّ (فع)، ولأبي حنيفة (فه)، ولأحمد (أ)، ولمن أخرج له عبدُ الله بن أحمد عن غير أبيه (عب)، وترك رموزَ السِّتّة على حالها، كما رَمَز لها المِزِّيُّ.

وغايتُه من هذا التصنيفِ أن يجمع أشهرَ الرُّواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمدهم أصحابُ المصنَّفات السِّتّة المشهورة، وأصحاب المذاهب الأربعة المتبوعة.

وهو كتابٌ جيِّدٌ نافعٌ.

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المُطَّلب في مصر عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م في خمس مجلَّدات.

(١٤) كتب في رجال الأئمة الأربعة:

١ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

بدأ الحافظُ ابن حجر هذا الكتابَ بمقدّمةٍ بَـيَّن فيها نِطاقَ الكتاب وموضوعَه والغرض من تأليفه وأهميته، فقال في بيان موضوع الكتاب: «فقد وقفتُ على مصنَّفٍ للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي سَمَّاه: «التذكرة برجال العشرة»: ضَمَّ إلى من في «تهذيب الكمال» لشيخه المِزِّيّ من في الكتب الأربعة، وهي: الموطّأ، ومُسْنَد الشافعي، ومسند أحمد، والمسند الذي خَرَّجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة. . فالتقطتُ الآن من كتاب الحسيني من لم يُترجِم له المِزِّيُّ في التهذيب».

واضحٌ من هذه العبارة: أنَّ موضوع الكتاب زوائدُ رجالِ الأئمة الأربعة: الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد ـ رحمهم الله ـ في كتبهم المذكورة هنا دُون سائر كتبهم، وقد أخذ الحافظُ تراجمَ هؤلاء الرجال من كتاب «التّذكرة في رجال العشرة» للشريف الحسيني الذي اختصر فيه كتابَ: «تهذيب الكمال» لشيخه المِزِّيّ، وحَذَف منه مَن ليس في الكتب الستة من رجال مصنَّفاتهم الأخرى، وأضاف إليهم رجالَ أربعة كتبٍ من كتب الأئمة الأربعة المقتدى بهم.

رَتَّب الحافظُ أسماءَ تراجم هذا الكتاب على ترتيب حروف المعجم، وذلك في أسماء المُتَرْجَم لهم، وأسماءَ آبائهم وأجدادهم.

وبعدما انتهى من ذكر الأسماء انتقل إلى ذكر المشهورين بالكُنَى، وكثيراً ما يذكر الاسمَ مرَّتين، مرّةً في الأسماء، ومرّةً في الكُنى، ولكنه يُحيل بقوله: «تقدَّم» أو «يأتي»، ثم ذكر فصلاً فيمن أُبهِمَ من الرجال بذكر أبيه أو جَدّه أو نحو ذلك، ثم فصلاً آخر في ذكر المُبْهَمين بذكر أنسابهم وقبائلهم، ثم ذكر فصلاً ثالثاً فيمن لم يُسَمَّ ولم يُنْسَبْ على ترتيب الرواة عنهم، وفصلاً رابعاً، على ترتيب الرواة عنهم

المشهورين بالكُنى، ونهج نفسَ المنهج مع النّساء، فبدأ بذكر النساء المعروفات بالأسماء، ثم المعروفات بالكُنى. ثم المُبْهَمات منهن.

أمّا رموز الكتاب؛ فهي كالتّالي:

(ك) للإمام مالك، و(فع) للإمام الشافعي، و(فه) للإمام أبي حنيفة، و(عب) للإمام أحمد. ورموز الكتب السِّتّة على حالها.

طُبع هذا الكتاب قديماً بتصحيح الأستاذ عبد الله هاشم اليَمَاني في دائرة المعارف الإسلامية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٢٤هـ ـ ١٩٠٦م في مجلَّدٍ، ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بدراسة وتحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، في أربع مجلَّداتٍ.

(١٥) كتبٌ في رجال السُّنَن والمسانيد:

١ ـ **التقييد لمعرفة رُواة السُّنَن والمسانيد:** للحافظ أبي بكر، محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن النُّقْطَة الحنبلي (المتوفى سنة ٦٢٩هـ).

جَمَع الحافظُ ابن النقطة في هذا الكتاب أسماءَ رواة الكتب السِّتّة، وأخبارهم، وجرحهم وتعديلهم، ومحلّهم عند العلماء، ثم أضاف إليهم جماعةً من رواة السُّنَن والمسانيد، والتزم على ذكر الأشهر، والأعَمِّ منهم.

ثم ذَكَر أكثرَ السُّنَن والمسانيد التي يشتمل كتابُه على معرفة رواتها، فقال: «كتاب الموطأ رواية أبي مصعب، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، والسُّنن لأبي داود، ولسعيد بن منصور، وللنَّسائي، ولابن ماجَهْ، والجامع للترمذي، والسُّنن للدَّارقطني، وصحيح الإسماعيلي، وصحيح أبي عَوَانة، وكتاب المتفق للجوزقي، وكتاب السُّنن لأبي قُرَّة موسى بن طارق الزَّبيدي، وكتاب السُّنَن الكبير، والصغير، والسُّنن والآثار للبَيْهقي، ومُسْنَد أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، وابن رَاهُوْيَهْ، ومُسَدَّد، والحُمَيْدي، وعبد الله بن وَهْب، والدَّارمي، والرُّوْياني، وأبي يَعْلى، وابن أبي عمر العَدَني، وأحمد بن مَنِيع، وأبي داود الطَّيَالِسي، وابن أبي أسَامة، والهيثم ابن كُلَيْب الشَّاشي».

ثم رَتَّب كتابه على حروف المعجم، وابتدأ بمن اسمه (محمّداً) تبرُّكاً.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(١٦) كتبٌ في رجال «معاني الآثار» للإمام الطَّحاوي:

١ ـ مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار: للمحدِّث أبي محمد، محمود بن أحمد، بدر الدين العَيْنيّ (المتوفى سنة ٨٥٥هـ).

هذا الكتاب جعله المؤلِّف كالمقدِّمة لـ «نخب الأفكار في شرح شرح معاني الآثار»، حيث أفرد فيه الرجال، فقد قال في مقدمته: «وسمّيتُه بكتاب نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخيار في شرح شرح معاني الآثار». ثم قال بعد ذلك: «ثم إنَّ كتاب الرجال إذا أفرد يُسَمَّى مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار».

وأمَّا أهمية إفراد رجال معاني الآثار في مؤلَّفٍ خاصٌّ؛ فترجع إلى أنَّ الطحاوي أخرج عن جماعةٍ من الرواة لم يُخرج لهم أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، فمِن هؤلاء على سبيل المثال: الحسين بن عازب، وعمر بن شُرِيح الحضرمي، وعبيد الله ابن تمام مولى أم حبيبة وغيرهم.

وقد ألَّف العينيُّ هذ الكتاب بعد تأليفه لـ «مباني الأخيار» ولـ: «نخب الأفكار».

وقد قَدَّم العينيُّ لكتابه هذا بمقدّمةٍ نحو ورقتين، وذكر فيها أنه أراد أن يبيِّن ما فيه من المشكلات، ويكشف ما فيه من المُعضِلات، فيُخرج رجالَه من الرواة مظهراً بأن الحنفية هم المتمسِّكون بالحديث والخبر، وأنَّ مذهبهم هو الحديث النبوي في كل أمرٍ حضر، كيف لا وهم يقدِّمون خبرَ الواحد على القياس.

ثم بيَّن منهجَه في ترتيب الكتاب فقال: «وجعلتُ كتاب الرجال على مقدمة وخمسة عشر كتاباً، أمّا المقدّمةُ ففي ذكر نبذة من سيرة النبي ﷺ على طريق الإيجاز؛ إذ الكتاب لم يوضع لذلك، ولكن لا تخلو بركته من ذلك.

وأما الكتب: فالكتاب الأول: في أسماء الرجال من الرُّواة الصحابة. الثاني: في الكُنى؛ الثالث: فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جدِّه أو نحو ذلك، الرابع: في النساء الصحابيات. الخامس: في كُناهن. السادس: في المحمَّدين. السابع: في أسماء الرجال من التابعين، وغيرهم. الثامن: في كُناهم. التاسع: فيمن اشتهر منهم

بالنسبة إلى أبيه أو جدِّه أو نحو ذلك. العاشر: في المُبْهَمات. الحادي عشر: في النسب إلى القبائل والبلدان، الثاني عشر: في النسب إلى الحرف والصَّنائع، الثالث عشر: في الألقاب. الرابع عشر: في النساء التابعيات وغيرهن. الخامس عشر: في كُناهن. وهذه طريقة سلكتها، قلَّ من سلكها أحدٌ قبلي ولا غبرها غيري على هذا الفعل، بل لم يسلكها قبلي على هذا المثال، ولم ينسجها أحدٌ على هذا المِنوال».

ثم ذكر: أنَّ من رواة الطحاوي: «من اختصَّ بهم دُون سِواه من أصحاب هذا الشأن، ومنهم جماعةٌ لم يُخرج لهم أحدٌ من أصحاب الستة بالتحرير، ومنهم جماعةٌ أخرج لهم البخاريُّ في كتاب أفعال العباد، أو في كتاب رفع اليدين في الصَّلاة، أو في كتاب القراءة خلف الإمام، أو في كتاب الأدب، يمكن ذلك ويوجد. وكذلك أبو داود في «الناسخ والمنسوخ»، والترمذي في «كتاب الشمائل»، والنَّسائي في «عمل اليوم والليلة» وفي «فضائل علي رضي الله عنه»، وابن ماجه في «تفسيره»، وربما نذكر أحداً من الصحابة أو الرواة لم يُخرج له صاحب الكتاب لزيادة فائدة يقتضيها الحال، أو لتمييز أشياء تقع بين الرجال».

وقد اعتمد العينيُّ في كتابه هذا على مصادر كثيرة في علم الجرح والتعديل وكتب السنن والتواريخ.

أمَّا تراجم الكتاب فتختلف طُولاً وقصراً حسب مكانة المترجَم له وآراء العلماء فيه، فمثلاً ترجم للإمام الشافعي بورقة، وللإمام مالك بصفحة، وكذلك للإمام أحمد، وللإمام أبي حنيفة في نحو سبع ورقات.

تُوجَد منه نسخةٌ بخطِّ المؤلِّف في جزأين بدار الكتب المصرية، رقم مصطلح (٧٢) وهي ناقصةٌ، وتُوجَد منه نسخةٌ في ثلاثة أجزاء بمتحف سراي طوبكابي بتركيا.

حقَّقه الأستاذ معوض بلال العوفي كرسالة للدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٧هـ. طُبع مصوّراً عن نسخة دار الكتب المصرية الخَطيّة في مكتبة الدّار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢ ـ **الإيثار في رجال معاني الآثار**: لقاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفى سنة ٨٧٩هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٠).

٣ ـ **تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار**: للشيخ محمد أيّوب بن محمد يعقوب المَظاهري.

تَرْجَم فيه رجالَ «شرح معاني الآثار» على ترتيب المعجم.

طُبع في المكتبة الخليلية بسَهَارَنْفُوْر (الهند)، في أربعة أجزاء.

٤ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار**: للشيخ أبي التُّراب، رشيد الله السِّنْدي (المتوفى سنة ١٣٤٠ هـ).

لَخَّص فيه «مغاني الأخيار».

طُبع في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة.

٥ ـ **الحاوي لرجال الطَّحاوي**: للمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢هـ).

يتألَّف هذا الكتابُ من مقدِّمةٍ وقسمين، والمقدِّمةُ لا تتجاوز أربعة أسطر.

القسم الأول: وهو يشتمل تراجم المُسَمَّيْن، وقد وَزَّعهم المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على حروف المعجم، فكلٌّ من يبدأ بحرف الهمزة مثلاً جعلهم مع بعضهم بعضاً، دُون النظر إلى اعتبار الحرف الثاني من الاسم، والثالث، وهكذا، فضلاً عن اسم الأب أو الجدِّ.

وقد أدخل أسماءَ النِّساء المُتَرَجَم لهنَّ مع الرجال، ولم يميِّزهن عنهم، أو يُفردهن في بابٍ خاصٍّ بهن، فنراه يُترجِم لـ: (أسماء بنت زيد بن الخطاب) بعد (الأسود بن قيس العبدي) وقبل (أمية بن بسطام العيشي)، وكذلك ترجم لـ: (أسماء بنت عُمَيْس رضي الله عنها) بين (أوس بن أوس) و(إسماعيل بن رجاء الزَّبيدي)، وهكذا...

والقسم الثاني: أدمج فيه أنواعَ التراجمَ التالية معاً، دُون تبويبٍ لهم: الكُنى، الألقاب، الأنساب، المُبْهَمات.

يلاحظ المطالع لهذا الكتاب: أنَّ مؤلفه اتَّبع خطةً في ترجمته للرُّاوة ضِمن كتابه، سار عليها إلى آخر المخطوط، وهي كالتالي:

ـ إذا كان الراوي مُترجَماً له في كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، فإنه يُورد كلامَ الحافظ باختصارٍ، ولا يعلِّق عليه أو يزيد، وهذا في الأعمّ الأغلب.

وغالبُ الاختصار الذي فعله المؤلِّفُ يكون لتواريخ وفيات الرُّواة، فإنَّ المؤلِّف تعمَّد إسقاطَها بكثرة!!!، وذكره لها قليلٌ جداً بالنسبة لمن أغفل وفاته، مع أنَّ الحافظ ابن حجر ذكرها في التقريب.

وهذا فيما يظهر: أنَّ المؤلِّف لم يرد البسطَ والتوسُّعَ؛ ليكون كتابه وسطاً بين الاختصار والتطويل.

الملحظ الثاني: هو أنَّ الرُّواة الذين على شرطه ولم يُترجمهم التقريب، فإن كانوا في تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر؛ فإنه يسوق كلامَه في هذا الرَّاوي.

الملحظ الثالث: إن لم يكن الرَّاوي مُترجَماً له في «تقريب التهذيب» أو «تعجيل المنفعة» فإنه يبحث عن ترجَمته في كتب التواريخ الكبيرة، كتواريخ ابن مَعين، والبُخاري، وابن أبي حَاتِم، و«تاريخ بغداد» و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، وتاريخ ابن الجوزي، و«تاريخ الإسلام» للذهبي، كما يعتمد أيضاً على «ثقات» ابن حِبّان و«الأنساب» للسَّمعاني.

وهو يُحاوِل في كلِّ ذلك استحضارَ وكتابةَ ما قيل عن الرَّاوي: عمَّن روى، ومن روى عنه، وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وغير ذلك.

وغالبُ هذه التراجم تكون أطولَ من التراجم التي يأخذها من «التقريب»، يصوغها بنفسه، ويخطّها قلمه، وأسلوبه فيها يختلف عن أسلوب الحافظ ابن حجر في عرض الترجمة.

الملحظ الرابع: إذا كان الرَّاوي مشهوراً بكُنيته؛ فإنه يدوِّن اسمه وكنيته، ثم يقول: «انظر الكُنى».

استطاع المؤلِّفُ بجدِّه واجتهاده، واستقرائه الخاصّ أن يستدرك على من قبله، حيثُ إنه وجد رجالاً في كتب الطَّحاوي أغفل ترجمتهم بل ذِكْرَهُم من ألَّف قبله في رجال الطَّحاوي.

وتنقسم زياداتُ المؤلِّف على من جمع رجال الطَّحاوي إلى أربعة أقسام:

أولاً: تفرُّده برجال «مشكل الآثار»: وهو أهمّها، أعني: جميع رجال الإمام الطَّحاوي ـ رحمه الله ـ في كتابه القيم النفيس «مشكل الآثار»، وقد مَيَّزها عن غيرها بوضع حرف (ش) أو الحرفين (مش) فوق اسم الرَّاوي الموجود في المشكل، فإن أراد الانتقالَ إلى رجال «شرح المعاني» رَمَز كذلك لأول راوٍ، ويكون من بعده في ذات الكتاب.

زياداته على أبي التراب السِّنْدِي: ما استدركه المؤلِّفُ على كتاب السِّنْدي من بعض رجال الطَّحاوي في المعاني، وقد أشار إليهم بقوله: «أهمله السِّنْدي»، كما أنه قد يأتي برجالٍ من رجال المعاني قد غفل السِّنْدِيُّ عنهم، ومع ذلك لا ينبِّه على إهمال السندي لهم.

زياداته على الإمام العيني: وهي ما زاده المؤلِّفُ، ولم يُترجِمه العينيُّ في «مغاني الأخيار»، وهي فوائدُ سَنِيَّةٌ، واستدراكٌ عظيمٌ على أحد أئمة الحديث المتبحِّرين العلماء، وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنما يَدَلُّ على ألْمعية المؤلِّف ودِقَّته، ودِقّة استقرائه لرجال الطَّحاوي في كتاب «شرح معاني الآثار»، ومن خلفه كتاب «مشكل الآثار».

ومن إضافاتِ المؤلِّف توسُّعُه الكبير جِدّاً في بابي الكُنى والمُبْهَمات، فقد استغرق ذلك في كتابه أكثر من (٣٤) ورقةً من النسخة الأم من المخطوط، و(١١٣) ورقة من النسخة الثانية، وقد استغرق هذا البابُ عند السِّنْدي (٢٠) صفحة من المطبوع فقط[(١)].

هذا الكتاب ما زال مخطوطاً، وقد حقَّقه نخبةٌ من الطُّلَّاب كرسائل للماجستير، من جامعة أمّ درمان (فرع دمشق)، بإشراف فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

* * *

(١) بتصرفٍ واختصارٍ من دراسة الأخ الفاضل الأستاذ محمد عيد وفا منصور للكتاب، وهو واحدٌ من الطّلاب الذين حَقَّقوا هذا الكتاب.

٤٩ ـ كتب السُّؤالات في الجرح والتعديل

لم تقتصر مجالس الحُفَّاظ من المحدِّثين على راوي الحديث، والسَّماع، وتمييز الأحاديث الضعيفة، وبيان درجتها فقط، بل كان يُبحث فيها كلُّ ما يتعلَّق بالسُّنة النبوية، وخاصةً في علم الرِّجال؛ حيثُ بيَّن الحفاظ لتلاميذهم ومن روى عنهم درجةَ الرُّواة، وفرَّقوا بين الثقات والضعفاء، وكشفوا عن أحوالهم ومروياتهم، وكثيراً ما كان تلامذتهم يتوجَّهون بالأسئلة إليهم، وهم يتولَّون الإجابة عنها.

وفي هذه الأسئلة المدوَّنة علمٌ غزيرٌ، وهي تكشف لنا عن أحوال الكثير من الرواة ـ صفاتهم، مروياتهم، شيوخهم، وغير ذلك ـ مما قد لا نجده في كتب علم الرجال الأخرى، وهذه الأسئلةُ قد تكون خاصةً بالرِّجال الضعفاء والكذَّابين كأسئلة من خلال تعليل الأحاديث.

وهذه أهَمُّ الأسئلة التي وقفتُ عليها، أذكرها لأهميتها فيما يلي:

١ ـ **سُؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن مَعين**: لأبي إسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد الخُتَّلي (المتوفى سنة ٢٦٠هـ).

اشتهر ابنُ الجُنيد بسُؤالاته للإمام يحيى بن معين، فلا يُترجَم له في الغالب إلاّ وتُذكَر له هذه السؤالاتُ التي سألها ابنَ معين ودَوَّنها في هذه الرِّواية. كما أكثرت كتبُ الرجال من الاقتباس منها.

اشتملت هذه الروايةُ على مادةٍ علميةٍ مختلفةٍ، تناولت أحوالَ الرجال وما يتعلَّق بهم أو المقارنة بينهم، كما تطرَّقت إلى الحُكم على بعض الأحاديث والكلام على عِلَلها، ويمكن إجمالُ ذلك فيما يلي:

ـ ما يتعلَّق بأحوال الرجال والحُكم عليهم، ومَن روى عنهم، وعمن يروون، ومن اختلط منهم، وسماع بعضهم من بعضٍ، ومن ثبتت له الصحبةُ منهم، ووفياتهم وأسمائهم وكُنَاهم وغير ذلك.

ـ إيرادُ بعض طُرق الأحاديث لمعرفة أصحها، وما فيه عِلّةٌ منها.

ـ المقارنة بين الرُّواة.

ـ الحكمُ على الأحاديث ثبوتاً وعدماً.

ـ بيانُ دلالة بعض الأحاديث والمراد منها.

ـ إيرادُ المادة العلمية من أسئلته أو أسئلة غيره.

ـ إيرادُ أقوال النقاد الآخرين أحياناً.

ـ إيراد أمورٍ لا علاقةَ لها بمادة النقد[1].

وقد طُبعت هٰذه السُّؤالات بتحقيق لدكتور محمد نور سيف في مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٥٩٧) صفحة، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢ ـ سُؤالات الدَّارمي لابن مَعِين: للحافظ الإمام أبي سعيد، عثمان بن سعيد ابن خالد الدَّارِمي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٨٠هـ).

تختلف هذه الروايةُ في ترتيبها عن الروايات الأخرى، فقد بدأها صاحبُها بتراجم لأصحاب بعض التابعين البارزين، مع المفاضلة بينهم في السَّماع والتثبُّت والحفظ.

ثم أتبع ذلك بتراجم الرُّواة مرتَّبين على الحروف الهجائية، وختم ذلك بباب من يُعرَف بالكنية.

أمَّا المادة التي يُوردها؛ فهي محدَّدةٌ ومختصرةٌ وقاصرةٌ على الجرح أو التعديل، ولا تتطرَّق إلى تفصيلاتٍ أخرى إلا في بعض الأحيان.

امتازت هذه الروايةُ بأشياء كثيرة، منها:

ـ مادتها مرتَّبةٌ على الحروف الهجائية، والتي تُعين الباحثَ علىٰ سهولة المراجعة، وقد يستطرد عند ذكر الآباء أو الإخوة أوالأبناء أو من تربطهم بالمترجَم له علاقةٌ؛ لكن يُوردهم غالباً في مكانهم المناسب.

---

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ٣٢ ـ ٣٣.

ـ طبقات أصحاب التابعين الذين صدَّر بهم روايته.

ـ يستدرك على يحيى بن مَعِين في نقده أحياناً، وقد يعرِّف برواة يقول يحيى بن مَعِين في ترجَمة كلٍّ منهم: «لا أعرفه».

ـ تكثر المقارنةُ عنده بين الرواة في الجرح والتعديل والسَّماع والتثبُّت.

ـ اشتملت على نصوصٍ مهمّةٍ يترتَّب على معرفتها إعادة النظر فيما حُكِم به على بعض الرواة من جهالة الحال، أو العين، أو غير ذلك[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف في مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، بعنوان: «تاريخ عثمان بن سعيد لدارمي، عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين».

٣ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

احتوى هذا الكتابُ مواضيعَ عِلَل الحديث وأحوالِ الرجال وأحاديث في أبوابٍ مختلفةٍ لا تظهر لها في بادىء النظر علاقةٌ بموضوع الكتاب في بعض الأحيان.

وهذه الموادُّ كلُّها من غير ترتيبٍ وتنظيمٍ، ويظهر: أنَّ الإمام أحمد كان يُدَوِّن هذه الموادَّ المختلفةَ في أيامٍ بل وفي سنين مختلفةٍ، فلم يُراعِ، أو بالأحرى لم يمكن له ترتيبٌ خاصٌّ للرواة في الطبقات ولا في الحروف الأبجدية. ولا في الشيوخ، والتلامذة وغير ذلك من اعتبارات الترتيب، كما لم يراع الترتيب والتبويب في الأحاديث الفقهية المعلَّلة وغير المعلَّلة.

وحدَّث الإمامُ أحمد مجموعَه هذا لابنه عبد الله كما هو، وهذا القسم يعبِّر عنه عبدُ الله بقوله: «سمعتُ أبي.....»، كما أنَّ الجزء الكبير من الكتاب عبارةٌ عن السؤال والجواب وَجَّه السّؤالَ عبدُ الله إلى أبيه في المسائل اليومية المختلفة التي كانت تعترض له في الرواة وأحاديثهم، وأجابَ به الإمامُ، فقيَّده عبدُ الله، ووَضَعه

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ٢٨ ـ ٢٩.

بجانب ما روى له أبوه في مناسباتٍ مختلفةٍ دُون سؤالٍ منه. وهذا القسمُ هو الذي يُعَبِّر عنه عبد الله بقوله: «سألتُ أبي....».

ومِن المُمكن أن يكون في هذا القسم سؤالٌ عن غير عبد الله وُجِّه إلى الإمام، فأجابَ عليه؛ وعبدُ الله في المجلس فسَمِعَه وقيَّده، فهذا القسمُ أيضاً فيما يظهر يُعبِّر عنه عبد الله بقوله: «سمعتُ أبي».

كما أنَّ قسماً من الكتاب ـ لا بأس به ـ يحتوي على مسموعات أو سؤالات عبد الله عن غير أبيه تتخلَّل بين مواد الكتاب.

وأمَّا من حيثُ أنواع المواد والمواضيع فبإمكاننا أن نجزم: أنَّ الكتاب اشتمل على جُلِّ علوم الحديث. فمن حيث عِلَل الحديث يذكر الأحاديث من كلّ بابٍ، ويُشير إلى نوع العِلّة فيها من إرسالٍ، وإعضالٍ، وانقطاعٍ، وكونها شاذَّةً، أو مُنكَرةً، أو من أفراد الراوي، أو الاضطراب، أو الإدراج، أو التصحيف والتحريف وغيرها.

كما يذكر في الرواة المواليدَ، والوفيات، ثقةً، وضعيفاً، مختلطاً، ومدلِّساً، وعقيدةَ الراوي من السُّنّة والتشيّع والقدَرَ والنَّصب، والكُنَىٰ والأسماء والأنساب والقبائلَ، وكُنَىٰ المعروفين بالأسماء، وأسماء لمعروفين بالكُنَىٰ، والمؤتلف والمختلف والمتشابه، والمبهمات، وغير ذلك[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عبَّاس في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في (٤٢٤) صفحة.

٤ ـ **سُؤالات أبي بكر الأَثْرَم أبا عبد الله أحمد بن حنبل**: للإمام أحمد بن محمد ابن هانئ الطَّائي، المعروف بأبي بكر الأثرم البغدادي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

هي روايةُ الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن أبي طاهر أحمد بن الصَّالح القَزْويني.

وهي تُسَمّى أيضاً «عِلَل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل» و: «العِلَل ومعرفة الرجال». وفي واقع الأمر فقد أتىٰ كتابُ «العِلل ومعرفة الرجال» المروي عن الإمام

---

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ١٠٩ ـ ١١١.

أحمد على شكل سُؤالاتٍ غالباً ما يوجِّهها التلميذُ إلى أستاذه، فيأتيه الجوابُ عليها. فلا إشكالَ في إطلاق إحدى التسميتين على الأخرى، وأَضِفْ إلى ذلك أنَّ الخطيب البغدادي قد قرن في تسمية الكتاب والمسائل والعِلَل معاً، وهو الأكملُ؛ لأنه بذلك جمع الموضوعات التي تتناولها، وهي المتون والأسانيد والرجال، وهو ما يعني أنّ مضمون العِلَل والمسائل واحدٌ.

احتوى هذا الكتابُ على أسئلةٍ وَجَّهها أبو بكر الأثرم للإمام أحمد في مسائل في الجرح والتعديل، وفي تاريخ الرُّواة، وأسمائهم.

وهو من الكتب المُهِمَّة في عِلَل الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وتاريخ رُواة الحديث، ومصطلح الحديث وعلومه، وذلك لما حَوَاه من أقوال الإمامِ أحمد، وكذلك أقوالِ أشهر علماء الجرح والتعديل، مثل: يحيى بن سعيد القَطَّانَ، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المَدِيني وغيرهم، كما يُوجَد في هذا الكتاب بعضُ الأحكام على الرجال، أو على الأحاديث التي انفردت بها هذه الروايةُ عن الإمام أحمد، ولم تُذكَر في جميع الكتب التي اهتمَّتْ بالرواة، أو بالعِلَل.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الأستاذ خير الله الشريف في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٢٢هـ. ثم طُبعت أيضاً بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في مجلّة «الأحمدية» العدد السابع، المحرم ١٤٢٢هـ صفحة: (١٢ ـ ٤٦).

٥ ـ سُؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة لعليٍّ بن المَدِيني في الجرح والتعديل: للإمام محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شَيْبَة العَبْسي (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

هي رسالةٌ صغيرةُ الحجم، ومع ذلك فإنها عظيمةُ الفائدة، حيثُ إنها اشتملت على (٢٦٠) ترجمة من التراجم المكرَّرة، ومن ضِمن هذه التراجم عِلَّةُ حديثٍ، أو انفرادُ راوٍ بالرواية عن راوٍ آخر. كما أنَّ هذه السُّؤالات قد شملت عدداً كبيراً من رجال الكتب السِّتَّة.

ولقد اقتبست كتبُ التراجم والجرح والتعديل الكثيرَ من هذه السؤالات، فقد اقتبس الخطيبُ البغدادي في تاريخه من طريق الحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني من السُّؤالات في (٣٤) موضعاً، كما اقتبس الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»

و«المغني في الضعفاء» و«سير أعلام النبلاء» (٥٢) موضعاً، واقتبس الحافظ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» (٦٠) موضعاً.

ولا شكَّ: أنَّ كثرة الاقتباس من هٰذه السُّؤالات علىٰ هٰذا النحو الكبير تَدُلُّ بوضوحٍ علىٰ اهتمام علماء الجرح والتعديل فيها، وعظيمِ استفادتهم منها، واتِّخاذهم لها أصلاً ومصدراً لمؤلَّفاتهم في الجرح والتعديل.

وقد طُبعت هذه الرسالة بدراسة وتحقيق الأستاذ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٠٠) صفحة.

٦ ـ **سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني للإمام أحمد**: للإمام الحافظ أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

حَوَت هذه السُّؤالات مادّةً غنيةً في جرح الرُّواة وتعديلهم، بل كادت ألا تخرج بمضمونها عن هذا الجانب النقدي من علم الرِّجال.

يُفهم من موضوعات أبواب الكتاب ومضامينها: أنَّ سؤالات أبي داود، كانت تدور في فلك علم الرجال، ومعرفة أحوالهم، ومن الجدير بالذكر: أنَّه ليس كلُّ ما دَوَّنه أبو داود في هذا الكتاب جاء على صيغة السؤال، بل أورد أكثرَه على غير ذلك؛ حيث كان يسأله تارةً، ويُصغي إلى سؤال غيره تارةً أخرى، وكثيراً ما كان يجلس إليه، ويتلقَّى عنه من غير مسألةٍ، وربّما كتب عنه ذلك كلَّه.

فقد أورد (١٥٩) نصّاً على هيئةِ أسئلةٍ، صَدَّر أربعةً منها بلفظ: «سألتُ أحمد»، و(١٤٤) نصّاً بلفظ: «قلت لأحمد»، ونَصَّين بلفظ: «ذكرتُ لأحمد»، وثلاثة نصوص بلفظ: «سُئل أحمد»، ونصَّين بلفظ: «قيل لأحمد»، وخمسة بلفظ: «ذُكر لأحمد».

أمَّا بقيةُ النصوص؛ فقد رواها بصِيَغٍ أخرى؛ فروى نصّاً بلفظ: «رأيتُ أحمد»، وآخر بلفظ: «نَسَبَ لنا أحمد»، وثلاثةَ نصوص بلفظ: «حدَّثنا أحمد»، وسائر نصوص الكتاب بلفظ: «سمعتُ أحمد».

أمَّا طبيعةُ الإجابات، وطريقة الإمام أحمد في عرضها؛ فلا شكَّ أنّ الجواب ـ بشكل عامٍّ ـ يتولَّد عن السؤال، ويكون من جنس مادته، إلاَّ أنّ سؤالات أبي داود

كانت تخوض غمار علم معرفة الرجال، فجاءت إجاباتُ الإمام أحمد ضِمن الإطار نفسه، ولم تخرج عنه، بل كانت متجانسةً مع طبيعة السؤالات، ومنسجمةً معها بشكلٍ واضحٍ ودقيقٍ.

فكان الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ يُعالِج الأسئلةَ التي تُوَجَّه إليه، ويُجيب عليها بما يقتضيه السؤالُ، وقد يزيد في الجواب بما يراه مناسباً لتغطية بعض جوانب ترجَمة الراوي وبيان حاله؛ فقد يذكر عددَ الأحاديث التي يرويها عن بعض شيوخه، أو يحدِّد مكانَ السَّماع، أو وقتَه، أو عمَّن روى، أو مَن روى عنه من أصحابه وغيرهم، وقد يُشير إلى بعض كتبه، وكثيراً ما يذكر بلدَ الراوي، أو نسبتَه إليه، أو يُشير إلى مَوْطِنه ومكان استقراره، أو إلى رحلته، وعدمها. وربّما اهتمَّ بوصف الراوي ، أو ذكرِ وظيفتِه، أو حِرْفَتِه، أو عقيدتِه. وقد يجعل الرَّجُلَ رمزاً للتعريف بغيره، فيعرف به جدَّه، أو أباه، أو أخاه، أو صديقه[1].

وقد طُبع هذا الكتاب أولاً بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا في مكتبة المنار بالقاهرة عام ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م بعنوان: «مسائل الإمام أحمد»، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ زيادة محمد منصور في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنَّورة عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م في (٥٠٢) صفحة بعنوان: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرُّواة وتعديلهم».

٧ ـ **سُؤالات التِّرمذي للبخاري**: للإمام الحافظ أبي عيسى، محمد بن عيسى ابن سَوْرَة بن موسى التِّرمِذِي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

لا يخفى: أنَّ الإمام الترمذي عَبَّر عمَّا تحمَّله من شيخه الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري في «جامعه» بشتَّى عبارات التحمُّل، منها: «قال» و«سمعتُ» و«سألتُ» و «ذاكرتُ» و . . .

وقد التزم المؤلِّفُ في هذا الكتاب بما يقول فيه الترمذيُّ: «سألتُ» و «ذكرتُ»، وهذا ما ينطبق عليه عنوان الكتاب، ويَدُلُّ عليه.

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور يوسف محمد الدَّخيل في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب: ص: ١٤٣ ـ ١٤٤، طبعة مكتبة العلوم والحِكم.

٨ ـ **سُؤالات البَرْذَعِيِّ لأبي زُرْعَة الرَّازي**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن عمرو بن عمَّار الأزدي البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

استوعب الإمام أبو زُرْعَة الكثيرَ من علم الإمام أحمد، وعليٍّ بن المَدِيني، ويحيى بن مَعِين، وأضرابهم الذين أخذوا، وتأثَّروا بسيد الحُفّاظ يحيى بن سعيد القَطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبدِ الله بن المبارك وغيرهم؛ فلذلك لا يُستغنى عن أقواله في الرواة سواء في التوثيق، أو التجريح. لهذا حظيت أجوبتُه على أسئلة البرذعي بعنايةِ العلماء فضمَّنوا النصوصَ الكثيرةَ منها في مصنَّفاتهم، وقد تميّزت هذه الأجوبةُ بمعلوماتٍ دقيقةٍ عن بعض المحدِّثين والعلماء، وعليها عَوَّل من صَنَّف في الجرح والتعديل، أو التاريخ، فاعتمد الخطيبُ البغداديُّ، والحافظ المِزِّيّ، والسُّبْكِيّ، والذَّهبي، وابن حجر على أقواله في الحارث المحاسبي، وداود الظاهري، ويحيى الحِمَّاني وغيرهم.

كذلك تضمَّنت هذه الأجوبةُ بعضَ الاعتراضات، والرَّدّ عليها، فمثلاً: كلامُ أبي زُرْعَة في «صحيح مسلم» واعتراضه على بعض الرجال، وعلى تسميته لكتابه: «الجامع الصحيح»، ودفاع مسلم عن نفسه في ذلك.

وكشفت هذه الأجوبةُ عن بعض الجوانب العلمية أيضاً في حياة عددٍ من الرُّواة، وسبب تجريح طائفةٍ منهم، ولقاء أبي زُرْعَة، أو البرذعي ببعضهم.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في ثلاث مجلَّدات ضِمن كتاب: «أبو زرعة الرازي: جهوده في السنة النبوية» بعنوان: «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي».

٩ ـ **سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّيِّ أبا داود السِّجِسْتاني في الجرح والتعديل**: للإمام أبي عُبَيْد، محمد بن علي الآجُرِّيِّ (المتوفى في أول القرن الرابع).

صَنَّف الآجُرِّيُّ كتابه هذا على البُلدان، فَذَكر فيه الرواةَ من أهل الكوفة، والبصرة، وبغداد، ودمشق، والجزيرة، وأيلة، وبعض باقي المراكز العلمية المختلفة آنذاك، سواء كانوا من أهل تلك البلاد أصلاً أو ممن دخلها من غير أهلها، ويغلب على الظَّنّ: أنَّ الجزأين الأول والثاني هما في رواة مكَّة والمدينة على اعتبار أنهما من أهمّ المراكز العلمية التي كان الرواة يؤمّونها.

والجزء الثالث وهو مايعنينا هنا، اقتصر فيه الآجُرِّيُّ على ذِكر رواة أهل الكوفة، ثم البصرة، ولم يستوعبهما، ويغلب على الظَّنِّ أنَّ في الجزء الثاني من هذا الكتاب ذكراً لجملةٍ من رواة أهل الكوفة، كما هو الحالُ في أول الجزء الرابع في البصريين؛ لأن المصنِّف ـ أو ربما الناسخ ـ لم يخصِّص لكلّ جزءٍ أهل بلدٍ معيَّنٍ. وقد سَبَق الآجُرِّيَّ في التصنيف على البلدان أناسٌ آخرون، ولعلَّه اقتدى بشيخه أبي داود، حيث رتَّب كتابه ـ سؤالات أبي داود لأحمد ـ على البلدان أيضاً. ولم يتبع المصنِّفُ ترتيباً معيّناً في رواة أهل بلدٍ معيَّنٍ، ولربما ذكر بعضَ مَن تشابهت أسماؤهم، أو كُناهم، أو مَن كانوا من طبقةٍ واحدةٍ على التَّوالي.

وقد يتكرَّر ذِكْرُ الراوي في أكثر من موضع، ونادراً ما يتغيَّر رأيُ أبي داود فيه، وربما تغيَّرت عبارتُه مع الحِفَاظ على الدَّلالة.

واتِّباعُ أسلوب الأسئلة في تدوين المعلومات يبرز أثره في اتِّساع المادة العلمية المدوَّنة، وبعباراتٍ مختصرةٍ دقيقةٍ.

ومن الواضح: أنَّ هذا الكتاب يُعَدّ من الكتب القديمة التي تكلَّمت في الرجال، مما جعله أصلاً يُعْتَمد عليه، وهذا ما نراه بوضوحٍ في كثرة الاقتباسات المتناثرة وبكثرة في كتب الرجال، ويُمكن القولُ بأنّ كُلاًّ من الحافظ المِزِّي والذهبيّ والخطيب البغدادي وابن حجر قد اعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً في مختلف مصنَّفاتهم في الرجال، وهؤلاء هم أئمةُ النقد في عصورهم.

ومما يزيد في أهمية هذا الكتابِ تلك المقارناتُ الكثيرةُ بين الرجال فيه سواء كانت تلك المقارنات بين مَن هم من مرتبةٍ واحدةٍ كأن يكونوا ثقاتٍ مثلاً أو ضعفاء أو غير ذلك مما يلزم عند التعارض والترجيح، يُضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه هٰذا الكتابُ من عِلَلٍ حديثيةٍ، ومواد تاريخيةٍ.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الأستاذ محمد علي قاسم العُمَري، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، في ثلاث مجلَّدات.

١٠ ـ سُؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر للدَّارَقُطْني: للحافظ أبي عبد الله، الحسين ابن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر البغدادي الصَّيْرَفيّ (المتوفى سنة ٣٨٨هـ).

تَعدَّدتْ سؤالاتُ كثيرٍ من تلاميذ الإمام الدَّارَقُطْني، وتنوَّعَتْ، فقد سألهُ أبو نُعَيم الأصبهاني، وأبو ذَرٍّ الهَرَوي، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم النَّيسابوري، وحمزة بن يوسف السَّهْمي وغيرُهم كثيرٌ من أئمة السُّنَّة وعلماء الحديث.

لكننا نجد في «سؤالات ابن بُكير» هذه علماً جَمّاً، وفوائد ثَرَّةً، لا نراها في سِواها، ومن العجيب: أنَّ الحافظ الذهبي لم يُورِدْ جُلَّ فوائد هذه «السؤالات» في التجريح والتعديل إلا في جُزْئِهِ المفيد: «مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ»، فتراه قد نَثَرَ كثيراً من فوائده فيه، أمَّا في كتبهِ الأخرى، فذَكَرَ نُتَفاً منها. ومِمَّا هو أعجب: أنَّ الحافظ ابن حجر لم يذكر شيئاً من فوائد هذه «السؤالات»، على الرُّغم من أنَّ الذهبي أورد كثيراً منها في «مَن تُكُلِّم فيه. .» فكأنَّه لم يقف على الكتابين، والله أعلم.

وقد طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الأستاذ حسن عبد الحميد الأثري في دار عَمَّار بعمان (الأردن) عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٤م في (٧٢) صفحة.

١١ ـ **سُؤالات البَرْقاني للدَّارقُطْني في الجرح والتعديل**: للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخُوَارِزْمي ثم البَرْقاني (المتوفى سنة ٤٢٥هـ).

أخرج لنا البرقانيُّ من خلال هذه السُّؤالات آراءَ الإمام الدَّارقطني وأفكاره في الجرح والتعديل، وعِلَل الحديث. ومعظمُ السُّؤالات في هذا الكتاب تبدأ بقوله: «قلتُ لأبي الحسن»[1]، وأحياناً: «سمعت أبا الحسن»، وتارةً أخرى: «وسمعتُ أبا الحسن»، ونادراً: «وقال أبو الحسن».

وأسلوبُ الدَّارقطني في نقده ـ في سؤالات البرقاني ـ هو نفسُ الأسلوب في سُؤالات السَّهْمي والحاكم[2]. فأحياناً يكون نقداً كاملاً، وهو أنه يحكم على الراوي بالجرح أو التعديل بصفةٍ عامَّةٍ، كأن يقول مثلاً: «ضعيفٌ»، أو «متروكٌ. . .» إلى آخره. وأحياناً يكون النَّقدُ عنده من النّوع المقيَّد، وهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانبٍ مُعيَّنٍ. وأحياناً يكون النَّقدُ في المتن، وهذا النقدُ ينبع من اطِّلاعه على سببٍ غامضٍ خفيٍّ يقدح في الحديث.

---

(١) وهو كنية الدارقطني.

(٢) سيأتي تعريف هذين الكتابين.

طُبعت هذه السؤالاتُ بتحقيق الأستاذ مجدي السيِّد إبراهيم في القاهرة، ثم طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمد القشقري في مكتبة خانه بلاهور عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في (١٠١) صفحة.

١٢ ـ سُؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

لهٰذه السُّؤالات أهميةٌ عظيمةٌ؛ حيث إنها اشتملت على (٥٣١) ترجمةً مع التراجم المكرَّرة، ومن ضِمن هذه التراجم علّةُ حديثٍ، أو علّة إسنادٍ، أو غير ذلك. ونظراً لأهمية هذه السُّؤالات فقد اهتمَّ بها الحفّاظُ والنقّادُ الذين جاؤوا بعد الدارقطني، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ ومصدرٍ من مصادر مؤلَّفاتهم في الجرح والتعديل، فقد اقتبس منها الحافظُ ابنُ حجر في «التهذيب» و «اللسان» ما يزيد على (٢٩٠) موضعاً، كما اقتبس الذهبيُّ في كتبه «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، و«الميزان»، و«المغني في الضعفاء» و«الضعفاء والمتروكين» و «العبر» و «تذكرة الحفاظ»، ما يزيد على (١١١) موضعاً.

أمّا الخطيب البغدادي فقد اقتبس في كتابه «تاريخ بغداد» ما يزيد على (١٣٩) موضعاً، وكذلك فقد اقتبس ابنُ الجوزي في «المنتظم»، وابنُ كثير في: «البداية والنهاية»، وابنُ عساكر في كتابه: «تاريخ دمشق»، وابنُ العماد الحنبلي في كتابه: «شذرات الذهب» في أكثر من موضعٍ... إلى غير ذلك من كتب التراجم، والجرح والتعديل.

إنَّ كثرة الاقتباس من (سؤالات الحاكم للدارقطني) على هذا النحو الكبير، إنمّا تدلُّ على أهمية هذه السؤالات، وأثرها العظيم في مجال الجرح والتعديل[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣ ـ سُؤالات حَمْزَة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقُطْني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: للإمام أبي قاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهْمي القُرشي الجُرجاني (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٥١.

تُعتبر سُؤالات السَّهمي من أهمِّ كتبِ الجرح والتعديل؛ إذ إنها وُجِّهت إلى عددٍ من كبار النقاد، كما أنها شملت رجالاً من بلدانٍ وأقطارٍ مختلفةٍ، بلغت تلك السؤالاتُ (٢٤٦) سؤالاً وُجِّه للدارقطني، ويبدو: أنها وُجِّهت له من حمزة السَّهمي ومن غيره من تلاميذ الدارقطني، حيث نجد السَّهمي تارةً يقول: «سألتُ أبا الحسن عليَّ بن عمر الدارقطني»، وتارةً يقول: «سُئِل الدارقطنيُّ»، وتارةً يقول: «سمعتُ». والعبارتان الأخيرتان صريحتان في الدَّلالة على أن السائل غير السهمي، ولكن الثالثة تَدُلُّ أيضاً على أنه كان حاضراً وسمع بنفسه جوابَ الدارقطني، وعليه فإن نسبة جميع السؤالات إلى السَّهمي إمَّا باعتبار أنه سأله أغلبها، وإما باعتبار قيامه بجمعها وترتيبها على الصورة التي وصلت إلينا.

وقد تضمَّنت أجوبةُ الدارقطني عن تلك السؤالات عموماً التعريفَ برجال الحديث، وبيان أحوالهم جرحاً وتعديلاً، والمصنَّفاتِ التي رَوَوْها، وبيانَ أوهامهم في بعض رواياتهم.

ويتبيَّن من دراسة هذه السؤالات وفحصها: أنَّ النقد عند الدارقطني جرحاً وتعديلاً ينقسم إلى قسمين كبيرين، أحدهما: (النقد المُطْلَق). وثانيهما: (النقد المقيَّد). أمَّا قوله في فلان: «ثقة»، أو «ضعيف»، أو «فيه لِينٌ»، وهكذا، وهذا القسم هو الصفة الغالبة على السؤالات. وأمَّا الثاني فهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانبٍ معيَّنٍ، مثال ذلك الترجمة (٢١٠) حين يسأله حمزة عن (أبي محمد بكر بن محمد بن عبد الوهَّاب) فيقول: «صالحٌ، ما علمتُ منه إلا خيراً ـ إن شاء الله ـ ولكن ربما أخطأ في الحديث»، والترجمة (١١٦) عندما يسأل عن (البزَّار) يقول: «ثقةٌ يخطىء كثيراً، ويتّكل على حفظه»[1].

وأمَّا ألفاظُه في النقد؛ فهي تلتقي مع ألفاظه في كتاب «الضعفاء» حيث نجدها إما مفردةً مثل: «ثقة»، أو «ضعيف»، أو «فيه لينٌ»، أو «كذَّاب». . . . وهكذا. وإما مركَّبةً مثل قوله: «ثقة جبلٌ» أو «ثقةٌ مأمونٌ جبلٌ». وهنالك ألفاظٌ في النقد لم تشتهر

---

(١) انظر الترجمة: (٥٣).

في الاستعمال عند غير الدارقطني، ومنها: «آيةٌ من الآيات»[1]، أو «مدبرٌ من آيات الله»، قلت له: كان يضع الحديث؟ قال: «نعم»[2]. «آيةٌ من الآيات كان مخلصاً»[3].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في دار المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في (٣١٩) صفحة.

١٤ ـ سُؤالات مسَعُود بن عَليّ السِّجْزِيّ (المتوفى سنة ٤٣٨هـ) مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرُّواة للحاكم النَّيسابوري:

للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري ـ رحمهُ الله تعالى ـ له رحلةٌ واسعةٌ في طلب الحديث وسماع الشيوخ.. وفي آخر رحلةٍ لهُ إلى العراق تَقَدَّم إليه جَمَاعةٌ مِن أهل الحديث سنة (٣٨١هـ) برسالةٍ يُخبرونه فيها: أنَّهم قد نشطوا في الصَّحيح، وقد ابتدأ جماعَةٌ في طَلبهِ، وأنَّا قد كتبنا عَن جماعةٍ مِنَ الخُراسانيين مِنَ الحجاجِ وغيرهم، ولم نقف على محلِّهم مِنَ الجَرحِ، ومَن يَصْلُحُ منهم لِلرِّواية عنه في الصَّحيح، ومَن لا يَصْلُحُ»، فطلبوا منهُ أنْ يُملي تحت اسمِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُم ما يعرفهُ مِنْ حالِه...

وهكذا ابتدأت السُّؤالاتُ في الجواب عن أسئلةِ البغداديِّين، والتي بلغت (٢٩) سؤالاً.. ثُمَّ ابتدأ مسعودُ السِّجزي يسأل الحاكمَ، واستمرَّت سُؤالاتُ السِّجْزيّ حتَّى نهاية السُّوالات، ولم تُرتَّب هذه السؤالات على نظامٍ مُعَيَّنٍ. فكلَّما خَطَرَ للمسعود السِّجزي سؤالٌ يسأل عنه.. وهكذا.. وأحياناً لا يكون مسعود هو السَّائلُ، وإنَّما يسمع الحاكمَ يقولُ قوْلاً، فيكتبه عنهُ...

فمادَّةُ الكتاب الغالبُ عليها الجرح والتَّعديل... ومع ذلك تَضَمَّنت فنوناً مُتَعَدِّدَة مِن عِلْم مُصْطلح الحديث كـ: «المؤتَلِف والمختلف» و«مَن روىٰ عن أبيه

---

(١) انظر الترجمة: (٥٨).

(٢) انظر الترجمة: (٧٦).

(٣) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٥٣ ـ ٥٥.

عن جدِّه»، و«الفرق بين: مثله، ونحوه»، و «المَراسيل» وغير ذلك مِن فنون مصطلح الحديث الأخرى.

تُعتبر هذه السُّؤالات مِن كُتب الجرح والتَّعديل المهمة؛ وذلك للمكانة المرموقة التي يحتلُّها الحاكم في هذا المجال، ونظراً لأهميَّة هذه السُّؤالات فقد اهتمّ بها الحُفَّاظ والنُّقاد الذين جاؤوا بعد الحاكم، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ وَمَصْدرٍ مِن مَصَادِر مؤلَّفاتهم في الجرح والتَّعديل[١].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في (٣١٨) صفحة.

١٥ ـ سُؤالاتُ الحافظ السِّلَفي لخَمِيْس الحَوْزي (المتوفى سنة ٥١٠هـ) عن جماعةٍ من أهلِ واسط: للحافظ أحمد بن محمد بن سِلَفَة، صدر الدين، المعروف بأبي طاهر السِّلَفي (المتوفى سنة ٥٧٦هـ).

كان السِّلَفيُّ كثيرَ السُّؤال عن أحوال الرجال، قال عنه الحافظ بن نُقْطَة: «وسأل عن أحوال الرجال شجاعاً الذُهْلِيَّ، والمؤتمن السَّاجي، وأبا علي البردَاني، وأبا الغنائم النَّرْسي، وخميساً الحوزيَّ سؤالَ ضابطٍ مُتقنٍ»[٢].

كان يسأل عن أحوال الرجال كُلَّ مَن له خِبْرَةٌ بأحوالهم، وصِلاتٌ وثيقةٌ بهم فيدوِّن إجاباتهم، يَضُمّ إليها أحياناً ما سَنَح له من التعليقات، والإشارات، حتى إذا ما اجتمع له قدرٌ صالحٌ منها أخرجه للناس في جزءٍ أو في مجلَّدٍ.

تراجم هذه السُّؤالات لم تُرتَّب وفق ترتيبٍ مُعيَّنٍ، وإنما كان وُرود اسمٍ في جواب سؤالٍ ما يُفضي أحياناً إلى سؤالٍ جديدٍ عن الاسم الجديد؛ وهكذا كان تعانُقُ بعض الأسئلة. على أنّ هؤلاء المُترجَم لهم في أجوبة السؤالات يشكلون من ناحيةٍ أخرى سلسلة مترابطة الحلقات؛ فهم إما أقران الحوزيّ أو شيوخ شيوخه، وإما غرباء قادمون من أماكن قصيّة، لكنهم جميعاً مُرتبطون فيما بينهم برباط المُواطَنَة في

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٦).

(واسط) سواءٌ كان ذلك لفترةٍ محدودةٍ أو بصورةٍ دائمةٍ. وهكذا نستطيع أن نستفيد من هذه السؤالات فوائد شتَّى:

أوّلاً - تُصحِّح هذه السؤالات بعضاً من أخطاء المصادر الأخرى: من أوهام أبي سعيد السَّمعاني في «الأنساب»، وإخلال ابن الأثير في «اللُّباب»، وتخليط الجَزَري في «غاية النهاية». ثم التصحيفات الكثيرة التي تناثرت في المطبوع من هذه المصادر وغيرها.

ثانياً - نرى فيها صورةَ الحياة الاجتماعية في (واسط) آنذاك: من النشاط العلمي الضخم الذي يبهرنا ببريقه وألَقه، إلى ملامح من النشاط السياسي العنيف الذي كان يَهُزّ العراقَ هَزّاً، إلى صورة الجهاز القضائيّ بما فيه من قُضاة وشهود مُعدَّلين، وتاريخ تولية كلٍّ منهم وعزله، يُضاف إليهم القُرّاء ومَن تصدَّرَ منهم في الجامع الكبير بواسط، وتعاقبُ أولئك الصّدور على هذا المنصب الكبير، ثم المحدِّثون والفقهاء والصوفية، وكذلك النُّظَّار والصَّيارفة والكُتَّاب وأصحاب المِهَن المختلفة.

ثالثاً - ويستطيع الباحث اللُّغوي أيضاً أن يجد فيها بُغيتَه، حين يتعقَّب بعضَ الظواهر اللُّغوية المتصلة بحياة الكلمات ووجوه استعمال كلٍّ منها وتطوُّر مدلولاتها؛ فقد جاءت أجوبةُ الحوزي بأسلوبٍ عفويٍّ ولغةٍ بسيطةٍ قاربت العاميّةَ في بعض الأحيان[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الأستاذ مُطاع الطَّرابيشي في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م في (١٧٥) صفحة.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٥٠ ـ مصادر الجرح والتعديل المخصّصة بمكانٍ مُعيَّنٍ

(تواريخ الرّجال المَحلّيّة)

اهتمَّ المحدِّثون بمعرفة أوطان الرُّواة وبلدانهم والأمصار التي رحلوا إليها، وعَدّوا ذلك نوعاً من أنواع علوم الحديث، واعتنى كثيرٌ منهم بتراجم وأخبار علماء بلده، فظهرت كتبُ تواريخ الرجال المحلّية بكثرةٍ.

قال الحافظ زين الدين العراقي: «مما يحتاج إليه أهلُ الحديث معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، فإنَّ ذلك ربما مَيَّز بين الاسمين المتّفقين في اللَّفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه، فربّما كانا أو أحدُهما من بلد أحدِ المتفقين في الاسم فيغلب على الظّنّ أنَّ بلديهما هو المذكور في السَّند، لا سِيّما إذا لم يُعرف له سماعٌ بغير بلده، وأيضاً ربما استدلَّ بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السَّماع على الإرسال بين الرَّاويين إذا لم يُعرف لهما اجتماعٌ عند من لا يكتفي بالمعاصرة»[1].

أمّا عن تاريخ ظهور هذا النوع من المصنَّفات فيقول الدكتور أكرم ضياء العُمري: «كانت المصنَّفات الأولى في الرجال شاملةً لا تقتصر على رجال مدينةٍ واحدةٍ، ثم ظَهَر في النِّصف الثاني من القرن الثالث الاهتمامُ بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن يكون المصنِّف في رجال المدينة من سُكّانها أنفسهم، ولا شكَّ: أنَّ العالم من أبناء المدينة يكون ذا معرفةٍ برجالها لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الذين سَبَقوه منهم، وهذا يجعله قادراً على التعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره؛ لذلك فإنَّ التواريخ المحلّية غالباً ما تكون أدَقَّ في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنَّفات الشاملة في الرجال، وقد

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة: (٣/ ١٧٩).

اعتبر التعرّفُ على شيوخ البلدة ورواياتهم من أول ما تجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد»[1].

روَى الخطيب البغدادي بسنده عن حَمَّاد بن زيد: أنه كان يقول: «بلدِيُّ الرجل أعْرَفُ بالرجل»[2].

وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد»[3] بإسناده إلى أبي الفضل صالح بن أحمد التَّميمي الحافظ: أنه قال: «ينبغي لطالب الحديث ومن عُني به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله، وتفهمه وضبطه؛ حتى يعلم صحيحه من سقيمه، ويعرف أهل التحديث به وأحوالهم معرفةً تامةً، إذا كان في بلده علمٌ وعلماء قديماً وحديثاً، ثم يشتغل بعدُ بحديث البلدان والرحلة فيه».

وبرغم: أنَّ المفاخرات المَحلّيّة لعبت دوراً في ظهور وتواريخ المُدُن إلاَّ أنه لا يمكن تناسي: أنَّ الحافز الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريقِ التعريف بالرُّواة ومواطنهم.

أعرِّف فيما يلي بأهمِّ ما صُنِّف في تواريخ الرجال المَحَلِّيّة:

١ ـ **تاريخُ واسِط**: للحافظ أبي الحسن، أَسْلَم بن سَهْل بن أسلم بن حبيب الرَّزَّاز الواسِطي، المعروف بـ: «بَحْشَل» (المتوفى سنة ٢٩٢هـ).

بدأ المصنِّفُ هذا الكتاب بذكر بناء مدينة (واسط) وخِطَطِها وبعضِ أخبارها، ثم ذكر من قَدِمَ إلى موضعها من الصحابة قبل بنائها وبعده، ثم يذكر من روى عن الصحابة من أهلها، وقد قَسَّم الرواة الواسطيين إلى أربعة قرون معتبراً الصحابة الذين دخلوها والتابعين من أهلها أهل القرن الأول، وأتباع التابعين أهل القرن الثاني، ثم مَن بعدهم إلى طبقة شيوخه أهل القرن الثالث، ثم مَن في طبقة شيوخه أهل القرن الرابع، وأحياناً يعتبر صلةَ القرابة، فيذكر الرواةَ من أقارب الرجل معه وإن تأخّرت طبقتُهم عنه، ويقتصر أحياناً كثيرةً على ذكر حديث للرجل يَدُلُّ على طبقته، ويُثبت

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ١٤٢.

(٢) الكفاية: ص: ١٧٥.

(٣) ١/ ٢١٤.

روايته للحديث، ولكنه عند ذكر المشاهير يتعرَّض لمناقبهم وشيئاً من أخبارهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ كوركيس عَوَّاد في مطبعة المعارف ببغداد عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م في (٣٩٩) صفحة، وفي عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، وفي (٣٥٩) صفحة.

٢ ـ مختصر طبقات علماء إفريقية وتُونس: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفى سنة ٣٣٣هـ).

عمل هذا المختصرَ أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطُّلمنكي (المتوفى سنة ٤٢٦هـ) وبدأ أبو العرب كتابَه ببيان ماوَرَد في فضائل إفريقية من أحاديث وآثار، ثم يسوق أخبارَ (عُقْبَة بن نافع) فاتحها، ثم يذكر مَن دَخَلها من الصحابة والتابعين موضِّحاً: أنه سيرتِّبهم على الطبقات، وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة، وساق أسماءَ من دخلها منهم مجرَّدةً ولم يذكر أخبارهم ومروياتهم، ولعلَّ المُختصِرَ حذف ذلك، ثم انتقل إلى التابعين وقد جعلهم ثلاثَ طبقاتٍ، وفي الغالب جرَّد أسماءهم فقط، ثم ذكر أتباع التابعين، وقد قَدَّم لبعضهم تراجمَ مفصَّلةً بسبب بُروزهم في العلمِ أو تولِّيهم القضاءَ، وذكر في هذه التراجم الطويلة الجرحَ والتعديلَ والصِّفاتِ الخِلْقِيّةَ، والعقليةَ، وبيَّن اهتمامَ العالم بتصنيف الكتب أو روايتها، وربما ذكر عقائدَهم وسِنِيّ مولدهم ووفياتهم وأماكن دُورِهم وقُبورهم، وبعض الأخبار الدَّالَّة على تُقاهم، وصلاحهم.

وينتقي أبو العرب رواياته من مجموعة أكبر ويشير إلى إهماله تدوين بعض الروايات التي عنده عن صاحب الترجمة. وبعد أن انتهى من ذكر علماء إفريقية انتقل إلى ذكر علماء تونس، وقد بدأ بذكر ذوي الأسنان منهم، ثم الذين يلونهم كما صَرَّح، ومعنى أنه راعى التنظيمَ على الطبقات وإن لم يضع عنواناً لكل طبقة، وبدأ بتراجم التابعين؛ لأن تونس مستحدثـةٌ لم يدخلهـا أحدٌ من الصحابة، ولا يمكن القطعُ بطول التراجم في الكتاب الأصلي؛ لأن الطلمنكي اختصره ولا يعلم مقدار ما حذفه[1].

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب في الجزائر عام ١٣٣٣هـ ـ ١٩١٤م، ومعه «طبقات علماء إفريقية» للخشنبي (المتوفى سنة ٣٦٦هـ).

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان التَّميمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الثقات».

٤ ـ **تاريخ الرِّقَّة ومَن نَزَل بها من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين والفقهاء والمحدِّثين**: لأبي علي، محمَّد بن سعيد بن عبد الرحمن القُشَيْري (المتوفى سنة ٣٣٤هـ).

ذَكَر في بدايته خبرَ فتح (عياض بن غنم) للرِّقَّة، ثم ذكر من نَزَل الرِّقَّةَ من الصحابة ثم مِن التابعين ثم مَن بعدهم. وبعض التراجم لاتتجاوز السطرَ الواحدَ، لكنَّه يقدِّم تراجم طويلة للأشخاص المهمّين مثل: (وابصة بن مَعْبَد) من الصحابة، و(ميمون بن مِهْران) من التابعين، ففي ترجَمة (ميمون بن مهران) ذكر أصلَه، وسنةَ ولادته، ووفاتَه، ووَصَف عبادتَه ورِقَّةَ قلبه، ونَقَل بعضَ أقواله في الأخلاق والرقائق، كما ذكر بعضَ الأحداث التي وقعت له، والتي يتبيَّن منها لُقياه بالشيوخ المعاصرين له، ووجوده في الأماكن التي زارها، ويزيد طولُ هذه الترجمة على المئة وخمسين سطراً، ولا شَكّ: أنَّ دور ميمون بن مهران في حياة الرِّقَّة العلمية هوالذي جعل القشيري يطيل ترجمته.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ طاهر النَّعْسَاني في مطابع الإصلاح بحماة (سورية) عام ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م في (١٨١) صفحة.

٥ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ، عبد الله بن جعفر بن حَيَّان الأنصاري (المتوفى سنة ٣٦٩هـ).

ذَكَر فيه من قَدِمَ أصبهان من الصحابة والتابعين، ومن تلاهم حتى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرَّد به واحدٌ منهم ولا يرويه غيره بذلك الإسناد. ويهتمّ أبو الشيخ بذكر الأنساب وسِني الوفيات وأحياناً الوِلادة، وقد جعلهم إحدى عشرة طبقةً ولكنه لم يذكر سِوى عشرة طبقات، أولها الصحابة. ولم يَقصِرْ بحثه على الثقات بل

ترجم لبعض المجروحين وبيَّن الجرح فيهم، مثل قوله في: (إبراهيم بن ناصح بن المُعَلّى): «كان يحدِّث بالبواطيل، متروكُ الحديث». وينقل أبو الشيخ أقوالَ أئمة الجرح والتعديل كالإمام مالك والبخاري في بعض من ترجَم لهم، وهو يذكر بعضَ من وُلد وعاشَ خارج أصبهان لمجرَّد: أنَّ أصله منها، مثل ترجمته لـ: (محمد بن عمر بن عيسى) في الطبقة الخامسة.

وقد اعتمد أبو نُعيم الأصبهاني في كتابه «ذكر أخبار أصبهان» على كتاب أبي الشيخ هذا، فنقل عنه كثيراً.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد الغفور عبد الحقّ حسين بُرُّ البَلُوْشِي في مؤسَّسة الرسالة بيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في (٤٦٨) صفحة.

٦ ـ تاريخ دَارَيّا: لأبي عبد الله، عبد الجبَّار عبد الله الخَوْلاني الدَّارَاني (المتوفى سنة ٣٧٠هـ).

تَرْجَم فيه لسبعة وأربعين محدِّثاً من أهل داريًا من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وأهل العلم على طبقاتهم وأزمانهم، وذَكَر وفياتهم ومن أعقب منهم ومن لم يعقب إلى وقته. ولا يُطيل ذكرَ الأنساب بل يقتصر على اسم الشخص ووالده وكنيته ونسبته إلى قبيلته ونزوله داريّا، وأحياناً يذكر موضع نزوله منها، ويُورِد روايةً له أو أكثر، ويذكر أحياناً وظيفةَ الراوي، وينقلُ عن بعض كتب الطبقات السابقة على تأليفه لـ: «الطبقات» لأبي زُرْعَة النَّصري الدِّمشقي، وكتاب «الطبقات» لعبد الرحمن ابن إبراهيم، وقد نثر الحافظ ابنُ عساكر أكثر «تاريخ داريّا» في كتابه «تاريخ دمشق» ولكن بقيت لـ: «تاريخ داريا» مزيتان: تفرُّده ـ على صِغر حجمه ـ بمعلوماتٍ لا تُوجَد في «تاريخ دمشق» ـ على سَعَته ـ، والثانية: إلمام مؤلِّفه الشامل بداريّا وأحوال أهلها وأصولهم وأنسابهم مما يثير الإعجاب[1].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م، في (١٤٧) صفحة.

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

٧ ـ **تاريخ نَيْسَابور: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوْري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).**

وَصَل إلينا مختصرٌ له فقط، فقد اختصره أحمدُ بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النَّيسابوري، حيث أَمْعَن في تجريد الأسماء، في حينٍ أن الحاكم كان قد فصل التراجمَ أكثر مما فعل الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، ولذلك فلا يمكن تقويمُ مادة «تاريخ نيسابور» عن طريق الاطِّلاع على مختصره، لكن هذا المختصر يُفيد في بيان ترتيب الكتاب الأصلي وإطاره العام، فهو يبدأ بذكر خُرَاسان وما وَرَد من آياتٍ وأحاديثَ وأخبارَ في مدحها، ثم ذكر مَن نَزَلها من الصحابة، ثم التابعين ثم الأتباع مِمّن وَرَدها أو سكنها أو حَدَّث بها، ثم مَن بعدهم مِن علماء نيسابور، وقد رَتَّبه على الطبقات حيثُ جعلهم سِتّ طبقات.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور بَهْمَنْ كريمي في مكتبة ابن سينا بطهران عام ١٣٣٩ هـ.

٨ ـ **تاريخ علماء مصر، أو «الذَّيْلُ على تاريخ ابن يونس المصري»: لأبي القاسم، يحيى بن علي الحَضْرَمي، المعروف بابن الطَّحَّان (المتوفى سنة ٤١٦هـ).**

وهو ذيلٌ على «تاريخ مصر» لأبي سعيد بن يونس، لكنه استدرك عليه بعضَ ما فاته من تراجم الصَّحابة الواردين إلى مصر. ويذكر ابنُ الطَّحَّان عادةً اسمَ الرجل وشيخَه وتلميذَه، وأحياناً يسوق روايةً من طريقه، ويذكر سماعَه من بعضهم، وقد رتَّبهم على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الاسم فقط.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله محمود بن محمد الحدَّاد، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١٤٣) صفحة.

٩ ـ **تاريخ جُرْجَان، أو: «معرفة علماء جُرْجَان»: لأبي القاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهْمي (المتوفى سنة ٥٢٨هـ).**

جرجان بلدةٌ تاريخيةٌ كبيرةٌ، وهي من أعمال مازندران في بلاد العجم، لها شأنٌ كبيرٌ في التاريخ ولا سيّما التاريخ العلمي الإسلامي، نبغ منها طوائفُ من أهل العلم، ففي الحديث أمثال: (أبي نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عدي)، و(الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي)، و(الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي)، و(الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي) وغيرهم.

فقَسَّم السهميُّ هذا الكتابَ إلى أربعة عشر جزءاً، كل جزءٍ منها في بضع وثلاثين صفحةً من المطبوع، وافتتح الكتابَ بعد الخطبة بأبوابٍ تتعلَّق بجرجان، فذكر فيها فتحَ جرجان، ومن دخلها من الصحابة، ومن التابعين، ونسب (يزيد ين المُهَلَّب) فاتح جرجان، وأولاده، وما أسند يزيد من الحديث، ومكارمه، ثم عُمَّال بني أمية، وتسمية خِطَط المساجد في عهدهم، ثم من دخل جرجان من الخلفاء العباسيين، ثم عُمَّالها في دولتهم. استغرقت هذه الأبوابُ بضع عشرة صفحة ـ ثم شرع في التراجم مرتَّبةً على حروف المعجم بحسب أول حرف من الاسم فقط، بدأ بـ: (أحمد) ثم (إسماعيل) ثم (إسحاق) وهكذا، وبعد فراغ الحروف ذكر تراجمَ من لم يُعرَف إلا بكنيته، ثم تراجم النساء، ثم ذكر فصلاً في النسب التي تشتبه بكلمة «الجرجاني» وشرحها، ثم استدرك عِدّةَ تراجم من «تاريخ إستراباذ» للإدريسي، منها ما كان فاته، ومنها ما كرَّره لزيادةِ فائدةٍ، ذكر ذلك مرتَّباً على الحروف أيضاً، ثم زاد في الأخير عِدّة تراجم.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي، والدكتور محمد عبد المُعيد خان في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠، ثم صوَّره عالَمُ الكتب في بيروت.

١٠ ـ ذِكر أخبار أصبهان: لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

بدأه بمقدِّمةٍ طويلةٍ عن فضائل أصبهان وخبرِ فتحها وخططها، وقد بدأ التراجمَ بمن دَخَل أصبهان من الصحابة، ثم ذكر من بعدهم، حيث بدأ بالترتيب على حروف المعجم، ويذكر في الترجَمة عادةً اسمَ المُترجَم له، واسمَ أبيه وجدِّه ونسبتَه، وأحياناً يذكر طبقتَه، وربمَّا ذكر سنةَ وُروده أصبهان وسببَه، ويذكر روايةً أو أكثر من رواياته، كما يذكر أحياناً شيوخَ وتلاميذَ صاحب الترجَمة، وربما أورد أخباراً مقتضبةً تتّصل برحلات المُترجَم له ولُقْيَاه الشيوخَ، وقد ذكر الوظائفَ الإداريةَ لبعض المُترجَمين لهم وخاصةً القضاة.

وقد طُبع هذا الكتابُ في ليدن (بريل) عام ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٠م.

١١ ـ تاريخ بغداد: للحافظ أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

هذا الكتابُ وإنْ حَمَل اسمَ «تاريخ بغداد» فإنَّه من الواقع كتابُ تراجم لرجال بغداد وما حولها ولمَن اتّصلوا بها من المشهورين منذ عهد بنائها إلى أيّام المؤلِّف أكثر مما هو تاريخٌ للمدينة نفسها.

فقد اكتفى المؤلِّفُ في حديثه على بغداد وما جاورها مثل: المدائن، والنَّهروان، وعُكبرا، والأنبار، وسُرَّ مَنْ رأى بـ (١٤٠) صفحةً فقط من الجزء الأول المشتمل على (٤٤١) صفحة، ذكر فيه معالمَ بغداد وخِطَطها، وخصَّص بقيةَ هذا الجزء مع الأجزاء الأخرى إلى التراجم، فتحدَّث بتفصيلٍ عن الرجال الذين اتصلوا ببغداد سواء أكانوا من أعيان أهلها، أم من كُبَراء الواردين إليها.

وقد وضَّح في مقدمة الكتاب خُطّتَه في الحديث عن الرجال الذين ترجَم لهم فأوضح: أنه ترجم للخلفاء والأمراء والوزراء والأشراف، ثم النُّحاة والصرفيِّين والبيانيِّين واللُّغويّين والقراء والمفسِّرين والمحدِّثين والمتكلِّمين (من سائر النِّحَل) والمنطقيِّين والأصوليِّين والنُّسَّاك والمتصوِّفة والقصَّاص والوُعَّاظ والرياضيِّين والشعراء والمغنِّين والرُّماة والفُرسان ممَّن نبغ فيها أو وَرَد عليها من غير أهلها.

ومن هذا العرض لفئات الناس الذين ترجم لهم الخطيبُ البغداديُّ والذين بلغ عدد تراجمهم (٧٨٣١) ترجمةً يتضح لنا الطابع الموسوعي الذي اتسم به الكتاب، وقد رتَّب الخطيبُ التراجمَ بحسب الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الاسم واسم الأب، ولكنَّه قدَّم اسمَ (محمَّدٍ) تبرّكاً، وبعد الانتهاء من (المحمَّدين) بدأ بالترتيب المعجمي، وحين تتشابه الأسماءُ يقدِّم من سبقت وفاته، وأحياناً يقدِّم بعضَ الناس لاعتباراتٍ يراها ويسجِّلها مثل ذلك ما فعله في ترجمة (محمد بن إسحاق) صاحب السيرة، فقد قدَّمه على مجموعةٍ من الناس من حقِّهم في الترتيب الهجائي أن يتقدموه، ودافع عن عمله بحُجَج منها: أنه صاحبُ السيرة المشهورة. ومنها قوله: «لم أرَ في المحمَّدين الذين كانوا في مدينة السلام من أهلها والواردين إليها أكبر سِنّاً وأعلى إسناداً وأقدَم مَوْتاً منه».

خصَّ الخطيبُ في كتابه هذا المحدِّثين بمعظم تراجمه، والخطيبُ محدّثٌ

أوّلاً، وللحديث النصيبُ الأوفى في ثقافته، واهتمامُه بالحديث فاق بقيةَ الموضوعات، فمن الطبيعي أن يمنح ثقته لأهل فنّه وعلمه ومِنَ المحدِّثين.

أمّا منهجه في الجرح والتعديل في هذا الكتاب؛ فقد نَقَل أبو محمد بن الآبنوسي عن الخطيب قولَه: «كُلُّ من ذكرتُ فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ما أخَّرتُ»[1]. ويستعمل الخطيبُ في التوثيق عباراتٍ، مثل: «ثقةٌ» و «صَدوقٌ» و «ما علمت من حاله إلاّ خيراً» و «ليس بمدفوع عن الصِّدق»، وربما اكتفى بذكر تخريج البخاري، ومسلم، أو أحدهما للراوي؛ لأن كتابيهما في الصحيح، فلا يخرجان إلا للثقات. أمّا عباراتُه في الجرح فهي: «ضعيف» و: «ذاهبُ الحديث»، وأحياناً: «كذّابٌ أفّاكٌ يضع الحديثَ». لكن أكثر ألفاظ الجرح والتعديل شيوعاً في كتابه هي: «ثقةٌ» و: «صَدوقٌ» و: «ضعيفٌ».

ولا بُدّ من التنبيه إلى أنَّ الأحاديث التي أوردها الخطيبُ في «تاريخ بغداد» لا يمكن الاطمئنانُ إلى جميعها لمجرَّد ذكر الخطيب لها؛ لأنه لم ينقلها عن الكتب السِّتّة؛ بل إن معظمها من معاجم شيوخ ومنتخبات وأجزاء حديثية، يختلط فيها الصحيحُ والضعيفُ، وقد تعقَّب الخطيب بعضها وانتقدها، لكنه لم يفعل ذلك دائماً[2].

طُبع هذا لكتابُ بتصحيح الأستاذ محمد سعيد العرفي في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠م في أربعة عشر مجلَّداً.

١٢ـ التدوين في أخبار قَزْوين: لعبد الكريم بن محمد الرَّافعي القَزْويني (المتوفى سنة ٥٦٢هـ).

أصدره المؤلِّفُ بأربعة فصولٍ، أحدها في فضائل البلدة وخصائصها، وثانيها في اسمها، وثالثها في كيفية بنائها وفتحها، ورابعها في نواحيها وأوديتها ومساجدها ومقابرها، ثم أتبعَ هذه الفصولَ بذكر مَن وَرَدها من الصحابة والتابعين، رضي الله

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١١٣٩.

(٢) انظر: «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم ضياء العمري، فيه دراسةٌ مفصَّلةٌ عن الخطيب وتاريخه هذا.

عنهم، ثم اندفع في تسمية مَن بعدهم. وأمّا منهجه في ذكر التراجم؛ فهو يذكر اسمَ المُترجَم له، وشيوخه، ويهتمّ بذكر تاريخ مولده، ووفاته، ولكن ليس في جميع التراجم.

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ عزيز الله العطاردي، في دار الكتب العلمية، ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، في أربع مجلَّدات.

١٣ ـ **تاريخ مدينة دمشق**: للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بـ «ابن عَسَاكِر» (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

سَمَّى الحافظُ ابن عساكر هذا الكتابَ: «تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها، وتسمية من حلّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها، وأهلها».

يُفهم من هذه التسمية: أنه أرَّخ لمدينة دمشق في مرحلةٍ ما، أو في عصره، والذي يعرض للكتاب يرى: أنَّ ابن عساكر لم يخصِّص دمشق أو نواحيها فقط، بل تعدَّاها في الكلام فكتب لبلاد الشام كلها، ويصبح التخصيصُ في التسمية قاصراً عن الإحاطة بمضمون شمولية الكتابة والمواضيع والتراجم التي تطرأ إليها.

ولقد خَصَّ ابن عساكر المجلَّدَ الأول بفضائل الشام وفتوح الشام عامةً، وبعض المجلَّد بخِطَط دمشق، وذكر مساجدها، وكنائسها، وأبوابها، ودُورِها، وأنهارها، وقنواتها، ثم بدأ بالترجَمة لكل من دخلها، أو اجتاز بنواحيها من أنبيائها وهُداتها وخلفائها وولاتها وفقهائها وقضاتها وعلمائها ورواتها وقُرّائها ونُحَاتها وشعرائها ورواتها.

إنه يؤرِّخ فيه لجوانبٍ من الجاهلية من حيث يُترجِم لرجالٍ من الجاهليين والمُخَضْرَمين، عرفوا دمشقَ وأعمالها، أو حلّوا بها أو اجتازوا بنواحيها من وارديها وأهلها، كما يقول في عنوان كتابه.

ثم هو يؤرِّخ للسيرة النبوية بجوانبها وللذي اتّصل بها ونَتج عنها وما كان فيها من أحداث، وذلك حين يبدأ كتابه بسيرة النبي ﷺ، ويخصِّص لذلك نصف المجلَّد الثاني، ثم هو يُترجِم للخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، ولمن كان حولهم ومعهم تراجمَ طويلةً مستوفاةً؛ فتأتي هذه التراجم وكأنها تاريخٌ للعصر كله بالكثير من دقائقه التي لا نجد بعض مادتها عند غيره، والتي لا تمتدّ في بلاد الشام وحدَها بل في أقطار

الإسلام كلها حيث انتشر هؤلاء العربُ في العصر الأموي، من أقطار الدنيا هُداةً أو دُعاةً، قُوّاداً أو علماءَ.

وأمّا منهجُه في التراجم، فقد رَتَّب على حروف الهجاء، وبدأ بمن اسمه: (أحْمَد) قبل من كان اسمه: (إبراهيم)، واعتبر الحروفَ في أسماء آبائهم وأجدادهم، وأردف ذلك بمن عُرف بكنيته، ولم يقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذُكر بنسبته وبمن لم يُسَمَّ في روايته، وأتبعهم بذكر النِّسوة، والإماء، والشواعر[1][2].

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) ولهذا التاريخ أذيالٌ ومختصراتٌ كثيرة، منها:

أولاً: أذياله:

- ذيلُ ولد المصنِّف القاسم بن علي بن الحسن (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ) ولم يُكمِله.
- ذيلُ صدر الدين البَكْري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ).
- ذيلُ أبي حفص عمر بن الحاجب عز الدين (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ).
- ذيلُ علم الدين البِرْزَالي (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ).
- ذيلُ أبي يعلى حمزة بن أسعد، المعروف بابن القَلانسي (المتوفىٰ سنة ٧٢٩ هـ).

ثانياً: مختصراته:

وله مختصراتٌ كذلك: منها:

- ما اختصره الإمام أبُو شامة عَبْد الرَّحْمن بن إسماعيل الدمشقي (المتوفى سنة ٦٦٥هـ) وهو نسختان، وكبرى تقع في خمسة عشر مجلّداً.
- مختصر للقاضي جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم الأنصاري، المعروف بـ: «ابن منظور» (المتوفىٰ سنة ٧١١ هـ)، صاحب «لسان العرب»، نزَّله في نحو رُبعه.
- مختصر للشيخ المحدِّث بدر الدين محمود بن أحْمَد العَيْنِيّ (المتوفىٰ سنة ٨٥٥ هـ).

انتقى منه الحافظ جلال الدين عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) وسمّاه «تحفة المذكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر».

- الذَّيل على ذيل البِرْزالي للقاضي تقي الدين أبي بكر بن شهبة.
- منتخب للقاسم بن علي بن عساكر (المتوفى سنة ٦٠٠هـ).
- منتخب للصَّفَّار. وانتقى منه أحْمَد بن عَبْد الدَّائم المقدسي كتاباً سمّاه: «فاكهة المجالس وفكاهة المجالس».
- تعليق عن تاريخ مدينة دمشق للحافظ، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر =

طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صلاح المنجِّد وآخرين في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م، ولم يكملوا. ثم طُبع بتحقيق لفيفٍ من المحقِّقين في دار الفكر بدمشق عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م في مئة وعشرين مجلَّداً، وهو كاملٌ.

* * *

= العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

ـ مختصر لإسماعيل بن مُحَمَّد الجرَّاح، اسمه «العقد الفاخر بتاريخ ابن عساكر».

ـ مختصر لأبي الفتح الخطيب.

٥١ ـ الكتب المؤلّفة في حُجّيّة الحديث والدّفاع عنه

حين ظهرت في العالم الإسلامي فِرَقٌ منحرفةٌ مضلِّلةٌ (كفرقة منكري الحديث والفرقة القرآنية وغيره)، وهجماتُ المستشرقين على السُّنَّة، فتشكيكهم فيها للناس؛ دعت الحاجةُ لحماية السُّنَّة النبوية المطهّرة إلى الرّدِّ عليها، فظهرت كتاباتٌ قويَّةٌ في الدفاع عن السنَّة والتعريف بعلومها وأعلامها، ومن أهمِّ تلكم الكتب:

١ ـ **تدوين الحديث**: للشيخ محمد مناظر أحسن الكيلاني (المتوفى سنة ١٣٧٥ هـ).

وهو من أحسن الكتب التي أُلِّفت في هٰذا الموضوع، ألَّفه المؤلِّفُ بالأردية قبل أكثر من ستين عاماً حين استشعر خطرَ تفاقم المحاولات القديمة والجديدة لإقصاء السنة النبوية من حياة المسلمين بحجج واهية باطلة. وقد ترك هذا الكتابُ أثره الحميد في الساحة الثقافية الهندية، وكان مصدراً هامّاً ملهماً لكثيرٍ من الدراسات التي جاءت بعده وتناولت موضوعه.

وقد نقله إلى العربية الدكتور عبد الرزاق إسكندر، وطُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٤ م في (٣٨٢) صفحة.

٢ ـ **السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للعالم الجليل المجاهد الصابر الدكتور مصطفى السباعي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ).

وهو كتابٌ قيِّمٌ، ولم يكتب في هذا الباب مثلَه فيما نعلم، وأهمّ ما تميَّز به أنه بيَّن فيه مكانةَ السنَّة النبوية ودورها في التشريع، وتتبَّع شُبهات المستشرقين المعاصرين، وناقشها بنَفَسٍ علميٍّ هادىءٍ بصيرٍ حتى دحضها وقضى عليها بالحجة والبرهان.

طُبع في القاهرة عام ١٣٨٤ هـ، ثم طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٦ هـ، في (٤٨٨) صفحة، ثم توالت طبعاته.

٣ ـ **الحديث والمحدِّثون**: للشيخ الدكتور محمد محمد أبو ذهو.

بحث فيه المؤلِّفُ جهودَ العلماء لخدمة الحديث، وعُني بدراسة الأعصر الأولى ـ عصر الصحابة والتابعين ـ إلى عصر التدوين، وناقَشَ الشُّبْهات والمزاعم الباطلة مناقشةً هادئةً مفحمةً في سلاسةِ عبارةٍ، واستقصاءِ بحثٍ، وعُمقِ فكرةٍ، وقُوةِ حجةٍ.

طُبع في جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٣٧٨ هـ في (٤٩٥) صفحة، وفي مطبعة مصر بالقاهرة عام ١٤٠١ هـ في (٤٩٥) صفحة، وفي دار الإفتاء بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في (٤٩٥) صفحة، وفي دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في (٤٩٥) صفحة.

٤ ـ **السنة قبل التدوين**: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

وهو من أحسن الكتب التي أُلِّفت في هـٰذا الموضوع، ويُعَدّ مرجعاً هامّاً فيه، لا يستغني عنه باحثٌ وطالبٌ، عرَّف فيه المؤلِّفُ السُّنَّةَ ومكانتها من القرآن الكريم، وفي التشريع الإسلامي، ثم تحدَّث عن تدوين الحديث بدءاً بما دُوِّن في عصر الرسول الله ﷺ وفي صدر الإسلام، ورَدَّ ردّاً مفحماً على الذين أثاروا الشُّبهات حول أبي هريرة والزهريّ، رضي الله عنهما.

طُبع في مكتبة وهبة بالقاهرة عام ١٣٨٣ هـ في (٦٥٦) صفحة، ثم طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٣٩١ هـ في (٦٥٢) صفحة.

٥ ـ **حُجّية السُّنّة**: للعالم الأصولي المعروف الدكتور عبد الغني بن محمد عبد الخالق (المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ).

هذا الكتاب أطروحة المؤّلف للدكتوراه، وهو من أحسن الكُتب التي أُلّفت في هذا الموضوع، كما هو جديرٌ بالقراءة لكل من يعتني بالحديث دراسةً وتدريساً.

وهو مطبوعٌ في معهد الفكر الإسلامي بأمريكا عام ١٤٠٧ هـ في (٥٨٩) صفحة.

٦ ـ **دفاع عن السُّنَّة**: للشيخ العلاَّمة الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ).

هذا الكتاب بمثابة موسوعة علمية هامة في الدفاع عن الحديث النبوي، وبيانِ منزلة السنة من الدين، وفضحِ أولئك الذين وجَّهوا سهامهم للنَّيل من السنة، والتشكيك فيها، خاصةً القسم الثاني من هذا الكتاب، والذي يحمل عنوانه: «بعض الشُّبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردها رداً علمياً صحيحاً»، ولا أَدَلُّ على قيمة هذا القسم مما قاله فيه مؤلِّفه في مستهلِّه: «هذا الكتاب الذي يُعتبر عصارة ذهني، وعقلي، وقلبي، وخلاصة عمرٍ طويلٍ في دراسة السنة النبوية المطهرَّة، والردود على ما يُثار حولها من شُبَهٍ، وتجنيات، وأباطيل ما يزيد عن ثُلث قرنٍ من الزمان».

طُبع في دار اللواء بالرياض عام ١٤٠٧ هـ، في (٣١٠) صفحة. وطُبع في مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م، في (٥٩) صفحة. وهذه الطبعة تمتاز بإضافات المؤلِّف القيمة إلى الكتاب.

٧ ـ **السُّنَّة المطهَّرة والتَّحدِّيات**: لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

هٰذا الكتابُ ـ على لطافة حجمه ـ يدحض مزاعم المشكّكين، وينقض أوهامهم، ويدرس الجهودَ العلميةَ التي تغلَّب بها علماءُ السُّنة وأهل الحديث على هذه التحدِّيات منذ ظهورها إلى الآن.

طُبع في دار المكتبي بدمشق.

٨ ـ **نُصْرَة الحديث في الرَّدِّ على منكري الحديث**: للعلاَّمة المحدِّث أبي المآثر حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ).

هذا الكتابُ دبَّجتْه يراعةُ العلامة الأعظمي في الردّ على منكري الحديث، وكان لهذا الكتاب دويٌّ في الحلقات العلمية حين صَدَر.

كتب هذا الردّ على كبير من كبراء أصحاب تلك النعرة الخبيثة، والفتنة الضالَّة، الذي كتب رسالةً سمَّاها «لماذا أنكرتُ الحديث». ولم يفصح عن اسمه لما طبعها، بل تقنّع بلقبٍ كريمٍ، يحمل دعوى كاذبة، وهو «حق غو» ومعناه: قائلُ الحقِّ، مع أنه من ألقاب الأضداد!

وكتابة الرُّدود تكون بأسلوبين، أسلوبِ الردّ على الفكرة والمبدأ، ولا يتقيَّد

صاحبه بقيد آخر، همُّه القضاء على الفكرة والإجهاز عليها، وقد ينقل كلامَ فلانٍ وفلانٍ من أصحابها.

وأسلوبِ الردّ على الفكرة وعلى رجلٍ معيَّنٍ وكتابٍ معيَّنٍ في الدعوة إليها، ويلزم من ذلك أن يتقيَّد صاحب الردِّ بالإجهاز على المبدأ، وأن ينقل كلياتٍ وجزئياتٍ من كلام المردود عليه.

وقد جمع الشيخُ - رحمه الله - بين الأسلوبين بما كتبه في مقدمة الطبعة الثانية التي جمع فيها الكثير الطيب من أخبار كتابة السنة في عهد النبي ﷺ فمن بعده، ومن الشواهد الدَّالَّة على حافظة الصحابة فمن بعدهم وسيلان أذهانهم وجودة قرائحهم.

وبعد تلك المقدمة أتبع الشيخُ ذلك بالردّ التفصيلي على أقوال خصمه وتفنيد أدلته، وهي في الحقيقة شُبه وأباطيل (وتزويرات) أعانه الله تعالى على ردّها وكشفها شبهةً شبهةً، وأمكنه من تضييق الخِناق على خصمه، وأتى على كلياته وجزئياته، فلم يدع له موطئ قدمٍ يقوم عليه، فأظهره للعيان خاليَ الوِفاض من كلّ زاد!

كشف فيه - رحمه الله تعالى - عن حقيقة هدف الكاتب وفكره: أنه ملحدٌ متسترٌ بإنكار السنة فقط، مع أن إنكارها يستلزم إنكارَ القرآن الكريم ولا بدّ.

يجد القارئ الكريم في هذا الكتاب من لطائف الاستدلال ببعض الآيات الكريمة، ولطائف الفهوم في الجمع بين بعض النصوص ما يأنس له روحه[1].

طُبع في مؤسسة علوم القرآن بجدة، عام ١٤٢٢ هـ (٢٠٣) صفحة.

٩ - دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور محمَّد مصطفى الأعظمي.

أفصح المؤلِّفُ في هذا الكتاب عن جهدٍ علميٍّ محمودٍ، وولاء صادقٍ للسنة النبوية المطهَّرة مع الالتزام بالمنهج العلمي البحت، والدفاع عن السنة بتصدِّيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقدِ آرائهم بالأدلَّة الدامغة

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ محمد عوامة للكتاب.

والبراهين الساطعة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم بعض الروايات العربية. وهو من أحسن ما كُتب في الدراسات المعاصرة الجيِّدة في تاريخ الحديث، يسهم هذا الكتابُ بنصيبٍ موفورٍ في خدمة السُنَّة النبوية المطهَّرة من ناحية تاريخها وتدوينها وتصنيفها.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ م في مجلَّدين.

١٠ ـ **فتنة إنكار الحديث وخلفيتها التاريخية**: للأستاذ افتخار أحمد البَلْخي.

من أهمِّ ميزات هذا الكتاب: أنَّ مؤلِّفه استطاع فيه أن يلقي الأضواء على منكري الحديث من القرن الثاني الهجري إلى هذا العصر، وعرَّف فيه بعزائمهم الباطلة، ومؤامراتهم الخطيرة ضِدَّ الحديث في أسلوب علميٍّ جادٍّ.

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١١ ـ **القرآن والحديث**: للمفكِّر الإسلامي الكبير الشيخ أبي الأعلى المودودي (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ).

هذا الكتابُ عبارةٌ عن مجموعة تلك المقالات التي كتبها الشيخُ في الرَّدِّ على منكري الحديث، وأثبت فيها حُجِّيَّةَ الحديث، ومكانته التشريعية في الإسلام.

وهو مطبوعٌ في الهند وباكستان.

١٢ ـ **سُنَّة الرسول ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للشيخ المودودي أيضاً.

وهو من أنفس كتب الشيخ، دافع فيه ـ رحمه الله تعالى ـ عن السنة المطهَّرة دفاعاً قوياً، وبيَّن حجّيتها، وعرضها بشكلٍ منقَّحٍ حافلٍ بالأدلة الساطعة، والحجج القاطعة، فاستعرض فيه استعراضاً دقيقاً لمنكريِ الحديث وأسبابِ إنكارهم إيَّاه، وأثبت فيه: أنَّ الذين أنكروا الحديث، أو رفعوا نعرات إنكاره هم ـ في الحقيقة ـ تلاميذ المستشرقين، ومتأثّرون بالغرب.

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١٣ ـ **حُجّية الحديث**: للشيخ إدريس الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

ناقش المؤلِّفُ في هذا الكتاب أسبابَ إنكار الحديث في أسلوبٍ علميٍّ

رصينٍ، وبيَّن مكانةَ الحديث في الإسلام، كما تحدَّث أيضاً عن حجيّة الخبر الواحد.

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١٤ ـ حُجّية الحديث: للشيخ القاضي محمد تقي العثماني.

هذا الكتابُ عبارةٌ عن بحثٍ تقدَّم به المؤلِّفُ في إحدى الندوات الدينية في أمريكا، وهو يتضمَّن من العلم والتحقيق والنُّكات الدقيقة حول الموضوع ما لم ينتبه له كثيرٌ من الباحثين فيه، وهو كتابٌ قيِّمٌ ومفيدٌ لمن يريد الاطِّلاعَ على الموضوع؛ لأنه يحتوي على الموضوعات الأساسية عن «حجية الحديث».

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١٥ ـ مكانة السُّنّة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين: للدكتور محمد لقمان السَّلفي.

وهو كتابٌ قيِّمٌ جدّاً في الموضوع، قسَّمه المؤلِّفُ في أربعة أبواب، تسبقه مقدِّمةٌ ضافيةٌ، تحدَّث فيها عن السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، أثبت في الباب الأول حجية السنة، وتحدَّث في الباب الثاني عن منزلة السنة من القرآن، وعرَّف في الباب الثالث ببعض أنواع علوم الحديث، وأفاض الحديثَ في الباب الرابع عن فتنة إنكار السنة مع ذكر شبه المنكرين والرَّدِّ عليها.

طُبع الكتاب في دار الراعي للنشر والتوزيع بالرياض عام ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م، في (٣٧٢) صفحة.

١٦ ـ السُّنَّة النبوية: حُجِّيةً وتدويناً: للأستاذ محمد صالح الغرسي.

رتَّبه المؤلِّفُ على مقدمةٍ وأربعة أبواب وخاتمة.

المقدمة فيما يجب تقديمه على المقصود في الكتاب وهو أمران، الأول: بيان عصمة الأنبياء في الأمور البلاغية فإن مبنى هذا البحث عليه، والثاني: بيان مفهوم السنة لغةً واصطلاحاً.

وعرَّف في الباب الأول بالعناية بالسنة عند الرسول الله ﷺ والصحابة

والمحدِّثين، وعرَّف في الباب الثاني بكتابة السنة في مراحل مختلفة من الصدر الأول والثاني.

وتناول في الباب الثالث حجية السنة النبوية على وجه العموم. وخصَّص الباب الرابع بالحديث عن حجية خبر الواحد. وجعل خاتمة الكتاب للكلام على الطاعنين في حجية السنة.

طُبع في دار نور المكتبات بجُدَّة، وفي مؤسسة الريان ببيروت عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، في (١٨٢) صفحة.

١٧ - تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين: للدكتور حاكم عبيسان المطيري.

وهو جزءٌ من رسالة المؤلِّف لنيل الدكتوراه بعنوان: تحقيق كتاب: «إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة» للحافظ السرمري الحنبلي.

قسَّمه المؤلِّف إلى ثلاثة فصولٍ، الفصل الأول في تعريف السنة ومراحل تدوينها، والفصل الثاني في عرض آراء المستشرقين حول تدوين السنة ومناقشتها، والفصل الثالث في تعريف كتب أحاديث الأحكام ومراحل تطوُّرها.

طُبع في مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بالكويت عام ٢٠٠٢ م في (٢١٢) صفحة.

١٨ - السُّنَّة النبوية: حُجِّيتها وتدوينها: دراسةٌ عامةٌ: لسيِّد عبد الماجد الغَوْري.

يشتمل هذا الكتابُ على فصلين، تناول المؤلِّفُ في الفصل الأول التعريفَ بالسنة النبوية من حيث اللغة والاصطلاح عند كلٍّ من المحدِّثين والأصوليين والفقهاء، ثم عرَضها من حيث مكانتها وحجيتها واستقلالها في تشريع الأحكام بها، وعلاقتها بالقرآن الكريم، وبما جاء في التحذير من ترك العمل بها، وعاقبة مخالفتها، مع الرَّدّ على بعض الشبهات التي أُثيرت حولها قديماً وحديثاً.

وتعرَّض في الفصل الثاني لإلقاء الضوء على كتابة السنة وتدوينها وتصنيفها في المراحل المختلفة بدءاً بالصدر الأول وانتهاءً بالعصر الحاضر، وذلك كله في

أسلوب علميّ مبسط متجنّباً المسائل الخلافية، والردود الطويلة والأساليب المنطقية التي تلتوي على من لم تسبق له القراءة عن الموضوع البتة.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (١٦٠) صفحة.

١٩ ـ اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور محمد أبي اللَّيث شمس الدين الخيرآبادي.

يمثِّل هذا الكتاب موسوعةً تاريخيةً ناقدةً للاتجاهات والأفكار والنظريات حول السنة النبوية المطهَّرة عبر العصور، فمن الاتجاهات القديمة الممتدَّة ذكر اتجاه جمهور المسلمين قديمهم وحديثهم نحو السنة، واتجاه القرآنيين في زمن الإمام الشافعي. وموقف الخوارج والشيعة وفِرَق المعتزلة منها، وقد عرَّف هذا الكتابُ هذه الاتجاهات كلها. ثم تعرَّج على ذكر الاتجاهات الحديثة حول السنة، فأتى على بيان اتجاه المستشرقين، واتجاه عصرنة السنة، واتجاه المدرسة العقلية الحديثة، واتجاه إنكار السنة، واتجاه تقسيم السنة إلى تشريعيةٍ وغير تشريعيةٍ، واتجاه مدرسة «إسلامية المعرفة»، وغير ذلك من المباحث القيمة التي تناول هذا الكتاب في أسلوبٍ علميٍّ جادٍّ مقنعٍ.

طُبع في مركز البحوث العلمية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٢٥٥) صفحة.

* * *

٥٢ ـ مراجع معرفة الكتب المخطوطة والمطبوعة في الحديث وعلومه

١ ـ بستان المحدِّثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغرّ الميامين: للشيخ عبد العزيز بن الإمام وليّ الله الدِّهْلَوي (المتوفى سنة ١٢٣٩ هـ).

توخَّى فيه المؤلِّفُ التعريفَ بالكتب المؤلَّفة في علم الحديث التي يعتمد عليها العلماء ويستندون إليها، وذكر نبذاً من تراجم أصحاب تلك الكتب قبل التعريف بها.

وأولى العنايةَ بالتعريف بكتب المتون، ولكن يتخلَّله ذكرُ بعض الشروح الشهيرة للكتب المتداولة.

وقد نقله من الفارسية إلى العربية الدكتور محمد أكرم الندوي، وعلَّق عليه تعليقاتٍ مفيدةً بإلحاق التتّمات في بعض المباحث مما يزيد الكتاب قيمةً.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٢ م في (٢٨٤) صفحة.

٢ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: للعلامة السيد محمد بن جعفر الكتَّاني (المتوفىٰ ١٣٤٥ هـ).

هـٰذا الكتاب فريدٌ في بابه، وإمامٌ في محرابه، لم يُؤلَّف مثله من قبل، اشتمل علىٰ (١٤٠٠) كتاب مشهور من كتب علوم الحديث، وعلىٰ قريب (٦٠٠) ترجمة من مشهور تراجم علماء الحديث، وعلىٰ قريب من (٢٠٠) من مشهور كتب علماء الحديث في الأندلس والمغرب، وعلىٰ قريب من (٦٠) ترجمة من مشهور تراجم المحدِّثين في الأندلس والمغرب، مع ذكر أسماء علماء الحديث في المشرق والمغرب، بكناهم، وألقابهم، وشهرتهم، ووفاتهم، وما لكل واحد منهم من كتاب في أيِّ فن وعلم من فنون وعلوم الحديث النبوي الشريف.

طُبع في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٢٨ هـ في (١٧٦) صفحة. وطُبع في دار الفكر بدمشق عدة طبعات، منها الطبعة الثالثة عام ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، وفيه ثلاث مقدمات في (٣٨) صفحة، ثم الكتاب في (٣٥١) صفحة. ثم طُبع في دار

البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٦هـ في (٣٤٢) صفحة مع فهارس علمية متنوعّة.

٣ ـ تاريخ فنون الحديث: للأستاذ محمد عبد العزيز الخولي.

هذا الكتابُ بمثابة المدخل إلى علوم الحديث، لذلك عرض فيه المؤلِّفُ مكانةَ السُّنَّة من القرآن الكريم ثم أطوار تدوين الحديث وأشهر المؤلَّفات في كل عصرٍ، ثم تعرَّض لبيان طُرق التصنيف في الحديث.. وأشهر المؤلَّفات في القرن الثالث والقرن الرابع الهجريين، ثم عرض لبيان المؤلَّفات كمسند الإِمام أحمد والصحيحين والكتب الستة إجمالاً.. فعرض لنماذج من كلٍّ منها. ثم عرض لنماذج من كتب الحديث غير الصِّحاح، كما عَرَّف بكتب الأطراف وأهمّ الكتب الجامعة لمتون الحديث في دور التهذيب.. وكذلك الشأن في الكتب الجامعة لأحاديث الأحكام.

كذلك عرض لأقوالَ العلماء في ترتيب كُتب الحديث في الصحة، ثم عرض لعلم غريب الحديث والمؤلَّفات في هذا الشأن.. واستطرد في الحديث ليبلغ مبحث علم رجال الحديث، وهنا يناسب الكلام عن علم الجرح والتعديل.. إلى ما هنالك من علوم.

طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٩٨٦ م في (٢٣٠) صفحة، وله طبعات أخرى.

٤ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: للعلامة المحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (المتوفىٰ ١٤١٧ هـ).

وإن كان موضوع هذا الكتاب يدور حول وضع الحديث: أسبابه ونتائجه؛ لكن المؤلِّف ـ رحمه الله تعالىٰ ـ تصدَّىٰ فيه لتعريف كثيرٍ من كتب الحديث وعلومه.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٧ هـ، في (٣١٤) صفحة.

٥ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة: للدكتور أكرم ضياء العُمري.

وهو عبارةٌ عن مقدمة المؤلِّف لرسالته الماجستير التي تناولت تحقيقَ دراسة «كتاب الطبقات» لخليفة بن خياط العُصْفري، وقد استهدف المؤلف في المقدمة بيانَ دوافع ظهور علم الرجال، مما جرَّه إلىٰ بحث حركة الوضع في الحديث،

وعرض جهود العلماء في مقاومتها بالتأكيد على الإسناد ومعرفة الرجال، فعرض المؤلِّفُ لوصف وتحليل كتب الرجال المصنَّفة خلال القرن الثالث والرابع والخامس الهجرية، وذلك لبيان مكانة «كتاب الطبقات» بين هٰذه المؤلفات الكثيرة، ثم أضاف المؤلِّفُ في الطبقات الأخرىٰ بحوثاً كثيرة، تتعلَّق بتاريخ ونشأة التأليف والتصنيف في علم الرجال، وفي رواية الحديث، وذلك مع تعريف جامع لكثير من الكتب والمصنَّفات فيها، من حيث أصبح هٰذا الكتابُ مرجعاً جيداً للاطِّلاع علىٰ كتب كثيرة في الرجال وفي رواية الحديث، لا يستغني عنه طالبٌ وباحثٌ.

طُبع في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٥٠١) صفحة.

٦ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي المخطوط: الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**: إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.

هٰذا الكتابُ يتضمن أسماءَ المخطوطات في الحديث وعلومه ورجاله، ويدلّ على أمكنة وجودها في العالم.

طُبع في مؤسسة آل البيت بعمان (الأردن) عام ١٤١١ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٧ ـ **دليل مؤلَّفات الحديث الشريف المطبوعة**: للأستاتذة الفضلاء: محيي الدين عطية، وصلاح الدين حنفي، ومحمد خير رمضان يوسف.

وهو كتابٌ قيّمٌ، يشمل أسماءَ مؤلَّفات الحديث المطبوعة سواء أكانت هي في علم الرواية أو الدراية، مع الإشارة إلى مكان النشر، وسِنِّ الطباعة، وعدد الصفحات وكمية الأجزاء أو المجلَّدات.

طُبع في دار ابن حزم ببيروت عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م في مجلَّدين.

٨ ـ **معجم ما طُبع من كتب السنة**: للأستاذ مصطفى عمار منلا.

طُبع في دار البخاري بالمدينة المنورة عام ١٤١٧ هـ في (٣٢٦) صفحة.

٩ ـ **معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصىٰ**: للأستاذ عبد العزيز عبد الله.

طُبع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٥ هـ في (٢٠٧) صفحة.

١٠ ـ تطبيقات عملية لاستخدام الكمبيوتر في السنة النبوية: للأستاذ عبد القادر أحمد عبد القادر.

أعدَّه بإشراف الدكتور أكرم ضياء العمري للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٧ هـ.

*** المصادر الثانوية لمعرفة الكتب المخطوطة والمطبوعة الحديثية:**

أذكر هنا بعض أهمَّ الكتب التي تعرَّضت لتعريف وسرد أسماء الكتب الحديثية مخطوطةً ومطبوعةً، منها:

١ ـ الفهرست: لمحمد بن إسحاق النديم، المعروف بـ: «ابن النديم» (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

وهو أول كتابٍ يصلنا معرِّفاً بأقدم ما أُلِّف بالعربية، ومنهجُ المؤلِّف فيه: أنه يعرِّف بكتب جميع العلوم ثم بترجمة المؤلفين الذين صنفوا في ذلك العلم، ثم سرد أسماء كتبهم وآثارهم، ثم إعطاء وصفٍ لكل كتابٍ. وفيه لكتب الحديث نصيبٌ وافرٌ في تعريفها.

طُبع بتحقيق المستشرق جو ستاف فلوغل في المانيا عام ١٨٧٢ م ثم صوِّر في بيروت. كما صدرت له طبعاتٌ محقَّقةٌ كثيرةٌ.

٢ ـ فهرست ابن خير: لمحمد بن خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٥ هـ).

وهو يحصر فيه الكتبَ المؤلَّفة في الأندلس أو الواردة إليها حتى عهد المؤلِّف، وذلك روايةً عن شيوخه الذين التزم الإسنادَ إليهم في كل ما تحدَّث عنه من كتب.

ورَتَّب ابنُ خير هذا الكتاب على أساس الموضوعات أو العلوم، وضمن كلِّ موضوعٍ أسماء الكتب التي أُلِّفت فيه أسماء أصحابها. والموضوعات التي تَمَّ تصنيفُ الكتب من خلالها هي الموضوعات التالية: علوم القرآن ـ الموطَّآت ـ كتب

الحديث ـ كتب التاريخ ـ السِّير والأنساب ـ الفقه ـ أصول الدين ـ الفرائض ـ الآداب والأنحاء واللغات والأشعار.

وهو مِن أغنىٰ المراجع التي تمسح موجودات المكتبة الأندلسية حتى عهده.

طُبع عام ١٨٩٣ م في سرقسطة بإسبانيا محقّقاً من قبل المستشرقين الإسبانيين فرنشكو كوديرا وخوليان ريبيرا كارغوه معتمدين على الأصل المطبوع في سرقسطة ١٨٨٣ م. كما طُبع بالاشتراك بين المكتب التجاري ببيروت ومكتبة المثنّىٰ ببغداد ومكتبة الخانجي بمصر مصوراً عن هٰذه الطبعة عام ١٩٦٣ م. كما طُبع مصوّراً عن الطبعة نفسها في دار الآفاق الجديدة ببيروت، عام ١٩٧٩ م.

٣ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبد الله الملقّب بـ: «كاتب جلبي» وبـ: «حاجي خليفة» أي الحاج خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ).

يمثِّل هٰذا الكتابُ موسوعةً ضخمةً تشتمل على عددٍ كبيرٍ من الكتب التي أُلّفت منذ بدء التأليف حتى عهد المؤلِّف، وقد استغرقت رحلة الجمع والتقصي عشرين عاماً من عمر المؤلّف.

تقوم خطة حاجي خليفة في تصنيف الكتاب على مراعاة الأُمور التالية:

ـ قدَّم لكتابه بمقدمة في أحوال العلوم. ثم ببابين، أولهما للتعريف بالعلم وأقسامه وبيان فضله وأنواعه، وثانيهما لمنشأ العلوم والكتب والتدوين في الإسلام وما قبل الإسلام.

ـ ثم جاء بتصنيفه للكتب وللعلوم مرتّبةً ترتيباً هجائياً ألفبائياً مراعياً ذلك في الحرف الأول ثم في الحرف الثاني ثم في الحرف الثالث، وحاجي خليفة هو أول من استخدم هٰذا الترتيبَ في فهارس الكتب، وعمله يقدِّم خدمةً كبيرةً للباحثين؛ إذ يسهل عليهم مهمة المراجعة وييسِّر لهم سرعةَ الوصول إلىٰ ما يبتغون.

ـ في حديثه عن كلِّ علمٍ يعطي معلوماتٍ واضحةً عن العلم محدودة أو موسَّعة بحسب قيمة كل علمٍ.

ـ في حديثه عن كل كتاب يتبع الخطة التالية:

أ ـ يُعطي تعريفاً موجزاً لمؤلِّف الكتاب، يتناول فيه تحديداً اسمه وسنوات ولادته ووفاته، ونبذة عن حياته وآثاره.

ب ـ يُعطي وصفاً للكتاب يشتمل على جميع المعلومات المتعلقة به، فيحدِّد عدد أجزائه وأبوابه وفصوله، كما يحدِّد غرضه والعلم الذي ينتمي إليه.

ج ـ يشير إلى ما رُوي من أقوال العلماء وآرائهم في الكتاب الذي يتحدَّث عنه، ويُورد طرفاً منها.

د ـ يُثبت أسماءَ الشروح والحواشي والذيول التي وُضعت حول الكتاب مع الإشارة إلى أصحابها.

هـ ـ إذا كان الكتاب مكتوباً بغير العربية (كالفارسية أو التركية) يُشير إلىٰ ذلك، وإذا كان الكتاب مترجماً أشار إلىٰ ذلك أيضاً.

و ـ الكتاب الذي اطَّلع عليه المؤلِّفُ بنفسه يثبت بعض الجمل من مطلعه توثيقاً للمعرفة من جهة، ودفعاً للتوهم الذي قد ينجم عن تشابه بعض الكتب.

ز ـ في أسماء العلوم راعى المضاف إليه في الترتيب الهجائي، فعلم التفسير يرد ذكره في حرف التاء.

ح ـ الكتب التي لا أسماء لها يذكرها مضافة إلىٰ الفن الذي تنتمي إليه أو إلىٰ الرجل الذي ألفها مع كلمة من الكلمات التالية أو ما يقاربها: «ديوان ـ رسالة ـ كتاب ـ تفسير ـ تاريخ....».

وإذا عرفنا: أنَّ الكتب التي استوعبها هٰذا المؤلف الضخم قد بلغ عددها (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف كتاب، وأن تراجم المؤلفين قد بلغت (٩٥٠٠) تسعة آلاف وخمسمئة ترجمة، وأن حديثه عن العلوم قد تجاوز فيه (٣٠٠) ثلاثمئة علم، إذا عرفنا ذلك؛ أدركنا القيمة العلمية للكتاب[١].

طُبع «كشف الظنون» عدة مراتٍ، أولاها في مدينة ليبزيغ بألمانيا بين أعوام ١٨٣٥ ١٨٥٨ م، بعناية المستشرق الألماني فلوغيل. ثم طُبع عدة طبعات في

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ١٢١ ـ ١٢٢.

القاهرة، أما آخر الطبعات وأدقّها فهي الطبعة التي حقَّقها العالم التركي محمد شرف الدين يالت، وأصدرها برعاية وزارة المعارف التركية في جزأين في استانبول بين أعوام ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ م. وقد صدرت بعد ذلك عدة طبعات مصوَّرة عنها، منها طبعة دار المثنى ببغداد، ودار الفكر ببيروت ١٩٨٢ م وطبعة طهران.

وقد أُلّف ذيلان حديثان لهٰذا الكتاب هما:

٤ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي (المتوفى سنة ١٩٢٠ م).

استدرك فيه المؤلف ما فات حاجي خليفة في «كشف الظنون» كما أضاف إليه أسماءَ الكتب التي أُلّفت بعده.

سار فيه المؤلف على خطة حاجي خليفة في «كشف الظنون».

وقد طُبع الكتاب في استانبول بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٧ م في جزأين عن نسخة المؤلِّف، وقد أشرف على تصحيح وطباعة الجزء الأول العالمان التركيان محمد شرف الدين يالت ورفعت بيلكة، وانفرد الثاني منهما بالإشراف على تصحيح وطباعة الجزء الثاني.

٥ ـ هدية العارفين: أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين: لإسماعيل باشا البغدادي أيضاً.

أَلَّفه ذيلاً على كتابي «كشف الظنون» و«إيضاح المكنون» وضمنه أسماء المؤلِّفين في هٰذين الكتابين مسلسلة ألفبائياً مع مراعاة ذلك في الاسم وفي اسم الأب. وهو يضع في المطلع الكنية أو اللقب، ثم يقدِّم ترجمةً يسيرةً للرجل، وبعدها يذكر تصانيفه ومؤلفاته، وقد حدَّد في مطلع الكتاب المراجع التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه.

يقع الكتاب في مجلَّدين، ينتهي أولهما عند حرف اللام. ويثبت في نهاية كل جزء كشافاً بالأسماء مسلسلة ألفبائياً مع الإشارة إلىٰ رقم الصفحة التي ضمنها ترجمة ذلك الرجل.

طُبع الكتاب في إستنابول عام ١٩٥١ م، وقد صورت الكتب الثلاثة «الكشف

والإيضاح والهدية» عدة مرَّات في لبنان واعتبرت بحكم الكتاب الواحد، وأعطيت أرقاماً متسلسلة، فالأرقام ١ و٢ لـ: «كشف الظنون» و٣ و٤ لـ: «الإيضاح المكنون» و٥ و٦ لـ: «هدية العارفين».

٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: للمستشرق كارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٩٥٦ م).

هَدَفُ بروكلمان من تأليف كتابه؛ هو رصدُ ما وقع تحت علمه من مخطوطات الكتب العربية التي أُلّفت في جميع العلوم عبر تاريخ الفكر العربي والفكر العربي الإسلامي. وحصرُ أماكن وجودها في مكتبات العالم تسهيلاً لوصول الباحثين إلىٰ مظانها.

وقد حرص المؤلِّفُ في مطلع كتابه على تقديم بعض المعلومات والفهارس التي تساعد على الاستفادة من الكتاب، وقدَّم في الجزء الأول منه (القسم الأول) فصولاً تحدَّث فيها عن بعض قضايا اللغة والشعر والأدب والقرآن المجيد، والرسول الكريم. وفي ما عدا هٰذه الفصول فإن بروكلمان يلتزم منهجاً موحداً في كل أقسام الكتاب، وعبر جميع العصور الأدبية.

أمَّا المنهج الموحّد الذي يلتزمه في عرض القضايا الواردة في الكتاب؛ فإنه يتجلّى في المخطط التالي:

ـ يُورد المؤلِّفُ نبذةً عن العلم أو الفنّ الذي تمّ التأليف في مجاله.

ـ وفي نطاق هٰذا العلم أو الفَنّ كان يسوق تراجم مسلسلة لأهَمِّ الكتَّاب الذين كان لهم إنتاجٌ في هٰذا العلم.

ـ وفي ترجمة كلّ كاتبٍ يُورد نبذةً موجزةً عن الرجل تشتمل علىٰ اسمه ونسبه، وسنتي ولادته ووفاته، ونشاطه العلمي. وفي نهاية كل ترجمة يقدم معلومات محدَّدة في فقرتين مطّردتين في كل التراجم الواردة في الكتاب، وهما:

الأولى: ويتناول فيها أهمَّ المصادر والمراجع التي كُتبت عن الرجل، وكذلك الكتب التي أُلّفت حوله.

الثانية: ويتناول فيها مؤلّفات الرجل ضِمن الخطة التالية:

أ ـ يورد عناوين وآثار المؤلّف مسلسة الترقيم.

ب ـ وفي الكتب التي أُحيطت بشكوك حول نسبتها إلىٰ الرجل يُشير ما أَلَّفه منها تحقيقاً، كما يُشير إلى الكتب المنسوبة إليه، ويَدُلُّ على الأشخاص الذين نسبت إليهم.

ج ـ في حديثه عن كل كتاب من آثار الرجل؛ يُشير إلى النسخ المخطوطة من هٰذا الكتاب، ويذكر مواقعها في فهارس مكتبات العالم، مع استخدامه للرموز، وإذا كان الكتابُ قد نُشر؛ فإنه يشير إلى مواطن طبعاته وتواريخها.

وبعد الحديث عن كل كتاب يتولّىٰ بروكلمان الإشارةَ إلىٰ ما أُلّف حوله من كتب؛ إذا وجد مثل ذلك، فيثبت ما ألف حوله من ذيولٍ وشروحٍ وحواشٍ ومهذَّباتٍ ومختصراتٍ، كما يثبت الترجمات التي ترجمت له إلى لغاتٍ أخرى إذا وجدت أيضاً، وفي كل من هٰذه الملحقات يتبع نفس المنهج، فيثبت أماكن وجود المخطوطة والمطبوعة، كما يلحق كُلاًّ منها بما ألفه حوله أيضاً من شروحٍ وحواشٍ وذيولٍ. . . ، وهكذا وعلى نفس النسق[1].

طُبع الكتاب مترجماً بالعربية ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٥ م.

٧ ـ **تاريخ التراث العربي**: للأستاذ فؤاد سزكين التركي.

لقد حرص المؤلف في هذا الكتاب على أن يتدارك ما فاتَ بروكلمان في كتابه: «تاريخ الأدب العربي»، فتقصَّىٰ ما غاب عنه أو ما اكتشف بعد وفاته، وصَنَّفه في كتابٍ أعلن: أنه سيكون في عشرين جزءاً، وقد ألَّفه باللغة الألمانية على نسق بروكلمان، ملتزماً منهجه إلى حدٍّ كبيرٍ، وقد حرص أن لا يكرّر من المعلومات ما جاء في كتاب بروكلمان إلا إذا كان متصلاً بجديدٍ وقع له، هو بهذه الصورة يعد بحكم الذيل أو التكملة لكتاب بروكلمان.

كان هدفُ سزكين من تأليف هٰذا الكتاب في أول أمره أن يجعله ذيلاً، ومتمماً

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ٢٨ ـ ٣٠.

لكتاب بروكلمان كما ذكرناه آنفاً، لكنه توسَّع فيه، وحرص على جعله تاريخاً للعلوم الإسلامية المكتوبة باللغة العربية.

ومن الميزات التي يتّسم بها هـٰذا الكتابُ إضافته معلومات جديدة عن المخطوطات، فهو يتحدَّث عن تاريخ المخطوطة، وعدد أوراقها وصفحاتها، وعدد أجزائها، كما يعرِّف بمحتوياتها إذا كان اسمها غامضاً، وحين يتحدَّث عن المخطوطات يذكر المخطوطات التي أوردها بروكلمان في كتابه ثم يضع العلامة، ثم يتبعها بالمخطوطات الجديدة التي وقعت له بعد ظهور كتاب بروكلمان.

يضاف إلىٰ ذلك: أنه يقدِّم لكل علمٍ بمقدمة علمية أكثر إسهاباً مما فعل بروكلمان، ويتحدَّث فيها عن أولية هـٰذا العلم وتطوره والضرورة التي أدت إلى التفكير فيه، كما يتحدَّث بتفصيل عن المؤلِّفين، فيشير إلى حياتهم وثقافتهم وشيوخهم وسنوات وفياتهم، ومن ميزات هـٰذا الكتاب أيضاً إلحاقه بكل جزء ما يستلزمه من فهارس عامة.

لقد صدر من هـٰذا الكتاب سبع مجلَّدات باللغة الألمانية عن دار نشر بريل. وقد تناولت هـٰذه المجلَّدات عدداً من القضايا الفكرية منذ عهد التأليف في العصر الأموي حتى عام ٤٣٠ هـ.

ويتعلَّق المجلَّد الأول بالقرآن وعلومه. والحديث وعلومه، والعقائد والفقه والتصوف والتاريخ، وقد صدر عام ١٩٦٧ م.

وقد تُرجم هـٰذا المجلد في جزأين أولهما عام ١٩٧١ م، والثاني عام ١٩٧٨ م، وصدر عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر بترجمة الدكتور فهمي أبو الفضل والدكتور محمود فهمي حجازي. ثم طُبع الكتاب بكامله في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٨ ـ لمحات في المكتبة والبحث والمصادر: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

عرَّف فيه مؤلِّفُه الفاضل بأهمِّ مصادر الدراسات الإسلامية، وخَصَّص بتعريف كتب الحديث فصلاً، جاء فيه تعريفٌ بأهمِّ ما يحتاج إليه أن يعرف الباحثُ عن كتب الحديث، وعلومه.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، ثم توالت طبعاتُه.

٩ ـ **موسوعة المصادر والمراجع**: للدكتور عبد الرحمن عطية.

وهو كتابٌ جامعٌ، يعرِّف بأهمّ مصادر العلوم العقلية، والنقلية، وقد خَصَّص فيه المؤلِّفُ لتعريف مصادر علوم الحديث صفحاتٍ لا بأس بها، وجاء فيها تعريفٌ جامعٌ بأهم الكتب المتعلِّقة بعلوم الدراية والرواية.

طُبع في دار الأوزاعي ببيروت عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م في (٥٨٢) صفحة.

١٠ ـ **كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية**: للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان.

وإن كان أغلب مواد الكتاب يتعلق بالمناهج في كتابة البحث العلمي؛ لكنه يُلقي الضوء الكافي على مصادر الدراسات الإسلامية، ومن بينها مصادر الحديث النبوي الشريف؛ التي لم يألُ المؤلِّفُ جهده في تعريفها.

طُبع في دار الشرق بجُدَّة، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م، في (٥٨٨) صفحة.

١١ ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات**: للدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي.

قسَّم المؤلف في هذا الكتاب الكلامَ حول مصادر المكتبة الإسلامية إلى تمهيدٍ، وبابين، وخاتمةٍ. أمّا التمهيدُ؛ فقد خصَّصه للكلام عن تصنيف العلوم وأقسامه، وإسهام علماء المسلمين فيها. ثم خَصَّص البابَ الأول لبيان المصادر في كلِّ علمٍ من العلوم، ورتَّبه في اثني عشر فصلاً. ويحتوي المجلَّد الأول على فصلين: الأول في تعريف مصادر علوم القرآن الكريم، والثاني في تعريف مصادر علوم الحديث النبوي.

طُبع في دار البشائرُالإسلامية ببيروت عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في (٧٢٨) صفحة.

١٢ ـ **التعريف الوجيز بكتب الحديث**: للشيخ سيد سلمان الحسيني الندوي.

وهو كتاب صغير يعرف بأسماء كتب مهمة في الحديث النبوي، والتي لا غنى عن معرفتها لطالب هذا العلم الشريف.

طُبع في دار جوامع الكلم بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (١٠٠) صفحة.

١٣ ـ الوجيز في تعريف كتب الحديث: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

يشتمل هذا الكتاب على تعريف ثلاثين نوعاً من أنواع كتب الحديث من حيث الرواية والدراية، مع الإشارة إلى مكان نشره إذا كان مطبوعاً، وإلى مكان وجوده في المكتبات إذا كان مخطوطاً.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٣٩٠) صفحة.

١٤ ـ علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

قام المؤلِّفُ في هذا الكتاب بتعريف أهمِّ كُتب علم مصطلح الحديث بدأً من كتاب الرَّامَهُرْمُزِي وختاماً إلى آخر ما أُلِّف في هذا العلم من الكتب المفيدة في عصرنا الحاضر.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م في (٢٠٨) صفحة.

* * *

وقد تَمَّ الفراغُ من مراجعة مُسَوَّدَةِ هـٰذا الكتابِ مساءَ يوم الجُمُعة، الواقع في ٢٥ شعبان عام ١٤٢٨ هـ (الموافق ٧ أيلول ٢٠٠٧ م) في حَيِّ ابن عَسَاكر بدمشق، حَرسَها الله مدىٰ الزَّمان، وجعلها سخاءً رخاءً وسائر بلاد المسلمين.

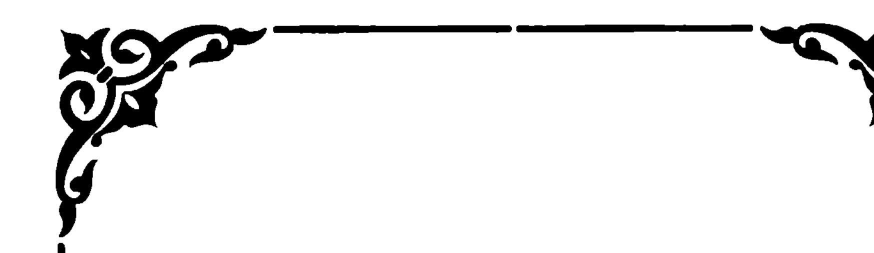
والحمدُ لله في البَدْء والخِتام، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خير الأنام: محمد بن عبد الله، عليه أفضلُ الصَّلاةِ وأتمُّ السَّلام، وعلى آله وأصحابِه، وأتباعِه الغُرّ الميامين الكِرام.

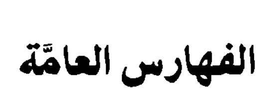
كَتَبه

المُعْتَزّ بالله تعالىٰ

سيد عبد الماجد الغَوْري

* * *





الفهارس العامَّة

١ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٢ ـ فهرس أسماء الكتب مرتباً أبجدياً .

٣ ـ فهرس محتويات الكتاب .

١ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الآثار البينات في فضائل الآيات**: للأستاذ فيصل أحمد الندوي، ن: دار الفيحاء ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٦ هـ.

٢ ـ **أبجد العلوم**: للشيخ صديق بن حسن القنوجي، ن: وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق، ط: ١، عام ١٩٧٨ م.

٣ ـ **أبو جعفر الطحاوي: الإمام المحدث الفقيه**: للدكتور عبد الله نذير أحمد، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٤ ـ **الإتقان في علوم القرآن**: للحافظ جلال الدين السيوطي: تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار ابن كثير ـ دمشق.

٥ ـ **أسباب ورود الحديث**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السيوطي، تحقيق الأستاذ يحيى إسماعيل أحمد، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٦ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٧ هـ.

٧ ـ **الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لمحمد بن موسى الحازمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد، ط: ١، عام ١٣١٩ هـ.

٨ ـ **أعلام المحدّثين**: للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ن: مركز كتب الشرق الأوسط بالقاهرة، ط: عام ١٣٨١ هـ.

٩ ـ **أعلام المحدّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

١٠ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: للدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلف، ط: ٨، عام ١٤١٨ هـ.

١١ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

١٢ ـ **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط**: لبرهان الدين بن إسحاق، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ن: مكتبة المعارف.

١٣ ـ **الإلزامات**: للحافظ أبي الحسن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط:١، عام ١٣٩٩ هـ.
١٤ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: للدكتور نور الدين عتر، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٢، عام ١٤٠٨ هـ.
١٥ ـ **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**: للشيخ عبد الرشيد النعماني، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
١٦ ـ **الإمام الخطابي**: المحدّث الفقيه والأديب الشاعر: للأستاذ أحمد عبد الله الباتلي، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:١، عام ١٤١٧ هـ.
١٧ ـ **الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرى**: للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:١، عام ١٤١٤ هـ.
١٨ ـ **الإمام الترمذي: الحافظ الناقد، فقيه السلف، وجامع السنن**: للأستاذ إياد خالد الطباع، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٩ ـ **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع: دراسة نقدية تطبيقية**: للدكتور عداب محمود الحمش، ن: دار الفتح للدراسات والنشر، عمان (الأردن) ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.
٢٠ ـ **الإمام الطبري**: للدكتور محمد وهبة الزحيلي، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٢٢ هـ.
٢١ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ط: دائرة المعارف ـ حيدر آباد (الدّكن).
٢٢ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض ط: ٢٣ عام ١٤٢١ هـ.
٢٣ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط:٥، عام ١٤١٥ هـ.
٢٤ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، عام ١٣٩٧ هـ.
٢٥ ـ **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس**: لصلاح الدين بن خليل العلائي، تحقيق: الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.
٢٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان.
٢٧ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق:

الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٧ م.
٢٨ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ط: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ.
٢٩ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.
٣٠ ـ **تاريخ فنون الحديث**: للشيخ محمد عبد العزيز الخولي، ن: دار القلم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٩ م.
٣١ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٦ هـ.
٣٢ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين، ن: الدار القيمة ـ بومباي، ط: ١، عام ١٣٨٤ هـ.
٣٣ ـ **تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.
٣٤ ـ **تخريج الحديث الشريف**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.
٣٥ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.
٣٦ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٣٧ ـ **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**: لمحمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: الدكتور عبد الله الربيع، والدكتور سيد عبد العزيز، ن: مكتبة قرطبة ـ القاهرة، ط: ٣، عام ١٤١٩ هـ.
٣٨ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: عبد الله هاشم اليماني ـ القاهرة، عام ١٩٣٣ م.
٣٩ ـ **التعريف بكتب الحديث الستة**: للدكتور محمد أبو شهبة، ن: مكتبة العلم ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ.
٤٠ ـ **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**: للدكتور عبد الفتاح خالدي، ن: دار القلم ـ دمشق.

٤١ ـ **التفسير والمفسرون**: للدكتور محمد حسين الذهبي، ن: آوندرانش ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.
٤٢ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.
٤٣ ـ **تكملة الإكمال**: لمحمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ابن نقطة، تحقيق: صالح المراد والدكتور عبد القيوم، ن: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٨هـ.
٤٤ ـ **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**: للشيخ محمد تقي العثماني، ن: مكتبة دار العلوم ـ كراتشي.
٤٥ ـ **التكملة لوفيات النقلة**: للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
٤٦ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٤٧ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.
٤٨ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقق الأستاذ محمد نعيم العرقسوسي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.
٤٩ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٥٠ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٥١ ـ **الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين**: للدكتور محمد طاهر الجوابي، ن: الدار العربية ـ تونس.
٥٢ ـ **جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية المشرفة**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
٥٣ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
٥٤ ـ **الحافظ ابن حجر العسقلاني: أمير المؤمنين في الحديث**: للأستاذ عبد الستار الشيخ، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.

٥٥ ـ **الحافظ جلال الدين السيوطي: وجهوده في الحديث وعلومه**: للدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار قتيبة ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ.
٥٦ ـ **الحافظ الذهبي: مؤرخ الإسلام، ناقد المحدثين، إمام المعدّلين والمجرحين**: للشيخ عبد الستار الشيخ، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.
٥٧ ـ **الحديث والمحدِّثون**: للأستاذ محمد محمد أبو زهو، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٨ هـ.
٥٨ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**: للشيخ صديق حسن خان القنوجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.
٥٩ ـ **خصائص المسند**: لأبي موسى محمد بن عمر المديني، تحقيق: الأستاذ أحمد شاكر، ن: دار المعارف ـ القاهر، ط:١، عام ١٣٧٣ هـ. (وهو مطبوع في أول المسند).
٦٠ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**: لحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي، ن: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، ط:١، عام ١٣٩١ هـ.
٦١ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٢٣ هـ.
٦٢ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط:١، عام ١٤١٣ هـ.
٦٣ ـ **دراسات في مناهج المحدثين**: للدكتور عامر حسن صبري، الدكتور شرف القضاة، ن: جامعة الإمارات ـ دبي.
٦٤ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدّثين**: للدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: دار النفائس ـ عمان (الأردن)، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.
٦٥ ـ **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**: للدكتور امتياز أحمد، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط:١، عام ١٤١٠ هـ.
٦٦ ـ **دليل مؤلفات الحديث الشريف**: للأساتذة محي الدين عطية، صلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط:٢، عام ١٤١٨ هـ.
٦٧ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٦٨ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط:٢، عام ١٤٢٦ هـ.
٦٩ ـ **الرسالة**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ن:

مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط:١، عام ١٣٥٨ هـ.
٧٠ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط:٦، عام ١٤٢١ هـ.
٧١ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط:٦، عام ١٤٢١ هـ.
٧٢ ـ **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط:١، عام ١٤١٢ هـ.
٧٣ ـ **السنة ومكانتها في الشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط:١، عام ١٤١٩ هـ.
٧٤ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.
٧٥ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.
٧٦ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.
٧٧ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:٢، عام ١٤١٧ هـ.
٧٨ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.
٧٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، عام ١٤٠١ هـ.
٨٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ن: دار المسيرة ـ بيروت.
٨١ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط:٤، عام ١٤٢١ هـ.
٨٢ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط:٤، عام ١٤٢٦ هـ.
٨٣ ـ **شروط الأئمة**: لمحمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ن: دار المسلم ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٨٤ ـ **شروط الأئمة الخمسة**: لمحمد بن موسى الحازمي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.
٨٥ ـ **شروط الأئمة الستة**: لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.
٨٦ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.
٨٧ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ.
٨٨ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٨٩ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**: للحافظ أبي عمرو بن الصلاح، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٤ م.
٩٠ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.
٩١ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
٩٢ ـ **علم زوائد الحديث**: للدكتور خلدون الأحدب، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٩٣ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
٩٤ ـ **علم الرجال: تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.
٩٥ ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني، ن: دار البصائر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.
٩٦ ـ **علم طبقات المحدثين: أهميته وفوائده**: للأستاذ أسعد سالم تيم، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض.
٩٧ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

٩٨ ـ **عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين**: للدكتور أحمد محمد نور سيف، ن: دار الاعتصام ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

٩٩ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

١٠٠ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

١٠١ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي، تحقيق: الأستاذ محمود ربيع، ن: مكتبة السنة ـ القاهرة.

١٠٢ ـ **الفوائد المستمدَّة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**: جمع وترتيب: الدكتور ماجد الدرويش، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٠٣ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**: إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. ن: مؤسسة آل البيت ـ عمان، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

١٠٤ ـ **فهرست ابن خير**: لمحمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ن: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

١٠٥ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٧، عام ١٤٢٤ هـ.

١٠٦ ـ **كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية**: للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ن: دار الشروق ـ جده، ط: ٢، عام ١٤١٨ هـ.

١٠٧ ـ **كتاب التعريفات**: للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٢٤ هـ.

١٠٨ ـ **كتب الزوائد: نشأتها وأهميتها**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:١، عام ١٤١٧ هـ.

١٠٩ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، ن: وزارة المعارف التركية ـ استنبول، ط: ١، عام ١٩٤١ م.

١١٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: الكتب الحديثة ـ القاهرة، عام ١٩٧٢ م.

١١١ ـ **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط:١، عام ١٣٢٢ هـ.

١١٢ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ.
١١٣ ـ **لمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب صالح، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤١٨ هـ.
١١٤ ـ **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**: للدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢٤، عام ١٤١٦ هـ.
١١٥ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ.
١١٦ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥ هـ.
١١٧ ـ **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الأستاذ يوسف المرعشلي، ن: دار المعرفة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
١١٨ ـ **مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدِّثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خيّاط، ن: مطابع الصفا ـ مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.
١١٩ ـ **المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري. ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢٠ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢١ ـ **مصادر السيرة النبوية وتقويمها**: للدكتور فاروق حمادة، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، ١٤٢٥ هـ.
١٢٢ ـ **مصطلحات المذاهب الفقهية**: للأستاذة مريم محمد صالح الظفيري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٢٣ ـ **المصدر الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**: لأبي الخير محمد بن علي الجزري، ن: مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٤٧ هـ.
١٢٤ ـ **المدونة الكبرى**: للإمام مالك بن أنس، ن: مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط: ١.
١٢٥ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ.
١٢٦ ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات**: للدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٢٧ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ أبي عبد الله أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الأستاذ

محمد حبيب الهيلة، ن: دار الصديق ـ الطائف، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
١٢٨ ـ **المعجم المختص بالمحدثين**: للحافظ أبي عبد الله عثمان بن أحمد الذهبي، تحقيق: الأستاذ محمد حبيب الهيلة، ن: مكتبة الصديق ـ الطائف، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
١٢٩ ـ **معجم المصنَّفات الواردة في فتح الباري**: للأستاذ مشهور حسن سلمان. ن: دار الهجرة ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
١٣٠ ـ **المعجم الوسيط**: إعداد إبراهيم مصطفى وآخرين، ن: دار الدعوة ـ استنبول، ط: ١، ١٩٩٦ م.
١٣١ ـ **معرفة الصحابة عند المحدِّثين**: للدكتور أحمد بن عبد الله الباتلي، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.
١٣٢ ـ **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**: لطاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى، ن: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٨ م.
١٣٣ ـ **مفتاح كنوز السنة**: ترجمة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث ـ بيروت.
١٣٤ ـ **مقالات الكوثري**: للعلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، ن: المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.
١٣٥ ـ **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**: للدكتور فاروق حمادة، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.
١٣٦ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور محمد محمد السماحي، ن: دار العهد الجديد ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٨٢ هـ.
١٣٧ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.
١٣٨ ـ **مناهج المحدِّثين العامة في الرواية والتصنيف**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الرؤية ـ بدمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٤ هـ.
١٣٩ ـ **مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة (الصناعة الحديثية)**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.
١٤٠ ـ **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ.
١٤١ ـ **موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة**: إعداد الأستاذ علي حسن الحلبي وآخرين، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

١٤٢ ـ **موسوعة علوم الحديث وفنونه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

١٤٣ ـ **موسوعة المصادر والمراجع**: للدكتور عبد الرحمن عطية، ن: دار الأوزاعي ـ بيروت، ط: ٥، عام ١٤١٨ هـ.

١٤٤ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.

١٤٥ ـ **الموطآت**: للإمام مالك رضي الله عنه: للأستاذ نذير حمدان، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.

١٤٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

١٤٧ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**: لابن شاهين، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، (رسالة الدكتوراة)، جامعة الأزهر ـ القاهرة، عام ١٣٩٩ هـ.

١٤٨ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.

١٤٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

١٥٠ ـ **هداية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، ن: استنبول، ط: ١، عام ١٩٥١ م.

١٥١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

١٥٢ ـ **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**: للدكتور محمد أبو شهبة، ن: عالم المعرفة ـ جدّة، ط: ١، عام١٤٠٣ هـ.

١٥٣ ـ **الوضع في الحديث وطريقة التخلّص منه**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٥٤ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

* * *

فهرس أسماء كتب الدراية
مرتّباً أبجدياً

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدَّال

حرف الذَّال

حرف الرَّاء

حرف الزاي

حرف السِّين

حرف الشين

حرف الصَّاد

حرف الضَّاد

حرف الطَّاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللاَّم

حرف الميم

حرف النُّون

حرف الهاء

حرف الواو

* * *

فهرس محتويات الكتاب

* * *